حاشية الصبان

شرح الأشمونى

على ألفية ابن مالك

ومعه شرح الشواهد للعيني

[illegible]

حاشية الصبان

شرح الأشمونى

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعينى

تحقيق

طه عبد الرؤوف سعد

الجزء الأول

المكتبة التوفيقية
أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة ابن مالك(*)

(٦٠٠ - ٦٧٢ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٧٤ م)

نسبه :

ابن مالك : هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك .. الإمام العلامة .. الأوحد .. جمال الدين أبو عبد الله الطائى .. الجيانى(١) المالكى حين كان بالمغرب .. الشافعى حين انتقل إلى المشرق .. النحوى .. نزيل دمشق .. إمام النحاة .. وحافظ الأئمة وشيخ العربية .. إمام أهل اللسان .. وقدوة أرباب المعانى والبيان .. صاحب التَّسْهِيلِ والْأَلْفِيَّةِ .

مولده :

ترددت كتب الأنساب والروايات ـ قليلا ـ فى تحديد سنة ميلاد ابن مالك .. قال الذهبى : ولد سنة ستمائة أو إحدى وستمائة . وقال المقرى ـ فى نفح الطيب ـ: ولد سنة ستمائة أو فى التى بعدها .

ويرى بعضهم أن ولادته سنة ثمان وتسعين وخمسمائة ، وعليه عول شيخ شيوخ شيوخنا ابن غازى(٢) فى قوله :

(*) ترجمة السبكى : فى طبقات الشافعية جـ ٥ : ٢٨ ، المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٥٧ - ٢٩٦ ، ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٣ : ٦٧ . ابن الجوزى : طبقات القراء جـ ٢ : من ص ١٨٠ ، ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة جـ ٧ : ٢٤٤ .
المقريزى : السلوك . ابن شاكر الكتبى : فوات الوفيات جـ ٢ : ٢٢٧ - ٢٢٨ .
الصفتى : الوافى بالوفيات : جـ ٣ : ٣٥٩ - ٣٦٦ .
السيوطى : بغية الوعاة جـ ١ : ص ٥٣ - ٥٧ .
أبو الفداء : المختصر فى أخبار البشر جـ ٤ : ٨ - ٩ .
اليافعى : مرآة الجنان جـ ٤ : ١٧٢ - ١٧٣ .
ابن العماد : شذرات الذهب : جـ ٥ : ٣٣٩ .

(١) نسبة إلى مدينة جَيَّان الحرير وهى مدينة من مدن الأندلس وهى مفتوحة الجيم وياؤها مشددة تحتانية - راجع : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٨١ - ٢٨٢ . وقال بعض الحفاظ حين عرف بابن مالك : يقال إن « عبد الله » فى نسبه مذكور مرتين متواليتين ، وبعض يقول مرة واحدة وهو الموجود بخطه أوّل شرحه لعمدته - يريد كتاب (عمدة الحافظ وعدة اللافظ) وهو مقدمة فى النحو وقد شرحه مؤلفه ابن مالك ، وله أيضا « العمدة فى النحو » وهو مختصر - وهو الذى اعتمده الصفدى وابن خطيب داريا - ابن خطيب داريا هو جلال الدين أبو المعاطى محمد بن أحمد بن سليمان ابن يعقوب الأنصارى الخزرجى السعدى النيسابورى الأصل الشيخ الأديب البارع ولد سنة ٧٤٥ وعنى بالأدب ، ومهر فى اللغة وعلومها وتوفى فى شهر ربيع الأول سنة ٨١٠ هـ - وعلى كل حال فهو أى ابن مالك - مشهور بجده فى المشرق والمغرب . راجع : المقرى .. نفح الطيب جـ ٧ : ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٢) هو الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن غازى العثمانى المكناسى ثم الفاسى توفى سنة ٩١٩ هـ كان السلطان أبو عبد الله محمد

قد خبع ابن مالك فى «خبعا» وهو ابن عه كذا وعى من قدر وعى[١]

نشــأتــه :

نشأ ابن مالك ببلاد الأندلس .. وكان سمة أهل الأندلس فى ذلك الزمان أن يبدأ حياة النشء بحفظ القرآن الكريم .. والاهتمام بعلوم الدين ويتبع ذلك الاهتمام بلغة القرآن الكريم وعلم القراءات ... إلخ .

كان ذلك وغيره له الأثر العظيم فى تكوين شخصية ابن مالك العلمية ويعتبر القرآن الكريم هو النواة الأولى التى غرزت فى عقل الصبى منذ نعومة أظافره وكان بمثابة اللبنة الأولى فى البناء العلمي الضخم فى شخصية ابن مالك بعد ذلك .

ومن الواضح أن ابن مالك لم يكن مستمعاً جيداً للدرس فقط بل تعدى هذا إلى طريق البحث والتنقيب بمفرده والتدقيق والإمعان بالاعتماد على المراجع التى وقعت بين يديه والاستعداد الفطرى والموهبة وقوة التحصيل والفكر الحاد .. ونستدل على أنه اعتمد على نفسه اعتمادا كبيرا ـ وخاصة فى تحصيل علم النحو ـ ما ذكره أبو حيان فى كتابه النضار حيث قال : « بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخا مشهورا يُعتمد عله ويرجع فى حل المشكلات إليه إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيان بحيان وجلست فى حلقة أبى على الشَّلَوْبين نحوا من ثلاثة عشر يوماً . ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين وإنما كان من أئمة المقرئين »[٢] .

شــيوخــه :

برغم ما قاله أبو حيان عن شيوخه إلا أن ذلك يعنى به علم النحو ، لكن ابن مالك كان له شيوخ ذوو مستوى ثقافى عالٍ أثروا فى تلاميذهم عظيم الأثر ، والدليل ما وصل إليه ابن مالك فى العلوم الدينية على أيد هؤلاء الشيوخ إضافة إلى ما يتمتع به ابن مالك من الذكاء الفطرى وحب المطالعة والبحث والاستيعاب الذى فاق به الأقران .

ومن جملة شيوخه ما ذكرهم المقرى حيث قال : « ... سمع بدمشق من مُكْرَمٍ وهو

= الشيخ بن أبى زكريا الوطاسى ملك فاس استدعى ابن غازى من مكناس إلى فاس ، فولى أولا الخطابة بالمسجد الجامع من فاس الجديد ، ثم ولى الإمامة والخطابة ثانيا بمسجد القرويين من فاس ، وصار شيخ الجماعة بها واستوطنها إلى أن مات رحمه الله .

(١) الغرض من البيت تحديد السنة التى ولد فيها ابن مالك والسنة التى توفى فيها بحساب الجُمَّل مجموع « خبع » بهذا الحساب ٦٧٢ إن لم يعتد بألف الإطلاق ، فإن حسبت أيضا « خبعا » كانت سنة وفاته ٦٧٣ « فالخاء ٦٠٠ والباء ٢ والعين ٧ » وهى سنة وفاته ، وقوله هو ابن « عه » أى ابن ٧٥ سنة مجموع حرفى [٥٤– ٧٠، ٥ – بطرح ٧٥ من سنة وفاته ٦٧٢] تكون سنة ميلاده [٦٧٧ – ٧٥ = ٥٩٨] وأصل خبع بالمكان معناه أقام به، أو دخل فيه، وكأنه يريد أن ابن مالك دخل القبر وأقام به فى سنة ٦٧٣ بعد أن عاش مدة ٧٥ سنة «عه». راجع: المقرى: نفح الطيب [جـ ٧: ٢٨١] .

(٢) كبرى زاده : مفتاح السعادة جـ ١ : ١٣٧ ، السيوطى : بغية الوعاة : جـ ١ : ١٣٠ – ١٣١ .

أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة القرشي الدمشقي ـ وأبى صادق الحسن بن صباح ـ المخزومى المصرى الكاتب ، كان أديبا ديِّنا صالحًا جليلاً . وأبى الحسن بن السخاوى ـ النحوى ـ وغيرهم ، وأخذ العربية عن غير واحد »[١] .

هؤلاء هم شيوخه وممن سمع منهم بدمشق .. أما شيوخه بجيان : فقال المقرى : « فممن أخذ عنه بجيان ، أبو المظفر ، وقيل أبو الحسن ـ ثابت بن خيار[٢] ـ عُرف بابن الطَّيْلَسَانِ . وأبى رزين[٣] ـ ابن ثابت محمد بن يوسف بن خيار من أهل لبلة ، وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد بن نوار وقرأ كتاب سيبويه على أبى عبد الله بن مالك المرشانى » .

أما شيوخه فى حلب فذكر المقرى : « ... وجالس يعيش[٤] ، وتلميذه ابن عمرون[٥] وغيره بحلب .. »[٦] . وأكد ذلك السيوطى فى البغية حيث قال : « له شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبى ذكر ابن إياز فى أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه »[٧] .

« ولم يقتصر ابن مالك على هؤلاء الشيوخ بل من المؤكد أن له شيوخا آخرين قد سقطت الإشارة إليهم فى كتب الروايات ـ لكن من الواضح والمؤكد أنه لم يكتف بشيوخه الذين عايشهم وحضر مجالسهم بل تطلع إلى أبعد من ذلك حيث إنه اطلع على كتب السابقين وشرب من منهلهم فقد ذكر المقرى مؤكدا ذلك ... وقرأ كتاب سيبويه .. وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية ، وأربى على المتقدمين »[٨] .

وخلاصة القول بعد هذا العرض أنه تنجلى لنا صورة عن تحصيل ابن مالك للعلم سواء كان ذلك عن طريق شيوخه ومجالسهم والاستقاء المباشر من علمهم كما ذكرت لنا كتب الروايات نجد أنه سلك طريقًا آخر وهو طريق التحصيل والاطلاع من كتب السابقين حتى كون ابن مالك شخصيته العلمية التى فاقت الأقران وأفرزت للبشرية علوما تعد مرجعا أساسيًا يتناوله البشر ـ خاصة المهتمين بعلم اللغة والنحو ـ بشغف وهذا لا يتأتى باليسير لكن وقد اختار الطريق الصعب ، وسهل عليه ذلك

(١) المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٥٧ ، كبرى زاده : مفتاح السعادة جـ ١ : ١٣٦، السيوطى : بغية الوعاة جـ ١: ١٣٠.
ذكره السيوطى فى البغية : ثابت بن حيان جـ ١ : ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) واسمه : أبو الحسين ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعى الغرناطى كان فاضلا نحويا ماهرا مقرئا ، لكن المعروف بابن الطيلسان هو القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الحافظ الطيلسانى الأنصارى الأوسى القرطبى - ولد سنة ٥٧٥ هـ .

(٣) ثابت بن حسن بن خليفة بن عبد الكريم اللخمى النحوى أبو رزين... كان شيخا فاضلا من أهل الإسكندرية ويعرف بالكريوف ولد سنة ٥٥٣ وتوفى سنة ٦٢٥ هـ بالإسكندرية .

(٤) موفق الدين أبو البقاء يعيشُ بن على بن يعيش بن محمد بن أبى السرايا محمد بن على بن المفضل بن عبد الكريم بن يحيى النحوى الحلبى المشهور بابن يعيش ، ولد سنة ٥٥٣ هـ بحلب وكان من كبار أئمة العربية ماهرا فى النحو ...

(٥) أبو عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن أبى على بن أبى سعيد بن عمرو بن الحلبى النحوى ولد سنة ٥٩٦ هـ جالس ابن مالك وتوفى سنة ٦٤٩ هـ .

(٦) نفح الطيب : المقرى جـ ٧ : ٢٥٩ .

(٧) بغية الوعاة للسيوطى : جـ ١ : ١٣١ .

(٨) نفح الطيب : المقرى جـ ٧ : ٢٥٢ - ٢٥٩ .

شخصيته التى لابد أن يتحلى بها أى باحث أو عالم وأن ينهجوا نهجه ويحذوا حذوه من صبر وسعة أفق وتأمل واطلاع وعكوف على طلب العلم .. إنه قدوة لمن اختار هذا الدرب ومثل يحتذى .

ويؤكد ذلك أيضًا ما قاله أبو حيّان .. رغم أنه كان يهاجم ابن مالك قال : « وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ، ولا يثبت للمناقشة ، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه »(١) .

ونرد سريعاً على أبى حيان بأن كتب التاريخ قد أوردت لنا بعضا من شيوخ ابن مالك ولا يغيب على ابن مالك أن يكون مطلعا بخاصة نفسه لأن هذه من صفات الباحثين والمدققين .

ويؤكد الصفدى على أن ابن مالك كان له شيوخ غير الذى جالسهم وحضر ساحة علمهم بل تطلع إلى علمهم عن طريق مؤلفاتهم حيث قال : « أخبرنى أبو الثناء محمود(٢) قال : ذكر يوما ما انفرد به صاحب المحكم(٣) عن الأزهرى(٤) فى اللغة ، قال الصفدى : وهذا أمر معجز ، لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما فى الكتابين .. »(٥) .

ومما سبق تتجلى لنا صورة مصغرة عن تحصيل ابن مالك للعلم سواء كان ذلك عن طريق الشيوخ ومجالسهم والاستسقاء المباشر من علمهم أو عن طريق التحصيل والاطلاع على كتب السابقين ، حتى كون ابن مالك شخصيته العلمية المتميزة التى فاقت الأقران وأفرزت للبشرية علوما تعد مرجعًا أساسيا إلى اليوم يتناولها البشر بشغف ، وهذا لا يتأتى باليسير لكن ابن مالك اختار الطريق الصعب وسهل عليه ذلك الطريق ما تتمتع به شخصيته التى لابد أن يتحلى بها أى باحث أو عالم من الصبر وسعة الأفق والتأمل والاطلاع والعكوف على طلب العلم .

تـلاميـذه :

كما خلد لنا ابن مالك قريحة عقله من المؤلفات التى تعتبر إلى اليوم من أهم المراجع فى العلوم التى تناولها إلا أنه خلد لنا أيضا علمًا متواصلاً من خلال تلاميذه الذين تتلمذوا عليه واستمعوا إليه ونهجوا نهجه وحذوا حذوه وتأثروا بعلمه وخُلقه فأصبح هناك جيل بعد جيل لتواصل العلم واستكمال الرسالة التى من أجلها عاش ابن مالك .

---

(١) السيوطى : بغية الوعاة : جـ ١ : ١٣١ .

(٢) هو شهاب الدين محمود بن سليمان بن فهد الحلبى ثم الدمشقى أبو الثناء كاتب السر بدمشق الحنبلى ، كان علامة الأدب وعلم أولى البلاغة ، حدث عن ابن مالك ، وأخذ العربية عنه وخدم الإنشاء نحو خمسين سنة ، واشتهر بالنظم والنثر ، ثم ذاع اسمه ، واحتيج إليه ، فطلب إلى الديار المصرية ، وارتفع ذكره ، وبعد صيته ، وصار المشار إليه فى هذا الشأن فى القطرين المصرى والشامى ... توفى سنة ٧٧٤ هـ .

(٣) كتاب المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة لأبى حسن على بن إسماعيل المعروف بابن سيده اللغوى ، وهو كتاب كبير مشتمل على أنواع اللغة .

(٤) أراد كتاب « تهذيب اللغة » لأبى منصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهرى اللغوى ، المتوفى سنة ٣٧٠ ، وهو كتاب كبير فى اللغة .

(٥) المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٦٠ - ٢٦١ .

وترجع أهمية ذكر تلاميذه إلى أنهم تواصلوا بعده العلم وكما نعلم إن تلاميذ ابن مالك شرحوا كتبه التى تناولها جيلا بعد جيل لتصل إلينا ونحن نوصلها إلى من بعدنا .

ذكر السيوطى فى البغية عن الذهبى : « أقام بدمشق مدّة يصنف ويشتغل ، وتصدّر بالتربة العادلية وبالجامع المعمور وتخرج به جماعة كثيرة وصنف تصانيف مشهورة ، وروى عنه ابنه الإمام بدر الدين(1) ، والشمس ابن أبى الفتح البعلى(2) ، والبدر بن جماعة(3) ، والعلاء بن العطار(4) ... وخلق »(5) .

ونستكمل بعض تلاميذ ابن مالك مما ذكره المقرى ، حيث قال : « ... محب الدين ابن جعوان(6) ، وزين الدين أبو بكر المزى(7) ، والشيخ أبو الحسن اليونينى(8) ، وأبو عبد الله الصيرفى(9) ، وشهاب الدين محمود ، وشهاب الدين بن غانم ، وناصر الدين بن شافع وخلق كثير سواهم »(10) .

وقد ذكرالمقرى أيضا فى نفح الطيب : « ... تخرج على ابن مالك أئمة ذلك الزمان كابن المنجى(11) ... وبهاء الدين بن النحاس(12) ... وعلم الدين سليمان بن أبى حرب الفارقى الحنفى » .

---

(1) راجع له شرح ألفية والده تظهر قريبا من تحقيقنا .

(2) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبى الفتح بن أبى الفضل البعلى الفقيه الحنبلى المحدث النحوى اللغوى ، ولد سنة ٦٤٥ هـ ببعلبك ... وعنى بالحديث ، وقرأ العربية على ابن مالك ولازمه حتى برع فى ذلك وصنف تصانيف مفيدة ، منها شرح الألفية ، وكان إماما فى المذهب واللغة توفى بالقاهرة سنة ٧١٥ هـ بعد دخوله إياها بنحو شهر .

(3) هو قاضى القضاة شيخ الإسلام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله الكنانى الحميرى الشافعى ، ولد سنة ٦٣٩ هـ بحماة ، وسمع الكثير واشتغل ، وأفتى ودرس ، وقرأ النحو على جمال الدين ابن مالك ، وولى قضاء القدس سنة ٦٧٧ هـ ثم نقل إلى قضاء الديار المصرية سنة ٦٩٠ هـ .. توفى فى جمادى الأولى سنة ٧٣٣ هـ ودفن قريبا من الإمام الشافعى وله أربع وتسعون سنة رحمه الله .

(4) هو الحافظ الزاهد علاء الدين على بن إبراهيم بن داود بن سليمان أبو الحسن بن العطار الشافعى ، ولد سنة ٦٥٤ هـ وأخذ العربية عن جمال الدين ابن مالك ، توفى فى دمشق سنة ٧٢٤ هـ .

(5) السيوطى : بغية الوعاة جـ ١ : ١٣٠ .

(6) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عباس بن أبى بكر بن جعوان بن عبد الله بن جندى الأنصارى الدمشقى الشافعى النحوى الحافظ أحد الأئمة ولد سنة ٦٥٠ هـ وأخذ النحو عن ابن مالك ، وكان من كبار أصحابه ، توفى فى عنفوان شبابه فى جمادى الأولى سنة ٦٨٢ هـ .

(7) هو زين الدين أبو بكر بن يوسف المزى بن الحريرى الشافعى توفى سنة ٦٧٦ هـ .

(8) هو شيخ بعلبك الحافظ شرف الدين أبو الحسين على بن محمد بن أحمد اليونينى ، ولد سنة ٦٢١ هـ وتوفى ببلده ببعلبك فى شهر رمضان سنة ٧٠١ هـ .

(9) وهو أحد ثلاثة ربما يكون هو مجد الدين محمد بن محمد بن على بن الصيرفى المتوفى بدمشق سنة ٧٢٢ هـ عن ٦١ سنة ، أو هو سبط ابن الحبوبى شهاب الدين أبى الحسن على بن محمد بن أحمد بن حمزة بن على التغلبى الدمشقى المتوفى سنة ٦٨٦ هـ ، أو يكون هو شرف الدين حسن بن على بن عيسى اللخمى المصرى المحدث ابن الصيرفى المتوفى سنة ٦٩٩ هـ .

(10) المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٧١ وما قبلها .

(11) هو العلامة زين الدين أبو البركات المنجى بن عثمان بن أسعد بن المنجى التنوخى الدمشقى الحنبلى ، أحد من انتهت إليه رياسة المذهب أصولا وفروعا ، مع التبحر فى العربية والنظر والبحث والعبادة ، والوقار والمهابة ، ولد سنة ٦٣١ هـ وأخذ عن فضلاء عصره ، وقرأ النحو على ابن مالك ... وله تفسير كبير للقرآن الكريم . توفى فى شعبان سنة ٦٩٥ هـ .

(12) هو بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبى الأصل المعروف بابن النحاس وهو شيخ أبو حيان ، ولم يأخذ ابن حيان عن ابن مالك وإن عاصره بنحو ثلاثين سنة .. وكان ابن النحاس شيخ الديار المصرية فى علم اللسان ولد سنة ٦٢٧ هـ وسمع =

هكذا أجمعت كتب الروايات من ذكر بعض تلاميذ ابن مالك ... لكن الحق يقال إن تلاميذه لم يقتصروا على الذين عايشوه وحضروا مجالس علمه فى دمشق أو بالتربة العادلية أو بالجامع المعمور ... أو ... لكن تلاميذه أكثر من ذلك بكثير وهم إضافة إلى ما ذكرنا الذين تتلمذوا على مؤلفاته وهم لا يعدون ولا يحصون فإلى اليوم يشربون من منهله وخاصة علم النحو والصرف وخير دليل على ذلك الكتاب الذى بين أيدينا فهو شاهد عين وعقل . على ما للعقلية العربية من تقدم فى جميع المجالات .

قالوا فيه :

قد أثنى على ابن مالك كثير من العلماء وأصحاب كتب التراجم والروايات وهذا الثناء ينبع من عدة أسباب أولها وأهمها ما خلده ابن مالك من علم وخاصة فى النحو والصرف واللغة إذ فاق بها الأقران حتى بلغ فيها الغاية ... وعلم القراءات فقد كان عالماً بها ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى وكذلك المعانى والبيان والبديع والعروض والمنطق والفقه والأصول ...

هذا إلى جانب ما تتحلى به شخصية ابن مالك من حب المطالعة والبحث والتنقيب والتدقيق والتمحيص ويحتاج ذلك إلى مصابرة واجتهاد واعتكاف للعلم .

ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان ابن مالك معتصماً بالدين متمسكا بعلومه وشريعته متأملا فى أحكامه عاملا بتعاليم الله عز وجل متبعاً فى ذلك لسنة نبيه محمد ﷺ وقد كان كذلك .. وصدقنى إذا تمسكت بذلك فقد سهل لك الطريق . ولذلك أثنى عليه العلماء وما أدراك ما هى شهادة العلماء فهى توثيق لشخص ابن مالك وتوثيق لعلمه واعتراف منهم بقيمة هذا العلم فيما بينهم وهذا الاعتراف والتوثيق يتجلى فيما قالوه عنه ونسرد هنا بعضا من ثنائهم عليه عله يكون توثيقا لنا أيضا عبر الأجيال وعبر التاريخ .

قال السيوطى : « ... كان إماما فى القراءات وعللها . وأما اللغة فكان إليه المنتهى فى الإكثار من نقل غريبها ، والاطلاع على وحشيِّها ، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى ، وحبراً لا يبارى . وأما أشعار العرب التى يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ، ويتعجبون من أين يأتى بها ..! وكان نظم الشعر سهلا عليه : رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك ؛ هذا مع ما هو عليه من الدين المتين ، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحسن السَّمت ، ودقة القلب ، وكمال العقل ، والوقار والتؤدة ... »(1) .

هذا كلام السيوطى فقد عبر عما يجيش فى قلبه تجاه ابن مالك وليس فى قلبه وحده بل

= من فضلاء الشام ، ثم دخل مصر وأخذ عن بقايا شيوخها ، ثم جلس للإفادة وتخرج به جماعة من الأئمة وفضلاء الأدب وكان من الأذكياء خبيرا بالمنطق وكان فيه ظرف النحاة وانبساطهم ، توفى فى جمادى الآخرة سنة ٦٩٨ هـ .

(١) السيوطى : بغية الوعاة جـ ١ : ١٣٠ .

قلوب كل المهتمين باللغة العربية وكل المشتغلين فى هذا الفن .

وقال الصفدى[1] : « أخبرنى أبو الثناء محمود[2] قال : ذكر ابن مالك يوما ما انفرد به صاحب المحكم[3] عن الأزهرى فى اللغة[4] ، قال الصفدى : وهذا أمر معجز لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما فى الكتابين »[5] .

هكذا وصف الصفدى تحصيل ابن مالك بأنه أمر معجز ، لأن كتاب المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة ، وكتاب تهذيب اللغة هما كتابان كبيران مشتملان على أنواع اللغة .

وقد ذكر فى فوات الوفيات : « ... وكان إماما فى العادلية[6] ، فكان إذا صلى فيها يشيعه قاضى القضاة شمس الدين بن خُلكان[7] إلى بيته تعظيما له ... »[8] وهذه شهادة أخرى على علو قدره وتعظيم شأنه وإنها لشهادة من عالم كبير مثل ابن خُلكان .

وذكر السيوطى : « ... وكان أُمَّةً فى الاطلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث[9] ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب . وكان كثير العبادة ، كثير النوافل ، حسن السمعة ، كامل العقل ، وانفرد عن المغاربة بشيئين : حسن الكرم ، ومذهب الإمام الشافعى »[10] .

وفى فوات الوفيات : « ... وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرا لا يشق مُوجه وكان الشيخ ركن الدين ابن القوبع يقول : إن ابن مالك ما خلى للنحو حُرمة »[11] .

---

(1) هو صلاح الدين أبو الصفا خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدى ، توفى سنة ٧٦٤ هـ .

(2) هو شهاب الدين محمود بن سليمان الحلبى ثم الدمشقى أبو الثناء كاتب السر بدمشق الحنبلى ... حدث عن ابن مالك ، وأخذ العربية عنه ... واشتهر بالنظم والنثر وكان دينا خيرا متعبدا صالحا ... حسن المحاورة كثير الفضائل ، توفى فى شهر شعبان سنة ٧٢٥ هـ .

(3) كتاب المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة لأبى حسن على بن إسماعيل المعروف بابن سيده اللغوى .

(4) يريد كتاب « تهذيب اللغة » لأبى منصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهرى اللغوى المتوفى سنة ٣٧٠ هـ وهو كتاب كبير من الكتب المختارة فى اللغة .

(5) المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ص ٢٦٠ ، ص ٢٦١ .

(6) المدرسة العادلية بدمشق بناها الملك العادل سيف الدين أبو بكر محمد بن الأمير أبى الشكر نجم الدين أيوب بن شادى أخو السلطان صلاح الدين الأيوبى .

(7) القاضى شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن خلكان المشهور صاحب كتاب « وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان » توفى سنة ٦٨١ هـ .

(8) محمد شاكر بن أحمد الكتبى : فوات الوفيات ، جـ ٥ : ص ٤٥٢ .

(9) اعتبر ابن مالك أول من اتخذ من الأحاديث شواهد على القواعد النحوية لأن النحويين قبله اعتبروا أن المحدثين استجازوا رواية الحديث بالمعنى لاعتقادهم بأن اللفظ المروى للحديث ربما لا يكون ملتزماً بالنص الوارد عن النبى ﷺ وراجع مقدماتى لفتح البارى المعروفة بمفاتيح القارى لأبواب فتح البارى فى مجلدين .

(10) السيوطى : بغية الوعاة جـ ١ : ص ١٣٤ .

(11) محمد بن شاكر الكتبى : فوات الوفيات جـ ٢ : ٤٥٢ .

ابن مالك وحياته العلمية :

ابن مالك العالم الرحالة الذى ارتحل من بلاد الأندلس إلى بلاد المشرق طالباً للعلم . وسبب ترحاله إلى الشرق يرجع للمناخ السياسى للأندلس فى ذلك الحين ... لأنه مناخ عقيم لا يشجع على الاستزادة فى طلب العلم وذلك لكثرة الفتن والحروب والصراعات ، فالبيئة أصبحت لا تلهم العلماء فما بالك بشخصية ابن مالك التواقة للعلم والتفكير والبحث والتناول .. لذلك ارتحل ابن مالك شابًا من الأندلس إلى بلاد المشرق فى أولى خطواته على طريق لمعان نجمه فى سماء العلم .

وبالفعل كانت هذه الرحلة بمثابة حجر الأساس فى صرح هذه الشخصية العلمية فى بلاد المشرق خاصة بلاد الشام ومصر ... وهنا تفجرت شخصيته كدارس وباحث ومحصل واعٍ ومحقق حاذق ، فأقبل على العلم بكل كيانه وكرس كل ملكات عقله ؛ حتى وقته لم يستنزف منه إلا للعلم والتحصيل فكان نهما شرها لهذه المهمة التى أولاها كل اهتمام وكل ما يملك سواء كانت مادية أو عقلية فصرف همته وبصيرته للعلم والتأليف والبحث .. فوهب نفسه ونذر كل ما يملك للعلم عن قناعة تامة بجدوى ما يقدمه للبشرية جمعاء .

وبعد تمام هذه المرحلة كانت شخصية ابن مالك قد تشبعت وتحصنت بكل أدوات العلم التى أعقبتها مرحلة أخرى وهى ما تهمنا الآن ألا وهى مرحلة التأليف والمراجعة وإعادة النظر وأصبح العصر الذى نضج فيه ابن مالك وبدأ التأليف فيه بمثابة نقطة تحول فى تاريخ اللغة ، فقد كانت المؤلفات اللغوية قبل ابن مالك صعبة الفهم وحشية اللغة .. وكان الدارس لها يجد مشقة فى الأخذ بها والاستفادة منها ... ودخول ابن مالك مرحلة التأليف يعد انقلابًا ونقطة تحول فى هذا المجال لأن ابن مالك بمؤلفاته السهلة اليسيرة اللينة فى اللغة وأسلوب التناول فى علاج الموضوعات .. ناهيك عن أسلوب العرض الذى يتسم بالسلاسة وقرب المأخذ .. ولابد أن نضع فى الاعتبار ما اتسم به علماء الأندلس عامة ـ ومنهم ابن مالك ـ من السلاسة والسهولة فى تعبيرهم وعرض الموضوعات وطريقة التناول ومعالجة الاختلافات .

فكان ابن مالك من أشهر علماء هذا العصر فقد كانت مؤلفاته تبهر عقول العلماء والدارسين حتى إنهم ولوا وجهتهم وعقولهم إلى مؤلفه « كتاب الشافية »[1] فى النحو والصرف .

ومما يذكر عن تحول الناس لمؤلفاته ما رواه السيوطى فى البغية ـ نقلا عن الصلاح الصفدى ـ ما ذكره تلميذه الشهاب محمود عن ابن مالك أنه قال : « وكان يقول عن الشيخ جمال الدين بن الحاجب أنه أخذ نحوه من صاحب المفصل[2] ، وصاحب المفصل نحوى صغير قال : وناهيك

(١) ثلاثة آلالف بيت .

(٢) يريد الزمخشرى .

بمن يقول هذا فى حق الزمخشرى ! وكان الشيخ ركن الدين بن القويع يقول : إن ابن مالك ما خلى للنحو حُرمة هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن الناس ولوا اهتمامًا بالغاً لمؤلفات ابن مالك وصرفوا همتهم عن مؤلفات الزمخشرى التى كانت صعبة التناول فى لغة التأليف التى أجهدت عقولهم ووقتهم فكان كتاب (الكافية الشافية) فيه كافية العقول وشافية النفس للدارسين » .

وقد تطالعنا كتب الروايات ما يلخص لنا قيمة ابن مالك العلمية وطريقة درسه وتدريسه وتناوله وما يحكى عن اجتهاده وها نحن نختار منها بعض المقتطفات التى قد تعيننا على فهم أدق لشخصية ابن مالك العلمية .. وتكشف لنا عن حياة عَلم من أعلام اللغة ـ خاصة ـ أنه رحل عِنا منذ حوالى ثمانية قرون ومن قبلها ومن يومها ولا يزال علمه إلى الآن وسوف يظل إلى ما شاء الله مرجعًا أساسيًا للمهتمين والمشتغلين والدارسين تفيد وتكون عبرة ومثلا يحتذى .

ففى كلمة موجزة ذكرها المقرى نقلا عن بعض من عَرَّف بابن مالك : « أنه تصدر بحلب مُدة ، وأمَّ بالسلطانية ، ثم تحول إلى دمشق ، وتكاثر عليه الطلبة ، وحاز قصب السبق ، وصار يُضرب به المثل فى دقائق النحو وغوامض الصرف ، وغريب اللغات ، وأشعار العرب ، مع الحفظ والذكاء والورع والديانة وحسن السمت والصيانة ، والتحرى لما ينقله ، والتحرير فيه .

وكان دا عقل راجح ، حسن الأخلاق مهذبا ، ذا رزانة وحياء ووقار ، وانتصاب للإفادة ، وصبر على المطالعة الكثيرة تخرَّج به أئمة ذلك الزمان ... وسارت بتصانيفه الركبان وخضع لها العلماء الأعيان ، وكان حريصا على العلم حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد »(١) ... ثم قال فى موضع آخر : « وكان ـ رحمه الله تعالى ـ كثير المطالعة ، سريع المراجعة لا يكتب شيئا من محفوظه حتى يُراجعه فى محله ، وهذه حالة المشايخ الثقات والعلماء الأثبات ، ولا يُرى إلا وهو يصلى أو يتلو أو يصنف أو يقرئ ، وكذا كان الشيخ أبو حيان ، ولكن كان جَدُّهُ فى التصنيف والإقراء . وحُكى أنه توجه يوما مع أصحابه للفرجة بدمشق ، فلما بلغوا الموضع الذى أرادوه غفلوا عنه سُوَيْعة فطلبوه فلم يجدوه ، ثم فحصوا عنه فوجدوه منكبا على أوراق »(٢) .

هذه صورة أخرى تجسد من خلالها شخصية ابن مالك وشهادة تاريخية تؤكد كل ما سبق على أن الشخصية العلمية عند ابن مالك لم تكن صدفة ولم تتكون من فراغ بل كان وراءها جهدٌ وعرق وإصرار وعكوف والتزام ورغبة بلا حدود للتعلم فلم يكن عند ابن مالك تهاون أو تخاذل ...

حقا إن شخصية ابن مالك يجب أن نقف عندها طويلا ... ومن الأمثلة التى تجسد أيضًا شخصية ابن مالك العلمية ما حكاه الصفدى حيث قال : ومن أهم ما يذكر لابن مالك علاقته بالشعر وكيف كان يستشهد بأشعار العرب فذكر المقرى عن ذلك : « ... وأما اطلاعه على أشعار العرب التى يستشهد

(١) بغية الوعاة للسيوطى : جـ ١ : ١٣٤ .
(٢) نفح الطيب للمقرى : جـ ٧ : ٢٧٨ - ٢٧٩ .

بها على النحو واللغة فكان أمراً عجيبا ، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون فى أمره ... »[١] فابن مالك له منهج فى الاستشهاد بأشعار العرب فقد ذكر المقرى فيها حبه فى ذلك فقال : « ... لأنه كان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، وإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب ... »[٢] .

ومما ذكر عنه أيضا : « ... وكان نظم الشعر عليه سهلًا ، رجزه وطويله وبسيطه ولابن مالك أشعار كثيرة اختار المقرى[٣] من نظم ابن مالك فى الحلية هذه الأبيات :

خَيْلُ السَّبَاقِ ٱلْمُجَلِّى، يَقْتَفِيهِ مُصَلْـ ـلِ، وَٱلْمُسَلِّي، وَتَالٍ، قَبْلَ مُرتاح
وَعاَطِفٌ، وَحَظِّيٌ، وَٱلْمُؤَمِّلُ، وٱلْـ ـلَطِيمُ، وَٱلْفِسْكِلُ، ٱلسُّكَيْتُ، يَا صَاحِ[٤]

ابن مالك والخصومات الفكرية:

ذاع صيت ابن مالك فى الأجواء بمؤلفاته وتدريسه وشخصيته التى لم يختلف عليها كل معاصريه وإلى اليوم ... وكما نعلم أن مؤلفات ابن مالك قد أحدثت هزة عنيفة فى مجال اللغة والنحو عند العلماء خاصة والناس عامة وقد صاحب هذا النجاح رد فعل عكسى لدى أعداء تطور علم النحو ولكنهم لم يقفوا أمام تطور علم النحو بقدر وقوفهم أمام تطور ابن مالك بعلم النحو وبما حسدوه عليه وتمنوا أن يكونوا هم أصحاب هذا التطور ، فأنكروا الشمس وقت الظهيرة وغاب عن بصيرتهم أن هناك مئات بل ألوفا بل أكثر من ذلك شاهدين شهادة حق وهم لا يعلمون أن التاريخ يسجل عليهم تطاولهم وحقدهم ومياعة قولهم بدون سند أو حجة .

فقد نقلت لنا كتب الروايات صورة تحمل هجوم أبى حيان على ابن مالك ومؤلفاته ومهما يكن هذا الهجوم فإننى وغيرى من المهتمين بعلم النحو عامة ومؤلفات ابن مالك خاصة لا نجد العناء فى الرد على أبى حيان لسبب واحد فقط ألا وهو أن الهجوم جاء من أبى حيان وحده والرد عليه جاء من أكثر من عالم قد أنصفوا ابن مالك .. وهذه الردود الشافية قاطعة مقنعة وردت من علماء أجلاء غاروا على علم النحو وعلى إمام علم النحو ابن مالك فكانت ردودهم بمثابة شهادة للتاريخ تنصف ابن مالك ، لذلك اقتصر دورى على عرض الهجوم والرد عليه .. كما رواه المقرى فى نفح الطيب حيث روى عن أبى حيان ادعاءاته وهذا نصها :

(١) نفح الطيب للمقرى : جـ ٧ : ٢٦٢ .
(٢) نفح الطيب للمقرى : جـ ٧ : ٢٦٢ – ٢٦٣ .
(٣) نفح الطيب للمقرى : جـ ٧ : ٢٦٣ .
(٤) البيتان لى ترتيب خيول السبق فى حلبة الرهان ، وهى عشرة مرتبة حسب النظم ، فأولها وأسبقها المجلى ويليه المصلى ، ثم المسلى ، والتالى ، والمرتاح ، والعاطف ، والحظى ، والمؤمل الثامن ، واللطيم وهو التاسع ، سمى بذلك لأنه يلطم وَجهه فلا يدخل السرادق ، والفسكل والعاشر السكيت . راجع : نفح الطيب للمقرى جـ ٧ : ٢٧١ .

قال أبو حيان : « بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخا مشهورًا يعتمد عليه ، ويُرجع فى حل المشكلات إليه ؛ إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيان بجيان ، وجلست فى حلقة أبى علىٍّ الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يوما ؛ ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين وإنما كان من أئمة المقرئين .

قال : وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه » انتهى .

وقد رد عليه السيوطى فقال: «قلت: وله شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبىّ، ذكره ابن إياز فى أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه»[1].

وذكر أبو حيان فى الجوازم من تذييله وتكميله[2] أنه لم يصحب من له البراعة فى علم اللسان ، فضعف استنباطاته وتعقباته على أهل هذا الشأن، وينفر من المنازعة ، والمراجعة ، قال : وهذا شأن من يقرأ بنفسه ، ويأخذ العلم من الصحف بفهمه ولقد طال فحصى وتنقيرى عمن قرأ عليه ، واستند فى العلم إليه ، فلم أجده يذكر لى شيئا من ذلك ، ولقد جرى هذا الحديث يوما مع صاحبنا علم الدين سُليمان بن أبى حرب الفارق الحنفى فقال : ذكر لنا أنه قرأ على ثابت بن خيار ـ من أهل بلده جيان ـ وأنه جلس فى حلقة الأستاذ أبى على الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يوما ، وثابت بن خيار ليس من أهل الشهرة فى هذا الشأن .

هذا حاصل ما ذكره أبو حيان .

قال بعض المحققين وهو العلامة يحيى العجيسى : وليس ذلك منه بإنصاف ولا يحمل على مثله إلا هوى النفس وسرعة الانحراف ، فنفيه المسن عنه والمتبع ، شهادة نفى فلا تنفع ولا تسمع ، ويكفى ما سطر فى حقه قوله فى أثنائه : نظم فى هذا العلم كثيرا ، ونثر ، وجمع ـ باعتكاف على الاشتغال به ، ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية ، وطول السِّنِّ ـ من هذا العلم غرائب ، وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب ، وإن منها كثيرا استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة ، إذ هى مرتبة الأكابر النقاد ، وأرباب النظر والاجتهاد .

وقوله فى موضع آخر من تذييله : لا يكون تحت السماء أنحى ممن عرف ما فى تسهيله ، وقرنه فى بحره[3] بمصنف سيبويه ، فما ينبغى له أن يغمصه[4] ولا أن يحط عليه ، ولا أن يقع فيما وقع

(١) السيوطى : بغية الوعاة جـ ١ : ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) التذييل والتكميل فى شرح التسهيل ، لأثير الدين بن حيان الأندلسى .

(٣) يريد كتاب « البحر المحيط » فى التفسير ، للشيخ أثير الدين أبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ وقد اختصره وسماه « النهر الماد من البحر » واختصره تلميذه الشيخ تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم المتوفى سنة ٧٤٧ هـ وسماه « الدر اللقيط من البحر المحيط » .

(٤) غمصه : إذا احتقره واستصغره ولم يره شيئا .

فيه ، فإنه مما يجرى على أمثاله الغبى والنبيه ، والحليم والسفيه ، وما هذا جزاء السلف ، من الخلف ، والدرر من الصدف ، والجيد من الحشف[١] أو ما ينظر إلى شيخه أبى عبد الله بن النحاس[٢] ؟! فإنه لا يذكره إلا بأحسن ذكر كما هو دأب خيار الناس ، ومن كلامه فى نقله عنه ـ وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول ، وإلى تلميذه أبى البقاء[٣] الحافظ المصرى حيث يقول فيه ـ أعنى فى أبى حيان ـ:

هو الأوحد الفرد الذى تم علمه ... وسار مسير الشمس فى الشرق والغرب
ومن غاية الإحسان مبدأ فضله ... فلا غرو أن يسمو على العُجْم والعرب

« ومن غاية الإحسان فى هذا الشان ، التصانيف التى سارت بها الركبان فى جميع الأوطان واعترف بحسنها الحاضر والبادى والدانى والقاصى والصديق والعدو فتلقاها بالقبول والإذعان ، فسامح الله تعالى أبا حيان فإن كلامه يحقق قول القائل : كما تدين تُدان ، ورحم الله تعالى ابن مالك فلقد أحيا من العلم رسومًا دارسة ، وبين معالم طامسة وجمع من ذلك ما تفرق ، وحقق ما لم يكن منه تبين ولا تحقق ، ورحم شيخه ثابت ابن الخيار فإنه كان من الثقات الأخيار »[٤] .

هكذا كان الادعاء بالباطل ومحاولة الإيهام بضحالة علم ابن مالك والتقليل من شأنه ... وهكذا أيضا كان الرد بالإنصاف .

وقد ذكر لنا المقرى ادعاءً آخر من ادعاءات أبى حيان حيث روى :.. وكان أبو حيان يغض[٥] من هذا الكتاب ، ويقول : ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن مهيع السداد والصواب وكثيرا ما يشير إلى ذلك فى شرحه المسمى بمنهج السالك[٦] ومن غضه منه بالنظم فى ملأ من الناس من جملتهم شيخه بهاء الدين بن النحاس ، والأقسرائى[٧] يجاريه مقتفيا له ومتأسيا فى تسويد القرطاس :

أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكِ ... مَطْمُوسَةُ الْمَسَالِكِ
وَكَمْ بِهَا مُشْتَغِلِ ... أُوقِعَ فِى الْمَهَالِكِ

(١) الحشف : الردىء من التمر ، الذى لا نوى له كالشيص ، أو اليابس الفاسد لا طعم له .
(٢) هو العلامة حجة العرب بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أبى عبد الله الحلبى شيخ العربية بالديار المصرية ، توفى سنة ٦٩٨ هـ .
(٣) هو بهاء الدين أبو البقاء محمد بن عبد البر بن يحيى بن على بن تمام السبكى الشافعى ولد سنة ٧٠٧ هـ وأخذ عن فضلاء عصره ، ولازم أبا حيان والجلال القزوينى وابن عم أبيه تقى الدين السبكى وغيرهم ... وانتقل إلى دمشق سنة ٧٣٩ هـ حين ولى قريبه تقى الدين القضاء ، وناب عنه فى الحكم بدمشق ، ثم تولاه استقلالا بعد صرف تاج الدين السبكى مدة شهر واحد ، ثم ولى قضاء طرابلس ، ثم عاد إلى القاهرة فولى قضاء العسكر ووكالة بيت المال ، ثم ولى قضاءها سنة ٧٦٠ هـ بعد العز بن جماعة ، ثم ولى قضاء دمشق حتى توفى بها سنة ٧٧٧ هـ .
(٤) المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٨٣ - ٢٨٧ .
(٥) يغض : ينقص ويحط .
(٦) منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك . ذكر فيه أن غرضه فى مقاصد ثلاثة : تبيين ما أطلقه وتنبيه على الخلاف الواقع فى الأحكام ، وحل ما أشكل .
(٧) الأقسرائى أو الأقصرائى محمد بن أبى محمد الحنفى نزيل القاهرة ، توفى سنة ٧٩٧ .

ولا تغتر أنت بهذا الغرر ، فإنه ما كل سحاب أبرق مطر ، ولا كل عود أورق ثمر . وقيل معارضة للقوم وتنبيها لهم مما هم فيه من النوم :

أَلْفِيَّــةُ ابْــنِ مَالِــكِ مُشْرِقَــةُ الْمَسَــالِكِ
وَكَــمْ بِهَــا مُشْتَغِــلِ عَــلاَ عَلَــى الْأَرَائِــكِ

وما أحسن قول ابن الوردى[1] فى هذا المعنى :

يا عائبًا ألفية ابـن مالـك وغائبًا عـن حفظها وفهمهـا
أما تراها قد حوت فضائـلا كثيرة فلا تجر فى ظلمهـا
وازجر لمن جادل من يحفظها برابع وخامس من اسمها[2]

انتهى ملخصا[3] .

نلاحظ تطرف الهجوم على الألفية التى أجمع على أهميتها كل طالب علم ـ عامة ـ وكل مشتغل بعلم النحو ـ خاصة ـ ونلاحظ أيضا بلاغة الرد من فرط الثقة بما قدمه ابن مالك لهذا الفن من الفنون العربية دون المبالغة فى الرد أو سفاهة ، ونحن لا نزال مع ما رواه المقرى فى نفح الطيب من رواية أبى حيان حيث روى : (... وقال أيضا عند ذكره مصنفات ابن مالك وهى كما قيل غزيرة المسائل ولكنها على الناظر بعيدة الوسائل ، وهى مع ذلك كثيرة الإفادة ، موسومة بالإجادة ، وليست هى لمن هو فى هذا الفن فى درجة ابتدائه ، بل للمتوسط يترقى بها درجة انتهائه . انتهى .

واعلم أن الألفية مختصرة من الكافية ـ كما تقدم ـ وكثير من أبياتها فيها بلفظها ومتبوعة فيها ابن معطى ، ونظمه أجمع وأوعب ، ونظم ابن معطى أسلس وأعذب)[4] .

نقول رداً على ذلك الاتهام كيف يتهم مؤلف ابن مالك بهذا الاتهام ونحن جميعاً نعلم أن مؤلفات ابن مالك قد صرفت الناس عن مؤلفات غيره لأنهم وجدوا فيها مأربهم وملاذهم بعد أن أنفقوا فى مؤلفات غيره الوقت والجهد وخاصة كتابه « الكافية الشافية » فى النحو والصرف الذى أولاه الناس وجهتهم واعتبروه مرجعهم وانصرفوا عن مفصل الزمخشرى ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ الذى صاغه بأسلوب صعب التحصيل والإدراك .. فكيف يُتهم ابن مالك بهذه التهمة ؟!

ومع تقديرى الخاص جدًّا لابن معطى ونظمه إلا أن ألفية ابن مالك كانت ولا تزال ملاذا للمريدين فى طلب علم النحو .

---

(١) هو زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبى الفوارس بن الوردى المصرى الحلبى الشافعى كان إماما بارعا فى اللغة والفقه والنحو والأدب ذا افتنان فى العلوم والمعارف ناظما ناثرا ، وله شرح على ألفية ابن مالك وآخر على ألفية ابن معطى وله مؤلفات ممتعة غير ذلك ... توفى سنة ٧٤٩ هـ .

(٢) الصاد والهاء هما الحرفان الرابع والخامس من اسمها « خلاصة » .

(٣) المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٨٧ – ٢٨٩ .

(٤) المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٨٩ .

رحم الله ابن مالك رحمة واسعة وجزاه خير الجزاء لما قدمه من مؤلفات صاغتها تلاميذه ومن اتبعهم إلى هذا اليوم وإن لم تكن هذه المؤلفات ضاربة بجذورها فى تربة العلم لما ازدهرت وأثمرت فى سماء العلم وتؤتى ثمارها إلى اليوم لكل المشتغلين والمهتمين وأصبح ما تركه لنا علما خالداً ينتفع به وإذا كان رديئا كما ادعى حساد ابن مالك لما خلدت هذه المؤلفات ، بل التى يجب أن تموت وتمحى هذه الادعاءات التى لا أساس لها من الصحة .

ويكفى أن نطرحها اليوم لتكون عبرة لكل من يحاول أن يلطخ طاهراً أو يطمس حقا .

بعض مؤلفاته :

عكف ابن مالك على العلم وكرس كل وقته وجهده وتفكيره وتمحيصه ـ وحتى ماله ـ للعلم فترك لنا مؤلفات هى عصارة كل ذلك وأكثر وهى خلاصة علم مصفى خالٍ من الزيف والتعقيد بل من أهم سماته السلاسة التى اتسمت بها مؤلفاته علاوة على التنوع حيث ألف فى كثير من الفنون مثل النحو واللغة والصرف والقراءات وهذه المؤلفات الخالدة تعد من أهم المراجع فى الفنون التى صنف بها إلى الآن .

وهذه المؤلفات بمثابة موسوعة علمية نادرة ، وأيضا من النادر أن تجد شخصا واحدا يقوم بتأليفها ، وخير دليل على عظمة ابن مالك هذه المؤلفات التى نسردها ونحصرها لعدة أسباب أولها وأهمها أن هذه المؤلفات تعد دليلا قاطعًا على ما ذكرته فى حق ابن مالك ودليل على عدم المغالاة فى ترجمته ، وثانيها أن نضع أمام القارئ هذه المؤلفات لتكون مرجعا له .. ونحن فى صدد سردها .

أولاً : مؤلفاته فى النحو :

١ - الكافية الشافية[١] .

٢ - الوافية فى شرح الكافية .

٣ - الخلاصة ، المشهورة بالألفية[٢] .

٤ - التسهيل ، واسمه الكامل : تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد[٣] .

---

(١) هى ثلاثة آلاف بيت ، وشرحها ، وقد لخص الألفية منها وأولها :

قال ابن مالك محمد وقد نوى إفادة بما فيه اجتهد
الحمد لله الذى من رفده توفيق من وفقه لحمده

ثم شرحها شرحا سماه الوافية ، وشرحها ولده بدر الدين محمد ، وقد ذيلها أبو الثناء شهاب الدين محمود بن محمد الحموى بأكثر من مائة بيت سماها ، وسيلة الإصابة ، نظمها سنة ٨٠٥ هـ ثم شرحها .

(٢) أورد فيها مهمات التسهيل وعليها شروح مفيدة ومن جملة شروحها شرح ولد المصنف - رحمه الله - وهو محمد ابن عبد الله بن مالك الإمام ابن جمال الدين ، الطائى الدمشقى الشافعى النحوى ابن النحوى . أيضا هذا الشرح الذى نحن بصدده .

(٣) قال فيه طاش كبرى زادة : يكاد ألا يخل بمسألة من النحو ، لكن عباراته صعبة ، لا ينتفع به المبتدئ . مفتاح السعادة جـ ١ : ١٩٣ .

٥ – شرح التسهيل – لم يكمله[١] .
٦ – الموصل فى نظم المفصل[٢] .
٧ – سبك المنظوم ، وفك المختوم .
٨ – عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ[٣] .
٩ – شرح عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ .
١٠– إكمال العمدة .
١١– شرح إكمال العمدة .
١٢– شرح شواهد التوضيح ، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، أو إعراب مشكل البخارى .

= وذكر محمد بن شاكر الكتبى : وصنف كتاب « تسهيل الفوائد » مدحه سعد الدين بن عربى بأبيات مليحة إلى الغاية وهى هذه :

إنّ الإمَامَ جَمَالَ الدِّينِ جَمَّلَهُ ... رَبُّ العُلاَ وَلِنَشْرِ العِلْمِ أَهَّلَهُ
أملى كتابا يسمى الفوائد لم ... يزل مفيدا لذى لب تأمله
فكل مسألة فى النحو يجمعها ... إن الفوائد جمع لا نظير له

وفى البغية ذكر السيوطى البيت هكذا :

إنّ الإمام جمال الدين فضله ... إلاهه ولنشر العلم أهَّلَهُ

هكذا فى كتاب فوات الوفيات ، والوافى بالوفيات جـ ٢ : ٤٥٣ .

وقال السيوطى : وله مجموع يسمّى الفوائد فى النحو وهو الذى لخص منه التسهيل ؛ وذكر شيخنا قاضى القضاء محيى الدين ابن عبد القادر بن أبى القاسم المالكى نحوى مكة فى أول شرح التسهيل له وقال : الألف واللام فى تسهيل الفوائد للعهد ، أشار بها إلى الكتاب المذكور . قال : وإياه عنى سعد الدين بن العربى – أو عربى كما ذُكر فى الوافى – بقوله : « ثم ذكر الأبيات » .

قال : وقد ظن الصلاح الصفدى أنّ الأبيات فى التسهيل فقال فى قوله : « إن الفوائد جمع لا نظير له » تورية ، لولا أنّ الكتاب تسهيل الفوائد لا الفوائد ، وليس كذلك وإنما أراد ما ذكرناه . راجع : البغية جـ ١ : ١٣٢ – ١٣٣ . ونفح الطيب جـ ٧ : ٢٦٤ – ٢٦٥ .

(١) قال السيوطى : فقد وصل فيه إلى باب مصادر الفعل الثلاثى وكمل عليه ولده إلى باب ...

وذكر الصّلاح الصفدىّ أنه كمله . وكان كاملا عند شهاب الدين أبى بكر بن يعقوب الشافعى تلميذه ، فلما مات المصنف ظنّ أنهم يُجلسونه مكانه ، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم لذلك ، فأخذ الشّرح معه ، وتوجه لليمن غضبًا على أهل دمشق ، وبقى الشّرح مخروما بين أظهر الناس فى هذه البلاد . راجع : البغية جـ ١ : ١٣٤ . وهذا الكتاب لخصه من مجموعته المسماة بالفوائد ، وهو كتاب جامع لمسائل النحو بحيث لا يفوت ذكره مسألة من مسائله ، ويذكر أن ولده بدر الدين محمد المتوفى سنة ٦٨٦ هـ قد أتمه وكمله أيضا الصلاح الصفدى – المتوفى سنة ٧٩٤ هـ – وقد اهتم به العلماء فتناولوه بالشرح فقد شرحه ابن مالك حتى وصل إلى باب مصادر الفعل ويقال إنه كمله – كما ذكرنا – ومن شروحه شرح العلامة أثير الدين أبى حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ لخص فيه شرح المصنف وتكملة ولده ، وله شرح آخر على الأصل سماه « التذييل والتكميل » وهو شرح كبير فى مجلدات ، ثم جرد أحكام هذا الشرح فى كتابه « الارتشاف » ومن شروحه شرح العلامة جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام المتوفى سنة ٧٦٢ هـ وشرح العلامة بدر الدين محمد بن محمد الدمامينى ألفه سنة ٨٢٠ هـ وغيرها من الكتب .

(٢) كتاب المفصل فى النحو للعلامة جار الله الزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ هـ وهو كتاب عظيم القدر كما قيل فيه :

مفصل جار الله فى الحسن غاية ... وألفاظه فيه كدر مفصل

وقد عنى به أئمة العربية ، فشرحه أبو عمرو عثمان بن على المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ وعلى شرحه حاشية لفخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردى المتوفى سنة ٧٤٦ هـ وشرحه أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبرى المتوفى سنة ٦١٦ هـ وشرحه ابن مالك .

(٣) أو عدّة اللافظ وعمدة الحافظ ، فوات الوفيات جـ ٢ : ٤٥٣ .

١٣- المقدمة الأسدية[١] .

١٤- شرح الجزولية[٢] .

١٥- نكته النحوية على مقدمة ابن الحاجب .

١٦- مختصر الشافية .

ثانيا : مؤلفاته فى الصرف :

١٧- إيجاز التعريف : فى علم التصريف[٣] .

١٨- شرح تصريف ابن مالك ، المأخوذ من كافيته[٤] .

ثالثاً : مؤلفاته فى اللغة :

١٩- نظم الفوائد[٥] .

٢٠- مثلثات ابن مالك المسماة : إكمال الإعلام ، بمثلث الكلام .

٢١- إكمال الإعلام بتثليث الكلام[٦] .

٢٢- ثلاثيات الأفعال .

٢٣- لامية الأفعال[٧] .

٢٤- شرح لامية الأفعال .

٢٥- تحفة المودود : فى المقصور والممدود .

٢٦- شرح تحفة المودود .

٢٧- الاعتضاد : فى الفرق بين الظاء ، والضاد .

٢٨- الاعتماد : فى نظائر الظاء ، والضاد .

٢٩- أرجوزة فى الظاء ، والضاد .

٣٠- النظم الأوجز : فيما يهمز ، وما لا يهمز ، وشرحه .

٣١- الوفاق : فى الإبدال .

٣٢- كتاب الألفاظ المختلفة .

٣٣- ذكر معانى أبنية الأسماء الموجودة فى المفصل .

---

(١) صنفها باسم ولده تقىّ الدين الأسد .

(٢) ذكر السيوطى : ورأيت بخط الذهبى فى مختصر طبقات النحاة للقفطى فى ترجمة الجزولىّ أن ابن مالك شرح الجزولية .

(٣) ذكر طاش كبرى زاده : ولابن مالك مختصر فى ضروب التصريف وشرحه ووسمه بالتعريف . راجع : مفتاح السعادة جـ ١: ١٣٦.

(٤) وهو شرح لقسم الصرف بالكافية الشافية .

(٥) وهو ضوابط وفوائد منظومة ، ليست على روىّ واحد ، راجع : البغية جـ ١ : ١٣٢ .

(٦) قال المقرى : وهو مجلد كبير كثير الفوائد يدل على اطلاع عظيم .

(٧) وهى قصيدة فى الأفعال .

٣٤- فتاوى فى العربية[١] .

٣٥- منظومة : فيما ورد من الألفاظ بالواو ، والياء .

٣٦- كتيب صغير لبيان ما فيه لغات ثلاث ، فأكثر .

٣٧- كتاب : فيما جاء أفعل وفَعَلَ .

٣٨- مختصر فى الإبدال .

رابعاً : مؤلفات ابن مالك فى القراءات :

٣٩- المالكية فى القراءات .

٤٠- اللامية فى القراءات .

هذه جملة ما وقع لنا من مؤلفات ابن مالك وهى خير سفير له عبر الأجيال ومن خلالها يستطيع أى باحث أو طالب علم أو متخصص أن يستوعب بسهولة تلك الشخصية والكم الهائل لمؤلفات ابن مالك مع تميزها ، فقد أعطت لهذه الشخصية رونقا خاصا وامتدادًا عبر الأجيال .

وفاته :

أجمعت كتب الروايات والتراجم والأنساب على تاريخ وفاة ابن مالك فقال السيوطى وطاش كبرى زاده : « توفى ابن مالك ثانى عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة »[٢] .

وأشار إلى مكان وفاته ودفنه : المقرى فى نفح الطيب حيث قال : « وتوفى ابن مالك بدمشق ... ودفن ابن مالك بسفح قاسيون بتربة القاضى عز الدين بن الصائغ[٣] ... وقال العجيسى : بتربة ابن جعوان[٤] »[٥] .

وقد تأثر العلماء برحيل ابن مالك عظيم الأثر ويجسد هذا الحزن والتأثر ما قالوه رثاءً له ... وهم أخلص البشر فى التعبير عما يجيش فى صدورهم ولعل هذا الرثاء يفى حق ابن مالك أو بعض حقه :

قال الشرف الحصنى يرثيه :

يا شَتَاتَ ٱلْأَسْمَاءِ وَٱلْأَفْعَالِ بَعْدَ مَوْتِ ٱبْنِ مَالِكٍ ٱلْمِفْضَالِ
وَٱنْحِرَافِ ٱلْحُرُوفِ مِنْ بَعْدِ ضَبْطٍ مِنْهُ فِى ٱلِانْفِصَالِ وَٱلِاتِّصَالِ
مَصْدَرًا كَانَ لِلْعُلُومِ بِإِذْنِ ٱلْـ ـلَهِ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ وَمُحَالِ

(١) ذكر السيوطى : وقد رأيت فى بعض المجاميع الموقوفة بخزانة محمود فتاوى له فى العربية ، جمعها له بعض طلبته ، وقد نقلتها فى تذكرتى ، ثم فى الطبقات الكبرى فى ترجمته . البغية جـ ١ : ١٣٢ .

(٢) السيوطى : بغية الوعاة جـ ١ : ١٣٤ .

(٣) هو قاضى القضاة عز الدين أبو المفاخر محمد بن عبد القادر بن عبد الخالق بن خليل الدمشقى الشافعى كان فقيها جليلا بارعا فى الأصول والمناظرة ، ودرس بالشامية مع شمس الدين المقدسى ثم ولى وكالة بيت المال ، ثم ولى قضاء الشام ... وتوفى سنة ٦٨٣ هـ .

(٤) متوفى سنة ٦٨٢ هـ .

(٥) راجع : نفح الطيب للمقرى جـ ٧ : ٢٧٦ .

عَدِمَ ٱلنَّحْوُ وَٱلتَّعَطُّفُ وَٱلتَّـوْ كِيدُ مُسْتَبْدَلًا مِنَ الأبدال
ألم اعتراه[1] أسكن منه حركات كانت بغير اعتلال
يا لها سكتة لهمز قضاء أورثته طول مدة الانفصال[2]
رفعوه فى نعشه فانتصبنا نصب تمييز كيف سير الجبال
فخموه عند الصلاة بدل فأميلت أسراره للدلال
صرفوه، يا عُظم ما فعلوه وهو عدل[3] معروف بالجمال
أدغموه فى الترب من غير مثل سالما من تغيير الانتقال
وقفوا عند قبره ساعة الدفـ ـن وقوفا ضرورة الامتثال
ومددنا الأكف فطالب قصرا مسكنا للتنزيل من ذى الجلال
آخر الآى من سبا الحظ منه[4] حظه جاء أول الأنفال
يا بيان الإعراب[5]، يا جامع الإغـ ـراب، يا مفهما لكل مقال
يا فريد الزمان فى النظم والنثـ ـر وفى نقل مُسندات العوالى
كم عُلوم بثثتها فى أناس علموا ما بثثت عند الزوال

انتهت مُلخصة.

وقال الصفدى: «وما رأيت مرثية فى نحوى أحسن منها على طولها»[6].

وذكر المقرى: ورثاه الشيخ بهاء الدين ابن النحاس بقوله:

قل لابن مالك إن جرتْ بك أدمعى حمرا يحاكيها النَّجيع القانى[7]
فلقد جرحت القلب حين نُعيت لى وتدفقت بدمائه أجفانى
لكن يهون ما أجن من الأسى علمى بنقلته إلى رضوان
فسقى ضريحا ضمه صوب الحيا يهمى به بالروح والريحان

(١) فى بغية الوعاة: «ألم قد عراه».
(٢) فى بعض النسخ: «يا لها سكتة لهمز قناة».
(٣) يوجه بمنع الاسم من الصرف للتعريف بالعلمية مع العدل.
(٤) أشار إلى قوله تعالى فى آخر سورة سبأ: ﴿وحيل بينهم وبين ما يشتهون﴾ وفى بعض النسخ: «حظنا منه» بدلا من الحظ منه.
(٥) فى بعض النسخ: يا لسان العرب.
(٦) المقرى: نفح الطيب جـ ٧: ٢٧٤ وما بعدها، وأيضا السيوطى: بغية الوعاة جـ ١: ١٣٤ - ١٣٥.
(٧) النجيع: الدم أو دم مائل للسواد، أو دم الجوف خاصة. القانى: الشديد الحمرة.

ومما يذكر عن ابن مالك يوم وفاته ما قاله بعض من عرف به : « ... إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد وفى عبارة بعض (أو نحوها) ـ لقنه ابنه إياها وهذا ما يصدق ما قيل : (بقدر ما تتعنى تنال ما تتمنى) فجزاه الله خيرا عن هذه الهمة العلية »[٨] .

هكذا ختم ابن مالك حياته الذى وهبها ـ منذ أن وعى ـ للعلم فأخلص له وأعطاه حتى آخر لحظة فى حياته ، وتقول الحكمة : « من جد وجد » فها نحن الآن بعد حوالى ثمانية قرون نخلد ذكره ، ونستعين بعلمه هكذا العلماء يرحلون عنا بأجسادهم وتظل عقولهم نبعا لنا . رحم الله ابن مالك رحمة واسعة وادخله فسيح جناته وجعل علمه مما ينتفع به فيزاد فى حسناته ويثقل به ميزانه .

(٨) المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٧٩ وما بعدها .

ترجمة الأشمونى شارح الألفية

(٨٣٨ - نحو ٩٠٠ هـ/١٤٣٥ - نحو ١٤٩٥ م)

قال الزركلى فى الأعلام ١٠/٥ : على بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدين الأشمونى : نحوى ، من فقهاء الشافعية . أصله من أشمون (بمصر) ومولده بالقاهرة . ولى القضاء بدمياط . وصنف « شرح ألفية ابن مالك » فى النحو ، و « نظم المنهاج » فى الفقه ، و « شرحه » و « نظم جمع الجوامع » و « نظم إيساغوجى » فى المنطق . قال السخاوى : راج أمره ورُجِّح على الجلال ابن الأسيوطى .

وقال عنه السخاوى فى الضوء اللامع م ٣ جـ ٦ : (على) بن محمد بن عيسى بن يوسف ابن محمد النور أبو الحسن ابن الشمس بن الشرف الأشمونى الأصل ثم القاهرى الشافعى ويعرف بالأشمونى . ولد فى شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة بنواحى قناطر السباع ونشأ فحفظ القرآن والمنهاج وجمع الجوامع وألفية النحو واشتغل من سنة أربع وخمسين وثمانمائة فأخذ فى الفقه عن المحلى والعلم البلقينى والمناوى والبامى ولازمه كثيراً والنور الجوجرى وهو أول شيوخه ، وكذا أخذ فى الأصلين « أصول الدين وأصول الفقه » والعربية والفرائض وغيرها عن جماعة ومن شيوخه فى ذلك وغيره الكافياجى وسيف الدين والتقى الحصنى والشارمساحى ، وتميز وبرع فى الفضائل وتصدى فى تلك النواحى للإقراء من سنة أربع وستين فانتفع به الطلبة وحضر بعض ختومه العبادى والفخر المقسى وجميعها الزين عبد الرحيم الإبناسى .

وتلقن الذكر من على حفيد يوسف العجمى وسمع الحديث وشرح ألفية ابن مالك وقطعة من التسهيل ونظمه لجمع الجوامع ومجموع الكلائى وإيساغوجى فى المنطق وعمل حاشية على الأنوار للأردبيلى وغيرها ، ورد على البقاعى انتقاده قول الغزالى ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، وكنت ممن قرض نظمه لجمع الجوامع وراج أمره هناك ورجع على الجلال بن الأسيوطى ، وقد حج فى سنة خمس وثمانين موسمياً كل ذلك وهو متكسب بالشهادة .

ثم ولاه الزين زكريا القضاء بل أرسله لدمياط عقب موت الولوى البارنبارى فدام ثلاث سنين وانتفع به هناك وكان المنصور يذاكره ثم امتحن بالترسيم مدة كان الأستادار يمده فيها ويسعفه إلى أن خلص وأقام مستمرًا على نيابته وأشغاله ولأهل تلك النواحى به غاية النفع كان الله له .

وقال عنه الشيخ محمد الطنطاوى فى نشأة النحو ٢٩٢/٢٩٩ نقله بتصرف : الأشمونى هو أبو الحسن على نور الدين بن محمد بن عيسى الأشمونى أصلا ، ولد بقناطر السباع ، وتوطن القاهرة مكبًا على العلم مع التقشف فى مأكله وملبسه ومفرشه ، لا هم له إلا العلم والطاعة ، أخذ عن الجلال

المحلى والكافيجى والتقى الحصنى وغيرهم ، ومن أشهر مؤلفاته النحوية شرحه على الألفية المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » .

تعريف بشرح الأشمونى :

فى الحق أنه أغزر شروح الألفية مادة على كثرتها واختلاف مشاربها ، بل إنه من أوفى كتب النحو جمعًا لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل ، ولا غرابة أن يجمع فى شرحه ما جمع ، فأمامه من شروح الألفية شرح ابن الناظم والمرادى وابن عقيل والشاطبى والتوضيح وغيرها ، ومن شروح الكافية شرح الناظم وغيره ، ومن شروح التسهيل المرادى وغيره ، وأمامه المغنى ، وهذا كله عدا كتب السابقين ، فما عليه ـ وقد رام أن يكون شرحه موسوعة ـ إلا أن يضم كل شيء إلى نظيره ويضعه فى موطنه ، وإذا أنعم النظر فى شرح الأشمونى وكانت الأصول السالفة بين يديه فإنه يسهل عليه أن يرجع المقال إلى مصدره .

وقد يحسن الأشمونى فى بعض الأحيان ، فينسب القول إلى قائله ، فيصرح بالشاطبى فى باب المعرب والمبنى عند قول الناظم « فى اسْمَىْ جئتنا » وبالمعنى عند قول الناظم « وفعلُ أمرٍ ومضىٍّ بُنيا » ، وبالتوضيح فى باب النكرة والمعرفة عند قول الناظم « كافعل أوافق نغتبطْ إذ تشكرُ » ، وفى الابتداء بعد قول الناظم « وأخبروا باثنين أو بأكثرا ... إلخ » ، وبالمرادى فى التنازع عند قول الناظم « وأخرنه إن يكنْ هو الخبر » ، وكثيراً ما يصرح بلفظ الشارح ، يقصد ابن الناظم ، ولكن ذلك كله من الأشمونى قليل جدًّا بالنسبة لإغفاله النسبة إلى صاحب الكلام .

فإذا قرأت فيه المباحث المتعلقة بالأدوات فى باب « عطف النسق » مثلا أو « النواصب » أو « الجوازم » أو « لو » أو « أما ولولا ولوما » أو « كم وكأين وكذا » وأمثال هذا فإنك واجده قد نقل كلام المغنى مع قليل من التغيير ؛ إما بنقص لا يلمح ، أو زيد لا يذكر ، أو تقديم أو تأخير .

بقى علينا للمطلوب أن نكتب كلمة عن شواهده لأهميتها لدى المستفيد :

شـواهـده :

سلك الأشمونى فى شواهده مهيع السابقين عليه الذين دونوها فى مصنفاتهم : سواء فى ذلك الشعر أم النثر ، وسواء فى النثر القرآن الكريم أم الحديث الشريف أم كلام العرب « مثلا أو غير مثل » .

أما الشواهد النثرية فمحشودة فى الشرح ، فلسنا فى حاجة إلى عرض شيء منها ، لأن النثر متفق على الاستشهاد به فى غير الحديث ، أما فيه فتابع لابن مالك المجيز له على ما سبق فى ترجمته ، وأما الشعر فكثير أيضاً ومقلد فيه من أخذه منهم ، وقد ساعده تأخره الزمنى على جمع مقدار كبير

من مختلف المؤلفات قبله ، فمما يمتاز به هذا الشرح زيادة الشواهد فيه على المصنفات النحوية زيادة يؤود الطالب حفظها والإحاطة بما تستوجبه المعرفة بها من : قائليها ومن قصائدها ومما قيلت فيه وغير هذا من مقتضيات الوقوف على جلية الحال فى الشعر ، وإن المتتبع لهذه الشواهد يعلم أنها للشعراء المعتدّ بهم إلا قليلا .

وقد رزق هذا الشرح القبول بين العلماء ، فعلق عليه كثيرون ، فمن حواشيه حاشية المدابغى (حسن ابن على) ، وحاشية الأسقاطى (أحمد بن عمر) ، وحاشية الحفنى ، وحاشية الصبان ، توفى الأشمونى سنة ٩٢٩ هـ .

قال الزركلي فى أعلامه الصبّان
(صاحب الحاشية على الأشمونى)
(ـ ١٢٠٦ هـ/ ـ ١٧٩٢ م)

مَحَمد بن على الصبان ، أبو العرفان : عالم بالعربية والأدب . مصرى . مولده ووفاته بالقاهرة . له « الكافية الشافية فى علمى العروض والقافية ـ ط » منظومة ، و« حاشية على شرح الأشمونى على الألفية ـ ط » فى النحو ، و« إتحاف أهل الإسلام بما يتعلق بالمصطفى وأهل بيته الكرام ـ خ » و« إسعاف الراغبين ـ ط » فى السيرة النبوية ، و« الرسالة الكبرى ـ ط » فى البسملة ، و« أرجوزة فى العروض ـ ط » مع شرحها ، و« حاشية على شرح الملوى على السلم ـ ط » فى المنطق ، ورسالة فى « الاستعارات ـ خ » و« حاشية على شرح الرسالة العضدية ـ ط » و« تقرير على مقدمة جمع الجوامع ـ خ » وكتاب فى « علم الهيئة ـ خ » و« حاشية على شرح العصام على السمرقندية ـ ط » بلاغة ، و« حاشية على السعد ـ ط » فى المعانى والبيان . جزءان ، وغير ذلك .

وقال عنه الشيخ محمد طنطاوى فى كتابه القيم نشأة النحو :

هو أبو العرفان محمد بن على ، ولد بالقاهرة ونشأ فقيرًا متواكلا مستجديًا الخلق مع العفة . ولم ينشب أن حفظ القرآن والمتون ، واجتهد فى طلب العلوم ، وحضر على أشياخ العصر كالمدابغى والبليدى والأجهورى والعدوى ، فنبغ فى العلوم عقليها ونقليها ، ودرس الكتب القيمة فى حيا أشياخه ، واعترف العلماء بفضله فى مصر والشام ، فالتف حوله الخلائق الكثيرون ، وصنف مؤلفات فى مختلف العلوم ، ومن أشهرها فى النحو « حاشيته » على الأشمونى التى سارت بها الركبان ; فاحتفى بها العلماء ، وعلقوا عليها تقارير كالإنبابى والحامدى والرفاعى ـ وتلك كلمة خاصة بها :

حاشية الصبان :

رسم الصبان فى مقدمة الحاشية الخطة التى سيتبعها فيها ، وأنها تقوم على ثلاثة عناصر : تلخيصه زبدة ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشمونى ، وتنبيهه على ما وقع لهم من أسقام الأفهام ، وتعليقه مما فتح الله به عليه فاهتدى إليه . كما رسم اصطلاحًا خاصًّا فى الإشارة إلى أسماء السابقين ومنهم الحَفنى الذى التزم التعبير عن اسمه بلفظ « البعض » .

أما العنصر الأول ، فالصبان فيه مواتٍ موفق .

وأما العنصر الثانى ، فإنه فيه عادل ، رائده تبيان الحقيقة العلمية مع غير الحفنى ، فإنه تحامل على الحفنى فى شدة وعنف لا سجاحة معهما ، وأسرف فى التشهير به متجاوزًا العرف التقليدى فى رد العلماء بعضهم على بعض حتى فى الهنات الهينات .

مما وافق فيه الصبان الحَفنى :

١ - ما كتبه فى باب « النداء » على قول الأشمونى : « والمثنى والمجموع » فى شرح قول الناظم : « وابن المعرف المنادى المفردا ... إلخ » .

٢ - ما كتبه فى باب « ما لا ينصرف » على قول الأشمونى : « ما فيه من الصيغة ... إلخ » فى شرح قول الناظم : « وإن به سمى أو بما لحق ... إلخ » .

٣ - ما كتبه فى باب « ما لا ينصرف » على قوله : « لضعف سبب البناء ... إلخ » فى شرح قول الناظم : « والعدل والتعريف مانعًا سحر ... إلخ » .

٤ - ما كتبه فى باب « إعراب الفعل » على قوله : « وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا » ، فى شرح قول الناظم : « وبعد فالجواب نفى أو طلب ... إلخ » .

٥ - ما كتبه فى باب « لو » على قوله : « إذ لو قدر حصوله » فى شرح قول الناظم : « لو حرف شرط فى مضى ... إلخ » .

مما خالف فيه :

١ - ما كتبه فى باب « ما لا ينصرف » على قول الأشمونى : « يعنى ما كان من الجمع ... إلخ » فى شرح قول الناظم : « وذا اعتلال منه كالجوارى ... إلخ » ثم قال معلقًا : « ولغفلة البعض ... إلخ » .

٢ - ما كتبه فى باب « ما لا ينصرف » على قول الأشمونى : « وذكر الأخفش ... إلخ » فى شرح قول الناظم : « ولسراويل بهذا الجمع ... إلخ » ـ ثم قال معلقًا ما نصه : « وأن تبجحه هنا مما لا ينبغى على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم ، نسأل الله العافية ... إلخ » .

وأما العنصر الثالث ، فالصبان فيه بحق السابق المجلى فى الكثير ، إذ لم يسلم فى القليل إلى غير ذلك مما أخذه عليه من اللوم فى أمور تتصل بالناحية العلمية ، وبالاستطراد إلى غير النحو .

وصفوة المقال أن حاشية الصبان مفيدة علميًا . وقد بسط الجبرتى ترجمة الصبان فى الجزء الثانى من تاريخه ، توفى وصلى عليه بالأزهر فى حفل مهيب سنة ١٢٠٦ هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله على ما منح من أسباب البيان. وفتح من أبواب التبيان. والصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهمّ على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم. ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الأسرار ومضمرات الحكم. ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك الفاعل لكلّ مبتدأ ومبتدع، ونشهد أن سيدنا محمدا عبدك ورسولك المفرد العلم والإمام المتبع. اللهمّ صلّ وسلم عليه وعلى آله وصحبه ما رفعت منصب المنخفض لجلالك. وجبرت بالسكون إليك كسر الجازم بوحدتك فى ذاتك وصفاتك وأفعالك. **(أما بعد)** فيقول راجى الغفران «محمد بن على الصبان» غفر الله ذنوبه وستر فى الدارين عيوبه. هذه حواش شريفة. وتقريرات جليلة منيفة. وتحقيقات فائقة: وتدقيقات رائقة. خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبى الحسن «على بن محمد الأشمونىّ» الشافعىّ على ألفية الإمام «ابن مالك» كل الخدمة. وصرفت فى تحرير مبانيها وتهذيب معانيها جميع الهمة. ملخصا فيها زبد ما كتبه عليه المشايخ الأعيان. منبها على كثير مما وقع لهم من أسقام الأفهام وأوهام الأذهان. ضاما إلى ذلك من نفائس المسطور ما ينشرح به الخاطر. مضيفا إليه من عرائس بنات فكرى ما تقر به عين الناظر. وحيث أطلقت شيخنا فمرادى به شيخنا العلامة المدابغى. أو قلت: شيخنا السيد فمرادى به شيخنا المحقق السيد البليدى. أو قلت: البعض فمرادى به الفهامة الفاضل سيدى يوسف الحنفى رحمهم الله تعالى وجزاهم عنا خيرا. وما كان زائدا على ما فى حواشيهم وليس معزوّا لأحد فهو غالبا مما ظهر لى وربما نسبته إلىّ صريحا. وعلى الله الاعتماد إنه ولى السداد. **(قوله أما بعد حمد الله إلخ)** اعترض[١] بأن هذه العبارة إنما تفيد سبق حمد وصلاة وسلام منه وهذه الإفادة لا يحصل بها المطلوب من الإتيان بالثلاثة فى ابتداء التأليف. ويجاب أولا بأنا لا نسلم تلك الإفادة لأن القصد من قوله حمد الله إنشاء الحمد. وقوله حمدا لله وإن لم يكن جملة فى قوة الجملة كأنه قال أما بعد قولى أحمد الله منشئا للحمد. وثانيا بأنا سلمنا تلك الإفادة لكن لا نسلم أن المطلوب لا يحصل بها لأن إفادة سبق الحمد منه تتضمن أن المحمود أهل لأن يحمد وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمنا بهذه العبارة الواقعة فى ابتداء التأليف ولا يضر عدم حصوله صريحا إذ المطلوب حصول الحمد مطلقا فى الابتداء ومثل ذلك يقال فى الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بإفادة سبقهما كما أفاده العلامة ابن قاسم فى نكته عند قول المصنف(١) «أحمد ربى الله خير مالك، مصليا إلخ» وبه يعرف ما فى كلام البعض وما أجاب به هو وشيخنا من أن الشارح أتى بالثلاثة لفظا لا يحسم مادة

[١] (قوله اعترض) حاصله قياس مركب من الشكل الأول منع المحشى أولا صغراه وأورد على منعه بأنه مكابرة لا عبرة بها ويرد بأنه بحسب المراد وهو مبنى على أن مراد المعترض الإتيان بها لا لفظا ولا قصدا أما إن أراد الأول فلا يجاب عنه إلا بمنع أن المطلوب الإتيان لفظا تأمل، وقوله: سلمنا إلخ مراده به أنها تفيد السبق لفظا وقصدا فقط والحق أنه يدفع الإيراد خصوصا والمقام هنا قرينة عليه كما وضحه فى الآيات لكن ترك المنع فى الصلاة والسلام اتكالا على المقايسة تأمل، وثانيا كبراه وأورد عليه أنه لا يوافق رواية الرفع وأجيب بأن المقصود بها مجرد التمثيل لا خصوص اللفظ راجع أنواع القياس فى كتب المنطق المتخصصة.

(١) يقصد الإمام ابن مالك صاحب المتن (الألفية).

والسلام على من رفع بماضى العزم وخفض العزم قواعد الإيمان ، وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان .

الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضا، والجواب بحصول الحمد بالبسملة غير نافع فى الصلاة والسلام. فإن قلت لا نسلم عدم حصول الحمد صريحا هنا لما تقرر من أن الأخبار عن الحمد حمد أى صريح. قلت: ما تقرر إنما هو فى الإخبار عن الحمد بثبوته لله بالجملة الاسمية أعنى الحمد لله لأنه ثناء بجميل صراحة فهو حمد صريح بخلاف الإخبار عن الحمد بسبق وقوعه، ومثله الإخبار بأنه يقع كما فى «أحمد ربى الله»(١) على أنه خبر لفظا ومعنى فتنبه(٢). **(قوله على ما منح من أسباب البيان)** على تعليلية وما موصول اسمى أو نكرة موصوفة فمن بيانية والعائد محذوف. ويظهر لى عند عدم استدعاء المقام أحد الوجهين ترجح الثانى لأن النكرة هى الأصل ولأن شرط الموصول إذا لم يكن للتعظيم أو التحقير عهد الصلة وقد لا يحصل عهدها إلا بتكلف فاحفظه، أو موصول حرف ويقوّى هذا أن الحمد يكون حينئذ على الفعل والحمد على الفعل أمكن من الحمد على أثره لأن الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى أثره بواسطته. ومن زائدة على مذهب الأخفش وبعض الكوفيين أو تبعيضية نكتتها الإشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد على بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالأولى. والمنح الاعطاء وبابه قطع وضرب، والمنحة بالكسر العطية كذا فى المختار. والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير أى المنطوق به لا المعنى المصدرى لأنه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا. والمراد بأسبابه جميع ماله دخل فى حصوله كسلامة اللسان من العى والفهامة وسلامة القلب من موانع الإدراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره. **(قوله وفتح من أبواب التبيان)** قياس ما كان على التفعال فتح التاء كالتكرار والتذكار وشذ كسر تاء التبيان والتلقاء بعكس الفعلال، وورد الفتح أيضا فى التبيان كما فى القاموس وإن كان كسره أكثر. والتبيان كما قاله الخطابى أبلغ من البيان لأنه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الأصل من زيادة المعنى لزيادة المبنى(٣). والمراد بأبوابه كل ما له دخل فى حصوله كالإدراكات القوية وجودة اللسان والقلب فالأبواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح أو فى التبيان استعارة بالكناية والأبواب تخييل والفتح ترشيح. وذكر المنح والأسباب فى جانب البيان والفتح والأبواب فى جانب التبيان لأن التبيان أبلغ كما مر فالوصول إليه أصعب يحتاج إلى فتح أبواب مغلقة. **(قوله والصلاة والسلام)** مجروران عطفا على حمد الله. **(قوله على من رفع)** متعلق بمحذوف صفة للصلاة والسلام أى الكائنين على من رفع، أو حال منهما. وقال شيخنا تبعا للمصرح متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اهـ. ومراده كما قاله الفاضل الرودانى محشى التصريح التنازع المعنوى الذى هو مجرد الطلب فى المعنى لا العملى بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعنى مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما اعترض به البعض من أن التنازع لا يكون إلا فى فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما كما سيأتى وما ذكر ليس كذلك أي لأن

---

(١) فى قول الناظم * أحمد ربى الله خير مالك *
(٢) فالخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته وعكسه الإنشاء.
(٣) يقول أهل اللغة إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فلفظ كسَّرته تعطى معنى أقوى من كسَرته.

(**مُحَمَّدٌ**) المنتخب من خلاصة معد ولباب عدنان . وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا

الصلاة والسلام اسما مصدرين جامدان على أنه سيأتى أن المراد اسمان يشبهانهما فى العمل لا فى التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر . وممن وافق على ذلك هذا البعض وحينئذ لا يدل ما سيأتى على عدم جريان التنازع الاصطلاحى بين اسمى المصدر بل على جريانه بينهما كالمصدرين فيتلاشى الاعتراض من أصله . والرفع الإعلاء والمراد به هنا الإظهار والإعزاز . **(قوله بماضى العزم)** من إضافة الصفة إلى الموصوف أى العزم الماضى قال فى الصباح : عزم على الشيء وعزمه عزما من باب ضرب عقد ضميره على فعله اهـ لكن سيذكر الشارح قبيل باب التنازع أن عزم لا يتعدّى بنفسه(١) وأن قوله تعالى : ﴿**ولا تعزموا عقدة النكاح**﴾(٢) على تضمين معنى تنووا والماضى إما بمعنى النافذ يقال مضى الأمر أى نفذ ، وإما بمعنى القاطع يقال سيف ماض أى قاطع فيكون قد شبه فى النفس العزم بالسيف والماضى بمعنى القاطع تخييل . **(قوله قواعد الإيمان)** يحتمل وهو الظاهر أن يراد بالإيمان التصديق القلبى فتكون إضافة القواعد إليه من إضافة المتعلَّق بفتح اللام إلى المتعلِّق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ما وجب الإيمان به مما ينبنى عليه غيره كعقائد التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليهما ، أو جميع ما وجب الإيمان به سواء بنى عليه غيره أو لا فيكون فى التعبير بالقواعد تغليب ، أو البراهين الدالة على حقيقة[١] الإيمان ، ويحتمل أن يراد به الإسلام لتلازم الإيمان والإسلام الكاملين بالإضافة من إضافة الأجزاء إلى الكل . والمراد بالقواعد الأركان الخمسة المذكورة فى حديث «**بنى الإسلام على خمس**»(٣) وعليه ففى الكلام تلميح إلى هذا الحديث . **(قوله وخفض بعامل الجزم)** الجزم القطع وعامله آلته كالسيف ووصفها بالعمل مجاز عقلى من وصف آلة عمل الشيء به . فإن قلت : عامل الجزم لا يخفض فى العربية فلا تتم التورية قلت : التورية لا تتوقف على خفضه فى العربية وإنما ورّى بخفضه الذى لا يقع فى العربية للإشارة إلى أن ما وقع منه ﷺ أمر فوق ما ألفه البشر خارج عن طوقهم . **(قوله كلمة البهتان)** البهتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق الباطل والمراد بالكلمة الكلام وإضافتها إلى البهتان استغراقية . **(قوله محمد)** بدل مِنْ من أو عطف بيان وقوله المنتخب أى المختار نعت لمحمد لا لمن لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم على بقية التوابع عند اجتماعها . **(قوله من خلاصة معد ولباب عدنان)** خلاصة الشيء بضم الخاء وكسرها ما خلص منه وبمعناه اللباب ففى عبارته تفنن . ومعد بفتح الميم والعين ولد عدنان لصلبه . قال الجوهرى : وهو أبو العرب . وعدنان آخر النسب الصحيح لرسول الله ﷺ . وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصى ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ابن نزار بن معد بن عدنان ، فعلم وجه ذكر معد وعدنان . ويحتمل أنه أراد بمعد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المسماتين باسمى أبويهما . وإنما أخر عدنان ذكرا مع تقدمه وجودًا لأنه لو قدمه لم يكن لذكر معد فائدة لأنه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام

[١] (قوله على حقيقة) كذا بالأصل ولعل صوابه حقن اهـ.

(١) وإنما يتعدى بحرف الجر تقول ﴿عزمت عليك أن تفعل كذا﴾ .

(٢) من الآية ٢٣٥ من سورة البقرة .

(٣) أخرجه البخارى صـ ٧ جـ ١ وشرحه القسطلانى فى صـ ١١٩ جـ ١ وابن حجر ١/٤٧ والعينى ١/١٣٩ راجع [١] كتاب الإيمان [٢] بابٌ : دعاؤكم إيمانكم الحديث رقم ٨ صـ ١٧ جـ ١ فتح البارى من تحقيقنا .

قصبات السبق فى مضمار الإحسان . وأبرزوا ضمير القصة والشان بسنان اللسان ولسان السنان . فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك . مهذب المقاصد واضح المسالك .

منتخبًا من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معد ولا عكس . **(قوله أحرزوا)** أى حازوا وقوله قصبات السبق إلخ كان من عادة العرب أن تغرز قصبة فى آخر ميدان تسابق الفرسان فمن أعدى فرسه إليها وأخذها عُد سابقا ففى الكلام استعارة تمثيلية إن شبه حال الصحابة فى غلبتهم لمن قاواهم فى الإحسان بحال السابقين على الخيل فى الميدان فى سبقهم إلى قصبة السبق بجامع مطلق حوز ما به الشرف ، أو استعارة مكنية إن شبه فى النفس الإحسان بساحة ذات ميدان وجعل إثبات المضمار أى الميدان تخييلا وإحراز قصبات السبق ترشيحا ، أو استعارة مصرحة إن شبهت مراتب العلو بقصبات السبق وجعل المضمار ترشيحا والإحسان تجريدا والمراد بالإحسان إما معناه الشرعى المبين فى حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام : « **أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك** » أو مطلق الطاعة وهذا أقرب . **(قوله وأبرزوا)** أى أظهروا . وقوله ضمير القصة والشأن يحتمل أن المراد ضمير المستور الذى كان له قصة وشأن عظيمان وهو دين الإسلام فيكون تسميته مضمرا باعتبار ما كان . ويحتمل أن المراد ضمير القصة والشأن الاصطلاحى الواقع فى قوله تعالى : ﴿ **فاعلم أنه لا إله إلا الله** ﴾ ففى الكلام حذف مضاف أى مفسر ضمير إلخ لأن الذى أظهروه مفسره وهو لا إله إلا الله ، أو مجاز مرسل علاقته المجاورة حيث سمى المفسِّر بكسر السين باسم المفسَّر بفتحها. **(قوله بسنان اللسان ولسان السنان)** السنان نصل الرمح ، والتركيبان إما من إضافة المشبه به إلى المشبه أى اللسان الذى كالسنان فى التأثير والسنان الذى كاللسان فى كثرة استعماله ، أو من الاستعارة بأن يكون شبه فى التركيب الأول كلام اللسان بالسنان فى التأثير وشبه فى النفس السنان فى التركيب الثانى بالإنسان فى صدور الفعل العظيم عن كل وأثبت له اللسان تخييلا ، أو شبه طرف السنان الذى به الجرح باللسان فى كثرة استعماله ، وجعل شيخنا إطلاق لسان السنان على طرفه الجارح لا تجوز فيه ممنوع لأنه ليس من معانى اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس وغيره . وفى قوله بسنان إلخ من أنواع البديع العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المقدم كقولهم عادات السادات سادات العادات . وقد اشتملت خطبته على أنواع أخر كبراعة الاستهلال والتورية فى الفتح والرفع والماضى ونحوها . والطباق فى الرفع والخفض والإيمان والبهتان والإفراط والتفريط . والجناس اللاحق فى الأسد والجسد والتحقيق والتدقيق والمخل والممل ، وكذا بين الأدراج والأبراج كما قاله شيخنا والبعض وإن جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعا لما سيأتى والجناس المضارع فى خلا وعلا . والفرق بين الجناسين أن الاختلاف إن كان بحرف بعيد المخرج فاللاحق أو قريبه فالمضارع . ومعنى بعد المخرج أن يختلف الحرفان فى جنس المخرج ومعنى قربه أن يتحدا فى جنسه ويختلفا فى شخصه . **(قوله فهذا)** اسم الاشارة راجع إلى الألفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة على أرجح الأوجه فهو مستعار مما وضع له ، وهو المبصر الحاضر للمعقول لشبهه به فى كمال إتقان المشير

يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد . ويحل منها محل الشجاعة من الأسد . تجد نشر التحقيق

أو السامع إياه حتى كأنه مبصر عنده ، وهل استعارة اسم الإشارة ونحوه أصلية أو تبعية خلاف بيناه فى رسالتنا فى المجازات . والفاء واقعة فى جواب أما وجواب الشرط لابد أن يكون مستقبلا وكون الألفاظ المشار إليها شرحا لطيفا بديعا غير مستقبل فلابد من تقدير . أقول : بعد الفاء كما أفاده فى التصريح ، نعم إن كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوى على أنه مصدر بمعنى الشارح أى خارجا لم يحتج إلى التقدير لأن الشرح الخارجى المدلول على هذا الشرح الذى هو محط الجزاء مستقبل حينئذ بل قال الروداني فى حواشيه على التصريح : قد يكون فى الاستقبال وقد يكون فى الماضى كما فى شرط لو فليكن هذا منه ا هـ نعم قال يس : يندفع بتقدير القول إشكال آخر وهو أن كون هذه الألفاظ شرحا لطيفا بديعا ثابت حمد أو لم يحمد فما معنى كونه بعد الحمد ، فإذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية ا هـ وهو مبنى على أن الظرف من متعلقات الجزاء كما هو الأحسن مع أن هذا الإشكال الآخر يندفع بجعل شرح بمعنى شارح مرادا منه المعنى اللغوى لصحة تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن حذف القول يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح ، لكن فى الهمع[1] ما يدل على أن بعضهم يجوّز حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتى بسطه فى محله فتنبه . **(قوله لطيف)** يعنى لا يحجب ما وراءه من المعانى مجازا عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات . **(قوله بديع)** فعيل بمعنى المفعول أى مبتدع أى مخترع[2] لا على مثال سابق فإنه بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال والمراد أنه فائق فى الحسن على غيره من الشروح ويجيء بديع بمعنى مبدع ومنه بديع السموات والأرض . **(قوله على ألفية ابن مالك)** متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق أى دال على ألفية ابن مالك أى على معانيها ، أو على بمعنى لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح أى كاشف كما قاله البعض ، وفيه أنه يلزم على هذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على استعارة تبعية أو شبه الشرح والمتن بجسم مستعلٍ وجسم مستعلًى عليه وذكر على تخييلا . **(قوله مهذب إلخ)** التهذيب التنقية ، والمقاصد المعانى ، والمسالك الألفاظ ، وهما مجروران بإضافة الوصف إليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به . **(قوله يمتزج بها إلخ)** فى الكلام مبالغة وإلا فالمزج الخلط بلا تمييز مع أن الشرح والمتن متمايزان ، وأشار بهذه السجعة إلى ما فى شرحه مما لابد منه فى بيان المتن وبالسجعة الثانية إلى ما زاد على ذلك والمقصود منهما وصف شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع ألفاظ المتن . **(قوله امتزاج الروح)** أى امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد . لا يقال عبارته تفهم أن شرحه للمتن كالروح للجسد وأن المتن بدونه كالجسد بدون الروح وفى هذا تنقيص لبقية الشروح[1] لأنا نقول مقام المدح لا ينظر فيه إلى أمثال هذه المفاهيم . **(قوله ويحل)** بضم الحاء وكسرها لأن حل بمعنى نزل يجوز فى حاء مضارعه الوجهان كما فى القاموس وبهما قرئ فى السبع قوله تعالى : ﴿ **فيحل عليكم غضبى** ﴾[3] فاقتصار البعض كشيخنا على الضم تقصير .

[١] (قوله لبقية الشروح) أى وللألفية أيضاً وهذا ما لم يقصده الشارح .

(١) يقصد همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي . (٢) يقصد اسم مفعول من غير الفعل الثلاثى . (٣) من الآية ٨١ من سورة طه .

من أدراج عباراته يعبق . وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق . خلا من الإفراط الممل.

وأما حل ضد حرم فجاء مضارعه بالكسر فقط . وحل بمعنى فك فجاء مضارعه بالضم فقط . **(قوله منها)** قال شيخنا السيد : حال أى كائنا منها لأن حل لا يتعدى بمن وكذا قوله من الأسد أى كائنة من الأسد . ولعل معنى كائنا منها وكائنة من الأسد متنسبا إليها ومتنسبة إلى الأسد ولا يبعد أن من فى الموضعين بمعنى فى . لا يقال الظرفية فى الأول غير ظاهرة لأنا نقول لما امتزج بها كأنه حل فيها . وقوله محل الشجاعة أى حلولها فمحل مصدر ميمى أى حلولا كحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة الجراءة لا الملكة المخصوصة لاختصاص الملكات بذوى العلم . **(قوله تجد نشر التحقيق إلخ)** النشر الرائحة الطيبة . والتحقيق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق ويطلق على إثبات المسألة بدليلها مع رد قوادحه . والأدراج بفتح الهمزة جمع درج بفتح الدال وسكون الراء أو فتحها ما يكتب فيه كما فى القاموس ويعبق بفتح الياء مضارع عبق الطيب بكسرها عبقا بالتحريك من باب فرح(٢) ظهرت رائحته ولا يكون إلا للذكية كما فى المصباح ، ففى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيح حيث شبه التحقيق فى نفاسته بنحو المسك والنشر تخييل ويعبق ترشيح . قال شيخنا السيد : وفى العبارة قلب أى من عبارات أدراجه اهـ ونكتة القلب الإشارة إلى قوة النشر حتى سرى من العبارات إلى محلها المكتوبة فيه . **(قوله وبدر التدقيق إلخ)** البدر القمر ليلة كماله . والتدقيق يطلق على إثبات المسألة بدليلين أو أكثر وعلى إثبات دليل المسألة بدليل ، وعلى ذكر الشيء على وجه فيه دقة . والأبراج جمع برج وهو أحد أقسام الفلك الاثنى عشر المسماة بالبروج ، وعبر بالأبراج وهو جمع قلة مع أنها اثنا عشر لمزاوجة أدراج . ويشرق بضم أوله وكسر ثالثه مضارع أشرق أى أضاء أو بفتح أوله وضم ثالثه مضارع شرق كطلع وزنا ومعنى ، وعلى كل ففى كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل الروى(٣) . وفى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيحان حيث شبه التدقيق بالليلة المقمرة كمال الإقمار بجامع الكمال والبدر تخييل والإشراق والأبراج ترشيحان قاله شيخنا السيد . وجعل شيخنا التدقيق مشبها بالسماء فى العلوّ . والمتانة ولك أن تجعل الأبراج استعارة مصرحة لعبارات الإشارات أى المعانى الدقيقة إن شبهت بالأبراج فى أن كلا محل لما ينتفع به إذ العبارات محل للمعانى والأبراج محل للكواكب ، أو تخييلا لاستعارة مكنية إن شبهت الإشارات بالسموات فى الرفعة والمتانة . ثم ذكر شيخنا السيد أن هنا أيضا قلبا أى من إشارات أبراجه ولا حاجة إليه كما لا يخفى . **(قوله خلا من الإفراط إلخ)** الإفراط مجاوزة الحد ، والتفريط التقصير أى خلا من الإفراط فى التطويل وعلا عن التفريط فى تأدية المعانى . وعبر فى جانب الإفراط بخلا وفى جانب التفريط بعدلا لأن التفريط أفحش فهو أحق بالتباعد عنه الذى هو المراد من علا . وأخر هاتين السجعتين مع أنهما من باب التخلية وما قبلهما من باب التحلية التفاتا إلى تقدم الإثبات على النفى وشرف الوجود على العدم . والممل والمخل وصفان لازمان لأن المراد الذى شأنه الإملال والذى شأنه الإخلال . **(قوله وكان**

---

(١) من الآية ٦٧ من سورة الفرقان . (٢) أى بكسر عين الكلمة فى الماضى وفتحها فى المضارع .

(٣) والسناد فى القافية اختلاف ما يراعى قبل الروى من الحركات وحروف المد ــ وهو من عيوب الشعر .

وعلا عن التفريط المخل. ﴿ وكان بين ذلك قواما ﴾[1] وقد لقبته « بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك » ولم آل جهدا فى تنقيحه وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه . والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم . وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم . إنه قريب مجيب . وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

بين ذلك قواما) أى عدلا . وأفرد اسم الإشارة مع رجوعه إلى اثنين : الإفراط والتفريط لتأوله بالمذكور والمرجح للإفراد حصول الاقتباس . **(قوله وقد لقبته)** أى سميته وإنما آثر التعبير بالتلقيب لما فى هذا الاسم من الإشعار بالمدح كاللقب[2] . **(قوله ولم آل)** مضارع مبدوء بهمزة تكلم تليها ألف منقلبة عن همزة ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع همزتين ثانيتهما ساكنة حذف منه الجازم لامه التى هى واو ، وماضيه ألا كعلا ، ومصدره إن كان بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة : ألو كدلو وألوّ كعلوّ كما فى القاموس ، وإن كان بمعنى المنع ألو كدلو كما فى حاشية شيخنا السيد لكن فى حاشية ابن قاسم على المختصر وحاشية خسرو على المطول أن المنع معنى مجازى مشهور للألو لا حقيقى ويصح هنا ما عدا الاستطاعة فعلى الأول قوله جهدا أى اجتهادا منصوب على التمييز محول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهادى على الإسناد المجازى ، أو نزع الخافض أى فى اجتهادى أو حال بمعنى مجتهدا ، وعلى الثانى مفعول به وعلى الأخير مفعوله الثانى وحذف مفعوله الأول لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم أمنع أحدا جهدا . وعن أبى البقاء أن لم آل من الأفعال الناقصة بمعنى لم أزل ، فجهدا خبر بمعنى جاهدًا والذى يؤخذ من القاموس والمختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لا غير وبمعنى الطاقة بالفتح والضم . **(قوله وتهذيبه)** عطف تفسير قاله شيخنا . **(قوله وتقريبه)** عطف لازم . **(قوله والله أسأل إلخ)** سأل إن كان بمعنى استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه[3] فالله مفعول قدم لإفادة الحصر أو للاهتمام لعظمته ، وأن يجعله مفعول ثان . وإن كان بمعنى استفهم تعدى للأول بنفسه وللثانى بعن نحو ﴿ يسألونك عن الأنفال ﴾ أو ما بمعناها نحو ﴿ فاسأل به خبيرا ﴾ أى عنه . **(قوله سليم)** أى سالم من الحقد والحسد ونحوهما . **(قوله وما توفيقى إلا بالله)** استقبح أهل اللسان نسبة الفعل إلى الفاعل بالباء لأنه يوهم الآلة فلا يحسن ضربنى بزيد إذا كان زيد ضاربا والحسن ضربنى من زيد . وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيقى إلا بالله . وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف فى تفسير سورة هود أنه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبنى للمجهول حيث قال أى وما كونى موفقا إلا بمعونته وتوفيقه أفاده ابن قاسم . **(قوله عليه توكلت)** أى اعتمدت فى جميع أمورى كما يؤخذ من حذف المعمول أو فى الإقدار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ من المقام . وتقديم الجار والمجرور لإفادة الحصر لأن الاعتماد فى جميع الأمور والإقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون إلا عليه تعالى وإن كان قد يعتمد فى بعض الأمور على غيره . **(قوله أنيب)** أى أرجع .

---

(١) سورة الفرقان : آية ٦٧ .

(٢) واللقب كما يشعر بالمدح يشعر أيضا بالذم مثل قفة وأنف الناقة .

(٣) كقولك أسأل الله العفوَ .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ) الإمام العلامة أبو عبد الله جمال الدين ابن عبد الله **(ابْنُ مالِكِ)**

(قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم إلى الغيبة إن روعى متعلق البسملة المقدر بنحو أؤلف أو تأليفى فإن لم يراع[١] كان فيه التفات على مذهب السكاكى المكتفى بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر . وأتى بجملة الحكاية و لم يتركها خوفا من الرياء لقصد الترغيب فى كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة فى العلم والإخلاص فيه وبالانتفاع بكتبه وهذا أرجح[٢] من مراعاة الحذر من الرياء خصوصا مع الأمن من ذلك كما هو حال المصنف ، و لم يقدمها على البسملة أيضا ليحصل لها بركة البسملة ولئلا يفوت الابتداء الحقيقى بالبسملة و لم يؤخرها عن الحمدلة ليقع اسمه بين الجملتين الشريفتين فتحيط به بركتهما فاحفظه . **(قوله العلامة)** معناه لغة كثير العلم جدا لأن الصيغة للمبالغة والتاء لزيادته وكثرة العلم جدا تحصل بالتبحر فى أنواع من الفنون فما اشتهر من أنه الجامع بين المعقولات والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم . **(قوله جمال الدين)** هذا لقبه أى مجمل أهل الدين . فإن قيل : كل من جمال الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل أحدهما اسما والآخر لقبا تحكم ، قلت : يؤخذ جواب ذلك مما بحثه بعض المتأخرين ونصه : والذى يظهر أن الاسم ما وضعه الأبوان ونحوهما ابتداء كائنا ما كان ، وأن ما استعمل فى ذلك المسمى بعد وضع الاسم فإن كان مشعرا بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد أو ذمّ كأنف الناقة فيمن اسمه ذلك فلقب ، أو كان مصدرا بأب كأبى عبد الله فيمن اسمه ذلك أو أمّ كأمّ عبد الله فيمن اسمها عائشة فكنية ، وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير إفريقية فى تكنيته بأبى القاسم مع النهى عنه فأجاب بأنه اسمه لا كنيته نقله شيخنا عن الشنوانى . وحاصل الجواب أن اعتبار الإشعار والتصدير إما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء . والظاهر أن الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانيا مشعرا جمال الدين فهو اللقب . **(قوله ابن عبد الله بن مالك)** قد يتوهم من صنيع الشارح أنه جر ابن مالك صفة لعبد الله وليس كذلك لأنه يلزم عليه تغيير إعراب المتن وحذف ألف ابن مع أنها واجبة الثبوت فى المتن بل هو باق[٣] على رفعه فيكون بالنظر إلى كلام الشارح خبرا آخر لهو فاعرفه . فإن قلت : فى قول المصنف هو ابن مالك إلباس لإيهامه أن مالكا أبوه . قلت : هذا الإلباس لا يضر هنا لأنه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تمييزه عمن شاركه فى اسمه وهو إنما يتم بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرها[٤] قاله سم ، وأيضا فيها تفاؤل بملكه رقاب العلوم . والأكثر حذف ألف مالك العلم وإن كان رسمها أيضا جيدا ومنه رسمها فى ﴿ **ونادوا يا مالك** ﴾ [الزخرف : ٧٧]

---

[١] (قوله فإن لم يراع إلخ) لا يخفى أن المفهوم من هذه العبارة فإن لم يراع متعلق البسملة المقدر بنحو أؤلف إلخ وذلك صادق بعدم مراعاة شيء أصلا وبمراعاته مقدرا بنحو يؤلف المبدوء بياء الغيبة وحينئذ يرد أنه لا التفات حتى عند السكاكى فى الصورة الثانية بل الالتفات فى المتعلق فقط عند السكاكى وليس الكلام فيه فلعل المحشى لم يبال بهذا لبعده .

[٢] (قوله أرجح) وقولهم درء المفاسد مقدم على جلب المصالح إذا قويت أو ترجحت فلا إيراد .

[٣] (قوله بل هو باق) اعلم أنه اختلف فى جواز تغيير إعراب المتن للشرح فقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل يجوز للشارح المازج دون غيره مثل حذف الألف من قبيل الإعراب أولا تأمل .

[٤] (قوله دون غيرها) المناسب زيادة ودون غيره لأجل أن يتم التمييز .

الطائي[١] نسبًا ، الشافعي مذهبًا ، الجياني منشأً ، الأندلسي إقليما ، الدمشقي دارا ووفاة لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة[٢] (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ) أي أثني عليه الثناء الجميل اللائق بجلال عظمته وجزيل نعمته التي

في المصحف العثماني ويجب رسم ألف مالك الصفة كالذي آخر البيت . وأما رسم مالك يوم الدين بدونها فيه فلأن الخط العثماني لا يقاس عليه مع أنه لا يرد على قراءته بدون ألف . (قوله الطائي نسبا) سيأتي في المتن أن قولهم الطائي من شواذ النسب . (قوله الجياني منشأً) نسبة إلى جيان بلد من بلاد الأندلس فكان الأولى تأخيره عن قوله الأندلسي إقليما ليكون للمتأخر فائدة ، وجواب شيخنا السيد بأنه قدّم الجياني اهتماما بالأخص غير نافع وقد يجاب بأن الفائدة حاصلة على تأخير قوله الأندلسي إقليما لمن لا يعلم كون جيان من بلاد الأندلس . والأندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام كذا في شرح ميارة على متن العاصمية في فصل المزارعة . ثم قال : وهي جزيرة متصلة بالبرّ الطويل والبرّ الطويل متصل بالقسطنطينية . وإنما قيل للأندلس جزيرة لأن البحر محيط بها من جهاتها إلا الجهة الشمالية . وحكى أن أول من عمرها بعد الطوفان أندلس بن يافث بن نوح عليه السلام فسميت باسمه اهـ من مختصر ابن خلكان . ونقل صاحب المعيار عن القاضي عياض أن الأندلس كانت للنصارى دمرهم الله تعالى ثم أخذها المسلمون فمنها ما أخذ عنوة ومنها ما أخذ صلحا ثم أسلم بعض أولئك النصارى وسكنوها مع المسلمين اهـ ما قاله ميارة ببعض حذف ، أي ثم بعد مدة طويلة أخذها النصارى . ثانيا : هذا ونقل بعض الطلبة أنه رأى نصا بضم الهمزة والدال أيضا . (قوله ووفاة) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ووفاته والأولى أحسن لإفادتها محل الوفاة دون الثانية . وقبره بسفح قاسيون ظاهر يزار والتمييزات المذكورة من تمييز النسبة غير المحول بناء على ما ذهب إليه كثير كابن هشام أن تحويل تمييز النسبة أغلبي لا المحول عن الفاعل كما زعم لعدم صحته في الجميع ولا من تمييز المفرد وإن قاله شيخنا لأن تمييز المفرد عين مميزه في المعنى والأمر هنا ليس كذلك . (قوله عام اثنين إلخ) أي عام تمام اثنين إلخ . (قوله أحمد) بفتح الميم مضارع حمد بكسرها . قال المعرب وتبعه شيخنا والبعض : كان مقتضى الظاهر أن يقول يحمد بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة إلى التكلم اهـ وهو غير صحيح لأن مقتضى الظاهر أن يعبر المتكلم عن فعله أو قوله بما للمتكلم ، فلفظ أحمد هو المقول للمصنف فهو الذي يحكى بقال ، وشرط الالتفات أن يكون التعبير الثاني خلاف مقتضى الظاهر كما في المطوّل والمختصر وغيرهما فلا التفات في نحو ﴿ قال إني عبد الله ﴾ ونحو أنا زيد فاعرفه ولا تكن أسير التقليد . (قوله ربي الله خير مالك) ذكر في عبارة حمده الفعل والذات والصفة إشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته وإنما قدم الأول لأنه إنعام فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم بالمشتق يقع واجبا لكن هذا لا يناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وإنما يناسب تفسيره بالمربي وهو أولى هنا لذلك ولأن المالكية مذكورة في قوله خير مالك ، إلا أن يقال تفسيره بالمالك باعتبار الأشهر وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف . وخير

(١) نسبة إلى قبيله طيئ نسبة شاذة إذ النسب يكون بزيادة ياء مشددة آخر الاسم فيكون على هذا طَيِّئِيٌّ .
(٢) انظر المقدمة وتحقيقنا تاريخ ميلاده ووفاته .

هذا النظم من آثارها . واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجددى وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه أى أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد

أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال كشرّ ويظهر لى أنه من الخير مصدر خار يخير أى تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف . وبين مالك الأول ومالك الثانى الجناس التام اللفظى لا الخطى إن رسم الأول بغير ألف كما هو الأكثر فى مالك العلم فإن رسم بها كما هو أيضا جيد كان لفظيا خطيا فإطلاق البعض كونه لفظيا خطيا محمول على الحالة الثانية . **(قوله الجميل)** صفة كاشفة أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور القائلين باختصاص الثناء بالخير والعز بن عبد السلام[1] القائل بعمومه للخير والشر . **(قوله بجلال عظمته)** لا يبعد أنه إشارة إلى قوله خير مالك وأن قوله وجزيل نعمته إشارة إلى قوله ربى ، لكن يعكر على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك إلا أن يقال ما تقدم . والجلال العظمة ولا يتعين كون إضافته إلى ما بعده من إضافة الصفة إلى الموصوف كما يوهمه كلام البعض بل ولا يترجح لأنه وإن اقتضته مشاكلة قوله وجزيل نعمته يحوج إلى تأويل الجلال بالجليل . **(قوله وجزيل نعمته)** من إضافة الصفة للموصوف قال البعض : وأشار إليه شيخنا والمراد بالنعمة الإنعام بقرينة قوله التى هذا النظم أثر من آثارها لأنه ليس أثرا للنعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من أفراده ا هـ ولا يتعين ذلك بل يصح أن تكون النعمة بمعنى المنعَم به ويترتب عليها ذلك الأثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فإنه يترتب عليها هذا الأثر . **(قوله واختار صيغة المضارع)** أى على الجملة الاسمية والماضوية . **(قوله المثبت)** لا حاجة إليه بل هو لبيان الواقع إذ المنفى لا يتأتى هنا . **(قوله لما فيها من الإشعار)** أى بواسطة غلبة الاستعمال . وقوله بالاستمرار التجددى أى الذى هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله وقصد إلخ وقوله التجددى أى الحاصل من تجدد الحمد مرة بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجدده كذلك أى وكل من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستمرار التجددى أصلا ، فإن الأولى لا تفيد التجدد وإن كانت تفيد الاستمرار بواسطة العدول كما سيذكره الشارح تبعا لبعضهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الأرجح ، والثانية لا تفيد الاستمرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وإن أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم . وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية والتحقيق أن كلا أبلغ من الأخرى من بعض الوجوه ، فالاسمية أبلغ من حيث تعيين الصفة المحمود بها فيها وهى ثبوت الحمد له تعالى إذ معنى الحمد لله ثابت لله والمعين أوقع فى النفس ، والمضارعية أبلغ من حيث صدق المحمود به فيها بجميع الصفات وببعضها الأعم من تلك الصفة لأن معنى أحمدك أثنى عليك بالجميل وصفاته تعالى جميلة كلها وبعضها ، فالمضارعية أكثر فائدة . **(قوله والمحمود عليه)** يعنى التربية المفهومة من قول ربى على ما تقدم فاندفع ما اعترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح ربما يقتضى أن المصنف أوقع حمده فى مقابلة نعمه مع أنه لم يذكر ذلك ، ولا حاجة إلى اعتذاره بأنه يمكن أن يقال مراده المحمود عليه الذى يغلب وقوع الحمد فى مقابلته . **(قوله دائما)** توكيدا

---

(١) عبد العزيز بن عبد السلام راجع له قواعد الأحكام فى مصالح الأنام من تحقيقنا .

فى حقنا دائما كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد . وأيضا فهو رجوع إلى الأصل إذ أصل الحمد لله أحمد أو حمدت حمد الله فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه . ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت . ثم أدخلت عليه أل لقصد الاستغراق . والرب

لقوله لا تزال تتجدد . وقوله : كذلك تأكيد لقوله كما . **(قوله نحمده بمحامد لا تزال تتجدد)** اعترضه البعض كشيخنا بأنه سيصرّح بأن الجملة إنشائية معنى ، وعليه لا يظهر ما ذكره لأن الحمد الإنشائى ينقطع بانقطاع التلفظ به فأين التجدد وإنما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى . ويمكن دفعه بأن إشعارها بالتجدد باعتبار حالها الأصلى الثابت لها قبل نقلها إلى الانشاء ، وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقرينة مناسبة المقام ، ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بأن ذلك الإشعار على سبيل التوهم والتخيل فافهم . **(قوله وأيضا)** هو مصدر آض إذا رجع ، وهو إما مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها ، فالتقدير هنا على الأول أرجع إلى التعليل رجوعا ، وعلى الثانى أقول راجعا إلى التعليل ، وإنما تستعمل مع شيئين بينهما توافق ويغنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد أيضا ، ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا ، ولا اختصم زيد وعمرو أيضا ، قاله شيخ الإسلام زكريا . **(قوله فهو)** الفاء للتعليل كما علم مما مر آنفا والضمير للاختيار المفهوم من قوله واختار لكن هذا التعليل إنما ينهض لاختيار المضارعية على الاسمية دون اختيارها على الماضوية بخلاف الأول ولهذا قدمه على هذا . **(قوله إلى الأصل)** أى أصل الجملة الاسمية . **(قوله فحذف الفعل)** أى وجوبا إن ذكر بعده وشكرا ، وشرط بعضهم فى الوجوب ذكر لا كفرا بعدهما وجوازا إن ذكر وحده كما سيأتى فى باب المفعول المطلق ، وإطلاق شيخنا الوجوب فى غير محله . **(قوله ثم عدل إلى الرفع إلخ)** هذا يقتضى أنه لو لم يعدل إلى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضى فى باب المبتدأ[1] لأن بقاء النصب صريح فى ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام إلا بالعدول إلى الرفع ، ولا يكفى فى إفادته وجوب حذف العامل مع النصب وإن صرح به الرضى فى باب المصدر ، وحمل شيخنا السيد ما صرح به فى باب المبتدأ على حالة جواز حذف العامل ليوافق كلامه فى باب المصدر ، لكن الأوجه إبقاؤه على إطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق . لا يقال الاسمية هنا خبرها ظرف متعلق إما بفعل وإما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقرينة عمله فى الظرف فيكون فى حكم الفعل ، والاسمية التى خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام ، لأنا نقول : لا نسلم كون اسم الفاعل هنا للحدوث حتى يكون فى حكم الفعل ويكفى لعمله فى الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت أيضا ، ولئن سلمناه فمحل إفادة الاسمية التى خبرها فعل للتجدد إذا لم يوجد داع إلى الدوام ، والعدول المذكور داع إليه ذكره الغزى . **(قوله لقصد الدلالة)** أى لمقصود هو الدلالة ولو حذف قصد لكان أخصر ، هذا إذا أريد بمدخول اللام العلة الغائية ، فإن أريد السبب المتقدم على المسبب فقصد على حقيقته ومحتاج إليه . **(قوله والثبوت)** إن أراد به ثبوت المسند للمسند إليه وهو المتبادر فهو حاصل قبل العدول فكان الواجب

---

(١) راجع شرح الكافية لابن الحاجب أعاننا الله على إخراجه .

المالك . والله علم على الذات الواجب الوجود أى لذاته المستحق لجميع المحامد و لم يسم به سواه قال تعالى : ﴿ **هل تعلم له سميا** ﴾(١) أى هل تعلم أحدا تسمى الله غير الله . وهو عربى عند الأكثر ، وعند المحققين أنه اسم الله الأعظم : وقد ذكر فى القرآن العظيم فى ألفين وثلثمائة وستين موضعا واختار الإمام النووى تبعا لجماعة أنه الحى القيوم(٢) قال : ولهذا لم يذكر فى القرآن إلا فى ثلاثة مواضع : فى البقرة وآل عمران وطه(٣) والله أعلم .

(تنبيه) أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلا لقوله منزلة ما حصل إما اكتفاء بالحصول

حذفه ، وإن أراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله الدوام فكان الأخصر حذفه . **(قوله لقصد الاستغراق)** أى مثلا وإلا فقد يكون لقصد العهد أو الجنس . **(قوله والله أعلم)** أى بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق كما بيناه فى رسالتنا الكبرى فى البسملة . وسيأتى فى المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة التحقيقية والتقديرية . **(قوله الواجب الوجود)** وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد لإيضاح الذات المسمى لا لاعتبارها فيه وإلا كان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات المعينة فقط على الصحيح . وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لأن وجوب الوجود للذات مبنى كل كمال . واستحقاق جميع المحامد هو وجه حصر الحمد فى كونه لله . **(قوله أى لذاته)** يحتمل وجهين : الأول أنه تفسير لواجب الوجود والمعنى حينئذ أى الموجود لذاته . والثانى أنه تقييد للوجوب أى الواجب الوجود لذاته أى ليس وجوب وجوده لغيره كما فى الحوادث المتعلق علم الله بوجودها . **(قوله وهو عربى عند الأكثر)** وقيل معرب وأصله بالسريانية . وقيل بالعبرانية لاها فعرّب بحذف ألفه الأخيرة وادخال أل . **(قوله وقد ذكر إلخ)** مسوق لتعليل كونه الاسم الأعظم ، ووجه الدلالة أن من أحب شيئا أكثر من ذكره . **(قوله قال ولهذا لم يذكر فى القرآن إلا فى ثلاثة مواضع)** اعترض الناس عليه بأن القلة لو كانت علة الأعظمية لكان اسمه المهيمن أولى بها لأنه لم يذكر إلا مرة واحدة ، وفيه بحث لأنه لم يجعل القلة علة الأعظمية بل جعل الأعظمية علة الذكر فى المواضع الثلاثة فقط لأنه لم يقل لأنه لم يذكر إلخ بل قال ولهذا لم يذكر إلخ ، ولئن سلم أنه قال لأنه لم يذكر فى القرآن إلا فى ثلاثة مواضع قلنا : ليس قصده التعليل بالذكر فى المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بأنه فى الثلاثة وهو ما روى عنه ﷺ أنه قال : « **هو فى ثلاث سور : البقرة وآل عمران وطه** » لكنه لا يرد على الجمهور القائلين بأعظمية اسم الجلالة لأنه متكلم فيه فاعرفه . **(قوله والله أعلم)** أى بالاسم الأعظم أو بكل شىء . **(قوله تنبيه)** الذى حققه العصام فى شرح الرسالة الوضعية أن أسماء الكتب من عَلَم الشخص وأنها من الوضع الشخصى الخاص بموضوع له خاص . قال : إذ الكتاب الذى هو عبارة عن الألفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدد إلا بتعدد التلفظ وذلك التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية ، ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا لا نوعيا لجعل الموضوع أمرا متعينا لا متعددا اهـ . ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بكسر الجيم كالخواتم والعوالم وكثير من

(١) من الآية ٦٥ من سورة مريم عليها السلام . (٢) أى اسم الله الأعظم .
(٣) راجع الآية ٢٥٥ من سورة البقرة والآية الثانية من سورة آل عمران والآية ١١١ من سورة طه .

الذهني أو نظرا إلى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقربه نحو : ﴿ **أتى أمر الله فلا تستعجلوه** ﴾[١] وجملة هو ابن مالك معترضة بين قال ومقوله لا محل لها من الإعراب .

الناس يضمها لحنا ، بل وأسماء العلوم لأن مسمياتها وهى الأحكام المعقولة المخصوصة إنما تتعدد بتعدد التعقل . وهذا التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أيضا أرباب العربية ، هذا هو المتجه عندى وإن اشتهر الفرق فتأمل . والتنبيه لغة الإيقاظ ، واصطلاحا جملة دالة على بحث يفهم إجمالا من البحث السابق . قيل : أو على بحث بديهى ، فالترجمة به لما لم يفهم مما سبق و لم يكن بديهيا غير جارية على الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد بها مطلق الإيقاظ الذى هو المعنى اللغوى . **(قوله أوقع الماضى موقع المستقبل)** أى على سبيل المجاز . وقرينة هذا المجاز تقدم الخطبة على المقصود بدليل وأستعين الله إلخ . وكون المراد وأستعين الله على إظهار ألفية أو الانتفاع بها فلا ينافى تأخر الخطبة عن المقصود خلاف المتبادر وقوله تنزيلا لمقوله أى الذى سيحصل فى الخارج منزلة ما حصل أى فى الخارج . وعلل هذا التنزيل بعلتين ذكر الأولى بقوله إما اكتفاء أى فى التنزيل بالحصول الذهنى يعنى أنه لما حصل فى الذهن قوله نزله منزلة ما حصل فى الخارج ، فالجامع على هذه العلة مطلق الحصول ، وذكر الثانية بقوله أو نظرا أى فى التنزيل إلى ما قوى عنده إلخ يعنى أنه لما قوى ما عنده من تحقق حصول قوله خارجا فى المستقبل وقربه نزله منزلة الحاصل فى الخارج فالجامع على هذه العلة تحقق الحصول ، لكن لو قال الشارح فى العلتين إما لحصول مقوله ذهنا أو لتحقق حصوله خارجا عنده لكان أخصر وأظهر . والذى أراه أن التنزيل فى كلام النحاة بمعنى التشبيه فى كلام البيانيين وأنه لا خلاف بينهما إلا فى العبارة بل كثيرا ما يعبر البيانيون بالتنزيل و النحاة بالتشبيه ، وأن التنزيل عند النحاة فى مثل ما نحن بصدده لا يكفى عن التجوّز فى اللفظ بل يقتضيه وإلا لزم أنهم يقولون بحقيقة كل لفظ استعمل فى غير ما وضع له لتنزيله منزلة ما وضع له كالأسد فى الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو فى غاية البعد أو باطل . وبهذا مع ما قررنا به أولا كلام الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله : أن قوله أوقع إلخ لا يصح لا على طريقة النحاة لأن التجوز فى مثل ذلك على طريقتهم إنما هو فى التنزيل ، ولا تجوز فى الماضى فهو واقع موقعه لا موقع المستقبل ، ولا على طريقة البيانيين لأنه لا تنزيل فى مثل ذلك على طريقتهم بل فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل ، إلا أن يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة ، واعتراضه بأن قول الشارح إما اكتفاء إلخ لا يصح أيضا لأن الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه إلى التنزيل والعكس . **(قوله من تحقق الحصول)** أى وجوده وثبوته ، وليس المراد بالتحقق التيقن لأنه لا يناسب قوله ما قوى عنده فتأمل . **(قوله معترضة)** بكسر الراء وبفتحها على الحذف والإيصال والأصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تمييز المصنف عن غيره ممن شاركه فى اسمه ، وتجويز جماعة كونها استئنافا بيانيا لا يخرجها عن كونها معترضة ، وجوز بعضهم كونها نعتا لمحمد بتقدير تنكيره وهو بعيد ، وبعضهم كونها حالا لازمة من محمد فمحلها على هذا نصب وعلى ما قبله رفع ولا محل لها على كونها معترضة . واندفع بكون الجملة معترضة

---

(١) من الآية الأولى من سورة النحل .

ولفظ رب نصب تقديرا على المفعولية ، والباء فى موضع الجر بالإضافة ، والله نصب بدل من رب أو بيان وخير نصب أيضا بدل أو حال على حد دعوت الله سميعا ، وموضع الجملة نصب مفعول لقال ولفظها خبر ومعناه الإنشاء أي أُنشيء الحمد (**مُصَلِّيًا**) أى طالبا

غير مقصود بها قطع النعت أو نعتا أو حالا ما أورد على المصنف من أنها من قطع النعت وهو إنما يجوز إذا تعين المنعوت بدونه ، ولو سلم أنها من قطع النعت نقول يكفى فى جوازه تعين المنعوت ادعاء كما هنا . ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لأن محله إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم . (**فائدة**) يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بثم . (**قوله ولفظ رب نصب**) أى منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضى المجهول وكذا يقال فيما بعد . (**قوله تقديرا إلخ**) فقد اجتمع فى أحمد ربى الإعراب اللفظى فى أحمد والتقديرى فى ربى والمحلى فى الياء . والفرق بين التقديرى والمحلى أن المانع فى الأول من ظهور الإعراب قائم بآخر الكلمة وفى الثانى قائم بالكلمة بتمامها قاله الشيخ خالد[1] . (**قوله بدل من رب**) وكون المبدل منه فى نية الطرح أغلبى كما قاله جماعة ، أو بحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون ، أو معناه كما قاله الدماميني أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان[2] . وقوله أو بيان أى لرب لأنه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه بدلا من جهة أن البدل على نية تكرار العامل فيكون حامدا فى عبارته مرتين ، ورجح المعرب الثانى من جهة أن المبدل منه توطئة للبدل وفى حكم الطرح غالبا . (**قوله بدل أو حال**) كونه بدلا لا يخلو عن ضعف لأن بدلية المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذى نقله عنه المعرب امتناعها مع ما فى جعله بدلا من ربى أن جعل الله بدلا من مخالفة الجمهور المانعين تعدد البدل وما فى جعله بدلا من الله أن جعل الله بدلا من مخالفتهم فى منعهم الإبدال من البدل . وكونه حالا أى لازمة فيه ــ كما قاله ابن قاسم ــ إيهام تقييد الحمد ببعض الصفات فالأولى جعله منصوبا بنحو أمدح . (**قوله وموضع الجملة**) أى جملة أحمد ربى الله خير مالك أى والجمل بعدها معطوفة عليها كما سيصرح به الشارح عند قوله : وأستعين الله فى ألفية. وعبارة السندوبى وجملة أحمد ربى إلى آخر الكتاب فى محل نصب لأنها محكية بالقول اهـ ويظهر لى حمل الأول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية وجعل كل جملة مقولا مستقلا ، وحمل الثانى على حالة ملاحظة العاطف من المحكى واعتبار كون المقول مجموع الجمل وجعل كل جملة جزء المقول فاحفظه فإنه نفيس . وإنما لم يقل مفعول به ليجرى على القولين كونه مفعولا به وكونه مفعولا مطلقا وإن كان الراجح الأول . (**قوله ومعناها الإنشاء**) قد عرفت فى الكلام على قول الشارح أما بعد حمدا لله أنه يصح كونها خبرية معنى ويكون حامدا

---

(١) يقصد الشيخ خالد الأزهرى .

(٢) واجع باب التوابع عند قول الناظم :

يتابع فى الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل

من الله صلاته أى رحمته (**عَلَى ٱلنَّبِىِّ**) بتشديد الياء من النبوة أى الرفعة لرفعة رتبته على غيره من الخلق أو بالهمز من النبأ وهو الخبر لأنه مخبر عن الله تعالى فعلى الأول هو فعيل بمعنى مفعول ، وعلى الثانى بمعنى فاعل . ومصليا حال من فاعل أحمد منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد أى ناويا الصلاة على النبى (**ٱلْمُصْطَفَى**) مفتعل من الصفوة وهو الخلوص

ضمنا(١) . (**قوله مصليا**) هذه الحال وإن كانت مفردة إلا أنها فى قوة جملة إنشائية أو خبرية على ما مر عند قول الشارح أما بعد حمد الله إلخ أفاده ابن قاسم . ويلزم على الوجه الأول وقوع الإنشاء حالا وهو ممنوع فتأمل . وإنما لم يأت بجملة صريحة إشارة إلى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به ﷺ . ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر بل إذا صلى فى مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندى وفاقا للحافظ ابن حجر وغيره(٢) . والآية لا تدل على طلب قرنهما لأن الواو لا تقتضى ذلك . (**قوله أى رحمته**) أى اللائقة بمقامه فالإضافة للعهد . (**قوله بتشديد الياء من النبوة إلخ**) هكذا اشتهر تخصيص المشدد بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النبأ بالتحريك وهو الخبر . وأنا أقول : يصح أن يكون المهموز من النبْ بسكون الباء وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس أنه يقال نبأ بالهمز كمنع أى ارتفع بل هذا أولى لكون الساكن مصدرا بخلاف المتحرك ، وأن يكون المشدد مسهلا من المهموز فيكون من النبأ بفتح الباء أو سكونها فاعرف ذلك . وعلى كون النبى من النبوة يكون واوى اللام وأصله نبيو اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء(٣) . (**قوله أى الرفعة**) فيه مسامحة إذ النبوة المكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف وموصوف أى المكان ذو الرفعة . (**قوله لأنه مخبر عن الله**) أى ولو بكونه نبأه فلا يرد أن النبى على الأصح لا يشترط فيه أن يؤمر بتبليغ الشرع الموحى إليه(٤) . (**قوله فعلى الأول إلخ**) يصح على كل من الأول والثانى أن يكون بمعنى اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول ففى كلامه احتباك . (**قوله حال**) اعترض بأن الحالية تقتضى تقييد حمده بهذه الحالة ويدفع بأنها إنما تقتضى تقييد حمده فى هذا المتن بهذه الحالة لا تقييد مطلق حمده ولا ضرر فى ذلك بل هو الواقع . (**قوله منوية**) هى المقدرة ودفع بهذا الاعتراض بأن الصلاة غير ممكنة فى حال الحمد لاشتغال موردها حينئذ بالحمد . وفيه أنه حينئذ لا يكون مصليا بالفعل لأن نية الصلاة ليست صلاة فالأولى أنها مقارنة والمقارنة فى كل شىء بحسبه ، فمقارنة لفظ اللفظ وقوعه عقبه ، فاندفع الاعتراض ، ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جملته على العرفى لكن يرد عليه أن المأمور بالابتداء به الحمد اللغوى لا العرفى لحدوثه بعذر منه ﷺ . وتوجيه كونها مقارنة بأن المعنى أحمده بلسانى وأصلى بقلبى يرد عليه أن الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيها . (**قوله من الصفوة**) كذا بالتاء فى نسخ وعليها فتذكير الضمير فى قوله بعد وهو الخلوص من الكدر لما قاله ابن الحاجب من أن كل لفظتين وضعتا لشىء واحد وإحداهما مؤنثة والأخرى مذكرة وتوسطهما

---

(١) فالخبر ما احتمل الصدق والكذب لذاته مثل نجح زيد أما الإنشاء فبعكسه نحو اللهم ارحمنا ـ يراجع الموضع فى كتب البلاغة المتخصصة .
(٢) راجع كتاب السلام والاستئذان فى المجلد السادس عشر من فتح البارى ـ من تحقيقنا ، ط دار الغد العربى .
(٣) راجع الإعلال والإبدال فى شذا العرف فى فن الصرف للشيخ الحملاوى . (٤) عكس الرسول فى ذلك .

من الكدر قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ولامه ألفا لانفتاح ما قبلها ومعناه المختار **(وَآلِهِ)** أى أقاربه من بنى هاشم والمطلب **(ٱلْمُسْتَكْمِلِينَ)** باتباعه **(ٱلشَّرَفَا)** أى العلو .

(تنبيه) أصل آل أهل قلبت الهاء همزة كما قلبت الهمزة هاء فى هراق والأصل

ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره . وفى نسخ من الصفوة بلا تاء وتذكير الضمير بعد ظاهر عليها . **(قوله وهو الخلوص من الكدر)** هذا يفيد أن معنى المصطفى فى الأصل الخالص من الكدر فقوله ومعناه المختار أى معناه المراد هنا . **(قوله لمجاورة الصاد)** أى لأنها من حروف الإطباق الأربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء ، والتاء إذا وقعت بعد أحدها تقلب طاء . **(قوله أى أقاربه)** الأنسب هنا تفسيره بأتباعه فى العمل الصالح وحينئذ يدخل الصحب فلا يلزم على المصنف إهمالهم بل يكون فيه من أنواع البديع التورية لا خصوص الأقارب ولا عموم الأتباع ولو فى أصل الإيمان لعدم ملاءمته لقوله : « المستكملين الشرفا » وما اشتهر من أن اللائق فى مقام الدعاء تفسير الآل لعموم الأتباع لست أقول بإطلاقه بل المتجه عندى التفصيل . فإن كان فى العبارة المدعو بها ما يستدعى تفسير الآل بأهل بيته حمل عليهم نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا ، أو ما يستدعى تفسير الآل بالأتقياء حمل عليهم نحو : اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك ، فإن خلت مما ذكر حمل على الأتباع نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، ونحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سكان جنتك وأهل دار كرامتك . **(قوله المستكملين)** صفة لازمة لآل . والسين والتاء إما للطلب والمطلوب كمال زائد على الكمال الحاصل عندهم فالشرف بفتح الشين مفعول المستكملين ، أو زائدتان للتأكيد والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بناء على القول بأنه قياسى . ومما يدل على أن ثَمَّ قولا بقياسيته قول الشمس الشوبرى فى حواشيه على التحرير الفقهى : الراجح أن النصب بنزع الخافض سماعى اهـ . أو يقال إن المصنفين نزلوه منزلة القياسى لكثرة ما سمع منه فاعرف ذلك . أو للصيرورة كاستحجر الطين ، أى الذين صاروا كاملين فهو كذلك . واستشكل كلامهم بأنهم لم يبلغوا شرف الأنبياء فكيف تصح دعوى استكمالهم الشرف . وقد يقال المراد الشرف اللائق بهم ، أو الكلام محمول على المبالغة إشارة إلى أنهم لعلوّ مراتبهم فى الشرف كأنهم استكملوه . ومنهم من ضبطه بضم الشين فيكون جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين محذوفا أى كل شرف أو كل مجد مثلا . وجعل البعض هذا أولى لما فى الحذف من الإيذان بالعموم الأنسب بمقام المدح وفيه نظر لأن ذكر المعمول هنا مساو لحذفه لأن المعمول المذكور الشرف بأل الاستغراقية فهو مساو للمحذوف مع أن ذكر الشرفا بالضم بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة لانفهام الثانى من الأول . **(قوله قلبت الهاء همزة)** أى توصلا لقلبها ألفا فلا يرد أن الهمزة أثقل من الهاء مع أنها قلبت همزة باقية فى ماء وشاء ، ولعل وجهه أنهم قصدوا بقلب هائهما همزة جبر ضعفهما الحاصل بقلب عينهما ألفا لأن الهمزة أقوى من الهاء فتأمل . ولم تقلب الهاء ابتداء ألفا لعدم مجيئه فى موضع آخر حتى يقاس . **(قوله كما قلبت الهمزة هاء)** أشار بهذا التنظير إلى أن الحرفين تعارضا .

أراق ، ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما فى آدم وآمن هذا مذهب سيبويه(١) . وقال الكسائى(٢) : أصله أَوَل كجمل من آل يئول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وقد صغروه على أهيل وهو يشهد للأول(٣) ، وعلى أويل وهو يشهد للثانى ولا يضاف إلا إلى ذى شرف بخلاف أهل فلا يقال آل الإسكاف ولا ينتقض بآل فرعون فإن له شرفا باعتبار الدنيا . واختلف فى جواز إضافته إلى المضمر فمنعه الكسائى والنحاس(٤) ، وزعم أبو بكر الزبيدى(٥) أنه من لحن العوام والصحيح جوازه . قال عبد المطلب(٦) :

[١] وانصر على آل الصليـــــــب وعابديـه اليـوم آلك

وفى الحديث : « **اللهم صل على محمد وآله** » **(وَأَسْتَعِينُ آللهَ فِى)** نظم قصيدة **(أَلْفِيَّهْ)**

(قوله كما فى آدم وآمن) مثل بمثالين من الاسم والفعل . **(قوله وقد صغروه على أهيل)** ضعف باحتمال أنه تصغير أهل لا آل فلا يشهد للأول ، وأجيب بأن حسن الظن بالنقلة يقتضى أنهم لا يقدمون على التعيين إلا بدليل . **(قوله وهو يشهد للأول)** إن قيل الاستدلال بالتصغير فيه دور لأن المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم بأصل ذلك الحرف فى المكبر على وجود الأصل فى المصغر أجيب بأن توقف المصغر على المكبر توقف وجود وهو غير توقف العلم بالأصالة فجهة التوقف مختلفة فلا دَور . **(قوله ولا يضاف إلا إلى ذى شرف)** لا ينافى هذا تصغير آل المقتضى الحقارة لأن شرف المضاف إليه لا ينافى تصغير المضاف . ولو سلم أن شرف المضاف إليه يقتضى شرف المضاف نقول الشرف باعتبار يجامع الحقارة باعتبار آخر . وقوله إلى ذى شرف أى معرف مذكر ناطق . وسمع آل المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة . **(قوله الإسكاف)** بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال ، والأسكوف لغة فيه والجمع ، أساكفة . **(قوله فمنعه الكسائى والنحاس)** لعل شبهتهم أن الآل إنما يضاف إلى الأشراف والمفصح عنهم هو الظاهر لا الضمير ، والجواب منع الحصر لأن الضمير كمرجعه فى الدلالة اهـ نجارى على المحلى . **(قوله أنه)** أى المذكور من الإضافة . **(قوله قال عبد المطلب)** أى حين قدم أبرهة بالفيل إلى مكة لتخريب الكعبة . **(قوله وانصر على آل الصليب)** يدل بظاهره على جواز إضافته إلى غير الناطق فينافى ما تقدم ، ويجاب بأنه بمنزلة الناطق عند أهله أو شاذ ارتكب للمشاكلة . **(قوله وأستعين الله)** أى أطلب منه الإعانة . والمراد بالإعانة هنا الإقدار وسماه إعانة لأنه بصورة الإعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين : قدرة العبد كسبا بلا تأثير وقدرة الله تعالى إيجادا وتأثيرا إذ لا يصدق على هذه الإعانة الإعانة الحقيقية التى هى المشاركة فى الفعل ليسهل ، أفاده الشيخ يحيى فى حواشيه على المرادى . وأصل أستعين أستعون بكسر الواو نقلت كسرتها إلى ما قبلها فقلبت

---

[١] آل الصليب : الأحباش . وانصر : فعل أمر والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت وعلى حرف جر والصليب مجرور بعلى وهو مضاف والصليب مضاف إليه . وعابديه عاطف ومعطوف ومضاف إليه واليوم ظرف زمان منصوب بالفتحة . آلك مفعول به ومضاف إليه .

---

(١) عمرو بن عثمان إمام مدرسة البصرة النحوية تتلمذ على الخليل ويونس والأخفش صاحب الكتاب فى النحو توفى سنة ١٨٠ هـ ـ راجع إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين ـ أيضا طبقات النحويين واللغويين للزبيدى .

(٢) على بن حمزة أبو الحسن الكسائى إمام الكوفيين فى النحو صاحب قراءة للقرآن الكريم مات سنة ١٩٢ هـ . (٣) إذ التصغير يرد الأشياء إلى أصلها .

(٤) محمد بن إبراهيم أستاذ اللغة مات سنة ٦٩٨ هـ . (٥) محمد بن الحسن أبو بكر ألف مختصرا لكتاب العين مات سنة ٣٧٩ هـ .

(٦) عبد المطلب بن هاشم جد الرسول ﷺ راجع النسب الشريف فى السيرة النبوية لابن هشام ـ من تحقيقنا .

أى عدة أبياتها ألف أو ألفان بناء على أنها من كامل الرجز أو مشطوره[1] ، ومحل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة أحمد ، والظاهر أن فى بمعنى على لأن الاستعانة وما تصرف منها

الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . وإنما لم يقدم اسم الجلالة على أستعين ليفيد الحصر مع صحة الوزن على تقديمه أيضا للاهتمام بالاستعانة فى نحو هذا المقام كما قالوه فى ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ على بعض التقادير . **(قوله فى نظم قصيدة)** قدر نظم لأن الاستعانة إنما تكون على الفعل ، وقصيدة لتجرى عليه الصفة أعنى ألفية لكن فى تسميته هذه الألفية قصيدة ما ستعرفه . **(قوله ألف)** نقل شيخنا السيد أن بعضهم أخبر بأنها تنقص عن الألف ستة أبيات فلينظر فإن جماعة ممن أثق بهم أخبرونى بعد التحرى فى عدها بأنها ألف . **(قوله أو ألفان)** لا يخفى بُعده ولا يرد عليه أنه كان عليه حينئذ أن يقول ألفينية لأن علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة . **(قوله بناء على أنها إلخ)** فيه لف ونشر مرتب . **(قوله من كامل الرجز)** وزنه مستفعلن ست مرات . والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات فعلى أنها من كامله يكون مثلا :

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربى الله خير مالك

بيتا مصرعا أعنى مجعولة عروضه موافقة لضربه ، ويكون كل بيت شعرا مستقلا . وعلى أنها من مشطوره يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا ، وأحمد ربى الله خير مالك بيتا ويكون كل بيتين شعرا مزدوجا مستقلا فعلى كل لا يسمى مثل هذه الأرجوزة قصيدة لأنهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة ، فلو جعلنا مجموع الأبيات قصيدة للزم وجود الإكفاء والإجازة والإقواء والإصراف فى القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها ، وهم لا يعدون ذلك فى هذه الأراجيز عيبا ولا نجد نكيرا لذلك من العلماء كذا فى الدمامينى على الخزرجية . ومنه يعلم ما فى قول الشارح قصيدة . ويمكن أن يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة فى تعلق بعضها ببعض وفى كونها من بحر واحد فتدبر . **(قوله والظاهر أن فى بمعنى على)** فتكون لفظة « فى » استعارة تبعية لمعنى على كما فى ﴿ **ولأصلبنكم فى جذوع النخل** ﴾ [طه : ٧١] ومقابل الظاهر قوله أو أنه ضمن إلخ فهو معطوف على قوله والظاهر . وإنما كان الأول ظاهرا لأن الاستخارة قبل الفعل للمتردّد والمصنف جازم لشروعه فى الفعل ولأن ارتكاب التجوّز فى الحرف أخف منه فى الفعل لا على قوله إن فى بمعنى على إذ ليس ثَمَّ غير هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر . لا يقال المتبادر من كلامه التضمين النحوى وهو إشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدى المعنيين فيكون مقابل الظاهر التضمين البيانى وهو تقدير حال تناسب الحرف لأنا نمنع كون التضمين النحوى ظاهرا عن البيانى للخلاف فى كون النحوى قياسيا وإن كان الأكثرون على أنه قياسى كما فى ارتشاف أبى حيان دون البيانى فاعرفه . **(قوله لأن الاستعانة)** أى أصل هذه المادة فلا يرد أن أعانه فى الآية من

---

(١) فى الحقيقة أن عدد أبيات الألفية ٩٨٨ بيتا إن كانت من كامل الرجز أو ١٩٧٦ إن كانت من مشطور الرجز .

إنما جاءت متعدية بعلى قال تعالى : ﴿ **وأعانه عليه قوم آخرون** ﴾(١) . ﴿ **والله المستعان على ما تصفون** ﴾(٢) أو أنه ضمن أستعين معنى أستخير ونحوه مما يتعدى بفى أى وأستخير الله فى ألفية (**مَقَاصِدُ النَّحْوِ**) أى أغراضه وجل مهماته (**بِهَا**) أى فيها (**مَحْوِيَّهْ**) أى محوزة .

تصاريف الإعانة لا الاستعانة . (**قوله إنما جاءت**) لم يثنّ الضمير مراعاة لمعنى ما وهو المتصرفات بعد مراعاة لفظها فى تصرف ، أو الضمير للاستعانة وخبر ما محذوف لعلمه من هذا . وقوله متعدية أى إلى المستعان عليه لا المستعان لتعديها إليه بنفسها كما هنا وبالباء كما فى قوله تعالى : ﴿ **يا قوم استعينوا بالله** ﴾ . (**قوله قال تعالى إلخ**) استشهاد على التعدية بعلى لا استدلال على المدعى من الحصر المذكور لأن الآية لا تدل عليه . (**قوله معنى أستخير ونحوه**) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للمتردد . (**قوله أى أغراضه**) هذا تفسير بحسب اللغة . وقوله وجل مهماته عطف على تفسير للمراد أشار به إلى أن مراده بالمقاصد المهمات التى عبر بها فى آخر الكتاب وأن فى كلامه حذف . مضاف ودفع بذلك التنافى بين ما هنا وقوله آخر الكتاب : * نظما على جل المهمات اشتمل * وقد أجيب بأجوبة غير هذا : منها أن ما هنا فى حيز الطلب وما يأتى أخبار بما تيسر له . وأما الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل من وجوه ذكرها السيوطى فى آخر نكته ، وصرفوا ما هنا إلى ما يأتى دون العكس لأن ما يأتى هو المطابق للواقع لأنه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرهما . (**قوله بها أى فيها**) من ظرفية المدلول فى الدال لأن الألفية اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى والمقاصد تلك المعانى . ويصح أن تكون الباء سببية وصلة محوية محذوفة أى محورية لمتعاطيها بسببها . (**قوله محوية**) اسم مفعول أصله محوروية اجتمعت الواو الثانية والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وكسرت الواو الأولى التى قبل الياء المدغمة للمناسبة(٣) . (**قوله النحو فى الاصطلاح إلخ**) تعريف الفن أحد الأمور التى يتوقف الشروع فيه على بصيرة عليها . ومنها موضوعه وغايته وفائدته : فموضوع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال لها حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال أو حال تركيبها كحركات الإعراب والبناء . وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ فى الكلام . وفائدته معرفة صواب الكلم من خطئه كذا فى شرح الخطيب على المتن . وفى كلام البعض جعل الاحتراز عن الخطأ هو الفائدة وله أيضا وجه . وفى الاصطلاح إما مستقر متعلق بمقدر معرف صفة للنحو أو منكر حال منه على تجويز بعض النحاة مجيء الحال من المبتدأ ، وإما لغو متعلق بمعنى النسبة التى اشتملت عليها الجملة . (**قوله العلم**) أى القواعد المعلومة أى التى من شأنها أن تعلم لا ما عُلم بالفعل لأن النحو له حقيقة فى نفسه سواء علم أو لم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة ، والعلاقة فى الأول التعلق بين المصدر وما اشتق منه ، وفى الثانى الأول ، وإن كان مجازا فقط بحسب العرف علاقته الأول لأن إطلاقه على القواعد

---

(١) من الآية ٤ من سورة الفرقان . (٢) من الآية ١٨ من سورة يوسف .

(٣) أى لمناسبة الياء .

(تنبيه)*: النحو فى الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها . قاله صاحب المقرب[1] فعلم

المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كإطلاقه على الملكة أى الكيفية الراسخة فى النفس التى يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته واستحصال ما لم تعلمه . وأما إطلاقه على الإدراك فحقيقته لغة وعرفا . وأما إطلاقه على فروع القواعد أى المسائل الجزئية المستخرجة منها بجعل القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع[2] فمجاز عند الحكماء . حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والأدب كما نقله البعض عن سرى الدين . والمجاز على المجاز جائز عند البيانيين والأصوليين إلا الآمدى كما فى البحر المحيط فى الأصول للزركشى فنقل شيخنا السيد المنع عن الأصوليين فيه نظر . والباء فى قوله بالمقاييس للتصوير . وما ذكرناه من أن العلم هنا بمعنى القواعد والباء للتصوير هو اللائق هنا لا الإدراك ولا الملكة سواء جعلنا الباء للسببية متعلقة بالمستخرج إذ لا يستخرجان بالمقاييس المذكورة ، أو جعلناها للتصوير إذ لا يتصوران بها ولا الفروع وإن قال به البعض لأنه يلزم عليه كما قاله شيخنا ألا تسمى تلك القواعد نحوا وفيه ما فيه بل الظاهر أنها هى النحو فتأمل . وخرج بالمستخرج العلم المنصوص فى الكتاب والسنة . **(قوله بالمقاييس)** بغير همز لأصاله الياء الأولى كما فى مقايس جمع مقياس وهو ما يقاس عليه الشيء ويوافق به من القواعد الكلية . **(قوله من استقراء كلام العرب)** من إضافة الصفة إلى الموصوف أى من كلام العرب المستقرأ أى من أحوال أجزائه ، ففى العبارة حذف مضافين وإن أوّلت الكلام بالكلمات كان فيها حذف مضاف واحد وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه . **(قوله الموصلة)** صفة للمقاييس وتوصيلها لمن بعد الصدر الأول كما أن استنباطها من الصدر الأول . فاندفع ما يقال : استنباط المقاييس من أحوال أجزاء كلامهم يقتضى سبق معرفة تلك الأحوال على استنباط المقاييس وتوصيلها إلى معرفة تلك الأحوال يقتضى تأخرها عنه وفى هذا تناقض وهو ظاهر ودور لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع أن هذا إنما يرد إذا جعل الضمير فى قوله أجزائه راجعا إلى عين كلام العرب ، أما إذا جعل راجعا إلى جنس كلامهم لأن أحكام ما تكلموا به عرفت بنطقهم فلا تناقض ولا دور أصلا لأن السابق معرفة غير المتأخر معرفته حينئذ . وحاصل الدفع الأول اختلاف المعرفة باختلاف العارف . وحاصل الثانى اختلافها باختلاف المعروف وخرج بهذا القيد علم المعانى والبيان ونحوهما . **(قوله أحكام أجزائه)** المراد بالأحكام ما يشمل الأحكام التصريفية والأحكام النحوية . **(قوله التى ائتلف منها)** صفة للأجزاء والضمير فى ائتلف يرجع إلى الكلام فالصلة جرت على غير ما هى له ، ولم يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين من جواز عدم إبرازه عند أمن اللبس . وقال البعض : نقل الراعى فى باب المبتدا والخبر كما أفاده البهوتى أن البصريين فصلوا فى وجوب إبراز الضمير بين ما إذا كان المتحمل للضمير وصفا أو فعلا فأوجبوه فى الأول دون الثانى اهـ . وهو مخالف لما فى الهمع والتصريح من أن الفعل كالوصف فى الخلاف المذكور .

(١) هو ابن عصفور على بن مؤمن أبو الحسن الأشبيلى أستاذ اللغة فى الأندلس مات سنة ٦٦٣ هـ .

(٢) هى قضية منطقية وقد أساء البعض إلى النحو بمثل تلك القضايا الخارجة عن مضمونه .

أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية لا قسيم الصرف ، وهو مصدر أريد به اسم المفعول أى المنحوّ كالخلق بمعنى المخلوق ، وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وإن كان كل علم منحوا أى مقصودا كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها أى مفقوها أى مفهوما . وجاء فى اللغة لمعان خمسة : القصد يقال نحوت نحوك أى قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوِك أى مثلك ، والجهة نحو توجهت نحو البيت أى جهة البيت ، والمقدار نحو له عندى نحو ألف أى مقدار ألف ، والقسم نحو هذا على أربعة أنحاء أي أقسام . وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه

(قوله فعلم) أى من تعريف النحو بما يشمل التصريف . **(قوله ما يرادف قولنا علم العربية)** أى المراد به ما يشمل النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وإن أطلق على ما يشمل اثنى عشر علما : اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعانى والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وإنشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ ، وجعلوا البديع ذيلا[1] لا قسما برأسه . وإضافة علم إلى العربية من إضافة العام إلى الخاص . **(قوله لا قسيم الصرف)** هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف ، وعليه فيعرّف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء وموضوعة الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء . **(قوله وهو مصدر إلخ)** قال البهوتى : انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعملوا المصدر كذلك أولا . قال البعض : لا مانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع استعماله كذلك أو لا ا هـ . وأقول : وقع فى قوله تعالى : ﴿ **هذا عطاؤنا** ﴾ كما يفيده كلام البيضاوى . **(قوله وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم)** أى صار علما بالغلبة عليه والباء داخلة على المقصور عليه . **(قوله وجاء فى اللغة لمعان خمسة)** زاد شيخ الإسلام سادسا وهو البعض كأكلت نحو السمكة . وذكر أن أظهر معانيه وأكثرها تداولا القصد ولهذا صدر به الشارح ، قيل لما كان اللغوى متعددا أخره عن الاصطلاحى وإن كان الأنسب تقديم اللغوى . **(قوله وسبب تسمية هذا العلم بذلك)** أى سبب إطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافى ما مر . **(قوله الديلى)** ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة . واسمه ظالم بن عمرو . قال فى التصريح : وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود وأنه أخذه أولا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وكان أبو الأسود كوفى الدار بصرى المنشأ ومات وقد أسن . واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية . **(قوله وشيئا من الإعراب)** أى حيث قال : الأشياء ظاهر ومضمر وغيرهما وهو الذى يتفاوت فى معرفته . قال السيرافى يعنى اسم الاشارة . **(قوله انح هذا النحو يا أبا الأسود)** روى أن مما ذكره أبو الأسود حكم إن وأن وكأن وليت ولعل ولم يذكر لكنّ

---

(١) أى للمعانى والبيان .

لما أشار إلى أبي الأسود الدؤلي أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الإعراب قال : انح هذا النحو يا أبا الأسود[1] (**تُقَرِّبُ**) هذه الألفية للأفهام (**ٱلْأَقْصَى**) أي الأبعد من المعاني (**بِلَفْظٍ مُوجَزٍ**) الباء بمعنى مع أي تفعل ذلك مع وجازة اللفظ أي اختصاره (**وَتَبْسُطُ**) أي توسع (**ٱلْبَذْلَ**) بالمعجمة أي العطاء وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها

فأمره الإمام كرم الله وجهه أن يزيدها فزادها . (**قوله تقرب إلخ**) إسناد التقريب إليها مجاز عقلي من باب الإسناد إلى الآلة إذ الفاعل في الحقيقة الله تعالى وفي الظاهر المصنف . (**قوله أي الأبعد من المعاني**) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافي أن المناسب جعل أفعل التفضيل هنا على غير بابه ليشمل بالمطابقة الأبعد والبعيد لأن البعد مقول بالتشكيك . وما قيل من أنه على ظاهره وتقريب البعد يفهم بالأولى ضعف بأنه لا يلزم ذلك لأنها قد تهتم بالأبعد لشدة خفائه ولا تقرب البعد . (**قوله الباء بمعنى مع**) لم يجعلها سببية لأن المعهود سببا للتقريب البسط لا الإيجاز . قال سم : ويصح كونها للسببية ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعاني بالألفاظ الوجيزة التي من شأنها تبعيدها . ولا إشكال في كون الإيجاز قد يكون سببا للإيضاح إذا بولغ في تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه اهـ . وقد يقال السبب حينئذ هذه المبالغة لا الإيجاز . (**قوله مع وجازة اللفظ**) دفع بتقدير المضاف اتحاد المصاحب والمصاحب وعليه ففي الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والأصل مع وجازتها . وأنت خبير بأن الاتحاد إنما يأتي إذا جعلت المعية حالا من فاعل تقرّب ويصح أن تكون من الأقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد . وما نقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فانظره . (**قوله أي اختصاره**) ظاهره ترادف الإيجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة . وفي المصباح أن الإيجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا . (**قوله وتبسط البذل**) فسره الشارح بتوسع العطاء أي الإعطاء يعني تكثر إفادة المعاني ، ففيه استعارة إما تمثيلية بأن يكون شبه حال الألفية في كثرة إفادتها المعاني بسرعة عند سماعها بحال الكريم في كثرة إعطائه ووفائه بما يعد ، أو مصرحة حيث شبه إفادة المعاني ببذل المال والوعد ترشيح ، أو مكنية حيث شبه الألفية بكريم والبذل تخييل والوعد ترشيح . (**قوله وهو**) أي البذل إشارة إلى ما تمنحه أي إلى منح ما تمنحه ليوافق تفسيره أولا البذل بالعطاء أي الإعطاء . ويحتمل أن هذا إشارة إلى أن المراد بالبذل المبذول وأن تفسيره أولا بالعطاء بالنظر إلى معناه الأصلي . وقوله من كثرة الفوائد أي من الفوائد الكثيرة . (**قوله بوعد منجز**) الباء بمعنى مع أو سببية . فإن قلت : الإعطاء بدون وعد أبلغ في المدح فلم قيد بالوعد ؟ قلت : كأنه لأنه الواقع لأن فهم المعاني منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لابدّ من الالتفات إليها وتصور ألفاظها فكأنها لتهيئها للفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعد وعدا ناجزا قاله سم . ويمكن أن

(١) أيضا حينا كان يعرض أبو الأسود عليه ما فعل كان يقول له ما أحسن ما نحوت !

من كثرة الفوائد (بِوَعْدٍ مُنْجِزٍ) أى موفٍ سريعا .

(تنبيه)*: قال الجوهرى[1] : أوعد عند الإطلاق يكون للشر ووعد للخير وأنشد :

[٢] وإنى وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادى ومنجز موعدى

(وَتَقْتَضِى) أى تطلب لما اشتملت عليه من المحاسن (رِضًا) محضا (بِغَيْرِ سُخْطِ) يشوبه (فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ) الإمام العلامة أبى الحسن يحيى (ابْنِ مُعْطِى) بن عبد النور الزواوى الحنفى الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر إلى مصر

يوجه أيضا التقييد بالوعد بأنه للإشارة إلى عزة معانيها لأن الموعود به تتشوف إليه النفس فتكون أحرص عليه ويكون هو أعز عليها . وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق وإن قال بعضهم مضارع . (قوله ووعد للخير) أى عند الإطلاق وحذفه اكتفاء . (قوله لمخلف إيعادى إلخ) فيه لف ونشر مرتب . (قوله وتقتضى أى تطلب) أى من الله أو من قارئها أو منهما معا وإسناد الطلب إليها مجاز عقلى من الإسناد إلى السبب إذ الطالب فى الحقيقة ناظمها . ويحتمل أنه شبه الألفية بعاقل تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة المكنية وإثبات الطلب تخييل ويحتمل أنه أراد بالاقتضاء الاستلزام على التجوز . (قوله رضا) كسر رائه سماعى كضم سين سخط وسكون خائه والقياس الفتح لأن فعلهما كفرح يفرح . (قوله محضا) كأنه زاد تمهيدا لقوله بغير سخط يشوبه ليقع قوله بغير سخط يشوبه تفسيرا لمحضا . وقوله يشوبه أى يتخلل بين أزمنة الرضاء أو المراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضا . وعلى كل علم أن قوله وتقتضى رضا لا يغنى عن قوله بغير سخط ، والسخط تغير النفس وانقباضها لأخذ الثأر والمراد منه فى حقه تعالى لازمه وهو إرادة الانتقام أو الانتقام . (قوله فائقة) أى عالية فى الشرف . وإنما فاقتها لأنها من بحر واحد وألفية ابن معطى من بحرين فإن بعضها من السريع وبعضها من الرجز ، ولأنها أكثر إحكاما من ألفية ابن معطى . (قوله الحنفى) فى حواشى الشيخ يحيى أنه كان مالكيا وتفقه بالجزائر على أبى موسى الجزولى ثم تشفع كابن مالك وأبى حيان حين الخروج من الغرب اهـ ويمكن أنه تحنف بعد أن تشفع . (قوله الملقب زين الدين) يؤخذ منه مع قوله فى الديباجة وقد لقبته بمنهج السالك أن لقب يتعدى بنفسه وبالحرف كسمى . (قوله بالجامع العتيق) هو جامع عمرو بن العاص . (قوله لإقراء الأدب) اسم لما يشمل الاثنى عشر علما المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى الشامل لها . (قوله فى سلخ) أى آخر . (قوله على شفير الخندق) أى حرف الخليج الذى حفره عمرو بن العاص بأمر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال إلى الحرمين متصلا بالبحر المالح . (قوله : ومولده سنة) بنصب سنة على الظرفية متعلق بمحذوف

[٢] البيت لعامر بن الطفيل وهو من بحر الطويل .

(١) إسماعيل بن حماد صاحب الصحاح أبو نصر الفارابى إمام فى اللغة والأدب وعلم أصول الفقه تتلمذ على الفارسى والسيرافى توفى سنة ٣٩٦ هـ .

وتصدَّر بالجامع العتيق لإقراء الأدب إلى أن توفى بالقاهرة فى سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة.

(تنبيه) و يجوز فى فائقة النصب على الحال من فاعل تقتضى والرفع خبرًا لمبتدأ محذوف والجر نعتا لألفية على حد ﴿**وهذا كتاب أنزلناه مبارك**﴾[1] فى النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة والغالب العكس وأوجبه بعضهم (**وَهُوَ**) أى ابن معطى (**بِسَبْقٍ**) الباء للسببية أى بسبب سبقه إياى (**حَائِزٌ تَفْضِيلاَ**) علىّ (**مُسْتَوْجِبٌ**) علىّ (**ثَنَائِيَ ٱلْجَمِيلاَ**) عنيه لما يستحقه السلف من ثناء الخلف وثنائى مصدر مضاف إلى فاعله وهو الياء والجميل إما

إن جعل مولده مصدرا ميميا بمعني الولادة أى كائن فى سنة، وبرفعها على الخبرية أن جعل اسم زمان. **(قوله فى فائقة)** أى فى هذا اللفظ بقطع النظر عن حركة آخره. **(قوله من فاعل تقتضى)** لم يجعلها من ألفية لأنها وإن كانت نكرة تخصصت بالوصف، أو من فاعل تقرب أو تبسط لقرب تقتضى. **(قوله خبرا لمبتدأ محذوف)** أى والجملة حالية أو استئنافية. **(قوله بالجملة)** أى جنسها فيصدق بما زاد على واحدة كما فى المتن. **(قوله وأوجبه بعضهم)** قال شيخنا: والبعض لعل القائل بالوجوب يجعل مبارك فى الآية خبر مبتدأ محذوف اهـ. وأحسن منه أن يجعل خبرا ثانيا لهذا. **(قوله بسبق)** أى علىّ فى الزمن والإفادة وفى تقديم المعمول إشارة إلى أنه لم يحز الفضل على المصنف إلا بالسبق، والجار والمجرور مرتبط بكل من حائز ومستوجب. **(قوله حائز تفضيلا)** أى فضلا من إطلاق المسبب على السبب، أو هو مصدر المبنى للمفعول فاندفع الاعتراض بأن التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يحوزه المفضل بالفتح ويمكن أن يدفع أيضا بأن الحيازة فى كل شيء بحسبه. فمعنى حيازة التفضيل تعلقه به على وجه التعظيم له. ولا يرد على الجواب الثانى والثالث أنه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل فى نفسه عليه حتى يكون فيه كبير مدح لأن المراد التفضيل ممن يعتد بتفضيله. **(قوله مستوجب)** قال سم: أى مستحق اهـ ويحتمل أن السين والتاء للتصيير أى مصير الثناء واجبا علىّ. **(قوله لما يستحقه السلف إلخ)** لا يظهر أنه علة لمستوجب لتقديم المصنف علته وهو السبق بناء على ارتباط قوله بسبق بقوله مستوجب أيضا بل هو علة للعلية أى لكون السبق علة للاستيجاب، لكن لا يظهر التعليل إلا بتقدير مضاف أى لوجوب ما يستحقه إلخ ولو قال لاستحقاق السلف ثناء الخلف لكان أخصر وأوضح. **(قوله مصدر)** فيه مسامحة لأن الثناء اسم مصدر أثنى، ويمكن أن يجعل كلامه على حذف المضاف. **(قوله إما صفة)** أى لازمة أو مخصصة على القولين فى الثناء وعلى الوصفية يحتاج إلى تعليق قول الشارح عليه بمحذوف حال من ثنائى أو بدل منه أى كائنا عليه أو ثنائى عليه، لا بثنائى المذكور لاستلزامه وصف المصدر قبل تمام عمله.

---

(١) من الآية ٩٢ من سورة الأنعام.

صفة للمصدر أو معمول له (**وَٱللَّهِ يَقْضِي**) أي يحكم (**بِهِبَاتٍ**) جمع هبة وهي العطية أي عطيات (**وَافِرَةٍ**) أي تامة (**لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ ٱلْآخِرَةِ**) الدرجات. قال في الصحاح: هي الطبقات من المراتب. وقال أبو عبيدة[١]: الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل[٢] والمراد مراتب السعادة في الدار، ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب[٣].

(**تنبيه**) و وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة وإن كان الأفصح وافرات لأن هبات جمع قلة والأفصح في جمع القلة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقًا المطابقة نحو الأجذاع

وقوله أو معمول له أي على أنه صفة لمفعول مطلق لهذا المصدر حذف وأنيب هو منابه أي ثنائي الثناء الجميل، أو على أنه مفعول به على التوسع بإسقاط الخافض والأول أولى لأن الثاني سماعي على الأصح. (**قوله أي يحكم**) فسر القضاء في كلامه بالحكم كما هو معناه لغة لأن معناه عند الأشاعرة– كما في شرح المواقف– إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب. قال: وتقديره إيجاده إياها فيما لا يزال على ما هي عليه فيه اهـ. والمراد بالحكم هنا التعلق التنجيزي فيرجع إلى التقدير. (**قوله أي عطيات**) أتى به مع علمه من تفسير المفرد تحسينا لسبك قول المصنف وافرة مع ما قبله من كلام الشارح. (**قوله أي تامة**) أفاد به أن وافرة اسم فاعل وفر اللازم لا المتعدي يقال وفر الشيء يفر وفورا أي تم، ووفرته أفره وفرا أي أتممته. (**قوله لي وله في درجات الآخرة**) الظرفان صفتان لهبات. وخص درجات الآخرة بالذكر لأنها المهم عند العاقل ولأن الدعاء لابن معطي بعد موته إنما يتأتى بها دون درجات الدنيا. (**قوله قال في الصحاح**) بفتح الصاد ومعناه في الأصل الصحيح ومنهم من يكسر على صيغة الجمع. (**قوله هي الطبقات من المراتب**) أي علية أو دنية فهو أعم من تفسير أبي عبيدة قاله البعض ورد جعل بعضهم كلام أبي عبيدة بيانا لما في الصحاح. (**قوله والمراد**) أي من درجات الآخرة وأشار بهذا إلى أن الإضافة في درجات الآخرة على معنى في. (**قوله ووصف هبات إلخ**) هذا تصحيح لوصف الجمع بالمفرد. وحاصله أن المطابقة في الإفراد حاصلة تأويلا فقوله لتأوله بجماعة أي وهو مفرد لفظا وإن كان جمعا معنى. (**قوله وإن كان الأفصح وافرات**) أي محافظة على المطابقة اللفظية والواو للحال وإن زائدة ويظهر لي في الجواب عن المصنف أن الإفراد لاستعماله جمع القلة في الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء فهو جمع كثرة بحسب المعنى فاحفظه فإنه نفيس. (**قوله لأن هبات جمع قلة**) أي بناء على مذهب سيبويه أن جمعي السلامة[٤] للقلة. والذي ارتضاه السعد التفتازاني والدماميني أن جمعي القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة فهما مشتركان في المبدأ مختلفان

---

(١) ولذلك يقال دركات جهنم أعاذنا الله منها. (٢) أي الإنشاء.

(٣) معمر بن المثنى صاحب اللغة تتلمذ على يونس توفي سنة ٢٠٩ هـ.

(٤) أي جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وإن كان للصرفيين اصطلاح آخر يقول الناظم جامعا أوزان القلة.

بأفعل وأفعال وأفعلة وفعلة يعرف الأدنى من العدد

انكسرت ومنكسرات والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات والأفصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الإفراد نحو الجذوع انكسرت ومنكسرة.

(خاتمة) بدأ بنفسه لحديث «**كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه**» رواه أبو داود وقال تعالى حكاية عن نوح عليه الصلاة والسلام: «**رب اغفر لى ولوالدى**» وعن موسى عليه السلام: ﴿**رب اغفر لى ولأخى**﴾ وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى:

والله يقضى بالرضا والرحمه لى وله ولجميع الأمة

لما عرفت ولأن التعميم مطلوب.

[الكَلاَمُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ]

الأصل هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه اختصر للوضوح.

في المنتهى. والمشهور أن مبدأ جمع الكثرة أحد عشر فيكونان مختلفين في المبدأ والمنتهى. وعلى هذا يأتى استكشال القرافى[1] الذى ذكر أن له عشرين سنة يطلب جوابه و لم يجده وهو أنه إذا قال علىّ دراهم كان إقرارا بثلاثة إجماعا وحقه بأحد عشر لأنه أقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع إمكان الحقيقة. وإن أجيب عنه ببناء الأقارير على العرف وأما على ما مر عن السعد والدمامينى فلا مجاز ولا استشكال. **(قوله والأفصح فى جمع القلة إلخ)** وجه ذلك بأن العاقل منظور إليه فاعتنى بشأنه فى المطابقة بخلاف غيره. وطوبق جمع القلة لغير العاقل جبرا للقلة. وقال شيخنا السيد: المطابقة فى جمع العاقل وجمع القلة لغيره على الأصل وعدمها فى جمع الكثرة لغيره لأنه لانحطاطه عن العاقل فى حكم المفرد بالنسبة إليه ولم يراع ذلك فى جمع القلة جبرا للقلة. **(قوله مما لا يعقل)** أى من جموع ما لا يعقل. **(قوله وقال تعالى إلخ)** لما لم يصلح دليلا لكونه شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا وإن ورد فى شرعنا ما يقرره على ما رجحوه فى مذهبنا معاشر الشافعية لم يقل وقوله عطفا على مجرور اللام وإنما ذكره استئناسا. **(قوله لما عرفت)** أى من ارتكاب خلاف الأفصح. **(قوله ولأن التعميم مطلوب)** قال سم: لعله عمم فى اللفظ دون الكتابة ويبقى الكلام فى أنه هل يطلب التعميم فى الكتابة أيضا وهو محل نظر اهـ. أقول: الأقرب الطلب قياسا على طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام فتأمل.

[الكلام وما يتألف منه]

أى والكلم بمعنى الكلمات العربية الثلاث التى يتألف الكلام منها، وذكّر الضمير مراعاة للفظ ما. **(قوله أى هذا باب شرح الكلام إلخ)** لا شك أنه شرح الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب. فشرح الكلام أولا: بتعريفه والكلم الثلاث التى يتألف منها، ثانيا: بذكر أسمائها وعلاماتها فالشرح

---

(١) راجع له شرح تنقيح الفصول من تحقيقنا.

(**كلامُنا**) أيها النحاة (**لفظٌ**) أى صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقًا كزيد أو تقديرًا

مختلف، وللإشارة إلى اختلافه صرح بلفظ شرح فى المعطوف، على أنه كما قال الرودانى تقدير معنى لا تقدير إعراب وإن أوهمه صنيع الشارح لأن شرح المضاف إلى المعطوف عليه متسلط على المعطوف أيضا عند عدم إعادته معه لأن الصحيح أن العامل فى المعطوف نفس العامل فى المعطوف عليه لا مقدر مثله. وما أشار إليه من أن الكلام خبر مبتدأ محذوف تبعا للموضح غير متعين إذ يجوز كما قاله الشنوانى رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره أى باب الكلام هذا الآتى، ونصبه على المفعولية بنحو خذ مقدرا لا هاك كما وقع لبعضهم لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا. وفى قوله ما يتألف الكلام إشارة إلى رجوع ضمير يتألف فى كلام المصنف إلى الكلام فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز الضمير لأمن اللبس المجوز لعدم إبرازه عند الكوفيين. (**قوله واختصر للوضوح**) قيل على التدريج لأنه أنسب بالقواعد وأوقع فى النفس بأن حذف المبتدأ ثم خبره وأنيب عنه شرح، ثم شرح وأنيب عنه الكلام. وقيل دفعة واحدة لأنه أقل عملا وعليه يحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط أو عن الخبر والمضاف إليه. ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه حكم العُمد فلم ينب الكلام عن المبتدأ على هذا القول أصلا كما لم ينب عنه على القول الأول، بل هو على القولين حال فى مكانه مقدر ملحوظ فيه لم يقم مقامه شىء، فتجويز البعض نيابته عن المبتدأ على الثانى غير صحيح فتدبر. (**قوله كلامنا**) أتى بالإضافة وإن كان مستغنى عنها بكون التأليف فى النحو كما صرح به فى الخطبة للإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات فى الكلام وللإشارة إلى أن المصنف من مجتهدى النحاة. (**قوله أيها النحاة**) أى مبنية على الضم فى محل نصب بأخص محذوفا. وها للتنبيه والنحاة نعت له على اللفظ. ويظهر لى أن معنى قولهم على اللفظ أنه ضم اتباعا لضم لفظ أى، فتكون ضمته ضمة اتباع ويكون منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع، ضرورة أن النعت موافق للمنعوت فى إعرابه ثم رأيته عن بعض المحققين كما سيأتى فى محله فاحفظه. (**قوله صوت**) يستعمل مصدرا لصات يصوت فيكون معناه فعل الشخص الصائت، ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أفاده يس. وهو قائم بالهواء وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة. (**قوله مشتمل على بعض الحروف**) من اشتمال الكل على جزئه المادى كما قاله البعض لكن هذا ظاهر إذا كان اللفظ حرفين أو أكثر فإن كان حرفا واحدا كواو العطف كان من اشتمال المطلق على المقيد أو العام على الخاص. (**قوله تحقيقا إلخ**) تعميم فى الصوت فالمنصوب مفعول مطلق لمحذوف أى محقق تحقيقا أو مقدرا تقديرا أو بمعنى محققا أو مقدرا حال، ويعلم من هذا التعميم أن لماهية اللفظ أفرادا محققة وأفرادا مقدرة. قال الرودانى: واستعماله فى كل منهما حقيقة لا أنه فى المقدرة مجاز اهـ ومن التحقيقى المحذوف على ما قاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظى قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة انه ليس بحرف ولا صوت. فالتحقيقى اما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديرى ما لا يمكن النطق به فإن الضمير المستتر

كالضمير المستتر (**مُفِيدٌ**) فائدة يحسن السكوت عليها (**كَاسْتَقِمْ**) فإنه لفظ مفيد بالوضع . فخرج باللفظ غيره من الدوالّ مما ينطلق عليه فى اللغة كلام كالخط والرمز والإشارة . وبالمفيد المفرد نحو زيد ، والمركب الإضافى نحو غلام زيد ، والمركب الإسنادى المعلوم

كما قاله الرضى[1] لم يوضع له لفظ حتى ينطق به ، قال : وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب ا هـ فقول المعربين فى استقم مثلا ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت أى تصوير معناه تقريبا وتدريبا أنت ، قال البعض : وحينئذ فليس فى اضرب مثلا إلا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ له فأقيم مقام اللفظ فى جعله جزء الكلام الملفوظ كجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت إذا رجع الضمير إلى لصوت فقول بعضهم كالجامى ليس من مقولة الحرف أو الصوت أصلا ليس على ما ينبغى أفاده العصام . (**قوله المستتر**) أى وجوبا وجوازا فيما يظهر . (**قوله مفيد**) أى بالوضع فاندفع ما أراد على التعريف من أنه يشمل اللفظ المفيد عقلا أو طبعا مع أن المراد بالفائدة فى تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشيئين . (**قوله فائدة يحسن السكوت عليها**) مراد الشارح بهذا بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر قيد زائد على ما فى المتن لئلا يلزم كون تعريف المتن غير مانع . واندفع بهذا البيان ما يقال المفيد يصدق بما يفهم معنى ما ولو مفردا والمراد بالسكوت سكوت المتكلم على الأصح ، ويحسنه عدّ السامع إياه حسنا بألا يحتاج فى استفادة المعنى من اللفظ إلى شيء آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملا على المحكوم عليه وبه . (**قوله بالوضع**) الظاهر أن مراده الوضع العربى الذى هو قيد لابد منه فى تعريف الكلام كما قال الشاطبى[2] وغيره ليخرج كلام الأعاجم ، لا القصد لأنه أدرجه فى الإفادة كما سيأتى لكن لا وجه لزيادته فى بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه فى نفس التعريف ، فكان الأولى زيادته فى التعريف أيضا . ثم حمل الوضع على الوضع العربى مبنى على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعى فهو المراد فى التعريف . (**قوله فخرج باللفظ**) لما كان بينه وبين فصله العموم الوجهى أخرج به . (**قوله من الدوال مما ينطلق إلخ**) من الأولى بيانية والثانية تبعيضية إذ ينطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل قول . وقيد بقوله من الدوال مع أن اللفظ يخرج غيره دل أو لا لأن الدال هو المتوهم دخوله لتسميته كلامًا فى اللغة وغيره يفهم خروجه بالأولى . (**قوله والرمز**) بابه قتل وضرب وهو الإشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفة كما فى المصباح فعطف الإشارة عليه عطف عام على خاص . (**قوله وبالمفيد إلخ**) أخرج به أمورا خمسة وكان الأحسن ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الإضافى . (**قوله والمركب الإسنادى المعلوم إلخ**) جرى فى إخراج الضرورى وغير المقصود من الكلام على ما ذهب إليه المصنف ونقله فى شرح التسهيل عن سيبويه والراجح خلافه

(١) الرضى : هو الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب . وانظر البغية [١/٥٦٧] .

(٢) الشاطبى : هو القاسم بن فيرة بن أبى القاسم خلف بن أحمد الرعينى . كان إمامًا فاضلًا فى النحو والقراءات والتفسير والحديث ، وأستاذا فى العربية ، أخذ القراءات عن ابن هذيل وغيره ، وأخذ عنه السخاوى ... وله متن الشاطبية المشهور فى القراءات والرائية فى الرسم ، وكان محققًا ذكيًا واسع المحفوظ . توفى سنة ٥٩٠ هـ انظر بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة .

مدلوله ضرورة كالنار حارة ، وغير المستقل كجملة الشرط نحو إن قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهي والنائم .

(تنبيهات): الأول : اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أى الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق . الثاني : يجوز فى قوله كاستقم أن يكون تمثيلاً وهو الظاهر(١) فإنه اقتصر فى شرح الكافية(٢) على ذلك فى حد الكلام ، ولم يذكر التركيب والقصد نظرًا إلى أن الإفادة تستلزمهما لكنه فى التسهيل صرح بهما ، وزاد فقال الكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا

كما ذهب إليه أبو حيان وغيره ، فالمراد بإفادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالته على النسبة الإيجابية أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أو لا . قصد بها المتكلم الكلام أو لا ، طابق كلامه الواقع أو لا . **(قوله مصدر أريد به اسم المفعول)** أى لا اسم جنس جمعي للفظة حتى يرد اعتراض أبي حيان على التعريف باستلزام أن الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاما لأن مدلول اسم الجنس الجمعي ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع ، ولا باق على مصدريته حتى يرد أن اللفظ فعل اللافظ والكلام النحوى ليس فعلا . فإن قلت : إطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله فى التعريف . قلت : صار حقيقة عرفية فى الملفوظ به لهجر النحاة معناه الأصلي وهو الرمى مطلقا أو من الفم فلا إشكال ، فتنظيره بالخلق بمعنى المخلوق الباق على مجازيته لعدم هجر معناه الأصلي وهو الإيجاد إنما هو فى مجرد إطلاق المصدر وإرادة المفعول . **(قوله أن يكون تمثيلا)** أى فقط وعليه فهو خبر لمبتدأ محذوف أى وذلك كاستقم . **(قوله وهو الظاهر)** أى من العبارة فلا ينافى أن كونه تمثيلا وتتميما كما أشار إليه ابن الناظم أولى(٣) . وإنما كان ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فإنه اقتصر إلخ ولأن عادتهم بعد إيراد تعريف الشيء إيراد الكاف ومجرورها لمجرد تمثيله . **(قوله فإنه اقتصر فى شرح الكافية)** أى والألفية خلاصة الكافية . **(قوله نظرا إلى أن الإفادة تستلزمهما)** أى لأن المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركبا ، ولا ترد الأعداد المسرودة لما تقدم من أن المراد بالإفادة الدلالة على النسبة الإيجابية أو السلبية ، وحسن سكوت المتكلم يستدعى أن يكون قاصدا لما تكلم به . **(قوله لكنه إلخ)** استدراك على قوله فإنه اقتصر إلخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك فى بقية كتبه أيضا . **(قوله صرح بهما)** أما تصريحه بالقصد فظاهر . وأما بالتركيب فلذكره بدله الإسناد المفسر كما فى شروح التلخيص بضم كلمة أو ما يجرى مجراها إلى أخرى أو ما يجرى مجراها بحيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمدلول الأخرى . وفسره شيخنا السيد تبعا لغيره بالنسبة بين الركنين ، وأرجع بعضهم الأول إلى الثاني بتأويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف أى لازم انضمام كلمة إلخ . ثم قال شيخنا السيد(٤) : فهو شرط فى تحقق الكلام لا جزء منه وإن اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرّح به الرضى(٥) ، فقد استشكله السيد الصفوى قاله الشيخ يس والشيخ يحيى . ووقع الخلاف أيضًا في الفضلات

(١) وممن ذهب إلى ذلك ابن جابر والأندلسي الهوارى فى شرحه لألفية ابن مالك . (٢) لابن الحاجب أعان الله على إتمامه .

(٣) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم . من تحقيقنا / يظهر قريبا .

(٤) انظر له شرح الكافية لابن الحاجب . (٥) يقصد همع الهوامع للسيوطي .

مفيدًا مقصودًا لذاته[١] فزاد لذاته ، قال لإخراج نحو قام أبوه من قولك جاءنى الذى قام أبوه وهذا الصنيع أولى لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ، ومن ثم جعل الشارح[٢] قوله كاستقم تتميمًا للحد . الثالث : إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات إذ به يقع التفاهم . الرابع :

هل هى خارجة عن الكلام أو داخلة فيه قولان والثالث التفصيل فإن كان حذفها مضرًّا كنساؤه طوالق إلا هندا وعبيده أحرار إلا زيدا دخلت وإلا فلا اهـ وسيأتى لهذا مزيد بحث . **(قوله من الكلم)** أى الكلمات ومن تبعيضية وهي ومجرورها فى موضع الحال من ضمير تضمن . **(قوله فزاد لذاته)** زاد بعضهم أيضا من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فاعلا ، وأجيب بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لأن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام ، وإنما اقتصر على التصريح بإحدى الكلمتين اتكالا على تصريح الآخر بالأخرى فهو مقدر ما صرح به الآخر فلا يتصوّر تركيب كلام واحد من متكلمين ، ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط فى الكلام كما أن اتحاد الكاتب غير شرط فى الخط أفاده فى الهمع . **(قوله لإخراج نحو قام أبوه إلخ)** أى لأن الإسناد فيه ليس مقصودا لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ، ومثلها الجملة الخبرية والحالية والنعتية . **(قوله وهذا الصنيع)** أى التصريح بأجزاء الماهية فى الحدّ . **(قوله لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام)** اعترضه شيخنا السيد بأن الظاهر أن التركيب والقصد داخلان فى مفهوم المفيد فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مهجورة فى الحدود ، ولو سلم أنها التزامية فهجرها إنما هو فى الحدود الحقيقية التى بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم ، وقد ينازع فيما استظهره وفى قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم . فإن الأمور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بإزائها فليس لها معانٍ غير تلك المفهومات فتكون هى حدودا أفاده شيخ الإسلام فى آخر مبحث الكليات من شرحه على إيساغوجى نقلا عن الإمام الرازى . **(قوله ومن ثَمَّ)** أى هنا أى من أجل أن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام . **(قوله جعل الشارح)** يعنى ابن الناظم . **(قوله تتميما للحدّ)** أى من جهة الدلالة به على أمرين يتضمنهما معتبرين فى الكلام أى وتمثيلا أيضا من جهة الإيضاح به للمحدود لا تمثيلاً فقط . ولا ينافى فى ذلك قول ابن الناظم فى آخر كلامه فاكتفى عن تتميم الحدّ بالتمثيل[٣] لأن معناه أنه اكتفى عن تتميم الحد بذكر التركيب والقصد صريحا بتتميمه بالمثال المتضمن لهما ، على أنه لو منع مانع كونه تتميما وتمثيلا وسلمنا له ذلك والتزمنا أن المراد تتميما للحد فقط فالمنافاة مدفوعة بحمل ما قاله فى آخر كلامه على المعنى الذى ذكرناه ، وأن تسمية قول المصنف كاستقم تمثيلا باعتبار الصورة ، وعلى كلا الوجهين سقط ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من الاعتراض على الشارح بأن فى آخر كلام ابن الناظم ما ينافى ما سنده إليه الشارح وإن كان فى أول كلامه ما يشير إليه فتأمل . والظاهر على كونه تتميما للحد أن كاستقم ظرف مستقر نعت ثان للفظ . وقول البعض هو فى موضع النعت لمفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت

---

(١) انظر تسهيل الفرائد وتكميل المقاصد صـ ٣ .

(٢) المراد بالشارح هو العلامة بدر الدين ابن الناظم .

(٣) انظر شرح الألفية لابن الناظم من تحقيقنا / يظهر قريبا .

إنما قال وما يتألف ولم يقل وما يتركب لأن التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة وهى وقوع الألفة بين الجزءين (وَٱسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ ٱلْكَلِمْ) الكلم مبتدأ خبره ما قبله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع : نوع الاسم ونوع الفعل

من غير مقتض مع أنه يضاربه قوله بعد ذلك ومجرور الكاف محذوف والتقدير كفائدة استقم ا هـ لأن مقتضى هذا أن يكون كاستقم نعتا لمفعول مفيد محذوفا والأصل مفيد فائدة كفائدة استقم ، فعليك بالإنصاف . **(قوله إنما بدأ بتعريف الكلام إلخ)** جواب عما يقال : لم بدأ بالكلام مع أن الكلمات أجزاؤه والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ كثير بالكلمة ؟ وحاصل الجواب أنه راعى كون المقصود بالذات الكلام وأمَّا قصد الكلمات فلتألف الكلام منها والنكات لا تتزاحم . **(قوله لأن التأليف إلخ)** وقال السيد : هما بمعنى واحد ، قال البعض : وهو معنى التأليف . **(قوله وقوع الألفة)** المراد بها الارتباط بين الكلمتين بإسناد إحداهما إلى الأخرى ، أو إضافتها إليها ، أو وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف ضمها إليها بدون شيء من ذلك كقام جاء قاله الشنوانى أى وليس المراد بها تناسبهما فى المعنى لئلا يخرج نحو الحجر مأكول . **(قوله الكلم مبتدأ إلخ)** أى كما يقتضيه قولهم إذا اجتمعت معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر . واعلم أن الشارح حمل الكلم فى عبارة المصنف على الكلم الاصطلاحى كما يدل عليه كلامه الآتى فى غير موضع ، وإن كان قوله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام يفيد حمل الكلم على الكلمات لأن تألف الكلام منها لا من الكلم الاصطلاحى فيؤوّل بتقدير مضاف ليوافق أكثر كلامه أى من أجزائه التى يتركب من مجموعها . وقوله باعتبار واحده يحتمل أن المراد بواحده مفرده الاصطلاحى الذى هو لفظ كلمة ، ويحتمل أن المراد به جزؤه أى جزء ما صدق عليه . وعلى كل ففى عبارته حذف مضاف تقديره على الأول مفهوم واحده لأن الانقسام إلى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها . وتقديره على الثانى جنس واحده لأن جزأه فرد من أفراد الكلمة ، والانقسام إلى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من أفرادها ثم انقسام الشيء باعتبار شيء آخر انقسام للآخر فى الحقيقة فاتضح قول الشارح لأن المقسم وهو الكلمة إلخ . وبتقريرنا كلام الشارح على هذا الوجه تلتئم عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتى فتنبه . ولك أن تستغنى عن اعتبار واحد الكلم فى تقسيم المصنف الكلم إلى اسم وفعل وحرف بأن تجعل الكلم فى كلامه بمعنى الكلمات وترجع الضمير فى واحده إلى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاحى على الاستخدام لا بمعنى الكلمات وإلا لأنث الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات أى الأنواع الثلاثة للكلمة ، وواحد الكلم الاصطلاحى كلمة وهذا أولى لعدم إحواجه إلى تقدير . **(قوله لأن المقسم)** أى محل القسمة يعنى المقسوم . **(قوله صادق إلخ)** قال يس : الصدق فى المفردات بمعنى الحمل ، ويستعمل بعلى فيقال صدق الحيوان على الإنسان . وفى القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفى فيقال هذه القضية صادقة فى نفس الأمر أى متحققة . **(قوله من تقسيم الكل إلخ)** تقسيم الكل إلى أجزائه تحليل المركب إلى أجزائه التى تركب منها . وتقسيم الكلى إلى جزئياته ضم قيود إلى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود . والتقسيم حقيقى إن تباينت أقسامه وإلا فاعتبارى .

ونوع الحرف(١) فهو من تقسيم الكلي إلى جزئياته لأن المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة أعني الاسم والفعل والحرف . وليس الكلم منقسما إليها باعتبار ذاته لأنه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه لأن الكلم ليس مخصوصًا بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدًا ، ولا من تقسيم الكلي إلى جزئياته وهو ظاهر . ودليل انحصار الكلمة فى الثلاثة أن الكلمة إما أن تصلح ركنا للإسناد أو لا الثانى الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف الأول الاسم والثانى

(قوله ليس مخصوصا بهذه الثلاثة) أى باجتماعها أى لتحققه بدون اجتماعها نحو زيد أبوه قائم والباء داخلة على المقصور عليه . وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا أى وإن كانت من نوع الاسم فقط ، أو من نوع الاسم والفعل فقط ، أو الحرف فقط ، والظاهر من كلامهم أن المراد بالكلمات فى الكلم الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلم على ما تركب من ثلاثة ألفاظ مهملة كلها أو بعضها . ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل إلى أجزائه ويكون جعل الثلاثة أجزاءه باعتبار تركبه من مجموعها وإن لم يتركب من جميعها . **(قوله وهو ظاهر)** للزوم تحقق الكلم فى الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع أنه باطل . **(قوله ودليل انحصار إلخ)** أخذ الانحصار من تقديم الخبر فى قوله واسم إلخ وإنما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء وإلا فيمكن أن يقال لا نسلم أن ما لا يصلح ركنا للإسناد هو الحرف فقط ، وما يقبله بطرفيه هو الاسم فقط ، وما يقبله بطرف هو الفعل فقط . **(قوله أن الكلمة)** أظهر مع تقدم المرجع لئلا يتوهم عود الضمير إلى الثلاثة . **(قوله إما أن تصلح إلخ)** إما حرف تفصيل وأن تصلح فى تأويل مصدر خبر أن على تقدير مضاف أى ذات صلوح ، أو تأويل المصدر باسم الفاعل أى صالحة لأن الكلمة ليست الصلوح . وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل اسم إن أى حال الكلمة لأنه المناسب للمقام ، إذ الكلام فى تقسيم نفس الكلمة لا فى تقسيم حالها ، ولأنه فى وقت الحاجة لا قبلها ، ولأن التقدير قبل اسم أن يحتاج معه فى صحة قوله الثانى الحرف إلى تقدير أى ذات الثانى الحرف أو الثانى حال الحرف ولأن الحصر لا يصح عليه لأن حال الكلمة لا ينحصر فى الصلوح وعدمه . وفرق السيد بين صريح المصدر وأن والفعل حيث قال : من رجع إلى المعنى يعرف أن الأول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل بخلاف الثانى . قال شيخنا السيد : ويؤيده صحة عسى زيد أن يقوم دون عسى زيد قياما . وسيأتى لهذا مزيد بيان فى آخر الموصول . **(قوله أو بطرف)** ليس المراد الطرف الدائر الصادق بأن تكون الكلمة مسندة وبأن تكون مسندا إليها بل الطرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثانى الفعل . **(قوله الأول الاسم)** أورد عليه أن من الأسماء ما لا يقبله أصلا كالظروف التى لا تتصرف ، وما لا يقع إلا مسندا كأسماء الأفعال ، وما لا يقع إلا مسندا إليه كالضمائر المتصلة . وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب أفاده فى الأشباه(٢) .

---

(١) وانحصار الكلمة فى هذه الأقسام الثلاثة استقرائى لأن العلماء تتبعوا كلامًا معربًا فلم يجدوا نوعا رابعا للكلمة انظر قطر الندى وبل الصدى لابن هشام صـ ١٤ .

(٢) انظر الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطى ، من تحقيقنا .

الفعل[1] . والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه[2] . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة لا مطلق الضم . وأقل ما يكون منه ذلك اسمان نحو ذا زيد وهيهات نجد ، أو فعل واسم نحو استقم وقام زيد بشهادة الاستقراء ، ولا نقض بالنداء فإنه من الثانى .

(قوله على هذا) أى انحصار الكلمة فى الثلاثة . **(قوله إلا من لا يعتد بخلافه)** هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسمُ الفعل مطلقا وسماه خالفة والحق أنه من أفراد الاسم . **(قوله إلى كيفية تألف)** الإضافة للبيان أى كيفية وحالة هى تألف . وقوله بأنه فى موضع الحال من التألف والباء للتصوير ، والمراد بالضم الانضمام من إطلاق اسم الملزوم على اللازم . ووجه الإرشاد أنه ذكر فى التعريف الإفادة المستلزمة للتركيب . فعلم أن التأليف يكون بالضم والإفادة . وقوله على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم بإحدى الكلمتين على الأخرى وقوله الفائدة المذكورة أى التى يحسن السكوت عليها . **(قوله وأقل ما يكون منه ذلك)** أى التألف . وظاهره أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله[3] فى شرح القطر مع الإشارة إلى رد ما دل عليه قول ابن الحاجب لأنه لا يتأتى إلا من اسمين أو اسم وفعل . ويوافقه قول الرضى : وكان على المصنف يعنى ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثر ا هـ لكن قال السيد : قيل الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين مسند ومسند إليه لا بأكثر . وهما إما كلمتان أو ما فى حكمهما فى قبول إسناده أو الإسناد إليه فلذلك اقتصر على كلمتين ا هـ . وقال فى محل آخر إن الكلام إنما يتحقق بالإسناد الذى يتحقق بالمسند إليه والمسند فقط ، وهما إما كلمتان أو ما يجرى مجراهما وما عداهما من الكلمات التى ذكرت فى الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها ا هـ نقله سم . **(قوله اسمان)** أى حقيقة كما مثل به أو حكما كزيد قائم فإن الضمير المستتر فى الوصف كالعدم لأنه لا يبرز فى تثنية ولا فى جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط . **(قوله نحو ذا زيد)** اعترض بأن الأولى نحو ذا أحمد لأن التنوين حرف معنى . ورد بمنع أنه حرف معنى لا سيما على مذهب من زاد فى تعريف الكلمة قيد الاستقلال لإخراج مثل ألف المفاعلة وياء التصغير وياء النسب وحروف المضارعة وتاء التأنيث كالمصنف فى تسهيله . والمراد بالمستقل ما يسوغ النطق به وحده بنفسه أو بمرادفه فلا ترد الضمائر المتصلة . **(قوله أو فعل واسم)** قدم الفعل على الاسم لأن المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه فى الذكر ا هـ يس . **(قوله وقام زيد)** إنما مثل بالماضى وفاعله الظاهر لأن الماضى على تقدير أن فيه ضميرا لا يسمى كلاما على الأصح لأن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى أن يكون الضمير واجب الاستتار أفاده فى التصريح . وناقشه يس بأنه لا شك فى أن قام زيد فى جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف يشترط وجوب الاستتار ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال . **(قوله ولا نقض بالنداء)** أى الجملة الندائية فإنه أى عند الجمهور من الثانى أى المركب

(١) انظر شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ١٥/١ ، وانظر دليل الحصر فى شرح الألفية لابن جابر الأندلسى .

(٢) لأن ذلك تقسيم عقلى ينطبق على جميع اللغات ، ولأن ما أثبته العقل لا يناقضه العقل .

(٣) انظر أوضح المسالك للألفيه ١١/١ ، قطر الندى وبل الصدى صـ ١٣ ، ١٤ .

(تنبيه): ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام . ويكفي في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طرفا . واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار . وقيل جمع

من فعل واسم لأن « يا » نائبة عن أدعو وهو فعل واسم وأما المنادى فهو فضلة زائدة على حقيقة الكلام لا منها حتى يقال أن يا زيد مركب من فعل واسمين لا من الثاني . فإن قلت : قد أسلفت أن ظاهر قوله وأقل ما يكون إلخ أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاه عد المنادى من أجزاء الكلام فيكون منافيًا لقوله هنا فإنه من الثاني ، قلت : لعله يشترط في الأكثر الذي يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الإفادة نحو زيد أبوه قائم وإن قام زيد قمت فلا يلزم عد المنادى من الأجزاء حتى ينافي ما سلف لعدم توقف إفادة أدعو على ذكر المدعو ، ثم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ أن يعطى جميع أحكامه حتى يرد أن النداء إنشاء وأدعو إخبار ، على أنه لا مانع من أن يقال إنما نابت يا عن أدعو بعد نقله إلى الإنشاء فتأمل . وأورد أيضا ألا ماء لأنه كلام مركب من حرف واسم لأن ألا التي للتمني لا خبر لها لا ظاهرا ولا مقدرا ، ويمكن دفعه بما قيل في يا زيد . **(قوله ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو)** قال الدماميني في قول المغني الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها ما نصه : الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبر ، ومن الكتاب إما حال من الضمير المستكنّ في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لأنها ظرف . وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف وأما حال من المبتدأ على حد ما أجاز سيبويه في قول الشاعر : * لمية موحشا طلل[1] * إذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا للظرف كما يقول الأخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف فكذا ما نحن فيه ، وغاية ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده ، وأما صفة للمبتدأ بأن يقدر متعلقه معرفة أي الباب الثاني الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته . وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الأعاجم المتأخرين اهـ وما ذكره في قول المغني من الكتاب يأتي مثله في قول الشارح ثم في قوله ثم حرف . **(قوله إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام)** فيه أن هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فإن بين الأقسام التراخي الرتبي من حيث ذواتها فتكون ثم للتراخي الرتبي بينها من حيث ذواتها . وقوله يكفي في الإشعار إلخ فيه أن ثم أدل على ذلك لأن المتأخر ذكرًا قد يكون أشرف كما في آية : ﴿ **لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة** ﴾[2] فالأولى إبقاء ثم على حالها وجعلها للتراخي الرتبي بين الأقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام **(قوله أن الكلم اسم جنس على المختار)** أي لدلالته وضعا على الماهية من حيث هي . وللبهوتي اعتراض بتنافي كلام الشارح نقله البعض وأقره ، وقد عرفت سقوطه مما قررناه سابقا عند قوله الكلم مبتدأ فلا تغفل . **(قوله وقيل جمع)** ردّ بأن الغالب تذكيره والغالب على الجمع تأنيثه . وقوله وقيل اسم جمع رد بأن له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه. **وقوله فالمختار أنه**

---

(١) هذا البيت لكثير عزة ، وتمامه ... يلوح كأنه خِلَلُ . والشاهد فيه هو تقديم الحال على صاحبها النكرة . وهذا البيت أنشده سيبويه [جـ ١ صـ ٢٧٦] وذكر في شذوذ الذهب رقم [٧] . وعجز البيت * يلوح كأنه خلل *

(٢) الآية ٢٠ : سورة الحشر .

وقيل اسم جمع ، وعلى الأول فالمختار أنه اسم جنس جمعى لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أم لم تفد . وقيل لا يقال إلا على ما فوق العشرة . وقيل إفرادى أى يقال على الكثير والقليل كماء وتراب . وعلى الثانى فقيل جمع كثرة وقيل جمع قلة ، ويجرى هذا الخلاف فى كل ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء . وعلى المختار يجوز فى ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الأصل وهو الأكثر

اسم جنس جمعى الجمعى صفة لاسم لا لجنس على الصواب قاله يس . واعلم أن الجمع ما دل على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف . واسم الجمع ما دل على آحاده دلالة الكل على أجزائه والغالب أن لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب وصحب . واسم الجنس الإفرادى ما دل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة كماء وتراب والجمعى ما دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر وكلم . قال اللقانى : اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى ولا يخفى أن ذلك مناف لكونه جمعيا وجوابه ما فى الرضى فى باب الجمع من أنه وضع للماهية واستعمل فى الجمع فهو اسم جنس وضعا جمعى استعمالا . قال الروداني : لكن يلزم كونه مجازا دائما والظاهر أنه غير مجاز . وقد يقال إنه مستعمل فى الجنس فى ضمن أفراد كذا قيل . وفيه أنه لا يدفع التجوز لما قال المحققون من أن استعمال رجل فى زيد إن كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص التشخص فحقيقة وإن كان بملاحظة خصوصه فمجاز فالأولى التزام لزوم المجاز ولا ثلم فيه ا هـ . وأقول : الأولى أن يقال إنه غلب استعماله فى ثلاثة أفراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية فى ذلك فاندفع التجوز من أصله . ولا يبعد حمل كلام الرضى[1] على ما قلنا بأن يكون معنى قوله واستعمل فى الجمع وغلب استعماله فى الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه . ثم أقول : بقى أن تقسيم اسم الجنس إلى إفرادى وجمعى غير حاصر إذ منه ما ليس جمعيا ولا إفراديا كأسد ثم رأيت بعض المحققين زاده وسماه أحاديا . **(قوله وقيل لا يقال)** أى الكلام لأنه المحدث عنه لا مطلق اسم الجنس الجمعى . **(قوله أى يقال على الكثير والقليل)** هذا بناء على أنه ما دل على الماهية من حيث هى وأما على أنه ما دل عليها بقيد الوحدة الشائعة فلا يستقيم إطلاقه على الكثير إلا من أل مثلا ولذا تدخل عليه مجردا عن الوحدة على هذا ، قاله يس . **(قوله يجوز فى ضميره)** أى الكلم لا مطلق اسم الجنس الجمعى لأن المحدث عنه المكلم ولأن من اسم الجنس الجمعى ما يجب تذكير ضميره كغنم وما يجب تأنيث ضميره كبط وما يجوز فى ضميره الأمران كبقر وكلم وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كإبل وخيل وجائز الأمرين كركب كذا قال أرباب الحواشى وفى غالبه خلاف نذكره إن شاء الله تعالى فى باب العدد .

(١) انظر شرح الرضى [١٨٧/٢] .

نحو ﴿ **إليه يصعد الكلم الطيب** ﴾[١] ﴿ **يحرفون الكلم عن مواضعه** ﴾[٢] وقد أنثه ابن معطى[٣] فى ألفيته فقال : واحدها كلمة . وذكره الناظم فقال (**وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ**) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات لبن ولبنة ، ومن المخلوقات نبق ونبقة . فاسم الجنس الجمعى هو الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا بأن يكون واحده بالتاء غالبًا والاحتراز بغالبًا عما جاء منه على العكس من ذلك أن يكون بالتاء دالا على الجمعية وإذا تجرد منها يكون للواحد نحو كمء وكمأة . وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو روم ورومى وزنج وزنجى . وحد الكلمة قول مفرد وتطلق فى الاصطلاح مجازًا على أحد جزءى العلَم المركب نحو

(**قوله واحده كلمة**) قال سم : أى واحد معنى الكلم يسمى كلمة ا هـ ومراده بواحد معناه جزء ما صدق عليه ويصح أن يكون مراد المصنف بواحد مفرده الاصطلاحى كما مر . (**قوله ومن المخلوقات**) أى ما ليس للعبد دخل فيه وإلا فالعبد وصنعته مخلوقان لله تعالى . (**قوله فاسم الجنس الجمعى**) قال البعض : تفريع على قول المصنف واحده كلمة ا هـ وفيه أنه لا تعرض فى كلام المصنف لكون الكلم اسم جنس جمعيا حتى يتفرع عليه أن اسم الجنس الجمعى يفرق إلخ فالوجه أنه تفريع على قول الشارح سابقا فالمختار أنه اسم جنس جمعى مع قول المصنف واحده كلمة ، لكن ما سيذكره من الغلبة غير داخل فى التفريع . ولك أن تجعل الفاء فصيحة أى إذا أردت معرفة اسم الجنس الجمعى فاسم إلخ والجمعى[٤] صفة لاسم كما مر. (**قوله هو الذى يفرق إلخ**) أى و لم يغلب تأنيثه ليخرج نحو تخم مما فرق بينه وبين واحده بالتاء وهو جمع. واعلم أن فرق بالتضعيف والتخفيف فى الأجرام والمعانى وما نقل عن القرافى من تخصيص المضعف بالأجرام والمخفف بالمعانى لعله أريد به الأولوية لأن الفرق لما كان أظهر فى الأجرام ناسبه التضعيف عكس المعانى وإلا فأهل اللغة متواطئون على أن مثل كسَرته وكسَّرته فى المعانى والأجرام مطلقا أفاده الرودانى . فإن قلت : يرد على التخصيص وإن حمل على الأولوية قوله تعالى : ﴿ **إن الذين فرقوا دينهم** ﴾[٥] ﴿ **وإذ فرقنا بكم البحر** ﴾[٦] قلت : أريد فى الآية الأولى إفادة التكثير وإنما يؤتى بالمخفف إذا لم ترد تلك الإفادة ، وفى الثانية لما كان الماء جسما لطيفا شفافا فهو كالمعانى أتى فيه بالمخفف . (**قوله والاحتراز بغالبا**) أى الثانية وأما محترز غالبا الأولى فقد ذكره بقوله وقد يفرق إلخ . (**قوله وزنج**) بكسر الزاى وفتحها طائفة من السودان . (**قوله قول**) خبر عن حد وتطابقهما ظاهر . وقول البعض لم يؤنث الخبر مع أن شروط التطابق موجودة لكونه فى الأصل مصدرا لا يثنى ولا يجمع وإن أريد به هنا المقول لأن اعتبار الأصل جائز فى مثله إنما يستقيم لو قال الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس بمستقيم . والتاء فى الكلمة للوحدة الراجعة لوحدة الإفراد بحيث لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معا فلا تنافى كلية الجنس المدلول عليه بأل الداخلة على

١) الآية ١٠ : سورة فاطر . (٢) من الآية ٤٦ سورة النساء . (٣) ابن معط له نبذة مختصرة تأتى فيما بعد إن شاء الله تعالى .

(٤) الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعى أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين ، أما اسم الجنس الجمعى فبخلافه ، وذلك على الرغم من اشتراكهما فى أنهما ليسا على أوزان الكسرة ولا القلة : ولا المشهورة فيه مثل نسوة على وزن « فعلة » .

(٥) الآية ١٥٩ : سورة الأنعام . (٦) الآية ٥٠ : سورة البقرة .

امرىء القيس فمجموعهما كلمة حقيقة ، وكل منهما كلمة مجازا وفيها ثلاث لغات : كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق . وكلمة على وزن سدرة وتجمع على كلم كسدر . وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر . وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن « فَعِل » ككبد وكتف . فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع فائه لعينه فى الكسر اسما كان نحو فخذ أو فعلا نحو شهد[1] **(وَٱلْقَوْلُ)** وهو على الصحيح لفظ دالٌّ على معنى **(عَمّْ)** الكلام والكلم والكلمة عمومًا مطلقًا فكل كلام أو كلم أو كلمة قول

المحدود . وزاد فى التسهيل فى حد الكلمة قيد الاستقلال لتخرج ألف المفاعلة وأحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التأنيث ونحو ذلك فإنها ليست بكلمات على مذهب المصنف ، وذهب الرضى إلى أنها كلمات . **(قوله وتطلق فى الاصطلاح مجازا)** وكذا فى اللغة . وخص الاصطلاح بالذكر لأنه أهم لأن وضع الكتاب لبيانه فسقط قول البعض الصواب إسقاط قوله فى الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح فى ذلك . والمجاز المذكور مرسل علاقته الكلية[2] وما ذكره الشارح من أن هذا الإطلاق مجاز أحد قولين . والثانى أنه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم اللفظة الواحدة بدليل إعراب كل منهما بإعراب مستقل والإعراب إنما يكون على آخر الكلمة وأن تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة فذكره فى العربية من خلط اصطلاح باصطلاح . **(قوله وتجمع)** أى جمعا لغويا لا اصطلاحيا فلا ينافى ما سبق من اختياره أنه اسم جنس جمعى لا جمع . **(قوله كسدر)** أى بسكون الدال وأما بفتحها كعنب فجمع لسدرة كقربة وقرب ، وتجمع أيضا على سدور وسدرات بسكون الدال وكسرها للاتباع وفتحها للتخفيف كما فى القاموس وغيره . **(قوله فى كل ما كان على وزن فعل)** أى من الأسماء فقط كما يشعر به التمثيل . وقوله فإن كان وسطه أى وسط ما كان على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما كان أو فعلا ، فتسمية اللغة الأخيرة رابعة ليست بالنسبة إلى الأسماء فقط وإن توهمه البعض ، بل بالنسبة إلى الأفعال التى وسطها حرف حلق أيضا . قال السعد فى شرح تصريف العزى فى نحو نعم وشهد أربع لغات : كسر الفاء مع سكون العين ، وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه اللغات جارية فى كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق اهـ ومثله للشارح فى باب نعم وبئس فإن لم يكن وسط الفعل الذى على فعل حلقيا كعلم فليس فيه إلا فتح فائه وكسر عينه أو سكونها تخفيفا . **(قوله والقول)** أى المقول . **(قوله على الصحيح)** مقابله أربعة أقوال ذكر الشارح منها فيما يأتى قولين . والثالث أنه مرادف للكلمة . والرابع أنه مرادف للفظ حكاه السيوطى فى جمع الجوامع . **(قوله لفظ دال)** المراد باللفظ ما يشمل الحقيقى كالكلمات القرآنية لأنها ملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تعالى والحكمى كالضمير المستتر . والمراد بالدال ما يدل بالوضع الشخصى كزيد ورجل أو النوعى كالمركبات والمجازات . ومن هذا يعلم سقوط تشكيك

(١) اللغة الأصلية « كلمة » وهو الأول فى اللغات والباقى تفريعات . وانظر شذا العرف من الصرف باب تصريف الأسماء . للشيخ الحملاوى وشرح الكافية لابن الحاجب

(٢) وهو ذكر اللفظ الدال على الكل ويراد به الجزء لا غير كما فى قوله : ﴿يجعلون أصابعهم فى آذانهم﴾ فعبر بالأصابع ويريد الأنامل والقرينة معتوبة.

ولا عكس . أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد . وأما كونه أعم من الكلم فانطلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من أكثر والكلام مختص بهذا الثالث . وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد وهى مختصة بالمفرد . وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفا للكلام . وقيل هو عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم ومباينا للكلمة . وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة والكلم بالعكس ، فيجتمعان فى

صاحب التصريح المذكور فى تصريحه فانظره . **(قوله على معنى)** أى واحد أو أكثر فدخل المشترك . والمعنى مصدر ميمى بمعنى المفعول أى المقصود من اللفظ . **(قوله عم الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا)** أى عم كلا من الثلاثة عمومًا مطلقًا يجتمع مع كل وينفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها ولنحو غلام زيد . وليس مراده عم مجموع الثلاثة بدليل قوله عاطفا بأو فكل كلام أو كلم أو كلمة إلخ وبدليل قوله أما كونه إلخ . وحمل الشارح عم على أنه فعل ماض لتبادره وعدم إحواجه إلى تكلف وقرره على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل عم أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة من كونه عم كلا منها وزاد بشموله نحو غلام زيد لحمله العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر فائدة من جعله فعلا هكذا ينبغى تقرير عبارة الشارح ، وبه يعلم ما فى كلام البعض فانظره . ومثل جعله أفعل تفضيل فى البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذفت ألفه ضرورة . واعلم أن عمْ كغيره من الألفاظ المشددة الموقوف عليها فى الشعر يجب تخفيفه لئلا يفسد الوزن . **(قوله ولا عكس)** أى بالمعنى اللغوى . **(قوله وقد بان لك)** أى من تعريف المصنف الكلام وتعريف الشارح الكم بقوله سابقا بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ، وليس مراده بان لك من تكلم المصنف على الكلام والكلم إذ لا قرينة على هذه الإرادة . فسقط ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من اعتراضه بقوله هذا أى قول الشارح وقد بان لك إلخ ظاهران أعرب الكلم مبتدأ خبره ما بعده لأنه حينئذ مستعمل فى معناه الاصطلاحى وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعدا ، فإن أعرب مبتدأ خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح أشكل لأنه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهى الاسم والفعل والحرف ا هـ مع أن دعواه ظهور ذلك البيان على جعل الكلم فى عبارة المصنف بمعناه الاصطلاحى غير مسلمة لأن كون الكلام والكلم بينهما العموم من وجه إنما يتبين بتعريفهما لا بتعريف الكلام ومجرد أن واحد الكلم كلمة . ومع أن دعواه كون الكلم بمعناه الاصطلاحى كما بيناه سابقا فتنبه ولا تكن أسير التقليد . **(قوله بينهما عموم وخصوص من وجه)** الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص .

---

(١) ابن جماعة : هو محمد بن أبى بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة . وهو الأستاذ العلامة المتفنن فى سائر العلوم والفنون . وكان أعجوبة زمانه فى التقرير توفى سنة ٨١٩ : (انظر البغية ٦٣/١ ـ ٦٦) .

الصدق فى نحو زيد أبوه قائم ، وينفرد الكلام فى نحو قام زيد ، وينفرد الكلم فى نحو إن قام زيد .

(تنبيه)*: قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقا فكان من حقه أن يأخذه جنسا فى تعريف الكلام كما فعل فى الكافية لأنه أقرب من اللفظ[١] ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله فى الرأى والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عُرفية واللفظ ليس كذلك **(وَكِلْمَة بها كَلاَمٌ قَدْ يُؤمّ)** أى يقصد كلمة مبتدأ خبره الجملة بعده . قال المكودى[٢]: وجاز الابتداء بكلمة

(فائدة) : قال ابن جماعة لا بد في اللذين بينهما عموم وجهى من معرفة أمور : معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق . وبيان ذلك هنا ليقاس عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلم ، والعارضين العموم والخصوص ، والماصدقات الثلاث ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل ، والمادة الاسم والفعل والحرف ، والمتعلق الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر وفى عِدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر إذ الظاهر أنه يستغنى عن معرفته . **(قوله قد عرفت)** أى من تعريف القول . **(قوله على الصحيح)** احترز بقوله على الصحيح من بعض الأقوال المقابلة له وهو القول بمرادفته للفظ وإن لم يحكه الشارح سابقا فلا ينافى أنه أخص من اللفظ على بعض الأقوال غير الصحيحة أيضا كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقا فى مقابلة الصحيح . والحاصل أن فى مفهوم قوله على الصحيح تفصيلا فلا يعترض به فاعتراض البعض تبعا لشيخنا على قوله على الصحيح غير وجيه فافهم . **(قوله فكان من حقه)** أى القول أى مما يستحقه ، أو المصنف أى من الحق المطلوب منه أى على وجه الأولوية وإلا فأخذ البعيد فى التعريف جائز . **(قوله أقرب من اللفظ)** أى إلى الكلام لأنه أقل عموما من اللفظ . **(قوله حتى صار كأنه حقيقة عرفية)** يفيد أنه لم يصر بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الأصلى . وقال الفاكهىّ : يطلق على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول فى التعريف لوضوح القرينة على المراد . **(قوله وكلمة بها كلام قد يؤم)** مجموع هذا الكلام جملة كبرى لأن الخبر فيها جملة ، وجملة قد يؤم صغرى لوقوعها خبرا ، وجملة كلام قد يؤم كبرى وصغرى بالاعتبارين . **(قوله خبره الجملة بعده)** أى جملة كلام قد يؤم التى هى اسمية مركبة من مبتدأ ثان وخبر وقد فصل بين المبتدأ الأول وخبره بمعمول خبر المبتدأ الثانى وهو بها للضرورة . **(قوله للتنويع)** قال سم : حمل الكلمة على التنويع يقتضى أنه أراد بها هنا معناها دون لفظها وهو غير صحيح لأن المراد بها هنا نفس اللفظ أى ولفظ كلمة إلى آخره ، وحينئذ فما قاله المكودى لا يصح لا أنه غير محتاج إليه فقط . ويمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة إذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمرو مثلا ، فكأنه قال وفرد من مسمى كلمة به كلام قد يؤم فصح ما قاله المكودى[٣] اهـ ببعض تصرف .

---

(١) انظر الكافية الشافية صـ ٣ . يقول فيها .

قولـه ، مفيـد ، طلبًـا ، أو خبـرًا   هو الكلام ، كاستمع ، و ، ستسرى ،

(٢) هو أبو زيد : عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى ، قبيلة ، له شرح المكودى على ألفيه ابن مالك ، وهو آخر من قرأ كتاب سيبويه فى النحو .

(٣) انظر شرح المكودى لألفية ابن مالك صـ ٧ .

للتنويع لأنه نوَّعها إلى كونها إحدى الكلم وإلى كونها يقصد بها الكلام انتهى. ولا حاجة إلى ذلك فإن المقصود اللفظ وهو معرفة أى هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة، قال تعالى: ﴿**كلا إنها كلمة هو قائلها**﴾[1] إشارة إلى ﴿**رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت**﴾[2] وقال عليه الصلاة والسلام: «**أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد:**

[٣] * **أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ ٱللهَ بَاطِلُ** * »

(**قوله إحدى الكلم**) لو قال واحد الكلم لكان أوفق. (**قوله وهو معرفة**) أى بالعلمية لأن كل كلمة أريد بها لفظها فهى علم عليه بناء على مذهب السعد ومن تبعه أن الألفاظ موضوعة لأنفسها تبعا لوضعها لمعانيها لا قصدا حتى يصير به اللفظ مشتركا فتنوينها مع وجود العلمية والتأنيث للضرورة. وقال السيد: دلالة الألفاظ على أنفسها إن سلمت فليست بالوضع اهـ. والظاهر أن العلمية المذكورة شخصية كما يعلم مما قررناه فى أسماء الكتب عند قول الشارح تنبيه أوقع الماضى موقع المستقبل إلخ وإن قال شيخنا السيد علمية جنسية كما هو ظنى. (**قوله يطلق لغة**) أى إطلاقا مجازيا كما فى التصريح[3] وغيره ويشير إليه الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو من باب إلخ، فما نقله البعض عن بعضهم من أن هذا

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين. فقد رأينا ــ خدمة لهذا الكتاب الجليل ــ أن نحلى هذه الطبعة بشرح شواهده، فأخذنا من شرح الشواهد (للعينى) كل ما تعرض لشرحه من شواهد الأشمونى والله نسأل التوفيق وحسن السدا.

[شواهد الكلام]

[٣] قاله لبيد بن ربيعة العامرى الصحابى شاعر مفلق فارس جواد مخضرم، عاش مائة وأربعين سنة. توفى فى خلافة عثمان رضى الله عنه. وتمامه: * **وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ** * وهو من قصيدة لامية من الطويل أولها قوله:

أَلاَ تَسْأَلاَنِ ٱلْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ

قوله باطل يعنى زائل وفائت من بطل الشىء بطلا وبطلا وبطولا وبطلانا إذا ذهب ضياعا. والنعيم ما أنعم الله عليك وكذلك النعمة والنعمى والنعماء، قوله لا محالة بالفتح أى لابد وقيل لا حيلة. قيل الجنة نعيم وهى لا تزول أبدا فكيف قال هكذا وهذا غير صحيح، ولهذا رد عليه عثمان بن مظعون رضى الله عنه وكذبه حين أنشده فى مجلس قريش وعثمان هناك. يقال إنما قال ذلك قبل إسلامه فيحتمل أن يكون اعتقاده أن لا وجود للجنة أو لا دوام لها كما هو مذهب طائفة من أهل الضلال، أو يكون أراد به ما سوى الجنة من نعيم الدنيا لأنه كان فى صدد ذم الدنيا وبيان سرعة زوالها. وأما تكذيب عثمان إياه فلحمله كلامه على العموم، وألا حرف استفتاح غير مركبة خلافا للزمخشرى. وكل إذا أضيفت إلى النكرة تقتضى عموم الأفراد وإذا أضيفت إلى المعرفة تقتضى عموم الأجزاء تقول: كل رمان مأكول، لا كل الرمان. وخلا إذا دخلت عليها ما لا تجر عند الجمهور خلافا للجرمى، وعند التجرد تجر على أنها حرف جر، وتنصب على أنها فعل فاعله مضمر وجوبا والمستثنى مفعوله. وكذلك عدا. ثم هذه الجملة يجوز أن تكون حالا وبه جزم السيرافى فالتقدير ألا كل شىء حال كونه خاليا عن الله باطل. ويجوز أن تكون نصبا على الظرفية والتقدير ألا كل شىء وقت خلوه عن الله باطل، قوله يحاول من حاولت الشىء إذا أردته. والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة وهو المدة والوقت. يقال قضى فلان نحبه إذا مات[4] وأورده شاهدا لإطلاق الكلمة على الكلام وهو مجاز من تسمية الشىء باسم جزئه. وقد روينا عن أبى هريرة رضى الله عنه من طريق البخارى ومسلم رضى الله عنهما عن النبى ﷺ أنه قال: «**أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد ألا كل شىء ما خلا الله باطل وكاد ابن أبى الصلت أن يسلم**».

(١) من الآية ١٠٠ سورة المؤمنون. (٢) من الآية ٩٩ سورة المؤمنون. (٣) أى شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى.
(٤) ويؤيد ذلك ما جاء فى الكتاب العزيز قوله تعالى ﴿فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر﴾ وانظر لسان العرب لابن منظور مادة (نحب). باب الباء فصل النون.

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه كتسميتهم ربيئة القوم عينا والبيت من الشعر قافية. وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة.

الإطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر . **(قوله على الجمل)** أى جنسها الصادق بالجملة الواحدة والأكثر . **(قوله المفيدة)** قال يس : ليس بقيد فإن العلاقة الآتية تفيد أن إطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وإن اشتهر فى كلامهم التقييد بها ا هـ وقد يقال كلامهم فى الإطلاق بالفعل والذى تفيده العلاقة جواز إطلاقها على الجمل غير المفيدة لا إطلاقها بالفعل . **(قوله أنها)** أى جملة ارجعون إلخ . **(قوله قالها الشاعر)** أل للجنس . **(قوله كلمة لبيد)** هو ابن ربيعة العامرى الصحابى توفى فى خلافة عثمان عن مائة وأربعين سنة . وقيل فى أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة ، قيل : إنه لم يقل شعرا منذ أسلم وهو الصحيح عند الإخباريين وقد عمر فى الإسلام دهرا . وكان يقول : أبدلنى الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى مدة خلافته : يالبيد أنشدنى شيئا من شعرك ، فقال : ما كنت لأقول الشعر بعد أن علمنى الله البقرة وآل عمران فزاده عمر فى عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال فى الإسلام هذا البيت :

ما عاتب المرء الكريم كنفسه ... والمرء يصلحه القرين الصالح

وقيل بل هذا البيت :

الحمد لله إذ لم يأتنى أجلى ... حتى اكتسيت من الإسلام سربالا

(قوله ألا كل شىء ما خلا الله باطل) أى ذاهب فان . أى جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والأرواح . والظاهر من إيراد العلماء هذا الشطر فقط أنه الواقع فى الحديث والخبر عن أصدق دون تمام البيت وهو : * **وكل نعيم لا محالة زائل** *

واعترض بأن نعيم الجنة لا يزول ، وأجيب بأنه قاله قبل إسلامه وكان يعتقد أن لا جنة أو لا دوام لها ، وبأن المراد جائز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لأن سياق القصيدة لذم الدنيا . وقوله لا محالة بفتح الميم أى لابد وقيل لا حيلة . **(قوله وهو)** أى الإطلاق المذكور من باب إلخ أى فيكون مجازا مرسلا من إطلاق اسم الجزء على الكل . واعترضه شيخنا السيد بأن السعد نص على أنه يجب أن يكون الجزء الذى يطلق اسمه على الكل له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل ، فلا يجوز إطلاق اليد أو الأصبع على الربيئة والأمر هنا ليس كذلك ، قال إلا أن يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لأن الكلمة تعم سائر أجزاء الكلام . هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لأن الكلام لما ارتبط بعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة . **(قوله ربيئة القوم)** كذا فى بعض النسخ بالموحدة فتحتية ساكنة فهمز وفى بعضها بالهمز فالتحتية المشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم . **(قوله والبيت من الشعر قافية)** لأنها أشرف أجزائه . **(قوله وقد يسمون القصيدة إلخ)** من ذلك قول معن بن أوس فى ابن أخته :

أعلمه الرماية كلّ يوم ... فلما استدّ ساعده رمانى

(**تنبيه**)*: قد فى قوله قد يؤم للتقليل ومراده التقليل النسبى ، أى استعمال الكلمة فى الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها فى المفرد ، لا قليل فى نفسه فإنه كثير . وهذا شروع فى العلامات التى يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه . وبدأ بالاسم لشرفه فقال (**بِالْجَرِّ**) ويرادفه الخفض . قال فى شرح الكافية : وهو أولى من التعبير بحرف الجر لتناوله الجر بالحرف والإضافة (**وَالتَّنْوِينِ**) وهو فى الأصل مصدر نوّنت أى أدخلت نونا ، ثم غلب حتى صار اسمًا لنون تلحق الآخر لفظًا لا خطًّا لغير توكيد . فقيد لا خطًّا

وكم علمته نظم القوافى فلما قال قافية هجانى(١)

واستدّ بالسين المهملة أى قوى كما فى شيخ الإسلام . (**قوله وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة**) أى أنهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلا . ومن هنا اعترض على المصنف فى ذكره حتى قيل إنه من أمراض الألفية التى لا دواء لها . وقد أطال سم فى دفعه بما حاصله أن إهمال المعنى المجازى فى عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده لأن إهماله يوهم انتفاءه فيتأكد التنبيه عليه ، ويكون قد فى عبارته للتوقع فإن استعمال اللفظ فى المعنى المجازى بصدد أن تدعو حاجة إليه فيرتكب ، أو أنه أراد بيان المعنى اللغوى المجازى لكثرته فى نفسه وإن كان قليلا بالنسبة إلى المعنى الحقيقى . (**قوله وهذا**) أى الشروع فى الكلام الآتى ليصح الحمل ويصح رجوع الإشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف فى الخبر أى ذو شروع . (**قوله فى العلامات**) العلامة يجب اطرادها أى وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أى انتفاؤه بخلاف التعريف فإنه يجب اطراده وانعكاسه حدا كان أو رسما إلا عند من جوّز التعريف بالأعم أو الأخص . (**قوله لشرفه**) أى لوقوعه محكوما عليه وبه ولأنه لا غنى لكلام عنه . (**قوله بالجر**) هو على أن الإعراب لفظى الكسرة وما ناب عنها ، وتعريفه بالكسرة التى يحدثها عامل الجر فيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفتحة ، ودور لأخذ المعرف فيه وإن أجيب عن الثانى بأنه تعريف لفظى لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما ، وبأن الجر ليس من أجزاء التعريف وإنما ذكر لتعيين العامل وعلى أنه معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها . وتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر فإن العلامات تزيد على ما ذكره المصنف . (**قوله وهو أولى**) قد يقال لا أولوية لأن التعبيرين لم يتواردا على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين . ويجاب بأن الأولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين . (**قوله من التعبير بحرف الجر**) رجح التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى والكاف الاسميات ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لعدم ظهوره فيها . ولا يرد عليه نحو عجبت من أن تقوم ويوم ينفع لأن المدخول اسم تأويلا لتأويل أن تقوم بالقيام وينفع بالنفع . (**قوله والإضافة**) أى المضاف ليجرى على الصحيح أن عامل الجر هو المضاف . ولم يقل والتبعية لأن الصحيح أن التبعية ليست عاملة بل العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع(٢) . ولم يقل والمجاورة والتوهم لندرتهما . (**قوله وهو فى الأصل**) أى اللغة . (**قوله أى أدخلت نونا**) أى أو صوّت فالتنوين يطلق لغة على إدخال النون وعلى التصويت . (**قوله ثم غلب إلخ**) فى العبارة اختصار والتقدير ثم نقل إلى النون

(١) ليس بالأبيات شاهد نحوى ، وإنما هو شاهد لغوى فى أن الكلمة تطلق ويراد بها الكلام ، وهى من قضايا علم البلاغة لا النحو . فقد أطلق على القصيدة قافية وهو ما يسمونه بالمجاز المرسل والذى علاقته الجزئية .

(٢) وذلك لأن التابع يتبع المتبوع فى جميع حالاته إفرادًا وتثنية وجمعًا ، ورفعًا ونصبًا وجرًّا مثل النعت ومنعوته .

فصل مخرج للنون فى نحو ضيفن اسم للطفيلى وهو الذى يجىء مع الضيف متطفلا[١] وللنون اللاحقة للقوافى المطلقة أى التى آخرها حرف مد عوضا عن مدة الإطلاق فى لغة تميم وقيس كقوله :

المدخلة مطلقا ثم غلب إلخ لأن العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كلى وغلب استعماله فى بعض جزئياته . والنون التى غلب استعمال التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة لا من إدخال النون إذ هى مباينة له . وباعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلى بأن التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه . **(قوله تلحق الآخر)** لم يأخذ الشارح محترزه وسيأتيك عن الروداني . وقوله لفظا قال يس : بيان للواقع لا للاحتراز . وقوله لا خطا أى لأن الكتابة مبنية على الابتداء والوقف وهو يسقط وقفا رفعا وجرا ولما ثبت عوضه وهو الألف فى الوقف نصبا كتبت الألف والمراد باللحوق خطأ المنفى لحوقها بنفسها لا أو عوضها حتى يرد أن المنون المنصوب فى الدرج لا يصدق عليه لفظا لا خطا لأن عوضها وهو الألف لاحق خطا وحتى يكون قوله لغير توكيد مستدركا لخروج نون « لنسفعًا » حينئذ بقوله لا خطا ، لكن يرد على طرده نون إذن على الصحيح من أنها تكتب ألفا ففى الدرج تلحق لفظا لا خطا وليست تنوينا . ولو زاد قيد الزيادة فى التعريف كغيره لخرجت ، ويجاب بأنها آخر الكلمة لا أنها لحقت الآخر فتخرج بقيد لحوق الآخر كذا فى الروداني . **(قوله مخرج للنون)** أى الأولى المتحركة المزيدة فى آخر ضيف ، وأخرجها الروداني بقيد « تلحق الآخر » نظرا إلى أنها آخر ضيفن لا أنها لحقت آخره . والشارح ومن وافقه نظروا إلى أنها لحقت آخر ضيف كما فهم مما قدمته ولحقت آخره للإلحاق بجعفر وأما الثانية فتنوين . **(قوله فى نحو ضيفن)** كرعشن للمرتعش اليد . **(قوله مع الضيف)** الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة . ويجوز ضيف وضيفة وضيفان وأضياف والأول أفصح. قال تعالى: ﴿**هؤلاء ضيفى فلا تفضحون**﴾ [الحجر : ٦٨] قاله الدنوشرى. **(قوله للقوافى)** جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثنى عشر قولا أشهرها قولان: قول الخليل بأنها من المتحرك قبل الساكنين إلى انتهاء البيت، وقول الأخفش بأنها الكلمة الأخيرة . واعترض قوله للقوافى المطلقة بأنه يلحق الأعاريض المصرعة أيضا وبأن المراد آخر القوافى وآخرها مدة والتنوين بدل منها لا أنه لحقها. وأجيب عن الأول بأن المراد بالقوافى ما يشمل الأعاريض المصرعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز. وعن الثانى بمنع أن المراد آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روى القافية كذا فى الروداني. ولا يرد عليه ما إذا وصل الروى بالهاء نحو مقامه لأن المراد لحوق التنوين روىّ القافية ولو مع فصل بينهما نعم. يرد ما إذا كان الروى مدة أصلية.فإن الظاهر حينئذ حذفها والإتيان بالتنوين بدلها فليس التنوين لاحقا لروى القافية فى هذه الصورة فتدبر. **(قوله عوضا)** مفعول لأجله عامله اللاحقة وعليه فالعوض بمعنى التعويض أو حال من ضمير اللاحقة. **(قوله فى لغة)** متعلق باللاحقة وقوله تميم وقيس عبارة التصريح فى لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما فى لغة الحجازيين فلا تلحق. **(قوله كقوله)** أى الشاعر المفهوم من السياق وإن لم يفهم بخصوص اسمه كجرير هنا والنابغة فيما بعده. **(قوله عاذل)** منادى مرخم وأصبتُ بضم التاء كما

(١) والمتطفل هو الإنسان الذى يأتى مع غيره ولا يكون مرغوبًا فى إتيانه معه فى محل الضيافة ويكون عبئًا على المُضِيف لعدم رغبته فيه .

[٤] أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

الأصل العتابا وأصابا . وقوله :

[٥] أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

الأصل قدى . ويسمى تنوين الترنم على حذف مضاف أى قطع الترنم لأن الترنم مد الصوت بمدة تجانس الروى[1] ، ويخرج أيضا للنون اللاحقة للقوافى المقيدة وهى التى رويها ساكن غير مد ، كقوله :

فى التصريح وهو الأقرب وبكسرها كما فى الشمنى أى إن أردت النطق بالصواب بدل اللوم . وجملة لقد أصابن مقول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قولى . **(قوله أفد)** فى رواية أزف وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب . والركاب الإبل التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كما فى الصحاح . ولما نافية وتزل مضارع زال التامة . والرحال جمع رحل وهو المسكن وكأن قدن أى كأن قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع[2] أى لكن رحالنا لم تزل بالفعل مع عزمنا على الترحل . **(قوله على حذف مضاف إلخ)** وقيل لا حذف لأن الترنم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغنّ نقله فى التصريح عن ابن يعيش وغيره . وعليه لا يكون الترنم خصوص مد الصوت بمدّة تجانس الروى . **(قوله تجانس الروى)** أى حركة الروى . والروى الحرف الذى تنسب إليه القصيدة .

---

[٤] قاله جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى التميمى من فحول شعراء الإسلام توفى سنة عشر أو إحدى عشرة ومائة . وجرير فى اللغة الحبل وهو من قصيدة بائية طويلة من الوافر وأولها هذا ، وبعده :

أَجِدَّكَ لاَ تُذَكِّرُ عَهْدَ نَجْدٍ وَحَيًّا طَالَ مَا انْتَظَرُوا الإِيَابَا

وأقلى أمر من الإقلال من القلة . واللوم بالفتح العذل . وعاذل بفتح اللام منادى مرخم أصله يا عاذلة . والعتابن عطف على اللوم . قوله لقد أصابن مفعول القول وجواب الشرط محذوف تقديره إن أصبت لا تعذلى وقولى لقد أصاب . والشاهد فى العتابن وأصابن لأن أصلهما العتابا وأصابا فجىء بالتنوين بدلا من الألف لأجل قصد الترنم نص عليه ابن يعيش . والذى عليه سيبويه والمحققون أنه لقطع الترنم الذى يحصل من النون لأن الترنم وهو التغنى يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فإذا أنشدوها ولم يترنموا جاءوا بالتنوين مكانها . قوله أجدك أى أبجد منك هذا ونصبها على طرح الباء وقال ثعلب : ما أتاك فى الشعر من قوله أجدك فهو بالكسر وإذا أتاك بالواو وجدك فهو مفتوح .

[٥] قاله النابغة الذبيانى بضم الذال المعجمة وكسرها واسمه زياد بن معاوية شاعر مفلق كان ممن يجالس النعمان بن المنذر وينادمه . وكان عنده بمكانة . وسمى بالنابغة لأنه لم يقل شعرا حتى صار رجلا وساد قومه فلم يفجأهم إلا وقد نبغ عليهم بالشعر بعدما كبر فسمى النابغة . وهو من قصيدة دالية من الكامل قالها فى المتجردة امرأة النعمان . وأولها :

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِ عَجْلاَنَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ

أفد الترحل إلخ : وأفد على وزن فعل بكسر العين معناه قرب . ودنا ويروى أزف . والترحل الرحيل والركاب الإبل الرواحل واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها . وقيل جمع ركوب . والرحال من الرحيل وجمع رحل أيضا وهو مسكن الرجل ومنزله . قوله وكأن قد أى وكأن قد زالت وذهبت بقرينة لما تزل ، والاستثناء منقطع أى قرب ارتحالنا لكن رحالنا بعد لم تزل مع عزمنا على الانتقال . وكأن مخففة من المثقلة . والشاهد فى دخول تنوين الترنم فى الحرف أعنى فى قد . وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل الواقع بعد قد لكن لم يورد إلا للأول .

---

(١) وهذا التنوين ليس من علامات الأسماء .

(٢) أى أن المستثنى ليس بعضا مما قبله عكس المستثنى المتصل . كما سيأتى إن شاء الله .

[٦] أَحَارِ بْنَ عَمْرٍو كَأَنِّى خَمِرْنْ وَيَعْدُو عَلَى ٱلْمَرْءِ مَا يَأْتَمِرْنْ

الأصل خمر ويأتمر ، وقوله :

[٧] وَقَاتِمِ ٱلْأَعْمَاقِ خَاوِى ٱلْمُخْتَرَقْنْ

الأصل المخترق وقوله :

[٨] قَالَتْ بَنَاتُ ٱلْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْنْ

(قوله أحار إلخ) حار منادى مرخم حارث[1] . وخمر بفتح فكسر أى مخمور أى مستور العقل مغلوب به . ويعدو يسطو والواو استئنافية أو تعليلية على مذهب مجوّز ذلك ولا حاجة إلى زيادة البعض كونها زائدة على مذهب

[٦] قاله امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندى الشاعر المفلق الفائق ، مات فى بلاد الروم بأنقرة منصرفا من قيصر وقيل عند جبل يقال له عسيب بفتح العين وسكون السين المهملتين وفى آخره باء موحدة . وكان أبوه أول ملوك كندة . وقد روينا من حديث أبى هريرة رضى الله عنه خرجه أحمد فى مسنده قال : قال رسول الله ﷺ : « امرؤ القيس صاحب لواء الشعراء إلى النار » وصدره : * أحار بن عمرو كأنى خمرن وهو من قصيدة طويلة من المتقارب وهو أولها . وبعده :

لَا وَأَبِيكِ ٱبْنَةَ ٱلْعَامِرِىِّ لا يَدَّعِى ٱلْقَوْمُ أَنِّى أَفِرّْ

قوله : أحار بن عمرو منادى مرخم يعنى يا حارث بن عمرو والراء فى حار مكسورة كما كانت أولا . وخمر بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم معناه كأنى خامرنى داء أو وجع . وأصله من الخمر بفتحتين وهو كل ما سترك من شجر أو بناء ، ومنه الخمر التى تشرب لأنها تستر العقل . ويأتمر فاعل يعدو ، وما مصدرية ، والتقدير ويعدو على الرجل ائتماره أمرا ليس برشيد لأنه إذا ائتمر أمرا ليس برشيد فكأنه يعدو عليه فيهلكه . والواو تصلح أن تكون للاستئناف والتعليل على رأى من أثبت هذا فيكون المعنى يا حارث بن عمرو كأنى خامرنى داء لأجل عدوان الائتمار بأمر ليس برشيد ، وأن تكون زائدة على رأى الأخفش والكوفيين . والشاهد فيما يأتمرون حيث أدخل فيه التنوين الغالى .

[٧] قاله رؤبة بن العجاج المذكور آنفا ، وهو من قصيدة مرجزة تنيف على مائة وسبعين بيتا والواو فيه واو رب أى ورب قاتم الأعماق . والقاتم المكان المظلم المغبر من القتام وهو الغبار . وقال ابن السكيت : يقال أسود قاتم وقات من قتم يقتم من باب ضرب يضرب ، ومن قتم يقتم من باب علم يعلم قتما وقتمة . والأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها وهو ما بعد من أطراف المفازة . والخاوى بالخاء المعجمة من خوى البيت إذا خلا عن الساكن والبطن من الطعام . والمخترق الممر الواسع المتخلل للرياح لأن المار يخترقه ، مفتعل من الخرق وهى المفازة الواسعة تنخرق فيها الرياح . فى الحقيقة القاتم صفة موصوفها محذوف أى ورب مهمه قاتم الأعماق وإضافته لفظية . وخاوى المخترقن مجرور بالوصفية ، وجواب رب محذوف وهو قطعته أو جبته أو نحو ذلك . والشاهد فى المخترقن وهو النون الساكنة التى تسمى التنوين الغالى . والغرض من إلحاقها الدلالة على الوقف ، ولهذا لا يلحق إلا القافية المقيدة أى الساكنة لتظهر فائدتها دون المطلقة .

[٨] قيل قاله رؤبة ولم أجده فى ديوانه . وقيل غير ذلك . وقبله :

قَالَتْ سُلَيْمَى لَيْتَ لِى بَعْلاً يَمُنّْ يَغْسِلُ جِلْدِى وَيُنَسِّينِى ٱلْحَزَنْ
وَحَاجَةً مَا إِنْ لَهَا عِنْدِى ثَمَنْ مَيْسُورَةً قَضَاؤُهَا مِنْهُ وَمَنْ
قَالَتْ بَنَاتُ ٱلْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وَإِنْنْ

=

(١) وقد انطبقت على هذا الإسم شروط الترخيم ومنها العلمية ومتجاوزا لثلاثة أحرف ، لذلك حُذف آخره وفى ذلك يقول ابن مالك :

ترخيما احذف آخر المنادى كيا « سُعا » فى من دعا « سعادا »

وانظر شرح ابن عقيل على الألفية جـ ٣ صـ ٢٨٧ وما بعدها ، النحو الوافى جـ ٤ صـ ١٠١ وما بعدها . وانظر ما جاء عن الترخيم فى « المحتسب » جـ ٢ صـ ٢٥٧ . وانظر قطر الندى لابن هشام صـ ٢٩٧ .

فإن هاتين النونين زيدتا فى الوقف كما زيدت نون ضيفن فى الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع أل وفى الفعل والحرف ، وفى الخط والوقف ، وحذفهما فى الوصل . ويسمى التنوين الغالى زاده الأخفش ، وسماه بذلك لأن الغلو الزيادة وهو زيادة على الوزن[١] . وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمى غاليا لقلته[٢] وقد عرفته أن إطلاق اسم التنوين على هذين مجاز فلا يردان على الناظم . وقد لغير توكيد فصل آخر مخرج

الأخفش والكوفيين . ما يأتمرون ما مصدرية أى ائتماره لآمر غير رشيد . قال فى التصريح : والمشهور تحريك ما قبله أى ما قبل التنوين الغالى بالكسرة كما فى صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة[٣] . قال الموضح : وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اهـ ويظهر لى جواز تحريكه بضمته الثابتة له قبل لحوق التنوين فيكون رجوعا إلى الأصل . **(قوله وقاتم)** أى ورب مكان قاتم والقاتم المظلم والأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما يعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخاوى الخالى والمخترق الممر الواسع لأن المار يخترقه أى يقطعه وخبر مجرور رب محذوف أى قطعته . **(قوله قالت بنات العم إلخ)** ضمير كان يرجع إلى البعل أى الزوج ، وجواب الشرط الأول محذوف تقديره ترضين به ، والثانى حذف فعله وجوابه وتقديرهما وإن كان فقيرا رضيت به . **(قوله فإن هاتين النونين)** أى اللاحقة للقوافى المطلقة واللاحقة للقوافى المقيدة . وقوله فإن هاتين النونين إلخ أن جعل تعليلا لإخراج قيد لا خطا هاتين النونين وجعل قوله كما زيدت إلخ تنظيرا فى الثبوت وقفا فى قوّة التعليل لإخراجه نون ضيفن اتجه عليه أنه كان الصواب حينئذ أن يقول فإن هاتين النونين لحقتا خطا كما لحقت نون ضيفن خطا ، لأن القيد المذكور فى التعريف المخرج به ما ذكر قولنا لا خطا لا قولنا لا وقفا ، فالمناسب أن يكون تفريعا على الشواهد المتقدمة لما فيها من زيادة النونين وقفا ، قصد به الشارح بيان حالة زيادتهما فى القوافى ، فيكون قوله كما زيدت إلخ تنظيرا فى مطلق المخالفة للتنوين الحقيقى . هذا وكان الأولى أن يؤخر هذه الجملة والتى بعدها أعنى قوله وليستا إلخ عن قوله ويسمى التنوين الغالى إلخ كما فعل الموضح لتعلق ما ذكره ثانيا بالنون الثانية المتكلم فيها قبل قوله فإن هاتين إلخ وتعلق ما ذكره أولًا بالنونين معًا . بقي أن الدماميني نقل عن الزمخشري أن تنوين الترنم لا يؤتي به وفقًا .

= سلمى وسليمى واحدة والبعل الزوج . قوله يمن بتخفيف الوزن وأصله التشديد لأنه من المنة . قوله ومن أصله ومنى حذف التشديد والياء للضرورة . وعيبا موضع فقيرا رواية من العى وهى العجز . قوله يمن فى محل النصب صفة لبعلا وتقديره يمن على . وقوله يغسل إلخ جملتان كاشفتان للجملة الأولى . وحاجة بالنصب عطفا على بعلا وأراد بها قضاء الشهوة حيث فسرها بالجملتين التاليتين . وما نافية وإن زائدة لتأكيد النفى . وميسورة صفة حاجة والألف واللام فى العم بدل من المضاف إليه تقديره بنات عمى وجواب الشرط فى الأولى محذوف وفى الثانية الشرط والجزاء جميعه والتقدير وإن كان البعل فقيرا ترضين به أو تقبلينه أو نحو ذلك . والتقدير فى الثانية وإن كان فقيرا رضيت والمعطوف عليه محذوف والتقدير قالت وإن كان البعل غنيا وإن كان فقيرا . والشاهد فى انن فى الموضعين حيث أدخل فيهما التنوين زيادة على الوزن فلذلك سمى العالى . ألا ترى أن الوزن لا يستقيم إلا بحذفه وفى هذا من الأمور المتعسفة ما لا يخفى .

(١) وطالما أن هذا التنوين زيادة فلا يعتد به فى تقطيع البيت تقطيعا عروضيًا .

(٢) وهذا التنوين ليس من علامة الأسماء والأصل فيها : وإنْ . فهاتان النونان زائدتان ولا يعتد بهما فى الوزن .

(٣) انظر التصريح جـ ١ صـ ٢٦ .

لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط نحو لنسفعًا . وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين وهى أربعة : الأول تنوين الأمكنية ويقال تنوين التمكن وتنوين التمكين كرجل وقاض ،

(قوله وليستا من أنواع التنوين حقيقة) ذكره مع علمه من تعريف التنوين توطئة لذكر ما لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهما فى الخط لأن تعليل خروجهما بثبوتهما فى الخط يعلم أيضا من التعريف . **(قوله وهو زيادة على الوزن)** فهو فى آخر البيت كالخزم بمعجمتين فى أوله وهو زيادة أربعة أحرف فأقل أول البيت . **(قوله وزعم ابن الحاجب)** لعل وجه تعبيره بالزعم أن ورود الغلو لغة بمعنى القلة غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب القاموس له ، أو أن التنوين الغالى ليس قليلا وإن أمكن دفع هذا بأن قلته بالنسبة لتركه . واختلف فى فائدته فقيل الترنم فلا يصح أن يكون قسيما لتنوين الترنم وهذا إنما يتجه على القول الثانى الذى لم يجر عليه الشارح فى قولهم تنوين الترنم . وقيل الإيذان بالوقف إذ لا يعلم فى الشعر المسكن آخره للوزن أو أصل أنت أم واقف . **(قوله وقد عرفت)** أى من خروجهما من تعريف التنوين . **(قوله مجاز)** أى بالاستعارة علاقته المشاكلة التى هى المشابهة فى الشكل والصورة كما بين فى محله . ومن هذا يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض وشيخنا السيد من الخبط . **(قوله مخرج لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط)** وهى نون التوكيد الخفيفة التى قبلها فتحة على مذهب الكوفيين من رسمها ألفا لا نونا . أما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهى خارجة بقيد لا خطا كما خرج به التى قبلها ضمة أو كسرة فيستغنى عن قيد « لغير توكيد » أفاده شيخ الإسلام . **(قوله وهى أربعة)** أى المشهور منها الكثير الوقوع أربعة . فلا يرد أنه بقى من أنواع التنوين الحقيقى المختصة بالاسم تنوين الحكاية كتنوين عاقلة علم امرأة حكاية لما قبل العلمية . وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف فى قوله : * **ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ** * وكتنوين المنادى المضموم فى قوله : * **سلام الله يا مطرٌ عليها** *[1] وتنوين الشذوذ حكى هؤلاءٍ قومك بتنوين هؤلاء لتكثير اللفظ . وتنوين المناسبة كما فى قراءة بعضهم سلاسلًا مع أن بعضهم أدخل الأولين فى تنوين التمكين زاعما فى القسم الأول أن تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكى بعدها بقى على كونه تنوين صرف ، وردّه الدمامينى بأنه ليس فى لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا ، وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف[2] ولا ينافى ذلك كونه فى المحكى تنوين صرف ، ألا ترى أن الحركة فى مثل من زيدا بالنصب حكاية لزيدا فى قول القائل : رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها فى المحكى حركة إعراب ، وزاعما فى النوع الأول من القسم الثانى أن الضرورة أباحت الصرف . ورده الدمامينى[3] بأن تنوين الصرف هو التنوين الذى يدل على أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل . والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما ستعرفه . ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غايته أن أثر العلتين قد تخلف للضرورة فالتحقيق أنه ليس تنوين صرف . ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لأنه منتقد . على أنهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ما هو أعم من تنوين الأمكنية . وزاعما فى النوع الثانى من القسم الثانى أن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الإعراب ويرد بأن سبب البناء قائم ولا ضرورة إلى الإعراب بل إلى مجرد التنوين فاعرف ذلك . **(قوله تنوين الأمكنية)** من إضافة الدال إلى

(١) هذا شطر من البيت استشهد به المرادى على تنوين المنادى المضموم وهو تنوين الاضطرار وقد زاده توضيح المقاصد لمسالك [٣١/١ ، ٣٢] .

(٢) والعلتان إحداهما : أنه فرع عن الاسم لأنه مأخوذ من المصدر ، والثانية : أنه مفتقر إلى الاسم لحاجته إلى الفاعل .

(٣) هو (ابن الدمامينى) محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر القرشى المخزومى الإسكندرانى . فاق فى النحو والنظم . (انظر البغية ٦٦/١ ، ٦٧) .

سمي بذلك لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه فى باب الاسمية أى أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف . والثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات فى حالة تنكيره ليدل على التنكير ، تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معينا ، وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ، فإذا أردت غير معين قلت سيبويهٍ وإيهٍ بالتنوين .

المدلول وكذا يقال فيما بعد . وتنوين الأمكنية هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف . **(قوله ويقال تنوين إلخ)** ويقال له تنوين الصرف أيضا . **(قوله وتنوين التمكين)** أى التنوين الدال على تمكين الواضع الاسم فى باب الاسمية أو المراد بالتمكين التمكن . **(قوله كرجل وقاض)** أى وزيد لأنه يدخل المعرفة والنكرة . وإنما مثل برجل ردّوا على من زعم أن تنوين المنكر للتنكير ، فقد رد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمى به واللازم باطل وقد يمنع بطلانه بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين ولا يخفى تعسفه . وجوّز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفا ، وللتنكير لكونه موضوعا لشيء لا بعينه ، ومثل بقاض دفعا لتوهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت التنوين مع الياء فى النصب . **(قوله لأنه لحق إلخ)** هذا التعليل أنسب بالاسم الأول . **(قوله أى أنه)** بيان للشدة . **(قوله فيبنى)** منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية فى جواب النفى . **(قوله لبعض المبنيات)** يعنى العلم المختوم « بويه » قياسا واسم الصوت سماعا كما فى التصريح . ولم يعين البعض بصريح العبارة اتكالا على ظهور المراد . فلم تدخل هؤلاء فى البعض حتى يرد أن تنوينها ليس للتنكير . **(قوله تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معينا)** أى فهو حينئذ معرفة بالعلمية . **(قوله وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين)** قال فى التصريح فهو معرفة من قبيل المعرفة بأل العهدية أى الحديث المعهود كذا قالوا ، وهو مبنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر ، وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات ا هـ . وقوله أى الحديث المعهود المناسب أى الزيادة المعهودة أى التى هى من حديث معين ، وقوله المصدر أى مدلوله وهو الحدث كما عبر به غيره . وقال محشيه الرودانى : قوله لأن جميع الأفعال نكرات فيه أنه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذى هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك فى أنه علم له ا هـ أى علم شخصى لما أسلفناه عن العصام أن اللفظ لا يتعدد بتعدد التلفظ ، والتعدد بتعدده تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية ، وعبارة الشارح صالحة لحملها على هذا القول أيضا . ولا يخفى أن ما ذكر من علمية اسم الفعل جار فى المنوّن وغيره لأنه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص كما مر فكيف جعل المنوّن نكرة على القول بأنه اسم للفظ الفعل ، ويظهر لى فى التخلص عن ذلك أن المنوّن اسم للفظ الفعل المراد به أى فرد من أفراد حدثه ، وغير المنوّن اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من أفراد حدثه : فإيه مثلا غير منوّن اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين ، وإيه منونا اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من أى حديث ، وأن معنى كون الثانى نكرة أنه فى حكم النكرة ومشبه لها . وإنما لم يعتبروا التعريف والتنكير فى الفعل بالطريق الذى اعتبروا به التعريف والتنكير فى اسم الفعل لأنه لا ضرورة تدعو إلى مثل ذلك فى الفعل بخلاف اسم الفعل فإنه من جملة الأسماء فأجروه مجراها . ويعتبر مثل ذلك فى اسم الصوت فغاق بلا تنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص . وفى كلام البعض هنا نظر يعلم وجهه مما ذكرناه فتأمل . **(قوله استزدت)** السين والتاء للطلب . **(قوله بإضافة بيانية)** لأن بين المتضايفين عموما وجهيا .

والثالث تنوين التعويض ويقال له تنوين العوض بإضافة بيانية وبه عبَّر فى المغنى وهو أولى[١] ، وهو إما عوض عن حرف وذلك تنوين نحو جوارٍ وغواش عوضا عن الياء المحذوفة فى الرفع والجر هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وسيأتى الكلام على ذلك فى باب ما لا ينصرف مبسوطًا إن شاء الله تعالى . وإما عوض عن جملة وهو التنوين اللاحق لإذ فى نحو يومئذ وحينئذ فإنه عوض عن الجملة التى تضاف إذ إليها فإن الأصل يوم إذ كان كذا فحذفت

(قوله وهو أولى) لعلة لأن البيانية أشهر من إضافة المسبب إلى السبب وقيل الأول أولى لأن الإضافة عليه حقيقية على معنى اللام . **(قوله نحو جوار وغواش)** أى من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كعواد وأُعيْم تصغير أعمى . **(قوله عوضا عن الياء المحذوفة)** أى لالتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيبويه . والجمهور على تقديم الإعلال على منع الصرف لتعلق الإعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة : فأصل جوار جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا لأن المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوّضوا التنوين من الياء لينقطع طمع رجوعها ، أو للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الإعلال : فأصله بعد منع صرفه جوارى بإسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء تخفيفا وعوّض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ إخلال بالصيغة ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ما قاله المبرد[٢] والزجاج[٣] أنه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الإعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى بإسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال فى حالة الجر على الأقوال الثلاثة . وإنما كانت الفتحة حال الجر على تقديم منع الصرف ثقيلة لنيابتها عن ثقل وهو الكسرة . ومن العوض عن حرف تنوين جندل فإنه عوض عن ألف والأصل جنادل على ما قاله ابن مالك واختار فى المغنى أنه للصرف أفاده فى التصريح ببعض زيادة . **(قوله لإذ فى نحو يومئذ وحينئذ)** قال المصنف : إضافة يوم إلى إذ من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر . وقال الدمامينى[٤] : للبيان كشجر أراك . وكأن الأول لم يعتبر تقييد إذ بما تضاف إليه والثانى اعتبره . وما ذكراه ظاهر إن كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما هو أحد معانيه مع إطلاق إذ عن تقييدها بالزمن الماضى ، أو كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه إذ كذلك ، فإن كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت إذ باقية على تقييدها بالزمن الماضى فالإضافة للبيان مطلقًا لعموم المضاف وخصوص المضاف إليه مطلقًا . وإن كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه إذ أقصر من هذا القدر فمن إضافة الكل إلى الجزء . أو زائدًا عليه فمن إضافة الجزء إلى الكل وأما حينئذ فإضافته كإضافة

(١) انظر مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام جـ ٣٤١/٢ . أعاننا الله على إخراجه .

(٢) المبرد : هو (أبو العباس) محمد بن يزيد الأزدى البصرى . أخذ عن المازنى ، وكان إمامًا فى اللغة وروى عنه نفطويه ... وله مؤلفات منها المقتضب ، والكامل (البغية ٢٦٥/١ ـ ٢٧١) .

(٣) الزجاج : هو (أبو إسحاق الزجاج) إبراهيم بن السرى ، لزم المبرد ... وله مصنف معانى القرآن وغيره من المصنفات (البغية ٤١١/١ ـ ٤١٣) .

(٤) سبق التعريف به فى صـ ٣٥ .

الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت إذ لالتقاء الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما . وزعم الأخفش[١] أن إذ مجرورة بالإضافة ، وأن كسرتها كسرة إعراب[٢] . ورد بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائما إلى الجملة وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجر في قوله :

[٩] نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرو بِعَافِيَـةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيـحُ[٣]

قيل : ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة وهو تنوين كل وبعض عوضًا عما يضافان

يومئذٍ إذا أريد باليوم مطلق الوقت فافهم . ومثل إذ على ما بحثه جماعة من المتأخرين من أنها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين نحو ﴿ وإذا لآتيناهم ﴾[٤] ﴿ إذا لأمسكتم ﴾[٥] ﴿ وإنكم إذا لمن المقربين ﴾[٦] وتقول لمن قال غدا آتيك إذًا أكرمك بالرفع أى إذا أتيتنى أكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وحذفت الألف لالتقاء الساكنين . قالوا وليست إذا فى هذه الأمثلة الناصبة للمضارع لأن تلك تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضى وعلى الاسم . **(قوله فحذفت الجملة)** أى جوازا للاختصار . **(قوله وزعم الأخفش)** قال بعضهم : حمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة . **(قوله ورد بملازمتها للبناء)** أى على السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هى دعوى مخالف الأخفش فكيف يرد عليه بهما ؟ فكان الأولى أن يحذفها ويقول ورد بأنها تشبه الحرف ، إلا أن يقدر مضاف أى باستحقاق ملازمتها للبناء . **(قوله فى قوله نهيتك إلخ)** أجاب عن هذا الأخفش بأن الأصل حينئذ فحذف المضاف وبقى الجرّ كما فى قراءة بعضهم ﴿ والله يريد الآخرة ﴾[٧] أى ثواب الآخرة أفاده فى المغنى ويضعفه أنه تقدير أمر مستغنى عنه وأن إبقاء المضاف إليه على جره بعد حذف المضاف شاذ . والطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبعافية حال من الكاف الأولى أو الثانية أى حال كونك متلبسا بعافية ، وكذا وأنت إذ صحيح وهو بمعنى بعافية قاله الدمامينى . قال الشمنى : وهو بناء على أنه بالفاء وقد رأيناه بالقاف فى صحاح الجوهرى فى باب الذال المعجمة وعليه فبعاقبة متعلق بنهيتك أى بذكر عاقبة هذا الطلب لك . **(قوله قيل ومن تنوين العوض إلخ)** حكاه بقيل لما قاله المصرح من أن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين . قال بعضهم : ولا مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف إليه بلا شك وللتمكين لأن مدخوله

(١) هو : (أبو الحسن) سعيد بن مسعده ، من أهل بلخ ، قرأ النحو على سيبويه وكان عالمًا بالجدل وعلم الكلام ، ألف الأوساط فى النحو ، ومعانى القرآن والعرض والقوافى .

(٢) إذ يصح أن يضاف إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه مثل يومئذ أو غير صالح للاستغناء عنه مثل قوله تعالى : ﴿ بعد إذ هديتنا ﴾ .

(٣) البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، وهو من بحر الوافر . انظر المغنى صـ ٨٦ ، ٩٢ .

(٤) الآية ٦٧ : سورة النساء . (٥) الآية ١٠٠ : سورة الإسراء .

(٦) الآية ٤٢ : سورة الشعراء . (٧) الآية ٦٧ : سورة الأنفال .

إليه ذكره الناظم . والرابع تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء ، سمي بذلك لأنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فى نحو مسلمين . وليس بتنوين الأمكنية خلافا للربعى[١] لثبوته فيما لا ينصرف مه وهو ما سمى به مؤنث كأذرعات

معرب منصرف ومثلهما أى . **(قوله تنوين المقابلة)** من إضافة المسبب إلى السبب . **(قوله لأنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم)** قال فى التصريح : قال الرضى معناه أنه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك اهـ وقوله أولا الذى فى الواحد يرد عليه أن الجمع بالألف والتاء قد لا يكون فى واحده تنوين كما فى فاطمات إلا أن يجعل التنوين فى كلامه شاملا للفظى والتقديرى . ثم إنه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه فى رتبتها بل هو أحط منها لسقوطه مع اللام وفى الوقت دون النون لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها . وما نقله الإسقاطى عن البيضاوى فى قوله تعالى : ﴿ **فإذا أفضتم من عرفات** ﴾[٢] من أن أل تدخل فيما فيه تنوين المقابلة زيفه حواشيه . **(قوله للربعى)** بفتح الباء الموحدة نسبة إلى ربيعة كما فى يحيى على المرادى . **(قوله وهو ما سمى به مؤنث)** لاجتماع مانعى الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولى فيه بحث لأن من ينون نحو عرفات ينظر إلى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من يمنعه التنوين ويجره بالفتحة ينظر إلى ما بعدها ومن يمنعه ويجره بالكسرة ينظر إلى الحالتين فافهم . **(قوله مردود بأن الكسرة إلخ)** وبأنه لو كان عوضا عن الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجر . **(فائدة)**: قال فى المغنى : يحذف التنوين لزوما لدخول أل وللإضافة ولشبهها نحو لا مال لزيد إذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا ، فإن قدر خبرا فحذف التنوين للبناء ، وإن قدرت اللام مقحمة والخبر محذوفا فهو للإضافة ولمانع الصرف وللوقف فى غير النصب أما فيه فيبدل ألفا على اللغة المشهورة وللاتصال بالضمير نحو رضا بك فيمن قال إنه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف إلى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب . فأما قوله : * **جارية من قيس ابن ثعلبه** * فضرورة . ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله :

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا

وإنما آثر ذلك على حذفه للإضافة ليتماثل المتعاطفات فى تعين التنكير لاحتمال ذاكر المضى فتفيده إضافته التعريف وقرئ ﴿ **قل هو الله أحد الله الصمد** ﴾ بترك تنوين أحد لتتماثل الكلمات فى ترك التنوين ﴿ **ولا الليل سابق النهار** ﴾[٣] بترك تنوين سابق ونصب النهار ليماثل ما قبل العاطف فى ترك التنوين

(١) هو (أبو الحسن الزهرى) على بن عيسى بن الفرج ، أحد أئمة النحو ، أخذ علمه فى النحو عن السيرافى وكان فيه حاذقًا ، وعاش ببغداد ومات بها .

(٢) الآية ٩٨ : سورة البقرة . (٣) من الآية ٤٠ : سورة يس .

لقرية ، ولا تنوين تنكير لثبوته مع المعربات ، ولا تنوين عوض وهو ظاهر . وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصبا مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها (والندا) وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها فلا يرد نحو ﴿ **يا ليت قومي يعلمون** ﴾ [يس : ٢٦] :

*** يارب سـار بـات مـا تـوسـد ***

﴿ **ألا يا اسجدوا** ﴾[1] في قراءة الكسائي لتخلف الدعاء عن يا فإنها لمجرد التنبيه . وقيل إنها للنداء والمنادى محذوف تقديره يا هؤلاء وهو مقيس في الأمر كالآية وفي الدعاء كقوله :

وفي الحركة اهـ بإيضاح. والأصل في تحريكه لساكن يليه الكسر ومن العرب من يضمه إذا ولى الساكن ضم لازم نحو هذا زيد أخرج إليه فإن لم يكن لازما فليس إلا الكسر نحو زيد ابنك. همع . **(قوله والندا)** قال في المصباح النداء الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والمد فيهما أكثر من القصر اهـ فعلم أن لغاته أربع وأن القصر في عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة، لكن المكسور الممدود مصدر قياسي وغيره سماعي لأن قياس مصدر فاعل كنادى الفعال والمفاعلة ووجه الروداني لغة الضم والمد بأنه لما انتفت المشاركة في نادى كما لا يخفى كان في معنى فعل بلا ألف فمن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لأن المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصراخ ونباح وصرح كثير كالجوهري والمرادي بأن المضموم اسم لا مصدر . **(قوله وهو الدعاء إلخ)** أي طلب إقبال مدخول الأداة بها. **(قوله فلا يرد)** تفريع على تفسيره الندا بما ذكر لا بدخول حرف النداء الوارد عليه ما ذكر. **(قوله يارب سار)** أي عازم على السرى لتحصيل غرضه بات ما توسدا أي لم يضع رأسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب عليه النوم فيفوت مقصوده. **(قوله فإنها لمجرد التنبيه)** أي وحرف التنبيه لا يختص بالاسم. ولا ينافيه كونه يستدعى منبها والمنبه لا يكون إلا معنى اسم إذ يكفي في ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقدير له في نظم الكلام لأنه لم يذكر بعد أداة التنبيه لفظا أصلا بخلاف النداء فاندفع ما اعترض به هنا. **(قوله تقديره يا هؤلاء)** أي في الآيتين وأما في البيت فيقدر ما يناسب. **(قوله وهو مقيس)** أي حذف المنادى مع كون حرف النداء يا خاصة. **(قوله ألا يا اسلمى)** تقدير المنادى يا هذه. ومى قيل ترخيم مية للضرورة. وقيل مى اسم آخر لا ترخيم مية وعلى معنى من. **(قوله وأل)** المراد لفظ أل فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الأسماء غير المستثناة كما في شرح الجامع. وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائي الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال. وإلا فيس على القول بأنه ثنائي وهمزته وصل زائدة معتد بها في الواضع كالاعتداد بهمزة نحو استمع حيث لا يعد رباعيا نظرا إلى الاعتداد بالهمزة. ويجوز على الثاني التعبير بالألف واللام نظر إلى زيادة الهمزة. أما على

البيت من الرجز ، وقائله مجهول وتكملة البيت ... إلا دراع العنس أو كف اليدا .

(١) من الآية ٢٥ : سورة النمل ، وقد قرأ الكسائي ، بالتخفيف للفظة (ألا) في الآية .

* ألاَ يا اسْلَمِي يا دَارَ مَيّ عَلَى البِلاَ[١] *

(وَأَلْ) معرفة كانت كالفرس والغلام ، أو زائدة كالحرث وطبت النفس . ويقال فيها أم فى لغة طيىء ، ومنه « ليس من امبر امصيام فى امسفر » . وسيأتى الكلام على الموصولة . وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب[٢] . وإنما لم يستثنها لندرتها (وَمُسْنَدٍ) أى محكوم به من اسم أو فعل أو جملة

القول بأن المعرف اللام وحدها فاللائق التعبير بالألف واللام أفاده المرادى . **(قوله ويقال فيها أم فى لغة طيىء)** يمكن جعل فى الأولى بدلية كالباء فى ﴿**أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة**﴾[البقرة : ٨٦] وفى الثانية ظرفية أى ويقال بدل أل أم فى لغة طيىء فلم يلزم تعلق حرف جرّ بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد . **(قوله ومنه ليس إلخ)** محمول كما قاله السيوطى على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى: ﴿**وأن تصوموا خير لكم**﴾ [البقرة : ١٨٤] والحديث ورد بلفظ أل ولفظ أم كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوى . **(قوله وسيأتى الكلام على الموصولة)** حاصله أن الجمهور على اختصاصها بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة . والناظم جوز دخولها على المضارع اختيارا فلا تختص بالاسم عنده . **(قوله تدخل على الفعل)** أى الماضى كما فى التصريح . **(قوله لندرتها)** أى والنادر كالعدم . **(قوله ومسند أى محكوم به)** فلا يسند إلا إلى الاسم لكن تارة يراد من الاسم المسند إليه معناه وهو الأكثر نحو زيد قائم ، وتارة يراد منه لفظه الواقع فى تركيب آخر غير هذا التركيب الذى وقع فيه الإسناد إلى اللفظ نحو « زيد ثلاثى » و « ضرب فعل ماض » و « من حرف جر » لأن الكلمة إذا أريد لفظها كانت اسما مسماها لفظها الواقع فى التركيب المستعمل فى معناه ، وهو أعنى مسماها المذكور هو المحكوم عليه فى الأمثلة الثلاثة ، وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن فى ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين ينافى الإخبار عن الأول بفعل ماض وعن الثانى بحرف جر . ويصح تسمية الإسناد فى نحو الأمثلة الثلاثة بالإسناد المعنوى ، لأن المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها لما مر عن السعد التفتازانى أن الألفاظ موضوعة لأنفسها تبعا لوضعها لمعانيها كما صح تسميته بالإسناد اللفظى لأن المحكوم عليه فيها لفظ كما عرفت . هذا هو التحقيق وإن كان المشهور تسميته بالثانى . **(فائدة)** إذا أسندت إلى الاسم مرادا منه لفظه وكان لفظه مبنيا جاز لك أن تعربه إعرابا ظاهرا بحسب العوامل كأن تقول ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين ما لم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفا كما فى على حرف جر وإذا كان ثانى الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول فى لو : لوّ ، وفى فى فيّ ، وفى ما ماء ، بقلب الألف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين ، وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الأكثر فيكون إعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ، ولا يبعد إذا كان لفظه حرفًا أن يبنى

(١) البيت من الطويل ، وهو للشاعر ذو الرُّمة وتكملته * ولا زال منهلًا بجرعائك القطر * .

(٢) هو : (أبو على النحوى) محمد بن المستير ، المعروف بقطرب والذى أطلق عليه قطرب سيبويه عندما كان يراه دائمًا على بابه عند خروجه فقال ما أنت إلا قطرب ليل . (انظر البغية ٢٤٢/١ ، ٢٤٣) .

نحو أنت قائم وقمت و﴿إنا نحن نزلنا الذكر﴾[١] .

(تنبيه) : حمل الشارح لفظ مسند فى النظم على إسناد فقال ومسند أى إسناد إليه فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف[٢] ، ولا حاجة إلى هذا التكلف فإن تركه على ظاهره كاف ، أى من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسندا إليها ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » فتسمع منسبك مع أن المحذوفة بمصدر والأصل أن تسمع أى سماعك . فحذفت أن ،

للشبه اللفظى بالحرف . وجعل الرضى وتبعه الدمامينى التفصيل بين حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ . أما ما جعل علما للفظ وقصد إعرابه فيضعف ثانيه مطلقا صحيحا كان أو حرف لين . وسيأتى مزيد كلام فى هذا المقام فى بابى الحكاية والنسب . **(قوله على إسناد)** هو كما مر ضم كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاء أو الإخبار فهو أعم من كل منهما . **(قوله فأقام اسم المفعول مقام المصدر)** فيه أن صيغة مفعل كمسند تأتى مصدرا ميميًّا لأفعل كأسند كما تأتى اسم مفعول واسم زمان واسم مكان ، فهلا جعل مسندا من أول الأمر مصدرا واستغنى عن تكلف هذه الإقامة . **(قوله وحذف صلته)** أى الجار والمجرور المتعلقين به وهما إليه واحتاج إلى تقديرها لأن الإسناد بقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل إذ كل منهما يكون مسندا . **(قوله اعتمادا على التوقيف)** أى التعليم اعترضه المرادى بأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن فى مقام التعريف ورده زكريا بأن الاعتماد عليه فى مثل ذلك لا يؤثر . **(قوله ولا حاجة إلى هذا التكلف)** مثله جعل اللام فى الاسم بمعنى إلى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك إلى تقدير صلة التميز . وقول البعض لا حذف فى الكلام على هذا غير صحيح إلا أن يريد نفى حذف متعلق مسند فقط . **(قوله ولا يسند إلا إلى الاسم)** أى على الصحيح . وقيل يجوز الإسناد إلى الجملة مطلقا . وقيل يجوز بشرط كون المسند قلبيا واقترانه بمعلق نحو ظهر لى أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ﴾[٣] وهو على الأول مؤول بأن فى بدا ضميرا يعود على البداء المفهوم من الفعل ، وليسجننه معمول لقول محذوف أى قالوا ليسجننه ، وقيل بشرط ذلك وكون المعلق استفهاما ويأتى بسطه فى باب الفاعل . **(قوله تسمع بالمعيدى)** تصغير معدى منسوب إلى معد بن عدنان . وإنما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذى له صيت فى الناس لكنه محتقر المنظر . **(قوله فحذفت أن)** أى ورفع المثل . قال الشُّمُنِّى[٤] : وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياسيا على المختار ا هـ وجزم الرودانى بأنه قياسى وأما رواية نصبه فعلى إضمارها لأن المضمر فى قوة المذكور بخلاف المحذوف لكن نصبه على إضمارها فى مثل ذلك شاذ كما ستعرفه فى باب إعراب الفعل .

(١) الآية ٩ : سورة الحجر . (٢) انظر شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك . تظهر قريبا من تحقيقنا .

(٣) الآية ٣٥ : سورة يوسف .

(٤) الشُّمُنِّى : هو : أحمد بن محمد بن محمد بن حسين بن على بن يحيى . كان بحرًا فى التفسير ، والحديث وكان يرجع إليه فى حل المشاكل ، وكان إماما فى الفقه والأصول . وكان عالمًا بالنحو حتى قيل إن الخليل لو أدركه لاتخذه خليلاً . أو يونس لأنس بدرسك وتوفى سنة ٨٧٢ ورواه خلق كثيرا (انظر البغية ٣٧٥-٣٨١).

وحسن حذفها وجودها فى أن تراه . وقد روى أن تسمع على الأصل[1] وأما قولهم زعموا مطية الكذب فعلى إرادة اللفظ مثل من حرف جر وضرب فعل ماض ، فكل من زعموا ومن وضرب اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر[2] (**لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ**) عن قسيميه (**حَصَلْ**) تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة له وللاسم خبر وبالجر متعلق بحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختيارا للضرورة وسهلها كونه جارا ومجرورا . وإنما ميزت هذه الخمسة الاسم لأنها خواص له . أما الجر فلأن المجرور مخبر عنه فى المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم . وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لا تتأتى فى غير الاسم . وأما النداء فلأن المنادى مفعول

(**قوله وأما قولهم إلخ**) هذا وارد على قوله ولا يسند إلا إلى الاسم . (**قوله زعموا مطية الكذب**) أى مطية الحاكى قول غيره إلى نسبة الكذب إلى القول الذى يحكيه على ما قاله شيخنا . ويحتمل أن المراد مطية الكاذب إلى حكاية القول الكذب الذى يحكيه أى كالمطية فى التوصيل إلى المقصود . ويروى مظنة بالظاء المشالة والنون . (**قوله اسم للفظ**) أى علم شخصى للفظ الواقع فى غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ فى معناه كما فى سرت من البصرة ، وضرب زيد كما مر مفصلا . (**قوله تمييز**) أى تميز لأنه الثابت للاسم لا التمييز الذى هو فعل الفاعل فهو من إطلاق المصدر على الحاصل به . (**قوله تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة إلخ**) هذا أحد الأوجه فى إعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كائن للاسم . ومنها أن يكون الخبر الجملة وللاسم متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصل . ومنها أن يكون الخبر بالجر والجملة صفة تمييز وللاسم متعلق بحصل . وأوصلها أرباب الحواشى إلى سبعين وجها أو أكثر وفى كثير منها نظر يعلم بالتأمل فيما كتبوه . (**قوله الممنوع**) صفة لمعمول الصفة فنائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله الموصوف وإن أوهمه كلام البعض على حذف مضاف أى الممنوع تقديمه لأن الصفة متأخرة فى الرتبة عن الموصوف فكيف يقدم ما هو فرعها عليه . ويحتمل أن الممنوع صفة للموصوف فنائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور أى الممنوع تقديم معمول صفته عليه وفى هذا تكلف كثير . وفى الذى قبله الفصل بين المنعوت والنعت بأجنبى . وأحسن منهما جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أى التقديم الممنوع . (**قوله مخبر عنه فى المعنى**) فزيد فى مررت بزيد أو جاء غلام زيد مخبر عنه فى المعنى على الأول بأنه ممرور به وعلى الثانى بأن له غلاما . وإنما لم يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالإخبار عنه لوضوح الجر فى المجرور بخلاف كونه مخبرا عنه . (**قوله معانيه الأربعة**) أى الحكم الأربع لأنواعه الأربعة : وهى دلالته على أمكنية الاسم ، ودلالته على تنكيره ، وكونه فى جمع المؤنث السالم مقابلا للنون فى جمع المذكر السالم ، وكونه عوضا فالإضافة على تقدير مضاف أو هى لأدنى ملابسة . وإطلاق معنى الشىء على حكمته لأنها غرض مقصود منه كثير فى كلامهم . (**قوله لا تتأتى فى غير الاسم**) أما الدلالة على أمكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهرتان وأما كونه فى جمع المؤنث السالم مقابلا لنون جمع المذكر

---

(١) ولا يشترط تمييز الاسم وجود هذه العلامات فى الفعل . بل يكفى أن يكون الاسم صلحا لقبولها .

(٢) لذلك لم تحتج إلى تقدير وهو المختار من الرويات عند الميدانى .

به والمفعول به لا يكون إلا اسما . وأما أل فلأن أصل معناها التعريف وهو لا يكون إلا للاسم . وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسمًا .

(تنبيه)*: لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفى أن يكون فى الكلمة صلاحية لقبولها (بتا) الفاعل متكلما كان نحو (**فَعَلْتُ**) بضم التاء أو مخاطبا

السالم فلأن الفعل والحرف لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصوّر فيهما ذلك . وأما كونه عوضا فلأن العوضية إن كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يعقبهما جملة ، أو عن مضاف إليه فالمضاف لا يكون إلا اسما ، أو عن حرف فالحرف المعوّض عنه إنما هو آخر الاسم الممنوع من الصرف . **(قوله فلأن المنادى مفعول به)** قال شيخنا السيد : ظاهره لفظا ومعنى وهو مذهب سيبويه والجمهور قالوا المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادى . وقال ابن كيسان[١] وابن الطراوة[٢] : بل هو مفعول به معنى ولا تقديرا هـ . وفى حاشية السيوطى على المغنى أن بعضهم ذهب إلى أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المتكلم . **(قوله والمفعول به لا يكون إلا اسما)** أورد عليه أمران : الأول أنه كان ينبغى حينئذ التعريف بمطلق المفعولية لا بخصوص النداء وأجاب ابن هشام[٣] بأن تلك علامة خفية لا يدركها المبتدى بخلاف كون الكلمة مناداة . وبحث فيه سم بأنه إن أراد بكون الكلمة مناداة مجرد دخول حرف النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كون مدلولها مطلوبا إقباله ففى إدراك المبتدى إياه دون المفعولية نظر ظاهر . الثانى أن المفعول به قد يكون جملة نحو أظن زيدا أبوه قائم ونحو قال زيد حسبى الله . وأجيب بأنها مفرد فى المعنى لأن المعنى أظن زيدا قائم الأب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا المقول . ويدل لهذا ما سننقله أن التحقيق أن الخبر فى نحو نطقى الله حسبى من قبيل الخبر المفرد ، فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفردا فى المعنى غير متجه . **(قوله وهو لا يكون إلا للاسم)** لأن وضع الفعل على التنكير والإبهام والحرف غير مستقل . **(قوله بتا الفاعل)** أشار الشارح بهذا إلى أنه ليس المقصود بقول المصنف بتا فعلت خصوص التاء المضمومة أو خصوص التاء المفتوحة مثلًا بل تاء الفاعل مطلقا من ذكر الملزوم وإرادة اللازم على طريق الكناية أو المجاز المرسل . ومثل ذلك يقال فى قوله ويا افعلى ونون أقبلن . وقوله نحو إلخ يقتضى ضم التاء فى عبارة المصنف مع أن الرواية الفتح ولعله آثر الأعرف وهو ضمير المتكلم والأشرف وهو الضم أو أشار إلى صحة غير المروى . ثم المراد بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه ذلك كضربت ومت وما ضربت وما مت . وبهذا علم أنه ليس المراد الفاعل الاصطلاحى للزوم القصور عليه بخروج التاء اللاحقة لكان وأخواتها ولزوم الدَّور حيث عرّف الفعل هنا بقبول

---

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان : حفظ المذهب الكوفى والبصرى فى النحو ، لأنه أخذ عن المبرد وثعلب ، وقال عنه أبو بكر ابن مجاهد : كان أنحى منهما ، ومن تصانيفه المهذب فى النحو ، البرهان فى غريب علم الحديث ، معانى القرآن ، علل النحو ... توفى سنة ٢٩٦ ويقال توفى سنة ٣٢٠ (انظر البغية ١٨/١ ، ١٩) .

(٢) هو : سليمان بن محمد بن عبد الله السَّبائى المالقى أبو الحسين . كان نحويًا ماهرًا وأديبًا بارعًا : سمع على الأعلم كتاب سيبويه ، وروى عن أبى الوليد الباجى وغيره ، وله آراء فى النحو خالف بها جمهور النحاه ، توفى سنة (انظر البغية ٦٠٢/١) .

(٣) هو ابن هشام الأنصارى صاحب أوضح المسالك لألفيه ابن مالك ، وقطر الندى وبل الصدى ، ومغنى اللبيت عن كتب الأعاريب .

نحو تباركت يا ألله بفتحها أو مخاطبة نحو قمتِ يا هند بكسرها (وَ) تاء التأنيث الساكنة أصالة نحو (أتتْ) هند والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو قالت أمة بنقل ضمة الهمزة إلى التاء ، و ﴿ قالت امرأة العزيز ﴾ [يوسف : ٥١] بكسر التاء لالتقاء الساكنين ، وقالتا

تاء الفاعل وعرف الفاعل فى بابه بأنه الاسم المسند إليه فعل ولا الفاعل اللغوى وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء فى نحو ما ضربت ومت . وعلم أيضا سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول التاء فى نحو ما قام إلا أنت لأنها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل بل الدال عليه أن والتاء حرف خطاب فقط . لكن بقى أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ما سيأتى من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء الفاعل إذ لا يصدق عليها أنها تاء من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وإن دلت بقية أخواتها عليه ، نص على ذلك المصنف فى تسهيله ، بل هى تاء من نفى عنه الخبر اللهم إلا أن يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر . وأما دخول اللاحقة لعسى فظاهر إذ هى تاء من قام به الرجاء أو انتفى عنه . ويتعين القصر فى قول الناظم بتا للوزن وإن كان فى نحو الباء والتاء والثاء المد والقصر كما فى الهمع . **(قوله وأتت)** عطف على تا فعلت بتقدير مضاف أى وتاء أتت أو على فعلت مع جعل التاء فى قوله بتاء من استعمال المشترك فى معنييه كما أفاده سم فلا اعتراض بأن كلام المصنف يقتضى اتحاد تاء فعلت وتاء أتت مع أنهما نوعان متباينان . **(قوله التأنيث)** أى تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة سكونها نعم يرد أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ما سيأتى من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء التأنيث ، إذ ليست التاء فى نحو ليست هند قائمة تاء تأنيث الفاعل بالمعنى المتقدّم لما مر إلا أن يجاب بما مر . لكن الاعتراض بليس هنا وفيما مر آنفا مبنى على ما اشتهر أنها للنفى لا على ما يأتى عن السيد فتنبه . ويرد أيضا أنه لم تدخل اللاحقة لعسى حتى ينهض ذلك إذ ليست التاء فى نحو عست هند أن تقوم تاء المتصفة بالرجاء إذ المتصف به المتكلم ، إلا أن يجاب بما مر أو بأن معنى عسى فى الأصل قارب كما يأتى وهند مثلا هى المتصفة بالمقاربة ، وكذا تاء نعمت وبئست فإن معناهما إن كان أمدح وأذم ففاعلهما المتكلم والتاء ليست له ، أو حسن وقبح فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا أنوثة . ويمكن اختيار الثانى . ويقال لما كان مدح الجنس لأجل تلك المؤنثة كان كأن الجنس مؤنث فتأمل . **(قوله الساكنة)** هذا القيد للإخراج وقوله أصالة قيد لهذا القيد فيكون للإدخال . فقوله بعد والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة أى عن خروج ذى الحركة العارضة . وإنما سكنت تاء الفعل للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل . **(قوله قالت أمة بنقل إلخ)** هو رواية ورش[1] عن نافع[2] فهى سبعية . **(قوله لالتقاء الساكنين)** أى للتخلص من التقائهما . **(قوله بفتحها لذلك)** أى للتخلص من التقاء الساكنين واعلم أن لفتح التاء جهتين جهة عموم وهى جهة كونه حركة . وجهة خصوص وهى جهة كونه فتحا : فعلة جهة العموم التخلص وعلة جهة الخصوص مناسبة

---

(١) أى قراءة ورش عن نافع لقوله تعالى فى سورة الأعراف : ﴿ وإذ قالت أمة منكم لم تعظون قومًا ... ﴾ وورش أحد القراء العشرة ، واسمه عثمان ابن سعيد بن عبد الله بن سليمان بن إبراهيم ، كان مولى لآل الزبير بن العوام وكنيته أبو سعيد ، والذى لقبه بورش هو نافع حيث كان يقول له اقرأ يا ورشان ، أين الورشان فخففت وأصبحت « ورش » وذلك لبياض لونه .

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم وكنيته أبو رويم ، أو أبو الحسن ، وكان حليف حمزه بن عبد المطلب ، وقيل حليف العباس بن عبد المطلب ، وأحد القراء السبعة ، لإمام الأولى فى القراءة بالمدينة ، وروى عنه اثنان هما قالون وورش .

بفتحها لذلك . أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل بل إن كانت حركتها إعرابا اختصت بالاسم نحو فاطمة وقائمة وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل بل تكون فى الاسم نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ، وفى الفعل نحو هند تقوم ، وفى الحرف نحو ربت وثمت . وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رد على من زعم من البصريين كالفارسى[١] حرفية ليس ، وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى ، وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين كالفراء[٢] اسمية نعم وبئس .

(تنبيه)*: اشترك التاآن فى لحاق ليس وعسى ، وانفردت الساكنة بنعم وبئس ، وانفردت تاء الفاعل بتبارك ، هكذا مشى عليه الناظم فإنه قال فى شرح الكافية : وقد انفردت يعنى تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك . وفى شرح الآجرومية للشهاب البجائى أن تباركت تقبل التاءين تقول تبارك يا ألله ، وتباركت أسماء الله **(وَيَا ٱفْعَلِى)** يعنى ياء المخاطبة ويشترك فى لحاقها الأمر والمضارع نحو قومى يا هند ، وأنت يا هند

الألف . والكلام هنا فى فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة وقوله أما تاء التأنيث المتحركة أصالة، فلهذا قال الشارح «لذلك» و لم يقل لمناسبة الألف فسقط ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين . **(قوله وإن كانت غير إعراب)** بأن كانت حركة بناء كما فى قوة ، أو حركة بنية كما فى تقوم فلا اعتراض على تمثيله . **(قوله نحو ربت وثمت)** أى على لغة تحريك تاءيهما وهما ولات ولعلت على لغة من ألحق لعل تاء ساكنة ، وليس من الحروف ما أنث بالتاء إلا هى كما نقله شيخنا السيد عن الشيخ إبراهيم اللقانى . **(قوله رد على من زعم من البصريين إلخ)** أجاب الفارسى بأن لحاق التاء لليس لشبهها بالفعل فى كونه على ثلاثة أحرف ، وبمعنى ما كان ، ورافعا ، وناصبا كذا فى الدمامينى ومثله يجرى فى عسى . **(قوله حرفية ليس)** أى قياسا على ما النافية . نقل الروداني أن السيد ذكر فى العباب أن عسى زيد أن يخرج معناه الأصلى قارب زيد الخروج ثم صار إنشاء للرجاء ا هـ وما قاله إنما يظهر على أنها فعل كما هو الصحيح أما على كونها حرفا فهى للترجى . **(قوله فى لحاق)** بفتح اللام مصدر لحق بكسر الحاء . **(قوله وتباركت أسماء الله)** قال فى التصريح : هذا إن كان مسموعا فذاك وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس[٤] ا هـ وردّ بأن هذا ليس من إثبات اللغة بالقياس لأنه وضع اسم معنى على معنى آخر لجامع بينهما وما هنا ليس كذلك لأن غاية ما فيه ادخال علامة فى فعل يصلح لدخولها . **(قوله ويا افعلى)** بقصر يا للوزن و لم يقل وياء الضمير أو وياء المتكلم للحوقهما

---

(١) هو : (أبو على الفارسى) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد ، أخذ عن الزجاج ... ومن تلامذته ابن جنى والربعى وله مصنفات مهمة فى النحو منها توفى سنة ٣٧٧ هـ (انظر بغية الدعاة ١/٤٩٦ ، ٤٩٨) .

(٢) هو : (أبو زكريا) يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان ، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائى ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم ... ومن مصنفاته الشهيرة معانى القرآن ، مات سنة ٢٨٧ (انظر بغية الدعاة ٢/٣٣٣) .

(٤) وانظر فى ذلك توضح المقاصد والمسالك ١/٤٠ ، انظر التوضيح ١/٤٠ .

تقومين (ونُونِ) التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو (أَقْبِلَنَّ) ونحو لنسفعا . وقد اجتمعتا حكاية فى قوله : ﴿ ليسجنن وليكونا ﴾ [يوسف : ٣٢] وأما لحاقها اسم الفاعل فى قوله :

[١٠] * أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا *[١]

وقوله : [١١] * أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا *[٢] فشاذ .

الاسم والفعل والحرف نحو مرَّ بى أخى فأكرمنى . وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشرى(١) بأن هاتِ بكسر التاء وتعالَى بفتح اللام اسما فعلى أمر : فهات بمعنى ناول وتعالى بمعنى أقبل . والصحيح أنهما فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلة إن خوطب بهما مذكر وعلى حذف النون إن خوطب بهما مؤنث . **(قوله يعنى ياء المخاطبة)** أى لا خصوص اللاحقة للأمر وإن أوهمته العبارة . وانظر لِم لَمْ يقل كسابقه ولاحقه وياء المخاطبة فى الأمر نحو افعلى والمضارع نحو أنت يا هند تقومين ولعله للتفنن . **(قوله ليسجنن وليكونا)** قيل أكدت فى الأولى بالثقيلة لقوة قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه ، وفى الثانى بالخفيفة لعدم قدرة قصدها تحقيره وإهانته وعدم شدة رغبتها فى ذلك لما عندها من المحبة له . **(قوله وأما لحاقها اسم الفاعل)** وكذا الماضى فى قوله :

دا من سعدك إن رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا

(قوله أشاهرن) هو جمع كما يفيده صدر البيت : * **يا ليت شعرى منكم حنيفا** *

أي يا ليتنى أعلم حال كونى حنيفا منكم جواب هذا الاستفهام . وأما جعل البعض تبعا للعينى حنيفا مفعول شعرى فيلزم عليه عدم ارتباط قوله أشاهرن إلخ بما قبله ، على أن الرضى(٢) قال : التزم حذف الخبر فى ليت شعرى مردفا باستفهام نحو ليت شعرى أتاتينى أم لا ؟ فهذا الاستفهام مفعول شعرى والخبر محذوف

---

[١] صدر البيت : * يَا لَيْتَ شِعْرِى مِنكُمُ حَنِيفَا *

قاله رؤبة . شعرى معناه علمى . والحنيف المسلم ههنا . ويقال شهر سيفه إذا انتضاه فرفعه ، يعنى أبرزه من غمده . وحرف النداء هنا للتنبيه لدخولها على ما لا يصلح للنداء . وقد قيل على أصلها والمنادى محذوف والتقدير يا قوم ليت شعرى أى ليتنى أشعر ، فأشعر هو الخبر . وناب شعرى الذى هو المصدر عن أشعر . ونابت الياء فى شعرى عن اسم ليت الذى فى قولك ليتنى . وحنيفا مفعول المصدر المضاف إلى فاعله . ومنكم فى محل النصب على أنه صفة لحنيفا . والتقدير ليتنى أشعر حنيفا كائنا منكم . والشاهد فى أشاهرن حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو اسم ، والسيوف منصوب به .

[٢] قاله رؤبة . وقبله :

أُرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا * مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا * أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

أريت أصله أرأيت . والأملود بضم الهمزة : الناعم . والمرجل بالجيم : المزين ، من رجلت شعره إذا سرحته . وقيل بالحاء المهملة وهو برد تصور عليه الرحال . والشاهد فى قوله أقائلن حيث أدخل فيه نون التأكيد وهو اسم الفاعل وهذا نادر . وإنما سوغها شبه الوصف بالفعل . والمعنى هل أنتم قائلون فأجراه مجرى أتقولون . وقال ابن جنى : دل هذا على أن نون التوكيد ليست من خواص الفعل لدخولها على اسم الفاعل . وفيه نظر لأن هذا لا يلتفت إليه لندوره وقلته لا سيما الشاعر لأنه مضطر .

---

(١) الزمخشرى : هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشرى (أبو القاسم جار الله) كان واسع العلم ، غاية فى الذكاء وجودة القريحة متفننا فى كل علم . ومن تصانيفه الكشاف فى التفسير ، الفائق فى غريب الحديث ، المفصل فى النحو . توفى سنة ٥٣٨ (انظر البغية ٢/٢٧٩ ، ٢٨٠) .

(٢) الرضى : هو الإمام المشهور فى النحو ، وصاحب شرح الكافيه لابن الحاجب ، وله شرح على الشافية ، وكان حسنَ التعليل والتحقيق ، وكان يلقب بنجم الأئمة . توفى سنة ٨٦٤ (انظر البغية ١/٥٦٧ ، ٥٦٨) .

(فِعْلٌ يَنْجَلِي) مبتدأ . وخبر وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس مثل قولهم : تمرة خير من جرادة . وبتا متعلق بينجلي أي يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد مع غيره إلا في شذوذ كما تقدم .

(تنبيه)*: قولهم في علامات الاسم والفعل يعرف بكذا أو بكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع أي كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة **(سِوَاهُمَا)** أي سوى قابلي

وجوبا بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال ا هـ فأصله أشاهرون فأدخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالي الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقائلن كما يفيده كلام العيني . وروى أقائلون وقوله الشهودا أي على أن الولد الذي حبلت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطي ، فالاسم معرب بالواو ولو كان مفردا لأعرب مع النون بالحركة ولم يبن معها كالمضارع لأن الأصل في الاسم الإعراب بخلاف الفعل . وبحث الدماميني في الاستشهاد بالأخير بأنه يجوز أن يكون الأصل أقائل أنا فحذفت همزة أنا اعتباطا وأدغم التنوين في النون . وفي هذا الاحتمال من البعد والمخالفة لرواية أقائلون ما يصحح الاستشهاد المبني على الظاهر فتدبر . **(قوله فشاذ)** وسهل شذوذه مشابهته للمضارع لفظا ومعنى . **(قوله قصد الجنس)** أي في ضمن أفراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الأربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة التي يقبلها ، فإن اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضي ، أو خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع أو الأمر ، أو خصوص ياء المخاطبة فكذلك . فسقط بقولنا في ضمن أفراد ما قيل من أن الجنس الماهية الذهنية وهي لا تلحقها العلامات لعدم حصولها في الخارج ، وبقولنا بعض أنواعه إلخ ما قيل إن الجنس الماهية الذهنية وهي لا تلحقها العلامات لعدم حصولها في الخارج ، وبقولنا بعض أنواعه إلخ ما قيل إن الجنس يوجد في ضمن جميع أفراده وجنس الفعل في ضمن جميع أفراده لا ينجلي بواحدة من العلامات الأربع إذ لا شيء منها يلحق الأنواع الثلاثة جميعا . وجعل المعرب المسوّغ كون فعل قسيم المعرفة أي الاسم والحرف . **(قوله وبتا متعلق بينجلي)** إن قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع قلت هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة أو لكون المعمول جارا ومجرورا والظروف يتوسع فيها ، مع أن منع هذا التقديم أحد مذهبين ، وثانيهما جوازه وهو الأصح . **(قوله فلا توجد مع غيره)** فيه إشارة إلى أن الباء في قوله لاختصاصها به داخلة على المقصور عليه . **(قوله من باب الحكم بالجميع)** أي بكل فرد . قال شيخنا السيد[1] : ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لأن العلامات متعلقة بالمحكوم به لأن المعنى الفعل ينجلي بكل مما ذكر . وقوله لا بالمجموع أي الأفراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية أي الحاصلة من اجتماع هذه العلامات . وقوله أي كل واحد إلخ بيان لحاصل المعنى . ولو قال أي الفعل ينجلي بكل واحد مما ذكر لكان أوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد . **(قوله سواهما)** خبر مقدم والحرف مبتدأ مؤخر لأنه المحدث عنه فهو المبتدأ وإن قلنا بتصرف سوى كما هو الراجح .

---

(١) هو الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوي الأستراباذي أبو الفضائل السيد ركن الدين . كان متوقد الذكاء والفطنة ، وكان يجيد درس الحكمة ، وكتب الحواشي على التجريد وغيره ، وشرح مقدمة ابن الحاجب بثلاثة شروح ... وتوفي سنة ٧١٥ (انظر البغية ١/٥٢١ ، ٥٢٢) .

العلامات التسع المذكورة (**ٱلْحَرْفُ**) لما علم من انحصار أنواع الكلمة فى الثلاثة ، أى علامة الحرفية ألا تقبل الكلمة شيئا من علامات الأسماء ولا شيئا من علامات الأفعال ثم الحرف على ثلاثة أنواع : مشترك (**كَهَلْ**) فإنك تقول هل زيد قائم وهل يقعد (**وَ**) مختص بالأسماء

(**قوله أى سوى قابلى العلامات**) أشار بذلك إلى ما قاله ابن هشام من أن فى كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابلى علاماتهما ، ولو لم يحصل على ذلك اختلّ فإنه قد علم من قوله : * **واسم وفعل ثم حرف الكلم** * أن كلا من الثلاثة غير الآخرين قطعا . وأورد عليه سم فى نكته أنه علم من قوله واسم إلخ أيضا قطعا أن الحرف سوى قابلى علامات الاسم والفعل للقطع بأن مقابل الشىء لا يقبل علاماته فما ذكره من التقدير مختل أيضا ، إلا أن يقال إن فى هذا التقدير إشارة إلى أن علامة الحرف مجرد عدم قبول علاماتهما ولهذا قال الشارح بعد أى علامة الحرفية إلخ فهو بيان للمقصود من التقدير . ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه إلى أقسامه الثلاثة . لا يقال هذا شامل للجملة لأنها لا تقبل شيئا من علامات الاسم والفعل لأنا نقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقدرة بقرينة أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما . (**قوله التسع المذكورة**) هى وإن كان بعضها حروفا فى الواقع إلا أنها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض بلزوم الدور فى جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا أو لا . وإنما قال الشارح التسع المذكورة لأنه لو عمم فى العلامات وجعلها شاملة للعلامات التى لم تذكر هنا لكان فى الكلام إحالة على مجهول . وأورد على كلامه أن من الأسماء ما لا يقبل شيئا من هذه التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل . وأجيب بأن هذا تعريف بالأعم وهو جائز عند المتقدمين لإفادته التمييز فى الجملة . وما قيل من أنه يؤدى إلى خطأ المبتدى إذ يعتقد حرفية بعض الأسماء دفع بأن التوقيف الذى لا يستغنى عنه المبتدى كاف فى بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة . وقد يجاب عن أصل الإيراد بأنا لا نسلم أن ما ذكر لا يقبل الإسناد إليه لأن المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه ، وقط وعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضى والوقت المستقبل والمكان . واسم الفعل يقبله إما بمرادفه وهو المصدر بناء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بناء على أن مدلوله لفظ الفعل ، ونعنى بمعنى معناه المعنى التضمنى لمعناه فتنبه . (**قوله أى علامة الحرفية ألا تقبل إلخ**) أورد عليه أن عدم قبول ما ذكر لا يصلح علامة للحرف لتصريحهم بأن العدم لا يصلح علامة للوجودى . وأجيب بأن ذلك فى العدم المطلق وما هنا عدم مقيد . (**قوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع**) إشارة إلى نكتة تعداد المصنف الأمثلة . ولك أن تجعل نكتته الإشارة إلى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالأسماء وعامل العمل الخاص بالأفعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك . ومراد الشارح بالأنواع الأنواع اللغوية وهى الأصناف من الشىء لا المنطقية

نحو (فِي وَ) مختص بالأفعال نحو (لَمْ) .

(تنبيهان)*: الأول إنما عدت هل من المشترك نظرا إلى ما عرض لها فى الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو ﴿ **فهل أنتم شاكرون** ﴾[١] و ﴿ **هل يستطيع ربك** ﴾[٢] لا نظرا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل ، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء فى نحو هل زيدا أكرمته كما سيجىء فى بابه ، ووجب كون زيد فاعلا لا مبتدأ فى هل زيد قام التقدير هل قام زيد قام وذلك لأنها إذا لم تر الفعل فى

لأن الحرف نوع من جنس الكلمة والكليات المندرجة تحت النوع ليست أنواعا بل هى أصناف . ثم الأنواع الثلاثة التى ذكرها الشارح بالبسط ثمانية لأن المشترك إما مهمل لا عمل له وهو الأصل فيه كهل وبل ، أو عامل على خلاف الأصل كما ولا وأن المشبهات بليس . والمختص بالأسماء أما عامل العمل الخاص بها وهو الأصل كفى أو غير الخاص كإن وأخواتها أو مهمل لام التعريف . والمختص بالأفعال كذلك كلم ولن وقد . وما جاء على الأصل لا يُسأل عنه ، وما جاء على خلافه يُسأل عن حكمة مخالفته الأصل وسيذكر الشارح ذلك . **(قوله لا نظرا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل)** إنما كان أصلها ما ذكر لأنها فى الأصل بمعنى قد كما فى ﴿ **هل أتى على الإنسان** ﴾[٣] وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص . **(قوله ألا ترى)** استدلال على اختصاصها بحسب الأصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو فى ألم نشرح ، لأن الاستفهام التقريرى حمل المخاطب على الإقرار بالحكم الذى يعرفه من إثبات كما فى ﴿ **ألم نشرح لك صدرك** ﴾[٤] ﴿ **أليس الله بكاف عبده** ﴾[٥] أو نفى كما فى ﴿ **أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله** ﴾[٦] لا حمل المخاطب على الإقرار بما يلى الهمزة دائما وإلا ورد مثل هذه الآيات وإنما أولى الهمزة ضد المقرر به فى مثل هذه الآيات لنكتة ككون إيراد الكلام على صورة ما يزعمه الخصم أبعث له على إصغائه إليه وإذعانه للحق الذى هو المقر به فاعرفه . وقال شيخنا السيد : الاستفهام للإنكار أى لإنكار نفى الرؤية . **(قوله كيف وجب)** الجملة فى محل نصب لسدها مسد مفعولى ترى المعلق بالاستفهام وكيف فى محل نصب على الحالية من فاعل وجب . **(قوله فى نحو هل زيدا أكرمته)** هذا والمثال بعده يدلان على أن هل يجوز أن يليها لفظا اسم بعده فعل اختيارا مرفوعا كان أو منصوبا وأنه يكفى فى هذه الصورة أن يليها تقديرا فعل وهو مذهب الكسائى ومذهب سيبويه أن الفعل متى وجد فى حيزها لا يجوز أن يليها لفظا اسم فى الاختيار وأنه لا يكفى حينئذ أن يليها تقديرا فعل . **(قوله وذلك)** أى المذكور من وجوب النصب على المفعولية لمحذوف فى هل زيد قام ثابت لأنها إلخ هكذا ينبغى فهم العبارة وما قاله البعض فى حلها غير ظاهر . **(قوله فى حيزها)** أى قرب حيزها لاشتغال حيزها بها أو المراد بحيزها تركيبها أى التركيب التى هى فيه .

---

(١) الآية ٨٠ : سورة الأنبياء . (٢) الآية ١١٢ : سورة المائدة . (٣) الآية الأولى من سورة الإنسان .
(٤) الآية الأولى من سورة الشرح . (٥) الآية ٣٦ : من سورة الزمر . (٦) الآية ١١٦ : من سورة المائدة .

حيزها تسلت عنه ذاهلة ، وإن رأته فى حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته . الثانى : حق الحرف المشترك الإهمال ، وحق المختص يقبل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل ، وإنما عملت ما ولا وإن النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس ، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتى . وإنما لم تعمل ها التنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالأسماء ، ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالأفعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشىء لا يعمل فيه . وإنما لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر فى موضعه . وإنما عملت لن

(قوله ذاهلة) أى غافلة عنه تركًا له فى مقابلة تركه لها . **(قوله حنت)** بالتشديد والتخفيف . **(قوله لسابق الألفة)** أى للألفة السابقة . **(قوله إلا بمعانقته)** أى ولو تقديرا على ما مشى عليه الشارح قيل من مذهب الكسائى أما على مذهب سيبويه فلا ترضى إلا بمعانقته لفظا . **(قوله حق الحرف المشترك الإهمال)** استظهر بعضهم أن حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا . **(قوله أن يعمل العمل الخاص)** لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف فى القبيل المختص به . **(قوله لعارض الحمل)** أى لعارض هو الحمل فالإضافة للبيان أو للحمل على ليس العارض فالإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف والحمل القياس والجامع فيه إفادة كل النفى . **(قوله ها التنبيه)** بالقصر ولا يجوز المدّ لأنه علم على الكلمة المركبة من هاء وألف فنكر وأضيف إلى التنبيه إضافة الدال إلى المدلول ليتضح المراد به ، ولو مدّ اقتضى أن لنا هاء مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك أفاده يسّ . **(قوله وأل المعرفة)** قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالأسماء . ولا ترد الزائدة لأنها فى الأصل المعرفة فهى داخلة فى عبارته فاندفع ما اعترض به البعض . **(قوله لتنزيلهن)** أى الستة . ووجه التنزيل فى ها التنبيه وأل وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها . ووجهه فى قد والسين وسوف أن قد تفيد قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقليله ، ومقابليها يفيدان تأخره فمجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعا على الحدث وقربه أو تحقيقه أو تقليله أو تأخره ، لكن فى كون أحرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فإنها أجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلا . وقوله لتنزيلهن إلخ أورد عليه بعضهم أن وكى المصدريتين لعملهما فى المضارع مع كونهما بمنزلة الجزء لأنهما موصولتان . وعلل عدم عمل تلك الحروف بأنها مخصصة لمدخولها والمخصص للشىء كالوصف له والوصف لا يعمل فى الموصوف فتأمله . **(قوله لما يذكر فى موضعه)** أى من شبه إن وأخواتها بالأفعال فى المعنى فإن وأن يشبهان أؤكد ، وليت أتمنى ، ولعل أترجى ، وكأن أشبه ، ولكن استدرك ومن نيابة أحرف النداء عن أدعو . **(قوله وإنما عملت لن النصب إلخ)** هذا سؤال يجرى فى أن وكى وإذن الناصبات للمضارع أيضا دون الجواب فتدبر . **(قوله لأنها بمعناها)** أى ملابسة لمعناها أى لجنس معناها وهو مطلق النفى فلا يرد أن لا لنفى الجنس ولن لمطلق النفى .

النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لأنها بمعناها ، على أن بعضهم جزم بها كما سيأتى . ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع وماض وأمر أخذ فى تمييز كل منها عن أخويه مبتدئا بالمضارع لشرفه بمضارعته الاسم أى بمشابهته كما سيأتى بيانه فقال (**فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِى**) أى يتبع (**لَمْ**) النافية أى ينفى بها (**كَيَشَمْ**) بفتح الشين مضارع شممت الطيب ونحوه بالكسر من باب علم يعلم ، هذه اللغة الفصحى . وجاء أيضا من باب نصر ينصر ، حكى هذه اللغة الفراء[1] وابن الأعرابى[2] ويعقوب[3] وغيرهم ؛ ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه[4] العامة فى النطق بها (**وَمَاضِىَ ٱلْأَفْعَالِ بِالتَّا**) المذكورة أى تاء فعلت وأتت (**مِزْ**) لاختصاص كل منهما به . ومز أمر من مازه يميزه . يقال مزته فامتاز . وميزته فتميز (**وَسِمْ**) أى علم (**بِالنُّونِ**) المذكورة أى نون التوكيد (**فِعْلَ ٱلْأَمْرِ إنْ أَمْرٌ**) أى طلب (**فُهِمْ**) من اللفظ أى علامة فعل الأمر مجموع شيئين : إفهام الكلمة الأمر اللغوى وهو الطلب . وقبولها نون التوكيد فالدور منتف . فإن قبلت الكلمة النون و لم تفهم الأمر فهى مضارع نحو هل تفعلن .

(**قوله لشرفه**) ولسبق الاستقبال على المضى فإن الغد المستقبل يصير ماضيا ، هذا إذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضى واحدا فإن كان متعددا كأمس وغد فالماضى سابق ؛ كذا قال الشُّمُنِّى[5] وبه يجمع بين القولين . (**قوله بمضارعته الاسم**) أى المصوغ للفاعل لفظا لموافقته له فى السكنات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على الحال والاستقبال . (**قوله لم النافية**) الصفة لازمة . (**قوله وماضى الأفعال**) الإضافة على معنى من التبعيضية . (**قوله بالتاء المذكورة**) أى فأل للعهد الذكرى والمعهود التاء المقدمة بنوعيها على أنها من باب استعمال المشترك فى معنييه كما مر . ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالأسماء فيه كما قاله الراعى[6] . (**قوله فهم من اللفظ**) أى باعتبار وضعه فلا يرد الأمر المستعمل فى غير الطلب مجازا لأن عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع ، على أن القرينة إنما تمنع إرادة المعنى الحقيقى لا فهمه أى تصوره عند سماع اللفظ . والمراد بقوله من اللفظ من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الأمر لأن انفهام الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام . (**قوله وقبولها نون التوكيد**) صريح فى قبول هات وتعال على الصحيح من فعليتهما نون التوكيد وإن لم يسمعا بها قاله الروداني فيجوز هاتين وتعالين بإعادة اللام مفتوحة كما تقول ارمين واخشين . (**قوله فالدور**) أى الحاصل من أخذ الأمر فى تعريف فعل الأمر منتف وهذا تفريع على تفسير الأمر فى

---

(١) الفراء سبق التعريف به فى صـ ٤٢ .

(٢) ابن الأعرابى : هو محمد بن زياد ، من النحاة ومن العلماء بالشعر ، وكان صاحب لغة غزيرة وكان موالى بنى هاشم (انظر البغية ١٠٥/١ ، ١٠٦) .

(٣) يعقوب أبو يوسف بن السكين، كان عالمًا باللغة والنحو والشعر، من الرواة الثقات وأخذ عن الكوفيين والبصريين. توفى سنة ٢٤٤هـ (انظر البغية ٣٤٩/٢).

(٤) ابن درستويه : هو عبد الله بن جعفر بن درستويه ، ذاع صيتهُ واشتهر بالعلم والتصنيف الجيد ...، ومن تصانيفه الإرشاد فى النحو ، والرد على المفصل ... (انظر البغية ٣٦/٢) .

(٥) سبق التعريف به صـ ٣٩ .

(٦) الراعى : هو محمد بن محمد بن إسماعيل الأندلسى المالكى (أبو عبد الله النحوى) اشتغل بالفقه والأصول والعربية ومهر فيها واشتهر بها ... وأجاز له جماعة ومن مصنفاته شرح الألفية والأجروميه . توفى سنة ٨٥٣ (انظر البغية ٢٣٣/١) .

أو فعل تعجب نحو أحسنن بزيد . فإن أحسن لفظه لفظ الأمر وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه (**وَٱلْأَمْرُ**) أى اللفظ الدال على الطلب (**إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ * فِيهِ**) فليس

قوله إن أمر فهم بالأمر اللغوى الذى هو الطلب فالمعلم الأمر الاصطلاحى والمعلم به اللغوى . (**قوله فإن قبلت الكلمة إلخ**) لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله فإن قبلت الكلمة إلخ لكن كان الأنسب ذكره بعد قول المصنف الآتى والأمر إلخ . (**قوله أو فعل تعجب**) فيه أن دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام فى قبول الكلمة النون قياسا ، وإلا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضى لورود تأكيدهما بها شذوذا فالمناسب ترك فعل التعجب . (**قوله كما ستعرفه**) أى فى بابه . (**قوله والأمر**) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ، وكأن قول الشارح فليس بفعل أمر إشارة إلى تقديره . ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء للضرورة سها عن قولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدما فإن لم يقترن ما وقع بعد بالفاء و لم يصلح لمباشرة الأداة كان خبرا والجزاء محذوف وإن اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الأداة كان جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض . ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن الفقيه أن الخبر فى الحالة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندى . ثم رأيت صاحب المغنى فى خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوزه البعض وما منعه فى قول ابن معطى[1]: * **اللفظ إن يفد هو الكلام** * فيحمل ما نقله البعض فى الحالة الأولى على السعة . وبقى حالة ثالثة وهى أن يكون المبتدأ اسم الشرط وفى خبره حينئذ ثلاثة أقوال : قيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والأصح الأول ، فيكون من الخبر المفيد بتابعه فافهم . (**قوله أى اللفظ الدال**) أى بنفسه فخرج لام الأمر لأن دلالة الحرف بغيره . وفى كلامه إشارة إلى أن فى كلام المصنف حذف مضاف أى دال الأمر وأن المراد بالأمر الأمر اللغوى لا الاصطلاحى فلا منافاة بين المبتدأ والخبر . وفى عبارته ميل إلى أن مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضى . وفى قوله الآتى فإن معناه اسكت وقوله معناه أقبل إلخ ميل إلى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح . قال سعد الدين[2] فى حاشيته على الكشاف : كل لفظ وضع بإزاء معنى اسما كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف ، كما تقول فى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه ، لكن هذا وضع غير قصدىّ لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه ، وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضع لها أسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الأفعال : فصه مثلا اسم موضوع بإزاء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما فى الأعلام المذكورة

---

(١) ابن معطى : هو يحيى بن معطى بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوى المنفى المغربى النحوى . كان إمامًا فى العربية ، وسمع من ابن عساكر وأقرأ النحو بدمشق ، ومن تصانيفه الألفية فى النحو ، الفصول ، العقود والقوانين فى النحو ، كتاب شرح الجمل ، كتاب شرح آيات سيبويه ، وله قصيدة فى القراءات السبع ... توفى سنة ٦٢٨ (انظر البغية ٢/٣٤٤) .

(٢) سعد الدين : هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانى . إمام ، علامة عالم بالنحو والتصريف والمعانى ... ومن تصانيفه الإرشاد فى النحو ، حاشية الكشاف ولم تتم ، شرح تصريف العزى ، التلويح على التنقيح فى أصول الفقه ... توفى ٧٩١ (انظر البغية ٢/٢٨٥) .

بفعل أمر بل (هُوِ آسْمٌ) إما مصدر نحو « فندلاً زريقُ المال »[1] أى اندل . وأما اسم فعل أمر (نَحْوُ صَهْ) فإن معناه اسكت (وَحَيَّهَلْ) معناه . أقبل . أو قدم . أو عجل ولا محل للنون فيهما .

(تنبيهات)*: الأول كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم . كأوّه بمعنى أتوجع . وأف بمعنى أتضجر . وينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء كهيهات بمعنى بعد . وشتان بمعنى افترق . فهذه أيضا أسماء أفعال فكان الأولى أن يقول :

وما يرى كالفعل معنى وانخزل عن شرطه اسم نحو صه وحيهل

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ولعله إنما اقتصر فى ذلك على فعل الأمر لكثرة مجىء اسم الفعل بمعنى الأمر وقلة مجيئه بمعنى الماضى والمضارع كما ستعرفه . الثانى : إنما يكون

بل ليقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع أنه اسم لاسكت كلاما تاما ، بخلاف اسكت الذى هو اسم لاسكت الذى هو فعل أمر فى قولك اسكت فعل أمر ا هـ . وبقى قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلا فالأقوال أربعة كما فى الروداني . (قوله محل) مصدر ميمى بمعنى حلول . (قوله إما مصدر) فيه أن المصدر لم يدل على الأمر بل ناب مناب الدال عليه وهو فعل الأمر قاله الروداني ويمكن دفعه بأن يراد بالدلالة الدلالة ولو باعتبار النيابة عن الدال . (قوله نحو صه وحيهل) لو مثل بنزال ودراك كما فعل صاحب التوضيح لكان أحسن لأن اسمية صه وحيهل علمت مما تقدم لقبولهما التنوين . وفى حيهل ثلاث لغات : سكون اللام وفتحها منونة وبلا تنوين ، وكلام المصنف يحتمل الأولى والأخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة القليلة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كالمرفوع والمجرور . ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هى إبدال الحاء عينا وانظر ضبط اللام على هذه اللغة . (قوله معناه أقبل أو قدم أو عجل)[2] يتعدى على الأول بعلى وعلى الثانى بنفسه وعلى الثالث بالباء . (قوله ولا محل) أى حلول كما مر . (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما . (قوله فكان الأولى أن يقول) قال ابن غازى : ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال :

وما يكن منها لذى غير محلّ فاسم كهيهات ووى وحيهل

أى وما يكن من الكلمات الدالة على معانى الأفعال الثلاثة غير محل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم إلخ .

---

(١) القائل : أعشى همدان يهجو لصوصًا والبيت الطويل ، وهو من شواهد سيبوية فى كتابه . [١/٥٩] والإنصاف ٢٩٣ ، والخصائص لابن جنى ١/١٢٠ . والبيت بتمامه .

على حين أَلْهى الناسَ جلُّ أمورِهم فندلاً زُرَيقُ المالَ نَدْل الثعالِبِ

والشاهد فى البيت قوله (فندلاً زريق المال) حيث ناب المصدر عن الفعل ، ونصب المفعول ، وتأثر المصدر بالعامل المحذوف .

(٢) ويقال أن حيهل مركب من حىٌ وهلْ ويستعمل حى وحده بمعنى أقبل ، كما فى قول المؤذن حى على الصلاة ، وهلا بمعنى أقبل أيضًا كما فى قول النابغة الجعدى ... ألا حيا ليلى وقولا لها هلا . أى تعالى وأقبلى ، واستعمال حى وحدها أكثر من استعمال هلا وحدها (انظر المفصل لابن يعيش جـ ٤/٤٧) . والمشهور أن هلا اسم لزجر الدابة .

انتفاء قبول التاء دالاً على انتفاء الفعلية إذا كان للذات فإن كان لعارض فلا وذلك كما فى أفعل فى التعجب . وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء . وحبذا فى المدح . فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية . لأن عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح . بخلاف أسماء الأفعال فإنها غير قابلة للتاء لذاتها . **الثالث** : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهى مطردة ولا يلزم انعكاسها . أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية للازم فهى كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفى كل منهما نفى الآخر . بخلاف الاسم وقبول النداء فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهى أخص منه إذ يقال كل قابل للنداء اسم ولا عكس . وهذا هو الأصل فى العلامة .

(قوله عن شرطه) أى علامته . **(قوله أسماء الأفعال الثلاثة)** يصح جر الثلاثة ونصبها . **(قوله كما ستعرفه)** أى من قول الناظم فى باب اسم الفعل :

وما بمعنى افعل كآمين كثر وغيره كوى وهيهات نزر

(قوله إذا كان) أى هذا الانتفاء للذات أى ذات الكلمة . **(قوله وما عدا إلخ)** أى وعدا وخلا من ما عدا وما خلا وحب من حبذا . **(قوله لأن عدم قبولها التاء عارض إلخ)** أى كما عرض لسبحان ولبيك ونحوهما عدم قبول خواص الأسماء من التزام طريقة واحدة . **(قوله نشأ من استعمالها فى التعجب إلخ)** أى من استعمالها فيما ذكر استعمال الأمثلة التى تلزم طريقة واحدة . **(قوله والعلامة ملزومة لا لازمة)** أى الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده أى وانتفاء الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لجواز كون اللازم أعم كالضوء للشمس والأعم ينفرد عن الأخص . **(قوله فهى مطردة إلخ)** اطراد الشيء استلزام وجوده وجود شيء آخر وانعكاسه استلزام عدمه عدم شيء آخر ، فقول الشارح أى يلزم من وجودها الوجود تفسير لقوله مطردة ؛ وقوله ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على اللف والنشر المرتب لكن فى قوله ولا يلزم انعكاسها حزازة ولو قال ولا ينعكس لكان مستقيما لما علمت من أن الانعكاس استلزام العدم للعدم . **(قوله لكونها)** علة لقوله دل . **(قوله مساوية للازم)** أى لازمها وهو المعلم : أى والملزوم المساوى للازمه مطرد منعكس ، فقولهم العلامة غير منعكس محله إذا لم تكن مساوية للمعلم . وأجاب ابن قاسم فى نكته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم القبول العدم من جهة كونه شرطا لازما لا من جهة كونه علامة إذ الشرط يلزم من عدمه العدم . **(قوله وهى أخص)** لم يرد بالأخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حمل الأعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الأعم من غير عكس . **(قوله وهذا هو الأصل)** أى الغالب .

[الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِى]

المعرب والمبنى اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء. فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء. فالإعراب في اللغة مصدر أعرب أى أبان. أى أظهر. أو أجال. أو حسن. أو غير. أو أزال عرب الشيء وهو فساده. أو تكلم بالعربية. أو أعطى العربون. أو ولد له ولد عربى اللون. أو تكلم

[المعرب والمبنى]

أى من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبنى من الفعل أيضا بقوله : * **وفعل أمر ومضىّ بنيا** * وأعربوا مضارعا إلخ والقصر على الاسم(١) وجعل ذكر الفعل هنا استطراديا تعسف لا حاجة إليه وإن سلكه شيخنا وتبعه البعض . **(قوله المعرب والمبنى اسما مفعول إلخ)** لم يضمر لأن الترجمة للمعرب والمبنى المصطلح عليهما والاشتقاق لما يعم الاصطلاحى واللغوى ولأنهما فى الترجمة بمعنى المعنى وفى قوله المعرب والمبنى اسما مفعول بمعنى اللفظ . **(قوله فوجب أن يقدم إلخ)** أى عكس ما فعل المصنف حيث أخر بيان الإعراب بقوله والرفع والنصب إلخ ففى كلامه تلميح إلى اعتراض ابن هشام على المصنف . وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبنى من حيث اتصافهما بالإعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل ، من حيث قبولهما الإعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه ، وعلى هذا ففى تقديم بيان المعرب والمبنى على بيان الإعراب والبناء توطئة لإجرائهما على الكلمة ، لأن من عرف أولا قابل الإعراب وغير قابله تأتّى له إجراء الإعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لأن إجراء الإعراب على الكلمة وعدم إجرائه عليها فرعا قبولها وعدم قبولها فلذا بين أولا القابل وغير القابل ثم بين الإعراب وغيره ، قال سم فتأمله فإنه فى غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر . وقيل إنما قدم المعرب على الإعراب نظرا إلى تقدم المحل على الحال . وفى حواشى البعض أن كلام الشارح يوهم أن المصنف أغفل الكلام على الإعراب مع أنه سيأتى فى قوله والرفع والنصب إلخ ا هـ ودعواه الإيهام ممنوعة كما علم من صدر القولة . **(قوله أى أبان)** هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحى على أن الإعراب لفظى كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الإبانة ، والأنسب به على أنه معنوى التغيير . **(قوله أى أظهر)** أتى به لأن أبان يأتى بمعنى فصل ولازما بمعنى ظهر . **(قوله أو أجال)** يقال أعرب زيد دابته أى أجالها ونقلها من مكان فى مرعاها إلى آخر . **(قوله أو أزال عرب الشيء)** بفتحتين يقال عَرَبَ يَعْرِبُ عُرْبًا من باب فرح أى فسد كذا فى القاموس . **(قوله أو أعطى العربون)** بفتحتين وبضم فسكون ويقال عربان بضم فإسكان وبإبدال العين همزة فى الثلاثة ففيه ست لغات . **(قوله أو لم يلحن فى الكلام)** هذا لازم للتكلم بالعربية ، إلا أن يراد بالتكلم بها التكلم بألفاظها

(١) وذلك لأن الأصل فى الأسماء الإعراب ، لأنها يتعاقب عليها معان كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وهذه المعانى تفتقر فى التمييز بينها إلى الإعراب أما البناء فإن الإسم يبنى إذا أشبه الحرف شبهًا قويًا يدنيه منه وأنواع هذا الشبه أربعة (انظر شرح ابن عقيل ١/٣٠ ــ ٣٤) .

بالفحش. أو لم يلحن فى الكلام. أو صار له خيل عراب. أو تحبب إلى غيره. ومنه العروب المتحببة إلى زوجها. وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان: أحدهما أنه لفظى واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين، وعرفه فى التسهيل بقوله: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف[١]. والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلم[٢] وكثيرون؛ وهو ظاهر مذهب سيبويه؛ وعرَّفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا. والمذهب الأول أقرب إلى الصواب لأن

بقطع النظر عن أحوال أواخرها. **(قوله ما جيء به)** أى شيء نطق به وإن لم يكن طارئا ليصدق على الواو من جاء أبوك لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدنوشرى. **(قوله لبيان مقتضى العامل)** أى مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما فى الحرف، والإعراب الذى يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر، لكن هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة أعنى المقتضى والإعراب والعامل مع كل معرب، وليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى نحو لم يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والإدغام والتخفيف. ثم إن فسر العامل بما فسره به ابن الحاجب[٣] رحمه الله تعالى وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب لزم الدور كما قاله سم لأخذ الإعراب فى تعريف العامل وأخذ العامل فى تعريف الإعراب، قال إلا أن يجعل التعريف لفظيا. ولزم القصور أيضا لعدم دخول نحو لم إذ لم يتقوّم بها معنى يقتضى الجزم كما مر فإن فسر بالطالب لأثر مخصوص لم يلزم الدور ولا القصور. **(قوله من حركة)** بيان لما. **(قوله أو سكون أو حذف)** قال الروداني: كونهما لفظيين إنما هو من حيث إشعار اللفظ بهما لأن من سمعه بنقص حركة أو حرف علم بهما أو من حيث إن اللفظ متعلقهما ومحل لهما. **(قوله والحركات)** أى وجودا وعدما ليدخل السكون. وكان الأحسن أن يزيد والحروف أى وجودا وعدما ليدخل الحذف. وتوجيه جماعة كشيخنا والبعض الاقتصار على الحركات بأنها الأصل أى فى الجملة وإلا فقد تكون فرعا كفتحة ما لا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يدفع أحسنية زيادةِ الحروف. **(قوله تغيير أواخر الكلم)** أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصل له فلا يصح حمله على الإعراب الذى هو وصف للكلمة. وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبنى للمفعول. واستشكل البعض قول المورد إن الإعراب وصف للكلمة وتأويل المجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الإعراب مصدر أعرب أى غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا للكلمة، يدلك

---

(١) انظر تسهيل الفوائد صـ ٧.

(٢) الأعلم: هو يوسف بن عيسى، النحوى الشنتمرى. مشهور بالإتقان والضبط وكان عالمًا بالعربية، واللغة ومعانى الأشعار، وأخذ عن إبراهيم الإفليل ومات سنة ٤٧٦. (انظر البغية للسيوطى ٢/٣٥٦).

(٣) ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس جمال الدين (أبو عمرو بن الحاجب) كان من أذكياء العالم وكان نحويًا مالكيًا، وحفظ القرآن وبعض القراءات عن الشاطبى وتعلم كثيرًا من فنون العلم وبرع فيها إلا أن النحو كان أغلب عليه. ومن تصانيفه الكافية فى النحو أعاننا الله على إتمامه، الوافية وشرحها، الآمالى... وغيرها كثير حتى قال عنه ابن خلكان: كان أحسن خلق الله ذهنًا. توفى سنة ٦٤٦ (انظر البغية ٢/١٣٤، ١٣٥).

المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الأول ليس إعرابا لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك . والبناء فى اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت . وأما فى الاصطلاح فقال

على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرَب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الأصل فى المعانى الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها ، فالذى ينبغى إبقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه . وأنا أقول : يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فإنهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوى بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذى هو وصف للكلمة قطعا لا بإلزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الإعراب وصف للفاعل . وحيث كان البناء اصطلاحا وصفا للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الإعراب كذلك ، وحينئذ يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الإعراب اصطلاحا منقولا من وصف الفاعل إلى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الأصل من أخصية المعانى الاصطلاحية إذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ، ويكون قولهم معرب ومبنى باعتبار حال ما قبل النقل كما نقول بالنقل وباعتبارهم فى قولهم معرب ومبنى حال ما قبل النقل على القول بأن الإعراب والبناء لفظيان ، ولذلك نظائر كقولهم هذه الكلمة منوّنة مع أن التنوين اصطلاحا النون المخصوصة نعم إن أول اللزوم فى تعريف البناء بالإلزام اندفع عن هذا البعض الإيراد وكان كل من الإعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل أيضا لكن يرجح ما قدّمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد أعنى القول بأن الإعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلا من الإعراب والبناء وصف للكلمة . نعم قد يطلق الإعراب على فعل الفاعل كما فى قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم فى أنه معنوى أو لفظى إذ فعل الفاعل معنوى قطعًا هذا هو تحقيق المقام والسلام . ثم المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف إلى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحان اللازم النصب على المصدرية والإضافة فى أواخر الكلم للجنس فاندفع الاعتراض بأن العبارة تقتضى توقف تحقق الإعراب على تغيير ثلاث أواخر مع أنه ليس كذلك . وفى العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا ، فاندفع الاعتراض بأن العبارة تفيد أن لكل كلمة أواخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها إلا آخر واحد والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو تنزيلا لتدخل الأفعال الخمسة فإن إعرابها بالنون وحذفها وهى ليست الآخر حقيقة لأنها بعد الفاعل وهو إنما يأتى بعد الفعل ، لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر ، والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما فى الأسماء الستة والمثنى المرفوع والمنصوب[٤] أو حكما كما فى المثنى المنصوب والمجرور أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما فى جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكما كما فى جمعه المنصوب والمجرور . وإنما جعل الإعراب والبناء فى الآخر لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف . **(قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها)** المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب فى أول أحواله أفاده الشنوانى ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح الآتى . وأل فى العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه إياها ليشمل العامل المعنوى كالابتداء

---

(٤) وفى هذا تنوب الحروف عن الحركات الإعرابية الأصلية .

فى التسهيل : ما جىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين[1] ، فعلى هذا هو لفظى . وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا لغير عامل أو اعتلال ؛ وعلى هذا هو معنوى ؛ والمناسبة على المذهبين فيهما ظاهرة

والعامل المتأخر . وخرج بقوله لاختلاف إلخ التغيير لاتباع أو نقل أو نحوهما . **(قوله لفظا أو تقديرا)** الأولى أنهما راجعان إلى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظا كما فى زيد وتقديرا كما فى الفتى ووجود العامل لفظا كما فى زيد وتقديرا كما فى الدتى ووجود العامل لفظا كما فى جاء زيد وتقديرا كما فى زيدا ضربته . وجعل التغيير لفظيًّا وتقديريًّا باعتبار داله من الحركة ونحوها والأظهر من جهة المعنى أنهما منصوبان بنزع الخافض وإن ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعى أى على الراجح . ويصح أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير أى تغيير واختلاف لفظ أو تقدير . **(قوله أقرب إلى الصواب)** يقتضى أنه ليس بصواب لأن الأقرب إلى الشىء غير ذلك الشىء . ويمكن دفعه بأن المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن الأول الذى هو الصواب باعتبار ظننا أقرب إلى الصواب باعتبار نفس الأمر . ويقتضى أن الثانى قريب إلى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لاندفاع اعتراض الشارح عليه بهذا التأويل . فاعتراض الشارح عليه المقتضى فساد الثانى لا قربه إلى الصواب إنما هو باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التأويل وللإشارة إلى إمكان الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار إليه البعض من تنافى كلام الشارح ولا حاجة إلى دفعه بأن أفعل التفضيل ليس على بابه . فإن قلت بعد التأويل السابق كانا متساويين لا أقربية لأحدهما على الآخر قلت : أقربية الأول حينئذ باعتبار عدم إحواجه إلى تأويل بخلاف الثانى . **(قوله لأن المذهب الثانى)** أى لأن تعريف أهل المذهب الثانى أو المراد لأن المذهب الثانى يقتضى باعتبار التعريف عليه فافهم . **(قوله التغيير الأول)** أى الانتقال من الوقف إلى الرفع . **(قوله لم تختلف بعد)** أى الآن أى حين التغيير الأول لأن حقيقة اختلاف الأشياء أن يخلف كل منها الآخر . **(قوله على صفة)** أى حال والجار والمجرور حال من وضع . واحترز بقوله على صفة إلخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب . وقوله الثبوت أى مدة طويلة فأل للعهد[2] و لم يعبر بالثبات المشهور استعماله فى الدوام لإيهامه الدوام الحقيقى . فإن قلت : التعبير بالثبوت يوهم أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت : القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهى لزوم عدم الفائدة فى قوله على صفة إلخ على فرض أن يراد من الثبوت ما قابل الانتفاء لانفهام الثبوت بمعنى مقابل الانتفاء من قوله وضع شىء على شىء ، فاندفع ما اعترض به البعض . **(قوله لا لبيان إلخ)** خرج به الإعراب . **(قوله من شبه الإعراب)** بكسر فسكون أو بفتحتين أى مشابهه فى كون كل حركة أو سكونا أو حرفا أو حذفا ومن بيان لما . **(قوله وليس)** أى ما جىء به . وقوله حكاية إلخ أى لأجل الحكاية كما فى مَنْ زيدا حكاية لمن قال رأيت زيدا ، أو الاتباع كما فى الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام ، أو النقل كما فى فمن أوتى بنقل ضمة الهمزة إلى النون أو التخلص من التقاء الساكنين كما فى اضربِ الرجل فهذه الحركات ليست إعرابا

---

(١) انظر تسهيل الفوائد صـ ١٠ .

(٢) والعهد ثلاثة أنواع عهد ذكرى ، عهد ذهنى أو علمى ، عهد حضورى . وانظر فى ذلك شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك [جـ ١٧٨/١ ، ١٧٩] .

(وَٱلاسْمُ مِنْهُ) أى بعضه **(مُعْرَبٌ)** على الأصل فيه ويسمى متمكنا **(وَ)** منه أى وبعضه الآخر **(مَبْنِى)** على خلاف الأصل فيه ويسمى غير متمكن ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم ويعلم ذلك من قوله :

ولا بناء بل الإعراب والبناء مقدر إن منع من ظهورهما هذه الحركات . ولا ينافى هذا ما سيأتى من عدم الاتباع والتخلص من أسباب البناء على حركة لأن ما هنا فيما إذا كان التابع والمتبوع والساكنان فى كلمتين وما سيأتى فيما إذا كان ذلك فى كلمة، وكان عليه أن يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا إدغاما، ولكن درج على التعريف بالأعم. **(قوله لزوم آخر الكلمة)** كان الأولى إسقاط آخر لأن المبنى قد يكون حرفا واحدا كتاء الفاعل. والمراد باللزوم عدم التغير لعامل فلا يرد أن فى آخر حيث لغات: الضم والفتح والكسر. **(قوله حركة أو سكونا)** كان عليه أن يزيد أو حرفا أو حذفا ، وأمثلة الأربعة : هؤلاء ، كم ، لا رجلين ، ارم ، فدخل فى تعريف البناء بناء اسم لا والمنادى للزومهما حالة واحدة ما داما منادى واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الأصلى فلا يردان لعروض بنائهما . **(قوله لغير عامل)** متعلق بلزوم وخرج به نحو سبحان والظرف غير المتصرف كلدى بناء على إعرابها كما سيأتى فى الإضافة والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فإن لزومها حالة واحدة للعامل وهو أسبح فى الأول ومتعلق الظرف فى الثانى والابتداء فى الثالث . **(قوله أو اعتلال)** خرج به نحو الفتى ، وأورد عليه أن المراد اللزوم لفظا وتقديرا والفتى غير لازم تقديرا بل هو متغير تقديرا فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة إلى قوله أو اعتلال فى إخراج ما ذكر . ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازما بحسب الظاهر وداخلا بحسبه فى اللزوم أتى بما يخرجه صريحا . هذا وفى كلام الشارح لف ونشر مرتب[١] فقوله لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكونا كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى ، والأولى رجوع قوله لغير عامل إلى الأمرين . **(قوله والمناسبة فى التسمية)** أى تسمية الإعراب والبناء باللفظى على المذهب الأول وتسميتهما بالمعنوى على المذهب الثانى . **(قوله ظاهرة)** لأن ما جىء به للبيان أولا للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به والتغير واللزوم معنيان من المعانى المعقولة . **(قوله أى بعضه)** تفسير من ببعض أقرب إلى مذهب الزمخشرى[٢] الجاعل من التبعيضية اسما بمعنى بعض وعليه فمن مبتدأ ومعرب خبر وهذا أحسن فى المعنى . وأما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب مبتدأ ثان مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بيانا لحاصل المعنى . **(قوله على الأصل)** أى الراجح والغالب . **(قوله ويسمى متمكنا)** فإن كان متصرفا يسمى متمكنا أمكن . **(قوله ومنه أى وبعضه)** دفع بتقدير ذلك ما يوهمه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبنى على شىء واحد ومن أن المعرب والمبنى معا بعض . وقوله الآخر أفاد به أن هذا التقسيم للحصر وإن لم تفده العبارة والدليل على ذلك ما سيذكره من

---

(١) وهو أن يذكر اسمان ثم يأتى بصفاتهما على الترتيب حسب ذكرهما دون تبديل وإلا سمى لف ونشر مشوش إذا بدّل فى صفاتهما .

(٢) الزمخشرى . هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشرى أبو القاسم جار الله كان واسع العلم ، كثير الفضل ، غاية فى الذكاء وجودة القريحة ، متفننا فى كل علم ... أخذ الأدب عن أبى الحسن النيسابورى ، والأصبهانى ، وتلقب بجار الله وفخر خوارزم أيضا ... ومن تصانيفه : الكاشف فى التفسير ، الفائق فى غريب الحديث ، المفصل فى النحو ، أطواق الذهب ... وتوفى رحمه الله سنة ٥٣٨ هـ (انظر البغية ٢/٢٧٩/٢٨٠) .

★ ومعرب الأسماء ما قد سلما ★

من شبه الحرف[1] وبناؤه (**لِشَبَهٍ مِنَ ٱلْحُرُوفِ مُدْنِي**) أي مقرب لقوته يعني أن علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شبها قويا يقربه منه . والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم (**كَالشَّبَهِ ٱلْوَضْعِيِّ**) وهو أن يكون الاسم

أن علة البناء شبه الحرف شبها قويا وأن المعرب ما سلم من هذا الشبه . قال السندوبى : وكما لا تقتضى عبارته الحصر لا تقتضى ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح . فإن قلت : ما تصنع فى من التبعيضية فإنها تقتضى ذلك . قلت : هى هنا على حد قوله تعالى : ﴿ **فمنهم من آمن ومنهم من كفر** ﴾[2] وقولهم منا ظعن ومنا أقام إذ ليس فى الآية والشاهد إلا قسمان فكذلك قول الناظم والاسم إلخ اهـ وحاصل الجواب أن من التبعيضية إنما تقتضى بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبنى على حدته مدخول لها لا مجموعهما لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبنى فالذى تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح . (**قوله ولا واسطة**) كان المناسب التفريع إلا أنه راعى قوله على الأصح فقط فترك التفريع . (**قوله على الأصح**) وقيل المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبنى والصحيح أنه معرب . وذهب بعضهم إلى أن الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وسينقل الشارح هذا قبيل قوله ومعرب الأسماء . (**قوله ويعلم ذلك**) أى عدم الواسطة . (**قوله من قوله ومعرب الأسماء إلخ**) أى مع قوله هنا ومبنى لشبه إلخ . (**قوله وبناؤه**) أى الواجب فلا يرد على الناظم ما سيأتى فى الإضافة أن من أسباب البناء الإضافة إلى مبنى لأنها مجوّزة . وإنما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبه بقوله مبنى ليتوافق قسما التقسيم فى الإطلاق فيتناسبا ، وليفيد انحصار البناء فى كونه لشبه الحرف على حد الكرم فى العرب لأن الإضافة تأتى لما تأتى له اللام ولهذا قال الشارح يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة إلخ . (**قوله لشبه من الحروف مدنى**) اعترض على التعليل بأنه يقتضى تقدم وضع الحرف على وضع الاسم وإلا لزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولا معنى لذلك مع أن اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه . وأجيب بأنا لا نسلم ذلك الاقتضاء فإنه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولا من غير نظر إلى حكمه من إعراب أو بناء ، ثم الحرف ثانيا ، ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة ، وأيضا يجوز أن يكون بناء الاسم لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع وما رتبه فى عقله بأن يكون تعقل أولا الأنواع الثلاثة عند إرادة وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم . وإنما اكتفى فى بناء الاسم بشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف فى منع الصرف بشبه الفعل إلا من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف الذى ليس بينه وبينه مناسبة إلا فى الجنس الأعم وهو الكلمة ، والفعل ليس كالحرف فى البعد عن الاسم لأن كل منهما له معنى فى نفسه بخلاف الحرف . وإنما لم يعرب الحرف إذا أشبه الاسم كما بنى الاسم إذا أشبه الحرف لعدم فائدة الإعراب فى الحرف وهى تمييز المعانى المتواردة عى اللفظ المفتقرة إلى الإعراب لأن الحرف لا تتوارد عليه تلك المعانى .

---

(١) وذلك لأن شبه الحرف هو سبب البناء الأصلى اللازم للكلمة ، أما بناء العدد المركب فهو عارض للكلمتين بالتركيب مفارق بمفارقته .

(٤) الآية ٢٥٢ سورة البقرة .

موضوعًا علي صورة وضع الحروف : بأن يكون قد وضع على حرف أو حرف هجاء كما (فِي آسْمَىْ) قولك (جِئْتَنَا) وهما التاء ونا ، إذ الأول على حرف والثانى على حرفين ، فشابه الأول الحرف الأحادى كباء الجر ، وشابه الثانى الحرف الثنائى كمن . والأصل فى وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرف هجاء ، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل . وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعدا فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف فى

(قوله منحصرة فى مشابهة الحرف إلخ) أى خلافا لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضا كشبه الفعل كما فى نزال المشابه لا نزل ، وشبه شبه الفعل كما فى حذام المشابه لنزال المشابه لا نزل ، والوقوع موقع الضمير كما فى المنادى والتركيب كما فى اسم لا وكل هذه فى التحقيق ترجع لشبه الحرف . **(قوله وهو الذى عارضه إلخ)** كما فى أى فإنها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف ، ولكن عارض شبهها للحرف لزومها الإضافة التى هى من خواص الأسماء . **(قوله كالشبه الوضعى)** نسبة الشبه إلى الوضع نسبة له إلى وجهه . فإن قلت : قال سيبويه إذا سميت بباء اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالإعراب ، وقال غيره : قلت رب بالإتيان بما قبل الحرف وبالإعراب وهذا ينافى فى اقتضاء الشبه الوضعى للبناء . قلت : لا منافاة لأن شرط تأثير هذا الشبه كونه بأصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فإنه عارض فضعف عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعى منبها على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظى الأنسب فى مقابلة المعنوى ولعل الإتيان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لها نظير بحسب الظاهر فى الإعراب بالحركات كيد ودم ، فاندفع ما نقله البعض عن الطبلاوى وسكت عليه من استشكال الإتيان بالهمزة مع تحرك الآخر بحركات الإعراب وإنما قدم الوضعى مع إنكار كثيرين له تقديما للحسىّ أو اهتماما به لكونه فى مظنة المنع . **(قوله على صورة وضع الحرف)** المصدر بمعنى المفعول والإضافة بيانية أى موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد . **(قوله قد وضع على حرف إلخ)** بالتنوين والإضافة على حدّ : قطع الله يد ورجل من قالها . **(قوله فى اسمى جئتنا)** الإضافة على معنى من واشتراط صحة الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف فى الإضافة التى على معنى من فيما إذا كان المضاف إليه جنسا للمضاف أفاده الروداني . **(قوله قولك)** ذكره لزيادة الإيضاح لا لما قيل من أنه لو لم يذكره لم يصح التمثيل لأن المراد حينئذ لفظ جئتنا والذى يراد لفظه علم كما سلف فتكون التاء ونا فيه كالزاى من زيد لا اسمين لأن المراد اسمى مسمى جئتنا التى نطق بها المصنف وهو جئتنا المستعمل فى معناه كما فى قولك جئتنا يا زيد والتاء ونافيه اسمان لا نفس جئتنا التى نطق بها المصنف حتى يلزم ما ذكر على أن إرادة لفظ جئتنا ثابتة مع تقدير القول أيضا فلو تم ما قيل لم يخلص منه تقدير القول فتأمل . **(قوله كمن)** هذا على مذهب غير الشاطبى ولو جرى عليه لقال كما ولا . **(قوله والأصل فى وضع الحروف إلخ)** أراد بالأصل الغالب فلا يرد قول الصرفيين الأصل فى كل كلمة أن توضع على

وضعه واستحق البناء[1] . وأعرب نحو «يد ودم»[2] لأنهما ثلاثيان وضعا .

(تنبيه) : قال الشاطبي[3] : نا في قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوّليا كما ولا ، فإن شيئا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون ، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ؛ ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابن جني[4] على من اعتل لبناء كم ومن بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها هل وبل . ثم قال : فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حدّ ما مثل به الناظم ، فما أشار إليه هو

ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لأن مرادهم بالأصل الملائم للطبع . **(قوله أو حرفي هجاء)** ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبي وقيده الشاطبي بكون الثاني حرف لين كما سيذكره الشارح . **(قوله وأعرب نحو يد ودم إلخ)** جواب سؤال مقدر وارد على قوله فما وضع على أقل منها إلخ وحاصله أنهم أعربوا ذلك مراعاة لأصله كما راعوه في التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبها واوا في النسب على ما سيأتي فقالوا في التصغير يدية ودميّ وفي النسب يدوي ودموي ، وكذا راعوه في التثنية على شذوذ فقد جاء شذوذا يديان ودميان ودموان قاله السيوطي في جمع الجوامع . قال البعض : قد يقال حكمة عدم مراعاتهم الأصل في التثنية أي على اللغة غير الشاذة أنه لما طالت الكلمة بحرفي التثنية لم تعد الياء لئلا يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن اهـ وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين في النسب إلى يد ودم لأن ياء النسب بحرفين وفي تصغير يد لأن المؤنث بلا تاء إذا صغر لحقته التاء كما سيأتي مع أنهم أعادوا الياء فيهما فلعل ترك إعادتها في التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لأن استعمال تثنية يد ودم أكثر من استعمال تصغيرهما ونسبهما إليه فتنبه . **(قوله قال الشاطبي)** هو أبو إسحاق شارح المتن وأما القارئ صاحب حرز الأماني فهو أبو القاسم وما قاله الشاطبي قال يس : هو الحق لكن رجح الشيخ يحيى في حواشيه على المرادي ما لغير الشاطبي . **(قوله وضعا أوليا)** احتراز عن نحو شربت ما بالقصر والوقف لأن وضعه على حرفين ثانوي عرض بالتغيير لا أولي فلا يعتد به . **(قوله فإن شيئا)** علة لمحذوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لأن شيئا إلخ . **(قوله من الأسماء)** أي المعربة لوجود أسماء مبنية على هذا الوضع كما الموصولة والشرطية والاستفهامية . وقال الدماميني : المراد الأسماء البحتة أي التي لا تؤدي مع المعنى الاسمي معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة . **(قوله فليس ذلك من وضع الحرف المختص به)** لوجوده في الاسم معربًا نحو مع بناء على القول بأنها ثنائية وضعًا .

(١) ولذلك بدأ بالشبه الوضعي ، لأن الأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف واحد أو حرفين ، وما وضع على أكثر فهو خلاف للأصل وقد يبنى حملاً على ما هو الأصل ، والأصل في الأسم أن يكون موضوعًا على ثلاثة أحرف فأكثر ، وما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في الوضع واستحق للبناء ولذا فهي نسبة وضع لا نسبة تسمية .

(٢) والأصل في « دم » دمَوٌ بالتحريك ، فقال سيبويه الأصل دَمْي ، وعند المبرد دَمَي بالتحريك ... فحذفت الياء « انظر مختار مادة (د م ا) والكلام كذلك في يد أيضًا » .

(٣) سبق التعريف به .

(٤) ابن جنّي : هو عثمان بن جنّي وكنيته أبو الفتح النحوي ، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل والسبب أن أبا علي الفارسي مر عليه فسأله عن مسألة في التصريف فقصر فيها ، فقال له أبو علي : زَبَّبْتَ قبل أن تحصرمَ . ومن وقتها لزم التصريف . ومن مصنفاته الخصائص في النحو ، سر الصناعة ، شرح تصريف المازني .... توفي رحمه الله سنة ٣٩٢ هـ (انظر البغية ٢/١٣٢) .

التحقيق ؛ ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بشديد . انتهى (وَ) كالشبه (ٱلْمَعْنَوِيّ) وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معانى الحروف ، لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف كتضمن الظرف معنى فى والتمييز معنى من بل بمعنى أنه خلف حرفا فى معناه : أى أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم ، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (فِي مَتَى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم ، وللشرط نحو متى تقم أقم ، فهى مبنية لتضمنها معنى الهمزة فى الأول ومعنى إن فى الثانى ، وكلاهما موجود أو غير موجود (وَ) ذلك كما (فِي هُنَا) أى أسماء الإشارة فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى

وقيل ثلاثية وضعًا وأصلها معى ونحو قد الاسمية التى بمعنى حسب بناء على لغة إعرابها وإن كان الغالب بناءها . **(قوله وبهذا بعينه)** أى كون الوضع على حرفين المختص بالحرف أن يكون الثانى حرف لين . **(قوله على من اعتل إلخ)** أى فالصحيح على ما ذكره الشاطبى أن علة بناء كم الشبه المعنوى لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية ومعنى رب التكثيرية إن كانت خبرية . وعلة بناء من الشبه المعنوى إن كانت استفهامية أو شرطية ، والافتقارى إن كانت موصولة ، وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة فلا إشكال . **(قوله فعلى الجملة)** أى أقول قولا مشتملا على الجملة أى الإجمال أو جملة الأحوال وجميعها قال المنوفى : وكان حكمة الاختصاص كون الحرف آلة للغير فخفف فى وضعه . **(قوله قد تضمن معنى)** أى زيادة على معناه الأصلى الموضوع له أولا وبالذات ولكون وضعه له أولا وبالذات ووضعه لمعنى الحرف ثانيا وبالعرض جعل اسما و لم يجعل حرفا ، ولذا قال تضمن و لم يقل وضع لئلا يتوهم منه الوضع الأول وإنما راعينا تضمنه معنى الحرف فبنيناه وفاء بحق المعنى الثانوى أيضا . والحاصل أنا راعينا ما وضع له أولا فجعلناه اسمًا وما وضع له ثانيا فبنيناه وفاء بحق المعنيين . **(قوله من معانى الحروف)** أى من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحروف وهى النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره العضد والسيد الجرجانى ونقله شيخنا السيد فى باب النكرة والمعرفة عن الشاطبى عن جميع النحاة إلا أبا حيان من أن معانى الحروف جزئيات وضعا واستعمالا ، فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة الشارح أن المعنى الذى تضمنه الاسم المبنى النسبة الجزئية . وقال الرودانى : المراد بالمعنى هنا متعلق المعنى لا النسبة الجزئية التى حقق السيد أنها معنى الحرف اهـ والظاهر أن مراده بمتعلق المعنى كليه كما فى فن البيان ، ولعل وجه ما ذكره أنه المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك . **(قوله لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف)** أى بحيث يكون الحرف منظورا إليه جائز الذكر لكون الأصل فى الموضع ظهوره وإنما نفى التضمن بهذا المعنى لأنه بهذا المعنى لا يقتضى البناء . **(قوله خلف حرفا فى معناه)** أى فى إفهام معناه أى بحيث صار الحرف مطروحا غير منظور إليه وغير جائز الذكر مع الاسم . **(قوله سواء تضمن إلخ)** تعميم فى قوله أن يكون الاسم قد تضمن معنى إلخ . **(قوله أو غير موجود)** معطوف على قوله موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف موجود . **(قوله فما فعلوا)** قال يس : نوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهنًا

حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا ، لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف كالخطاب والتنبيه (وَكَنِيَابَةٍ عَنِ ٱلْفِعْلِ) فى العمل (بِلاَ تَأَثُّرٍ) بالعوامل ويسمى الشبه الاستعمالى ، وذلك موجود فى أسماء الأفعال فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ، ولا يعمل غيرها

أو خارجا وهى حرف فقد وضعوا للإشارة حرفا ا هـ . وأجيب بأن المراد بالإشارة التى لم يضعوا لها حرفا الإشارة الحسية وهى ما كانت بشىء من المحسوسات كاليد والرأس والإشارة بأل ليست كذلك ، هذا وقد نقل ابن فلاح[1] عن أبى على كما فى نكت السيوطى أن هنا بنيت لتضمنها معنى أل كأمس وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود . (قوله حقه أن يؤدى إلخ) لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار إليه ، كما أن الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين المخاطب والمخاطب ، والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه . (قوله وكنيابة) أى وكشبه نيابة أى شبه فى نيابة كما يفيده عطفه على قوله كالشبه الوضعى ومثله يقال فى قوله وكافتقار أصلا . (قوله فى العمل) زاد فى التصريح والمعنى . (قوله بلا تأثر) التأثر قبول الأثر الذى هو الإعراب ، فالمعنى يبنى الاسم لشبهه الحرف فى مجموع شيئين : النيابة وعدم قبول الإعراب بحسب وضعه ومعناه بأن يأبى وضعه ومعناه الإعراب ، وبقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنف ما أوردوه عليه من أن التأثر قبول الأثر الذى هو الإعراب فكأنه قال يبنى الاسم لعدم قبوله الإعراب وهو غير مستقيم لما فيه من التهافت ، ولأن عدم التأثر مسبب عن البناء فهو متأخر عنه ، وجعله سببا له يقتضى تقدمه وهذا تناف . وأجيب أيضا بأن المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بأن عدم تسلط العامل فرع البناء فهو متأخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب . ولك أن تمنع الفرعية فتأمل . فإن قلت : وجه الشبه ينبغى أن يكون فى المشبه به أصلا ، وهل وجه الشبه هنا وهو مجموع النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل فى الحرف ؟ قلت : لا شك أن عدم التأثر بالعامل أصل فى الحرف دون الاسم لأن الأصل فى الاسم الإعراب فبتسليم أن النيابة عن الفعل أصل فى كل من الاسم والحرف لا فى الحرف فقط تكون أصالة وجه الشبه بالمشبه به باعتبار أحد جزءى وجه الشبه وهو عدم التأثر هكذا ينبغى تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما فى صنيع البعض . (فائدة) قال الشيخ خالد[2] بلا تأثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير وكنيابة كائنة بغير تأثير بعامل ا هـ . أقول : لم قيل بنقل إعراب لا إلى تأثر وتقدير إعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر ، ولم لم يقل بأن لا معربة محلا أو تقديرا وأنها مضافة إلى تأثر وأن جر تأثر إعراب له لا للا إلا أن يستأنس لما مر بالقياس على نقل إعراب إلا بمعنى غير إلى ما بعدها كما فى ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾[3] فتأمل . (قوله ويسمى الشبه الاستعمالى) الضمير يعود إلى معلوم من السياق أى يسمى الشبه فى النيابة بلا تأثر الشبه الاستعمالى ومثله يقال فى قوله ويسمى الشبه الافتقارى .

(١) ابن فلاح . منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمنى . الشيخ تقى الدين أبو الخير المشهور بابن فلاح كان صاحب معرفة بأصول الفقه ، وكانت له فوائد كثيرة ذكرت فى جمع الجوامع ، ومن مؤلفاته الكافى ... وتوفى رحمه الله سنة ٦٨٠ هـ (انظر البغية ٢/٢ ٣٠) .

(٢) الشيخ خالد : هو الشيخ خالد الأزهرى صاحب شرح التوضيح على التصريح . (٣) الآية ٢٢ : سورة الأنبياء .

فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتى ، فأشبهت ليت ولعل مثلا ؛ ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ، ولا يدخل عليهما عامل . والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل فى العمل ولكنه يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف (**وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ**) ويسمى الشبه الافتقارى وهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقارا مؤصلا أى لازما كالحرف ، كما فى إذ وإذا وحيث

(**قوله وذلك موجود فى أسماء الأفعال**) فكلها مبنية للشبه الاستعمالى وفتحة نحو وراءك فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية إلى اسمية الفعل خلافا لابن خروف فى جعله معربا بالفتحة منصوبا بما ناب عنه كنصب المصدر . (**قوله ولا يعمل غيرها فيها**) أى لعدم دخول عامل عليها ، ولو قال ولا يدخل عليها عامل لكان أوضح لإيهام ما عبر به أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقا ، ولا يرد قول زهير :

فلنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج فى الذعر(١)

لأنه من الإسناد إلى اللفظ . (**قوله بناء على الصحيح**) مقابله أنها مبتدأ أغنى فاعلها عن الخبر كما لجماعة أو مفعول مطلق لمحذوف وجوبا موافق لها فى المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث كما لجماعة منهم المازنى ، وانظر ما علة البناء على هذين القولين . (**قوله نائبتان عن أتمنى وأترجى**) لعل معنى نيابتهما عن الفعلين إفادتهما معناهما لا أن الأصل ذكر الفعلين فتركا وأقيم مقامهما الحرفان كما فى نيابة حرف النداء عن أدعو . (**قوله كالمصدر النائب إلخ**) مبنى على أحد مذهبين ثانيهما أن المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لا له وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لا عملا . وإنما قيد بالنائب لأنه العامل لزوما وغيره وإن كان أيضا يتأثر بالعوامل تارة يعمل وتارة لا . (**قوله أصلا**) ألفه للإطلاق ولو جعلها ضمير تثنية عائدا على نيابة وافتقار لصلح واستغنى عن قوله بلا تأثر المسوق لإخراج المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عنه عارضة فى بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فإن نيابته عنه متصلة حقيقة فى المرتجل كآمين وتنزيلا فى المنقول كوراءك . (**قوله وهو**) أى الشبه الافتقارى ، أن يفتقر الاسم ، أى ذو أن يفتقر الاسم ، أو الضمير راجع إلى افتقار . (**قوله إلى الجملة**) أى أو ما قام مقامها كالوصف فى أل الموصولة أو عوض عنها كالتنوين فى إذ ا هـ دنوشرى . ولعله أخذ التقييد بالجملة من جعل تنوين افتقارا للتعظيم وهو أولى من جعل شيخنا إياه للتنويع لأن النوع كما يتحقق بالافتقار إلى الجملة يتحقق بغيره . ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دائما إلى الجملة أو المفرد القائم مقامها كالقصيدة والشعر لأنه قد ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيدا أى قلت : هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كقلت كلمة إذا كنت تلفظت بزيد مثلا ، وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيئا . هكذا ينبغى تقرير المقام ومنه يعلم ما فى كلام البعض .

---

(١) الشاهد فى البيت « نزال » وهى المقصود بها اللفظ . ووقعت نائب فاعل . مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى . والبيت لزهير بن أبى سلمى المزنى .

والموصولات الاسمية . أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان(١) ، أو إلى جملة لكن افتقارا غير مؤصل أى غير لازم كافتقار المضاف فى نحو ﴿ **هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم**﴾(٢) إلى الجملة بعده فلا يبنى لأن افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته وإنما هو لعارض كونه مضافا إليها ، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألا ترى أن يوما فى غير هذا التركيب لا يفتقر إليها نحو هذا يوم مبارك ؛ ومثله النكرة الموصوفة بالجملة فإنها مفتقرة إليها لكن افتقارا غير مؤصل لأنه ليس لذات النكرة وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار .

(تنبيهان) : **الأول** إنما أعربت أى الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان واللذان واللتان لضعف الشبه بما عارضه فى أىّ من لزوم الإضافة(٣) ، وفى البواقى من وجود

(قوله أى لازما) تفسير مراد إذا المؤصل غير العارض لكن لما كان من شأنه اللزوم أطلق وأريد به اللازم فهو من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم بحسب الشأن . **(قوله كالحرف)** إنما افتقر الحرف فى إفادة معناه إلى الجملة لأنه وضع لتأدية معانى الأفعال أو شبه الأفعال إلى الأسماء . **(قوله كسبحان)** أى على المشهور من مذهبين ثانيهما أنه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله : * **سبحان من علقمة الفاخر** *(٤) أى براءة منه . قال عبد الحكيم فى حواشيه على شرح المواقف : سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء الأصل سبحت بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجوبا لقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف إلى المفعول فهو مصدر من الثلاثى استعمل بمعنى مصدر الرباعى كما فى أنبت الله الشيء نباتا . ويجوز أن يكون مصدر سبح فى الأرض والماء كمنع إذا ذهب وأبعد أى أبعد من السوء إبعادا أو من إدراك العقول وإحاطتها فيكون مضافا إلى الفاعل . ولا يجوز أن يكون من سبح سبحانا كمنع أو سبح تسبيحًا إذا قال سبحان الله فيهما للزوم الدور ا هـ مع بعض إيضاح وزيادة من القاموس . وفى كونه علم جنس على التنزيه أو غير علم خلاف . **(قوله فلا يبنى)** جواب أما أى فلا يبنى وجوبا أعم من ألا يبنى أصلا كما فى سبحان أو يبنى جوازا كما فى يوم وبنائه على الفتح قرأ نافع . **(قوله وعند زوال عارض الموصوفية)** كذا فى نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفى نسخ الوصفية وهو لا يناسب ما قبله إلا أن يجعل المصدر من المبنى للمفعول فيكون بمعنى ما فى النسخ الأولى . **(قوله إنما أعربت إلخ)** جواب سؤال وارد بالنظر إلى أى الشرطية والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوى ، وبالنظر إلى أى الموصولة واللذان واللتان على الشبه الافتقارى . **(قوله من لزوم الإضافة)** أى إلى المفرد فخرج باللزوم كم فإنها قد تضاف إلى المفرد وقد لا تضاف أصلا وبالمفرد إذ وإذا وحيث فإنها إنما تضاف إلى الجملة ولدن فإنها قد تضاف إلى المفرد وقد

---

(١) لذلك فسبحان معربة لأنها تحتاج لمفرد منقول سبحان الله فهى منصوبة على المصدرية بفصل محذوف تقديره « أسبح » . وقال الفخر الرازى : سبحان مصدر لا فعل له، فيستعمل مضافًا وغير مضاف، وإذا لم يضاف ترك تنوينه لأنه معرفة، وفى آخره ألف ونون فقيل: سبحان من زيد، أى براءة منه.

(٢) من الآية ١١٩ : سورة المائدة .

(٣) وهذه الإضافة من خصائص الأسماء والإضافة هنا إلى مفرد .

(٤) البيت للأعشى يهجو به علقمة بن علاثة ، والبيت كاملاً يقول :

قد قلت لما جاءنى فخره ... سبحان من علقمة الفاخر

والشاهد : فى مجئ سبحان مضافة .

صورة التثنية وهما من خواص الأسماء ، وإنما بنيت أىَ الموصولة وهى مضافة لفظا إذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو : ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد ﴾[1] قرئ بضم أى بناء ، وبنصبها لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هى مضافة إليه منزلته فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء ؛ فمن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة أعرب . فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضا لقيام التنوين مقامه كما فى كل . وزعم ابن الطراوة[2] أن أيهم مقطوعة عن الإضافة فلذلك بنيت ، وأن هم أشد مبتدأ وخبر . ورد برسم المصحف الضمير متصلا ، والإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة . وإنما بنى الذين وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجر على سنن الجموع

تضاف إلى الجملة فلم يوجد المعارض ولو سلم وجوده فى لدن فإعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع إلا تحتم البناء . وبهذا الأخير يجاب عن إيراد قد الاسمية لأن فيها أيضًا لغتى الإعراب والبناء . **(قوله من وجود صورة التثنية)** اعترض بأن من قال بالإعراب حكم بأن التثنية حقيقية ومن قال بالبناء لاشتراطه فى إعراب التثنية إعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الأصح حكم بأنها صورية لأن مفرد ما ذكر مبنى لا يقبل التنكير ، والشارح لفق بين القولين فحكم أولا بالإعراب وثانيا بأن التثنية صورية والجواب منع التلفيق بل هو جاز على القول بالإعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لأنه لما لم تجئ هذه التثنية على قياس التثنية لأن قياس تثنية ما كان كذا وتا والذى والتى ذيان وتيان واللذيان واللتيان كان كأنها غير حقيقية فلذلك قال صورة . **(قوله وهما)** أى الإضافة والتثنية . **(قوله إنما بنيت أى الموصولة)** دفع لما يرد على قوله لضعف الشبه بما عارضه إلخ وكذا قوله فيما يأتى وإنما بنى الذين إلخ . **(قوله وبنصبها)** ذكره زيادة فائدة ولا دخل له فى الإيراد وهذه القراءة شاذة . **(قوله كأنها منقطعة عن الإضافة لفظا ونية)** أما الأول فللتنزيل المذكور . وأما الثانى فلأنه لا معنى لتقدير المضاف إليه مع وجوده لفظا ، ومصب كأن مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على حدته حتى يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة عن الإضافة نية تحقيقا فتأمل . **(قوله مع قيام موجب البناء)** وهو شبه الحرف فى الافتقار اللازم إلى جملة . **(قوله فمن لاحظ ذلك)** أى التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء . **(قوله ومن لاحظ الحقيقة)** أى وجود المعارض للشبه من الإضافة . **(قوله فلو حذف ما تضاف إليه)** أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت أيضا أى كما أعربت حال الإضافة وحذف صدر الصلة على لغة . **(قوله لقيام التنوين مقامه)** أى مقام ما تضاف إليه ، ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون كأنها منقطعة عن الإضافة فتبنى اتفق على إعرابها . **(قوله وزعم ابن الطراوة)** هذا مقابل لقوله سابقا وهى مضافة لفظا إذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا إلخ . وحاصل ما زعمه ابن الطراوة شيئان ردهما الشارح على طريق اللف والنشر المشوش . **(قوله وإن كان الجمع)** أى اللغوى فلا ينافى أنه اسم جمع والواو للحال . **(قوله لأنه لم يجر على سنن الجموع)** يرد عليه أن التثنية

---

(١) الآية ٦٩ : سورة مريم .

(٢) سبق التعريف به صـ .

لأنه أخص من الذى وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده . ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة . وقيل هو على هذه اللغة مبنى جيء به على صورة المعرب ومن أعرب ذو وذات الطائيتين حملهما على ذى وذات بمعنى صاحب وصاحبة . **الثانى** عد فى شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه

فى ذان وتان واللذان واللتان لم تجر أيضا على سنن التثنية لما مر . ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التثنية فيما ذكر على سنن التثنية لفظية وجهة عدم جريان الجمع فى الذين على سنن الجموع معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية . فاحفظه فإنه نفيس . **(قوله لأنه أخص من الذى)** لأن الذى يستعمل فى العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة إلا فى العاقل . **(قوله ومن أعربه)** أى بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا نظر إلى مجرد الصورة أى إلى صورة الجمع المجردة عن النظر إلى المعنى من كونه أخص من مفرده . **(قوله على هذه اللغة)** اسم الإشارة يرجع إلى لغة الإعراب لا بقيد كونه حقيقيا فلا ينافى قوله بعد منى إلخ أو إلى لغة من ينطق بالواو فى حال الرفع المعلومة من المقام . **(قوله ومن أعرب ذو وذات)** جواب سؤال وارد على الشبه الافتقارى . **(قوله الشبه الإهمالى)** أى شبه الاسم الحرف المهمل فى إهماله عن العمل أى كونه لا عاملا ولا معمولا . قال فى التصريح : وأدخله ابن مالك فى الشبه المعنوى وأدخله غيره فى الاستعمالى ا هـ وإنما يظهر القولان اللذان ذكرهما إذ لم يرد بالمعنوى والاستعمالى خصوص معناهما السابق بل أريد الأعم الشامل للشبه الإهمالى . وعد بعضهم من أنواع الشبه الشبه الجمودى والأقرب إرجاعه إلى الشبه الاستعمالى بمعنى يشمله لا بخصوص معناه السابق ، وبعضهم الشبه اللفظى فقد ذكر الناظم أن حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية فى اللفظ وكذا يقال فى على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية . ونقل شيخنا السيد أن الشبه اللفظى مجوز للبناء لا محتم له ، فعليه يجوز أن يكون حاشا وعلى وكلا الاسميات معربة تقديرا كالفتى . وقد الاسمية معربة لفظا وقد مر هذا . **(قوله ومثل له)** أى للمشتمل عليه بفواتح السور نحو صٓ وقٓ والٓم وهذا مبنى على أنها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصحبها عامل . أما على أنها أسماء للسور مثلا وأن محلها رفع بالابتداء أو الخبرية ، أو نصب على المفعولية لمحذوف أى اقرأ ، أو جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كصٓ أو موازن مفرد كحمٓ موازن قابيل جاز إعرابه لفظا أو تقديرا بأن يسكن حكاية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كالٓم وكهيعصٓ يتعين فيه الثانى كذا فى تفسير البيضاوى[1] وحواشيه . وفى الهمع أن المفرد إذا أعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى وتأنيثه ، وأن موازنه إذا أعرب يمنع لموازنته الاسم الأعجمى ، وأن ما لم يكن مفردا ولا موازنه وأمكن جعله مركبا مزجيا كطسٓم يجوز فيه الحكاية وبناء الجزءين على الفتح كخمسة عشر والإعراب على الميم مع فتح النون أو على النون مع إضافة أول الجزءين لثانيهما وعلى هذا فى ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه ا هـ بتصرف وبقولنا ولم يصحبها عامل سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن كونها متشابهة لا يقتضى عدم المحل وعدم الإعراب لثبوت ذلك فى غيرها من المتشابه .

---

(١) البيضاوى : هو عبد الله بن عمر بن محمد بن على أبو الخير قاضى القضاة ناصر الدين البيضاوى ، كان إمامًا علامة ، عارفًا بالفقه والتفسير والعربية والمنطق متعبدًا شافعيًا . صنف مختصر الكشاف ، والمنهاج فى الأصول ، وشرح مختصر ابن الحاجب فى الأصول ، شرح الكافية لابن الحاجب وتوفى سنة ٦٨٥ هـ وقيل سنة ٦٩١ هـ (انظر البغية ٢/٥٠ ، ٥١) .

الإهمالي ، ومثل له بفواتح السور والمراد الأسماء مطلقا قبل التركيب فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة . وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة أي لا معربة ولا مبنية ، وبعضهم إلى أنها معربة حكمًا[1] ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه[2] : (**وَمُعْرَبُ ٱلْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا * مِنْ شَبَهِ ٱلْحَرْفِ**) الشبه المذكور . وهذا على قسمين

(**قوله والمراد**) أي بما بني للشبه الإهمالي . وقوله الأسماء أي التي لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كمتى وأين . وقوله مطلقا أي فواتح السور أولا . والمراد بالتركيب كما قاله الغنيمي ما يشمل الإسنادي والإضافي . (**قوله وبعضهم إلى أنها معربة حكما**) أي قابلة للإعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله لفظي لأن الأول لا ينفي قبولها للإعراب والثاني لا ينفي كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما إنما هو في التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها معربة بالمعنى المصطلح عليه في المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف إلى قولين فقط : كونها مبنية لشبهها بالحرف ، وكونها معربة لسلامتها من شبهه . وقال في شرح الجامع وعلى أنها معربة حكما فللمعرب معنيان : أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثاني مقابل المبني فبين المبني والمعرب بالمعنى الثاني تقابل العدم والملكة ، وبين المبني والمعرب بالمعنى الأول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما اهـ ببعض تلخيص . وقال الجامي في شرح قول ابن الحاجب في كافيته : فالمعرب أي من الأسماء المركب الذي لم يشبه مبني الأصل أي المبني الذي هو أصل في البناء ما نصه : اعلم أن صاحب الكشاف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك أعربت فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا ، فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر ، واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه . وأما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة اهـ وهو حسن ينبغي أن يحمل عليه موهم خلافه . (**قوله ولأجل سكوته عن هذا النوع**) أي وعن غيره كالشبه الجمودي وإن أوهم تقديمه الظرف خلافه . (**قوله بكاف التشبيه**) . الأولى بكاف التمثيل (**قوله ومعرب الأسماء**) قال يس : الإضافة على معنى من وضابطها موجود وهو أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه اهـ . واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الإضافة صحة حمل الثاني على الأول كخاتم حديد مدفوع بما مر عن الروداني من أن صحة الحمل أغلبي لا شرط لازم . وإنما صرح المصنف بتعريف معرب الأسماء مع انفهامه من قوله : ومبني لشبه من الحروف مدني . توطئة لتقسيمه إلى ظاهر الإعراب ومقدره . (**قوله ما قد سلما من شبه الحرف**) ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف إذ الشيء لا يشبه نفسه .

(١) أي أنها قابلة للإعراب ، والخلاف بين الرأيين هنا خلاف لفظي ، لأن الأول لا ينفي قبول الإعراب ، والثاني لا ينفي كونها غير معربة ولا مبنية .
(٢) وذكر ابن مالك نوعًا سادسًا ، سماه الشبه اللفظي ، مثل « حاشا » الاسمية ، فإنها أشبهت حاشا الحرفية في اللفظ .

صحيح يظهر إعرابه (**كَأَرْضٍ وَ**) معتل يقدر إعرابه نحو (**سُمَا**) بالقصر لغة فى الاسم . وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسم وسم وسما مثلثة ، والعاشرة سماة . وقد جمعتها فى قولى :

لغات الاسم قد حواها الحصر … فى بيت شعر وهو هذا الشعر

اسم وحذف همزه والقصر … مثلثات مع سماة عشر

(**تنبيه**) : بدأ فى الذكر بالمعرب لشرفه ، وفى التعليل بالمبنى لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى ، وأيضا فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الإعراب ، فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها (**وَفِعْلُ أَمْرٍ وَ**)

(**قوله الشبه المذكور**) أشار به إلى أن الإضافة فى شبه الحرف للعهد الذكرى[1] والمعهود شبه الحرف المتقدم أعنى المدنى أى الذى لم يعارضه معارض . وبجعل الإضافة عهدية دخلت أى ونحوها من المعربات التى أشبهت الحرف شبها ضعيفا فلا يقال التعريف غير جامع لخروج أى ونحوها لأن فيها شبها بالحرف . (**قوله يظهر إعرابه**) أى إن لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وإدغام وحكاية وتخفيف واتباع . (**قوله وفيه عشر لغات**) بل ثمانى عشرة جمعت فى هذا البيت :

سم سمة اسم سماة كذا سما … سماء بتثليث لأوّل كلها

(**قوله فى الذكر**) أى ذكر قسمى الاسم ولو قال فى التقسيم لكان أوضح إذ الذكر لا يخص التقسيم . (**قوله وفى التعليل**) المراد بالتعليل ما يشمل الصريح كما فى المبنى والضمنى كما فى المعرب ، لأن قوله ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف يتضمن تعليل الإعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لأن تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية فلا يرد أن المصنف لم يعلل إعراب الاسم . والمراد أيضا ما يشمل التعليل بعلة تامة كما فى المبنى والتعليل بعلة ناقصة كما فى المعرب ، فلا يرد أن علة إعراب الاسم ليست السلامة فقط بل توارد المعانى التركيبية المختلفة عليه مع السلامة . (**قوله فلأن**) الفاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبنى فى التعليل . (**قوله أفراد معلول علة البناء**) أى أفراد موصوف معلول علة البناء لأن علة البناء شبه الحرف ومعلولها البناء وموصوفه المبنى وأفراده النوعية محصورة لأنها المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات[2] وكذا المنادى واسم لا إن جعل الكلام فيما يشمل البناء الأصلى والعارض ويصح أن يراد أفراده الشخصية فيتعين جعل الكلام فى البناء الأصلى وإلا ورد أن أفراد المنادى واسم لا الشخصية غير محصورة . (**قوله بخلاف علة الإعراب**) أى أفراد معلول علة الإعراب أى أفراد موصوف معلولها . (**قوله فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها**) أى فيما يأتى وكان الأولى حذفه لأن تبيين أفراد معلول علة البناء لا يصلح علة لتقديم علة البناء مع أنه أسلف تعليل تقديم علة البناء فتأمل .

---

(١) والعهد الذكرى هو أن يتقدم الاسم مذكورًا صراحةً فى اللفظ أو كناية .

(٢) وهذه هى أبواب البناء كما حصرها الشارح .

فعل (**مُضِيّ بُنِيَا**) على الأصل فى الأفعال : **الأول** : على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف . **والثانى** على الفتح لفظا كضرب أو تقديرا كرمى . وبنى على الحركة لمشابهته المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبرًا وحالاً وشرطًا ، وبنى على الفتح لخفته . وأما نحو ضربت وانطلقنا واستبقن فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالى أربع متحركات فيما هو

(قوله وفعل مضىّ) فيه إشارة إلى جرّ مضى وتقدير مضاف حذفه المصنف لمماثلته المعطوف عليه وأبقى المضاف إليه بحاله ، وأن قوله بنيا الرافع لضمير التثنية خبر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الإخبار عن مفرد بمتحمل ضمير التثنية . ويحتمل كلام المصنف رفع مضى عطفا على فعل على أنه أقيم مقام المضاف عند حذفه أو على أنه بمعنى ماض . ويحتمل أن ألف بنيا للإطلاق وأن ضميره يرجع إلى فعل مرادا به الجنس فى ضمن نوعيه : فعل الأمر وفعل المضى . وأصل مضى مضوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وقلبت ضمة الضاد كسرة للمناسبة . **(قوله الأول على ما يجزم به مضارعه)** تبع فيه التوضيح وأورد عليه أن أمر الإناث مبنى على السكون صحيحا كاضربن أو معتلا كاخشين مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون الإناث والأمر المؤكد بالنون مبنى على سكون مقدر مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون التوكيد والأمر الذى لا مضارع له كهات وتعال مبنى مع أنه لا مضارع له حتى يكون مجزوما . وأجاب بعضهم عن الأولين بأن المضارع الذى اتصلت به نون الإناث أو نون التوكيد فى محل جزم واستبعد لكن يأتى قريبا ما يؤيده . وبعضهم بأن المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه أمر الإناث المعتل فإنه مبنى على السكون ومضارعه المجرد من نون الإناث مجزوم بحذف آخره ، وبعضهم عن الأخير بأن المراد لو كان له مضارع ولك أن تستغنى عن هذه التكلفات بجعل كلامه أغلبيا . وقال شيخنا السيد : التحقيق أن هات له مضارع يقال هاتى يهاتى مهاتاة كناجى يناجى مناجاة اهـ . **(قوله من سكون)** أى ظاهر أو مقدر كمر بزيد وقوله أو حذف أى حذف حرف علة أو نون وقد لا يبقى منه إلا حركة كما فى قل أصله قل أى عد نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت . **(قوله لمشابهته المضارع)** أى والمضارع معرب والأصل فى الإعراب الحركة . **(قوله فى وقوعه صفة إلخ)** لا يخفى أن الواقع صفة وصلة وخبرا وحالا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس . **(قوله وأما نحو ضربت إلخ)** أشار بالأمثلة الثلاثة إلى الصور الثلاث التى يعرض فيها سكون آخر الماضى وهى اتصاله بتاء الضمير أو نا التى للفاعل أو نون النسوة . **(قوله كراهتهم توالى أربع متحركات)** أى فى الثلاثى وبعض الخماسى كانطلقت وحمل الرباعي والسداسى وبعض الخماسى كتعظمت عليه إجراء للباب على وتيرة واحدة . وإنما حمل الأكثر على الأقل لأن فى حمله على الأقل دفع المحذور بخلاف العكس . ولا يرد على كراهتهم ذلك علبط وجندل لأنهما مزالان عن أصلهما وهو علابط وجنادل ، ولا نحو شجرة

كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كالجزء من فعله ، وكذلك ضمة ضربوا عارضة أوجبها مناسبة الواو[١] .

(تنبيه) : بناء **الماضي** مجمع عليه وأما **الأمر** فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة[٢] . وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة . قال فى المغنى : وبقولهم أن قول ، لا الأمر معنى فحقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى وقد دل عليه بالحرف[٣] اهـ **(وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً)** بطريق

لأن تاء التأنيث على تقدير الانفصال . ويرد عليه أن نحو قلنسوة يدل على اعتبارها وعدم تقدير انفصالها وإلا وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها وأيضا جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة تحكم . ومن ثم اختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول فى نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة على نا للمساواة فى الرفع والاتصال . **(قوله فيما هو إلخ)** ظرف للتوالى لا لأربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشىء فى نفسه فى نحو ضربت لا فى نحو انطلقت بل ظرفية الأربع فيه من ظرفية الجزء فى الكل . **(قوله لأن الفاعل إلخ)** علة للتشبيه . **(قوله وكذلك ضمة ضربوا إلخ)** ليس من هذا القبيل على الأوجه فتحة ضربا بل هى أصلية لا لمناسبة الألف والأصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك فى مررت بغلامى . والفرق أن كسرة الإعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستصحب بعد الإضافة إليها لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجرّ فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستصحب بعد دخول عامل الجر بخلاف فتحة بناء الفعل فإنها سابقة على الألف فتستصحب بعده هكذا ينبغى تقرير الفرق . **(قوله أوجبها مناسبة الواو)** لا يرد عليه نحو غزوا وقضوا حيث لم يضم ما قبل الوا لوجود الضم قبلها تقديرا إذ الأصل غزووا وقضيوا قلبت الواو فى الأول والياء فى الثانى ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . **(قوله فذهب الكوفيون)** قال شيخنا السيد : أى والأخفش . مما ضعف به مذهبهم أن حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف كحذف الجار . ولهم منع ذلك فى لام الأمر **(قوله وتبعها حرف المضارعة)** أى دفعا للبس بالمضارع الخبرى الصحيح العين واللام فى الوقف وحمل المعتل العين أو اللام كقم وارم والصحيح فى الوصل عليه . **(قوله لأن الأمر معنى)** أى نسبى بين الآمر والمأمور فلا يستقل بالمفهومية وإنما حذف النعت لأخذه من قوله فحقه إلخ فاتضح قوله فحقه إلخ واندفع الاعتراض بأنه ليس كل معنى يؤدى بالحرف فإن المضى معنى والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف . **(قوله ولأنه أخو النهى)** أى نظيره فى مطلق الطلب وإن كان الأمر طلب فعل والنهى طلب ترك على كلام بين فى محله . وبحث شيخنا السيد فى هذا التعليل فقال : قد يقال الأمر الذى هو أخو النهى ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف وأما الأمر الذى

(١) ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ قالوا الآن جئت بالحق فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ حيث بنى الفعل الماضى على الضم لمناسبة الواو .

(٢) وإلى ذلك ذهب الأخفش من البصريين أيضًا ، أما باقى جمهور البصريين فقد أجمعوا على أن فعل الأمر بنى على أصح وبنى على ما يجزم به مضارعه .

(٣) انظر ما قاله ابن هشام فى المغنى عن هذا ... (٢٢٧/١) .

الحمل على الاسم لمشابهته إياه فى الإبهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء[1] ، والجريان على لفظ اسم الفاعل فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الأصول والزوائد[2] . وقال الناظم فى التسهيل بجواز شبه ما وجب له[3] ، يعنى من قبوله بصيغة واحدة

هو مدلول فعل الأمر فمعنى مستقل لكونه مع الحدث . **(قوله وأعربوا)** أى العرب بمعنى نطقوا به معربا أو النحاة بمعنى حكموا بإعرابه . **(قوله على الاسم)** أى مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله والجريان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه . **(قوله فى الإبهام إلخ)** ذكر لشبه المضارع بالاسم أربعة وجوه : أما الأول والثانى فلاحتمال المضارع الحال والاستقبال وتخصيصه بأحدهما بالقرينة كالآن وغدا مثل رجل فإنه مبهم ويتخصص بقرينة كالوصف وأل . وأما الثالث والرابع فظاهران . فإن قلت : ذكروا فى باب الإضافة أن المضاف لا يكون إلا اسما لأنه يستفيد من المضاف إليه تعريفا أو تخصيصا وهما لا يكونان إلا فى الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه الاسم فى التخصيص . قلت : المراد بالتخصيص المذكور فى باب الإضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو من ، وتقديره لا يكون فى الفعل ، أو يقال ما هناك بالنظر للأمرين معا أى التعريف والتخصيص لا يكونان معا إلا فى الاسم ، أو المراد أن ذلك لا يكون بالأصالة إلا فيه . ثم ظاهر ما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال أنه مشترك بينهما وهو أحد الأقوال ، ثانيها أنه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال واعتمده جماعة كالدمامينى والسيوطى لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة وللأول أن يقول قد يكثر استعمال المشترك فى أحد معنييه بحيث يتبادر منه عند الإطلاق فيترجح الحمل عليه ولأن المناسب أن يكون للحال صيغة تخصه كما أن للماضى صيغة الفعل الماضى وللمستقبل صيغة فعل الأمر ، ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضى والمستقبل بل أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا تسمعهم يقولون يصلى من قول القائل زيد يصلى حال مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات المتتالية واقعة فى الحال قاله الدمامينى وما ذكرنا من أن زمن فعل الأمر مستقبل هو باعتبار الحدث المأمور به أما باعتبار الأمر والطلب فحال . **(قوله والجريان)** أى ولو باعتبار الأصل ليدخل يقوم فإنه جار على لفظ قائم باعتبار الأصل لأن أصله يقوُم نقلت حركة الواو إلى ما قبلها للثقل . **(قوله فى الحركات)** أى مطلقها من غير نظر إلى خصوص الحركة . **(قوله وتعيين الحروف الأصول والزوائد)** أى تعيين مقدار كل منهما وإن اختلف محل الزائد أو شخصه كما فى يضرب وضارب وينطلق ومنطلق . **(قوله وقال الناظم فى التسهيل)** أى لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد رده فى شرحه بأن الوجه الأول والثانى يأتيان فى الماضى فإن زمانه يحتمل القرب والبعد فإذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب ، والثالث أيضا يأتى فى الماضى فإنه يقبل اللام إذا كان جوابا للو . والرابع ليس بمطرد فقد لا يجرى المضارع على اسم الفاعل

---

(١) يقبل الفعل المضارع لام الابتداء كما يقبلها الاسم فتقول : إن محمدًا ليفهم . كما تقول : إن محمدًا لفاهم .
(٢) أى تعيين الحروف الأصلية ثم تحديد الحروف الزائدة وحمل الزيادة مثل يستخرج ومستخرج .
(٣) انظر تسهيل الفوائد لابن الناظم صـ ٧ .

معانى مختلفة لولا الإعراب لالتبست . وأشار بقوله بجواز إلى أن سبب الإعراب واجب للاسم وجائز للمضارع ، لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب لأن معانيه مقصورة عليه ،

فى جميع ما ذكر ولو سلم فالماضى قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر ، وغلب غلبا وأجلب جلبا فالأوجه الأربعة ليست تامة فى نفسها وبتقدير تمامها لا تفيد لأنها ليست علة حكم الأصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها فى الفرع وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك . وأجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تفيد إلخ بأن وجود علة حكم الأصل فى الفرع إنما يشترط فى قياس العلة . ويصح أن يكون ما هنا من قياس الشبه وقد صرحوا بأنه يصح الإلحاق فيه بسبب المشابهة ولو فى غير علة الحكم لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار إليه مع إمكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم فى الإعراب بجامع توارد المعانى التركيبية التى يميزها الإعراب على كل وإن أمكن تمييزها فى الفرع بغير الإعراب كما سيأتى . ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لأن علة إعراب الاسم توارد المعانى التى لا يميزها إلا الإعراب لا مطلقا وهذا غير موجود فى المضارع لا يسلمها المصنف . **(قوله بجواز شبه)** أى مشابه والباء سببية متعلقة بشابه فى كلام التسهيل حيث قال شابه الاسم بجواز إلخ أى بسبب جواز قبول المضارع المعانى المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعانى المختلفة . ومعنى كون قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التى يقبلها كالفاعلية والمفعولية والإضافة فى نحو ما أحسن زيدا مقصورة عليه لا تتعدى إلى غيره . ومعنى كون قبول المضارع جائزا أن معانيه الواردة عليه التى يقبلها كالنهى عن كل من الفعلين فى المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنهى عن المصاحبة والنهى عن الأول وإباحة الثانى غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه . وإنما قال شبه لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لأن أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار المعانى المقبولة أيضا فسقط اعتراض الدمامينى على ذكر شبه بأنه فاسد ، وسقط ما قد يقال المتصف بالوجوب والجواز الإعراب لا قبول المعانى . نعم يرد على المصنف أن الماضى أيضا قابل للمعانى التركيبية المختلفة نحو ما صام واعتكف فإنه يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف ، وما صام معتكفا ، وما صام ولكن اعتكف . وأجيب بأنه نادر فلا يعتبر وفيه بحث تأمل . **(قوله لالتبست)** أى فى بعض الأحيان وإنما قيدنا ببعض الأحيان لأن الإعراب قد يدخل فيما لا إلباس فيه نحو يشرب زيد الماء حملا على ما فيه الإلباس ليجرى الباب على سنن واحد اهـ دمامينى . بقى له بحث وهو أن اللازم على فرض عدم الإعراب هو الإجمال لا الإلباس لاحتمال المعانى حينئذ على السواء من غير تبادر خلاف المراد وقد قالوا الإجمال من مقاصد البلغاء . وجوابه أنه ليس من مقاصدهم فى مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والإضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه . **(قوله لأن معانيه)** أى المعانى المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة . **(قوله مقصورة عليه)** أى لا تحصل إلا بلفظه فتعين إعرابه طريقا لبيانها . **(قوله لا تعن)** بصيغة المجهول على المشهور لأنه بمعنى تهتم بخلاف الذى بمعنى تقصد فمبنى للفاعل .

والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه كما فى نحو : لا تعن بالجفاء وتمدح عمرًا ، فإنه يحتمل المعانى الثلاثة فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن . ويغنى عن الإعراب فى ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ؛ فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو ، ولا تعن بالجفاء مادحًا عمرًا ، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو ؛ ومن ثم كان الاسم أصلاً والمضارع فرعًا خلافا للكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال كما هو أصل فى الأسماء ؛ قالوا لأن اللبس الذى أوجب الإعراب فى نحو الأسماء موجود فى الأفعال فى بعض المواضع كما فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم . وأجيب بأن اللبس فى المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم . وإنما يعرب المضارع **(إنْ عَرِيَا . مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ)** له نحو ﴿ **ليسجنن وليكونا** ﴾ [يوسف : ٣٢] **(وَمِنْ * نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ)** من قولك النسوة يرعن أى يخفن **(مَنْ فُتِنْ)** فإن لم يعر منهما لم يعرب لمعارضة شبه الاسم

(قوله فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو إلخ) ومثل ذلك يقال فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن . **(قوله ومن ثم)** أى من أجل أن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب بخلاف الفعل . **(قوله كان الاسم)** أى إعرابه أصلا والمضارع أى إعرابه فرعًا . **(قوله خلافا للكوفيين)** أى ولمن ذهب إلى أن الإعراب أصل فى الفعل فرع فى الاسم لوجوده فى الفعل من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت من أن سبب الإعراب فيهما توارد المعانى . **(قوله إن عريا)** بكسر الراء ماضى يعرى كرضى يرضى أى خلا ، وأما عرا يعرو كعلا يعلو فبمعنى عرض . **(قوله مباشر)** أى ولو تقديرا كقوله :

لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه(١)

أصله تهينن بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين أفاده يس وغيره . **(قوله ومن نون إناث)** أى نون موضوعة للإناث وإن استعملت مجازا فى الذكور كما فى قوله :

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب

(قوله لم يعرب) أى لفظا وهو معرب محلا إن دخل عليه ناصب أو جازم كما فى يس . وسكت عن محلية الرفع بالتجرد والقياس أنها كذلك ، إلا أن يقال التجرد ضعيف لأنه عامل معنوى كذا قال شيخنا السيد . ثم رأيت شيخنا فى باب إعراب الفعل نقل عن سم أن له محل رفع فى حال التجرد من الناصب والجازم ونظر فيه . وجزم بأنه ليس له فى حال التجرد محل رفع ناقلا ذلك عن القليوبى وغيره . **(قوله لمعارضة إلخ)** فيه أن عدم إعرابه هو الأصل فلا يحتاج إلى التعليل ويجاب بأن المضارع لما أشبه الاسم فى الأمور المتقدمة كان كأن الإعراب متأصل فيه فإذا خرج عنه فكأنه خرج عن الأصل فلهذا ذكر وجه البناء . **(قوله بما هو من خصائص الأفعال)** أى القوى

(١) البيت للشاعر الأضبط بن قريع . والشاهد فيه هو مجئ نون التوكيد مقدرة فى الفعل المضارع وهو « تهين » ، والأصل « تهينن » فالنون الأولى لام الكلمة ، والثانية نون التوكيد الخفيفة ، ولو لم تكن النون مقدرة فى الفعل لوجب أن يقول : لا تهن بحذف الياء وهى عين الفعل تخلصًا من التقاء الساكنين .

بما هو من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله من البناء فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ، ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها لأنهما مستويان فى أصالة السكون وعروض الحركة كما قاله فى شرح الكافية[1] والاحتراز بالمباشر عن غير المباشر وهو الذى فصل بين الفعل وبينه فاصل : ملفوظ به كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة ، نحو هل تضربان يا زيدان ، وهل تضربن يا زيدون ، وهل تضربن يا هند ، الأصل تضربانن وتضربونن وتضربينن ، حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذفت

بتنزيله منزلة الجزء الخاتم للكلمة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء المضارع المقرون بلم أو قد أو حرف التنفيس أو ياء الفاعلة لمعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص الأفعال . لكن هذا الاندفاع لا يظهر بالنسبة لياء الفاعلة لاتصالها بالآخر وتنزلها منزلة الجزء من الفعل إلا أن يقال تنزل نون التوكيد أقوى وأتم . **(قوله لتركيبه معها إلخ)** تعليل لكون البناء على الفتح كما قاله غير واحد لا لأصل البناء لأنه ذكره لا لأن التركيب لا يصلح علة للبناء بدليل بعلبك كما قيل لأن المراد هنا خصوص التركيب العددى كما يصرح به قول الشارح تركيب خمسة عشر لا مطلق التركيب المزجى . والتركيب العددى يصلح علة للبناء كما ستعرفه فى بابه وإنما اقتضى التركيب الفتح لأنه يحصل به ثقل فيحتاج معه إلى التخفيف بالفتح . وقال شيخنا السيد : ما ذكره الشارح علة لكون البناء على الفتح مع نون التوكيد وعلى السكون مع نون الإناث عازيا لشرح الكافية إنما ذكره المصنف فى شرح الكافية علة لأصل البناء لا لكونه على الفتح أو السكون ففى عزوه إلى شرح الكافية نظر . **(قوله حملا على الماضى المتصل به)** أى فى كون كل ساكن الآخر لفظا لا فى البناء على السكون لئلا ينافى ما سبق من كون الماضى المتصل بنون الإناث مبنيا على فتح مقدر وإن درج شيخنا على المنافاة أخذا بظاهر العبارة . وإنما علل سكونه مع أن الأصل فى المبنى السكون لأنه لما استحق الإعراب الذى أصله الحركة وبنى مع نون التوكيد على حركة دل على أن المنظور إليه فيه هو الحركة فاحتيج فى خروجه عنها مع نون الإناث إلى وجه . **(قوله لأنهما)** أى الماضى والمضارع وهذا تعليل للحمل على الماضى فى سكون الآخر لفظا لا فى البناء على السكون لما عرفت . **(قوله مستويان فى أصالة السكون وعروض الحركة)** لما مر من أن الأصل الأصيل فى الأفعال البناء وفى المبنى السكون ، فإن قلت : إذا كان الماضى والمضارع مستويين فى أصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضى . قلت : المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت فى القوة . ولما خرج المضارع عن أصله وأعرب ضعفت أصالة السكون فيه فحمل على الماضى الذى لم يخرج فلم تضعف أصالة السكون فيه . **(قوله لتوالى الأمثال)** أى الممنوع وذلك إذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو النسوة جننّ لأن الزائد المثل الأخير فقط .

---

(١) لابن الحاجب أعاننا الله على إتمامه .

الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ، ولم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه مستوفى فهذا ونحوه معرب . والضابط أن ما كان رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بنى لتركبه معها. وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يبن لعدم تركبه معها لأن العرب لم تركب ثلاثة أشياء.

(تنبيه) : ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور . وذهب الأخفش[1] وطائفة إلى البناء مطلقا ، وطائفة إلى الإعراب مطلقا . وأما نون الإناث فقال فى شرح التسهيل : إن المتصل بها مبنى بلا خلاف ، وليس كما قال ، فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه[2] وابن طلحة[3] والسهيلى[4] إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه

(قوله لفوات المقصود منها بحذفها) أى لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فإنها وإن أتى بها لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها لوجود الدليل عليها وهو أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم للعلم حينئذ بأن نون الرفع مقدرة . **(قوله لالتقاء الساكنين)** أى لدفعه وفيه أن التقاء الساكنين هنا على حده فهو جائز فلا حاجة إلى حذف الواو والياء للتخلص منه . ويمكن دفعه بأنه وإن كان جائزا لا يخلو عن ثقل ما فالحذف للتخلص من الثقل الحاصل به . **(قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد)** لا يقال كسر النون يدفع اللبس لأنا نقول لو حذفت لم تكسر النون لأن سبب الكسر وقوعها بعد ألف تشبه ألف المثنى على أن اللبس حاصل حال الوقف . **(قوله بنى لتركبه معها)** علل الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالفا لما أسلفه وقد أسلفنا أن هذا ما درج عليه الناظم فى شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقا له فافهم . **(قوله لم تركب ثلاثة أشياء)** اعترض بأنهم ركبوها فى قولهم لا ماء بارد ببناء الوصف معها على الفتح كما سيأتى فى باب لا . وأجيب هناك بأن لا إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشىء الواحد ولا يقاس على باب لا غيره ، فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم إدخال نون التوكيد . **(قوله بين المباشرة)** أى بين نون التوكيد المباشرة لأن نون الإناث لا تكون إلا مباشرة ولذا لم يقيدها الناظم بالمباشرة . **(قوله إلى البناء)** أى على الفتح حتى فى المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة لكنه فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الأقرب وإن توقف فيه البعض . **(قوله إلى الإعراب مطلقا)** لكنه فى المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة . **(قوله ما)** أى سكون ، ومن فى قوله من الشبه بالماضى تعليلية وجعل السكون عارضا للمضارع باعتبار ما صار كالمتأصل فيه من الإعراب فلا ينافى ما أسلفه الشارح من استواء المضارع والماضى فى أصالة السكون لأنه باعتبار الأصل الأصيل فتنبه .

---

(١) سبق التعريف به . (٢) سبق التعريف به صـ ٤٥ .

(٣) هو محمد بن طلحة بن عبد الملك بن أحمد الأموى الإشبيلى ، كان إمامًا فى صناعة العربية ، عارفًا بعلم الكلام ، وكان مشهورًا بالعقل والذكاء ، درس العربية والآداب بإشبيلية لمدة خمسين سنة ... توفى سنة ٦١٨ . (انظر البغية ١/١٢١) .

(٤) هو عبد الرحمن بن عبد الله ... الإمام أبو زيد ... السهيلى الخثعمى الأندلسى ، كان عالما بالقراءات واللغة العربية ، جامعًا بين الرواية والدراية ، كان نحويًا وأديبًا وعالمًا بالتفسير ، ومن مصنفاته الروض الأنف ، وشرح الجمل ... توفى سنة ٥٨١ (انظر البغية ٢/٨١) .

من الشبه بالماضي[١] . (**وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا**) الذى به الإجماع إذ ليس فيه مقتضى الإعراب لأنه لا يعتوره من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب (**وَٱلْأَصْلُ فِي ٱلْمَبْنِيِّ**) اسما كان أو فعلاً أو حرفا (**أَنْ يُسَكَّنَا**) أى السكون لخفته وثقل الحركة ، والمبنى ثقيل فلو حرك اجتمع ثقيلان (**وَمِنْهُ**) أى من المبنى ما حرك لعارض اقتضى تحريكه والمحرك (**ذُو فَتْحٍ**

(**قوله الذى به**) أشار به إلى الجواب عن الاعتراض بأن كلام المصنف لا يفيد بناء الحروف بالفعل إذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول . وحاصل ما أشار إليه من الجواب أن أل فى البناء للعهد الحضورى أى البناء الحاضر فى الحرف فيكون كلام المصنف مفيدا لبناء كل حرف واستحقاقه بناءه الحاصل له . ويجاب أيضا بأن حصول البناء للحرف علم من قوله : * **لشبه من الحروف مدنى** * والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له . (**قوله لا يعتوره**) أى لا يتوارد عليه . (**قوله ما يحتاج**) أى معان تركيبية يحتاج التمييز بينها إلى الإعراب . وأما المعانى الإفرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة إلى من فتعتور الحرف لكن لا يميز بينهما بالإعراب . (**قوله والأصل فى المبنى**) أى الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب إذ ليس غالب المبنيات ساكنا . (**قوله أى السكون**) فسر أن يسكن بالسكون لأنه عبارة النحاة لا لتأوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له لا للكلمة وإن توهمه شيخنا والبعض لأن المصدر المؤول به أن يسكن مبنى للمفعول قطعا أى كونه مسكنا وهو وصف للكلمة قطعا فلا تغفل . بقى شىء آخر أورده السيوطى فى نكته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك فى الإعراب فربما توهم عدم ذلك هنا ، وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف فى الأمر المعتل والأمر لاثنين أو جماعة أو مخاطبة ، وعن الفتح الكسر فى نحو لا مسلمات لك ، والياء فى نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ، والألف فى نحو « **لا وتران فى ليلة** » وعن الكسر الفتح فى نحو سحر على رأى من يقول ببنائه ، وعن الضم الواو والألف فى نحو يا زيدون ويا زيدان اهـ وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر فى نحو سحر نظر فتأمل . (**قوله والمبنى ثقيل**) للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف إلى ضميمة وتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبنى الحرف الثقيل . وأما تعليل ثقله بكون مدلوله مركبا لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الأصلى كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبنى من الأسماء للشبه المعنوى كمتى . (**قوله ومنه**) أشار به إلى عدم الانحصار فيما ذكره لأن من المبنى ما بنى على حرف كيا زيدان ويا زيدون ولا رجلين ، وما بنى على حذف كاغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى .

---

(١) وذلك فى صيرورة النون جزءًا منه مثل ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن ﴾ فيرضعن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهور هامشه يرضعن بأرضعن فى أن النون صارت فيه جزءًا منه .

وَذُو كَسْرٍ وَ) ذو (**ضَمْ**) فذو الفتح (**كَأَيْنَ**)وضرب ورب . وذو الكسر نحو (**أَمْسِ**) وجير[1] . وذو الضم نحو (**حَيْثُ**) ومنذ (**وَٱلسَّاكِنُ**) نحو (**كَمْ**) واضرب وهل . فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل . وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون. وأما الضم والكسر فيكونان فى الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل ، وبنى أين لشبهه بالحرف فى المعنى وهو الهمزة إن كان استفهاما وإن إن كان شرطا وبنى أمس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة . وبنى حيث للافتقار اللازم إلى جملة . وبنى كم للشبه الوضعى أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التى للتكثير .

(**قوله ذو فتح**) قدمه لأن الفتح أخف الحركات ويليه الكسر . (**قوله وذو الضم نحو حيث**) فإن قلت : من أين يعلم أن الناظم أتى بها مثالا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا . قلت : لأن أين تعينت مثالا للفتح وأمس تعينت مثالا للكسر فيكون حيث مثالا للضم وأيضا الضم أشهر والحمل على الأشهر أرجح . (**قوله لا الفعل**) وأما نحو ضربوا فمبنى على فتح مقدر والضمة للمناسبة كما مر . وأما رد بضم الدال فمبنى على سكون مقدر وضمته للاتباع . وأما نحو ع ، قِ فمبنى على الحذف والكسرة كسرة بنية . وأما رد بكسر الدال فمبنى على سكون مقدر والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين . (**قوله لثقلهما وثقل الفعل**) أما الأول فلأن الضم إنما يحصل بأعمال العضلتين معا والكسر بأعمال العضلة السفلى بخلاف الفتح فإنه يحصل بمجرد فتح الفم . وأما الثانى فلتركب معناه من حدث وزمان قيل ونسبة على ما بين فى محله . (**قوله وهو الهمزة**) الضمير يرجع إلى الحرف . (**قوله وبنى أمس عند الحجازيين**) أى بشروط خمسة ذكرها الشارح فى باب ما لا ينصرف : أن يراد به معين ، وألا يضاف ، ولا يصغر ، ولا يكسر ، ولا يعرف بأل . وأما التميميون فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف فى الأحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الأمس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر فى غيرها فإن فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف فى إعرابه وصرفه . (**قوله لتضمنه معنى حرف التعريف**) معناه التعيين . وبيان ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذى يليه يومك . وأما المقرون بأل العهدية فهو لليوم الماضى المعهود بين المتخاطبين وليه يومك أم لا وإذا نوّن كان صادقا على كل أمس . وفيها ألغز ابن عبد السلام بقوله : ما كلمة إذا عرفت نكرت وإذا نكرت عرفت ، ومراده بالأول حالة اقترانه بأل وبالثانى حالة بنائه فاعرفه . فإن قلت : العلة التى ذكرها الشارح موجودة فى جميع المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قلت : التعيين الذى هو معنى أل نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمى الموجود فى العلم مثلا فافهم . قال الشنوانى : والفرق بين العدل والتضمين أن العدل يجوز معه إظهار أل بخلاف التضمين ا هـ فعلى بنائه لتضمنه معنى أل تكون أمس مؤدية معنى أل مع طرحها وعدم النظر إليها وامتناع ذكرها ، وعلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل يكون أمس حالا محل الأمس مع النظر إلى أل وجواز ذكرها .

---

(١) حرف جواب بمعنى « نعم » .

(**تنبيه**) : ما بنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بنى ؟ وما بنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وما بنى من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه . وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟. وأسباب البناء على الحركة خمسة : التقاء الساكنين كأين ، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، أو عرضة لأن يبتدأ بها كباء الجر ، أو لها

(**قوله لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة**) بدليل وصفه بالمعرفة فى نحو قولهم أمس الدابر لا يعود[1] . وكان ينبغى حذف قوله ظاهرة لإيهامه أن الأداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمين المذكور يقول بتأدية أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة ، ولو قال لأنه معرفة وليس من أنواع المعرفة الآتية لتم التعليل فافهم . (**قوله وبنى كم للشبه الوضعى**) أى على مذهب غير الشاطبى وقوله أو لتضمن إلخ أى على مذهب الشاطبى أيضا . (**قوله وما بنى من الأفعال**) أى غير المضارع لأن المضارع لما استحق الإعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يسأل عنه إذا بنى على السكون سؤالان : لم بنى ؟ و لم سكن ؟ كما يدل على ذلك قول الشارح سابقا لمعارضة شبه الاسم إلخ وقوله ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها قاله البعض . أقول : يؤخذ منه أن قول الشارح وما بنى منهما على حركة إلخ محله أيضا فى غير المضارع وأن سؤالى المضارع المبنى على حركة لم بنى و لم كانت الحركة كذا وأنه لا يسأل عن تحريكه لموافقته ما يستحقه المضارع من الإعراب الذى الأصل فيه الحركة ، ويرد على ما ذكر أنه لا يسأل عن سكون المبنى من الأسماء ويسأل عن تحريكه مع أنها أشد أصالة من المضارع فى الإعراب الذى الأصل فيه الحركة . اللهم لا أن يقال لما ضعفت أصالة المضارع فى الإعراب لكون الأصل الأصيل فيه البناء فربما توهم عدم تأصله فى الإعراب بالكلية احتيج إلى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن سبب تحريكه لإشعار ذلك بأن له أصالة ما فى الإعراب الذى الأصل فيه الحركة بخلاف أصالة الاسم فى الإعراب فإنها قوية غير محتاجة إلى ذلك فتأمل . (**قوله وأسباب البناء على الحركة**) المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء ، ولو قال وأسباب تحرك المبنى لكان أوضح . ونظير ذلك يقال فى قوله وأسباب البناء على الفتح وما بعده . (**قوله التقاء الساكنين**) أى دفعه . وأورد هنا إيرادا أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء على أنه لفظى . (**قوله وكون الكلمة على حرف واحد**) يرد عليه أن السبب ما يلزم من وجوده الوجود والكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما فى تاء التأنيث الساكنة وبعض الضمائر كواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة ويجاب بأن المراد بالسبب هنا أعم من ذلك . (**قوله أو عرضة لأن يبتدأ بها**) اعترض بأنه يغنى عنه ما قبله لأنه من أفراد ما قبله ويجاب بأنه بصدد التنصيص على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لأن يبتدأ بها يصلح سببًا باعثًا له ولو مع الذهول عن كون الكلمة على حرف

---

(١) وذلك لأنه اسم لمعين وهو اليوم الذى يليه يومك . وبنى لتضمنه حرف التعين .

أصل في التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالًا وخبرًا كما تقدم . وأسباب البناء على الفتح . طلب الخفة كأين ، ومجاورة الألف كأيان ، وكونها حركة الأصل نحو يا مضر ترخيم مضارر اسم مفعول . والفقر بين معنيين بأداة واحدة نحو يا لزيد لعمرو ، والاتباع نحو كيفي بنيت على الفتح اتباعًا لحركة الكاف ، لأن الياء بينهما ساكنة والساكن حاجة غير حصين ، وأسباب البناء على الكسر : التقاء الساكنين كأمس . ومجانسة العمل كباء الجر ، والحمل على المقابل كلام الأمر

واحد كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا لبنائها على حركة وإن لم تكن عرضة لأن يبتدأ بها كتاء الفاعل ، هكذا ينبغي تقرير الاعتراض والجواب . **(قوله أولها أصل فى التمكن)** أى حالة فى التمكن أى أنها تعرب فى بعض الأحوال وليس المراد أنها متمكنة أصالة حتى يعترض بمنافاته حكمهم بأن المبنى غير متمكن . **(قوله كأول)** أى إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه كابدأ بذا من أول بالضم . **(قوله أو شابهت المعرب كالماضى)** لأن بناءها على الحركة أقرب إلى الإعراب من بنائها على السكون . **(قوله يا مضار)** أى على لغة من ينتظر[1] . ونظر فيه الشنوانى بأن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التى الكلام فيها بل هى فتحة بنية . وحركة البناء على هذه اللغة إنما هى الضمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا يقال فى الموضعين الآتيين . **(قوله والفرق بين معنيين)** أى كالمستغاث به والمستغاث له فى المثال المذكور . وقوله بأداة واحدة متعلق بمحذوف صفة لمعنيين أى منبه عليهما بأداة واحدة لا ظرف لغو متعلق بالفرق لأن الفرق باختلاف الحركة لا بالأداة الواحدة . **(قوله نحو يا لزيد لعمرو)** بفتح لام المستغاث به للفرق بينهما وبين لام المستغاث له . وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس . وأجيب بأن المراد الفرق المصحوب المناسبة وهى هنا أن المستغاث منادى والمنادى كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة . **(قوله نحو كيف)** إن قلت : لم مثل للفتح اتباعا بكيف وللفتح تخفيفا بأين مع أنه يصح العكس وكون الفتح فى كل للأمرين معا لأن الأسباب قد تتعدد . أجيب بأن وجه ما صنعه أن الهمزة لما كانت ثقيلة ناسب أن يمثل بأين لطلب الخفة بخلاف الكاف فإنها خفيفة فناسب أن يمثل بكيف للاتباع . **(قوله التقاء الساكنين)** فيه أن التقاء الساكنين إنما هو سبب البناء على حركة والمعدود من أسباب الكسر كونه الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين لأن الكسرة لا تلتبس بحركة الإعراب إذ لا تكون حركة إعراب إلا مع التنوين أو أل أو الإضافة قاله يس . وعبارة الدمامينى على المغنى قالوا : وإنما كان الأصل فى ذلك الكسر لأن الجزم فى الأفعال عوض عن الجر فى الأسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعارض وامتنع السكون فى بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا عنه اهـ . **(فائدة)** الساكنان يلتقيان فى الوقف مطلقا سواء كان الأول حرف لين أم لا ، ولا يلتقيان فى الوصل إلا وأولهما حرف لين . وثانيهما مدغم متصل كدابة ودويبة فلو لم يكن الأول حرف لين حرك كما فى اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كما فى اضرب الرجل بفتحها تريد اضربن بنون التوكيد

---

(١) أى لغة من ينتظر الحرف ، فعند الترخيم يحذف الحرف ويترك باقى الكلمة على ما هو عليه من حركة أو سكون فتقول فى « جَعْفَرٍ » : « ياجَعْفَ » وانظر شرح ابن عقيل للألفية (جـ ٢٩٢/٣ ، ٢٩٣) .

كسرت حملا على لام الجر، فإنها فى الفعل نظيرتها فى الاسم، والإشعار بالتأنيث نحو أنت، وكونها حركة الأصل نحو يا مضار ترخيم مضارر اسم فاعل، والفرق بين أداتين كلام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء فى نحو لموسى عبد، والاتباع نحو ذه وته بالكسر فى الإشارة للمؤنثة. وأسباب البناء على الضم ألا يكون للكلمة حال الإعراب نحو: ﴿**لله الأمر من قبل ومن بعد**﴾[1] بالضم، ومشابهة الغايات نحو يا زيد فإنه أشبه قبل وبعد، قيل: من جهة أنه يكون متمكنًا فى حالة أخرى، وقيل من جهة أنه لا تكون له

الخفيفة . ولو لم يكن الثانى مدغما حرك كغلاماى ومن سكنه من القراء فى ومحياى فللوصل بنية الوقف ، ولو لم يكن الثانى متصلا حذف الأول نحو ﴿ **دعوا الله** ﴾[2] ﴿ **يقولوا التى** ﴾[3] ﴿ **أفى الله شك** ﴾[4] وربما ثبت كقراءة ﴿ **عنه تلهى** ﴾[5] بإشباع الهاء وتشديد التاء ﴿ **ما لكم لا تناصرون** ﴾[6] بإثبات ألف لا وتشديد التاء وربما فرّ من التقائهما فى المتصل بإبدال الألف همزة مفتوحة قرئ « ولا جأن » ـ « ولا الضألين » بالهمزة . قال أبو حيان : ولا ينقاس شيء من ذلك إلا فى الضرورة على كثرة ما جاء منه . همع بتلخيص وزيادة . (**قوله ومجانسة العمل**) نقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه إلا أن يقال المراد أخذا من كلام الشاطبى ومجانسة الحرف اللازم للحرفية عمله اللازم له ، فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه ، وبلزوم العمل واو القسم وتاؤه لأن الواو والتاء لا يلزمهما الجر لانفكاكه عنهما إذا كانتا للعطف والخطاب . (**قوله حملا على لام الجر**) أى الداخلة على ظاهر غير مستغاث به . (**قوله فإنها**) أى لام الأمر حالة كونها فى الفعل نظيرتها أى لام الجر حالة كونها فى الاسم أى فى أن كلا عمل العمل الخاص بمدخوله . (**قوله والإشعار بالتأنيث**) أى لأن الكسر المعنوى يناسب المؤنث فيكون فى الكسر اللفظى إشعار به . (**قوله والفرق بين أداتين**) قال هنا بين أداتين وفى يا لزيد لعمرو جعل الأداة واحدة لاختلاف النوع هنا واتحاده هناك فإن لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فإنهما من نوع حرف الجر . (**قوله كسرت فرقا بينها إلخ**) ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعترض كلامه بأن الفرق لا يظهر مع الضمير نحو الزيدون لهم عبيد إلا أن يقال الكلام باعتبار الأغلب . (**قوله نحو لموسى عبد**) الأنسب كسر اللام ليكون مثالا للام الجر المحدّث عنها . (**قوله ومشابهة الغايات**) هى الظروف المنقطعة عن الإضافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف إليه غاية فى النطق اهـ فاكهى . وإنما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف إليه وهو التنوين . (**قوله نحو يا زيد**) أى فضمة زيد لمشابهته للغايات وأما أصل بنائه فلتضمنه معنى الخطاب الذى هو من معانى الحروف وأما كونه على حركة فلأن له أصلا فى التمكن أى حالة فى الإعراب . (**قوله وقيل من جهة إلخ**) لا يخفى مغايرته لما قبله المتحد مع قول السيرافى معنى فقول شيخنا أنه بمعنى قول السيرافى غير صحيح .

---

(١) الآية ٤ : سورة الروم. (٢) الآية ٢٢ : سورة يونس. (٣) الآية ٥٣ : سورة الإسراء.
(٤) الآية ١٠ : سورة إبراهيم. (٥) الآية ١٠ : سورة عبس. (٦) الآية : ٢٥ : سورة الصافات.

الضمة حالة الإعراب. وقال السيرافى[1]: من جهة أنه إذا نكر أو أضيف أعرب. ومن هذا حيث فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل وبعد من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الإضافة، وكونها حركة الأصل نحو يا تحاج ترخيم تحاجج مصدر تحاج إذا سمى به، وكونه فى الكلمة كالواو فى نظيرتها كنحن ونظيرتها همو، وكونه فى الكلمة مثله فى نظيرتها نحو اخشوا القوم، ونظيرتها قل ادعوا. والاتباع كمنذ. وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون، ويسمى أيضا وقفا.

(قوله لا تكون له الضمة حالة الإعراب) أى وهو منادى وأما الفتح والكسر فيوجدان فيه وهو منادى معرب أما الأول فظاهر وأما الثانى ففى حالة الاستغاثة به باللام. **(قوله وقال السيرافى)** هذا عين القول الأول. **(قوله ومن هذا حيث)** أى مما ضم لمشابهته الغايات حيث على لغة ضمها ولما كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح وجه الشبه بقوله فإنها إنما ضمت إلخ. **(قوله كالواو)** أى فى كون كل يكون علامة رفع ومن وادٍ واحد. **(قوله كنحن إلخ)** حاصله أن نحن ضمير لجماعة الحاضرين وهمو ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو فى نظيرتها ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان وهمو لعدد أقله ثلاثة كانت همو أقوى فاستحقت واوها أن تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال. **(قوله نحو اخشوا القوم إلخ)** حاصله أنهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا لثالث ما اتصل به لا نقلا لأن الهمزة همزة وصل فلما أرادوا تحريك واو اخشوا التى هى لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الأخير من الفعل عند اتصال نحو القوم به اختاروا الضمة حملا للشىء على نظيره، فوجه الشبه بين الضمتين كون كل فى آخر الفعل أعم من أن يكون آخرا حقيقة أو تنزيلا. وأورد على الشارح أن ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا فى لتبلونّ فهى ضمة مناسبة لا ضمة بناء، وضمة قل لاتباع ثالث ما بعده فهى ضمة اتباع لا ضمة بناء. وأصل تحريكهما للتخلص من التقاء الساكنين وكلامنا فى أسباب ضم البناء فكان الأولى إسقاط هذا الأخير. **(فائدة)** ضم واو الجمع المفتوح ما قبلها الساكن ما بعدها هو المشهور، وسمع كسرها وفتحها، كما سمع الضم فى غير واو الجمع نحو لو انطلقنا كذا فى الهمع. **(قوله وقد بان لك)** أى من قوله والأصل فى المبنى أن يسكنا ومنه إلخ. **(قوله أن ألقاب البناء)** أى ألقاب أنواع البناء الأصلية فاندفع بأنواع الاعتراض بأن هذه الألقاب ليست للبناء الذى هو جنس كلى لأن حق ألقاب الشىء اتحادها معنى، والأمر هنا ليس كذلك بل لأنواعه المخصوصة بمعنى أن كل نوع منها له لقب من هذه الألفاظ، ويجرى الاعتراض والجواب فى قولهم ألقاب الإعراب أيضا، وبالأصلية اعتراض بأن أنواع البناء لا تنحصر فى الأربعة فإن منه البناء على حرف

---

(١) هو الحسن بن عبد الله المرزبان، القاضى، أبو سعيد السيرافى، النحوى، كان أبوه مجوسيًا اسمه بهزاد، وسماه أبو سعيد، وكان أبو سعيد يدرس علوم القرآن ببغداد وأخذ النحو عن ابن السراج ومَبرمان، وقال عنه أبو حيان التوحيدى: هو إمام الأئمة فى النحو والمعرفة بالفقه واللغة والشعر ... ما رأيت احفظ منه لجوامع الزهد نظمًا ونثرًا ... ومن تصانيفه شرح كتاب سيبويه، شرح الدُّريدية، الإقناع فى النحو ولم يتممه وأتمه ولده يوسف. توفى سنة ٣٦٨ (انظر البغية ٥٠٧ ـ ٥٠٩).

وهذا شروع فى ذكر ألقاب الإعراب وهى أيضا أربعة : رفع ونصب وجر وجزم وعن المازنى[1] أن الجزم ليس بإعراب : فمن هذه الأربعة ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وما هو مختص بقبيل منهما . وقد أشار إلى الأول بقوله (**وَٱلرَّفعَ وَٱلنَّصْبَ ٱجْعَلَنْ إعْرابًا * لِاسْمٍ وَفِعْلٍ**) فالاسم نحو إن زيدا قائم والفعل (**نَحْوُ**) أقوم و(**لَنْ أَهَابَا**) وإلى الثانى أشار بقوله (**وَٱلِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ**) أى فلا يوجد فى الفعل . قال فى التسهيل : لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب[2] (**كَما * قَدْ خُصِّصَ ٱلْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا**) أي بالجزم لكونه

كما فى يا زيدان ويا زيدون ولا رجلين والبناء على حذف كما فى اغز واخش وارم ، واضربا واضربوا واضربى واعلم أن أنواع البناء وأنواع الإعراب وإن اتحدتا فى الصورة مختلفتان فى الحقيقة كما اختلفتا فى الأسماء ، فإن الأولى لازمة غير مجتلبة لعامل ، والثانية متغيرة مجتلبة لعامل . واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون فى الإعراب رفعا ونصبا وجرا أو خفضا وجزما . وفى البناء ضما وفتحا وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر . وهل حركات البناء أصل لعدم تغيرها ؟ أو حركات الإعراب لدلالتها على المعانى كالفاعلية والمفعولية والإضافة وتغيرها إنما هو لمعان ؟ أو كل أصل أقوال . (**قوله رفع إلخ**) بدأ بالرفع لأنه أشرف إذ هو إعراب العمد ولا يخلو منه كلام ، وثنى بالنصب لأنه أوسع مجالا فإن أنواعه أكثر . قال أبو حيان : ولو بدأ بالجر لأنه مختص بالاسم الذى الإعراب فيه أصل لاتجه أيضا اهـ دمامينى . (**قوله وعن المازنى أن الجزم ليس بإعراب**) وجهه أن الجزم ليس فى الاسم حتى يحمل عليه المضارع قاله الشيخ يحيى . (**قوله والرفع والنصب اجعلن إعرابا**) اعترضه السيوطى بأن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه والناظم مشى على ذلك فى عدة مواضع كقوله : * **والفاعل المعنى انصبن بأفعلا** * وقوله : وبه الكاف صلا ، وعلله بعض شراح الجزولية بأن تأكيد الفعل يقتضى اهتماما به فيقدم أفاده الشيخ يحيى . وينبغى حمل امتناع التقدم ــ إن سلم ــ على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا ، وحينئذ يندفع الاعتراض . (**قوله والاسم قد خصص بالجر**) الباء داخلة على المقصور كما هو الأكثر . لا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين إلخ لأنا نقول ذكر الجر هناك لبيان علامة الاسم وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الإعراب خاص بالاسم[3] . (**قوله لأن عامله**) أى عامل الجر أصالة وهو الحرف لا يستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به . وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد فاء جواب النفى بإضمار أن . وقوله غيره عليه أى غير الجر فى الاسم وهو الجر فى الفعل لو كان على الجر فى الاسم ، وقوله بخلاف الرفع والنصب أى فى الاسم فإنهما لقوة عاملهما أصالة بالاستقلال يقبلان أن يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه . (**قوله كما قد خصص إلخ**) الكاف قد تأتى لمجرد التنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا .

(١) المازنى : هو بكر بن محمد بن بقية ــ وقيل ابن عدي ــ بن حبيب الإمام أبو عثمان المازنى روى عن أبى عبيدة والأصمعى وأبى زيد وعنه المبرد والفضل بن محمد اليزيدى ... كان إماما فى العربية متسعا فى الرواية ... كان لا يناظره أحد إلا قطعه ... فقد ناظر الأخفش فى أشياء كثيرة فقطعه ... ، وقال المبرد لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان ... ومن مصنفاته : علل النحو ، تفاسير كتاب سيبويه ، التصريف ... وتوفى سنة ٢٤٩ هـ (انظر البغية ١/ ٤٦٣ ـ ٤٦٦).

(٢) انظر تسهيل الفوائد صـ ٨ .

(٣) أى أن الجر علامة خاصة بالاسم وعلامته الأصلية الكسرة ، وهو أحد أنواع الإعراب الأربعة .

فيه حينئذ كالعوض من الجر قاله فى التسهيل . واعلم أن الأصل فى كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون . والأصل فى كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَٱنْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرْ كَسْرًا كَذِكْرُ ٱللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ[1]

فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه وهو مجرور بالكسر ، وعبده مفعول به وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقى وهو الجزم بقوله: (وَٱجْزِمْ بِتَسْكِينٍ) نحو لم يقم.

(قوله أى بالجزم) فسر أن ينجزم بالجزم لأنه الواقع فى عبارة النحاة لمناسبته الرفع والنصب والخفض فيكون المصنف أطلق اللازم وأراد الملزوم باعتبار المعنى الأصلى للجزم . **(قوله لكونه فيه حينئذ)** أى حين إذ خص الاسم بالجر والفعل بالجزم كالعوض من الجر ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الإعراب : اثنان مشتركان وواحد مختص ولا يخفى أن عامل الجزم أصالة الحرف فهو كالجر فى عدم استقلال العامل أصالة لأن الحرف غير مستقل جارا كان أو جازما أو غيرهما ، فلا شرف للجزم على الجر باستقلال عامله ، أصالة حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم اختصاص الإشراف وهو الاسم بالمرجوح وهو الجر لعدم استقلال عامله ، فيجاب بأن له جهة رجحان وهو كونه ثبوتيا فتعادلا فالسؤال من أصله باطل وإن اغتر به المذكور . فإن قلت : كان القياس خفض المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو : ﴿ **هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم** ﴾[2] لاقتضاء الإضافة جر المضاف إليه وجزم الاسم الذى لا ينصرف لشبه الفعل ، فلم لم يخفض المضارع المذكور و لم يجزم الاسم المذكور ؟. قلت : أما الأول فلأن الإضافة فى المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا الفعل . وأما الثانى فلما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين إذ ليس فى كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة . **(قوله واعلم أن الأصل إلخ)** توطئة للمتن . **(قوله فارفع بضم)** الباء للتصوير من تصوير النوع بصنفه ليوافق مذهب الناظم من أن الإعراب لفظى وسيأتى للشارح كلام آخر . **(قوله وانصبن فتحا وجر كسرا)** الأقرب أن فتحا وكسرا منصوبان بنزع الخافض ليتوافقا مع قوله بضم . وقوله بتسكين وإن كان النصب به سماعيا على الراجح لأنه لا يبعد عندى أن محل كونه سماعيا على هذا القول إذا لم يصرح بالخافض فى نظير المنصوب بحذفه . **(قوله تنبيه لا منافاة إلخ)** قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فارفع بضم إلخ من كون الإعراب معنويا لما هو مذهبه من كونه لفظيا . **(قوله لا منافاة بين جعل هذه الأشياء)** يعنى الضم وأخواته إعرابا كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله اجعلن إعرابا لأن جعل الرفع والنصب إعرابا جار على المذهبين . والخلاف إنما يظهر فى الضمة وأخواتها ؛ فعلى أنه لفظى هى نفس الإعراب ، وعلى أنه معنوى علامات إعراب . وقوله وبين جعلها علامات إعراب أى كما هو ظاهر قوله فارفع بضم إلخ لأن المتبادر منه أن الضم وأخواته علامات إعراب

---

(١) «فارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت «بضم» جار ومجرور متعلق بارفع «وانصبن» الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة «فتحا» منصوب على نزع الخافض أى بفتح «وجر» الواو عاطفة ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع وفاعله مستتر وجوبًا تقديره أنت «كسرًا» منصوب على نزع الخافض «كذكر» الكاف حرف جر لمجرور محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف والتقدير ، وذلك كائن كقولك ، وذكر : مبتدأ مضاف ، الله مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله . وعبد : مفعول به لذكر بالفتحة الظاهرة . عبد مضاف والضمير مضاف إليه . ويسر : فعل مضارع والفاعل مستتر جوازًا أجد الجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو ذكر .

(٢) الآية ١١٩ : سورة المائدة .

(تنبيه): لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وجعلها علامات إعراب ، إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص **(وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ)** من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتى فرع عما ذكر **(يَنُوبُ)** عنه : فينوب عن الضمة الواو والألف والنون . وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون . وعَن الكسرة الفتحة والياء . وعن السكون حذف الحرف . فللرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات ، وللجزم علامتان ، فهذه أربع عشرة علامة : منها أربعة أصول وعشرة فروع لها تنوب عنها . فالإعراب بالفرع النائب **(نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)** فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة ، وبنى مضاف إليه والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحذو . واعلم أن النائب فى الاسم إما حرف وإما حركة ؛ وفى الفعل إما حرف وإما حذف ؛ فنيابة الحرف عن الحركة فى الاسم تكون فى ثلاثة مواضع : الأسماء الستة والمثنى والمجموع على حده ، فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المثنى والمجموع ،

والمعنى فارفع معلما بضم إلخ وإن احتمل أن تكون الباء للتصوير فتندفع المنافاة من أصلها كما مر . وكلامه يقتضى أن القائل بأن الإعراب لفظ يجوّز جعل هذه الأشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى أن وجودها علامة على وجود الإعراب من تعليم وجود الكلى بوجود جزئيه ولا مانع من ذلك . وإن كان المشهور أن القائل بأن الإعراب لفظى يقول مرفوع ورفعه كذا . والقائل بأنه معنوى يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا . بقى شىء آخر وهو أنه تقدم أن الضم وأخواته أنواع البناء فكيف جعلت إعرابا أو علامات إعراب ويمكن أن يقال فى عبارة المصنف ومن عبر مثل تعبيره مسامحة والأصل فارفع بضمة وانصب بفتحة واجرر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الإعراب والبناء وكذا السكون . وقال شيخنا السيد : البصريون يطلقون ألقاب البناء على علامات الإعراب فاحفظه . **(قوله من الإعراب بالحركات والسكون)** بيان لما وقوله مما سيأتى بيان لغير . **(قوله فرع عما ذكر إلخ)** أى على طريق التوزيع فالواو والألف والنون فروع الضمة ، والألف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا . وليس المعنى أن كل واحد من غير ما ذكر فرع عن كل واحد مما ذكر . وليس هذا حل إعراب بل هو دخول على قول المصنف ينوب مناسب له أتى به الشارح لأنه المقابل صريحا لقوله سابقا والأصل فى كل معرب أن يكون إعرابه إلى قوله رفعه بالضمة إلخ وبتقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن البهوتى وسكت عليه من الاعتراض . **(قوله نحو جا أخو بنى نمر)** بقصر جا لا للضرورة بل لكثرة حذف إحدى الهمزتين من كلمتين إذا اجتمعتا . ونمر بفتح فكسر أبو قبيلة من العرب . **(قوله والياء فيه نائبة عن الكسرة)** لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . **(قوله وعلى هذا الحذو)** يعنى القياس من حذاه يحذوه إذا تبعه وهو مرفوع بالابتداء خبره الظرف قبله أو مجرور بدلا من اسم الإشارة ومتعلق الظرف محذوف أى واجر على هذا الحذو ، أو منصوب مفعولا لمحذوف أى احذ هذا الحذو . **(قوله والمجموع على حده)** أى حد المثنى وطريقه من الإعراب بالحروف . واحترز به عن جمع التكسير فإن إعرابه بالحركات .

ولأن إعرابها على الأصل فى الإعراب بالفرع من كل وجه فقال : (وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ وَٱنْصِبَنَّ بِالأَلِفْ * وَٱجْرُرْ بِيَاءٍ) أى نيابة عن الحركات الثلاث (مَا) أى الذى (مِنَ ٱلأَسْمَا أَصِفْ) لك بعد (مِنْ ذَاكَ) أى من الذى أصفه لك (ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا) أى أظهر لا ذو الموصولة الطائية فإن الأشهر فيها البناء عند طيىء[1] (وَٱلْفَمُ حَيْثُ ٱلْمِيمُ مِنْهُ بَانَا) أى انفصل ، فإن لم ينفصل

(قوله فبدأ) أى إذا علمت ذلك فبدأ والأولى الواو قاله شيخنا أى لعدم احتياجها إلى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة . (قوله ولأن إعرابها على الأصل إلخ) أى لأن الأصل فى المعرب بالفرع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف وجره بالياء ليجانس الفرع الأصل ، ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة عن حركة لأنه لم يجر على الأصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فإن بعضه جاء على الأصل فى الإعراب بالفرع من كل وجه كالأسماء الستة وبعضه جاء على الأصل من بعض الوجوه كالمثنى والجمع على حده فإن الأول جاء على الأصل فى الجر والثانى جاء عليه فى الرفع والجر . (قوله وارفع بواو) المناسب الفاء لأن هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكر ينوب إلخ والواو توهم أنه أجنبى منه . (قوله نيابة عن الحركات الثلاث) مفعول مطلق لمحذوف أى تنوب هذه الأحرف نيابة ولا يصح أن يكون مفعولا لأجله تنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد أحدها بالعمل فيه نظرا إلى متعلقه أعنى قوله عن الحركات الثلاث إلا أن تجعل أل للجنس . (قوله ما من الأسما أصف) تنازعه العوامل الثلاثة فأعملنا الأخير وأضمرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة ولا يجوز كون العامل غير الأخير لوجوب إبراز الضمير حينئذ فيما بعد وإن كان فضلة . (قوله ذو) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة لأن إعرابها بالحروف إذا كانت مستعملة فى معناها وهى هنا المراد بها اللفظ . (قوله إن صحبة أبانا) صحبة مفعول لمحذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لأبانا لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر واشترط كون الشاغل ضميرا أكثرىّ لا كلى أو الضمير مقدر قاله يس . وقد يقال إذا جعل صحبة مفعولا مقدما لأبانا فقد ولى أن الفعل الظاهر تقديرا . (قوله لا ذو الموصولة) احترز عنها مع أن الكلام فى المعرب وهى مبنية دفعا لتوهم المبتدى الذى لا يعرف أنها مبنية دخولها فى قوله ذو . (قوله والفم حيث الميم منه بانا) استعمل حيث فى الزمان على رأى الأخفش أو فى المكان الاعتبارى أعنى التركيب واعترض كلامه بأنه يوهم أن الأصل فم بالميم فالذى ينبغى وفوه إن لم يبدل من واوه ميم وقد يقال لا نسلم أن الأصل الواو قال الناظم : الصحيح أن للفم أربع مواد ف م ى ف م و ف م م ف و ه كذا فى الروداني وبأن الفم إذا فارقته الميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا والمعرب هو فوك وهو غير الفم بنقص الميم ففى عبارته حكم على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم . وأجيب بأن المراد بالفم العضو المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف أى ودالّ الفم حيث الميم من داله بان والدال يعم ما معه ميم وما معه غيرها .

---

(١) أى كان « ذو » الطائية لا تُفهِمُ صحبة ، بل هى بمعنى الذى ، وتكون مبنية ، وآخرها الواو رفعًا ونصبًا وجرًّا مثل قول الشاعر :

فإما كرام موسرون لقيتهم ... فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا

وهذا البيت من الطويل للشاعر : منظور بن سحيم الفقعي .

منه أعرب بالحركات أعني الظاهرة عليها . وفيه حينئذ عشر لغات : نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فيهن ، والعاشرة اتباع فائه لميمه[1] ، وفصحاهن فتح فائه منقوصا و(**أَبٌ**) و(**أَخٌ**) و(**حَمٌ كَذَاكَ**) مما أصف (**وَهَنُ**) وهى كلمة يكنى بها عن أسماء الأجناس ، وقيل عما يستقبح ذكره ، وقيل عن الفرج خاصة . فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرًّا . وهذا الإعراب متعين فى الأول منها وهو ذو ولهذا بدأ به ، وفى الثانى منها وهو الفم فى حالة عدم الميم ولهذا ثنى به ، وغير متعين فى الثلاثة التى تليهما : وهى أب وأخ وحم لكنه الأشهر والأحسن فيها (**وَٱلنَّقْصُ فِي هَذَا ٱلأخِيرِ**) وهو من (**أَحْسَنُ**) من الإتمام وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ولذلك أخره . والنقص أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين وهى النون . وفى الحديث : « **من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه**

(**قوله الظاهرة عليها**) كان الأولى إسقاطه لتدخل الحركات المقدرة فى لغة القصر . (**قوله وفيه حينئذ**) أى حين إذ لم ينفصل منه الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الإسلام فى شرحه على الشذور ما نصه : الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصا ومقصورا كقاض وعصا بتثليث فائه فيها فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة ، واقتصر فى التسهيل على عشرة وأفصحها فتح فائه منقوصا اهـ فأنت تراه ذكر فى الفم بالميم اثنتى عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهى إعرابه على الياء كقاض مثلث الفاء وإسقاط لغة اتباع فائه لميمه فإذا ضمت إلى الاثنتى عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة فما نقله البعض وسكت عليه من أنها عشرون وأن شيخ الإسلام ذكرها فى شرحه على الشذور لا أصل له . وبقى لغات ثلاث نقلها الدمامينى وغيره وهى فاه وفوه وفيه قال وجمع الثلاثة أفواه ثم وجه ذلك فراجعه . (**قوله نقصه**) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الإعراب على الميم . (**قوله وقصره**) أى إعرابه بالحركات مقدرة على الألف كما فى فتى . (**قوله اتباع فائه لميمه**) أى فى حالة نقصه قيل وهذه اللغة أضعف اللغات ذكره شيخنا . (**قوله وأب**) مبتدأ لأنه معرفة لأن المراد لفظه وأخ وحم معطوفان عليه وكذاك خبر أى كما ذكر من ذو والفم فى كون كل مما أصف فقول الشارح مما أصف بيان لحاصل معنى قوله كذلك . والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة . (**قوله وهن**) مبتدأ محذوف الخبر أى كذلك . (**قوله عن أسماء الأجناس**) كان ينبغى حذف أسماء لأن ما ذكر كناية عن الأجناس نفسها قال الجوهرى[2] : الهن كناية ومعناه شىء تقول هذا هنك أى شيئك ، ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا بيكنى أى بدلا على أسماء الأجناس فصح كلام الشارح . (**قوله عما يستقبح ذكره**) أى فرجا كان أو غيره . (**قوله ولهذا ثنى به**) أى لكونه متعين الإعراب بالحروف لا مطلقا بل فى حالة عدم الميم . (**قوله أحسن**) أى أكثر استعمالا يسّ . (**قوله من تعزى إلخ**) قال الموضح فى شرح شواهد ابن الناظم : تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزاى مشددة أى من انتسب وانتمى ، وهو الذى

(١) انظر تسهيل الفوائد ص٩ .

(٢) سبق التعريف به صـ ١٨ .

بِهَنِ أبيهِ ولا تكنوا »[1] ولقلة الإتمام فى هن أنكر الفراء[2] جوازه وهو محجوج بحكاية سيبويه[3] الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ **(وَفِى أبٍ وَتَالِيَيْهِ)** وهما أخ وحم **(يَنْدُرُ)** أى يقل النقص . ومنه قوله :

[١٢] **بأَبِهِ اقْتَدَى عَدِىٌّ فِى الكَرَمْ ومن يُشابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ**

(وَقَصْرُهَا) أى قصر أب وأخ وحم **(مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ)** قصرها مبتدأ ، وأشهر خبره ، ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وهو قليل كما ستعرفه . والمراد أن استعمال أب وأخ وحم مقصورة أى بالألف مطلقا أكثر وأشهر من استعمالها

يقول يا لفلان ليخرج الناس معه فى القتال إلى الباطل ، فأعضوه بهمزة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فضاد معجمة مشددة ، أى قولوا له عض على هن أبيك أى على ذكر أبيك استهزاء به ، ولا تجيبوه إلى القتال الذى أراده أى تمسك بذكر أبيك الذى انتسبت إليه عساه أن ينفعك فأما نحن فلا نجيبك . ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون مضمومة مخففة أى لا تذكروا كناية الذكر وهى الهن بل اذكروا له صريح اسمه وهو الأير بفتح الهمزة وسكون التحتية اهـ وقوله أى تمسك بذكر أبيك الذى انتسبت إليه إلخ يحتمل أيضا أن معنى عض على هن أبيك عض على ذكر أبيك حيث لم يلد من يعضدك على الباطل من أخوتك . **(فائدة)** قال يس : الحديث المذكور فى الجامع الصغير عن الإمام أحمد والنسائى لكن بلفظ : **« إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه »** إلخ وقد اقتصر ابن الأثير فى النهاية على ما فى الشرح اهـ . **(قوله فما ظلم)** أى ما حصل منه ظلم فى المشابهة لأنه لم يشابه أجنبيًّا فالفعل منزل منزلة اللازم أو ما ظلم أحدا فى الصفة المشابه فيها لكونها صفة أبيه ، فالمفعول محذوف إيذانا بالعموم ، أو ما ظلم أباه بتضييع صفته ، أو ما ظلم أمه باتهامها فيه إذا لم يشابه أباه . **(قوله وقصرها من نقصهن)** عبر بضمير الإفراد ثم بضمير الجمع إشارة إلى جواز الأمرين وإن كان الأفصح فى الثلاث إلى العشر هن وفيما فوق العشر ها كما يشير إليه الإفراد أولا والجمع ثانيا فى قوله تعالى : ﴿ **إن عدة الشهور** ﴾ [التوبة : ٣٦] ، الآية . ذكره السيوطى فى كتابه المسمى بالشماريخ فى علم التاريخ : فما فى حاشية شيخنا السيد من أن العشر كما فوقها ليس على ما ينبغى . **(قوله أشهر)** يفيد أن النقص شهير وهو كذلك

---

[١٢] قاله رؤبة . وأراد به عدى بن حاتم الطائى الصحابى الجليل رضى الله عنه . والمعنى أن عديا اقتدى بأبيه حاتم فى الجود والكرم فمن يشابه أباه ويحاكيه فى صفاته فما ظلم فى هذا الاقتداء ، لأنه أتى بالصواب ووضع الشىء فى محله . والظلم وضع الشىء فى غير محله . وقد اقتبس الراجز فيه المثل السائر من أشبه أباه فما ظلم ، واختلف فى معنى فما ظلم فى المثل فقيل : فما وضع الشبه فى غير موضعه . وقيل : فما ظلم أبوه حيث وضع زرعه حيث أدى إليه الشبه . وقيل : الصواب فما ظلمت أى أمه حيث لم تزن بدليل مجىء الولد على مشابهة أبيه قاله اللحيانى . ويضعف هذين القولين أن اسم الشرط إذا كان مبتدأ فلابد فى الغالب من ضمير يعود من الجزاء إليه وهذا البيت يرد قول اللحيانى . والباء فى بابه تتعلق باقتدى قدم للاختصاص وأبه منصوب بيشابه والفاء جواب الشرط ، وروى فمن بالفاء ووجهه إن صح أن تكون للتعليل والشاهد فيه أن الأب فى الموضعين استعمل بحذف اللام معربا بالحركات وهذه لغة بعض العرب فعلى هذه التثنية أبان والجمع أبون . وقد قيل إن الأصل بأبيه وأباه فحذفت الياء والألف للضرورة .

---

(١) الحديث أخرجه أحمد فى مسنده ، وأخرجه مسلم والنسائى والبخارى . ومعنى « أعضوه بهن أبيه » أى قولوا له : عضى أير أبيك . ومعنى « ولا تكنوا » أى قولوا له ذلك بلفظ صريح مبالغة فى التشنيع . ومحل الشاهد قوله صلى الله عليه وسلم : « بهن أبيه » حيث إنه جر لفظ « الهن » بالكسرة الظاهرة .

(٢) سبق التعريف به صـ ٤٢ . (٣) سبق التعريف به صـ ١٤ .

منقوصة أى محذوفة اللامات معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة . ومن القصر قوله :

[١٣] إنَّ أَبَاهَــا وَأَبَــا أَبَاهَــا[1] قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

وفى المثل: مكره أخاك لا بطل[2]. وحاصل ما ذكره أن فى أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة، والثانية أن تكون بالألف مطلقا، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر. وأن فى هن لغتين: النقص وهو الأشهر، والإتمام وهو قليل؛ وزاد فى التسهيل فى أب التشديد[3] فيكون فيه أربع لغات، وفى أخ التشديد وأخو بإسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات، وفى حم حمو كقرو، وحمء كقرء، وحمأ كخطأ، فيكون فيه ست لغات[4] .

ولا ينافيه قوله وفى أب وتاليه يندر أى النقص لأن الشهرة ضد الخفاء فلا تنافى الندرة التى هى قلة الاستعمال. وأشهر أفعل تفضيل شاذ لأنه إما من شهر المبنى للمجهول أو أشهر الزائد على الثلاثى. **(قوله والمراد إلخ)** إنما قال: والمراد لأن المتن لا يصرح بالأكثرية وكأن الشارح يشير إلى أن فى كلام المتن حذفا. **(قوله أكثر وأشهر إلخ)** مقتضاه أن النقص فيهن كثير وهو مناف لتصريح المصنف بندرته فيهن. إلا أن يقال الندرة فى كلام المصنف بالنسبة إلى القصر والإتمام فلا تنافى كثرته فى نفسه. **(قوله إن أباها إلخ)** الشاهد فى الثالث صراحة وفى الأولين بقرينة الثالث إذ يبعد كل البعد التلفيق بين لغتين فمن قال الشاهد فى الثالث فقط أراد الشاهد صراحة. وقول غايتاها على لغة من يلزم المثنى الألف والضمير

---

[١٣] قاله أبو النجم قاله الجوهرى. وقيل قاله رؤبة، وليس بصحيح. وعن الفضل أنشدنى أبو الغول لبعض أهل اليمن:

أىُّ قَلُــوصٍ راكبٍ تراهــا شالــوا عَلاهُــنَّ فشُلْ عَلاهــا
واشْدُدْ بمثْنى حَقَبٍ حَقواهــا ناجيــةً وناجيــاً أباهــا

إن أباها وأبا أباها إلخ. وأنشد الجوهرى قبله:

واهــا لريَّا ثــم واهًــا وَاهًــا هــى المُنــى لــو أنَّنــا نِلناهــا
يــا لَيْتَ عيناهَــا لنــا وفاهــا بثمــن نُــرضِى بــه أباهــا

إن أباها إلخ واها كلمة يقولها المتعجب. وريا اسم امرأة. ويروى لليلى. والمجد الكرم، ومنه المجيد وهو الكريم. والشاهد فى موضعين: الأول أنه استعمل الأب مقصورا وهو الذى أراد به الشراح ههنا. الثانى فيه استعمال المثنى بالألف فى حالة النصب وهو قوله غايتاها، وكان القياس أن يقال غايتيها لأنه مفعول بلغا ونسب الكسائى هذه اللغة إلى بالحارث وزبيد وخثعم وهمدان، ونسبها أبو الخطاب لكنانة. ونسبها بعضهم لبلعنبر وبلهجيم وبطون من ربيعة، وأنكره المبرد مطلقا وهو مردود بنقل الأئمة أبى زيد وأبى الخطاب وأبى الحسين والكسائى، ولما سمع من ذلك قولهم ضربت يداه، ويشهد لذلك ما ثبت فى صحيح البخارى من حديث أنس رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما صنع أبو جهل» فانطلق ابن مسعود رضى الله عنه فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد فقال له: أنت أبا جهل؟ قال ابن علية قال سليم: هكذا قال أنس رضى الله عنه وهو واضح وهو مما روى بلفظه لا بمعناه، وهذا يؤيد صحة ما روى عن الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه من قول: لا ولو رماه بأباقبيس حيث لم يقل بأبى قبيس، وأن هذه لغة صحيحة، وإنه ليس بخطأ كما زعمه بعض المتعصبين حتى لحنوا الإمام فى ذلك بجهلهم وإفراطهم فى تعصبهم.

---

(١) الشاهد فى «أباها» الثالثة، لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة فى الإعراب.

(٢) قيل إن أول من قال هذا المثل هو عمرو بن العاص. وقيل قائله أبو حنش حين دفعه خاله لمقاتله من قتلوا إخوانه. وانظر لتفصيل هذا المثل (الكواكب الدارية فى الشواهد النحويه ١/٦٨ ــ ٧٠). (٢) انظر التسهيل الفوائد صـ٩. وهمع الهوامع ١/٢٩.

(٣) انظر تسهيل الفوائد صـ٩.

(٤) هو الخليل بن أحمد الفراهيدى، البصرى، صاحب العربية وعلم العروض وهو أول من استخرج علم العروض، وكان يلجأ إليه فى استخراج مسائل النحو، وهو أستاذ سيبويه ... كان زاهدا متواضعًا ... توفى سنة ١٧٥ هـ (انظر البغية ١/٥٥٦ ــ ٥٦٠).

(تنبيه) : مذهب سيبويه أن ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء . ومذهب الخليل[١] أن وزنها فعل بالإسكان ولامها واو فهى من باب قوة . وأصله ذَوو وقال ابن ابن كيسان[٢] : تحتمل الوزنين جميعا . وفوك وزنه عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفاء وسكون العين ، وأصله فوه لامه هاء وذهب الفراء إلى أن وزنه فعل بضم الفاء ؛ وأب وأخ وحم وهن وزنها عند البصريين فعل بالتحريك ولاماتها واوات بدليل تثنيتها بالواو . وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية لأن أحماء المرأة يحمونها ، وهو مردود بقولهم فى التثنية حموان وفى إحدى لغاته حمو ، وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالإسكان ، ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال. وأما هن فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم

إلى المجد وأنثه باعتبار الصفة أو الرتبة . والمراد بالغايتين المبدأ والمنتهى كما قيل . أو غاية المجد فى النسب وغاية المجد فى الحسب . وقيل الألف بعد التاء الفوقية للإشباع لا للتثنية . **(قوله مكره أخاك)** خبر مقدم ومبتدأ مؤخر أو مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين والأخفش من أنه لا يشترط فى الوصف اعتماده على نفى أو شبهه . قال فى التصريح : قيل أول من قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على مبارزة عليّ فلما التقيا قال له عمرو ذلك فأعرض عنه عليّ رضى الله تعالى عنهم . وذكر الأخ للاستعطاف . **(قوله وأن فى هن لغتين)** زاد فى الهمع ثالثة دونهما وهى تشديد النون . **(قوله وزاد فى التسهيل إلخ)** ذكر الروداني أنه يجوز فى الأب والأخ المشددين إعرابهما بالحروف فيقال هذا أبوك وأخوك مثلا بالتشديد والإعراب بالحروف . **(قوله كقرو)** القرو بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتتبع وقدح من خشب . **(قوله كقرء)** القرء بفتح القاف وسكون الراء وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والطهر وقد تضم قافه كما فى القاموس . **(قوله وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء)** أما الأول فلانقلاب لامها ألفا فى نحو ذواتا وقبل ذاتا أيضا بلا رد اللام كما فى التسهيل وأما الثانى فلأن يائي اللام أكثر من واويه والحمل على الأكثر أرجح فأصلها ذوى حذفت الياء اعتباطا ونقلت حركة الإعراب إلى الواو وحركت الذال بحركة الواو اتباعا لها ، ثم فى حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل وفى النصب قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفى حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة فقلبت ياء . فإن قلت : لا وجه للنقل والاتباع فى حال النصب لفتح الواو والذال فتحا أصليا . قلت : يقدر ذهاب فتحهما الأصلى وفتح الواو بفتحة الإعراب التى كانت على اللام المحذوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع لتكون حالة النصب كحالتى الرفع والجر على قياس ما سيأتى للشارح ترجيحه فى أب قبيل التنبيه الآتى ، ولك ألا تتكلف ذلك على مقياس مقابله الآتى . **(قوله فعل بالإسكان)** أى مع فتح الفاء واستدل بأن الحركة زيادة فلا يقدم عليها إلا مثبت . وأجيب عن حجة سيبويه بأن الاسم إذا حذفت لامه ثم ثنى لا ترد عينه إلى سكونها قاله يس ، أى فالمقتضى لقلب اللام ألفا موجود . **(قوله ولامها واو)** انظر ما دليله على أن لامها واو . ثم رأيت الاستدلال بأن أول أحواله واو ولام أخواته غير فوك واو فأجرى الباب على سنن واحد . **(قوله من باب قوة)** أى من باب ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء . **(قوله وأصله ذوو)** حذفت الواو الثانية اعتباطا ونقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى وفعل بالكلمة ما تقدم .

---

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدى ، البصرى ، صاحب العربية وعلم العروض وهو أول من استخرج علم العروض ، وكان يلجأ إليه فى استخراج مسائل النحو ، وهو أستاذ سيبويه ... كان زاهدا متواضعا ... توفى سنة ١٧٥ هـ (انظر البغية ١/٥٥٦ ـ ٥٦٠) .

(٢) سبق التعريف به .

هنة وهنوات[1] . وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية ، واعترضه ابن إياز[2] بأن فتحة النون فى هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث ، وفى هنوات لكونه مثل جفنات فتح لأجل جمعه بالألف والتاء وإن كانت العين ساكنة فى الواحد ؛ وقد حكى بعضهم فى جمعه أهناء فبه يستدل على أن وزنه فعل بالتحريك (وَشَرْطُ ذَا ٱلْإِعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة فى الكلمات

(**قوله بفتح الفاء وسكون العين**) لأن حركة العين زيادة فلا تثبت إلا بمثبت ولا يرد جمعه على أفعال لأن ما على فعل الساكن العين يجمع على أفعال إذا كان معتل العين كثوب وسيف . (**قوله وأصله فوه**) حذفت الهاء ، اعتباطا لشبهها بحرف العلة فى الخفاء وقربها منه فى المخرج ثم تارة يعوض عن واوه الميم لأنها من مخرجها وأخف من الياء وتارة لا فتنقل حركة الإعراب إلى الواو ويفعل بالكلمة ما تقدم . (**قوله لامه هاء**) بدليل قولهم فى الجمع أفواه وفى التصغير فويه . (**قوله بسماع قصرها**) لأن قصرها يوجب فتح العين إذ لا مقتضى لقلب اللام ألفا إلا تحركها مع انفتاح ما قبلها . (**قوله ويجمعها على أفعال**) أى لأن ما على فعل الصحيح العين الساكنها لا يجمع على أفعال بل على أفعل كما سيأتى فى قول الناظم : * **لفعل اسما صح عينا افعل** * لكن هذا لا ينهض على القراء إلا فى حم لا فى أب وأخ لأن مذهبه أن ما على فعل بالسكون وفاؤه همزة يجوز جمعه على أفعال وأفعل ومفاد كلام الشارح جواز جمع أخ على آخاء وتوقف شيخنا فى سماعه . (**قوله فبه يستدل**) أى لا بما ذكره الشارح كما يفيده تقديم المعمول لما علمت من رده . (**قوله وشرط ذا الإعراب بالأحرف الثلاثة**) أخذه الشارح من كون المقام مقام الإعراب بالنائب ومن المثال ويكفى هذان فى صرف اسم الإشارة عن رجوعه إلى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف . (**قوله أن يضفن**) أى ولو نية فى فانصبا كما فى التسهيل وجمع الجوامع للسيوطى كقول العجاج :

* **خالط من سلمى خياشيم وفا**[3] * أى خياشيمها وفاها قال فى الهمع[4] : خص البصريون ذلك بالضرورة ، وجوزه الأخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك فى الاختيار تخريجا على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله . ورأيت بخط الشنوانى عن سم أنه لا يقاس على ذلك عند المصنف أيضا غير فا من فو وفى بقية الأسماء الستة وأورد عليه أن هذا الاشتراط فى ذو والفم بلا ميم تحصيل الحاصل لأنهما ملازمان للإضافة . وأجيب بأن الشرط ينصرف إلى ما هو محتاج إليه بدلالة العقل والمحتاج إليه هنا هو ما عداهما ، فقول الشارح فى الكلمات الست فيه . ما فيه ولا يرد على اشتراط الإضافة لا أبالك لأنه مضاف إلى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه فى الحقيقة ، نعم انجرار ما بعد اللام بها لا بالمضاف كما قاله فى المغنى وعلله بأن اللام أقرب وبأن الجار لا يعلق فيكون مستثنى من عمل المضاف فى المضاف إليه . فإن قلت : لو كان مضافا إلى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع وتكرار لا كما سيأتى فى باب لا النافية للجنس . قلت : تركوا الرفع والتكرار نظرا إلى عدم الإضافة بحسب الظاهر الحاصل أنا راعينا الحقيقة تارة فأعربنا ما بعد لا بالحرف والظاهر تارة فأعملنا لا فيه ولم نكررها . أقول : بقى أن يقال لم أعربنا لا أبالى بالحرف مع إضافته فى الحقيقة للياء

(١) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ ٣٧ .

(٢) ابن إياز . وهو الحسن بن بدر بن إياز ، كان أوحد زمانه فى النحو والتصريف ... قرأ على التاج الأرموى ، وقرأ عليه التاج بن السباك ... ومن تصانيفه قواعد الفارحة ، والإسعاف فى الخلاف ... توفى رحمه الله سنه ٦٨١ هـ (انظر البغية ١/٥٣٢) .

(٣) البيت للعجاج فى وصف الخمر، من سلمى جر ومجرور حال مقدم، وهذه الإضافة إضافة منوية الثبوت فى المعطوف والمعطوف عليه، وقيل: شاذ.

(٤) يقصد همع الهوامع لجلال الدين السيوطى .

الست (**أَنْ يُضَفْنَ لَا * لِلْيَا**) مع ما هن عليه من الإفراد والتكبير (**كَجَا أُخُو أَبِيكَ ذَا اَعْتِلَا**) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد مكبر مضاف وإضافته لغير الياء . وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء ، فإن غير الياء إما ظاهر أو مضمر ، والظاهر إما معرفة أو نكرة . واحترز بالإضافة عما إذا لم تضف فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة ، نحو جاء أبٌ ورأيت أخًا ومررتُ بحم . وكلها تفرد إلا ذو فإنها ملازمة للإضافة وإذا أفرد فوك عوض من عينه وهي الواو ميم وقد تثبت الميم مع الإضافة كقوله :

[١٤] * يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي آلْبَحْرِ فَمُهْ *

وعدم إضافته أصلا فى الظاهر ؟ والقاطع للإشكال من أصله ما ذكره بعضهم من حمل ما ذكر على لغة القصر وإنما ترك التنوين للبناء وسيأتى بسط ذلك فى باب لا . (**قوله لا لليا**) معطوف على متعلق يضفن المحذوف والتقدير أن يضفن لأى اسم لا للياء ولم يقيد الياء بياء المتكلم لأن الإضافة لا تكون لياء المخاطبة أصلا لاختصاصها بالفعل . (**قوله مع ما هن عليه إلخ**) أشار به إلى دفع اعتراض على المصنف فى سكوته عن الشرطين المذكورين وحاصل الدفع أنه استغنى عن التصريح بهما بكونه ذكرها كذلك . (**قوله ذا اعتلا**) حال من المضاف لا من المضاف إليه لعدم شرطه . والاعتلاء العلوّ . (**قوله أنواع غير الياء**) أى أنواع المضاف إليه المغاير للياء . (**قوله عما إذا تضف**) أى تلك الأسماء أى القابل منها لعدم الإضافة فلا يرد أن ذوو الفم بلا ميم ملازمان للإضافة . (**قوله فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة**) يظهر لى أنه ليس بقيد بالنسبة إلى أب وأخ وحم لإطلاقهم جواز قصرها مثلا فتفطن ولا يرد عليه قوله :

* خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا *

لأن لفظ المضاف إليه منوى الثبوت فهو كالمذكور صراحة أى خياشيمها وفاها . ولا يرد عليه أيضا أن من لغات الفم الفمى كالفتى وهو مقصور معرب بالحركات المقدرة مع الإضافة وعدمها لأن الكلام ليس فى الفم بالميم بل ليس فى ذى والفم مطلقا كما ذكرناه عند قول المصنف أن يضفن وما ذكرناه عند قول الشارح عما إذا لم تضف فافهم . (**قوله عوض من عينه وهى الواو ميم**) وجه التعويض أن الإضافة إذا زالت يأتى التنوين فيدخل على واو هى ساكنة فتحذف للساكنين فعوضوا الميم عنها لتبقى ، وعند الإضافة لا يحتاج إلى الميم للأمن من ذلك لفقد التنوين أفاده الدماميني ، وتقدم وجه ايثار الميم دون غيرها . (**قوله وقد ثبت**) أى على قلة ، إجراء لحال الإضافة مجرى حال عدمها . (**قوله يصبح**) أى الحوت المذكور قبل ، وجملة وفى البحر فمه حاليه . (**قوله لخلوف فم الصائم**) بضم الخاء وقد تفتح لكن الفتح لغة شاذة كما فى تحفة ابن حجر بل قيد خطأ : أى تغير رائحته بعد الزوال . ومعنى أطيبيته عند الله أحقيته بثناء الله على صاحبه ورضاه به . ولا تختص أطيبيته بيوم القيامة على

---

[١٤] قاله رؤبة وهو من قصيدة طويلة مرجزة . وقبله : كالحُوتِ لَا يُرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهْ * أى يبتلعه . وظمآن منصوب لأنه خبر يصبح . ومنع من الصرف للوصف والألف والنون المزيدتين . وفى البحر فمه جملة اسمية وقعت حالا . والشاهد فى فمه حيث أثبت الراجز الميم فى حال الإضافة ، وليس ذلك بضرورة خلافا لأبى على .

ولا يختص بالضرورة خلافًا لأبي علي لقوله ﷺ : « **لَخُلوف فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك** »[1] والاحتراز بقوله لا لليا عما إذا أضيفت للياء فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء وكلها تضاف للياء إلا ذو فإنها لا تضاف لمضمر وإنما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر وبكونها مفردة عما إذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة فإنها تعرب إعرابهما . وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكبرة عما إذا صغرت فإنها تعرب أيضًا بالحركات الظاهرة . واعلم أن ما ذكره الناظم من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي وقطرب والزيادى من البصريين ، وهشام من الكوفيين فى أحد قوليه . قال فى شرح

المعتمد وذكره فى رواية مسلم لكونه وقت الجزاء . (**قوله فإنها تعرب بحركات مقدرة**) أى على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة فى أبى وأخى وحمى وهنى بلا رد للاماتها المحذوفة كما هو الشائع ، أو منع من ظهورها سكون ما قبل الياء للإدغام فى الأربعة برد لاماتها وقلبها ياء وإدغامها فى ياء المتكلم وفى فىّ فيجب قلب عين فى ياء وادغامها فى ياء المتكلم معربا بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للإدغام كما صرّح به الرضى . (**قوله لاسم جنس ظاهر**) أراد باسم الجنس ما وضع لمعنى كلى معرفا أو منكرا : وأراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف . وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال أنت ذو محمد أو ذو تقوم . وبقوله ظاهر الضمير الراجع إلى بعض الأجناس فلا يقال الفضل ذوه أنت . وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال أنت ذو فاضل هكذا ينبغى تقرير عبارة الشارح . ووجه ما ذكره الشارح من الحصر أن ذو صلة للوصف والضمير ، والعلم لا يوصف بهما . والمشتق غنى عنها لصلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة . (**قوله وما خالف ذلك فهو نادر**) كإضافته إلى العلم فى نحو « أنا الله – ذو بكة » وإلى الجملة فى نحو اذهب بذى تسلم : أى اذهب فى وقت صاحب سلامة . وفى نكت السيوطى أن إضافته إلى العلم قليلة وإلى الجملة شاذة . وفى يسّ أنه أضيف إلى الضمير شذوذا . (**قوله أو مجموعة جمع سلامة**) أى بالواو والنون أو الياء والنون إن أريد بها من يعقل أو بالألف والتاءان أريد بها ما لا يعقل كأن يقال أبوات وأخوات وقد سمع جمع أب وأخ وذى جمع مذكر سالما . قيل : وهن وحم وفم بلا ميم أيضا . (**قوله وأبعدها عن التكلف**) بخلاف مذهب سيبويه فإن فيه تكلف جركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها وهى بيان مقتضى العامل . ولا محذور فى جعل الإعراب حرفا من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه فى المثنى والمجموع على حده من نفسها . (**قوله وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر**) إن قلت : لم أتبعوا فى هذه الأسماء دون نظائرها من الأسماء المعتلة نحو عصاك ورحاك . قلت : الفرق أن للاتباع فى هذه الأسماء فائدة وهى الإشعار بأن ما قبل الآخر كان فى غير حالة الإضافة حرف

---

(١) أخرجه البخارى ومسلم فى صحيحهما والنسائى وابن ماجة فى سننهما كلهم فى كتاب الصوم ، وأخرجه أحمد فى مسنده .

التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف . ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبو زيد فأصله أَبُوُ زيد ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أَبُوُ زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت : رأيت أبا زيد فأصله أَبَوَ زيد فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا . وقيل : ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا . قيل : وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر فى الاتباع . وإذا قلت : مررت بأبي زيد فأصله بأَبَوِ زيد فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأَبِوِ زيد فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لكونها بعد كسرة كما فى نحو ميزان وذكر فى التسهيل أن هذا المذهب أصح[1] وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب فى إعراب هذه الأسماء وهما أقواها .

(تنبيه): إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثنى والمجموع عَلَى حده بها ، وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما

إعراب نحو : ﴿ **إن له أبا شيخا كبيرا** ﴾[2] ﴿ **فقد سرق أخ له** ﴾[3] بخلاف النظائر . ومن المقرر أن الشيء إذا لزم شيئا من باب أجرى جميع الباب على وتيرته فلا يرد فوك وذو مال . **(قوله ثم انقلبت الواو ألفا)** أى لتحركها وانفتاح ما قبلها . **(قوله وهذا أولى)** أورد عليه أن حركة الباء على هذا عارضة للاتباع فلا تصلح موجبا لقلب الواو المتحركة ألفا لما سيأتى فى محله من أنه يشترط أصالة الفتح . وأجيب بأن حركتها فى الحقيقة غير عارضة . والحكم بذهاب حركتها الأصلية واتيان بحركة أخرى للاتباع أمر تقديرى ارتكبناه إجراء للباب على وتيرة واحدة . وعلى تسليم عروضها فى الحقيقة يقال لما حلت محل الأصلية ونابت عنها واتحدت معها نوعا أعطيت حكمها أفاده الدماميني . **(قوله وذكر فى التسهيل أن هذا المذهب أصح)** أى لأن الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن تقديرها لم يعدل عنه ، ولا يمكن تمشية كلام المصنف هنا عليه لأنه فى الإعراب بالنيابة كما قال سابقا وغير ما ذكر ينوب إلخ . **(قوله من جملة عشرة مذاهب)** بل من جملة اثنى عشر مذهبا ساقها السيوطى فى همع الهوامع فراجعه . **(قوله إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف)** الأولى والمناسب لقوله فى السؤال الثانى وإنما اختيرت هذه الأسماء أن يقول هنا إنما أعرب بعض المفردات بالأحرف إلخ ثم يقول : وكان ذلك البعض الأسماء الستة لأنها تشبه المثنى إلخ وتصحيح كلام الشارح أن يقال المنظور إليه فى السؤال الأول جهة عموم الأسماء الستة وهى كونها بعضا من الأسماء المفردة لا جهة خصوصها وهى كونها هذه الأسماء بأشخاصها . **(قوله للفرق بينهما إلخ)** ولم يعكس ليكون الأصل للأصل والفرع للفرع. **(قوله وكذا البواقى)** فالحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما، وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبًا، والفم

---

(١) أصح ولكن الحق أن فيه تكلفًا وتعقيدًا لا داعى إليهما . (٢) من الآية ٧٨ : سورة يوسف . (٣) من الآية ٧٧ : سورة يوسف .

وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع . فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظا ومعنى أما لفظا فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان . وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر : فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا وكذا البواقى وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة (**بِالْأَلِفِ ٱرْفَعِ ٱلْمُثَنَّى**) نيابة عن الضمة . والمثنى اسم ناب عن اثنين اتفقا فى الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف : فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقى كالزيدين وغيره

يستلزم صاحبه وكذا الهن. (**قوله ارفع المثنى**) سيأتى شروط المثنى. (**قوله والمثنى**) أى اصطلاحًا أما لغة فهو المعطوف كثيرا . (**قوله اسم**) أى معرب بدليل أن الكلام فى المعرب فلا يرد على التعريف أنتما . (**قوله ناب عن اثنين**) أى اسمين اثنين أعم من أن يكونا مذكرين أو مؤنثين مفردين كالزيدين أو جمعي تكسير كالجمالين أو اسمى جمع كالركبين ، أو اسمى جنس كالغنمين[1] . والمراد ناب عنهما فى الحالة الراهنة لأن معنى الفعل غير معتبر فى التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج نحو : ﴿ **ثم ارجع البصر كرتين** ﴾[2] مما استعمل فى الكثرة لأن نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع ، على أن منهم من جعله ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة . (**قوله فى الوزن والحروف**) لم يقل والمعنى مراعاة لمذهب الناظم الذى يجوز تثنية المشترك مرادا بها معنياه المختلفان وجمعه كذلك عند أمن اللبس بتثنيته مرادا بها فردان لأحد معنييه . نحو عندى عينان : منقودة وموروودة وبجمعه كذلك . ويجوز تثنية اللفظ مرادا بها حقيقته ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك معللا ذلك بأن الأصل فى التثنية والجمع العطف وهو فى المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصارا فإذا جاز فى أحدهما فليجز فى الآخر قياسا . قال فى شرح الجامع : وبعضهم بنى المسألة على جواز استعمال المشترك فى معنييه أى واللفظ فى حقيقته ومجازه . فإن قلنا به جاز وإلا فلا ا هـ وهو ظاهر . (**قوله بزيادة**) الباء سببية متعلقة بناب . (**قوله أغنت عن العاطف والمعطوف**) فلا يقال جاء زيد وزيد مثلا فى غير ضرورة أو شذوذ إلا لنكتة كقصد تكثير نحو أعطيتك مائة ومائة ، وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول الحجاج : أنا لله محمد ومحمد فى يوم . أى محمد ابنى ومحمد أخى وأل فى العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة ففى كتاب العسكرى : لا يجوز فى قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد . قال : ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظرفان لأن النعت كالمنعوت فكما لا يجتمع المنعوتان فى لفظ واحد كذلك نعتاهما كذا فى الدمامينى . وعلى هذا لا يجوز بالطريق الأولى جاء زيد فعمرو الظريفان وعندى أنه يجوز جاء زيد فزيد الظريفان وجاء زيد فعمرو الظريفان لانتفاء اللبس المانع من

---

(١) الغنم لا واحد لها من لفظها ، والواحدة شاة ، وهو اسم مؤنث للجنس ، يقع على الذكور والإناث ، وعليها جميعها ، والجمع أغنام وغنوم وأغانم . وقالوا فى التثنية غنمان على إرادة القطيعين .

(٢) من الآية ٤ : سورة الملك .

كالقمرين، واثنين واثنتين، وكلا وكلتا، والألفاظ الموضوعة للاثنين كزوج وشفع فخرج

جواز جاء الزيدان فى جاء زيد فزيد أو فعمرو ولأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فعليك بالإنصاف . وأل فى المعطوف أيضا للعهد والمعهود المعطوف من لفظ المثنى فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن رجل ورجل واثنتان لنيابته عن امرأة وامرأة لأن المعطوف ليس من لفظ المثنى . **(قوله فاسم ناب عن اثنين يشمل إلخ)** يتبادر من هذا مع سكوته عن إخراج قوله ناب عن اثنين ، لما دلَّ على أقل من اثنين كرجلانٍ أى ماشٍ . ولما دلَّ على أكثر كصنوان جمع صنو ولما أعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس ككلبتى الحداد أو علم كالبحرين لمكان . وجعله اتفاقا فى الوزن قيدا أول أنه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم جنسا وناب عن اثنين فصلا أول مخرجا لما مر . **(قوله كالقمرين)** للشمس والقمر تغليبا للمذكر . ولم يغلبوا المؤنث إلا فى مسألتين : قولهم ضبعان بفتح فضم فى تثنية ضبع للمؤنث ، وضبعان بكسر فسكون للمذكر . ونحو قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطه أن يكون معك عدد مميز بمذكر ومؤنث كلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد ببين كذا فى المغنى . قال الدمامينى : ومن أمثلة المسألة الثانية اشتريت عشرا بين جمل وناقة . ثم قال : ووقع تغليب المؤنث فى غير تينك المسألتين ففى التنزيل : ﴿ **والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا** ﴾[1] والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن أنث العدد لتغليب الليالى . وقوله تعالى : ﴿ **إن لبثتم إلا يوما** ﴾[2] بعد قوله : ﴿ **إن لبثتم إلا عشرا** ﴾[3] مشعر بأن المراد بالعشر الأيام فأنث تغليبا لليالى . وزعم زاعم أنه عليه الصلاة والسلام غلب المؤنث فى قوله : « **حبب إلىّ من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرّة عينى فى الصلاة** » اهتماما بالنساء. وهذا الحديث رواه النسائى عن أنس وليس فيه ذكر الثلاثِ ولا أعلمها ثابتة من طريق صحيح ا هـ. أقول: عد فى آخر المغنى من أمثلة التغليب قولهم المروتين فى الصفا والمروة وهذا من تغليب المؤنث .

(فائدة)و أذكر فى ذكر القمرين قول القائل:

رأت قمر السماء فأذكرتنى ليالى وصلها بالرقمتين
كلانا ناظر قمرا ولكن رأيت بعينها ورأت بعينى

قال الدمامينى : هذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقى هو وجهها وأن قمر السماء قمر مجازى لمشابهته وجهها . وقوله رأيت بعينها ورأت بعينى يرشد إليه ا هـ أى لأن معنى رأيت بعينها إلخ أنى رأيت القمر الحقيقى وهى رأت القمر المجازى لأنى رأيت وجهها وهو القمر الحقيقى وهى رأت قمر السماء وهو القمر المجازى . قال الصلاح الصفدى : وهذا أحسن ما يقال فى معنى البيتين . وذهب بعضهم إلى أن نحو القمرين مثنى حقيقة وأن التثنية إنما حصلت بعد تسمية المغلب عليه باسم المغلب مجازا وهو مبنى على جواز تثنية اللفظ مراداً بها حقيقته ومجازه .

(١) من الآية ٢٣٤ : سورة البقرة . (٢) من الآية ١٠٤ : سورة طه . (٣) من الآية ١٠٣ : سورة طه .

بالقيد الأول نحو العَمرين فى عمرو وعمر وبالثانى نحو العُمرين فى أبى بكر وعمر ، وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان ، إذ لم يسمع كل ولا كلت ، ولا اثن ولا اثنة ولا ثنت

(قوله كزوج وشفع) فيه أنهما لم يوضعا لاثنين خاصة بل لأعم من اثنين وهو ما انقسم بمتساويين ومثلهما زكا يقال خسا أو زكا أى فردا أو زوجا قاله الروداني . **(قوله فخرج بالقيد الأول نحو العمرين)** يصح ضبطه بالفتح فالإسكان تغليبا للأخف وبالضم فالفتح إشارة إلى قوله ﷺ : **« اللهم أعز الإسلام بأحبّ العمرين إليك »** يعنى عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام الذى هو أبو جهل تغليبا للأشرف الذى سبقت له السعادة فيكون فى الحديث رمز إلى أنه الذى يسلم . قال الدماميني : يغلب الأخف لفظا ما لم يكن غير الأخف مذكرا . أقول : أو اقتضى تغليبه سبب غير التذكير كما قررناه فى العمرين بالضم فالفتح . وما نقلناه عن الدماميني نقله الشمنى عن التفتازانى . ثم نقل الدماميني عن ابن الحاجب أن شرط التغليب تغليب الأدنى على الأعلى وضعفه ، وعن غيره أن شرطه تغليب الأعلى على الأدنى وضعفه . **(قوله وبالثانى نحو العمرين)** كان الأولى أن يقول نحو الزيدين فى زيد وعمرو لأن المثال الذى ذكره خارج بالقيد الأول لاختلاف الوزن أيضا فيه . **(قوله وبالثالث كلا وكلتا إلخ)** قال شيخنا : أى خرج بالثالث ما لا زيادة فيه أغنت عن العاطف والمعطوف بألا يكون فيه زيادة أصلا أو يكون فيه زيادة لا تغنى عن العاطف والمعطوف بألا يكون له مفرد من لفظه اهـ فالأول نحو كلا وزوج وشفع والثانى نحو كلتا واثنان واثنتان وثنتان إذ لم يسمع كلت واثن واثنة وثنت ، ومن هذا يعلم أنه كان ينبغى للشارح ذكر زوج وشفع من الألفاظ الخمسة لخروجهما أيضا بالقيد الثالث إلا أن يقال تركهما للمقايسة وأنه كان ينبغى له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها أصلا لا بعدم سماع مفرد لها لإيهامه أن فيها زيادة لكن لا تغنى عن العاطف والمعطوف لعدم سماع مفرد لها فتأمل . واعلم أن إخراج زوج وشفع بالقيد الثالث إنما هو على التنزل مع الشارح فى دخول شفع وزوج فى قولنا اسم ناب عن اثنين وتقدم ما فيه .

(فائدة): قال فى التصريح : ويشترط فى كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط : **أحدها** : الإفراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ولا جمع المؤنث السالم وإن ثنى غير ذلك من جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس كما مر . الثانى : الإعراب فلا يثنى المبنى وأما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للاثنين وليس من المثنى حقيقة على الأصل عند جمهور البصريين ، وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يا زيدان ولا رجلين لأن البناء وارد على المثنى فهما من بناء التثنية لا من تثنية المبنى . **الثالث** : عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا إسناديا باتفاق ولا مزجيا على الأصح فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى بهما أضيف إليهما ذوا أو ذواتا والمجوّزون تثنية المزجى . قال بعضهم : يقال معديكربان وسيبويهان . وقال بعضهم : يحذف عجز المختوم بويه ويثنى صدره ويقال سيبان . وأما العلم الإضافى فإنما يثنى جزؤه الأول على الصحيح وانظر حكم المركب التقييدى العلم . **الرابع** : التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض

وأما قوله : [١٥] ★ فِى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ ★
فإنما أراد كلتا فحذف الألف للضرورة . فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى فى إعرابه

من العلمية فيقال جاء الزيدان ويا زيدان مثلا ولهذا لا تثنى كنايات الأعلام كفلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير . **الخامس** : اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوين للأب والأم فتغليب وتقدم بيانه . **السادس** : اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه أو مرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور . وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ(١) وأورد عليهم جواز تثنية العلم إذ نسبة العلم المشترك إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته . وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقواهما أنه لا يلزم من جواز تثنية العلم المشترك جواز تثنية المشترك لأن تثنية المشترك باعتبار معنييه تلتبس بتثنيته باعتبار فردى أحد معنييه وهذا مفقود فى تثنية العلم إذ ليس شىء من معانيه جنسا وقد مر أن المصنف يشترط أمن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر . **السابع** : أن لا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو سواء فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سىّ فقالوا سيان لا سواءان أى قياسا فلا ينافى أنه شذ سواءان وبعض فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو بملحق بالمثنى نحو أجمع وجمعاء فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية . **الثامن** : أن يكون له ثان فى الوجود فلا يثنى الشمس والقمر ، وأما قولهم القمران فتغليب وقد مر بيانه اهـ مع زيادة من الهمع وغيره ويظهر أن المركب التقييدى العلم كالمزجى . وزاد بعضهم كالسيوطى فى الهمع أن يكون لتثنيته فائدة فلا يثنى كل وأحد وعريب وديار لإفادة الجميع العموم ورد زيادته بأنه يغنى عنه الاتفاق فى المعنى غير ظاهر وأن لا يشبه الفعل فلا يثنى أفعل من . ورد بعضهم زيادة هذا بأن مانع التثنية فى أفعل من عرض من التركيب أى مع من فلا يعتدّ به إذ هو فى حد ذاته يصح أن يثنى . **(قوله سلامى)** هى بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين المفصلين من مفاصل أصابع اليد أو الرجل قاله العينى . **(قوله وكلا)** هذا شروع فى ذكر بعض ما حمل على المثنى . وألف كلا قيل بدل عن واو وقيل عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل عن ياء . وقيل الألف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للإلحاق وقيل للتأنيث . فإن قلت : إذا كانت ألف كلا أصلية وألف كلتا للتأنيث أو أصلية فالألف فيهما غير مجتلبة لعامل فكيف تكون إعرابا . أجيب بأن الإعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كما فى الأسماء الستة والمثنى

[١٥] تمامه : ★ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ ★

(قوله فى كلت رجليها) أى فى إحدى رجليها . وفيه الشاهد حيث استدل به البغداديون على أن كلت تجىء للواحدة ، وكلتا للمثناة . وأجيب بأنه حذف الألف للضرورة وقدرانها زائدة فلا يجوز الاحتجاج به . وسلامى بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم هى واحدة السلاميات ، وهى العظام التى تكون بين مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل . وهو مرفوع بالابتداء ، وواحدة صفته ، وفى كلت رجليها خبره مقدما .

(١) وأجاز ابن مالك ذلك إذا لم يلتبس بالمثنى الذى أريد به فردان لأحد معنييه مثل: عندى عينان منقودة ومورودة، ويجوز جمعه كذلك. وسر هذه المسألة أنه يشترط فى المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناهما فإن اختلف اللفظان فى الحروف أو الحركات لم تكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق ولكن من الملحق بالمثنى عند الجمهور .

وليست منه (وَكِلاَ * إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ) الألف للإطلاق أى وارفع بالألف كلا إذا وصل بمضمر حال كونه مضافا إلى ذلك المضمر حملا على المثنى الحقيقى (وكِلْتَا كَذَاكَ) أى ككلا فى ذلك : تقول جاءنى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ، فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف رفعا ونصبا وجرا . وبعضهم يعربهما إعراب المثنى فى هذه الحالة أيضا . وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقا ومنه قوله :

[١٦] نِعْمَ الفتَى عَمَدَتْ إِلَيْه مَطِيتِي   فى حِينِ جَدَّ بنا المسِيرُ كِلاَنَا

(تنبيه)*: كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى ، ولذلك أجيز فى ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا فى قوله :

[١٧] كلاهُما حِين جدَّ الجَرْىُ بَيْنَهُمَا   قَدْ أَقْلَعَا وكلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابى[1]

والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس إعرابا بل هو دال على التثنية أو الجمع أو غير دال على شىء كما فى الأسماء الستة وبعد دخوله إعراب فقد تغير الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة فتدبر . **(قوله بمضمر)** متعلق بوصل مقدرة لدلالة وصل المذكورة لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر كذا قيل وفيه ما مر . وقوله مضافا حال من الضمير المستتر فى وصل العائد إلى كلا مؤسسة احترز به عما إذا اتصلت بالضمير غير مضافة إليه نحو زيد وعمرو هما كلا الرجلين لأن الاتصال يشمل القبلى والبعدى فعلم ما فى كلام شيخنا . **(قوله أى وارفع إلخ)** أشار إلى أن كلا معطوف على المثنى وأن مضافا حال من نائب فاعل وصل وأن متعلق مضافا محذوف لدلالة الكلام عليه . **(قوله كلتا كذاك)** مبتدأ وخبر هذا هو الظاهر . **(قوله فى هذه الحالة)** أى حالة الإضافة إلى ظاهر . **(قوله مطلقا)** أى سواء أضيفا إلى مضمر أو ظاهر . **(قوله عمدت)** أى قصدت وبابه ضرب كما فى المختار والإسناد فى جد بنا المسير مجاز عقلى والأصل جددنا فى المسير . **(قوله ملازمان للإضافة)** أى إلى المعرف الذى يدل على اثنين بلا تفرق ولو كان بحسب اللفظ مفردا أو جمعا كما سيأتى فى الإضافة . **(قوله كلاهما)** أى الفرسين وقوله جد الجرى مجاز عقلى والأصل جدا فى الجرى وقوله قد أقلعا أى كفا عن الجرى وقوله رابى أى منتفخ والشاهد فى أقلعا ورابى .

[١٦] البيت من الكامل ، وقائله مجهول . ومحل الشاهد فى البيت قوله « كلانا » حيث إنها جاءت توكيدًا للضمير المجرور محلا بالياء فى قوله « بنا » .

[١٧] قاله الفرزدق . كلاهما يعنى كلا الفرسين وهو مبتدأ وقد أقلعا خبره **(قوله حين جدّ)** أى حين اشتد الجرى وقوى بين الفرسين المذكورين . وهذا إسناد مجازى وأصله جدّا فى الجرى . قد أقلعا أى قد كفا عنه وكلا مبتدأ ورابى خبره . والجملة حال وهو من ربا يربو ربوًا وهو النفس العالى ، يقال ربا الفرس إذ انتفخ من عدو أو فزع . والشاهد فى موضعين : **الأول** : أنه اعتبر معنى كلا وثنى الخبر حيث قال قد أقلعا . **الثانى** : أنه اعتبر لفظ كلا ووحد الخبر حيث قال رابى .

(١) فى هذا البيت كلا وكلتا وهما اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثنى وأجيز فى ضميرهما اعتبار اللفظ فيفرد ، واعتبار المعنى فيثنى وقد اجتمعا معًا فى هذا الشاهد ، إلا أن اعتبار اللفظ أكثر .

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن قال تعالى : ﴿ **كلتا الجنتين آتت أكلها** ﴾[1] ولم يقل آتتا فلما كان لكلا وكلتا حظ من الإفراد وحظ من التثنية أجريا فى إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة ، وخص إجراؤهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر لأن الظاهر أصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل مراعاة للمناسبة[2] (**اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ**) بالمثلثة اسمان من أسماء التثنية وليسا بمثنيين حقيقة كما سبق (**كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ**) بالموحدة اللذين هما مثنيان حقيقة (**يَجْرِيَانِ**) مطلقًا فيرفعان بالألف

(**قوله وبه جاء القرآن**) أى نصا وأما اعتبار المعنى فلم يجئ فيه نصا لأن الضمير فى قوله تعالى : ﴿ **وفجرنا خلالهما نهرا** ﴾[3] لا يتعين رجوعه إلى كلتا من قوله تعالى : ﴿ **كلتا الجنتين آتت أكلها** ﴾ بل يحتمل رجوعه إلى الجنتين وإن كان رجوع الضمير إلى المضاف أكثر من رجوعه إلى المضاف إليه ولهذا مشى فى شرح الجامع على رجوع الضمير إلى كلتا . قال الدمامينى : ويتعين الإفراد مراعاة للفظ فى نحو : كلانا غنى عن أخيه وضابطه أن ينسب إلى كل منهما حكم الآخر بالنسبة إليه لا بالنسبة إلى ثالث إذ المراد كل واحد منا غنى عن أخيه . قال فى المغنى : وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكتبت أن قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لأنه خبر عن زيد وعمرو وإن قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الإفراد وعلى هذا فإذا قيل إن زيدا وعمرا فإن قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان ا هـ . (**قوله اثنان واثنتان**) تجوز إضافتهما إلى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما المضاف إليه لئلا يلزم إضافة الشىء إلى نفسه لا فرق فى ذلك بين الظاهر والضمير على المرضى عندى . ويؤيده تصريح بعضهم كما فى الرودانى بجواز اثنا كما إذا أريد بالاثنين أمران غير المخاطبين مضافان إليهما كعبدين لهما . وأما ما نقله فى التصريح عن الموضح فى شرح اللمحة وتبعه البعض من امتناع إضافة اثنين واثنتين إلى ضمير تثنية لأنها إضافة الشىء إلى نفسه فغير ظاهر على إطلاقه . (**قوله من أسماء التثنية**) أى من الأسماء الدالة وضعا على اثنين. (**قوله كابنين وابنتين إلخ**) قال بعضهم : لما لم يتزن له أن يقول مثل المثنى أتى بمثالين منه وأقام ذلك مقام قوله كالمثنى . وقال آخر كان يمكنه أن يقول مثل المثنى فيه يجريان أى فى الرفع بالألف أفاده فى النكت . (**قوله مطلقا**) أى سواء أفردا كقوله تعالى : ﴿ **حين الوصية اثنان** ﴾[4] أى شهادة اثنين ليصح الإخبار به عن شهادة بينكم أو ركبا نحو : ﴿ **فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا** ﴾[5] أو ضيفا نحو اثناكم واثنتاكم . (**قوله وتخلف اليا**) أى تقوم مقامها فى بيان مقتضى العامل لا فى النوع الخاص بالألف وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقديرا

(١) من الآية ٣٣ : سورة الكهف . (٢) انظر شرح الألفية لابن جابر الأندلسى .
(٣) من الآية ٣٣ : سورة الكهف . (٤) من الآية ١٠٦ : سورة المائدة . (٥) من الآية ١٦٠ : سورة الأعراف .

ومثل اثنين ثنتان فى لغة تميم (**وَتَخْلُفُ اَلْيَا فِى**) هذه الألفاظ (**جَمِيعِهَا**) أى المثنى وما ألحق به (**اَلْأَلِفَ * جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ**) اليا فاعل تخلف قصره للضرورة والألف مفعول به وجرا ونصبا نصب على الحال من المجرور بفى أى مجرورة ومنصوبة . وسبب فتح ما قبل الياء الإشعار بأنها خلف عن الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا . وحاصل ما قاله أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها .

(تنبيهان)*: الأول : فى المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهى لزوم الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا(١) وهى لغة بنى الحرث بن كعب وقبائل أخر(٢) ، وأنكرها المبرد(٣) وهو محجوج بنقل الأئمة . قال الشاعر :

[١٨] فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى ... مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

ليدخل نحو لبيك مما لم يستعمل مرفوعا . **(قوله فى هذه الألفاظ جميعها)** جعل الشارح جميعا تأكيدا لمحذوف وهو ممنوع عند غير الخليل إلا أن يقال هو حلّ معنى لا حلّ إعراب . **(قوله بعد فتح قد ألف)** ذكره وإن كان يؤخذ الفتح من السكوت على ما قبل الألف الذى هو مفتوح لأن التصريح أقوى من البيان ولإفادة علة فتح ما قبل ياء المثنى وهى ألفة الفتح مع الألف كما فى نكت السيوطى فقوله قد ألف فى معنى التعليل . **(قوله للضرورة)** فيه أن قصر ذى الألف من أسماء حروف التهجى لغة لا ضرورة إلا أن يقال المراد أن القصر هنا متعين لضرورة الوزن . **(قوله نصب على الحال)** فيه أن مجىء المصدر حالا وإن كان كثيرا مقصور على السماع فالأولى كونه منصوبا على الظرفية بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه والأصل وقت جر ونصب كما فى آتيك طلوع الشمس . **(قوله أى مجرورة ومنصوبة)** لم يقل أى مجرورا ومنصوبا مع أن المجرور بفى وهو لفظ جميع مذكر لأن الغالب مراعاة ما أضيف إليه كل وجميع لا لمجرد اكتساب التأنيث من المضاف إليه وإن اقتضاه كلام شيخنا والبعض . **(قوله وسبب فتح)** أى إبقاء فتح والسبب الذى ذكره غير السبب المستفاد من كلام المصنف كما مر . **(قوله خلف عن الألف)** إنما كانت الألف أصلا لأن الرفع أول أحوال الإعراب ومثلها الواو فى الجمع . **(قوله والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا)** فى معنى التعليل للإشعار . **(قوله لزوم الألف)** أى والإعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصور وبعض من يلزمه الألف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهى لغة قليلة جدا كذا فى الدمامينى وغيره والظاهر على هذه اللغة منع صرف المثنى إذا انضم إلى زيادة الألف والنون علة أخرى كالوصفية فى نحو صالحان فتأمل . **(قوله لصمما)** أى عض ونيب .

[١٨] قال الشاعر : لناباه بالألف ، مع أنها مسبوقة باللام الجارة ، وعلامة الجر كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والهاء مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق برأى .

(١) أى تعرب بحركات مقدرة عليها كالمقصور .

(٢) انظر شرح شذور الذهب صـ ٤٨ ، وانظر الكواكب الدرية ١/٥٢ ـ ٥٤ .

(٣) سبق التعريف به صـ ٣٦ .

وجعل منه ﴿ إنْ هَذَانِ لساحران ﴾ [طه : ٦٣] ولا وتران فى ليلة . الثانى : لو سمى بالمثنى ففى إعرابه وجهان : أحدها إعرابه قبل التسمية والثانى يجعل كعمران فيلزم الألف ويمنع الصرف وقيده فى التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها كاشهيبا بين لم يجز إعرابه بالحركات (وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ) نيابة عن الضمة (وبِيَا ٱجْرُرْ وٱنْصِبِ) نيابة عن الكسرة والفتحة

(قوله وجعل منه إن هذان لساحران) وقيل اسم إن ضمير الشأن وهذان مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أى لهما ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبر إن . واعترض بأن حذف ضمير الشأن شاذ إلا مع أن المفتوحة المخففة وكأن المخففة فإنهم استسهلوه معهما لكونه فى كلام بنى على التخفيف فحذفه تبع لحذف النون ورب شىء يحذف تبعا ولا يحذف استقلالا كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وإنما كان مع غيرهما شاذا لأن فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه فى ذهن السامع لأنه موضوع لمبهم يفسره ما بعده فإذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه وبأن حذف المبتدأ ينافى التأكيد لأن تأكيد الشىء يقتضى الاعتناء به وحذفه يقتضى خلافه . وأجيب عن هذا بمنع تنافيهما لعدم تواردهما على محل واحد لأن التأكيد للنسبة والحذف للمبتدأ ولأن المحذوف لدليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد فى نحو مررت بزيد وجاءنى أخوه أنفسهما بالرفع على تقديرهما صاحباى أنفسهما وبالنصب على تقدير أعينهما أنفسهما قاله الدماميني . وقيل : هذان مبنى لتضمنه معنى الإشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان أقيس لأن الأصل فى المبنى ألا تختلف صيغه لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لألف ساحران وإنما قال لأكثر هذين جرًّا ونصبًا نظرا لصورة التثنية . **(قوله ويمنع الصرف)** للعلمية وزيادة الألف والنون . **(قوله كاشهيبابين)** تثنية اشهيباب وهى السنة المجدبة التى لا مطر فيها . **(قوله وارفع بواو)** أى ظاهرة كما فى الزيدون أو مقدرة كما فى صالحو القوم أو منقلبة إلى الياء كما فى مسلمىّ على التحقيق . **(قوله وبيا اجرر وانصب)** ليس المجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب على الأصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر وعلى القول الثانى يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول فى الجملة قاله الشيخ يحيى . وبه يعرف ما فى كلام البعض وعلى هذا القول فالذى أعملتاه هو الثانى إذ لو كان الأول لوجب الإضمار فى الثانى بلا حذف للضمير وقصر يا مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنوانى . **(قوله نيابة عن الكسرة والفتحة)** يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا لمحذوف وجوبا أى نابت الياء فيما ذكر نيابة . ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لأجله لقوله اجرر وقوله والفتحة أى ونيابة عن الفتحة مفعولا لأجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثانى لدلالة الأول .

(**سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَ**) جمع (**مُذْنِبٍ**) وهما عامرون ومذنبون ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده . ويقال له جمع السلامة لمذكر ، والجمع على حد المثنى لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة . وأشار بقوله (**وَشِبْهِ ذَيْنِ**) إلى أن الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة فالاسم ما كان كعامر علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث[1] ومن

(**قوله سالم**) تنازعه العوامل الثلاثة قبله وأعمل الأخير وأضمر فى الأولين ضميره وحذفه . وإضافته إلى جمع من إضافة الصفة إلى الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامر ومذنب إذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصة بالنسبة لشبه ذين . ويشترط فى هذا الجمع زيادة على ما يأتى شروط التثنية كما قاله الروداني وغيره . وسيأتى الكلام على جمع التكسير فى بابه . (**قوله وجمع مذنب**) دفع بتقدير جمع هنا إيهام كلام المصنف اشتراك عامر ومذنب فى جمع واحد وإنما لم يبال المصنف بهذا الإيهام لضعفه جدا بوضوح انتفاء الاشتراك فلا لبس والمضاف إلى متعدد إنما تجب فيه المطابقة إذا خيف اللبس . (**قوله جمع المذكر السالم**) أى المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زينب وحبلى لمذكرين فإنهما يقال فيهما زينبون وحبلون . وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم نعتا لجمع وجره نعتا للمذكر والأرجح الثانى لأن السلامة فى الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحده نقله شيخنا السيد عن الشنوانى . (**قوله لسلامة بناء واحده**) أى بنيته أى لغير إعلال فدخل فى جمع السلامة نحو قاضون ومصطفون . (**قوله اسم وصفة**) جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة فى الفعل بجامع الدلالة على الجمعية وكانت واو الفعل أصلا لأنها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتأويله بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيلى . (**قوله علما**) أى شخصيا فلا يجمع العلم الجنسى بالواو والنون أو الياء والنون إلا ما كان علما على الشمول التوكيدى نحو أجمع فإنه يقال فيه أجمعون وأجمعين لأنه صفة فى أصله لأنه أفعل تفضيل أصالة قاله الروداني . ثم اشتراط العلمية للإقدام على الجمعية واشتراط عدمها المصرح به فى قولهم لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد قصد تنكيره لتحقق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال العلمية من الشروط المعدة بكسر العين أى المهيئة لقبول الجمعية وهى لا توجد مع المشروط وبهذين الجوابين ينحل لغز الدمامينى المشهور الذى ذكره شيخنا والبعض . (**قوله لمذكر عاقل**) أى مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين . وإنما لم يعتبروا المعنى فى طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون بل جمعوه بالألف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث كذا نقل عن الغزى والمراد مذكر عاقل ولو تنزيلا ومنه فى الصفة قوله تعالى : ﴿ قالتا أتينا طائعين ﴾[2] ﴿ رأيتهم لى ساجدين ﴾[3] والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبى غير المميز والمجنون هذا . وقد ذكر في التسهيل أنه يكفي ذكورة بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة

(١) أى يجمع هذا الجمع علم أو صفة ، والعلم لابد أن يكون لمذكر ـ فى المعنى ـ عاقل خاليا من تاء التأنيث ما لم تكن عوضا عن فاء أو لام فإنها تلحق بجمع المذكر ، واشترط الخلو من تاء التأنيث لعدم اللبس بجمع ما لا تاء فيه .

(٢) من الآية ١١ : سورة فصلت . (٣) من الآية ٤ : سورة يوسف .

التركيب ومن الإعراب بحرفين فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم كرجل(١) أو علما لمؤنث كزينب ، أو لغير عاقل كلاحق علم فرس ، أو فيه تاء التأنيث كطلحة ، أو التركيب المزجي كمعديكرب وأجازه بعضهم ، أو الإسنادى كبرق نحره بالاتفاق أو الإعراب بحرفين كالزيدين أو الزيدين علما . والصفة ما كان كمذنب صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى

أى لا مع اختلافها فلا يقال رجلان فى رجل وامرأة ولا عالمون فى عالم وقائمتين . قال سم : وقضية عبارته اشتراط العقل والتذكير فى التثنية أيضا فليحرر اهـ . أقول : فى الدماميني على التسهيل أن إدخال المثنى فى هذا الحكم سهو وأنه لا حاجة إلى اشتراط اتحاد المادة هنا لأن الاتفاق فى اللفظ مأخوذ فى تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على التغليب . **(قوله خاليا من تاء التأنيث)** ما لم تكن عوض فاء أو لام كما سيذكره الشارح . أما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة فلو سمى مذكر بسلمى أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة واوا . وإنما اشترط الخلوّ من تاء التأنيث لأنها إن حذفت فى الجمع التبس بجمع ما لا تاء فيه وإن أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقوع تاء التأنيث حشوا وإنما اغتفروا وقوعها حشوا فى التثنية لأنه ليس لتثنية ذى التاء صيغة تخصها فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه بخلاف جمعه . **(قوله ومن التركيب ومن الإعراب بحرفين)** قال البعض الأولى حذفهما لأنهما شرطان لمطلق الجمع مصححا أو مكسرا وكلامنا فى شروط جمع السلامة بخصوصه اهـ ولك أن تقول لا دليل على أن كلامنا فى شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن كلامنا فى شروطه أعم من أن تخصه أولا لكن يعكر عليه أنه لم يستوف مطلق شروطه . **(قوله بحرفين)** فيه مسامحة إذ الإعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة حرف الإعراب قال ذلك تسمحا ، أو يقال أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أى الواو فى حال الرفع والياء فى حالى النصب والجر . **(قوله وأجازه بعضهم)** أى مطلقا وقيل إن ختم بويه جاز وإلا فلا وعلى الجواز فى المختوم بويه قيل تلحق العلامة بآخره فيقال سيبويهون وقيل تلحق بالجزء الأول ويحذف الثانى فيقال سيبون . **(قوله أو الإسنادى)** فإذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمى بأحد هذين المركبين قيل ذوا كذا وذوو كذا من إضافة المسمى إلى الاسم كذات مرة وذات يوم . وسكت عن الإضافى لأنه يثنى ويجمع جزؤه الأول وجوز الكوفيون تثنية الجزءين وجمعهما قال الروداني : لا أظن أن أحدا يجترىء على مثل ذلك فيما فيه الإضافة إلى الله تعالى ﴿ إنما الله إله واحد ﴾(٢) اهـ . **(قوله كالزيدين أو الزيدان علما)** أى إعرابا إعرابهما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة فإن أعربا بالحركات جاز جمعهما . **(قوله صفة لمذكر عاقل)** لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما فى ﴿ وإنا لموسعون ﴾(٣) ﴿ فنعم الماهدون ﴾(٤) ﴿ ونحن الوارثون ﴾(٥) لأنه سماعى لأن أسماءه تعالى توقيفية والكلام فى الجمع المقيس . قال الدماميني : معنى

---

(١) وجوّز الكوفيون جمع الجزأين فيقال على رأيهم ، علمو الدينيين رفعًا ، علمى الدنيين جرًا أو نصبًا .

(٢) من الآية ١٧١ : سورة النساء .

(٣) من الآية ٤٧ : سورة الذاريات .

(٤) من الآية ٤٨ : سورة الذاريات .

(٥) أى أن المذكر والمؤنث يستويان فى مثل هذه الصفات .

فى الوصف به المذكر والمؤنث ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث ، كحائض ، أو لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس أو فيه تاء التأنيث كعلامة ونسابة أو كان من باب أفعل فعلاء كأحمر . وشذ قوله :

[١٩] فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِى تَمِيمٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا

أو من باب فعلان فعلى كسكران فإن مؤنثه سكرى أو يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث كصبور وجريح فإنه يقال فيه رجل صبور وجريح وامرأة صبور وجريح .

(تنبيهات): الأول أجاز الكوفيون أن يجمع نحو طلحة هذا الجمع * الثانى يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما من الثلاثى المعوض من فائه تاء التأنيث نحو عدة

الجمعية فى أسماء الله تعالى ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد كوارثون ا هـ . **(قوله خالية من تاء التأنيث)** أى من التاء الموضوعة له وإن استعملت فى غيره ليصح إخراج علامة فإن تاءه لتأكيد المبالغة لا للتأنيث . **(قوله أفعل فعلاء)** بالإضافة التى لأدنى ملابسة أى ليست من باب أفعل الذى له مؤنث على فعلاء وكذا يقال فى نظيره وعبارته صادقة بألا يكون من باب أفعل أصلا كقائم وبأن يكون من باب أفعل الذى ليس له مؤنث أصلا كأكمر لكبير كمرة الذكر وبأن يكون له مؤنث على غير فعلاء كفعلى بالضم نحو الأفضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الأول وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بألا يكون من باب فعلان أصلا كقائم وبأن يكون من باب فعلان الذى ليس له مؤنث أصلا كلحيان لطويل اللحية وبأن يكون له مؤنث على غير فعلى كفعلانة نحو ندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم . وقوله ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما إلخ هو بمعنى قول الموضح قابلة للتاء أو تدل على التفضيل وإنما اعتبر فى الصفة قبول التاء لأن قبولها يدل على شبه الفعل لأنه يقبلها وجمع الصفة هذا الجمع إنما هو لتكون الواو فيها كالواو فى الفعل الذى هو أخوها فى الاشتقاق فى الدلالة على الجمعية كما مر وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه عند جمعه فأشبه الفعل اللازم للتنكير . **(قوله كصبور وجريح)** محل استواء المذكر والمؤنث باطراد فى فعول إذا كان بمعنى فاعل وأجرى على موصوف مذكور وفى فعيل إذا كان بمعنى مفعول وأجرى على موصوف مذكور فإن جعل نحو صبور وجريح علما جمع هذا الجمع . **(قوله يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما إلخ)** لا يخفى أن هذا لا ينافيه ما سيأتى من عد جمع الثلاثى المذكور من الملحقات بجمع السلامة لا أنه جمع سلامة حقيقة لأن ما هنا فيما إذا جعل علمًا وما سيأتى فيما إذا لم يجعل علمًا .

---

[١٩] البيت من بحر الوافر ، والقائل حكيم بن الأعور الكلبى وقد هجا مضر . وانظر البيت لابن يعيش ٦٠/٥ ، والشافية ص ١٤٣ ، والمقرب ٥٠/٢ ؛ والشاهد فى البيت قوله : « أسودين ، وأحمرين » حيث جمع « أسود ، وأحمر » جمع مذكر سالم ، مع أن مؤنثهما : سوداء ، وحمراء . وجمعت شذوذًا ، وجوّز ابن كيسان جمع الصفة جمع تصحيح ... وهذا ضعيف .

أو من لامه نحو ثبة . فإنه يجوز جمعه هذا الجمع . الثالث يقوم مقام الصفة التصغير فنحو رجيل يقال فيه رجيلون * الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرط الأخير مستدلين بقوله :

[٢٠] مِنَّا ٱلذِى هُوَ مَا إن طَرَّ شاربُهُ وٱلْعَانسونَ[1] وَمِنَّا ٱلْمُرْدُ والشيبُ

فالعانس من الصفات المشتركة التى لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ولا حجة لهم فى البيت لشذوذه (وَبِهِ) أى وبالجمع السالم المذكر (عِشْرُونَا * وَبَابُهُ) إلى التسعين (أُلْحِقَ) فى الإعراب بالحرفين وليس بجمع وإلا لزم صحة انطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة وعشرين ، على ثلاثين وهو باطل (وَ) ألحق به أيضًا

(قوله فإنه يجوز جمعه هذا الجمع) أى عند الجمهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات . (قوله التصغير) لدلالته على التحقير ونحوه مما يناسب المقام . (قوله الشرط الأخير) يعنى ألا يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث هذا هو الذى يقتضيه صنيع الشارح بعد وإن خالف الكوفيون فى اشتراط ألا يكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى أيضا كما فى الهمع . (قوله ما إن طرّ) ما نافية وإن زائدة وطر بفتح الطاء من باب مرَّ أى نبت وتضم بهذا المعنى أيضا وبمعنى قطع . والعانس من بلغ أوان التزوج و لم يتزوّج ذكرا كان أو أنثى والأمرد من لم يبلغ أوان الإنبات وليس مكررا مع قوله ما إن طر شاربه لأن المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه أوان الإنبات وتخلص ابن السكيت من التكرار بجعله ما بمعنى حين زيدت بعدها إن لشبهها فى اللفظ بما النافية انتهى عينى بتلخيص وزيادة . ويرد على البيت بعد ذلك أن العانس صادق على الشائب(*) فلا يكون قسيما له ودفعه الدماميني بتقدير صفة للشيب أى والشيب غير العانسين . (قوله وبه عشرونا إلخ) شروع فى ذكر ما ألحق

[٢٠] قاله أبو قيس بن رفاعة الأنصارى قاله ابن السيرافى . وقال البكرى اسمه دينار وهو من شعراء يهود . وقال أبو عبيد أحسبه جاهليا . وقال القالى فى الأمالى هو قيس بن رفاعة . وقال الأصبهانى : قائل هذا البيت أبو قيس بن الأسلب الأوسى فى حديث تغلب واسمه نغير وهو من البسيط . (قوله طر بالفتح) أى نبت شاربه ، قيل بالضم خطأ لأن طر بالضم معناه قطع ومنه طر النبات وفيه نظر لأن صاحب العباب قال : ويقال طر بالضم أيضا بعد أن قال طر النبت يطر طرورا مثال مر يمر مرورا نبت . ومنه طر شارب الغلام والذى مبتدأ ومنا مقدما خبره . (وقوله هو ما إن طر شاربه) صلة للموصول . قال ابن السكيت : ما بمعنى حين وزيدت بعدها أن لشبهها فى اللفظ بما النافية ، والمعنى حين طر شاربه . وقيل ما نافية وزيادة إن قياسية . (قلت) هرب ابن السكيت من هذا إلى ما ذهب إليه للفساد وذلك لأن ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن لأن الذى لم ينبت شاربه أمرد فلذلك قيل إن فى هذا الشعر عيبا لأن الذى ما طر شاربه لا يضاد المرد والعانسون لا تضاد الشيب فإذا لم تكن الأقسام متقابلة كانت القسمة باطلة . والعانسون جمع عانس وهو من بلغ حد التزوج ولم يتزوّج ذكرا كان أو أنثى وفيه الشاهد فإن الكوفيين احتجوا به على جواز جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء . وعند الجمهور فيه شذوذان : الأول إطلاق العانس على المذكر والمشهور استعماله فى المؤنث . والثانى جمعه بالواو والنون والمرد بالضم جمع أمرد وهو مبتدأ ، ومنا مقدما خبره ، والشيب عطف عليه وهو بكسر الشين جمع أشيب وهو المبيض الرأس .

(*) (قوله صَادِقٌ عَلَى الشَّائِبِ) صوابه الأشيب اهـ مصححه .

(١) هو الشاهد فى البيت « العانسون » وهو شاذ من وجهين عن البصريين : إطلاق العانس على الرجل ، وهذا نادر لأن العنوسة فى النساء ، والعانس بعد تجويز إطلاقه على الرجل ـ صفة غير قابلة للتاء ، لأنها تطلق على الأنثى من غير زيادة تاء التأنيث ، وعند البصريين شرط وجود التاء فى صفة المؤنث ، والكوفيون لا يشترطون ذلك وإنما يسوغون الجمع .

(**الأَهْلُونَا**) لأنه وإن كان جمعا لأهل فأهل ليس بعلم ولا صفة وألحق به (**أُولُو**) لأنه اسم جمع لا جمع (وَ) ألحق به أيضا (**عَالَمُونَا**) لأنه إما ألا يكون جمعا لعالم لأنه أخص منه إذ لا يقال إلا على العقلاء والعالم يقال على كل ما سوى الله ويجب كون الجمع أعم من مفرده أو يكون جمعا له باعتبار تغليب من يعقل فهو جمع لغير علم ولا صفة وألحق به

بالجمع وهو أربعة أنواع: أسماء جموع كعشرين وأولى، وجموع لم تستوف شروط الجمع كأهلين وعالمين، وجموع سمى بها كعليين، وجموع تكسير كأرضين وسنين. (**قوله وبابه**) أى نظيره وقوله إلى التسعين الغاية داخلة. (**قوله ألحق**) أفرد و لم يثنّ على إرادة المذكور. (**قوله بالحرفين**) أى الواو والياء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو الياء والنون على المسامحة السابقة. (**قوله وليس بجمع**) بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه كما قاله الدنوشرى والرودانى. (**قوله وعشرين**) أى وانطلاق عشرين. (**قوله وهو**) أى اللازم باطل أى فكذا الملزوم. (**قوله وإن كان جمعا**) أى غير مستوف لشروط الجمع. (**قوله فأهل ليس بعلم ولا صفة**) بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذى القرابة. وأورد عليه الوصف به فى قولهم الحمد لله أهل الحمد. وأجيب بأن الكلام فى الأهل بمعنى القريب لا المستحق فإن هذا وصف وجمعه على أهلين حقيقى لا ملحق كذا قالوا. ولى فيه بحث لأنه إن كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقا أو المعنى فهو فى معنى المشتق مطلقا فما الفارق الداعى إلى كون الذى بمعنى القريب غير صفة والذى بمعنى المستحق صفة إلا أن يختار الثانى ويقال القريب بمعنى ذى القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمية عليه فتأمل. ثم رأيت الرودانى ذكر أن أهلا الوصف لم يستوف جمعه الشروط لأنه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل. (**قوله لأنه اسم جمع**) أى لذى ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين إلى الجارة فى الرسم نصبا وجرا وحمل عليهما الرفع. (**قوله إما ألا يكون جمعا لعالم**) أى بل يكون اسم جمع له. (**قوله على كل ما سوى الله**) أى على مجموع ما سوى الله تعالى وهذا أحد إطلاقي والإطلاق الثانى إطلاقه على كل صنف من أصناف المخلوقات على حدته. (**قوله ويجب كون الجمع إلخ**) من تمام العا والمتجه عندى أن هذا كلى لا أغلبى وأنه لا يجوز أن يكون مساويا لمفرده وإن ذكره شيخنا والبعض إذ لو جاز كو مساويا له لم يكن فى الجمع فائدة و لم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفرده أو اثنين على الخلاف لأنهم إذا تساويا فأين الشمول وما استند إليه من حصول المساواة على الاحتمال الثانى فى كلام الشارح سيظهر لك رده فتنبه وانصف. (**قوله أو يكون جمعا له**) أى غير مستوف للشروط كما يفيده قوله فهو جمع لغير علم ولا صفة. (**قوله باعتبار تغليب من يعقل**) اندفع باعتبار التغليب الاعتراض بأن الجمع بالواو والنون أو الياء والنون من خواص العقلاء وكان عليه أن يزيد وباعتبار إطلاق العالم على كل صنف من أصناف الخلق على حدته ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع أعم من مفرده لأنا إذا جعلنا على هذا الاحتمال الثانى مفرد العالمين عالما بمعنى صنف من الأصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا لأن مدلول المفرد حينئذ صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الأصناف فلم يكن المفرد أعمّ ولا مساويا بل الأعم الجمع فما ذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا لجمعه على الاحتمال الثانى وأنه لا محذور فى ذلك لأن كون الجمع أعم أغلبى غير مسلم كما انكشف لك. لا يقال المساواة من حيث صدق عالم المفرد على أى عالم كان وصدق الجمع على أى عالم كان لأنا نقول فرق بين الصدقين لأن صدق عالم المفرد عموم بدلى وصدق الجمع عموم شمولى والمعتبر هنا العموم الشمولي وإلا لزم أن غالب الجموع

(عِلِّيُونا) لأنه ليس بجمع وإنما هو اسم لأعلى الجنة **(وَأَرَضُونَ)** بفتح الراء جمع أرض بسكونها **(شَذَّ)** قياسا لأنه جمع تكسير ومفرده مؤنث بدليل أريضة وغير عاقل **(وَ)** كذلك **(ٱلسِّنُونا)** بكسر السين جمع سنة بفتحها **(وَبَابُهُ)** كذلك شذ قياسا . والمراد ببابه كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ولم تكسر . فهذا الباب اطرد فيه الجمع بالواو

وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساوية لمفردها فيبطل قولهما أن كون الجمع أعم أغلبى هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام . **(قوله لغير علم ولا صفة)** بل اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات أى فهو جمع لم يستوف شروط جمع السلامة لمذكر . وقال الرضى العالم الذى يعلم منه ذات موجده تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال اهـ وبالنظر إلى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا للشروط كما قاله شيخنا . **(قوله لأنه ليس بجمع)** أى فى هذه الحالة فلا ينافى ما قيل إنه فى الأصل جمع علىّ كسكيت من العلوّ ثم سمى به أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه . **(قوله اسم لأعلى الجنة)** وعلى هذا التفسير يحتاج إلى تقدير مضاف فى قوله تعالى : ﴿ **كتاب مرقوم** ﴾[1] أى محل كتاب . وفى الكشاف أنه اسم لديوان الخير الذى دوّن فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وعلى هذا يكون كتاب فى قوله ﴿ **إن كتاب الأبرار** ﴾[2] مصدرا بمعنى كتابة مع تقدير مضاف أى كتابة أعمال الأبرار . **(قوله وأرضون)** مبتدأ وشذ خبره وقوله والسنون مبتدأ خبره محذوف أى كذلك . هذا ما درج عليه الشارح . **(قوله بفتح الراء)** وحكى إسكانها قاله الدماميني وقال شيخنا تسكينها ضرورة . **(قوله شذ قياسا)** أى لا استعمالا أما كونه شذ قياسا فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعماله فلكثرة استعماله والشاذ استعمالا ما ندر وقوعه وإنما خص أرضين وباب سنين بالتنصيص على شذوذهما قياسا مع أن جميع الملحقات شاذة قياسًا ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لا منه حقيقة لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة أوجه ذكرها الشارح لأن كلًا منهما جمع تكسير ومفرده مؤنث وغير عاقل بل أربعة لأن مفرد كل غير علم وغير صفة ويدل على ما ذكرناه قول المصنف فى شرحه على العمدة ما ملخصه : أن عالمين وأهلين مستويان فى الشذوذ وأن أرضين وسنين أشذ منهما اهـ وقولنا : مع أن جميع الملحقات شاذة شامل لعليين وعلى شذوذه درج التسهيل ونازع فيه الدماميني بأنه إذا جعل اسما لأعلى الجنة كان علما منقولا عن جمع والعلم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفرده فى الأصل غير علم ولا صفة يستحق هذا الإعراب ألا ترى إلى قنسرين ونصيبين بل صرح المصنف بأنه إذا سمى بالجمع على سبيل النقل يعنى عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعنى لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات يعنى التى سيذكرها الشارح فى الجمع المسمى به . ثم قال الدماميني : نعم لو قيل إن عليين غير علم بل هو جمع علىّ وصفت به الأماكن المرتفعة كان شاذا لعدم العقل . **(قوله بدليل أريضة)** وبدليل يا عبادى إن أرضى واسعة . **(قوله كذلك)** أى مثل أرضين فى الشذوذ قياسا فقوله بعد شذ قياسا بيان لوجه الشبه .

---

(١) الآية ٢٠ : سورة المطففين . (٢) الآية ١٨ : سورة المطففين .

والنون رفعاً وبالياء والنون جرًّا ونصبًا نحو عضة وعضين وعزة وعزين وإرة وإرين وثبة وثبين وقلة وقلين ، قال الله تعالى : ﴿ **كم لبثتم فى الأرض عدد سنين** ﴾(١) . ﴿ **الذين جعلوا القرآن عضين** ﴾(٢) . ﴿ **عن اليمين وعن الشمال عزين** ﴾(٣) وأصل سنة سنو أو سنه لقولهم فى الجمع سنوات وسنهات ، وفى الفعل سانيت وسانهت(٤) . وأصل سانيت سانوت قلبوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة أحرف وأصل عضه عضو من العضو واحد الأعضاء ، أى أن الكفار جعلوا القرآن أعضاء أى مفرقا ، يقال عضَّيته وعضوته تعضية أى فرقته تفرقة . قال ذو الرمة :

[٢١] * **وليسَ دينُ الله بـــالمعضَّى** *

أى بالمفرق لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه ، أو عضه من العضه وهو البهتان ، والعضه أيضا السحر فى لغة قريش . قال الشاعر :

(قوله كل كلمة ثلاثية) ذكر ستة قيود : كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون المحذوف اللام والتعويض عنها وكون العوض هاء التأنيث وعدم التكسير ولكن من تأمل كلام الشارح الآتى فى أخذ المحترزات عرف أن الشارح ألغى القيد الأول فلم يخرج به وجعل مايخرج به نحو إوزّون خارجا بقيد الحذف وهذا يقتضى أنه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز . **(قوله ولم تكسر)** أى تكسيرا تعرب معه بالحركات وإلا فسنون جمع تكسير وإنما اشترط انتفاء التكسير لأنه إذا كسر ردت لامه المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبر حذف لامه . وشرط بعضهم شرطا آخر وهو ألا يكون له مذكر جمع بالواو أو الياء والنون ليخرج نحو هنة فإن مذكره وهو هن جمع به فلو جمع هو أيضا به التبس المؤنث بالمذكر . **(قوله اطرد فيه الجمع)** أى كثر وشاع استعمالا فلا ينافى قوله آنفا شذ قياسا . **(قوله سنو أو سنه)** أو للتخيير لا شك كما زعمه شيخنا لثبوت أصالة كل منهما بدليل . **(قوله لقولهم فى الجمع إلخ)** اعترض بأن فيه دورا لتوقف الجمع على المفرد لأنه فرع المفرد وتوقف الحكم بأصالة ذلك الحرف فى الفرد على ثبوته فى الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد توقف وجود وتوقف الحكم بأصالة الحرف فى المفرد على الجمع توقف علم فلم تتحد جهة التوقف . **(قوله وفى الفعل سانيت)** أى والفعل المسند إلى التاء يرد الأشياء إلى أصولها . **(قوله وأصل سانيت)** جواب عما يقال ما ذكرت من الفعل يدل على أن الأصل الياء لا الواو . **(قوله عضو)** بدليل ما يأتى وبدليل جمعه على عضوات . **(قوله أعضاء)** أى كالأعضاء فى التفرقة فقوله أى مفرقا بيان لحاصل المعنى . **(قوله أى مفرقا)** أى مفرقا فيه أى مفرقة أقوالهم فى شأنه . **(قوله يقال عضيته وعضوته)** الأول بالتشديد والثانى بالتخفيف إذ لو كان مشددا لقلبت واوه ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف فقوله تعضية مصدر الأول ومصدر الثانى عضو بفتح فسكون . وقوله أى فرقته تفرقة تفسير لهما وإن كان بالأول أنسب . **(قوله لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه)** علة لقوله جعلوا القرآن

---

[٢١] وقيل قائل هذا الشعر رؤبة ، وهو من أرجوزة طويلة يمدح فيها تميما وسعدًا من نفسه (انظر ديوان رؤبة صـ ٨٤) .

(١) الآية ١١٢ : سورة المؤمنون . (٢) الآية ٩١ : سورة الحجر . (٣) الآية : ٣٧ : سورة المعارج .

(٤) وكذا باب هذا الجمع وهو كل اسم ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكن له جمع تكسير ويعرب بالحركات .

[٢٢] أعُوذُ بِرَبِّي مِن النَّافِثَا تِ فى عُقَدِ العاضِهِ العضِه

وأصل عزة ـ وهى الفرقة من الناس ـ عزو ، وأصل أرة وهى موضع النار ـ أرى ، وأصل ثبة ـ وهى الجماعة ـ ثبو وقيل ثبى من ثبيت أى جمعت والأول أقوى وعليه الأكثر لأن ما حذف من اللامات أكثره واو . وأصله قلة وهى عودان يلعب بهما الصبيان قلو ، ولا يجوز ذلك فى نحو تمرة لعدم الحذف وشذا إضون جمع أضاة كقناة وهى الغدير ، وحرون جمع حرة ، وأحرون جمع أحرة ، والأحرة والحرة الأرض ذات الحجارة السود ، وأوزون جمع أوزة وهى البطة ، ولا فى نحو عدة وزنة لأن المحذوف الفاء ، وشذرقون فى جمع رقة وهى الفضة ، ولدون فى جمع لدة وهى الترب ، وحشون فى جمع حشة وهى الأرض الموحشة . ولا فى نحو يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ولا فى نحو اسم وأخت لأن المعوض غير الهاءِ

أعضاء أى فمنهم من قال سحر ومنهم من قال شعر ومنهم من قال أساطير الأولين . **(قوله أو عضه)** ويدل له تصغيره على عضيهة . **(قوله من النافثات)** جمع نافثة من النفث وهو البصق اليسير والعاضه الساحر والعضه مبالغة العاضه(*) والبيت يعطى أن النافثات غير السحرة إلا أن يكون من الإظهار فى مقام الإضمار **(قوله عزو)** فى التصريح عزى فلامه ياء . **(قوله وهى الجماعة)** أى لا وسط الحوض لأن ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لأنها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب إذا رجع وقيل بل هى أيضا محذوفة اللام من ثبيت فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثانى تجمع بهما . **(قوله ولا يجوز ذلك إلخ)** شروع فى محترزات ضابط باب سنة ولو عبر بالفاء لكان أحسن . **(قوله وشذ إضون)** بكسر الهمزة أى شذ قياسا واستعمالا وكذا يقال فيما يأتى فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ . **(قوله وإحرون)** بكسر الهمزة وحكى فتحها وبفتح الحاء وتشديد الراء وقوله جمع إحرة بكسر الهمزة وفى التصريح أن إحرين أيضا جمع حرة وأن أصل حرة إحرة حذفت همزته وأن هذا الأصل ترك وصار نسيا منسيا أى فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون قول الشارح جمع إحرة بالنظر إلى الأصل لا المستعمل الآن . **(قوله ولا فى نحو عدة إلخ)** أصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعد ووزن وورق ووحش بكسر الواو فى الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث . **(قوله وهى الفضة)** ظاهره مطلقا وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة . **(قوله وهى الترب)** أى المساوى فى السن . **(قوله لعدم التعويض)** أى من لامها المحذوفة وأصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم اهـ تصريح . وحكى فى المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم وقولا بأن لام دم واو . **(قوله وشذ أبون وأخون)** أى وهنون وحمون وذوون وفون على القول بسماع الكل كما مر . قال الدماميني : نحو أبون يحتمل وجهين الأول أن يكون الأصل أبوون أى برد اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا فى المفرد المضاف ثم استثقلوا ضمة اللام

---

[٢٢] البيت من المتقارب ، وقائله مجهول .. وإن كان البعض نسبه لأحد شعراء قريش .

(*) **(قوله والعضة مبالغة العضه)** لا مبالغة بل الذى فى الصحاح أنه المعضه بالميم من أعاضه الرباعى ا هـ .

إذ هو في الأول الهمزة وفى الثانى التاء . وشذ بنون فى جمع ابن[1] وهو مثل اسم ، ولا فى نحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياه وشفاه . وشذ ظبون فى جمع ظبة وهى حد السهم والسيف فإنهم كسروه على ظبى بالضم وأظب ومع ذلك جمعوه على ظبين .

(تنبيه): ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع نحو سنين ،

فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين والثانى أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان فى حالة إفراده وعدم إضافته . **(قوله اسم وأخت)** أصل الأول سمو بكسر السين أو ضمها وسكون الميم حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين وأصل أخت أخو بضم الهمزة وسكون الخاء كما استظهره الروداني حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث لا هاؤه وكذا أصل بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الروداني فعل به ما مر . وقيل أصل الكلمتين بفتحتين كمذكريهما وهو مفاد كلام الشارح فى النسب . قال فى التصريح : والفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها الهاء وتكتب مربوطة اهـ . **(قوله وشذ بنون فى جمع ابن)** قال فى التصريح : وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال فى تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة اهـ . قال الروداني : هى أن أصل ابن بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتثنيته وجمعه بنوان وبنون لأنهما يردان الأشياء إلى أصولها فأرادوا مناسبتهما للمفرد كمناسبة هراو لهراوة ففعل بهما ما فعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استثقال الانتقال من كسرة الهمزة فى الجمع إلى ضمة النون أوجب حذف الهمزة والفاصل بينهما لكونه لسكونه حاجزا غير حصين كلا فاصل . ثم إن جمع ابن هذا الجمع خاص بما إذا أريد به من يعقل . قال فى التسهيل : يقال فى المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ وهى وذى بنون وأبون وأخون وهنون وذوون اهـ أى وأما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالألف والتاء . **(قوله شاة وشفة)** أما شاة فأصلها شوهة قال فى التصريح بسكون الواو فحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها فلقيت الواو هاء التأنيث فلزم انفتاحها فقلبت ألفا فصار شاة . ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفا وقال الروداني : لو قيل أصله شوهة كرقبة لكان أقرب مسافة لأن إعلالا واحدا أولى من إعلالين ولكان كشفه إذ أصله شفهة اهـ وأما شفة فأصله شفهة بالتحريك كما يفيده كلام الروداني فحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها . **(قوله على شياه)** أصله شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . **(قوله فى جمع ظبة)** بكسر الظاء كما فى التصريح وبضمها كما فى القاموس ولامها كما فى التصريح قال لقولهم ظبوته إذا أصبته بالظبة . **(قوله وأظب)** أصله أظبو كأرجل . **(قوله كسرت فاؤه فى الجمع)** أى ما لم يكن مضعف العين فيبقى فتحه كحرون فى حرة أو يقال الكلام فى المطرد وحرون ونحوه مما شذ على أن الكلم فى باب سنة وجرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم .

(١) وهو جمع من جموع التكسير تغير فيها بناء المفرد وجمع جمعًا سالمًا قياسًا .

وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الأفصح نحو مئين . وحكى مئون وسنون وعزون بالضم ، وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وقلين (**وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ★ ذَا ٱلبَابُ**) فيكون معربا بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء كقوله[1] :

[٢٣] دَعَانِيَ من نجدٍ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بنا شَيْبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

(**قوله على الأفصح**) راجع لكل من قوله كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى إلخ فيستفاد من كلام الشارح أن فى جمع مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها لغتين لكن الأفصح فى الأولين الكسر وهل هما فى الثالثة على حد سواء أولا والذى يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطى أنهما سواء حيث قال : وكثر فاء كسرت أو فتحت فى مفرد أشهر من ضمها أو ساغا إن ضمت اهـ وكذا يؤخذ من الشارح وأما عبارة التصريح فلفظها وما كان مضموم الفاء ففى جمعه وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الأكثر اهـ وهى ليست نصا فى أكثرية كسر جمع المضموم مطلقا لاحتمال أن حكمه بالأكثرية على الكسر فى يبين فقط ففى نقل البهوتى عن شرح التوضيح أكثرية الكسر فيما مفرده مضموم تساهل وإن نقله عنه البعض وسكت عليه اللهم إلا أن يريد بشرح التوضيح شرحا آخر غير التصريح وهو فى غاية البعد والذى يتجه عندى رجحان الضم فى حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار من الانتقال من كسر إلى ضم ورجحان الكسر فى حالى النصب والجر لمناسبة الياء وللفرار من الانتقال من ضم إلى كسر . (**قوله نحو مئين**) قضيته أنه من باب سنين وبه صرح فى النكت ولامها المحذوفة المعوض عنها هاء التأنيث ياء كما صرح به فى المصباح فزال توقف البعض فيها . (**قوله ومثل حين**) حال من ذا أو صفة لمحذوف أى ورودا مثل ورود حين أى فى الإعراب بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للإضافة لكن فى باب سنين حينئذ لغتان التنوين وعدمه[2] كما فى التصريح وكأن تركه مراعاة لصورة الجمع ثم رأيت المرادى قال فى شرحه على التسهيل : علل المصنف ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين فى كلمة واحدة وظاهر كلامه أن من لم ينون يجر بالكسرة الظاهرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنع الصرف فيجر بالفتحة اهـ وانظر ما علة منع الصرف . وبقى فى باب سنين لغتان أخريان ذكرهما السيوطى فى جمع الجوامع:

[٢٣] قاله الصمة بن عبد الله بن الطفيل ، شاعر إسلامى بدوى مقل من شعراء الدولة الأموية ، مات فى طبرستان . وهو من قصيدة من الطويل قالها وقد اشتاق إلى ذى الودّ وطنه بنجد . (**قوله دعانى**) أى اترکانى يخاطب به خليله ومن عادتهم يخاطبون الواحد بصيغة التثنية كما فى قول امرئ القيس : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل . ونجد اسم للبلاد التى أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام . وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحية العراق والتقدير دعانى من ذكر نجد والفاء فى فإن للتعليل والشاهد فى سنينه حيث أجراه مجرى الحين فى الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون وقال فإن سنيه . والشيب بكسر الشين جمع أشيب من شاب رأسه شيبا وشيبة فهو أشيب على غير قياس لأن هذا النعت إنما يكون من باب فعل يفعل مثل علم يعلم . وانتصابه على أنه حال من قوله بنا أى حال كوننا فى الشيب . وشيبننا عطف على لعبن . ومردا حال من ضمير المفعول فى قوله شيبننا .

(١) فى هذا البيت أجرت العرب « سنين » وبابه مجرى « حين » على روايتين الأولى : إعرابه بحركات ظاهرة على النون ، والثانية غير منون ، ولا تسقط النون للإضافة .

(٢) أى أن اللغتين إحداهما : أن يلزم الواو وفتح النون فيكون معربًا بحركات مقدرة الثانية : أن يلزم الواو ويعرب بحركات ظاهرة على النون غالبًا وذلك على لغة بنى عامر فى التنوين ، وغير منون على لغة تميم لشبه العجمة .

وفي الحديث : « **اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف** » في إحدى الروايتين[1]
(**وَهُوَ**) أي مجيء الجمع مثل حين (**عِنْدَ قَوْمٍ**) من النحاة منهم الفراء (**يَطَّرِدُ**) في جمع المذكر السالم وما حمل عليه خرجوا عليه قوله :

[٢٤] **رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ ... لا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ**

وقوله : [٢٥] **وَقَدْ جَاوَزْتُ حدَّ الأَرْبعِينِ**

والصحيح أنه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع .

(تنبيهات) : الأول : قد عرفت أن إعراب المثنى والمجموع على حده مخالف للقياس من وجهين الأول من حيث الإعراب بالحروف ، **والثاني** : من حيث أن رفع المثنى

إحداهما : أن يلزم الواو وفتح النون والظاهر أن إعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كما سيتضح قبيل الكلام على قوله وجر بالفتحة إلخ . **ثانيهما** : أن يلزم الواو ويعرب على النون بالحركات . **(قوله دعاني)** أي اتركاني وعادتهم يخاطبون الواحد بلفظ الاثنين تعظيما والشاهد في قوله فإن سنينه لأنه لو كان معربا بالحروف لحذفت النون للإضافة . **(قوله في إحدى الروايتين)** والرواية الأخرى سنين كسني يوسف بإسكان الياء وحذف النون . **(قوله أي مجيء)** لو قال أي ورود لكان أحسن لأنه المتقدم ضمنا في قوله يرد إلا أن يقال أشار بذلك إلى أن الورود بمعنى المجيء وقوله الجمع يعني جمع سنة وبابه وإضافة مجيء إلى الجمع بمعنى اللام والمعنى المجيء مثل حين الثابت لسنين وبابه يطرف في جمع المذكر السالم فلا ركاكة في الشارح لأنها إنما تكون إذا أريد بالجمع في قوله أي مجيء الجمع جمع المذكر السالم القياسي . **(قوله عرندس)** أي قويّ شديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة وفي قوله لا يزالون مراعاة معنى الحي بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهي التي تتخذ من الأديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد في ضاربين حيث أثبت النون و لم يحذفها للإضافة فعلم أنه معرب بالحركات وقيل الأصل ضاربين ضاربي القباب على الأبدال أو ضاربين للقباب فحذف المضاف أو اللام وأبقى القباب على جره . **(قوله مخالف للقياس)** أي الأصل .

---

[٢٤] هو من الخفيف . وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة وهو الشديد ومنه تسمى الناقة الشديدة عرندسا والأسد أيضا . والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام وهي الحالة الحسنة والهيئة الجميلة . والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الأديم والخشب واللبد ونحوها . وقد يطلق على ما يتخذ من البناء . ويروى ضاربين الرقاب . وفيه الشاهد حيث أجراه مجرى غسلين في الإعراب فصار إعرابه على النون فلذلك ثبتت في الإضافة وخرج على أن يكون أصل ضاربين ضاربي القباب فحذف ضاربي لدلالة ضاربين عليه ، أو يكون القباب منصوبا بضاربين ويريد القبابي فألحق الجمع ياء النسبة ثم حذف إحدى الياءين ثم أسكن الياء الباقية لما كان الاسم في موضع نصب .

[٢٥] البيت لسحيم من وثيل الرياحي ، وهو من الوافر وصدر البيت يقول فيه الشاعر :

وماذا تبتغي الشعراء مني ... ...

وانظر هذا البيت لابن يعيش ٥/١١ ، ١٣ . وهذا البيت من الوافر ، وقد قيل إن نون الجمع السالم وما ألحق به مفتوحة للخفة ، وقيل كسرها لغة وقيل ضرورة ، وقد جاءت النون مكسورة في هذا البيت ، وهذا مما يستدل به من يعربه بحركات ظاهرة على النون .

---

(١) الحديث أخرجه البخاري ومسلم ، وروى لفظ كسنين « كسني » يوسف بحذف النون للإضافة ، وسكون الياء المخففة .

ليس بالواو ونصبه ليس بالألف وكذا نصب المجموع أما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الأول فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد وهى الأسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل . ولأنهما لما كان فى آخرهما حروف وهى علامة التثنية والجمع تصلح أن تكون إعرابا بقلب بعضها إلى بعض فجعل إعرابهما بالحروف لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة . وأما العلة فى مخالفتهما للقياس فى الوجه الثانى فلأن حروف الإعراب ثلاثة والإعراب ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعل إعرابهما بها على حد إعراب الأسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع فى نحو رأيت زيداك ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقى الآخر بلا إعراب فوزعت عليهما وأعطى المثنى الألف لكونها مدلولا بها على

(قوله من حيث إن رفع المثنى) بكسر الهمزة أو بفتحها على أنها مع معموليها فى تأويل مبتدأ والخبر محذوف أى من حيث ذلك موجود هذا إن جرينا على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالجمل فإن جرينا على مذهب الكسائى من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير خبر . **(قوله وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد)** هذا لتوجيه يقتضى أن سبب إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف إعراب بعض الآحاد بها لأنهما لو أعربا بالحركات لزم مزية الفرع على الأصل وقد سبق عنه أن سبب إعراب بعض الآحاد بها إرادة إعراب المثنى والمجموع بها ليكون توطئة لإعرابهما بها وفى هذا دور فافهم . **(قوله لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل)** اعترض بأن التثنية والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل لمفردهما وبأن هذا يقتضى إعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك . ويجاب عن الأول بأنهما فرعان عن المفرد فى الجملة وبأن من جملة المثنى أبوان وأخوان ونحوهما ومن جملة الجمع أبون وأخون وحمون فلو أعربت بالحركات لزم مزيتها على مفرداتها المعربة بالحروف وعن الثانى بأن ما ذكر حكمة فلا يلزم اطرادها . **(قوله لما كان)** أى وجد ، جواب لما قوله فجعل والفاء زائدة وفى بعض النسخ بإسقاط لما وهى ظاهرة . **(قوله بقلب بعضها إلى بعض)** أى خلف بعضها عن بعض . **(قوله بغير حركة)** أى بغير اعتبار حركة للإعراب ظاهرة أو مقدرة وقوله أخف منها أى أخف من وجودها ملغاة وهى صالحة للإعراب بها وقوله مع الحركة أى مع اعتبار الحركة هكذا ينبغى تقدير هذا المحل . **(قوله فلأن حروف الإعراب)** أى فى الاسم فلا يرد النون فى الأفعال الخمسة . **(قوله والإعراب ستة)** أى رفع ونصب وجر فى المثنى ومثلها فى الجمع . **(قوله فى نحو رأيت زيداك)** أى من كل مثنى أو مجموع أضيف سواء كان مع الألف فى حال النصب أو مع الواو فى حال الرفع لا الياء لتميزهما معها بفتح ما قبلها فى المثنى وكسره فى الجمع فقول البعض أو الياء سهو . **(قوله بقى الآخر بلا إعراب)** إن كان المراد بقى الآخر بلا إعراب أصلا ورد عليه أن المقدم لا يستلزم التالى حينئذ لجواز إعراب الآخر بحرفين فقط وإن كان المراد بلا إعراب على حد إعراب الأسماء الستة ورد عليه أن لزوم هذا

التثنية مع الفعل اسما فى نحو اضربا ، وحرفا فى نحو ضربا أخواك ، وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية فى الفعل اسما فى نحو اضربوا وحرفا فى نحو أكلونى البراغيث ، وجرا بالياء على الأصل وحمل النصب على الجر فيهما ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج لأن الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين . الثانى : ما أفهمه النظم وصرح فى شرح التسهيل من أن إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج والزجاجى . قيل : وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف (وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ) فى إعرابه **(فَٱفْتَحْ)** طلبا للخفة من ثقل

لا يضر فلا يتم التوجيه إذ لقائل أن يقول هلا أعرب الآخر بغير إعراب الأسماء الستة بأن يعرب بحرفين وإن كان المراد بلا إعراب رافع للالتباس ولو أعرب الآخر بحرفين لزم التباس المثنى بالمجموع فى الرفع والنصب ورد عليه أن لنا احتمالين لا التباس فيهما بأن يعرب المجموع بالأحرف الثلاثة والمثنى بالألف والياء والعكس اللهم إلا أن يقال المثنى سابق على المجموع فهو الأحق بأن يعطى الأحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب أن يكون أحدهما الواو رفعا لدلالتها على الجمعية وحينئذ يحصل الالتباس ولابد فيكون المراد بلا إعراب دافع للالتباس لائق لكن هذا يؤدى إلى أن المراد بأحدهما فى كلام الشارح المثنى وبالآخر المجموع لا الأحد الدائر والآخر الدائر فتأمل .

(قوله اسما) حال من الضمير فى بها العائد على الألف . **(قوله لأن كلا منهما فضلة)** أى إعراب فضلة أو التقدير لأن محل كل منهما فضلة . **(قوله ومن حيث المخرج)** عطف على قوله لأن كلا منهما فضلة فهو علة ثانية للمناسبة أى ولتقارب المخرج . **(قوله لأن الفتح إلخ)** اعترضه البعض كشيخنا بأنه غير ظاهر لأن الحركة تابعة للحرف فى المخرج فإن كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة فى حد ذاتها إن كانت فتحة فلها ميل إلى أقصى الحلق وإن كانت كسرة فلها ميل إلى وسط الفم وإن كانت ضمة فلها ميل إلى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فإنك إذا نطقت بالهمزة مفتوحة ورجعت إلى حسك وجدت لها ميلا إلى أقصى الحلق أو مكسورة وجدت لها ميلا إلى وسط الفم أو مضمومة وجدت لها ميلا إلى الشفتين .
(قوله بحركات مقدرة) رده الناظم بلزوم ظهور النصب فى الياء لخفته وبلزوم تثنية المنصوب بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الأول بأنهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا للحمل وعن الثانى بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى وغيره .

الجمع ، وفرقا بينه وبين نون المثنى (وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ) من العرب . قال فى شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة، وجزم به فى شرح الكافية، ومما ورد منه قوله(١):

[٢٦] عَرَفْنَا جَعْفَرًا وبَنِي أَبِيهِ ... وأنكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

وقوله :[٢٧] وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأربعينِ

(وَنُونُ مَاثُنِّي وَالْمُلْحَقِ بِهْ) وهو اثنان واثنتان وثنتان (بِعَكْسِ ذَاكَ) النون (اسْتَعْمَلُوهُ)

(قوله ونون مجموع) الأقرب نصبه على المفعولية لافتح والفاء زائدة لتزيين اللفظ ورفعه مبتدأ يحوج إلى تقدير الرابط فى الخبر (فائدة) تحذف نون الجمع ونون المثنى للإضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو :

خليلىّ ما إن أنتما الصادقا هوى ... إذا خفتما فيه عذولا وواشيا

ونحو قراءة الحسن والمقيمي الصلاة بنصب الصلاة . وقد تحذف نون الجمع اختيارا قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم غير معجزى الله بنصب الله . وقراءة بعضهم : ﴿ إنكم لذائقوا العذاب ﴾[الصافات : ٣٨] بنصب العذاب وهو أكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن﴿ وما هم بضارين به من أحد ﴾[البقرة : ١٠٢] كذا فى التسهيل وشرحه للدماميني . وفى المغني يحذف النونان لشبه الإضافة نحو لا غلامى لزيد ولا مكرمى لعمرو . وإذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا وسيأتى بسط إعرابهما فى باب لا . (قوله فافتح) أى ضاما ما قبل الواو ولو تقديرا فى نحو﴿ وأنتم الأعلون ﴾[آل عمران : ١٣٩] إذ أصله الأعلوون وكاسرا ما قبل الياء ولو تقديرا فى نحو

[٢٦] قبله :

عَرِينٌ من عُرَيْنَة ليسَ مِنَّا ... بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ من عَرِينِ

عَرَفْنَا إلخ ....

قالهما جرير وهما من قصيدة نونية من الوافر . وأراد بعرين عرين بن ثعلبة بن يربوع . وقال الأخفش : عرين بن يربوع وهو وهم ، وهو بفتح العين وكسر الراء المهملتين ، وعرينة بضم العين بطن من بجيلة . (قوله ليس منا) إما استئناف وإما خبر ثان . ومعنى برئت تبرأت وكلمة إلى للغاية . والمعنى برئت من عرين منتهيا إلى عرينه كما فى قولك أحمد إليك الله أى أنهى حمده إليك ، فيكون محل إلى عرينه نصبا على الحال والعامل برئت . (قوله وبنى أبيه) أى بنى أبى جعفر . ويروى عرفنا جعفرا وبنى رباح وأنشده ابن القاسم عرفنا جابرا وبنى رباح . وفى شرح التسهيل : عرفنا جعفرا وبنى عبيد بفتح العين وكسر الباء . وجعفر وعرين وعبيد أولاد ثعلبة بن يربوع . والزعانف بفتح الزاى المعجمة والعين المهملة وبعد الألف نون وفى آخره فاء وهو جمع زعنفة بكسر الزاى والنون ، وأراد بها الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدا . وقيل هم الفرق بمنزلة زعانف الأديم وهى أطرافه، أرادوا أنكرنا الأدعياء من جماعة آخرين. والشاهد فيه أنه كسر نون الجمع للضرورة وقيل هو لغة قوم.

[٢٧] قبله :

أكُلَّ الدهرِ حلٌّ وارتحالٌ ... أما يُبْقِي علىَّ ولا يقِينِي

وماذا يَبْتَغِي الشعراءُ مِنِّي ... إلخ ....

قالهما سحيم بن وثيل الرياحى وفيه اختلاف ذكرناه فى الأصل . (قوله حل) أى حلول وارتفاعه بالابتدا والمقدم خبره ويجوز ارتفاعه بالظرف للاعتماد . (قوله ولا يقيني) أى ولا يحفظني من وقى وقاية . والضمير فيه يرجع إلى الدهر وكذلك فى يبقى . (قوله وماذا يبتغي) من الابتغاء وهو الطلب . وأنشده الزمخشرى والجوهرى وماذا يدّرى يقال ادّراه وتدراه إذا خدعه . فما مبتدأ وذا مبتدأ ثان والجملة خبره والجميع خبر للأول والعائد محذوف تقديره يبتغيه ، والواو فى وقد للحال . والشاهد فى كسر نون الأربعين للضرورة . ويجرى أن يكون أجراه مجرى الحين فاعربه بالحركات .

(١) ربما أن حق نون الجمع وما ألحق به الفتح ، فقد كسرت شذوذًا فى هذا البيت ، وما بعده ، وأعربت « آخرين » صفة منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، والشاهد هو كسر نون « آخرين » وقيل إنها لغة وقيل شذوذ وذلك لأن القصيدة مكسورة القافية .

فكسروه كثيرا على الأصل فى التقاء الساكنين ، وفتحوه قليلا بعد الياء (**فانْتَبِهْ**) لذلك وهذه اللغة حكاها الكسائى والفراء كقوله(١) :

[٢٨] عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ ٱسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِىَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِـيبُ

وقيل لا تختص هذه اللغة بالياء بل تكون مع الألف أيضا وهو ظاهر كلام النظم ، وبه صرح السيراق . كقوله(٢) :

[٢٩] أَعْرِفُ مِنهَا الْجِيدَ وَٱلْعَيْنَانَـا وَمَنخِرَيـن أَشْبَهَـا ظَبْيَانَـا

﴿ **وإنهم عندنا لمن المصطفين** ﴾ [ص : ٤٧] إذ أصله المصطفوين . (**قوله من ثقل الجمع**) من تعليلية متعلقة بطلبا . (**قوله وفرقا**) أى وزيادة فرق إذ أصل الفرق حاصل فى نحو المصطفين بحذف ألف الجمع وقلب ألف المثنى ياء وفى غيره بحركة ما قبل الياء . (**قوله وقل من بكسره نطق**) أى مع الياء . قال فى التصريح : و لم تكسر النون بعد الواو فى نثر ولا شعر لعدم التجانس . (**قوله لغة**) أى لا ضرورة كما قيل به . (**قوله وجزم به**) أى بكونه لغة وهذا هو الراجح . (**قوله زعانف**) جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو القصير وأراد بهم الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدا . (**قوله حد الأربعين**) استشهد به هنا على أن كسر نون الجمع والملحق به لغة لبعض من يعربهما بالحروف وسابقا على أن إعرابه بالحركة على النون لغة نظرا إلى أن كلا محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفى فيه الاحتمال كما صرحوا به وإن زعم البعض خلافه ويمكن أن يجعل مثلا . (**قوله وهو اثنان واثنتان وثنتان**) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف من الملحقات المصحوبة بالنون وإن

---

[٢٨] قاله حميد بن ثور بن حزم أبو المثنى وقيل أبو خالد . شهد حنينا مع الكفار ثم قدم على النبى ﷺ وأسلم وأنشد أبياتا . وهو من قصيدة بائية من الطويل يصف بها القطاة . والأحوذى بفتح الهمزة و سكون الحاء المهملة وفتح الواو و كسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف فى المشى ، وأراد بهما هاهنا جناحى قطاة يصفهما الخفتهما ، وليست الياء فيه للنسبة بل مثل ما يقال لنوع من الحصر بردى . ويتعلق الجار والمجرور باستقلت ومعناه استبدت يقال استقل الطائر ارتفع فى الهواء والضمير الذى فيه يرجع إلى القطاة المذكورة فى الأبيات التى قبله . وعشية نصب على الظرف ، والمراد بها إما عشية ما ، أو عشية معينة فإن أريد بها معينة تمنع من الصرف عند البعض وهو القياس . (**قوله فما هى**) كان أصله فما مشاهدتها ثم حذف المضاف الأول وأناب عنه الثانى ثم الثانى وأناب عنه الثالث فارتفع وانفصل . ومثله فى حذف مضافين أنت منى فرسخان أى ذو مسافة فرسخين إلا أن هنا حذف من الخبر وقد يقدر بعدك منى فرسخان فالمحذوف واحد من المبتدأ . (**قوله وتغيب**) معناه تغيب بعدها ، وهى جملة فعلية عطفت على الاسمية وفيه خلاف مشهور فأجازه البعض مطلقا ومنعه آخرون مطلقا . وقال أبو على يجوز فى الواو فقط والشاهد فيه فتح نون التثنية والقياس كسرها وهى لغة بنى أسد وليس بضرورة .

[٢٩] قيل قائله مجهول . وقيل هو رؤبة وكلاهما غير صحيح . والصحيح ما قاله أبو زيد أنشدنى المفضل لرجل من بنى ضبة هلك من منذ أكثر من مائة سنة :

إن لِسَلْمَـى عِندنَـا دِيوَانَـا آوَى فُلانَـا وابنَـه فُلانَـا
كانَتْ عَجوزا عَمَّـرتْ زمانَـا فهـى تَـرى سَيِّئَهـا إحْسانَـا
أعـرِفُ مِنها الجيـدَ والعَيْنانَـا ومَنخِرَيْـنِ أَشْبَهـا ظَبْيانَـا

والجيد بكسر الجيم العنق. وظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الباء الموحدة وبالياء آخر الحروف اسم رجل بعينه وليس بتثنية ظبى. والضمير فى منها يرجع إلى سلمى فى البيت السابق. والشاهد فى قوله والعينانا حيث فتح فيه نون التثنية. وفيه شاهد آخر وهو =

---

(١) البيت من الطويل ، والشاهد فيه فتح نون المثنى بعد الياء كما فى لغة لبنى أسد فجاءت « أحوذين » بفتح النون .

(٢) فى هذا البيت جاءت النون مفتوحة مع الألف فى قول الشاعر ، ولذلك قيل إنها لا تختص بالياء . وهذا البيت أنشده ابن عصفور والسيراق وغيرهما بفتح النون فى « العينانا » تثنية « عين » .

وحكى الشيباني(١) ضمها مع الألف كقول بعض العرب: هما خليلانُ وقوله:

[٣٠] يا أبتا أرّقني القِذّانْ فالنومُ لا تألفُهُ العَيْنانُ

(تنبيه): قيل لحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الإضافة نظرا إلى التعويض بها عن التنوين. ولم تحذف مع الألف واللام وإن كان التنوين يحذف معهما نظرا إلى التعويض بها عن الحركة أيضا. وقيل لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى،

كان الملحق المصحوب بالنون لا ينحصر في الألفاظ الثلاثة لأن منه المدروين والثنايين وما سمي به من المثنى كالبحرين وباب التغليب كالقمرين على قول الجمهور فاندفع ما اعترض به شيخنا والبعض. (قوله بعكس ذاك) أي بخلافه لأن الكثير هنا قليل هناك والقليل هنا كثير هناك فالعكس لغويّ قطعا فما حكاه البعض من أنه لا لغويّ ولا منطقي غير صحيح. (قوله على الأصل في التقاء الساكنين) قد يقال هذا خلاف الأصل لأن قياس التقاء الساكنين إذا كان الأول حرف لين أن يحذف كما قال:

إن ساكنان التقيا اكسر ما سبق وإن يكن لينا فحذفه استحق

ويجاب بأن محل الحذف ما لم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا للزم فوات الإعراب والتثنية. ووجه كون النون ساكنة أنها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها زائدة والزائد ينبغي فيه التخفيف والساكن أخف. (قوله على أحوذيين) تثنية أحوذيّ وهو خفيف المشي لحذفه وأراد بهما هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة والضمير في استقلت أي ارتفعت يرجع إليها. وقوله فما هي إلا لمحة أي فما مسافة رؤيتها إلا مقدار لمحة. وقوله وتغيب أي بعد تلك اللمحة جملة فعلية عطفت على الجملة الاسمية قبلها. (قوله أعرف منها) الضمير يرجع إلى سلمى في البيت قبله كما قاله العيني. والجيد العنق. وقوله ومنخرين إن كان بفتح النون الأخيرة فالأمر ظاهر أو بكسرها ففي البيت تلفيق من لغتين وفي البيت تلفيق آخر من لغتين لأنه جرى في قوله والعينانا على لغة من يلزم المثنى الألف وفي قوله ومنخرين على لغة من ينصبه ويجره بالياء. وقال الدماميني في قوله: ومنخرين بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الألف بل تارة يستعملون المثنى بالألف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة اهـ وعلى هذا ينتفي التلفيق الثاني. والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء وبفتحهما وضمهما. وظبيان اسم رجل على ما صوّبه العيني رادا على من جعله تثنية ظبي كالدماميني وعلى ما قاله العيني فانظر هل المراد أشبها منخري ظبيان في الكبر أو أشبها نفس الرجل في العظم أو القبح. (قوله أرّقني) أي أسهرني والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم فتشديد أو قذذ كبطل والقذة والقذذ البرغوث مثلث الباء والضم أفصح. (قوله عما فاتهما من الإعراب بالحركات إلخ) هذا مذهب سيبويه والصحيح الذي اختاره المحقق الرضي وغيره أن النون عوض عن التنوين في المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الإعراب على الراجح ولأن

= إجراء المثنى بالألف حالة النصب وهي لغة بني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهجيم وليس بضرورة. وبهذه اللغة قرأ نافع وابن عامر والكوفيون إلا حفصا: ﴿إن هذان لساحران﴾ وقيل الشاهد في ظبيانا وهو تثنية ظبي وإليه مال الهروي وهو غير صحيح لما ذكرنا.

[٣٠] البيت مجهول القائل، وهو من الرجز وموطن الشاهد فيه «العينانُ» حيث ضُمت النون مع الألف وقد حكاها ابن حسن أيضًا والقذان مشدودة وقد سمع تشديد نون المثنى في تثنية اسم الإشارة قيل قراءة قوله تعالى: ﴿فذانّك برهانان﴾.

(١) الشيباني: هو إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني الكوفي، وكان يعرف بأبي عمرو الأحمر كما قال الأزهري، وليس من شيبان بل أدب أولادًا منهم فنسب إليهم ... كان واسع العلم باللغة والشعر، ثقة في الحديث، كثير السماع، نبيلاً فاضلاً، عالمًا بكلام العرب، حافظًا للغاتها وهو عند الخاصة من أهل العلم والرواية، مشهور معروف ... ومن تصانيفه كتاب الجيم، والنوادر، غريب المصنف، غريب الحديث .... وتوفي رحمه الله سنة ٢٠٥ وقيل ٢٠٦ أو ٢١٣ هـ وانظر (البغية ١/٤٣٩، ٤٤٠).

ومررت ببنين كرام ، ودفع توهم الإفراد فى نحو جاءنى هذان ومررت بالمهتدين ؛ وكسرت مع المثنى على الأصل فى التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خولف بالحركة فى الجمع طلبا للفرق ، وجعلت فتحة طلبا للخفة وقد مرّ ذلك وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه فى نحو المصطفين . ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ فى بيان ما نابت فيه حركة عن حركة وهو شيئان : ما جمع بألف وتاء وما لا ينصرف . وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثانى فيه حمل الجر على غيره ، والأول أكثر فقال : **(وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا)**[1] الباء متعلقة بجمع أى ما كان جمعا بسبب

سيبويه يقول إن إعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدر كالثابت فلا يصح التعويض عنها ، إلا أن يقال المراد أنها عوض عن ظهور الحركات . فإن قلت : إذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلما ثبتت مع أل مع أن المعوض عنه لا يثبت مع أل . قلت : قال الرضى : إنما سقط التنوين مع لام التعريف لأنه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون فى بعض المواضع علامة التنكير وفى ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون للتنكير أصلا فلذلك ثبتت معها اهـ . **(قوله ومن دخول التنوين)** أى الظاهر أو المقدر كما فى الممنوع من الصرف . **(قوله وحذفت مع الإضافة إلخ)** حاصله أنه تارة رجح جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الإضافة كما يحذف التنوين معها وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع أل كما ثبتت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنون والفصل بينهما ممتنع بغير الأمور الآتية فى قول الناظم فصل مضاف إلخ . **(قوله نظرا إلى التعويض بها عن الحركة أيضا)** لا وجه لقوله أيضا لأن المنظور إليه فى عدم الحذف مع أل هو كونها عوضا عن الحركة فقط إلا أن يكون المراد كما نظر إلى التعويض بها عن التنوين فى الحذف مع الإضافة . **(قوله وقيل لدفع إلخ)** هذا هو الذى اختاره الناظم . **(قوله لدفع توهم الإضافة)** أى وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده . **(قوله ودفع توهم الإفراد)** أورد عليه أنه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنعت إضافة جمع المنقوص جرا نحو مررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد حينئذ . وأجيب بالفرق بأنه فى الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون حينئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا فى الإيراد على الجر لأنه لا التباس حال النصب لأن ياء المفرد تفتح نصبا وياء الجمع تسكن ، فما نقله شيخنا عن سم وأقره هو والبعض من زيادة النصب سهو . **(قوله فى نحو جاءنى هذان)** مبنى على أنه مثنى حقيقة والراجح خلافه أو يراد بالمثنى فى أول التنبيه هو وما ألحق به . **(قوله طلبا للفرق)** أى بين نونى المثنى والجمع وكلامه هذا يقتضى أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علة للفتح إلا أن يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة عمومه وهو كونه حركة غير كسرة لا من جهة خصوصه . وحاصل ما استفيد من كلامه هنا أن تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسر فى المثنى لكونه الأصل فى التخلص وأن مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى للفرق وأن خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم . **(قوله وقد مر ذلك)** أى مر أن علة الفتح طلب الخفة . **(قوله لتخلفه فى نحو المصطفين)** فيه كما قال سم أن هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق بحذف الألف فى الجمع وقلبها ياء فى التثنية كما مر على أنه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه أن النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط فى

---

(١) أى جمع مؤنث سالم ، وهو الذى يجمع بالألف والتاء ، وقيد بالسالم احترازا عن جمع التكسير الذى لا يسلم فيه بناء واحدة مثل : هنود .

ملابسته للألف والتاء أى كان لهما مدخل فى الدلالة على جمعيته (**يُكْسَرُ فى ٱلْجَرِّ وَفى ٱلنَّصْبِ مَعَا**) كسر إعراب خلافا للأخفش فى زعمه أنه مبنى فى حالة النصب ، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو

حال إضافة نحو المصطفين ولو قال : وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا مبالغة فى الفرق لكان أتم . (**قوله من الأسماء**) بيان لما مشوب بتبعيض . (**قوله ما نابت فيه حركة عن حركة**) لم يقل من الأسماء لعدم الاحتياج إلى التقييد به هنا لأن ما ناب فيه حركة عن حركة لا يكون إلا من الأسماء بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة . (**قوله والأول أكثر**) لأنه أفراد ثلاثة أنواع هى المثنى والمجموع على حده والجمع بالألف والتاء . وأما الثانى فأفراد نوع واحد هو ما لا ينصرف . (**قوله وما**) أى جمع وقوله قد جمعا أى تحققت وحصلت جمعيته فاندفع ما قيل يلزم تحصيل الحاصل إن أوقعت ما على جمع وإعراب المفرد فى حالتى النصب والجر بالكسر مع أن المعرب به الجمع إن أوقعت ما على مفرد . واعلم أن الجمع بالألف والتاء يطرد فى خمسة أنواع[1] ما فيه تاء التأنيث مطلقا وما فيه ألف التأنيث مطلقا ومصغر مذكر ما لا يعقل كدريهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب ووصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات ونظمها الشاطبى[2] فقال :

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وسجلات وحمامات وثيبات وشمالات وأمهات . ويستثنى من الأول خمسة ألفاظ لا تجمع بالألف والتاء : امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة[3]، زاد الروداني : وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفهات أو شفوات وأمة على أموات أو أميات . ومن الثانى فعلاء أفعل وفعلى فعلان غير منقولين إلى العلمية لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالألف والتاء واختلف فى فعلاء الذى لا أفعل له كعجزاء ورتقاء فقال ابن مالك : يجمع بألف وتاء لأن المنع فى حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره . ويستثنى من الرابع باب حزام فى لغة من بناه قاله الروداني وغيره . (**قوله بتا**) بالتنوين لأنه مقصور للضرورة على ما مر والمقصور إذا لم تدخل عليه أل ولم يضف ولم يوقف عليه ينوّن فإعرابه مقدر على الألف المحذوفة لا على الهمزة المحذوفة لأن حذف الألف لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة ، فهى أحق من الهمزة بجعلها حرف الإعراب ويجوز ترك تنوينه للوصل بنية الوقف . (**قوله بسبب ملابسته**) أشار بقوله بسبب إلى أن الباء سببية وبقوله ملابسته إلى أن فى عبارة المصنف تقدير مضاف لأن السبب ليس وجود الألف والتاء ولو من غير ملابستهما للكلمة بل السبب ملابستهما لها وبهذا يستغنى عما أطال به البهوتى هنا من التعسف وبجعل الباء سببية يستغنى عن تقييد الألف والتاء بالزيادة لأنهما إنما يكونان سببا فى الجمعية إذا كانتا مزيدتين . (**قوله فى الجر**) إنما ذكره مع أنه جاء على الأصل والكلام فى النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للإشارة إلى أن النصب حمل على الجر . (**قوله معا**) منصوب على الحال وهى بمعنى جميعا عند الناظم فلا تقتضى اتحاد الوقت فلا إشكال على مذهبه أما عند ثعلب وابن خالويه فتقتضى اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا تكون معا هنا مجازا فى مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع النصب والجر فى وقت واحد .

(١) قال الرضى فى جـ ٢/١٨٧ : ويجمع هذا الجمع غير المفرد نوعان من الأسماء : أحدهما اسم الجنس المذكر الذى لا يعقل، وثانيهما الجموع التى لا تكسر .

(٢) سبق التعريف به صـ ٦٥ .

(٣) وقد استغنى بجمعها جمع تكسير عن جمعها بالألف والتاء .

جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره . وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا ، وهشام[١] فيما حذفت لامه، ومنه قول بعض العرب: سمعت لغاتهم. ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف فإن رد إليه نصب بالكسرة كسنوات وعضوات.

(تنبيه) : إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ليتناول ما كان منه كمذكر كحمامات وسرادقات ، وما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو بنات وأخوات ، ولا يرد عليه نحو أبيات وقضاة[٢] لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما فى الدلالة على الجمعية (**كَذَا أُولاَتٌ**) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه يعرب هذا الإعراب إلحاقا له

(قوله ليجرى على سنن أصله) ولأنه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الأصل . فإن قلت : قد تحملت مزية كون جمع المؤنث معربا بالحركات فهلا تحملت تلك المزية أيضا ؟ قلت : تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض قاله شيخ الإسلام . وقوله من اجتماع الحرف والحركة أى فى جمع المذكر السالم لو أعرب بحركة على الواو والياء . **(قوله مطلقا)** أى حذفت لامه أولا . **(قوله وهشام فيما حذفت لامه)** لمشابهته المفرد حيث لم يجر على سنن الجموع فى رد الأشياء إلى أصولها وجبر الحذف لامه . **(قوله سمعت لغاتهم)** أى بفتح التاء وهو جمع لغة أصلها لغو أو لغى حذفت اللام وعوض هنا هاء التأنيث . **(قوله فإن رد إليه نصب بالكسرة)** لانتفاء العلتين المذكورتين . **(قوله إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم إلخ)** أجيب عمن عبر به بأنه صار علما فى اصطلاحهم على ما جمع بألف وتاء مزيدتين . **(قوله وسرادقات)** جمع سرادق وهو ما يمد فوق صحن البيت كما فى القاموس . **(قوله نحو بنات وأخوات)** لم ترد اللام فى بنات ووردت فى أخوات حملا لكل على جمع مذكره وهو أبناء وأخوة لعدم الرد فى أبناء والرد فى أخوة قاله البعض وفيه نظر لأنهم ردوا اللام فى أبناء أيضا لكنهم قلبوها همزة كما هو شأن الواو بعد الألف الزائدة كما فى كساء إلا أن يقال لما غيرت عن أصلها كان كأنها لم ترد . **(قوله لا دخل لهما فى الدلالة على الجمعية)** بل الدلالة على الجمعية فيهما بالصيغة . **(قوله كذا أولات)** أى مثل ما جمع بألف وتاء فى إعرابه السابق أولات فقول الشارح يعرب هذا الإعراب بيان لوجه الشبه ولا يخفى أن المقصود لفظ أولات فيكون معرفة بالعلمية فإن اعتبرت مؤنثة لتأولها بالكلمة أو اللفظة منعت الصرف لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوى وإن اعتبرت مذكرة لتأولها باللفظ أو الاسم صرفت وإنما لم تكن مؤنثة لفظا لأن ما فيها تاء التأنيث والمانع للصرف هو هاء التأنيث كما سننقله عن شيخنا وبهذا يعرف ما فى كلام البعض . وأصل أولات ألى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين فوزنه فعات قاله فى التصريح ، قال الروداني فيه أنه يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا حقيقيا لا ملحقا به وهو خلاف المفروض فالصواب أن وزنه فعلت بلا حذف اللام وما قيل لا يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا يدفعه أنا لم نجد زيادتهما فى غير المفرد معنى إلا وهو جمع بخلاف المفرد نحو أرطاة وسعلاة وبهماة فلو كانتا زائدتين لكان جمعا ا هـ .

---

(١) هشام : هو هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله النحوى ، الكوفى أحد أعيان أصحاب الكسائى ، له مقاله فى النحو تُعزى إليه ... ومن تصانيفه : مختصر النحو ، الحدود ، القياس وقد توفى سنة ٢٠٩ هـ (انظر البغية ٣٢٨/٢) .

(٢) ومثل أبيات وقضاة فى ذلك : أموات ، وأصوات ، وأثبات ، أحوات جمع حوت ، وأسحات جمع سحت بمعنى « حرام » . وذلك لأن الألف « التاء لا تدلان على الجمع ، والمراد ما كانت الألف والتاء تدل على الجمع مثل « هندات » .

بالجمع المذكور . قال تعالى : ﴿ وإن كنَّ أولات حمل ﴾ [الطلاق : ٦] (وَٱلَّذِى آسْمًا قَدْ جُعِلْ) من هذا الجمع (كَأَذْرِعاتٍ) اسم قرية بالشام ، وذاله معجمة أصله جمع أذرعة التى هى جمع ذراع (فِيهِ ذَا) الإعراب (أَيْضاً قُبِلَ) على اللغة الفصحى ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يجعله كأرطاة علما فلا ينونه ويجره وينصبه بالفتحة . وإذا وقف عليه قلب التاء هاء . وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

[٣١] تَنَوَّرتُها مِنْ أَذْرِعاتٍ(١) وأهلُها   بيَثْرِبَ أدنى دَارِهَا نَظَرٌ عالى[١]

(قوله لا واحد له من لفظه) بل من معناه وهو ذات فهو فى المؤنث نظير أولى فى المذكر إلا أن أولى مختص بالعاقلين بخلاف أولات . (قوله وإن كنّ) أصله كون بفتح الواو ثم نقل إلى فعل بالضم توصلا لما يأتى ثم نقلت ضمة الواو إلى الكاف فسكنت الواو فاجتمع ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين . (قوله والذى اسما) أى علما لمذكر أو مؤنث كما فى شرح التسهيل لابن عقيل لكن محل جواز منع التنوين كما فى اللغتين الأخريين إذا سمى به مؤنث فإن سمي به مذكر لم يمتنع التنوين لفقد التأنيث كما فى التصريح وغيره . قال شيخنا : وإنما لم يجعل من التأنيث اللفظى لأن ما فيه تاء التأنيث والمانع من الصرف هو هاء التأنيث كما سيأتى . (قوله كأذرعات) بكسر الراء وقد تفتح قاموس . (قوله أيضا) أى كما قيل فى أولات كذا قيل . ويبعده عدم وقوعه عقب قوله فيه مع أن حمله على هذا المعنى يؤدى إلى عدم فائدة له والمفيد الذى يقتضيه وقوعه عقب قوله ذا حمله على أن المعنى كما قيل فيه غير هذا الإعراب من الوجهين اللذين سيذكرهما الشارح . (قوله قبل) أراد القبول القياسى لأنه إنما يتكلم فى الأصول القياسية اهـ يس . (قوله على اللغة الفصحى) المراعى فيها الحالة الأصلية فقط . وقال المرادى : إنما بقى تنوينه مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية أى إذا كان علمًا على مؤنث لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة اهـ أى وتنوين المقابلة يجامع علتى منع الصرف . (قوله من يمنعه التنوين) أى مراعاة للحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوى وإن لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لأنه مشبه لتنوين الصرف فى الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبه يوجه ترك التنوين فى الوجه الثالث وقوله ويجره وينصبه بالكسرة أى مراعاة للحالة الأصلية . ففى هذه اللغة مراعاة الحالتين ومن كون المراعى فى جره ونصبه بالكسرة

[٣١] قاله امرؤ القيس الكندى وهو من قصيدة طويلة من الطويل وأولها :

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِى   وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

(قوله تنوّرتها) يعنى نظرت إلى نارها وإنما يعنى بقلبه لا بعينه ، يقال تنورت النار من بعيد أى تبصرتها ، فكأنه من فرط الشوق يرى نارها . وأذرعات مدينة كورة البثينة(*) من كور دمشق . ويثرب مدينة النبى ﷺ . (قوله أدنى دارها نظر عالى) يقول كيف أراها وأدنى دارها نظر مرتفع . وقيل معناه أقرب دارها منى بعيد . والحاصل أن القريب من دارها بعيد فكيف بها ودونها نظر عالى . والواو فى وأهلها للحال . والشاهد فى أذرعات فإنه يجوز فيه الأوجه الثلاثة : الأول : أنه يعرب على اللغة الفصحى فيكسر فى النصب والجر وينون . والثانى : أنه يعرب ولكنه يمنع من التنوين . والثالث : أنه يمنع من الصرف فيجر وينصب بالفتح ولا ينون ، وهذا ممنوع عند البصريين خلافا للكوفيين .

(١) الشاهد فى أذرعات وقد جاءت بالأوجه الثلاثة ، وهى قرية من قرى الشام ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله ﴾ فكلمة «عرفات» جائز فيها الأوجه الثلاثة ، ولكن الأفصح أن يعرب هذا النوع إعراب الجموع بالألف والتاء ، وعن يعرب إعراب الممنوع من الصرف يراعى فيه أنه علم مؤنث فلا ينونه ويجره بالفتحة ، وهو ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين . (*) فى معجم البلدان : البثنية : ناحية من نواحى دمشق .

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين .

(تنبيه) : قد تقدم بيان حكم إعراب المثنى إذا سمى به وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه : الأول : كإعرابه قبل التسمية به . والثانى : أن يكون كغسلين فى لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة . والثالث : أن يجرى مجرى عربون فى لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة . والرابع : أن يجرى مجرى هرون فى لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه المعجمة . والخامس أن تلزمه الواو وفتح

الحالة الأصلية يعلم أن الكسرة فى حال النصب نائبة عن الفتحة لا فى حال الجر وإن ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح . **(قوله ومنهم من يجعله كأرطاة)** والمراعى فى هذه اللغة الحالة الراهنة فقط . **(قوله وإذا وقف عليه قلب التاء هاء)** يعنى فلا يرد أن المنع إنما هو مع هاء التأنيث لا مع تائه على أن التأنيث المعنوى موجود أيضا . **(قوله تنورتها)** أى نظرت بقلبى لا بعينى إلى نارها لشدة شوقى إليها وجملة وأهلها بيثرب حالية وكذا جملة أدنى دارها إلخ ويثرب اسم لمدينة النبى ﷺ سميت باسم من نزلها من العماليق وقد ورد النهى عن تسميتها بيثرب لأنه من التثريب وهو الحرج وأما قوله تعالى : ﴿ **يا أهل يثرب** ﴾ [الأحزاب : ١٣] فحكاية عمن قاله من المنافقين . وأدنى دارها مبتدأ ونظر عالى خبر والكلام على حذف مضاف إما من المبتدأ أى نظر أدنى دارها أو الخبر أى ذو نظر عالى . والمعنى أن نظر الأقرب من دارها إلىّ نظر عظيم فكيف بنظرى نفس دارها . **(قوله جائز عند الكوفيين)** هو الحق لوجود العلتين فيه وورود السماع به فلا وجه لمنعه . **(قوله قد تقدم)** أى فى الشرح أى وتقدم حكم إعراب المسمى بما جمع بألف وتاء فى المتن وأورد عليه أنه تقدم فى المتن حكم إعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال عليون ومقتضى كلام الشارح أنه لم يتقدم والجواب أن مراده أنه لم يتقدم بسائر أوجهه بل بوجه واحد وهو إعرابه كإعرابه قبل التسمية به . **(قوله كغسلين)** هو ما يسيل من جلود أهل النار وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع بغسلين فى كونه ذا زيادتين الياء والنون . **(قوله منونة)** أى إن لم يكن أعجميا فإن كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف نحو قنسرين اهـ تصريح . قال شيخنا : ومثله يقال فيما بعده والعجمة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على أن ينضم إلى العلمية مانع آخر كالعجمة والتأنيث المعنوى أفاده البعض وقد كتب الروداني على قول المصرح فإن كان أعجميا إلخ ما نصه : هذا كلام ظاهرى فإن ضمير كان عائد إلى ما سمي به من الجمع وما ألحق به وقنسرون وسائر الأعجميات ليس واحدا منها بل هى أسماء مرتجلات لمسمياتها فلابد من زيادة نوع فى أنواع الملحقات بالجمع تركه الموضح وزاده الدمامينى فى شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كياسمين أو علما كصفين ونصيبين وقنسرين وفلسطين فإنه يعرب إعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما منعوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة والأولى جعل عليين من هذا النوع اهـ ببعض تغيير وهو حسن جدا طالما كان يلوح ببالى . **(قوله وشبه العجمة)** لأن وجود الواو والنون فى الأسماء المفردة من خواص الأسماء الأعجمية وقد نص بعضهم على أن نحو حمدون وسحنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه العجمة كما فى الشيخ يحيى .

النون ذكره السيرافى . وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله . وشرط جعله كغسلين وما بعده ألا يتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشهيبابين تعين الوجه الأول . قاله فى التسهيل (**وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ**) نيابة عن الكسرة (**ما لاَ يَنْصَرِفُ**) وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصحراء كما سيأتى فى بابه ، لأنه شابه الفعل فثقل فلم يدخله التنوين لأنه علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين لتآخيهما فى اختصاصهما بالأسماء ، ولتعاقبهما على معنى واحد

(**قوله أن تلزمه الواو وفتح النون**) والإعراب بحركات مقدرة على الواو لا النون كما يفيده كلام التصريح حيث قاسه على المثنى عند من يلزمه الألف ويكسر نونه ويقدر الإعراب على الألف لا النون ويؤيده أنه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من أنه يلزم تقدير الإعراب فى وسط الكلمة يمكن دفعه بأن النون لما كانت فى الأصل أعنى فى حالة الجمعية قبل التسمية عوضا عن التنوين وهو إنما يلحق الآخر استصحب ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة . (**قوله وجر**) يحتمل كونه فعل أمر ناصبا ما لا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضيا مجهولا رافعا له بالنيابة عن الفاعل فيكون مفتوح الآخر يؤيد الأول لاحقه والثانى سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة كأحمد والمقدرة كموسى وأورد اللقانى على قوله وجر بالفتحة إلخ أنه منقوض بما سمى به مؤنث من الجمع بألف وتاء والملحق به بناء على أنه معرب بإعراب أصله ويمكن دفعه بأنه علم استثناؤه من قوله سابقا والذى اسما قد جعل إلخ فافهم . (**قوله وهو ما فيه علتان**) العلة اصطلاحا ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف إنما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة فى الحقيقة على الأول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل أو أراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة . (**قوله لأنه شابه الفعل**) أى فى اجتماع علتين فرعيتين إحداهما لفظية والأخرى معنوية كما سيأتى بسط ذلك وهذا تعليل لقول المصنف وجر إلخ ومحط التعليل قوله فامتنع الجر بالكسر لمنع التنوين . (**قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين**) فإذا نوّن للضرورة عاد الجر بالكسرة لأنه إنما اتبع تبعا له وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بأن تنوين الضرورة تنوين صرف أما على القول بأنه تنوين آخر أتى به لمجرد الضرورة وهو الراجح فقيل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضرورى وقيل يجر بالكسرة نظرا إلى أنه بصورة تنوين الصرف . (**قوله ولتعاقبهما**) أى تناوبهما على معنى واحد هو مطلق التمييز أعم من أن يكون نصا أو احتمالا وذلك أنك إذا قلت عندى راقود خلا كان القصد المظروف نصا لأن التمييز المنصوب على معنى من نصا وإذا قلت عندى راقود خل احتمل أن يكون خل تمييزا على معنى من فيكون القصد المظروف وأن تكون إضافة راقود إليه على معنى اللام فيكون القصد الظرف ووجه تعاقبهما أن راقودا إن نوّن لم يجر خلّ بل ينصب تمييزا وإلا جرّ بإضافة راقود إليه إضافة المميز إلى التمييز . والراقود دنّ طويل يطلى داخله بالقار وهو معرب كما فى زكريا .

---

(١) الآية ٨٦ : سورة النساء .

(٢) أى يعرب الممنوع من الصرف هذا الإعراب كغيره من الأسماء إذا كان غير مضاف ولم تدخل عليه أل ، فإذا أضيف أو دخلت عليه أل جر بالكسرة على الأصل مثال قوله تعالى : ﴿ فإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ .

(٣) الآية ٢٣٦ : سورة البقرة .

فى باب راقودُ خلًّا وراقودُ خلٍّ ، فلما منعوه الكسرة عوّضوه منها الفتحة نحو ﴿ **فحيوا بأحسن منها** ﴾ [النساء : ٨٦] وهذا (**ما لَمْ يُضَفْ أَوْيَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ**)(1) أى تبع فإن أضيف أو تبع أل ضعف شبه الفعل فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة نحو ﴿ **فى أحسن تقويم** ﴾ [التين : ٤] ﴿ **وأنتم عاكفون فى المساجد** ﴾ [البقرة : ١٨٧] ولا فرق فى أل بين المعرِّفة كما مثل والموصولة نحو « كالأعمى والأصم » وقوله(2) :

[٣٢] **وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِـرُهُ إِذَا ... نَسِيتَ بِمَنْ تَهْوَاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ**

بناء على أن أل توصل بالصفة المشبهة وفيه ما سيأتى . والزائدة كقوله :

[٣٣] **رَأَيْتُ الوليدَ بنَ اليَزِيدِ مُبَارَكاً**

(**قوله نحو فحيوا بأحسن منها**) تمثيل للجر بالفتحة وقوله سابقا كأحسن وكمساجد وصحراء تمثيل لذى العلتين وذى العلة . (**قوله ما لم يضف إلخ**) أى مدة عدم الإضافة والردف لأل لأن النفى مع العطف بأو يفيد نفى كل نحو ﴿ **ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة** ﴾ [البقرة : ٢٣٦] ، قاله سم فهو من عموم النسب . (**قوله ردف**) ليس حشوا لأن البعدية لا تقتضى الاتصال اهـ يس (قوله فإن أضيف) أى إلى ظاهر نحو مررت بأفضلكم أو مقدر نحو ★ **ابدأ بذا من أول** ★ فى رواية الكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه شنوانى . (**قوله ضعف شبه الفعل**) أى لمصاحبته خاصة الاسم المؤثرة فى معناه وهى أل والإضافة لاختصاصهما بالاسم وتأثيرهما فى معناه التعريف أى فى الجملة فلا ترد أل الزائد والإضافة اللفظية وبقولنا المؤثرة فى معناه يندفع الاعتراض بأن مقتضى التعليل جرّ ما لا ينصرف بالكسرة إذا صحب حرف الجر لأنه من خصائص الاسم . (**قوله وما أنت**) فى بعض النسخ ما أنت فيكون فى البيت الخرم بخاء معجمة فراء وهو حذف أول البيت والناظر يطلق كثيرا على إنسان العين والمراد به هنا القلب بدليل الشرط . (**قوله بناء**) بالنصب مفعول لأجله لمحذوف أى ومثلنا بالأعمى والأصم واليقظان لأنا بنينا على إلخ أو مفعول مطلق لمحذوف أى والتمثيل به بنى بناء أو الرفع خبر محذوف أى والتمثيل به بناء على إلخ أى مبنى .

---

[٣٢] هو من الطويل من الضرب الثانى المماثل للعروض وفيه الثلم وقد أنشد وما أنت فلا ثلم حينئذ والرواية المشهورة هى الأولى . واليقظان الحذر . والباء فيه زائدة ومحلها الرفع لأنها خبر ما التى بمعنى ليس والألف واللام موصولة فلوجودها انصرف وإلا لكان غير منصرف للوصف والألف والنون المزيدتين وناظره مرفوع به وهو من المقلة السواد الأصغر الذى فيه إنسان العين والباقى بما تهواه للسببية والمعنى إذا نسيت ذكر العواقب بسبب هواك وجواب الشرط محذوف لدلالة السياق عليه والشاهد فى انصراف اليقظان لما قلنا .

[٣٣] تمامه : ★ **شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ** ★

قاله ابن ميادة الرماح بن أبرد وهو من قصيدة من الطويل يمدح بها الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان من بنى أمية . ورأيت بمعنى أبصرت أو علمت . والأحناء جمع حنو بكسر الحاء المهملة وهو حنو السرج والقتب . ويروى بأعباء الخلافة جمع عبء بكسر العين المهملة وفى آخره همزة وهو كل ثقل من غرم أو غيره . وأراد بذلك أمور الخلافة الشاقة ، والكاهل ما بين الكتفين . والمعنى بصرت هذا الرجل فى حال كونه مباركا شديدًا كاهله بأحناء الخلافة وارتفاع كاهله بشديدًا والشاهد فيه فى إدخال الألف واللام فى العلمين بتقدير التنكير فيهما .

---

(١) أى يعرب الممنوع من الصرف هذا الإعراب كغيره من الأسماء إذا كان غير مضاف ولم تدخل عليه أل ، فإذا أضيف أو دخلت عليه أل جر بالكسرة على الأصل مثال قوله تعالى : ﴿ فإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ .

(٢) الشاهد فى البيت قوله « اليقظان » بالجر حيث بالكسرة لدخول أل ــ وهو صفة مشبهة ممنوعة من الصرف لزيادة الألف والنون . و « باليقظان » الباء حرف جر زائد . واليقظان خبر ما منصوب بفتحة مقدرة ، أو خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

ومثل أل أم فى لغة طيىء كقوله :

[٣٤] أإنْ شِمْتَ من نَجْدٍ بُرَيْقًا تَأَلَّقَا تبيتُ بِلَيْلِ آمْ أرْمَدِ اعتادَ أولقَا

(تنبيهان) : الأول ما الأولى موصولة والثانية حرفية ، وهى ظرفية مصدرية أى مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل الثانى ظاهر كلامه أن ما لا ينصرف إذا أضيف أو تبع أل يكون باقيا على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة . وذهب جماعة منهم المبرد(1) والسيرافى(2) وابن السراج(3) إلى أنه يكون منصرفا مطلقا وهو الأقوى . واختار الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم ، وإن بقيت العلتان فلا نحو

(قوله إن شمت إلخ) يحتمل أن تكون أن مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعا لأن فعل الشرط ماض والاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المعجمة أى نظرت . وبريقا تصغير برق وتألق لمع والأولق الجنون وجملة اعتاد أولقا حال من المضاف إليه أو نعت له لأنه نكرة فى المعنى كما فى ﴿ **كمثل الحمار يحمل أسفارا** ﴾ [الجمعة : ٥] كذا قال العينى وتبعه غيره وفى الحالية نظر لعدم شرط مجىء الحال من المضاف إليه . **(قوله ظاهر كلامه)** إنما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لأن الضمير فى يضف وما بعده يرجع إلى ما لا ينصرف ومفهومه أنه إذا أضيف ما لا ينصرف أو تبع إلى جرّ بالكسرة ولا شك أن المحكوم عليه فى هذا المفهوم ما لا ينصرف . **(قوله وهو اختيار جماعة)** هو مبنى على أن الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع أل والإضافة وإنما جر بالكسرة لأمن دخول التنوين فيه قاله فى الهمع وظاهر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع وإن زالت منه علة ولا وجه له إلا الاستصحاب . **(قوله وذهب جماعة إلخ)** يحتمل أن القائل بهذا المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود أل أو الإضافة ويحتمل أن يقول هو الجر بالكسرة فقول شيخنا والبعض : إنه مبنى على أن الصرف هو الجر بالكسرة إن كان مستنده أن الواقع أن هؤلاء يقولون إن الصرف هو الجر بالكسرة فمسلم وإن كان استنباطا فلا . **(قوله مطلقا)** أى زالت منه علة أولا . **(قوله وهو الأقوى)** التحقيق تفصيل الناظم . **(قوله إذا زالت منه علة)** أى بأن كانت إحدى علتيه العلمية لأن العلم لا يضاف ولا تدخل عليه أل حتى ينكر . **(قوله فمنصرف)** أى ولم يظهر التنوين لوجود أل أو الإضافة . **(قوله واجعل لنحو يفعلان إلخ)** إنما أعربت هذه الأمثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثنى الاسم وفعل الجماعة مجموعه فأجريا مجراهما فى الإعراب بالحرف وحمل

---

[٣٤] قاله بعض الطائيين . يقال شمت البرق أشيمه شيما إذا رقبته تنظر أين يصوب . **(قوله بريقا)** أى لمعانا كذا وجدته بخط الفضلاء على صورة التصغير وتألق البرق بتشديد اللام إذا لمع . **(قوله تبيت)** جواب الشرط . وقوله بليل أم أرمد : أى بليل الأرمد والشاهد فيه فإن أرمد لا ينصرف ولكن لما دخله الميم التى هى عوض اللام على لغة أهل اليمن انجر بالكسرة كما ينجر فيما إذا دخله اللام . **(قوله أولقا)** أى جنونا ، وهو مفعول اعتاد ، والجملة حال لأنه اكتسى حلية التعريف فى اللفظ . ويحتمل الوصف لأنه نكرة فى المعنى كما فى قوله عز وجل : ﴿ **كمثل الحمار يحمل أسفارا** ﴾ .

---

(١) سبق التعريف به صـ ٣٦ . (٢) سبق التعريف به صـ ٦٦ .

(٣) ابن السراج: هو أبو بكر محمد بن سهل النحوى البغدادى، وهو أحد علماء الأدب، وعلماء اللغة العربية، أخذ النحو عند المبرد، وأخذ رياسة النحو بعد وفاه المبرد... ومن مصنفاته كتاب الأصول فى النحو... وتوفى سنة ٣١٦ هـ (إنباه الرواة ٣/١٤٥ ... مقدمة كتابه أصول النحو ١/١٠، ...).

بأحسنكم . ولما فرغ من مواضع النيابة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال **(وَٱجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ)** أى من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسما أو حرفا **(ٱلنُّونَا * رَفْعًا)** الأصل علامة رفع فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، يدل على ذلك ما بعده ؛

على الفعلين فعل المخاطبة لمشابهته لهما ولأنها لو أعربت بالحركات لكانت إما مقدرة على الضمائر أو على ما قبلها ولا سبيل إلى الأول لأن الضمائر كلمات فى ذاتها ولا يقدر إعراب كلمة على كلمة أخرى ولا إلى الثانى لأن ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالأفعال فكأن ما قبلها حشو والإعراب لا يقع حشوا ولمن يعربها بحركات مقدرة على ما قبل الضمائر أن يقول إن سلم أن ما قبلها كالحشو لا يسلم أن الإعراب لا يكون على ما هو كالحشو بدليل أن البناء الذى هو نظير الإعراب يكون على ما هو كالحشو نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرف إعرابها الألف والواو والياء الموجودات لأنها أسماء والأسماء لا تكون حروف إعراب وأيضا لو كانت إعرابا لأذهبها الجازم كما فى سائر حروف العلة ولا حرف علة آخر لوجوب حذفه لالتقائه ساكنا مع الضمائر الساكنة وكان حرف إعرابها النون لمشابهتها حروف العلة لأنها تدغم فى الواو نحو من وال وفى الياء نحو ومن يقنت وتبدل ألفا فى الوقف على المنصوب المنون فى اللغة المشهورة وفى الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحا وفى الوقف على إذن وجاز وقوع علامة الإعراب بعد الفاعل لأنه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون فى حالة الرفع وجوبا فتقدر كما فى نحو هل تضربانّ هل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند وجوازا بكثرة فى الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تأمرونى[1] بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وإذا لم تحذف جاز الفك والإدغام وبالأوجه الثلاثة قرئ تأمرونى وبقلة فى غير ذلك نحو :

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى وجهك بالعنبر والمسك الذكى[2]

وفى الحديث : « **والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا** » الأصل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ « قالوا ساحران يَظَّاهَرَا » أى يتظاهران فأدغم التاء فى الظاء وحذف النون كذا فى التصريح وغيره لكن قال الدماميني وشارح الجامع إنه شاذ وقال فى الهمع لا يقاس عليه فى الاختيار . **(قوله ألف اثنين)** أى شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين . **(قوله اسما)** بأن كانت ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان وقوله أو حرفا أى دالا على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلونى البراغيث . **(قوله الأصل علامة رفع)** دفع بتقدير المضاف عدم تناسب كلامى المصنف لأنه جعل أوّلا النون إعرابا وثانيا الحذف علامة إعراب والمناسب جعلهما معا إعرابا أو علامة إعراب وأرجع ما هنا إلى ما سيأتى من قوله وحذفها إلخ ولم يعكس مع أن في العكس التأويل وقت الحاجة لا قبلها لبعد التأويل في الثاني بحمل الجزم والنصب على المعنى المصدري الذي هو فعل الفاعل لأنهما

(١) وذلك من قوله تعالى : ﴿ أفغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون ﴾ . (٢) فقد حذفت النون فى هذا البيت وهذا الحذف قليل .

والتقدير اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان (وَ) لنحو (تَدْعِينَ) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة . (وَتَسْأَلُونَا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أو حرفا . فالأمثلة خمسة على اللغتين وهي يفعلان وتفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين ، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة (وَحَذْفُهَا) أي النون (لِلْجَزْمِ وَٱلنَّصْبِ سِمَهْ) أي علامة

لا يطلقان اصطلاحا بهذا المعنى دون التأويل فى الأول ولا ينافى التأويل فى الأول مذهب المصنف من كون الإعراب لفظيا كما قيل لما قدمه الشارح من أنه لا منافاة بين جعل الشيء إعرابا وجعله علامة إعراب لأن جعله إعرابا من حيث عموم كونه أثرا جلبه عامل وجعله علامة إعراب من حيث خصوصه فاندفع ما أطال به البعض . **(قوله اتصل به ياء المخاطبة)** ترك التعميم هنا لأنها لا تكون إلا اسما . **(قوله واو الجمع)** المراد الجمع بالمعنى اللغوى وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو وبكر يفعلون وفى نسخ واو الجماعة وهى ظاهرة . **(قوله فالأمثلة خمسة)** تفريع على ما يفيده تعميم الشارح فى الفعل حيث قال من كل فعل إلخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء بعد ثبوت الأمرين لا على تعميمه فى ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما أو حرفا لأن المعروف أن عدّها خمسة باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية الألف والواو وحرفيتهما ويدل على ما ذكرناه قوله وهى يفعلان وتفعلان إلخ فقوله خمسة على اللغتين أى جارية على كل من اللغتين وإن كان الاختلاف بين اللغتين فى غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومراده باللغتين لغة من يجرد الفعل المسند إلى اثنين أو جماعة من العلامة ولغة من يلحقها به وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين والألف فى الأولين اسم فقط وفى الثالث تكون اسما وحرفا ويضربان بالتحية للغائبين فقط اسما أو حرفا فهذه ستة ويضربون بالتحتية للغائبين اسما أو حرفا وتضربون بالفوقية للمخاطبين اسما فقط والعاشرة تضربين وإن نظر إلى تغليب المذكر على المؤنث أو الحاضر على الغائب والعكس وإلى كون المؤنث حقيقى التأنيث أو مجازيه زاد العدد وسمى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين أمثلة لأنه ليس المقصود هى بخصوصها بل هى وما ماثلها فى اتصال الألف أو الواو أو الياء .

(فائدة) إذا قلت : هما تفعلان تعنى امرأتين فهل يفتتح الفعل بتاء فوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى أو بياء تحتية رعيا للفظ فإن هذا اللفظ يكون للمذكرين الأول قول ابن أبى العافية تلميذ الأعلم وهو الراجح الذى ورد به السماع والثانى قول ابن الباذش قاله الدمامينى . **(قوله بثبات النون)** أى بثبوتها أى بالنون الثابتة لكن عبر بذلك لتكون المقابلة بقوله وحذفها إلخ أتم وهذه النون تكسر مع الألف وتفتح مع الواو والياء تشبيها بنون المثنى والجمع وقد تفتح مع الألف أيضا قرىء ﴿ أتعداننى أن أخرج ﴾ [الأحقاف : ١٧] ، بفتحها وذكر ابن فلاح فى المغنى أنها تضم أيضا قرىء شاذا ﴿ لا يأتيكما طعام ترزقانه ﴾ [يوسف : ٣٧] بضمها قاله الرودانى . **(قوله وحذفها للجزم إلخ)** وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كما مر . **(قوله مظلمه)** بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير . **(قوله لأنه الأصل)** أى الحذف للجزم أصل للحذف للنصب وإنما

نيابة عن السكون فى الأول وعن الفتحة فى الثانى (**كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ**) الأصل تكونين وترومين، فحذفت النون للجازم فى الأول وهو لم، وللناصب فى الثانى وهو أن المضمرة بعد لام الجحود.

(**تنبيهان**)و الأول: قدم الحذف للجزم لأنه الأصل والحذف للنصب محمول عليه، وهذا مذهب الجمهور. وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل. الثانى: إنما ثبتت النون مع الناصب فى قوله تعالى: ﴿**إلا أن يعفون**﴾ [البقرة: ٢٣٧] لأنه ليس من هذه الأمثلة إذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبنى مثل يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون فإنه من هذه الأمثلة، إذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب نحو ﴿**وأن تعفوا أقرب للتقوى**﴾ [البقرة: ٢٣٧] ووزنه تفعوا، وأصله تعفووا[1] . ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القبيلين شرع فى بيان إعراب المعتل منهما وبدأ بالاسم فقال (**وَسَمِّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا**) أي

كان أصلًا لمناسبة الحذف للسكون الذى هو الأصل الأصيل فى الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شيء فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف تأمل . (**قوله والحذف للنصب محمول عليه**) كما حل النصب على الجر فى المثنى والجمع على حده لأن الجزم نظير الجر فى الاختصاص . (**قوله وهذا**) أى إعراب تلك الأمثلة بثبوت النون رفعا وحذفها جزما ونصبا مذهب الجمهور إلخ ولو قدمه الشارح على التنبيه لكان أليق . (**قوله بحركات مقدرة على لام الفعل**) منع من ظهورها حركة المناسبة أى وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر ا هـ دماميني فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتى المجزوم والمرفوع لا به والجازم إنما حذف الحركة المقدرة وكالجازم الناصب والمراد الحركات وجودا أو عدما ليدخل السكون . (**قوله بخلاف الرجال يعفون**) أى فى الأمور الأربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل فى هذا معربا اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الإعراب . (**قوله تعفووا**) أى بواوين الأولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استثقلت الضمة على الأولى فحذفت ثم الأولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف الثانية فكلمة عمدة . (**قوله وبدأ بالاسم**) لكن فى ابتدائه بالاسم فصل بين النظائر وهى أبواب النيابة ولهذا قدم الموضح الفعل المعتل . (**قوله معتلا**) مفعول ثان وما مفعول أول والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة أولا أو وسطا أو آخرا كالوعد ووعد وكالبيع وباع وكالفتى والرمى ويغزو ويسمى الأول مثالا لمماثلته الصحيح فى عدم إعلال الماضى واسمى الفاعل والمفعول والثانى أجوف وذا الثلاثة لأنه فى الحكاية عن النفس بالماضي على ثلاثة أحرف كقلت وبعت والثالث ناقصًا ومنقوصا لنقص حرفه الأخير وقفا وجزما من بعض أفراده كاغز و لم يغز ونقص الإعراب كلا أو بعضًا من بعض

---

(١) أى أن أصل الفعل بواوين ، الأولى لام الكلمة ، والثانية واو الجماعة واستثقلت الضمة على واو فحذفت ، والتقى الساكنان وحذفت الأولى لأنها جزء من الكلمة ، والفعل « تعفوا » من الأفعال الخمسة منصوب بحذف النون .

الاسم المعرب الذى حرف إعرابه ألف لينة لازمة (**كَالمُصْطَفَى**) وموسى والعصا ، أو ياء لازمة قبلها كسرة كالداعى (**وَٱلْمُرْتَقِي مَكَارِمَا**) .

(**تنبيه**) : إنما سمى كل من هذين الاسمين معتلا لأن آخره حرف علة ، أو لأن الأول يعل آخره بالقلب إما عن ياء نحو الفتى ، أو عن واو نحو المصطفى . والثانى يعل آخره بالحذف ، فخرج بالمعرب نحو متى والذى ، وبذكر الألف فى الأول المنقوص نحو المرتقى ، وبذكر اللينة المهموز

آخر كالفتى ويغزو وذا الأربعة لأنه فى الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالفاء والعين ولا يكون فى الفعل أو بالعين واللام لفيف مقرون أو بالفاء واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح إن سلم من التضعيف والهمز فسالم وإلا فلا فكل سالم صحيح ولا عكس . (**قوله الذى حرف إعرابه ألف إلخ**) دخل فيه المثنى على لغة من يلزمه الألف . (**قوله لينة**) لم يكتف بكون الألف عند الإطلاق تنصرف إلى اللينة لأن توهم الشمول قائم والمطلوب فى التعاريف الإيضاح . (**قوله لازمة**) أى فى الأحوال الثلاثة لفظا أو تقديرا كما فى المقصور المنون واعترض بأنه لا يشمل الألف المنقلبة عن الهمزة كالمقرأ اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها إذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أى التى هى الأصل . وأجيب بأن إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذا والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجرى فى قوله ياء لازمة . (**قوله كالمصطفى وموسى والعصا**) أشار بتعدد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين الثلاثى والمزيد أو إلى أنه لا فرق بين ما ياؤه أصلية كالمرتقى أو منقلبة عن واو كالداعى ولم يذكر المصنف فى معتل الأسماء ما آخره واو كما ذكره فى معتل الأفعال لأنه لا يوجد اسم معرب عربى آخره أصالة واو لازمة فلا يرد الاسم المبنى كذو الطائية والأعجمى قال فى الهمع[١] : كهند ورأيت بخط ابن هشام السمندو ا ه وما واوه عارضة التطرف نحو يا ثمو مرخم ثمود أو غير لازمة كالأسماء الستة حالة الرفع . (**قوله مكارما**) منصوب على المفعولية أو التمييز المحول عن الفاعل أو الظرفية المجازية . (**قوله يعل**) أى يغير آخره بالقلب أى دائما فلا يرد أن الثانى قد يعل آخره بالقلب كما فى الداعى فإن ياءه منقلبة عن واو كما مر . (**قوله والثانى يعل آخره بالحذف**) أى حذف يائه للتنوين وفيه أن الأول يعل آخره بحذف الألف للتنوين أيضا . (**قوله فخرج بالمعرب**) لم يخرج من معتل الأسماء بالاسم الفعل والحرف كيخشى وعلى ويرمى وفى نظرا إلى أن شأن الجنس ألا يخرج به وبعضهم أخرجهما به نظرا إلى أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وجهى كما هنا قد يخرج بكل ما دخل فى الآخر وفيه أن الحرف لم يدخل فى المعرب كما لم يدخل فى الاسم . (**قوله وغلاميك**) لا يقرأ بصيغة الجمع للاستغناء به حينئذ عما بعده ولأن

---

(١) يقصد همع الهوامع لجلال الدين السيوطى .

نحو الخطأ ، وبذكر الياء فى الثانى المقصور نحو الفتى ، وبذكر اللزوم فيهما نحو رأيت أخاك وجاء الزيدان فى الأول ، ومررت بأخيك وغلاميك وبنيك فى الثانى ، وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو ظبى وكرسى (**فَالْأَوَّلُ**) وهو ما كان كالمصطفى (**الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ**) على الألف لتعذر تحريكها (**وَهُوَ ٱلَّذِى قَدْ قُصِرَا**) أى سمى مقصورا ، والقصر الحبس ، ومنه ﴿ **حور مقصورات فى الخيام** ﴾ [الرحمن : ٧٢] أى محبوسات على بعولتهن . وسمى بذلك لأنه محبوس عن المدّ أو عن ظهور الإعراب (**وَٱلثَّانِ**) وهو ما كان كالمرتقى (**مَنْقُوصٌ**) سمى بذلك لحذف لامه للتنوين ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات (**وَنَصْبُهُ ظَهَرْ**) على الياء لخفته نحو رأيت المرتقي ومرتقياه و﴿ **أجيبوا داعى الله** ﴾ [الأحقاف : ٣١] ﴿ **وداعيا إلى الله بإذنه** ﴾ [الأحزاب : ٤٦] (**وَرَفْعُهُ يُنْوَى**) على الياء ولا يظهر نحو :

الغلام ليس علما ولا صفة بل بصيغة التثنية واعتراض شيخنا والبعض عليه بأن المثنى خارج باشتراط الكسرة يرده أن اشتراط الكسرة متأخر عن اشتراط اللزوم وإنما الإخراج بالسابق. (**قوله نحو ظبى وكرسى**) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح أو معتل . (**قوله جميعه**) إما تأكيد للضمير فى قدرا العائد إلى الإعراب أو نائب فاعل قدرا وتأكيد للإعراب ولا يضر الفصل بما توسط بينهما لكونه معمولا للمؤكد فهو على حد ﴿ **ولا يحزنّ ويرضين بما آتيتهن كلهن** ﴾ [الأحزاب : ٥١] لكن الفاصل فى الآية معمول لعامل المؤكد ويستثنى من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فإنه إنما يقدر فيه الفتحة خلافا لابن فلاح معللا بأنه لا ثقل مع التقدير كما قاله سم . (**قوله على الألف**) موجودة كالفتى ومقدرة كفتى . (**قوله والقصر**) أى فى اللغة . (**قوله لأنه محبوس عن المد**) أى الفرعى وهو الزائد على المد الطبيعى ووجه التسمية لا يوجبها فلا يعترض على هذا التعليل بوجوده فى نحو يخشى ولا على الثانى بوجوده فى نحو غلامى على أنه قد يقال المراد الحبس الذاتى عن ظهور الحركات والحبس عنه فى نحو غلامى ليس ذاتيا . (**قوله لحذف لامه**) لا يرد عليه حذف لام المقصور للتنوين ولا على الثانى نحو يدعو ويرمى كما مر . (**قوله ونصبه ظهر على الياء**) ما لم تكن الياء آخر الجزء الأول من مركب مزجى أعرب إعراب المتضايفين نحو معديكرب وقالى قلا فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال فى همع الهوامع : بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف ووجه ذلك الرضى بأن هذه الإضافة ليست حقيقية بل شبهت الكلمتان بالمتضايفين من حيث إن أحدهما عقب الأخرى لكن فى حواشى شيخنا عن سم أن الدمامينى نقل عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء وإسكانها . (**قوله لخفته**) لكونه فتحا غير لازم للياء بخلاف الفتح فى نحو يبيع ورمى فإنه للزومه الياء لو أبقى استثقل فقلبت الياء ألفا فاندفع استشكال الفرق فتأمل . (**قوله ورفعه ينوى**) عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن . (**قوله ولا يظهر**) فائدته بعد قوله ينوى دفع

﴿ يوم يدعو الداعى ﴾ [القمر : ٦] ﴿ لكل قوم هاد ﴾ [الرعد : ٧] فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة و(كَذَا أَيْضاً يُجَرْ) بكسر منوى نحو ﴿ أجيب دعوة الداع ﴾ [البقرة : ١٨٦] وأنهم فى كل واد . وإنما لم يظهر الرفع والجر استثقالا لا تعذرا لإمكانهما . قال جرير(1) :

[٣٥] فَيَوْمًا يُوافِينَ الْهَوَى غيرَ مَاضِيِ

وقال الآخر :

[٣٦] لَعَمْرُكَ مَا تدرى متى أنتَ جَائِيٌ ولكنَّ أَقصَى مُدَّةِ العُمْرِ عَاجِلُ

(**تنبيه**) : من العرب من يسكن الياء فى النصب أيضا . قال الشاعر :

[٣٧] ولَوْ أَنَّ واشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِى بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اَهْتَدَى لِيَا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر ، لأنه حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر (وَأَىُّ فِعْلٍ) كان (آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ) نحو يخشى (أَوْ وَاوٌ) نحو يدعو (أَوْ يَاءٌ)

توهم أن المراد ينوى جوازا . (**قوله بكسر منوىّ**) أى إذا كان منصرفا وإلا قدرت الفتحة حال الجر . (**قوله غير ماضى**) أى وفاء غير نافذ بل مقطوع . (**قوله ولو أن واش إلخ**) واش اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور . (**قوله وهو من أحسن ضرورات الشعر**) الأصح جوازه فى السعة بدليل قراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء . (**قوله وأى فعل**) أى مضارع و لم يقيد به لأن الكلام فى المعرب . (**قوله وكان بعده مقدرة**) جواب عما يقال أداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية لكن اعترض بأن الفعل لا يحذف بعد أداة

---

[٣٥] تمامه : * وَيَوْمًا تَرَى مِنهُنَّ غُولًا تَغَوَّلُ *

قاله جرير . وهو من قصيدة طويلة من الطويل يهجو بها الأخطل . الفاء للعطف . ويوما نصبا على الظرف . ويوافين أى يجازين من المجازات بالزاى المعجمة . وهكذا هو فى رواية الزمخشرى . وقال ابن برى . ويروى يجارين بالراء المهملة . أى تجارين الهوى بألسنتهن ولا يمضينه . والشاهد فى قوله غير ماضى حيث حركت الياء للضرورة . ويرى غير ما صبى من صبا يصبو بالصاد المهملة : أى من غير صبى منهن إلى . وقال ابن القطاع : هو الصحيح وقد صحفه جماعة . قلت : وهكذا هو فى ديوانه فعلى هذا لا استشهاد فيه وانتصابه على أنه مفعول ثان ليوافين والتقدير فى الأصل وصلا غير ماض . والغول بالضم أخبث السحالى . وأصل تغول تتغول فحذفت إحدى التاءين ، من تغولت الإنسان الغول أى ذهبت به وأهلكته . المعنى أنه يصفهن بأنهن يوما يجازين العشاق بوصل متقطع ويوما يهلكنهم بالصدود والهجران . وهى جملة فى محل النصب على أنها مفعول ثان لترى .

[٣٦] البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، والشاهد فى قوله : « جائى » حيث رفع بالضمة الظاهره على الياء والقياس حذفها .

[٣٧] البيت لمجنون ليلى وهو من الطويل ، واستشهد به ابن يعيش ٥١/٦ ، فى المغنى ٢٨٩ ، والشاهد فيه قوله : « واش » حيث مكّن الياء فى حالة النصب ، كما فى النصب والجر .

---

(1) البيت من الطويل وقائله مجهول ، والشاهد فيه قوله « غير ماض » حيث جر المنقوص بالكسرة الظاهرة على الياء ، والقياس حذفها لسكونها ، ونقل الكسرة عليها ، والتنوين بعدها ساكن فتحذف للتخلص من التقاء الساكنين .

نحو يرمى (**فَمُعْتَلًا عُرِفْ**) أى شرط ، وهو مبتدأ مضاف وفعل مضاف إليه ، وكان بعده مقدرة ، وهى إما شانية وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها ، أو ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وعرف جواب الشرط وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على فعل وخبر المبتدأ جملة الشرط وقيل هى وجملة الجواب معا ، وقيل جملة الجواب فقط . ومعتلا حال منه مقدم على عامله . والمعنى أى فعل كان آخره حرفا من الأحرف المذكورة فإنه يسمى معتلا (**فَالْأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ**) وهو الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يخشى لتعذر الحركة على الألف ، والألف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (**وَأَبْدِ**) أى أظهر (**نَصْبَ مَا**) آخره واو (**كَيَدْعُو**) أو ياء نحو (**يَرْمِي**) لخفة النصب .

وأما قوله :

[٣٨] * أَبَى ٱللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ *

الشرط غير أن ولو إلا إن كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد[1] اللهم إلا أن يكون ذلك فى غير الضرورة . (**قوله إما شانية**) أى إما ناقصة شانية أى اسمها ضمير الشان وقوله أو ناقصة أى غير شانية ففى عبارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض بأن الشانية من الناقصة على الأصح فلا تحسن مقابلتها بها وفى بعض النسخ أو غير شانية والأمر عليها ظاهر . (**قوله جملة من مبتدأ وخبر خبرها**) فهى فى محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها فى مفسرة العامل لا ضمير الشأن . (**قوله وألف خبرها**) وعلى هذا فقوله أو واو أو ياء خبر مبتدأ محذوف أى أو هو واو أو ياء فلا إشكال فى رفعه . (**قوله وخبر المبتدأ جملة الشرط**) هذا هو الراجح وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية قاله فى المغنى . (**قوله حال منه**) أى من الضمير المستكنّ فى عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فإن جعل بمعنى علم فهو مفعوله الثانى وهذا أولى لأن القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به . (**قوله والمعنى إلخ**) لا يخفى أنه حل معنى لا حل إعراب فلا يقال مقتضى حله أن كان غير شانية وأن معتلا مفعول عرف بمعنى سمى . (**قوله والألف نصب إلخ**) ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال . (**قوله يفسره**) أى معنى لا لفظا والتقدير اقصد الألف أو اعتبر أو لا بس . (**قوله أبى الله إلخ**) يعنى أن علوه وسيادته من نفسه لاتصافه بالأوصاف الحميدة لا أنها وراثة من آبائه .

[٣٨] قاله عامر بن الطفيل سيد بنى عامر . قال أبو موسى : اختلف فى إسلامه . وأورده المستغفرى فى الصحابة وليس بصحيح . وصدره : * فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ * وهو من قصيدة من الطويل . قوله أن أسمو : من السمو وهو العلو والارتفاع وفيه الشاهد حيث سكن الواو مع الناصب للضرورة . وأن مصدرية والتقدير أبى الله سموى وسيادتى بأم ولا أب أى من جهة الآباء والأمهات . وكلمة لا زائدة لتأكيد النفى وقدم الأم للقافية .

(١) أى قصيدة بانت سعاد للشاعر المخضرم زهير بن أبى سلمى ، وكانت هذه القصيدة لطلب العفو من الرسول صلى الله عليه وسلم له ، رغم ما قاله الوشاة له من أن محرزًا سيقتله .

وقوله :

[٣٩] مَا أَقْدَرَ ٱللهُ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مَن دارُهُ ٱلحَزْنُ مِمَّنْ دارُهُ صُولُ

فضرورة (وَٱلرَّفْعَ فِيهِمَا) أي الواوي والياثيّ (ٱنْوِ) لثقله عليهما (وَٱحْذِفْ جَازِمًا * ثَلاَثَهُنَّ) وأبق الحركة التي قبل المحذوف دالة عليه (تَقْضِ حُكْمًا لاَزِمًا) نحو لم يخش

(قوله ما أقدر الله أن يدني على شحط * من داره الحزن ممن داره صول) ما تعجبية وعلى بمعنى مع والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين البعد . والحزن بفتح المهملة فسكون الزاى موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا فى شرح الشواهد للعينى والذى فى القاموس أنه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط فى كثير من النسخ . **(قوله ثلاثهن)** من إضافة الصفة إلى الموصوف وإنما جاز حذف الآخر فى الجزم وليس علامة الرفع قال الرضى : لأن شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذى فى الآخر والرفع الذى فيه محذوف للاستثقال أو التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد فى الآخر إلا حرف العلة مشابها للحركة فحذفه . ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لا به فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وإنما لم يلحق النصب بالجزم فى الفعل المعتل كما ألحق به فى الأفعال الخمسة لأنه إنما ألحق به ثم لتعذر الإعراب بالحركة بخلافه هنا فأعرب نصبا بالحركة على الأصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب فلا ينافى أن ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة فتأمل . وقال بعضهم : إنما ثبتت ألف نحو يخشى نصبا لا جزما لأن الجزم ذهاب الحركات وإذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها الذى هو الألف بخلاف النصب فإن الحركة فيه موجودة إلا أنها تغيرت من ضمة إلى فتحة فلو حذفت الألف بقيت الحركة التى هى الفتحة بلا حرف . واعلم أنه لا يحذف حرف العلة إلا إذا كان متأصلا فإن كان بدلا من همزة كيقر أو يقرى ويوضو فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو قياسى لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لأن العامل أخذ مقتضاه وإن كان قبله فهو شاذ والأكثر حينئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض . **(قوله أو يكون معمولا للحال)** لو قال أو للحال لكان أخصر وأنسب بالعطف على قوله إما لا حذف .

[٣٩] قاله حندج بن حندج المرى وهو من قصيدة من البسيط . قوله ما أقدر الله مثل ما أعظم الله وهو صيغة التعجب . وفيه إشكال على قول الفراء حيث جعل ما فى باب التعجب استفهامية وهو ضعيف لاقتضاء الاستفهام الجواب . وأما على قول سيبويه الذى هو الوجه فلا إشكال لأنه جعل ما نكرة بمعنى شيء ، وحظها الرفع على الابتدا وما بعده خبره ، والمسوغ لذلك كون القصد منه التعجب لا الإخبار المحض واشتراط التعريف فى الخبر المحض . قلت : يمكن التقصى عنه على قول الفراء أيضا وذلك لأن العباد اعتقدوا عظمة الله وقدرته وأنهما قديمتان فلا يخطر بالبال أن شيئا صيره كذلك وقد خفى علينا . وقد قيل لفظه تعجب ومعناه الطلب والتمنى . وقوله يدنى من الإدناء من الدنو وهو القرب ، وفيه الشاهد حيث أثبت الياء ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل . والشحط بفتحتين البعد وأصله ساكن العين لأنه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما ، ولكنها حركت للضرورة . قوله من موصولة وداره الحزن جملة صلتها فى محل النصب على أنها مفعول يدنى وأن مصدرية . والتقدير ما أقدر الله على إدناء من داره الحزن ممن داره صول ، أراد أن يدنى من هو مقيم بالحزن وهو اسم موضع ببلاد العرب بفتح الحاء ممن هو مقيم بالصول بضم الصاد المهملة اسم موضع أيضا قاله الجوهرى . قلت : هو ضيعة من ضياع جرجان ، ويقال لها جول بالجيم .

و لم يغز و لم يرم . فالرفع نصب بالمفعولية لانو ، وفيهما متعلق به ، واحذف عطف على انو ، وفى كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله ، وجاز ما حال من فاعل احذف ، وثلاثهن مفعول به أما لاحذف والضمير فى ثلاثهن لأحرف العلة الثلاثة ، ومعمول الحال محذوف وهي الأفعال الثلاثة المعتلة والتقدير احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال الثلاثة المذكورة ، أو يكون معمولا للحال والضمير للأفعال ومعمول الفعل محذوف وهو الأحرف الثلاثة . والتقدير احذف أحرف العلة حال كونك جازما الأفعال ثلاثهن . وتقض مجزوم جواب احذف ، وحكما مفعول به إن كان نقض بمعنى تؤد ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

(خاتمة): قد ثبت حرف العلة مع الجازم فى قوله :

[٤٠] **وَتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيرًا يَمَانِيَا**

(قوله إن كان نقض بمعنى إلخ) والحكم على هذا بمعنى المحكوم به . واعلم أنه لا ينحصر تقدير الإعراب فى الاسم المعتل والفعل إذ منه فى الاسم ما سكن آخره للإدغام نحو ﴿ **وقتل داود جالوت** ﴾ [البقرة : ٢٥١] بإدغام الدال فى الجيم أو للوقف أو للتخفيف والمحكى نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومنه ما جعل علما من المركب الإسنادى على مختار السيد وسيأتى فى العلم والمشتغل آخره بحركة الاتباع والمضاف لياء المتكلم لفظا أو تقديرا كالياء بدلها نحو يا غلاما ويا أبتا ويا أمتا ومنه فى الفعل ما سكن للإدغام نحو زيد يضرب بكرا أو للوقف أو للتخفيف نحو يأمركم بسكون الراء ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز فى النثر على الصحيح وما حرك لالتقاء الساكنين كـ ﴿ **لم يكن الذين كفروا** ﴾ [البينة : ١] وما أدغم فى آخره كلم يشد وما حرك من القوافى نحو ★ وأنك مهما تأمرى القلب يفعل ★ وكما تقدر الحركات تقدر الحروف كما فى الأسماء الستة أو المثنى أو الجمع إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن . **(قوله قد ثبت حرف العلة)** أى وجد وليس المراد خصوص حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذى هو لام الكلمة بل الأعم منه ومن المزيد للإشباع فظهر قول الشارح بعد فقيل ضرورة وقيل بل حذف إلخ أى فقيل حرف العلة الموجود هو الأصلى وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس هو الأصلى بل الأصلى حذف ثم أشبعت الفتحة إلخ فلا حاجة إلى ما تكلفه البعض . هذا وفى الهمع أن ثبوت حرف العلة مع الجازم لغة فيكون أهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة .

[٤٠] قائل البيت هو عبد يغوث بن وقاص الحارثى ، والبيت من الطويل ، والشاهد فى البيت قوله : « لم ترى » حيث أثبت الشاعر الألف فى ترى مع وجود الجازم : وهذه لغة أو ضرورة .

وقوله :

[٤١] أَلَمْ يَأْتِيكَ وَٱلْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[١]

وقوله :

[٤٢] هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[٢]

فقيل ضرورة وقيل بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة فى تر فنشأت ألف ،

(قوله فى قوله وتضحك إلخ) وأما قراءة قنبل ﴿ أنه من يتقي ويصبر ﴾ [يوسف : ٩٠] بإثبات الياء وتسكين الراء فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء إشباع أو لإجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة . **(قوله شيخة عبشمية)** أى عجوز منسوبة إلى عبد شمس ويمانيا أصله يمنيا حذفت إحدى ياءي النسب وعوض عنها الألف . **(قوله والأنباء تنمى)** بفتح الفوقية أى الإخبار تزداد وتنتشر يقال نما الشيء ينمو وينمى ازداد . ونمى الحديث ينمى ارتفع ونماه بالتخفيف ينميه رفعه كذا فى القاموس . قال العينى : والجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهو ما لاقت والباء زائدة ويحتمل أنه تنازع يأتى وتنمى فى ما لاقت وأعمل الثانى وأضمر الفاعل فى الأول وحينئذ فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا للتعدية قال فى المغنى : والمعنى على الأول يعنى زيادة الباء واعتراض الجملة أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره وقوله لبون هى الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام وهى الناقة الشابة . **(قوله هجوت زبان)** اسم رجل والقصد الإنكار عليه فى الهجو ثم الاعتذار حيث لم يثبت على حالة واحدة . **(قوله فقيل ضرورة)** وعليه فجزم الفعل بإسقاط الضمة المقدرة .

---

[٤١] قاله قيس بن زهير العبسى جاهلى . وهو من قصيدة من الوافر . والأنباء جمع نبأ وهو الخبر . وتنمى بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث أنميه بالتخفيف إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير ، وإذا بلغته على وجه الإفساد والنميمة قلت : نميته بالتشديد . والقلوص بفتح القاف وضم اللام هى الناقة الشابة ، ويروى لبون وهى الناقة ذات اللبن . وبنو زياد هم الربيع بن زياد وأخوته الذين أغار قيس على إبلهم . وقوله بما لاقت فاعل يأتيك والباء زائدة والأنباء تنمى جملة معترضة ويحتمل أن يتنازع يأتى وتنمى فيما لاقت وأعمل الثانى وأضمر الفاعل فى الأول فحينئذ لا اعتراض ولا زيادة للباء . وارتفاع قلوص بلاقت . والشاهد فى يأتيك حيث أثبت الياء مع الجازم . وعن الأصمعى : ألا هل أتاك . وعن بعضهم ألم يأتك بالجزم فلا شاهد فى الوجهين .

[٤٢] هو من البسيط . وزبان اسم رجل . واشتقاقه من الزبن وهو طول الشعر وكثرته ، ومنع من الصرف للعلمية والألف والنون المزيدتين وأصل الجملتين لم تهجه ولم تدعه . وأراد بهذا الإنكار عليه فى هجوه ثم اعتذاره عنه حيث لم يستمر على حالة واحدة، فلا هو استمر على هجوه ولا هو تركه من الأول فصار أمره بين الأمرين ، فلا ذم فى هجوه لاعتذاره ولا شكر عليه لسبق هجوه . والجملتان كاشفتان فلذلك ترك العاطف . والشاهد فى لم تهجو حيث أثبت الواو مع الجازم للضرورة .

والكسرة فى ياتك فنشأت ياء ، والضمة فى تهج فنشأت واو . وأما ﴿ **سنقرئك فلا تنسى** ﴾[الأعلى : ٦] فلا نافية لا ناهية أى فلست تنسى .

[النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ]

(**نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا**) فيه التعريف كرجل وفرس وشمس وقمر (**أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا**

[النكرة والمعرفة]

هما فى الأصل اسما مصدرين لنكر وعرف ثم جعلا اسمى جنس للاسم المنكر والاسم المعرف لا علمين وإن وقع فى كلام شيخنا . قيل : تقسيم الاسم إلى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لأن المعرف بلام الجنس نكرة معنى والتحقيق أنه معرفة معنى أيضا لأنه الماهية المشخصة بقيد ظهورها فى فرد ما فالشيوع إنما جاء من انتشار الفرد وهذا لا يقدح فى كون الاسم معرفة معنى لتعين الموضوع له وهو الماهية غاية الأمر أن انتشار الفرد جعله كالنكرة أفاده الروداني .

(**فائدة**) الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو رأيت طائرا يصيح أو فوق غصن أو على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو رأيت الهلال يضىء أو بين السحاب أو فى الأفق وبعد النكرة التى كالمعرفة أو المعرفة كالتى كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو هذا ثمر يانع يعجب الناظر أو فوق أغصانه أو على أغصانه لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجبنى الزهر يفوح نشره أو فوق أغصانه أو على أغصانه لأن المعرف الجنسى كالنكرة فقول المعربين الجمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال ليس على إطلاقه كذا فى المغنى . وأسلفنا عن الدمامينى جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة .

(**فائدة ثانية**) قال فى المغنى : قالوا إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى وإن أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت نفس الأولى وحملوا على ذلك ما روى « لن يغلب عسر يسرين » ثم نقض الأحكام الأربعة بتخلفها ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الإطلاق وعدم القرينة فأما مع القرينة فالتعويل عليها ووجه حمل لن يغلب عسر يسرين على ذلك أن قوله إنّ مع العسر يسرا وإن احتمل التأكيد فيكون أخذ اليسرين من جعل تنوين يسرا للتكثير لكن جعله تأسيسا خير فيكون فى الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا الذى كانوا فيه وباليسرين ما تيسر لهم من الفتوح فى زمنه عليه الصلاة والسلام وما تيسر فى أيام الخلفاء أو يسر الدنيا ويسر الآخرة . وقال التفتازانى فى تلويحه المذكور أولا إما نكرة أو معرفة وعلى

قَدْ ذُكِرَا) أي ما يقبل أل ، وذلك كذي بمعنى صاحب ، ومن وما فى الشرط والاستفهام

كل إما أن يعاد نكرة أو معرفة فالأقسام أربعة وحكمها أن الثانى إن كان نكرة فهو مغاير للأول وإلا كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا فى الذكر وإن كان معرفة فهو الأول حملا له على المعهود الذى هو الأصل فى اللام والإضافة ا هـ وكلامه مخالف لكلام المغنى فى صورة إعادة المعرفة نكرة وقد حكى البهاء بن السبكى فيها قولين كما فى الشمنى فكل منهما مشى على قول . ثم قال التفتازانى : واعلم أن المراد أن هذا هو الأصل عند الإطلاق وخلوّ المقام من القرائن وإلا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو ﴿ **وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله** ﴾[١] وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو ﴿ **وهذا كتاب أنزلناه مبارك** ﴾[٢] إلى قوله تعالى : ﴿ **أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين** ﴾[٣] وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو ﴿ **وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدّقا لما بين يديه من الكتاب** ﴾[٤] وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة نحو ﴿ **إنما إلهكم إله واحد** ﴾[٥] ا هـ ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشى عليه المغنى ﴿ **يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا** ﴾[٦] . **(قوله نكرة قابل أل إلخ)** أو رد عليه أنه غير جامع لخروج الأسماء المتوغلة فى الإبهام كأحد الملازم للنفى وهو ما همزته أصلية وبمعنى إنسان لا ما يقع فى الإثبات والنفى وهو ما همزته بدل من واو شذوذا وبمعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب وديار وغير وشبه لأنها لا تقبل أل وخروج أسماء الفاعلين والمفعولين لأن أل الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور ربّ وأفعل من لأنها لا تقبل أل وغير مانع لدخول ضمير الغائب العائد إلى نكرة كجاءنى رجل فأكرمته لوقوعه موقع ما يقبل أل وهو رجل ودخول يهود ومجوس فإنهما يقبلان أل مع أنهما معرفتان إذ منعا الصرف للعلمية والتأنيث والجواب عن الأول بمنع الخروج لأن كلا من المتوغلة وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل أل كإنسان وكذات ثبت لها الضرب أو وقع عليه الضرب مثلا والحال وما بعدها قابلة لأل فى حالة الإفراد ولا يضر عدم قبولها أل فى تلك التراكيب وعن الثانى بمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل أل لأن معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل أل أفاده سم . ومنع أن يهود ومجوس يقبلان أل حال كونهما معرفتين بالعلمية على القبيلتين وإنما يقبلان أل حال كونهما جمعين ليهودى ومجوسى كروم ورومى وهما حينئذ نكرتان . **(قوله كرجل وفرس إلخ)** لا يخفى على النبيه حكمة تعداد الأمثلة . **(قوله أو واقع إلخ)** أو للتنويع أى لتنويع مفهوم النكرة إلى نوعين فهى موضوعة لقدر مشترك بين النوعين وهو ما دل على شائع فى جنسه كما قاله ابن هشام . **(قوله كذى بمعنى صاحب)** أورد عليه أن صاحبا الذى يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعل

(١) الآية ٨٤ : سورة الزخرف . (٢) الآية ١٥٥ : سورة الأنعام . (٣) الآية ١٥٦ : سورة الأنعام .
(٤) الآية ٤٨ : سورة المائدة . (٥) الآية ٦ : سورة فصلت . (٦) الآية ١٥٣ : سورة النساء .

خلافا لابن كيسان فى الاستفهاميتين فإنهما عنده معرفتان ، فهذه لا تقبل أل لكنها تقع موقع ما يقبلها ، إذ الأولى تقع موقع صاحب ، ومن وما يقعان موقع إنسان وشيء ، ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام ، فإن ذلك طارئ على من وما إذ لم يوضعا فى الأصل له ، ومن ذلك أيضا من وما نكرتين موصوفتين كما فى مررت بمن معجب لك وبما معجب لك ، فإنهما لا يقبلان أل لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء وكلاهما يقبل أل . وكذلك صه ومه بالتنوين لا يقبلان أل لكنهما يقعان موقع ما يقبلها وهو سكوتا وانكفافا وما أشبه ذلك . ونكرة مبتدأ والمسوّغ قصد الجنس ، وقابل أل خبر ، ومؤثرا حال من

وإن كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الأسماء الجامدة وأل الداخلة على الصفة التى من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة . وأجيب بأن المراد واقع موقع ما يقبل أل ولو فى الجملة وصاحب يقبل أل المعرفة باعتبار معناه الاسمى وإن لم يكن معناه عند وقوع ذى موقعه قاله سم أو يقال صاحب الذى هو معنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصحبة فذو واقع موقع ما يقبل أل بواسطة وقال الروداني : تحرير هذا المحل أن ذو اسم فيه معنى الوصف وضع لأن يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو متحمل للضمير كالصفة وأن صاحب لا يشك فى أنه يجوز أن يستعمل مرادا به الحدوث من صحبه فهو صاحب أى مصاحب وعليه يقال مررت برجل صاحب أخوه عمرا وإنكار ذلك مكابرة للواضح ويجوز أن يستعمل صفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مرادف لذو فتكون أل الداخلة عليه معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون أل فى الصاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب بما مر اهـ ملخصا وهو حسن . **(قوله فإنهما عنده معرفتان)** لأن جوابهما معرفة نحو زيد ولقاؤك فى جواب من عندك وما دعاك إلى كذا . وشرط الجواب مطابقة السؤال . وردّ بجواز أن يقال فى الجواب رجل من بنى فلان وأمر مهمّ كذا فى شرح الجامع . **(قوله ولا يؤثر خلوّهما)** جواب عن إيراد على قوله ومن وما يقعان إلخ . **(قوله موصوفتين)** أى بمفرد كما مثل أو بجملة كمررت بمن قام وسررت بما رأيت أى بإنسان قام وبشيء رأيت وإنما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتماله كون من وما موصولتين لأن الصلة لا تكون مفردا . **(قوله وهو سكوتا وانكفافا)** أى النائبين عن اسكت وانكفف أى اسكت سكوتا ما وانكفف انكفافا ما وبجعل المراد المصدرين النائبين عن الفعلين المراد بهما طلب سكوت ما وانكفاف ما كانا دالين على الطلب والتنكير كصه ومه[1] فاندفع اعتراض اللقانى بأنه إن أريد المصدر النائب عن فعله فات التنكير لأن اسكت إنما يدل على طلب السكوت من حيث هو أو غير النائب فات الطلب على أن قولهم الفعل من قبيل النكرات يقتضى دلالة اسكت على طلب سكوت ما لكن قيل ما ذكره الشارح مبنى على أن مدلول اسم الفعل هو المصدر والذى عليه الجمهور أن مدلوله الفعل . قال الروداني : والذى نفهمه أنه يصح كلامه على المذهبين فيكون صه واقعا موقع سكوتا بواسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم .

(١) وصه ومه هنا بالتنوين ، لأنهما لا يقبلان أل ، ولكنهما يقعان موقع ما يقبلها أى سكوتًا وانكفافًا عن اسكت وانكفف .

المضاف إليه وهو أل . وشرط جواز ذلك موجود وهو اقتضاء المضاف العمل فى الحال وصاحبها . واحترز بمؤثرا عما يدخله أل من الأعلام لضرورة أو لمح وصف على ما سيأتى بيانه فإنها لا تؤثر فيه تعريفا فليس بنكرة .

(تنبيه)*: قدم النكرة لأنها الأصل إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة[١] ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له ، والمستقل أولى بالأصالة ، وأيضا فالشىء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمى إذا ولد فإنه يسمى إنسانا أو مولودا أو موجودا ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية . وأنكر النكرات مذكور ، ثم محدث ، ثم جوهر ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالم ؛ فكل واحد من هذه أعم مما تحته واخص

(قوله ونكرة مبتدأ) منع البعض فيما يأتى كون نكرة مبتدأ حتى يحتاج إلى مسوّغ وعلل ذلك بأن التعريف غير محمول على المعرف لا حمل مواطأة ولا حمل اشتقاق بل هو تصوّر ساذج أى لا حكم معه كما صرح به الميزانيون . وفيه نظر لا يخفى إذ التصوّر الساذج مجرد التعريف لا مجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف إذ لا تخلو قضية عن الحكم ودعوى أن التعريف غير محمول على المعرف أصلا ينبغى حملها على معنى أن المقصود من التعريف تصوّر ماهية المعرف لا حمله عليه وإن كان حمله عليه حمل مواطأة لازما فتأمل . **(قوله قصد الجنس)** أى فى ضمن الأفراد إذ الحقيقة المحضة لا تتصف بقبول أل ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقيل المسوّغ الوقوع فى معرض التقسيم وقيل غير ذلك . **(قوله وقابل أل خبر)** ولا يعترض بتذكير الخبر وتأنيث المبتدأ لأن قابل صفة لمحذوف أى اسم قابل والاسم يقع على المذكر والمؤنث ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخرا ونكرة خبرا مقدّما وهو أنسب بقول المصنف وغيره معرفة لكن يضعفه أن المحدث عنه النكرة فهى الأولى بالابتداء . **(قوله أو لمح وصف)** لو قال أو لمح أصل لكان أولى ليدخل نحو النعمان فإنه فى الأصل اسم عين للدم . **(قوله لأنها الأصل)** أى الغالب والسابق ، يدل على الغلبة الأولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد أن المعرفة أشرف لأن النكات لا تتزاحم ولأن الأنسب اعتبار كون الأسبق فى الوجود هو الأسبق فى الذكر . **(قوله إلا وله)** أى لمدلوله . **(قوله ويوجد كثير من النكرات)** كأحد وعريب وديار وقول البعض وحائط وحصير وحصاة يرده أن الثلاثة لها معرفة بأل . **(قوله والمستقل إلخ)** من تمام علة الأصالة ومراده بالمستقل ما ينفرد فى بعض الصور ويلزمه الأكثرية ولو عبر بدله بالأكثر لكان أوضح . **(قوله الاسم العلم واللقب والكنية)** العلم عطف بيان على الاسم لدفع توهم أن المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل بعطف الكنية واللقب فكان الأولى تقديم العلم على الاسم ليكون لذكر المتأخر كبير فائدة وليكون ما بعد العلم تفصيلا بعد إجمال . **(قوله مذكور ثم موجود إلخ)** ليس القصد من هذا الحصر بل التقريب إذا ما شابه

---

(١) وانظر شرح ابن جابر الأندلسى لألفية ابن مالك فى هذا الباب .

مما فوقه : فقول كل عالم رجل ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان إلى آخره (وَغَيْرُهُ) أى غير ما يقبل أل المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها[١] (مَعْرِفَةٌ) إذ لا واسطة . واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة . قال فى شرح التسهيل : من تعرض لحد المعرفة عجزٍ عن الوصول إليه دون استدراك عليه . وأنواع المعرفة[٢] على ما ذكره هنا ستة : المضمر (كَهُمْ وَ) اسم الإشارة نحو (ذِى * وَ) العلم نحو (هِنْدَ وَ) المضاف إلى معرفة نحو (آبْنِى وَ) المحلى بأل نحو (آلْغُلَامُ وَ) الموصول نحو (آلَّذِى) وزاد فى شرح الكافية المنادى المقصود كيا رجل . واختار فى التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة[٣] ، ونقله فى شرحه

هذه الأشياء كهى فكمذكور أى ما شأنه أن يذكر معلوم أى ما شأنه أن يعلم وكموجود معدوم وكحيوان شجر وكإنسان فرس وكرجل امرأة وكعالم جاهل بقى النظر فى الشيئين اللذين بينهما العموم والخصوص الوجهى والظاهر أنهما فى مرتبة واحدة لسقوط عموم كل بخصوصه . **(قوله ثم نام ثم حيوان)** كذا فى بعض النسخ وفى بعضها إسقاط ثم نام والأولى أولى . **(قوله ثم عالم)** أورد عليه أن عالما يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجنى فهو أعم من رجل من هذا الوجه وأجيب بأن المراد ثم عالم من بنى آدم وفيه ما فيه . **(قوله وأخص مما فوقه)** هذا باعتبار غالب ما ذكره إذ الطرف الأعلى ليس فوقه شىء فتأمل . **(قوله وغيره معرفة)** فى الإخبار قلب كما يقتضيه صنيع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبتدأ وإنما أفرد الضمير مع أن المرجع اثنان لتأوّله بالمذكور وقول البعض لكون العطف بأو سهو عن المنصوص عليه من أن إفراد الضمير إنما هو بعد أو التى للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لأحد الأمرين أو الأمور لا التى للتنويع لأنها بمنزلة الواو . **(قوله إذ لا واسطة)** وأثبتها بعضهم فى المجرد من أل والتنوين كمن وما ومتى وأين وكيف . **(قوله بحد النكرة)** أى تعريفها الصادق بالرسم فاندفع ما يقال إن ما ذكره رسم لا حد على أنا قدّمنا رده فى بحث الكلام وقوله عن حد المعرفة اعترض بأن قوله وغيره معرفة فى قوة قولك المعرفة ما لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فقد ذكر لها حدا . وأجيب بأن المراد عن حدها مصرحا به فلا ينافى أنه يفهم من كلامه ضمنا . **(قوله دون استدراك)** أى اعتراض عليه الضمير إلى من أوحدّ . ومن جملة ما علل به المصنف أن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كما فى قولك كان ذلك عاما أول وعكسه كأسامة . قال الدماميني : وهو كلام ظاهرى خال عن التحقيق أى لأن الأول فى الأصل مبهم وتعينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظا ومعنى بحسب الأصل والثانى مدلوله عند غير الناظم معين وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرّف غير واحد المعرفة بما وضع لشىء بعينه ولا استدراك . **(قوله والمضاف إلى معرفة)** أى إضافة محضة كما يشير إليه المثال . **(قوله المنادى المقصود)** أى المنكر المقصود نداؤه بعينه وإنما سكت عنه هنا لذكره له فى باب النداء كما سكت عن اسم الفعل غير المنون وأجمع ونحوه من ألفاظ التوكيد وسحر المراد به سحر

(١) يقصد النوع الذى لا يقبل أل المفيدة للتعريف ولا يقع موقع ما يقبلها ولا يكون من النكرة ما لا يقبل أل أصلاً مثل محمد ، وزيد ، ولا يكون منها ما يقبلها ولكنها لا تؤثر فيه التعريف مثل : حارث ، وعباس قال لا تفيدها التعريف لأنها معارف بالعلمية ، واللام دخلت عليها للمح الأصل بها .

(٢) المعرفة : هى ما وضع لشىء بعينه ، ولا يعترض فى هذا بأن أل الداخلة على صاحب فوصولة معرفة لأنه قد تنوس فى الصحبة معناها الأصلى بحسب لا مستعمال ، وصارت من قبيل الجوامد ، أو لأنها واقعة موقع ذات وقع فيها الحدث وذات تقبل « أل » منقول الذات .

(٣) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١٠٠/١٢٦ . وانظر عبارة ابن أم قاسم المرادى فى تفسير المراجع .

عن نص سيبويه وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة وزاد ابن كيسان من وما الاستفهاميتين كما تقدم ولما فات على الناظم ترتيب المعارف فى الذكر على حسب ترتيبها فى المعرفة لضيق النظم رتبها فى التبويب على ما ستراه فأعرفها المضمر على الأصح ، ثم العلم ثم اسم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلى وقيل هما فى مرتبة واحدة وقيل المحلى أعرف

يوم بعينه وأمس المراد به يوم بعينه لذكره الأول فى بابه والثانى فى باب التوكيد والثالث والرابع فيما لا ينصرف على أن منهم من يرد الأربعة إلى الستة أما المنكر غير المقصود نداؤه بعينه فهو باق على تنكيره وأما المعرف قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وإنما زاده النداء وضوحا وقيل تعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلمية . **(قوله واختار إلخ)** بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف الستة . **(قوله والمواجهة)** يظهر أن العطف تفسيرى . **(قوله بأل)** أى الحضورية وناب حرف النداء منابها . **(قوله فات على الناظم)** كان عليه حذف على لأن فات يتعدى بنفسه ويمكن أنه ضمنه معنى عسر . **(قوله فأعرفها)** فيه صوغ أفعل التفضيل من الرباعى المجهول وهو شاذ من وجهين والسالم التعبير بأعلاها أو أرفعها من رفع ككرم رفعة بكسر الراء شرف وعلا قدره كما فى القاموس . واعلم أنه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا لفائقه كالموصول والعلم فى سلام على من أنزل عليه الكتاب أو فائقا عليه كالعلم والضمير فى جواب طارق الباب للقائل من بالباب نبه عليه الشارح فى شرحه على التوضيح . **(قوله على الأصح)** وقيل أعرفها العلم وقيل اسم الإشارة وقيل المحلى والخلاف فى غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف إجماعا قال الشنوانى ويليه ضميره . **(قوله ثم العلم)** وأعرفه علم المكان ثم علم الآدمى ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف فى بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص . قال شارح الجامع : ولابد منه كما قاله أبو حيان ليخرج بذلك نحو أسامة اهـ يعنى فليس بعد العلم وقيل اسم الإشارة وانظر ما رتبته فتأمل . **(قوله ثم اسم الإشارة)** وأعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد . **(قوله ثم الموصول)** قيل أعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا ويظهر أن أعرف كل منهما ما كان معهودا معينا ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لمجيء الموصول للثلاثة كأل والإضافة . **(قوله ثم المحلى)** وأعرفه ما للعهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس . فإن قلت : مدار التعريف والتنكير على المعنى وقد شاع أن المعرف بلام الجنس نكرة معنى وإن كان معرفة لفظا . قلت : التحقيق أنه معرفة معنى أيضا كما مر عن الروداني فى أول الباب . **(قوله وقيل هما فى مرتبة واحدة)** اختاره الناظم وعلله بأن تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضى أن الذى فى مرتبة الموصول عنده هو المحلى بأل العهدية كما أشار إليه الدمامينى . **(قوله وقيل المحلى أعرف من الموصول)** قائله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى : ﴿ **قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى** ﴾ [الأنعام : ٩١] إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف . وأجاب المصنف بأن الذى بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم بنو إسرائيل ولك أن تجيب أيضا بأن الآية على تقدير وصفية الذى إنما تمنع أعرفية الموصول من المحلى لا تساويهما الذى ذهب إليه المصنف وحينئذ فلا تدل الآية على أعرفية المحلى فافهم .

من الموصول وأما المضاف فإنه فى رتبة ما أضيف إليه مطلقا عند الناظم وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمر فى رتبة العلم وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الإبهام وجعل الناظم هذا فى التسهيل دون العلم[1] (فَمَا) وضع (لِذِى غَيْبَةٍ)

(قوله فى رتبة العلم) أى لا الضمير لأنه يقع صفة للعلم فى نحو مررت بزيد صاحبك على أن اسم الفاعل للمضى والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دون كذا قالوا والأظهر عندى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقا كما ذهب إليه المبرد لاكتسابه التعريف منه وأن قولهم فى علة استثناء الضمير أن الصفة لا تكون أعرف ممنوع لأنه إذا كان المقصود من الصفة إيضاح الموصوف فأى مانع من كونها أعرف لا يقال المانع أن التابع لا يفضل عن المتبوع لأنا نقول هذا منقوض بجواز إبدال المعرفة من النكرة ويقوّى ذلك المنع أنه يقال جاء الرجل الذى قام أبوه والظاهر أن الموصول فيه نعت ثم رأيت الفارضى فى باب النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النعت أعرف من المنعوت وذكر أن اشتراط كونه أو مساويه مذهب الأكثر ورأيت الشارح أيضا فى باب النعت نقل جواز ذلك عن الفراء والشلوبين وأن الناظم رجحه وبما ذكر يعلم عدم اتجاه رد القول بأن المضاف دون المضاف إليه مطلقا بنحو ﴿ وواعدناكم جانب الطور الأيمن ﴾ [طه : ٨٠] لأن النعت لا يكون أعرف فتأمل منصفا . (قوله ثم الغائب السالم عن الإبهام) فسر فى التصريح السلامة من الإبهام بأن يتقدم اسم واحد معرفة أو نكرة فمثال غير السالم جاءنى زيد وعمرو فأكرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للأول والثانى لعدم ما يعين رجوعه إلى أحدهما بخصوصه وإن كان عوده للثانى راجحا فاندفع ما نقله شيخنا والبعض عن الدمامينى من النظر ويحتمل تفسيرها بأن يرجع إلى معرفة أو نكرة معينة بالصفة فتأمل أما الذى لم يسلم منه فقيل مؤخر عن رتبة العلم وقيل فى رتبته هذا . وقد اختلف فى ضمير الغائب العائد إلى النكرة فالجمهور على أنه معرفة مطلقا وقيل إن خصصت قبل بحكم نحو جاءنى رجل فأكرمته بخلاف ربه رجلا ويا لها قصة ورب رجل وأخيه واختاره الدمامينى وعلله بأن فى الضمير فى الأول من التعيين والإشارة إلى المرجع ما ليس فى المظهر النكرة ألا ترى أنك إذا أردت تفسير الضمير فى جاءنى رجل فأكرمته قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل إن لم يجب تنكيرها بخلاف واجبته كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكلية . (قوله وجعل الناظم هذا) أى السالم عن الإبهام فغير السالم بالأولى وهذا من جملة مقابل الأصح المتقدم . (قوله فما وضع) قدر متعلق الجار والمجرور خاصا لدلالة المقام عليه وما واقعة على جامد وقوله لذى غيبة أو حضور أى مع اعتبار دلالته على الغيبة أو الحضور فخرج بما التى أوقعناها على جامد لفظ غائب وحاضر ومتكلم ومخاطب وبقوله لذى غيبة أو حضور ضمير الفصل وياء الغيبة لأنهما حرفان وضع أولهما للغيبة أو الحضور لا لذى الغيبة أو ذى الحضور وثانيهما للغيبة لا لذى الغيبة وكاف الخطاب وتاؤه الحرفيان لأنهما وضعا

---

(١) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١٠٠/١٢٦ ، وانظر شرح الألفية لابن الهوارى فى هذا الموضع .

تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما على ما سيأتى فى آخر باب الفاعل (أَوْ) لذى (حُضُورٍ) متكلم

للخطاب لا لذى الخطاب ونون تكلم المتكلم مصاحبا لغيره أو معظما نفسه لأنها وضعت للتكلم لا لذى التكلم وكذا همزة التكلم وبقولنا مع اعتبار دلالته على الغيبة أو الحضور الأسماء الظاهرة المستعملة فى غائب أو حاضر هكذا ينبغى تقرير هذا المحل وبه تندفع الإيرادات هنا وكلام المصنف يحتمل جريانه على مذهب السعد والجمهور من أن المضمرات ونحوها كليات وضعا جزئيات استعمالا . والمعنى فما وضع لمفهوم ذى غيبة أو حضور وعلى مذهب العضد والسيد من أنها جزئيات وضعا واستعمالا . والمعنى فما وضع لكل فرد ذى غيبة أو حضور على حدته بواسطة استحضار أمر عام لتلك الأفراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة أو تنزيلا . **(قوله تقدم ذكره إلخ)** بيان لما يجب لضمير الغائب وتقدم الذكر لفظا أن يتقدم المرجع صريحا نحو جاءنى رجل فأكرمته وضرب زيدا غلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع فى قوة المتقدم صريحا لتقدمه رتبة نحو ضرب غلامه زيد أو لتضمن الكلام السابق إياه نحو ﴿ **اعدلوا هو أقرب للتقوى** ﴾[1] فإن الفعل متضمن لمرجع الضمير أو لاستلزام الكلام إياه استلزاما قريبا نحو ﴿ **ولأبويه لكل واحد منهما السدس** ﴾[2] أى الميت بقرينة ذكر الإرث أو بعيدا نحو ﴿ **حتى توارت بالحجاب** ﴾[3] أى الشمس على قول بقرينة ذكر العشى وتقدمه حكما أن يلحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع وإن خولف لنكتة الإجمال ثم التفصيل وهذا فى المسائل الست التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو نعم رجلا زيد كذا فى الخطابى وحفيد السعد وخرج بذلك نحو ضربته زيدا فإن المرجع لم يتقدم فيه لا لفظا ولا معنى ولا حكما أما الأولان فظاهران وأما الثالث فلأنه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع إذ ليس من المسائل الست وبتقرير المقام على هذا الوجه يسقط ما ذكره البعض هنا فتدبر وتلك المسائل الست رفع الضمير بنعم وبابه ورفعه بأول المتنازعين وجره برب وإبدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه الرءوف الرحيم وضمير الشأن والإخبار عن الضمير بالمفسر نحو هى النفس تحمل ما حملت وهى العرب تقول ما شاءت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل ما بعده بدل مفسر له ونحو ﴿ **إن هى إلا حياتنا الدنيا** ﴾[4] وجوّز الزمخشرى تفسير الضمير بالتمييز بعده فى غير بابى نعم ورب نحو ﴿ **فسواهن سبع سموات** ﴾[5] ﴿ **فقضاهن سبع سموات** ﴾[6] جوّز كون سبع تمييزا مفسرا للضمير وقولنا وإن خولف لنكتة الإجمال ثم التفصيل إيضاحه أنهم إنما خالفوا فى المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره لأنهم قصدوا التفخيم بذكر الشىء أولا مبهما ثم تفسيره لتضمن ذلك تشوق النفس إلى التفسير فيكون أوقع فيها والذكر مرتين بالإجمال والتفصيل فيكون آكد وفى الهمع أن الضمير قد يرجع إلى نظير السابق نحو ﴿ **وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره** ﴾[7] أى عمر معمر ، آخر :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد[8]

أى نصف حمام ، آخر بقدره عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر اهـ . قال الدمامينى : كذا قال ابن مالك وجماعة قال ابن الصائغ : وهو خطأ إذ المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على نفس ما قبله .

(١) الآية ٨ : سورة المائدة . (٢) الآية ١١ : سورة النساء . (٣) الآية ٣٢ : سورة ص . (٤) الآية ٢٩ : سورة الأنعام .
(٥) الآية ٢٩ : سورة البقرة . (٦) الآية ١٢ : سورة فصلت . (٧) الآية ١١ : سورة فاطر .
(٨) هذا البيت للنابغة الزيبانى وهو من البسيط وهو من شواهد الكتاب وشذور الذهب . وليس هذا مكانه الأصلى فى الاشتهاد النحوى . إذ هو فى باب ما الزائدة التى تعمل أولا على اختلاف النحاة فيها .

أو مخاطب (كَأَنْتَ) وأنا (وَهُوَ) وفروعها (سَمِّ) فى اصطلاح البصريين (بِالضَّمِيرِ) والمضمر . وسماه الكوفيون كناية ومكنيا .

(تنبيه) : رفع إبهام دخول اسم الإشارة فى ذى الحضور بالتمثيل (وَذُو ٱتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا) به (وَلاَ يَلِي إِلَّا) الاستثنائية (ٱخْتِيَارًا أَبَدَا) وقد يليها اضطرارا كقوله(1) :

[٤٥] وَما نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ

(فائدة) قال فى التسهيل : ولا يكون أى مفسر ضمير الغائب غير الأقرب إلا بدليل ا هـ . قال الدماميني : وينبغي أن يكون المراد بالأقرب غير المضاف إليه أما إذا كان الأقرب مضافا إليه فلا يكون الضمير له إلا بدليل . ثم قال : فإن قلت هذا أى ما ذكره المصنف إذا لم يمكن عود الضمير إلا إلى أحدهما أى الشيئين المتقدمين كما فى قولك جاءنى زيد وعمرو وأكرمته وأما إذا أمكن عوده إلى أحدهما وعوده إليهما معا كما فى قولك جاء الزيدون والعمرون وأكرمتهم فهل الحكم كذلك . قلت : لم أر فيه بخصوصه نصا وينبغى أن يجرى على مسألة ما إذا تعقب الاستثناء أو الصفة مثلا أشياء معدودة فمن قال هناك بالعود إلى الأخير يقول هنا كذلك ومن قال عناك بالعود إلى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا إلى الأقرب فقط فتأمله . (قوله كأنت وهو) ليس من جر الكاف للضمير المنفصل على حد ما أنا كأنت لأن المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير يسّ . (قوله بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال . وقوله والمضمر مفعل من الإضمار وهو الإخفاء فإطلاق الأول على كثير الحروف كنحن ، والثانى على البارز بتغليب غيرهما عليهما . (قوله رفع إبهام إلخ) أى رفع قوته وأضعفه وإلا فالتمثيل ليس نصا فى الرفع . (قوله ما لا يبتدأ به ولا يلى إلا) أى ما لا يؤتى به فى افتتاح النطق ولا يقع بعد إلا بحسب قانون اللغة العربية وإن أمكن ذلك عقلا كما قاله حفيد الموضح وإنما لم يبتدأ به و لم يل إلا لأن وضعه على أن يلى عامله نعم كان القياس أن يلى إلا على القول بأنها عاملة لكنه رفض والمراد لا يبتدأ به ولا يلى إلا باقيا على حالته التى كان عليها قبل الابتداء وتلو إلا فاندفع ما أورده اللقانى من أن الضمير فى ضربتهما وضربتهم وضربتهن متصل ويبتدأ به ويقع بعد إلا نحو هما ضربا وهم ضربوا وهن ضربن وما ضرب إلا هما أو هم أو هن لصيرورته مبتدأ أو فاعلا بعد أن كان مفعولا وإنما يرد لو صح أن يقال هما ضربت مثلا على

[شواهد النكرة والمعرفة]

[١] أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد . وهو من البسيط . والمبالاة بالشيء الاكتراث به . ويروى عنلا يجاورنا بإبدال الهمزة عينا والجملة فى محل النصب مفعول ما نبالى . وإن مصدرية والتقدير ما نبالى عدم مجاورة أحد غيرك إيانا إذا ما كنت أنت جارتنا . فالحاصل إذا حصلت أيتها المحبوبة فلا التفات لنا إلى غيرك . وكلمة ما زائدة . والمعنى حين كنت . ويجوز أن تكون مصدرية والتقدير حين كونك جارتنا . وإلا بمعنى غير وهو استثناء مقدم . والمعنى ألا يجاورنا ديارا لا أنت . يقال ما بالدار ديار أى أحد وكذلك ما بها دويرى وهو فيعال من درت وأصله ديوار قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء . والشاهد فى قوله إلاك فإنه أتى بالضمير المتصل بعد إلا ، والقياس المنفصل أى إياك ، وهو شاذ للضرورة . وأنكر المبرد وقوع هذا . وأنشد سواك ديار .

---

(١) هذا البيت من البسيط وهو مجهول قائله واستشهد به ابن يعش ١٠١/٣ ، وفى المغنى صـ ٤٤١ . و « ما » فى البيت تستعمل نافية ، وهى فى ذلك تستعمل بكثرة ، وقد تستعمل للإثبات إذا جاء معها أخرى فهى مثل قول ، الشاعر :

لقـد بالـبيت فطمـن أم أولى ... ولكـن أم أولى لاتبـالى

« وديار » هنا معناه أحد ، ولا يستعمل إلا فى النفى العام . والشاهد فى البيت قول « إلاك » حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذًا ، وانظر فى هذا (الكواكب الدرية ١٠٨/١ ـ ١٣٩) .

وذلك (كَالْيَاء والْكَافِ مِن) قولك (ٱبْنِى أُكْرِمَكْ * وَٱلْيَاءِ وَٱلْهَاءِ مِنْ) قولك (سَلِيهِ مَا مَلَكْ) فالأول: وهو الياء ضمير متكلم مجرور. والثاني: وهو الكاف ضمير مخاطب منصوب. والثالث وهو الياء ضمير المخاطبة مرفوع. والرابع: وهو الهاء ضمير الغائب

أن هما مفعول به لضربت وأما ما أجاب به هو نقلا عن الرضي وغيره من أن الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال المجموع فلا يأتي على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال أيضا مع أن فيه اعترافا بالانفصال حال الابتداء أو تلو إلا. (**قوله الاستثنائية**) قيل هو بيان للواقع وقيل احتراز عن إلا الوصفية التي بمعنى غير في نحو مررت برجل إلاك أي غيرك لكن في شرح الجامع ما نصه: وربما اقتضى كلامه أي ابن هشام في متن الجامع أن إلا إذا كانت لغير الاستثناء كالموصوف بها يجوز معها الاتصال وليس مرادا ا هـ. (**قوله إلاك**) الكاف في محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار. (**قوله كالياء والكاف إلخ**) أشار بتعداد الأمثلة إلى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة الرفع والنصب والجر والمقصود بذكر ياء وهاء سليه التمثيل للمرفوع وللغائب لا المخاطب والمنصوب لحصولهما بالكاف من أكرمك ومن المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق وخصوا المتكلم بالضمة لتقدم مرتبته فأعطى أشرف الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لأن خطابه أكثر من خطاب المؤنث فالتخفيف به أولى وأيضا هو مقدم على المؤنث فأعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث إلا الكسر وحكى بعضهم أن وصل فتحة تاء الضمير وكافه بألف وكسرتهما بياء لغة رديئة لربيعة فيجوز عليها قمتا ورأيتكا وقمتي ورأيتكي وتوصل التاء المذكورة مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين. وإنما ضمت التاء إجراء للميم مجرى الواو لتقاربهما في المخرج وبميم ساكنة للمخاطبين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التسكين إذا ولي الميم ضمير متصل كضربتموه وشذ ضمها بلا وصل وهو المسمى اختلاسا وبنون مشددة للمخاطبات دماميني ملخصا. قال الرضي: زيد للإناث نون مشددة لتكون بإزاء الميم والواو في الذكور واختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة الميم ا هـ ولم تحذف النون الثانية كما تحذف الواو لأنها غير مدة. (**قوله والهاء**) تضم هذه الهاء إلا أن وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسرها غير الحجازيين أما هم فيضمونها وبلغتهم قرأ حفص ﴿ **وما أنسانيه** ﴾[1] و ﴿ **بما عاهد عليه الله** ﴾[2] وحمزة ﴿ **لأهله امكثوا** ﴾[3]، وتشبع حركتها بعد متحرك ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند المبرد والناظم وبقيد كونه حرف علة نحو عليه ورموه عند غيرهما والراجح الأول وقد تسكن أو تختلس حركتها بعد متحرك عند بني عقيل وبني كلام اختيارا فيقولون له بالإسكان والاختلاس وعند غيرهم اضطرارا وإن فصل في الأصل الهاء المتحركة ساكن حذف جزما نحو ﴿ **لا يؤدّه إليك** ﴾[4] و ﴿ **نصله جهنم** ﴾[5] أو بناء نحو فألقه جازت الأوجه الثلاثة. وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو ﴿ **بهم الأسباب** ﴾[6] وبإشباع دونه نحو فيهم إحسان أسهل من ضمها وإن كان الضم أقيس لأنه حركة واو الجماعة وضمها قبل ساكن وإسكانها قبل متحرك أشهر فقد قرأ الأكثر بهم الأسباب بضم الميم وأنعمت عليهم بسكونها، دماميني ملخصًا. (**قوله مجرور**) أي في محل جر وكذا يقال في نظائره. (**قوله وكل مضمر إلخ**) كان الأولى تقديمه على تقسيم الضمير إلى المتصل وغيره بالكلية أو تأخيره عنه بالكلية ولا يخفى أنه لا يستفاد بناء الضمائر جميعها

(١) الآية ٦٣: سورة الكهف. (٢) الآية ١٠: سورة الفتح. (٣) الآية ٢٩: سورة القصص.
(٤) الآية ٧٥: سورة آل عمران. (٥) الآية ١١٥: سورة النساء. (٦) الآية ١٦٦: سورة البقرة.

منصوب . وهى ضمائر متصلة لا تتأتى البداءة بها ولا تقع بعد إلا (**وَكُلُّ مُضْمَرٍ**) متصلا كان أو منفصلا (**لَهُ الْبِنَا يَجِبْ**) باتفاق النحاة . واختلف فى سبب بنائه : فقيل لمشابهته الحرف فى المعنى لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهى من معانى الحروف . وذكر فى التسهيل لبنائها أربعة أسباب(١) : الأول : مشابهة الحرف فى الوضع لأن أكثرها على أكثرها على حرفين أو حرفين وحمل الباقى على الأكثر . والثانى : مشابهته فى الافتقار لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها . والثالث : مشابهته له فى الجمود فلا يتصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به . الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعانى . قال الشارح(٢)

من قوله سابقا كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا وإن زعمه البعض حتى تلتمس فائدة لذكر هذا بعد قوله كالشبه إلخ إذ المستفاد من قوله كالشبه إلخ بناء التاء ونا فقط . (**قوله يجب**) أى يلزم فاندفع ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من أنه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل وحينئذ لا يستفاد من كلامه أنها مبنية بالفعل نظير ما قيل فى قوله : * وكل حرف مستحق للبنا * (**قوله وهى من معانى الحروف**) أى من المعانى النسبية التى حقها أن تؤدى بالحروف . قال ابن غازى : وقد أديت بالفعل بأحرف المضارعة وباللواحق فى نحو إياى إيانا إياه بناء على أنها حروف لا ضمائر ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضى كما قدمنا . (**قوله مشابهته فى الافتقار**) اعترض بأن الافتقار لا يوجب البناء إلا إذا كان إلى جملة . (**قوله فى الجمود**) أى عدم التصرف كما يدل عليه قوله فلا يتصرف إلخ . (**قوله فلا يتصرف فى لفظه**) فلا يثنى ولا يجمع وأما هما وهم ونحن فأسماء للاثنين والجماعة ، دمامينى . (**قوله الاستغناء عن الإعراب**) أى مشابهة الحرف فى الاستغناء إلخ قال سم : فيه بحث إذ مقتضى كون البناء للاستغناء ألا يكون لها محل من الإعراب فإنه إذا كان مستغنى عنه فلا معنى لإثباته فى المحل ولا فائدة لذلك اهـ وقد يجاب بأن إثباته فى المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف إليه ونحوها على وتيرة واحدة فتأمل . (**قوله باختلاف صيغه**) الباء سببية متعلقة بالاستغناء واللام فى قوله لاختلاف المعانى لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض : المراد باختلاف صيغه اختلاف ألفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كما بين هو ونحن وبين أنت وإياه أو هيئة كما بين تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة والمراد باختلاف المعانى اختلافها حقيقة كأنا للمتكلم وأنا للمخاطب وهو للغائب أو باختلاف محالها من الإعراب كالمتكلم له فى الرفع تاء مضمومة وفى النصب والجر ياء والمخاطب له فى الرفع مع التذكير تاء مفتوحة ومع التأنيث تاء مكسورة وفى النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع التأنيث كاف مكسورة فأغنى ذلك عن إعراب الضمير لأن المقصود من الإعراب الامتياز وهو حاصل اهـ بإيضاح ولا يخفى أنه لا دخل لاختلاف بعض المواد كهو ونحن

---

(١) عبارة الناظم فى ذلك : « وبنى المضمر لشبهه بالحرف وضعًا وافتقارًا وجمودًا أو لاستغناء باختلاف المعانى » وانظر ذلك كله فى التسهيل صـ ٢٩ ، فى شرح الألفية .

(٢) الشارح : هو ابن الناظم وانظر شرحه لألفية ابن مالك صـ ٥٧ .

ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بناء المضمرات[1] . ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال : (**وَلَفظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ**) نحو إنه وله ، ورأيتك ومررت بك (**لِلرَّفْعِ وَٱلنَّصْبِ وَجِرنَا**) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم

واختلاف الهيئة واختلاف المعانى حقيقة فى سبب الاستغناء عن الإعراب فالأنسب حمل اختلاف الألفاظ على اختلاف بعض موادها كأنت وإياه ونحن وإياك وحمل المعانى على المعانى التى تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية لأن ما ذكر هو الذى له دخل فى استغناء الضمير عن الإعراب فتأمل . هذا ولا يضر فى كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى سببا فى استغناء الضمير عن الإعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية نا للأحوال الثلاثة كما لم يضرّ اشتباه النصب بالجر فى جمع المؤنث السالم وما لم ينصرف وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى أغلبيا . (**قوله ولعل هذا إلخ**) قال الشنوانى : يعارضه قوله السابق كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا . (**قوله عقبه بتقسيمها**) أى إلى صيغ مختلفة وقوله بحسب الإعراب أى المحلى فلا اعتراض بأن المضمر مبنى وبأن تقسيمها بحسب الإعراب يقتضى أنها معربة فكيف يتضمن علة البناء نعم يرد على ابن الناظم أنه إنما عقبها بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية نا للأحوال الثلاثة وصلاحية الألف والواو والنون للغائب والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغى أن يكون سببا للإعراب إلا أن يقال محط التعقيب قوله وذو ارتفاع إلخ . (**قوله كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء**) لأنه إذا ذكر أن صيغة الضمير الذى يقع فى محل رفع غير صيغة الضمير الذى يقع فى محل نصب وهكذا علم أنها تتميز باختلاف الصيغ فتستغنى عن الإعراب فتبنى . (**قوله ولفظ ما جر**) الإضافة للبيان والمراد الجر محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يرد أن المضمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع أنواع للإعراب وإنما قال : * **ولفظ ما جر كلفظ ما نصب** * ولم يقل ولفظ ما نصب كلفظ ما جر لينبه من أول وهلة على أن كلامه فى المتصل إذ المجرور من خواصه فالمعنى ولفظ ما جر من الضمائر المتصلة كلفظ ما نصب منها فاندفع اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق . (**قوله كلفظ ما نصب**) ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته . (**قوله نحو إنه وله**) ونحو لى وإنى . (**قوله للرفع**) متعلق بصلح وقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدإ لجواز تقدمه عند البصريين إذا كان الخبر الفعلى متصرفا كما هنا وإن لم يجز تقدم عامله الذى هو الخبر الفعلى وقولهم جواز تقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل أغلبى . (**قوله وجر**) وعطف النكرة على المعرفة كما عطف المعرفة على النكرة فى قوله بعد وألف والواو إلخ إشارة إلى جواز ذلك ولقد أحسن المصنف حيث اكتفى بهذه الإشارة هنا عن التصريح بالمسألة فى باب العطف .

(١) والمضمرات كلها مبنية لشبهها بالحروف فى الجمود ، لذلك فإنها لا تثنى ولا تجمع ، وشبهها بالحروف شبه وضعى ، بسبب كون أكثرها على حرف أو حرفين ، وحمل ما وضع على أكثر من حرفين عليه حملًا للأقل على الأكثر .

نفسه (صَلَحْ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا آلْمِنَحْ) فنا فى بنا فى موضع جر بالباء ، وفى فإننا فى موضع نصب بإن ، وفى نلنا فى موضع رفع بالفاعلية . وأما الياء وهم فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر لكن لا يشبهان نا من كل وجه ، فإن الياء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ، لأنها فى حالة الرفع للمخاطبة نحو اضربى ، وفى حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لى وإنى . وهم تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعني واحد إلا أنها فى حالة الرفع ضمير منفصل ، وفى الجر والنصب ضمير متصل (وَأَلِفْ وَآلْوَاوُ وَآلنُّونُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لِمَا * غَابَ وَغَيْرِهِ) أى المخاطب فالغائب (كَقَامَا) وقاموا وقمن (وَ) المخاطب نحو (آعْلَمَا) واعلموا واعلمن .

(تنبيه): رفع توهم شمول قوله وغيره المتكلم بالتمثيل * ولما كان الضمير

(قوله أو المعظم نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره أن استعمال نا ونون المضارعة فى المعظم نفسه حقيقة وفى الدماميني أن بعضهم قال إنما يستعمل المعظم لنفسه نون المضارعة فى نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا ا هـ ومثلها نا . (قوله صلح) بفتح اللام وضمها والفتح أوفق بالقافية لعدم اختلاف ما قبل الروى عليه . (قوله كاعرف بنا) أى اعترف بقدرنا . (قوله بالفاعلية) أى بسبب الفاعلية أو الباء بمعنى على ولو قال بالفعل لكان أوضح . (قوله وأما الياء وهم إلخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف نا بذكر الصلاحية للأحوال الثلاثة مع أن الياء وهم أيضا صالحان لها . (قوله لكن لا يشبهان نا من كل وجه إلخ) اعترض بأن هذا ظاهر بالنسبة لما مثل به ونحوه لا مطلقا لأن الياء تكون بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة فى نحو أعجبنى كونى مسافرا إلى أبى فإنها فى الجميع للمتكلم ومحلها نصب فى الأول ورفع فى الثانى وجر فى الثالث وهم يكون ضميرا متصلا فى الأحوال الثلاثة فى نحو أعجبهم كونهم مسافرين إلى آبائهم فإنها ضمير متصل فى الجميع ومحلها نصب فى الأول ورفع فى الثانى وجر فى الثالث والجواب أن وقوع الياء وهم فيما ذكر فى محل رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفعل يطلب مرفوعا والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة. (قوله والواو) ندر حذفها والاستغناء عنها بالضمة قبلها كقوله:

فلو أن الأطباء كان حولى وكان من الأطباء الأساة

وكقراءة طلحة : ﴿ قد أفلح المؤمنون ﴾ [المؤمنون : ١] ، بضم الحاء والجرى على لغة أكلونى البراغيث كما فى الكشاف وبهذه القراءة يرد على قول أبى حيان أن ذلك ضرورة وسمع ذلك مع الأمر أيضا أفاده الدماميني . (قوله ضمائر رفع بارزة) أى إذا اتصلت بالأفعال كما فى مثاله فالألف والواو فى نحو الضاربان والضاربون حرفان والفاعل مستتر .

المتصل على نوعين بارز وهو ما له وجود فى اللفظ ومستتر وهو ما ليس كذلك[١] وقدم الكلام على الأول شرع فى بيان الثانى بقوله : (**وَمِنْ ضَمِيرِ ٱلرَّفْعِ**) أى لا النصب ولا الجر (**مَا يَسْتَتِرُ**) وجوبا أو جوازا ، **فالأول** هو الذى لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (**كَافْعَلْ**) يا زيد ، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (**أُوَافِقُ**) أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (**نَغْتَبِطُ**) أو بتاء المخاطب نحو (**إِذْ تَشْكُرُ**) أو بفعل استثناء كخلا وعدا ولا يكون فى نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون بكرا ، أو بأفعل التعجب نحو ما أحسن الزيدين ، أو بأفعل التفضيل نحو ﴿ **هم أحسن أثاثا** ﴾[٢] ، أو باسم فعل ليس بمعنى المضى كنزال ومه وأوفّ وأوّه . **والثانى** : هو الذى يخلفه الظاهر أو

(**قوله ما له وجوده فى اللفظ**) أى ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فإن له وجودا فى اللفظ بالقوة لإمكان النطق به بخلاف المستتر فإنه لا وجود له فى اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة لعدم إمكان النطق به بل هو أمر عقلى فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف . قال اللقانى : فإن قلت فالمحذوف أحسن حالاً من المستتر والأمر بالعكس ولذا اختص المستتر بالعمدة . قلت : المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتهما ولذا احتاج إلى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما اهـ ومن ثم كان المستتر فى حكم الموجود بخلاف المحذوف ولهذا إذا سمى بيضرب من زيد يضرب حكى كما تحكى الجمل وإذا سمى بقائم من أيهم قائم بحذف صدر الصلة أعرب ولا يحكى إذ ليس جملة كما قاله الرودانى . (**قوله ومستتر**) تصريح بأن المستتر قسم من المتصل وهو أصح أقوال ثلاثة ثانيها منفصل ثالثها واسطة . (**قوله أى لا النصب ولا الجر**) أخذه من تقديم الخبر وقوله وجوبا أو جوازا أى استتارا ذا وجوب أو ذا جواز . (**قوله لا يخلفه ظاهر**) أى لا يحل محله بألا يرتفع بعامله . (**قوله بأمر الواحد**) خرج أمر الواحدة والاثنين والجمع فالضمير فيها بارز . وقوله المخاطب بيان للواقع وأما نهى الواحد المخاطب فهو داخل فى الفعل المبدوء بتاء الخطاب وبهذا يعرف ما فى كلام البعض . (**قوله أو بمضارع**) أى مذكور لأنه إذا حذف المضارع برز الضمير منفصلا كما سيأتى . (**قوله أو بتاء المخاطب نحو إذ تشكر**) لا يخفى أنه يحتمل أن تكون التاء فى مثال المتن للتأنيث كهند تشكر بل هو أولى ليكون الناظم ممثلا للمستتر جوازا أيضا وخرج بإضافة تاء إلى المخاطب الضمائر المرفوعة بمضارع مبدوء بتاء المخاطبة أو المخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات فإنها بارزة . (**قوله أو بفعل استثناء**) لأنه لكثرة استعماله أجروه مجرى الأمثال التى تلزم طريقة واحدة . (**قوله أو بأفعل التفضيل**) أى فى غير مسألة الكحل وبدون ندور فلا يرد أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر باطراد فى مسألة الكحل وبندور فى غيرها نحو مررت برجل أفضل منه أبوه . (**قوله أو باسم فعل**) زاد بعضهم الصفة الجارية على من هى له فعلا أو غيره لأن بروزه يوهم جريانها على غير من هى له وزاد فى التصريح المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو ﴿ **فضرب الرقاب** ﴾[٣] وأما زيادة فاعل نعم وبئس إذا كان ضميرا فغير صحيحة كما يعلم من ضابطى واجب الاستتار وجائزه .

(١) والفرق بين الضمير المتصل البارز والمستتر : أن البارز له صورة فى اللفظ ينطق بها حقيقة مثل التاء والهاء فى « أكرمته » ، والمستتر لا ينطق به أصلاً ، وإنما يستعار له ضمير منفصل ـ حين فيقال مستتر جوازًا تقديره هو ، أو يقال مستتر وجوبًا تقديره أنا أو أنت ، وذلك لقصد التقريب على المتعلمين . (انظر شرح ابن عقيل ١/٩٤ ـ ٩٧) .

(٢) الآية ٧٤ : سورة مريم .

(٣) الآية ٤ : سورة محمد « القتال » . وفى هذه الآية موضع من مواضع استتار الضمير جوازا قطعًا ، وذلك لإنابة المصدر عن فعل الأمر فى الآية .

الضمير المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة . قال فى التوضيح[١] : هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش[٢] وغيرهما ، وفيه نظر إذ الاستتار فى نحو زيد قام واجب فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية ، وأما زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو فتركيب آخر .

(قوله ليس بمعنى المضى) أما الذى بمعناه فمرفوعه جائز الاستتار لأنه يخلفه الظاهر ويجمع رفعه والضمير قولك هيهات العقيق هيهات على أنه من تأكيد الجمل . **(قوله كنزال ومه)** فالضمير فيهما مستتر وجوبا سواء كانا لمفرد مذكر أو غيره ، نحو نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات ، وكذا كل اسم فعل أمر . **(قوله يخلفه الظاهر)** أى يحل محله بأن يرتفع بعامله . **(قوله بفعل الغائب أو الغائبة)** أى غير ما تقدم من فعلى الاستثناء والتعجب . **(قوله المحضة)** أى التى لم يغلب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور أما غير المحضة كالأبطح والأجرع فغير متحملة للضمير أصلا وكان عليه أن يقول أو باسم فعل ماض نحو هيهات العقيق هيهات بناء على أنه من تأكيد الجمل كما مر وأما تمثيل المصرح بزيد هيهات فإنما يصح على القول بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل وهو خلاف المشهور على ما قاله الرودانى وفيه نظر لأن الاختلاف إنما هو فى تأثر اسم الفعل نفسه أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلا فما أظن أحدا يمنعه فتأمل ولعل الشارح لم يزده لنقصانه عن فعل الغيبة والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر المحصور كما نقله شارح الجمع عن ارتشاف أبى حيان . **(قوله وفيه نظر)** قال سم : حيث فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل فى الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وإنما يرد لو فسر بما يجوز إبرازه على الفاعلية ولا مشاحة فى الاصطلاح فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بألا يجوز بروزه وعدم وجوبه بأن يجوز بروزه إذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه فقول الموضح إذ الاستتار إلخ إن أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وإن أراد بمعناه عنده كان مشاحة فى الاصطلاح على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذى بيناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق لا فرق بينهما إلا باعتبار أن المقسم فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفى تقسيمه عكسه اهـ مع بعض تلخيص . **(قوله فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية)** أى حتى يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزا وبحث فى هذا النفى بأن سيبويه أجاز فى قوله تعالى : ﴿ **أن يمل هو** ﴾ [البقرة : ٢٨٢] وقولك مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلا وكونه تأكيد وإن استشكل بأن القاعدة أن لا فصل مع إمكان الوصل إلا فيما استثنى وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سيبويه يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية . **(قوله فتركيب آخر)** فيه أن هذا لا يضرهم أصلا إذ لم يشترطوا فى الخلفية اتحاد التركيب وكلامهم فى الضابط لا يدل على اشتراطه أصلا وبتحقيق المقام على هذا الوجه يعلم ما فى تأييد البعض النظر من النظر .

---

(١) انظر التوضيح ١٠٢/١ .

(٢) ابن يعيش : هو يعيش بن على بن يعيش بن أبى السرايا محمد بن على النحوى ، موفق الدين ، أبو البقاء ، وشهرته ابن يعيش ... قرأ النحو على فتيان الحلبى وأبى العباس النيروزى . وكان من كبار أئمة العربية ، كان ماهرًا فى النحو والتصريف ... وتصدر للإقراء زمانًا ... وكان حسن الفهم ، لطيف الكلام ... ومن مصنفاته : شرح المفصل ، شرح تصريف ابن جنى . وتوفى سنة ٦٤٣ هـ (انظر البغية ٣٥١/٢ ، ٣٥٢) .

والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كأقوم، وإلى ما يرفعهما كقام انتهى.

(تنبيه)*: إنما خص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد في اللفظ فذاك وإلا فهو موجود في النية والتقدير ، بخلاف ضميري النصب والجر فإنهما فضلة ولا داعي إلي تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ (**وَذُو آرْتِفَاعٍ وَآنْفِصَالٍ أَنَا**) للمتكلم و(**هُو**) للغائب (**وَأَنْتَ**) للمخاطب (**وَآلْفُرُوعُ**) عليها واضحة (**لَا تَشْتَبِهُ**) عليك (**وَذُو آنْتِصَابٍ فِي آنْفِصَالٍ جُعِلاَ * إِيَّايَ**) وفروعه (**وَآلتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا**) فتلخص أن الضمير على خمسة

(قوله إلى ما لا يرفع إلا الضمير) أي المستتر كما يؤخذ من المقام أي بطريق الأصالة فلا يرد أن أقوم مثلا يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على أن العامل في التابع في المتبوع لأنه بطريق التبعية للمستتر . **(قوله وإلى ما يرفعهما)** أي الضمير والظاهر وعبارة التوضيح وإلى ما يرفعه وغيره ولو أتى بها لكان أحسن . **(قوله يجب ذكره)** أي لفظا أو تقديرا أو المراد بذكره اعتباره . **(قوله والتقدير)** قال شيخنا عطف تفسير . **(قوله ولا داعي إلى تقدير وجودهما)** أي غالبا فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع إلى تقديرهما كربط الصفة أو الصلة أو الخبر أو الحال بهما . **(قوله وذو ارتفاع)** أي محلا وكذا يقال فيما بعد . قال الروداني : ينبغي تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والأصالة والاطراد حتى لا ينتقض بنحو أنا كأنت فإنه قليل ولا بما أكد به المنصوب أو المجرور كما يأتي في باب التوكيد فإنه بطريق النيابة ولا بنحو يا أنت لأنه في محل نصب فإن ذلك شاذ لا مطرد اهـ . **(قوله أنا إلخ)** وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجر فتجر بالكاف نحو أنا كأنت وأنت كأنا وأنت كهو . **(قوله هو)** قال في التسهيل : وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر اضطرارا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا وتسكنهما قيس وأسد وتشدّدهما همدان اهـ بزيادة كلمة من الدماميني . **(قوله والفروع عليها)** أي المتفرعة عليها . **(قوله في انفصال)** أي مع انفصال والظاهر أن قوله هنا في انفصال وقوله قبل وانفصال للتفنن . **(قوله إياي)** قال الغزي في شرحه : اقتصر الناظم هنا على المتكلم فقط ولم يذكر المخاطب وهو إياك والغائب وهو إياه كما فعل في المرفوع أي مع أن الثلاثة أصول في الموضعين لأن جميع المراتب الثلاث هنا اللفظ فيها واحد وإنما اختلف بتكلم أو خطاب أو غيبة في آخره فلذلك قال : والتفريع أي على إياي ليس مشكلا اهـ ولا بعد في جعل الأصلين فرعين لإياي قال في الهمع : وفي أيا سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وإبدالها هاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور . **(قوله والتفريع)** لما ذكر هنا أصلا واحدا وذكر فيما قبله أصولا ثلاثة عبر هنا بالتفريع وعبر فيما قبله بالفروع ليكون الواحد مع الواحد والجماعة مع الجماعة .

أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منفصل ، ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، ومجرور ولا يكون إلا متصلا .

(تنبيه): مذهب البصريين أن ألف أنا زائدة والاسم هو الهمزة والنون . ومذهب الكوفيين واختاره الناظم أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل(١) : فصحاهن إثبات ألفه وقفا وحذفها وصلا . والثانية : إثباتها وصلا ووقفا وهى لغة تميم . والثالثة : هنا بإبدال همزته هاء . والرابعة : آن بمدة بعد الهمزة . قال الناظم : من قال آن فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب راء فى رأى . والخامسة : أن كعن حكاها قطرب(٢) . وأما هو فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير وكذلك هى . وأما هما وهم وهنّ فكذلك عند أبى على(٣) وهو ظاهر كلام الناظم هنا

(قوله فتلخص) أى من مجموع كلامه حيث أشار إلى المرفوع المتصل بقوله وألف إلخ وقوله ومن ضمير إلخ وإلى المرفوع المنفصل بقوله وذو ارتفاع إلخ وإلى المنصوب والمجرور المتصلين بقوله كالياء والكاف إلخ وقوله ولفظ ما جر كلفظ إلخ وإلى المنصوب المنفصل بقوله وذو انتصاب إلخ وإلى المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور بقوله للرفع والنصب إلخ . **(قوله على خمسة أنواع)** تحت النوع الأول الذى هو المرفوع المتصل ستة عشر ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضرب ضربت ضربا ضربوا ضربن أضرب نضرب تضرب اضربى وأما اضربا وضربتا[١] فهما وضربا قسم واحد لاتحاد لفظ الضمير فيها وكذا اضربوا واضربن مع ضربوا وضربن وكذا تضربين مع اضربى وكذا اضرب مع تضرب والاثنا عشر الأول تجرى نظائرها فى الأنواع الأربعة الباقية فجملة الضمائر أربعة وستون وبما ذكرنا يعرف ما فى كلام البعض وغيره من القصور . **(قوله مذهب البصريين إلخ)** تظهر فائدة الخلاف فيما إذا سمينا به فعلى أن الضمير مجموع الحروف يعرب لأن سبب البناء قد زال وعلى أنه أن يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف نقله يس . **(قوله هو الهمزة والنون)** أى وزيدت الألف وقفا لبيان الحركة فهى كهاء السكت . **(قوله والثالثة هنا)** انظر هل يوافق أهل هذه اللغة أهل اللغة الأولى فى الألف الأخيرة أو أهل اللغة الثانية لم أر من صرّح بذلك والأقرب الأول . **(قوله فإنه قلب أنا)** أى قلبا مكانيا وهو تقديم الحرف عن مكانه أو تأخيره عنه واستشكل الدمامينى كونه قلبا بأن الحرف وشبهه برىء من الصرف والقلب نوع منه . **(قوله حكاها)** أى اللغة الخامسة . **(قوله وأما هما وهم وهنّ)** أى المنفصلات . **(قوله وقيل غير ذلك)** هو ما ذهب إليه الكوفيون من أن الهاء من هو وهى الضمير والواو والياء إشباع وهو ضعيف وما ذهب إليه جمهور البصريين من أن الميم والألف فى هما والميم فى هم والنون فى هن حروف زائدة والضمير والهاء فقط . **(قوله فالضمير عند البصريين أن إلخ)** وذهب الفرّاء إلى أن الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن . همع .

[١] **(قوله وأما اضربا وضربتا)** أى وكذلك يضربان وتضربان . وقوله وكذا اضربوا أى ويضربون وتضربون . وقوله واضربن أى ويضربن وتضربن . وبقى عليه أن يزيد على ما ذكره يضرب مع ضرب وتضرب للغائبة مع ضربت تأمل ا هـ .

(١) انظر تسهيل الفوائد صـ ٢٥ . (٢) سبق التعريف به صـ ٣٩ . (٣) انظر التسهيل صـ ٢٦ .

وفى التسهيل[١] . وقيل غير ذلك . وأما أنت فالضمير عند البصريين أن ، والتاء حرف خطاب كالاسم لفظا وتصرفا . وأما إياى فذهب سيبويه إلى أن إيا هو الضمير ، ولواحقه وهى الياء من إياى والكاف من إياك والهاء من إياه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة . وذهب الخليل إلى أنها ضمائر واختاره الناظم (**وَفِي ٱخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ**) الضمير (**ٱلْمُنْفَصِلُ * إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ**) الضمير (**ٱلْمُتَّصِلُ**) لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل فلا عدول عنه إلا حيث لم

(**قوله والتاء حرف خطاب**) أى حرف جعل له الواضع مدخلا فى الدلالة على الخطاب بمعنى أنه شرط فى دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له قاله الشنوانى وبه يندفع ما أورد من أن الضمير هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب والدال على الخطاب التاء لا أن كما يفيده ظاهر كلام الشارح ومثل الإيراد والجواب المذكورين يجرى فى إياى . وأجيب أيضا عن الإيراد فيها بأن إيا مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب فيحتاج فى فهم المراد منها إلى قرينة تعينه وهى اللواحق فالتكلم والخطاب والغيبة مدلولات لإيا لكن المعين للمراد منها حال استعمالها تلك اللواحق وفى قول الشارح تدل على المراد به إلخ إشارة إلى هذا الجواب . (**قوله كالاسم**) أى كالتاء الواقعة اسما فى نحو ضربت وقوله وتصرفا أى فى الجملة إذ تاء أنت لا تضم ويحتمل أن مراده كتاء الخطاب الواقعة اسما وحينئذ لا يحتاج إلى قولنا فى الجملة . (**قوله وذهب الخليل إلخ**) وقيل الضمير هو اللواحق وإيا عماد أى حرف زائد تعتمد عليه اللواحق ليتميز الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير اللواحق وإيا اسم ظاهر أضيف إليها . (**قوله إلى أنها ضمائر**) أى وإيا مضافة إليها بدليل ظهور الإضافة فى قوله فإياه وإيا الشواب إضافة العام للخاص لأن إيا مشتركة كما مر ورد بأنه لو صح ذلك لوجب إعرابها لأن المبنى إذا لزم الإضافة أعرب وما استدل به شاذ والشاذ لا تقوم به حجة . (**قوله واختاره الناظم**) وجعل إضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كما فى * **علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم** * (**قوله وفى اختيار**) مفهومه أنه فى حال الضرورة يجيء المنفصل مع إمكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع فى الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة فمشكل إلا أن يراد بإمكان الاتصال عدم المانع الصناعى غير الوزن أو أنه لا مفهوم لقوله وفى اختيار ويدل على هذا صنيع الشارح فإنه لم يأخذ له مفهوما وجعل الضرورة من أسباب عدم تأتى الاتصال حيث قال لم يتأت الاتصال لضرورة نظم إلخ . (**قوله لضرورة نظم إلخ**) ذكر من أسباب عدم تأتى الاتصال خمسة وبقى عليه أسباب أخر ذكرها فى التصريح ، منها أن يرفع الضمير بمصدر مضاف إلى منصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين

---

(١) سبق التعريف به صـ ٤٢ .

يتأتّ الاتصال لضرورة نظم كقوله(١) :

[٤٤] وَمَا أُصَاحِبُ مِن قَوْمٍ فأذْكُرَهُمْ إلّا يَزِيدُهُمُ حُبًّا إلىّ هُمُ

وقوله :

[٤٥] بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمْ الأرْضُ فِى دهر الدَّهَارِيرِ

أو يرفع بصفة جارية على غير من هى له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو وأن يكون عامله حرف نفى نحو ﴿ ما هنّ أمهاتهم ﴾(٢) وأن يفصله متبوع نحو ﴿ يخرجون الرسول وإياكم ﴾(٣) وأن يلى واو المصاحبة كقوله :

فآليت لا أنفكّ أحذو قصيدةً تكون وإياها بها مثلا بعدى(٤)

وأن يلى إما المكسورة نحو إما أنا وإما أنت ومن الأسباب التى عدها فى التصريح أن ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو عجبت من ضرب الأمير إياك ورده الدمامينى بجواز اتصاله فاصلا بين المتضايفين كأن يقال

[٤٤] قاله زياد بن حمل التميمى . وهو من قصيدة طويلة من البسيط قالها فى اليمن فازعا أى مشتاقا إلى وطنه ببطن الرمث من بلاد بنى تميم . المعنى لست أصاحب قوما فأذكر لهم قومى ألا يزيدون أنفس قومى حبا إلىّ ، يدل عليه ما وجدناه فى أصل قصيدته : * لم ألق بعدهم حيا فأخبرهم * ألا يزيدهم إلخ . وكلمة من زائدة . وقوله فاذكرهم بالنصب لأنه جواب النفى ، ويجوز الرفع عطفا على أصاحب . وهم فى قوله يزيدهم مفعول أول ليزيد وحبا مفعول ثان له . وهم الذى فى آخر البيت مرفوع لأنه فاعل يزيد . قال ابن مالك : الأصل يزيدون أنفسهم ، ثم صار يزيدونهم ، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير المفعول . والذى حمله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد . وليس كذلك فإن مراده أنه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا إليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم والشاهد فى فصل الضمير المرفوع لأجل الضرورة ، والقياس إلا يزيدونهم حبا إلىّ .

[٤٥] قاله الفرزدق . وما قيل إنه لأمية بن أبى الصلت غير صحيح . وقبله :

إنّى حَلَفْتُ وَلَمْ أحْلِف عَلَى فَنَدٍ فِنَاءُ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورُ

وهما من البسيط . والفند بفتح الفاء والنون : الكذب . وأراد بالبيت الكعبة المشرفة ، وبالساعين الطائفين . والباعث الذى يبعث الأموات ويحييهم ، والباء فيه تتعلق بحلفت . والوارث الذى يرجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك . والأموات إما منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعا فيه وأعمل الثانى ، وإما مجرور بإضافة الأول أو الثانى على حد قوله : بين ذراعى وجبهة الأسد . وضمنت بكسر الميم المخففة بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم ، أو بمعنى كفلت كأنها تكفلت بأبدانهم . والأرض مرفوع به . وإياهم مفعوله ، وفيه الشاهد حيث فصل الضمير المنصوب للضرورة ، والقياس قد ضمنتهم . والدهر الزمان ، وقيل الأبد . وقولهم دهر دهارير أى شديد كليلة ليلاء ، ويوم ، أيوم وساعة سوعا ، والإضافة فيه مثل جرد قطيفة يقال قطيفة جرد وجرداء إذا سحقت وبليت .

(١) قيل قائل هذا البيت زياد بن منقذ ، وقيل زياد بن حمل التميمى ، وفيه أنه يحن إلى قومه وقد تركهم إلى اليمن وذهب إلى نجد ، وكلما صاحب قومًا وذكر لهم قومه بالغوا فى الثناء عليهم حتى يزيدوا حبًّا إليه . والبيت من البسيط .

(٢) الآية ٢ : سورة المجادلة . ومثل هذه الآية قوله تعالى : ﴿ ما هم بضارين به من أحد ﴾ .

(٣) الآية ١ : سورة الممتحنة . ﴿ فإياكم ﴾ معطوف على « الرسول » والعامل فيها يخرج ومثله قول الشاعر :

جــزاً مــن عيــوب النــاس كلهــم فــالله يرعــى أبــا حــفص وإيانــا

(٤) البيت من الطويل لأبى ذؤيب ، وكان ذؤيب يرسل ابن أخته إلى معشوقته فأفسدها عليه ، وحتها إلى نفسه ، فقال قصيدته التى فيها هذا البيت . والشاهد فيه وقوع الضمير بعد واو المصاحبة (المعية) .

الأصل إلا يزيدونهم ، وقد ضمنتهم . أو تقدم الضمير على عامله نحو ﴿ إياك نعبد ﴾[١] أو كونه محصورا بأل أو إنما نحو ﴿ أمر ألّا تعبدوا إلا إياه ﴾[٢] ونحو قوله :

[٤٦] أَنَا الذائدُ الْحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

لأن المعنى لا يدافع إلا أنا أو كون العامل محذوفا أو معنويا نحو إياك والشر ، وأنا زيد ، لتعذر

عجبت من ضربك الأمير بجر الأمير . **(قوله فأذكرهم)** بالنصب جوابا للنفى وبالرفع عطفا على أصاحب والضمير يرجع إلى قومه لا إلى القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يزيدهم بخلاف الضمير المنفصل آخر البيت والمعنى وما أصاحب قوما فأذكر لهم قومى إلا يزيدون قومى حبا إلىّ لكثرة ثنائهم على قومى والشاهد فى هم الأخير الذى هو فاعل يزيد كذا فى المغنى واستقرب الدمامينى أن الذكر قلبى بمعنى التذكر وأن زيادتهم قومه حبا إليه لكونه يراهم منحطين رتبة عن قومه وجوز الشمنى أن يكون فاعل يزيد ضميرا يرجع إلى الذكر القلبى المفهوم من فأذكرهم والضمير المنفصل تأكيدا للمتصل لأنه يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل ولا شاهد على هذا . **(قوله بالباعث)** الباء متعلقة بحلفت فى بيت قبله . والباعث هو الذى يبعث الأموات ويحييهم . والوارث هو الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك والأموات إما مجرور بإضافة الباعث أو الوارث إليه على حدّ قوله : * **بين ذراعي وجبهة الأسد**[٣] * أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعاه وأعمل الثانى . وضمنت بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم والدهارير . قال فى التصريح بمعنى الشدائد اهـ وتبعه شيخنا والبعض والذى فى القاموس : الدهارير أول الدهر فى الزمن الماضى بلا واحد والسالف . ودهور دهارير مختلفة اهـ . وقال العينى : وقولهم دهر دهارير أى شديد كليلة ليلاء ويوم أيوم وساعة سوعاء والإضافة فيه مثل جرد قطيفة اهـ والموافق لصدر عبارته أن يقول والإضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم . **(قوله أو كونه محصورا)** أى فيه قد يقال ما قبله محصور فيه أيضا . وأجاب شيخ الإسلام بأن هذه مصطلح علماء المعانى أما النحاة فإنما يكون الحصر عندهم بإنما أو ما وإلا . **(قوله أنا الذائد)** بالذال المعجمة أى المانع والحامى من الحماية وهى الوقاية والذمار ما لزم الشخص حفظه مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولآبائه مأخوذ من الحساب لأنهم يحسبونه ويعدونه عند المفاخرة. قال السعد التفتازانى: لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره إذ لو قال وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى إنما أدافع عن

---

[٤٦] قاله الفرزدق همام . وهو من قصيدة طويلة من الطويل عارض بها جريرا وهجاه ، والذائد بالذال المعجمة فى أوله . من ذاد يذود إذا منع . ويقال من الذود وهو الطرد ، ورجل ذائد وذواد أى حامى الحقيقة دفاع ، فوقع الحامى هنا تفسيرا للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهو الدفع . والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزمك حفظه مما وراءك ويتعلق بك ويجوز فيه النصب والجر ، فالنصب على المفعولية والجر على الإضافة . وقوله أنا فاعل يدافع ، وأو مثلى عطف عليه ، وقصد بهذا القصر والاختصاص . والمعنى ما يدافع عن أحساب قومه إلا أنا أو من يماثلنى فى إحراز الكمالات ، وفيه الشاهد حيث أتى بضمير منفصل لغرض القصر و لم يتأت له الاتصال لمعنى إلا ، لأن معنى وإنما يدافع عن أحسابهم أنا ما يدافع إلا أنا ، فافهم .

(١) الآية ٥ : سورة الفاتحة . (٢) الآية ٤٠ : سورة يوسف . (٣) هذا عجز البيت وصدره .

يامَــــنْ رأى عــــارضًا أُسرُّ لَــــهُ ... ...

والشاهد فى البيت جبهة وفيه جواز الأمرين أحدهما الجر بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه ، والثانى النصب بالفتحة على أنه مفعول به .

الاتصال بالمحذوف والمعنى (وَصِلْ أَوِ ٱفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا * أَشْبَهَهُ) أى وما أشبه هاء سلنيه من كل ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء ، سواء كان فعلا نحو سلنيه وسلنى إياه ، والدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه ، والاتصال حينئذ أرجح ، قال تعالى : ﴿ فسيكفيكهم الله ﴾[1] ﴿ أنلزمكموها ﴾[2] ﴿ إن يسألكموها ﴾[3] ﴿ إذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكم كثيرا ﴾[4] ومن الفصل : إن الله ملككم إياه. ولو شاء لملكهم إياكم. أو اسما نحو: الدرهم أنا معطيكه ومعطيك إياه، والانفصال حينئذ أرجح. ومن الاتصال قوله[5]:

[٤٧] لئن كَانَ حُبُّكِ لِى كَاذِبـاً لقد كانَ حُبِّكِ حَقًّا يَقِيناً

أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود . (قوله إياك والشر) أصله احذر تلاقيك والشر . (قوله وصل أو افصل إلخ) استثنى هذه الأبواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة فى قوله وفى اختيار إلخ وقوله أو افصل أى ائت بالضمير المنفصل بدلها لأن هاء سلنيه لا يمكن فصلها لأنها لا وجود لها مع الانفصال والهاء الموجودة معه حرف غيبة وقدم الوصل إشارة إلى رجحانه مع الفعل الذى صرح به فى عبارته . (قوله أولهما أخص) أى أعرف فلو لم يكن أعرف وجب الوصل فى نحو ضربونا والفصل فى نحو أعطاه إياك أو إياه وأعطاك إياى أو إياك كما ستعرفه . (قوله وغير مرفوع) أى فقط فلا يرد نحو حبيك فى البيت الآتى لأنه وإن كان فى محل رفع هو فى محل جر أيضا بالإضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصل إن كان العامل فعلا نحو ضربته أما إذا كان اسما ولا يكون حينئذ الضمير الأول المرفوع إلا مستترا فيجوز اتصال الثانى وانفصاله نحو أنا الضاربك والضارب إياك عند من يعرب الضمير مفعولا لا مضافا إليه . أما عند من يعربه مضافا إليه فيتعين الوصل إذ الضمير المنفصل لا يكون مجرورا . (قوله أنلزمكموها إن يسألكموها) الواو فيهما تولدت من إشباع الضمة اهـ شنوانى . (قوله إذ يريكهم الله إلخ) هذا التمثيل لا يناسب هنا لأن الكلام فيما إذا كان العامل فى الضميرين غير ناسخ للابتداء . ويرى فى الآية حلمية وهى من نواسخ الابتداء فكان ينبغى ذكرها فى أمثلة باب خلتنيه . وأجيب بأن النسخ فى الآية إنما هو للمفعول الثانى والثالث لا للأول والثانى إذ الأول فاعل فى الأصل فالنسخ ليس للضميرين معا بل لثانيهما فقط فالآية داخلة فيما نحن فيه لأن المراد بالنسخ المنفى فى قولنا غير ناسخ للابتداء نسخ المفعولين معًا فتأمل . وفى الهمع : إذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر فحكم الأول والثانى حكم باب أعطيت وإن كان بعضها ظاهرا فإن كان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت أو ثان وثالث فكظننت . (قوله إن الله ملككم إياهم إلخ) ساقه فى التصريح حديثا والشاهد فى هذه الجملة فقط وضمير الغيبة للإرقاء . (قوله والانفصال حينئذ أرجح) لأن عمل الاسم لمشابهته الفعل لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه فى اتصال الضمير به . (قوله لئن كان إلخ) لام لئن موطئة للقسم كما قاله العينى والشيخ خالد زاد العينى وتسمى المؤذنة أيضا لأنها تؤذن

[٤٧ هو من أبيات الحماسة . وهو من المتقارب ، وفى أصل الحماسة وإن كان حبك ، وكذا أنشده أبو حيان فى شرح التسهيل=

(١) الآية ١٣٧ : سورة البقرة . (٢) الآية ٣٨ : سورة هود . (٣) الآية ٣٧ : سورة محمد . (٤) الآية ٤٣ : سورة الأنفال .

(٥) هذا البيت ذكره أبو تمام فى ديوان الحماسة ولم ينسبه لقائل ، والشاهد فيه مجىء الضمير الثانى وهو « الكاف » متصلاً ، ولو فصل لقال « حبى إياك » . وانظر هذا الشاهد وشرحه فى (شرح التصريح ١٠٧/١) .

وقوله : [٤٨] وَمَنْعُكَهَا بِشيءٍ يُسْتَطَاعُ

وَ (فِى) هاء (كُنْتُهُ) وبابه (اَلْخُلْفُ) الآتى ذكره (اَنْتَمَى) أى انتسب وَ (كَذَاكَ) فى هاء (خِلْتَنِيهِ) وما أشبهه من كل ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ، والعامل فيهما ناسخ للابتداء (وَاتِّصَالاً[١] أَخْتَارُ) فى البابين لأن الأصل ومن الاتصال فى باب كان قوله ﷺ فى ابن صياد : « إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك فى قتله » وقول الشاعر[٢] :

بأن الجواب بعد أداة الشرط التى دخلت عليها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط ا هـ وبذلك يعلم بطلان ماذكره البعض فى البيت الآتى أعنى قول الشاعر : لئن كان إياه إلخ من أن الموطئة هى لام لقد فتنبه ولام لقد جواب القسم كما قاله الشيخ خالد . وقول العينى إنه جواب الشرط واللام للتأكيد مردود كما يعلم من صدر عبارته وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه والشاهد فى الشطر الثانى فقط وقول العينى : الشاهد فيه وفى الأول لا يلتفت إليه كما نبه الشيخ خالد عليه . **(قوله ومنعكها)** مصدر مضاف لفاعله كما قاله العينى وغيره لا لمفعوله الأول بعد حذف الفاعل وها مفعول ثان أى ومنعيكها لأنه لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع إلى فرس تسمى سكاب مذكورة فى الأبيات قبله كان طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستعطفه ليرجع عن طلبه إياها والباء . أما صلة المنع ويستطاع خبر منع أى منعك إياها منى بأى شيء أردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغى أن توجه همتك العلية إليها وأما زائدة فى خبر منع ويستطاع صفته وصدر البيت :

* **فلا تطمع أبيت اللعن فيها** * وأبيت اللعن كانت تحية الملوك فى الجاهلية أى أبيت أسباب لعن الناس لك والواو فى ومنعكها للحال من فاعل تطمع أو مجرور فى لا للعطف لما يلزم عليه من عطف الخبر على الإنشاء من شرح شواهد المغنى للسيوطى وشرح الشواهد للعينى وغيرهما . **(قوله وبابه)** أى أخوات كان سواء كان الاسم ضميرا كالمثال أم لا نحو الصديق كأنه زيد ومحل جواز الوجهين فى كان وأخواتها فى غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس إياه

= واللام فيه تسمى الموطئة لأنها وطأت الجواب للقسم أى مهدته ، والمؤذنة أيضا لأنها تؤذن بأن الجواب بعد أداة الشرط التى دخلت عليها مبنى على قسم قبلها . وحبيك مصدر مضاف إلى مفعوله وهو ياء المتكلم ، والكاف فاعله ، وفيه الشاهد حيث أتى بالاتصال عند اجتماع الضميرين مع أن الفصل أرجح ، والقياس حبك إياى ، ولكنه أتى بالاتصال للضرورة . والأصح أن هذا غير مختص بالضرورة . وقد ضبط أكثرهم لئن كان حبك بدون ضمير المتكلم . والتقدير إن كان حبك إياى كاذبا لقد كان حبى إياك حقا يقينا . والصحيح ما قلناه بضمير المتكلم . وهكذا ضبطه أبو حيان . فالشاهد فى الشطرين جميعا . وعلى ضبط هؤلاء يكون الشاهد فى الشطر الثانى فقط وهو قوله لقد كان حبيك وهو جواب الشرط فدخلت اللام للتأكيد وقد للتحقيق . ويقينا صفة لحقا من الصفات المؤكدة فافهم .

[٤٨] صدر البيت :

فَلاَ تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا ومنعكها إلخ ....

قاله قحيف العجلى . وقيل رجل من بنى تميم وكان قد طلب منه ملك من الملوك فرسا يقال له سكاب فمنعه إياها فقال :

أَبَيْتَ اللَّعْنَ انَّ سَكَابَ عِلْقٌ نَفِيسٌ لا يُعَارُ وَلاَ يُبَاعُ

وهى من الوافر . وأبيت اللعن تحية الملوك فى الجاهلية . والمعنى أبيت أن تأتى من الأمر ما تلعن عليه . والعلق بالكسر النفيس من كل شيء . =

(١) والأرجح عند الجمهور الفصل ، لأن الضمير خبر فى الأصل ، وحق الخبر الفصل .

(٢) وهذا هو الراجح عند ابن الطراوة وابن مالك والرمانى ، فقد جاء خبر يكون وتكون فى قول الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر ابن الخطاب ، وقول ابن الأسود الدؤلى ضميرًا متصلاً . وانظر قول الشاعر فى المقتضب ٣/٩٨ .

[٤٩] فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أخوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وأما الاتصال فى باب خال فلمشابهة خلتنيه وظننتكه بسألتنيه وأعطيتكه وهو ظاهر ومنه قوله(١) :

[٥٠] بَلغْتَ صُنْعَ آمْرِئٍ بَرٍّ إخالُكَهُ إذْ لَمْ تزَلْ لِاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا

وأما (غَيْرِى) سيبويه والأكثر فإنه (آخْتَارَ الانْفِصَالَ) فيهما ، لأن الضمير فى البابين خبر فى الأصل وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع . فمن الأول قوله(٢) :

[٥١] لئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بُعْدَنَا عن الْعَهْدِ وَآلْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

ومن الثانى قوله(٣) :

ولا يكون إياه فلا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز إلاه فكما لا يقع المتصل بعد إلا لا يقع بعد ما هو بمعناها والظاهر أن كاد وأخواتها لا تدخل فى باب كان لأن خبرها يجب كونه فعلا مضارعا إلا فى ندور وجزم فى شرح التسهيل بأن ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين فى أخواتها وأن قولهم ليسى وليسك شاذ. (**قوله الخلف**) أى فى الراجح من الوجهين كما يشير إليه قول الشارح الآتى ذكره فلا خلاف فى جوازهما. (**قوله قوله** ﷺ) أى لعمر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظنا منه أنه الدجال ولعل هذا الترديد منه عليه الصلاة والسلام قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال. (**قوله فإن لا يكنها إلخ**) قبله:

دع الخمر يشربها الغواة فإننى رأيت أخاها مغنيا بمكانها

يخاطب غلامًا له ينهاه عن الخمر دون نبيذ الزبيب وهو المراد بأخيها واللبان بالكسر اللبن والضمير المستتر في

= (**قوله**) فيها أى فى سكاب (**قوله**) ومنعكها مصدر مضاف إلى فاعله مرفوع على الابتداء وخبره يستطاع وبشىء يتعلق بالمصدر والشاهد فيه أنه وصل ثانى ضميرين عاملهما اسم واحد والقياس ومنعك إياها .

[٤٩] قاله أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلى قاضى البصرة الذى وضع النحو بإشارة على بن أبى طالب رضى الله عنه . وقبله :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغُوَاةُ فَإِنَّنِى رَأَيْتُ أخاهَا مُغْنِيًا بِمَكَانِهَا

وهما من الطويل . (**قوله دع الخمر**) أى اتركها يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأهواز ، وكان إذا مضى إليها يتناول شيئا من الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة فقال أبو الأسود : دع الخمر إلخ ينهاه عن ذلك ، ويقول له إن نبيذ الزبيب يقوم مقامها فإن لم تكن الخمر نفسها هى نبيذ الزبيب فهى أخته اغتذيا من شجرة واحدة . والغواة جمع غاو وهو الضال . وأراد بأخيها النبيذ الذى يعمل من الزبيب . واللبان بكسر اللام يقال هذا أخوه بلبان أمه ولا يقال بلبن أمه ، وإنما اللبن الذى يشرب ، وبالفتح المصدر وبالضم الحاجة . (**قوله**) فإن الفاء تفسيرية تفسير معنى الشطر الثانى من البيت الذى قبله وقوله لا يكنها فعل الشرط والشاهد فيه حيث وصل الضمير المنصوب بكان ، والقياس فإلا يكن إياها أو تكن إياه . (**وقوله فإنه**) جواب الشرط . قوله غذته أمه أى غذت النبيذ أمه بلبان الخمر وهى جملة فى محل الرفع على أنها خبر بعد خبر . ويجوز أن يكون حالا من الهاء فى أخوها .

[٥٠] هو أيضا من البسيط يقال رجل بر صادق وهو صفة لامرئ وإخالكه بكسر الهمزة وهو الأفصح وإن كان القياس فتحها أى أظنكه . وفيه الشاهد حيث أتى فيه بالضمير المتصل ولم يقل أخالك إياه . والجمهور على الفصل واختار الرمانى وابن الطراوة وابن مالك الاتصال محتجين به وإذ للتعليل ومبتدرا بالنصب خبر لم تزل ، واللام فى لاكتساب الحمد تتعلق به وهو من الابتدار وهو الإسراع .

[٥١] قاله عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى الشاعر المشهور توفى سنة ثلاث وتسعين للهجرة بالغرق فى سفينة. وهو من قصيدة طويلة=

---

(١) الشاهد فى قول الشاعر : قوله « إخالكه » حيث جاء بالضمير الثانى « الهاء » متصلاً ، وهو الراجح عند ابن مالك ، وابن الطراوة والرمانى .

(٢) الشاهد فى البيت قوله « كان إياه » حيث جاء بالضمير « إياه » منفصلاً ، لأنه خبر كان بهو حجة الجمهور .

(٣) الشاهد فى البيت قوله « حسبتك إياه » حيث جاء بالضمير الثانى وهو « إياه » منفصلاً ، وهو المفعول الثانى لحسب ، واختاره الجمهور ومنهم سيبويه .

[٥٢] أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحَنِ

(تنبيه) : وافق الناظم فى التسهيل[(١)] سيبويه على اختيار الانفصال فى باب خلتنيه قال : لأنه خبر مبتدأ فى الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ؛ بخلاف هاء كنته فإنه خبر مبتدأ فى الأصل ، ولكنه شبيه بهاء ضربته فى أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل[(٢)] وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرمانى وابن الطراوة[(٣)] . **(وَقَدِّمِ ٱلْأَخَصَّ)** من الضميرين فى الأبواب الثلاثة على غير الأخص منهما وجوبا . **(فِي)** حال **(ٱتِّصَالِ)** فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما فى سلنيه وأعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتنيك . ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الياء فى الاتصال **(وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ)** من الأخص وغير الأخص **(فِى ٱنْفِصَالِ)** نحو سلنى إياه وسله إياى والدرهم أعطيتك إياه وأعطيته إياك ، والصديق كنت إياه وكان إياى ، وهكذا إلى آخره : ومنه إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم .

(تنبيه) : حاصل ما ذكره أن الضمير الذى يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبرا لكان أو إحدى أخواتها ، أو ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ، فخرج مثل الكاف من نحو أكرمتك

يكنها يرجع إلى أخيها والبارز إليها وقوله أو تكنه بالعكس والمراد بأمه شجرة الكرم . **(قوله وأما الاتصال إلخ)** لا موقع لأما هنا ولو قال عطفا على قوله لأنه الأصل ولمشابهة خلتنيه إلخ لكان حسنا . **(قوله وهو ظاهر)** أى ماذكر من المشابهة لأن كلا من الضميرين فى البابين منصوب وأولهما أخص . **(قوله بلغت)** الظاهر أنه بتاء التكلم أى أخبرت بصنع امرئ بر بفتح الباء أى محسن أخالكه بكسر الهمزة على الأفصح وفتحها على القياس . **(قوله لأن الضمير إلخ)** رده الناظم فى شرح الكافية[(٤)] بأنه يقتضى جواز انفصال الضمير الأول بل رجحانه لأنه مبتدأ فى الأصل وهو ممتنع بالإجماع وأجاب الرضى[(٥)] بأن قرب الأول من الفعل منع من رعاية الأصل . **(قوله وكلاهما)** أى البابين أى فصليهما مسموع . **(قوله لئن كان إياه)** انظر مرجع الضمير وقوله حال أى تحول . **(قوله أخى حسبتك إياه)** الظاهر أن أخى مبتدأ وحسبتك إياه خبر أو أن الكلام من باب الاشتغال لا أن أخى منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العينى ثم رأيت الدنوشرى قال ماقلته وقوله وقد ملئت إلخ جملة حالية والأرجاء جمع رجا بالقصر وهو الناحية والأضغان والإحن

= جدا من الطويل . واللام فى لئن هى اللام الداخلة على أدات الشرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط فلذلك تسمى المؤذنة وتسمى الموطئة أيضا لأنها وطأت الجواب للقسم . **(وقوله إياه)** خبر كان ، وفيه الشاهد حيث جاء منفصلا . قال ابن الناظم : الصحيح اختيار الاتصال لكثرته فى النظم والنثر الفصيح ، وقال الزمخشرى : الاختيار فى ضمير خبر كان وأخواتها الانفصال كقوله لئن كان إياه ، والصواب ماقاله الزمخشرى لأن منصوب كان خبر فى الأصل والأصل فى الخبر أن يكون منفصلا وليس للاتصال فيه دخل . **(قوله والإنسان قد يتغير)** جملة اسمية وقعت حالا .

[٥٢] هو من البسيط . قوله أخى منادى بحذف حرف النداء وإياه مفعول ثان فحسبت ، وفيه الشاهد حيث فصل الضمير وهو مختار الجمهور نظرا إلى أنه خبر فى الأصل واختارت طائفة الاتصال لكونه أخصر . وقوله وقد ملئت حال . والأرجاء جمع رجا غير مهموز كعصا وهو الناحية ، وكل ناحية رجا . وارتفاعه على أنه مفعول ناب عن الفاعل . والأضغان جمع ضغن بكسر الضاد وهو الحقد . وقد ضغن عليه بالكسر ضغنا . وباؤها تتعلق بملئت . والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع إحنة وهى الحقد أيضا .

---

(١) انظر التسهيل صـ ٢٧ . (٢) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/١٤٥ . (٣) واختاره ابن مالك أيضا .
(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب أعاننا الله على إتمامه . (٥) سبق التعريف به صـ

ودخل مثل الهاء من نحو قوله :

[٥٣] ★ وَمَنْعُكَهَا بِشَيءٍ يُسْتَطَاعُ ★

فإن الهاء ثاني ضميرين أولهما وهو الكاف أخص وغير مرفوع لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه (**وَفِي ٱتِّحَادِ ٱلرُّتْبَةِ**) وهو ألّا يكون فيهما أخص بأن يكونا معا ضميري تكلم أو خطاب أو غيبة (**ٱلْزَمْ فَصْلًا**) نحو سلني إياي وأعطيتك إياك وخلته إياه ولا يجوز سلنيني ولا أعطيتكك ولا خلتهه (**وَقَدْ يُبِيحُ ٱلْغَيْبِ**) أي كونهما للغيبة (**فِيهِ**) أي في الاتحاد (**وَصْلًا**) من ذلك ما رواه الكسائي[1] من قول بعض العرب : **هم أحسن الناس وجوها وانضرهموها** . وقوله[2] :

[٥٤] لِوَجْهِكَ فِي الإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ أَنَالَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ والِدِ

وقوله[3]:

[٥٥] وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تُطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَا ها يَقْرَعُ الْعظْمَ نابُها

جمع اضغن وإحنة بكسر أولهما وهما الحقد . (**قوله والمرفوع كجزء من الفعل**) أي فالفصل به كلا فصل . (**قوله وقدم الأخص إلخ**) من فوائده التنصيص على تقييد جواز الأمرين في باب سلنيه بتقديم الأخص وأنه إذا قدم غير الأخص تعين الانفصال وأما مجرد قوله وما أشبهه فلا يفيده صريحا الجواز ألا يعتبر في الشبه تقديم الأعرف أفاده سم وإنما وجب تقديم الأخص في حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوى فيما هو كالكلمة الواحدة وإنما قدموه على القوى في نحو ضربتني لتقويه بتوغله في الجزئية بكونه فاعلا بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعا . (**قوله في الأبواب الثلاثة**) فلا يجب تقديم الأخص في غيرهما كضربونا . (**قوله وحسبتنيك**) كذا في بعض النسخ بياء المتكلم قبل الكاف وفي بعضها وحسبتكه بلا ياء متكلم بل بكاف بعدها هاء والأول المناسب لقول الشارح بعد ولا الكاف على الياء وأما على الثاني فيكون قوله ولا الكاف على الياء أي في مثال آخر غير ما تقدم فتأمل . (**قوله ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف إلخ**) أي إلا ما ندر من قول عثمان أراهمني الباطل شيطانا وقاسه المبرد وكثير من القدماء[4] ولكن الانفصال عندهم أرجح كذا في زكريا . (**قوله وقدم ما شئت في انفصال**) أي في حال انفصال ثاني الضميرين وشرط ذلك أمن اللبس فإن خيف وجب تقديم الفاعل منهما في المعنى نحو زيد أعطيتك إياه ومن هذا تعلم أن الحديث الذي ذكره الشارح ليس من باب التخيير بل تقديم الأخص في الجملة الأولى منه واجب وتقديم غيره في الجملة الأخيرة منه واجب فافهم .

---

[٥٣] سبق هذا الشاهد برقم ٥٠ ، وتقدم الكلام عنه .

[٥٤] هو من الطويل . قوله في وقت الإحسان بسط أي بشاشة وترك تعبس ، وبهجة أي حسن وسرور وهو عطف على بسط المرفوع بالابتداء والخبر ، لوجهك . (**قوله أنالهماه**) جملة من الفعل والمفعولين : أحدهما الذي يرجع إلى البسط والبهجة ، والآخر هو الضمير الذي بعده الذي يرجع إلى الوجه ، وفيه الشاهد لأن القياس أنالهما إياه بالانفصال فجاء متصلا . وقوله (**قفو**) : مرفوع بالفاعلية مضاف إلى أكرم ، وأكرم إلى والد : من قفوت أثره قفوا وقفوا إذا تبعته . المراد أكرم الوالدين أي الآباء .

[٥٥] قاله مغلس بن لقيط شاعر جاهلي . وهو من قصيدة من الطويل يرثي بها أخاه أطيطا . ويشتكي من قريبين له يؤذيانه . وقيل هما ابنا =

---

(١) سبق التعريف به صـ ١٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله مجهول واستشهد به في التصريح ١٠٩/١ ، همع الهوامع ٦٣/١ . والشاهد في البيت ، قوله : « أنالهماه » حيث جاء بالضمير الثاني ، وهو الهاء متصلا ، والأكثر فيه الانفصال ، وإنما جاز الاتصال والانفصال في الضميرين المتحدي الرتبة إذا كانا ضميري غيبة لصحة تعدد مدلوليهما .

(٣) الشاهد في البيت قوله : « لضغمهماها » حيث جاء الضميران غيبة ولذا جاز الاتصال .

(٤) وذلك في حال الاتصال وتقديم غير الأخص مثل : الكتاب أعطيتهوك ، وإن كان الانفصال عندهم أرجح .

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما كما فى هذه الشواهد . قال : فإن اتفقا فى الغيبة ، وَفى التذكير أو التأنيث ، وفى الإفراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الأول مرفوعا وجب كون الثانى بلفظ الانفصال ، نحو فأعطاه إياه ولو قال فأعطاهوه بالاتصال لم يجز لما فى ذلك من استثقال توالى المثلين مع إيهام كون الثانى تأكيدًا للأول ، وكذا لو اتفقا فى الإفراد والتأنيث نحو أعطاها إياها ، أو فى التثنية أو الجمع نحو أعطاهما إياهما ، أو أعطاهم إياهم ، أو أعطاهن إياهن ، فالاتصال فى هذا وأمثاله ممتنع . هذه عبارته فى بعض كتبه . ثم قال : فإن اختلفا وتقاربت الهاءان نحو أعطاهوها وأعطاهاه ازداد الانفصال حسنا وجودة ، لأن فيه تخلصًا من قرب الهاء من الهاء ، إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو فى نحو أعطاهوها وبالألف فى نحو أعطاهاه بخلاف انضرهموها وأنا لهماه وشبهه .

(تنبيه) : قد اعتذر الشارح عن الناظم فى عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله وصلاً بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد

(قوله أو ثانى ضميرين إلخ) أى سواء كان العامل فيهما ناسخا أو لا فدخل بابا سأل وخال . **(قوله وفى اتحاد الرتبة)** متعلق بباب سلنيه وخلتنيه لأن من قيودهما كون أحد الضميرين أعرف فذكر فى هذا البيت مفهوم هذا القيد أفاده سم . **(قوله الزم فصلا)** أى على الصحيح كما يصرح به قول المرادى أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين فى التكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقا وهو ضعيف اهـ وقوله مطلقا أى سواء اختلف ضمير الغيبة فيما يأتى واتفقا . **(قوله وخلته إياه)** وانعقاد المبتدأ والخبر من مفعولى خال هنا على حد شعرى شعرى كما قاله زكريا . **(قوله أى كونهما للغيبة)** كان الظاهر أن يقول أى وجود ضمير غيبة ليكون لقول المصنف فيه فائدة إذ على تفسير الشارح يصير ضائعا لعلم اتحاد الرتبة من كونهما ضميرى غيبة . **(قوله وأنضرهموها)** الضمير الثانى للوجوه وهى تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزا فإما أن يجرى على القول بأن الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفى أنه لا يشترط فى التمييز أن يكون نكرة . **(قوله لوجهك فى الإحسان)** أى فى وقت الإحسان . والبسط البشاشة ، والبهجة الحسن ، والقفو الاتباع والمراد أن ذلك

= أخيه مدرك ومرة . والضغمة بالضاد والغين المعجمتين وهى العضة ، يكنى بها عن الشدة والمصيبة لأن من عرضت له الشدة يعض على يديه ، وهى مفعول تطيب كما تقول طبت بزيد ، فاللام بمعنى الباء وليست بمعنى المفعول لأجله ، لأنه لم يرد أنها طابت لأجل الضغمة ، وإنما يريد أنها طابت بالضغمة . **(قوله لضغمهماها)** اللام فيه للتعليل ، والضمير الأول فى موضع خفض بالإضافة ، وهو فاعل فى المعنى يرجع إلى الرجلين المذكورين فى البيت السابق وهما مدرك ومرة ، والضمير الثانى فى موضع نصب على المفعولية وهو عائد إلى الضغمة ، والتقدير وقد جعلت نفسى تطيب بضغمة يقرع العظم نابها لأجل ضغمهما إياها مثل هذه الضغمة التى أصبتها . والشاهد فيه حيث اجتمع فيه ضميران ، والقياس فى الثانى الانفصال نحو لضغمهما إياها ، وقد قيل الضمير الأول مفعول به والثانى فاعل أى تطيب نفسى لأن ضغمتهما ضغمة كما ضغمتنى . **(وقوله يقرع العظم نابها)** فى موضع صفة إما لضغمة الأولى وفصل للضرورة بالجار والمجرور وهو لضغمهماها وهذا ضعيف لأجل الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبى . وأما فى موضع الصفة لمثل محذوف لأن معناه لضغمهما مثلها لأن الضغمة الأولى لم تصب هذين وإنما أصابهما مثلها فهو فى المعنى مراده . ومثل نكرة وإن أضيف إلى المعرفة فجاز أن يوصف بالجملة . ويجوز أن يكون جملة مستأنفة تبين أمر الضغمة فى الموضعين جميعا فلا موضع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع مفرد . **(فإن قلت)** إذا كانت اللام فى لضغمهما للتعليل فما موقعه ؟ قلت : بدل من قوله لضغمة . لا يقال كيف يبدل العام من الخاص لأن الضغم مصدر والضغم مرة منه ، ومثله من بدل الغلط كما فى قولك مررت بزيد القوم لأنا نقول التاء ليست للمرة أو هى محذوفة من الأخيرة للضرورة .

فى الغيبة مطلقًا ، بل بقيد وهو الاختلاف فى اللفظ (وَقَبْلَ يَا ٱلنَّفْسِ) دون غيرها من المضمرات (مَعَ ٱلْفِعْلِ) مطلقا (ٱلْتُزِمْ * نُونُ وِقَايَةٍ) مكسورة نحو دعانى ، ويكرمنى ، وأعطنى ، وقام القوم ما خلانى ، وما عدانى وحاشانى ، إن قدرتهن أفعالا ؛ وما أحسننى إن اتقيت الله ، وعليه رجلا ليسنى ، وندر ليسى بغير نون كما أشار إليه بقوله : (وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ) أى فى قوله[1] :

[٥٦] إِذْ ذَهَبَ ٱلْقَوْمُ ٱلْكِرَامُ لَيْسِي

وجوز الكوفيون ما أحسنى بناء على ما عندهم من أنه اسم لا فعل . وأما نحو تأمرونى فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع .

وراثة من آبائه وليس عارضا فيه . (قوله وقد جعلت نفسى إلخ) هذا البيت من قصيدة يرثى بها الشاعر أخاه ويشتكى من قريبين له يؤذيانه . والضغمة العضة يكنى بها عن الشدة لعض الإنسان عندها على يده . واللام فى لضغمة بمعنى الباء وفى لضغمهما ها للتعليل والضميران مفعولان لضغم : الأول مفعول به والثانى مفعول مطلق فهو مصدر حذف فاعله أى لأجل ضغم الدهر القريبين إياها أى مثل الضغمة التي ضغمت بها . ويقرع العظم نابها صفة لضغمة أفاده زكريا . والإضافة فى نابها لأدنى ملابسة . (قوله يختلف لفظاهما) بأن يكون أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا ، أو مفردا والآخر مثنى أو جمعا ، أو مثنى والآخر جمعا كما يفيده ما بعد . (قوله ولم يكن الأول مرفوعا) احترز به عن نحو الدرهم زيد أعطاه ، والزيدون العمرون أعطوهم ، فلا يجب الفصل هنا لأن استتار الضمير الأول فى الأول ومخالفته للثانى لفظا فى الثانى مانع من توالى المثلين المستقل واختلاف المحل مانع من إيهام التأكيد . ومن مثل كالبعض بنحو زيد ضربه عمرو فقد أخطأ من وجهين لأنه خروج عما الكلام فيه وهو باب سلنيه وخلتنيه ولأنه ليس فى هذا المثال إلا ضمير واحد . (قوله لم يجز) فى كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال : والكثير فى كلامهم أعطاه إياه وينبغى أن جواز ذلك عند الفصل بين الهاءين بواو الإشباع كما فى عبارة الشارح وأنه إذا لم يؤت بها تعين الانفصال . (قوله وكذا) أى كاتفاقهما فى الإفراد والتذكير فى نحو أعطاه إياه . (قوله وتقاربت الهاءان) وبالأولى إذا توالتا نحو أعطاهما . (قوله ازداد الانفصال إلخ) يقتضى أن الانفصال عند تباعد الهاءين حال الاتحاد حسن وجيد ، وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناظم . (قوله على معنى نوع إلخ) أى ووكل بيان ذلك النوع إلى الموقف . (قوله مطلقا) أى ماضيا أو مضارعا أو أمرا متصرفا أو جامدا كما مثل . (قوله نون وقاية) نقل يس عن بعضهم أنه عدها فى حروف المعانى وأن المعنى الموضوعة له الوقاية واستشكله الروداني بأن الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما تحصل بأى حرف لو فرض الحجز به . وقال الدنوشرى : الظاهر أنها حرف مبنى وذكر المغنى لها فى أوجه النون المفردة يفيد أنها حرف معنى . (قوله مكسورة) أى مناسبة

---

[٥٦] قاله رؤبة وصدره : * عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ ٱلطَّيْسِ * والعديد مثل العدد ، يقال هم عديد الثرى والحصى فى الكثرة ، والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره سين مهملة وهو الرمل الكثير ، وقد يسمى طيسلا بزيادة اللام . قوله إذ ظرف زمان ، والكرام صفة القوم . قوله ليسى : أى ليس الذاهب إياى ، فاسم ليس مستتر فيها وخبرها الضمير المتصل به . والشاهد فيه حيث حذف منه نون الوقاية للضرورة مع لزومها جميع الأفعال قبل ياء المتكلم ، وحيث جاء خبر ليس التى هى من أخوات كان مضمرا متصلا على خلاف القياس ، ولكن لم يورد لذلك .

---

(١) لقد نسب جماعة من العلماء ـ منهم ابن منظور فى لسان العرب (طى س) لرؤبة بن العجاج وليس فى ديوان رجزه ، لكنه فى زيادات الديوان . وقال ابن منظور : « لقد اختلفوا فى تفسير الطيسى ، الرمل الكثير ، فقال بعضهم : كل ما على ظهر الأرض من الأنام ، وقال بعضهم : هو كل خلق كثير النسل مثل الذباب والنمل والهوام، والشاهد فى البيت، فى البيت شاهدان ، كلاهما فى لفظ ليس ، أما الأول فإنه أتى بخبره ضميرًا متصلًا ، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلًا ، والثانى وهو الموضع الذى نحن بصدده حيث حذفت نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم ، وذلك شاذ عند من ذهب إلى أن ليس فعل .

(تنبيه)*: مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر . وقال الناظم : بل لأنها تقي الفعل اللبس في أكرمني في الأمر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة ، ففعل الأمر أحق بها من غيره ، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر (وَلَيْتَنِي) بثبوت نون الوقاية (فَشَا) حملا على الفعل لمشابهتها له مع عدم المعارض (وَلَيْتِي) بحذفها (نَدَرَا) ومنه قوله(١) : [٥٧] * **كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي** * وهو ضرورة . وقال الفراء(٢) : يجوز ليتي وليتني . وظاهره الجواز في الاختيار (**وَمَعْ لَعَلّ**

لياء المتكلم . (**قوله إن قدرتهن أفعالا**) فإن قدرتهن حروفا أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر في ما خلا وما عدا لوجود ما المصدرية التي لا توصل إلا بالفعل ولا يظهر جعل ما زائدة . فقوله إن قدرتهن أفعالا لا يظهر إلا في حاشا كذا في يس عن اللقاني ، ولهذا قال في المغني وحاشا إن قدرت فعلا . ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما فتأمل . (**قوله وعليه رجلا ليسني**) في المغني أنه قاله بعضهم وقد بلغه أن إنسانا تهدده أي ليلزم رجلا غيري اهـ فمدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا للأمر بل فعل مضارع مقرون بلام الأمر وهذا شاذ لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس فينبغي ألا ينوب عنهما الاسم . (**قوله وندر ليسي بغير نون**) وإنما جاز حذف النون فيها لأنها لا تتصرف فأشبهت الحروف الآتي بيانها . زكريا . (**قوله إذ ذهب إلخ**) صدره : * **عددت قومي كعديد الطيس** * بفتح الطاء أي الرمل الكثير . وفي قوله ليسي شذوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب الفصل مع فعل الاستثناء . (**قوله نحو تأمروني**) بنون واحدة مخففة . (**قوله فالصحيح أن المحذوفة إلخ**) لأنها نائبة عن الضمة وقد حذفت تخفيفا في قراءة السوسي ﴿ وما يشعركم ﴾ بسكون الراء فحذف النائبة عنها للتخفيف أولى وللاحتجاج إلى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف ما إذا كانت نون الوقاية . وقيل : نون الوقاية لأنها منشأ الثقل فهي أولى بالحذف ولأنها الأمر استحساني ولا دلالة لها على شيء بخلاف نون الرفع ، وعليه يستثنى هذا الموضع من وجوب لحاق نون الوقاية الفعل . بقي ما إذا اجتمع نون الوقاية ونون الإناث فالمحذوف نون الوقاية قال في البسط إجماعا . وقال المصنف في شرح التسهيل على الصحيح لأن نون الإناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه أفاده الدماميني . (**قوله لأنها تقي الفعل الكسر**) أي الذي يدخل مثله في الاسم وهو الكسر بسبب ياء المتكلم أي والكسر أخو الجر فصين عنه الفعل كما صين عن الجر . أما الكسر الذي ليس بهذه المثابة فلا حاجة إلى صونه عنه كالكسر قبل ياء المخاطبة والكسر للتخلص من التقاء الساكنين كذا في شرح الجامع . قال زكريا : والتعليل المذكور ظاهر في غير المعتل . أما فيه نحو دعا ورمى فلا فكان ينبغي أن يزاد وألحق المعتل بغيره طردا للباب اهـ وكان ينبغي أن يزاد أيضا وتقي ما تتصل به غير الفعل من تغير آخره ليشمل التعليل نون الوقاية في غير الفعل . (**قوله ثم حمل الماضي إلخ**) قال البعض : ظاهره أنه لا لبس مع الماضي وليس كذلك لوجوده في نحو ضربني إذ لولا النون لالتبس الماضي بالاسم فإن الضرب نوع من الفعل اهـ وفيه أنه إنما يتجه إذا كان مراده مطلق اللبس أما إذا أريد خصوص التباس فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحدة كما يؤخذ من قوله في نحو أكرمني إلخ فلا فتدبر . (**قوله لمشابهتها له**) أي في المعنى والعمل . وقوله مع عدم المعارض هو الجر وتوالي الأمثال فأل للجنس .

[٥٧] تمامه : * **أُصَادِفُهُ وَأُفْقِدُ بَعْضَ مَالِي** *

قاله زيد الخيل الذي سماه النبي ﷺ زيد الخير وهو من المؤلفة قلوبهم . توفي في آخر خلافة عمر رضي الله عنه ، وقبله :

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زَيْدًا فَلَاقَى أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي =

(١) البيت لزيد الخيل ، وهو واسمه في الجاهلية وسماه الرسول صلى الله عليه وسلم عند ما دخل الإسلام زيد الخير الطائي ، وكان فارسا .

آعْكِسْ) هذا الحكم . فالأكثر لَعَلِّي بلا نون ، والأقل لعلني . ومنه قوله[1] :

[٥٨] فَقُلْتُ أَعِيرَانِي ٱلْقَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدِ

ومع قلته هو أكثر من ليتى ؛ نبه على ذلك فى الكافية ، وإنما ضعفت لعل عن أخواتها لأنها تستعمل جارة نحو : [٥٩] * لَعَلَّ أَبِي ٱلْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

وفى بعض لغاتها لعن بالنون فيجتمع ثلاث نونات (وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي) أخوات ليت ولعل (ٱلْبَاقِيَاتِ) على السواء فتقول إنى وإننى، وكأنى وكأننى، ولكنى ولكننى ؛ فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة، وحذفها لكراهة توالى الأمثال (وَٱضْطِرَارًا خَفَّفَا * مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا) من العرب فقال :

(قوله وهو ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناظم ندر معناه وقع ضرورة والمناسب حمله على المتبادر أنه قليل فيصدق بوقوعه نثرا كما هو أحد قولى الناظم وإن كان قوله الثانى أنه ضرورة وإنما قلنا ظاهره لاحتمال أن يكون الشارح أشار بقوله وهو ضرورة إلى قول آخر مقابل لما فى المتن ثم أشار إلى ما فى المتن مؤيداً له بموافقة الفراء . فقال : وقال الفراء إلخ بل هذا الاحتمال هو المناسب لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله فالأكثر لعلى بلا نون والأقل لعلنى ولو جرى على ما يوافق ذلك الظاهر لقال فالكثير لعلى بلا نون والضرورة لعلنى . ويمكن تطبيق قوله فالأكثر إلخ على ذلك الظاهر بأن يراد بالأقل الضرورة لكن قد يتوقف فى كون لعلنى ضرورة. ثم رأيت ابن الناظم صرّح بأنه ضرورة لكن رده الموضح وغيره فتأمل. **(قوله فالأكثر لعلى بلا نون والأقل لعلنى)** أفعل التفضيل فى الموضعين على غير بابه . **(قوله فقلت أعيرانى إلخ)** القدوم آلة النحت ، وأخط أنحت والقبر الغلاف والأبيض السيف ، والماجد العظيم . **(قوله لأنها تستعمل إلخ)** ولتعدد المعارض فيها أقوى على المشابهة بخلاف أخواتها الآتية فإن المعارض

= وهما من الوافر . ومزيد بفتح الميم وسكون الزاى المعجمة وفتح الياء آخر الحروف رجل من بنى أسد كان يتمنى لقاء زيد ، فلما لقيه طعنه زيد فهرب ، وكذلك جابر كان عدوه يتمنى لقاءه فلما لقيه طعنه فهرب . فقال زيد : الخيل حينئذ تمنى إلخ . والعوالى الرماح واحدها العالية . والمنية بضم الميم التمنى مجرورة بالكاف . ولكنها فى محل النصب على أنها صفة لمصدر محذوف تقديره تمنى مزيد تمنيا كتمنى جابر . وإذ ظرف بمعنى حين والعامل فيه المصدر ، والضمير فى قال يرجع إلى جابر . قوله ليتى أصادفه مقول القول واسم ليت مضمر متصل وخبرها قوله أصادفه . والشاهد فيه حيث جاء بدون نون الوقاية للضرورة . ومعنى أصادفه أجده . ومعنى أفقد لأجد . وروى الجوهرى جل مالى . ويروى أغرم بعض مالى . ويروى واغرم وأفقد مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير وأنا أفقد . وهذا أصح مما قيل أنه عطف على أصادفه لأنه يلزم أن يكون فقد بعض ماله متمنى . وقيل : أفقد منصوب لأنه جواب التمنى . قلت : هذا لا يتمشى إلا بالفاء فافقد ، ولكن إن قيل نصب بإضمار أن تقدير وليتنى أصادفه وإن أفقد بعض مالى فله وجه .

[٥٨] هو من الطويل . والقدوم بفتح القاف وضم الدال المخففة وهى الآلة التى ينجر بها الخشب وانتصابه على المفعولية . **(قوله لعلنى)** اسمه الضمير المتصل به ، وخبره قوله أخط بها قبرا ، وفيه الشاهد حيث جاءت بنون الوقاية ، والأشهر فيها بدون النون كما فى قوله تعالى : ﴿لعلى أبلغ الأسباب﴾ وهو فى هذا الباب عكس ليت ، ومعنى أخط أنحت . وأراد بالقبر الغلاف لأن المراد من الأبيض السيف . وسمى الغلاف بالقبر لمعنى المواراة لأن الغلاف يوارى السيف كما أن القبر يوارى الميت . والماجد من مجد الشىء إذا عظم . وقيل : إن أخط بمعنى أحفر . والقبر قبر الميت . والأبيض الماجد شخص وهو بعيد وإن كان له وجه إلا على . رواية : من يروى لأكرم ماجد فالماجد حينئذ اسم رجل . وإضافة أكرم إليه من قبيل جرد قطيفة وسحق عمامة . فالماجد على هذه الرواية مجرور بالإضافة ، وعلى المشهورة صفة لأبيض مجرور بالتابعية فافهم .

[٥٩] البيت من المديد ، وقائله مجهول . وقال عنه الناظم إنه من وضع النحاة ، وقال ابن هشام عنه فى النفس شىء من هذا البيت إعراب البيت . أيها : أى منادى بأداة نداء محذوفة مبنى على الضم . وها حرف تنبيه . السائل : صفة لأى مرفوعة . عنهم : جار ومجرور متعلق بالسائل . وعنى : الواو عاطفة ، وعنى : جار ومجرور ومعطوف على ما قبله . لست : ليس فعل ماضى جامد ناسخ ، والتاء اسمه . من قيس : جر ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس . ولا : الواو عاطفة ، ولا نافية . قيس : مبتدأ مرفوع . منى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

(١) البيت من الطويل ، وهو لمدرك بن حصن الأسدى ، تهذيب الألفاظ ، لابن السكيت ص ٢٩٢ .

[٦٠] أَيُّهَا ٱلسَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِـي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنِي

وهو فى غاية الندرة ، والكثير منى وعنى بثبوت نون الوقاية ، وإنما لحقت نون الوقاية من وعن لحفظ البناء على السكون (وَفِي لَدُنِّي) بالتشديد (لَدُنِي) بالتخفيف (قَلَّ) أى لدنى بغير نون الوقاية قل فى لدنى بثبوتها ، ومنه قراءة نافع : ﴿ قد بلغت من لدُنِي عذرا ﴾ [الكهف : ٧٦] بتخفيف النون وضم الدال ، وقرأ الجمهور بالتشديد (وَفِي * قَدْنِي وَقَطْنِي) بمعنى حسبى (ٱلْحَذْفُ) للنون (أَيْضاً قَدْ يَفِي *) قليلا ومنه قوله ــ جامعا بين اللغتين فى قدنى(٢) :

[٦١] * قَدنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى *

توالى الأمثال فقط . (قوله وحذفها لكراهة توالى الأمثال) مبنى على أن المحذوفة فى أنى نون الوقاية لأنها منشأ الثقل . وقيل الأولى المدغمة لأنها ساكنة والساكن يسرع إليه الإعلال . وقيل الوسطى المدغم فيها لأنها فى محل اللامات التى يلحقها التغيير وبعض هذا الخلاف يجرى فى أنا فقيل المحذوفة الأولى وقيل الثانية ، و لم يقل أحد يعتد به أنها الثالثة لأنها اسم كذا فى الروداني . (قوله لست من قيس إلخ) يجوز فى قيس الصرف على إرادة أبى القبيلة والمنع على إرادتها نفسها ومنع الثانى أوفق بالقافية . (قوله لحفظ البناء على السكون) إنما حافظوا عليه دون غيره كالبناء على الفتح والضم لأنه الأصل ولهذا قال سيبويه : يقال فى لد بالضم لدى بغير نون وفى لد بالسكون لدنى بالنون . (قوله ومنه قراءة نافع) قيل : يجوز أن تكون المذكورة نون الوقاية لأن حذف نون لدن لغة . وأجيب بأن المحذوفة النون المتحركة الآخر لا تلحقها نون الوقاية كما مر فى كلام سيبويه لأنها إنما يؤتى بها فى مثل ذلك لتقى الآخر من الحركة والمحذوفة النون الساكنة الآخر التى تلحقها النون للمحافظة على سكون البناء الأصلى لا يحتملها ما فى الآية لضم دال ما فيها وأما ما ذكره البعض تبعا للدماميني من الجواب بأن نون لدن إنما تحذف إذا كان المضاف إليه ظاهرا لا ضميرا فيرده ما مر فى كلام سيبويه من أنه يقال فى لد بالضم لدى بغير نون لصراحته فى أنه يضاف إلى ياء المتكلم فتأمل (قوله بمعنى حسبى) راجع للأمرين قبله . احترز به عن قد الحرفية وقط الظرفية فإن ياء المتكلم لا تتصل بهما وعن قد وقط اسمى فعل بمعنى يكفى على ما يأتى ، فإن نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما اهـ زكريا . قال الروداني : والغالب عليهما إذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد يبنيان على الكسر وقد يعربان . (قوله قد يفى) أى يأتى . وأشار بقد إلى قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات على الصحيح .

[٦٠] قائله مجهول كذا قاله صاحب التحفة وهو من المديد . قوله عنهم أى عن القوم المعروفين عندهم . قوله لست من قيس أى من قبيلة قيس وهو أبو قبيلة من مضر ، وهو قيس غيلان ، واسمه إلياس بن مضر بن نزار وقيس لقبه . ولا قيس أى وليس قيس منى ، وارتفاع قيس بالابتدا لأن لا إنما تعمل فى النكرات . والشاهد فى عنى ومنى حيث ترك فيهما نون الوقاية . قيل هو ضرورة وقيل شاذ .

[٦١] قاله حميد بن مالك الأرقط قاله الجوهرى . وقال ابن يعيش قاله أبو بجدلة ، وبعده :

لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ ٱلْمُلْحِدِ وَلَا بِوَثْنٍ بِالحِجَازِ مُفْرَدِ =

(١) البيت من المديد ، وقائله مجهول . وقال عنه الناظم إنه من وضع النحاة ، وقال ابن هشام عنه فى النفس شىء من هذا البيت إعراب البيت . أيها : أى منادى بأداة نداء محذوفة مبنى على الضم . وها حرف تنبيه . السائل : صفة لأى مرفوعة . عنهم : جار ومجرور متعلق بالسائل . وعنى : الواو عاطفة ، وعنى : جار ومجرور ومعطوف على ما قبله . لست : ليس فعل ماضى جامد ناسخ ، والتاء اسمه . من قيس : جر ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس . ولا : الواو عاطفة ، ولا نافية . قيس : مبتدأ مرفوع . منى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

(٢) قائل البيت أبو نخيلة حميد بن مالك الأرقط ، وهو أحد شعراء عصر بنى أميه ، والبيت من أرجوزة له يمدح فيها الحجاج بن يوسف ويعرض بعبد الله ابن الزبير ، وأراده بهذا التعريض لأن عبد الله بن الزبير كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد ، وكان مع ذلك - بخيلا لا تمتد يده بعطاء .

وفى الحديث : « **قط قط بعزتك** » يروى بسكون الطاء وبكسرها مع الياء ودونها . ويروى قطنى بنون الوقاية وقط قط بالتنوين ، والنون أشهر . ومنه قوله :

[٦١] **امتَلأَ الحَوْضُ وَقـالَ قَطْنـي ... مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلأْتَ بَطْني**

وكون قد وقط بمعنى حسب فى اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب قال قدى وقطى بغير نون كما تقول حسبى . ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفى قال : قدنى وقطنى بالنون كغيرهما من أسماء الأفعال .

(قوله قدنى من نصر الخبيبين قدى) قيل : أراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبًا على التغليب لأن عبد الله كان يكنى أبا خبيب . وقيل : خبيب بن عبد الله بن الزبير وأباه عبد الله قيل على التغليب أيضا وفيه نظر . ويروى الخبيبين بصيغة الجمع على إرادة خبيب بن عبد الله وأبيه وعمه مصعب بن الزبير . وقيل على إرادة أبى خبيب عبد الله ومن كان على رأيه . واعترض الاستشهاد على حذف النون بجواز أن الأصل قد بالسكون وحركت بالكسر لأجل الروى فتكون الياء للإشباع لا للمتكلم . قال الروداني : أو أن الشاعر جرى فيه على لغة من يبنيه على الكسر والياء للإشباع اهـ وقد يقال مشاكلة اللاحق للسابق ترجح احتمال الإضافة لياء المتكلم . **(قوله وفى الحديث قط قط)** فى صحيح البخارى مرفوعًا : **«لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط وعزتك ويزوى بعضها إلى بعض»**(١) . **(قوله والنون أشهر)** راجع إلى قول المصنف : وفى قدنى وقطنى إلخ . **(قوله مهلا)** اسم مصدر أمهل ، ورويدا مصغر إروادا بمعنى إمهالا تصغير الترخيم كما سيذكره الشارح فى باب أسماء الأفعال والأصوات فهو تأكيد لمهلا لا صفته كما زعمه العينى وتبعه غيره كشيخنا والبعض . وملأت بفتح التاء كما قاله شيخنا السيد وشيخنا والضم الذى جوّزه البعض يحوج إلى تجوّز . **(قوله بمعنى أكتفى)** كان الصواب بمعنى يكفى كما فى المغنى أو كفى كما فى الجنىّ الدانى لابن أم قاسم واستقر به الدمامينى لأن مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف وفى كلام التفتازانى مجيء قط بمعنى انته فيكون اسم فعل أمر وإنما قلنا الصواب ذلك ليكون متعديا . **(قوله كغيرهما من أسماء الأفعال)** أى التى تتصل بها ياء المتكلم وهي المتعدية لكون مدلولاتها أفعالًا متعدية كدراكني وعليكني وسمع الفراء مكانكني : أي انتظرني وإنما اتصلت بها نون الوقاية حملًا لها على

= **(قوله قدنى)** يعنى حسبى . وفيه الشاهد حيث ألحق فيه النون تشبيها بقطنى ، وفى قوله قدى أيضا حيث أضيف إلى ياء المتكلم بلا نون تشبيها له بحسبى وأراد بالخبيبين خبيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام رضى الله عنهم أجمعين وأباه عبد الله لأنه كان يكنى بأبى خبيب . ويقال أراد بهما عبد الله وأخاه مصعبا ابنى الزبير بن العوام ، وهو بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف . ويروى بصيغة الجمع على إرادة عبد الله ومن كان على رأيه وكلاهما تغليب . والشحيح : البخيل . والملحد : الجائر المائل عن الحق . ويقال الملحد : الظالم فى الحرم . والوتن بفتح الواو وسكون التاء المثناة من فوق وفى آخره نون بمعنى واتن . أى ولا بدائم ثابت فى أرض الحجاز مفرد . ويقال للماء المعين الدائم الذى لا يذهب واتن . وكذا واثن بالثاء المثلثة .

[٦٢] هذا رجز لا يعلم قائله . **(قوله وقال)** أى الحوض قطنى أى حسبى ، فالحوض لا يتكلم ولكن لما أريد به نهاية الامتلاء التى لا يزاد عليها فكأنه قد تكلم بذلك والشاهد فى قطنى حيث استعمله بنون الوقاية . ومهلًا منصوب بفعل محذوف أى امهل مهلا . ورويدا صفته . وقد ملأت بطنى جملة من الفعل والفاعل والمفعول فى موضع التعليل تقديرا ، وأصله لأنك قد ملأت بطنى بالماء .

---

(٢) الحديث : أخرجه البخارى فى كتاب الأيمان والنذور رقم [٦٦٦١] فتح البارى ، وأخرجه مسلم فى صفة النار عن عبد الله بن حميد ، والنسائى فى النعوت عن الربيع بن محمد عن آدم ، والترمذى فى التفسير عن حميد .

(خاتمة): وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله ﷺ لليهود: **«فهل أنتم صادقوني»** وقول الشاعر(١):

[٦٣] وَلَيْسَ بِمُعْيِينِي وَفِي النَّاسِ مُمْتِعٌ ... صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

وقوله:

[٦٤] وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا ... فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلَا(١)

للتنبيه على أصل متروك، وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل. ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أفعل التفضيل في قوله ﷺ: **«غير الدجال أخوفني عليكم»** لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب، نحو ما أحسنني إن اتقيت الله والله أعلم.

مدلولاتها وهي الأفعال المتعدية وما ذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الأفعال هو ما صرح به في التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل لكن عبارة سبك المنظوم تشعر بقلة لحاقها فإنه قال وربما لحقت اسم الفاعل اختيارا واسم الفاعل اضطرارا اهـ. قال شيخنا: وصريح كلام الرضي أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفي المغني وشرحه للدماميني أن أجل يأتي حرفا بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفي فتلزمه نون الوقاية وهو نادر واسما مرادفا لحسب فلا تلحقه نون الوقاية إلا قليلا. **(قوله وقعت نون الوقاية)** أي شذوذا. **(قوله ليرفد)** بالبناء للمجهول أي يعطي. **(قوله للتنبيه على أصل متروك)** اعترض بأنه لو كان للتنبيه لأدخلوها على ما لم يشابه الفعل من نحو غلامي فالأولى أنه لمشابهة الفعل كدخول نون التوكيد في اسم الفاعل ولك أن تقول الدخول للتنبيه وتخصيص اسم الفاعل ونحوه لمشابهة الفعل فتأمل. **(قوله فلما منعوها)** أي للزوم الفصل بالنون بين المضاف والمضاف إليه. **(قوله غير الدجال أخوفني عليكم)** روي بحذف النون أيضا أي أخوف مخوفاتي عليكم فاندفع ما يقال الحديث يقتضي أن الدجال وغيره خائفان لا مخوف منهما لأن حق أفعل التفضيل أن يصاغ من الثلاثي وهو هنا خاف لا أخاف وأن غير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبي ﷺ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه نعم يبقى صوغ أفعل من المبني للمجهول وهو شاذ عند الجمهور.

---

[٦٣] هذا البيت قائله مجهول والبيت من الطويل، ومعنى الموافي: الآتي، ويرفد: يمنح ويعطى. والشاهد في البيت: قوله «الموافيني» حيث جاء بنون الوقاية مع اسم الفاعل عند الإضافة للياء إلحاقًا بالفعل شذوذًا وإنما ضمت إضافة ما فيه أل إلى المجرد منها في الشاهد «الموافيني» لأن المضاف إليه معرفة على رأي الفراء. ويرى المبرد والرماني أن الضمير في موضع جر ويرى الأخفش وهشام أنه في موضع نصب. ويرى سيبويه أن الضمير كالظاهر فهو منصوب.

[٦٤] هو من الطويل يقال وافيت فلانا إذا أتيته. والمعنى وليس الذي يوافيني أي يأتيني ليرفد أي ليعطى من الرفد وهو العطاء، وفيه الشاهد، فإن النون فيه نون الوقاية وليست نون التنوين كما ذهب إليه بعضهم، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام. والموصول مع صلته اسم ليس وخائبا خبره. وليرفد على صيغة المجهول بالنصب على تقدير لأن يرفد. واللام للتعليل وكذا الفاء في فإن. وأضعاف اسم إن، وله مقدمًا خبر. وما موصولة. وكان أملا صلتها، والعائد محذوف أي أمهله. والألف فيه للإطلاق.

(١) الأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية مثل ضاربي ومكرمي، ولقد ألحقت نون الوقاية اسم الفاعل المضاف لياء المتكلم في هذا البيت. ومثل هذا قول الشاعر:

ألا فتى من بني زيبان يحملني ... وليس حاملني إلا ابن حمَّال

[العَلَمُ]

(اسْمٌ يُعَيِّنُ ٱلْمُسَمَّى) به (مُطْلَقَا * عَلَمُهُ) أى علم ذلك المسمى . فاسم مبتدأ . ويعين المسمى جملة فى موضع رفع صفة له . ومطلقًا حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر ، وعلمه خبر . ويجوز أن يكون علمه مبتدأ مؤخرا ، واسم يعين المسمى خبرا مقدمًا ، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوبًا لكون المبتدأ ملتبسا بضميره . والتقدير علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقا : أى مجردا عن القرائن الخارجية . فخرج بقوله يعين المسمى النكرات ،

(فائدة) و حيث قيل بالجواز و الامتناع فى أحكام العربية فإنما يعنى بالنسبة إلى اللغة و لا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الإثم الشرعى فمن لحن فى غير التنزيل و الحديث كأن نصب الفاعل و رفع المفعول لا تقول أنه يأثم إلا أن يقصد إيقاع السامع فى غلط يؤدى إلى نوع ضرر فعليه حينئذ إثم هذا القصد المحرم. قاله الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح المختصر .

[العلـم]

يطلق على الجبل و الراية و العلامة و الظاهر أن النقل إلى المعنى الاصطلاحى من الثالث بدليل قولهم لأنه علامة على مسماه . **(قوله يعين المسمى)** أى خارجا كعلم الشخص الخارجى أو ذهنا كعلم الجنس بناء على التحقيق الآتى . أما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل فى هذا التعريف لخروجه بقوله يعين فيكون خاصا بعلم الشخص و كعلم الشخص الذهنى أعنى الموضوع لمعين ذهنا متوهم وجوده خارجا كالعلم الذى يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجًا فى المستقبل و كعلم القبيلة فإنه موضوع لمجموع أبناء الأب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه فإن المجموع لا وجود له إلا فى ذهن الواضع فقولهم تشخص العلم الشخصى خارجى أغلبى أفاده يس . و المراد بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين لأنه معين فى نفسه فيلزم تحصيل الحاصل . **(قوله حال)** أو صفة مفعول مطلق محذوف أى يعين تعيينا مطلقا . **(قوله ويجوز أن يكون إلخ)** هذا أولى بل متعين لأن المعرف هو الذى يجعل مبتدأ و التعريف هو الذى يجعل خبرا و لأن علمه معرفة و لا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ما سيأتى . **(قوله بضميره)** أى ضمير ملابسه كما يدل عليه قوله و التقدير علم المسمى إلخ . **(قوله مجردا عن القرائن الخارجية)** أى الخارجية عن ذات الاسم كما سيصرح به و المراد غير الوضع إذ لا بد منه و هو من القرائن كما فى الرودانى . **(قوله النكرات)** كرجل و فرس فإنهما لا تعيين فيهما أصلا و كشمس و قمر فإنهما و إن عينا فردين لكن ذلك التعيين لأمر عرض بعد الوضع و هو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى . و أما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما . و دخل نحو زيد مسمى به جماعة فإنه باعتبار كل وضع يعين مسماه و الشيوع إنما جاء من تعدد الأوضاع و هو أمر عارض . و لا يخرج بقوله مطلقا لأنه و إن احتاج فى تعيين مسماه إلى قرينة من وصف أو إضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة إلى أصل الوضع كبقية المعارف .

وبقوله مطلقًا بقية المعارف فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم . أما لفظية كأل والصلة ، أو معنوية كالحضور والغيبة . ثم العلم على نوعين : جنسى وسيأتى ، وشخصى ومسماه العاقل وغيره مما يؤلف من الحيوان وغيره (**كَجَعْفَرٍ**) لرجل (**وَخِرْنِقَا**) لامرأة ، وهى أخت طرفة بن العبد لأمه (**وَقَرَنٍ**) لقبيلة ينسب إليها أويس القرنى (**وَعَدَنٍ**) لبلد (**ولاَ حِقٍ**) لفرس (**وشَذْ قَمٍ**) لجمل (**وَهَيْلَةٍ**) لشاة (**وَوَاشِقٍ**) لكلب (**وَآسْمًا أَتَى**) العلم ، والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا بلقب (**وَ**) أتى (**كُنْيَةً**) وهى ما صدر بأب أو أم ، كأبى

(**قوله كأل**) ولو للعهد الذهنى لأن المراد بمدخولها الحقيقة وهى معينة وكونها مرادة فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين . (**قوله كالحضور**) أى فى ضميرى المتكلم والمخاطب . وقوله والغيبة أى ومرجع الغيبة يعنى أن تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه . أما إذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر وأما إذا كان نكرة فلأن معناه الشىء المتقدم فتعين معناه من حيث إن المراد به الشىء المتقدم بعينه وإن كانت عين ذلك الشىء مبهمة فسقط ما للبعض هنا . وكان عليه أن يقول أو حسية كالإشارة الحسية فى اسم الإشارة لأنها القرينة التى بها تعين مدلول اسم الإشارة لا مجرد الحضور كما زعمه البعض مدخلًا لقرينة اسم الإشارة فى قوله أو الحضور . ويمكن أن يقال أراد الشارح بالمعنوية ما قابل اللفظية فشمل الحسية فافهم . (**قوله لرجل**) أى مخصوص وكذا يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير . (**قوله وخرنقا**) هو منقول عن اسم ولد الأرنب . (**قوله أخت طرفة**) بفتح الراء كما فى القاموس . (**قوله وعدن لبلد**) أى بساحل اليمن تصريح . (**قوله ولا حق لفرس**) أى لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله تعالى عنهما تصريح . (**قوله وشذ قم**) ضبطه بعضهم بالذال المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو الذى يقتضيه صنيع القاموس وذكر شيخنا فيه الوجهين . وقوله لجمل أى للنعمان بن المنذر . (**قوله وواشق لكلب**) قال فى التصريح : ذكر فى النظم سبعة أعلام وثامنها علم الكلب وفى ذلك موازاة لقوله تعالى : ﴿ **ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم** ﴾ [الكهف : ٢٢] . (**قوله والمراد به هنا**) أى بخلافه فى تعريف العلم فإن المراد به ما قابل الفعل والحرف . ويطلق أيضا الاسم ويراد به ما قابل الصفة وقوله ما ليس أى علم ليس إلخ . (**قوله وكنية**) من كنيت أى سترت . واعلم أنه قد يقصد بالكنية التعظيم والفرق بينها حينئذ وبين اللقب المقصود به التعظيم أن التعظيم فى اللقب بمعناه وفى الكنية لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم لأن بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها وقد يقصد بها التفاؤل كتكنية الصغير تفاؤلا بأن يعيش حتى يصير له ولد أفاده الروداني . (**قوله وهى ما صدّر**) أى علم مركب تركيبا إضافيًا صدر فلا انتقاض بنحو أبو زيد قائم وأب لزيد قائم مسمى بهما لأن المركب الإضافى فى الأول جزء العلم لا هو والثانى لا إضافة فيه أفاده الشنوانى .

بكر وأم هانىء (و) أتى (وَلَقَبًا) وهو ما أشعر برفعة مسماه أوضعته كزين العابدين وبطة (وَأَخِّرَنْ ذَا) أى أخر اللقب (إنْ سِواهُ) يعنى الاسم (صَحِبًا) تقول جاء زيد زين العابدين ، ولا يجوز جاء زين العابدين زيد لأن اللقب فى الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة ، فلو

(قوله بأب أو أم) أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كما ذكره سم[1] . (قوله وهو ما أشعر) أى بحسب وضعه الأصلى لا العلمى إذ بحسب وضعه العلمى لا إشعار له إلا بالذات كذا قال جمع من أرباب الحواشى والمتجه عندى أنه يشعر بحسبه أيضا وإن كان المقصود بالذات الدلالة على الذات إذ الإشعار الدلالة الخفية وهى لا تنافى كون المقصود بالذات ما ذكر ، ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعا . ثم رأيت فى التصريح عن بعضهم وفى كلام السيد ما يؤيده . وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض الأسماء نحو محمد ومرة وبعض الكنى نحو أبى الخير وأبى جهل . وأجيب بأن ما وضع للذات أولا : فهو الاسم أشعر أو لم يشعر صدّر أو لم يصدر ، ثم ما وضع . ثانيا : وصدّر فهو الكنية أشعر أو لم يشعر ، ثم ما وضع . ثالثا : وأشعر فهو اللقب . فالإشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور إليه فى الموضوع أولا : والإشعار وعدمه غير منظور إليه فى الموضوع . ثانيا : كذا نقل عن سم والأقرب عندى من هذا وجهان : الأول : أن الاسم هو الموضوع أولًا للذات واللقب الموضوع لا أولا لها مشعرًا بالرفعة أو الضعة فبينهما التباين وأن الكنية ما صدرت بأب أو أم سواء وضعت أو لا أشعرت أولا فتجامع كلا منهما وتنفرد فيما وضع لا أولا و لم يشعر وإنما كان هذا أقرب من ذاك لشمول اللقب عليه ما وضع . ثانيًا : وأشعر وشمول الكنية عليه ما وضع . ثالثا : وصدر وعدم شمولها على ذاك ما ذكر فيلزم عليه كون ما ذكر واسطة وهو خلاف المقرر ، ولأن اشتراط كون وضع الكنية ثانيًا واللقب ثالثا مع كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الأسماء كما فى أم كلثوم فقد قالوا اسمها كنيتها . الثانى : ما قيل إنه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحيثية وإنما كان هذا أيضا أقرب من ذاك لما مر وفى الرودانى أن المفهوم من كلام الأقدمين أن الاسم ما وضع أول مرة كائنا ما كان والكنية ما وضع بعد ذلك وصدر بأب أو أم دل على المدح أو الذم أولا ، واللقب ما وضع بعد ذلك أيضا أى بعد الاسم وأشعر بمدح أو ذم و لم يصدر بأب أو أم فهى متباينة اهـ ويرد عليه أيضا أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل . (قوله أوضعته) بفتح الضاد أو كسرها أى خسته وهاؤه عوض عن الواو . (قوله يعنى الاسم) تفسير للسوى وأبقاه كثير على عمومه مرجحين وجوب تأخيره عن الكنية أيضا ويؤيده تعليله الآتى بقوله لأن اللقب فى الأغلب إلخ لاقتضائه وجوب تأخيره عن الكنية أيضا لجريانه فيها ولا يدل على التخصيص قول المصنف وأن يكونا مفردين كما سيأتى للشارح لما يأتى عن سم ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم إذا لم يكن اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما إلى الآخر وإلا أخر منهما ما قصد المتكلم الحكم به . (قوله لأن اللقب إلخ) وقيل لأنه لو قدم ضاعت

---

(١) وقال فى التصريح : زاد الإمام الفخر الرازى فى العلم الجنسى أو ابن أو بنت كابن داية للغراب ـ دايت الشيء كسعيت ختلته ـ وبنت الأرض للحصاة . وهذا ما قاله الفخر فى التصريح . .

قدم لأوهم إرادة مسماه الأول وذلك مأمون بتأخيره[١] . وقد ندر تقديمه في قوله[٢] :

[٦٥] أَنَا ابنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو وَجَدِّى أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ[١]

وقوله : [٦٦] بأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسَبًا بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِى حَوْلَهُ الذِّيبُ[١]

(تنبيه) : لا ترتيب بين الكنية وغيرها فمن تقديمها على الاسم قوله :

[٦٧] أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ[٢]

فائدة الاسم لأنه يفيد فائدة الاسم وزيادة ولأنه يشبه الصفة وهي متأخرة عن الموصوف وقوله في الأغلب احتراز عن نحو زين العابدين . **(قوله فلو قدم لأوهم)** يؤخذ منه أنه إذا انتفى ذلك الإيهام لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كما في قوله تعالى : ﴿**إنما المسيح عيسى ابن مريم**﴾ [النساء : ١٧١] أفاده يس . **(قوله أنا ابن إلخ)** الشاهد في مزيقيا حيث قدم اللقب على الاسم . وقصر مزيقيا للضرورة كما قاله الروداني . وإنما لقب به لأنه كان يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما ثانيا أو أن يلبسهما غيره . وعمرو هذا من أجداد أوس بن الصامت قائل هذا البيت أخي عبادة بن الصامت . وقوله وجدي أي من جهة الأم . وإنما لقب منذر بماء السماء لحسن وجهه وقيل هو في الأصل لقب أمه ثم استعمل فيه . ومراد الشاعر أنه نسيب الطرفين . **(قوله بأن ذا الكلب)** أي صاحب الكلب والباء متعلقة بأبلغ في البيت قبله وهو :

[شواهد العلم]

[٦٥] قاله أوس بن الصامت الصحابي أخو عبادة بن الصامت رضي الله عنهما . وهو الذي ظاهر من امرأته ووطئها قبل أن يكفر فأمره ﷺ أن يكفر بخمسة عشر صاعا من شعير على ستين مسكينا . ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء آخر الحروف وكسر القاف وتخفيف الياء الأخرى وهو لقب عمرو ، وهو أحد أجداد أوس المذكور فلذلك قال أنا ابن مزيقيا عمرو . وفيه الشاهد حيث قدم اللقب على الاسم والأصل تأخيره عن الاسم . وكان عمرو من ملوك اليمن يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانيا أو أن يلبسهما غيره فلقب بذلك . وهو ابن عامر بن حارثة . **(قوله وجدي)** مبتدأ وأراد به أحد أجداده من الأم . وقوله أبوه كلام إضافي مبتدأ ثان . **(وقوله منذر)** خبره والجملة خبر المبتدأ الأول ، وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان بن امرئ القيس المحرق وهم ملوك الحيرة وعمال الأكاسرة وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين بسبب الجهتين . **(وقوله ماء السماء)** مرفوع لأنه صفة منذر . وكان يلقب بذلك لحسن وجهه . والذي ذكره أهل النقل أن أم المنذر كان يقال لها ماء السماء لحسنها ، واشتهر المنذر بأمه فقيل له المنذر بن ماء السماء ، واسمها مارية بنت عوف بن جشم .

[٦٦] قبله :

أَبْلِغْ هُذَيْلًا وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهَا عَنِّى حَدِيثاً وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ

بأَنَّ ذَا الْكَلْبِ إلخ ....

قالتهما جنوب أخت عمرو ذي الكلب . وقيل ريطة بنت عاصم ، والأول هو الأصح ، وهما من قصيدة من البسيط ترثي بها أخاها عمرو وأولها :

كُلُّ امْرِئٍ بِمَحَالِ الدَّهْرِ مَكْرُوبُ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الأَيَّامَ مَغْلُوبُ

ومحال الدهر بكسر الميم : كيده ومكره . **(قوله مكروب)** أي مغلوب . وهذيلا معمول أبلغ . ومن موصولة ، ويبلغها صلتها والضمير ترجع إلى هذيل اسم قبيلة . وحديثا مفعول ثان لأبلغ الأول ويقدر مثله لأبلغ الثاني . والتقدير أبلغ هذيلا عني حديثا وأبلغ من يبلغها عني حديثا . والواو في وبعض القول للحال . **(قوله بأن)** يتعلق بقوله حديثا والأظهر أنه بدل منه . وذا الكلب اسم إن وهو لقب عمرو وأخي جنوب . وفيه الشاهد حيث قدم اللقب على الاسم . **(قوله نسبا)** تمييز والباء في ببطن شريان في محل النصب على الحال والتقدير عمرا كائنا ببطن شريان . وكان عمرو قد دفن فيه . وهو بكسر الشين المعجمة وفتحها شجر : يعمل منه القسي . وقوله يعوي حوله الذئب : جملة وقعت صفة لبطن شريان .

[٦٧] **(أقسم بالله أبو حفص عمر)** قال ابن يعيش : قاله رؤبة وهذا خطأ لأن وفاة رؤبة في سنة خمس وأربعين ومائة ولم يدرك عمر رضي الله عنه ولا عده=

---

(١) ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح أو الذم والنعت فلا يقدم على المنعوت . فكذا أشبهه ، ويرى الرضي أن اللقب فيه مع العلمية شيء من معنى النعت فلو أتى به أولا لأغنى عن الاسم . وقد قال ابن الأنباري : إن اللقب إذا كانوا أشهر من يبدأ به قبل الاسم .

(٢) البيت من الوافر ، ومزيقيا : أصلها مزيقياء ، وتقصر للضرورة ، وهو لقب عمرو بن عامر ملك اليمن . والشاهد في البيت قوله : مزيقيا . حيث جاء اللقب مقدما على الاسم وهو عمرو .

ومن تقديم الاسم عليها قوله :

[٦٨] وَمَا اهْتَزَّ عَرشُ اللهِ مِنْ أَجَلِ هَالِكٍ سَمعنَا بِهِ إلاَّ لسَعْدٍ أَبِى عَمرو

وكذلك يفعل بها مع اللقب اهـ وقد رفع توهم دخول الكنية فى قوله سواه بقوله (وَإن يَكُونَا) أى الاسم واللقب (مُفرَدَيْنِ فَأَضِفْ) الاسم إلى اللقب (حَتمًا) إن لم يمنع من الإضافة مانع على ما سيأتى بيانه . هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين(1) ، نحو هذا سعيد كرز يتأولون الأول بالمسمى والثانى بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز اتباع الثانى للأول على

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها عنى حديثا وبعض القول تكذيب

قالتهما أخت عمرو المذكور من قصيدة ترثيه بها أولها :

كل امرىء بمحال الدهر مكروب وكل من غالب الأيام مغلوب

وقوله ببطن شريان بكسر الشين المعجمة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو . والشريان شجر يتخذ منه القسى ، وببطن خبر أنّ إذا نصب خير على النعتية لعمرو وخبر ثان إذا رفع على الخبرية لأن (قوله وغيرها) أى اسما أو لقبا كما سيذكره . (قوله أقسم بالله أبو حفص عمر إلخ) بعده * فاغفر له اللهم إن كان فجر * أنشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : إن ناقتى قد نقبت فاحملنى ، فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك . والنقب والدبر رقة الخف . وفجر حنث فى يمينه كذا فى التصريح . (قوله هالك) أى ميت . وسعد أبو عمرو هو سعد بن معاذ سيد الأوس رضى الله تعالى عنه . (قوله وكذلك يفعل بها مع اللقب) ذهب قوم كابن الصائغ والمرادى إلى تأخير اللقب عن الكنية وأبقوا قوله سواه على ظاهره من العموم . (قوله وقد رفع إلخ) قال سم الرفع ممنوع لصدق قوله وأن يكونا مفردين مع عموم قوله سواه : أى وإن يكن اللقب وسواه مفردين كما فى الاسم واللقب : ولا يمنع ذلك كون بعض أفراد سواه لا يكون إلا مركبا كالكنية . (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا ما قابل المركب ، كما أن المراد به فى باب الإعراب ما قابل المثنى والمجموع والملحق بهما والأسماء الستة وفى باب المبتدأ ما قابل الجملة وفى باب لا والمنادى ما قابل المضاف والمشبه به . وأما إطلاقه على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقى . (قوله فأضف حتما) لا يخفى أن الإضافة بالتأويل الآتى فى الشرح تخرج عن إضافة الاسم إلى اسم اتحد به فى المعنى لأنها على التأويل الآتى تكون من إضافة المسمى إلى الاسم فمعنى الاسم الأول الذات دون الثانى لأن المقصود منه لفظه ، فمعناه اللفظ الواقع فى التركيب المستعمل فى الذات فلا تنافى بين قوله هنا فأضف حتما وقوله فيما سيأتى : * ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى . وإن ذكره شيخنا والبعض . (قوله كرز) هو فى الأصل خرج الراعى ويطلق على اللئيم والحاذق .

= أحد من التابعين وإنما قاله أعرابى كان استحمل عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقال إن ناقتى قد نقبت فقال له كذبت و لم يحمله فقال :

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ * مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ * فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إنْ كَانَ فَجَرْ

يقال نقب البعير ينقب من باب علم يعلم إذا رق خفه ، ودبر البعير أيضًا من هذا الباب إذا حفى . وقوله إن كان فجر أى حنث فى يمينه . والشاهد فيه حيث قدم الكنية على الاسم .

[٦٨] قاله حسان بن ثابت الأنصارى الصحابى رضى الله عنه شاعر رسول الله ﷺ . توفى قبل الأربعين فى خلافة على بن أبى طالب =

(1) أى أنه إذا كان الاسم واللقب مفردين وجب إضافة الاسم إلى اللقب ويراد بالأول المسمى ، لأنه هو المعرض للإسناد إليه ، ويراد بالثانى الاسم وقُدِّر هذا لئلا يلزم إضافة الشىء لنفسه . أو لأنه لما كان اللقب أشهر من الاسم كان هو الأعرف وصار الاسم مجهولاً حتى اعتقد فيه التنكير ، وأضيف إلى اللقب للتعريف ، وجعلوا الاسم مع اللقب بمنزلة ما أضيف ثم سمى به مثل : مثل عبد الله . (انظر شرح المفصل لابن يعيش جـ ٣ صـ ٩) . وقال الزمخشرى : إضافة الاسم إلى اللقب من قبل الإضافة اللفظية .

أنه بدل منه أو عطف بيان نحو هذا سعيد كرز ، ورأيت سعيدا كرزا ومررت بسعيد كرز . والقطع إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ نحو مررت بسعيد كرزا وكرز ، أى أعنى كرزا وهو كرز (وَإلَّا) أى وإن لم يكونا مفردين : بأن كانا مركبين نحو عبد الله أنف الناقة ، أو الاسم نحو عبد الله بطة ، أو اللقب نحو زيد أنف الناقة امتنعت الإضافة للطول ؛ وحينئذ (أَتبِع الَّذِى رَدِفْ) وهو اللقب للاسم فى الإعراب بيانًا أو بدلاً ، ولك القطع على ما تقدم ؛ وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كأل نحو الحارث كرز[٢] (وَمِنهُ) أى بعض العلم (مُنقُولٌ) عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية ، وذلك المنقول

(قوله يتأولون الأول بالمسمى إلخ) أى غالبا وإلا فقد يعكسون كما فى كتبت سعيد كرز ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه إلا ذلك . (قوله وذهب الكوفيون) أى وبعض البصريين كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه فى التسهيل . (قوله على أنه بدل منه) أى بدل كل من كل وجوّز الدنوشرى وجها ثالثا وهو أن يكون تأكيدا بالمرادف . (قوله والقطع) يفيد أن البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيده كلام الشنوانى ، ونقله يس عن بعضهم ، وصرح به الرودانى . وقال بعضهم لا يقطعان إلا شذوذا . (قوله بإضمار فعل) أى جوازا وكذا قوله بإضمار مبتدأ فيجوز إظهارهما صرح به فى التصريح . (قوله وإلا إلخ) ظاهره وصريح كلام الشارح امتناع الإضافة إذا كان الأول مفردا والثانى مركبا والوجه خلافه كما صرح به الرضى لجواز كون المضاف إليه مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف . (قوله أتبع الذى ردف) أى تبع الإتباع ، الأول اصطلاحى والثانى لغوى فليس فى كلامه طلب تحصيل الحاصل الذى هو عبث . وهذا الأمر كناية عن منع الإضافة فلا ينافى ما صرح به الشارح من جواز القطع . وأتبع جواب إن الشرطية المدغمة فى لا ، وحذف الفاء للضرورة . (قوله بيانا) وهذا أنسب بكون اللقب أوضح . (قوله كأل) وككون اللقب وصفا فى الأصل مقرونًا بأل كهرون الرشيد ومحمد المهدى قاله فى التصريح . (قوله عن شيء) أى معنى ، وضمير سبق استعماله راجع إلى بعض العلم ، وضمير فيه راجع إلى شيء ، فالمنقول عنه معنى لا لفظ ، هذا مفاد هذه العبارة . وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل أسد إلخ يفيد أن المنقول عنه لفظ ويمكن إرجاع عبارته الثانية إلى الأولى بتقدير مضاف فى الثانية أى معنى مصدر إلخ والعكس بتقدير مضاف فى الأولى أى عن لفظ شيء إلخ ولا يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة ، فإن لفظ فضل مثلا متصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كاف . بقى أنه يرد على الشارح أنه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله كفضل إلخ تمثيلا للمنقول عنه ، وظاهر المتن أنه تمثيل للمنقول فتدبر اهـ .

(قوله سبق استعماله فيه) الأولى سبق وضعه له ليدخل فى المنقول ما وضع لشيء ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فإنه من المنقول كما يفيده كلام الجامع وصرح به شارحه . (قوله قبل العلمية) أل للعهد الحضورى أى قبل النوع الحاضر من العلمية ، فيتناول الحد ما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة فى نوع آخر من العلمية كأسامة علما لشخص فهو من المنقول كما قاله الشنوانى

= رضى الله عنه ، وعمره مائة وعشرون سنة ، وهو من الطويل . (قوله هالك) أى ميت ، وأصل الهلال السقوط . (قوله سمعنا به) جملة فى محل الجر لأنها صفة لهالك والباء فى به فى محل النصب على المفعولية ، واللام فى لسعد تتعلق باهتز . وأراد به سعد بن معاذ الأنصارى رضى الله عنه الذى استشهد زمن الخندق ، وصح أنه عليه الصلاة والسلام قال : «اهتز العرش لموت سعد بن معاذ» وعن هذا أخذ حسان وقال : وما اهتز إلخ . وقوله أبى عمرو مجرور لكونه صفة لسعد . وفيه الشاهد حيث أخره وهو كنية عن الاسم وهو عكس ما فى البيت السابق .

(٢) وذلك لئلا يلزم إضافة ما فيه أل إلى المجرد منها ، وإذا كان اللقب وصفًا فى الأصل مقرونًا بأل مثل هارون الرشيد ، قيل لئلا يتوهم إرادة لمح الأصل ، وقيل لأن الموصوف لا يضاف إلى صفته وهذا ما قاله فى شرح التصريح .

عنه مصدر (كَفَضْلٍ وَ) اسم عين مثل (أَسَدٍ) واسم فاعل كحرث . واسم مفعول كمسعود ، وصفة مشبهة كسعيد ، وفعل ماض كشمر علم فرس(١) . قال الشاعر :

[٦٩] أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضيفِ بُرْدَهُ وَجَدِّى يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

وفعل مضارع كيشكر . قال الشاعر :

[٧٠] * وَيَشْكُرُ اللهُ لَا يَشْكُرُهُ *

وجملة وسيأتى (وَ) بعضه الآخر (ذُو ٱرْتِجَالٍ) إذ لا واسطة على المشهور . وذهب بعضهم إلى أن الذى علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل(٢) . وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة . وعن الزجاج كلها مرتجلة(٣) . والمرتجل هو ما استعمل من أول الأمر علمًا (كَسُعَادَ)

وغيره وبأعتبارنا النوع دون الشخص يندفع ما قاله الروداني من أن جعل أل للعهد الحضورى يقتضى أن سعاد مسمى به امرأة غير الأولى منقول وهو باطل فافهم. **(قوله أبوك حباب)** أى جبان على ما قيل، و لم أجده فى القاموس ولا غيره. وفى القاموس أنهم سموا بمضموم الحاء ناسا وشيطانا، ويطلقونه على الحية، وسموا بمفتوحها ومكسورها ناسًا وذكر للثلاثة معانى أخر لا تناسب هنا. وسارق الضيف من إضافة الوصف لفاعله وبرده مفعول له. وقد يقال لا شاهد فى البيت لاحتمال أن يكون منقولا من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر إلا أن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب، والشئ يحمل على الغالب ما لم يصرفه عنه صارف، وكذا يقال فى الشاهد بعده. **(قوله وذو ارتجال)** من ارتجل الخطبة والشعر أى ابتدأهما من غير تهيؤ لهما قبل. فمعنى كون العلم مرتجلا أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله من غير علم قاله الدماميني. **(قوله إذ لا واسطة إلخ)** علة لمقدر أى وزدت لفظ الآخر المفيد للحصر مع أن عبارة الناظم لا تؤديه لأنه لا واسطة. **(قوله لا منقول ولا مرتجل)** أما الأول فلأن النقل يستدعى الوضع للمعنى الثانى ولا وضع فيه له، وأما الثانى فلأنه سبق له استعمال فى غير العلمية والتحقيق أنه منقول بوضع تنزيلى لأن غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره سم فى الآيات البينات. **(قوله كلها منقولة)** أى لأن الأصل فى الأسماء التنكير ولا يضر جعل المعنى الأصلى للاسم الذى يتوهم أنه مرتجل. **(قوله كلها مرتجلة)** مبنى على قوله أن المرتجل ما لم يتحقق عنده وضعه قصد نقله من معنى أول وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الأعلام نكرة أو وصفا أو غيرهما أمر اتفاقى لا بالقصد. **(قوله ما استعمل من أول الأمر علما)** أورد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه مع أنه علم مرتجل، إذ لا يشترط فى العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول التفتازانى: العلم ما وضع لمسمى بمشخصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجنس كأسامة علما لشخص. ويمكن دفع هذا بأن المراد العلمية الحاضرة كما مر. قال البعض: فكان الأولى أن يقول ما وضع لشىء لم يسبق وضعه لغيره اهـ وفيه أنه يخرج عن

---

[٦٩] البيت من الطويل، وقائله جميل وذكره صاحب الشذور صـ ٤٥٤ . والشاهد فى البيت قوله: «شمرا» فإنه فى الأصل فعل ماضى، ثم نقل عن الفعلية وسمِّى به فرسًا. ومعنى البيت: قول جميل لمن يخاطبه وهو يوازن بين شرف الآباء... أبوك ماكر خبيث وسارق للضيف برده، ولكن جدى فارس مشهور وفرسه شمر كذلك.

---

(١) أو اسم تفضيل مثل: أشرف، وأكرم.

(٢) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١٧٣/١ .

(٣) والمرتجل عنده هو ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول.

علم امرأة (وَأُدَدُ) علم رجل (وَ) عن المنقول ما أصله الذى نقل عنه (جُمْلَةٌ) فعلية والفاعل ظاهر كبرق نحوه وشاب قرناها ، أو ضمير بارز كأطرقا ، علم مفازة . قال الشاعر :

[٧١] على أَطْرِقَا بَالِيَاتِ ٱلْخِيَام

أو مستتر كيزيد فى قوله(١) :

[٧٢] نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِـي يَزِيـدُ ظُلْمًـا عَلَيْنَـا لَهُـم فَدِيـدُ

ومنه إصمت علم مفازة(٢) . قال الشاعر :

هذا العلم المرتجل المسمى به شخص بعد تسمية آخر به فيكون هذا أيضا غير جامع فتأمل . (قوله وأدد) نوزع بأنه جمع أدة بمعنى المرة من الودّ فالهمزة بدل من واو كما فى أقتت فهو منقول من جمع لا مرتجل . (قوله ومن المنقول إلخ) أشار بذلك لدفع ما يوهمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقتضى كونه قسيما للمنقول والمرتجل . وإنما تكلم على المنقول من جملة ، والمنقول من مركب مزجى ، والمنقول من متضايفين دون المنقول من بقية المركبات كالمركب التقييدى لكونها المسموعة عن العرب دون غيرها . قاله يس . (قوله قرناها) أى ذؤابتاها .

(قوله على أطرقا باليات الخيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار فى البيت السابق . وباليات الخيام منصوب على الحال من الديار . وسميت تلك المفازة بأطرقا لأن السالك فيها يقول لصاحبيه أطرقا أى اسكتا مخافة ومهابة . قاله العينى . (قوله نبئت) أى أخبرت يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : الأول : التاء التى نابت عن الفاعل . الثانى : أخوالى ، وبنى يزيد بدل أو بيان لأخوالى . الثالث : جملة

---

[٧١] تمامه : *إلاَّ ٱلثُّمَامَ وَإلاَّ ٱلْعِصِى*

قاله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى ، جاهلى إسلامى توفى فى خلافة عثمان رضى الله عنه بطريق مكة . وقيل بمصر منصرفا من إفريقية ، وكان غزاها مع عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما . وهو من قصيدة من المتقارب يذكر فيها خلو الديار عن ساكنيها . (قوله على اطرقا) يتعلق بعرفت فى قوله :

عَـرَفْتُ ٱلدِّيَـارَ كَرَقْـمِ الـدَّوا ةِ يَزْبُرُهَـا الكَـاتِبُ الحِمْيَـرِى

وهو أول القصيدة . وأطرقا بفتح الهمزة وسكون الطاء وكسر الراء وهو اسم علم لمفازة . وفيه الشاهد لأنه منقول من فعل الأمر . وهو من أطرق إذا سكت ونظر إلى الأرض . سميت بذلك لأن السالك فيها يقول لصاحبيه اطرقا مخافة ومهابة . والباليات جمع بالية من البلى بكسر الباء الموحدة ، يقال بلى يبلى . من باب علم يعلم إذا خلق ، والخيام جمع خيمة . وليس هذا من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها ، بل هو من قبيل إضافة البيال ، نحو قولهم أخلاق ثياب . ويجوز فيه الوجهان الرفع على الابتداء وخبره على اطرقا . والنصب على الحال من الديار . والثمام بضم الثاء المثلثة وتخفيف الميم : نبت يحشى به فرج البيوت . وأراد به ما يستر به جوانب الخيمة . والعصى بكسر العين جمع عصا ، وأراد بها قوائم الخيمة ، ويجوز فى إعرابهما أوجه : النصب فى الثمام لأنه استثناء من موجب ، وهو استثناء منقطع ، والرفع على الابتداء والخبر محذوف تقديره إلا الثمام لم يبل . والرفع فى العصى حملا على المعنى ، لأنه لما قال بليت إلا الثمام كان معناه بقى الثمام ، فعطف على هذا المعنى . ورفعهما من باب الاتباع على المعنى دون اللفظ نحو أعجبنى ضرب زيد العاقل برفع العاقل ، أو يكونان بدلين على اللغة القليلة .

[٧٢] قاله رؤبة (قوله نبئت) على صيغة المجهول بمعنى أخبرت ، يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : الأول التاء التى نابت عن الفاعل ، والثانى أخوالى ، والثالث=

---

(١) البيت من الرجز ، وقائله رؤبة ، ومعنى نبئت : أخبرت ، وذيد : صياح . يزيد : علم ، وروى تزيد بالتاء وهو علم أيضًا . ويريد الشاعر أن يقول أخبرت بأن أخوالى بنى يزيد يصيحون علينا ظالمين لنا . وإعراب البيت . نبئت : فعل ماضى مبنى للمجهول ، والتاء ضمير مبنى فى محل رفع نائب فاعل وهو المفعول الأول . أخوالى : مفعول ثان لنبئت . والياء مضاف إليه . بنى : بدل أو عطف بيانى . يزيد : مضاف إليه مجرور بكسره مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية . ظلمًا : يصح أن تكون مفعول ثالث لنبئت على معنى ذو ظلم أو ظالمين وتكون جملة : لهم فديد مفسرة لظلمهم ، ويصح أن تكون مفعول لأجله ، وناصبه فعل محذوف تقديره يصيحون . علينا . جر ومجرور تعلق بظلم . لهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، مزيد : مبتدأ مؤخر – والجملة الاسمية مفسرة لا محل لها من الإعراب .

(٢) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/١٣٦ .

[٧٣] **أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَائِتٌ وَبَاتَ بِهَا بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوَدُ**

(تنبيه) : حكم العلم المركب تركيب إسناد وهو المنقول من جملة أن يحكى

لهم فديد أى صياح ، وظلما مفعول لأجله ناصبه محذوف تقديره يصيحون ، وعلينا متعلق بهذا المحذوف لا بفديد لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، و لم يقل عليهم لأن المتكلم يغلب على غيره فى إعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا كذا فى التصريح . وأنت خبير بأنه حيث كان العامل فى ظلما وعلينا محذوفا تقديره يصيحون كان هو الجدير بجعله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فديد حالا مؤكدة . والشاهد فى يزيد فإنه علم منقول عن الجملة بدليل ضمة الدال . والمشهور فى يزيد فى البيت أنه بالياء التحتية . وتصويب ابن يعيش أنه بالتاء الفوقية أبو قبيلة من العرب تنسب إليه البرود التزيدية رده ابن الحاجب كما فى زكريا بأن الرواية إنما صحت بالتحتية . وبأن تزيد بالفوقية لم يسمع إلا مفردا لا جملة ونظير يزيد فى هذا البيت جلا فى قوله : * **أنا ابن جلا وطلاع الثنايا** * على القول بأنه علم محكى منقول من نحو زيد جلا ، فيكون جملة لا من نحو جلا زيد وإلا كان مفردا منصرفا لأن هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور . وقيل الموصوف محذوف أى أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها كذا فى المغنى والدمامينى . **(قوله ومنه إصمت)** بهمزة قطع وميم مكسورتين . وإن كان الأمر من الصمت بهمزة وصل وميم مضمومتين على أنه من صمت بفتح الميم ، وبهمزة وصل مكسورة وميم مفتوحة على أنه من صمت بكسرها لأن الأعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما فى التصريح . **(قوله أشلى)** أى أغرى الصائد سلوقية أى كلابا سلوقية نسبة إلى سلوق قرية باليمن . والباء فى بها بمعنى مع . وقوله بوحش صلة أشلى . وقوله فى أصلابها أود أى عوج جملة فى محل نصب صفة لسلوقية . وعندى وقفة فى الاستشهاد بهذا البيت على النقل من جملة فعل الأمر وفاعله المستتر لأن إصمت فى البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن المنقول من الفعل وحده ، ولو كان منقولا من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما وجب بقاء ضمة يزيد فى البيت السابق وكون التحريك للضرورة بعيد . ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض شرّاح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده ، ورأيت صاحب التصريح عدّ أصمت مما نقل من الفعل وحده كشمر ويشكر وهو يؤيد ما قلنا فاحفظه . **(قوله حكم العلم المركب تركيب إسناد)** مثله المركب العددى فإنه يحكى وكذا المركب من حرفين كأنما أو حرف وفعل كقد قام أو حرف واسم كيا زيد فكل ذلك يحكى ، و لم ينص الشارح على ما ذكر لأنه شبيه

= قوله لهم فديد . وهى جملة من المبتدأ والخبر ، والتقدير فادّين . والفديد بالفاء : الصياح . والمعنى أخبرت أن هذه الجماعة الذين هم أقربائى لهم صياح من أجل ظلمهم علينا . وقوله بنى يزيد : بدل من أخوالى أو عطف بيان . وفيه الشاهد ، فإن يزيد بضم الدال اسم علم منقول عن المركب الإسنادى دل عليه ضمة الدال لأنها تدل على الحكاية . وكونها محكية تدل على أنها كانت جملة إسنادية فى الأصل ، إذ لا يحكى غيرها . وقال ابن يعيش : وصوابه تزيد بالتاء المثناة من فوق ، وهو اسم رجل وإليه تنسب الثياب التزيدية . وقال الرشاطى تزيد فى الأنصار : وهو تزيد بن جشم بن الخزرج ، وفى قضاعة تزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة . وظلما نصب على التعليل ويجوز أن يكون حالا بتقدير ظالمين . ويجوز أن يكون مفعولا ثالثا ويكون ما بعده كالتفسير . ويجوز أن يكون تمييزاً أى يصيحون ظلما لا عدلا . وهذا أضعفها .

[٧٣] البيت من البسيط ، والقائل الراعى ، أنشد هذا البيت فى قصيدة مدح بها عبد الله بن معاوية بن أبى سفيان . والمعنى : إغراء الصياد كلابه السلوقيه وهى المنسوبه إلى اليمن « موضع » يقال له سلوقه فقد أغراها بوحوش البرية على الرغم بأنها موصوفة بالاعوجاج فى أصلابها . والشاهد فى البيت قوله : « إصمت » حيث سمى به وهو فى الأصل فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر . فهو من باب نقل الجملة المركبة من فعل وفاعل إلى العلمية .

أصله ، ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر[1] ، لكنه بمقتضى القياس جائز ا هـ (وَ) من العلم (مَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها ، نحو بعلبك . وحضرموت ، ومعديكرب ، وسيبويه و(ذَا) المركب تركيب مزج (إنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ) أى ختم (أُعْرِبَا) إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثانى ، والجزء الأول يبنى على الفتح[2] ما لم يكن آخره ياء كمعد يكرب فيبنى على السكون . وقد يبنى ما تم بغير ويه على الفتح تشبيهًا بخمسة عشر . وقد يضاف صدره إلى عجزه والأول

بالمركب الإسنادى فكأنه داخل فيه . ويستثنى من المركب من حرف واسم المركب من جار فوق حرف ومجرور فإن الأجود فيه إعراب الجار مضافا لمجروره معطى ما له لو سمى به وحده بأن يضعف آخره إن كان لينا كفى ولا يضعف بل يجعل كيد ودم إن كان صحيحا كمن ويجوز حكايته ، وقيل يجب الإعراب والإضافة فى ثلاثى أو ثنائى صحيح كربّ ومن ، والحكاية فى ثنائى معتل كفى فإن كان الجار حرفا أحاديا وجبت الحكاية عند الجمهور . وأجاز المبرد والزجاج إعرابهما مكملاً أولهما بتضعيف حرف لين يجانس حركته كما لو سمى به وحده فيقال فى بزيد جاءنى كذا فى الهمع . وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به شيخ الإسلام فيعرب بحسب العوامل . وأما نحو قائم أبوه فيعرب قائم بحسب العوامل ويبقى مرفوعه بحاله ومثله ضارب زيدا . **(قوله أن يحكى أصلا)** أى ويكون معربا تقديرا كما نقله يس عن السيد واللباب . وقيل مبنى لا محكى . وذكر فى التسهيل أنه ربما أضيف صدر ذى الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهرا نحو جاء برق نحره . واحترز من المضمر نحو برقت وخرجت مسمى بهما فلا يجوز فيهما إلا الحكاية وأجاز بعضهم إعرابه تقول هذا قمت ورأيت قمتا ومررت بقمت أفاده الدماميني . **(قوله ولم يرد عن العرب إلخ)** بيان لمفهوم قوله سابقا وجملة فعلية . **(قوله ومن العلم)** الأولى ومن المنقول . **(قوله بمزج)** أى مع مزج . **(قوله منزلا ثانيهما)** حال من ضمير جعلا الراجع إلى الاسمين . وقوله منزلة تاء التأنيث مما قبلها أى فى فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب عليها . واعترض اللقانى هذا الحد بأنه لا يشمل نحو معديكرب ولا نحو سيبويه ، ومنشؤه جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب غير المحلى عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واحدة فى أحوال الإعراب الثلاثة وجريان حركات الإعراب ولو محلا لم يتجه هذا الاعتراض . وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتاء التأنيث التى قد يكون ما قبلها ساكنا كما فى بنت وأخت دون هاء التأنيث فتأمل . **(قوله ومعديكرب)** بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كمرمى ومسعى قاله المصرح هنا ، لكن قال فى باب النداء : معنى معديكرب عداه الكرب أى تجاوزه ا هـ وقضيته أنه اسم مفعول أعلّ إعلال مرمى فلا شذوذ فى كسر داله لا مفعل فإنه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ، ويبعد كونه اسم مفعول تخفيف يائه إذ القياس تشديدها كما فى مرمىّ . **(قوله يبنى على الفتح إلخ)** كان الأولى والأخصر يبقى على ما كان عليه من فتح أو سكون لأنهما ليسا للبناء . **(قوله تشبيها بخمسة عشر)** أى تشبيها بصنف آخر من المزجى

(١) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/١٧٦ . (٢) مثل حضرموت ، وبعلبك .

هو الأشهر . أما المركب المزجي المختوم بويه كسيبويه وعمرويه فإنه مبني على الكسر لما سلف . وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير ويه (**وَشَاعَ فِي ٱلْأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَةْ**) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدًا منزلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين . وهو على ضربين : غير كنية (**كَعَبْدِ شَمْسٍ وَ**) كنية مثل (**أَبِي قُحَافَةْ**) وإعرابه إعراب غيره من المتضايفين (**وَوَضَعُوا لِبَعضِ ٱلْأَجْنَاسِ**) التى لا تؤلف غالبا كالسباع والوحوش والأجناس (**عَلَمْ**) عوضا عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعى إليه . وهذا هو النوع الثانى من نوعى العلم وهو

والمركب العددى فلا يقتضى كلامه أن العددى ليس من المزجى كما زعمه البعض تبعا لغيره . ولا ينافيه تعريفه السابق لأن المراد بالإعراب فيه ما يشمل الإعراب المحلى كما مر ، لكن قال يس : إذا كان العددى من المزجى ورد أنه إذا سمى به يحكى كما صرح به اللقانى ، والناظم لم يذكر الحكاية فى المزجى اهـ وهو مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وأن المصنف لم يذكر الحكاية فى المزجى لأن كلامه فى المزجى غير العددى. (**قوله وقد يضاف صدره إلى عجزه**) فيخفض العجز ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا رام هرمز . ويجرى الأول بوجوه الإعراب إلا أن الفتحة لا تظهر فى المعتل نحو معديكرب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقًا مع جريان الأول بوجوه الإعراب اهـ دمامينى بإيضاح وزيادة من الهمع . (**قوله لما سلف**) علة لكون البناء على الكسر لأن مراده بما سلف كون الكسر الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين . وأما أصل البناء فلأن ويه اسم صوت وهو مبنى لما سيأتى فى بابه فبنى سيبويه تغليبا لجانب الصوت لأنه الآخر . (**قوله وقد يعرب غير منصرف إلخ**) وقد يبنى على الفتح كخمسة عشر قاله فى الهمع . (**قوله وهو على ضربين إلخ**) نبه على حكمة تعداد المثال ويحتمل أن تكون حكمته الإشارة إلى أنه لا فرق فى الجزء الأول بين أن يكون معربا بالحركات أو الحروف وفى الثانى بين أن يكونا منصرفا أو غير منصرف . (**قوله وإعرابه إعراب غيره من المتضايفين**) أى لأنهم أجروا على كلمتيه أحكامهما قبل العلمية فأعربوا الجزءين وأعطوا جزءه الأخير حكم العلم فمنعوا صرف أو بر وهريرة فى بنات أو بر وأبى هريرة ، وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن الموصوف بابن مجموع المركب قاله ابن هشام[1] وغيره . (**قوله ووضعوا**) أى العرب وإسناد الوضع إليهم مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم وإلا فالواضع على الأصح هو الله تعالى . وفى كلامه إشارة إلى أن علم الجنس سماعى فلا يقاس على ما ورد منه . (**قوله غالبا**) وقد يوضع العلم الجنسى لجنس يؤلف كما سيذكره الشارح فى الخاتمة . (**قوله والوحوش**) عطف عام لشموله ما لا يعدو بنابه . وقوله والأحناش بحاء مهملة ثم شين معجمة آخره عطف مغاير لأن الحنش – كما فى القاموس – الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والهوام وحشرات الأرض وهى صغار دوابها . (**قوله لعدم الداعى**) علة للفوات والداعى هو الألفة .

(١) هو ابن هشام الأنصارى صاحب أوضح المسالك ، شذور الذهب ، قطر الندى ومغنى اللبيب من كتب الأعاريب ،... وقد سبق التعريف به صـ ٩٤ .

(**كَعَلَمِ ٱلْأَشْخَاصِ لَفْظًا**) فلا يضاف ، ولا يدخل عليه حرف التعريف ؛ ولا ينعت بالنكرة ، ويبتدأ به ، وتنصب النكرة بعده على الحال ، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث فى أسامة وثعالة ووزن الفعل فى بنات أوبر وابن آوى ، والزيادة فى سبحان علم التسبيح ، وكيسان علم على الغدر . وعلم مفعول بوضعوا ، ووقف عليه بالسكون على

(**قوله وهو كعلم الأشخاص**) ظاهره أن كعلم خبر مبتدأ محذوف والأولى أنه نعت لعلم . (**قوله فلا يضاف**) أى ما دامت علميته فإن نكر جازت إضافته وكذا يقال فيما بعده .

(**فائدة**) : قد ثنوا وجمعوا علم الجنس أيضا فقالوا الأسامتان والأسامات . وينبغى أن يكون ذلك كما فى الارتشاف بالنظر إلى الشخص الخارجى لا الكلى الذهنى لاستحالة ذلك فيه ا هـ شرح الجامع وتقدم فى مبحث جمع المذكر السالم أنه لا يجمع منه بالواو أو الياء والنون إلا علم الشمول التوكيدى كأجمع فيقال أجمعون . (**قوله ويبتدأ به**) أى بلا مسوّغ وكذا يقال فيما بعده . (**قوله بعده**) إنما قيد به لأن تقدم الحال مسوّغ لمجيئها من النكرة . (**قوله فى بنات أوبر**) علم على ضرب ردىء من الكمأة . (**قوله وابن آوى**) علم على حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل الأظفار يشبه صياحه صياح الصبيان قاله الكمال الدميرى ا هـ تصريح . (**قوله علم التسبيح**) أى عند قطعه عن الإضافة كما عليه البيضاوى أو مطلقا عليه كما عليه غيره ، وإضافته للإيضاح كحاتم طيىء وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لأن المبطلة لها ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته . قال الرضى : لا دليل على علميته لأن أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما وإذا قطع فقد جاء منونا فى الشعر كقوله : * **سبحانه ثم سبحانا نعوذ به** * وقد جاء باللام كقوله : * **سبحانك اللهم ذا السبحان** * قالوا دليل علميته قوله : * **سبحان من علقمة الفاخر** * ولا منع من أن يقال حذف المضاف إليه ونوى وبقى المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعنى التجرد عن التنوين كقوله : * **خالط من سلمى خياشيم وفا**[١] * هذا وقول الشارح علم التسبيح كذا فى بعض النسخ . وفى بعضها علم على التسبيح وهو المناسب لقوله وكيسان علم على الغدر ويتعين عليه رفع علم بالخبرية لمحذوف أى وهو علم إلخ ولا يصح جر علم على النعتية لسبحان لأن المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه بالنكرة ، وهكذا قوله علم على الغدر . (**قوله عمّ**) فعل ماض كما أشار إليه الشارح بالعطف لا أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة لاقتضائه العموم فى المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك . (**قوله فى أمته**) أى جماعته وأفراده . (**قوله وأنه فى الشياع كأسد**) أى الذى هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر اللازم بعد الملزوم . (**قوله بين اسم الجنس**) أى الذى هو النكرة كما للآمدى وابن الحاجب وجماعة . وكما هو الظاهر من عبارات كثير من النحاة

---

(٢) البيت للعجاج فى وصف الخمر ، وقد مضى فى باب الأسماء الستة .

لغة ربيعة . ولفظا تمييز : أى العلم الجنسى كالعلم الشخصى من حيث اللفظ **(وَهْوَ)** من جهة المعنى **(عَمّْ)** وشاع فى أمته فلا يختص به واحد دون آخر ، ولا كذلك علم الشخص لما عرفت . وهذا معنى ما ذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا ، وأنه فى الشياع كالأسد ، وهو مذهب قوم من النحاة لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس فى الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضا . وفى كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق ، فإن كلامه فى هذا حاصله أن هذه

وسيصرح به الشارح نقلا عن بعضهم. وأما ما فى حواشى شيخنا السيد أن النحاة على أن اسم الجنس وضع للماهية بلا قيد الاستحضار ففيه ما فيه. **(قوله تؤذن بالفرق إلخ)** إذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم. **(قوله الإشارة إلى الفرق)** أى بين علم الجنس واسم الجنس الذى هو النكرة على ما مر. ولما لم يبين سيبويه معنى اسم الجنس اتكالا على ظهوره عندهم عبر بالإشارة. واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله أن علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور جزء مفهومه أو شرط على القولين، والصحيح عندى منهما الثانى وإن اقتصر البعض على الأول لأن التعين سواء كان شخصيًّا كما فى علم الشخص أو ذهنيا كما فى علم الجنس أمر اعتبارى كما صرحوا به، فلو كان جزءا داخلا فى مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصيًّا أو جنسيًّا أمرا اعتباريًّا لأن المجموع المركب من الوجودى والاعتبارى، وأن دلالة لفظ زيد مثلا على مجرد الذات تضمن لا مطابقة، وكل من اللازمين فى غاية البعد إن لم يكن باطلاً، واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنًا لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوعة للفرد المنتشر. قال البعض: ولى فيه وقفة لأن اسم الجنس على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لأن الحقيقة من حيث هى متحدة معينة ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعين وحينئذ فالفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدى نفعا فى إجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على مدخول أل الجنسية فى قولك الرجل خير من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى مع أن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافى حصر الجمهور الاسم فى المعرفة والنكرة، ومنهم القائلون بهذا الفرق فالذى يختاره العقل ويميل إليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر كما سيذكره الشارح هذا كلامه.
وأنا أقول: قال العلامة سم فى الآيات البينات عند قول ابن السبكى: العلم ما وضع لمعين إلخ ما نصه: فيه أى فى تعريف العلم بما ذكر أن النكرة وضع لمعين أيضا إذ الواضع إنما يضع لمعين فقوله أى المحلى خرج النكرة ممنوع. ويجاب بأن المراد أنه وضع لمعين باعتبار تعينه فخرج النكرة فإنه وإن وضع لمعين لم يعتبر تعينه اهـ وقد عرّف غير واحد من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعينه. فتبين أن تعين الموضوع له حاصل فى النكرة أيضا وأن الفرق بين النكرة والمعرفة اعتبار التعين فى المعرفة وعدم اعتباره

الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة فى الذهن ، ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه ، فكما صَحَّ

فى النكرة ، فوجود التعين المراد من الحضور فى عبارة من عبر به فى اسم الجنس من غير اعتباره لا يقتضى كونه معرفة واستناده إلى حكمهم على مدخول أل الجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى من باب الاشتباه لأن المراد بقولهم من حيث هى فى كلامهم على مدخول أل الجنسية عدم اعتبار الفرد معها بالكلية لا عدم اعتبار التعين لأنه معتبر فى مدخولها كما صرح به السعد فى مطوله ومختصره فى الكلام على تعريف المسند إليه بأل ، وكذا سائر المعارف كما علمت . ومن ثم فرقوا بين علم الجنس ومدخول أل الجنسية بأن دلالة الأول على اعتبار التعين بجوهره والثانى بقرينة أل . والمراد بقولهم من حيث هى فى تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعين فيه وتشبثه بأن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافى حصر الجمهور الاسم فى المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق لا ينهض لأن النكرة تطلق إطلاقين خاصا وعامة كما قاله يس وغيره . فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم الجنس ، وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص . إذا أشرقت فى سماء بصيرتك شمس أنوار هذا التحقيق عرفت انحلال وقفته بحذافيرها والله ولى التوفيق . وكثيرا ما يخطر ببالى فرق آخر بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان : جهة تعينها ذهنا وجهة صدقها على كثيرين ، فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا بمعنى أن تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ فى وضعه دون الصدق ، فيكون الصدق حاصلا غير مقصود فى وضعه ولهذا كان معرفة ، واسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين ، بمعنى أن الصدق هو المعتبر الملحوظ فى وضعه دون التعين فيكون التعين حاصلا غير مقصود فى وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من أل والإضافة وهو فرق نفيس ، وفى ظنى أنى رأيت ما يؤيده فى كلام بعضهم والذى استوجهه الشيخ الغنيمى وتلميذه الشبراملسى أن الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتبارى وأن كلا من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله فى فرقنا أيضا هذا . وفى حواشى شيخنا السيد أن المراد بالذهن فى هذا المقام ذهن المخاطب لأن المعتبر فى جميع المعارف تعينها وعهدها فى ذهن المخاطب ، وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك فى دروسه ، ويعكر عليه أن بعض أصحاب الفرق الأول وهو المحقق الخسرو شاهى شيخ القرافى صرح بأنه ذهن الواضع فاعرف ذلك . **(قوله أن هذه الأسماء)** أى أعلام الأجناس . **(قوله للحقائق المتحدة فى الذهن)** أى المتوحدة فيه ، وانظر هل يقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة المتحدة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعين فى علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور أو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق عنده ظاهرا ولعل هذا أقرب إلى كلامه . **(قوله ومثله)** أى نظيره وشبهه فى اعتبار التعين فقط فلا يرد أن الممثل ماهية والممثل به فرد والضمير يرجع إلى الحقائق المتحدة فى الذهن ، وذكره للتأول بالمذكور أو مدلول هذه الأسماء أى وتماثلهما يقتضى أن ما ثبت لأحدهما يثبت هو أو نظيره للآخر فلذلك قال فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام أى التى هى أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع له أى للمذكور من تلك الحقائق علم لأن العلمية أحد طرق التعريف أيضا نظير أل .

أن يعرف ذلك المعهود باللام فلا يبعد أن يوضع له علم[1] . قال بعضهم : والفرق بين أسد وأسامة أن أسدا موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه فى أصل وضعه، وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن. فإذا أطلقت أسدا على واحد أطلقته على أصل وضعه وإذا أطلقت أسامة على واحد فإنما أردت الحقيقة. ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار

(قوله قال بعضهم) هذا تأييد وإيضاح لما قاله سيبويه فى علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس. **(قوله لا بعينه)** أى حالة كون الواحد غير ملتبس بتعينه فى أصل وضعه. **(قوله أطلقته على أصل وضعه)** أى إطلاقا جاريا على أصل هو وضعه، أو المراد بالوضع الموضوع له والظرف حينئذ لغو متعلق بأطلقته والإضافة على كل للبيان وهذا على ما قدمه من أنه موضوع للواحد لا بعينه. وأما على أنه موضوع للحقيقة فإذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجودها فيه وصدقها عليه كان إطلاقا حقيقيا وإلا كان مجازا، وكذا يقال فى علم الجنس إذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين قاله الفاكهى. وما ذكر من التفصيل هو الذى قاله السعد فى مطوّله. والذى قاله الكمال بن الهمام ونقله عن المتقدمين أن إطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقا. **(قوله وإذا أطلقت أسامة على واحد)** أى معين كما فى هذا أسامة مقبلا، أو مبهم كما فى إن رأيت أسامة ففر منه. **(قوله فإنما أردت الحقيقة)** أى لاحظت حال إطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذى استعمل فيه اللفظ وأطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة فى الفرد. ويرد عليه أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة الحقيقة فما ذكره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بأن كلامه فى الإطلاق الحقيقى أى وإذا أطلقت أسامة على واحد إطلاقا حقيقيا فيتم الحصر. **(قوله باعتبار الوجود)** أى وجودها فى ضمن الأفراد المستعمل فيها اللفظ وقوله فجاء التعدد أى تعدد معنى أسامة تعددا بدليا ضمنا أى لزوما من الإطلاق والاستعمال، إذ يلزم من إطلاقه على الحقيقة التى توجد فى ضمن أفراد متعددة التعدد. وقوله لا باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أى باعتبار الإطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول فجاء التعدد باعتبار الاستعمال. **(قوله وهى)** أى مسألة الفرق. **(قوله للفجره)** لم يقل للفجور لأن فعال من أعلام المؤنث. **(قوله بمعنى الفجور)** أى لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة. **(قوله أنا اقتسمنا)** بفتح همزة أنا لوقوعها مفعولا لعلمت فى البيت قبله والخطة بالضم الخصلة. وأما بالكسرة فالأرض التى يخط عليها لتحاز وتبنى. **(قوله دعوا)** بالبناء للمفعول كيسان أى إلى كيسان. **(قوله يكون للذوات والمعانى)** هذا التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار الماصدق لا المفهوم الذى هو دائما الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعانى.

---

(١) عبارة الكتاب : « هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا فى الأمة .... » انظر الكتاب ٢٦٣/١ .

الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمنا لا باعتبار أصل الوضع . قال الأندلسى شارح الجزولية : وهي مسألة مشكلة (**مِنْ ذَاكَ**) الموضوع علما للجنس (**أُمُّ عِرْيَطٍ**) وشبوة (**لِلْعَقْرَبِ * وَهٰكَذَا ثُعَالَةٌ**) وأبو الحصين (**لِلثَّعْلَبِ**) وأسامة وأبو الحرث للأسد ، وذؤالة وأبو جعدة للذئب (**وَمِثْلُهُ بَرَّةُ**) علم (**لِلْمَبَرَّةْ**) بمعنى البرو (**كَذَا فَجَارِ**) بالكسر كحذام (**عَلَمٌ لِلْفَجَرَةْ**) بمعنى الفجور وهو الميل عن الحق . وقد جمعهما الشاعر فى قوله :

[٧٤] **أَنَّـا اقْتَسَمْنَـا خُطَّتَيْنـا بَيْنَنَـا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَٱحْتَمَلْتَ فَجَارِ**

ومثله كيسان علم على الغدر . ومنه قوله :

[٧٥] **إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَت كُهُولُهُم إلى الغَدْرِ أدنى مِن شَبَابِهِمُ المُرْدِ**

وكذا أم قشعم للموت ، وأم صبور للأمر الشديد . فقد عرفت أن العلم الجنسى يكون للذوات والمعانى ويكون اسما وكنية .

(**خـاتمة**)*: قد جاء علم الجنس لما يؤلف كقولهم للمجهول العين والنسب : هيان بن بيان ، كقولهم للمجهول العين والنسب : هيان بن بيان ، وللفرس : أبو المضاء ، وللأحمق أبو الدغفاء وهو قليل .

(**قوله قد جاء علم الجنس لما يؤلف**) هو ما احترز عنه بقوله فيما مر غالبا (**قوله كقولهم للمجهول إلخ**) وكقولهم للبغل أبو الأثقال ، وللجمل أبو أيوب ، وللحمار أبو صابر ، وللدجاجة أم جعفر ، وللشاة أم الأشعث ، وللنعجة أم الأموال . (**قوله هيان بن بيان**) هو من أسماء الأضداد لأن المجهولات مستصعبة خفية ، لا هينة بينة . (**قوله وهو قليل**) لأن الأشياء المألوفة توضع الأعلام لآحادها لا لأجناسها .

---

[٧٤] قاله النابغة زياد بن معاوية الذبيانى . وهو من قصيدة من الكامل يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد الفزارى . (**قوله أنا**) بفتح الهمزة لأنها وقعت مفعولا لقوله :

أَعَلِمْتَ يَوْمَ عُكاظَ حِينَ لَقِيتَنِى تَحْتَ العَجَاجِ فَما شَقَقْتَ غُبارِى

ويروى أرأيت يوم عكاظ ، وأن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى علمت ، والخطة القصة والخصلة ، وهذا مثل أى كانت لى ولك خطتان فأخذت أنا البرة أى الوفاء ، والبر يخبر به عن نفسه ، وأخذت أنت فجار أى الفجور ونقض العهد ، يخاطب به زرعة بن عمرو . والشاهد فى برة وفجار فإنهما من أعلام الجنس المعنوى ، فإن بره علم للبر وفجار علم للفجور . وإنما خص نفسه بالحمل وزرعة بالاحتمال تنبيها على كثرة غدر زرعة لأن التاء تدل على التكثير كما فى كسب واكتسب فافهم .

[٧٥] البيت من الطويل ، وقائله ضمرة بن ضمرة وقيل النمر بن تولب فى أخواله بن أسد وقبله :

إذا كنت فى سعد وأمك منهم غريبًا فلا يغررك خالك من سعد

وبعده :

فإن ابن أخت القوم مُصْغًى إناؤه إذا لم يزاحم خاله باب جلد

وكيسان بمعنى الغدر . والمرد . جمع أمرد وهو الشاب طر شاربه و لم تنبت لحيته ، والكهول : جمع كهل وهو من خطه الشيب ، أو من جاوز الثلاثين إلى إحدى وخمسين . والشاهد فى البيت قوله : « كيسان » حيث جاء اسمًا للغدر .

[اسم الإشارة]

اسم الإشارة : ما وضع لمشار إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر أفراده

[اسم الإشارة]

أى اسم تصحبه الإشارة الحسية وهى التى بأحد الأعضاء . **(قوله لمشار إليه)** أى إشارة حسية ، ولم يصرّح بذلك لأن الإشارة حقيقة فى الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقته ، فلا يرد ضمير الغائب وأل ونحوهما لأن الإشارة بذلك ذهنية ، ولا دور فى التعريف لأن أخذ جزء المعرف فى التعريف لا يوجبه لجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشىء آخر ، صرح بجميع ذلك الدمامينى . وأما الجواب بأن الإشارة فى التعريف لغوية وفى المعرف اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الإشارة الحسية فالإشارة فيه لغوية كالتعريف ، وكون الإشارة حسية يستلزم كون المشار إليه محسوسا بالبصر حاضرا فاستعماله فى غيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على خلاف فى ذلك بيناه فى رسالتنا فى الاستعارات . وما يقتضيه كلام ابن الناظم من أن استعماله فى المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف . **(قوله بحصر أفراده)** أى أفراد اسم الإشارة وهى سبعة عشر : ثلاثة للمفرد المذكر ، وعشرة للمفردة المؤنثة ، وذان وتان وأولى بالمد والقصر ، فقوله وهى ستة غير ظاهر إلا أن يقال جعله أفراد اسم الإشارة ستة باعتبار المشار إليه وإن كانت فى نفسها أكثر من ستة ، وباعتبار المشار إليه يندفع ما يقال كيف عد اسم إشارة الجمع المذكر والمؤنث فردين مع اتحاد اللفظ . **(قوله بذا)** تقديم الجار والمجرور للحصر الإضافى أى بالنسبة إلى الصيغ المذكورة فى المتن . فالمعنى بذا لا بغيره من الصيغ الآتية ، فلا ينافى أنه يشار إلى المفرد المذكر بغير ذا مما ذكره الشارح . وزاد فى التسهيل للبعيد آلك بهمزة ممدودة فلام . قال الدمامينى : وينبغى أن يكون كل من الذال والهمزة أصلا ليس أحدهما بدلا من الآخر لتباعد مخرجيهما ويسأل عن هذا فى باب النداء عند ذكر آى حروف نداء البعيد فيقال فى أى موضع يكون آ اسما اهـ باختصار . واعلم أن مذهب البصريين أنه ثلاثى الأصل لا ثنائى ، وألفه زائدة لبيان حركة الذال كما يقوله الكوفيون ، ولا ثنائى وألفه أصلية مثل ما كما يقول السيرافى لغلبة أحكام الثلاثى عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية والتصغير ولا شىء من الثنائى كذلك . وأصله ذيى بالتحريك بدليل الانقلاب ألفا حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . وقيل ذوى لأن باب طويت أكثر من باب حييت . وقيل ذيى بإسكان العين والمحذوف العين والمقلوب ألفا اللام لأن حذف الساكن أهون من حذف المتحرك . وردّ الأول بحكاية سيبويه إمالة ألفه ولا سبب لها هنا إلا انقلابها عن الياء مع كون الحذف أليق بالآخر فلا يقال يحتمل أن المحذوف الواو والمقلوب الياء ، والثانى بأن الحذف أليق بالآخر . **(قوله لمفرد)** قيل اللام بمعنى إلى ومقتضاه أن الإشارة لا تتعدى باللام وهو ما يفيده صنيع القاموس ، والمراد المفرد حقيقة أو حكما كالجمع والفريق . قال فى

بالعدّ[1] وهي ستة لأنه إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما فرد أو مثنى أو مجموع (**بِذَا**) مقصورا (**لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ**)[2] وقد يقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف ، وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة و(**بِذِى وَذِهْ**) وته بسكون الهاء وبكسرها أيضا بإشباع وباختلاس فيهما و(**تِى**) و(**تَا**) وذات (**عَلَى ٱلْأُنْثَى**) المفردة (**ٱقْتَصِرْ**) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها كما حكاها فى التسهيل[3] (**وَذَانِ**) و(**تَانِ لِلْمُثَنَّى ٱلْمُرْتَفِعْ**) الأول لمذكره والثانى لمؤنثه (**وَفِى سِوَاهُ**) أى سوى المرتفع وهو المجرور والمنتصب (**ذَيْنِ**) و(**تَيْنِ**) بالياء (**ٱذْكُر تُطع**) وأما ﴿ **إن هذان لساحران** ﴾ [طه : ٦٣] فمؤول (**وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمعٍ مُطلَقًا**) أى مذكرًا كان أو مؤنثًا (**وَالمَدُّ أُولى**) فيه

متن الجامع : وقد يستعار لغير المفرد ما له نحو ﴿ **عوان بين ذلك** ﴾ [البقرة : ٦٨] أى الفارض والبكر . ولك أن تقول المرجع ما ذكر فهو مفرد حكما . (**قوله مذكر**) أى حقيقة أو حكما نحو ﴿ **فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى** ﴾ [الأنعام : ٧٨] وقيل التذكير لأن الله تعالى حكى قول إبراهيم ولا فرق فى لغته بين المذكر والمؤنث لأن الفرق بينهما خاص بالعرب . (**قوله بعد الهمزة**) أى المكسورة أيضا . وروى ضمهما معا أيضا كما فى التصريح . (**قوله بذى**) بقلب ألف ذا ياء ، وذه بقلب ياء ذى هاء ، وتى بقلب الذال تاء والألف ياء . وعلى هذا قياس البقية نقله الروداني . (**قوله وذات**) بالبناء على الضم وهى أغربها واسم الإشارة ذا والتاء للتأنيث . شنوانى . (**قوله على الأنثى**) أى حقيقة أو حكمًا كالمذكر المنزل منزلة الأنثى وقوله المفردة : أى حقيقة أو حكما كالفرقة والجماعة . (**قوله فلا يشار بهذه العشرة إلخ**) أشار إلى أن الباء داخلة على المقصور لا على المقصور عليه وهذا إذا لوحظ كل واحد من العشرة على حدته فإن لوحظ المجموع جاز الأمران . (**قوله للمثنى المرتفع**) اعترض بأنه إن أريد بالمثنى اللفظ الذى هو صيغة التثنية ورد عليه أنه نفس ذان وتان وحينئذ يختل الكلام . وإن أريد به المعنى الذى هو الاثنان ورد عليه أن الارتفاع وصف اللفظ لا المعنى ويجاب باختيار الشق الثانى وتقدير مضاف عقب المرتفع : أى المرتفع داله ، أو الأول وتقدير المضاف قبل المثنى أى المدلول المثنى المرتفع وهو الاثنان أو لا تقدير والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزئى لكليه . والمراد المثنى صورة المرتفع محلا فلا يقال اسم الإشارة مبنى فلا يثنى ولا يرفع . هذا هو الأصح . والظاهر أن الاسمين مبنيان على الألف والياء كما فى يا رجلان ولا رجلين . واعلم أنه لا يثنى من أسماء الإشارة إلا ذا وتا . (**قوله الأول لمذكره والثانى لمؤنثه**) أورد عليه ﴿ **فذانك برهانان** ﴾ [قصص : ٣٢] لأن المرجع اليد والعصا وهما مؤنثان . وأجيب بأن التذكير لمراعاة الخبر ذكره فى المغنى . (**قوله وفى سواه**) أى فى حال إرادة سواه . (**قوله فمؤول**) من تأويلاته أنه على لغة من يلزم المثنى الألف . (**قوله مطلقا**) حال من جمع وهو نكرة بلا مسوّغ من المسوغات الآتية فى باب الحال فيكون مجيء الحال منه من القليل .

(١) ولم يحد اسم الإشارة ، لأنه محصور كما قيل بالعد فلا يحتاج إلى الحد . وانظر ذلك فى توضيح المقاصد والمسالك ١٨٧/١ .
(٢) وهذا هو الأكثر ورودًا وشهرة . (٣) انظر التسهيل صـ ٣٩ .

من القصر لأنه لغة الحجاز ، وبه جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ ها أنتم أولاء تحبونهم ﴾ [آل عمران : ١١٩] والقصر لغة تميم .

(تنبيه) : استعمال اولاء في غير العاقل قليل . ومنه قوله :

[٧٦] ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ ٱللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ ٱلأَيَّامِ

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريبا (**وَلَدى ٱلْبُعْدِ**) وهي المرتبة الثانية من مرتبتى المشار إليه على رأى الناظم (**آنْطِقَا**) مع اسم الإشارة (**بِالْكَافِ حَرْفًا**) ألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، وحرفا حال من الكاف : أى انطقن بالكاف محكومًا عليه بالحرفية ، وهو اتفاق . ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو فى نحو غلامك ، ولحق الكاف للدلالة

(قوله والمدّ أولى فيه من القصر) فيه أن المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة وأولى مبنى. والجواب أنه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصونهما بالمعرب. ووزن الممدود فعال وقيل فعل كهدى زيد فى آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصور فعل اتفاقا وألفها أصل لعدم التمكن وقيل منقلبة عن ياء لإمالتها وتنوين الممدود لغة. قال ابن مالك: والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة زاد نونا كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا إشباع الهمزة أوله وإبدال أوله هاء مضمومة وإبداله هاء مفتوحة تليها واو ساكنة كذا فى التسهيل وشرحه وتكتب مقصورة وممدودة بواو قبل اللام لئلا يلتبس بإليك جارا ومجرورا وتكتب ألف المقصورة ياء. **(قوله قليل)** ومنه فى القرآن: ﴿**إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا**﴾ [الإسراء: ٣٦]. **(قوله ذم)** بفتح آخره تخفيفا وكسره على الأصل وضمه اتباعا وهى على هذا الترتيب فى الحسن على ما يظهر لى. والمراد بالعيش المعيشة. **(قوله قريبا)** أى حقيقة أو حكما وكذا فى البعد. **(قوله ولدى البعد)** أى بعد المشار إليه قليلا أو كثيرا على رأى الناظم أن له مرتبتين كما سيأتى. **(قوله على رأى الناظم)** أى تبعا لبعض النحاة، وعزى لسيبويه وهو الراجح لأنه سيأتى أن ترك اللام لغة التميميين والإتيان بها لغة الحجازيين، فلو كانت المراتب ثلاثة كما عليه الجمهور للزم أن التيميين لا يشيرون إلى البعيد والحجازيين لا يشيرون إلى المتوسط. **(قوله محكوما عليه بالحرفية)** أشار إلى أن هذه الحال وإن كانت جامدة لفظا هى مشتقة تأويلا. **(قوله للدلالة على الخطاب)** أى بالمادة وقوله وعلى حال المخاطب أى بهيئته أو ما يلحقه. وأما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم إياها عند البعد.

---

[١] قاله جرير بن عطية. وهو من قصيدة من الرمل. قوله ذم أمر من ذم يذم، ويجوز فى الميم الحركات الثلاث: الفتح للتخفيف، والضم للاتباع، والكسر على الأصل. وبعد حال من المنازل وفيه حذف تقديره بعد مفارقة منزلة اللوى. **(قوله والعيش)** عطف على المنازل. والشاهد فى قوله أولئك الأيام حيث استعمل أولئك فى غير العقلاء، كما فى قوله تعالى: ﴿**إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا**﴾ والأيام بالجر: إما صفة أو عطف بيان. ويروى الأقوام فحينئذ لا شاهد فيه.

على الخطاب ، وعلى حال المخاطب من كونه مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو مجموعًا فهذه ستة أحوال تضرب فى أحوال المشار إليه وهى ستة كما تقدم فذلك ستة وثلاثون يجمعها هذان الجدولان وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما أنك تنظر لأحوال المخاطب

(فائدة) تتصل هذه الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرنى لا بمعنى أعلمت مغنيا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء ، والتاء حينئذ اسم مجرد عن الخطاب ملتزم فيه الافراد والتذكير هو الفاعل . وعكس الفراء فجعل التاء حرف خطاب والكاف فاعلا . وقال الكسائىُّ : التاء فاعل والكاف مفعول . والصحيح الأول قال ابن هشام : وأرأيت هذه منقولة من أرأيت بمعنى أعلمت لا من أرأيت بمعنى أأبصرت ، ألا ترى أنها تتعدى إلى مفعولين ، وهذا من الإنشاء المنقول إلى إنشاء آخر ، يعني أن هذا الكلام كان أولا لإنشاء هو الأمر إذ هو بمعنى أخبر . وقال الرضى : أرأيت بمعنى أخبر منقول من أرأيت بمعنى أأبصرت أو أعرفت ولا يستعمل إلا فى الاستخبار عن حالة عجيبة . وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذى كان مفعولا به نحو أرأيت زيدًا ما صنع ، وقد يحذف نحو ﴿ **أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله** ﴾ [الأنعام : ٤٠] الآية وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولابد سواء أتيت بذلك المنصوب أولا من استفهام ظاهر أو مقدر يبين الحال المستخبر عنها ، فالظاهر نحو أرأيت زيدا ما صنع وأرأيتكم أن أتاكم عذاب الله الآية ، والمقدر نحو ﴿ **أرأيتك هذا الذى كرمت علىّ لئن أخرتن** ﴾ [الإسراء : ٦٢] أى أرأيتك هذا المكرم لم كرمته علىّ . وقوله لئن أخرتن كلام مستأنف ولا محل لجملة الاستفهام لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كأن المخاطب قال لما قلت أرأيت زيدًا عن أى شيء من حاله تستخبر فقلت : ما صنع فهو بمعنى قولك أخبرنى عنه ما صنع ، وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيًا لأرأيت كما ظنه بعضهم اهـ بحذف وفيه مخالفة لكلام ابن هشام من وجهين : أحدهما جعله أرأيت منقولا من أرأيت بمعنى أأبصرت أو أعرفت ، والثانى أنها ليست متعدية إلى مفعولين وأن الجملة المذكورة بعدها مستأنفة لا مفعول ثان ولم يبين وجه نصب زيد فى مثل أرأيت زيدا ما صنع فإنه لا يصح أن يكون منصوبا على إسقاط الخافض أى أخبرنى عن زيد وإن كان فى كلامه ما يشير إلى هذا الوجه وذلك لأن النصب على إسقاط الخافض ليس بقياس فى مثل هذا ولا مفعولا به لأرأيت لأن معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل إلى طلب الإخبار ، والذى يظهر لى أنه على حذف مضاف أى خبر زيد اهـ دماميني ملخصًا . وقد يختار ما أشار إليه الرضى ويجعل النصب بنزع الخافض هنا من موارد السماع . ومفاد ما مر عن ابن هشام أن زيدا مفعول به أول وجملة الاستفهام فى موضع المفعول الثانى وبه صرّح غيره ، ويشكل عليه الانسلاخ المذكور اللهم إلا أن ينظر إلى المنقول عنه فتأمل . **(قوله فذلك ستة وثلاثون)** هذا العدد ملحوظ فيه المعنى لا اللفظ وإلا فمن ستة المشار إليه حالتان مشتركتان فى اللفظ وهما الجمع المذكر والجمع المؤنث ومن ستة المخاطب حالتان كذلك وهما المثنى المذكر والمثنى المؤنث ، فبالنظر إلى اللفظ يكون المضروب خمسة

الستة ، فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار إليه الستة مبتدئا منها بالمفرد بقسميه ، ثم بالمثنى كذلك ، ثم بالمجموع كذلك ، وابتدىء بالمخاطب المذكر المفرد ثم المثنى ثم المجموع . ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ثم المثنى ثم المجموع . وإنما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها ، لأنها لو كانت اسما لكان اسم الإشارة مضافا[1] واللازم باطل ، لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال . وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة[2] **(دُونَ لَامٍ)** كما رأيت ، وهى لغة تميم **(أَوْ مَعَهْ)** وهى لغة الحجاز . ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع

والمضروب فيه خمسة بخمسة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر لك ما فى كلام البعض من السهو . واعلم أنك إذا ضربت الستة والثلاثين فى مرتبتى القريب التى هى ستة باعتبار أحوال المشار إليه لا تتعدد بحسب أحوال المخاطب إذ لا يلحقها كاف الخطاب فيسقط ثلاثون والممتنع منها اثنا عشر وهى ما اجتمع فيها الكاف واللام ، والجائز منها ست وستون ، فمن جدولها منهم كالشارح لم يستوعب أقسامها الجائزة ، ومن لم يجدولها كصاحب التصريح بل اكتفى بالتصوير العقلى لم يبين المتعذر منها والجائز والممتنع .

وهذا جدول كافل بجميع ذلك . والصفر الموضوع فى الأسطر الستة علامة على أنه ليس لذلك الاسم علامة تدل على المخاطب بالإشارة ، وذلك فى جميع صور القريب .

(قوله مبتدئا منها) أى من أحوال المشار إليه . **(قوله بالمفرد بقسميه)** المذكر والمؤنث وعلى هذا يقرأ السطر الأول من الجدول الأيمن ثم السطر المقابل له من الجدول الأيسر ثم السطر الثانى من الأيمن ثم المقابل له من الأيسر وهكذا . **(قوله وابتدىء)** أى من أحوال المخاطب فترتيب أحواله على خلاف ترتيب أحوال المشار إليه . **(قوله على اختلاف إلخ)** أى مع اختلاف مواقعها كالاسمية قال فى التصريح : هذه الكاف وإن كانت حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية فى غالب اللغات فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتلحقها علامة التثنية والجمعين ، ودون هذا أن تفتح فى التذكير وتكسر فى التأنيث ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ، ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع . **(قوله لأن اسم الإشارة إلخ)** ولقولهم ذانك وذينك ولو كان مضافا لحذفت النون . **(قوله لا يقبل التنكير بحال)** لأنه لمصاحبته الإشارة الحسية لا يقبل شياعا أصلا . **(قوله وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة)** ظاهره مطلقا وفى الدمامينى والهمع وغيرهما أنها لا تلحق من إشارات المؤنث إلا تى وتا وكذا ذى على خلاف قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء فى الثلاثة ، وتيك وتلك بفتح التاء فيهما ، وتالك وذيك وأنكر الأخيرة ثعلب وجعلها الجوهرى خطأ ولا يقتضى جواز فتح تيك جواز تى بفتح التاء للقريب إذ لا بعد فى اختصاص فتح التاء بالمتوسط والبعيد كاختصاص ذلك بالبعيد .

---

(١) واسم الإشارة لا يقبل الإضافة لملازمته للتعريف .

(٢) ولو كانت اسمًا لكان لها محل من الإعراب والظاهر هنا أن يكون محل جر بإضافة اسم الإشارة إليها .

[جدول المحشى]

	مراتب المشار إليه	مفرد مذكر مخاطب	مفرد مؤنث مخاطب	مثنى مذكر مخاطب	مثنى مؤنث مخاطب	جمع مذكر مخاطب	جمع مؤنث مخاطب	
مفرد	قريب	ذا	•	•	•	•	•	متعذر
مذكر	متوسط	ذاك	ذاك	ذاكما	ذاكما	ذاكم	ذاكن	جائز
مشار إليه	بعيد	ذلك	ذلك	ذلكما	ذالكما	ذلكم	ذلكن	جائز
مفرد	قريب	تا	•	•	•	•	•	متعذر
مؤنث	متوسط	تاك	تاك	تاكما	تاكما	تاكم	تاكن	جائز
مشار إليه	بعيد	تالك	تالك	تالكما	تالكما	تالكم	تالكن	جائز
مثنى	قريب	ذان	•	•	•	•	•	متعذر
مذكر	متوسط	ذانك	ذانك	ذانكما	ذانكما	ذانكم	ذانكن	جائز
مشار إليه	بعيد	ذانلك	ذانلك	ذانلكما	ذانلكما	ذانلكم	ذانلكن	ممتنع
مثنى	قريب	تانا	•	•	•	•	•	متعذر
مؤنث	متوسط	تانك	تانك	تانكما	تانكما	تانكم	تانكن	جائز
مشار إليه	بعيد	تانلك	تانلك	ذلكما	تانلكما	تانلكم	تانلكن	ممتنع
جمع	قريب	اولى	•	•	•	•	•	متعذر
مذكر	متوسط	اولاك	اولاك	اولاكما	اولاكما	اولاكم	اولاكن	جائز
مشار إليه	بعيد	اولالك	اولالك	ذلكما	اولالكما	اولالكم	اولالكن	جائز
جمع	قريب	اولى	•	•	•	•	•	متعذر
مؤنث	متوسط	اولاك	اولاك	اولاكما	اولاكما	اولاكم	اولاكن	جائز
مشار إليه	بعيد	اولالك	اولالك	اولالكما	اولالكما	اولالكم	اولالكن	جائز

أسماء الإشارة بل مع المفرد مطلقا ، نحو ذلك ، وتلك . ومع أولى مقصورًا نحو أولاك وأولى لك . وأما المثنى مطلقا وأولاء الممدود فلا تدخل معهما اللام . (**وَٱللاَّمُ إنْ قَدَّمْتَ هَا**) التنبيه فهى (**مُمْتَنِعَهْ**) عند الكل ، فلا يجوز اتفاقا هذلك ، ولا هاتلك ولا هؤلاء لك كراهة كثرة الزوائد .

(**تنبيه**) : أفهم كلامه أن ها التنبيه تدخل على المجرد من الكاف ، نحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وعلى المصاحب لها وحدها نحو هذاك وهاتيك وهاذانك وهاتانك وهؤلائك ، لكن هذا الثانى قليل . ومنه قول طرفة[1] :

(**قوله وهى لغة تميم**) فلا يأتون باللام مطلقا لا فى مفرد ولا فى مثنى ولا فى جمع كما فى التوضيح وشرحه للشيخ خالد فقول الشارح ومع أولى مقصورا أى عند غير بنى تميم ممن يوافقهم فى القصر كقيس وأسد وربيعة كما فى التصريح فلا يقال القصر لغة بنى تميم وهم لا يأتون باللام وفى شرح التوضيح للشارح أن بنى تميم يأتون باللام مع الجمع مقصورا وهو مخالف لما مر فتدبر . (**قوله أو معه**) أو للتخيير بالنسبة إلى المفرد وأولى المقصور ولتنويع اسم الإشارة بالنسبة إلى المثنى وأولاء الممدود مع غيرهما ، وظاهر عبارة الشارح أنها لتنويع خلاف العرب فافهم . (**قوله بل مع المفرد مطلقا**) أى مذكرا أو مؤنثا على ما علم مما مر وهذه اللام لتأكيد بعد المشار إليه على ما يناسب مذهب المصنف وقيل لبعد المشار إليه وقيل لبعد المخاطب حكى الثلاثة يس . وأصلها السكون وكسرت للتخلص من التقاء الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجر فى نحو ذلك لكن تارة يبقى سكونها وتحذف الياء أو الألف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين كما فى تلك بكسر التاء وتلك بفتحها . وتارة تبقى الياء أو الألف قبلها وتحرك هى بالكسر كما مر فى تيلك وتالك وذلك .

(**قوله واللام**) مبتدأ خبره ممتنعة وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه . وما أشار إليه الشارح تبعا للمكودى من أن ممتنعة خبر مبتدأ محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ ممنوع كما تقدم بيانه فى قوله المصنف : * **والأمر إن لم يكن للنون محل** * إلخ كذا قال البعض ، وهو مبنى على ما ذكره هناك من الضابط وقد أسلفنا هناك أن صاحب المغنى جوز الوجهين فى قول ابن معطى : * **اللفظ إن يفد هو الكلام** * وأن ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه . (**قوله وهاذانك وهاتانك وهؤلائك**) أى على الأصح عند أبى حيان وغيره . وقيل لا يجمع بين الكاف وها التنبيه فى مثنى أو جمع وعليه المصنف فى شرح التسهيل والقولان ذكرهما فى الهمع فسقط اعتراض البعض كغيره على تمثيل الشارح بالأمثلة الثلاثة الأخيرة . (**قوله لكن هذا الثانى قليل**) أى لأن المخاطب ربما لا يبصر المتوسط أو البعيد فلا يصح أن ينبه عليه إذ لا ينبه أحد

---

(١) البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد البكرى . والبيت من شواهد الهمع ٧٦/١ . والمعنى : يقول الشاعر : إننى معروف يعرفنى الفقراء الأضياف كما يعرفنى السادة والأغنياء ، وبنى الغبراء هم الفقراء على وجه الأرض . والشاهد فى البيت قوله : « هذاك » حيث دخلت « ها » التنبيه على « ذاك » مع وجود الكاف وذلك قليل عند العرب .

[جدول الشارح]

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذاك	الرجل	يارجل
كيف	ذانك	الرجلان	يارجل
كيف	أولئك	الرجال	يارجل
كيف	ذاكما	الرجل	يارجلان
كيف	ذانكما	الرجلان	يارجلان
كيف	أولئكما	الرجال	يارجلان
كيف	ذاكم	الرجل	يارجال
كيف	ذانكم	الرجلان	يارجال
كيف	أولئكم	الرجال	يارجال
كيف	ذاك	الرجل	ياامرأة
كيف	ذانك	الرجلان	ياامرأة
كيف	أولئك	الرجال	ياامرأة
كيف	ذاكما	الرجل	ياامرأتان
كيف	ذانكما	الرجلان	ياامرأتان
كيف	أولئكما	الرجال	ياامرأتان
كيف	ذاكن	الرجل	يانساء
كيف	ذانكن	الرجلان	يانساء
كيف	أولئكن	الرجال	يانساء

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	تيك	المرأة	يارجل
كيف	تانك	المرأتان	يارجل
كيف	أولئك	النساء	يارجل
كيف	تيكما	المرأة	يارجلان
كيف	تانكما	المرأتان	يارجلان
كيف	أولئكما	النساء	يارجلان
كيف	تيكم	المرأة	يارجال
كيف	تانكم	المرأتان	يارجال
كيف	أولئكم	النساء	يارجال
كيف	تيك	المرأة	ياامرأة
كيف	تانك	المرأتان	ياامرأة
كيف	أولئك	النساء	ياامرأة
كيف	تيكما	المرأة	ياامرأتان
كيف	تانكما	المرأتان	ياامرأتان
كيف	أولئكما	النساء	ياامرأتان
كيف	تيكن	المرأة	يانساء
كيف	تانكن	المرأتان	يانساء
كيف	أولئكن	النساء	يانساء

[٧٧] رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ ٱلْمُمَدَّدِ

(وَبِهُنَا) المجردة من ها التنبيه (أَوْ هٰهُنَا) المسبوقة بها (أَشِرْ إِلَى * دَانِي ٱلْمَكَانِ) أى قريبه نحو ﴿إِنَّا هٰهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤] (وَبِهِ ٱلْكَافَ صِلاً فِي ٱلْبُعْدِ) نحو هناك وههناك (أَوْ بِثَمَّ فُهْ) أى انطق فى البعد بثم، نحو ﴿وأزلفنا ثم الآخرين﴾ [الشعراء: ٦٤] (أَوْ هَنَّا) بالفتح والتشديد (أَوْ بِهُنَالِكَ) أى بزيادة اللام مع الكاف (ٱنْطِقَنْ) على لغة الحجاز كما تقول ذلك نحو ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١] ولا يجوز ههنالك كما لا يجوز هذا لك على اللغتين

ليرى ما ليس بمرئى له، ولهذا لا يجامع اللام التى لأقصى البعد قاله فى شرح الجامع. **(قوله بنى غبراء)** قيل أراد بهم اللصوص وقيل الفقراء والصعاليك، وقيل الأضياف وقيل أهل الأرض لأن الغبراء اسم للأرض وأهل عطف على الضمير المرفوع فى لا ينكروننى. وقد وقع الفصل بالمفعول. والطراف بكسر الطاء المهملة البيت من الأدم. وأراد بأهل الطراف الأغنياء قاله العينى. **(قوله وبهنا إلخ)** تقديم المعمول المفيد لحصر الإشارة إلى المكان فى هذه الألفاظ إنما هو من حيث كونه ظرفا للفعل فإنه من هذه الحيثية لا يشار إليه إلا بها فلا ينافى صلاحية أسماء الإشارة المتقدمة لكل مشار إليه ولو مكانا وقع غير ظرف أفاده يس. واعلم أن هنا ملازمة للظرفية أو شبهها لكن شبه الظرفية فيها ليس خصوص الجر بمن كما فى عند ولدن وقبل وبعد الجر بمن أو إلى كما فى أين. قاله الدمامينى. ومثل هنا ثم كما فى شرح الجامع. قال: ولذا غلط من زعم أن ثم فى قوله تعالى: ﴿وإذا رأيت ثم رأيت﴾ [الإنسان: ٢٠]، مفعول لرأيت بل مفعوله محذوف إما اختصارا أى وإذا رأيت ثم الموعود به، أو اقتصارا أى وإذا حصلت رؤيتك فى ذلك المكان. **(قوله وبه الكاف صلا)** ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك فى التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح والإفراد كما نقله سم عن أبى حيان وابن هشام وغيرهما. **(قوله أو بثم)** وقد تلحقها وقفا هاء السكت، وقد يجرى الوصل مجرى الوقف، وقد تلحقها تاء التأنيث كربت كذا رأته فى غير موضع ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء وإسكانها. **(قوله وأزلفنا ثم)** أى فى المسلك الذى سلكه موسى وقومه وهو ما بين الماءين وسط البحر. الآخرين: أى فرعون وقومه قرّبناهم من بنى إسرائيل وأدنينا بعضهم من بعض حتى لا ينجو منهم أحد. **(قوله أو هنا)** هى والمكسورة وتصحبها والكاف كما فى همع الهوامع.

---

[٧٧] قاله طرفة بن العبد. وهو من قصيدته المشهورة إحدى المعلقات السبع من الطويل. وأراد ببنى الغبراء اللصوص، قاله المبرد. وقيل الفقراء والصعاليك. وقيل الأضياف. وقيل أهل الأرض لأن الغبراء إما اسم الأرض أو صفة لها وبنوها أهلها. وقوله لا ينكروننى حال، ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا إذا كان رأيت بمعنى علمت. وقوله ولا أهل بالرفع عطف على الضمير المرفوع فى لا ينكروننى. وقد وقع الفصل بالمفعول وأراد بأهل الطراف– بكسر الطاء– الأغنياء، وهو البيت من الأدم. والممدد صفته. والشاهد فى قوله هذاك حيث ألحق الهاء بالمقرون بالكاف وهو قليل.

(أوْ هِنَّا) بالكسر والتشديد قال الشاعر:

[٧٨] هَنَّا وَهِنَّا وَمِنْ هُنَّا لهنَّ بِهَا ... ذَاتَ ٱلشَّمَائِلِ وَالأَيْمَانِ هَيْنُومُ

تروى الأولى بالفتح والثانية بالكسر والثالثة بالضم بتشديد النون فى الثلاث، وكلها بمعنى، وهو الإشارة إلى المكان، لكن الأوليان للبعيد، والأخيرة للقريب، وربما جاءت للزمان ومنه قوله:

[٧٩] حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هُنَّا حَنَّتِ ... وَبَدا ٱلَّذِى كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ

(خاتمة): يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه نحو ها أنا ذا،

(قوله هنالك ابتلى المؤمنون) أى على أنها فى الآية للمكان كما عليه أبو حيان. وذهب ابن مالك إلى أنها فى الآية للزمان المذكور قبل فى قوله: ﴿إذا جاءوكم﴾ [الأحزاب: ١٠] الآية. **(قوله هنا وهنا ومن هنا)** روى البيت بفتح الثلاثة وبفتح الأول وكسر الثانى وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع التشديد قاله الروداني والضمير فى لهن للجن وفى بها أى فيها للأرجاء فى البيت قبله، وذات نصب على الظرفية بالعامل فى بها المقدر، والشمائل جمع شمال على غير قياس، والأيمان جمع يمين والهينوم الصوت الخفى. **(قوله وربما جاءت)** ظاهره رجوع الضمير للأخيرة وأرجعه بعضهم إلى الثلاثة وعبارة الجامع وقد يستعار غير ثم للزمان. **(قوله حنت نوار)** بكسرة البناء كحذام وضمة الإعراب قاله شيخنا. وقوله ولات هنا حنت لات ههنا مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر على تقدير حرف السبك كما عند الفارسى[(١)] أى وليس فى هذا الوقت حنين. وقوله أجنت بالجيم أى سترت والمراد بالذى أجنته محبتها وشوقها. **(قوله وبين اسم الإشارة)** ظاهره مطلقا وقيده فى التسهيل[(٢)] بالمجرد من الكاف. قال الدماميني: وإنما امتنع ها أنا ذاك مع أن ها التنبيه تدخل على ذاك لأن لحاق ها له قليل فلم يحتمل التوسع اهـ. وأفهم كلام الشارح منع إدخال ها التنبيه على الضمير المنفصل الذي ليس خبره اسم الإشارة وبه صرّح الدماميني نقلا عن ابن هشام فإنه قال في حاشيته على

---

[٧٨] قاله ذو الرمة غيلان وهو من قصيدة طويلة من البسيط. قوله هنا بفتح الهاء وتشديد النون فى الثلاثة كلها. وقد قيل هنا الأول بفتح الهاء وتشديد النون، وهنا الثانى بكسر الهاء وتشديد النون. وهنا الثالث بضم الهاء وتشديد النون والكل بمعنى واحد وهو الإشارة إلى المكان ولكنها تختلف فى القرب والبعد، فبالضم يشار إلى القريب وبالآخرين إلى البعيد. وفيه الشاهد حيث فتح هاؤها وشددت نونها، وهنا الأول ظرف لقوله زجل فى قوله فى البيت السابق: *لِلجِنِّ بِاللَّيْلِ فِي أَرْجَائِهَا زَجَلُ* أى صوت رفيع والثانى والثالث عطف عليه على تقدير زيادة كلمة من الثالث على رأى من رأى ذلك فى الإثبات. وقوله هينوم مبتدأ وهو الصوت الخفى وخبره قوله لهن أى للجن بها أى فيها. والضمير يرجع إلى الأرجاء فى البيت السابق. قوله ذات الشمائل نصب على الظرف والعامل فيه استقر المقدر فى بها. وقوله والأيمان بالجر عطف على الشمائل وهو جمع يمين والتقدير وذات الأيمان والشمائل جمع شمال على غير قياس.

[٧٩] قاله شبيب بن جعيل الثعلبى حين أسر يخاطب به أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم. وقد نسبه بعضهم إلى حجل بن فضلة قاله فى نوار وقد أصابها يوم طلح فركب بها الفلاة خوفا من أن يلحق. ونوار بالرفع فاعل حنت على لغة تميم لأنه معرب غير منصرف وعلى لغة الجمهور هو مبنى على الكسرة. ولا بمعنى ليس. وهنا بضم الهاء وتشديد النون. وفيه الشاهد حيث أشير بها إلى الزمان، وأصلها أن تكون للمكان كما ذكرنا. وقال الفارسى: لات مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير إن مثل تسمع بالمعيدى خير من أن تراه. والتقدير إن حنت أى حنينها هنا. وقال ابن عصفور: أن هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف أى وقت حنت وهذا وهم لأنه يقتضى هذا الإعراب الجمع بين معموليها وإخراج هنا عن الظرفية وإعمال لات فى معرفة ظاهرة وفى غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف. وقيل هنا خبر لات واسمها محذوف تقديره ليس الحين حين حنينها. **(قوله وبدا)** أى ظهر الشيء الذى كانت نوار أجنت بالجيم أى سترت. والمفعول العائد إلى الموصوف محذوف أى أجنته. المذكور باسما الإشارة غير شرط وليس كذلك فإن تخلفه إنما يقع شاذا. اهـ. كلام الدماميني.

---

(١) هو أبو على الفارسى وسبق التعريف به صـ ٤٢.

(٢) المقصود كتاب تسهيل الفوائد فى النحو.

وها نحن ذان ، وها نحن أولاء ، وها أنا ذى ، وها نحن تان ؛ وها نحن أولاء ، وها أنت ذا ، وها أنتما ذان ، وها أنتم أولاء ، وها أنت ذه ، وها أنتما تان ، وها أنتن أولاء ، وها هو ذا ، وهاهما ذان ، وها هم أولاء ، وها هى تا ، وها هما تان ، وها هن أولاء ، وبغيره قليلا نحو :

هَا إنَّ ذِى عِذْرَةٌ

وقد تعاد بعد الفصل توكيدا نحو ﴿ **ها أنتم هؤلاء** ﴾ [النساء : ١٠٩] والله أعلم .

[الْمَوْصُولُ]

(**مَوْصُولُ . آلَاسمَاءِ**) ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه ، وجملة صريحة أو مؤولة كذا حده فى التسهيل[1] ، فخرج بقيد الأسماء الموصول الحرفى وسيأتى ذكره آخر الباب . وبقوله أبدا

المغنى : وقع للمصنف إدخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة كقوله فى ديباجة الكتاب وها أنا بائح بما أسررته . وقد صرح المصنف فى حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك مشيرا إلى أن قول صاحب التسهيل وأكثر استعمال ها مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة معترض بأن ظاهره أن الإخبار عن الضمير المذكور باسم الإشارة غير شرط وليس كذلك فإن تخلفه إنما يقع شاذا ا هـ. كلام الدماميني .

(**قوله نحوها أنا ذا**) ها للتنبيه وأنا مبتدأ وذا خبر كما هو صريح الدمامينى . وحاصل ما ذكره الشارح ثمانية عشر مثالا لأن ضمير المشار إليه إما ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب وكل إما مذكر أو مؤنث وكل إما مفرد أو مثنى أو جمع . (**قوله وبغيره**) أى غير الضمير المذكور قليلا ، ويستثنى من الغير كاف التشبيه نحو هكذا واسم الله تعالى فى القسم عند حذف الجار نحوها الله ذا بقطع الهمزة ووصلها مع إثبات ألف ها وحذفها قاله الدمامينى .

(**قوله ها إن ذى عذرة**) بكسر العين أى معذرة ، وأما بالضم فالبكارة . وهو صدر شطر بيت من كلام النابغة .

(**قوله توكيدا**) أى لتوكيد التنبيه .

[الموصـول]

أى الاسمىّ بقرينة عدم ذكره الحرفى لا الأعم لئلا يلزم الترجمة لشىء والنقص عنه ، ولأن الكلام فى المعارف . وأل فيه معرفة[1] لا موصولة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية . (**قوله موصول الأسماء**) مبتدأ والذى مبتدأ ثان حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتدأ الأول . (**قوله إلى عائد**) هو الضمير وخلفه هو الاسم الظاهر على ما سيأتى تفصيله ومن اقتصر على العائد أراد مطلق الرابط . (**قوله أو مؤوّلة**) من باب الحذف والإيصال أى مؤوّل بها غيرها والمراد بتأويل الغير بها كونه فى معناها كما فى صلة أل أو تقديرها قبله كما فى الظرف والجار والمجرور . (**قوله فخرج بقيد الأسماء**) اعترضه سم وغيره بأنه فى حيز المعرّف لا التعريف حتى يخرج به ، فالمناسب إخراج الحرفى بقوله إلى عائد أو ما الواقعة على اسم لأنها وإن كانت جنسا فبينها وبين الفصل

---

[١] (**قوله معرفة**) إن كان اسم جنس فظاهر وإن كان منقولا مع أل فلا تكون معرفة بل كالجزء .

(١) انظر تسهيل الفوائد صـ٣٣ . وعبارة التسهيل فى ذلك قوله : « وهو من الأسماء : ما افتقر أبدًا إلى عائد ، أو خلفه ، وجملة صريحة أو مؤولة ، غير طلبية ، ولا إنشائية » .

النكرة الموصوفة بجملة فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط . وبقوله إلى عائد حيث وإذ وإذا فإنها تفتقر أبدا إلى جملة لكن لا تفتقر إلى عائد . قوله أو خلفه لإدخال نحو قوله :

[٨٠] سُعادُ التى أَضناكَ حُبُّ سُعادا

وقوله :

[٨١] وَأَنتَ الذى فى رَحمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

مما ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالمؤولة الظرف ، والمجرور ، والصفة الصريحة على ما سيأتى بيانه . وهذا الموصول على نوعين : نص ومشترك ، فالنص ثمانية **(ٱلَّذى)** للمفرد المذكر

عموم وجهى فيصح الإخراج بها. وأجيب بأن مراده الأسماء التى هى مصدوق ما لا الواقعة فى حيز المعرف وسماها قيدا مع أنها جنس لأنها من حيث الخصوص فصل، ولذا صح الإخراج به. وهو مع بعده يرد عليه أن ما واقعة على اسم كما قدمنا لا على أسماء لأن المعهود فى التعاريف الإفراد لا الجمع ولأنها خبر عن موصول الأسماء الذى هو مفرد فتدبر. **(قوله حيث وإذ وإذا)** أى وضمير الشأن. **(قوله فى رحمة الله)** والقياس فى رحمته وإن كان يجوز فى رحمتك كما سيأتى. **(قوله مما ورد)** أشار إلى أن الربط بالظاهر سماعى لا مقيس. **(قوله وأراد بالمؤوّلة إلخ)** قال البعض أو رد عليه أن كلا من الثلاثة ليس جملة أوّلت بشىء آخر فالصواب أن يقول وجملة ملفوظ بها أو مقدرة أو مفرد مؤول بالجملة اهـ وقد علمت سقوطه بما كتبناه على قوله أو مؤوّلة فتنبه. **(قوله نص)** أى مختص بمعنى وضع له كأن يختص بالمفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو المثنى المذكر وهلمّ جرا. **(قوله الذى)** يكتب الذى والتى بلام واحدة لكثرة كتابتهما وإن كان الأصل كتابتهما بلامين كما هو القياسفى كتابة اللفظ المبدوء بلام المحلى بأل كاللبن ويكتب الذين جمعا بلام واحدة لتلك الكثرة وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى فى الجر والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالألف فى المثنى دون الجمع ولم يعكس لسبق المثنى فيكون أحق بالأصل من اجتماع اللامين فافهم. وقيد الفنرى فى حواشى المطوّل كتابة الذين جمعا بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطلقا دون لغة من ينطق به بالواو رفعًا، ووجه ذلك بأن لزوم حالة واحدة يوجب الثقل فخخف بحذف إحدى اللامين.

---

[٨٠] البيت من الطويل، وقائله مجهول وتكملته... ... وإعراضها استمر وزادا ومعنى أضناك حب سعاد: أجهدك وأمرضك، والشاعر يقول السابق: إنها سعاد التى أتعبك حبها واستمر إعراضها عنك. والشاهد فى البيت مجىء الشاعر بالاسم الظاهر «حب سعادا» بدلاً من الضمير «حبها».

[٨١] البيت من الطويل، وقائله مجنون ليلى، وهو من شواهد الهمع ٨٧/١، والتصريح ١٤٠/١. وصدر البيت: فيارب أنت الله فى كل موطن... والشاهد فى البيت قوله «الذى فى رحمة الله» حيث وضع الاسم الظاهر «الله» موضع الضمير فى «رحمته».

عاقلا كان أو غيره و(ٱلأُنثَى) المفردة لها (ٱلَّتِى) عاقلة كانت أو غيرها. وفيهما ست لغات: إثبات الياء، وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع إسكان الذال أو التاء، وتشديدها مكسورة ومضمومة. والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (وَٱلْيَا) منهما (إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ بَلْ مَا تَلِيهِ) الياء وهو الذال من الذى والتاء من التى (أَوَّلِهِ ٱلعَلاَمَهْ) الدالة على التثنية وهى الألف فى حالة الرفع والياء فى حالتى الجر والنصب، تقول اللذان واللتان، واللذين، واللتين، وكان القياس اللذيان واللتيان واللذيين واللتيين بإثبات الياء،

(قوله للمفرد) أى حقيقة أو حكما كالفريق. وقوله المذكر أى حقيقة أو حكما كالفرقة، وكذا يقال فيما بعد. ولم يقل المصنف الذى للمذكر اكتفاء بعلمه من قوله الأُنثى التى. (قوله عاقلا كان) الأولى عالما لإطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل. قال الروداني: والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا وقول بعضهم إنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل المراد بالعاقل العالم مجازا لعلاقة اللزوم. (قوله لها التى) مقتضاه أن التى مبتدأ ثان خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ الأول الذى هو الأنثى وهو غير متعين لجواز أن يكون التى خبر الأنثى. والمعنى الأنثى للذى التى أى مؤنث الذى التى فتأمل. (قوله وحذفها) أى الياء. (قوله وتشديدها) أى الياء مكسورة كسر بناء ومضمومة ضم بناء وقيل يجوز على لغة التشديد إعرابها بوجوه الإعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض. (قوله إذا ما ثنيا) وكذا إذا جمع ولم يذكره لمجيئه فى قول جمع الذى الألى الذين ولأن سقوط الياء إذا جمع على قياس جمع المنقوص كالقاضين فلا حاجة لذكره. قيل: كان عليه أن يقول فى غير تصغير لأنك تقول فى التصغير اللذيان واللتيان بإثبات الياء والجواب أنه إنما حكم على لفظ الذى والتى المكبرين. (قوله لا تثبت) بضم التاء الأولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة، ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط إذ ليس فى كلامه ما يقتضى أن إذا شرطية، وأما جعله بفتح التاء على أنه مسند إلى ضمير الياء والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم مناسبته كان الواجب حينئذ رفع تثبت لتجرده عن الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصا عند الناظم اهـ يسٓ مع زيادة. والمراد لا تجز ثبوتها فلا يقتضى كلامه امتناع حذف الياء فى حالة الإفراد. (قوله بل ما تليه) تصريح بما علم مما قبله وبل للإنتقال لا للإضراب وما واقعة على ما قبل الياء وهو الذال والتاء، والضمير المستتر فى تليه عائد على الياء كما أشار إليه الشارح بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز لأمن اللبس. وأما الضمير البارز فى تليه فعائد على ما. (قوله وكان القياس اللذيان إلخ) ظاهر قول المصنف ثنيا وقول الشارح وكان القياس أى قياس التثنية أنها تثنية

كما يقال: الشجيان والشجيين فى تثنية الشجيّ وما أشبهه، إلا أن الذى والتى لم يكن ليائهما حظ فى التحريك لبنائهما، فاجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء الساكنين (وآلنُّونُ) من مثنى الذى والتى (إنْ تُشَدَدْ فَلاَ ملاَمَهْ) على مشددها وهو فى الرفع متفق على جوازه وقد قرىء: ﴿واللذانّ يأتيانها منكم﴾ [النساء: ١٦] وأما فى النصب فمنعه البصرى وأجازه الكوفى وهو الصحيح، فقد قرىء فى السبع: ﴿ربنا أرنا اللذينّ أضلانا﴾ [فصلت: ٢٩] (وآلنُّونُ مِن ذَيْن وَتَيْن) تثنية ذا وتا (شُدِّدا * أيضاً) مع الألف باتفاق، ومع الياء على الصحيح. وقد قرىء ﴿فذانّك برهانان﴾ [القصص: ٣٢] ﴿إحدى ابنتى هاتينّ﴾ [القصص: ٢٧]، بالتشديد فيهما (وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ)

حقيقية وإليه ذهب بعضهم غير مشترط فى التثنية الحقيقية الإعراب. وذهب بعضهم إلى أنهما صيغتان مستأنفتان الدلالة على اثنين وليس وضعهما مبنيا على واحدهما. ويمكن إجراء كلامهما على هذا بأن يكون معنى قول المصنف إذا ما ثنيا إذا أتى بهما على صورة المثنى. ومعنى قول الشارح وكان القياس أى قياس صورة المثنى. والأصح أنهما مبنيان. والظاهر أن بناءهما على الألف أو الياء. (قوله فحذفت لالتقاء الساكنين) ولقصد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى سم. (قوله والنون أن تشدد فلا ملامه) والنون المزيدة قال الفارسى هى الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها. وقال أبو حيان هى الأولى لئلا يكثر العمل بإسكان الأولى وإدغامها. قال فى التوضيح وشرحه: وبلحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان فى حالة الرفع تقصير اللموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشىء الواحد. قال الفرزدق:

أبنى كليب إنّ عمى اللذا ... قتلا الملوك وفككا الأغلالا(١)

الهمزة للنداء وبنى منادى، والغلّ بالضم حديد يجعل فى العنق اهـ مع حذف. وبلحارث أصله بنو الحرث وبعضهم يستعمله هكذا ثم نحت من الكلمتين كلمة واحدة كما نحت من عبد القيس عبقسى فى النسب. وشاهد حذف نون اللتان قوله:

هما اللتان لو ولدت تميم ... لقيل فخر لهم صميم(٢)

وفيها لغة رابعة لذان ولتان بحذف أل. (قوله وقد قرىء واللذان) هى قراءة سبعية وكذا فذانك. (قوله وأما فى النصب) أى والجر وترك ذكره لعلمه بالمقايسة. (قوله ربنا أرنا اللذين) ضبطه البعض بسكون الراء لأن من يشدد النون يسكن راء أرنا وهذا مستحسن لا واجب لأن التلفيق من قراءة جائز إذا لم يختلّ المعنى والإعراب كما هنا. (قوله وتعويض) مبتدأ خبره قصد. وسوغ الابتداء به ما فى الجملة من معنى الحصر لأن المعنى ما قصد بذلك إلا التعويض فهو على حد شىء جاء بك أى ما جاء بك إلا شىء، وفائدة هذا الحصر الرد على القول الضعيف. قال سم: ينبغى على

---

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق أحد أعلام النقائض. والمعنى: كليب بن يربوع من قوم جرير. الأغلال: جمع غل وهو القيد. الإعراب: أبنى: الهمزة: للنداء، وبنى منادى منصوب بالياء. كليب: مضاف إليه. إن: حرف توكيد ونصب. عمى: اسم منصوب بالياء لأنه مثنى، وياء المتكلم مضاف إليه. اللذا: خبر إن. قتلا الملوك: فعل وفاعل ومفعول، والجملة لا محل لها من الإعراب صله الموصول. وفككا الأغلال: الواو عاطفة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول معطوفة. والشاهد فى البيت حذف نون «اللذان» فى حالة الرفع.

(٢) البيت للأطفال وهو من الرجز. والمعنى: صميم أى خالص. وإعراب البيت: هما: مبتدأ. اللتا: خبر. لو: شرطية. ولدت تميم: فعل وفاعل. لقيل: اللام واقعة فى جواب لو، وقيل فعل ماضى مبنى للمجهول: فخر: خبر لمبتدأ محذوف والتصوير هذا فخر. لهم جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفخر. صميم: صفة لفخر والجملة فى محل رفع نائب فاعل قيل، وجملة الشرط وجوابه صلة الموصول والشاهد فى البيت حذف النون من اللتان.

التشديد من المحذوف وهو الياء من الذى والتى ، والألف من ذا وتا (**قصدًا**) على الأصح . وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس . وألف شددا وقصدا للإطلاق . انتهى حكم تثنية الذى والتى . وأما (**جَمْعُ ٱلَّذِى**) فشيئان : الأول (**آلألَى**) مقصورا وقد يمد قال الشاعر :

[٨٢] **وَتُبْلِى الأُلَى يَسْتَلْئِمونَ عَلَى الأُلَى ۝ تَرَاهُنَّ يَومَ الروعِ كَالحِدَإِ القُبْلِ**

وقال الآخر :

[٨٣] **أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأُلَاءِ كأَنَّهُم ۝ سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا**

والكثير استعماله فى جمع من يعقل ، ويستعمل فى غيره قليلا . وقد يستعمل أيضا جمعا للتى كما فى قوله فى البيت الأول على الألى تراهن وقوله :

[٨٤] **مَحَا حُبُّهَا الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا**

أن التشديد للتعويض ألا يجوز التشديد فى المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض اهـ وإنما لم يعوضوا فى يدين ودمين لأن الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق . (**قوله على الأصح**) من جملة مقابله أن التشديد لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى . (**قوله الألى**) يلزمه أل فلا يشتبه بإلى الجارة ولهذا يكتب بغير واو كما فى التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الإشارية فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم أل فيها فتشتبه بإلى الجارة . (**قوله وتبلى**) الضمير راجع إلى المنون فى البيت قبله وهو الموت . ويستلئمون يلبسون اللأمة وهى الدرع وعلى الألى حال أى حالة كونهم على الخيول الألى إلخ . والروع بالفتح الفزع والمراد الحرب . والحدأ كعنب جمع حدأة كعنبة وهى الطائر المعروف . والقبل بضم فسكون جمع قبلاء كحمراء وهى التى فى عينها قبل بفتحتين أى حول . قاله العينى . (**قوله للشم**) قال العينى : فى محل نصب على المفعولية جمع أشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه . والقين الحدّاد ، والصقال الجلاء اهـ

---

[٨٢] قبله : **فَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا ۝ قَدِيمًا فَتُبْلِينَا ٱلْمَنُونُ وَمَا نُبْلِى**

قالهما أبو ذويب خويلد الهذلى . وهما من قصيدة طويلة من الطويل . الفاء للعطف ، وتلك مبتدأ وخطوب خبره وهو جمع خطب وهو الأمر العظيم . (**قوله قد تملت**) أى استمتعت شبابنا ، وقديما نصب على الظرف . (**قوله المنون**) أى المنية مرفوع لأنه فاعل تبلينا من الإبلاء وهو الإفناء ، وثلاثيه بلى يبلى بلاء بكسر الباء ، ومفعول ومانبلى محذوف أى ومانبليها ، أى نحن مانقدر على إبلاء المنون كإبلائها إيانا . ويجوز أن تكون هذه الجملة حالا . (**قوله وتبلى**) بضم التاء من الإبلاء وفاعله مستتر فيه وهو المنون . (**وقوله الألى يستلئمون**) مفعوله : أى الذين يلبسون اللأمة وهى الدرع ، وفيه الشاهد حيث أطلق الألى على الذين ، وفى قوله على الألى أيضا حيث أطلقه على اللاتى لأن المعنى على الخيول اللاتى تراهن يوم الروع بفتح الراء أى يوم الحرب . ومحل على الأولى النصب على الحال . (**قوله كالحدإ**) فى محل النصب على أنه مفعول ثان لترى وهو بكسر الحاء وفتح الدال وفى آخره همزة جمع حدأة وهى الطائر المعروف كعنب وعنبة . والقبل بضم القاف وسكون الباء الموحدة وهى التى فى أعينها قبل بفتحتين وهو الحول . قال الأصمعى : وفى العين الحول والقبل ، يقال حولت عينه تحول حولا ، وأحولت حوالا . وقبلت تقبل قبلا ، وأقبلت قبالا . فالحول أن تكون كأنها تنظر إلى الحجاج . والقبل كأنها تنظر إلى عرض الأنف . والحجاج بفتح الحاء وكسرها وبعدها جيمان بينهما ألف وهو العظم الذى ينبت عليه الحاجب .

[٨٣] قاله كثير بن عبد الرحمن الشاعر المشهور كان رافضيا توفى سنة خمس ومائة بالمدينة . وكثير تصغير كثير وإنما صغر لأنه كان حقيرا شديد القصر . وكان يلقب زب الذباب . وهو من قصيدة من الطويل . قوله للشم فى محل نصب على المفعولية ، وهو جمع أشم من الشمم وهو ارتفاع فى قصبة الأنف مع استواء أعلاه . (**قوله الألاء**) أى الذين وفيه الشاهد فإنها موصولة بمعنى الذين للجمع المذكر ولهذا وصف بها المذكر . والقين الحداد وهو فاعل أجاد أى أحكم ويوما نصب على الظرف وصقالها كلام إضافى منصوب لأنه مفعول أجاد القين .

[٨٤] تمامه : **وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ** =

والثانى (**اَلَّذِينَ**) بالياء (**مُطْلَقًا**) أى رفعا ونصبا وجرا (**وَبَعضهُمْ**) وهم هذيل أو عقيل (**بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا**) قال :

[٨٥] . **نحنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَومُ النُّخَيْـلِ غَـارَةً مِلحَاحَـا**

(**تنبيه**) : من المعلوم أن الألى اسم جمع لا جمع ، فإطلاق الجمع عليه مجاز[1] ، وأما الذين فإنه خاص بالعقلاء ، والذى عام فى العاقل وغيره ، فهما كالعالم والعالمين انتهى

وكأنه يشير إلى أن الشم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة وحينئذ ففى الكلام حذف أى أبى الله ضرر الشم إلخ . وبحث الروداني فى الاستشهاد بالبيت على أن المدلغة باحتمال أنه ضرورة . وقد يقال الأصل عدم الضرورة . (**قوله أو عقيل**) كذا بالشك فى التصريح أيضا وعقيل بالتصغير . (**قوله بالواو رفعا نطقا**) وهل هو حينئذ معرب أو مبنى جىء به على صورة المعرب قولان الصحيح الثانى إذ هذا الجمع ليس حقيقيا حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين بالعقلاء وعموم الذى للعاقل وغيره ، ولأن الذى ليس علما ولا صفة ولهذا لم تتفق العرب على إجرائه مجرى المعرب بخلاف التثنية ، ولعل وجه الأول أنه على صورة الجمع الذى هو خصائص الأسماء فيعارض . (**قوله صبحوا الصباحا**) أى صبحوهم أى أتوهم فى الصباح ، وذكر الصباح تأكيد لانفهامه من صبحوا ، والنخيل بالتصغير موضع بالشام والغارة اسم مصدر من الإغارة على العدوّ مفعول له أو بمعنى مغيرين حال . والملحاح بكسر الميم الشديد الدائم . هذا ملخص ما فى التصريح والعينى . ويكتب الذون على هذه اللغة بلامين لمشابهته المعرب الذين تظهر معه أل كما فى يس وقد مرت المسئلة عن الفنرى بتعليل آخر قريبا (**قوله مجاز**) أى بالحذف والتقدير اسم جمع الذى أو بالاستعارة لعلامة المشابهة بالجمع الحقيقى فى إفادة كل التعدد . ولك أن تجعل الجمع بمعناه اللغوى وحينئذ لا تجوز (**قوله فإنه خاص بالعقلاء إلخ**) كذا فى ابن الناظم ، ورد بأن عموم الذى لا يمنع جرى جمعه على سنن الجموع بل إن كان للعاقل جمع على الذين وإن كان لغيره منع كسائر الأوصاف من نحو قائم وداخل وخارج فإنها عامة للعاقل وغيره وتجمع إن كانت للعاقل وإلا فلا ، ويكون جمعها على سنن الجموع قطعا . والحق أن الجمع غير جار على سنن الجموع لكن لا من الحيثية التى ذكرها الشارح بل من حيث إن الذى ليس علما ولا صفة ، والتثنية جارية على ما حقه أن يكون على سنن تثنية المبنيات

= قاله مجنون ليلى قيس بن ملوح ، وهو من قصيدة من الطويل . (**قوله حبها**) فاعل محا ، أى حب ليلى . (**قوله حب الألى**) كلام إضافى مفعول : أى حب النساء اللاتى كن قبلها . وفيه الشاهد حيث استعمل الألى موضع اللاتى . (**قوله وحلت**) أن ليلى مكانا أى فى مكان لم يكن حل فيه أحد من قبلها . ولما قطع قبل عن الإضافة بنى على الضم . وحل على صيغة المجهول فاعله مستتر فيه ، ويجوز أن يكون على صيغة المعلوم ويكون فاعله هو من بفتح الميم فى من قبل ، والتقدير لم يكن حل فيه من كان قبلها جناحه .

[٨٥] قاله رجل من بنى عقيل جاهلى ، كذا قاله أبو زيد وابن الأعرابى . وقيل قاله رؤبة . وقال الصنعانى : قالته ليلى الأخيلية فى قتل دهر الجعفى :

نَحْـنُ قَتَلْنَـا المَـلِكَ الجَحْجَاحَـا دَهْـرًا فَهَيَّجْنَـا بِـهِ أَنْوَاحَـا
لا كَـذِبَ اليَـومَ ولاَ مُزَحَـا قَومِـى اللُّـذُونَ صَبَّحُـوا الصَّبَاحَـا
* يَومَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلحَاحَا *

والجحجاح بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة بعدها جيم أيضا وبعد الألف حاء مهملة أيضا ومعناه السيد . وقوله دهرا عطف بيان للجحجاح أو بدل منه . والأنواح جمع نوح . (**قوله لا كذب**) بفتح الكاف وكسر الذال . والمزاح المزح بالزاى المعجمة . وقال أبو حاتم بالراء المهملة من مرح إذا بطر . (**قوله نحن**) مبتدأ وخبره اللذون صبحوا وفيه الشاهد فإنه أجراه مجرى المذكر السالم حيث رفعه بالواو فى حالة الرفع ، وهذه لغة هذيل . وقيل=

(١) انظر توضيح المقاصد ، والمسالك ١/١٢٧ .

(باللَّاتِ وَاللَّاءِ) بإثبات الياء وحذفها فيهما **(الَّتِى قَد جُمِعَا)** التى مبتدأ، وقد جمع خبره و باللات متعلق بجمع، أى التى قد جمع باللاتى واللائى نحو ﴿**واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم**﴾ [النساء: ١٥]، ﴿**واللائى يئسن من الحيض**﴾ [الطلاق: ٤٠]، وقد تقدم أنها تجمع على الأولى وتجمع أيضا على اللواتى بإثبات الياء وحذفها، وعلى اللواء ممدودا ومقصورا، وعلى اللا بالقصر واللاءات مبنيا على الكسرة أى معربا إعراب أولات، وليست هذه بجموع حقيقة وإنما هى أسماء جموع **(وَاللاءِ كَالَّذِين نَزْرًا وَقَعَا)** واللاء مبتدأ، ووقع خبره، وكالذين متعلق به، ونزرا أى قليلا حال من فاعل وقع، وهو الضمير المستتر فيه والألف للإطلاق والمعنى أن اللاء

فإن المبني لاحظ له من الحركة فياؤه ساكنة وحقها الحذف لالتقاء الساكنين كما تقدم. وإثبات الياء حق المعربات لا حق المبنيات كذا فى الروداني. ولك منع الرد بأن الذى ليس صفة كما اعترف به بعد فكيف يقاس على سائر الأوصاف فتأمل. وإنما اختص الذين بالعقلاء لأنه على صورة ما يختص بهم كالزيدين والعمرين. والمراد بالعقلاء العقلاء حقيقة أو تنزيلا كما فى شرح الجامع. ومثل للثانى بقوله تعالى: ﴿**إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم**﴾ [الأعراف: ١٩٤]، بتنزيل المشركين الأصنام منزلة من يعقل **(قوله فهما كالعالم والعالمين)** أى فى اختصاص الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم أى فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبنى على خلاف التحقيق كما مر بيانه قوله بلا للات الياء بمعنى على أو للآلة **(قوله أى التى قد جمع باللاتى)** لم يقل كالنظم باللات بلا ياء إشارة إلى أن إثبات الياء هو الأصل ويشير إلى ذلك أيضا تقديمه إثباتها على حذفها فى قوله بإثبات إلخ **(قوله على الألى)** أى فتكون الألى مشتركة بين جمع الذى وجمع التي اهـ دمامينى **(قوله وتجمع أيضا على اللواتى)** هذا عطف على قوله وقد تقدم إلخ قال الروداني والصحيح أن اللوائى واللواتى جمعان للائى واللاتى كالهادى والهوادى. واللاءات جمع اللائى اهـ ويؤخذ من مجموع كلامه وكلام الشارح أنه يقال اللوائى بالمد وإثبات الياء واللواء بالمد وحذف الياء واللوا بالقصر وحذف الياء واللاءات بألفين بينهما همزة **(قوله واللاء كالذين)** قال شيخنا يحتمل أن يريد أن اللاء وقع موضع الذين ويحتمل أن يريد أنه كالذين فى أنه يزاد فيه الياء والنون فيقال اللائين كما قال الشاعر:

وأنا من اللائين إن قدروا عفوا ... وإن أتربوا جادوا وإن تربوا عفوا

وسمع اللاءون رفعا كما سمع اللذون رفعا اهـ ولتبادر الأول جرى عليه الشارح **(قوله وكالذين متعلق به)** ظاهره أنه ظرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وعبارة المعرب متعلق بحال محذوفة من فاعل وقع ونزرا حال أخرى منه اهـ وهذا هو الظاهر ويمكن إرجاع كلام الشارح إليه ومن هنا يعرف ما فى كلام البعض فتأمل **(قوله والمعنى أن اللاء إلخ)** قال شيخنا فيكون اللاء مشتركا بين جمع الذى والتى كالألى اهـ وقد يدعى أن استعمال

= لغة بنى عقيل. والتشديد فى صبحوا ليس للتكثير من صبحته إذا أتيته صباحا، والمفعول محذوف تقديره نحن الفرسان اللذون صبحوهم صباحا أى فى وقت الصباح، فانتصابه على الظرفية وكذا يوم النخيل نصب على الظرفية، وهو بضم النون وفتح الخاء المعجمة تصغير نخل فى الأصل، وهو اسم لعدة مواضع. وأراد به الشاعر موضعا بالشام مسمى بنخيل. والغارة اسم من الإغارة على العدو، وانتصابه على التعليل. ويجوز أن يكون حالا والتقدير مغيرين. والملحاح بكسر الميم من ألح السحاب إذا دام مطره، وألح السائل إذا ألحف، وأراد غارة شديدة لازمة.

وقع جمعا للذى قليلا ، كما وقع الألى جمعا للتى كما تقدم ، ومن هذا قوله[1] :

[٨٦] فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا

. والمشترك ستة : منْ وما وأل وذو وذا وأى على ما سيأتى شرحه ، وقد أشار إليه بقوله (وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِى) أى فى الموصولية (مَا ذُكِرَ) من الموصولات (وَهٰكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ) بهذا فأما من فالأصل استعمالها فى العالم وتستعمل فى غيره لعارض تشبيه به كقوله :

[٨٧] أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّى إلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

اللاء بمعنى الذين مجاز ويفرق بينه وبين استعمال الألى بمعنى اللائى بقلته التى صرّح بها المصنف ، ويؤيده تقديمهم احتمال المجاز على احتمال الاشتراك فتأمل (**قوله وقع جمعا**) أى اسم جمع وكذا يقال فيما بعد (**قول بأمنّ منه**) أى من هذا الممدوح واللاء إلخ صفة لآباؤنا وفيه الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبى وتجويزه قول (**قوله وأل**) نقل عن السعد وغيره أن الخلاف الجارى فى أل المعرفة من أنها أل بجملتها أو اللام فقط يجرى فى الموصولة (**قوله تساوى ما ذكر**) أى تساوى كلا مما ذكر سابقا أى تستعمل فيما يستعمل فيه كل مما ذكر (**قوله فى الموصولية**) لو قال فى الاستعمال أى استعمالها فى المذكر والمؤنث والمفرد وقسيميه لكان أولى ، إذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر فى مجرد كون كل موصولة لأنه لا يفيد لاشتراك الذى هو المقصود (**قوله وهكذا إلخ**) هكذا أى هكذا حال من الضمير فى شهر وذو مبتدأ وشهر خبره أى ذو شهر حالة كونه كمن وما وأل وإفراد اسم الإشارة بتأول المذكور (**قوله بهذا**) أى بالمساواة التى تضمنها تساوى تضمن الفعل حدثه الذى هو معنى مصدره . وتذكير اسم الإشارة باعتبار المذكور أو بالتساوى اللازم لتساوى فافهم (**قوله وتستعمل فى غيره**) أى مجازا بالاستعارة وإليه أشار بقوله لعارض تشبيه أو مرسلا لعلاقة الجزئية وإليه أشار بقوله أو تغليبه عليه لأن التغليب مجاز مرسل علاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا ، أو لعلاقة المجاورة وإليه أشار بقوله أو اقترانه إلخ هذا ما ظهر لى فى تقرير عبارته . والضمير فى تستعمل عائد على من لا بقيد كونها موصولة فصح تمثيله بقوله أسرب القطا إلخ مع أن من فيه نكرة لا موصولة (**قوله أسرب القطا**) الهمزة للنداء ، والسرب القطيع من كل شىء ، وهويت بكسر الواو من باب رضى وأما هوى يهوى كرمى فبمعنى سقط . فنداؤه السرب وطلب إعارة الجناح منه يقتضى تشبيه بالعالم .

[٨٦] قاله رجل من بنى سليم . وهو من الوافر . ومعناه ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح . الفاء للعطف إن تقدمه شىء وما بمعنى ليس . وقوله بأمن منه خبره والباء زائدة والضمير فى منه يرجع إلى الممدوح (**قوله اللاء**) صفة لآباؤنا وفيه الشاهد حيث أطلق اللاء على جماعة المذكر موضع الذين ، والأكثر كونها لجمع المؤنث نحو قوله تعالى : ﴿ **واللاء يئسن** ﴾ وحذف منه الياء أيضا إذ أصله اللائى وقد قرئ بهما جميعا .

[٨٧] قاله العباس بن الأحنف . وتمامه : * **لَعَلِّى إلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ** * وهو من قصيدة من الطويل . والسرب بكسر السين وسكون الراء المهملتين وفى آخره باء موحدة وهو الجماعة من القطا . ومثله السربة بالضم والهمزة فيه حرف نداء وهل للاستفهام من مبتدأ . ويعير جناحه فى محل الرفع خبره وفيه الشاهد حيث أطلق من على غير العاقل لأنه لما نادى سرب القطا كما ينادى العاقل وطلب منها إعارة الجناح لأجل الطيران نحو محبوبته التى هو متشوق إليها وباك لأجلها نزلها منزلة العقلاء . ويروى هل من معير جناحه فلا شاهد فيه فافهم .

(١) نُسب هذا البيت لرجل من بنى سليم والذى نسبه إليه الفراء . والشاهد فى البيت قوله « اللاء » حيث جاء فى جمع الذكور كالذين وجعله وصفًا لآباء .

وقوله :

[٨٨] ألا عِمْ صَبَاحًا أيُّهَا الطَّلَلُ البالي وَهَل يَعِمَنْ مَن كَانَ فِي الْعُصُرِ الخالي

أو تغليبه عليه فى اختلاط نحو ﴿ولله يسجد من فى السموات ومن فى الأرض﴾[1] [الحج : ١٨]

(قوله ألا عم صباحا) قيل أصل عم أنعم من نعم ينعم بكسر العين فيهما أى تنعم حذفت الهمزة والنون تخفيفا على غير قياس ، ويصح أن يكون أمرا من وعم يعم كوعد يعد بمعنى نعم أى تنعم ، وكذا يصح الوجهان فى قوله يعمن . ويقال عم بفتح العين من نعم ينعم كعلم يعلم أو من وعم يعم كوضع يضع . وصباحا منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل . والطلل ما شخص من آثار الديار . والبالى المشرف على العدم والاستفهام إنكارى . والعصر بضمتين لغة فى العصر فسكون كالعصر بضم فسكون . وعم صباحا من تحية الجاهلية دمامينى ببعض زيادة **(قوله فى اختلاط)** أى فى حال اختلاط العاقل بغيره . قال فى المغنى يغلبون على الشىء غيره لتناسب بينهما كما فى الأبوين للأب والأم والمشرقين والمغربين إلا أن يراد مشرقا الصيف والشتاء ومغرباهما والخافقين للمشرق والمغرب وإنما الخافق المغرب ثم تسميته خافقا مجاز لأنه مخفوق فيه أى مغروب فيه والقمرين للشمس والقمر ولاختلاط كما فى تغليب المخاطبين على الغائبين فى ﴿لعلكم تتقون﴾ [البقرة : ١٨٣] بعد قوله ﴿اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم﴾ [البقرة : ٢١] لأن لعلكم مرتبط بخلقكم لا باعبدوا والمذكر على المؤنث حتى عدت منهم من وكانت من القانتين بناء على أن من تبعيضية . والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم من ﴿فسجدوا إلا إبليس﴾ [البقرة : ٣٤] ولهذا عد جماعة الاستثناء متصلا والذين آمنوا بشعيب عليه فى ﴿أو لتعودن فى ملتنا﴾ [الأعراف : ٨٨] بعد قوله تعالى : ﴿لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا﴾ [الأعراف : ٨٨] ، فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن فى ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه والمخاطبين على الغيب والعقلاء على غيرهم فى يذرؤكم فيه بعد قوله تعالى : ﴿جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا﴾ [النحل : ٧٢] ، وإلا لقال يذريكم وإياها ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم بهذا الجعل اهـ مع اختصار وبعض زيادة من الدمامينى **(قوله نحو ولله يسجد)** أى يخضع فلا إشكال فى وصف غير العاقل به . وما ذكره الشارح ليس لفظ الآية فلعله لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال فى التوضيح ونحو من يمشى على رجلين فإنه يشمل الآدمى والطائر اهـ قال شيخنا ومنه يعلم أن ذكر الشارح له ليس للتمثيل به بل لنظم الآية لأنه ليس من الثانى بل من الأول يعنى التغليب .

[٨٨] قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى . وهو أول قصيدة طويلة من الطويل . وهو مصرع فلذلك أتت عروضه سالمة . وكلمة إلا للعرض والتحضيض . وعم فعل وفاعل . وأصله انعم حذفت منه الألف والنون استخفافا . ويجوز فى العين الفتح والكسر والفتح من أنعم مفتوح العين والكسر من مكسورها . وقيل إنه من وعم يعم مثل وعد يعد بمعنى نعم ينعم . وهو من تحايا الجاهلية ففى الغدوات يقولون عم صباحا ، وفى العشاآت عم مساء . وانتصاب صباحا على الظرف كأنه قال انعم فى صباحك . ويجوز أن يكون تمييزا منقولا نحو اشتعل الرأس شيبا ، وأيها منادى حذف حرف ندائه . والطلل صفة للمنادى تابع له وهو ما شخص من آثار الدار ، والبالى صفته من بلى يبلى إذا اخلولق وهذا من عاداتهم يخاطبون الجمادات ويعنون أهلها **(قوله وهل)** استفهام على سبيل الإنكار والمعنى قد تفرق أهلك وذهبوا فتغيرت بعدهم عما كنت عليه فكيف تنعم بعدهم وكأنه يعنى بذلك نفسه **(وقوله يعمن)** أصله ينعمن وهو فعل مؤكد بالنون ومن فاعله ، وفيه الشاهد حيث استعملها فى غير العقلاء تنزيلا لها منزلة العقلاء . والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد وهو الدهر والزمان ويجمع على عصور ، والخالى صفته من خلا الشىء يخلو خلاء .

(١) ليس هذا لفظ الآية ، لأن ما ذكره الشارح وهو الأشمونى لم يرد به التلاوة ، وإنما يرد به التمثيل فقط .

أو اقترانه به فى عموم فصل بمن نحو ﴿**فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع**﴾ [النور: ٤٥]، لاقترانه بالعاقل فى كل دابة. وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعا، والأكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ نحو ﴿**ومنهم من يؤمن به**﴾ [يونس: ٤٠]، ﴿**ومن يقنت منكنّ**﴾ [الأحزاب: ٣١] ويجوزا اعتبار المعنى نحو

(قوله أو اقترانه) أى غير العاقل به أى العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تفننا لتعبير المغنى بالاختلاط فى هذه الآية الثانية أيضا أو لحمله العموم فى صورة التغليب على الكل المجموعي وفى هذه الآية على الكل الإفرادى فافهم **(قوله فصل بمن)** أى الجارة هذا هو الأوجه لأنها المتقدمة فى الذكر والأقرب إلى عبارته لأنه لو كان مراده الموصولة لقال بها بالإضمار لأن الكلام فيها وفى التصريح بمن الموصولة **(قوله نحو فمنهم من يمشي إلخ)** فيه أنه يحتمل أن تكون من نكرة موصوفة إلا أن يقال هذا مثال والمثال لا يضره الاحتمال ويظهر أن من الوسطى للاقتران والتغليب معا لشمولها الإنسان والطائر واقترانها فى العموم السابق **(قوله والأكثر فى ضميرها)** أى من لا بقيد الموصولة بدليل التمثيل بقوله تعالى: ﴿**ومن يقنت**﴾ [الأحزاب: ٣١] ومحل كون الأكثر مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك أو قبح نحو من هى حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى فلا يقال أعط من سألك ولا من هو حمراء أمك لقبح الإخبار بمؤنث عن مذكر كعكسه نحو من هى أحمر أمك ولا من هو أحمر أمك لأن الموصول وصلته كشيء واحد، فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث لكن القبيح فى الصورتين الأوليين أشد، لأن تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما فى الصلة وفى الموصول وخبره، وفى الصورة الثالثة فى الموصول وخبره فقط، وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله ***وإن من النسوان من هى روضة*** فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان كذا فى التصريح مع زيادة من حاشية الروداني عليه، ومن الدماميني. ولى فيه بحث لأنه يلزم على مراعاة اللفظ فى قوله من هى روضة أيضا الإخبار بمؤنث عن مذكر، فمقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى فى قوله من هى حمراء أمك وجوب مراعاة المعنى فى قوله من هى روضة أيضا، إذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالألف كما فى الدماميني، ولا بين الصفات كحسنة وحمراء والأسماء كروضة وصحراء بدليل ما مر من استقباح من هو حمراء أمك فتدبر. **(فائدة)** يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ﴿**ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين**﴾ [البقرة: ٨] وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ﴿**ومن الناس من يشترى لهو الحديث**﴾ [لقمان: ٦]، -إلى قوله- ﴿**وإذا تتلى عليه آياتنا**﴾ [الأنفال: ٣١]، وأما الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسى عن النحويين وعللوه بأنه يكون إلباسا بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فإنه يكون تفسيرا، وأقره ابن هشام وغيره اهـ دماميني ملخصا، لكن قال فى الهمع وتجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون فى غير شيء وينظر فى أمرنا قومك اهـ وفى الرضى ما نصه: وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الأمر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والأولى الجواز على ضعف إلا فى اللام

﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾ [يونس: ٤٢] ومن قوله(١):

[٨٩] تَعَشَّ فَانْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

وأما ما فإنها لغير العالم نحو ﴿ما عندكم ينفد﴾ [النحل: ٩٦]، وتستعمل فى غيره قليلا إذا اختلط به نحو ﴿يسبح لله ما فى السموات وما فى الأرض﴾ [الجمعة: ١] وتستعمل أيضا فى

الموصولة فإنه يمنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء لخفاء موصوليتها ا هـ (**قوله تعش**) الخطاب لذئب وقوله لا تخوننى أى على ألا تخوننى وقيل جواب القسم الذى تضمنه عاهدتنى (**قوله فإنها لغير العالم**) أى موضوعة لغير العالم. قال فى التلويح كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والأكثرون على أنها للعقلاء وغيرهم ا هـ قال فى شرح الجامع روى ذلك أى كونها لغير العقلاء عن النبى ﷺ كما فى كثير من كتب الأصول وغيرها أن ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى: ﴿**إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم**﴾ [الأنبياء: ٩٨] قال لأخصمن محمدا فجاء إلى النبى ﷺ فقال أليس قد عبدت الملائكة أليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبى ﷺ: «**ما أجهلك بلغة قومك؟ ما لما لا يعقل**» ا هـ وهذا إن صح كان نصا فى المسألة (**قوله نحو ما عندكم ينفذ**) قيل أى ما عندكم من متاع الدنيا ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون من الاستعمال فى غير العالم للاختلاط (**قوله وتستعمل فى غيره**) الضمير لغير العالم وغير غيره هو العالم واستعمالها فيه إما على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل وإن لم يشر الشارح إلا إلى الثانى بقوله إذ اختلط به أى بأن غلب غير العالم على العالم. (**قوله فى صفات العالم**) أى فى ذوات العالم ملحوظًا فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثيوبة فى المثال الأول لأنه لما كان الملحوظ فيها الصفات وهى من غير العالم كان كأنها مستعملة فى غير العالم وإنما قلنا أى فى ذوات إلخ لأن ما فى الأمثلة ليست واقعة على الصفات نفسها إذ النكاح فى المثال الأول لا يتعلق إلا بالذات والتنزيه فى المثالين الأخيرين للذات، وإنما قلنا غير المفهومة من الصلة لئلا يرد عليه أن كل

---

[٨٩] قاله الفرزدق. وهو من قصيدة يخاطب بها الذئب الذى أتاه وهو نازل فى بعض أسفاره فى بادية، وكان قد أوقد نارا ثم رمى إليه من زاده وقاله له: تعال تعش ثم بعد ذلك ينبغى ألا يخون أحد منا صاحبه حتى نكون مثل الرجلين اللذين يصطحبان (**قوله تعش**) أمر والخطاب للذئب. وفى كتاب سيبويه تعال: قوله لا تخوننى قيل إنه جواب الشرط ولا محل لها من الإعراب، والحق أن يكون الجواب هو قوله نكن مثل من ياذئب، ويكون قوله لا تخوننى جواب القسم الذى تضمنه عاهدتنى، أو يكون جملة حالية (**قوله مثل من**) كلام إضافى منصوب لأنه خبر نكن، ومن موصولة، ويصطحبان صلته. وقوله ياذئب معترض بين الموصول وصلته. والشاهد فى مثل من حيث راعى معنى من فى قوله يصطحبان بالتثنية، ومن الموصولة يجوز فى ضميرها الاعتبار أن اللفظ والمعنى.

---

(١) البيت من الطويل وهو للفرزق بن همام بن صعصعة. وقد ذكره ابن يعش فى المفصل ١٣٢/٢، وذكره سيبويه فى الكتاب ٤٠٤/١، والمحتسب ١٤٥/٢/٢١٩/١.

صفات العالم نحو ﴿ **فانكحوا ما طاب لكم من النساء** ﴾ [النساء : ٣]، وحكى أبو زيد[(١)] سبحان ما يسبح الرعد بحمده ، وسبحان ما سخر كنَّ لنا . وقيل بل هى فيها لذوات من يعقل . وتستعمل فى المبهم أمره كقولك ـ وقد رأيت شبحا من بعد ـ: انظر إلى ما رأى ؛ وتكون بلفظ واحد كمن .

(تنبيه): تقع من وما موصولتين كما مر ، واستفهاميتين نحو من عندك ، وما عندك ،

موصول استعمل فى العالم نحو جاءنى من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلته لوجوب ملاحظة الصلة. وعبارة الكشاف فى تفسير قوله تعالى: ﴿**فانكحوا ما طاب لكم من النساء**﴾ [النساء: ٣٠]، ما نصه وقيل ما ذهابا إلى الصفة ولأن الأناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ا هـ قال السعدنى فى حواشيه عليه التفرقة أى بين من وما إذا أريد الذات أى لا مع ملاحظة الصفة أما إذا أريد الصفة أى لوحظت مع الذات نحو ما زيد أفاضل أم كريم وفى الموصولة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم والقاعد فما كمن بحكم الوضع على ما ذكره المصنف أى الزمخشرى والسكاكى وغيرهما وإن أنكره البعض. والمعنى ههنا انكحوا الموصوفة بأى صفة أردتم من البكر والثيب إلى غير ذلك من الأوصاف ا هـ ويجود فى بعض نسخ الشارح بعد فانكحوا ما طاب لكم من النساء أى الطيب، والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة من الصلة وليس كذلك كما مر فالجيد سقوطه كما فى غالب النسخ **(قوله لذوات من يعقل)** أى أعم من أن يلاحظ الصفات معها أولا وكان الأولى يعلم بدل يعقل **(قوله وتستعمل)** أى حقيقة كما فى يس. وقوله فى المبهم أمره أى الذى لم يدرأ إنسان هو أو غير إنسان. قال المصنف وكذا لو علمت إنسانيته ولم يدر أذكر هو أو أنثى كقوله تعالى: ﴿**إنى نذرت لك ما فى بطنى محررًا**﴾ [آل عمران: ٣٥]، **(قوله وتكون بلفظ واحد كمن)** أى والأكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى **(قوله تقع من وما إلخ)** ذكر خمسة معان تشترك فيها من وما وتنفرد ما عن من بمعان أخر ككونها تعجبية ونافية وكافة وزائدة ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كما فى حيثما فإن ما هيأت حيث للشرطية أو مغيرة كما فى لو ما ضربت زيدا فإن ما غيرت لو من الشرطية إلى التحضيض. قال المصنف فى التسهيل ويوصف بها أى بما على رأى ا هـ قال الدمامينى نحو لأمر ما جدع قصير أنفه أى لأمر أىّ أمر وهذه التى يعبر عنها بالإبهامية، ويتفرع على الإبهام الحقارة نحو أعطه شيئا، والفخامة نحو لأمر ما جدع قصير أنفه، والنوعية نحو اضربه ضربا ما قال المصنف والمشهور أنها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وهو أولى لأن زيادتها عوضا عن محذوف

---

(١) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد... بن الخزرج الإمام المشهور. كان إمامًا فى النحو، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، وغلبت عليه اللغة والنوادر، روى عن أبى عمرو بن العلاء ورؤبة بن العجاج... وأبى حاتم السجستانى... وروى له أبو داود والترمذى. ومن تصانيفه: لغات القرآن والتثليث، خلق الإنسان، إيمان عثمان، المقتضب غريب الأسماء... اللامات، واللغات، المطر من إلى توفى رحمه الله سنة ٢١٥هـ أو ٢١٤ أو ٢١٦، انظر البغية ١/٥٨٢، ٥٨٣.

وشرطيتين نحو ﴿ من يهد الله فهو المهتدى ﴾ [الإسراء : ٩٧]، ﴿ وما تفعلوا من خير يوف إليكم ﴾ [البقرة : ٢٧٢]، ونكرتين موصوفتين كقوله :

[٩٠] ★ أَلَا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ ★

وقوله :

[٩١] رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

وقوله :

[٩٢] لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّبِيبُ فَلاَ تَكُنْ بشىء بعيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا

وقوله :

[٩٣] رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

ثابتة فى كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطلقت، فزادها عوضا من كان. وليس فى كلامهم نكرة موصوف بها جامدة ألا وهى مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أى رجل، وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه اهـ باختصار (**قوله وما تفعلوا من خير يوف إليكم**) المتجه أن الشارح لم يقصد لفظ التلاوة حتى يرد اعتراض البعض كغيره بأنه لفق من آيتين فكان الصواب أن يقول إما ﴿**وما تنفقوا من خير يوف إليكم**﴾ وإما ﴿**وما تفعلوا من خير يعلمه الله**﴾ [البقرة: ١٩٧]، بل قصد ذكر مثال من عنده (**قوله رب ما تكره**) يجب فصل رب من ما لأن الذى يوصل برب ما الكافة وما هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها والرابط ضمير محذوف أي تكرهه. وقوله فرجة بالفتح أي انفراج. وقال النحاس الفرجة بالفتح في الأمر المعنوي وبالضم فيما يرى من الحائط ونحوه كذا في العيني. وفي القاموس أن الفرجة بمعنى

[٩٠] البيت : ★وهو مؤتمن بالغيب غير أمين★

وهو من الطويل، وهو لعبد الله بن همام.

[٩١] البيت من الرمل، وهو لسويد بن أبي كاهل.

[٩٢] البيت من الطويل وهو بلا نسبة.

[٩٣] قاله أمية بن أبى الصلت. ونسبه فى الحماسة البصرية إلى حنيف بن عمير اليشكرى. وقيل هو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب لعنه الله، والأول أشهر. وهو من الخفيف. المعنى رب شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل= عقال الدابة. وفى رواية سيبويه ربما تجزع النفوس. ورب من الحروف الجارة. وكلمة ما بمعنى شيء نكرة مجردة عن معنى الحروف ناقصة موصوفة، والتقدير رب شيء تكرهه النفوس، فحذف العائد الذى هو مفعول تكره، والجملة صفة ما، وفيه الشاهد. ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أى قد تكره النفوس من الأمر شيئا والأصل من الأمور أمرا. وفى هذا إنابة المفرد عن الجمع وفيه وفى الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف إذ الجملة بعده صفة له. (**قوله فرجة**) بفتح الفاء وهى التفصى والانفراج. وقال النحاس الفرجة بالفتح فى الأمر وبالضم فيما يرى من الحائط. والعقال بكسر العين وهو القيد وقال ابن الأثير هو الحبل الذى يعقل به البعير.

ومن ذلك فيهما قولهم : مررت بمن معجب لك ، وبما معجب لك . ويكونان أيضا نكرتين تامتين : أما مَنْ فعلى رأى أبى علىّ زعم أنها فى قوله(١) :

[٩٦] وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍ وَاعْلانِ

تمييز والفاعل مستتر وهو هو المخصوص بالمدح . وقال غيره من موصول فاعل ، وقوله هو مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله شعرى شعرى . وأما ما فعلى رأى

الخلوص من الهم مثلثة وأن فرجة نحو الحائط بالضم . والعقال بالكسر الحبل الذى تشد به الدابة ليمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة . قال فى المغنى ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أى قد تكره النفوس من الأمر شيئا أى وصفا فيه، أو الأصل من الأمور أمرا وفى هذا إنابة المفرد عن الجمع وفيه وفى الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف إذ جملة له فرجة إلخ عليهما صفة للمحذوف ا هـ وقوله إنابة الصفة إلخ أى وهى لا تجوز اختيارا إلا إذا كان الموصوف بعض اسم سابق مجرور بمن أو فى منا ظعن ومنا أقام وفينا ظعن وفينا أقام **(قوله فعلى رأى أبى على)** متعلق بمحذوف أى فتكون نكرة تامة على رأى أبى على **(قوله والفاعل مستتر)** أى يعود على التمييز كما سيأتى فى قوله:

ويرفعان مضمرا يفسره   مميز كنعم قوما معشره

وسيأتى أنه مما يغتفر عوده على متأخر لفظا ورتبة **(قوله وهو هو المخصوص)** أى ولفظ هو هو المخصوص فهو إما مبتدأ خبره متعلق الجار والمجرور المحذوف والمعنى هو الممدوح مثلا فى سر وإعلان، أو الجملة قبله والجار والمجرور فى محل نصب على الحال وإما خبر مبتدا محذوف على ما يأتى **(قوله خبره هو آخر)** أى والجملة صلة الموصول والجار والمجرور متعلق بهو المحذوف لما فيه من معنى الفعل أى ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى حالتى سر وإعلان . قال ابن هشام ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا خبره الجملة قبله . قال الدماميني ورابع على القول بأن المخصوص مبتدأ حذف خبره ا هـ وفيه أنه لا يتعين تقدير الخبر هو لجواز تقديره الممدوح مثلا. فإن قيل هلا جعل الجار والمجرور خبر هو المذكور؟ أجيب بأنه لو كان كذلك لكان متعلقا بكون عام والمراد تعلقه بكون خاص هو معنى هو المحذوف إذ المراد ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى سر وإعلان .

---

[٩٤]صدره: * وَنِعْمَ مَزْكَاءُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ *

وقبله :   وَكَيْفَ أُرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أُرَاعُ لَهُ   وَقَدْ زَكَأْتُ إِلَى بِشْرِ ابْنِ مَرْوانِ

وهما من البسيط (قوله مزكاء) بفتح الميم وسكون الزاى المعجمة مفعل من زكأت إلى فلان أى لجأت إليه **(قوله ونعم من هو)** قال ابن القطاع نعم مكررة . وقيل إن فاعله مستتر تقديره ونعم هو من هو ومن تمييز وهو مخصوص بالمدح . وحكى أبو على بأن من ههنا نكرة تامة غير موصوفة . وفيه الشاهد . وقيل من موصولة فاعل نعم ، وهو مبتدأ وخبره هو آخر محذوف تقديره نعم من هو هو فى سر وإعلان ، والظرف يتعلق بالمحذوف لأن فيه معنى الفعل : أى ونعم من هو الثابت فى حالتى السر والإعلان . **(قلت)** ويحتاج فى ذلك إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح فافهم .

---

(١) البيت من البسيط، وقائله مجهول. وهو من شهواهد الهمع ١/١٩٢، ٢/٨٦.

البصريين إلا الأخفش فى نحو ما أحسن زيدا؛ إذ المعنى شىء حسن زيدا على ما سيأتى بيانه فى بابه. وفى باب نعم وبئس عند كثير من النحويين المتأخرين منهم الزمخشرى نحو غسلته غسلا نعما، أى نعم شيئا فما نصب على التمييز. وأما أل فللعاقل وغيره. وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور. وذهب المازنى إلى أنها حرف موصول، والأخفش إلى أنها حرف تعريف(١). والدليل على اسميتها أشياء: الأول عود الضمير عليها فى

وفيه أنه يجوز تعلقه بخاص لقرينة المدح أى الممدوح فى سر وإعلان كما جرينا عليه آنفا **(قوله على حد قوله شعرى شعرى)** أى على طريقته فى التأويل بما يخرجهما عن الاتحاد من كل وجه بأن يراد بهو المبتدأ الذات بقطع النظر عن صفتها وبهو الخبر الذات الموصوفة بالفضائل **(قوله إلا الأخفش)** اعترض بأنه لا يمنع ذلك بل يجوزه، ويجوز كون ما موصولة أو نكرة موصوفة والخبر عليهما محذوف وجوبا تقديره شىء عظيم **(قوله وفى باب نعم وبئس)** عطف على قوله على رأى البصريين إلخ. وزاد بعضهم موضعا ثالثا وهو قولهم إذا أرادوا المبالغة فى الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل الكتابة مثلا إن زيدا مما أن يكتب أى من شىء كتابة فما بمعنى شىء وأن وصلتها فى تأويل مصدر بدل من ما أو عطف بيان، والمعنى أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها أفاده الدمامينى **(قوله فما نصب على التمييز)** اعترض بأن ما مساوية للضمير فى الإبهام فكيف تميزه. وأجيب بمنع المساواة لأن معناها شىء عظيم، وبهذا الاعتبار يحصل التمييز اهـ شمنى ثم الفاعل على هذا ضمير مستتر فى نعم يعود على التمييز والمخصوص محذوف تقديره هو وما درج عليه الشارح أحد أقوال فى ما هذه ستأتى فى باب نعم وبئس، وقد درج عليه فى المغنى فى موضع، ودرج فى موضع آخر على قول آخر منها وهو أنها معرفة تامة فاعل ومثل بها للمعرفة التامة الخاصة أى المقدرة من لفظ اسم تقدمها هو وعاملها صفة له فى المعنى فتقديرها فى المثال نعم الغسل ومثل للتامة العامة أى المقدرة بالشىء وهى ما لم يتقدمها ذلك بنحو ﴿**إن تبدوا الصدقات فنعمّا هى**﴾ [البقرة: ٢٧١] أى فنعم الشىء هى والأصل فنعم الشىء إبداؤها، لأن الكلام فيه فحذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل وارتفع، والحاصل أن ما الاسمية كما تكون نكرة ناقصة وهى الموصوفة وتامة وهى غير الموصوفة تكون معرفة ناقصة وهى الموصولة وتامة كما مر **(قوله هو مذهب الجمهور)** محل الخلاف حيث لا عهد أى فى الخارج وإلا فهى حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن فأكرمت المحسن قاله الرضى **(قوله إلى أنها حرف موصول)** رد بأنها لو كانت كذلك لأولت مع ما بعدها بمصدر **(قوله إلى أنها حرف تعريف)** رد بأنها لو كانت كذلك لمنعت من إعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال لإبعادها لهما عن شبه الفعل كالتصغير وبدخولها على الجملة.

---

(١) واستدل الأخفش على ذلك بأن العامل يتخطاها كما يتخطاها مع الاسم الجامد مثل: الرجل، ولو كانت اسمًا لكان لها موضع إعرابى، واستحقت الصفة التى بعدها الإعمال، لأن الصلة لا يسلط عليها عامل الموصول، وأجيب عن ذلك بأن الإعراب قد نقل إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف.

نحو أفلح المتلقى ربه . وقال المازنى عائد على موصوف محذوف ، ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف فى غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها . الثانى استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف ، نحو جاء الكريم ، فلولا موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف . الثالث إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضى فلولا أنها موصولة واسم الفاعل فى تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها . الرابع دخولها على الفعل فى نحو(١) :

[٩٥] مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ ٱلتُرضَى حُكومَتُهُ

(قوله عود الضمير عليها) أى والضمير لا يعود إلا على الأسماء (قوله بأن لحذف الموصوف مظان) أى مواقع وهى ثلاثة كون النعت صالحا لمباشرة العامل، وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض بمن أو فى نحو ﴿أن اعمل سابغات﴾ [سبأ: ١١] أي دروعا ومنا ظعن ومنا أقام أى فريق، وفينا سلم وفينا هلك (قوله إلا لضرورة) كقوله: *ترمي بكفى كان من أرمى البشر* أى بكفى رجل (قوله وليس هذا منها) قد يقال هو من الأول لأن النعت صالح لمباشرة العامل (قوله نحو جاء الكريم) فيه أن كريما صفة مشبهة وأل المتصلة بها حرف تعريف على الأصح فكان الأولى التمثيل بنحو جاء الضارب (قوله لكان منع اسم الفاعل) أى منع اسم الفاعل بمعنى المضى حينئذ أى حين إذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف. وقوله أحق منه أى من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى بدونها أى والواقع أنه يعمل معها ويمتنع عمله بدونها ووجه الأحقية أن عمله بسبب شبهه الفعل المضارع وهى مبعدة له شبهه ومقربة له من الجوامد لأنها حينئذ من خصائص الأسماء التى الأصل فيها الجمود لأن أصل وضعها للذوات والتزم الأخفش كون اسم الفاعل بمعنى المضى لا يعمل معها فلم ينهض عليه هذا الدليل. (قوله على حرفيتها) أى فى القولين الأخيرين (قوله لكان لها موضع من الإعراب) أى واستحق مدخولها عدم الإعراب لكون العامل أخذ مقتضاه كما يؤخذ مما بعده (قوله قال الشلوبين) تقوية وإيضاح لما قبله (قوله واستحق قائم البناء) يعنى عدم الإعراب بدليل ما بعده (قوله مهمل) أى لا يتسلط عليه عامل (قوله لا يتسلط عليها عامل الموصول) أى لأخذه مقتضاه من العمل فى الموصول (قوله وأجاب) أى الناظم وقوله بأن مقتضى الدليل أى القياس على جعل الإعراب على عجز المركب المزجي الشبيه بمجموع الموصولة وصلته أخذًا مما يأتي. قال الروداني

[١] ذكره العينى فى شواهد الكلام ، شاهدا لدخول الألف واللام على الفعل المضارع تشبيها له بالصفة .

(١) البيت من البسيط ، وقائله الفرزدق ، وهو من أبيات يهجو بها رجلًا من بنى عذرة . وعجز البيت قوله :

.... ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

والمعرفة مختصة بالاسم . واستدل على حرفيتها بان العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب ، فالمجرور ضارب ولا موضع لأل؟ ولو كانت اسما لكان لها موضع من الإعراب . قال الشلوبين[١] الدليل على أن الألف واللام حرف قولك جاء القائم ، فلو كانت اسما لكان فاعلا واستحق قائم البناء لأنه على هذا التقدير مهمل لأنه صلة والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول . وأجاب فى شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول فى آخر الصلة لأن نسبتهما منه نسبة عجز المركب منه ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمل لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام فى اللفظ غير جملة جىء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع انتهى[٢] ويلزم فى ضمير أل اعتبار المعنى نحو الضارب والضاربة والضاربين والضاربات . وأما ذو فإنها للعاقل وغيره قال الشاعر[٣]:

[٩٦] ذَاكَ خَلِيلِى وَذُو يُوَصِلُنِى ... يَرْمِى وَرَائِى بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

وإنما لم يمنع مجموع أل وصلتها من الصرف مع أنه شبيه بالمزجى لعدم العلمية اهـ وبحث الدمامينى فى الجواب بما حاصله الفرق بين الموصول والمركب المزجى بأن المقصود والموصول وإنما جىء بالصلة لتوضيحه فحق الإعراب أن يدور عليه بخلاف المركب المزجى ، والدليل على ذلك ظهور الإعراب فى أىّ الموصلة واللذين واللتين على القول بإعرابهما والذين واللائين على لغة ، وأجاب الرضى عن الدليل بأن أل لما كانت على صورة الحرف نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما فى لا التى بمعنى غير **(قوله لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه)** ولهذا لا الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة **(قوله ويلزم فى ضمير أل إلخ)** أى لخفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة اللفظ إذا لم يقع خبرا أو نعتا نحو جاء الضارب **(قوله وذو يواصلنى)** عطف على خليل وجملة يرمى إلخ خبر ثان لذاك وقوله وامسلمه بكسر اللام وهى الحجر .

[٩٦] قاله بجير بن غنمة الطائى شاعر جاهلى مقل . وقد ركب ابن الناظم وأبوه من قبله صدر البيت على عجز بيت آخر فإن الرواية فيه :

وَإِنَّ مَــــوْلَاىَ ذُو يُعَيِّرُنِـــــى ... لَا إِحْنَـــةٌ بَيْنَنَـــا وَلَا جَرِمَـــهْ
يَنْصُرُنِــى مِــنْكَ غَيْــرَ مُعْتَــذِرٍ ... يَرْمِى وَرَائِى بِأمْ سَهْمٍ وأمْ سَلِمَــهْ

وفى رواية السهيلى والجوهرى وذو يعاتبنى . وهو من المنسرح . وأصله مستفعلن مفعولات مستفعلن مرتين **(قوله ذاك)** مبتدأ وخليلى خبره ، أى صاحبى . وذو بمعنى الذى . وفيه الشاهد حيث جاء بمعنى الذى للمذكر . واستشهد به الزمخشرى على مجىء الميم مكان لام التعريف فى قوله بامسهم وامسلمة والأصل بالسهم والسلمة . وأهل اليمن يجعلون عوض اللام ميما . والسلمة بفتح السين واللام واحدة السلم وهو شجرة من شجر العضاه ، كذا فسره البعلى فى شرح الجرجانية وتبعه على هذا بعض المتأخرين . وليس كذلك . بل الصحيح أن سلمة ههنا بكسر اللام وهى واحدة السلام وهى الحجارة ولما ذكر الجوهرى السلمة بكسر اللام استشهد عليه بهذا البيت **(فإن قلت)** يرمى ما موقعه من الإعراب ؟ قلت خبر ثان ويجوز أن يكون حالا . وقيل الواو فى وذو يعاتبنى زائدة والجملة صفة لقوله ذلك . وقوله خليلى بدل منه ويرمى خبر لذالك وفيه نظر لا يخفى .

(١) الشلوبين : هو عمر بن محمد بن عمر ... الأستاذ أبو على ، الاشبيلى الأزدى ، المعروف بالشلوبين . كان إمامًا فى العربية فى عصره بلا منافس ، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب . وأمرأ نحو ستين . ومن تصانيفه : تعليقه على كتاب سيبويه ، وشرحين على الجزولية . توفى رحمه الله سنة ٦٤٥ هـ (انظر البغية ٢/٢٢٤ ، ٢٢٥).
(٢) انظر توضيح المقاصد ، والمسالك ١/٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ .
(٣) البيت من شواهد ابن يعيش ٩/١٧ ، والهمع ١/٧٩ ، والدرر ١/٥٣ .

وقال الآخر :

[٩٧] فَقُولَا لِهَذَا ٱلْمَرْءِ ذُو جاء سَاعِيًا هَلُمَّ فانَّ المشْرَفِّى الفـرائضُ

وقال الآخر :

[٩٨] فامَّا كِرامٌ مُوسِرونَ لَقيتُهُـمْ فَحَسْبِى مِنْ ذُو عِنْدَهُم ما كَفانِيَا

وقال الآخر :

[٩٩] فـإِنَّ المَاَءَ مـاءُ وَجَـدِّى وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والمشهور فيها البناء وأن تكون بلفظ واحد كما فى الشواهد . وبعضهم يعربها إعراب ذى صاحب ، وقد روى بالوجهين قوله :

[١٠٠] * فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا *

(وكَالَّتِى أَيْضًا لَدَيْهِمْ) أى عند طيىء (ذَاتُ) أى بعض طيىء أُلحق بذو تاء التأنيث

(قوله ساعيا) أى آخذا لصدقات الأموال. والمشرفى السيف المنسوب إلى مشارف موضع بأرض العرب، والفرائض الزكوات (قوله وبعضهم يعربها إلخ) استشكل الإعراب بقيام سبب البناء وعدم معارض له (قوله إعراب ذى بمعنى صاحب) أى بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا. وخص بعضهم الإعراب بحال الجر قال لأنه المسموع كما فى التصريح (قوله أُلحق بذو تاء التأنيث) أى بعد قلب الواو ألفا ومفاد عبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة بل أصلها ذو ومفاد عبارة غيره كالغزى أنها صيغة مستقلة فتأمل. وقوله مع بقاء البناء على الضم ينبغى حذف لفظ بقاء لاقتضائه أن ذو مبنية على الضم مع أنها مبنية على السكون وفى التوضيح. وحكى إعراب ذات وذوات إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات أى مع التنوين لعدم الإضافة كما فى التصريح. وحكى إعراب ذات إعراب جمع المؤنث السالم كما فى الهمع وشرح ابن عقيل على النظم فيكون فى ذات ثلاث لغات.

---

[٩٧]البيت لقوّل الطائى، وهو من شعراء الدولة الأموية، والبيت من الطويل. والشاهد فيه قوله: «وجاء» حيث جاءت «ذو» للعاقل وهو المرء الذى يجمع الزكاة.

[٩٨]ذكر العينى هذا الشاهد فى شواهد المعرب والمبنى بلفظ «من ذى» دليلا على إعراب ذى بمعنى الذى اعراب ذى بمعنى صاحب، ولم يذكره الأشمونى هناك، وذكره هنا بلفظ ذو دليلا على صحة إطلاقها على العاقل ولم يذكره العينى.

[٩٩]قاله سنان بن الفحل من طى وهو من قصيدة من الوافر والفاء فى فإن للتعليل. قوله وبئرى كلام إضافى مبتدأ، وقوله ذو حفرت خبره، وفيه الشاهد فإن ذو فيه موصولة وأطلقه على المؤنث وهى البئر أى وبئرى التى حفرت والتى طويت والعائد فيهما محذوف أى حفرتها وطويتها، ويقال طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة. وتسمى هذه ذو الطائية فإن طيا يقولون هذا ذو قال ذاك ورأيت ذو قال ذاك ومررت بذو قال ذاك، فيستعملون للمذكر والمؤنث جميعا.

[١٠٠]راجع الشاهد رقم ١٠٠، وراجع البيت فى ابن يعيش ١٣٨/٣، والتصريح ١٢٧/١، والحقى. ٤١ (٢٨١) والمقرب ٢٧.

مع بقاء البناء على الضم ، حكى الفراء : بالفضل ذو فضلكم الله به[1] ، والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ (وَمَوْضِعَ ٱللَّاتِي أَتى ذَوَاتُ) جمعا لذات . قال الراجز[2] :

[١٠١] جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتِ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

(تنبيه) : ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التى واللاتى يقال ذو على الأصل وأطلق ابن عصفور القول فى تثنية ذو وذات وجمعهما . قال الناظم : وأظن أن الحامل له

(قوله بالفضل إلخ) ليس بشعر كما توهم أى أسألكم بالفضل . وبه الأخيرة بفتح فسكون أصله بها نقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فسكنت الهاء وحذفت الألف لالتقاء الساكنين **(قوله جمعتها)** أى النوق المتقدمة فى البيت قبله والأينق جمع ناقة وأصلها نوقة قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . وأصل أينق أنوق قدمت الواو لتسلم من الضم وقلبت ياء مبالغة فى التخفيف . والموارق جمع مارقة أى سوابق . وقوله ذوات ينهضن بدل أو نعت على مذهب الكوفيين المجوّزين تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فى المدح والذم أو خبر لمحذوف أى هن ذوات إلخ . ويجوز كون ذوات بمعنى صاحبات أضيف إلى الفعل بمعنى المصدر أى ذوات نهوض كقولهم اذهب بذى تسلم أى بوقت ذى سلامة . وقوله بغير سائق بالهمزة من السوق **(قوله إذا أريد)** أى على لغة من يقول ذات وذوات ، وقوله غير معنى التى واللاتى بأن أريد المفرد المذكر أو المثنى مطلقا أو جمع الذكور أى مع أن مثنى المؤنث يقال له على هذه اللغة ذات لا ذو . قال الرضى فى ذو الطائية أربع لغات أشهرها ما مر أعنى عدم تصريفها أصلا مع بنائها والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه فى الأحوال الثلاثة وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة فى الأحوال كلها . والرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع إعراب جميع تصريفاتها حملا على التى بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائيه اهـ والمصنف ذكر الأولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بأن يجعل فى كلامه حذف والتقدير وكالتى واللتين لديهم إلخ . ولا مكان هذا التقدير قال الشارح ظاهر كلام الناظم إلخ فافهم **(قوله وأطلق ابن عصفور القول فى تثنية إلخ)** المتجه أن الجار والمجرور متعلق بالقول ومعنى إطلاق القول فيه عدم تقييده ببعض طيء بل أسنده إليهم

---

[١٠١] قاله رؤبة . أى جمعت النوق المذكورة فيما قبله . والأينق بسكون الياء آخر الحروف ثم النون المضمومة جمع ناقة وأصلها نوقة فتجمع على أنوق فى القلة ، فاستثقلت الضمة على الواو فقدمت الواو فصار أونق ، ثم قلبت الواو ياء فصار أينق . وتجمع على أيانق جمع الجمع . والموارق جمع مارقة من مرق السهم من الرمايا شبهت هذه الأينق بالسهام التى تمرق من الرمايا فى سرعة مشيها وجريها وسبقها . وروى سوابق جمع سابقة . وقوله ذوات موصولة بمعنى اللاتى ، وفيه الشاهد فإنه جمع ذات لغة جماعة من طىء ، وأكثرهم يستعملون ذو الموصولة بلفظ واحد للمفرد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث . وقوله ينهضن صلة الموصول . قوله بغير سائق من السوق فافهم .

---

(١) أى أسألكم بالفضل الذى فضلكم الله به .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة ، وهو من الشواهد المقرب ٦ ، والتصريح ١٣٨/١ . الإعراب : جمعتها : فعل وفاعل ومفعول . من أينق : جار ومجرور متعلق بجمع . موارق : صفة الأينق . ذوات : صفة ثانية لأينق ، على رأى من يجيز تخالف الصفة والموصوف فى التعريف والتنكير ، أو بدل منها أو خبر لمبتدأ محذوف عند من لا يجيز . ينهض : فعل وفاعل ، والجملة صلة الموصول . بغير : جار ومجرور متعلق بنهض . سائق : مضاف إليه .

على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التى واللاتى فأضربت عنه لذلك ، لكن نقل الهروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور (وَمِثْلُ ما) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد (ذَا) إذا وقعت (بَعْدَ ما آستِفهام) باتفاق (أَوْ) بعد (مَنْ) استفهام على الأصح وهذا (إذا لَمْ تُلْغَ) ذا (فِي ٱلْكَلَامِ) والمراد بإلغائها أن تجعل مع ما أو من اسما واحدا مستفهما به ويظهر أثر الأمرين فى البدل من اسم الاستفهام وفى الوجوب ، فتقول عند جعلك ذا موصولا: ماذا صنعت أخير أم شر بالرفع على البدلية من

جملة فعلية مؤاخذة من هذه الجهة أيضا نبه عليه الشاطبى وغيره لكن الشارح لم يتعرض لها بل إنما تعرض لمؤاخذة المصنف إياه من جهة إثبات غير ذو وذات وذوات وإنما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لأن فى نقل هذا الإطلاق عن ابن عصفور نظرا . قال ابن عصفور فى المقرب وذو وذات فى لغة طيء وتثنيهما وجمعهما عند بعضهم . وقال السيوطى فى النكت لم يذكر ابن مالك فى جميع كتبه تثنية ذو وجمعه فبان أن لا إطلاق فى عبارة ابن عصفور لتصريحه بأن ذلك خاص ببعض طيء وأن ابن مالك إنما نازع فى الثبوت كذا فى الروداني ، وعلى هذا كان ينبغى للشارح أن يقول وحكى ابن عصفور تثنية إلخ **(قوله على ذلك)** أى على قوله بتثنية ذو وذات وجمعهما **(قوله لذلك)** أى لكونه قاله قياسا على ما قالوه **(قوله ومثل ماذا)** لعل التشبيه بما دون من مثلا لموازنتها ذا وخفتها باختتامها بالألف فتدبر **(قوله من أنها إلخ)** إنما قصر وجه الشبه على ذلك لأن من جملة ما تقدم كون ما لغير العاقل من أن ذا تكون للعاقل بعد من ولغيره بعد ما كما نقله ابن غازى **(قوله من استفهام)** ففى المتن حذف من الثانى لدلالة الأول لكن فى صنيع الشارح تحريك من مع سكونها فى المتن **(قوله على الأصح)** وقيل بعد ما الاستفهامية فقط ورد بالسماع فى كليهما **(قوله اسما واحدا مستفهما به)** أى أو مع ما اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة ، فصور التركيب ثلاثة ويقال له الإلغاء الحكمى وإلغاؤها الحقيقى جعل ذا زائدة وما استفهامية على رأى الناظم تبعا للكوفيين المجوّزين زيادة الأسماء قالوا وذلك المجموع اسما واحدا مستفهما به بخصوص بجواز عمل ما قبله فيه نحو أقول ماذا ، ذكره الدمامينى نقلا عن المصنف وغيره وكذا فى الروداني وغيره فما ذكره البعض من عدم عمل ما قبله فيه توهما منه أنه كبقية أسماء الاستفهام غير صحيح . ويظهر أثر الإلغاءين فى نحو سألته عماذا فتثبت الألف مع الجار على تقدير الإلغاء الحكمى وتحذف معه على تقدير الحقيقى قاله الشيخ يحيى **(قوله لأنه مبتدأ وذا وصلته خبر)** قال شيخنا الظاهر أنه يجوز عكسه بل هو أولى لأن ذا معرفة حينئذ فتأمل اهـ وجاز هنا الإخبار بمعرفة عن نكرة لأن هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد قال الناظم لا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت إلا فى نحو كم مالك وخير منك زيد سيبويه . وفى النسخ نحو فإن حسبك الله على أن ابن هشام اكتفى فى الإخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها ثم الموافق للصناعة أن الخبر أو المبتدأ الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح فتدبر . **(قوله قال الشاعر إلخ)** قال الدمامينى يجوز فى البيت كون ماذا اسما واحدا مبتدأ خبره يحاول والرابط محذوف أى يحاوله لجواز مثل هذا فى الشعر أو مفعولا ليحاول ونحب خبر محذوف أى هو نحب **(قوله يحاول)** أى يطلب . والنحب فى الأصل المدة يقال فلان قضى نحبه أى مدة حياته وأراد به هنا النذر والمعنى

ما لأنه مبتدأ وذا وصلته خبر، ومثله من ذا أكرمت أزيد أم عمر وقال الشاعر(١) :

[١٠٢] ألا تسألانِ المرءَ ماذا يُحاولُ أنَحبٌ فيُقضَى أم ضَلالٌ وَباطِلُ

وتقول عند جعلهما اسما واحدا: ماذا صنعت أخيرا أم شرا، ومن ذا أكرمت أزيدا أم عمرا(٢) بالنصب على البداية من ماذا أو من ذا لأنه منصوب بالمفعولية مقدما وكذا تفعل فى الجواب نحو ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾ [البقرة: ٢١٩] قرأ أبو عمرو برفع العفو على جعل ذا موصولا، والباقون بالنصب على يجعلها ملغاة كما فى قوله تعالى: ﴿ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا﴾ [النحل: ٣٠]، فإن لم يتقدم على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة، وأجازه الكوفيون(٣) تمسكا بقوله:

[١٠٣] عَدَسْ ما لِعَبادٍ عَلَيْكِ إمارَةٌ نَجَوْتِ وهذا تَحْمِلين طليقُ

ألا تسألان المرء ماذا يطلبه باجتهاده فى أمور الدنيا أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى فى قضائه أم هو ضلال وباطل **(قوله وتقول عند جعلهما اسما واحدا)** فيصح أيضا فى هذه الحالة تقدير ضمير منصوب بالفعل وجعل ماذا فى موضع رفع مبتدأ خبره الجملة الفعلية والعائد الضمير المقدر أو فى موضع نصب بمحذوف يفسره المذكور ولكن كل هذا تكلف مع أنه يرد على الأول أن حذف رابط جملة الخبر مخصوص بالشعر كما يقيده ما مر عن الدمامينى وعلى الثانى أن حذف الضمير الشاغل قبيح كما سيأتى فى باب الاشتغال **(قوله وكذا تفعل فى الجواب)** أى استحسانا لأن حق الجواب أن يطابق السؤال اسمية أو فعلية **(قوله قل العفو)** أى الزائد على قدر الحاجة **(قوله وأجازه الكوفيون)** أى كما أجازوا فى بقية أسماء الإشارة أن تكون موصولة تمسكا بقوله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون﴾ [البقرة: ٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وما تلك بيمينك﴾ [طه: ١٧] أى الذين تقتلون والتى بيمينك. وأجيب بجعل تقتلون وبيمينك حالا قاله الدمامينى.

[١٠٢] قاله لبيد العامرى. وهو من قصيدة من الطويل. وكلمة ألا كلمة تنبيه، وما استفهامية مبتدأ وذا خبرها، ويجوز العكس على الخلاف. وفيه الشاهد فإن ذا فيه بمعنى الذى والجملة بعدها صلتها وذلك لأن تقدمها استفهام بما وهذا بالاتفاق. ومعنى يحاول يطلب والعائد فيه محذوف أى يحاوله.

[١٠٣] قاله يزيد بن مفرغ الحميرى. وهو من قصيدة من الطويل هجا بها عباد بن زياد بن أبى سفيان وملأ البلاد من هجوه وكتبه على الحيطان. فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله، ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه بريدا يقال له حمحام فأخرجه وقدمت له فرس من خيل البريد فنفرت فقال * **عدس ما لعباد عليك إمارة** * إلخ. ويقال قدمت له بغلة وهو الأظهر. قوله عدس بفتح العين والدال والسين المهملات وهو فى الأصل صوت يزجر به البغل، وقد يسمى البغل به، وتقديره يا عدس حذف منه حرف النداء. وقوله إمارة بكسر الهمزة أى أمر وحكم، وارتفاعه على الابتداء وخبره قوله ما لعباد. قوله أمنت جملة كاشفة لمعنى الجملة السابقة. قوله وهذا بمعنى الذى وفيه الشاهد على رأى الكوفيين فإنهم قالوا هذا هنا موصول. وقال البصريون هو اسم إشارة فلا يقع موصولا وتحملين حال، والتقدير وهذا طليق محمولا. وعلى قولهم هذا مبتدأ، وطليق خبره. وتحملين صلة الموصول، والعائد محذوف: أى والذى تحملينه طليق أى مطلق من الحبس.

(١) البيت من الطويل والمعنى: يحاول: يحتال. نحب: نذر. والإعراب: ألا: أداة استفتاح. تسألان: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف فاعل. المرء: مفعول به. ماذا: ما اسم استفهام مبتدأ، وذا اسم موصول خبر. يحاول: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر، والجملة لا محل لها صلة الموصول. أنحب: الهمزة للاستفهام، ونحب بدل من ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ. فيقض: الفاء عاطفة، ويقضى فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل ضمير مستتر. أم: حرف عطف. ضلال: معطوف على نحب. وباطل: معطوف على ضلال.

(٢) وتكون ذا بعد (من) للعاقل، وبعد ما لغير العقال. وجاءت بعد من للعاقل فى قول الشاعر:

ألا إن قلبى لدى الظاعنين حزين فمن ذا يعزّى الحزينا

(٣) ولكن البصريين رأوا أن هذا اسم إشارة. لأن ها التنبيه لا تدخل على الموصولات ويجعلونه مبتدأ كما قال الكوفيون.

وخرَّج على أن هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال أى وهذا طليق محمولا .

(تنبيه): يشترط لاستعمال ذا موصولة مع ما سبق ألا تكون مشارا بها نحو ماذا التوانى ؟ وماذا الوقوف ؟ وسكت عنه لوضوحه **(وَكُلُّها)** أى كل الموصولات **(يَلْزَمُ)** أن تكون **(بَعْدَهُ صِلَهْ)** تعرفه ويتم بها معناه إما ملفوظة نحو جاء الذى أكرمته[1] أو منوية كقوله :

[١٠٤] **نَحنُ الأُلَى فَاجمع جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُم إلَيْنَا**

أى نحن الألى عرفوا بالشجاعة بدلالة المقام . وأفهم بقوله بعده أنه لا يجوز تقديم الصلة

(قوله عدس) اسم صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل . والإمارة بالكسر الحكم . والبيت من قصيدة هجا بها الشاعر عباد بن زياد بن أبى سفيان وقد كتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره فقسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه له بريدا فأخرجه وقدمت له بغلة فنفرت فقال ذلك عينى . باختصار **(قوله وتحملين حال)** أى من ضمير طليق بناء على الأصح من جواز تقديم الحال على عاملها الصفة المشبهة كما فى شرح الجامع **(قوله ألا تكون مشارا بها)** زاد البعض تبعا لشيخنا شرطا آخر وهو ألا يكون بعدها اسم موصول نحو ﴿ **من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه** ﴾ [البقرة : ٥٥] ولا حاجة إليه للاستغناء عنه بقوله إذا لم تلغ فى الكلام لأنها فى هذه الحالة ملغاة فتكون مع من مبتدأ والذى خبر . وفى الدمامينى أن الإلغاء يترجح فى هذه الحالة أيضا ولا يتعين لأنه يحتمل أن تكون ذا موصولة والذى تأكيد له أو خبر لمبتدأ محذوف اهـ وفى البيضاوى أن من مبتدأ وذا خبر والذى بدل اهـ **(قوله وكلها يلزم بعده صلة)** قال فى التسهل وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركا فيها أو مدلولا بها على ما حذف اهـ فالاشتراك فيما إذا ناسب الصلة جميع ما قبلها من الموصولات والدلالة فيما لم تناسب إلا واحدا منها والقسم الأول داخل تحت قول الشارح ملفوظة والثانى داخل تحت قوله أو منوية **(قوله بعده)** ويجوز الفصل بينه وبينها بالجملة القسمية والندائية والاعتراضية كما فى الهمع والدمامينى .

---

[١٠٤] قاله عبيد بفتح العين وكسر الباء الموحدة ابن الأبرص ، شاعر فحل من شعراء الجاهلية وهو من قصيدة من الكامل **(قوله نحن)** مبتدأ وخبره قوله الألى ، وهو بمعنى الذين وصلتها محذوفة لدلالة قوله فاجمع جموعك إلى آخره عليه . وفيه الشاهد وهو أن الصلة لابد منها للموصول إما لفظا وإما تقديرا . والتقدير نحن الذين جمعنا جموعنا فاجمع أنت أيضا جموعك . وقال أبو عبيد الذين ههنا لا صلة لها **(قوله ثم وجههم)** عطف على فاجمع . وفيه شاهد آخر وهو أن الألى بمعنى الذين .

---

(١) وذلك الأكثر فى ذكر الصلة صارحة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا ﴾ .

ولا شيء منها على الموصول وأما نحو ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ [يوسف : ٢٠] ففيه متعلق بمحذوف دلت عليه صلة أل لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ويشترط فى الصلة أن تكون معهودة أو منزلة منزلة المعهود وإلا لم تصلح للتعريف فالمعهودة نحو

(**قوله تعرفه**) اعترض بأن الموصول لو كان معرّفا بصلته لتعرفت النكرة الموصوفة بصفتها . وأجيب بأن تعين الموصول بصلته وضعى لوضعه معرفة مشارا به إلى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب ، فمعنى قولك لقيت من ضربته إذا كانت موصولة لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبا لك ، فهى موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها . وأما إذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت إنسانا مضروبا لك فالتخصيص بمضروبية المخاطب وإن حصل لقولك إنسانا لكنه ليس تخصيصا وضعيا بل هو عارض لأن إنسانا موضوع لإنسان ما ، بخلاف الذى ومن مثلا فإنهما وضعا لمخصوص بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم ، وليس المراد به مطلق التخصيص ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعى كقولك اعبد إلها خلق السموات والأرض اهـ دمامينى ببعض تلخيص وسيأتى قريبا جواب آخر فتنبه (**قوله ولا شيء منها**) أى ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (**قوله على الموصول**) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز نحو جاء الذى قائم أبوه . قال فى التسهيل وقد يلى معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفا أو أل . وعلل فى الشرح المنع مع الحرف وأل بأن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كإيقاع كلمة بين جزءى مصدر وكذا اشتد امتزاج أل . قال المرادى وفصل فى الحرف قوم فأجازوا فى غير العامل نحو عجبت . مما زيدا تضرب ومنعوا فى العامل كأن (**قوله ففيه متعلق إلخ**) اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة أل إذا كان ظرفا كما فى الآية وعليه لا تقدير . قال ابن الحاجب والفرق عندنا بين أل وغيرها أن أل على صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة فكانت كغيرها من الأجزاء التى لا تمنع التقدم وفرقنا بينها وبين غيرها فى ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقا فى جعل صلتها اسم فاعل أو اسم مفعول لتكون مع أل كالاسم الواحد . واختار السيوطى ما نقله فى الهمع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسميا كان أو حرفيا[1] (**قوله بمحذوف**) تقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وعلى هذا يكون من الزاهدين إما صفة مؤكدة نحو عالم من العلماء أو مؤسسة على معنى ممن بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين أو خبر ثان لكان أفاده الدمامينى (**قوله دلت عليه صلة أل**) لا يرد أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا لأن ذلك فى باب الاشتغال قاله يس (**قوله أن تكون معهودة**) بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين أما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها قيل محل اشتراط العهد إذا أريد بالموصول معهود فإن أريد به الجنس أو

---

(١) وهذا أحسن وأولى بالاتباع .

جاء الذى قام أبوه ، والمنزلة منزلة المعهود هى الواقعة فى معرض التهويل والتفخيم نحو ﴿ **فغشيهم من اليم ما غشيهم** ﴾ [طه : ٧٨] ، ﴿ **فأوحى إلى عبده ما أوحى** ﴾ [النجم : ١٠] ، وأن تكون (**عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ**) بالموصول أى مطابق له فى الإفراد والتذكير وفروعهما (**مُشْتَمِلَهْ**) ليحصل الربط بينهما وهذا الضمير هو العائد على الموصول وربما خلفه اسم ظاهر كقوله[1] :

الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفى الروداني بعد كلام والتحرير أن المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها العهد الخارجى نحو وإذ تقول للذى أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة : أى من حيث هى نحو المعطى خير من الآخذ أو تعريف الحقيقة فى ضمن بعض الأفراد نحو كمثل الذى ينعق أو فى ضمن جميع الأفراد نحو اقتلوا المشركين بناء على أن أل موصولة أو الذى يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة فى الجميع معهودة والعهد خارجى فى الأول وذهنى فى غيره وأما نحو ﴿ **فغشيهم من اليم ما غشيهم** ﴾ فالظاهر أنه من تعريف الحقيقة فى ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجى أى الذى يعرف فى الخارج أنه غشيهم فإن المعهود خارج يجوز أن يكون مجملا كما يكون مفصلا فظهر أن العهد فى الجميع وأن استثناء مقام إرادة الجنس أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح (**قوله أو منزلة منزلة المعهود**) إجراء لدلالتها بقرينة المقام على عظمة موصولها مجرى العهد لتعيينها موصولها بهذا الاعتبار ، فاندفع قول سم وأقرّه شيخنا والبعض . قد يقال إن عرفت الصلة مع الإبهام فلا معنى لاشتراط العهد مطلقا على أنه قد يشكل الاكتفاء بالتنزيل فى حصول التعريف فليتأمل وعبارة التوضيح معهودة إلا فى مقام التفخيم والتهويل فيحسن إبهامها اهـ وعلى هذا لا حاجة إلى التنزيل المذكور (**قوله فى معرض التهويل**) أى التخويف والتفخيم أى التعظيم أى المجرد عن التخويف فلا يقال من لازم التهويل التفخيم وقوله نحو فغشيهم إلخ مثال للتخويف وقوله فأوحى إلخ مثال للتفخيم (**قوله وأن تكون إلخ**) يلزم على صنيعه تغيير إعراب قول المصنف مشتملة (**قوله أى مطابق له إلخ**) المراد المطابقة أعم من أن تكون لفظا ومعنى كما فى الموصولات الخاصة أو لفظا فقط أو معنى فقط كما فى المشتركة غير أل على ما مر . هذا ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيرا وعكسه قليلا بل قيل بمنعه . ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (**قوله وربما خلفه اسم ظاهر**) قال شيخنا الظاهر أن بقية الروابط الآتية فى الابتداء تأتى هنا إذ لا فرق ومن خلف الظاهر قوله تعالى : ﴿ **وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدّق لما معكم لتؤمنن به** ﴾ [آل عمران : ٨١] ، فاللام الأولى للابتداء وما موصول بمعنى الذى مبتدأ وآتيتكم صلة عائدها محذوف أى آتيتكموه وثم جاءكم عطف على آتيتكم عائدها معكم لأنه اسم ظاهر خلف عن الضمير والأصل مصدق ، ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدأ وقيل غير ذلك (**قوله فى رحمة الله**) لو أضمر لقال فى رحمتك

---

(١) مر هذا الشاهد برقم (٨٢) انظره فى موضعه .

[١٠٥] * سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا *

وقوله[1] :

[١٠٦] * وَأَنْتَ الَّذِى فِي رَحْمةِ اللهِ أَطْمَعُ(*) *

كما سبقت الإشارة إليه وهو شاذ فلا يقاس عليه .

(تنبيه) : الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال فى العائد ، وإن خالف لفظه معناه فلك فى العائد وجهان : مراعاة اللفظ وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس فإن لزم لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك وجبت مراعاة المعنى **(وَجُملَةٌ أو شِبْهُهَا)** من ظرف ومجرور تامين **(الَّذِى وُصِلْ * بِهِ)** الموصول **(كَمَن عِندِى الذِى ابْنُهُ كُفِلْ)** فعندى ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة الذى . وإنما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة

نظر إلى المبتدأ أو رحمته نظرا إلى الخبر واعتبار الخبر أكثر وأقيس كما فى التسهيل وشرحه للدماميني ولاحتمال الضمير هنا وتعينه فى الشاهد قبله للغيبة عدد الشاهد . **(قوله فلا إشكال فى العائد)** أى فى مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظا ومعنى **(قوله وهو الأكثر)** أى فى غير أل على ما مر **(قوله فإن لزم لبس إلخ)** اعترض بأن اللازم فى المثال إجمال لا لبس ولا محذور فى الإجمال بل قد يكون من مقاصد البلغاء ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الإجمال فى مقام البيان وهو معيب وكاللبس قبح الإخبار بمؤنث عن مذكر فى نحو من هى حمراء أمك على ما تقدم بيانه فتنبه **(قوله وجملة)** خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر لأنه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره الناظم كما مر . وفى وصل ضمير يعود إلى كلها هو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده إلى الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم فى قوله موصول الأسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعده **(قوله من ظرف ومجرور تامين)** فيه أنهما هنا متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة فلا حاجة لقوله أو شبهها إلا أن يقال مراده بالجملة فى قوله وجملة الملفوظ بها وبشبهها الجملة المقدرة كما فى الدماميني . والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقة العام وكذا الخاص إذا دلت عليه قرينة كما قاله الدماميني ومثل له بأن يقال اعتكف زيد فى الجامع وعمرو فى المسجد فتقول بل زيد الذى فى المسجد وعمرو الذى فى الجامع . وبالناقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام البعض .

---

[١٠٥] قاله مجنون بنى عامر كذا قيل . وصدره :

* فَيَارَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ *

وهو من الطويل **(قوله وأنت)** مبتدأ وخبره الذى فى رحمة الله أطمع ، والتقدير أنت الذى أطمع فى رحمتك . وهذا من المواضع التى خلف الضمير العائد اسم ظاهر كما فى قولهم : أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى . وفيه الشاهد إذ القياس وأنت الذى فى رحمته أطمع ، أو فى رحمتك ، ولكنه أتى بالظاهر على خلاف القياس .

(١) هذا الشاهد مر برقم (٨٣) انظره فى موضعه . وهو فى هذا الموضع على خلاف القياس .

لأنهما يعطيان معناها لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول تقديره الذى استقر عندك والذى استقر فى الدار . وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما وهو الظرف والمجرور الناقصان نحو جاء الذى اليوم والذى بك ، فإنه لا يجوز لعدم الفائدة .

(تنبيه)*: من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق أن تكون خبرية لفظا ومعنى ، فلا يجوز جاء الذى أضربه أو ليته قائم أو رحمه الله خلافا للكسائى[1] فى الكل وللمازنى فى الأخيرة وأما قوله :

(قوله يعطيان معناها) أى يدلان عليه لأنهما يدلان على نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتهما على معناها **(قوله متعلقين بفعل)** قال فى المغنى قال ابن يعيش وإنما لم يجز فى الصلة أن يقال إن نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة واطراد هذا ، ولى فيه بحث إذ مقتضى تعليله صحة تقدير مستقر على أنه خبر مبتدأ محذوف إذا طالت الصلة لفظا نحو جاء الذى فى الدار النفيسة لانتفاء العلة حينئذ وظاهر إطلاقهم يخالفه . ولعل هذا وجه عدول الدمامينى عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش إلى تعليله بأن شرط الحذف من الصلة ألا يصلح الباقى للوصل وهو مفقود هنا لصلاحية الباقى وهو الجار والمجرور للوصول فليتأمل **(قوله خبرية)** اعتراض بأن شرط الخبرية قصد نسبتها بالذات كما أفاده السيد فى شرح المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر . ويمكن أن يجاب بأن تسميتها خبرية باعتبار الأصل قبل جعلها صلة وبجواز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط . ومن الخبرية الجملة القسمية عند من يسميها خبرية نظرا إلى الجواب . وأما من يسميها إنشائية نظرا إلى القسم فيستثنيها من عدم جواز الوصل بالإنشائية والشرطية كالقسمية فى جواز الوصل بها إذا كان جوابها خبرا وإلا فلا كذا فى الرودانى ، وإنما اشترط كون جملة الصلة خبرية لأنه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجمل الإنشائية ليست كذلك لأن مضمونها لا يعلم إلا بعد إيراد صيغها أفاده الدمامينى و لم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد إذ يلزم من كونها معهودة كونها خبرية قال الرودانى دفعا لتوهم أنها فى مقام التهويل قد تكون غير خبرية **(قوله جاء الذى أضربه إلخ)** المثال الأول للإنشائية لفظا ومعنى الطلبية صراحة والثانى للإشائية لفظا ومعنى الغير الطلبية صراحة والثالث للإشائية معنى لا لفظا **(قوله شطت نواها)** أى بعد بعدها وتأنيث الفعل لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف إليه وفسر الدمامينى والشمنى نواها بجهة قصدها من السفر . وعد فى القاموس من معانى النوى الدار ، والتأنيث على هذين الوجهين ظاهر **(قوله وأن ماذا فى الثانى إلخ)** قال بعض المحققين المشهور أن عسى إنشاء لكن دخول الاستفهام عليها نحو ﴿ **فهل عسيتم** ﴾ ووقوعها خبرا لأن إنى عسيت صائما دليل على أنه فعل خبرى ، وإذا ثبت كونها خبرا فينبغى أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف ا هـ .

---

(١) لأن الكسائى أجاز أن تكون الصلة إنشائية .

[١٠٧] وَإِنِّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ التى ... لَعَلِّى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وقوله :

[١٠٨] وَمَاذَا عَسَى ٱلْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا ... سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِى لَكِ عَاشِقُ

فمخرّج على إضمار قول فى الأول أى قبل التى أقول فيها لعلى أزورها ، وأن ماذا فى الثانى اسم واحد وليس ذا موصولة لموافقة عسى لعل فى المعنى وأن تكون غير

(قوله لموافقة عسى) علة لمحذوف تقديره وإنما كانت جملة عسى إنشائية لموافقة إلخ **(قوله وإن كانت عندهم خبرية)** أى بحسب الأصل لا بحسب الاستعمال فإنها بحسبه إنشائية اتفاقا فحينئذ عدم استعمالها صلة إنشائية لا خبرية كذا فى الروداني وقيل لأن التعجب إنما يكون فيما خفى سببه ففيه إبهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين **(قوله وألا تستدعى إلخ)** بقى من الشروط ألا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذى حاجباه فوق عينيه قاله يس نقلا عن المصنف ولعل وجه عدم تعيين مثل هذه الصلة للموصول لثبوتها لكل ذى حاجبين وعينين وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال إذا قصد الاستغراق فاستفده فإنه نفيس **(قوله وصفة إلخ)** نقل يس عن الزمخشرى فى المفصل والسعد فى المطوّل أن الوصف من مرفوعه الواقع صلة أل جملة لا شبه جملة وجعله فى التوضيح شبه جملة وهو الظاهر ولعل مراد القائل بأنه جملة أنه جملة فى المعنى **(قوله اسم الفاعل واسم المفعول)** أى اللذان أريد بهما الحدوث فإن أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما معرفة لأنها حينئذ صفة مشبهة ا هـ يس **(قوله وجه المنع)** أى منع كونها صلة لأل ووجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقا بخلاف أفعل التفضيل فإنه لا يرفع الظاهر باطراد إلا فى مسألة الكحل . قوله : **(لأنها للثبوت)** أي والفعل للتجدد والحدوث . قوله : **(ومن ثم)** أي من أجل أن منع وصل أل بالصفة المشبهة من حيث أنه لا تؤول بالفعل وفيه أن هذا إنما ينتج أصل المنع لا المنع باتفاق إلا أن يجعل كلامه من باب ذكر جزء العلة وحذف جزئها الثاني وهو عدم رفع أفعل التفضيل الظاهر باطراد

---

[١٠٧] البيت للفرزدق ، وهو من الطويل ، ومعناه : أنه يريد ويرجو نظرة جهة التى يأكل أن يزورها وإن بعدت دارها . ولقد استدل به الكسائى على جواز مجىء الصله إنشائية ، حيث وقعت الجملة الإنشائية المصورة « بلعل » صله للاسم الموصول « التى » وهذا قد رد على تقدير قول محذوف . والجملة الواقعة صلة خبرية ، وجملة لعلى مقول القول : . أو أن أزورها صلة التى وجملة لعل معترضة ، وخبر لعل محذوف .

[١٠٨] البيت لجميل بن معمر ، وهو من الطويل ومعناه : يقول الشاعر : إن الوشاة لن يستطيعوا أن يقولوا شيئًا إلا أننى أحبك ، والوشاة جمع واش ، وهو النمام الساعى بالفساد . واستدل الكسائى بهذا البيت أيضًا على مجىء الصلة إنشائية واستدل به على أن ـ ذا ـ اسم موصول . وجملة الصلة انشائية ، لأن عسى بمعنى لعل ، وقد رد هذا بأن ذا مركبة هنا مع ما فماذا كلها اسم واحد مستفهم به ، وليست ـ ذا ـ اسمًا موصولاً .

تعجبية[1] ، فلا يجوز جاء الذى ما أحسنه وإن كانت عندهم خبرية ، وأجازه بعضهم وهو مذهب ابن خروف[2] قياسا على جواز النعت بها ، وألا تستدعي كلاما سابقا فلا يجوز جاء الذى لكنه قائم (**وَصِفَةٌ صَرِيحَة**) أى خالصة الوصفية (**صِلَةُ أَلْ**) الموصولة . والمراد بها هنا اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ، وفى الصفة المشبهة خلاف . وجه المنع أنها لا تؤوّل بالفعل لأنها للثبوت ومن ثم كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ، وخرج بالصريحة الصفة التى غلبت عليها الإسمية نحو أبطح وأجرع وصاحب ، فأل فى مثلها حرف تعريف لا موصولة . والصفة الصريحة مع أل اسم لفظا فعل معنى ومن ثم حسن عطف الفعل عليها نحو ﴿ **فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا** ﴾ [العاديات : ٣ – ٤] . ﴿ **إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا** ﴾ [الحديد : ١٨] وإنما لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين (**وَكَوْنُهَا**) أى صلة أل (**بِمُعْرَبِ ٱلْأَفْعَالِ**) وهو المضارع (**قَلّ**) من ذلك قوله :

إلا فى مسألة الكحل بخلاف الصفة فتدبر (**قوله التى غلبت عليها الاسمية**) أى بسبب كثرة استعمالها فى الذات بقطع النظر عن الصفة (**قوله نحو أبطح وأجرع وصاحب**) أما أبطح فهو فى الأصل وصف لكل مكان منبطح أى متسع من الوادى ثم صار اسما للأرض المتسعة . وأما أجرع فهو فى الأصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسما للأرض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا . وأما الصاحب فهو فى الأصل وصف للفاعل ثم صار اسما لصاحب الملك . قال الشاطبى والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ عنها الوصفية أنها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا (**قوله فالمغيرات صبحا**) أى فالخيول المغيرات فى الصبح . والنقع الغبار (**قوله فراعوا الحقين**) أى حق الموصولية فأدخلوها على ما هو فى معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فأدخلوها على مفرد لفظا (**قوله وكونها**) مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ والضمير المضاف إليه اسمه فى محل جر باعتبار الإضافية ومحل رفع باعتبار اسمية الكون والجار والمجرور خبر من حيث النقصان وقل خبره من حيث الابتداء (**قوله أى صلة أل**) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصح عود الضمير على أل فالباء على ظاهرها أى وكون أل موصولة بمعرب إلخ (**قوله بمعرب الأفعال**) بحث الدمامينى أن أل إذا وصلت بجملة مضارعية أو غير مضارعية كان لها محل من الإعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل فى المفرد الذى يصح حلوله محلها من رفع أو نصب أو جر ، وأن قولهم جملة لا محل لها من الإعرب ليس على إطلاقه .

---

(١) ولقد اختلف العلماء فى جملة التعجب أهى خبرية أم إنشائية ، فذهب قوم إلى أنها إنشائية ، وقالوا جميعًا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ، وذهب فريق إلى أنها خبرية وأجازوا الوصل بها ومنهم ابن خروف ، وعند الجمهور لا يجوز ، لأن التعجب يُتكلم به عند خفاء السبب ، والابهام مناف للبيان ، فتكون مستثناه من الخبرية ، وقيل : إنما لم توصل بها لانها وإن كانت خبرية فى الأصل ، إنشائية فى الاستعمال .

(٢) « ابن خروف » هو على بن محمد بن على ... أبو الحسن بن خروف الأندلسى ، النحوى ... كان إمامًا فى العربية محدذا ، موفقًا ماهرًا مشاركًا فى الأصول ... أقرأ النحو بعدة بلاد ، وأقام بحاب مدة ...، وكان من تصانيفة شرح سيبويه ، وشرح الجمل ، وكتابًا فى الفرائض ... وقد توفى سنة ٦٠٩ هـ (انظر البغية ٢/٢٠٣) .

[١٠٩] مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ ٱلتُرضَى حُكُومَتُهُ ... وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذى الرَّأْيِ وَٱلْجَدَلِ

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ، ومذهب الناظم جوازه اختيارًا وفاقا لبعض الكوفيين ، وقد سمع منه أبيات .

(تنبيه) : شذ وصل ال بالجملة الاسمية كقوله(1) :

ورأيت بخط الشنوانى عازيا لسم ما نصه : يمكن أن يرد هذا البحث بأن الجملة إنما يكون لها محل إن صح حلول المفرد محلها إذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة . أما إذا كان مفردا صورة جملة حقيقية فلا يكون للجملة التى يصح حلولها محلها . وقد بين الرضى أن صلة أل المفرد : اسم صورة ، فعل حقيقة ا هـ وكذا قال الشمنى وزاد أو يقال محل ذلك إذا كان إعراب ذلك المفرد بالأصالة وإعراب الاسم بعد أل عارية منها كما مر **(قوله الترضى)** بإدغام اللام وتركه بخلاف لام أل الحرفية فإنه يجب إدغامها فى التاء ونحوها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله سم **(قوله وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة)** بناء على قولهم إنها ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر . وما قاله ابن مالك بناء على قوله إنها ما اضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة . ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضى لكن ضعف مذهبه بأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها بنظم تركيب آخر . ورأيت بخط الشنوانى عازيا لسم ما نصه : قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التى يسهل استحضارها فى العادة فلا يرد عليه ما ردّ به عليه فليتأمل ا هـ جواب حسن كان يخطر كثيرا ببالى **(قوله وفاقا لبعض الكوفيين)** فى التصريح أن ما عليه المصنف اختيار ثالث فى المسألة لأن بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يخصونه بالضرورة فالقول بالجواز أى اختيارا على قلة قول الثالث ا هـ وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الشارح وفاقا لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقا لبعض الكوفيين فى الجواز اختيارا لا فى القلة لعدم قولهم بها . والذى يظهر لى أن بعضهم المذكور يقول بالقلة أيضا وإن لم يصرح بها إذ يبعد غاية البعد أن يقول بكثرته اختيارا فيكون الخلاف على قولين فقط . ثم رأيت فى كلام الروداني ما يؤيده **(قوله على المعه)** أى الكائن معه ، فيجب تقدير المتعلق اسما لما تقدم من أن صلتها مفرد فى معنى الفعل فيكون مستثنى من إطلاقهم أن الظرف إذا وقع صلة وجب تقدير متعلقه فعلا أفاده الإسقاطى . وقوله حر أى حقيق **(قوله تستعمل موصولة)** مع قوله وتكون بلفظ واحد إشارة إلى وجه الشبه فى قوله كما وأنه ناقص لأن ما لغير العاقل وأيا لهما وما مبنية

---

[١٠٩] البيت للفرزدق ، وقد سبق هذا البيت برقم (٩٧) . انظره هناك .

---

(1) هذا البيت قائله مجهول وهو من شواهد المغنى رقم (٥٩) ، والهمع ١٨٥/١ . ولقد قال العينى : « هذا البيت أنشده ابن مالك للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله » ا هـ ، وروى البغدادى بيتًا يشبه أن يكون هو هذا البيت ولم يعزه لقائل أيضًا ، وهو :

بَلِ القَومُ الرَّسُولُ اللهِ فِيهِم ... هُمُ أهلُ الحكومةِ من قُصَ

[١١٠] مِنَ الْقَوْمِ الرسولُ اللهِ مِنهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِى مَعَدِ

وبالظرف كقوله[١] :

[١١١] مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

و (أَىٌّ) تستعمل موصولة خلافا لأحمد بن يحيى[٢] فى قوله إنها لا تستعمل إلا شرطا أو استفهاما ، وتكون بلفظ واحد فى الإفراد والتذكير وفروعهما (كَمَا) وقال أبو موسى[٣] إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها (وَأُعْرِبَتْ) دون أخواتها (مَا لَمْ تُضَفْ * وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ) فإن أضيفت

دائما وأيا مبنية فى حالة فقط فعلم أن قوله وتكون إلخ ليس دخولا على قول المصنف كما وإن زعمه البعض بل قوله مرتبط بكل من قوله تستعمل إلخ وقوله وتكون إلخ فافهم .

(قوله خلافا لأحمد بن يحيى) هو ثعلب ورد عليه بقوله : * فسلم على أيهم أفضل * لأن أى الاستفهامية والشرطية لا ينبيان على الضم ولا يصلحان هنا اهـ تصريح بالمعنى . وبحث فيه باحتمال أن تكون أىّ فى البيت استفهامية هى وخبرها مقول قول محذوف نعت لمجرور على محذوفا أى على شخص مقول فيه أيهم أفضل كما قالوا مثل ذلك فى : ما هى بنعم الولد ، ما ليلى بنام صاحبه . وسيأتى جوابه قريبا فتفطن **(قوله إلا شرطا أو استفهاما)** أى لا موصولة فالحصر إضافى إذ لا ينفى استعمالها نعتا وحالا ووصلة لنداء ما فيه أل **(قوله يثنونها ويجمعونها)** يقال أيان وأيتان وأيون وأيات بالإعراب فى جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع . ولك أن تصرح بالمضاف إليه كأن تقول أيتهن وأياهم وأيتاهن وأيوهم وأياتهن وعلى هذه اللغة لا تكون أى من المشترك . وفى صرف أية وأيات ومنع صرفهما للتأنيث والتعريف بنية الإضافة لمعرفة الذى هو شبه العلمية خلاف . قال الروداني والجمهور على الصرف أى لأن التعريف بنية الإضافة ليس من علل منع الصرف عندهم **(قوله ما لم تضف)** أى مدة انتفاء إضافتها

[١١٠] هو من الوافر . أصله من القوم الذين رسول الله منهم . وفيه الشاهد حيث أتى بوصل الألف واللام الموصولة على صورة الجملة الاسمية على وجه الشذوذ . وقيل إن الألف واللام من الذين مبقاة والباق محذوف للضرورة ، والرسول مرفوع بالابتداء ، ومنهم خبره **(قوله لهم)** بدل من قوله من القوم . ورقاب مرفوع بدانت أى ذلت وخضعت . وبنو معد هم قريش وهاشم . ومعد بفتح الميم هو ابن عدنان بن أدد بن هميسع بن نبت بن قيدار بن إسماعيل بن إبراهيم خليل الرحمن صلوات الله عليهم .

[١١١] لم أقف على اسم راجزه . ومن مبتدأ وخبره فهو حر . ودخله الفاء لتضمين المبتدأ معنى الشرط . والشاهد فى قوله على المعه حيث وصل الموصول بالظرف وهو شاذ ، وأصله على الذى معه . وحر بفتح الحاء وكسر الراء أى فهو جدير لائق بعيشة واسعة . يقال حر وحرى وحرى كلها بمعنى واحد .

(١) البيت مكن الرجز ، وقائله مجهول ، وهو من شواهد الدرر ٦١/١ ، المغنى برقم (٥٩) . وهذا البيت مأخوذ من قوله تعالى : ﴿ولئن شكرتم لأزيدنكم﴾ .

(٢) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيبانى ... الإمام أبو العباس ثعلب ... إمام أهل الكوفة فى النحو واللغة ... حفظ كتاب الفراء فلم يشذ منها حرف ... ومن مصنفاته صنف المصون فى النحو ، معانى الشعر ، معان القرآن ، القراءات توفى ٢٩١ هـ (انظر البغية ٣٩٦/١ ـ ٣٩٨) .

(٣) وأبو موسى : هذا أبو موسى الحامض سليمان بن محمد بن أحمد النحوى ، البغدادى المعروف بالحامض ، كان أوحد المذكورين من العلماء بنحو الكوفيين ، وأخذ النحو عن ثعلب ، وجلس فى موضعه ، وروى عنه الزاهد وغلام منطويه ... ، ومن تصانيفه صنف خلق الإنسان ، الوحوش ... المختصر فى النحو . توفى سنة ٣٠٥ هـ (البغية ٦٠١/١) .

وحذف صدر صلتها بنيت على الضم نحو ﴿ **ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد** ﴾ [مريم : ٦٩] ، التقدير أيهم هو أشد ، وإن لم تضف أو لم يحذف نحو أى قائم وأى هو قائم وأيهم هو قائم أعربت ، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها فى المبنيات (**وَبَعْضُهُمْ**) أى بعض النحاة وهو الخليل ويونس(١) ومن وافقهما (**أَعْرَبَ**) أيا (**مُطْلَقًا**) أى وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ، وتأولا الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقديم ﴿ **ثم لننزعن من كل شيعة** ﴾ الذى يقال فيه أيهم أشد . وما يونس فجعلها استفهامية أيضا لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ، لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، واحتج عليهما بقوله :

[١١٢] **إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِى مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ**[١]

المقيدة أخذا من واو الحال بحذف صدر صلتها بأن ينتفيا معا نحو أىّ هو قائم أو تنتفى الإضافة دون الحذف نحو أى قائم ، أو ينتفى الحذف دون الإضافة نحو أيهم هو قائم ، فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أن النفى إذا توجه إلى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيد معا وانتفاء المقيد فقط وانتفاء القيد فقط أما إذا أضيفت وحذف الصدر فتبنى وهذه صورة المفهوم والشارح قدم بيان المفهوم على بيان المنطوق لقلته . ووجه البناء فى الأخيرة قيام موجبه وهو الشبه الافتقارى مع عدم المعارض لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا إضافة . ومن أعربها فى هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل . ووجه إعراب الثلاث الأول وجود المعارض من الإضافة اللفظية فى الثالثة والتقديرية فى الأوليين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف إليه و لم ينزل التنوين فى الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولأن قيام التنوين مقام المضاف إليه معهود كما فى كل وبعض وحينئذ بخلاف قيامه مقام المبتدأ (**قوله وصدر وصلها ضمير**) ظاهره التقييد بالضمير . ويحتمل أن يقال إن الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضاربه أى جاء أيهم زيد ضاربه فى مقام عهد فيه أن زيدا ضرب واحدا من الجماعة سم . ويؤخذ مما ذكر ما نقل عن أبى حيان أنها إذا وصلت بظرف أو مجرور أو جملة فعلية أعربت إجماعا (**قوله على الضم**) للإشارة به لكونه أقوى الحركات إلى أن للكلمة حالة إعراب وأصل التحرك لالتقاء الساكنين (**قوله وإن لم تضف**) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف بقرينة تمثيله .

---

[١] قاله غسان بن وعلة . وهو من المتقارب . وكلمة ما زائدة ، وإذا فيها معنى الشرط فلذلك دخلت الفاء فى جوابها وهو فسلم (**قوله أيهم**) أى موصول مضاف إلى الضمير وصدر صلته محذوف والتقدير على أيهم هو أفضل . وفيه الشاهد حيث حذف صدر صلته فلذلك بنى على الضم . وروى بالجر على لغة من أعرب أيا مطلقا . وهذا حجة على أحمد بن يحيى فى زعمه أن أيا لا يكون إلا استفهاما أو جزءا .

---

(١) يونس : هو يونس بن حبيب الضبى الولاء البصرى ، أبو عبد الرحمن من أصحاب أبى عمرو بن العلاء ، برع فى النحو ، وسمع من العرب ، وروى عن سيبويه ، وله قياس فى النحو ... وسمع منه الكسائى والفراء مات سنة ١٨٢ هـ (البغية ٣٦٥/٢) .

بضم أى لأن حروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول ولا تعلق . وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها ألا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة ، وذكر هذا الشرط بن إياز وقال نص عليه النقيب فى الأمالى . ويحتمل أن يريد بقوله وبعضهم إلى آخره أن بعض العرب يعربها فى الصور الأربع ، وقد قرئ شاذا أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة .

(تنبيهان) : الأول لا تضاف أى لنكرة خلافا لابن عصفور[1] ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل

(قوله وتأولا الآية إلخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف وأى مبتدأ فضمته إعراب وأشد خبر والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسدت جملة أيهم أشد مسد المفعول . وبقى رأى ثالث للأخفش والكسائى وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شيعة ومن زائدة بناء على قولهما إنها تزاد فى الإيجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع **(قوله فجعلها استفهامية أيضا)** اعترض عليه بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل إلا إذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز ضربت أزيد عندك أم عمرو وتنزع ليس منها **(قوله الذى يقال فيه)** أى الفريق الذى إلخ . ويلزم على هذا الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو ممتنع فلو قال فريقا يقال فيه إلخ لكان أولى **(قوله وبين معمولها)** اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيئا آخر . وأجيب بأن المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا وهو اسم الاستفهام المذكور ، وبكون المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا للحرف يندفع اعتراض آخر وهو أن ما قاله الشارح ينافيه تقديرهم القول فى قولهم ما هى بنعم الولد وقولهم على بئس العير . وحاصل الجواب أن ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون معمولا فلا ضرورة إلى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لأن ما بعده فعل . وعبارة المغنى فى توجيه رد بيت الشاعر الأقوال الثلاثة السابقة نصها لأنه لا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته وحرف الجر لا يعلق ولا يستأنف ما بعد الجار اهـ بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الأقوال كما سبق **(قوله لا تضاف أى)** أى الموصولة التى الكلام فيها أما الواقعة نعتا أو حالا فلا تضاف إلا إلى نكرة وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان إلى النكرة وكذا إلى المعرفة الدالة على متعدد نحو أى الرجال أفضل أو المفردة المقدر قبلها دالّ على متعدد نحو أى زيد أحسن أى أى أجزائه أحسن وأى الدينار دينارك أى أىّ أفراده أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر * **أبى وأيك فارس الأحزاب** * وهما فى النكرة بمنزلة كل فيراعى فى الضمير المضاف إليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فيراعى المضاف فيقال أى غلامين أتيا أى غلمان أتوا أى الغلامين أتى أى الغلمان أتى كما تقول ذلك عند الإتيان بلفظ كل وبعض . إن قيل الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفين على أىّ . أجيب بأن أيا لوضعها على الإبهام محتاجة إلى تعريف جنس ما وقعت

---

(١) والصور الأربع هى :

« أ » أن تضاف ويذكر صدر صلتها مثل يعجبنى أيهم هو قائم .

«ب» أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها . مثل يعجبنى أىٌّ قائم .

«جـ» أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها . مثل يعجبنى أىٌّ هو قائم .. وهذه الأحوال الثلاثة معربة بالحركات .

« د » أن تضاف ويحذف صدر الصلة مثل قوله تعالى : ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيًا ﴾ وهذه الحالة لا تعرب إلا إذا أضيفن وذكر صدر الصلة ، وانظر ١/٢٤٣ ، ٢٤٤ توضيح المقاصد والمسالك ...

متقدم كما فى الآية والبيت . وسئل الكسائى لم يجوز أعجبنى أيهم قام فقال أى كذا خلقت . الثانى تكون أى موصولة كما عرف . وشرطا نحو ﴿ **أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى** ﴾ [الإسراء : ١١٠] واستفهامًا نحو ﴿ **فأى الفريقين أحق بالأمن** ﴾ [الأنعام : ٨١] ، ووصلة لنداء ما فيه أل ، ونعتا النكرة . دالا على الكمال نحو مررت برجل أى رجل ، وتقع حالا بعد المعرفة نحو « هذا زيد أى ، رجل »[1] ومنه قوله :

عليه وإلى تعريف عينه فالأول بالمضاف إليه والثانى بالصلة بخلاف غيرها فإنه محتاج إلى الثانى فقط فأى معرفة بالإضافة والصلة من جهتين كذا قالوا . ولى فيه بحث لأنه لا يتأتى فيما إذا كانت أى الموصولة للجنس لأن صلتها حينئذ لا تعرف العين ، ويمكن دفعه بأن المراد بالعين التى تعرفها صلة أى ما يعم قسم الجنس المعرف بالإضافة . لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لأنا نمنع ذلك فقد يتميز الشىء ببعض صفاته مع الجهل بجنسه . هذا . وجوز الرضى اجتماع معرفين مختلفين وفرع عليه جواز إضافة العلم مع بقاء علميته . وإنما لم تجز إضافتها إلى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لأن الموصول مراد تعيينه وإضافته إلى النكرة تقتضى إبهامه فيحصل التدافع ظاهرا (**قوله ولا يعمل فيها إلخ**) هذا مذهب الكوفيين وتبعهم الموضح . وقال الناظم فى التسهيل تبعا للبصريين ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين (**قوله والبيت**) اعترض بأن أيا لم يعمل فيها فى البيت فعل فضلا عن كونه مستقبلا لأن العامل فيها حرف جر . وأجيب بأن الجار والمجرور متعلق بالفعل فهو عامل فى المجرور محلا (**قوله وسئل الكسائى**) أى فى حلقة يونس . تصريح (**قوله أى كذا خلقت**) أى وضعت ووجه ابن السراج ذلك كما فى التصريح بأن أيا وضعت على الإبهام ولو قلت أعجبنى أيهم قام كان على التعيين وإيضاحه أى معنى أعجبنى أيهم قام أعجبنى الشخص الذى وقع منه القيام فى الخارج فهو متعين فى الخارج بوقوع القيام منه فى الماضى بالفعل وإذا قلت يعجبنى أيهم يقوم فمعناه يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام وهو مبهم لعدم تعينه بوقوع القيام منه خارجا ومثله قولك اضرب أنت أيهم يقوم فعلم أن الإبهام فى يعجبنى أيهم يقوم ليس من جهة صلاحية المضارع للحال والاستقبال حتى يرد اعتراض شيخنا على التوجيه بأن الأمر يعمل فيها ولا إبهام فيه لأنه للاستقبال فقط نعم يرد أن مفاد التوجيه أن سبب التعيين وعدمه مضى الصلة واستقبالها لا مضى العامل واستقباله فافهم وإنما اشترط التقدم لتمتاز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخر (**قوله ووصلة لنداء ما فيه أل**) قال الرضى وذلك لأنهم استكرهوا اجتماع آلتى التعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الإبهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا إذا قطع عن الإضافة واسم الإشارة لوضعهما مبهمين مشروطا إزالة إبهامهما إلا أن اسم الإشارة قد يزال إبهامه بالإشارة الحسية فلا يحتاج إلى الوصف بخلاف أى فكانت أدخل فى الإبهام فلهذا جاز يا هذا ولم يجز يا أى بل لزم أن يردفه ما يزيل إبهامه اهـ وبهذا أيضا كان الفصل بأى أكثر من الفصل باسم الإشارة.

---

(١) انظر تسهيل الفوائد صـ ٣٧ .

[١١٣] فأوْمَيْتُ إيماءً خفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّما فَتى

(وَفِي * ذَا ٱلحَذْفِ) المذكور فى صلة أى وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ (أَيًّا غَيْرُ أيٍ) من الموصولات (يَقْتِفِي) غير أى مبتدأ ، ويقتفى خبره ، وأيا مفعول مقدم . وأصل التركيب غير أى من الموصولات يقتفى أيا أى يتبعها فى جواز حذف صدر الصلة (إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ) نحو ما أنا بالذى قائل لك سواء أى بالذى هو قائل لك ، ومنه ﴿ وهو الذى فى السماء إله ﴾ [الزخرف : ٨٤] أى هو فى السماء إله (وَإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ) الوصل (فالحَذْفُ نَزْرٌ) لا يقاس عليه وأجازه الكوفيون(١) . ومنه قراءة يحيى بنى يعمر ﴿ تماما على الذى أحسنُ ﴾ [الأنعام : ١٥٤]

(قوله دالا على الكمال) أى فيما أضيفت إليه مشتقا أو جامدا والثناء على الموصوف فى الأول باعتبار الوصف المدلول عليه بالمضاف إليه وفى الثانى باعتبار كل ما يمدح به الموصوف من أوصاف الكمال فيكون أبلغ كمررت بفارس أى فارس وبرجل أى رجل . قال الفارسى رجل الثانى غير الأول لأن الأول واحد ، والثانى جنس لأن أيا بعض ما تضاف إليه (قوله لحبتر) اسم رجل ويلزم فى هذين الوجهين أى كونها نعتا وكونها حالا الإضافة إلى مماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أى إنسان بخلاف مررت برجل أى عالم فلا يجوز كما فى التسهيل والهمع (قوله حذف العائد إذا كان مبتدأ) أخذ كونه عائدا من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدأ من قوله وصدر وصلها (قوله إن يستطل) أى يعدّ طويلا فالسين والتاء لعدّ الشىء كذا كاستحيبنه أو يطل بالبناء للمجهول أى يطيلها المتكلم فهما زائدتان فزيادتهما لا تتوقف على بنائها للفاعل كما توهمه البعض ولم يشترط طول الصلة فى أى لملازمتها للإضافة لفظا أو نية فالطول بالإضافة لازم لأى فكان مغنيا عن اشتراط طول الصلة لكن يقبح يعجبنى أى قائم وإن جاز لعدم الطول لفظا نقله ابن خروف وغيره عن سيبويه (قوله ومنه وهو الذى فى السماء إله) فإله خبر مبتدأ محذوف هو العائد وفى السماء متعلق بإله لأنه بمعنى معبود ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لخلوّ الصلة حينئذ من العائد على الموصول ، ولا يحسن جعل الظرف متعلقا بفعل هو صلة وإله الأول والثانى بدلين من الضمير المستتر فيه ، وفى الأرض معطوف على فى السماء لتضمنه الإبدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل بامتناعه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفى الأرض إله مبتدأ وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف وخلوّ الصلة من عائدا إن عطف كذا فى التصريح والروداني عليه والمغنى (قوله فالحذف نزر) إلا فى لا سيما زيد فإنهم جوّزوا إذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبر

[١١٣] البيت من الطويل ، وقائله الراعى ، وهو من شواهد الهمع ٩٣/١ والشاهد فيه قوله : « أيما فتى » حيث وقعت « أى » حال من المعرفة : حبتر .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقًا ، سواء كان الموصول أيا أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل . وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقًا ، فإذا كان الموصول غير أى لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة ، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى . واستدلال الكوفيون جاء سماعيًا ومنه ما ذكر .

وقراءة مالك بن دينار وابن السماك ﴿ ما بعوضة ﴾ [البقرة : ٢٦] بالرفع . وقوله :

[١١٤] لا تَنْوِ إلَّا الَّذى خَيْرٌ فما شَقِيَت إلَّا نُفوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ ناوُونا

وقوله :

[١١٥] مَنْ يُعْنَ بالْحَمدِ لا يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ وَلا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالكَرَمِ

(وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ) العائد المذكور أى يقتطع ويحذف (إِنْ صَلُحَ الْبَاقِى) بعد حذفه (لِوَصْلٍ مُكْمِلِ) بأن كان ذلك الباقى بعد حذفه جملة أو شبهها لأنه والحالة هذه لا يدرى أهناك محذوف أم لا لعدم ما يدل عليه ، ولا فرق فى ذلك بين صلة أى وغيرها ، فلا يجوز جاءنى الذى يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو فى الدار على أن المراد هو يضرب أو هو

مبتدأ محذوف وجوبا باطراد لتنزيلهم لا سيما منزلة إلا استثنائية وهى لا يصرح بعدها بجملة فإذا قيل لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ذكر ذلك فى المغنى (**قوله وابن السماك**) بالكاف على وزن العطار فإن صدر بأب فباللام كذا نقل عن الفراء (**قوله بالرفع**) أى فى الآيتين . أما بنصب أحسن فالذى اسم موصول حذف عائده أى على العلم الذى أحسنه وجوز الكوفيون كونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أى على إحسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته إعراب لا بناء وهى علامة الجر كذا فى الروداني . وأما بنصب بعوضة فبعوضة بدل من مثلا وما حرف زائد للتوكيد . وقيل ما نكرة موصوفة وبعوضة صفة لما ويجوز على قراءة الرفع أن تكون ما حرفا زائدا ويضمر المبتدأ تقديره مثلا هو بعوضة كذا فى إعراب القرآن لأبى البقاء (**قوله من يعن**) بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة أى من يعنيه ويهمه حمد الناس له لرغبته فيه ، ويحد بفتح الياء التحتية وكسر الحاء المهملة من حاد إذا مال (**قوله العائد المذكور**) أى الذى هو صدر الصلة والأكثر فائدة جعل الضمير عائدا على العائد مطلقا سواء كان صدر صلة أولا كما صنع ابن عقيل فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فى قولك جاء الذى ضربته فى داره لأن الباقى بعد حذفه صالح للوصل (**قوله ويحذف**) عطف تفسير (**قوله مكمل**) أى للموصول وهو صفة لازمة (**قوله جملة أو شبهها**) أى مشتملة على العائد (**قوله لأنه والحالة هذه إلخ**) فيه أن غاية ذلك حصول الإجمال وهو ليس بعيب ولو قال لأن المتبادر حينئذ إلى فهم السامع عدم الحذف لاستفهام التعليل .

---

[١١٤] البيت من البسيط ، وقائله مجهول ، وهو من شواهد الأشمونى فقط . والشاهد فيه قوله : « إلا الذى خير » حيث حذف عائد الموصول مع كونه مرفوعًا بالابتداء والصلة ليست طويلة ، وذلك على تقليل ، وأجازة الكوفيون .

[١١٥] هو من البسيط (**قوله من**) موصولة فى محل الرفع على الابتداء ، ولا ينطق خبره مجزوم لتضمن المبتدأ معنى الشرط . ويعن بضم الياء آخر الحروف ، وسكون العين ، وفتح النون من قولهم عنيت بحاجتك بضم أوله أعنى بها . والمعنى من يعتنى بحصول الحمد أى من يرغب فى حمد الناس له فلا يتكلم بالذى هو سفه : أى كلام فاحش . وما فى بما موصولة وصدر صلتها محذوف أى بما هو سفه : أى بالذى هو سفه ، وفيه الشاهد حيث حذف العائد المرفوع بالابتداء مع عدم طول الصلة وهو ضعيف . (**قوله ولا يحد**) بالجزم عطفا على لا ينطق من حاد عن الطريق يحيد حيودا وحيدة وحيدودة : إذا مال وعدل عنه .

أبوه قائم أو هو عندك أو هو فى الدار ، ولا يعجبنى أيهم يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو فى الدار كذلك ، أما إذا كان الباقى غير صالح للوصل بأن كان مفردا أو خاليا عن العائد نحو ﴿ **أيهم أشد** ﴾ [مريم : ٦٩] ﴿ **وهو الذى فى السماء إله** ﴾ [الزخرف : ٨٤] جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف .

(تنبيهان) : الأول ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطا أخر : أحدها ألا يكون معطوفا نحو جاء الذى زيد وهو فاضلان . ثانيها ألا يكون معطوفا عليه نحو جاء الذى هو وزيد قائمان ، نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، لكن أجاز الفراء وابن السراج فى هذا المثال حذفه . ثالثها ألا يكون بعد لولا نحو جاء الذى لولا هو لأكرمتك . الثانى أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعا مبتدأ لا يجوز حذفه فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جنَّ **(وَٱلحَذْفُ عِندَهُمْ)** أى عند النحاة أو العرب **(كَثِيرٌ مُنْجَلى . فى عائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ ٱنْتَصَبْ * بِفِعْلٍ)** تام **(أَوْ وَصْفٍ)** هو غير صلة أل فالفعل **(كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ)** أى نرجوه ،

(قوله على أن المراد هو يضرب إلخ) أما على قطع النظر عن الضمير وجعل الباقى بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز **(قوله بأن كان مفردا)** أى اسما واحدا **(قوله نحو أيهم أشد إلخ)** فى كلامه لف ونشر مرتب **(قوله ألا يكون معطوفا)** اشترط هذا الشرط مع أن الكلام فى حذف العائد المبتدأ لأن المعطوف على المبتدأ مبتدأ ، واشترطوه لأن حذفه وحده يؤدى إلى بقاء العاطف بدون المعطوف ومع العاطف فيه صورة الإخبار عن مفرد بمثنى **(قوله ألا يكون معطوفا عليه)** لأنه يؤدى إلى وقوع حرف العطف صدرا أو الإخبار عن مفرد بمثنى صورة **(قوله ألا يكون بعد لولا)** لوجوب حذف الخبر بعدها بقيده الآتى فلو حذف العائد لأدى إلى الإجحاف ، وبقى شرطان آخران ألا يكون بعد حرف نفى نحو جاء الذى ما هو قائم وألا يكون بعد حصر نحو جاء الذى ما فى الدار إلا هو وإنما فى الدار هو ، وأما اشتراط كونه غير منسوخ احترازًا عن نحو اللذان كانا قائمين فمعلوم من إطلاق لفظ المبتدأ لأن المنسوخ لا يسمى مبتدأ على الإطلاق **(قوله أفهم كلامه)** أى حيث أشار إلى حذف الصدر بقوله : وفى ذا الحذف **(قوله فلا يجوز جاء اللذان قام إلخ)** لأن الفاعل ونائبه لا يحذفان إلا فى مواضع ليس هذا منها **(قوله عندهم)** متعلق بكثير وقوله كثير منجلى خبران للحذف . وقوله فى عائد متعلق بكثير ومنجلى على سبيل التنازع هذا هو الظاهر . وفى كلامه من عيوب القافية التضمين[1] وهو تعلقها بما بعدها إلا أن يخص بكون ما بعدها ركن الإسناد كما قاله بعضهم **(قوله متصل)** فى مفهومه تفصيل فإن كان انفصال الضمير لمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتقديم أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه وإن لم يكن لذلك جاز نحو ﴿ **ومما رزقناهم ينفقون** ﴾ [البقرة : ٣] بناء على تقدير العائد منفصلا لأنه أرجح أى رزقناهم إياه على أنه سيأتى عن الروداني أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال وعليه يخرج القسم الأول ويدخل الثانى .

---

(١) التضمين أحد عيوب القافية ، وهو تعلق ما فيه قافية بأخرى، وهو قبيح إن كان مما لا يتم الكلام بدونه ـ ومقبول ـ إذا كان فيه بعض المعنى لكنه يفسر ما بعده .

أو هذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه ، ومما علمت أيدينا أى علمته . والوصف كقوله :

[١١٦] **ما اللهُ مُوليكَ فَضْلٌ فأحمَدَنْهُ به ... فما لَدَى غَيْرِهِ نَفعٌ ولا ضَرَرُ**[1]

أى الذى الله موليكه فضل ، وخرج عن ذلك نحو جاء الذى إياه أكرمت ، وجاء الذى

(**قوله إن انتصب بفعل أو وصف**) فإن قلت قد نصوا فى قوله تعالى : ﴿ **أين شركائى الذين كنتم تزعمون** ﴾ [القصص : ٦٢] أنه يجوز أن يكون التقدير يزعمونهم شركائى وهذا لا إشكال فيه ، وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركائى وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف . قلت الذى اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير و لم يعتمد الضمير بالحذف ورب شيء يجوز تبعا لغيره ولا يجوز مستقلا ، مثاله حذف الفاعل فى نحو زيدا ضربته تبعا للفعل وحذف الفاء فى نحو ﴿ **فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم** ﴾ [آل عمران : ١٠٦] ، تبعا للقول اهـ دمامينى (**قوله أو وصف**) أى تام أيضا ليخرج نحو جاء الذى أنا كائنه (**قوله غير صلة أل**) أما منصوب صلة أل فلا يجوز حذفه إن عاد إليها لدلالتهم بذكر الضمير على اسميتها الخفية وعند حذفه يفوت الدليل فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه نحو جاء الذى أنا الضارب أى الضاربه وبذلك يقيد إطلاقه الآتى أيضا ، أما جاء رجل أنا الضارب أى الضاربة فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بالتقييد لأن المحذوف غير عائد الموصول والكلام فى حذف عائده (**قوله ومما عملت أيدينا**) ونحو قوله تعالى : ﴿ **وما عملت أيديهم** ﴾ [يس : ٣٥] ، فى قراءة الكوفيين إلا حفصا بالحذف أى عملته كما فى قراءة الباقين . قال الأصفهانى شارح اللمع لم يأت فى القرآن إثبات العائد اتفاقا إلا فى ثلاث آيات : ﴿ **كالذى يتخبطه الشيطان من المس** ﴾ [البقرة : ٢٧٥] ، ﴿ **كالذى استهوته الشياطين** ﴾ [الأنعام : ١٧١] ، ﴿ **واتل عليهم نبأ الذى آتيناه** ﴾ [الأعراف : ١٧٥] ، شرح الجامع (**قوله أى الذى الله موليكه**) قدر الضمير متصلا مع أن الراجح انفصاله لأن الكلام فى المتصل ومنه يعلم أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله الرودانى (**قوله نحو جاء الذى إياه أكرمت**) أى وجاء الذى لم أكرم إلا إياه فلا يجوز حذف العائد لأنه لو حذف فى الأول لتبادر إلى الذهن تقديره مؤخرا فيفوت الغرض من تقديره وهو الحصر أو الاهتمام ، ولو حذف فى الثانى لتبعه فى الحذف إلا فيتوهم نفى الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره قاله ابن هشام فى شرح بانت سعاد . ويؤخذ من العلة ما قدمناه من أن محل منع حذف المنفصل إذا كان انفصاله بسبب التقديم أو الحصر فلو كان لغرض لفظى جاز حذفه نحو فاكهين بما آتاهم ربهم أى آتاهم إياه . ولا يقدر متصلا لما مر من أن انفصال ثانى الضميرين المتحدين غيبة المختلفين فى الإفراد والتذكير وفروعهما مع الفصل بينهما بحرف أو حرفين أحسن من اتصاله فالمناسب حمل القرآن عليه وبهذا تعرف ما فى كلام البعض فتأمل .

---

[١] هو أيضا من البسيط . وكلمة ما موصولة فى محل الرفع على الابتداء وخبره فضل . وقوله الله موليك جملة من المبتدأ والخبر صلة للموصول ، والعائد محذوف تقديره موليكه أى موليك إياه : من أولاه النعمة إذا أعطاه إياها . وفيه الشاهد وهو حذف الضمير المنصوب بالوصف العائد إلى الموصول . والفاء فى الموضعين للتعليل . والنون فى احمدنه مخففة للتأكيد والباء فى به تصلح للسببية ، والضمير يرجع إلى الفضل . قوله فما لدى غيره أى ليس عند غير الله نفع حاصلا ولا ضرر .

إنه فاضل ، وجاء الذى كأنه زيد ، والضاربها زيد هند ، فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وشذ قوله :

[١١٧] مَا الْمُسْتَفِزُّ الهوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ

وقوله(١) :

[١١٨] فِى الْمُعْقِبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى امْرَأً حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَـا

[١١٩] أَخٌ مُخْلِصٌ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الْوُدِّ والْعَهد الذِّى كَانَ مَالِكٌ

أى كانه مالك .

(تنبيهات)*: فى عبارته أمور : الأول ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل فى ذلك وفرعيه الوصف فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف . الثانى ظاهرها أيضا التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة أل والذى هو صلتها . ومذهب الجمهور أن منصوب صلة أل لا يجوز حذفه . وعبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الألف والام(٢) .

(قوله ما المستفز) أى المستخف . والهوى فاعل المستفز والهاء المحزوفة مفعوله أى المستفزه . وأتيح بفوقية فتحتية فحاء مهملة أى قدر كذا فى العينى **(قوله فى المعقب البغى إلخ)** أى فى الشىء الذى يعقبه البغى أهل البغى ما يمنع الرجل الضابط أن يسأم من سلوك طريق السداد . فالبغى فاعل وأهل مفعوله الأول مؤخر والهاء المحذوفة مفعوله الثانى مقدم أى المعقبة ، كذا فى العينى وإسناد النهى إلى مدلول الضمير الراجع إلى ما مجاز **(قوله كان مالك)** علم لرجل والضمير فى كأنه إلى الأخ(**) **(قوله تنبيهات)** وفى نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب أما الأولى فلأن المعدود الأمور لا التنبيهات

---

[١١٧] هو أيضا من البسيط **(قوله ما بمعنى)** ليس والمستفز من الاستفزاز وهو الاستخفاف والهوى فاعله والمفعول محذوف تقديره ما المستفزه الهوى وفيه الشاهد حيث حذف فيه الضمير المنصوب الذى لصله الألف واللام إذا أصله ما الذى هو مستفزة الهوى وهذا نادر . وقوله محمود عاقبة : كلام إضافى منصوب لأنه خبر ما **(قوله ولو أتيح)** أى ولو قدر له : من أتاح الله الشىء إذا قدره ومادته تاء مثناة من فوق وياء آخر الحروف وحاء مهملة ، والمعطوف عليه محذوف تقديره إن لم يتح له صفو وان أتيح له . وكذا جواب الشرط محذوف وهو لا يحمد عاقبته . حذف لدلالة الجملة الأولى عليه . وحاصل المعنى ليس الذى استفزه الهوى أى استخفه وغلبه محمودا عاقبته وإن قدر له صفاء بلا كدر .

[١١٨] هو من البسيط المجزوء السالم . معناه فى الشىء الذى يعقب البغى أهل البغى من النكال ما يمنع الرجل الجازم الضابط أن يسأم أى يمل من سلوك طريق السداد . والمعقب اسم فاعل من أعقب وهو يتعدى إلى مفعولين ، قال تعالى ﴿فأعقبهم نفاقا﴾ والبغى مرفوع لأنه فاعله . وأهل البغى كلام إضافى مفعول أول ، والمفعول الثانى هو العائد المحذوف لأن أصله فى المعقبه ، البغى وفيه الشاهد حيث حذف العائد المنصوب بالوصف وهو قليل والجملة خبر عن ما فى قوله ما ينهى ، وهى موصولة وينهى صلتها ، وامرأ مفعوله ، وحازما صفته ، وأن مصدرية والتقدير ينهاه عن السآمة فى سلوك طريق السداد فافهم .

[١١٩] البيت من الطويل ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : «العهد الذى كان مالك» حيث حذف العائد من جملة الصلة ، التى هى قوله : «كان مالك» إلى الموصول ، مع أن العائد منصوب بفعل ناقص .

---

(١) البيت مجهول القائل وهو من البسيط . والشاهد فيه خوف الضمير العائد إلى «أل» من الصلة وهذا شاذ لا يقاس عليه . لأن المنصوب عائد على أل نفسها ، وهو الذى يدل على إسمية أل ، فإذا حذف زال الدليل على ذلك .

(٢) انظر تسهيل الفوائد صـ ٣٥ .

(**) قوله والضمير فى كأنه للأخ لا يخلو عن شىء ، فإنه على ذلك لم يكن عائدا على الموصول مع أن البيت مسوق للاستشهاد على حذف العائد المنصوب بالفعل الناقص شذوذا ، فالأولى ما أفاده غيره من قوله أخ إلخ خبر مقدم ومالك مبتدأ مؤخر ، واسم كان ضمير مستتر يعود على مالك وخبرها هو المحذوف العائد على الذى ، أى الذى كان مالك إياه ، أى عليه تأمل اهـ . مصححه .

الثالث شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن معينا لم يجز حذفه نحو جاء الذى ضربته فى داره . الرابع إنما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته . الخامس إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففى توكيده والعطف عليه خلاف أجازه الأخفش والكسائى ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة ؛ واتفقوا على مجىء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه نحو هذه التى عانقت مجردة : أى عانقتها مجردة ، فإن كانت الحال متقدمة نحو هذه التى مجردة عانقت فأجازها ثعلب ومنعها هشام(١) . وهذا شروع فى حكم حذف العائد المجرور ، وهو على نوعين : مجرور بالإضافة ومجرور بالحرف . وبدأ بالأول فقال : (**كَذَاكَ**) أى مثل حذف العائد المنصوب المذكور فى جوازه وكثرته (**حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ**) عامل (**خُفِضَا * كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ**) فعل (**أَمْرٍ مِنْ قَضَى**) قال تعالى ﴿**فاقض ما أنت قاض**﴾ [طه : ٧٢] ، أى قاضيه . ومنه قوله :

[١٢٠] **وَيَصْغُرُ فى عَيْنِى تِلَادِى إذا انْثَنَتْ يَمِينى بِإِدْرَاكِ الَّذِى كُنْتُ طَالِباَ**

ماعدا الخامس وأما الثانية فلأن الخامس ليس من الأمور الواردة على عبارة المصنف والمناسب تنبيهان بالتثنية الأول فى عبارته أمور ثم يقول بدل قوله الخامس الثانى (**قوله بأصالة الفعل فى ذلك**) أى فى حذف المعمول الذى هو نوع من التصرف الذى الأصل فيه الفعل (**قوله وعبارة التسهيل إلخ**) مقابل لماقبله ويمكن حملها على منصوب صلة أل العائد إلى غيرها فلا ينافى كلام الجمهور ولا يعارضه التعبير بقد لأن التقليل نسبى فاندفع ما للبعض (**قوله حذف هذا العائد**) لو حذف لفظ هذا لكان أحسن لأن هذا الشرط عام كما سيأتى قاله سم (**قوله لم يجز حذفه إلخ**) لأن الضمير المجرور يغنى عنه فى الربط فيتبادر إلى ذهن السامع أن لا حذف وأن المجرور هو الرابط مع ملاحظة للتكلم المحذوف رابطا ولأنه لا يدرى أمدلول الموصول هو المضروب أم غيره فى داره مع أن المقصود إفادة أنه المضروب فلو قطع النظر عن المحذوف ولوحظ المجرور رابطا ولم يقصد إفادة عين المضروب جاز الحذف (**قوله إنما يقيد الفعل بكونه تاما إلخ**) فيه أن الناظم لا يراه كما صرح بذلك قاله يس (**قوله ففى توكيده**) نحو جاء الذى ضربت نفسه والعطف عليه نحو جاء الذى ضربت وعمرا .

(**قوله أجازه الأخفش**) تبع فى العزو للأخفش الشيخ المرادى والذى لغيره المنع عنه كما فى المغنى . والأخافشة ثلاثة لكن المراد عند الإطلاق أبو الحسن الأخفش شيخ سيبويه قاله الشيخ يحيى (**قوله فأجازها ثعلب**) هو الراجح (**قوله ما بوصف عامل**) أى ناصب للعائد محلا باعتبار أنه فى المعنى مفعول له لاستيفائه شروط عمله وإن كان جار اله محلا أيضا باعتبار الإضافة والمراد بالوصف هنا خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخفوض باسم المفعول نحو جاء الذى

[١٢٠] قاله ابن ناشب من بنى مازن ، وكان أصاب دما فهدم بلال داره . وقيل إن الحجاج هو الذى هدم داره بالبصرة وحرقها وهو من قصيدة من الطويل (**قوله تلادى**) بكسر التاء المثناة من فوق هو ما تحبه أنت من مال ، وهو فاعل تصغر ، وأراد به صغر ، القدر وخص التلاد لأن النفس أضن به . ونبه بهذا على أنه كما يخفف على قلبه ترك الدار خشية التزام العار كذلك يقل فى عينه إنفاق المال عند إدراك المطلوب (**قوله إذا انثنت**) أى انصرفت . المعنى يحقر فى عينى أعز أموالى ولا أراه شيئا إذا ظفرت بإدراك ما انا طالبه ، وجواب إذا مقدم عليه . والشاهد فى قوله طالبا حيث حذف العائد المجرور بإضافة الوصف إليه ، إذ أصله كنت طالبه ، كما فى قوله تعالى ﴿ **فاقض ما أنت قاض** ﴾ أى قاضيه .

أى طالبه . أما المجرور بإضافة غير وصف نحو وجهه حسن أو بإضافة وصف غير عامل نحو جاء الذى أنا ضاربه أمس فلا يجوز حذفه .

(تنبيه): إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بإرشاد المثال إليه وَ **(كَذَا)** يجوز حذف العائد **(ٱلذِي جُرَّ)** وليس عمدة ولا محصورا **(بِمَا ٱلْمَوْصُولَ جَرّ)** من الحروف مع اتحاد متعلقى الحرفين لفظا ومعنى **(كَمُرَّ بِالَّذِى مَرَرْتُ فَهُوَ بَرّ)** أى مررت به ومنه ﴿ **ويشرب مما تشربون** ﴾ [المؤمنون : ٣٣] ، أى منه . وقوله :

[١٢١] **لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الَّذِى رَكَنَتْ ... أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ**

أى ركنت إليه وقوله :

[١٢٢] **لَقَدْ كُنتَ تُخْفِى حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةٍ ... فَبُحْ لاَنَ مِنهَا بِالَّذِى أَنْتَ بَائِحُ**[٢]

أنت مضروبه قاله فى التصريح ، وظاهره ولو اسم مفعول المتعدى إلى اثنين نحو جاء الذى أنت معطاه والذى تميل إليه نفسي جواز حذف مخفوضه . لا يقال إذا اشترط فى الوصف الخافض كونه ناصبا محلا كان هذا مكررا مع قوله والحذف عندهم إلخ لأنا نقول المراد بالمنصوب فيما مر المنصوب فقط لا المنصوب والمجرور باعتبارين **(قوله بعد أمر من قضى)** أى بعد فعل أمر مشتق من قضى بقصر الممدود للضرورة على تقدير المصدرية أو من مادة قضى فعلا ماضيا على تقدير الفعلية قاله الشيخ خالد **(قوله ويصغر فى عينى تلادى)** هو بكسر الفوقية ما ولد عندك من مالك كالتالد . والتلد بفتح التاء وضمها ، والتلد بفتحتين والتليد والمتلد قاله فى القاموس . وخصه بالذكر لأن النفس أضمن به إذا اثنتت أى انصرفت ، أى يحقر فى عينى أعز أموالى إذا ظفرت بإدراك ما كنت طالبه **(قوله فلا يجوز حذفه)** لأن الحذف إنما هو لكون المجرور منصوبا محلا وهو فيما ذكر غير منصوب محلا **(قوله يجوز حذف العائد)** حل معنى أشار به إلى وجه الشبه لا حل إعراب وإلا فكذا خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر **(قوله وليس عمدة إلخ)** حاصله أن شروط حذف العائد المجرور بالحروف باطراد سبعة : ثلاثة تؤخذ من قول المصنف بما الموصول جر وهى جر الموصول بالحرف وأن يكون الجار له موافقا الجار العائد لفظا ومعنى كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتى وزاد الشارح أربعة تؤخذ من مثال المصنف وهى : ألا يكون العائد عمدة ولا محصورا وأن يتحد متعلقا الحرفين لفظا ومعنى أما حذفه فى نحو ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فسماعى **(قوله لفظا)** أى مادة لا هيئة فلو كان أحدهما ماضيا والآخر مضارعا ، أو فعلا والآخر اسم فاعل لم يضر .

---

[١٢١] قاله كعب بن زهير قائل بانت سعاد الذى أنشده بحضرة النبى ﷺ : وقبله بيت آخر وهو :

إِنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بِالأَمْرِ الَّذِى عُنِيَتْ ... نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَر بِمَا ظَفِرُوا

وهما من البسيط **(قوله لا تركنن)** من ركن يركن بفتح عين الفعل فيهما ركنا : إذا مال . ولغة سفلى مضر ركن يركن من باب نصر ينصر . وقال قوم ركن يركن بالكسر فى الماضى والضم فى الغابر وهو شاذ **(قوله ركنت أبناء يعصر)** صلة للموصول والعائد محذوف تقديره ركنت إليه . وفيه الشاهد حيث حذف الضمير المجرور بالحرف لأن الموصوف بالموصول مجرور بمثله ، ففى مثل ذلك يجوز حذف العائد لكون الموصوف هو الموصول فى المعنى . ويعصر بفتح الياء آخر الحروف وسكون العين وضم الصاد وفى آخره راء كلها مهملات ، وهو اسم رجل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، وهو اسم أبى قبيلة منها باهلة . والضمير فى اضطرها يرجع إلى الأبناء ، والتأنيث باعتبار القبيلة

[١٢٢] قاله عنترة بن شداد العبسى . وهو من قصيدة طويلة من الطويل . وسمراء اسم امرأة . وحقبة بكسر الحاء وسكون القاف وفتح الباء الموحدة ، ومعناها مدة طويلة ، وانتصابها على الظرفية . وأصلها فى اللغة يطلق على ثمانين عاما . وقد ضبطه بعضهم خفية من خفى الشىء إذا لم يظهر =

أى بائح به . وخرج عن ذلك نحو جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى ما مررت إلا به ، ورغبت فى الذى رغبت عنه ، وحللت فى الذى حللت به ، ومررت بالذى مررت به تعنى بإحدى الباءين للسببية والأخرى الإلصاق ، وزهدت فى الذى رغبت فيه ، وسررت بالذى فرحت به ، ووقفت على الذى وقفت عليه تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف ، فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة . وأما قول حاتم :

[١٢٣] وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَىَّ قَوْمِى ۞ وَأَىُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِى

أى فيه . وقول الآخر :

[١٢٤] وَإِنَّ لِسَانِى شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا ۞ وهُوَّ عَلَى مَن صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

(قوله أى منه) لم يقدر العائد منصوبا أى تشربونه لأن ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وتصحيحه بجعل المعنى مما تشربون جنسه تكلف **(قوله إلى الأمر)** أى الفرار من القتال كما قاله يس . ويعصر كينصر أبو قبيلة كما قاله العينى **(قوله سمراء)** اسم امرأة ، حقبة بحاء مهملة مكسورة فقاف ساكنة فموحدة أى مدة طويلة ، وضبطه بعضهم بخاء معجمة مضمومة ففاء فتحتية من خفى الشيء إذا لم يظهر والأول أصح . وقوله فبح بضم الموحدة جواب شرط محذوف تقديره إذا كان كذلك فبح وقوله لأن : أصله الآن نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الهمزة لالتقائهما اهـ . عينى ببعض زيادة وحذف **(قوله ورغبت فى الذى رغبت عنه)** ظاهر صنيعه أن المتعلقين فى هذا المثال متحدان لفظا ومعنى لأنه سيذكر أمثلة اختلافهما مع أنهما مختلفان معنى لأن معنى الأول المحبة والثانى الزهد . وأجاب شيخنا بأنهما متحدان معنى بقطع النظر عن الحرف قال وفيه بعد وأجاب غيره بأن اختلاف معنى المتعلق فى هذا المثال حاصل غير مقصود **(قوله وسررت بالذى فرحت به)** استوجه .

= والأول أصح **(قوله فبح)** جواب شرط محذوف تقديره إذا كان كذلك فبح ، وهو بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة أمر من باح بالشيء يبوح به إذا أعلن . والبائح فاعل منه **(قوله لان)** أصله الآن ، فحذف منه الهمزتين ، ويقال لان لغة فى الآن ، كما يقال فيه تلان أيضا بالتاء المثناة من فوق . وقد روى الأعلم هذا البيت هكذا :

تَعَزَّفْتَ عَنْ ذِكْرَى سُمَيَّةَ حِقْبَةً ۞ فَبُحْ عَنْكَ مِنْهَا بِالَّذِى أنتَ بَائِحُ

ثم قال الحقبة السنة . ومعنى فبح عنك منها أى أخبر عن نفسك ما كنت تكتمه من حبها والاشتياق إليها **(قوله انت بائح)** جملة اسمية صلة للموصول ، والعائد محذوف تقديره أنت بائح به . وفيه الشاهد وذلك لأن العائد إذا كان مجرورا بحرف لا يحذف إلا إذا دخل على الموصول حرف مثله ، نحو مررت بالذى مررت به . ولك أن تقول مررت بالذى مررت بدون به .

[١٢٣] قاله حاتم بن عدى الطائى . وهو من الوافر **(قوله ومن)** للتعليل كما فى قوله تعالى ﴿مما خطاياهم اغرقوا﴾ يتعلق بيجور ، أى ولأجل الحسد يجوز على قومى . والحسد تمنى زوال نعمة المحسود . والجور الظلم **(قوله وأى)** ههنا استفهامية أضيفت إلى الدهر . وذو بمعنى الذى وهى ذو الطائية . ولم يحسدونى جملة صلتها . والعائد محذوف تقديره لم يحسدونى فيه وفيه الشاهد فإنه حذف العائد المجرور والحال أن شروطه لم تكمل . وهذا شاذ وقيل نادر .

[١٢٤] قاله رجل من همدان لم يسم . وهو من الطويل . وشهدة بضم الشين وهى العسل المشمع **(قوله يشتفى بها)** جملة فى محل الرفع =

(١) لقد حذف الضمير فى البيت وذلك شاذ ، والمعنى : أى لم يحسدونى فيه ، فقد حذف الضمير المجرور بالحرف مع عدم جر الاسم الموصول ـ لمو ـ.

أى عليه فشاذان وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول كما فى قوله :

[١٢٥] لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى ٱلْأَمْرِ الِذى رَكَنَتْ

البيت . وقد أعطى الناظم ما أشرت إليه من القيود بالتمثيل .

(تنبيهات): الأول حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحمل المجرور عليه لأن كلا منهما فضلة . واختلف فى المحذوف من الجار والمجرور أولا : فقال الكسائى حذف الجار أولا ثم حذف العائد . وقال غيره حذفا معا . وجوّز سيبويه والأخفش الأمرين ا هـ . الثانى قد يحذف ما علم من موصول غير أل ، ومن صلة غيرها : فالأول كقوله :

شيخ الإسلام ما ذهب إليه بعضهم من جواز حذف العائد فى هذه الصورة وخرّج عليه قوله تعالى ﴿**فاصدع بما تؤمر**﴾[الحجر : ٩٤]أى اؤمر بما تؤمر به ،وقال الأول الحذف تدريجى فالمحذوف فى الآية عائد منصوب لا مجرور ، وله أن يقول التقدير تؤمره على لغة تعديته إلى الثانى بنفسه كقوله أمرتك الخير أو ما موصول حرفى كما جوزه غير واحد كالبيضاوى واستظهره فى المغنى أى اجهر بأمرك **(قوله ومن حسد)** من تعليلية **(قوله شهدة)** أى كالشهدة وكذا قوله علقم . وهوّ بتشديد الواو كما هو أحد اللغات السابقة والشاهد فى قوله على من صبه الله إذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلقى الحرفين إذ متعلق الأول متعلق الكاف الداخلة تقديرا على علقم كما مر أو نفس علقم لتأوله بمعنى المشتق أى شاق ومتعلق الثانى صب فعلم ما فى كلام البعض من التساهل **(قوله فشاذان)** رد بأن محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما فى البيتين فلا شذوذ **(قوله وحكم الموصوف بالموصول إلخ)** مثل ذلك المضاف للموصول كمررت بغلام الذى مررت أى به كما قاله المرادى والدمامينى كلاهما فى شرح التسهيل والمضاف بالموصوف بالموصول كمررت بغلام الرجل الذى مررت أى به كما بحثه الشنوانى وغيره **(قوله واختلف فى المحذوف إلخ)** لا يخفى أن الخلاف ليس فى المحذوف أولا لأن القول الثانى إنما هو بحذفهما معا فلا أولية فكان الأولى أن يقول واختلف فى كيفية الحذف **(قوله فقال الكسائى إلخ)** تظهر فائدة الخلاف فى نحو ﴿ **ذلك الذى يبشر الله عباده** ﴾[الشورى : ٢٣]أى به فعلى رأى الكسائى الحذف قياسى لأن المحذوف عائد منصوب وعلى رأى غيره سماعى لعدم جر الموصول بل حذف كل عائد مجرور على قول الكسائى من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ، ويلزم حينئذ أن الكسائى ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به ، اللهم إلا أن تجعل تسميته مجرورا على قوله باعتبار ما قبل الحذف فتأمل **(قوله من موصول)** أى اسمى لأن الكلام فيه أما الحرفى فلا يجوز حذفه إلا أن فيجوز حذفها باطراد إجماعا فى نحو .

= صفة لشهدة **(قوله وهوّ)** بتشديد الواو مبتدأ وعلقم خبره على تأويل مرّ وفيه الشاهد حيث حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق ، إذ التقدير وهو علقم على من صبه الله عليه . وهذا شاذ . وفيه شذوذ آخر وهو اختلاف متعلق الحرفين ، فإن على الظاهر يتعلق بقوله علق المقدر ، وعلى المقدر يتعلق بقوله صبه ، وهو من صببت الماء فانصب : أى سكبته فانسكب . والعلقم الحنظل . والمعنى أن لسانى مثل العسل يشتفى به الناس ، ولكنه مثل العلقم على من سلطه الله عليه .

[١٢٥] مر هذا الشاهد برقم ١١٩ انظره فى موضعه .

[١٢٦] أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُــهُ وَيَــنْصُرُهُ سَوَاءُ

والثانى كقوله :

[١٢٧] نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُـو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

وقد تقدم هذا الثانى .

(خاتمة) : الموصول الحرفى كل حرف أول مع صلته بمصدر(٢) وذلك ستة : أن. وأن.

﴿يريد الله ليبين لكم﴾ [النساء : ٢٦] ، وعلى خلاف فى نحو **﴿ومن آياته يريكم البرق﴾** [الروم : ٢٤] وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه . ويجوز حذف صلة الحرفى إن بقى معمولها نحو أما أنت منطلقا انطلقت أى لأن كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان وبقى معمولها ، فإن لم يبق معمولها فلا كما فى التسهيل **(قوله كل حرف إلخ)** اعترض هذا الضابط بشموله همزة التسوية . وأجيب بأن المؤوّل بالمصدر ما بعدها لا هو معها أو يدّعى عدّها من الموصولات الحرفية وفى كل من الجوابين نظر وإن أقرهما البعض وغيره أما الأول فلأن المؤول بالمصدر فى الموصولات الحرفية أيضا ما بعدها لتصريحهم بأنها آلة فى السبك والمسبوك ما بعدها وأما الثانى فتلاعب بارد والأقرب أن فيه حذفا والتقدير كل حرف مصدرى : هذا ، ومقتضى كلامه حرفية الذى المصدرية وهو أيضا مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل فى التصريح عن الرضى أنه قال لا خلاف فى اسمية الذى المصدرية على القول بمجيئها مصدرية **(قوله أول)** أى بالقوة والصلاحية وإن لم تؤول بالفعل **(قوله مع صلته)** أى ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ففى التعريف دور أفاده اللقانى **(قوله ستة)** الراجح خمسة بإسقاط الذى وأما **﴿وخضتم كالذى خاضوا﴾** [التوبة : ٦٩] فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الأصل كالذين حذفت النون على لغة أو إن الأصل كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجمع الذى خاضوا فأفراد أولا باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقانى القول بأنها تكون موصولا حرفيا باقترانها بأل لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا والبعض ولصاحب هذا القول دفع الإشكال بمنع أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل أن أل الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلها أل فى الذى فتأمل .

---

[١٢٦] البيت من الوافر ، وقائله حسان بن ثابت ـ رضى الله عنه ـ، والبيت من شواهد المغنى ٦٢٥ ، والمحتسب ٤٣/١ ،... والشاهد فيه قوله : « أمن يهجو ... ويمدحه » حيث حذف الشاعر الموصول وأبقى صلته .

[١٢٧] مر هذا الشاهد برقم ١٠٥ انظره فى موضعه .

---

(٢) انظر الكفاية ٢٤٠/٢ .

وما . وكي . ولو . والذى . نحو ﴿ أو لم يكفهم أنا أنزلنا ﴾ [العنكبوت : ٥١]

(قوله أن) أى المشددة وتوصل بمعموليها وتؤوّل بمصدر من خبرها مضاف إلى اسمها إن كان خبرها مشتقا أو بالكون المضاف إلى اسمها إن كان جامدا ومثلها المخففة منها **(قوله وأن)** أى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماض خلافا لابن طاهر فى دعواه أن الموصولة بالماضى غير الموصولة بالمضارع مستدلا بأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعد إن الشرطية ولا قائل به . وأجاب ابن هشام بأن الحكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت فى معناه القلب إلى الاستقبال فأثرت الجزم فى محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعا أو أمرا على قول سيبويه فى هذا وصحح ، واستدل عليه بدخول حرف الجر فى قولهم كتبت إليه بأن قم لأن حرف الجر ولو زائد لا يدخل على اسم أو مؤوّل به . وقال أبو حيان لا يقوى عندى وصلها بالأمر لأمرين : أحدهما أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الأمر المطلوب . والثانى أنه لا يوجد فى كلامهم يعجبنى أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز . وأجاب ابن هشام عن الثانى بأن عدم الجواز إنما هو من عدم صحة تعلق الإعجاب ونحوه بالإنشاء وكان ينبغى له ألا يسلم مصدرية كى لأنها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وأنما تقع مخفوضة بلام التعليل ، وعن الأول فإن فوات الأمر لا يضر كفوات المضى والاستقبال وبحث الدمامينى فى هذا الجواب عن الأول بأن فيه تسليم فوات الأمر عند السبك وهو قابل للمنع ففى الكشاف ما يفيد أن معناه عند السبك مصدر طلبى حيث قال فى تفسير قوله تعالى ﴿إنا أرسلنا نوحا إلى قومه أن أنذر قومك﴾ [نوح : ١] أى بالأمر بالإنذار فعلى هذا يقدر فى نحو كتبت إليه بأن قم ولا تقعد كتب إليه بالأمر بالقيام والنهى عن القعود فلا يفوت معنى الطلب على تقدير التسليم فلا نسلم[١] أن فوات الأمر كفوات المضى والاستقبال لأن السبك مفوّت للأمر بالكلية لعدم دلالة اللفظ حينئذ عليه بوجه بخلافهما لدلالة المصدر على مطلق الزمان التزاما ، وفى الجواب عن الثانى بأنا إذا جعلنا أن الموصولة بالأمر مؤوّلة مع صلتها بمصدر طلبى كما مر لم يكن مانع من تعلق نحو الإعجاب به إذ التقدير أعجبنى الأمر بالقيام . ثم قال ويتجه أن يقال لم يقم دليل للجماعة على أن الموصولة بالماضى والأمر هى الناصبة للمضارع لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك فى أن من بين أدوات النصب خروج[٢] عن النظائر ولا دليل[٣] .

لهم أيضا على أنَّ أنْ التى يذكر بعدها فعل الأمر والنهى موصول حرفى إذ كل موضع تقع فيه كذلك

(١) **(قوله فلا نسلم إلخ)** فيه أن الذى قاس عليه ابن هشام فوات خصوص المضى والاستقبال واللازم إنما هو مطلق زمن .
(٢) **(قوله خروج)** قد يقال هى أم الباب .
(٣) **(قوله ولا دليل)** عدم الوجدان لا يقتضى عدم الوجود على أن هذا سوء ظن بالأئمة .

﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ [البقرة : ١٨٤] ﴿ بما نسوا يوم الحساب ﴾ [ص : ٢٦] ، ﴿ لكيلا يكون على المؤمنين حرج ﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، ﴿ يودّ أحدهم لو يعمر ﴾ [البقرة : ٩٦] ، ﴿ وخضتم كالذى خاضوا ﴾ [التوبة : ٦٩] .

محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة[1] فالأول نحو أرسلت إليه أن قم أو لا تقم. والثانى نحو كتبت إليه بأن قم أو لا تقم زيدت فيه آن كراهة دخول حرف الجر على الفعل فى الظاهر والمعنى كتبت إليه بقم او بلا تقم اى بهذا اللفظ فالباء إنما دخلت فى الحقيقة على اسم فتأمل. **(فائدة)**: فى حاشية السيوطى على المغنى عن ابن القيم أن فائدة العدول عن المصدر الصريح إلى أن والفعل ثلاثة أمور: دلالتهما على زمان الحدث: من مستقبل فى نحو يعجبنى أن تقوم، وماض فى نحو أعجبنى أن قمت، والدلالة على إمكان الفعل دون وجوبه واستحالته، والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول أعجبنى أن قدمت أى نفس قدومك ولو قلت أعجبنى قدومك لاحتمل أن إعجابه الحالة من أحواله كسرعته لا لذاته. ثم نقل عن ابن جنى فرقين: أن أن والفعل لا يؤكد بهما الفعل فلا يقال ضربت أن اضرب، ولا يوصفان فلا يقال يعجبنى أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فيهما اهـ. أقول بقى أمران: أحدهما سد أن والفعل مسد الاسم والخبر فى نحو عسى أن تكرهوا شيئا بناء على نقصان عسى ومسد المفعولين فى نحو **﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾ [العنكبوت : ٢]. ثانيهما صحة الإخبار به عن الجثة بلا تأويل عند بعضهم فى نحو زيد إما أن يقول كذا وإما أن يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح (قوله وما)** وتكون زمانية أى يقدر الزمان قبلها وغير زمانية، وتوصل بالماضى والمضارع المتصرفين ولو تصرفا ناقصا بدليل وصلها بدام وندر وصلها بجامد كخلا وعدا وتوصل أيضا على الأصح بجملة اسمية[2] لم تصدر بحرف بخلاف المصدرة به نحو ما أن نجما فى السماء فالتقدير ما ثبت أن نجما فى السماء. قال فى المغنى وعدلت عن قول كثير ظرفية إلى قولى زمانية لتشمل نحو **﴿كلما أضاء لهم مشوا فيه﴾** [البقرة : ٢٠]، فإن الزمان المقدر هنا مخفوض أى كل وقت إضاءة لهم والمخفوض لا يسمى ظرفا وجعل الأخفش كما فى المغنى ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدرا عائدها فمعنى أعجبنى ما قمت أعجبنى القيام الذى قمته **(قوله وكى)** أى الناصبة للمضارع وتقرن بلام التعليل لفظا أو تقديرا وتوصل بالمضارع خاصة **(قوله ولو)** وتوصل بالماضى والمضارع المتصرفين قال ابن هشام ولا يحفظ وصلها بجملة اسمية. قال الدمامينى قلت قد جاء فى قوله تعالى **﴿يودوا لو أنهم بادون فى الأعراب﴾** [الأحزاب : ٢٠]، فلو هذه مصدرية وقعت بعدها أن وصلتها كما وقع ذلك بعد لو الشرطية وقد ذهب كثير إلى أن ما بعدها رفع بالابتداء والخبر محذوف أى ثابت فمقتضى هذا القول جعل ما بعد لو المصدرية كذلك فتكون قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأى نعم. ينبغى أن تقيد الاسمية بهذا النوع ولا تؤخذ على الإطلاق فتأمله اهـ. ملخصا. والغالب وقوعها بعد مفهم التمنى كودّ وأحب. ومن خلاف الغالب.

ما كان ضرّك لو مننت وربما   من الفتى وهو المغيظ المحنق[3]

---

(١) (قوله أو زائدة) فى التسهيل تزاد ان جوازا بعد لما وبين القسم ولو شذوذا بعد كاف الجر. قال الدمامينى وتزاد أيضا شذوذا بعد إذ.

(٢) (قوله بجملة اسمية) أى نص فيها فلا يرد ما بعد.

(٣) البيت من الكامل، وقائله قتيلة بنت النضر بن الحارث. وقبله:

فالنضر أقرب من أصبت وسيلة   وأحقهم إن كان عتق يعتق

ولقد قيل هذا ضمن أبيات قالها بعد قتل النبى ـ ﷺ ـ أباها بعد غزوة بدر. بيت وقوفه من الدعوة الإسلامية.

[المُعرَّف بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ]

(أَلْ) بجملتها (حَرْفُ تَعْرِيفٍ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه فى التسهيل وشرحه (أَوِ اللاَّمُ فَقَطْ) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه (فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ ٱلنَّمَطْ) فالهمزة على الأول عند الأول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال[1] ، وعند الثانى زائدة معتد بها فى الوضع[2] ، وعلى الثانى همزة وصل زائدة لا مدخل لها فى التعريف ، وقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ، وهمزة الوصل مكسورة وإن فتحت فلعارض

[المعرف بأداة التعريف]

الأخصر والأنسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الأداة ، والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بأل لجريانه على جميع الأقوال وصدقه على أم فى لغة حمير (**قوله كما هو مذهب إلخ**) أى كالقول الذى هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لاعتبار النسبة إلى المصنف فى المشبه والنسبة إلى سيبويه فى المشبه به وجعل الكاف بمعنى على أى بناء على إلخ يوقع فى إشكال آخر وهو اتحاد المبنى والمبنى عليه فتمحل شيخنا والبعض به لا يجدى (**قوله أو اللام**) أو لتنويع الخلاف وتفصيله إلى قولين لا للتخيير وخبر اللام محذوف أى حرف تعريف (**قوله فقط**) الفاء قيل زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب . وقيل فى جواب شرط مقدر ، وقط بمعنى انته فيكون اسم فعل أو حسب أى إذا عرفت ذلك فانته عن طلب غيره أو فهو حسب أى كافيك (**قوله فنمط عرفت**) أى أردت تعريفه . واعترض بأنه لا فائدة فيه لأنه فى الوضوح غاية . وأجيب بأنه لما كان الباب معقودا للمعرف بالأداة قبح أن يذكر الأداة ولا ينعطف على ذكر المعرف بها وبأنه قصد الإشارة الى محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير . والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد ، وعلى الطريقة وعلى غير ذلك ، ونمط مبتدأ سوغ الابتداء به الوصف بالجملة بعده . وقوله قل فيه النمط خبر ، والنمط مقول القول وصح نصبه بالقول مع أنه مفرد لأن المراد لفظه (**قوله على الأول**) أى كونها أل بجملتها . وقوله عند الأول أى الخليل . وقوله وعند الثانى أى سيبويه زائدة أى همزة وصل زائدة معتد بها فى الوضع كما فى الهمع وغيره وإن أوهم صنيع الشارح أنها عنده همزة قطع . ومعنى الاعتداد بها وضعا أنها جزء أداة التعريف وإن كانت زائدة فى أداته فهى كهمزة اضرب واللام الأولى فى لعل فاندفع اعتراض اللقانى بأن الاعتداد بها وضعا ينافى زيادتها وحاصل الدفع أن المنافى للاعتداد وضعا الزيادة على الأداة لا فيها أفاده يس (**قوله وعلى الثانى**) أى من قولى المتن وهو كون الأداة اللام فقط وتظهر ثمرة الخلاف بين هذا والقولين قبله فى نحو قام القوم ، فعليه لا همزة هناك أصلا لعدم الاحتياج

(١) وهذا هو مذهب الخليل بن أحمد ، حيث إنه قال : إن « أل » برمتها أداة تعريف ، وأن الهمزة فيها همزة قطع ؛ بدليل أنها مفتوحة ، إذ لو كانت وصلا لكسرت ، لأن الأصل فى همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح ولا تضم إلا لعارض .

(٢) وهذا ما ذهب إليه سيبويه ، حيث إن اللام وحدها عنده أداة التعريف ، والهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل أتى بها للتوصل للساكن بالنطق ، وجاءت الهمزة ليتوصل بها إلى الساكن ولم تتحرك اللام لأن اللام لو حُركت بالكسر كتبت بلام الجر ، وبالفتح التبست بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون لا نظير كاف العربية .. انظر شرح ابن عقيل ١/١٧٧ ، ١٧٨ .

كهمزة ايمن الله فإنها إنما فتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين ، وللوقف عليها فى التذكر ، وإعادتها بكمالها حيث اضطر إلى ذلك كقوله :

[١٢٨] يَا خَلِيلَيَّ ٱرْبَعَا وَٱسْتَخْبِرَا ٱلْـ ـمَنْزِلَ ٱلدَّارِسَ عَنْ حَيّ حِلاَلِ
مِثْلَ سَحْقِ ٱلْبُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ ٱلْـ ـقَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ ٱلشَّمَالِ

وكقوله(١) :

[١٢٩] دَعْ ذَا وَعَجِّل ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا ال بالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ

ودليل الثانى شيئان : الأول هو أن المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ،

إليها وعليهما حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها كذا فى الهمع . قال شارح الجامع : وقيل الأداة الهمزة فقط وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، فالأقوال أربعة : قولان ثنائيان وقولان أحاديان **(قوله لا مدخل لها فى التعريف)** بدليل سقوطها فى الدرج وقد يقال سقوطها لكثرة الاستعمال **(قوله فيما لا أهلية فيه للزيادة)** أى لأن يزاد فيه لأن الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله كما يأتى فى قوله * **حرف وشبهه من الصرف برى** * ولا يرد لعل فإنها حرف ولامها الأولى زائدة لأنها خارجة عن القياس فلا يقاس عليها أفاده سم **(قوله وللزوم فتح إلخ)** دليل لقوله همزة قطع وما عداه من الأدلة دليل لقوله أصلية **(قوله وإن فتحت فلعارض)** قد يقال فتحها هنا أيضا لعارض وهو كثرة الاستعمال اهـ . دمامينى **(قوله وللوقف عليها)** أى ولا يوقف على أحادى . وقوله فى التذكر أى تذكر ما بعدها وللعرب فى الوقف عليها فيه طريقان : سكون آخرها وإلحاق مدة تشعر باسترساله فى الكلام فيقولون إلى وتعاد على كلا الطريقين كما يستفاد من الهمع وشرح التسهيل للمرادى وغيرهما ولهذا جعلوا البيتين الأولين من الوقف للضرورة لا للتذكر والبيت بعدهما للتذكر وبهذا يعرف ما فى كلام الشارح ، ولو قال وحيث اضطر إلى الوقف لاستقام كلامه **(قوله يا خليلى اربعا)** من ربع يربع بفتح الموحدة فيهما إذا وقف وانتظر ، والدارس المندرس ، وقوله حلال بكسر الحاء أى حالين ، ومثل بالنصب حال من المنزل وقول البعض تبعا للعينى صفة لمنزل لا يصح على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت للمنعوت تعريفا وتنكيرا لأن مثل لا تتعرف بالإضافة لتوغلها فى الإبهام . وسحق البرد بفتح السين من إضافة الصفة إلى الموصوف أى

[١٢٨] قالهما عبيد بن الأبرص وهما من قصيدة من الرمل وفيه الخبن والقصر **(قوله اربعا)** أمر من ربع يربع بفتح عين الفعل فيها إذا وقف وانتظر واستخبرا عطف عليه والشاهد فيه حيث فصل أل من قوله منزل فإن أصله استخبر المنزل الدارس فدل هذا على ما ذهب إليه الخليل كما ذكرنا ، وكذا فى قوله بعدك أل قطر حيث فصل فيهما ، ولو كانت اللام وحدها للتعريف لما جاز فصلها من الكلمة التى عرفها . والمنزل بالنصب مفعول استخبرا ، والدارس بالنصب صفته من درس إذا عفى **(قوله حلال)** بكسر الحاء المهملة وتخفيف اللام أى حى حالين أى نازلين **(قوله مثل)** بالنصب لأنه صفة المنزل والسحق بفتح السين المهملة وسكون الحاء هو الثوب البالى . والبرد بضم الباء الموحدة نوع من الثياب معروف **(قوله عفى)** بالتشديد فعل ، والقطر فاعله : أى المطر . ومغناه بالغين المعجمة مفعوله أى منزله . وتأويب الشمال بفتح الشين المعجمة وتخفيف الميم عطف عليه ، وهى الريح التى تهب من ناحية القطب . وتأويبها ترددها وهبوبها مع السرعة .

[١٢٩] قاله غيلان بن حريث الربعى الراجز . وهو من الرجز المسدس **(قوله)** عجل أمر ولنا فى محل النصب مفعوله وكذا هذا **(قوله)** وألحقنا فى رواية سيبويه والزقنا **(قوله بذا ال)** أراد به الشحم ، فأفرد أل ثم أعادها فى الشطر الثانى بقوله بالشحم بطريق البدل . وفيه الشاهد حيث احتج به الخليل على أن حرف التعريف هو أل ، وذلك لأن الشاعر وقف عليه ثم أعادها فصار كقد فلا يقال الألف واللام كما لا يقال القاف والدال **(قوله إنا قد مللناه)** بكسر اللام الأولى من الملالة **(قوله بجل)** بفتح الباء والجيم بمعنى حسب . وضبطه بعض شراح أبيات الكتاب بخل بالباء الجارة والخاء المعجمة ، وأراد به الخل المعهود وهذا أقرب .

(١) هذا البيت اختلف فى قائله فقيل : ذو الرمة ، وقيل : غيلان بن حريث . وهو من الرجز المسدس . وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢/ ٦٤ ، والخصائص ١/ ٢٩١ ، والهمع ١/ ٧٩ .

ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو أنه على حرفين لما تخطاه ، وأن قولك رجل والرجل فى قافيتين لا يعد إيطاء[١] ولو أنه ثنائى لقام بنفسه[٢] . الثانى أن التعريف ضد التنكير وعلم التنكير حرف أحادى وهو التنوين فليكن مقابله كذلك ، وفيهما نظر وذلك لأن العامل يتخطى ها التنبيه فى قولك مررت بهذا وهو على حرفين ، وأيضا فهو لا يقوم بنفسه ، ولا الجنسية من علامات التنكير وهى على حرفين فهلا حمل المعرف عليها . واعلم أن اسم الجنس الداخل عليه أداة التعريف قد يشار به إلى نفس حقيقته الحاضرة فى الذهن من غير اعتبار لشىء مما صدق عليه من الأفراد ، نحو الرجل خير من المرأة ، فالأداة فى هذا لتعريف الجنس ،

البرد السحق أى البالى . وعفى بالتشديد أبلى والمغنى بالغين المعجمة المنزل من غنى كرضى أى أقام كما فى القاموس والضمير فيه للحى . والشمال بفتح الشين ريح تهب من جهة القطب الشمال . وتأويبها ترديد هبوبها بسرعة على ما فى العينى أوهبوبها النهار كله على ما فى القاموس **(قوله مللناه)** بكسر اللام من الملل وهو السآمة كذا أفاده العينى وغيره ولعل الهاء فيه عائدة على ذا فى قوله دع ذا والأقرب عندى أنه من قولهم ملت اللحم بكسر اللام الأولى أى أدخلته فى الملة بفتح الميم وتشديد اللام وهو الرماد الحار والجمر والهاء عليه عائدة على الشحم كما هو المتبادر . وقوله بجل ضبطه بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بباء مكسورة جارة وخاء معجمة وهو الأقرب كما فى الشواهد **(قوله ودليل الثانى)** أى القول الثانى من قولى المتن وهو أن المعرف اللام فقط **(قوله أن المعرف يمتزج بالكلمة)** أى ولا يمتزج إلا الحرف الأحادى واستدل على هذا الامتزاج بأمرين ذكرهما فى قوله ألا ترى إلخ إلا أنه كان المناسب فى الاستدلال عليه بهما أن يقول ألا ترى أن العامل يتخطاها ولو لم يمتزج لما تخطاه وأن قولك رجل والرجل فى قافيتين لا يعد إيطاء ولو لم يمتزج لقام بنفسه فيعد إيطاء لكنه أقام كونه ثنائيا مقام عدم الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم الامتزاج فافهم **(قوله ولو أنه على حرفين)** أى ولو ثبت أنه على حرفين **(قوله وأن قولك)** عطف على أن العامل **(قوله ولو أنه ثنائى)** أى ولو ثبت أنه ثنائى لقام بنفسه أى فيحصل الإيطاء وفيه أن قيام أل بنفسها لا يقتضى أن ما بعدها نكرة لأنه معرفة على كل حال والنكرة والمعرفة مختلفان معنى فالإيطاء مدفوع والاستدلال ممنوع ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها ترسم وحدها **(قوله وعلم التنكير)** أى علامته **(قوله يتخطى ها التنبيه)** وكذا لا نحو بلا مال وألا نفعل **(قوله وهو على حرفين)** أى فلا يقتضى التخطى الامتزاج المستلزم للأحادية كما يقول صاحب القول الثانى **(قوله وأيضًا)** أى ويبطل الثانى من دليلى الامتزاج أيضا لأن ها التنبيه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من عدم القيام بالنفس الامتزاج المستلزم للأحادية كما يقول صاحب القول الثانى **(قوله ولا الجنسية)** أى التى لنفى الجنس وهذا إبطال للشىء الثانى .

---

(١) والإيطاء : هو أحد عيوب القافية ، وهو إعادة ذكر اللفظة ذاتها بلفظها ومعناها ولكن يجوز ذلك إذا كان بمعنى مختلف مثل « إنسان » للرجل ، ولناظر العين ، وأجازوا إعادة اللفظة ذاتها بمعناها بعد سبعة أبيات .

(٢) وذلك لاختلاف المعنى فى الكلمتين .

ومدخولها فى معنى علم الجنس، وقد يشار به إلى حصة مما صدق عليه من الأفراد معينة فى الخارج لتقدم ذكرها فى اللفظ صريحا أو كناية، نحو ﴿**وليس الذكر كالأنثى**﴾ [آل عمران: ٣٦]، فالذكر تقدم ذكره فى اللفظ مكنيا عنه بما فى قولها ﴿**نذرت لك ما فى بطنى محررا**﴾ [آل عمران: ٣٥] فإن ذلك كان خاصا بالذكور، والأنثى تقدم ذكرها صريحا فى قولها:

(**قوله أن اسم الجنس**) أراد به ما يشمل الدال على الحقيقة والدال على الفرد وصريح كلامه أن أقسام أل أربعة: أولها للحقيقة والثلاثة للفرد وهو أحد احتمالات. ثانيها ورجحه السيد الصفوى وصرح به التفتازانى أن أل قسمان كما فى التوضيح وغيره: الأول التى للعهد الخارجى بأقسامه الثلاثة الذكرى والعلمى والحضورى، الثانى التى للجنس وتحتها أيضا ثلاثة أقسام التى للحقيقة وهى ما قصد به الحقيقة من حيث هى والتى للعهد الذهنى وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن فرد مبهم والتى للاستغراق وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن جميع الأفراد. ثالثها ورجحه العلامة القوشجى أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شىء لكن تقصد بدلالة القرينة، تارة من حيث هى، وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد معين، وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد مبهم وتارة من حيث وجودها فى ضمن جميع الأفراد (**قوله يشار به**) أى بمصاحبه من الأداة إشارة عقلية أو المراد قد يراد به أفاده يس (**قوله مما صدق عليه**) الصلة جارية على غير من هى له و لم يبرز لأمن اللبس (**قوله نحو الرجل إلخ**) أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لا ينافى خيرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم أل الداخلة على المعرفات نحو الإنسان حيوان ناطق ومنه والله لا أتزوّج النساء ولا ألبس الثياب فهى هنا لتعريف حقيقة مدخولها وهو هنا جمع وأقله ثلاث فلابد فى الحنث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع أل الجنسية وليس مسلوبا بها، ومنهم من حنث بواحدة اعتبارا بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها فليست أل فى المثال للاستغراق وإلا لتوقف الحنث على تزوّج نساء الدنيا ولبس ثيابها قال التفتازانى فى تلويحه فإن نواه الحالف لم يحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لأنه حقيقة كلامه وقيل ديانة فقط لأنه نوى حقيقة لا تثبت إلا بالنية فصار كأنه نوى المجاز (**قوله فالأداة فى هذا لتعريف الجنس**) أى نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما تصدق عليه من الأفراد وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة شرح الجامع (**قوله ومدخولها فى معنى إلخ**) من ظرفية الدال فى المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطة الأداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا. ومعنى كونه فى معناه أنه يدل على ما يدل عليه لا أنه فى مرتبته تعريفا، فلا ينافى أن العلم مطلقا أعرف من المحلى بأل (**قوله إلى حصة**) أى بعض واحدا أو أكثر وقوله مما صدق عليه ضمير صدق يرجع إلى اسم الجنس وضمير عليه إلى ما فالصلة جرت على غير من هى له و لم يبرز لأمن اللبس ومن الأفراد بيان لما وقوله لتقدم علة لمعينة .

﴿رب إني وضعتها أنثى﴾ [آل عمران : ٣٦] ، أو لحضور معناها فى علم المخاطب نحو ﴿إذ هما فى الغار﴾ التوبة : ٤٠] ، أو حسّه نحو القرطاس لمن فوق سهما ، فالأداة لتعريف العهد الخارجى ومدخولها فى معنى علم الشخص ، وقد يشار به إلى حصة غير معينة فى الخارج بل فى الذهن نحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك فى الخارج . ومنه ﴿وأخاف أن يأكله الذئب﴾ [يوسف : ١٣] ، والأداة فيه لتعريف العهد الذهنى ومدخولها فى معنى النكرة ، ولهذا نعت بالجملة فى قوله :

[١٣٠] وَلَقَدْ أَمُرُّ على ٱللَّئيمِ يَسُبُّنِي

وقد يشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول إما حقيقة نحو ﴿إن الانسان لفى خسر﴾ [العصر : ٢] ، أو مجازا نحو أنت الرجل علما وأدبا ، فالأداة فى الأول لاستغراق أفراد الجنس

(قوله مكنيا عنه بها) أى باعتبار تقييدها بمحررا وإلا فما عامة للذكر والأنثى وهى كناية اصطلاحية على قول صاحب التلخيص إن الكناية ذكر الملزوم وإرادة اللازم لأن ما باعتبار تقييدها بمحررا ملزوم للذكر لأن المحرر لا يكون إلا ذكرا فيكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم وإرادة اللازم وهو الذكر. قال الفنرى وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تختص صفة من الصفات بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى الموصوف وهو هنا الذكر ولا يتأتى جريان الكناية الاصطلاحية على قول السكاكى أنها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع له لأن التحرير ليس لازما للذكر حتى يقال أطلق ما باعتبار تقييدها بمحررا وأريد الملزوم وهو الذكر **(قوله محررا)** قال فى الكشاف معتقا لخدمة بيت المقدس لا يدلى عليه ولا أستخدمه ولا أشغله بشيء فكان هذا النوع من النذر مشروعا عندهم اهـ. **(قوله فإن ذلك)** أى التحرير المفهوم من محررا أو النذر المفهوم من نذرت **(قوله أو لحضور معناها)** أى لحصة أى معنى هو الحصة فالإضافة للبيان **(قوله فى علم المخاطب)** أى الناشيء عن غير المشاهدة والذكر كما يؤخذ من المقابلة هذا وجعله أل فى الحاضر معناه فى علم المخاطب للعهد الخارجى تبع فيه أهل البيان وجعلها النحاة فيه للعهد الذهنى قاله يس **(قوله أو حسه)** أى الإحساس به بالبصر أو اللمس أو سماع صوته وقصر البعض كشيخنا له على الإحساس به بالبصر قصور **(قوله القرطاس)** بالنصب: أى أصب القرطاس وقوله لمن فوّق سهما أى رفعه للرمى **(قوله وقد يشار به إلى حصة غير معينة)** جعل غيره أل فى نحو ادخل السوق للحقيقة فى ضمن فرد مبهم وهو اللائق بجعلهم المعرف بهذه اللام معرفة لتعين الحقيقة فى نفسها ذهنا وتقييدها بكونها فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها

---

[١٣٠] البيت من الوافر ، وقائله ، رجل من بنى سلول واستشهد به سيبويه فى الكتاب ٤١٦/١ ، وصاحب المغنى ١٠٢ ،=

ولهذا صح الاستثناء منه ، وفى الثانى لاستغراق خصائصه مبالغة . ومدخول الأداة فى ذلك فى معنى نكرة دخل عليها كل (**وَقَدْ تُزادُ**) أل كما يزاد غيرها من الحروف فتصحب معرفا بغيرها وباقيا على تنكيره ، وتزاد (**لازِماً**) وغير لازم ، فاللازم فى ألفاظ محفوظة وهى الأعلام

نفسها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم فى معنى النكرة بالنظر إلى الفرد المبهم الذى اعتبرت الحقيقة فى ضمنه فتدبر (**قوله بل فى الذهن**) أى باعتبار ما فيه من الحقيقة وإلا فنفس الحصة ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا (**قوله ولهذا نعت بالجملة إلخ**) أى بناء على جعلها نعتا ويصح جعلها حالا أى حالة كونه يسبنى وجعلها حالا لا يقتضى تقييد السب بحال المرور كما يوهمه كلام يس الذى ذكره شيخنا والبعض وأقراه بل تقييد المرور بحال السب نعم رجح جماعة جعلها نعتا بأنه يشعر بأن السب دأبه بخلاف جعلها حالا لأن الغالب كون الحال مفارقة ورجح ابن يعقوب جعلها حالا بأنه المناسب لقوله ثمت قلت لا يعنينى لأن المتبادر منه لا يعنينى بالسب الذى سمعته منه لما مررت عليه مع أن الحال إذا جعلت لازمة أفادت الدوام (**قوله وقد يشار به إلى جميع الأفراد**) وعند عدم قرينة البعضية تحمل أل على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية أولا (**قوله على سبيل الشمول**) تأكيد لقوله إلى جميع الأفراد . وقوله إما حقيقة إلخ راجع لقوله إلى جميع الأفراد (**قوله أو مجازا**) أى بالاستعارة بأن شبهت جميع الخصائص بجميع الرجال بجامع الشمول فى كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل بأل الاستغراقية فى جميع الخصائص ويدل لهذا قوله وفى الثانى لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه فى المفرد أن معنى أنت الرجل أنت كل خصيصة . وحينئذ فالحمل إما على المبالغة أو على تقدير مضاف أى جامع كل خصيصة ولو جعل التجوّز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد لمشابهته جميعهم فى استجماع الخصائص لكان أقرب ثم رأيت اللقانى كتب على قول التوضيح فهى لشمول خصائص الجنس ما نصه : هذا بيان لحاصل المعنى المراد فى قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ إذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت لجامع لخصائص كل رجل اهـ . فاحفظه (**قوله أنت الرجل علما وأدبا**) أى كل رجل من جهة العلم والأدب وفيه أن هذا ليس مستغرقا لخصائص الرجال بل للوصفين المذكورين فقط ويجاب

= والخزانة ١/١٧٣ ، ٥٢٨ ،... وشطر البيت الثانى :

... ... فـرضيت ثـمتَ قـلت : لا يعنينـى

والشاهد فيه قوله : « اللئيم يسبنى » حيث جاءت جمله يسبنى نعتًا لقوله : « اللئيم » ودل على ذلك أن الاسم المعرف « بأل » المشار بها إلى حصة معينة فى الذهن فى قوة الاسم النكرة .

التى قارنت أل وضعها **(كَاللَّاتِ)** والعزى علمى صنمين ، والسموأل واليسع علمى رجلين **(وَ)** الإشارة نحو **(ٱلْآنَ)** للزمن الحاضر بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ، فإنه جعل فى التسهيل ذلك علة بنائه وهو قول الزجاج(١) ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ، ولذلك بنى لكنه رده فى شرح التسهيل أما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة **(وَٱلَّذِينَ ثُم ٱللَّاتِ)** وبقية الموصولات

بأن المراد بالخصائص عند التقييد بصفة خصائص تلك الصفة أى جميع أحوالها وأصنافها وعند الإطلاق خصائص جميع الأوصاف فهو أبلغ **(قوله لاستغراق أفراد الجنس)** أى آحاده ولو كان مدخول أل جمعا على ما حققه التفتازانى فى شرحى التلخيص **(قوله ولهذا صح الاستثناء منه)** ظاهر تخصيص هذا القسم بصحة الاستثناء أن الثانى ليس كذلك والظاهر أنه كذلك إذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل إلا فى الشجاعة كما لا يمتنع زيد الكامل إلا فى ذلك ذكره الدمامينى **(قوله وقد تزاد أل)** فيه إشارة إلى أن ضمير تزاد راجع إلى لفظة أل فى قول المصنف أل حرف إلخ ومن زعم كالبعض أن هنا استخداما فقدسها لأن المراد بأل وضميرها واحد وهو لفظ أل ، وعدم اعتبارنا فى الضمير الحكم على المرجع بأنه حرف تعريف لا يقتضى الاستخدام فلا تغفل . والمراد بزيادتها كما قاله الناصر اللقانى كونها غير معرفة لإصلاحيتها للسقوط إذ اللازم لا يصلح له وبهذا يندفع اعتراض الدمامينى على القول بزيادة أل فى السموأل واليسع بأن العلم مجموع أل وما بعدها فهى جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بأنه زائد **(قوله معرفا بغيرها)** كالعلم والموصول وقوله وباقيا على تنكيره كالتمييز **(قوله لازما)** حال من ضمير تزاد غير أنه ذكر بعدما أنث إشارة إلى جواز الأمرين فالتأنيث باعتبار الكلمة أو الأداة والتذكير باعتبار الحرف أو اللفظ وكذا سائر الحروف ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف : أى زيدا لازما مصدر زاد زيدا وزيادة **(قوله لازما وغير لازم)** تعميم المعرف فقط أما المنكر فغير لازم فقط **(قوله وضعها)** أى للعلمية فدخل ما قارنت أل نقله للعلمية كالنضر ، وما قارنت أل ارتجاله كالسموأل أفاده المصرح **(قوله علمى صنمين)** وقيل العزى اسم لشجرة كانت لغطفان ، والقولان حكاهما الخازن **(قوله علمى رجلين)** الأول علم شاعر يهودى والثانى علم نبى ، قيل هو يوشع بن نون فتى موسى عليهما الصلاة والسلام . واختلف فيه فقيل هو أعجمى وأل قارنت ارتجاله وقيل عربى وأل قارنت نقله من مضارع وسع ، واستشكل الثانى بأنهم نصوا على أن لا عربى من أسماء الأنبياء إلا شعيبا وهودا وصالحا ومحمدا . وأجيب بأن المراد العربى المصروف لا العربى مطلقا ، وبأن المراد العربى المتفق على عربيته واستشكل الأول بأن أل كلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمى . وأجيب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضم العربى إلى العجمى . وأورد عليه أن الأعلام خارجة من محل الخلاف فإن الواضع لها الأبوان اتفاقا ، ولك أن تقول إنما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحى ، أما أسماء أولاد الأنبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها الله تعالى بالوحى إلى ذلك النبى نحو **﴿اسمه يحيى﴾** [مريم : ٧] ، **﴿وبشرناه بإسحاق﴾** [الصافات : ١١٢] ، **﴿اسمه المسيح عيسى ابن مريم﴾** [آل عمران : ٤٥] ، واليسع من هذا

---

(١) انظر ٢٦١/١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

مما فيه أل بناء على أن الموصول يتعرف بصلته . وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه نحو الذى وإلا فبنيتها نحو من وما إلا أيا فإنها تتعرف بالإضافة ، فعلى هذا لا تكون أل زائدة . وغير اللازم على ضربين اضطرارى وغيره وقد أشار إلى الأول بقوله (وَلِاضْطِرَارٍ) أى فى الشعر (كَبَنَاتِ ٱلْأَوْبَرِ) فى قوله :

[١٣١] وَلَقَدْ جَنَيْتك أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلَا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

القبيل كذا فى الروداني مع بعض زيادة وهو صريح فى أن اليسع غير مصروف وبه يعرف ما فى قول البعض إنه مصروف لوجود أل وإن كانت زائدة ، وضعف سم استشكال الأول بما مر بأنه يتوقف فى أن أل ليست فى لغة العجم **(قوله والإشارة)** اعلم أنه اختلف فى الآن فالجمهور على أنه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا فى سبب بنائه فقال الزجاج تضمنه معنى الإشارة فإنه بمعنى هذا الوقت ، وقيل شبه الحرف فى ملازمة لفظ واحد لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها ، وقيل غير ذلك وغير الجمهور على أنه اسم إشارة حقيقة للزمان ، كما أن هناك اسم إشارة حقيقة للمكان وعليه الموضح أفاده الروداني . إذا عرفت هذا فقول الشارح والإشارة أن حمل على مذهب الجمهور بجعل المعنى وشبيه الإشارة أى شبيه اسم الإشارة فى الدلالة على الحضور فى كل نافاه قوله معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لأن تعريفه على مذهبهم بالعلمية . وإن حمل على مقابل قولهم بجعل المعنى واسم الإشارة حقيقة نافاه قوله وهو قول الزجاج إذ هو من الجمهور القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر ، وإنما اختلافهم فى سبب البناء . ويمكن اختيار الثانى وجعل الضمير فى قوله وهو قول الزجاج إلى جعل تضمن معنى الإشارة علة بنائه فقط وبهذا يعرف ما فى كلام البعض **(قوله نحو الآن)** لو قال وهى الآن لكان مستقيما **(قوله بما تعرفت به أسماء الإشارة)** قيل هو الحضور وفيه أن المعروف أنها تعرفت بالإشارة الحسية **(قوله معناها)** أى معنى الإشارة والإضافة للبيان **(قوله فإن جعل فى التسهيل ذلك)** أى التضمن المذكور لأن الإشارة من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف كما مر ، فيكون التضمن المذكور أكسبها التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثانى **(قوله متضمن معنى إلخ)** أى لأن أل الموجودة زائدة ولا يخفى ما فيه من الغرابة للحكم فيه بتضمن الكلمة معنى حرف موجود فيها لفظه وإلغاء هذا الحرف الموجود لفظه **(قوله أما على القول إلخ)** هذا هو المختار والكلمة عليه معربة كما فى نكت السيوطى **(قوله والذين)** المناسب لما أسلفه الشارح فى نظرية أن يقول والموصولات كالذين إلخ وحكمه بلزوم أل فى الذين واللاتى ونحوهما مبنى على لغة أكثر العرب وإلا فقد قال فى التسهيل وقد يقال لذى ولذان ولتى ولتان ولاتى ا هـ . **(قوله وإلا فبنيتها)** ظاهره شمول ذلك لأل الموصولة فتكون معرفة بنية أل المعرفة ولا مانع منه **(قوله ولاضطرار)** أى وغير لازم لاضطرار فحذف المقابل اكتفاء بدليله سم .

---

[١٣١] هو من الكامل . الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق **(قوله جنيتك)** أى جنيت لك ، من جنيت الثمرة أجنيها فحذف الجار توسعا **(قوله كمؤا)** مفعول جنيت وهو بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة جمع كمء على وزن فلس وهو واحد كماة على وزن فعلة على العكس من باب تمر وتمرة **(قوله وعساقلا)** عطف عليه جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين ، وهو نوع من الكمأة وأصله عساقيل فحذفت المدة للضرورة . وبنات الأوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب ، وهى أردأ الكمآت . وفيه الشاهد حيث زاد الألف واللام فى الأوبر للضرورة ، إذ أصله بنات أوبر .

أراد «بنات أوبر» لأنه علم على ضرب من الكمأة ردىء كما نص عليه سيبويه[1] ، وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم ، فأل عنده غير زائدة بل معرفة و (كَذَا) من الاضطرارى زيادتها فى التمييز نحو (وطِبْتَ ٱلنَّفسَ يَاقَيسُ السَّرِى) فى قوله :

[١٣٢] رَأَيْتُكَ لَمَّا أن عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

أراد طبت نفسا لأن التمييز واجب التنكير[2] خلافا للكوفيين . وأشار إلى الثانى بقوله (وَبَعْضُ ٱلأَعْلاَمِ) أى المنقولة (عَلَيْهِ دَخَلاَ * لِلَمحِ مَا قَدْ كَانَ) ذلك البعض (عَنْهُ نُقِلاَ) مما

(**قوله كبنات الأوبر**) التمثيل به مبنى على أن بنات أوبر علم كما فى الشرح لا على أنه جمع ابن أوبر كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره لأنه إذا كان جمعا دخلته أل المعرفة لأنه حينئذ نكرة فحكم البعض على بنات الأوبر فى كلام المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير سديد إلا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلمية (**قوله ولقد جنيتك**) أى جنيت لك فهو على الحذف والإيصال وحسنه موازنة نهيتك والأكموُ جمع كمء واحد الكمأة فهو على خلاف الغالب من كون التاء فى الواحد والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع من الكمأة ، وأصل عساقل عساقيل كعصافير فحذفت المدة للضرورة قاله العينى وزكريا وفى شرح الدمامينى للمغنى أن العساقل الكمأة الكبار البيض وأن بنات أوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب (**قوله لأنه علم**) أى والعلم لا تدخله أل المعرفة (**قوله ليس بعلم**) أى بل نكرة وعليه فمنعه من الصرف إذا جرد من أل للوزن والوصفية الأصلية لأن أوبر فى الأصل وصف بمعنى كثير الوبر وطروّ الاسمية على الوصفية الأصلية لا يخرجها عن منعها الصرف كأسود للحية وأدهم للقيد . ومنعه على الأول للوزن والعلمية لأن جزء العلم فى حكمه (**قوله كذا**) خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من الاضطرارى إلخ حل معنى بين به وجه الشبه لا حل إعراب . والواو فى وطبت من المحكى والسرى الشريف (**قوله من الاضطرارى زيادتها فى التمييز**) ويلحق بذلك ما زيد شذودا فى الأحوال نحو ادخلوا

---

[١٣٢] قاله رشيد بن شهاب اليشكرى ، وما قيل إنه مصنوع غير صحيح . وهو من قصيدة من الطويل . والخطاب لقيس ابن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى ، وهو المراد من قوله يا قيس عن عمرو ، وهو بمعنى أبصرتك فلذلك اقتصر على مفعول واحد . وكلمة أن زائدة والمراد بالوجوه الأنفس أو الذوات أو الأعيان منهم ، يقال هؤلاء وجوه القوم : أى أعيانهم وساداتهم (**قوله صددت**) جواب لما ، أى أعرضت (**قوله وطبت النفس**) أى طابت نفسك عن عمرو الذى قتلناه . وكان عمرو حميم قيس . وفيه الشاهد حيث ذكرا تمييز معرفا بالألف واللام ، وكان حقه أن يكون نكرة وإنما زادها للضرورة (**قوله عن عمرو**) يتعلق بطبت والتقدير عن قتل عمرو .

(١) انظر كتاب سيبويه ٢٦٤/١ . وقد يجوز أن « أوبر » نكرة فعرفت باللام ، كما حكى سيبويه أن عرسًا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل اهـ . كلام الأصمعى .

(٢) وذلك على مذهب البصريين ، لأن الكوفيين لا يوجبون تنكير التميز ، بل جائز عندهم أن يكون معرفة ، وأن يكون نكرة .

يقبل أل من مصدر (**كَالفَضْلِ وَ**) صفة مثل (**آلْحَارِثِ وَ**) اسم عين مثل (**آلنُّعمَانِ**) وهو فى الأصل اسم من أسماء الدم[١] . وأفهم قوله وبعض الأعلام أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك وهو كذلك ، فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف إذ الباب سماعي . وخرج عن ذلك غير المنقول كسعاد ، وأدد والمنقول عما لا يقبل أل كيزيد ويشكر فأما قوله :

الأول فالأول وجاءوا الجماء الغفير أى ادخلوا واحدا فواحدا وجاءوا جميعا سندوبى (**قوله وجوهنا**) أى أكابرنا أو ذواتنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أى طبت عن عمرو المقتول وكان صديق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصددت (**قوله أراد طبت نفسا إلخ**) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس فى البيت مفعول صددت وتمييز طبت محذوف أولا تمييز له (**قوله عليه دخلا**) الضمير لأل ، وذكر باعتبار أنها لفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الألف للتثنية عائدة على الألف واللام المفهومين من أل (**قوله للمح**) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى قد كان هو أى ذلك البعض كما ذكر الشارح فالصلة جارية على غير من هى له ، وضمير عنه يرجع إلى ما (**قوله مما يقبل أل**) بيان لما على تقدير مضاف أى مدلول اللفظ الذى يقبل أل فصح ما قاله شيخنا واندفع اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على المعنى والقابل اللفظ الدال عليه ، فلا يصح أن يكون مما يقبل أل بيانا لما مع أنه يمكن إيقاع ما على اللفظ بأن يراد بما نقل عنه العلم أصله قبل العلمية من المصدر أو الصفة أو اسم العين ويقدر مضاف فى كلام الناظم أى للمح معنى ما كان إلخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله كالفضل إلخ تمثيلا لبعض الأعلام وهو المتبادر أو لما وعلى الأول يتعين الأول فافهم . وقوله من مصدر بيان لما يقبل أل (**قوله والنعمان**) أى الذى لم يقارن أل وضعه للعلمية أما هذا وهو اسم النعمان بن المنذر ملك العرب كما فى الشمنى فليس مما للمح ولهذا لم يسمع بدونها وعليه يحمل تمثيل المصنف فى شرح التسهيل لما قارنت أل وضعه بالنعمان . وأما قوله :

---

[١] لذلك يجوز دخول « أل » فى هذه الثلاثة نظرًا للأصل وحذفها نظرًا للحال . وهنا شيئان . **الأول** : أن الذى تلمحه حين تدخل « أل » على نعمات هو وصف الحمرة التى يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزامًا ، لأن الحمرة لازمه للدم . الثانى : أن الناظم فى كتاب التسهيل جعل « نعمان » من أمثلة العلم الذى قارنت « أل » وضعه كاللات والعزى والسموْال ، وهذه لازمة .. وزيدت هنا للمح الأصل وليست بلازمة ، فالذكر والحذف سيان ، وهذا أسهل ، فإذا سميت « النعمان » مقرونا « بأل » فيكون من النوع الأول ، « ونعمان » بدون أل من النوع الثانى .

[١٣٣] رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد . ثم قوله للمح ان أراد أن جواز دخول أل على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل النظر من العلمية الى الأصل فيدخل أل (**فَذِكْرُ**) أل (**ذَا**) حينئذ (**وَحَذْفُهُ سِيَّانِ**) إذ لا فائدة مترتبة على ذكره ، وان أراد أن دخول أل سبب

أيا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص إلىّ نسيمها

فليس مما نحن فيه بالكلية لأن نعمان فيه بالفتح كما فى يس عن الشمنى . وفى القاموس والصحاح وغيرهما ما يؤيده اسم لواد فى طريق الطائف يخرج إلى عرفات ويقال له نعمان الأراك ، وبه يعرف ما فى كلام المصرح الذى تبعه شيخنا والبعض من الخلل . والضمير فى نسيمها يرجع إلى محبوبة الشاعر وهو مجنون ليلى أو إلى النسيم الأول مرادا به الريح وبالنسيم الثانى نفسها الضعيف ، ويؤيد هذا رواية طريق الصبا إذ الضمير عليها يرجع إلى الصبا وبعد هذا البيت :

فإن الصبا ريح إذا ما تنسمت على نفس مهموم تجلت همومها

(**فائدة**) الصبا ريح مهبها المستوى من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار . قال الصفدى الظاهر أنها يختلف مزاجها وتأثيرها باختلاف البقاع التى تمر عليها والفضول لأنا نشاهدها بدمشق وما قاربها يابسة المزاج تجفف الرطوبات وتنحل الأجسام وتحرق الثمار والزروع ، وهى فى الديار المصرية أشد منها فى الشامية مع أن أشعار العرب مملوءة من الاسترواح بها ووصفها باللطف وتنفيس الكرب ، فلعلها فى الحجاز وما أشبهه بهذه الصفة . وعن الواحدى صاحب التفسير أنها استأذنت ربها أن تأتى يعقوب بريح يوسف عليهما السلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص فأذن لها فأتته بذلك فلذلك يتروح بها كل محزون . من شرح شواهد المغنى للسيوطى (**قوله على نحو محمد إلخ**) أى من الأعلام التى لم يسمع دخول أل عليها للمح فاندفع اعتراض شيخنا تبعا للشارح فى شرح الأوضح بأن الوجه حذف نحو (**قوله إذ الباب سماعى**) أى باب إدخال أل للمح الأصل فما سمع من العرب إدخالها عليه كان لك إدخالها عليه ولو فى غير مسماهم وما لا فلا فالقيود المتقدمة ليست شروطا لجواز إدخال أل للمح بل بيان لمورد السماع وبهذا يندفع ما قاله سم حيث كان الباب سماعيا فلا كبير حاجة إلى التقييد بالمنقول عما يقبل أل والاحتراز عن غيره (**قوله رأيت الوليد إلخ**) لقد كذب الشاعر فإن الوليد هذا كان فاسقا متهتكا مولعا بالشرب والغناء جبارا عنيدا ، تفاءل يوما فى المصحف فخرج له (**واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد**) فمزق المصحف وأنشد :

---

[١٣٣] قد مر الكلام فيه مستوفى فى شواهد المعرب والمبنى .

للمح الأصل فليسا بسبين لما يترتب على ذكره من الفائدة وهو لمح الأصل . نعم هما سيان من حيث عدم إفادة التعريف فليحمل كلامه عليه . قال الخليل دخلت أل فى الحرث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشىء بعينه .

(تنبيه): فى تمثيله بالنعمان نظر لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه لازمة والتى للمح الأصل ليست لازمة **(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً)** على بعض مسمياته **(مُضَافٌ)** كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن مسعود فانه غلب على العبادلة حتى صار علما عليهم دون من عداهم من اخوتهم **(أوَمَصْحُوبُ أَلْ)** العهدية **(كَالْعَقَبَةْ)** والمدينة والكتاب والصعق والنجم لعقبة أيلى ، ومدينة طيبة ، وكتاب سيبويه ، وخويلد بن نفيل ، والثريا **(وَحَذْفَ أَلْ ذِى)** الأخيرة **(إِنْ تُنَادِ)** مدخولها **(أَوْ تُضِفْ * أَوْجِبْ)** لأن أصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة

تهدد كل جبـــار عنيــد فهــا أنــا ذاك جبــار عنيــد
إذا مـا جئت ربك يـوم حشر فقــل يــا رب مزقنــى الوليــد

فلم يلبث الا أياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده . نسأل الله السلامة من شرور أنفسنا **(قوله فضرورة)** وقيل نكر يزيد ثم دخلت عليه أل للتعريف . قال المصرح وعندى فيه نظر لأنه وان نكر لا يقبل أل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد اذا نكر **(قوله سهلها تقدم ذكر الوليد)** أى فيكون دخولها للمشاكلة وأل فى الوليد للمح **(قوله ثم قوله للمح الخ)** هذا الترديد متفرع على كون اللام للعلة الباعثة أو للعلة الغائية فالشق الأول مبنى على الأول والثانى على الثانى واللامح على الأول المتكلم وعلى الثانى السامع . قال شيخنا وقدم الشق الأول لأنه الظاهر **(قوله فيدخل)** أى النظر على المجاز العقلى أو الوضع المفهوم من السباق **(قوله إذ لا فائدة الخ)** اعترض بأن ذكر أل دليل للسامع على لمح مدخل أل الأصل وعند حذفها لا دليل على ذلك فكيف يكونان سيين **(قوله قال خليل الخ)** دليل على أن الدخول سبب للمح . وقوله لتجعلة الشىء بعينه أى لتجعل المذكور من الأعلام أى لتجعل مسماء الشىء نفسه أى المعنى المنقول عنه نفسه فى ذهن السامع فأل فى الحرث تجعل مسماه ذاتا يحصل منها عبوس كثير فى وجوه الأعداء وهكذا **(قوله وقد يصير الخ)** قال ابن هشام ذكره فى باب العلم أحسن فيقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لأن النوعين المضاف وذا أل يكونان حينئذ مذكورين فى مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنا فانه استطراد **(قوله بالغلبة عليه)** هى أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وضع له وهى تحقيقية ان استعمل بالفعل فى غير ما غلب عليه والا فتقديرية **(قوله وابن مسعود)**قيل الصواب أن يذكر بدله عبد الله بن عمرو بن العاصى لموت ابن مسعود قبل اطلاق اسم العبادلة على الأربعة وليس بشىء لأنه انما يرد لو قال الشارح غلب اسم العبادلة على فلان وفلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جمع عبد الله أيا كان وهو انما قال غلبت

الحرف الأصلى اللازم أبدا كما هى فى نحو اليسع كما تقدم ، فتقول يا صعق ويا أخطل وهذه عقبة أيلى ومدينة طيبة . ومنه :

[١٣٤] أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

والأخطل من يهجو ويفحش . وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره . وتقول أعشى تغلب ، ونابغة ذبيان **(وَفي غَيْرِهِمَا)** أى فى غير النداء والإضافة

هذه الاعلام الاربعة على العبادلة أى الأشخاص الاربعة الذين سمى كل منهم بعبد الله بحيث صارت لا تطلق الا عليهم دون من عداهم من اخوتهم ، فابن مسعود مثلا صار علما بالغلبة على عبد الله بن مسعود دون من عداه من اخوته غاية الأمر أن الشارح استعمل لفظ العبادلة فى كلامه بالمعنى الوضعى لا الغلى ولا محذور فيه **(قوله من اخوتهم)** الأحسن أن المراد باخوتهم نظر أوهم فى اسم الأب لا خصوص الاخوة فى النسب **(قوله العهدية)** أى بحسب الأصل والا فهى الآن زائدة ، ولا يخفى أن أل العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البدل فمصحوبها كل فرد عهد بينهما كذلك مثلا . لفظ العقبة المعرف بأل العهدية وضع فى الأصل لأن يستعمل فى كل فرد عهد بينهما على البدل فخصصته الغلبة بعقبة أيلة ، فسقط بهذا التحقيق ما اعترض به الناصر وسكتوا عليه من أن اللفظ الذى يستحقه كل فرد من الأفراد بالوضع هو المجرد من أل لا المقرون بها ، لأن المستحق له الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه . فافهم ذلك والله تعالى الموفق **(قوله لعقبة أيلى)** بالقصر والذى فى التصريح والقاموس وغيرهما أيلة بالتاء فلعل ما فى الشرح سهو . والعقبة فى الأصل اسم للطريق الصاعد فى الجبل **(قوله وخويلد بن نفيل)** كان رجلا يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت فى جفانه أى أوعية طعامة التراب فسبها ، فرمى بصاعقة فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول ، والصعق فى الأصل اسم لمن رمى بصاعقة **(قوله والثريا)** تصغير ثروى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها لأنها سبعة وقيل أكثر ، وأصلة ثريوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء **(قوله وحذف أل ذى إلخ)** اعترض تخصيص حذف أل للنداء والإضافة بهذه بأن أل لا تجامع الإضافة وكذا النداء إلا ضرورة كما سيذكره المصنف بقوله : وباضطرار خص جمع يا وأل وأجيب بأنه ليس مراده أن أل هذه لا تباشر حرف النداء حتى يرد أن أل مطلقا لا تباشره ، بل مراده أن أل هذه لا تثبت مع حرف النداء أصلا حتى لا يتوصل لنداء ما هى فيه بأى أو ذا كما يتوصل لنداء ما أل غيرها فيه بذلك فلا تقول يا أيها النابغة كما تقول يا أيها الرجل ويا ذا الرجل ، لكن هذا الجواب إنما ينفع بالنسبة إلى النداء دون الإضافة كما لا يخفى . وقد يقال إنما خص هذه لدفع توهم أنها لكونها فى الحالة الراهنة زائدة تجامع النداء والإضافة **(قوله لأن أصلها المعرّفة)** وصارت الآن زائدة .

---

[١٣٤] صدره : * ألا أبلغ بنى خلف رسولا *

قاله النابغة الجعدي قيس بن عبد الله ، أو عبد الله بن قيس ، أو حبان بن قيس ، عاش مائتين وأربعين سنة . وفد على النبى =

(قَدْ تَنْحَذِفُ) سمع هذا عيوق طالعا ، وهذا يوم اثنين مباركا فيه .

(تنبيهان)*: الأول المضاف في أعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الإضافة بنداء ولا غيره ، إذ لا يعرض فى استعماله ما يدعو إلى ذلك . الثانى كما يعرض فى العلم

(قوله كما هى فى نحو اليسع) المتبادر من سياقه أنه متعلق بالمنفى وهو تكن لا بالنفى ، وأن أل فى نحوه تبقى مع النداء والإضافة بل قوله كما تقدم أى كون أل فى نحو اليسع لازمة قد يعين أن مراده ذلك وجزم بهذا شيخنا تبعا لما مشى عليه الفارضى من البقاء المذكور واستدل بقوله فى الكافية :

وقـــد تقـــارن الأداة التسميـــة فتســـتدام كـــأصول الأبنيـــة

وتبعه على الجزم به البعض وزاد أن الهمزة تقطع وهو خلاف ما فى الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل وغيره وحاشية الروداني على التصريح . قال فى الهمع أل فيما غلب بها لازمه ويجب حذفها فى النداء والإضافة وقلّ حذفها فى غيرهما ، وأما ما غلب بالإضافة فلا يفصل منها بحال . ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتجاله كاليسع والسموأل فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم إلا فى النداء والإضافة ، قال ابن مالك هذا النوع أحق بعدم التجرد لأن الأداة فيه مقصودة فى التسمية قصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب بخلافها فى الأعشى ونحوه فإنها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة اغتنى بها ، إلا أن الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تنزع اهـ . مع حذف . وقال فى التسهيل ومثله ما قارنت الأداة نقله أو ارتجاله اهـ . قال ابن عقيل فى شرحه عليه أى مثل الذى فيه أل من العلم بالغلبة فى نزع أل منه حيث نتزع أل من العلم بالغلبة كالنداء اهـ . وسنذكر كلام الروداني . ومن الحذف للنداء فيما قارنت الأداة نقله قول خالد بن الوليد :

يا عز كفرانك لا سبحـــانك إنى رأيت الله قـــد أهـــانك

فان عز مرخم عزى . نعم قد يقال أل المقارنة لوضع العلم جزء منه كالجيم من جعفر كما مر عن الدماميني وهذا يمنع من تجويز حذفها عند النداء والإضافة إلا أن يقال كونها فى صورة المعرفة التى لا تجامع النداء والاضافة اقتضى حذفها عندهما فاعرفه . ولولا قول الشارح كما تقدم لجعلنا قوله كما هى فى نحو اليسع متعلقا بالنفى فتأمل (قوله أحقا) الاستفهام للتوبيخ أى أفى الحق أى أفى .

= ﷺ فأسلم . وهو من قصيدة من الوافر يهجوبها الأخطل النصرانى حين هجاه الأخطل . وألا للتنبيه ، وأبلغ أمر من الإبلاغ ، وبنى خلف مفعوله وهم رهط الأخطل ، وهم من بنى تغلب . ويروى بنى جشم وهى أيضا قبيلة (قوله رسولا) حال من الفاعل ، أو اسم للمصدر بمعنى الرسالة فيكون مفعولا ثانيا ، والهمزة فى أحقا للإنكار التوبيخى ، وانتصاب حقا على وجهين إما ظرف مجازى التقدير أفى حق هجانى أخطلكم وإليه ذهب سيبويه ، وأما صفة لمصدر محذوف أى أهجانى أخطلكم هجوا حقا ، وإليه ذهب المبرد . والشاهد فى أخطلكم لأنه علم بالغلبة على غياث بن غوث النصرانى الشاعر المشهور ، فلما نكره نزع منه الألف واللام وأضافه إلى قبيلته ليعرفه بهم ، وأن بالفتح فى محل الرفع على الابتداء وخبره قوله أحقا . والتقدير أفى حق هجو أخطلكم إياى .

بالغلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض فى العلم الأصلى . ومنه قوله :

[١٣٥] عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِى

وقوله :

[١٣٦] بِاللهِ يَاظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا ... لَيْلاَىَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

(خاتمة) : عادة النحويين انهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه عرفت الآخر ، وهو المضاف إليه ، فيصير الأول مضافا إلى معرفة ، فتقول ثلاثة الأثواب ، ومائة الدرهم ، وألف الدينار ، ومنه قوله :

الأمر الثابت أن أخطلكم هجانى **(قوله أعشى تغلب)** أصله الأعشى فحذفت منه أل وأضيف إلى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم أبيها . وكذا يقال فيما بعده . والأعشى فى الأصل اسم لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى تغلب **(قوله ونابغة ذبيان)** بضم الذال المعجمة وكسرها كما فى القاموس . والنابغة فى الاصل اسم لكل من ظهر الشعر وأجاده والتاء فيه للمبالغة ثم غلب على نابغة ذبيان **(قوله عيوق)** فيعول بمعنى فاعل كقيوم وضع لكل عائق أى حاجز ، ثم غلب على النجم المعروف لعوقه الدبران عن الثريا لكونه بينهما **(قوله يوم اثنين)** أصله يوم الاثنين وهو من إضافة المسمى إلى الاسم وبحث فى التمثيل به بأن اثنين فى الأصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط وحينئذ فعلميته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة . وذكر الرودانى أن الصحيح أن أسماء الأسبوع أعلام جنسية منقولة من الأعداد دخلت عليها أل للمح المعنى العددى ، وأل فيها مقارنة للنقل فلا ينبغى التمثيل بها لذى غلبة حذفت منه أل ، بل لما حذفت منه أل المقارنة للوضع فإنه أيضا كذى الغلبة يحذف منه أل فى النداء والإضافة وجوبا وقد يحذف فى غيرهما **(قوله ما يدعو إلى ذلك)** أى إلى نزعه عن الإضافة لأنه ينادى ويضاف معها فيقال يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قيل وفيه أن المضاف إن كان تمام العلم ناقض ما تقدم فى باب العلم عند قول المصنف :

*** وإن يكونا مفردين فأضف ***

---

[١٣٥] البيت من الطويل ، وقائله سلمة بن عياش ، والبيت من شواهد الأغانى ٨٤/٢١ . والمعنى : أن زيدنا علا يوم النقا بالسيف رأس زيدكم ، وقتله بسيف أبيض ، ماضى الضربة ، وهذا السيف مصنوع فى اليمن ... والشاهد فى البيت ، قوله : « زيدنا » حيث أضاف العلم إلى ضمير المتكلم فى الأول وإلى ضمير المخاطب فى الثانى ، وكان من حقه ألا يفعل ذلك لأن العلم معرفة بالعلمية والإضافة إلى الضمير للتعريف ، ولا يجوز الجمع بين معرفين على معرف واحد .

[١٣٦] البيت من البسيط ، واختلف في نسبته ، فنسب للمجنون ، ولذي الرمة ، وللعرجي ، وللحسين بن عبد الله ، ولبدوي اسمه كامل الثقفي .

[١٣٧] مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ... فَـأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَـارِ

وقوله :

[١٣٨] وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَنَا ... ثَلَاثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ البَلَاقِعُ

وأجاز الكوفيون الثلاثة الأثواب تشبيها بالحسن الوجه . قال الزمخشرى وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء[1] ، وإذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف

إلخ من أن العلم الإضافى لا يضاف ، وإن كان المضاف إليه فقط ورد أمران : الأول أن المضاف لا بد أن يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لأن العلم مجموع المتضايفين فكل منهما كالزاى من زيد ، ويمكن الجواب عن هذا برعاية الأصل . الثانى أن القصد ليس توضيح مسمى المضاف إليه فقط باضافة بل توضيح مسمى العلم بتمامه بها ويمكن الجواب عن هذا أيضا بأن إضافة المضاف إليه يحصل بها المقصود من توضيح مسمى العلم فتدبر منصفًا **(قوله طلبا للتخصيص)** كان المناسب أن يقول للإيضاح لأن التخصيص فى النكرات والإيضاح فى المعارف **(قوله كما سبق)** من نحو أعشى تغلب ونابغة ذبيان **(قوله خاتمه)** نظم العلامة الأجهورى حاصلها فقال :

وعــددا تريــد أن تعرّفــا ... فأل بجزئيـه صلـن إن عطفـا

وان يكــن مركبــا فــالأول ... وفى المضاف عكس هذا يفعل

وخــاف الكــوفى فى الأخير ... فعــرف الجزءيــن يــا سميرى

والمراد بالأخير غير الأول فيشمل الثانى وهو المركب لأن الكوفى خالف فيه أيضا كما سيأتى وكان الأحسن أن يقول بدل الأخير :

وخالــف الكــوفى فى هذيــن ... ففيهمـا قـد عـرف الجزءيـن

(قوله عرفت الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثانى ليشمل ما فيه أكثر من إضافة نحو خمسمائة ألف دينار وفى كلام شيخنا أن منهم من لا يضيف بل يعرف الأول فقط فيقول هذه الخمسة أثوابا وخذ المائة درهما ودع الألف دينارا **(قوله ما زال)** اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد فى البيت قبله وخبرها يدنى فى بيت بعده . وقوله فسما بالفاء العاطفة على عقدت . وأراد بخمسة الأشبار السيف .

[١٣٧] البيت للفرزدق يمدح فيه آل المهلب ، والبيت من الكامل . وهو من شواهد ابن يعيش فى المفصل ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ . والشاهد فى البيت قوله : « خمسة الأشبار » ، حيث جاء العدد مجردًا من الإضافة إلى المعدود من أداة التعريف . والاكتفاء بتعريف المضاف إليه .

[١٣٨] البيت لذو الرمة ، والبيت من الطويل ، وهو من شواهد ابن يعيش ١٢٢/٢ . والشاهد فى البيت قوله « ثلاث الأثافى » حيث اكتفى بتعريف المعدود بالألف واللام عن تعريف اسم العدد .

(١) انظر المفصل لابن يعيش ٢٣/٦ .

بالأول تقول الأحد عشر درهما والاثنتا عشرة جارية و لم تلحقه بالثانى لأنه بمنزلة بعض الاسم ، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ، فقالوا الأحد العشر درهما ، والاثنتا العشرة جارية لأنهما فى الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك بنيا ، ويدل عليه إجازتهم ثلاثة عشر وأربعة عشر وتاء التأنيث لا تقع حشوا ، فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك . ولا يجوز الأحد العشر الدرهم لأن التمييز واجب التنكير ، نعم يجوز عند الكوفى ، وقد استعمل ذلك بعض الكتاب . وإذا كان معطوفا عرفت الاسمين معا تقول الأحد والعشرون درهما لأن حرف

(قوله وهل يرجع التسليم) بضم الياء مضارع رجع لمجيئه متعديا أيضا والأثافى بالمثلثة ثم الفاء فالتحتية التى تشدد فى غير هذا البيت وتخفف أحجار يوضع عليها القدر جمع أثفية بضم الهمزة وكسرها وتشديد التحتية وهى أحد تلك الأحجار كما فى القاموس وإن أوهم كلام البعض أن الأثفية هى نفس تلك الأحجار . وقال الإسقاطى بالفوقية ثم النون أصله أتانين حذفت نونه الأخيرة ضرورة وهو جمع أوتون كتنور وقد تخفف أخدود الخباز ، وأقره البعض كشيخنا ، وفيه نظر لأن جمع أتون المخفف أتن كعمود وعمد وجمع المشدد أتاتين بفوقية ثانية بعد الألف اللينة لا نون كما هو قياس جمع تنور ونحوه . وقد ورد الجمعان كما أفاده صاحب القاموس فلعل الفوقية تحرفت على الجماعة بنون والله تعالى أعلم . والبلاقع جمع بلقع وهى الأرض المقفرة . والمعنى وهل يرد التحية أو يزيل تعب المحبة مواضع طبخ الأحباب وديارهم الخالية **(قوله تشبها بالحسن الوجه)** رد الإضافة فى ذلك لفظية لا تفيد تعريفا بخلاف العدد **(قوله عند أصحابنا)** أى البصريين **(قوله عن القياس واستعمال الفصحاء)** أما الأول فلأن إدخال أل فى كل من المتضايفين إنما يكون إذا كان الأول وصفا نحو الضارب الرجل ولأن فائدة أل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف إليه ، فيكون دخول أل على المضاف ضائعا . وأما الثانى فلأن المسموع والمشهور دخول اللام على المضاف إليه دون المضاف **(قوله ولذلك بنيا)** أى فى غير اثنى عشر واثنتى عشرة بقرينة ما مر أن إعراب اثنين واثنتين كإعراب المثنى وإن ركبا مع عشر وعشرة . وظاهر قوله بنيا أن فتحة آخر الجزء الأول بناء والظاهر أن البناء عند البصرى على آخر الجزء الأخير فقط لأن محله آخر الكلمة وآخر الجزء الأول صار حشوا بالتركيب ففتحته ليست بناء بل بنية ، ويمكن أن يقال المراد بنى مجموعهما **(قوله وتاء التأنيث إلخ)** فى معنى التعليل لقوله ويدل ، ولو قال لأن تاء التأنيث إلخ لكان أوضح **(قوله ولا يجوز الأحد العشر درهم)** أى ولا الأحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم **(قوله عرفت الاسمين معا)** لم يذكر فيه خلافا وفى الدماميني أن قوما أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره الآمدى **(قوله واعلم أن)** اسم أن ضمير الشأن **(قوله فى تعريف المضاف)** أى فى حالة تعريف العدد المضاف . وقوله قد يكون المعرّف بفتح

العطف فصل بينهما . واعلم أن فى تعريف المضاف قد يكون المعرف إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد نحو خمسمائة الألف ، وقد يكون بينهما اسمان نحو خمسمائة ألف الدينار ، وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار الرجل ، وقد يكون بينهما أربعة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار غلام الرجل ، وعلى هذا . ولو قلت عشرون ألف رجل امتنع تعريف المضاف إليه ، لأن المضاف منصوب على التمييز ، فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه والتمييز واجب التنكير نعم ، يجوز ذلك عند الكوفيين ، ولو قلت خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف إليه نحو خمسة آلاف الدينار ، وكذلك حكم المائة لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف لإضافتنا والله أعلم .

الراء أى المعرف بأل أو بكسرها أى المعرف للمضاف إليه وهو أل . وقوله إلى جانب الأول أى مضموما إلى جانب الأول . وقوله كما تقدم أى فى ثلاثة الأثواب ومائة الدرهم وألف الدينار **(قوله وعلى هذا)** أى قس الفصل بينهما بأكثر من أربعة **(قوله ولوقلت عشرون الخ)** تقييد لإطلاقه فى أول الخاتمة تعريف المضاف إليه من العدد الإضافى **(قوله كما عرفت)** أى من التمثيل سابقا بمائة الدرهم وألف الدينار **(قوله لإضافتها)** أى إلى ما بعدها سواء أضيفت لمعرفة أو نكرة لأن أل لا تدخل على المضاف فى مثل ذلك . وأما ما وقع فى صحيح البخارى فى باب الكفالة فى القرض والديون ثم قدم الذى كان أسفله وأتى بالألف دينار فأوله الدماميني بتقدير مضاف مبدل من المعرف أى بالألف ألف دينار قال ولا يقال إن أل زائدة لأن ذلك لا ينقاس .

[الابْتِدَاءُ]

المبتدأ هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفًا رافعًا

[الابتــداء]

هذا شروع فى الأحكام التركيبية . والتركيب المفيد أما جملة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغنى عن الخبر . أو فعليه ومنها الجملة الندائية ، ولم يقل المبتدأ والخبر لأن الابتداء يستدعى خبرًا أو ما يسد مسده غالبا على ما ستعرفه فأطلق الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة ، ففى الترجمة به تأدية للمقصود مع الاختصار والإشارة الى عدم تلازم المبتدإ والخبر فلا يقال ترجم لشىء ولم يبينه ويبين شيئا ولم يترجمه . نعم قد يقال هذه النكتة حاصلة لو قال المبتدأ فلم لم يترجم به ويمكن أن يجاب بأنه آثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدأ للإشارة فى الترجمة إلى أنه العامل فتأمل . وقدم باب المبتدأ على باب الفاعل لما قيل إنه أصل المرفوعات لأنه مبدوء به . وقيل الفاعل لأن عامله لفظى . وقيل كل أصل . قال الدمامينى تظهر فائدة الخلاف فى نحو زيد جوابا لمن قام فعلى الأول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر ، وعلى الثانى يترجح كونه فاعلا لفعل محذوف وعلى الثالث يستوى الوجهان ، ثم اعترض بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال فى الاسمية والفعلية يقتضى ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقا . وأجاب بأن جملة من قام اسمية فى الصورة فعلية فى الحقيقة . وبيان ذلك أن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم خالد إلى غير ذلك لا أزيد قام أم عمرو أم خالد لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الإبهام ولما أريد الاختصار وضعت كلمة من دالة إجمالا على تلك الذوات المفصلة ومتغنمة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية فى الحقيقة ، فإن أجبت بالفعلية نظرا إلى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى وإن أجبت بالاسمية نظرا إلى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظا فإذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها فى الصورتين فبقى الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ سالما فتدبر ا هـ . وفيه نظر لأن مقتضى قولهم همزة الاستفهام يليها المسئول عنه أن أصل من قام أزيد قائم أم عمرو أم خالد إذ المسئول عنه بمن قام القائم لا القيام فاعرفه (**قوله المبتدأ هو الاسم الخ**) لم يعرف الابتداء مع أنه المترجم به لقصد تعريفه عند قوله :

★ ورفعــوا مبتــدأ بالابتــدا ★

وكأنه لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات منها المبتدأ ومرفوعه .

المستغنى به[1] . فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ [البقرة : ١٨٤] وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه[2] والعارى عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل

(قوله العارى الخ) أورد على التقييد به أنه يخرج اسم إن ولا التبرئة مع أنه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ وليس عاريا . وأجيب بأنه باعتبار الرفع عار لأن الحرف كالعدم باعتباره وإنما يعتد به إذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب وأقرهما وتبعه البعض وفى الجواب تسليم أنه مبتدأ والذى يظهر لى منعه بدليل ما سيأتى فى بابى إن ولا من أن رفع الصفة على المحل مبنى على القول بأنه لا يشترط فى مراعاة المحل بقاء المحرز أى الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو الابتداء وإذا عدم الابتداء عدم المبتدأ وحينئذ لا يرد الاعتراض من أصله فتأمل (قوله عن العوامل) أل للجنس ، وقوله اللفظية نسبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر إن أريد باللفظ التلفظ . أو الجزئى إلى الكلى إن أريد الملفوظ . والمراد اللفظية تحقيقا أو تقديرا لتدخل العوامل المقدرة . وقوله غير الزائدة أى وشبهها كرب ولعل الجارة والقيدان للإدخال كما هو شأن قيد القيد (قوله مخبرا عنه) أى محدثا عنه فالإخبار لغوى لا مذكورا بعده خبره الاصطلاحى للزوم الدور لأخذ الخبر حينئذ فى تعريف المبتدأ وأخذ المبتدأ فى التعريف الآتى للخبر ، وجعله حالا من الضمير فى العارى أولى من جعله حالا من الاسم وإن اقتصر عليه شيخنا والبعض لثبوت الخلاف فى مجىء الحال من الخبر كالمبتدأ (قوله أو وصفا الخ) عطف على مخبرا عنه المجعول حالا من الضمير فى العارى ، وفى ذلك تصريح باشتراط العروّ فى الوصف أيضا فيخرج نحو ﴿لاهية قلوبهم﴾ [الأنبياء : ٣] ، على أنا لا نسلم أنه رافع لمكتفى به كما قاله الرودانى وهو ظاهر . والمراد الوصف ولو تأويلاً ليدخل لا نولك أن تفعل لأن نول وإن كان مصدرا بمعنى التناول إلا أنه هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك هذا الفعل أى لا ينبغى لك تناوله ، فنولك مبتدأ وأن تفعل نائب فاعله . وقول المصرح ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كما فى الرودانى وقال أبو حيان نولك مبتدأ وأن تفعل خبره وأورد على التعريف أنه غير جامع إذ لا يشمل أقل رجل يقول ذلك فإن أقل مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا ، ولا غير قائم الزيدان فإن غير مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا ، وأجيب عن الأول بأن المعرف المبتدأ الاطرادى وهذا سماعى لا يقاس عليه ، وإنما لم يخبروا عنه لأنه ليس فى المعنى مبتدأ إذ المعنى قلَّ رَّجل يقول ذلك . وقيل لأن صفة النكرة بعده أغنت عن الخبر فى الإفادة على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبرا عن أقل ، وعن الثانى بأن المبتدأ مضاف للوصف الرافع والمضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ، وبأن الوصف وإن خفض لفظا فى قوّة المرفوع بالابتداء وكأنه قيل ما قائم الزيدان (قوله والمؤوّل) قد يدعى أنه اسم حقيقة فلا اعتراض على إرادته فى التعريف بلزوم الجمع بين الحقيقة

---

(١) انظر شرح الألفية لابن الناظم صـ ١٠٥ .

(٢) هذا المثل يُضرب لمن خبره خير من مرآه وانظره مفصلًا فى مجمع الأمثال للميدانى ١٣٦/١ .

واسم كان ، وغير الزائدة لإدخال نحو بحسبك درهم ﴿وهل من خالق غير الله﴾ [فاطر : ٣] ، ومخبرا عنه أو وصفا إلى آخره مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب ، ورافعا لمستغنى به يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان ونائبه نحو أمضروب العبدان ، وخرج به نحو أقائم من قولك أقائم أبوه زيد فإن مرفوعه غير مستغنى به . وأو فى التعريف للتنويع لا للترديد أى المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ

والمجازفيه ، أو يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك أفاده سم **(قوله وتسمع إلخ)** أى لأنه على تقدير أن وقيل الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه ويضاف إليه ويكون اسما حكما كما فى : ﴿سواء عليهم أأنذرتهم﴾ [البقرة : ٦] ، ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ [المائدة : ١١٩] ، فيكون المراد بالاسم ما يعم الحقيقى والحكمى أفاده سم **(قوله نحو بحسبك درهم)** أى مما يلى حسبك فيه نكره فإن وليها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هى المبتدأ وحسبك الخبر لأنه نكرة لا يتعرف بالإضافة . وإن تخصص بها . قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت إلا فى نحو كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه ، وفى النسخ نحو ﴿فإن حسبك الله﴾ [الأنفال : ٦٢] ، وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام فى الأخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصة وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة لأن الباء لا تزاد فى الخبر فى الإيجاب . والذى عليه الجمهور كما فى المغنى أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وإن تخصصت مطلقا ، وهل المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديرا ولا محذورا فى اجتماع إعرابين لفظى وتقديرى من جهتين مختلفتين ، أو محلا ولا يختص المحلى بالمبنيات قولان . واعلم أن زيادة الباء فى نحو بحسبك سماعية بخلاف زيادة من فى نحو الآية الآتية فقياسية **(قوله غير الله)** إما نعت لخالق لرفعه تقديرا أو محلا على الخلاف والخبر محذوف أى لكم ، أو هو الخبر ولا يصح أن يكون غير الله فاعلا لخالق أغنى عن الخبر لأن الوصف الذى له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذا ما هو بمنزلته كذا فى يس والروداني ، ولا كون يرزقكم هو الخبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل إلا شذوذا عند سيبويه **(قوله مخرج لأسماء الأفعال)** أى بعد التركيب **(قوله ورافعا لمستغنى به يشمل إلخ)** الأولى ومستغنى به يشمل إلخ لأن الفاعل ونائبه من أفراد المستغنى به لا الرافع **(قوله غير مستغنى به)** لاحتياج الضمير إلى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدأ وقائم خبرا مقدما وأبوه فاعلا ، أو أبوه مبتدأ ثانيا وقائم خبرا عنه مقدما والجملة خبر زيد . وجوّز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانيا وأبوه فاعلا أغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على أن المراد باستغناء الوصف بمرفوعه استغناؤه عن الخبر لا مطلقا . وبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لأن الاستفهام فى المثال داخل فى الحقيقة على زيد لا عليه وقد يمنع فتأمل . نعم يظهر لى أن محل المنع إذا لم يعلم المرجع أما إذا علم كأن جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فلا منع لأن التركيب حينئذ بمنزلة أقائم أبو زيد ويشعر بهذا تعليلهم . واعلم أن قولهم الوصف

وَعاذِرٌ خبَرٌ) أى له (إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ آعْتَذَرْ) وإلى الثانى بقوله : (وَأَوَّلٌ) أى من الجزءين (مُبْتَدأٌ وَالثَّانِى) منهما (فاعِلٌ آغْنَى) عن الخبر (فى) نحو (أَسارٍ ذانِ) الرجلان . ومنه قوله :

[١٣٩] أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنًا

وقوله:[١٤٠] أَمُنجِزٌ أَنْتُمُ وَعْدًا وَثِقْتُ بِهِ ... أَمِ آقتَفَيْتُمْ جَميعًا نَهجَ عُرْقُوبِ

مع مرفوعه ولو اسما ظاهرا من قبيل المفرد يستثنى منه الوصف الواقع مبتدأ استغنى بمرفوعه عن الخبر ، وكذا الوصف الواقع صلة لأل الموصولة على قول كما مر لأنه فى قوّة الفعل فى الصورتين **(قوله وأول)** سوّغ الابتداء به قصد التقسيم أو كونه قرينا للثانى المعرف **(قوله والثانى فاعل أغنى عن الخبر)** قال فى التسهيل لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة ا هـ . **(قوله أغنى عن الخبر)** أى عن أن يكون له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أن له خبرا أغنى عنه المرفوع مع أنه لا خبر له أصلا لأنه بمعنى الفعل والفعل لا خبر له **(قوله أقاطن)** أى مقيم ، والظعن الرحيل ، والعيش المعيشة والحياة **(قوله نهج عرقوب)** أى طريقته وهو رجل يضرب به المثل فى إخلاف الوعد **(قوله وقس على هذا)** أى الوصف المذكور فى المثال ولو قال على هذين المبتدءين كما فعل المكودى والمرادى لكان أكثر فائدة **(قوله من كل وصف)** لا فرق بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أولا بخلاف عمله النصب كما يأتى ، ولا بين أن يكون ملفوظا أو مقدرا نحو أفى الدار زيد أو عندك عمرو على أحد احتمالات ، إذ يحتمل كون المرفوع مبتدأ مؤخرا أو فاعلا لمبتدأ محذوف تقديره كائن مثلا أغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجملة اسمية أو فاعلا لاستقر مثلا محذوف فهى فعلية أو فاعلا للظروف فهى ظرفية كذا فى المغنى **(قوله أو صفة مشبهة)** أو اسم تفضيل أو منسوبا نحو هل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره وما قرشى الزيدان والظاهر عندى أن مثل ذلك نحو أذومال العمران لأنه فى معنى المشتق ، ثم رأيت فى كلام الشارح عند قول المصنف : وإن

* يشتق فهو ذو ضمير مستكن *

[شواهد الابتداء]

[١٣٩] تمامة : إنْ يَظْعَنُوا فَعَجيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنا

هو من البسيط ، والهمزة للاستفهام . وقاطن مبتدأ ، وقوم سلمى فاعله قد سد مسد الخبر لأنه مع الوصف فى قوة الفعل ، فلذلك حسن عطف الفعل وفاعله ما عليهما بأم المعادلة . من قطن بالمكان إذا أقام به ، وفيه الشاهد حيث سد الفاعل مسد الخبر . وهذا لا يحسن إلا إذا اعتمد على يقر وما به من الفعل وهو الاستفهام أو النفى **(قوله فعجيب عيش من قطنا)** جواب الشرط وارتفاع عيش بالابتداء مضاف إلى من ، وخبره عجيب مقدما . والظعن بفتحتين وبسكون العين أيضا ـ مصدر ظعن يظعن بالفتح فيهما ـ إذا سار . والمعنى قوم سلمى التى هى المحبوبة هل هم مقيمون أم نووا الرحيل فإن هم نوه فعيش من يقيم ويتخلف عنهم يكون عجيبًا .

[١٤٠] البيت قائله مجهول ، وهو من البسيط ، والشاهد فيه قوله : « أمنجز أنتم » حيث سد الفاعل مسد الخبر ، لكونه وصفًا معتمدًا على استفهام .

(وَقِسْ) على هذا ما أشبهه من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به[1] . ثم لا فرق فى الوصف بين أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، ولا فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة أو بهل أو كيف أو من أو ما . ولا فى المرفوع بين أن يكون ظاهرا أو ضميرا منفصلا[2] (وَكَاسْتِفهامٍ) فى ذلك (النَّفْىُ) الصالح لمباشرة الاسم حرفا كان

ما يؤيده (قوله أو كيف أو من أو ما) نحو كيف جالس العمران ، وما راكب البكران ، ومن ضارب الزيدان وكيف فى الأول فى محل نصب على الحال ، وما ومن فى الأخيرين فى محل نصب على المفعولية . وكالأدوات المذكورة بقية أدوات الاستفهام كأين ومتى (قوله أو ضميرا منفصلا) فلا يسد المستتر مسد الخبر ، فإذا قلت أقائم زيد أم قاعد فليس قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعلاً سد مسد الخبر ، بل قاعد خبر مبتدأ محذوف أى هو قاعد . وإذا قلت أقائم الزيدان وأردت العطف وجب إفراد الوصف المعطوف وإبراز الضمير منفصلا فتقول أم قاعدهما ، وحكى أم قاعدان على المطابقة واتصال الضمير ، وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدأ لأنه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل . وإنما جاز ذلك لأنهم يتوسعون فى الثوانى ا هـ . فأشار إلى فاعلية الضمير المستتر وإغنائه عن الخبر لأنه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل ومثله يجرى فى المثال الأول وجوّز غيره كون قاعدان خبر مبتدأ محذوف أى أم هما قاعدان ، فتكون أم منقطعة والعطف من عطف الجمل وهذا قياس ما سبق فى أقائم زيد أم قاعد فتأمل (قوله وكاستفهام النفى) أى ولو معنى نحو إنما قائم الزيدان لأنه فى قوّة قولك ما قائم إلا الزيدان كذا فى التصريح ومنه يعلم أن النفى المنقوض يكفى فى الاعتماد وأفهم تقييدهم الاعتماد بالنفى والاستفهام أن مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز فى زيد قائم أبواه كون قائم مبتدأ وإن اعتمد على المخبر عنه كما فى المغنى . قال فى التصريح وهل تقدم النفى أو الاستفهام شرط فى العمل أو فى الاكتفاء بالمرفوع من الخبر قولان أرجحهما الثانى كما فى المغنى (قوله الصالح إلخ) حمل الشارح الاستفهام والنفى فى عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفى به فوصف النفى بالصالح إلخ وقسمه إلى حرف وغيره لأن هذا شأن اللفظ لا المعنى المصدرى ولا عيب فيما صنع وإن عابه البعض تبعا لشيخنا ، ولو أبقى الشارح المصدر على ظاهره وقال النفى بلفظ صالح إلخ لصح أيضا واحترز بالصالح عما لا يصلح مما يختص بالفعل كان و لم ولما (قوله على أنه اسمها) وإدخاله فيما نحن فيه باعتبار كونه مبتدأ فى الأصل وكذا يقال فى اسم ما الحجازية . وقوله يغنى عن خبرها وإدخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدأ فى الأصل وكذا يقال فى خبر ما الحجازية ثم فى إغناء الفاعل عن خبر ليس أو ما أغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر فى ذلك . ويظهر أنه لا يقال هذا الفاعل فى محل نصب باعتبار إغنائه عن خبر ليس أو ما ، لأنه ليس لليس أو ما فى هذه الحالة خبر حل محله الفاعل بل الذى تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر (قوله وبعد غير يجر بالإضافة) وإدخاله فيما نحن فيه باعتبار أن ما أضيف إليه أى إلى هذا الوصف مبتدأ والمضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد أو باعتبار أنه فى قوة المرفوع بالابتداء كما مر (قوله فاطرح اللهو) بتشديد الطاء وكسر الراء ، والسلم بالكسر والفتح الصلح أى بسلم عارض (قوله على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير .

(١) وذلك عند البصريين .

(٢) وفى الضمير المنفصل خلاف سيذكر فيما بعد .

وهو ما ولا وإنْ ، أو اسما وهو غير ، أو فعلا وهو ليس إلا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها ، أو الفاعل يغنى عن خبرها : وكذا ما الحجازية ، وبعد غير يجر بالإضافة وغير هى المبتدأ وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ، ومن النفى بما قوله :

[١٤١] خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِىَ أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

ومن النفى بغير قوله :

[١٤٢] غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـ ـوَ وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمْ

وقوله :

[١٤٣] غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

(وَقَدْ * يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام (نَحْوُ

(قوله وقد يجوز إلخ) اعلم أن المذاهب ثلاثة كما فى الهمع : مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد ، ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح كما صرح به فى التسهيل وأشار إليه هنا بقد لأن تقليل الجواز كناية عن قبحه ، وأشار إليه الشارح أيضا بقوله وهو قليل جدا ، ومذهب الكوفيين والأخفش وهو الجواز بلا قبح ، فقول الشارح خلافا للأخفش والكوفيين أى فى قولهم بالجواز بلا قبح ، وفى كلامه حذف أى وللبصريين قولهم بالمنع بالكلية . وقوله ولا حجة أى للمصنف والأخفش والكوفيين على أصل الجواز فى قوله إلخ فهو تورك من الشارح على بعض أدلتهم على أصل الجواز بعد موافقته إياهم فى المستدل عليه فاندفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه ما ادعاه البعض من منافاتها لعبارة المتن فافهم (قوله من غير اعتماد إلخ) ويكون المسوّغ للابتداء به مع أنه نكرة عمله فى المرفوع بعده لاعتماده على المسند إليه وهو المرفوع وأما تعليل المصرح وتبعه شيخنا والبعض

---

[١٤١] هو من الطويل : أى يا خليلى ، وكلمة ما نافية ووافٍ مبتدأ وحذفت الضمة منه استثقالا فى اللفظ . وقوله أنتما فاعل له ، وقد سد مسد الخبر . وفيه الشاهد حيث سد مسده لاعتماده على النفى . ومن موصولة وأقاطع صلتها ، والعائد محذوف أى أقاطعه من قطع أخاه وقاطعه . المعنى يا صاحباى ما أنتما وافيان بعهدى وصحبتى إذا لم تكونا لأجلى على من أقاطعه وأهجره

[١٤٢] البيت من الخفيف ، وقائله مجهول . الإعراب : غير : مبتدأ مرفوع . لاهٍ : مضاف إليه وهو اسم فاعل من لها . عداك : فاعل لاسم الفاعل - لاه - سديد الخبر ، عدا يضاف والكاف مضاف إليه . فاطرح : الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر ، والتقدير : إذا كان الأمر كذلك فاطرح اللهو ، واطرح فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر . اللهو : مفعول به . ولا : الواو عاطفة ، ولا ناهية . ت . تغترر : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت . بعارض : جار ومجرور متعلق بتغترر . سلم : مضاف إليه مجرور .

[١٤٣] قاله أبو نواس الحسن بن هانىء الحكمى ، وهو من الطبقة الأولى من المولدين ولد سنة خمس وأربعين ومائة ، وتوفى سنة خمس أو ست أو ثمان وتسعين ومائة ببغداد ، لقب بذلك لذؤابتين كانتا له تنوسان على عاتقيه . وما ينسب إليه من الأمر البشيع فغير صحيح وبعده :

إِنَّمَا يُرْجَى الْحَيَاةَ فَتًى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ

يذم بهما الزمان الذى هذه حالته ، فكأنه قال : زمان ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه فزمان مبتدأ وما بعده صفة له وغير خبره ، ثم حذف المبتدأ مع صفته وجعل إظهار الهاء مؤذنا بالمحذوف ، فصار بعد الحذف والإظهار غير مأسوف على زمن * ينقضى بالهم والحزن ذكر هذه تمثيلا للاكتفاء فى باب المبتدأ والخبر لا استشهادا به لأن أبا نواس وأمثاله لا يحتج بهم (وقوله بالهم) حال اى ينقضى مشوبا بالهم

فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدِ) وهو قليل جدًّا[١] خلافا للأخفش والكوفيين ، ولا حجة فى قوله :
قوله : [١٤٤] **خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطيرُ مَرَّتِ**
لجواز كون الوصف خبرا مقدما على حد ﴿**والملائكة بعد ذلك ظهير**﴾ وقول :
[١٤٥] هــن صديــق للــذى لــم يشــب
(**والثَّانِي مُبْتَدَا**) مؤخر (**وَذَا الْوَصْفُ**) المذكور (**خَبَرٌ**) عنه مقدم (**إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ**) وهو التثنية والجمع (**طِبْقًا اسْتَقَرَّ**) أى استقر الوصف مطابقا للمرفوع بعده ، نحو أقائمان

بأن الأخفش أى والكوفيين لا يشترطون فى عمله الاعتماد فمقتضاه عدم الاعتماد هنا وليس كذلك كما عرفت ولئن سلم فالتعليل بعدم اشتراط الاعتماد لا يأتى على مذهب المصنف لأنه مع كونه يجوز ابتدائية الوصف من غير اعتماد على نفى أو استفهام يشترط فى عمله الاعتماد الأعم كما سيأتى فى باب إعمال اسم الفاعل فتأمل (**قوله خبير بنو لهب الخ**) المعنى أن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهبي إذا زجر وعاف حين يمر عليه الطير وزجر الطير بالزاى فالجيم فالراء عيافته، وهى كما فى القاموس أن تعتبر بأسمائها ومساقطها وأنوائها فتسعد أو تتشاءم (**قوله على حد الخ**) جواب عما يقال كيف أخبر عن الجمع بالمفرد . وحاصله أنه على طريقة الآية وتوجيهها أن ظهير على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فكذا ما يوازنه كذا قالوا. وفيه أنه يقتضى استواء المذكر والمؤنث فى فعيل سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فينافى ما قالوه من أن محل استوائهما فيه إذا كان بمعنى مفعول . ويمكن التوفيق بأن هذا شرط لقياسية الاستواء فلا ينافى سماعه فى فعيل بمعنى فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد، فاحفظه فإنه نفيس (**قوله والثانى مبتدا**) بإبدال الهمزة ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (**قوله وهو التثنية والجمع**) أى سواء كان جمع تصحيح أو جمع تكسير وقيل جمع التكسير كالمفرد (**قوله مطابقا**) أشار به إلى أن الطبق بمعنى المطابق كالمثل والشبه بمعنى المماثل والمشابه، وأنه حال من فاعل استقر وليس الطبق مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد أن حالية المصدر سماعية وحتى يقال الأولى جعله تمييزا محولا عن فاعل استقر أى استقر طبقه أى مطابقته، فما ذكره البعض تبعا للمعرب غير صحيح فلا تغفل (**قوله فإن تطابقا فى الإفراد**) مثل ذلك ما إذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون.

[١٤٤] قاله رجل من الطائيين . وهو من الطويل. قوله خبير مبتدا، والخبير بالشيء العالم به. وبنو لهب بكسر اللام وسكون الهاء حى من الازد وهم أزجر قوم، وهو فاعل خبير سد مسد الخبر. وفيه الشاهد حيث سد مسده من غير اعتماد على استفهام أو نفى وهذا قبيح عند سيبويه وسائغ عند الكوفيين قيل سيبويه معهم والصحيح خلافه * فإن قلت: خبير نكرة فكيف وقع مبتدأ؟ قلت هو عامل فيما بعده وقد عدوه من جملة المخصصات . وملغيا من الإلغاء يقال ألغيت كلامه إذا عددته ساقطا. واللهبى نسبة إلى بنى لهب. والمعنى أن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة، فلا تلغ كلام رجل لهبى إذا زجر أو عاف حين يمر عليه الطير.

(١) وهذا هو رأى ابن مالك، لأنه يشترط فى عمله الاعتماد على النفى أو الاستفهام.

الزيدان ، وأقائمون الزيدون ، ولا يجوز أن يكون الوصف فى هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر إلا على « لغة أكلونى البراغيث » ، فإن تطابقا فى الإفراد جاز الأمران نحو أقائم زيد وما ذاهبة هند **(وَرَفَعُوا)** أى العرب **(مُبْتَدأً بِالابتدَا)** وهو الاهتمام بالاسم

(قوله جاز الأمران) لكن الأرجح الأول وهو كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا، لأن الوصف عدم التقديم والتأخير بل يتعين فى صورتين لمانع فيهما من الثانى وهما: أحاضر القاضى امرأة ونحو ﴿**أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم**﴾ [مريم : ٤٦]، بناء على الظاهر من عدم تقدير متعلق للجار والمجرور، والمانع من الثانى فى الصورة الأولى لزوم عدم تطابق المبتدأ والخبر، وفى الثانية[١] لزوم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى وهو أنت، وقد يتعين الابتداء لمانع من الفاعلية نحو أفى داره زيد إذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة. وأما أفى داره قيام زيد فمنعه الكوفيون مطلقا: أما على الفاعلية فلما مر، وأما على الابتداء فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أضيف إليه المبتدأ والمستحق للتقديم هو المبتدأ. وأجازه البصريون على الابتداء للسماع، ولأن ما هو من تمام مستحق للتقديم، ثم جواز الوجهين فى نحو أقائم أنت مذهب البصريين. وأوجب الكوفيون ابتدائية الضمير ووافقهم ابن الحاجب(١)، واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا، ويجاب بأنه إنما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لأنه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزًا كقمت وقمت ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل معه الفصل، ولأن مرفوع الوصف سد فى اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا فى المغنى. واعلم أن صور المطابقة وعدمها تسع بالفوقية: ثلاثة فى المطابقة وهى أقائم زيد، أقائمان الزيدان، أقائمون الزيدون، وحكم الأولى جواز الأمرين وحكم الأخيرتين تعين كون الوصف خبرا مقدما: وست فى عدمها، أقائم الزيدان، أقائم الزيدون، أقائمان زيد، أقائمون زيد أقائمان الزيدون أقائمون الزيدان. وحكم الأوليين من الست تعين كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا. وحكم الأربع الأخيرة الفساد. وإذا فصلت الجمع إلى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتى عشرة[٢] صورة إذا علمت ما تلوناه عليك ظهر لك أن قول شيخنا والبعض حاصل الصور سبعة بالموحدة قصور. بقى شيء آخر وهو أنه أورد على تجويز كون الثانى مبتدأ مؤخرا أن تأخيره يلبس بالفاعل وقد منعوا تأخيره فى زيد قام لذلك. وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدأ فى أقائم زيد إجمال لا إلباس بخلاف اللازم على التأخير فى زيد قام، ولئن سلم أنه إلباس فليس فيه كبير ضرر لأن الجملة اسمية على كل حال بخلافه فى زيد قام فافهم **(قوله أى العرب)** لو قال أى سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدأ بالابتداء ذكره البعض. ولك أن تقول ليس فى عبارته ما يقتضى أنهم حكموا بأن رفع المبتدأ بالابتداء إذ غاية مفادها أن العرب رفعوا المبتدأ وأن رفعهم إياه حاصل بالابتداء أى بحسب ما فهم سيبويه وموافقوه ونظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم.

[١] **(قوله وفى الثانية)** قال الدمامينى ويرده وفى النار هم خالدون والتوسع فى الظرف مشهور وقوله واعلم إن نظرت لكون الجمع لمذكر أو مؤنث كثرت ا هـ .

[٢] **(قوله اثنتى عشرة)** بل ست عشرة تأمل ا هـ .

(١) صاحب شرح الكافيه أعاننا الله على إتمامه .

وجعله مقدمًا ليسند إليه فهو أمر معنوى (**كَذَاكَ رَفْعُ خَبرٍ بالمُبْتَدَا**) وحده . قال سيبويه : فأما الذى بنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء[1] . وقيل رافع الجزءين هو الابتداء لأنه اقتضاهما ونظر ذلك أن معنى التشبيه فى كأن لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة فيهما . وضعف بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون

(**قوله وهو الاهتمام بالاسم**) اعلم أن الابتداء فى اللغة الافتتاح ، وفى الاصطلاح قيل كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية ، وقيل جعل الاسم أولا ليخبر عنه ، فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم فى اللغة وفى الاصطلاح الاهتمام به فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى لغويا للابتداء تخليط . ثم قيل إن الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل لا الكلمة والابتداء وصف لها لأن معناه كونها مبتدأ بها ويمكن أن يجاب بأن الاهتمام والجعل فى كلامه مصدران للمبنى للمجهول (**قوله ليسند إليه**) لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر لعدم إسناد شيء إليه لأنه مسند فلو قال للإسناد لكان أولى (**قوله كذاك**) أى كرفع المبتدأ بالابتداء رفع الخبر بالمبتدأ فى الانتساب إليهم ، فكذلك خبر مقدم ورفع مبتدأ مؤخر وبالمبتدأ ظرف لغو متعلق برفع ، ويحتمل أن كذاك حال وما بعده مبتدأ وخبر الأول أقرب (**قوله فأما الذى إلخ**) أى المبتدأ الذى والضمير المنفصل الأول للشيء والثانى للذى وأشار به إلى أن الخبر عين المبتدأ فى المعنى أى بحسب الماصدق لا المفهوم على ما سيأتى تفصيله . وقوله فإن المبنى عليه أى فإن الشيء المبنى عليه أى على ذلك الذى بنى عليه شيء ، وقوله كما ارتفع هو أى ذلك الذى بنى عليه شيء . واعترض القول برفع المبتدأ للخبر بأن المبتدأ عين الخبر فى المعنى فيلزم رفع الشيء نفسه وبأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه ضاحك فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظير له وبأنه قد يكون جامدا كزيد ، والعامل إذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ ولو جامدا يجوز تقديم خبره عليه . وأجيب عن الأول بأن الخبر عين المبتدأ فى الماصدق فقط أما فى المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفى . وعن الثانى بأن جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر . وعن الثالث بأن ما ذكر فيه إنما هو فى العامل المحمول على الفعل والمبتدأ ليس عمله فى الخبر بالحمل على الفعل بل بالأصالة (**قوله لأنه اقتضاهما**) أى استلزمهما لأن الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدأ يستلزم خبرا وما يسد مسده (**قوله ونظير ذلك إلخ**) فى التنظير نظر إذ العامل فى النظير لفظ كأن لا التشبيه المقتضى لما ذكر بخلاف ما نحن فيه ، وأيضا العاملان فى النظير مختلفان وفيما نحن فيه متحدان (**قوله وضعف الخ**) اعترض بأن من العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع وهو المبتدأ المتعدد الخبر . وأجيب بأن الخبر المتعدد فى المعنى متحد وهو لا يظهر فى نحو زيد عالم شجاع ، إلا أن يقال هو فى تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة .

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢٧٨/١ ، وابن الناظم ١٠٨/١ .

اتباع ، فما ليس أقوى أولى ألا يعمل ذلك . وذهب المبرد الى أن الابتداء رافع للمبتدأ وهما رافعان للخبر وهو قول بما لا نظير له . وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان(١) وهذا الخلاف لفظى (وَٱلْخَبَرُ ٱلْجُزْءُ ٱلْمُتِمُّ ٱلْفَائِدَةْ) مع مبتدأ غير الوصف المذكور بدلالة المقام

(قوله بأن أقوى العوامل) وهو الفعل **(قوله وهو قول بما لا نظير له)** أى من اجتماع عاملين على معمول واحد . وأجيب بأن العامل عنده مجموع الأمرين لا كل منهما فالعامل واحد قاله الدمامينى **(قوله مترافعان)** أى رفع كل منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه قياسا على عمل كل من اسم الشرط والفعل المجزوم به فى صاحبه نحو **﴿أيًّاما تدعوا﴾** [الإسراء : ١١٠] ، وقد يفرق باتحاد العامل فى المقيس واختلافه فى المقيس عليه **(قوله لفظى)** أى لا يترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بأنك إذا قلت زيد قائم وعمروٌ جالس وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحًا عن القول بأن العامل فى الجزءين الابتداء بخلافه على بقية الأقوال للزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين **(قوله والخبر الخ)** لم يكتف بالإشارة بقوله وعاذر خبر إلى تعريفه كما اكتفى بالإشارة فى المبتدأ اهتماما بمحط الفائدة وتوطئة إلى تقسيمه إلى مفرد وجملة سم **(قوله المتم الفائدة)** أى المحصل لها فلا اعتراض[1] باقتضاء كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند إليه وإنما هو متم لها أى زيادة فيها فلا يصدق الحد إلا بالفضلة والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به فدخل نحو **﴿بل أنتم قوم تجهلون﴾** [النمل : ٥٥] ، وأورد أن التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدأ الثانى فى نحو قولك زيد أبوه قائم إذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة إذ الجملة الواقعة خبرا غير مقصود إسنادها بالذات ، ولذلك قالوا إن النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة ، فمعنى زيد أبوه قائم زيد قائم الأب ، وأيضا لا بد فى إفادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع لشموله نحو يضرب فى قولك زيد يضرب أبوه لحصول الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبرا بل جزء خبر . وأجيب عن الأول بأن المراد المتم الفائدة ولو بحسب الأصل . والجملة الواقعة خبرا خبرها قبل جعلها خبرًا كذلك ، ومن حيث نفس الإسناد وتوقف الإفادة على المرجع من حيث الضمير . وعن الثانى بأن المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التى أفادها يضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التى يفيدها جملة يضرب أبوه . واعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبرا فى نحو زيد وإن كثر ماله لكنه بخيل مع وقوعه فى كلامهم ، وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدأ مقيدا بالغاية ، وبعضهم جعل الخبر محذوفا والاستدراك منه كذا فى الشهاب على البيضاوى **(قوله مع مبتدأ)** خرج به فاعل الفعل ونائبه **(وقوله غير الوصف المذكور)** خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه ، فقول الشارح بعد فلا يرد الفاعل أى فاعل الفعل وفاعل الوصف على التوزيع وما قاله البعض من أنه لو قيل بدل قولهم خرج الفاعل نائبه وخرج الفعل لكان حسنا لأنه الذى يلتبس بالخبر من جهة كون كل حديثاً عن غيره مدفوع بأن الفاعل يلتبس أيضًا بالخبر من جهة كون كل اسماً ملازم الرفع متأخراً عن صاحبه من مبتدأ أو فعل .

[١] **(قوله فلا اعتراض الخ)** لا ورود له بعد تفسير أقوى العوامل بالفعل ، نعم لو فسر بالعامل اللفظى ورد ا هـ .

(١) أى أن كل منهما يحتاج للآخر ، واحتجوا لقولهم بأن أى الشرطية عاملة فى الفعل بعدها ، وهو عامل فيها قال تعالى : ﴿أيًّا مّا تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾ .

والتمثيل بقوله (**كَاللهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِى شَاهِدَهْ**) فلا يرد الفاعل ونحوه (**وَمُفْرَدًا يَأْتِى**) الخبر وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة كبر وشاهدة (**وَيَأْتِى جُمْلَةْ**) وهى فعل مع فاعله ، نحو زيد قام أبوه ، أو مبتدأ مع خبره نحو زيد أبوه قائم . ويشترط فى الجملة أن تكون (**حَاوِيَةً مَعْنَى**) المبتدأ (**اَلَّذِى سِيقَتْ**) خبرًا (**لَهْ**) ليحصل الربط ، وذلك بأن يكون فيها ضميره لفظا كما مثل ، أو نية نحو السمن منوان بدرهم أى منوان منه ، أو خلف عن

(**قوله بدلالة المقام**) راجع لكل من قوله مع مبتدأ وقوله غير الوصف المذكور أما فى الأول فلدلالة قوله مبتدأ زيد إلخ على أن الخبر لا يصاحب إلا المبتدأ وأما فى الثانى فلدلالة قوله أغنى على أن الوصف لا خبر له (**قوله كالله بر**) أى محسن والأيادى جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازا (**قوله فلا يرد الفاعل ونحوه**) يعنى نائب الفعل (**قوله ومفردا**) حال من فاعل يأتى (**قوله وهو الأصل**) أى الغالب أو السابق لأنه جزء الجملة والجزء سابق على الكل (**قوله ويأتى جملة**) لم يقل وظرفا وجارا ومجرورا لما سيفيده كلامه من أنهما لا يخرجان عن المفرد والجملة . واعلم أن الجملة أعم من الكلام لأنه لا يشترط أن يكون إسنادها مقصودًا لذاته بخلاف الكلام وقيل ترادفه (**قوله وهى فعل مع فاعله**) لو قال كالفعل مع فاعله إلخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق هيهات ، والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد ضرب ، وكان مع اسمها وخبرها وإن كذلك ، ولا فرق فى الجملة بين أن تكون خبرية أو إنشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالإنشائية . والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميز له إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والإنشائية ليست كذلك لأن مدلولها لا يحصل إلا بها لكن إذا وقعت الجملة الإنشائية خبرًا طلبًا كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها القيامه بالطالب والمنشئ لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ فإذا قالت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به ، وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لأن يطلب ضربه ، وبه أيضا صح احتمال الكلام للصدق والكذب . هذا خلاصة ما نقله الدمامينى عن بعض المتأخرين وقال هو فى غاية الحسن (**قوله وزيد قام أبوه**) قال الدمامينى بعض المحققين على أنه لا إسناد للجملة من حيث هى جملة إلى زيد بل القيام فى نفسه مسند إلى الأب ومع تقييده مسند إلى زيد وأما المجموع المركب من الأب والقيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند إلى زيد ولذلك يؤوّلون زيد قام أبوه بأنه قائم الأب ، قولهم الخبر الجملة بأسرها توسع ا هـ (**قوله حاوية معنى الذى إلخ**) أى مشتملة على ما يدل على معنى المبتدأ (**قوله وذلك**) أى احتواؤها على معنى المبتدأ (**قوله بأن يكون فيها ضميره**) يشمل ضميره الذى عطف هو أو ملابسه على شيء فى الجملة بالواو خاصة لأنها لمطلق الجمع ، فالاسمان معها أو الأسماء كمثنى أو جمع فيه ضمير نحو زيد قام عمرو وهو أو وأبوه والذى فى نعت أو بيان شيء فيها نحو زيد ضربت رجلا يحبه أو ضربت عمرا أخاه فإن قدرت أخاه

ضميره كقولها : زوجى المس مس أرنب ، والريح ريح زرنب ، قيل أل عوض عن الضمير ، والأصل مسه مس أرنب وريحه ريح زرنب[١] ، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين وجعلوا منه ﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى * فإن الجنة هى المأوى ﴾ [النازعات : ٤٠] ، أى مأواه والصحيح أن الضمير محذوف أى المس له أو منه ، وهى المأوى له ، وإلا لزم جواز نحو زيد الأب قائم وهو فاسد ، أو كان فيها إشارة إليه نحو

بدلاً امتنعت المسألة بناء على المشهور أن عامل البدل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جملة أخرى ، ومن ثم امتنع حسن الجارية أعجبتنى هو لأن هو بدل اشتمال **(فائدة)** قد يكون الضمير الذى فى الجملة لغير المبتدأ ويحصل به الربط لقيامه قيام ظاهر مضاف لضمير المبتدأ كما فى قوله تعالى : **﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن ﴾** [البقرة : ٢٣٤] بناء على قول الناظم كالكسائى الأصل يتربص أزواجهم فجىء بالنون مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لأن النون لا تضاف كسائر الضمائر ، وحصل الربط بالضمير القائم مقام المضاف إلى ضمير المبتدأ . وقيل يقدر أزواج . قبل الذين وقيل يقدر أزواجهم قبل يتربصن . وقيل يقدر بعدهم بعد يتربصن كذا فى المغنى **(قوله نحو السمن إلخ)** وكقراءة ابن عامر فى سورة الحديد **﴿ وكل وعد الله الحسنى ﴾** [الحديد : ١٠] وهى تشكل على ما نقله الدمامينى من منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل إذا كان مبتدأ . قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر . وسلك الأدب ابن أبى الربيع فقال جاء فى الشعر وفى قليل من الكلام كقراءة ابن عامر . وحكى عن الكسائى والفراء إجازة ذلك ا هـ قال فى المغنى ولم يقرأ ابن عامر برفع كل فى سورة النساء بل بنصبه كالجماعة مناسبة للفعلية قبله والفعلية بعده **(قوله منوان)** تثنية منا كعصا مكيال أو ميزان ، وتقلب ألفه ياء أيضا فى التثنية كذا فى القاموس ، وهو ثان ، وسوّغ الابتداء به الوصف المقدر أى منوان منه **(قوله زوجى إلخ)** ليس بيت شعر كما توهم ، وكنت بذلك عن لين بشرته وطيب رائحته والزرنب نوع من الطيب ، وقيل نبات طيب الرائحة . وقيل الزعفران **(قولهُ وإلا لزم جواز نحو زيد الأب قائم)** قال سم جواز ذلك لازم على الصحيح أيضا . لا يقال أهل المذهب الصحيح لا يجوزون مثل هذا التركيب ومحل ما ذهبوا إليه من تقدير له أو منه إذا لم يلزم اللبس وإلا وجب التصريح به لأنا نقول للكوفيين أيضا أن يقولوا بنظير ذلك **(قوله وهو فاسد)** لإيهامه أن الأب نعت لزيد وأن زيدا القائم مع أنه ابن والقائم أبوه **(قوله أو كان فيها إشارة إلخ)** عطف على مدخول أن فى قوله بأن يكون فيها ضميره إلخ ، ولو قال إشارة إليه إلخ لكان أخصر وأنسب **(قوله ولباس التقوى)** أى على قراءة من رفع لباس وأن ذلك مبتدأ اما على قراءة النصب عطفا على لباسا وهى سبعية أيضا أو الرفع على أنه بدل أو عطف بيان أو نعت كما جوزه الفارسى وتبعه أبو البقاء وجماعة بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر مفرد .

(١) من حديث أم زرع للنبى صلى الله عليه وسلم ، وانظر صفوة صحيح البخارى ٥٥/٤ .

﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ [الأعراف: ٢٦]، أو اعادته بلفظه نحو ﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، قال أبو الحسن أو بمعناه نحو زيد جاءنى أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية له ، أو كان فيها عموم يشمله نحو زيد نعم الرجل . وقوله :

[١٤٦] فأما القتالُ لا قتالَ لديكُمُ

كذا قالوه . وفيه نظر لاستلزامه جواز زيد مات الناس وخالد لا رجل فى الدار ، وهو غير جائز فالأولى أن يخرج المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته ، وعلى أن أل فى فاعل نعم للعهد لا للجنس ، أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها

(قوله أو إعادته بلفظه) ولا يختص ذلك بمواقع التفخيم وإن كان فيها أكثر لأن وضع الظاهر موضع المضمر قياسى وإن لم يكن باللفظ الأول ذكره البعض **(قوله ما الحاقة)** ما للاستفهام التفخيمى مبتدأ ثان خبره ما بعده وسوّغ الابتداء بها عمومها على أنها معرفة عند ابن كيسان كما تقدم **(قوله بمعناه)** أى حال كون الإعادة ملتبسة بمعناه لا بلفظه الأول **(قوله نحو زيد نعم الرجل)** أى بناء على الأصح أن أل للجنس المستغرق لا للعهد ومثله نعم الرجل زيد على القول بأن زيد مبتدأ خبره الجملة قبله وأن أل للجنس المستغرق لا للعهد **(قوله وهو غير جائز)** قد يقال لا مانع من التزام جوازه أخذا من هذا الكلام . اللهم إلا أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم **(قوله أن يخرّج المثال)** أى زيد نعم الرجل هذا هو الظاهر أى ويخرّج البيت على أنه من إعادة المبتدأ بلفظه بناء على إرادة الجنس فى المبتدأ واسم لا **(قوله بناء على صحته)** أى صحة ما قاله أبو الحسن وإنما قال ذلك لمخالفة الجمهور له **(قوله وعلى أن أل)** أى وبناء على أن أل **(قوله لا للجنس)** أو للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة **(قوله أو وقع بعدها إلخ)** زاد فى المغنى عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة على ضمير المبتدأ جملة أخرى خالية منه بالفاء نحو ﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ﴾ [الحج : ٦٣] . **(قوله إما معطوفة إلخ)** التحقيق أن الخبر مجموع الجملتين المتعاطفتين بالفاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط فالرابط حينئذ الضمير ، وانظر هل يقال مثل ذلك فى نحو زيد يقوم عمرو إن قام الظاهر نعم .

---

[١٤٦] تمامه : * وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ *

وقبله : فَضَحْتُم قُرَيْشًا بِالْفِرارِ وَأَنْتُمُ * قَمُدُّونَ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ وهما من الطويل . قال أبو الفرج هذا مما هجا به قديما بنو أسد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس ، وعراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة أى فى شقها وناحيتها . وقد صحفه من يقول جمع عرصة الدار . والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الإبل للزينة وكذلك جماعة الفرسان . وقمدون جمع قمد بضم القاف والميم وتشديد الدال وهو القوى الشديد والشاهد فى قوله لا قتال حيث حذف منه الفاء التى تدخل بعد أمّا كما فى من يفعل الحسنات الله يشكرها وهو خبر لقوله القتال . وسيرا نصب على المصدر على تقدير تسيرون سيرا .

إما معطوفة بالفاء نحو زيد مات عمرو فورثه ، وقوله :

[١٤٧] وَإِنْسَانُ عَيْنِي يحسِرُ المَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمّ فَيَغْرَقُ

قال هشام أو الواو نحو زيد ماتت هند وورثها . وأما شرطا مدلولاً على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو إن قام **(وَإِنْ تَكُنْ)** الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ **(إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا)**

(قوله يحسر) بضم السين أى ينكشف ويأتى متعديا أيضا فيقال حسره أى كشفه . ويجم بضم الجيم وكسرها أى يكثر ويتراكم . شمنى **(قوله أو الواو)** أى بناء على أن الواو للجمع فى الجمل أيضا . ورده فى المغنى بجواز هذان قائم وقاعد دون يقوم ويقعد . وفى كلام الرضى أو ثم فإنه قال الجملة التى يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة إذا عطفت جملة أخرى متعلقة بها معنى مضمونها بعد مضمون الأولى بتراخ أو تعقب أو مقارنا جاز تجريد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى أختها التى هى كجزئها سواء كان مضمون الأولى سببا لمضمون الثانية كما فى مثال الذباب أولا كما تقول الذى جاء فغربت الشمس زيد ، لأن المعنى الذى يعقب مجيئه غروب الشمس زيد ، وتقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد لأن المعنى الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد . وتقول الذى تزول الجبال ولا يزول أنا إذ المعنى الذى يقترن عدم زواله بزوال الجبال أنا ، فههنا تتساوى الواو والفاء وثم من جهة التعلق المعنوى وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة الحال . بخلاف قوله الذى قام وقعدت هند أنا فإنه لا يجوز لعدم التعلق المعنوى وهو الاقتران إذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل لجاز كما تقول الذى قام وقعدت هند فى تلك الحال أنا ا هـ وأقرّه الدمامينى إلا أنه فى قصر التعلق المعنوى فى الواو على الاقتران إذ قد تقوم القرينة فيها على التعقيب أو التراخى كما تقول الذى قام وقعدت هند بعقب تلك الحال أو بتراخ عنها أنا **(قوله وإن تكن إياه معنى إلخ)** قال يس قال الناظم فى شرح التسهيل : الجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن ا هـ وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه إن أريد بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد فى الماصدق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع فكل مبتدأ وخبر كذلك أو فى المفهوم فباطل لأنه يؤدى إلى إلغاء الحمل ا هـ وهذا يدل على أن المراد بالشأن القصة والحديث وأن المراد بخبره لفظ الجملة كما فى منطوق الله حسبى لا أن المراد بالشأن الحالة والصفة ، وبخبره مضمون الجملة وإن نقله البعض عن البهوتى وأقره .

---

[١٤٧] قاله ذو الرمة غيلان ، وهو من قصيدة من الطويل ، وإنسان عينى كلام إضافى مبتدأ وهو المثال الذى يرى فى السواد ، وخبره يحسر الماء أى يكشف بالحاء المهملة . وتارة نصب على المصدر **(قوله فيبدو)** جملة خبر بعد خبر ، وفيه الشاهد حيث وقع الجملتان خبرا ولا رابط إلا فى الجملة الأخيرة وهو الضمير الذى فى فيبدو ، وذلك لأن الجملة عطفت على الأخرى بالفاء التى هى للسببية فتنزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفى بضمير واحد كما يكتفى فى جملتى الشرط والجزاء نحو ، جاء زيد جاء عمرو فأكرمه وفى العطف بالواو ونحو زيد يقوم بكر ويغضب خلاف ، وتارات جمع تارة . ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة ، وهو خبر مبتدأ محذوف أى هو يجم . وفيغرق عطف عليه .

عن الرابط (**كَنُطْقِي ٱللهُ حَسْبِيَ وَكَفَى**) فنطقى مبتدأ وجملة الله حسبى خبر عنه ، ولا رابط فيها لأنها نفس المبتدأ فى المعنى . والمراد بالنطق المنطوق ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين** ﴾ [يونس: ١٠] وقوله عليه الصلاة والسلام « **أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا إله إلا الله** »(1) (وَ) الخبر (**ٱلْمُفْرَدُ ٱلْجَامِدُ**) منه (**فَارِغٌ**) من ضمير

ومما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة إذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل الحالة والصفة لصح الإخبار عنه بالمفرد بأن يقال هو الأحدية مثلا فتنبه (**قوله اكتفى**) أى المبتدأ بها والمعنى أنه لا ضمير فيها لا أنه مستغنى عنه مع إمكان الإتيان به (**قوله كنطقى الله حسبى**) الحكم على الخبر فى هذا المثال ونحوه بأنه جملة إنما هو بحسب الظاهر أما فى الحقيقة فمفرد كما قاله المرادى لأن المقصود بالجملة لفظها ، فالمعنى منطوقى هذا اللفظ . والمراد بالنطق المنطوق والإضافة فى نطقى للعهد (**قوله وكفى**) فاعله ضمير مستتر وهو من باب الحذف والإيصال والأصل وكفى به حسيبا لأن الأكثر فى فاعل كفى أن يجرّ بالباء الزائدة اهـ خالد مع زيادة (**قوله وآخر دعواهم**) أى دعائهم قال البعض كغيره أن مخففة من الثقيلة اهـ وهو غير مناسب لجعل الشارح الآية من الإخبار بجملة هى عين المبتدأ فى المعنى لأن الخبر حينئذ مفرد لتأولها مع معموليها بمصدر وجعلها تفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه لأنها هنا بعد مفرد فتأمل (**قوله منه**) قدره للإشارة إلى أن الجامد مبتدأ ثان خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره منه ، وإنما فعل ذلك لئلا يعود الضمير فى قوله وإن يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد صفة لأنه خلاف المتبادر وإن كان جائزا عند القرينة وهى هنا استحالة كون الجامد مشتقا . وفيه أن جعل الجامد مبتدأ ثانيا بتقديره الرابط خلاف المتبادر أيضا إلا أن يقال تقدير الرابط كثير بخلاف إرجاع الضمير إلى الموصوف بدون صفته بل جعل الشاطبى خطأ مستدلا بقول سيبويه وغيره من النحاة : الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد وإن توزع فى التخطئة (**قوله فارغ**) أى على الصحيح خلافا للكوفيين فى قولهم بتحمله الضمير ومحل الخلاف الجامد الذى ليس فى تأويل المشتق أما هو كأسد بمعنى شجاع فمحتمل اتفاقا والمناطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق فى نحو هذا زيد لأن الجزئى الحقيقى لا يكون محمولا عندهم أصلاً ، فلا بد

(١) فأفضل مبتدأ ، وجملة لا إله إلا الله خبر ، ولم تشتمل على رابط لأنها نفس المبتدأ فى المعنى ، وقال الشيخ يسّ العليمى فى حاشيته على شرح التصريح ١/١٦٠ تنبيهان : الأول : لا يمتنع كون الجملة هنا كلية خلافًا لابن السراج وابن الأنبارى مثل قول الشاعر :

قلت : من عيل صبره كيف يسلو صاليًا نار لوعة وغرام

ولا قسمية خلافًا لثعلب مثل قوله : ﴿ والذين هاجروا فى سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقًا حسنًا ﴾ . ولا مصدرة بالسين أو سوف خلافًا لابن الطراوة . الثانى : قد يجب أن كون الخبر جملة وذلك فى أماكن أوصلها بعض الفضلاء إلى ثمانية منها : خبر ضمير الشأن . وخبر كان ـ لعل الصواب كاد ـ. والمخصوص بالمدح إذا تقدم ، والمنصوب على الاختصاص ، فإنه يجب فيه أن يتقدم عليه اسم بمعناه وهو مبتدأ ، والمنصوب على الاختصاص معمول الأخص والجملة خبر لمن ذلك الاسم . وما فى التعجب ، وخبر المبتدأ الواقع بعد إذ نحو ﴿ إذ هما فى الغار ﴾ وخبر المبتدأ الواقع بعد لو الشرطيه نوح ﴿ ولو أنهم صبروا ﴾ .

المبتدأ خلافا للكوفيين (**وَإِنْ * يُشْتَقَّ**) المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به كما صرح به فى شرح التسهيل (**فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ**) فيه يرجع إلى المبتدأ . والمشتق

من تأويله بمعنى كلى وإن كان فى الواقع منحصرا فى شخص ، فيؤول زيد فى نحو هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط فى الخبر أن يكون مشتقا كذا فى شرح الجامع . وقوله والمناطقة أى جمهورهم وإلا فمنهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئى الحقيقى (**قوله بمعنى يصاغ من المصدر إلخ**) هذا هو المشتق بالمعنى الأخص وهو المراد هنا أما المشتق بالمعنى الأعم فهو ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو بهذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة فلا تصح إرادته هنا لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير . والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل نحو ربعة من الصفات التى أهملت مصادرها . واستظهر بعضهم أن نحو ربعة ليس مشتقا أصلا بل أجرى مجرى المشتق لكونه بمعناه كما قاله المصنف فى نحو شمردل بمعنى طويل (**قوله فهو ذو ضمير**) أى واحد . نعم إن تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الرمان حلو حامض ففيه خلاف : قيل إنه واحد تحمله معنى المجموع المجعول خبرا وهو مز لأنه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به لأنه ليس أولى من الآخر ، ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لأن عاملين لا يعملان فى معمول واحد ، ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير كله حامض وهو خلاف الغرض وقيل واحد مستتر فى الأول لأنه الخبر فى الحقيقة والثانى كالصفة والتقدير الرمان حلو فيه حموضة . وقال الفارسى واحد مستتر فى الثانى لان الأول بمنزلة الجزء من الثانى ، والثانى هو تمام الخبر . وقال أبو حيان اثنان تحملهما جزءا الخبر ولا يلزم أن يكون كل منهما خبرا على حدته لأن المعنى أنه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة الصرفتين . قال أبو حيان وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو هذا البستان حلو حامض رمانه . فإن قلنا لا يتحمل إلا أحدهما تعين أن يكون الرمان مرفوعا به ، وإن قلنا يتعمل كل كان من باب التنازع كذا فى الهمع ، ومحل كون الخبر المشتق ذا ضمير اذا لم يرفع الظاهر وإلا كان فارغا لأنه لا يرفع فاعلين نحو زيد قائم أبوه (**قوله مستكن**) أى وجوبا إلا لعارض يقتضى البروز كالحصر فى نحو زيد ما قائم إلا هو ، والجريان على غير من هوله فى نحو زيد عمرو وضاربه هو ، ومذهب سيبويه جواز الإبراز كما يؤخذ من تجويزه فى نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وتوكيدا للضمير المستتر (**قوله يرجع إلى المبتدأ**) الظاهر أن المراد إلى مبتدأ ذلك الخبر . وأورد عليه أنه قد ير يرجع إلى غيره فى نحو زيد عمر وضاربه هو ، وأجيب بأن كلامه جرى على الغالب . وسينبه على خلاف الغالب بقوله وأبرزنه إلخ . وأجاب شيخنا بأن فرض كلام الناظم فى المستكن فلهذا قال الشارح يرجع إلى المبتدأ والضمير فى المثال المذكور بارز ، وهذا جواب وجيه كما لا يخفى على نبيه فالبعض الذى شنع عليه الأحق بالتشنيع والأجدر باللوم والتقريع . لا يقال جوابه وإن دفع إيراد المثال المذكور لا يدفع إيراد نحو زيد هند ضاربها لأن الضمير فى الخبر مستتر مع رجوعه إلى غير مبتدئه لأنا نقول المتن جار على مذهب البصريين من وجوب إبراز الضمير إذا جرى الخبر على من هو له مطلقا ، وحينئذ لا يصح هذا المثال فلا يرد أصلاً فافهم .

بالمعنى المذكور هو اسم المفعول واسم الفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل . وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور فهى من الجوامد وهو اصطلاح .

(تنبيهان : الأول) فى معنى المشتق ما أول به نحو زيد أسد أى شجاع ، وعمرو تميمى أى منتسب إلى تميم ، وبكر ذو مال أى صاحب مال . ففى هذه الأخبار ضمير المبتدأ . الثانى يتعين فى الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ولا يجوز أن يكون بارزًا متصلا ، فألف قائمان وواو قائمون من قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هو فى يقومان ويقومون ، بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا إعراب **(وَأَبْرِزَنْهُ)** أى الضمير المذكور **(مُطلَقًا)** أى وإن أمن اللبس **(حَيْثُ تَلاَ)** الخبر **(ما)** أى مبتدأ **(لَيْسَ مَعْنَاهُ)** أى معنى الخبر **(لَهُ)** أى لذلك المبتدأ **(مُحَصَّلًا)** مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو زيد عمرو ضاربه هو ، فضاربه خبر عن عمرو ومعناه هو الضاربية لزيد ، وبإبراز الضمير علم ذلك[1] ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى . ومثل ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو وهند زيد ضاربته هى فيجب الإبراز أيضا لجريان الخبر على غير من هو له . وقال الكوفيون لا يجب الإبراز حينئذ ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله :

(قوله ففى هذه الأخبار ضمير المبتدأ) ويرتفع بها الظاهر إذا جرت على غير من هى له كما يرتفع بالمشتقات نحو زيد أسد أبوه قاله الفارضى **(قوله وأبرزنه)** يوهم كلامه أن وجوب الإبراز خاص بضمير المفرد مع أنه يجب فى الجملة أيضا نحو زيد عمرو ضربه هو لوجود المحذور فيها أيضا ، وكذا ما احتمل أن يكون مفردا أو جملة من الظرف والجار والمجرور نحو زيد عمرو فى داره هو أو عنده هو ، وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الإبهام ؟ قال أبو حيان نعم ، وخالفه المرادى **(قوله حيث تلا الخبر)** مثله والنعت والصلة كركب عمرو الفرس طارده هو ، ومر زيد برجل ضاربه هو ، وبكر الفرس الراكبه هو كذا إذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف المفرد فى الثلاثة والخبر حكما وخلافا كما فى الهمع **(قوله مثاله)** أى الإبراز عند خوف اللبس والضمير فى صورة الخوف فاعل عند الكل إلا الرضى فإنه قال : تأكيد للضمير المستتر ، وفى صورة الأمن فاعل عند البصريين . وجوز الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأكيدا ، وتظهر فائدة ذلك فى التثنية والجمع فيقال على تقدير فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى تقدير كونه تأكيدا ضاربتاهما هما ، ومثل ذلك الجمع المسموع من العرب إفراد الوصف فى مثل ذلك إلا فى لغة أكلونى البراغيث قاله الدماميني **(قوله ومثال ما أمن فيه اللبس)** قال اللقانى ينبغى أن يخص بظهوره إذا لم يلبس استتاره عموم قوله : * **وفى اختيار لا يجيء المنفصل** * إلخ **(قوله واستدلوا لذلك إلخ)** وجه التمسك به أن قومى مبتدأ أول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها جمع بان من بني يبني

---

(١) وهذا الضمير البارز عند خوف اللبس يعرب فاعلاً عند الجميع ، إلا الرضى فإنه قال : إنه تأكيد للضمير المستتر . أما عند عدم الخوف من اللبس فالضمير فاعل عند البصريين ، وجوّز الكوفيون أن يكون فاعلاً وأن يكون توكيدًا .

[١٤٨] قَوْمِى ذُرَى المَجْدِ بانُوها وَقَدْ عَلِمَت بِكُنْهِ ذلِكَ عَدْنانٌ وقَحْطَانُ

(**تنبيهان**)*: **الأول** من الصور التى يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه ، فالهاء فى أبوه هو الضمير الذى كان مستكنا فى قائم ، ولا ضمير فيه حينئذ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا . **الثانى** قد عرفت أنه لا يجب الإبراز فى زيد هند ضاربته ، ولا هند زيد ضاربها ، ولا زيد عمرو ضاربه تريد الإخبار بضاربية عمرو لجريان الخبر على من هوله ، بل يتعين الاستتار فى هذا الأخير لما يلزم الإبراز من إيهام ضاربية زيد (**وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ**) نحو زيد عندك (**أَوْ بِحَرْفِ جَرْ**) مع مجروره نحو زيد

خبر الثانى والجملة خبر الأول والهاء عائدة على ذرى المجد والعائد على المبتدأ الأول مستتر فى بانوها فقد جرى الخبر على غير من هوله ، ولم يبرز الضمير لكون اللبس مأمونا للعلم بأن الذرى مبنية لا بانية ، ولو أبرز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لأن الوصف كالفعل إذا أسند إلى ظاهر أو ضمير منفصل مثنى أو جمع وجب تجريده من علامتهما وعلى غير الفصحى بانوها هم . وأجاب البصريون باحتمال أن يكون ذرى المجد معمولا لوصف محذوف يفسره المذكور والأصل بانون ذرى المجد بانوها . وفيه أن اسم الفاعل هنا بمعنى المضى ومجرد من أل فلا عمل له فلا يفسر عاملا . وأجيب بأنه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال فى صحة العمل فيفسر عاملا كما قاله الناصر (**فائدة**) تكتب ذرى بالألف عند البصريين لانقلاب ألفه عن واو ، وياء عند الكوفيين لضم أوله (**قوله قد عرفت**) أى من مفهوم قوله : * ما ليس معناه له محصلا * (**قوله بظرف**) أى تام يحصل بالإخبار به فائدة أخذا من تعريف الخبر السابق . والمراد بالظرف ما يعلم المكانى والزمانى الواقع خبرا عن غير جثة أو عنها على الفائدة وقصره على المكانى كما فعل البعض قصور (**قوله مع مجروره**) لو قال ومجروره لكان أولى لاقتضاء عبارته أن المجرور قيد للخبر الذى هو حرف الجر كما هو شأن الحال والنعت لاجزء منه . هذا . وقد حقق الرضى أن المحل أى محل النصب بالمتعلق المحذوف بناء على أنه الخبر أو بالتعلق الملفوظ به فى نحو زيد جالس فى الدار وذهبت بزيد . أو الرفع بالمبنى للمجهول فى نحو مر بزيد إنما هو للمجرور فقط لأن الجار لتوصيل معانى الأفعال وما فى حكمها إلى الأسماء كالهمزة والتضعيف فى أذهبت زيدا وفرحته ، لكن هذا الذى حققه لا يقتضى أن الإخبار فى الظاهر الذى أراده المصنف بالمجرور فقط ، فتفريع البهوتى على كلام الرضى أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف أطلق الجار وأراد المجرور مجازا لعلاقة المجاورة غلط ، وإن نقله البعض وأقره .

---

[١٤٨] هو من البسيط (**قوله قومى**) مبتدأ ، وذرى المجد مبتدأ ثان ، وهو جمع ذروة الشىء وهو أعلاه . والمجد الكرم (**قوله بانوها**) أى بانوا ذرى المجد ، أى زادوا عليها ، من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية ، يقال بانه يبونه ويبينه ، قاله الجوهرى وهو خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر الأول . وفيه الشاهد حيث ذكر بانوها بدون إبراز الضمير حيث لم يقل بانوها هم لأن إبراز الضمير إنما يكون عند خوف اللبس ههنا . وأخبر ببانوها عن الذرى وإنما هو المعنى للقوم لانهم البانون (**قوله وقد علمت**) الواو للقسم ، وقد للتحقيق ، وعدنان فاعل علمت ، وقحطان عطف عليه ، وذلك إشارة إلى ما سبق من الكلام ، والتذكير باعتبار المذكور .

فى الدار **(ثاوينَ)** متعلقهما إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا وانتقل الضمير الذى كان فيه

وقال السيد فى حواشى الكشاف المحل لمجموع الجار والمجرور فى المستقر وللمجرور فقط فى اللغو نحو ﴿ **أنعمت عليهم** ﴾ [الفاتحة : ٧] ، ومر بزيد ا هـ ومراده بالمحل الذى للمجموع فى الخبر الظرفى محل الرفع بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافى ما للرضى فتنبه . والحاصل أن محل المجموع فى المستقر تارة يكون رفعا إذا كان خبرا وتارة يكون نصبا إذا كان حالا مثلا ، وتارة يكون جرا إذا كان صفة لموصوف مجرور ، ومحل المجرور فى اللغو تارة يكون رفعا كما فى مر بزيد بالبناء للمجهول ، وتارة يكون نصبا كما فى مررت بزيد ولا يكون جرا فاحفظ ذلك **(قوله إذا هو الخبر حقيقة)** وقيل الظرف أو الجار والمجرور وقيل المجموع واختاره الرضى وابن الهمام . والقائل بالأول نظر إلى أن العامل هو الأصل وأن معموله قيد له ، والقائل بالثانى نظر إلى الظاهر ، والقائل بالثالث نظر إلى توقف مقصود المخبر على كل منهما . قال الروداني حاول بعضهم جعل الخلاف لفظيا ، ومن تأمله حق التأمل علم أنه حقيقى ، ثم الخلاف فى المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون الخاص فالخير ذلك الخاص ذكر أو حذف لدليل اتفاقا . واعلم أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان : لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون إلا خاصا والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون إلا واجب الحذف أو خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو زيد على الفرس أى راكب . وقيل المستقر ما متعلقه عام واللغو ما متعلقه خاص وعليه اقتصر الدماميني وهو مقتضى قول المغنى لا ينتقل الضمير من المحذوف إذا كان خاصا إلى الظرف والجار والمرجرو ا هـ وسمى اللغو لغوا لخلوه من الضمير فى المتعلق ، والمستقر مستقرا أى مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه **(قوله حذف وجوبا)** إنما قال وجوبا لأن كلام المصنف فى المتعلق العام ، فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بأن هذا يقتضى أن المحذوف كون عام إذ الخاص لا يجب حذفه فى هذا المقام مع أن المحذوف قد يكون خاصا كما أوضحه السيد فى بحث الحمد لله من حاشية الكشاف هذا . وجوّز ابن جنى إظهار المتعلق العام **(قوله وانتقل الضمير إلخ)** فى كلامه تلفيق من مذهبين فإن القائلين بالانتقال هم القائلون بأن الخبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين . وأما القائلون بأنه المتعلق فالضمير عندهم باق فى المتعلق لم ينتقل كما يفيده كلام الهمع . وغيره وعبارة الهمع بعد ذكر القولين فى أن الخبر الظرف أو متعلقه المقدر وأن التحقيق الثانى نصها والوجهان جاريان فى عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدر وفى تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو فى المقدر والأكثرون فى المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة ا هـ ولهذا قال الروداني هذا يعنى قول الشاعر فإن يك جثمانى إلخ دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منعه ، ودليل على ترجيح أنه الظرف لأن الضمير إنما يستكنّ فى الخبر ا هـ. فاحفظ ذلك فقد غفل عنه . وأرجح الاحتمالات كما

فى الظرف والجار والمجرور ، وزعم السيرافى أنه حذف معه ولا ضمير فى واحد منهما وهو مردود بقوله :

[١٤٩] فَإِنْ يَكُ جُثْمانِى بِأَرْضٍ سِواكُمُ فَانَّ فُؤادِى عِندَكِ الدهرَ أَجْمَعُ

والمتعلق المنوى إما من قبيل المفرد وهو ما فى (مَعنى كَائِن) نحو ثابت ومستقر

قاله ابن قاسم أن الانتقال مع الحذف لا قبله ولا بعده لأنه لا يلزم عليه شيء بخلاف الثانى فإنه يلزم عليه تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع ، وإن أجيب بمنع امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بأنه بعد الحذف ناب عنه الظرف فى تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف الثالث فإنه يلزم عليه حذف العامل فى الضمير مع بقائه وهو غير ممكن وإن أجيب بأن البعدية أمر اعتبارى تقديرى فإنه لا يخلو من ضعف فتأمل **(قوله إلى الظرف والجار والمجرور)** فيرتفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمنتقل عنه وكذا يرتفع بهما السببى إن جاء بعدهما كزيد خلفك أبوه . شرح الجامع **(قوله فى واحد منهما)** أى الظرف والجار والمجرور **(قوله وهو مردود بقوله فإن يك إلخ)** وجهه أن أجمع لا يصح كونه تأكيدا لفؤادى ولا يصح كون تأكيدا لفؤادى ولا للدهر لنصبهما ولا للضمير المحذوف مع المتعلق لامتناع حذف المؤكد على الراجح لمنافاة الحذف للتوكيد ولا لفؤادى باعتبار محله قبل دخول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله فتعين كونه تأكيدا للضمير فى الظرف . ولا يشكل عليه الفصل بالأجنبى وهو الدهر لجوازه ضرورة قاله فى التصريح . أقول سبق فى باب المعرب والمبنى أن الخليل وسيبويه يجيزان حذف المؤكد ، وسيأتى فى باب إن أن مذهب الناظم تبعا للكوفيين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب للمحل وأنه يجوز مراعاة المنسوخ وإن زال الابتداء بدخول الناسخ وعليه لا ينهض الرد على السيرافى . وقول الشاعر سواكم على حذف مضاف أى سوى أرضكم قاله السيوطى فى شرح شواهد المغنى وهو يفيد أن بأرض سواكم تركيب توصيفى لا إضافى وإلا لم يحتج لتقدير المضاف وقوله عندك ضبطه البغدادى بكسر الكاف قال لأنه خطاب لامرأة وإنما قال سواكم لأن المرأة قد تخاطب بخطاب جماعة الذكور مبالغة فى سترها **(قوله ناوين معنى إلخ)** أى ناوين كائنا أو استقر أو ما فى معناهما لا خصوص هذا اللفظ قاله سم **(قوله ما فى معنى كائن)** من ظرفية الدال فى المدلول والمراد كائن . وما فى معناه من كل وصف عام المعنى ولو بمعنى الماضى لأن الوصف بمعنى الماضى يعمل فى الجار والمجرور اتفاقا وفى الظرف على

[١٤٩] البيت من الطويل . وقائله جميل ، والبيت من شواهد المغنى ٤٩ (٥٩) والخزانة ١/١٤ ، ٢/٤٧٧ . والشاهد فيه قوله : « أجمع » فهو مرفوع ، ولا يصح أن تكون توكيدًا لفؤادى ولا للدهر لأنهما منصوبان ، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار ، لأن التوكيد والحذف يتنافيان ، ولا لاسم إن على محله وهو الرفع على الابتداء ، لأن الناسخ قد أزال رفعه ، فتعين أن يكون توكيدًا للضمير المنتقل إلى الظرف ، وفُصل بينهما بالأجنبى ـ الدهر ـ للضرورة .

(أو) الجملة وهو ما فى معنى (آستَقَرّ) وثبت والمختار عند الناظم الأول . قال فى شرح الكافية وكونه اسم فاعل أولى لوجهين : **أحدهما** أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر لأنه واف بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع .وتقدير يحوج إلى تقدير اسم فاعل إذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر ، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا فى اسم الفاعل. **الثانى** أن كل موضع كان فيه الظرف خبرًا وقدر تعلقه بفعل أمكن

الأصح . وكائن المقدر من كان التامة لا الناقصة وإلا كان الظرف أو الجار والمجرور فى موضع الخبر لها فيقدر له متعلق آخر وهكذا إلى ما لا نهاية له نقله الشمنى عن السعد . واعلم أن الأصل تقدير المتعلق مقدما على الظرف والجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولتها وقد يعرض ما يقتضى تقديره مؤخرا نحو إن فى الدار زيدا لأن أن لا يليها مرفوعها ونحو فى الدار زيد على تقديره فعلا لأن الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدأ أما على تقديره وصفا فيستوى الوجهان لأن رجحان تقديره مؤخرا بكونه فى الحقيقة الخبر والأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ يعارضه أن المتعلق عامل والأصل فى العامل أن يتقدم على المعمول . هذا ما انحط عليه كلام ابن هشام فى المغنى **(قوله أو الجملة)** فيه أن المتعلق المنوى ليس الجملة بل الفعل وحده فكان ينبغى أن يقول والمتعلق المنوى إما من قبيل الاسم وهو ما فى معنى كائن إلخ أو الفعل وهو ما فى معنى استقر . ويمكن أن يجاب بأن تعبيره بالجملة للإشارة إلى أن الخبر الذى هو ظرف أو جار ومجرور لا يخرج عن أحد القسمين المارين فى قوله * ومفردا يأتى ويأتى جملة * وإنما أفرده المصنف نظرا إلى الظاهر أو إلى أنه لا يتعين فيه واحد فافهم **(قوله والمختار عند الناظم الأول)** ولهذا قدمه هنا واختار بعضهم الثانى وذهب ابن هشام إلى تساويهما ما لم يقتض المقام أحدهما فإذا كان المعنى على الحال قدر الاسم ، أو المضارع أو على الاستقبال قدر المضارع ، أو على المضى قدر الماضى ، قال فإن جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة فى الحال ا هـ قال الدمامينى كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر فى الحال فالمخرج من العهدة ألا يقدم على تقدير شىء معين بل يردّد الأمر ويقال إن أريد الماضى قدر كذا وإن أريد الحال قدر كذا وإن أريد المستقبل قدر كذا **(قوله إلى تقدير آخر)** بالتنوين وبالإضافة أى تقدير اسم فاعل آخر **(قوله وتقدير الفعل يحوج إلخ)** بحث فيه الدمامينى بأن كون الجملة ذات محل من الإعراب لا يقتضى كونها مقدرة بمفرد مأخوذ منها بل يكفى فى ذلك وقوعها موقع مفرد ما **(قوله إلى تقدير اسم فاعل)** أى إلى تقدير الفعل باسم فاعل **(قوله إذا ظهر)** أى الفعل **(قوله والرفع المحكوم عليه به)** أى على الفعل محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر إلا فى اسم الفاعل أى فلابد من تقدير الفعل به ثانيا ليظهر الرفع ، وفيه أن هذا يقتضى أن كل مالم يظهر فيه الإعراب ولو مفردا لابد من تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب أحد إلى ذلك ولا فارق ، فالحق أن تقدير الفعل لا يحوج إلى تقدير شىء آخر كما تقدم .

تعلقه باسم الفاعل . وبعد أما وإذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو أما عندك فزيد ، وخرجت فإذا فى الباب زيد لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر ، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل فى بعض المواضع و لم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ليجرى الباب على سنن واحد ثم قال وهذا الذى دللت على أولويته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش هذا كلامه . ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لأن ما ذكره فى الأول معارض بأن أصل العمل للفعل ، وأما الثانى فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما وإذا إنما هو لخصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلا فى نحو جاء الذى فى الدار وكل رجل فى الدار فله درهم كذلك لوجوب

(قوله وبعد أما إلخ) فى قوة التعليل المقدر أى ولا عكس لأنه بعد أما إلخ **(قوله وإذا الفجائية)** فى بعض النسخ وإذا المفاجئة بإضافة الدال إلى المدلول **(قوله يتعين التعلق باسم الفاعل)** أما فى أما فلأنها مقدرة بأداة الشرط وفعله أى أعنى مهما يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذر إيلاؤها الفعل لأن أداة الشرط لا يليها من الأفعال إلا فعل الشرط ثم جوابه . وأما فى إذا فلأنها لا يليها إلا الاسم على الأصح فرقا بينها وبين إذا الشرطية **(قوله ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع)** أى مواضع الخبر كما نبة عليه سابقا بقوله كان الظرف فيه خبرا فلا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ وفى خبرها الفاء **(قوله وجب رد المحتمل)** أى ترجح لأن الخلاف إنما هو فى الراجح **(قوله لا دلالة)** أى معمولا بها فلا يرد أن المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة **(قوله معارض بأن إلخ)** قد يقال يتقوى الأول بأن الأصل فى الخبر الإفراد **(قوله إنما هو لخصوص المحل)** أى لعارض اقتضاه خصوص المحل لا لوقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرا وقد يقال ما تعين تقديره فى بعض مواضع الخبر لخصوص المحل أرجح مما لم يتعين فى بعضها لخصوص المحل **(قوله كما أن إلخ)** تنظير فى كون التعين لأمر عارض ، وقوله كذلك أى لخصوص المحل فليس قصد الشارح منع ما اقتضاه كلام المصنف فى شرح الكافية من اختصاص التعين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بأن كلام المصنف فى الخبر لا فى الصلة والصفة ، لأنه لو كان قصد ذلك لقال وأما الثانى فممنوع بوجوب تقدير الفعل فى نحو جاء الذى إلخ **(قوله فى نحو جاء الذى فى الدار)** قال ابن يعيش إنما لم يجز فى الصلة تقدير المفرد على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم ﴿ **تماما على الذى أحسن** ﴾ بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا اهـ مغنى . ولنا فيه بحث أسلفناه فى الموصول **(قوله وصفة النكرة إلخ)** وأما قوله :

كل أمر مباعد أو مدانى   فمنوط بحكمة المتعالى

فنادر اهـ مغنى **(قوله الواقعة مبتدأ)** أى أو مضافا إليها المبتدأ كما فى المثال **(قوله على أن ابن جنى إلخ)** هذا رد لقول المصنف فى دليله الثانى وبعد أما وإذا الفجائية إلخ أورده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أما وإذا الفجائية واللائق العكس كما هو مقرر فى آداب البحث **(قوله لا يلزم ذلك)** أى لزوما مضرا وإلا فتقدير الفعل بعد إذا فى مثاله لابد منه .

كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ فى خبرها الفاء جملة ، على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفرانى[1] هل يجوز إذا زيدا ضربته **(فقال نعم)** فقال ابن جنى يلزمك إيلاء إذا الفجائية الفعل ولا يليها إلا الأسماء ، فقال لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف ، ويقال مثله فى أما فالمحذوف ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما لأنهم يغتفرون فى المقدرات ما لا يغتفرن فى الملفوظات . سلمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهرا ولا مقدار لكن لا نسلم أنه وليهما فيما نحن فيه إذ لا يجوز تقديره بعد المبتدأ فيكون التقدير أما فى الدار فزيد استقر ، وخرجت فإذا فى الباب زيد حصل . لا يقال إن الفعل وإن قدر متأخرا فهو فى نية التقديم إذ رتبة العامل قبل المعمول لأنا نقول هذا المعمول ليس فى مركزه لكونه خبرا مقدما وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكثر البصريين ونسب لسيبويه أيضا .

(تنبيه): إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما كما تقدم ،

(قوله إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ) كان ينبغى أن يقول إذ يجب لما سيأتى أنه يجب الخبر إذا كان فعلا ظاهرا أو مقدرا عن المبتدأ . فإن قلت علة امتناع تقديم الخبر الفعلى على المبتدأ خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهذا إنما يكون فى الملفوظ لا المقدر . قلت أعطوا المقدر حكم الملفوظ وإن كانت العلة لا توجد فى المقدر إجراء للباب على سنن واحد قاله الشمنى **(قوله ليس فى مركزه)** أى محله الأصلى بل مقدم فمتعلقه الذى هو ذلك العامل كذلك فالوالى لأما فى الحقيقة والرتبة هو المبتدأ **(لكونه خبرا)** أى بحسب الظاهر أو على أحد الأقوال الثلاثة **(قوله وكون الخ)** يظهر أنه وجه آخر لضعف ما ذهب إليه المصنف **(قوله إنما يجب حذف المتعلق المذكور)** أى فى قول المصنف * ناوين معنى كائن أو استقر * لكن لا بقيد عمومه المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول الشارح حيث كان عاما فائدة . واعترض البعض تبعا لشيخنا على الحصر بأنه قد يجب حذف المتعلق الخاص نحو يوم الجمعة صمت فيه والأمثال نحو الكلاب على البقر أى أرسل ، وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق الخبر الظرف أو الجار والمجرور كما يصرح به قوله المذكور **(قوله وجب ذكره)** أى إن لم يدل على دليل كما يؤخذ من التعليل فإن دل عليه دليل جاز حذفه نحو زيد على الفرس أى راكب ، ومن لى بفلان أى من يتكفل لى به لكن لا ينتقل الضمير من الخاص إلى الظرف ولا يسمى معه الظرف خبرا ولا يكون محله رفعا ذكره الدماميني **(قوله ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة)** أى ذات والتقييد باسم الزمان والجثة نظرا للغالب من أن اسم الزمان إنما يفيد الإخبار به عن المعنى لا عن الجثة ، وأن ظرف المكان يفيد الإخبار به عن كليهما ، فإن لم يفد الإخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا أوحينا وبالمكان عن الجثة أو المعنى نحو زيد أو القتال مكانا

---

(١) الزعفرانى هو : محمد بن يحيى ، أبو الحسن الزعفرانى ، النحوى ، البصرى ، من تلاميذ على بن عيسى الربعى ، وقرأ الكتاب على الفارسى ، وكان الربعى يثنى عليه وقال له الفارسى بعد أن قرأ عليه الكتاب : أنت مستغن عنى يا أبا الحسن فقال : إن استغنيت عن الفهم لم أستغن عن الفخر ... (البغية ٢٦٨/١) .

فإن كان استقرارا خاصا نحو زيد جالس عندك أو نائم فى الدار وجب ذكره لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ (**وَلَا يَكُونُ آسْمُ زَمَانٍ خَبَرا ، عَنْ جُثَّةٍ**)[١] فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (**وَإِنْ يُفِدْ**) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (**فَأَخْبِرَا**) كما فى قولهم الهلال الليلة والرطب شهرى ربيع ، واليوم خمر وغدا أمر[٢] ، وقوله : أكل عام نعم تحوونه[٣] ،

امتنع . هذا محصل ما ذكره الشاطبى قال سم وهو حسن جدا ومن المنعى الزمان نحو الجمعة اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصلة . وما ذكره المصنف مبنى كما استظهره سم على مذهب من يشترط تجدد الفائدة ، أما على مذهب من لا يشترط تجددها فيجوز . واعلم أن الزمان إذا أخبر به عن المعنى يرفع غالبا إن استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكره نحو الصوم يوم والسير شهر أى زمن الصوم يوم إلخ وقد ينصب ويجر بفى ، فإن لم يستغرق الجميع أو الأكثر أو كان الزمان معرفة نصب أو جر بفى غالبا نحو الخروج يوما أو فى يوم والصوم اليوم أو فى اليوم ، وقد يرفع ومنه ﴿ **الحج أشهر معلومات** ﴾ [البقرة : ١٩٧] ، وأن ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين ترجح رفعه على نصبه إن كان المكان نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ، ويجوز جانبا ، فإن كان معرفة ترجح نصبه على رفعه نحو زيد أمامك ودارى خلف دارك بالنصب ، ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم مكان كما علمت من التمثيل خلافا للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف كفوق . ثم اعلم أنه يجوز رفع اليوم ونصبه إذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملا كاليوم الجمعة أو السبت أو العيد لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود ، ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شأنك الذى تذكر به ، ويتعين الرفع إذا لم يتضمن كالأحد إلى الخميس وأجاز الفراء وهشام النصب . ويتعين رفع أسماء الشهور فى نحو أول السنة المحرم ، والوقت الطيب المحرم أفاده فى الهمع . وقوله وأن ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين إلخ الظاهر أن اسم المعنى كاسم العين فى ذلك فتدبر (**قوله بواسطة تقدير مضاف**) اعلم أن الفائدة تحصل بأحد أمور ثلاثة : الأول أن يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بفى كنحن فى يوم طيب أو شهر كذا . الثانى أن تكون الذات مشبهة للمعنى فى تجددها وقتا فوقتا نحو الرطب شهرى ربيع . الثالث تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خمر . إذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار الشارح على الثالث ليس فى محله وأن نحو الرطب شهرى ربيع لا يحتاج إلى تقدير المضاف لمشابهته للمعنى فيما ذكر كما قاله الناظم فى تسهيله ، لكن يدفع عنه الاعتراض قوله هذا مذهب جمهور البصريين (**قوله وغدا أمر**) من تتمة المثال ولا شاهد فيه لأن الإخبار فيه عن معنى . وهذا الكلام قاله امرؤ القيس حين أخبر بقتل والده (**قوله هذا مذهب جمهور البصريين**) الإشارة إلى تقدير المضاف الذى به حصلت الفائدة بدليل المقابلة بقوله وذهب قوم إلخ (**قوله نظرا إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى إلخ**)

---

(١) المراد بالجثة : الجسم على أى وضع كان .

(٢) هذا المثل قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى عندما أخبر بقتل والده وهو يلهو ، فقال يشغلنا اليوم الخمر ، وغدا يشغلنا أمر .

(٣) البيت الرجز . وقائله قيس بن حصين الحائى ، والبيت من شواهد الكتاب ٦٥/١ . والشاهد فيه قوله « أكل عام » حيث وقع اسم الزمان خبر عن اسم الزوات . وهو « نعم » .

أى طلوع الهلال ووجود الرطب وشرب خمر وإحراز نعم ، فالإخبار حينئذ باسم الزمان إنما هو عن معنى لا جثة . هذا مذهب جمهور البصريين . وذهب قوم منهم الناظم فى تسهيله إلى عدم تقدير مضاف نظرا إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى لحدوثها وقتا بعد وقت وهذا الذى يقتضيه إطلاقه **(وَلَا يَجُوزُ الْابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ * مَالَمْ تُفِدْ)** كما هو الغالب فإن أفادت جاز الابتداء بها و لم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلّا حصول الفائدة . ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواضع الفائدة فتتبعوها ، فمن مقل مخل ومن مكثر مورد مالا يصح ، أو معدد لأمور متداخلة ، والذى يظهر انحصار مقصود ما ذكروه فى

الشبه المذكور غير ظاهر بالنسبة لقولهم اليوم خمر وقوله أكل عام إلخ والتقصير من الشارح لأن المصنف لم ينظر إلى ذلك فى هذه الأشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل **(قوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة)** لأن معناها غير معين والإخبار عن غير المعين لا يفيد مالم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات الآتية ولا يرد مجيء الفاعل نكرة مع أنه مخبر عنه فى المعنى لتخصصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه كذا قالوا . ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة إذا تقدم خبرها أى خبر كان نحو قائم رجل و لم يقولوا بذلك مع أنه مبحوث فيه بأن اختصاص الفاعل بالحكم أثر الحكم ، فيكون الحكم على غير مختص ولذا اختار الرضى أن الفاعل كالمبتدأ فتأمل . والكلام فى النكرة المخبر عنها كما يرشد إليه التعليل السابق لا التى لها فاعل أغنى عن الخبر لصحة الابتداء بها وإن كانت نكرة محضة كما سيأتى عن الدماميني . ثم ما ذكره مبنى على اشتراط تجدد الفائدة أما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقا . ويمكن أن يقال منعه هنا من الابتداء بالنكرة وسابقا من الإخبار باسم الذات عن الجثة باعتبار الكلام المعتد به عند البلغاء لا مطلق الكلام فيكون كلامه جاريا على القولين **(قوله كما هو)** أى عدم إفادة والأحسن أن الكاف بمعنى لام التعليل لمقدر أى وتخصيص النكرة بالذكر مع أن الإفادة شرط فى الكلام مطلقا لأن الغالب عدم إفادة الابتداء بالنكرة **(قوله ولم يشترط سيبويه والمتقدمون إلخ)** يعنى أنهم لم يعتنوا بتعديد الأماكن التى يسوغ الابتداء فيها بالنكرة ، وإنما ذكروا ضابطا كليا وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الإخبار عن النكرة دماميني **(قوله إلا حصول الفائدة)** أى علم حصولها إذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء والشرط مقارن . قاله الناصر وهو إنما يظهر إذا أريد الحصول بالفعل لا الحصول بالشأن فافهم . وفى يس لنا نكرة لا تحتاج إلى مسوغ مذ ومنذ **(قوله فمن مقلّ مخلّ)** فيه أوجه : من أظهرها أن من تبعيضية والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والمجرور صفة لمحذوف والتقدير فبعضهم من فريق مقل مخل **(قوله انحصار مقصود ما ذكروه إلخ)** قد يتوقف فى اندراج بعض ما ذكروه فيما سيذكر ككون النكرة محصورة بإنما فى نحو إنما رجل قائم أفاده الدماميني **(قوله أن يكون الخبر مختصا)** المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور فى الخبر الجار والمجرور والمضاف إليه فى الظرف والمسند إليه فى الجملة صالحا للإخبار عنه قاله الشمني .

الذى سيذكر ، وذلك خمسة عشر أمرا : **الأول** : أن يكون الخبر مختصا ظرفا أو مجرورا أو جملة ويتقدم عليها (**كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ**) وفى الدار رجل ، وقصدك غلامه إنسان ، قيل ولا دخل للتقديم فى التوسيع وإنما هو لما فى التأخير من توهم الوصف . فإن قلت الاختصاص نحو عند رجل مال ، ولإنسان ثوب امتنع لعدم الفائدة . **الثانى** : أن تكون عامة إما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام نحو من يقم أكرمه وما تفعل أفعل ، ونحو من عندك وما عندك ، أو بغيرها وهى الواقعة فى سياق استفهام أو نفى نحو ﴿ **أإله مع الله** ﴾ [النمل : ٦٠] (**وهَلْ فَتًى فيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا**) وما أحد أغير من الله . **الثالث** : أن تخصص بوصف إما لفظا نحو :

(**قوله كعند زيد نمرة**) هى اسم لبردة من صوف تلبسها الأعراب . غزى (**قوله قيل ولا دخل إلخ**) قائله ابن هشام فى المغنى ووجه تمريض هذا القول أن المبتدأ يتخصص بتقديم الخبر كما قيل بذلك فى الفاعل لأنه إذا قيل فى الدار علم أن ما يذكره بعد وهو رجل مثلا موصوف بالاستقرار فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة كما فى الجامى وأقره شيخنا والبعض . وقد يقال كان ينبغى حينئذ الاكتفاء بالتقديم فى التسويغ وإن لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو جمله مع أنه يرد عليه أن اختصاص المبتدأ المؤخر بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص كما مر نظيره فى الفرق بين المبتدأ والفاعل . ولذا قال غير واحد الحق ما قاله ابن هشام فتدبر (**قوله فإن فات الاختصاص إلخ**) لم يمثل لفوات الاختصاص فى الجملة فيوهم كلامه أنها لا تكون إلا مختصة مع أنها قد تكون غير مختصة كما فى ولد له ولد رجل كذا ينبغى أن يمثل . وأما تمثيل البهوتى بمات فى يوم رجل فغير صحيح وإن أقره البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضا لأن فيه تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدأ على المبتدأ (**قوله وما تفعل أفعل**) التمثيل به مبنى على أن ما مبتدأ والعائد محذوف أى ما تفعله أفعله لا على أن ما مفعول مقدم لتفعل (**قوله فى سياق استفهام**) اعترض بأن الكلام فى العموم الشمولى والنكرة فى سياق الاستفهام إنما يكون عمومها شموليا إذا كان إنكاريا كل فى الآية التى مثل بها الشارح لأنه فى معنى النفى لا إذا كان غير إنكارى كما فى مثال المصنف . نعم قد تكون فى غير المنفى وما فى معناه والنهى للعموم الشمولى مجازا فينزل عليه مثال المصنف ، على أنه لا مانع من جعل الإستفهام فى مثاله أيضا إنكاريا فلا يكون ثم إشكال فتدبر (**قوله وما أحد أغير من الله**) الأنسب بالمقام جعل ما تميمية لأن الكلام فى المبتدأ فى الحال (**قوله أن تخصص بوصف**) مقتضاه جواز حيوان ناطق فى الدار وامتناع إنسان فى الدار لوصف المبتدأ فى الأول وعدمه فى الثانى مع أن المعنى متحد فيهما . ويمكن الفرق بأن فى الأول نكتة الإجمال ثم التفصيل بخلاف الثانى . ثم رأيت سم نقل بهامش الدمامينى عن شيخه السيد الصفوى ما نصه : تحقيق المقام أن العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد فى بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وإن لم يظهر أثرها فى بعض المواضع . وعلى هذا اندفع الإيراد لأن الحكم بعدم صحة إنسان وصحة حيوان ناطق لا لأمر

﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ [البقرة: ٢٢١]، (وَرَجُلٌ مِنَ ٱلْكِرَامِ عِنْدَنَا) أو تقديرا نحو ﴿وطائفة قد أهمتهم أنفسهم﴾ [آل عمران: ١٥٤]، أى طائفة من غيركم بدليل ما قبله، وقولهم السمن منوان بدرهم أى منه. ومنه قولهم: شرّ أهر ذاناب[1] أى شر عظيم، أو معنى نحو رجيل عندنا لأنه فى معنى رجل صغير، ومنه ما أحسن زيدا لأن معناه شيء عظيم حسن زيدا، فإن كان الوصف غير مخصص لم يجز نحو رجل من الناس جاءنى لعدم الفائدة. **الرابع**: أن تكون عاملة إما رفعا نحو الزيدان إذا جوزناه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة (وَرَغْبَةٌ فِى ٱلْخَيْرِ خَيْرٌ) وأفضل منك عندنا، إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف، أوجرا نحو خمس صلوات كتبهن الله (وَعَمَلٌ بِرٌّ يَزِينُ) ومثلك لا يبخل، وغيرك لا يجود. **الخامس**: العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز

معنوى فيهما بل لقاعدة حكموا بها لنكتة يظهر أثرها فى موضع آخر طردا للباب فافهمه ينفعك فى مواضع اهـ **(قوله نحو ولعبد مؤمن)** وقيل المسوغ معنى العموم. وقيل لام الابتداء **(قوله وطائفة قد أهمتهم أنفسهم)** الواو للحال فهى مسوغ آخر. وقوله من غيركم المراد بالغير المنافقون **(قوله شرّ أهرّ ذا ناب)** أى جعل الكلب هارا أى مصوّتا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر **(قوله أو معنى)** الفرق بين الموصوف تقديرا والموصوف معنى أن استفادة الوصف فى الأول من مقدر وفى الثانى من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كياء التصغير أو حالية كما فى التعجب. وقد يصح فى المعنوى التصريح بالوصف كما فى صورة التصغير فيما ذكره شيخنا والبعض هنا من الفرق بأن الأول يصح التصريح معه بالوصف بخلاف الثانى فيه نظر **(قوله نحو قائم الزيدان إذا جوزناه)** أى حكمنا بجوازه على رأى من لا يشترط اعتماد الوصف على نفى أو استفهام وتعقبه الدمامينى بأن الكلام فى المبتدأ المخبر عنه أما الوصف الرافع لمغن عن الخبر فشرطه التنكير كما نصوا عليه فكان الصواب التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن، ويؤيد تعقبه أن تعليلهم امتناع الابتداء بالنكرة بأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد لا يجرى فيه لأن المبتدأ هنا محكوم به لا محكوم عليه **(قوله خمس صلوات)** مبتدأ وجملة كتبهن الله أى أوجبهن نعت. وقوله فى اليوم والليلة، خبر أو جملة كتبهن خبر وقوله فى اليوم والليلة خبر بعد خبر. ولا يظهر جعله ظرفا لغوا متعلقا بكتب لاستلزامه كون الكتب فى كل يوم وليلة مع أن الكتب فى ليلة الإسراء إظهار وفى الأزل قضاء **(قوله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود)** لا يقال المبتدأ فيهما معرفة لإضافته إلى الضمير لتوغل مثل وغير فى الإبهام فلا تفيدهما الإضافة تعريفا **(قوله العطف بشرط إلخ)** إنما كان العطف بهذا الشرط مسوغا لأن حرف العطف مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشيء الواحد فالمسوّغ مع فى أحدهما مسوغ فى الآخر **(قوله يجوز الابتداء به)** بأن يكون معرفة أو نكرة مسوغة فتحته أربع صور لكن الشارح اقتصر فى التمثيل على صورتى التنكير لعلم صورتى التعريف بالأولى **(قوله طاعة وقول معروف)** مثال من غير القرآن.

---

(١) هذا المثل يُضرب عند ظهور علامات الشر وأماراته، وانظر مجمع الأمثال للميدانى ١/٣٨٤.

الابتداء به نحو ﴿ **طاعة وقول معروف** ﴾ [محمد : ٢١] ، أى أمثل من غيرهما ، ونحو ﴿ **قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى** ﴾ [البقرة : ٢٦٣] ، **السادس** : أن يراد بها الحقيقة نحو رجل خير من امرأة . ومنه تمرة خير من جرادة . **السابع** : أن تكون فى معنى الفعل وهذا شامل لما يراد بها الدعاء نحو ﴿ **سلام على آل ياسين** ﴾ [الصافات : ١٣٠] ، ﴿ **ويل للمطففين** ﴾ [المطففين : ١] ، ولما يراد بها التعجب نحو عجب لزيد . وقوله :

[١٥٠] **عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ إِقَامتِى ... فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيةِ أَعْجَبُ**

ونحو قائم الزيدان عند من جوزه فيكون مسوغا كما فى نحو ﴿ **وعندنا كتاب حفيظ** ﴾ [ق : ٤]

أما طاعة وقول معروف الذى فى قوله تعالى : ﴿ **فأولى لهم * طاعة وقول معروف** ﴾ فليس خبره مقدرا بل مذكور قبله وهو أولى أو هو خبر وأولى مبتدأ (**قوله أن يرادِ بها الحقيقة**) أى الماهية من حيث هى وقال فى شرح الجامع باعتبار وجودها فى فرد غير معين فتعم حينئذ جميع الأفراد إذ ليس بعض أولى بالحمل عليه من بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم اهـ وأراد بقوله فتعم حينئذ إلخ العموم الشمولى لأنه المسوغ . وفى تفريعه على إرادة الحقيقة فى ضمن فرد ما نظر علم مما أسلفناه . وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم فينبغى حمله على إرادة الحقيقة فى ضمن كل فرد وكأنه قيل كل رجل خير من كل امرأة أى باعتبار حقيقته فلا ينافى أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات (**قوله لما يراد بها الدعاء**) أى لشخص أو عليه (**قوله عجب**) مبتدأ ولتلك خبر وقضية بالنصب على الحال أو تمييز المفرد والجر على البدلية من تلك والرفع على الخبرية لمحذوف . قيل الوجه نصب عجبًا بالفعل المحذوف وجوبا كما فى حمدا وشكرًا لعدم اطراد الرفع فى مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيبويه وهو لا يرد على البيت لأن الرفع فيه مسموع بل على المثالى (**قوله فيكون فيه مسوغان**) هما كونه فى معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده . وقوله كما فى نحو إلخ أى كالمسوغين فى نحو إلخ وهما الوصف وكون الخبر مجرورا مختصا مقدما (**قوله إن منعه**) أى قائم الزيدان (**قوله وقوع ذلك**) أى معنى الخبر كالتكلم فى المثال (**قوله فى أول الجملة الحالية**) أى لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيدا لما قبلها وعلل فى المغنى إفادة الابتداء بالنكرة فى أول الجملة الحالية وبعد إذا الفجائية بأن العادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمعنى الجملة الحالية ولا مفاجأة الأسد مثلاً عند الخروج وبه يتضح التعليل الأول .

[١٥٠] البيت من الكامل ، وقائله ضمرة بن جابر ، وهو من شواهد الكتاب ١/١٦١ ، وابن يعيش ١/١١٤ ، والتصريح ٢/٨٧ . والشاهد فيه قوله « عجبت لتلك » فقد وقع المبتدأ نكرة ، لأنه فى معنى الفعل « أعجب » .

فقد بان أن منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه وهو الاعتماد . **الثامن** : أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة نحو بقرة تكلمت . **التاسع** : أن تقع فى أول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمير كقوله :

[١٥١] سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْبَدَا ... مُحَيَّاكِ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

وكقوله :

[١٥٢] الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً ... وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِى

العاشر : أن تقع بعد إذا المفاجئة نحو خرجت فإذا أسد بالباب . وقوله :

(قوله محياك) أى وجهك وقوله كل شارق أى كل كوكب طالع من شرق يشرق شروقا كطلع يطلع طلوعا لفظا ومعنى **(قوله الذئب يطرقها إلخ)** قبله :

تركت ضأنى تود الذئب راعيها ... وأنها لا تـرانى آخـر الأبـد

والشاهد فى قوله مدية بيدى فإنها جملة حالية من ياء المتكلم مبتدؤها نكرة والرابط الضمير فى بيدى وروى نصب مدية على أنه مفعول لحال محذوفة أى ممسكا كما فى المغنى أو على أنه بدل اشتمال من الياء كما ارتضاه الدماميني وناقشه الشمنى بأن بدل الاشتمال ما اشتمل المبدل منه عليه من حيث إشعاره به إجمالا وتقاضيه له بوجه ما ، وليست المدية مع ضمير المتكلم كذلك . والطروق والطرق المجيء ليلا ، وضمير يطرقها بضم الراء كما فى المصباح وغيره للضأن . وقوله واحدة أى مرة واحدة والمدية السكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذئب بما ذكره بقوله الذئب يطرقها إلخ غير ظاهر فتأمل **(قوله حسبتك فى الوغى إلخ)** الوغى الحرب ، وبردى تثنية برد على ما قاله البعض ، وضبطه شيخنا السيد بفتحات على وزن جمزى قال : وهو البحر وجبل بالحجاز ، والخور بفتح الخاء المعجمة والواو الجبن ، وهو مبتدأ خبره الظرف بعده ، وسحقًا بضم السين كما في القاموس أي بعداً .

---

[١٥١] هو من الطويل **(قوله سرينا)** من السرى . وقد يتصحف بشربنا من الشراب . والواو فى ونجم للحال وهو مبتدأ . وقد أضاء خبره . وفيه الشاهد حيث وقع المبتدأ نكرة والمسوغ وقوعه بعد بواو الحال **(قوله فمذ بدا)** فى محل الرفع على الابتداء وخبره قوله أخفى ضوؤه ، والتقدير فمذ بدا محياك أى وجهك أخفى ضوؤه كل شارق ، أو فمذ وقت بدو . وقوله كل شارق مفعول أخفى ، وهو يطلق على كل شيء يشرق أى يضيء من الشمس والقمر والنجوم وغيرها .

([١٥٢] البيت من البسيط ، قائله مجهول ، وهو من أبيات الحماسة . والشاهد فيه قوله « مدية بيدى » حيث وقع المبتدأ نكرة لكونه واقعًا فى جمله الحال .

[١٥٣] حَسِبْتُكَ فِي الْوَغَى بُرْدَيْحُرُوبٍ إِذَا خَوَرٌ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحقًا[١]

بناء على أن إذا حرف كما يقول تبعا للأخفش ، لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعًا للمبرد ، ولا زمان كما يقول الزمخشرى تبعا للزجاج[٢] . **الحادى عشر** : أن تقع بعد لولا كقوله :

[١٥٤] لَوْلَا آصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِى مِقَةٍ[١]

الثانى عشر : أن تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم . **الثالث عشر** : أن تقع جوابا نحو رجل فى جواب من عندك التقدير رجل عندى . **الرابع عشر** : أن تقع بعد كم الخبرية كقوله :

[١٥٥] كَم عمَّةٌ لَكَ يا جَرِيرُ وَخالَةٌ فَدْعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشارِى[٢]

قوله : (**لا ظرف مكان**) وعلى هذين القولين تكون هي الخبر والمسوغ وصفه في المثال بقوله بالباب ، وفي البيت بقوله لديك كذا قيل وهو ظاهر فى البيت على القولين لكون المبتدأ فيه اسم معنى ، وأما فى المثال فلا يظهر على القول بأنه ظرف زمان لكون المبتدأ فيه اسم عين إلا أن يقدر مضاف هو معنى أى رؤية أسد أو وجود أسد (**قوله أن تقع بعد لولا**) إنما كان هذا مسوغا لحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدأ فيها بالنكرة (**قوله لأودى كل ذى مقة**) بكسر الميم أى هلك كل ذى محبة والهاء عوض من الواو يقال ومقه يمقه بالكسر فيهما أى أحبه فهو وامق (**قوله أن تقع بعد لام الابتداء**) أى لتخصيص مدخولها بالتأكيد بها (**قوله التقدير رجل عندى**) وليس التقدير عندى رجل إلا على ضعف لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال قاله المصنف فى شرح التسهيل . قال سم هذا الدليل يقتضى أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة فى السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره (**قوله كقوله كم عمة إلخ**) أى بناء على أن كم خبرية أو للاستفهام التهكمى فى محل نصب على الظرفية أو المصدرية مميزها محذوف أى كم وقت أو كم حلبة بجر التمييز إن كانت خبرية ونصبه إن كانت استفهامية ، وناصبها حلبت ، وعمة مرفوع بالابتداء ولك صفة عمة ، وفدعاء صفة خالة ، والخبر قد حلبت فيكون فيه مسوغان . أما على أن كم استفهامية وعمة بالنصب تمييزها أو خبرية وعمة بالجر تمييز لها فلا شاهد فى البيت لأن

[١٥٣] ضبطه الأستاذ محمد محيى الدين فى شرحه على شواهد الأشمونى « مردى » ، وقال : المردى – بكسر الميم وسكون الراء المهملة – الحجر يرمى به ، ويقال للشجاع : إنه لمردى حروب . وهو واضح ، ومناسب للمقام .

[١٥٤] تمامه : « لَمَّا آسْتَقَلَّتْ مطاياهُنَّ للظَّعَنِ »

هو من البسيط . واصطبار مرفوع بالابتداء وفيه الشاهد حيث وقع مبتدأ وهو نكرة . ولكن المسوغ كونه تلو لولا والخبر محذوف وهو موجود أو حاصل (**قوله لأودى**) جواب لولا أى هلك وهو فعل لازم ، والمقة المحبة من ومق يمق (**قوله لما استقلت**) ويروى حين استقلت أى انتهضت . والمطايا جمع مطية وهى الناقة التى يركب مطاها . أى ظهرها والظعن بفتحتين : الرحيل مصدر من ظعن إذا سار .

[١٥٥] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة من الكامل يهجو جريرا (**قوله كم**) خبرية أو استفهامية ، ويجوز فى عمة مع الخالة المعطوفة عليها الحركات الثلاث : الجر على أن كم خبرية وعمة تمييزها ، والنصب على أن كم استفهامية وهى تمييزها ، والاستفهام على سبيل الاستهزاء والتهكم ، والرفع على أن يكون عمة مبتدأ وصفت بقوله لك ، وخبره قد حلبت والمميز على هذا محذوف فلا يخلو إما أن يقدر مجرورا أو منصوبا على اختلاف كم وعلى التقديرين كم فى محل النصب بالظرف أو المصدر ، أى كم وقت عمة لك أو كم حلبة عمة لك . والعامل فيه قد حلبت وأما فى الوجهين الأولين فكم فى محل الرفع على الابتداء وخبره قد حلبت . والشاهد فى رفع عمة وهى نكرة لوقوعها بعد كم الخبرية (**قوله فدعاء**) بالفاء وهى المرأة التى اعوجت أصابعها من كثرة حلبها . وقيل هى التى أصاب رجلها فدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، وهى صفة الخالة ، وإنما لم يقل فدعاوين صفة لهما لأنه حذف صفة العمة والتقدير كم عمة لك فدعاء وخالة لك فدعاء ، وكذا الكلام فى قد حلبت حيث لم يقل قد حلبتا لما ذكرنا من التقدير (**قوله عشارى**) كلام إضافى مفعول حلبت . وهو بكسر العين جمع عشراء ، وهى الناقة التى أتت عليها من زمان حملها عشرة أشهر (**فإن قلت**) ما معنى على ههنا (**قلت**) أشار بذلك إلى أنه كان منكرها أن تحلب عشاره أمثال عمة جرير وخالته ، لأن منزلتهما كانت أدنى من ذلك =

(١) البيت من الوافر . وقائله مجهول والشاهد فيه قوله « إذا خور لديك » حيث وقع المبتدأ نكرة لتقدم إذا المفاجأة عليها ، على مذهب الأخفش والناظم .

(٢) انظر مفتاح الإعراب صـ ١٣٥ للدكتور عبد الحميد السيد محمد .

الخامس عشر: أن تكون مبهمة كقوله:

[١٥٦] مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا[١]

(وَلْيُقَسْ) على ما قيل (ما لَمْ يُقَلْ) والضابط حصول الفائدة(١) (وَٱلأَصْلُ فِي ٱلأَخْبَارِ أَنْ

كم نفسها على هذين الوجهين هي المبتدأ في محل رفع خبرها قد حلبت لا أن المبتدأ ما بعد كم. والفدعاء بفاء ودال وعين مهملتين المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب. ولم يقل فدعاوين قد حلبتا لأنه حذف مع كل من الموصوفين ما أثبته للآخر. وحذف خبر أحدهما لدلالة خبر الآخر. والعشار جمع عشراء كالنفاس جمع نفساء والعشراء التي أتى عليها من زمن حلبها عشرة أشهر. وأشار بعلى إلى أنه كان مكرها على أن يحلب عشاره أمثال عمة جرير وخالته لأنهما عنده أدنى من ذلك (قوله أن تكون مبهمة) أي مقصودا إبهامها لأن البليغ قد يقصده فلا يرد أن إبهام النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون مسوغا (قوله مرسعة) بالسين والعين المهملتين على زنة اسم المفعول: تميمة تعلق على الرسغ مخافة البلاء أو الموت. وفي القاموس رسغ الصبي كمنع شد في يده أو رجله خرزا لدفع العين اهـ وهو مبتدأ وبين أرساغه خبره، وهو جمع رسغ عظيم بين الكوع والكرسوع. وفي قوله أرساغه تغليب الرسغ على غيره. والعسم بفتح العين والسين المهملتين يبس في مفصل الرسغ تعوج منه اليد. ويبتغي أن يطلب. والأرنب حيوان معروف. وفي الكلام حذف مضاف أي كعب أرنب لأنهم كانوا يعلقون كعب الأرنب حفظا من العين والسحر، لأن الجن تمتطي الثعالب والظباء والقنافذ وتجتنب الأرانب

[١٥٦] قاله امرؤ القيس بن مالك الحميري. وقيل إنه لامرئ القيس بن حجر الكندي. وقال أبو القاسم الآمدي في المختلف والمؤتلف هذا ليس بصحيح والصحيح الأول (قلت) هو مثبت في ديوان الكندي وقال في شرحه وهي رواية أبي عبيدة والأصمعي، وكذا نص عليه الأعلم. وهو من قصيدة من المتقارب وأولها:

أيا هند لا تنكحي بوهة عليه عقيقته أحسبا

مرسعة إلى آخره. هند هي أخت امرئ القيس، يقول لها لا تتزوجي رجلا مثل البوهة بضم الباء الموحدة وهي البومة العظيمة. قال أبو حاتم: رجل بوهة لا خير فيه (قوله عقيقته) أي شعره الذي خرج به من بطن أمه، أراد إنه لا يطلي ولا يحلق شعره ولا يتنظف. والأحسب الأحمر في سواد، وهو حال من العقيقة (قوله مرسعة) بضم الميم وفتح الراء والسين المشددة والعين المهملتين وهي التميمة التي تعلق على الرسغ مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء. وقيل بكسر السين اسم فاعل والهاء للمبالغة كعلامة وهو الذي يجعل التميمة في رسغ، وارتفاعه بالابتداء. وفيه الشاهد حيث وقع مبتدأ وهو نكرة، والمسوغ أن النكرة إذا لم يرد بها معين ساغ الابتداء بها لأنه لا يريد مرسعة دون مرسعة، بخلاف رجل قائم، ويروى بنصب مرسعة على الأكثر (قوله بين أرباعة) خبره، ويروى وسط أرباعه، ويروى بين أرساغه، ويروى بين أرباقه، فالمعنى على أنه ملازم ارباعه أي منازله لا يسافر ولا يغزو ولا يهتدي لخبره، فهو يرسع تميمته أي يجعلها في رسغه يتعوذ بها وعلى الثانية ظاهر. والأرساغ جمع رسغ. وعلى الثالثة أنه يرسع على الأرباق وهي حبال فيها عدة عرى، والواحدة ربق بكسر الراء وسكون الباء الموحدة وفي آخره قاف، وينبغي أن يكون بالكسر على الأولى، والثالثة وبالفتح على الثانية فافهم فإن به دقة (قوله عسم) مبتدأ بفتح العين والسين المهملتين وهو يبس في الرسغ وزيغ (وقوله به) مقدما ما خبره، والجملة صفة للمرسعة إذا كان بكسر السين والرفع، وبفتحها والنصب صفة لبوهة، فحينئذ لا شاهد فيه (قوله يبتغي) أي يطلب، وفاعله مستتر فيه، وأرنبا مفعوله وهو الحيوان المشهور، والكلام فيه كالكلام في الجملة الأولى. وإنما خص الأرنب لأنهم كانوا يعلقون كعبها كالمعاذة، ويزعمون أن من علقه لا تضره عين ولا سحر، لأن الجن تمتطي أي تركب الثعالب والظبا والقنافذ وتجتنب الأرانب لمكان الحيض لأنها تحيض من بين سائر الحيوانات. وقد قيل إن الذكر منها يتحول سنة أنثى وسنة ذكرا، وكذلك الأنثى تتحول سنة ذكرا وسنة على حالها أنثى. والله أعلم.

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/٢٢٧ فقد أوصلها إلى أربعة وعشرين مسوغًا ولم يذكر الباقي ربما لأنه ليس بصحيح، أو لرجوعه إلى ما ذكره. وقد أوصلها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعًا.

تُؤَخَّرا) عن المبتدآت لأن الخبر يشبه الصفة من حيث أنه موافق فى الإعراب لما هو له ، دال عَلَى الحقيقة أو علي شيء من سببيه ولما لم يبلغ درجتها فى وجوب التأخير توسعوا فيه **(وَجَوَّزوا ٱلتقدِيمَ إذْ لاَ ضَرَرا)** فى ذلك نحو تميمى أنا ، ومشنوء من يشنؤك[1] ، فإن حصل فى التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه . إذا تقرر ذلك **(فَامنَعْهُ)** أى تقديم الخبر **(حينَ يَستَوِي ٱلجزءانِ)** يعنى المبتدأ والخبر **(عُرْفًا وَنُكْرًا)** أى فى التعريف والتنكير **(عادِمَيْ بيَانِ)**

لحيضها ومرجع هذه الضمائر فى بيت قبله . عينى مع زيادة وحذف **(قوله وليقس)** أى على ما أشير إليه سابقا من الأمور المسوغة ما لم يقل من بقية المسوغات والإشارة بالكاف فى قوله كعند زيد نمرة إلى بقية أمثلة تلك الأمور فلا تكرار أفاده سم **(قوله والاصل فى الأخبار أن تؤخرا)** اعلم أن للخبر فى نفسه حالتين التقدم والتأخر ، والأصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا ، ولهما ثلاثة أحكام : وجوب التأخر وامتناع التقدم والعكس وجواز التأخر والتقدم وهذا هو الأصل من الثلاثة إذ الأصل عدم الموجب والمانع قاله اللقانى **(قوله من حيث إنه إلخ)** حيثية تعليل أو تقييد . وقوله لما أى للمبتدأ الذى هو أى الخبر له أى خبر له . وقوله دال خبر بعد خبر . وقوله على الحقيقة أى ذات المبتدأ كزيد قائم فقائم يدل على ذات هى ذات زيد . وقوله أو على شيء من سببيه أى على ذات من الذوات التى تتعلق بزيد كزيد قائم أبوه ومبنية داره ، فكل من قائم ومبنية يدل على ذات تتعلق بزيد وهى ذات أبيه فى الأول وذات داره فى الثانى . والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما إذا كان السببى صفة كزيد غزير علمه . وبهذا التحقيق يعلم أنه لا حاجة إلى ما تكلفه شيخنا والبعض فى تقرير عبارة الشارح **(قوله ولما لم يبلغ درجتها فى وجوب)** أى حالتها المتسببة فى وجوب إلخ أى هى سبب فى وجوب تأخير الصفة ، وتلك الدرجة والحالة هى ما حوته الصفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفا وتنكيرا ومتابعته فى إعرابه المتجدد أيضا فهى تابعة للموصوف من كل وجه فلما لم يحو الخبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقديمه ، وبتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كان الصواب حذف قوله فى وجوب التأخير لاقتضائه أن كلا منهما واجب التأخير لكن درجة الخبر فى ذلك أحط وأنزل وذلك غير صحيح فى نفسه وغير ملائم لما بعده **(قوله وجوزوا التقديم)** أى لم يمنعوه وليس المراد بالجواز استواء الطرفين لما علمت من أن التأخير هو الأصل الراجح وهذا ذكر لأول أحوال الخبر الثلاثة : جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم ووجوبه وسيأتيان ، وبدأ بالأول لأنه الأصل من الثلاثة كما مر عن اللقانى ، ثم بالثانى لأنه على الأصل من جهة التأخير ومخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث لمخالفته الأصل من كل وجه **(قوله إذ لا ضرر)** الأحسن والأنسب بقول المصنف فامنعه حين إلخ أن إذ ظرفيه لا تعليلية **(قوله ومشنوء)** أى مبغوض **(قوله فإن حصل فى التقديم ضرر فلعارض)** هذا الكلام منه مبنى على أن إذ تعليلية وهو خلاف ما رجحناه ، واللائق على كونها ظرفية أن يقول فإن حصل فى التقديم ضرر امتنع **(قوله منعه حين يستوى الجزءان إلخ)** أى على مذهب الجمهور ، فقد نقل الدمامينى عن قوم منهم ابن السيد

(١) أى مكروه من يكرهك ، ومن هذا النوع قول حسان بن ثابت :

قد ثكلت أمه من كنت واحده ... وبات مُنتشبًا فى بُرثُن الأسد

ومنتشبًا أى عالقًا ، وبرثن الأسد : مخالبه . ومنه أيضًا قول الفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك يقول : =

أى قرينة تبين المراد نحو صديقى زيد ، وأفضل منك أفضل منى ، لأجل خوف اللبس ، فإن لم يستويا

أنهم أجازوا فى نحو صديقى زيد كون زيد مبتدأ وكونه خبرا ولم يبالوا بحصول اللبس نظرا إلى حصول أصل المعنى ، فى تقديم الخبر على المبتدأ هنا خلافا كتقديم المفعول على الفاعل فى نحو ضرب موسى عيسى ، فحصل الجواب عما ذكره شيخنا والبعض من التوقف فى ذلك فاحفظه **(قوله أى فى التعريف والتنكير)** أشار إلى أنهما اسما مصدرين للتعريف والتنكير وأنهما منصوبان بنزع الخافض لأن المعنى عليه وإن كان مقصورا على السماع أوضح من جعلهما تمييزين محوّلين عن فاعل يستوى ، والمراد الاستواء فى جنس التعريف بأن يكون كل منهما معرفة وإن كان أحدهما أعرف من الآخر قيل هذا ما عليه النحاة ، وذهب أهل المعانى إلى تعين الأعرف للابتداء ولعل المراد بالنحاة جمهورهم لما مر قريبا عن الدمامينى ولقول المغنى يجب الحكم بابتدائه المقدم من معرفتين متساويتين أو متفاوتتين هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرًا مطلقا ، وقيل المشتق خبر وإن تقدم . والتحقيق أن المبتدأ هو الأعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الأعرف فقط والمعلوم له غير الأعرف عند جهله بالأعرف والمعلوم له عند تساويهما تعريفا اهـ بإيضاح من الشمنى . ثم قال المغنى : فإن علمهما وجهل النسبة يعنى واستويا تعريفا فالمقدم المبتدأ يعنى وتقدم أيهما شئت . ثم قال ويستثنى من المتفاوتتين اسم الإشارة المقرون بالتنبيه مع معرفة أخرى فيتعين للابتداء لمكان التنبيه إلا مع الضمير فإن الأفصح جعله المبتدأ وإدخال التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا وسمع قليلا هذا أنا ، وما حكاه من أن المشتق خبر وإن تقدم هو رأى الفخر الرازى قال لأنه الدال على المعنى المسند إلى الذات والذات المسند إليها فيكون الدال عليها هو المبتدأ . فإذا قلت زيد المنطلق أو المنطلق زيد فزيد مبتدأ والمنطلق خبره فيهما ، قال صاحب التلخيص : ورد بأن المعنى الشخصى الذى له الصفة صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات ومسندا إليها ، والاسم جعل دالا على أمر نسبى ومسندا . قال بهاء الدين السبكى وقد يقال الدال على الوصفية إنما هو منطلق أما المنطلق فأل فيه موصول بمعنى الذى فهو فى الجمود والدلالة على الذات كزيد اهـ. وقد يعكر على النقل السابق عن أهل المعانى قول المطول والمختصر الذى يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذات به ، والذى يؤخر ويجعل خبرا هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات به فإذا عرف المخاطب زيدا بعينه واسمه وجهل اتصافه بأنه أخوك قلت زيد أخى ، وإذا عرف أن لك أخا وجهل عينه واسمه قلت أخى زيد . قال : ويتضح هذا فى قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب اهـ أى لأن الأسود لابد لها من الغاب فيكون معلوما فاعرف ذلك . والاستواء فى نوع التنكير بأن يكون كل منهما نكرة محضة أو نكرة مسوغة وإن اختلف المسوغ فلا يؤثر الاستواء فى جنس التنكير مع كون أحدهما فقط نكرة مسوغة هذا ما يدل عليه كلام الشارح وقيل المراد الاستواء فى جنس التنكير كالتعريف فنحو رجل صالح حاضر خارج بقوله عادمى بيان لأن الصفة قرينة لفظية مبينة وهذا أحسن **(قوله عادمى بيان)** حال من فاعل يستوى والبيان بمعنى المبين بدليل قول الشارح أى قرينة إلخ **(قوله نحو صديقى زيد)** فالمجهول للسامع هو الذى يجعل خبرا فى مثل ذلك على ما مر **(قوله وأفضل منك أفضل منى)** أى لكونى دونك أو مساويك .

= إلى قلك ما أمه من محارب ... أبوه ولا كانت كليب تصاهره

ومحارب وقليب قبيلتان من العرب . وقبل هذا البيت قوله :

وأولى فـادوني أسوق مطيتي ... بـأصوات هُلّال سغاب حرائره

وانظر ما ذكره بعض شراح شواهد ابن عقيل ج ١ ص ١٣٠ ، ١٣١ .

نحو رجل صالح حاضر ، أو استويا واجدى بيان أى قرينة تبين المراد نحو أبو يوسف أبو حنيفة جاز التقديم ، فتقول حاضر رجل صالح ، وأبو حنيفة أبو يوسف ، للعلم بخبرية المقدم . ومنه قوله :

[١٥٧] بَنُونَا بَنُوا أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

أى بنو أبنائنا مثل بنينا و (كَذَا) يمتنع التقديم (إِذَا مَا الْفِعْلُ) من حيث الصورة المحسوسة ، وهو الذى فاعله ليس محسوسًا بل مستترا (كَانَ الْخَبَرَا) لإيهام تقديمه والحالة هذه فاعلية المبتدأ ، فلا يقال فى نحو زيد قام قام زيد ، على أن زيدا مبتدأ بل فاعل ، فإن كان الخبر ليس فعلا فى الحس بأن يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز أو اسم ظاهر نحو

(قوله لأجل خوف اللبس) علة لا منعه **(قوله للعلم بخبرية المقدم)** أما فى نحو حاضر رجل صالح فلتعين المبتدأ والخبر من عدم الاستواء وأما فى نحو أبو حنيفة أبو يوسف فللقرينة المعنوية الدالة على تشبيه أبى يوسف بأبى حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نادر فلا التفات إلى احتماله قال فى المغنى اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة **(قوله إذا ما الفعل)** قال الروداني مثله اسم الفعل فلا يتقدم فى نحو زيد هيهات اهـ قيل ومثله الوصف المسبوق بنفى أو استفهام نحو ما زيد قائم وأزيد قائم لوجود التباس المبتدأ بالفاعل لو قدم الخبر وقيل لا يمتنع ، والفرق أن ضرر اللبس فى الفعل أشد لأنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية لو قدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول الشارح سابقا فإن تطابقا فى الأفراد جاز الأمران نحو أقائم زيد وما ذاهبة هند **(قوله من حيث الصورة المحسوسة)** دفع به ما يقال الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده **(قوله لإيهام تقديمه والحالة هذه)** أى كون الخبر فعلا فى الصورة فاعلية المبتدأ أى فيفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار الإسناد لكن حقق السيد كما فى الدمامينى أن الجملة الاسمية التى خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت إلا التقوى والمراد بإيهام الفاعلية جعلها المتبادرة إلى الوهم أى الذهن لا مجرد تطرق الاحتمال فلا يرد أن من كلامهم مختارا وعميرا ، والأول يحتمل اسم الفاعل واسم المفعول والثانى يحتمل تصغير عمرو وتصغير عمر ويؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلى بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدأ لانتفاء العلة فيجوز عمرا زيد ضرب **(قوله فاعلية المبتدأ)** أى أو نائبية الفاعل فى نحو زيد ضرب **(قوله فتقول فأما الزيدان)** فيه أن الألف تحذف لفظا لالتقاء الساكنين فاللبس حاصل لفظا . وأجيب بأنه يمكن دفعه بالوقف على قاما أو الوصل بنية الوقف ، نعم لا لبس بحال فى نحو قاما أخواك ودعوا الزيدان فلا إشكال فى جوازه .

---

[١٥٧] استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر مع كونه مساويا للمبتدأ لقيام قرينة على تعيين كل منهما ، لأنه من المعلوم أن المراد تشبيه بنى الأبناء بالأبناء لا تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء **(فقوله بنو أبنائنا)** مبتدأ ، وبنونا مقدما خبره . والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا . والمراد الحكم عليهم بأنهم كالبنين لا العكس . وقد قيل لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على العكس التشبيه للمبالغة فلا شاهد فيه حينئذ . والفرضيون على دخول أبناء الأبناء فى الميراث وإن الأنساب إلى الآباء ، والفقهاء كذلك فى الوصية . وأهل المعانى والبيان فى التشبيه **(قوله وبناتنا)** كلام إضافى مبتدأ ، وبنوهنّ كذلك مبتدأ ثان ، وأبناء الرجال كذلك خبره ، والجملة خبر الأول ، والأباعد صفة الرجال جمع أبعد .

الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، وزيد قام أبوه جاز التقديم ، فتقول قام الزيدان وقاموا الزيدون وقام أبوه زيد للأمن من المحذور المذكور ، إلّا على لغة أكلونى البراغيث ، وليس ذلك مانعًا من تقديم الخبر لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة ، والحمل على الأكثر راجح ، قاله فى شرح التسهيل . وأصل التركيب كذا إذا ما الخبر كان فعلا ، لأن الخبر هو المحدث عنه ، فلا يحسن جعله حديثا لكنه قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير على أقرب مذكور فى قوله (**أَوْ قُصِدَ ٱسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا**) أى وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرا نحو ﴿ **وما محمد إلا رسول** ﴾[آل عمران : ١٤٤] ، ﴿ **إنما أنت منذر** ﴾ [الرعد : ٧] ، إذ لو قدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ . فإن قلت : المحذور منتف إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا . قلت هو كذلك إلا أنهم ألزموه التأخير حملا على المحصور بإنما وأما قوله :

[١٥٨] **·وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ ٱلْمُعَوَّلُ**

فشاذ وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ نحو لزيد قائم

(**قوله إلا على لغة إلخ**) راجع لقوله للأمن من المحذور المذكور بالنسبة للمثالين الأولين وقوله وليس ذلك أى وجود المحذور المذكور على هذه اللغة (**قوله أكثر من هذه اللغة**) أى ومن كون الظاهر بدلا من الضمير لأنه خلاف الظاهر ولهذا قالوا فى قوله تعالى : ﴿ **ثم عموا وصموا كثير منهم** ﴾ [المائدة : ٧١] ، وقوله تعالى : ﴿ **وأسروا النجوى الذين ظلموا** ﴾ [الأنبياء : ٣] ، إن كثير والذين مبتدءان مؤخران لابد لأن (**قوله منحصرا**) يروى بكسر الصاد وأورد عليه أن المنحصر فيما نحن فيه هو المبتدأ وأما الخبر فمحصور فيه ويمكن دفعه بتقدير مضاف أى منحصرا مبتدؤه ، فيه وما أجاب به بعضهم وارتضاه البعض من أن المراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر فلا يظهر فى الحصر بإنما . ويروى بفتحها أى منحصرا فيه على الحذف والإيصال وهو أقرب من الكسر إلى المقصود وإن ضعف بأن الحذف والإيصال سماعى فقد يمنع كونه سماعيا (**قوله وما محمد إلا رسول**) الحصر إضافى وكذا فى إنما أنت منذر (**قوله ولأشعر إلخ**) العطف للتفسير (**قوله بانحصار المبتدأ**) أى بالانحصار فيه أى بانحصار الخبر فيه (**قوله وأما قوله وهل إلخ**) وارد على قوله ألزموه التأخير (**قوله وهل إلا عليك المعوّل**) صدره * **فيارب هل إلا بك النصر يرتجى** * ولم يأت به لاحتمال أن يكون بك هو الخبر ويرتجى حال ، وعليه ففيه الشاهد أيضا وأن يكون يرتجى هو الخبر ، وبك متعلق به وعليه فلا شاهد فيه لأن المتقدم المحصور

---

[١٥٨] بعض شطرة بيت ، صدره : * **فَيَارَبُّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى * عَلَيْهِمْ**

قاله الكميت بن زيد شاعر مقدم من شعراء مضر ، كان فى أيام بنى أمية ، و لم يدرك الدولة العباسية ، وهو من قصيدة طويلة من الطويل يرثى فيها زيد بن على وابنه الحسين بن زيد ويمدح بنى هاشم . ومعناه ما النصر على الأعداء يرتجى إلا بك ولا المعول أى الاعتماد فى الامور إلا عليك (**قوله فيا رب**) أصله ربى حذفت الياء للضرورة ، وهل نافية (**قوله النصر**) مبتدأ وخبره قوله بك ، وهو يتعلق بيرتجى ، وفيه الشاهد حيث قدم الخبر المحصور بإلا للضرورة . وكان حقه أن يقول وهل النصر يرتجى إلا بك . وكذا فى إلا عليك المعول ، والأصل فيه وهو المعول إلا عليك ولا يجوز أن يقال المعول مرفوع بالظرف لاعتماده لأنه حينئذ فى محله ، لأنه خلف عن الفعل فكما لا يجوز ما إلا قام زيد كذلك لا يجوز ما إلا فى الدار زيد .

كما أشار إليه بقوله (**أَوْ كَانَ**) أى الخبر (**مُسْنَدًا لِذِى لَامِ ٱبْتِدَا**) لاستحقاق لام الابتداء الصدر . وأما قوله :

[١٥٩] **خالِى لَأَنْتَ وَمَن جَرِيرٌ خَالُهُ ... يَنَلِ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمِ ٱلْأَخْوَالَا**

فشاذ أو مؤول . وقيل اللازم زائدة وقيل اللام داخلة على مبتدأ محذوف أى لهو أنت . وقيل أصله لخالى أنت أخرت اللام للضرورة (**أَوْ**) مسندا لمبتدأ (**لَازِمِ ٱلصَّدْرِ**) كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكم الخبرية (**كَمَنْ لِى مُنجِدا**) ومن يقم أحسن إليه ، وما أحسن زيدا ، وكم عبيد لزيد . ومنه قوله :

فيه معمول الخبر لا الخبر ، إلا أن يقال ما ثبت لمعمول الخبر يثبت للخبر ، وفيه ما لا يخفى ، وأول العجز عليهم . والاستفهام إنكارى بمعنى النفى (**قوله فشاذ**) ولا يجوز أن يكون المعول فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لأن إلا مانعة من ذلك لأنه حينئذ كالفعل ويمتنع هل إلا قام زيد (**قوله ينل العلاء ويكرم الأخوال**) خبر من ، وجزمهما وإن كانت من موصولة إجراء لها مجرى الشرطية وحركهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ويجوز فى يكرم الرفع أى وهو يكرم والعلاء بالفتح والمد العلوّ ، وبالضم والقصر جمع عليا بالضم والقصر والأخوال مفعول يكرم أن بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض إن بنى للمجهول أى للأخوال هذا ما ظهر (**قوله أى لهو أنت**) ضعف بأن الحذف ينافى التأكيد باللام لاستدعائه الطول وفيه ما مر (**قوله لمبتدأ لازم الصدر**) ومنه ضمير الشأن وما أشبهه نحو كلامى زيد منطلق كما فى التسهيل (**قوله كاسم الاستفهام والشرط إلخ**) إنما وجب تقديمها لأنها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضى تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر وينتفى عنه التحير الذى يحصل له لو تقدم غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام . فإن قيل فيلزم أن يقدم كل من زيد أو ضربت إذا قيل زيدا ضربت لأنه إذا قدم زيدا تحير السامع فيما بعده أضربت أو أكرمت مثلا ، وإذا قدم ضربت تحير السامع فيما بعده أزيدا أو عمرا مثلا . قلت : أجاب ابن الحاجب فى أماليه بوجوه منها أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك لأنه لابد من تقديم جزء على جزء فمهما قدم أحد الجزءين احتمل الآخر كل ما يصلح . ومنها : أن هذا التباس فى آحاد أجزاء الكلام وذلك التباس فى أنواع الكلام فكان أهم .

---

[١٥٩] هو من الكامل (**قوله خالى**) مبتدأ ، ولأنت خبره . وفيه الشاهد حيث دخلت اللام الخبر والحال أن لها صدر الكلام وهو شاذ ، وعن هذا أولوه بأن أصله لخالى أنت ، فأخر اللام للضرورة ، أو المراد لأنت خالى فقدم الخبر على المبتدأ وإن كانت فيه اللام للضرورة . ويروى ومن تميم خاله . ويروى ومن عويف خاله ، وهو فى محل الرفع على الابتداء ، وخبره ينل العلاء أى العلو والارتفاع . وقوله جرير مبتدأ وخاله خبر . وينل ويكرم كلاهما مجزومان . ولما اتصلتا باللام حركتا بالكسر الذى هو أصل . وحذفت الألف من ينال لالتقاء الساكنين ، ويجوز فى يكرم الرفع على تقدير وهو يكرم .

[١٦٠] كَم عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وَخالَةٍ فَدْعاءَ قَد حَلَبَت عَلَيَّ عِشارى

وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو غلام من عندك وغلام من يقم أقم معه ، فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر .

(تنبيه)*: ويجب أيضا تأخير المقرون بالفاء نحو الذى ياتينى فله درهم قاله فى شرح الكافية . وهذا شروع فى المسائل التى يجب فيها تقديم الخبر (**وَنحْو عِندِى دِرهَمٌ وَلِى وَطَرْ**) وقصدك غلامه رجل (**مُلْتَزَمٌ فِيه تَقَدُّمُ الْخَبَرْ**) رفعا لإيهام كونه نعتًا فى مقام الاحتمال ، إذ لو

(**قوله ومنه قوله كم عمة إلخ**) أى على رواية جر عمة على أن كم خبرية لأنه على رواية النصب تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية فى محل نصب على الظرفية أو المصدرية فلا يكون مما نحن فيه .

(**قوله ما أضيف إليهما**) أى لأنه استحق التصدير لاكتسابه الاستفهام والشرط بالإضافة إلى اسم الاستفهام واسم الشرط ، فالشرط والجواب حينئذ للمضاف لا المضاف إليه كما قاله الناصر ، وعليه فمن مجردة فى هذه الحالة عن الاستفهام والشرط لخلعها ذلك على المضاف ، وظاهره أن الجازم المضاف لا من لكن ، قال الروداني : الظاهر أن الجزم بمن لا بغلام ا هـ ومثل ما أضيف إليهما ما أضيف إلى كم الخبرية نحو مال كم رجل عندك كما فى التوضيح .

(**قوله يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء**) أى لأن الفاء إنما دخلت فى الخبر المذكور لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط وبقيت أشياء منها ما إذا كان الخبر جملة طلبية أو مقرونا بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الإهمال أو كان المبتدأ مذ أو منذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان عند من أعربهما مبتدءين .

(**قوله وهذا شروع فى المسائل إلخ**) أل للجنس فإنه لم يستوفها كما ستعرفه .

(**قوله ونحو عندى درهم**) اعترض بأن هذا معلوم من قوله سابقا كعند زيد نمرة ، وأجيب بأن ذكره هناك من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه (**قوله ولى وطر**) أى حاجة .

(**قوله فى مقام الاحتمال**) أى احتمال كونه نعتا أى احتمالا راجحا لأن الاحتمال على الاستواء إجمال ولا محذور فى الإجمال (**قوله لأنه نكرة محضة**) علة لمحذوف أى وكونه نعتا أقرب لأنه إلخ .

(**قوله ليفيد الإخبار**) علة لحاجة لأنها بمعنى احتياج (**قوله ولهذا**) أى لكون وجوب التقديم لدفع إيهام الصفة التى تحتاج النكرة إليها .

قلت درهم عندى ، ووطر لى ، ورجل قصدك غلامه احتمال أن يكون التابع خبرا للمبتدأ وأن يكون نعتا له لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها إلى الخبر . ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو ﴿ **وأجل مسمى عنده** ﴾ [الأنعام : ٢] و (**كَذَا**) يلتزم تقديم الخبر (**إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ • مِمَّا**) أى من المبتدأ الذى (**بِهِ**) أى بالخبر (**عَنْهُ**) أى عن ذلك المبتدأ (**مُبِينًا يُخْبَرُ**) والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ نحو على التمرة مثلها زُبْدًا . وقوله :

[١٦١] **أَهَابُكِ إِجْلَالاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ   عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا**

فلا يجوز مثلها زُبْدًا على التمرة ، ولا حبيبها ملء عين لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف أى عاد على ملابسه و (**كَذَا**) يلتزم تقدم الخبر (**إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا**) بأن يكون اسم استفهام أو

(**قوله كذا**) أى مثل التزام تقدم الخبر فيما مر يلتزم تقدمه إذا عاد عليه مضمر من المبتدأ الذى بذلك الخبر يخبر عنه حال كون الخبر مبينًا أى مفسرًا للضمير العائد إليه من المبتدأ فمبينا حال من الضمير فى به لبيان الواقع فصل بينها وبين صاحبها بأجنبى للضرورة . قال ابن غازى هذا البيت مع ما فيه من التعقيد كان يغنى عنه وعما بعده أن يقول :

كذا إذا عاد عليه مضمر   من مبتدأ وما به يصدر

(**قوله زبدًا**) تمييز مفرد أو حال ويجوز رفعه بدلا أو بيانا أو مبتدأ أو فاعلا بالظرف عند من لا يشترط الاعتماد على النفى أو الاستفهام وعلى هذين فمثل منصوب على الحال من النكرة المؤخرة وفتحته إعراب أو بناء . وبحث الدمامينى فى تمثيلهم بقولهم على التمرة مثلها زبدا بأن الخبر الكون المطلق المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الأصل كما تذكره مؤخرًا لو كان كونا خاصًا مثل على الله عبده متوكل ويمكن أن يجاب بأن التمثيل بذلك مبنى على أن الظرف هو الخبر فتدبر (**قوله أهابك**) بكسر الكاف (**قوله لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة**) أى وهو غير جائز هنا اتفاقا بخلافه فى نحو ضرب غلامه زيدا فإن فيه خلافا . والفرق أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا فى العامل فى الثانى دون الأول (**قوله وقد عرفت**) أى من التمثيل (**قوله هو على حذف مضاف**) أى عاد على ملابسه يستثنى من ذلك ما إذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدأ فإن أمكن صح تأخير الخبر جوازا نحو عمرا علمه نافع أو وجوبا نحو عمرا اعلمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم

---

[١٦١] قاله نصيب بن رياح الأكبر . وكان عبدا أسود ، شاعرًا إسلاميا حجازيا من شعراء بنى مروان ، ونصيب الأصغر هو مولى المهدى . وهو من الطويل (**قوله إجلالا**) نصب من قبيل قولك قعدت جلوسا ، لأن معنى أهابك أجلك لأن من هاب أحدا فقد أجله ويجوز أن يكون نصبا على التعليل أى لأجل إجلالك وتعظيمك . وقد قيل نصب على الحال بمعنى مجلا (**قوله وما بك قدرة على**) حال ، والمعنى أهابك لا لاقتدارك على ولكن إعظاما لقدرك ، لأن العين تمتلىء بمن تحبه فتحصل لها المهابة . والضمير فى حبيبها للعين وإن جعل للمرأة يجوز . قاله الخطيب التبريزى . وهو مبتدأ وملء عين كلام إضافى مقدما خبره . وفيه الشاهد حيث يجب فيه تأخير المبتدأ إذ لو قدم يلزم عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز .

مضافًا إليه (كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا) وصبيحة أى يوم سفرك (وَخَبَرَ) المبتدأ (الْمحْصُورِ) فيه بإلا أو بإنما (قَدِّمْ أَبَدَا) على المبتدأ (كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا) وإنما عندك زيد لما سلف .

(تنبيه): كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ أن وصلتها نحو عندى أنك فاضل ، إذ لو قدم المبتدأ لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة ، وأن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل ، ولهذا يجوز ذلك بعد « أمَّا » كقوله :

[١٦٢] عِنْدِى ٱصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنَّنِى جَزِعٌ   يَوْمَ ٱلنَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِى

لأن إن المكسورة ولعل لا يدخلان هنا ا هـ . (وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ) من الجزءين بالقرينة

المفسر وحده فى الصورتين كما فى التسهيل والهمع . وأما قول البعض الأولى إبقاء المتن على ظاهره إلى آخر ما قال فغير مستقيم فتأمله .

(قوله يستوجب) أى يستحق التصدير أى فى جملته فلا يرد نحو زيد أين مسكنه **(قوله صبيحة أى يوم سفرك)** أى ابتداء سفرك لأنه المظروف فى الصبيحة ولا ريب أنه لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون صبيحة بالنصب ويقل فيها الرفع كما علم مما أسلفناه ، وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل **(قوله وخبر المحصور)** أى المحصور فيه كما صرح به الشارح فهو على الحذف والإيصال **(قوله لما سلف)** الذى سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بأنه لو قدم لانعكس المعنى المقصود والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بأنه لو أخر لا نعكس المعنى المقصود فلابد من تقدير مضاف أى لنظير ما سلف .

(قوله كذلك يجب تقديم الخبر إلخ) ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بفاء الجزاء نحو أما عندك فزيد ، أو كان تأخيره يخل بفهم المقصود نحو لله درك فإنه لو أخر لم يفهم منه التعجب أو كان الخبر اسم إشارة مكان نحو ثم أوهنا زيد **(قوله لا لتبست)** أى خطا فقط فى التباس أن المفتوحة بالمكسورة ولفظا وخطا فى التباسها بأن التى هى فى لعل **(قوله ولهذا)** أى لكون علة وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور **(قوله كاد يبرينى)** بفتح ياء المضارعة من بريت القلم أى نحته **(قوله لا يدخلان هنا)** لأن أما لا يفصل بينهما وبين الفاء بجملة وإن المكسورة مع معموليها جملة وكذا أن بمعنى لعل **(قوله ما يعلم)** أى بعينه فلا يكفى علمه إجمالا بأن يعلم أن فى الكلام حذفا .

---

[١٦٢] هو من البسيط **(قوله اصطبار)** مبتدأ ، وعندى مقدما خبره ، وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، والشاهد فى قوله أننى جزع ، وذلك أن المبتدأ إذا كان أن المفتوحة وصلتها يجب تقديم الخبر خوفًا من التباس المكسورة بالمفتوحة ، وإذا كان بعد أما لم يلزم ذلك ، بل يجوز التقديم والتأخير كما فى هذا البيت ، وجزع بكسر الزاى ، صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر . والنوى بالنون : البعد والفراق .

(**جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ زَيْدٌ**) من غير ذكر الخبر (**بَعْدَ**) ما يقال لك (**مَنْ عِنْدَكُمَا**) والتقدير زيد عندنا . وإن شئت صرَّحت به . ولو كان المجاب به نكرة نحو رجل قدر الخبر أيضا بعده . قال فى شرح التسهيل : ولا يجوز أن يكون التقدير عندى رجل إلّا على ضعف (**وَفِى جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفٌ**) بغير ذكر المبتدأ (**فَزَيْدٌ**) المبتدأ (**آسْتُغْنِىَ عَنْهُ**) لفظا (**إِذْ**) قد (**عُرِفْ**) بقرينة السؤال والتقدير هو دنف وإن شئت صرحت به . وقد يحذف الجزءان معا إذا حلّا محل مفرد كقوله تعالى : ﴿ **واللائى لم يحضن** ﴾ [الطلاق : ٤] ، أى فعدتهن ثلاثة أشهر

(**قوله من الجزءين**) أى المبتدأ والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدأ الرافع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يس عن الشاطبى . وخرج أيضا فاعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وإن علما . واختلف فيما إذا دار الأمر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر ، فقيل الأحسن حذف الخبر لأن الحذف تصرف وتوسع والأحق بذلك الخبر فإنه يقع مفردا مشتقا وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولأن الحذف أليق بالإعجاز ، وقيل الأحسن حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة (**قوله جائز**) أى غير ممتنع فيصدق بوجوب حذف المبتدأ وحذف الخبر كما سيأتى تفصيله (**قوله كما تقول إلخ**) لم يقل تقولان ليوافق عندكما لاحتمال أن المجيب أحد المسئولين فقط (**قوله لك**) ينبغى لكما لأن المخاطب اثنان وإن كان المجيب واحدا (**قوله قدر الخبر أيضا بعده**) والمسوغ وقوعه فى الجواب سم (**قوله ولا يجوز**) أى جواز مستوى الطرفين بل هو خلاف الأولى لأنه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال فى ترتيب أجزاء الجملة . فقوله إلا على ضعف أى خلاف الأولى كما أفاده سم ، وإلا بمعنى لكن (**قوله قل دنف**) أى مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما فى القاموس وهو مبنى على أن كيف اسم غير ظرف وأنها فى محل رفع ، أما على قول سيبويه أنها ظرف كأين وأن المعنى فى أى حال فيكون الجواب فى صحة مثلا قاله يس . وعبارة الدمامينى اعلم أن فى كيف ثلاث عبارات : إحداها أنها ظرف يستفهم به عن الأحوال فمعناها فى أى حال على أن الظرفية مجازية كما فى زيد فى حالة حسنة ، وهذه عبارة سيبوية ، فموضعها عنده نصب دائما . الثانية أنها اسم يستفهم به عن الأحوال فمعناها على أى حال ، وهذه عبارة السيرافى والأخفش ، فموضعها عندهما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره . الثالثة أنها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها فمعناها ما نعت زيد ، وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى وإلا اتحد هذا بالقول الثانى . ثم اعترض القول الأول والثانى بأمور ثم قال : وأما القول الثالث فلا إشكال عليه ألبتة : ثم ذكر أن كيف قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما فى قول بعضهم انظر إلى كيف يصنع زيد أى إلى الحال التى يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها ا هـ ملخصا . (**قوله هو دنف**) قدره ضميرا تبعا للنحاة لئلا يتوهم المغايرة ، وظاهر قول المصنف فزيد إلخ أنه يقدر اسما ظاهراً وهو صحيح .

فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد، وهو كذلك لدلالة الجملة التى قبلها وهى ﴿**فعدتهن ثلاثة أشهر**﴾ [البقرة: ٢٥١] عليها. واعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف، ومنه ما سبيله الوجوب وهذا شروع فى بيانه (**وَبَعْدَ لَوْلَا**) الامتناعية (**غَالِبًا**) أى فى غالب أحوالها وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (**حَذْفُ الخَبَرْ * حَتْمٌ**) نحو ﴿**ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض**﴾ [البقرة: ٢٥١] أى

(**قوله إذا حلا محل مفرد**) ليس بقيد بدليل صحة قولك نعم لمن قال أزيد قائم كذا فى يس عن ابن هشام، وهو لا يظهر إلا على القول بأن الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بأنها مفهومة من نعم بلا تقديرها، ولعل كلام الشارح مبنى على هذا فتأمل (**قوله كقوله تعالى: واللائى لم يحضن**) إنما لم يجعل اللائى معطوفا على اللائى قبله وما بينهما خبر الاقتران الخبر بالفاء وتقدم أن الخبر المقرون بها يجب تأخيره لتنزله من المبتدأ منزلة الجواب من الشرط، وأيضا لو جاز ذلك لاستدعى جواز زيد قائمان وعمرو مع أنه لا يجوز للقبح اللفظى بخلاف زيد فى الدار وعمرو نقله يس عن ابن هشام. وفى استدعاء جواز ذلك زيد قائمان وعمرو نظر للفرق بحصول المطابقة بين المعطوف عليه والخبر فى الآية دون المثال المذكور فليس فيها قبح لفظى بخلافه، على أن الذى فى المغنى صحة عدم تقدير شيء، فى الآية بالجعل السابق. ولا يرد عندى اقتران الخبر بالفاء لأن المتقدم عليه تابع المبتدأ ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع. ثم ما درج عليه الشارح من تقدير الخبر فعدتهنّ ثلاثة أشهر قول الفارسى ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر المذكور قال فى المغنى: والأولى أن يكون الأصل واللائى لم يحضن كذلك لأنه ينبغى تقليل المحذوف ما أمكن ولأن أصل الخبر الإفراد ولأنه لو صرح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم تقليلا للتكرار (**قوله لدلالة الجملة إلخ**) علة لحذفت بعد تعليله بالعلة الأولى فاندفع الاعتراض بلزوم تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد لاختلاف العامل بالإطلاق والتقييد على ما قيل فى نظائره (**قوله وبعد لولا**) متعلق بحذف أو حتم، وتقديم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا جائز على ما قال التفتازانى إنه الحق.. وقال ابن هشام فى شرح بانت سعاد: إن كان المصدر ينحل بأن والفعل امتنع مطلقا وإلا جاز (**قوله الامتناعية**) خرج التحضيضية إذ لا يقع بعدها المبتدأ كما صرح به الناظم فى قوله وأولينها الفعلا (**قوله أى فى غالب أحوالها وهو إلخ**) أشار بذلك إلى دفع الاستشكال بأن الوجوب ينافى الغلبة. وحاصله أن الجواب منصب على الحذف والغلبة منصبة على بعض معين من أحوال لولا وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق وبتعين محل الغلبة يتعين محل الوجوب (**قوله للعلم به**) علة لأصل الحذف وقوله وسد إلخ علة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتى وبكون العلم بالمحذوف علة لأصل الحذف لا لوجوبه. لا يرد ما قيل إن العلة التى هى العلم موجودة إذا كان الخبر وجوداً مقيداً ودلت القرينة الخارجية عليه مع أن الحذف حينئذ غير واجب حتى يحتاج إلى الجواب

ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف موجود وجوبا للعلم به ، وسد جوابها مسده ، أما إذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها ، فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو لولا زيد سالما ما سلم وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : « **لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم** » وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم ، وجعل منه قول المعرّى[1] :

[١٦٣] **يُذِيبُ الرُّعْبُ منه كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ**

عنه بأن المراد علم ذلك بمقتضى لولا إذ هى دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدأ لا بقرينة خارجية لأنهم لاعتنائهم بالخبر لكونه ركن الإسناد ومحط الفائدة لا يكتفون فى وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وإن مشى على وروده ، والجواب عنه بهذا البعض مع أن فى الجواب بحثا لأنه إن أراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه أن القرينة مع القيد قد تكون من نفس الكلام وإن كانت غير نفس لولا كما فى لولا أنصار زيد حموه ما سلم ولولا الغمد يمسكه لسالا ، لدلالة الأنصار على الحماية والغمد على الإمساك ، وإن أراد الخارجية عن لولا وإن كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته ورد عليه أن اعتبار دلالة لولا فى وجوب الحذف دون دلالة غيرها من أجزاء الكلام تحكم ، ولهذا قال سم فى الجواب ما نصه : كأنهم اعتبروا فى وجوب الحذف أن يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجية عن الكلام اعتناء بالخبر اهـ وإن ورد عليه ما ذكره فى الشق الأول فتدبر . نعم قد يقال سد الجواب مسد الخبر المحذوف إذا كان وجودا مقيدا أيضا مع أن حذفه غير واجب ، اللهم إلا أن يمنع السد حينئذ فتأمل **(قوله وسد جوابها مسده)** أى فهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ، ولا فرق فى ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو ﴿ **ولولا رجال مؤمنون** ﴾ [الفتح : ٢٥] أى لأذن لكم فى الفتح وإن لزم فى الثانى حذف العوض والمعوض معا لأن القرينة تجعله فى قوة المذكور والمراد بسد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله كما يؤخذ من التصريح **(قوله على الوجود المقيد)** أى بقيد زائد على أصل الوجود كالمسالمة **(قوله لولا قومك حديثو عهد)** أى قريبو زمن والخطاب لعائشة وممن روى هذه الرواية البخارى فى كتاب العلم من صحيحه فما نقل عن ابن أبى الربيع من أنه لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه ما فيه **(قوله وإن دل عليه دليل)** أى سواء كان من أجزاء كلام لولا كما مثل أو من غيرها كقولك فى جواب هل زيد محسن إليك لولا زيد أى محسن إلى لهلكت **(قوله لولا أنصار إلخ)** الدليل قوله أنصار لأن شأن الناصر الحماية .

---

[١٦٣] قاله أبو العلاء أحمد بن عبد الله التنوخى المعرى اللغوى الشاعر الأعمى المتفلسف ، ولد سنة ثلاث وستين وثلثمائة بالمعرة ، وتوفى بها سنة تسع وأربعين وأربع مائة ، ومكث خمس وأربعين سنة لا يأكل اللحم تدينا ، وهو من أول قصيدة طويلة من الوافر ، وهى أول قصائد كتابه المسمى بسقط الزند ، وأولها :

أَعَنْ وَخْدِ القِلاَصِ كَشَفْتَ حَالاَ ... وَمِنْ عِنْدِ الظَّلاَمِ طَلَبْتَ مَالاَ

والوخد ـ بالخاء المعجمة والدال المهملة ـ : ضرب من السير . والقلاص بالكسر جمع قلوص وهى الشابة من النوق ـ ويذيب من أذاب إذابة أى أسال . والرعب فاعله . ومنه حال من الرعب ، وكل عضب مفعوله وهو بفتح العين المهملة وسكون الضاد المعجمة السيف القاطع ، والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف وارتفاعه بالابتداء ، ويمسكه خبره ، وقيل الخبر محذوف ، ويمسكه بدل اشتمال **(قوله لسال)** جواب لولا ، وهذا للتمثيل لا للاستشهاد فإن المعرى لا يحتاج بشعره . ووجهه أنه ذكر الخبر بعد لولا ، ومع هذا يجوز تركه فإنه لو قال لولا الغمد لسال صح الكلام والمعنى ، ولكنه ذكره دفعا لإيهام تعليق الامتناع على نفس الغمد بطريق المجاز ، وقد خطأه بعضهم فى هذا حيث أثبت الخبر والمخطىء مخطىء لما ذكرناه .

---

[1] هذا البيت ليس شاهدا ، لكنه مثال ، وذلك لأن المعرى جاء بعد عصور الاحتجاج ، حيث إنه توفى سنة ٤٤٩ هـ .

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرمانى وابن الشجرى[1] والشلوبين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا بناء على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا ، وإذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ فتقول لولا مسالمة زيد إيانا ما سلم ، أى موجودة ، وأما الحديث فمروى بالمعنى ولحنوا المعرّى[2] **(وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا)** الحكم وهو حذف الخبر وجوبا **(ٱسْتَقَرْ)** نحو لعمرك لأفعلن ، وايمن الله لأقومن ، أى لعمرك قسمى ، وأيمن الله يمينى

(قوله وجعل منه قول المعرى إلخ) لأن شأن الغمد إمساك السيف **(قوله كل عضب)** هو السيف القاطع والغمد غلاف السيف . فإن قلت عجز البيت يناقض صدره إذ العجز يقتضى عدم السيلان لأن جواب لولا منتف والصدر يقتضى وجوده لأن الإذابة الإسالة وهى إيجاد السيلان ، وإنما عبر بالمضارع لاستحضار الصورة العجيبة أو لقصد الاستمرار . قلت : المراد لولا إمساك الغمد له لسال منه فالمنفى سيلان خاص قاله الدماميني **(قوله هو مذهب الرمانى إلخ)** هذا هو الحق **(قوله مطلقا)** أى فى كل تركيب **(قوله فتقول لولا مسالمة إلخ)** أى وأما نحو لولا زيد سالما ما سلم فتركيب فاسد **(قوله فمروى بالمعنى)** والمشهور فى الروايات لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا أن قومك حديثو عهد ، ورد بأنه يؤدى إلى رفع الوثوق عن جميع الأحاديث أو غالبها على أنه إنما يتم لو لم يكن رواة الحديث عربا أما إذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا لقيام الحجة بلسانهم اهـ سم وفى حاشية المغنى للدماميني : أسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى وكثيرا ما يعترض بذلك على الإمام ابن مالك فى استدلاله بها ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد فى ضبط ألفاظها والتحرى فى نقلها بأعيانها مما شاع بين الرواة . والقائلون منهم . بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى وغلبة الظن كافية فى مثل تلك الأحكام بل فى الأحكام الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبأن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى فى غير ما لم يدون فى كتب أما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح وتدوين الأحاديث وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ثم دون تلك البدل ومنع تغييره ونقله بالمعنى فبقى حجة فى بابه صحيح ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق فى استدلالهم المتأخر اهـ باختصار **(قوله ولحنوا المعرى)** أى خطئوه ورد تلحينه بورود مثله فى الشعر الموثوق به كقول الشاعر :

* **لولا زهير جفانى كنت متعذرا** *

وكان يغنى الجمهور عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الأصل أن يمسكه فحذفت أن وارتفع حينئذ الفعل كما أفاده الدماميني **(قوله وفى نص يمين)** من إضافة الصفة إلى الموصوف **(قوله استقر)** إظهاره الكون العام ضرورة أو مراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا على حد ما قيل فى قوله تعالى : ﴿ **فلما رآه مستقرا عنده** ﴾[النمل : ٤٠] .

---

(١) ابن الشجرى : هو هبة الله بن على بن محمد ... أبو السعادات المعروف بابن الشجرى كان أوحد زمانه فى علم العربية ، ومعرفة اللغة وأشعار العرب ،.. قرأ على الخطيب التبريزى ، وأخذ عنه التاج الكندى ، ألف الأمالى ، وكتاب الحماسة ... توفى سنة ٥٤٢ هـ . انظر (البغية ٢/٣٢٤) .

(٢) والحق أن هذا تكلف لا داعى له ، وأن الأسلوب ورد عمن يوثق به فلا داعى لرده ومن ذلك قول أبى عطاء السندى :

لولا أبوك ولولا قبله عمر ... ألقت إليك معد المقاليد

فحذف الخبر وجوبا للعلم به ، وسد جواب القسم مسده فإن كان المبتدأ غير نص فى اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه نحو عهد الله لأفعلن وعهد الله علىّ لأفعلن .

(تنبيه)*: اقتصر فى شرح الكافية على المثال الأول ، وزاد ولده المثال الثانى وتبعه عليه فى التوضيح ، وفيه نظر إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز كون المبتدأ هو المحذوف والتقدير قسمى ايمن الله بخلاف المثال الأول لمكان لام الابتداء (وَ) كذا يجب حذف الخبر الواقع (**بَعْدَ**) مدخول (**وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ**) وهى الواو المسماة بواو المصاحبة (**كَمِثْلِ**) قولك (**كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ**) وكل رجل وضيعته ، تقديره مقرونان

(**قوله لعمرك**) أى حياتك التزموا فتح عينه فى القسم تخفيفا لكثرة استعماله فيه وإن صح فى غيره الفتح والضم أفاده الدمامينى (**قوله وايمن الله**) أى بركته (**قوله للعلم به**) أى من كون ما ذكر نصًّا فى اليمين (**قوله نحو عهد الله**) إنما لم يكن نصا فى اليمين لعدم ملازمته له فقد يستعمل فى غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه المقسم إلا بذكر المقسم عليه قاله المصرّح وأقره شيخنا والبعض وفيه أن قولهم لعمرك كذلك نحو لعمرك طويل أو مبارك فيه والأقرب عندى أن المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال لعمرك فى اليمين بخلاف عهد الله ، ويحمل إثبات أهل العربية صراحة العمر فى القسم على ظهوره فيه ونفى الفقهاء صراحة عمر الله وعهد على نفى كونه يمينا معتدا به شرعا على الإطلاق يجمع بين كلام أهل العربية وقول الفقهاء عمر الله وعهد الله كل منهما كناية لا ينعقد به اليمين إلا إذا نوى بالعمر البقاء أو الحياة وبالعهد استحقاقه لا يجاب ما أوجبه علينا بخلاف ما إذا أطلق أو نوى بهما ما تعبدنا به لأنهما يطلقان على هذا كما رأيته بخط الشنوانى نقلا عن سم (**قوله على المثال الأول**) يعنى لعمرك لأفعلن . وقوله المثال الثانى يعنى ايمن الله لأقومن (**قوله وفيه نظر إذ لا يتعين إلخ**) أجاب سم بأنهم لم يدعوا التعين والمثال يكفيه الاحتمال (**قوله هو المحذوف**) قال سم : ولعل الحذف حينئذ أى حين إذ كان المحذوف المبتدأ غير واجب إذ لم يسد الجواب مسده اهـ أى لعدم حلوله محل المبتدأ لكن قال الرودانى لا يتوقف وجوب حذف المبتدإ على أن يسد شىء مسده بخلاف الخبر ، والفرق أن الخبر محط الفائدة فاعتنى بشأنه فشرط فى وجوب حذفه ذلك (**قوله لمكان لام الابتداء**) أى كونها أى وجودها فمكان مصدر ميمى من كان التامة ، واعترض بأنه يجوز كون اللام داخلة على مبتدأ مقدر كما قيل فى قوله خالى لأنت فوجودها لا ينافى كون مدخولها فى اللفظ خبرا . وأجيب بأن دخول اللام على شىء واحد لفظا وتقديرا أولى من دخولها لفظا على شىء وتقديرا على آخر ، فالحمل على الأول أرجح مع أن حذف المبتدأ ينافيه لام الابتداء كما مر مع ما فيه ثم رأيت صاحب المغنى نقل عن ابن عصفور تجويز لوجهين فى المثالين وعن غيره الجزم بأنهما من حذف الخبر (**قوله عينت مفهوم مع**) أى كانت ظاهرة فيه إذ الواو فيما ذكره تحتمل غير المعية كأن يقال كل صانع وما صنع مخلوقان أفاده سم .

إلا أنه لا يذكر للعلم به ، وسد العطف مسده ، فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما فى نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف . قال الشاعر :

[١٦٤] تمنَّوا لِيَ الْموتَ الذى يَشْعَبُ الفتى ... وكلُّ امْرِىءٍ والموْتُ يلْتقِيانِ

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لأن معناه مع ضيعته ، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها فى حصول الفائدة ، كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها (**وَقَبْلَ حالٍ لا يكونُ خبرًا**) أى ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبرًا (**عَنِ**) المبتدأ (**الَّذِى خبرُهُ قَدْ أُضْمِرا**)

(**قوله وما صنع**) الأظهر أن ما مصدرية لأن الصنعة هى الملازمة للصانع لا المصنوع (**قوله وضيعته**) أى حرفته ، وسميت ضيعة لأن صاحبها يضيع بتركها أو لأنها تضيع بتركها . فإن قلت الضمير فى ضيعته لا يصح عوده إلى كل إذ المعنى عليه كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا إلى رجل إذ المعنى عليه كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو أيضا فاسد . قلت : لما كانت كل نائبة عن أسماء كثيرة كان ضميرها أو ضمير مدخولها أيضا كذلك ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة آحادًا فكأنه قيل زيد وضيعته مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا (**قوله وسد العطف**) اعترض بأن تقدير الخبر مقرونان فهو مثنى فهو خبر عن مجموع المتعاطفين فمحله بعد المعطوف فكيف يسد المعطوف مسده ولهذا قال الرضى : الظاهر أن الحذف غالب لا واجب . وأجاب سم بأن الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من هذه الجهة وإن لم يسد مسده من حيث هو خبره إذ لا يشترط لوجوب الحذف سد الشىء مسد المحذوف من كل وجه (**قوله فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا**) أى ظهورا بأن لم تكن للمصاحبة بالكلية بل لمجرد التشريك فى الحكم نحو زيد وعمرو متباعدان أو للمصاحبة لا نصا أى ظهورا كما فى بيت الشارح ومثاله(1) ، لأن ظهور المعية فيهما إنما جاء من مادة الخبر وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية لأن الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها فى إفادة المعية كما قاله الشنوانى . قال : ولو قيل كل امرىء والموت أى معه لم يكن كافيا وبذلك التحقيق يعلم ما فى كلام البعض فافهم (**قوله لم يجب الحذف**) بل يجوز إن دل دليل عليه (**قوله يشعب**) كيذهب أى يفرق (**قوله مستغن عن تقدير خبر إلخ**) رد بأن كون الواو بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلتها لأن مع ظرف يصلح للإخبار به بخلاف الواو . زكريا (**قوله وقبل حال**) أى مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضربى زيدا مع عصيانه على جعله حالا من ضمير زيد .

---

[١٦٤] قاله الفرزدق وهو من الطويل (**قوله يشعب**) أى يفرق والجملة صفة الموت . وقوله وكل امرىء كلام إضافى مبتدأ والموت عطف عليه . ويلتقيان خبره . وفيه الشاهد حيث أثبت فيه ذكر خبر المبتدا المعطوف عليه بالواو لأنها ههنا ليست صريحة فى المصاحبة فلم يجب الحذف . وإذا كانت صريحة فيها فلا يجوز إظهاره نحو كل ثوب وقيمته ، لأن الواو وما بعدها قاما مقام مع وسدا مسد الخبر .

---

(1) لأن الواو ليست نصًا فى معنى المصاحبة والاقتران ولذلك يقول الشيخ خالد الأزهرى ، الجرجاوى : أقام الشاعر ذكر الخبر وهو « يلتقيان » . انظر التصريح [١/١٨٠] .

وذلك فيما إذا كان المبتدأ مصدراً عاملاً فى اسم مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور أو إلى مؤوّل به فالأول (**كَضَرْبِى ٱلعَبْدَ مُسِيئًا** وَ) الثانى مثل (**أَتمّ . تَبيينى ٱلحَقَّ مَنُوطًا بِالْحكَمْ**) إذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدأ . والثالث نحو أخطب ما يكون الأمير قائما ،

(**قوله لا تصلح خبرا**) أى بحسب ذاتها كالمثال الأول أو قصد المتكلم كالمثال الثانى ولهذا قال الشارح إذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدأ ، فاندفع الاعتراض بأن المثال الثانى تصلح الحال فيه للخبرية ، واعترض الراعى المثال الأول بأنه يصح الإخبار عن الضرب بكونه مسيئا على وجه المجاز . وأجيب بأن المراد لا تصلح على وجه الحقيقة ، وقد يقال لا حجر فى المجاز حتى يجب إضمار الخبر ، ويمتنع رفع الحال على الخبرية المجازية إلا أن يقال لا تصلح على وجه المجاز بحسب قصد المتكلم . والحاصل أن المثال الأول لا تصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازا بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك (**قوله عن الذى خبره قد أضمرا**) أى وإن صلحت أن تكون خبرا عن غيره فليس الشرط ألا تصلح للخبرية أصلا فلهذا قال عن الذى إلخ فالقصد منه الإشارة إلى ما ذكر لا إلى كون الخبر مضمرا لأنه معلوم من قوله وقبل حال ، لأن المعنى ويحذف الخبر وجوبا قبل حال . وقوله قد أضمرا أى قدر (**قوله مصدرا**) أى صريحا لا مؤوّلا عند جمهور البصريين ومذهب قوم أنه لا فرق نحو أن ضربت زيدًا قائمًا (**قوله فى اسم**) أى ظاهر كالعبد والحق فى المثالين ، أو مضمر كإياه فى قولك العبد ضربى إياه مسيئا ، وظاهر عبارته عدم اشتراط إضافة المصدر نحو ضرب عمرا قائمًا . وظاهر كلام الرضى اشتراطها حيث قال ويكون المصدر مضافا للفاعل أو للمفعول أولهما[1] إلا أن يقال قصده التعميم فى الإضافة لاشتراطها . وقوله أولهما أى كما فى تضاربنا أو مضاربتنا ، ففى بعض حواشى الجامى أن نا فى محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول ، وفى محل جر باعتبار الإضافة والجمهور على أنه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربى زيدًا الشديد قائما ولا شربى السويق كله ملتوتا لغلبة معنى الفعل عليه مع عدم السماع وأجازه الكسائى ووافقه المصنف فى تسهيله اتباعا للقياس (**قوله لضمير**) بالتنوين هو الضمير فى إذ كان أو إذا كان ، ويصح ترك التنوين على أن الإضافة للبيان إن أريد ذو الحال الاصطلاحى الذى هو لفظ الضمير أو حقيقية إن أريد ذو الحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (**قوله بعده**) نعت لحال أى بعد الضمير أو المفسر (**قوله إذا جعل منوطا جاريا على الحق**) أى جعل حالا من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن فيه لأنه لو جعل جاريا على المبتدأ بأن قصد إيقاعه على معنى المبتدأ وأرجع الضمير فى الخبر المقدر إلى المبتدأ وجعل منوطا حالا من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم إضافة اسم التفضيل

---

(١) فالمصدر المضاف للفاعل مثل قوله تعالى : ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾ . والمصدر المضاف للمفعول مثل قول الشاعر :

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة ... نفى الدراهيم تنقاد الصياريف

حيث أضيف المصدر « نفى » إلى المفعول به « الدراهيم » .

والتقدير إذ كان أو إذا كان مسيئا ومنوطا وقائما ، نصب على الحال من الضمير فى كان ، وحذفت جملة كان التى هى الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها ، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرًا لمباينتها المبتدأ إذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة . فإن قلت جعل هذا المنصوب حالًا مبنى على أن كان تامة ، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها ، لأن حذف الناقصة أكثر : فالجواب أنه منع من ذلك أمران : أحدهما أنا لم نر العرب استعملت فى هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكمنا بأنها أحوال إذ لو كانت أخبارًا لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة . الثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « **أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد** » وقول الشاعر :

إلى مصدر عامل فى اسم مفسر لضمير ذى حال ، إذ ليس المفسر حينئذ معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه الحال للخبرية بحسب الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية (**قوله أخطب ما يكون**) أى أخطب كون بمعنى أكوان ، ومن أول بالجمع ابتداء فقد تسمح ، وأخطب من الخطب وهو الشدة أى أشد أحواله قاله بعضهم (**قوله والتقدير**) أى تقدير ما زاد على متعلق الظرف من المحذوف من هذه المثل ، ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذى هو حاصل أو حصل مثلا لوضوحه (**قوله إذا كان**) أى عند إرادة المضى أو إذا كان أى عند إرادة الاستقبال . قاله الدمامينى والسيوطى وغيرهم . وفى الرضى أن إذا هنا للاستمرار كما فى قوله تعالى : ﴿ **وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض** ﴾ [البقرة : ١١] وقال الروداني : بقى أنه قد يراد الحال أو الاستمرار ولو قال يقدر وقت كان أو حين كان لكان أشمل لسائر الأزمنة بلفظ واحد ا هـ ورأيت بخط الشنوانى أنه إذا أريد الاستمرار يؤتى بإذا لأنها تأتى للاستمرار (**قوله وحذفت جملة كان**) أى مع الظرف المضاف إليها . وقوله التى هى الخبر ، فيه مسامحة إذ لخبر إما متعلق الظرف كما هو الأصح أو نفس الظرف المضاف إلى تلك الجملة (**قوله للعلم بها**) أى مع الظرف أى من كون المراد الإخبار عن المصدر أو ما أضيف إليه بالكون مقيدا . بحال من أحوال تعلق به المصدر أو ما أضيف إليه . وقوله وسد الحال مسدها أى مع الظرف . والحاصل أن الحال قامت مقام إذ كان لأن فى الحال معنى الظرفية اذ معنى لقيت زيدا راكبا لقيته فى وقت الركوب ، وإذ كان سدّ مسد المتعلق الذى هو الخبر فى الحقيقة كسداد بقية الظروف مسد متعلقاتها العامة فالحال سدت مسد الخبر فى الظاهر مباشرة والخبر فى الحقيقة بواسطة (**قوله لمباينتها**) أى بالذات أو باعتبار قصد المتكلم (**قوله إلا أسماء منكورة مشتقة**) الحصر إضافى أى لا معارف ولا جوامد فلا ينافى مجىء الحال جملة كما سيأتى (**قوله لجاز**) أى جوازا وقوعيا أن تكون معارف إلخ وكون مجيئها منكورة مشتقة أمرا اتفاقيا لا لكون المنصوب حالا بعيد ، لأن الظاهر

[١٦٥] خيرُ اقترابى مِنَ المَوْلى حَلِيفُ رِضًا وَشَرُّ بُعْدِى عَنْهُ وَهْوَ غَضبانُ

فإن قلت : فما المحوج إلى إضمار كان لتكون عاملة فى الحال وما المانع أن يعمل فيها المصدر ، فالجواب أنه لو كان العامل فى الحال هو المصدر لكانت من صلته فلا تسد مسد خبره فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ليصح عمل المصدر فى الحال فيكون التقدير ضربى العبد مسيئًا موجود وهو رأى كوفى . وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذى الحال والتقدير ضربى العبد ضربه مسيئا . واختاره فى التسهيل ، وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا وأجازه سيبويه ، ومنه قوله :

أن التزامهم التنكير والاشتقاق لا يكون إلا لنكتة وأن النكتة كونها أحوالا (**قوله مقرونة بالواو**) ويجوز أيضا وقوع الاسمية موقعه بلا واو على ما قاله الكسائى وارتضاه المصنف ونقل عن البصريين أيضا فيجوز ضربى زيدا هو قائم (**قوله موقعه**) أى موقع المنصوب (**قوله حليف رضا**) أى إذا كنت أو إذا وجدت حليف رضا قاله العينى ، وبه يعرف أنه لا يتعين لفظ كان بل مثلها ما فى معناها وأن الضمير الذى يفسره معمول المصدر قد يكون بارزا عند تقدير الخبر وأن معمول المصدر صادق بما أضيف إليه المصدر ولو ضميرًا وإن لزم عليه كون المفسر والمفسر ضميرين لكن الظاهر عندى أنه يصح أن يكون التقدير إذ كان حليف رضا أى مصاحبا للرضا بل هذا أنسب بقوله وهو غضبان لتعليق كل من الحالين حينئذ بالمولى فافهم ، وحليف الرضا المحالف المعاقد على الرضا (**قوله وهو غضبان**) هذا هو الشاهد (**قوله أن يعمل فيها المصدر**) وذلك بأن تجعل حالا من منصوب المصدر لأن العامل فى صاحب الحال عامل فيها (**قوله لكانت من صلته**) أى متعلقاته فمحلها قبل الخبر فلا تسد مسده لما علمت من أن الشىء لا يسد مسد غيره إلا إذا كان فى محله أفاده سم (**قوله إلى تقدير خبر**) أى بعد الحال ، إذ لو قدر قبلها لم يصح عمل المصدر فيها للفصل بين المصدر ومعموله حينئذ كذا قيل ، وفيه أن الفصل ليس بأجنبى لأن الخبر معمول للمبتدأ إلا أن يجعل كالأجنبى فى كونه معموله والمراد تقديره مع عدم ما يسد مسده وإلا فالخبر مقدر على كل حال (**قوله وهو رأى كوفى**) أى إعمال المصدر فى الحال وتقدير الخبر بعده رأى كوفى أى وهو معترض بفوات المعنى المقصود عليه من الحصر أى حصر الضرب مثلا فى كونه حال الإساءة ، ولعل وجه إفادة نحو ضربى العبد مسيئا للحصر مشابهة المصدر بإضافته المعرف بلام الجنس ، والمعرف بلام الجنس منحصر فى الخبر فكذا ما شابهه ، وعلى كلامهم يكون الحذف جائزًا لا واجبًا لعدم سد شىء مسده (**قوله إلى ضمير ذى الحال**) الإضافة للبيان إن أريد ذو الحال الاصطلاحى الذى هو لفظ الضمير لأن صاحب الحال هنا اصطلاحا الضمير وحقيقة إن أريد ذو الحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (**قوله ضربه مسيئا**) بالحال حصل التغاير بين المبتدأ والخبر (**قوله واختاره فى التسهيل**) وكذا ابن هشام فى المغنى لقلة المقدر عليه ، لأن المقدر عليه شيئان

---

[١٦٥] هو من البسيط (**قوله خير اقترابى**) كلام إضافى مبتدأ ، والمراد بالمولى الحليف وهو المعاقد باليمين ، وحليف رضا كلام إضافى نصب على الحال ، ولكنه خبر للمبتدأ بتقدير حذف ، أى خير اقترابى من الحليف إذا وجدت حليف رضا ، ففى الحقيقة الخبر إذا وجدت ، كما فى قولك أكثر شربى السويق ملتوتًا أى إذا كان ملتوتًا ، وهذا من المواضع التى يجب فيها حذف الخبر وهو بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب إلى الفاعل أو المفعول أو إليهما مذكور بعده الحال أو أفعل التفضيل . وشر بعدى كلام إضافى أيضا مبتدأ . وقوله وهو غضبان جملة اسمية حالية سدت مسد الخبر وفيه الشاهد ، وهو حجة على سيبويه فى منعه مثل هذا إلا إذا كانت اسما منصوبا كما فى الشرط الأول . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « **أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد** » وقاس الكسائى التى بلا واو على التى بالواو ، ومنعه الفراء

[١٦٦] وَرَأْىُ عَيْنَىَ الْفَتَى أَباكَا يُعطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيكَ ذَاكَا

أما إذا صلح الحال لأن يكون خبرًا لعدم مباينته للمبتدأ فإنه يتعين رفعه خبرًا فلا يجوز ضربى زيدًا شديدًا ، وشذ قولهم حكمك مسمطا أى حكمك لك مثبتا(١) ، كما شذ زيد قائما وخرجت فإذا زيد جالسا فيما حكاه الأخفش ، أى ثبت قائما وجالسا . ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف إذ كان أو إذا كان لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة .

(تنبيه)*: لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ وعدها فى غير هذا الكتاب أربعة : **الأول** : ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع فى معرض مدح أو ذم أو ترحم

والمقدر على الأول خمسة أشياء ولأن التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ، ولأن تقدير إذ مع الجملة المضاف إليها لم يثبت فى غير هذا الموضع ، نعم يلزم عليه حذف المصدر وإبقاء معموله والجمهور على منعه **(قوله ورأى عينى إلخ)** رأى مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعول وأباك بدل أو بيان وقوله يعطى الجزيل حال سد مسد خبر رأى ، وقوله فعليك ذاكا أى الزم الإعطاء الذى كان عليه أبوك **(قوله فإنه يتعين رفعه)** أى عند عدم قصد المتكلم جعله حالا من ضمير معمول المصدر المستتر فى الخبر فإن قصد ذلك وجب النصب وذكر الخبر بأن يقال ضربى زيدا إذ كان شديدا أو ضربه شديدًا كما نقله شيخنا **(قوله فلا يجوز ضربى زيدًا شديدًا)** بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب وذكر الخبر عند قصد الحالية كما مر إذ لو لم يذكر الخبر لربما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة فيتوهم الخبرية والقصد الحالية كذا قيل ، وفيه أن هذه العلة تأتى فى نحو أتم تبيينى إلخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر فتأمل **(قوله وشذ قولهم)** أى لرجل حكموه عليهم ، وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية ، وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدرّ بل من ضمير المصدر المستتر فى الخبر قاله المصرح **(قوله مسمطا)** بضم الميم الأولى وفتح السين المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة **(قوله مثبتا)** يعنى نافذا **(قوله أى ثبت قائما وجالسا)** التقدير فى فإذا زيد جالسا على غير القول بأن إذا الفجائية ظرف مكان أما عليه فلا حذف بل هى الخبر **(قوله أن يكون الخبر المحذوف)** أى فى زيد قائما وخرجت فإذا زيد جالسا **(قوله أربعة)** بقيت أشياء فى الهمع وغيره منها المبتدأ المخبر عنه باسم واقع بعد لا سيما فى لا سيما زيد برفع زيد ، ومنها

---

[١٦٦] قاله رؤبة بن العجاج **(قوله رأى)** مضاف إلى عينى إضافة المصدر إلى فاعله مرفوع بالابتداء ، والفتى مفعول المصدر وأباك بدل منه أو عطف بيان ، ويعطى الجزيل جملة فعلية وقعت حالا وسدت مسد الخبر للمبتدأ وهو الشاهد وهو حجة على الفراء فى منعه الجملة الحالية أن تسد مسد الخبر . وعليك اسم فعل معناه الزم ، وذاك مفعوله وهو إشارة إلى العطاء الجزيل . والمعنى رؤية عينى أباك حصلت إذا كان يعطى العطاء الجزيل فالزم طريقته وتشبه به فى ذلك لأن الولد سر أبيه ومن يشابه أباه فما ظلم .

الثانى : ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر ، نحو : نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو إذا قدر المخصوص خبرا ، فإن كان مقدمًا نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير ، وقد ذكر الناظم هذين فى موضعهما من هذا الكتاب . **الثالث** : ما حكاه الفارسى من قولهم فى ذمتى لأفعلن التقدير فى ذمتى عهد أو ميثاق . **الرابع** : ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جىء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة ، أى أمرى سمع وطاعة . ومنه قوله :

[١٦٧] **وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَىِّ عَارِفُ**

المبتدأ المخبر عنه بجار ومجرور مبين لفاعل أو مفعول المصدر قبله البدل عن الفعل نحو سقيا لك ورعيًا لك فلك خبر مبتدأ محذوف وجوبا ليلى الفاعل أو المفعول فى المعنى المصدر كما كان يلى الفعل ، أى وهذا الدعاء لك نقل هذا الثانى الدنوشرى عن الرضى وعندى أنه إنما يحتاج إليه إذا كان المجرور ضمير المخاطب كما فى التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص ، والخطاب بغيره لشخص فى جملة واحدة . أما نحو سقيا لزيد ورعيا لعمرو فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق (**قوله ما أخبر عنه بنعت مقطوع إلخ**) قال أبو على : إنما التزموا فى النعت المقطوع فى المدح والذم والترحم حذف الفصل أو المبتدأ فى النصب أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت ، وقيل : للإشعار بإنشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا فى النداء . دمامينى بتصرف ، وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان (**قوله فى معرض مدح إلخ**) خرج بذلك ما إذا كان النعت للتخصيص أو للإيضاح فإنه يجوز ذكر المبتدأ وحذفه كما فى التصريح وغيره (**قوله ما أخبر عنه بمخصوص إلخ**) إنما وجب حذفه لصيرورة الكلام لإنشاء المدح أو الذم فجرى مجرى الجملة الواحدة (**قوله المؤخر**) بيان للواقع إذ لا يكون المخصوص خبرا إلا إذا أخر (**قوله من قولهم فى ذمتى إلخ**) لدلالة الجواب عليه وسد مسده وحلوله محله لأن المبتدأ هنا واجب التأخير (**قوله فى ذمتى عهد**) أى متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لأنه الذى يستقر فى الذمة ، دنوشرى (**قوله بدلا من اللفظ بفعله**) أى بواسطة لأن الأصل أسمع سمعا وأطيع طاعة ، حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام ، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التى هى حالة النصب إذ يجب فيها حذف الفعل ، أفاده زكريا (**قوله وقالت حنان**) أى رحمة وأكثر النسخ بإسقاط الواو فيكون فيه الثلم . وقوله : أذو نسب إلخ أى ذو قرابة هنا جئت لهم أم لك معرفة بالحى . وإنما قالت ذلك خوفا عليه من إنكار الحى إياه قاله العينى ، فلقنته

---

[١٦٧] هذا من أبيات الكتاب وهو من الطويل (**قوله فقالت**) أى المرأة المعهودة (**قوله حنان**) خبر مبتدأ محذوف أى أمرى حنان ، أى رحمة . وفيه الشاهد حيث حذف منه المبتدأ حذفا واجبا لأن أصله أتحنن عليك حنانا ، ثم حذف الفعل ثم رفع المصدر لان فى رفعه تصير الجملة اسمية وهى أدل على الثبوت والدوام من الفعلية ، فلما رفع قدر له مبتدأ كما قدرنا (**قوله ما**) استفهام أى أى شىء أتى بك ههنا يعنى عندنا (**قوله أذو نسب**) الهمزة للاستفهام وذو نسب كلام إضافى خبر مبتدأ محذوف ، أى أأنت ذو نسب أم أنت بالحى عارف ، والحذف فيه ليس بواجب وحاصل المعنى لأى شىء جئت ههنا ألك نسب ههنا يعنى قرابة جئت لهم ؟ أم لك معرفة بالحى ، وإنما قالت ذلك خوفا عليه ورحمة لئلا يتأتى عليه أمر من جهة إنكار الحى إياه . فافهم .

أى أمرى حنان أى رحمة . وقول الراجز :

[١٦٨] شكَا إلى جَمَلِي طُولَ السُّرى صَبْرٌ جَميلٌ فَكِلَانا مُبْتَلَى

أى أمرنا صبر جميل (وَأَخْبَرُوا باثْنَينِ أَو بأَكْثَرَا * عَن) مبتدأ (وَاحِدٍ) لأن الخبر حكم ، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر . ثم تعدد الخبر على ضربين الأول تعدد فى اللفظ والمعنى (كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا) ونحو : ﴿ وهو الغفور الودود * ذو العرش المجيد * فعال لما يريد ﴾ [البروج : ١٤] وقوله :

[١٦٩] مَنْ يَكُ ذَا بَتٌّ فَهذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

الحجة موهمة أنها لا تعرفه (قوله وأخبروا باثنين أى بأكثرا) أى مع كون كل مفردا أو جملة أو شبه جملة أو مع الاختلاف . وفى المغنى : زعم الفارسى أن الخبر لا يتعدد مختلفا بالإفراد والجملة فيتعين عنده فى نحو زيد عالم يفعل الخير كون الجملة الفعلية صفة للخبر ، ومثله عنده وعند غيره نحو زيد رجل صالح أو يفعل الخير لعدم إفادة الإخبار بالأول وحده ، ويجوز عنده وعند غيره فى نحو زيد كاتب شاعر كون شاعر خبرا ثانيا وكونه صفة لكاتب اهـ بتصرف ثم قال : وأجب الفارسى فى : ﴿ كونوا قردة خاسئين ﴾ [البقرة : ٦٥] كون خاسئين خبرا ثانيا لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اهـ وأما نحو زيد يقرأ يكتب فمن تعدد الخبر لا غير (قوله لأن الخبر حكم) أى محكوم به (قوله فى اللفظ والمعنى) علامة ذلك صحة الاقتصار على كل من الخبرين أو الإخبار كما فى الدمامينى (قوله سراة) بفتح السين وقد تضم أصلها سرية جمع سرى على غير قياس ، إذ قياس جمع فعيل المعتل اللام أفعلاء كنبى وأنبياء وتقى وأتقياء وذكى وأذكياء . وأما قول شيخنا وشيخنا السيد : والبعض كغيرهم لأن قياس جمع فعيل فعلاء كشريف وشرفاء فغير مستقيم لأن ما قالوه فعيل الصحيح اللام وما نحن بصدده من فعيل معتلها

وقيل : هو اسم جمع (قوله من يك ذا بت) البت : الكساء الغليظ المربع ، ومن شرطية لا موصولة وإن زعمها البعض تبعا لصدر كلام العينى المتناقض بدليل يك . والمعنى من يك ذا بت فأنا مثله لأن هذا البت بنى فحذف المسبب وأقام السبب مقامه ، وقوله مقيظ إلخ أى كاف لى قيظا وصيفا وشتاء ، والقيظ : شدة الحر .

---

[١٦٨] البيت من الرجز ، وهو من شواهد الكتاب (١/١٦٢) ... وقائله مجهول ، والشاهد فيه : قوله : « صبرٌ جميلٌ » فقد جاء مرفوعًا على الخبر ، والمبتدأ محذوف وجوبًا ...

[١٦٩] قاله رؤبة . ومن موصولة مبتدأ وخبره قوله فهذا بتى (وقوله ذا بت) خبر يك ، والبت بفتح الموحدة وتشديد الباء المثناة من فوق ، وهو الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز (قوله مقيظ) بكسر الياء ، وكذلك مصيف ، وكذلك مشتى بكسر التاء المثناة من فوق ، وفيها الشاهد فإنها أخبار تعددت بلا عاطف كما فى قوله تعالى : ﴿ وهو الغفور الودود * ذو العرش المجيد * فعال لما يريد ﴾ والمعنى فهذا بتى يكفينى لقيظى وهو زمان شدة الحر ، ويكفينى للصيف والشتاء ، فإن قلت : كيف هذا الشرط والجزاء ، فإن كون ذلك البت بته لا يتسبب عن كون غيره ذابت . قلت : المعنى من كان ذابت فأنا مثله لأن هذا البت بتى ، فحذف المسبب وأناب عنه السبب .

وقوله(١) :

[١٧٠] يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيهِ وَيَتَّقِي بِأُخرى الأَعَادى فَهوَ يَقْظَانُ نائمُ

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه . والثانى تعدد فى اللفظ دون المعنى ، وضابطه ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ نحو : هذا حلو حامض أى مز ، وهذا أعسر أيسر : أى أضبط . وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافا لأبى على هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافية ، وزاد ولده فى شرحه نوعًا ثالثًا يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له(٢) إما حقيقة نحو بنوك كاتب وصائغ وفقيه . وقوله :

(قوله ينام إلخ) الضمير للذنب والذى وقع فى الشارح يقظان نائم لكن المروى الذى يدل عليه بقية القوافى من القصيدة هاجع أى نائم . والشاهد فى قوله فهو يقظان نائم فإن الخبر فيه تعدد لفظا ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو مبنى على أن المراد يقظان من وجه نائم من وجه ، ولك أن تجعله مما تعدد فيه الخبر لفظا فقط بناء على أن المراد بين اليقظان والنائم أى جامع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم **(قوله يجوز فيه العطف)** أى بالواو وغيرها بخلاف النوع الثالث فالعطف فيه لا يكون إلا بالواو أفاده شيخنا السيد **(قوله وضابطه إلخ)** هذا صادق بنحو هذا أبيض أسود للأبلق مع أن الرضى صرح بجواز العطف فيه إلا أن يراد عن المبتدأ كلا أو بعضا فيخرج نحو هذا المثال **(قوله ألا يصدق الإخبار إلخ)** ولهذا قال بعضهم : إطلاق الخبر على كل واحد مجاز من إطلاق ما للكل على الجزء **(قوله أى مز)** يعنى أن الموجود فى الرمان هو المزازة ، وهى كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الحموضة إذ هما ضدان لا يجتمعان فليس المعنى هنا كالمعنى فى زيد كاتب شاعر من أنه جامع للصفتين إذ كل من الصفتين موجودة فى زيد قال الناصر اللقانى **(قوله أى أضبط)** أى فى العمل لكونه يعمل بكلتا يديه وكان عمر بن الخطاب كذلك ، ولا يقال أعسر أيسر كما فى الصحاح **(قوله لا يجوز فيه العطف)** أى نظرا للمعنى لأن الخبرين فى المعنى شىء واحد والعطف يقتضى خلاف ذلك **(قوله خلافا لأبى على)** فإنه أجاز العطف نظرا إلى تغاير اللفظ **(قوله وزاد ولده)** أى على ما فى شرح الكافية فلا ينافى أنه تابع فى هذه الزيادة لأبيه فى شرح التسهيل **(قوله لتعدد ما هو له)** بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع ونحوهم

[١٧٠] قاله حميد بن ثور الهلالى وهو من قصيدة طويلة من الطويل يصف بها الذئب تزعم العرب أنه ينام بإحدى عينيه والأخرى مفتوحة يحرس بها ، وهو قوله ينام أى الذئب ، وهو خبر مبتدأ محذوف أى هو ينام ، وقوله ويتقى عطف على ينام **(قوله بأخرى)** أى بمقلة أخرى . وأراد بالمقلتين العينين . والمنايا جمع منية . ويروى بأخرى الأعادى **(قوله فهو)** مبتدأ ويقظان خبر وهاجع خبر آخر ، ويتقى عطف على ينام وفيه الشاهد فإنهما خبران عن مبتدأ واحد ويجوز فيه العطف وتركه للمغايرة بين الخبرين لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فإن الهاجع هو النائم . والمعنى جامع بين اليقظة والهجوع كما فى قولك هذا مز أى جامع بين الحلاوة والحموضة ويروى فهو يقظان نائم . وهو وإن كان مثله لكنه يخالف أبيات القصيدة لأن أواخرها كلها عين فكأن الذى روى هذا لم يطلع على القصيدة .

(١) وهذا المثل يروى : خذ حكمك مسمطًا ، أى مجوزًا نافذًا .

(١) قائل هذا البيت حميد بن ثور ، والصواب فى القافية أن نقول « هاجع » ، لأن القصيدة كلها على حرف روى واحد وهو « العين » فيجب أن تسير الآبيات كلها على نفس الروى دون تغيير ، ويقال إن رواية هذا البيت بقوله فى القافية « نائم » أخطأ .

[١٧١] يداكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غائظَة

وإما حكمًا كقوله تعالى : ﴿ اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر فى الأموال والأولاد ﴾[الحديد : ٢٠] ، واعترضه فى التوضيح فمنع أن يكون النوع الثانى والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم حلو حامض فى معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ ، وأن نحو قوله :

[١٧٢] يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه

فى قوة مبتدءين لكل منهما خبر ، وأن نحو : ﴿ إنما الحياة الدنيا لعب ولهو ﴾[الحديد : ٢٠] ، الثانى تابع لا خبر . قلت : وفى الاعتراض نظر أما ما قاله فى الأول فليس بشىء إذ لم يصادم كلام الشارح بل هو عينه لأنه إنما جعله متعددا فى اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطا بألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ كما قدمته فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر . وأما الثانى فهو أن كون يداك ونحوه فى قوة مبتدءين لا ينافى كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدا إذ النظر إلى كون المبتدأ واحدا أو متعددا إنما هو إلى لفظه لا إلى معناه وهو واضح لا خفاء فيه . وأما قوله فى الثالث أن الثانى يكون تابعًا

سراة شعرا لأن تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدأ لأن كلا من أفراد المبتدأ فيه متصف بأنه سرى شاعر بخلاف نحو بنوك إلخ فإنه لم يتصف كل من البنين بالأوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدأ **(قوله يداك يد إلخ)** يد خبر المبتدأ وأخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له **(قوله وإما حكما إلخ)** إنما كان التعدد حكميا فى الآية لكون المبتدأ المفرد ذا أقسام فجعل فى حكم الجمع الدال على الإفراد **(قوله إنما الحياة)** أى حالها **(قوله واعترضه)** أى ما ذكر من النوعين الثانى والثالث والمفهوم من اعتراض الموضح قصر تعدد الخبر على تعدده لفظا ومعنى مع اتحاد المبتدأ لفظا ومعنى ، وابن الناظم لا يقصره على ذلك **(قوله وأن يتوسط بينهما مبتدأ)** كما يمتنع توسط المبتدأ بينهما يمتنع تأخر المبتدأ عنهما فلا يجوز حلو حامض الرمان نقله صاحب البديع عن الأكثر كما فى الهمع فقول البعض بعد عزوه إلى بعضهم ولا وجه له لا يسمع **(قوله فى قوة مبتدءين إلخ)** إنما رد بهذا مع إمكان الرد بأن الثانى تابع كما فعل فى الآية لأن هذا الذى ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واصطلاحا ، بخلاف كونه تابعا فإنه يرفع التعدد اصطلاحا فقط أفاده الناصر **(قوله الثانى تابع)** أى الثانى منه تابع فالرابط محذوف وإنما لم يرد بكون المبتدأ فى قوة مبتدءات لتعدده حكما كما فعل فيما قبله مع أنه أقوى فى رفع تعدد الخبر كما مر لأن تعدد المبتدا

---

[١٧١] أنشده الخليل . وما قيل إنه لطرفة لم يثبت ، وهو من المتقارب يمدح رجلا بان إحدى يديه يرتجى منها الخير ويده الأخرى غيظ للأعداء وهو الغضب الكامن . ويداك كلام إضافى مبتدأ وخبره محذوف ، وتقديره يداك المشار إليهما أو خبر مبتدأ محذوف أى هاتان يداك **(قوله يد)** خبر لمبتدأ محذوف أى إحداهما يد وخبرها يرتجى ، جملة وقعت صفة لها . والأوجه أن تكون يداك مبتدأ ويد خبره وأخرى عطف عليه ، وفيه الشاهد لتعدد الخبر بتعدد المخبر عنه ، فوجب العطف بالواو . وقيل : التقدير إحدى يديك يد ترتجى خيرها فلما حذف المضاف اقيم المضاف إليه مقامه فافهم .

لا خبرا ، فإنا نقول : لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا ، إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك وهو أيضا ظاهر .

(خاتمة)*: حق خبر المبتدأ ألا تدخل عليه فاء لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ، إلا أن بعض المبتدءات يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء إما وجوبا وذلك بعد أما نحو : ﴿ **وأما ثمود فهديناهم** ﴾[فصلت : ١٧] . وأما قوله :

فى الآية خفى لكونه حكميا فلم يعرج عليه فى الرد لذلك فافهم **(قوله وفى هذا الاعتراض)** أى الاعتراض المذكور على النوعين **(قوله وأما الثانى)** أى دفع ما قاله فى الثانى . **(فائدة)***: فى البحر المحيط للزركشى : قال بعض الفضلاء الصفات المذكورة فى الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا ثوانى بل يتعين إعرابها صفة لما يلزم على الأول من استقلال كل جزء بالحد ومن هنا منع جماعة أن يكون حلو حامض خبرين ، وأوجب الأخفش أن يكون حامض صفة والجمهور القائلون إن كلا منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله فى نحو الإنسان حيوان ناطق لأن حلو حامض ضدان ، فالعقل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلالا بخلاف الإنسان حيوان ناطق اهـ ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدأ وهو قسمان : أحدهما أن يجرد كل من المبتدءات عن إضافته لضمير ما قبله ويؤتى بعد خبر المبتدأ الأخير بالروابط نحو زيد عمرو هند ضاربته فى داره من أجله ، والمعنى هند ضاربته عمرو فى داره من أجل زيد . الثانى أن يضاف كل من المبتدءات غير الأول لضمير ما قبله نحو زيد عمه خاله أخوه قائم ، والمعنى أخو خال عم زيد قائم **(قوله لأن نسبته)** أى الخبر من المبتدأ أى إلى المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل أى كنسبة الفعل إلى الفاعل ، يعنى أن الخبر بالنسبة إلى المبتدأ كالفعل بالنسبة إلى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع الفعل إلا لمقتض كإفادة التسبب فى نحو قام زيد فدخل عمرو ، فاندفع الاعتراض بأن الفعل يقترن بالفاء كما فى هذا المثال . هذا ملخص ما قاله البعض والأقرب عندى فى تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل ، وأن يجعل المعنى أن نسبة الخبر إلى المبتدأ كنسبة الفعل إلى الفاعل فى أن كلا نسبة محكوم به إلى محكوم عليه ، فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء . فإن قلت : هذا التقرير يؤدى إلى جواز فقائم زيد لعدم الفصل بين المبتدأ والخبر . قلت : رتبة المبتدأ التقديم فالفصل حاصل تقديرا ، فافهمه فإنه نفيس **(قوله يشبه أدوات الشرط)** أى أسماءه أى فى العموم **(قوله فيقترن خبره بالفاء)** أى أن تأخر عن المبتدأ فإن سبقه نحو له درهم الذى يأتينى وجب ترك الفاء لأن الجواب إنما يقترن بالفاء إذا تأخر . **(قوله إما وجوبا وذلك بعد أما)** كان ينبغى إسقاط هذا القسم لأن اقتران الخبر فيه بالفاء لأجل أما المتضمنة معنى الشرط لا لشبه المبتدأ بأداة الشرط .

[١٧٣] أَمَّا ٱلْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

فضرورة ، وإما جوازًا وذلك إما موصول بفعل لا حرف شرط معه ، أو بظرف وإما موصوف بهما أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو ذلك يأتينى أو فى الدار فله درهم ، ورجل

(قوله وذلك) أى المبتدأ الذى يقترن خبره بالفاء جوازا إما موصول إلخ وجملة صوره خمس عشرة صورة : موصول بفعل لا حرف شرط معه ، موصول بظرف موصول بجار ومجرور ، موصوف بأحد هذه الثلاثة ، فهذه ست صور . مضاف إلى الموصول أو للموصوف المذكورين وتحته ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحته ثلاث صور وقد تدخل الفاء على خبر كل مضافا إلى غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله ، أو موصوف بغير ما ذكر نحو :

كل أمر مباعد أو مدانى فمنوط بحكمة المتعالى

قيل : ومنه حديث كل أمر ذى بال إلخ وفيه بحث أبديته فى رسالتى الكبرى فى البسملة **(قوله لا حرف شرط معه)** فلو كان معه حرف شرط نحو الذى إن يأتنى أكرمه مكرم امتنعت الفاء لأنها إنما دخلت فى الخبر لشبه المبتدأ بالشرط وهو هنا منتف إذ لا يدخل شرط على شرط وأجاز بعضهم دخولها فى هذا أيضا ، وخرج بقوله بفعل أو ظرف الموصول بغيرهما فلا يجوز الذى أبوه محسن فمكرم خلافا لابن السراج ، ولا القائم فزيد أو فاضربه خلافا للناظم فى تسهيله فإنه صرح فيه بجوازه ومثل له فى شرحه بقوله تعالى : ﴿ **والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما** ﴾ [المائدة : ٣٨] ، وجعل الجمهور الخبر محذوفا أى مما يتلى عليكم حكم السارق ، وكان على الشارح أن يزيد وألا يكون مصدرا بعلم استقبال ولا بقد ولا بما النافية أو يقول موصول بفعل صالح للشرطية كما فى التسهيل ليفيد اشتراط ما ذكر **(قوله أو بظرف)** المراد به ما يشمل الجار والمجرور كما يدل عليه تمثيله بالجار والمجرور **(قوله وإما موصوف)** أى اسم منكر موصوف . وقوله بهما أى بواحد من الفعل والظرف **(قوله أو مضاف إلى أحدهما)** أى الموصول والموصوف المذكورين بأقسامهما . واعلم أن المضاف إلى الموصول بما ذكر لا يشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها كجميع فيجوز غلام الذى عندك فلا درهم معه . وأما المضاف إلى النكرة الموصوفة بما ذكر فيشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها فقول الشارح وكل الذى تفعل إلخ ذكر كل فيه ليس قيدا ، وقوله كل رجل يتقى الله إلخ ذكر كل فيه قيد معتبر قاله شيخنا السيد **(قوله بشرط قصد العموم)** قيد فى جميع ما قبله ولو حذف لفظ قصد كما فى قوله فلو عدم العموم وكما فى قول التسهيل عام لكان أخصر لعدم الحاجة لذكره ، بل لا حاجة كما قاله الدماميني إلى اشتراط العموم من أصله بعد كون موضوع المسألة المبتدأ للشبه لاسم الشرط فى العموم **(قوله واستقبال معنى الصلة)** يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فشمل نحو ما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصولة سقوط

يسألني أو في المسجد فله برّ ، وكل الذى تفعل فلك أو عليك ، وكل رجل يتقى الله فسعيد ، والسعى الذى تسعاه فستلقاه . فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لانتفاء شبه الشرط وكذلك لو عدم الاستقبال أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط ، وإذ دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذى اقترن خبره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن إن أو أن أو لكن بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ إن وأن ولكن جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك فى إن وأن سيبويه وهو الصحيح الذى ورد نص القرآن المجيد به كقوله تعالى : ﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ [الأحقاف : ١٣] ﴿ إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا ﴾ [آل عمران : ٩١] ﴿ إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم ﴾ [آل عمران : ٢١] ، ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه ﴾ [الأنفال : ٤١] ، ﴿ قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم ﴾ [الجمعة : ٨] ، ومثال ذلك مع لكن قول الشاعر :

[١٧٤] بكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى العِدَاءَ وَقَدْ ... يُظَنُّ أَنِّى فِى مَكْرِى بِهِمْ فَزِعُ

الفاء فى قراءة نافع وابن عامر . همع (قوله فلو عدم العموم) وعدمه إما بتقييد الصلة أو الصفة كالسعى الذى تسعاه فى الخير ستلقاه ، وكل رجل يأتينى فى المسجد له كذا ، وإما بتقييد الموصوف نحو : كل رجل كريم يأتينى له كذا هذا ما قالوه وفيه بحث لأن ما ذكر من الأمثلة لم يعدم فيه العموم بل قلّ . فإن قيل : المراد بعدم العموم قلته لا عدمه رأسا ، قلت : لا وجه لإرادة ذلك لأن قلة العموم لا تخرج المبتدأ عن شبه اسم الشرط لأنها توجد فيه نحو : من يقم فى المسجد فله درهم فتأمل (قوله وكذا لو عدم الاستقبال) نحو الذى زارنا أمس له كذا وأجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضا تمسكا بقوله تعالى : ﴿ وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله ﴾ وأول على معنى وما يتبين إصابته إياكم قاله الدماميني (قوله الذى اقترن خبره بالفاء) أى الذى يجوز اقتران خبره بالفاء وقوله أزال الفاء أى أزال جواز دخولها ، وليس المراد أن النواسخ دخلت على تركيب فيه الفاء فأزالتها كما نبه عليه الدماميني ، لكن هذا التأويل مع كونه غير ضرورى يأباه قول الشارح بعد جاز بقاء الفاء ، وكون المراد جاز بقاء جواز الفاء لا يخفى ما فيه ، وإنما أزال الناسخ جواز الفاء لزوال شبه المبتدأ بالشرط بدخول الناسخ لأن اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه ما قبله ، وهنا تقدم على المبتدأ الناسخ وعمل فيه (قوله جاز بقاء الفاء) أى لأنها ضعيفة العمل إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء ولهذا جاز العطف معها بالرفع

---

[١٧٤] البيت من البسيط وقائله مجهول ، والشاهد فيه قوله : « ولكن ما أبديه فكى يعرفوا » فقد زاد الفاء فى خبر المبتدأ والمنسوخ « بلكن » لكونه أشبه اسم الشرط ، وخبره أشبه الجواب .

كَلَّا وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ ... فَكَيْ يُغَرُّوا فَيُغْرِيهِمْ بِيَ الطَّمَعُ

وقال الآخر :

[١٧٥] فَوَٱللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ ... وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وروى عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد إن ، وهذا عجيب لأن زيادة الفاء فى الخبر على رأيه جائزة وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو زيد فقائم ، فإذا دخلت إن على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء فى الخبر أحسن وأسهل من وجودها فى خبر زيد وشبهه ، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد . والله أعلم .

[كَانَ وَأَخَوَاتُهَا]

(تَرْفَعُ كَانَ ٱلْمُبْتَدَأ) إذا دخلت عليه ويسمى (اسْمًا) لها . وقال الكوفيون هو باق على

على الاسم مراعاة لمحل الابتداء بخلاف بقية أخوات إن فإنها قوية فى العمل لتغييرها المعنى **(قوله قل إن الموت إلخ)** كان الأنسب تقديمه على ما قبله لتتصل أمثلة إن المكسورة بعضها ببعض ، وقد يوجه تأخيره بأنه من الموصوف بالموصول وهو آخر الأقسام فى كلامه سابقا **(قوله من فرق)** أى خوف وبابه فرح **(قوله فوجود الفاء فى الخبر)** أى خبر المبتدأ المشبه لاسم الشرط وقوله أحسن وأسهل لعل الأحسنية من جهة المعنى والأسهلية من جهة اللفظ . والله تعالى أعلم .

[كان وأخواتها]

أى نظائرها فى العمل ففيه استعارة مصرحة أصلية وأفرد كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب ولذا اختصت بزيادة أحكام . وإنما كانت أم الباب لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها . ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجيء الوصف على فاعل لا فعيل ولا بكسرها لمجيء المضارع على يفعل بالضم لا بالفتح **(قوله ترفع كان المبتدأ)** أى تجدد له رفعا غير الأول الذى عامله معنوى وهو الابتداء وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ وأل فى المبتدأ للجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كلازم التصدير إلا ضمير الشأن ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبى للمؤمن كذا فى الهمع والتصريح وغيرهما **(قوله ويسمى اسما لها)** تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لأن زيدا فى كان زيد قائما اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها إلا أن يقال الإضافة لأدنى ملابسة ، والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أى الخبر عنه وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا .

---

[١٧٥] البيت من الطويل ، وقائله الأفوه الأودى ، وهو من شواهد التصريح [١٢٥/١] ، والهمع [١١٠/١] . والشاهد فيه قوله : « فسوف يكون » وذلك لدخول الفاء الزائدة على خبر « لكن » .

رفعه الأول (وَٱلْخَبَرَ * تَنْصِبُهُ) باتفاق ويسمى خبرها (كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ) فعمر اسم كان وسيدًا

(قوله وقال الكوفيون) أى ما عدا الفراء فإنه موافق للبصريين ، ورد مذهبهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له ، وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظى أقوى من المعنوى فلا ينهض عليهم وإن أقره البعض واقتصر عليه لأن العامل فى المبتدأ عندهم ليس معنويا بل هو لفظى وهو الخبر ، وتظهر ثمرة الخلاف فى كان زيد قائما وعمر جالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمول عاملين مختلفين ، وعلى مذهب البصريين يجوز لأن العامل واحد ، هكذا ظهر لى فاحفظه (قوله باق على رفعه الأول) فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها (قوله والخبر تنصبه) أل فيه أيضا للجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كالخبر الطلبى فلا يقال كان زيدا ضربه والإنشائى فلا يقال كان عبدى بعتكه على قصد الإنشاء لأن هذه الأفعال إن كانت خبرية فهى صفات لمصادر أخبارها فى الحقيقة إذ معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى ، ومعنى أصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى وقت الصبح ، وقس على هذا سائرها وكون الخبر طلبيا أو إنشائيا ينافى حصوله فى الماضى فيناقض آخر الكلام أوله وإن كانت غير خبرية فإن توافق طلبها وطلب أخبارها اكتفى بطلبها عن طلب أخبارها إذ الطلب فيها طلب فى أخبارها تقول كن قائما أى قم وهل تكون قائما أى هل تقوم ولا تقول كن قم ولا هل تكون هل تقوم أما قوله :

* وكونى بالمكارم ذكرينى *

فذكرينى فيه بمعنى تذكرينى وإن اختلف الطلبان كأن يكون أحدهما أمرا والآخر استفهاما نحو كونى هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر فى حالة واحدة وهو محال ، أفاده الرضى . وكالخبر الفعلى الماضوى فى صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها لدلالتها على اتصال الخبر بزمن الإخبار والماضى على انقطاعه فيتنافيان وهذا متفق عليه وكالخبر المفرد المضمن معنى الاستفهام فى دام وليس والمنفى بما على الأصح ، فلا يقال لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما زال زيد ، ولا أين ما يكون زيد ، ولا أين ليس زيد ، وجوزه الكوفيون بخلاف المنفى بغير ما وغير المنفى نحو أين لا يزال زيد وأين كان زيد كذا فى الهمع وغيره . قال الدمامينى نقلا عن غيره : ينبغى أن تكون إن كذلك لأن لها الصدر بدليل أنها تعلق نحو ﴿ وتظنون إن لبثتم إلا قليلا ﴾ [الإسراء : ٥٢] ، ثم ذكر أن لا فى جواب القسم كذلك وسيأتى إيضاحه فى باب ظن وأخواتها ، وعلة المنع كما فى الدمامينى ازدحام اثنين على طلب الصدرية فى المنفى بما ولزوم تأخير ما له الصدر أو تقدم معمول الصلة فى دام ولزوم تقديم خبر ليس عليها فى ليس والصحيح منعه ، قال الدمامينى : ويوافق نقل الجواز عن الكوفيين نقل المصنف عنهم أن ما النافية لا تلزم الصدر (قوله باتفاق) أى وإن اختلفوا فى نفس المنصوب فقال الفراء : هو شبيه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده والبصريون شبيه

خبرها و (**كَكَانَ**) فى ذلكَ (**ظَلَّ**) ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا و (**باتَ**) ومعناها اتصافه به ليلا و (**أَضْحَى**) ومعناها اتصافه به فى الضحى و (**أَصْبَحَا**) ومعناها اتصافه به فى الصباح و (**أَمْسَى**) ومعناها اتصافه به فى المساء (**وَصَارَ**) ومعناها التحول من صفة إلى صفة (**ولَيْسَ**) ومعناها النفى وهى عند الإطلاق لنفى الحال وعند التقييد بزمن بحسبه

بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامدا . وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا . فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفى التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح إنما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد ، قاله الدماميني (**قوله وككان فى ذلك**) أى فى العمل المذكور لا فى المعنى . ومعنى كان اتصاف المخبر عنه بخبرها أى بمدلول خبرها التضمنى وهو الحدث فى زمان صيغتها (**قوله ومعناها**) أى مع معموليها لأن معناها وحدها مطلق حدث فى زمان ماض نهارى . وقوله بالخبر أى بمدلوله التضمنى . وقوله نهارا أى ماضيا ، ومثل ذلك كله يقال فيما بعده (**قوله ومعناها التحول إلخ**) أى فهى موضوعة له وأما استفادة التحول من غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم لموضوعها فحصل الفرق أفاده سم (**قوله وليس**) أصلها عند الجمهور ليس بكسر العين فخفف بالسكون لثقل الكثرة على الياء و لم تقلب الياء ألفا لأنه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لأنه أسهل من القلب ، ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح بل كان يلزم القلب ، ولو كانت بالضم لقيل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين . وحكى الفراء لست بكسر اللام ، كذا فى الهمع مع زيادة من الدماميني .

(**فائدة**) ذكر فى التسهيل أن ليس تختص بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها قال الدماميني . حكى سيبويه ليس أحد أى هنا ا هـ وقد بسط المسألة صاحب الهمع فقال : قال أبو حيان : نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلأنه بشبه الفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لأنه إن روعى أصله وهو خبر المبتدأ جاز حذفه أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لأنه فى معناه إذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والأعواض لا يجوز حذفها فالواو قد يحذف فى الضرورة ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارا وفصل ابن مالك فمنعه فى الجميع إلا ليس فأجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا وإلى هذا ذهب الفراء أيضا ا هـ وكتب سم على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا يخالف ما يأتى فى نحو إن خير فخير من أن خير الأول اسم كان المحذوفة مع خبرها فقد جوزوا حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذاك أو بحذف الخبر وحده فليحرر ا هـ (**قوله وهى عند الإطلاق**) خرج نحو ليس خلق الله مثله فهى فى هذا

و (زَالَ) ماضى يزال و (بَرِحَا) و (فَتِىءَ وَآنْفَكَّ) ومعنى الأربعة ملازمة الخبر عنه على ما يقتضيه الحال نحو: ما زال زيد ضاحكا، وما برح عمرو أزرق العينين. وكل هذه الأفعال ما عدا الأربعة الأخيرة تعمل بلا شرط (وَهٰـذِى آلْأَرْبَعَهْ) الأخيرة لا تعمل إلا بشرط كونها (لِشِبْهِ نَفْىٍ) والمراد به النهى والدعاء (أَوْ لِنَفْىٍ مُتْبَعَهْ) سواء كان النفى لفظا نحو: ما زال زيد قائما ﴿ولا يزالون مختلفين﴾ [هود: ١١٨]، ﴿لن نبرح عليه عاكفين﴾ [طه: ٩١] وقوله:

[١٧٦] لَيْسَ يَنْفَكُّ ذا غِنًى وَاعْتِزَازٍ ... كُلُّ ذِى عِفَّةٍ مُقِلٌ قَنُوعِ

أو تقديرا نحو: ﴿تالله تفتؤ تذكر يوسف﴾(1) وقوله:

للماضى واسمها ضمير الشأن ونحو: ﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾ [هود : ٨] ، فهى فى هذا للمستقبل (قوله لنفى الحال) أى لانتفاء الحدث فى الحال ويرد عليه أنه فعل ماض وزمن الفعل الماضى ماض ويمكن أن يجاب بأن مخالفتها لسائر الأفعال فى الدلالة على المضى عارض نشأ من شبهها الحرف فى الجمود وفى المعنى (قوله ماضى يزال) احتراز عن زال ماضى يزيل بفتح أوله فإنه تام متعد بمعنى ماز ، وعن زال ماضى يزول فإنه تام قاصر بمعنى انتقل وذهب ، ومصدر الأول الزيل ومصدر الثانى الزوال ولا مصدر للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن غيرها فعل بفتحها كما فى التصريح وغيره (قوله وفتىء) بتثليث التاء وأفتأ . همع (قوله ومعنى الأربعة) أى مع النفى (قوله على ما يقتضيه الحال) أى ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال زيد أزرق العينين ما زال الله محسنا أولا نحو : ما زال زيد ضاحكا (قوله وهذى الأربعة) أى موادها ، فاندفع ما قيل إن هذه الأربعة أفعال ماضية والنهى لا يدخل على الماضى (قوله إلا بشرط إلخ) لأن المقصود من الجملة الإثبات والأربعة متضمنة للنفى ونفى النفى إثبات (قوله والمراد به النهى والدعاء) ظاهر إطلاقه الدعاء عدم تقييده بلا وهو المتجه عندى وإن نقل المصرح عن الارتشاف تقييده بلا فيدخل صدر قول الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ ... ـت لكم خالدًا خلود الجبال

بناء على ورود لن للدعاء كما فى البيت ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل فى كل قيل ومثلهما الاستفهام الإنكارى (قوله ليس ينفك إلخ) ليس إما مهملة وإما عاملة اسمها ضمير الشأن وجملة ينفك إلخ خبرها وكل اسم ينفك وذا غنى خبرها مقدما كما قاله زكريا وغيره ولا يصح أن يكون كل اسم ليس مؤخرا لأن الكلام عليه من باب سلب العموم والقصد عموم السلب فتأمل .

---

[١٧٦] هو من الخفيف . معنا لم يزل كل ذى عفاف وإقلال وقناعة غنيا وعزيزا (قوله ليس) أهمل هنا و لم يعمل ويجوز أن تعمل بأن يضمر فيها ضمير الشأن ، ويكون اسمه وما بعده وينفك من الأفعال الناقصة ، وفيه الشاهد حيث أعمل عمل كان لتقدم النفى عليها . وكل ذى عفة اسمه ، وذا غنى خبره مقدما (قوله مقل قنوع) مجروران على الوصفية ، وضبط الشيخ أبو حيان مقل قنوع برفع قنوع على الابتداء ، ومقل مقدما خبره ، والمقل بضم القاف وتشديد اللام بمعنى القليل دخلت عليه باء الجر ، وقيل : تنازع ليس وينفك فى قوله كل ذى عفة ، والأصح إعمال الثانى لقربه .

---

(1) الآية ٨٥ : سورة يوسف . والتقدير فيها : أى لا تفتؤ .

[١٧٧] فَقُلْتُ يمينَ ٱللهِ أَبرَحُ قاعدًا وَلَوْ قطعَوا رأسى لَدَيْكِ وأوْصَالِي

ولا يحذف النافى معها قياسا إلا فى القسم كما رأيت ، وشذ قوله :

[١٧٨] وَأبرحُ ما أدامَ اللهُ قَوْمى بِحمدِ اللهِ مُنتطِقًا مُجيدًا

أى لا أبرح . ومثال النهى قوله :

[١٧٩] صاحِ شَمِّرْ وَلا تزَلْ ذاكِرَ المَوْ تِ فَنِسْيانُهُ ضلالٌ مُبينُ

ومثال الدعاء قوله(١) :

[١٨٠] أَلَا يا سْلَمِي يا دَارَ مَيَّ على البِلَى ولا زالَ مُنْهَلًا بِجرْعائِكِ القطرْ

(قوله يمين الله) خبر لمبتدأ محذوف أى قسمى أو هو المبتدأ والمحذوف الخبر والأوصال جمع وصل وهو العضو. **(قوله معها)** أى مع الأفعال الأربعة **(قوله إلا فى القسم)** أى بشرط كون الفعل مضارعا والنافى لا كما فى التصريح وغيره **(قوله منتطقا مجيدا)** أى صاحب نطاق وجواد وهما خبران لأبرح بناء على الراجح من جواز تعدد الخبر فى هذا الباب أو الثانى نعت للأول بناء على مقابله **(قوله مىّ)** قال فى التصريح هو اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم ا هـ .

---

[١٧٧] قاله امرؤ القيس الكندى وهو من قصيده طويلة من الطويل . الفاء للعطف . ويمين الله مبتدأ وخبره محذوف ، أى على يمين الله ، والجملة مقول القول **(قوله أبرح)** أى لا أبرح ، وفيه الشاهد حيث حذف منه حرف النفى ، وقاعدا خبره ، والأوصال جمع وصل الأعضاء ، وجواب لو محذوف دل عليه الكلام الأول ، أى ولو قطعوا رأسى لا أبرح .

[١٧٨] قاله خراش بن زهير ، وهو من الوافر . والشاهد فى قوله وأبرح حيث حذف منه كلمة لا لأن أصله لا أبرح وهو شاذ ، لأن لا لا تحذف فيه إلا بعد القسم . وخبره قوله منتطقا أى صاحب نطاق ، يقال جاء فلان منتطقا فرسه إذا جانبه ولم يركبه . وقيل أى قائلا قولا يستجاد فى الثناء على قومى . وقوله مجيدا بضم الميم خبر بعد خبر ينزل على المعنيين المذكورين **(قوله بحمد الله)** يتعلق بمحذوف أى أحمد على ذلك بحمد الله . ويجوز أن يتعلق بأبرح .

[١٧٩] هو من الخفيف . يعنى يا صاحب اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره فإن نسيانه ضلال ظاهر . ولا تزل نهى من زال يزال . واسمه مستتر فيه ، وخبره ذاكر الموت . وفيه الشاهد فإنه أجرى فيه زال مجرى كان لتقديم شبه النفى وهو النهى . وقد علم أن زال وأخواته لا تفارق أداة النفى فى حال نقصانها إما ملفوظا بها أو مقدرة . والفاء فى فنسيانه للتعليل ، وهو مبتدأ وضلال خبره ومبين صفته .

[١٨٠] قاله ذو الرمة غيلان ، وهو من قصيدة من الطويل . والبلا بكسر الباء من بلى الثوب إذا خلق من باب علم . ومى مرخم مية ، ومنهلا بضم الميم وسكون النون وتشديد اللام من الانهلال وهو انسكاب الماء وانصبابه ، وانتصابه على أنه خبر لزال ، والقطر اسمه أى المطر . وفيه الشاهد حيث عمل لا زال الرفع والنصب لوجود شرطه وهو تقدم النفى عليه . وقد علم إن زال وبرح وفتىء وانفك الأفعال الناقصة لا تعمل إلا بشرط تقدم نفى أو شبهه . والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيئا . والكاف خطاب لمية .

---

(١) هذا الشاهد قد سبق برقم (١١) ، ولكن استشهد به هنا بقوله : « ولا زال فهلًا » فقد قام المصدر « زال » بعمل كان ، مع السبق « بلا » الدالة على الدعاء .

(**وَمِثْلُ كَانَ**) فى العمل المذكور (**دَامَ مَسْبُوقًا بِماَ**) المصدرية الظرفية (**كَأعْطِ ما دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا**) أى مدة دوامك مصيبًا .

(**تنبيه**)*: مثل صار فى العمل ما وافقها فى المعنى من الأفعال ، وذلك عشرة وهى آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحوّل وغدا وراح كقوله :

[١٨١] **وبالمخضِ حتى آضَ جَعْدًا عَنطْنطًا إذا قامَ ساوى غاربَ ٱلفَحِلِ غارِبُهْ**

وفى الحديث : « **لا ترجعوا بعدى كفارا** » وقوله :

[١٨٢] **وكانَ مُضِلِّى مَنْ هُدِيتُ بِـرُشدهِ فَلِلهِ مُغْوٍ عـادَ بالـرشدِ آمـرا**

وفى الحديث : « **فاستحالت غربا** »[١] ومن كلام العرب : أرهف شفرته حتى قعدت

وكأنه قصد الرد على العينى فى قوله ومى ترخيم مية اهـ ومن تتبع كلام ذى الرمة نظما ونثرا وجده يسمى محبوبته بهما وقوله على البلى أى منه وهو بكسر الباء من بلى الثوب كرضى إذا صار خلقا والجرعاء أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر والمنهل المنسكب والمراد الانهلال الغير المضر بقرينة الدعاء فلا اعتراض (**قوله دام**) أى الناقصة أما التامة كما فى ما دامت التامة السموات والأرض فلا تعمل العمل المذكور (**قوله الظرفية**) أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو يعجبنى ما دمت صحيحا أى دوامك صحيحا ، فدام تامة بمعنى بقى وصحيحا حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (**قوله كأعط إلخ**) أى كأعط المحتاج درهما ما دمت مصيبا له ففى الكلام تقديم وتأخير وحذف (**قوله ما دمت**) أصله دومت بضم الواو لنقله من باب فعل المفتوح العين إلى مضمومها عند إرادة اتصال ضمير الرفع المتحرك به فنقلت ضمة الواو إلى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (**قوله مثل صار فى العمل**) أى على خلاف فى ذلك (**قوله وبالمخض**) أى وربيته أى ذلك البعير بالمخض ، وهو بالمعجمتين اللبن ، الخالص ، والجعد يطلق على معان منها الكريم والبخيل والكثير الوبر والغليظ كما فى القاموس ، وأنسبها هنا الأخيران فعلم ما فى قول البعض الجعد الكريم كما فى القاموس والمراد به فى البيت الغليظ اهـ من المؤاخذات . والعنطنط بالعين المهملة المفتوحة والنونين المفتوحتين والطاءين المهملتين كما فى القاموس : الطويل . والغارب بالغين المعجمة والراء الكاهل (**قوله غربا**) أى دلوا عظيمة (**قوله أرهف شفرته**) بفتح الشين المعجمة أى سن سكينه . وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عمل قعد هذا العمل إلا إذا كان الخبر مصدرا بكأن ، واستحسنه الرضى فلا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار وطرده كثير مطلقا وجعلوا منه قعد

---

[١٨١] البيت من الطويل ، وقائله فرعان بن الأعرف التميمى ، والشاهد فيه قوله : « آض جعدًا » حيث عمل المصدر « آض » عمل « كان » فى رفع الاسم ونصب الخبر .

[١٨٢] البيت من الطويل ، وقائله سواد بن قارب الدوسى . والشاهد فيه قوله « عاد آمرًا » فقد عمل المصدر « عاد » عمل « كان » فرفع الضمير المستتر ، ونصب « آمرًا » على أنه خبر .

---

(١) انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى حديث رقم ٧٠١٩ (كتاب التعبير) . ابن حجر الكندى ، والشاهد فيه قوله « تحولن أبؤسا » حيث عمل « تحول » عمل « كان » فرفع الاسم ، ونصب الخبر .

كأنها خربة . وقال بعضهم :

[١٨٣] وما المرءُ إلا كالشهابِ وَضوْئِهِ يحورُ رَمادًا بعْد إذ هو ساطعُ

وقال الله تعالى : ﴿ ألقاه على وجهه فارتدّ بصيرا ﴾ [يوسف : ٩٦] ، قال امرؤ القيس :

[١٨٤] وَبُدّلْتُ قَرْحًا دَاميًا بَعْدَ صحَّةٍ فيا لَكِ من نُعْمى تُحوَّلنَ أبْؤسًا

وفى الحديث : « لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا » . وحكى سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما صارت ، فالنصب على أن ما استفهامية مبتدأ ، وفى جاءت ضمير يعود إلى ما ، وأدخل التأنيث على ما لأنها هي الحاجة ، وذلك الضمير

لا يسأل حاجة إلا قضاها ، وجعل منه الزمخشرى قوله تعالى : ﴿ فتقعد مذموما مخذولا ﴾ [الإسراء : ٢٢] . **(قوله وبدلت)** بالبناء للمجهول ، قرحا بفتح القاف وضمها أى جرحا داميا أى سائل الدم . والنعمى مثل النعمة وهى بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وأنعم كأفلس وجمع النعماء أنعم أيضا نعم البأساء والأبؤس كذا فى المصباح . ومثله فى القاموس . وزاد جمعين للنعماء بالفتح والمد وهما نعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين . إذا تقرر ذلك عرفت أن النعمى فى البيت بالضم لأنها فيه بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسموعة ، وعرفت أن النعمى بوجهيها مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها فى قوله تحوّلن أبؤسا باعتبار الخبر أو باعتبار أن هذه النعمة التى هى الصحة بمنزلة نعم عديدة لأنها أم النعم . فقول البعض النعمى بفتح النون جمع نعمة فاسد . والأبؤس كأفلس جمع بأس قاله البعض كشيخنا وقد استفيد مما مر عن المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء **(قوله تغدو خماصا إلخ)** فى التمثيل به نظر لأن الظاهر أن الفعلين تامان بمعنى تذهب فى الغدوة وترجع فى الرواح أى المساء فانتصب ما بعدهما على الحال **(قوله وحكى سيبويه)** غير الأسلوب لأنه نادر كما فى التسهيل **(قوله ما جاءت حاجتك)** ذكر الدماميني أن الأندلسى قال : جاء لا تستعمل بمعنى صار إلا فى خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء زيد قائما بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده فى غيره وجعل منه جاء البر قفيزين ونقل هذا السيوطى فى الهمع عن قوم **(قوله وأدخل التأنيث على ما)** أى أوقعه ضمير ما أى أنث ضمير ما أو المراد أدخل علامة التأنيث على الفعل المسند إلى ضمير ما .

---

[١٨٣] البيت من الطويل ، وقائله لبيد بن ربيعة العامرى وهو من شواهد الهمع [١١٢/١] . والشاهد فيه قوله « يحور رمادًا » حيث عمل « يحور » عمل كان فرفع الاسم ، ونصب الخبر .

[١٨٤] البيت من الطويل ، وقائله امرؤ القيس .

هو اسم جاءت ، وحاجتك خبر ، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ؟ وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها . وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا ، نحو : ﴿ وفتحت السماء فكانت أبوابا * وسيرت الجبال فكانت سرابا ﴾ [النبأ : ٢٠] ، وقوله :

[١٨٥] بِتَيْهاءَ قَفْرٍ وَالمطىّ كأنَّها قطَا الحَزْنِ قدْ كانتْ فِراخًا بُيُوضُها

ونحو : ﴿ ظل وجهه مسودًا وهو كظيم ﴾ [النحل : ٥٨] ، وقوله :

[١٨٦] ثُمَّ أُضحوْا كأنهم وَرق جفْـ ـفَ فألْوَتْ به الصَّبا والدَّبورُ

وقوله :

[١٨٧] فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعمَتَهُمْ إذ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ ما مِثْلهُم بَشَرُ

وقوله :

(قوله بتيهاء) أى أرض يتيه فيها السائر قفر أى خالية . والمطىّ الواو للحال وهو اسم جنس جمعى للمطية سميت مطية لأنها تمطو فى سيرها أى تسرع كأنها أى فى سرعة السير قطا الحزن أى القطافى الحزن بفتح الحاء ما غلظ وصعب من الأرض . وفائدة هذه الإضافة أن الحزن لا تألفه القطا لأن الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيرا فيه وجملة قد كانت إلخ حال من قطا الحزن ، وفائدتها التنبيه على شدة سرعة سيرها لأن إسراعها إلى فرخها غالبا أشد من إسراعها إلى البيض .

(قوله فألوت) أى طارت والصبا والدبور ريحان متقابلتان .

(قوله فأصبحوا إلخ) فى الاستشهاد به نظر لما تقدم من اشتراط ألا يكون خبر صار وما بمعناها ماضيا .

---

[١٨٥] البيت من الطويل ، وقائله ابن أحمر ، واستشهد به ابن يعش [١٠٢/٧] . والشاهد فيه قوله : « قد كانت فراخًا بيوضها » فقد استعمل « كان » بمعنى صار .

[١٨٦] البيت من الخفيف ، قائله عدى بن زيد العبادى . والشاهد فيه قوله : « ثم أضحوا » حيث استخدم « أضحى » بمعنى « صار » .

[١٨٧] البيت من البسيط ، وقائله الفرزدق فى مدح عمر بن عبد العزيز ـ رضى الله عنه ـ وللشاهد فيه قوله : « فأصبحوا » فقد استخدم « أصبح » بمعنى صار ، وعمل الفعل عمل كان .

[١٨٨] أَمسَتْ خلاءَ وأَمْسى أهلُها احتملوا أخنى عليها الذى أخنى عَلَى لُبدِ

قال فى شرح الكافية : وزعم الزمخشرى أن بات ترد أيضا بمعنى صار ، ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه (**وَغَيرُ ماضٍ**) وهو المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر (**مِثْلَهُ**) أى مثل الماضى (**قَدْ عَمِلا**) العمل المذكور (**إنْ كانَ غَيرُ الماضِ مِنْهُ آسْتُعمِلَا**) يعنى أن ما تصرَّف من هذه الأفعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى . وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام قسم لا يتصرَّف بحال وهو ليس باتفاق ودام على الصحيح ، وقسم يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها ، فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر ، وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقيها فالمضارع نحو: ﴿**ولم أك بَغِيًا**﴾ [مريم: ٢٠]، والأمر نحو: ﴿**قل كونوا حجارة أو حديدا**﴾ [الإسراء: ٥٠]

(**قوله أمست خلاء**) الشاهد فى هذا فقط لا فى الثانى لكون الخبر فيه ماضيا وصار ما بمعناها لا يكون خبرهما ماضيا كما مر ، وأخنى عليها أهلكها ، ولبد كعنب(*) نسر عمر طويلا (**قوله وهو المضارع إلخ**) يشعر بأنه لا يجىء منها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح . وأما قول سيبويه مكوّن فيه فقال فى شرح اللمحة إن أبا الفتح سأل أبا على عنه فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب (**قوله مثله**) حال من فاعل عمل مقدّمة على عامله لتصرفه أو نعت لمفعول مطلق محذوف أى عملا مثل عمل الماضى ويشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع تقدم معمول الفعل المقرون بقد عليه فلعله غير متفق عليه (**قوله وهى**) أى هذه الأفعال فى ذلك أى التصرف ثبوتا مع التمام أو النقصان والانتفاء (**قوله ودام على الصحيح**) مقابله ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعا وهو يدوم فهى متصرفة عندها تصرفا ناقصا ذكره فى التوضيح وشرحه ، قالوا : ولا يرد على القول الصحيح يدوم ودم ودائم ودوام لأنها من تصرفات دوام التامة . ولى بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا أكلمك ما دمت عاصيا وقولك لا أكلمك ما تدوم عاصيا ، بل الصحيح عندى أن لها مصدرا أيضا بدليل أنهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤوّل مع ما بعدها بمصدر وأن هذا المصدر مصدرها ، وقد وقع هذا المصدر فى عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كأعط إلخ فلا يقال إنها مع ما بعدها فى تأويل مصدر مقدر لا موجود . والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن . فإذا قلت : أحبك مدة دوامك صالحا كان دوام مصدر الناقصة وصالحا خبره مثل أحبك ما دمت صالحا والفرق تحكم محض فتدبر (**قوله تصرفا تاما**) المراد التمام النسبى إذ لم يجىء لها اسم مفعول (**قوله ولم أك بغيا**) أصل أك أكون حذفت ضمته للجازم وواوه لالتقاء الساكنين ونونه للتخفيف فلم يبق من أصول الكلمة إلا فاؤها . وأصل بغيا بغويا

[١٨٨] البيت من البسيط . وقائله النابغة الذبيانى . والشاهد فيه قوله : « أمست خلاء » حيث استخدم فيه « أمسى » بمعنى « صار » .

(*) قوله ولبد : كعنب صوابه كصرد كما فى القاموس والصحاح .

والمصدر كقوله :

[١٨٩] بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سادَ فى قومه ٱلفتى وكَوْنُكَ إياهُ عليكَ يسيرُ

واسم الفاعل كقوله :

[١٩٠] وما كُلُّ من يُبْدِى ٱلبشاشةَ كائنًا أخاكَ إذا لمْ تُلْفِهِ لك مُنْجِدَا

وقوله :

اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وكسرت الغين لمناسبتها وأدغمت الياء فى الياء كذا فى التصريح . ولعل وجه جعله من باب فعول لا من باب فعيل أن فعيلا لا يستوى فيه المذكر والمؤنث بإطراد إلا إذا كان بمعنى مفعول والظاهر أن بغيا هنا بمعنى فاعل . وأما فعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث باطراد إذا كان بمعنى فاعل **(قوله قل كونوا حجارة أو حديدا)** أصل كونوا قبل اتصال واو الجماعة به كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله فى التصريح . قال الرودانى : إن قيل لم لم ترجع الواو لزوال التقاء الساكنين فى نحو : و لم أك بغيا بحذف النون ؟ قلنا : لما كان المقتضى لحذف النون ليس واجبا بل هو أمر جائز وهو مجرد التخفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هي ثابتة فى التقدير ، فموجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا فإنه لما وجب تحريك النون لأجل واو الجماعة زال سكونها لفظا وتقديرا فزال موجب حذف الواو لفظا وتقديرا ، فلو حذفت لكان حذفها بلا مقتض **(قوله والمصدر)** فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأصبح وأمسى الإضحاء والإصباح والإمساء ، ومصدر صار الصير والصيرورة ، ومصدر بات البيات والبيتوتة ، ومصدر ظل الظلول **(قوله وكونك إياه)** أى الفتى المذكور وخبر الكون من حيث النقصان إياه ومن حيث الابتداء يسير **(قوله إذا لم تلفه)** أى تجده . واعلم أنه إذا قيل ما منفك عمرو قائما كان منفك مبتدأ ناقصا معتمدا على نفى فيحتاج إلى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمرو وقائما وإلى مرفوع يسد عن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع الاسم والخبر أو الاسم فقط أو الخبر فقط ويرد على الأول أن فيه إقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع وعلى الثانى أن المبتدأ لا يكتفى بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر وعلى الثالث أن المغنى عن

---

[١٨٩] هو من الطويل . والبذل العطاء يتعلق بساد من السيادة ، والفتى فاعله **(قوله وكونك)** مصدر مضاف إلى فاعله وهو اسمه وإياه خبره . وفيه الشاهد حيث عمل فيه مصدر كان عمل كان . وخرج على أن يكون إياه مفعول فعل مقدر حذف فانفصل . والتقدير وكونك تفعله . ويسير مرفوع على أنه خبر قوله وكونك ، وفيه دلالة على أن الأفعال الناقصة لها مصادر كغيرها من الأفعال ردا على من أنكر ذلك .

[١٩٠] هو أيضا من الطويل ، ويبدى من الإبداء وهو الإظهار . والبشاشة بفتح الباء الموحدة مصدر بششت أبش بفتحها ، وهى طلاقة الوجه ، وكائنا خبر ما التى بمعنى ليس ، وفيه الشاهد فإنه اسم فاعل وقد عمل عمل فعله حيث نصب أخاك . واسمه مستتر فيه . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « **إن هذا القرآن كائن لكم أجرا وكائن عليكم وزرا** » **(قوله لم تلفه)** بالفاء أى لم تجده . والضمير المنصوب فيه يرجع إلى من . ومنجدا حال منه من أنجده إذا أعانه . وحاصل المعنى لا يكون من يبدى البشاشة اليك أخاك إذا لم تجده معينا لك فى مهماتك .

[١٩١] قضى اللهُ يا أسماءَ أن لَسْتُ زائلًا أُحِبُّكِ حتى يُغْمِضَ ٱلْجَفْنَ مُغْمِضُ

(وَفِي جَمِيعِهَا) أي جميع هذه الأفعال حتى ليس وما دام **(تَوَسُّطَ ٱلْخَبَرْ)** بينهما وبين الاسم **(أَجِزْ)** إجماعا نحو: ﴿ **وكان حقًّا علينا نصر المؤمنين** ﴾ [الروم : ٤٧] ، وقراءة حمزة وحفص : ﴿ **ليس البرَّ أن تولوا** ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، بنصب البر وقوله :

[١٩٢] سَلي إنْ جَهِلْتِ الناسَ عنَّا وَعَنهُمُ فليسَ سَوَاءً عالمٌ وَجهُولُ

وقوله:[١٩٣] لا طيبَ للعيشِ ما دَامتْ مُنَغَّصَةً لذَّاتُهُ بادِّكارِ الموْتِ وَٱلهَرَمِ

(تنبيهان) : الأول : منع ابن معطي توسط خبر ما دام وهو وهم إذ لم يقل به غيره .

الخبر هو المرفوع والخبر منصوب . واختار الحلبي على شرح الأزهرية أنه الخبر فيكون قائما في المثال مع كونه خبر منفك من حيث النقصان سد مسد خبر منفك من حيث الابتداء لأن به تمام الفائدة قال ولا يضر كونه منصوبا لأنه ليس خبرا حقيقة وإنما هو سادّ مسده وربما ينازع فيه قولهم ويغني عن الخبر مرفوع وصف إلا أن يقال إنه أغلبي والأقرب عندي أنه الاسم لأنه مرفوع الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لأن ذلك لعارض نقصان المبتدأ فافهم **(قوله أن لست)** أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة لست زائلا أحبك خبرها وزائلا خبر ليس واسم زائلا ضمير مستتر فيها وأحبك خبرها **(قوله أجز إجماعا)** لم يكترث بالمخالف في دام وليس لغلطه في هذه المخالفة كما سيذكره الشارح فلهذا حكى الإجماع والشارح أبقى الجواز في كلام المصنف على ظاهره من استواء الطرفين لقوله بعد محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه ويصح أن يراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب كما في ليس في تلك الدار صاحبها **(قوله لا طيب للعيش)** أي الحياة وبحث شيخ الإسلام في الاستشهاد بالبيت باحتمال أنه من التنازع وأعمل الثاني وهو متغصة وأضمر في الأول وهو دامت بل يلزم على الإعراب الأول الفصل بين العامل وهو متغصة والمعمول وهو بادكار بأجنبي وهو لذاته .

---

[١٩١] قاله الحسين بن مطير الأسدي . وهو أول قصيدة من الطويل وبعده :

فَحُبُّكِ بَلْوَى غَيْرَ أَلَّا يَسُوْءُنِي وَإِنْ كَانَ بَلْوَى أَنَّنِي لكِ مُبْغِضُ

(قوله قضى الله) أي حكم أو قدر . وأسماء اسم محبوبته ، وأن لست مفعول قضى أي بأن لست . ويروى بارحًا موضع زائلا وهو خبر لست ، وفيه الشاهد فإنه أجراه مجرى فعله والتقدير لست أزال أحبك **(قوله يغمض)** من الإغماض وهو إطباق الجفن على الجفن ، ومغمض فاعله .

[١٩٢] قاله السموءل بن عاديا الغساني اليهودي . وقيل : قاله اللجلاج الحارثي ، والأول أشهر . وهو من قصيدة من الطويل والقافية متواترة ، وسلي الخطاب للمؤنث ، والناس مفعوله . وقوله : إن جهلت شرطية وجوابها سلي وترك الفاء فيه ضرورة ، وقد يقع الجواب عملا طلبيا كما في قوله تعالى : ﴿ **فإن تولوا فاعلموا** ﴾ ومفعول جهلت محذوف أي إن جهلت حالنا وحالهم . وعالم اسم ليس ، وسواء مقدما خبره . وفيه الشاهد . وهو جائز خلافا لابن درستويه ، والبيت حجة عليه .

[١٩٣] هو من البسيط . الطيب بكسر الطاء اسم لما تطيبه النفس ، وهو خلاف ما تكرهه ، وهو اسم لا وخبره محذوف وهو حاصل ونحوه وهو يتعلق به للعيش . وما في ما دامت مصدرية توقيتية ، ولذاته بالرفع اسمه ، وخبره متغصة . وفيه الشاهد حيث قدم على خبره وهو جائز واقع خلافا لابن معطي . والبيت حجة عليه . والادكار هو التذكر . والهرم كبر السن من هرم بالكسر أي وبالهرم .

ونقل صاحب الإرشاد خلافا فى جواز توسط خبر ليس ، والصواب ما ذكرته . الثانى محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه ، فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شىء فى الخبر نحو : كان غلام هند بعلها ، وليس فى تلك الديار أهلها ، لما عرفت . ومن المانع خوف اللبس نحو كان صاحبى عدوى ، واقتران الخبر بإلا نحو : ﴿ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء ﴾ [الأنفال : ٣٥] ، وأن يكون فى الخبر ضمير يعود على شىء فى الاسم نحو : كان غلام هند مبغضها لما عرفت أيضا **(وكُلٌّ)** أى كل العرب أو النحاة **(سَبْقَهُ)** أى سبق الخبر **(دَامَ حَظَرْ)** أى منع ، سبق مصدر نصب بحظر مضاف إلى فاعله . ودام فى موضع النصب بالمفعولية . والمراد أنهم أجمعوا عَلَى منع تقديم خبر دام عليها ، وهذا تحته صورتان : الأولى أن يتقدم على ما ، ودعوى الإجماع على منعها مسلمة ، والأخرى أن يتقدم على دام وحدها ويتأخر عن ما وفى دعوى الإجماع

(قوله منع ابن معطى إلخ) لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدرى **(قوله والصواب ما ذكرته)** إن كان المراد من نفى الخلاف كما قد يتبادر ورد أن المثبت مقدم على النافى إلا أن يقال المخالفة الشاذة وجودها كالعدم فلا ينبغى اعتبارها **(قوله نحو كان غلام هند بعلها)** فى هذا المثال الأول نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام وليس على الناسخ فالصواب التمثيل بنحو يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها فإن الحرف المصدرى مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط . وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير **(قوله لما عرفت)** أى فى شرح قول الناظم :

*** كــذا إذا عــاد عليــه مضمــر ***

من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخبر **(قوله واقتران الخبر بإلا)** يأتى هنا سؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما فى شرح قوله أو قصد استعماله منحصرا **(قوله إلا مكاء)** أى صفيرا والتصدية التصفيق **(قوله وأن يكون فى الخبر إلخ)** الصواب الجواز فى مثل هذا لعود الضمير على متقدم رتبة وإن تأخر لفظا . والحاصل أن للخبر أحوالا ستة : وجوب التأخير نحو ما كان زيد إلا قائما وكان صاحبى عدوّى ، وجوب التوسط نحو : يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها ، وجوب التقديم على الفعل نحو أين كان زيد ، وجوب التأخير أو التوسط نحو هل كان زيد قائما ، وجوب التوسط أو التقديم نحو كان غلام هند بعلها ، ونحو : ما كان قائما إلا زيد لجواز تقديم الخبر على كان مؤخرا عن ما كما قاله سم ، جواز الثلاثة نحو : كان زيد قائما **(قوله أى سبق الخبر)** وأما الاسم فقال ابن هشام فى الحواشى إن مرفوع هذه الأفعال مشبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبه **(قوله وهذا)** أى تقديم خبر دام عليها كما يفيده ما بعده .

على منعها نظر لأن المنع معلل بعلتين : إحداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعًا باتفاق بدليل اختلافهم فى ليس مع الإجماع على عدم تصرفها ، والأخرى أن ما موصول حرفى ولا يفصل بينه وبين صلته ، وهذا أيضا مختلف فيه وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفى وصلته إذا كان غير عامل كما المصدرية ، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله (**كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ**) أى كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (**فَجِيءَ بهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ**) أى متبوعة لا تابعة لأن لها الصدر ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى كزال أو لا ككان ، فلا تقول قائمًا ما كان زيد ولا قاعدًا ما زال عمرو . قال فى شرح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين لأن ما عندهم لا يلزم تصديرها . ووافق ابن كيسان البصريين فى ما كان ونحوه وخالفهم فى ما زال ونحوه لأن نفيها إيجاب[1] .

(**قوله مسلمة**) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفى وهو ممنوع ، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله وهو أيضا ممنوع (**قوله وفى دعوى الإجماع إلخ**) ما اعترض به على دعوى الإجماع لا يبطلها لأنه قدح فى علة المنع بأنها لا تفيد الاتفاق عليه ، ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الأولى القدح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزى فى شرحه . ويمكن الجواب عن منع دعوى الإجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل الإجماع فيها على إجماع البصريين كما فى يحيى . وعن قدح الشارح فى التعليل بأن علة المنع مجموع الأمرين لا كل واحد على حدته (**قوله بدليل اختلافهم فى ليس**) أى فى امتناع تقديم خبرها عليها . قال سم : قد يقال اختلافهم فى ليس مع الإجماع على عدم تصرفها لا ينافى الاتفاق فى دام لمدرك يخصها . قال المبعض إذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام على أن ما ذكر لا يتم إلا ببيان المدرك وإلا كان شاهد زور لا لك ولا عليك اهـ وهو كلام حسن (**قوله وقد أجاز**) الأولى الفاء (**قوله إذا كان غير عامل**) بخلاف العامل كأن . والفرق أن العامل أشد اتصالا بصلته من غير العامل لطلبه إياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل لأن طلبه إياها من جهة الموصولية فقط (**قوله لكن الصورة الأولى**) استدراك على قوله وهذا تحته صورتان . وقوله أقرب إلى كلامه أى باعتبار قوله كذاك سبق إلخ ولهذا وضح الأقربية بقوله أشعر بذلك قوله إلخ وإلا فالأقرب إلى قوله دام بقطع النظر عن قوله كذاك إلخ الصورة الثانية . ولعل وجه الإشعار كما يشير إليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبه به من حيث أن المسبوق فى كل منهما ما (**قوله ما النافية**) مثلها همزة الاستفهام وكذا إن النافية عند الرضى وجعل السيوطى إن كلا (**قوله كذلك**) تأكيد لقوله كما منعوا (**قوله فجيء بها إلخ**) هذا الشطر توكيد لما قبله (**قوله ولا فرق فى ذلك**) أى فى امتناع تقديم الخبر على ما النافية .

---

(١) انظر [١/٣٠٠] توضيح المقاصد ، والمسالك .

(تنبيهات)*: الأول أفهم كلامه أنه إذا كان النفى بغير ما يجوز التقديم نحو قائمًا لم يزل زيد ، وقاعدًا لم يكن عمرو . قال فى شرح الكافية عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

[١٩٤] وَرَجِّ الفَتَى لِلْخيرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

أراد لا يزال يزيد على السن خيرًا ، فقدم معمول الخبر وهو خيرًا على الخبر وهو يزيد مع النفى بلا ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا ، لكنه حكى فى التسهيل(١) الخلاف عن الفراء . قلت ومن شواهده الصريحة قوله :

[١٩٥] مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ آلضُّحَى

(قوله لأن نفيها إيجاب) أى الكلام بدخولها صار إيجابا لأن مدخولها للنفى وهى للنفى ونفى النفى إيجاب فكأنه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير . وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو : ما زال زيد قائما نفى باعتبار اللفظ إيجاب باعتبار المعنى فمنعوا التقديم نظرا إلى اللفظ والاستثناء المفرغ نظرا إلى المعنى . ولما كان التقديم أمرًا رجعا إلى اللفظ نظر فيه إلى اللفظ والاستثناء أمرا رجعا إلى المعنى لأنه إخراج من معنى الأول نظر فيه إلى المعنى **(قوله ورجّ الفتى)** أى الشاب ، للخير أى لفعل الخير ، وما زائدة ، على السن أى على السن زيادته أى كلما ازداد عمره **(قوله وهو خيرا)** اقتصر عليه مع قوله على السن معموله أيضا لأنه ظرف متوسع فيه فلا ينهض دليلا **(قوله على الخبر إلخ)** كذا فى بعض النسخ وفى بعضها على النفى بلا وهو أخصر وأولى لأن الكلام فى التقدم على النفى لا فى التقدم على الخبر **(قوله غالبا)** احترز به عن نحو إن فى الدار زيدا جالس ، وزيدا لن أضرب وعن نحو عمرا زيد ضرب على رأى البصريين المجيزين تقديم المعمول فيه على المبتدأ ، وعن نحو : ﴿ **فأما اليتيم فلا تقهر** ﴾ [الضحى : ٩] . **(قوله لكنه إلخ)** استدراك على قول المصنف فى شرح الكافية عند الجميع **(قوله الخلاف عن الفراء)** أى أنه يمنع التقديم فى جميع حروف النفى **(قوله ومن شواهده)** أى جواز التقديم على النفى بغير ما **(قوله بمثل أو أحسن)** أى بمثل شمس الضحى فحذف من الأول لدلالة الثانى ، والأحسن أن أو بمعنى بل .

---

[١٩٤] قاله المعلوط القريعى . وهو من الطويل . ورج أمر من الترجية من الرجاء ، والفتى مفعوله ، وللخير مفعول ثان لرج . وما مصدرية وإن زائدة ، والتقدير ورج الفتى للخير مدة رؤيتك إياه لا يزال يزيد خيرًا على طول السن . ويجوز أن يكون على بمعنى مع أى لا يزال يزيد خيرًا مع زيادة سِنّه ، والألف واللام فيه بدل من المضاف إليه وخيرًا نصب على أنه مفعول يزيد . ويجوز أن يكون تمييزًا مقدمًا على رأى المازنى ، والجملة خبر لا يزال . وفيه الشاهد حيث قدم الخبر ، والفراء منعه فى حروف النفى . والبيت حجة عليه .

[١٩٥] البيت من الرجز ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « فهائمًا لن أبرحا » حيث تقدم خبر « أبرح » وهو « هائمًا » على أبرح ، مع أن أبرح منفيًّا بلن .

---

(١) انظر التسهيل صـ (٥٤) .

الثانى أفهم أيضا جواز توسط الخبر بين ما والمنفى بها نحو : ما قائما كان زيد ، وما قاعدا زال عمرو ، ومنعه بعضهم والصحيح الجواز . الثالث قوله كذاك يوهم أن هذا المنع مجمع عليه لأنه شبهه بالمجمع عليه وإنما أراد التشبيه فى أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (**وَمَنْعِ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ ٱصْطُفِي**) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف إلى مفعوله وهو سبق، والفاعل محذوف، وسبق مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر، وليس فى محل نصب بالمفعولية، واصطفى جملة فى موضع رفع خبر المبتدأ. والتقدير منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطفى أى اختير، وهو رأى الكوفيين والمبرد والسيرافى والزجاج وابن السراج والجرجانى[١] وأبى على فى الحلبيات وأكثر المتأخرين، لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية. وحجة من أجاز قوله تعالى: ﴿**ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم**﴾ [هود: ٨] لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل.

(**قوله بين ما والمنفى بها**) سيصرح الشارح فى الخاتمة بأنه إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف كان المنفى هو الخبر ، وحينئذ لا تستقيم عبارته فكان الأولى أن يقول بين ما والفعل . وقد يجاب بأن المنفى فى الظاهر الفعل فهو مراد الشارح بالمنفى (**قوله وإنما أراد إلخ**) أى وليس هذا مراده وإنما أراد إلخ (**قوله لما عرفت من الخلاف**) من قوله سابقا وكلاهما جائز عند الكوفيين (**قوله ومنع سبق خبر إلخ**) الخلاف فى غير ليس الاستثنائية إذ لا يتقدم عليها الخبر إجماعًا ومثلها لا يكون فى الاستثناء وأفهم كلام المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام وليس والمنفى بما وهو كذلك فتقول قائما كان زيد . نعم إن رفع الخبر اسما ظاهرا نحو : كان زيد كريما أبوه امتنع تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه وبين معموله بأجنبى كما فى الفارضى وغيره فإن قدم مرفوعه فالظاهر الجواز . قال الرضى : فإن كان معمول الخبر منصوبا وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو : ضاربا كان زيد عمرا لأن منصوبه ليس كجزئه ، وإن كان ظرفًا أو جارا ومجرورًا جاز بلا قبح نحو : ضاربًا كان زيد اليوم أو فى الدار إذ الظروف يتوسع فيها اهـ ثم رأيت المسألة بتفاصيلها الثلاثة فى التسهيل . ووقع الخلاف إذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان زيد أبوه فاضل أو فعلية نحو كان زيد يقوم أبوه والأصح جواز تقدمه كما فى التسهيل (**قوله فى الحلبيات**) هى مسائل أملاها بحلب (**قوله لضعفها بعدم التصرف**) هذه العلة من طرف جميع المانعين . وقوله وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنعهم وجوب تصديرها (**قوله ألا يوم يأتيهم**) أى العذاب (**قوله من أن تقديم المعمول إلخ**) أى غالبا فلا يرد نحو : زيدا لن أضرب . وإنما امتنع تقديم أضرب لضعف عامله بخلاف زيدا ، قاله زكريا (**قوله وأجيب إلخ**) أجيب أيضا بأن يوم يأتيهم معمول لمحذوف أى ألا يعرفون يوم يأتيهم

---

(١) الجرجانى هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى ، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسى ، وكان من كبار أئمة العربية والبيان ، ومن مصنفاته المغنى ل شرح الإيضاح ... والعمدة فى التعريف ... والعوامل المائة ... مات سنة ٤٧١ هـ أو ٤٧٤ (انظر البغية ١٠٦/٢) .

وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف والظروف يتوسع فيها أيضا فإن عسى لا يتقدم خبرها إجماعا لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف فى فعليتها ، فليس أولى بذلك لمساواتها لها فى عدم التصرف مع الاختلاف فى فعليتها .

(تنبيه)*: خبر فى كلامه منون ليس مضافا إلى ليس كما عرفت ، وإلا توالى خمس حركات وذلك ممنوع **(وَذُو تَمَامٍ)** من أفعال هذا الباب أى التام منها **(مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِى)**

وجملة ليس مصروفا عنهم حال مؤسسة وإن زعم البعض كشيخنا أنها مؤكدة وبأن يوم فى محل رفع بالابتداء وفتحته بناء لإضافته إلى الجملة ، وليس مصروفا عنهم خبره وضمير ليس على هذا لليوم وبأن يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان وأخواتها لدلالتها على الأحداث كما سيأتى **(قوله بأن معمول الخبر هنا ظرف إلخ)** قال الرودانى فيه : أنه يلزم الجمهور حينئذ القول بجواز تقديم خبر ليس إذا كان ظرفا أو عديله وليس كذلك لإطلاقهم المنع ا هـ وقد يقال لا لزوم لأن معمول المعمول للناسخ دون المعمول للناسخ ، ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبته انتقال القوى عن رتبته فافهم **(قوله وأيضا فإن عسى إلخ)** ليس جوابا ثانيًا كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لامتناع تقدم خبر ليس عليها فكان الأولى تقديمه على قوله وحجة إلخ ويمكن أن يقال هو معارضة لدليلهم بعد إبطاله **(قوله مع عدم الاختلاف فى فعليتها)** يرده ما تقدم فى شرح قوله بتا فعلت من أن بعض الكوفيين زعم حرفية عسى ودفعه شيخنا السيد بأن المراد بالاختلاف المعدوم فى عسى والاختلاف الموجود فى ليس اختلاف البصريين لا تفاقهم على فعلية عسى وقول بعضهم كالفارسى بحرفية ليس **(قوله كما عرفت)** أى من قوله : وليس فى محل نصب بالمفعولية إذ لو كان خبرا مضافا إلى ليس لقال فى محل جر بالجر بالإضافة **(قوله وذلك ممنوع)** أى فى الشعر **(قوله وذو تمام إلخ)** فيه إشارة إلى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار إلى المنصوب أيضا فتسمية هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث . قال المحققون كالرضى أى من الحدث المقيد لأن الدال عليه هو الخبر أما هى فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء . فإذا قلت : كان زيد قائما أو ليس زيد قائما فكأنك قلت فى الأول حصل شيء لزيد حصل القيام . وفى الثانى انتفى شيء عن زيد انتفى القيام فيكون فى الكلام إجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل فى الظرف وقيل لا تدل على الحدث أصلا بل هى لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعها وزمانه وممن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير من علماء المعانى المسند فى باب كان هو الخبر قيد له ، ولقول المنطقيين إن كان رابطة يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل فى الظرف وهو مشكل عندى فيما له مصدر إذ لا معنى للمصدر إلا الحدث اللهم إلا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون مجيء مصدر لشيء منها ، ثم رأيته مسطورا ، لكن يرد الإنكار :

أي يستغني بمرفوعه عن منصوبه كما هو الأصل في الأفعال ، وهذا المرفوع فاعل صريح (**وَمَا سِوَاهُ**) أي ما سوى المكتفي بمرفوعه (**نَاقِصٌ**) لافتقاره إلى المنصوب (**وَالنَّقْصُ فِي * فَتِئَ**) و (**لَيْسَ**) و (**زَالَ**) ماضي يزال التي هي من أفعال الباب (**دَائِمًا قُفِي**) فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال . وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصًا وتامًّا نحو ما شاء الله كان أي حدث . ﴿ **وإن كان ذو عسرة** ﴾ [البقرة : ٢٨٠] ، أي حضر . وتأتي كان بمعنى كفل وبمعنى غزل ، ويقال كان فلان الصبي إذا كفله . وكان الصوف إذا غزله . ونحو : ﴿ **فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون** ﴾ [الروم : ١٧] ، أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح . ﴿ **خالدين فيها ما دامت السموات والأرض** ﴾ [الروم : ١٧] ، أي ما بقيت . وكقوله :

[١٩٦] **وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ**

* **وكونك إياه عليك يسير** *

إلاأن يدعى أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك تفعله أي المذكور قبل من البذل والحلم ، على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدل على المفعول . واعلم أن أقرب ما قيل في لأضربنه كائنا ما كان أن ما نكرة خبر كائنا واسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة لما أي لأضربنه حالة كونه كائنا شيئا كان أي كائنا أي شيء وجد (**قوله بمرفوعه**) فيه إشارة إلى أن الرفع بمعنى المرفوع كما هو الأقرب (**قوله في فتئ**) أي لا بفتح التاء أما مفتوحها فيجيء تاما بمعنى كسر وأطفأ يقال فتأته عن الأمر كسرته ، والنار فتأتها أطفأتها حكاه المصنف في شرح التسهيل عن الفراء ، وذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك في كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره في تغليطه اهـ (**قوله بحال**) أي في حال (**قوله أي حدث**) تفسير كان في المثال الأول بحدث وفي الثاني بحضر من تفسير الشيء بجزئيات معناه مراعاة للأنسبية والأوضحية فلا ينافي أن كان التامة التي ليست بمعنى كفل أو غزل معناها ثبت . هذا . وقال الراغب كان في الآية ناقصة أي وإن كان ذو عسرة غريما لكم فحذف الخبر لدلالة السياق عليه . واعلم أن الكون مصدر لكان مطلقا إلا التي بمعنى كفل فمصدرها الكيانة كالحراسة قاله الدماميني (**قوله أي ما بقيت**) وتأتي دام التامة بمعنى سكن ومنه الحديث : « **لا يبولن أحدكم في الماء الدائم** » أي الساكن (**قوله وبات وباتت إلخ**) الشاهد في بات الأولى لأنها التامة أما الثانية فناقصة بمعنى صار اسمها ليلة

[١٩٦] قاله امرؤ القيس بن عانس بالنون قبل السين المهملة الصحابي . وقيل : قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي على ما ثبت في كتاب الشعراء الستة ، وليس بصحيح ، الأول ، نص عليه ابن دريد وغيره . وهذا موضع وهم للمحصلين وتمامه : * **كليلة ذي العائر الأرمد** *
وهو من قصيدة من الوافر أولها * قوله:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِثْمِدِ وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

الأثمد بفتح الهمزة وسكون الثاء المثلثة وضم الميم اسم موضع . وقد روى بكسر الهمزة والميم كالإثمد الكحل . والخلي الخالي عن الهموم والأحزان والعائر بعين مهملة وهمزة بعد ألف وهو الذي تدمع له العين وقيل هو نفس الرمد فعلى هذا يكون الأرمد صفة مؤكدة . والشاهد في قوله بات حيث استعملها تامة ولم يحتج فيه إلى خبر . والضمير فيه يرجع إلى نفس الشاعر . وفيه التفات من الخطاب إلى الغيبة . وليلة مرفوع لأنه فاعل باتت . والأولى أن يكون الواو للحال : أي وبت والحال إن بيتوتي كانت شديدة دل على شدتها التشبيه المذكور .

وقالوا : بات بالقوم أى نزل بهم ليلا ونحو ظل اليوم أى دام ظله وأضحينا أى دخلنا فى الضحى ومنه قوله :

[١٩٧] **إذا الليلةُ الشَّهْبَاءُ أضحَى جَلِيدُهَا**

أى بقى جليدها حتى أضحى . أى دخل فى الضحى . ويقال صار فلان الشىء بمعنى ضمه إليه ، وصرت إلى زيد تحولت إليه . وقالوا : برح الخفاء وانفك الشىء بمعنى انفصل وبمعنى خلص .

(تنبيهان) : الأول إنما قيدت زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضي يزيل فإنه فعل

وخبرها له بناء على مذهب الزمخشرى أن بات تأتى بمعنى صار والعائر . بالعين المهملة والراء اسم جامد يطلق على القذى الذى تدمع له العين وعلى الرمد بثر فى الجفن الأسفل وعلى كل ما أعلّ العين كما فى القاموس ، فالأرمد على الثانى صفة لذى العائر مؤكدة وعلى ما عداه مؤسسة وليس العائر فى البيت اسم فاعل من العور بسكون الواو ، لأن معناه كما فى القاموس وغيره الأخذ والإذهاب والذهاب والإتلاف ولا يناسب هنا شىء من هذه المعانى . إذا فهمت ما ذكرناه فى البيت علمت ما فى كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تكن أسير التقليد **(قوله بات بالقوم)** وكذا يقال بات القوم متعديا بنفسه أى أتاهم ليلا .

(قوله ظل اليوم أى دام ظله) فى التسهيل أن ظل التامة بمعنى دام وبمعنى طال ، ومثل الدمامينى الأول بنحو : لو ظلّ الظلم هلك الناس ، والثانى بنحو : ظل الليل وظل النبت .

(قوله إذا الليلة الشهباء) أى التى لا غيم فيها ، والجليد البرد الشديد وصدر البيت :

*** ومن فعلاتى أننى حسن القرى ***

(قوله بمعنى ضمه إليه) أى أو قطعه كما فى التسهيل . قال شارحه الدمامينى نقلا عن المصنف : يقال صاره يصيره ويصوره أى ضمه أو قطعه اهـ ومنه بمعنى الضم : ﴿ **فصرهن إليك** ﴾ [البقرة : ٢٦٠] . وفى الهمع أنها تأتى بمعنى رجع أيضا ومنه : ﴿ **ألا إلى الله تصير الأمور** ﴾ [الشورى : ٥٣] .

(قوله برح الخفاء) أى ذهب وتأتى بمعنى ظهر أيضا . وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلص معنيان لانفك كما فى شرح الجامع والهمع متقاربان .

---

[٢٩٧] البيت من الطويل ، وقائله عبد الواسع بن أمامة ، وهو من شواهد ابن يعيش [١٠٣/٧] والشاهد فيه قوله : « أضحى جليدها » حيث جاءت « أضحى تامة » بمعنى دخول الضحا .

تام متعدد معناه ماز ويولون زل ضأنك عن معزك أى مز بعضهم من بعض، ومصدره الزيل، ومن ماضى يزول فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال، ومنه قوله تعالى: ﴿إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا﴾ [فاطر: ٤١]، ومصدره الزوال. الثانى إذا قلت كان زيد قائما جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها، وأن تكون تامة فيكون حالا من فاعلها وإذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة **(وَلَا يَلِي ٱلعَامِلَ)** أى كان وأخواتها **(مَعْمُولُ ٱلخَبَرْ)** مطلقا عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر على الاسم نحو كان طعامك آكلا زيد خلافًا لابن السراج والفارسى وابن عصفور، أم لم يتقدم نحو كان طعامك زيد آكلا، وأجازه الكوفيون مطلقا تمسكا بقوله:

[١٩٨] قَنَافِذُ هَدَّا جُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ ... بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

(قوله للاحتراز عن ماضى يزيل) مبنى على المشهور من أن يزيل لم يرد مضارع الزال الناقصة أما على ما حكاه الكسائى والفراء من وروده مضارعا لها وأنهم يقولون لا أزيل أفعل كذا فينبغى أن يقال زال لا بمعنى ماز ولا بمعنى انتقل قاله الدمامينى **(قوله وجب أن تكون ناقصة)** أى ما لم تكن بمعنى كفل **(قوله ولا يلى العامل إلخ)** للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره. قاله فى التصريح. قال سم: ويفهم منه جواز نحو: زيد كان طعامك آكلا وبه صرح الدمامينى لأن الاسم مستتر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل اهـ. واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع فى غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل: جاء عمرا يضرب زيد لم يجز لأن سبب المنع إيلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل، نقله يس عن المصنف. وزيد فى مثاله فاعل جاء وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع إلى زيد **(قوله سواء تقدم الخبر على الاسم)** أى وتقدم المعمول أيضا على الخبر كما مثل أما إذا تقدم الخبر عليه فإنه يجوز إجماعا نحو: كان آكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو: ﴿وأنفسهم كانوا يظلمون﴾ [الأعراف: ١٧٧]، واعلم أن نحو: كان زيد آكلا طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة فى أربعة، لأن التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ، وفى تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخالف فى الألفاظ الثلاثة بعده: مثلا إذا قدمت كان فإن ذكر بعده زيد فإما أن يتقدم الخبر أو معموله، وإن ذكر بعده آكلا فإما أن يتقدم الاسم أو المعمول، وإن ذكر بعده طعامك فإما أن يتقدم الاسم أو الخبر وقس على ذلك، وكلها جائزة عند البصريين إلا كان طعامك زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد وآكلا كان طعامك زيد كما يؤخذ من كلام الناظم.

[١٩٨] قاله الفرزدق هجو به قوما وصفهم بالفجور والخيانة، وشبههم فى مشيهم بالليل فى طلبهم. والقنفذ يضرب به المثل فى السرى يقال هو أسرى من قنفذ. قيل: يحتمل أن يكون مدحا وثناء لقوم بأنهم يتفقدون بالليل قاصديهم ولا ينامون عن من ينزل بهم والأول أقرب لأنه قيل إن الفرزدق يهجو به جريرا وإن المراد بقوله عطية هو أبو جرير ومعناه أن أبا جرير هو الذى عودهم ذلك وهو من الطويل. وقنافذ مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هم قنافذ. وهو استعارة بالكناية حيث شبههم بالقنافذ وطوى ذكر المشبه **(قوله هداجون)** صفته والهداج فعال بالتشديد من الهدجان وهو مشية الشيخ، من هدج من باب ضرب. والباء فى بما كان للسببية. والضمير المنصوب فى إياهم يرجع إلى رهط جرير إذا كان المراد من عطية أباه وهو اسم كان وخبره عودا **(وقوله اياهم)** مفعول عود، وفيه الشاهد حيث فصل به بين كان واسمه والحال إنه ليس بظرف ولا مجرور على رأى الكوفيين، فإنهم يجوزون كان طعامك زيد آكلا. وأجاب البصريون بأن فى كان ضمير الشأن والجملة خبر كان فلا فصل، أو هى زائدة فلا اسم ولا خبر. وما موصولة واسم كان مستتر فيه يرجع إلى ما. وعطية مبتدأ وعود خبره. وإياهم مفعول مقدم والعائد محذوف، والتقدير بالذى كان عطية عودهم أو هو ضرورة فلا اعتبار به.

وخرّج على زيادة كان أو إضمار اسم مراد به الشأن ، أو راجع إلى ما وعليهن فعطية مبتدأ وقيل ضرورة وهذا التأويل متعين فى قوله :

[١٩٩] بَاتَتْ فُؤَادِى ذَاتُ ٱلْخَالِ سَالِبَةً ... فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِى عَيْشٌ مِنَ العَجَبِ

وقوله :

[٢٠٠] لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا ... لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

لظهور نصب الخبر . وأصل تركيب النظم ولا يلى معمول الخبر العامل فقدم المفعول وهو العامل وأخر الفاعل وهو معمول الخبر لمراعاة النظم وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله: **(إلَّا إذا ظَرْفًا أَتى)** أى معمول

(قوله قنافذ إلخ) قاله الفرزدق يهجو رهط جرير بالفجور والخيانة ويشبههم بالقنافذ فى مشيهم ليلًا ، فقوله : قنافذ تشبيه بليغ أو استعارة مصرحة وهو جمع قنفذ بقاف مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذال معجمة كما فى التصريح ، والهداجون من الهدجان وهى مشية الشيخ والباء فى بما سببية وعطية قيل هو أبو جرير والشاهد فى إيلائه كان معمول عود الذى هو خبرها . وما مر من أن هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما فى التصريح وشواهد العينى فقول البعض هو من كلام جرير غير صحيح **(قوله أو إضمار اسم)** أى لكان وقوله : مراد به الشأن أى وحينئذ فعائد الموصول محذوف أى عودهم به ولا تحتاج جملة الخبر إلى رابط لأن الاسم ضمير الشأن **(قوله أو راجع إلى ما)** وعليه فعائد الموصول الضمير المستتر فى كان ورابط جملة الخبر بالمبتدأ المنسوخ محذوف أى عودهم به **(قوله فعطية مبتدأ)** ولا يضر تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ لجوازه عند البصريين كما فى سم عن الشيخ خالد **(قوله وهذا التأويل)** أى جعله ضرورة متعين أى بالنسبة لبقية التآويل المذكورة ، فلا ينافى احتمال فؤادى فى البيت الأول وسلمى فى الثانى للنداء ومعمول سالبة ومغريًا محذوف أى لك . ولا يعارضه فى الثانى قوله فيه عنها حيث لم يقل عنك لاحتمال الالتفات فاندفع الاعتراض على الشارح فى دعواه التعين **(قوله إن حم)** بالبناء للمجهول أى قدر **(قوله التحلم)** أى تكلف الحلم والصبر عنها أو المراد رؤيتها فى الحلم بالضم أى المنام والأول أحسن **(قوله لظهور نصب الخبر)** أى فلا يمكن زيادة كان وبات ولا إضمار ضمير الشأن **(قوله إلى أقرب مذكور من قوله إلخ)** فيه أن أقرب مذكور من قوله إلا إذا إلخ الخبر وليس الضمير عائدا إليه ، إلا أن المراد مذكور مقصود بالذات والمضاف إليه مذكور لتقييد المضاف فافهم .

---

[١٩٩] هو من البسيط . وذات الشامة . وهو اسم باتت ، وسالبة خبره . وفؤادى مفعول سالبة وفيه الشاهد حيث ولى باتت معمول خبرها وهو فؤادى وليس هو بظرف ولا مجرور على رأى الكوفيين ، وحمله البصريون على الضرورة **(قوله فالعيش)** مبتدأ وخبره من العجب **(وقوله إن حم لى عيش)** جملة معترضة ، والتقدير إن حم لى عيش فالعيش من العجب ، والجزاء هو قوله فالعيش فلذلك دخله الفاء . وحم على صيغة المجهول معناه قدر .

[٢٠٠] البيت مجهول القائل ، والشاهد فيه قوله : « كان سلمى الشيب مغريًا » حيث جاء بعد كان معمول خبرها وهو « سلمى » والخبر قوله : « مغريًا » ولا يوجد تأويل .

الخبر (**أَوْحَرف جَرْ**) مع مجروره فإنه حينئذ يلي العامل اتفاقا نحو كان عندك أو فى الدار زيد جالسا زيد للتوسع فى الظرف والمجرور (**وَمُضْمَرَ ٱلشَّأنِ ٱسْمًا ٱنْو**) فى العامل (**إِنْ وَقَعْ**) شيء من كلامهم (**مُوهِمُ**) جواز (**مَا ٱسْتَبَانَ**) لك (**أَنَّهُ ٱمْتَنَعْ**) كما تقدم بيانه فى قوله : قنافذ هداجون البيت . وقوله :

[٢٠١] **فَأَصْبَحُوا وَالنَّوى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ ... وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَىٰ يُلْقِي الْمَسَاكِينُ**

(**قوله أو حرف جرّ**) أو مانعة خلوّ فتجوز الجمع إذ يجوز أن يقال كان عندك فى الدار زيد جالسا أو جالسا زيد (**قوله ومضمر الشان**) مفعول مقدم لانو وهو من إضافة الدال إلى المدلول وقوله اسما حال من مضمر أى حالة كونه محكوما باسميته لكان فيفيد أن كان الشانية ناقصة وهو الأصح لأنه لم يثبت فى كلامهم ضمير الشأن إلا مبتدأ فى الحال أو فى الأصل نحو : ﴿ **قل هو الله أحد** ﴾ ونحو أشهد أن لا إله إلا الله وقيل تامة فاعلها الضمير والجملة مفسرة وقيل واسطة . (**فائدة**)*: قال فى المغنى : ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة أوجه : أحدها عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له ولا شيء منها عليه . ثانيها أن مفسره لا يكون إلا جملة مصرحا بجزءيها عند جمهور البصريين . ثالثها أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه . رابعها لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه . خامسها أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فسر بحديثين أو أحاديث ويذكر باعتبار الشأن مثلا ويؤنث باعتبار القصة إن كان فى مفسره مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى ولمخالفة القياس من الأوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه إذا أمكن غيره ، ومن ثم ضعف قول الزمخشرى فى إنه يراكم أن اسم أن ضمير الشأن فالأولى كونه ضمير الشيطان ، ويؤيده قراءة وقبيله بالنصب إذ ضمير الشأن لا يعطف عليه ، واحتمال كونه مفعولا معه مرجوح هنا فلا ينبغى تخريج التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة أن اسم أن المفتوحة المخففة ضمير الشأن فالأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن ويؤيده قول سيبويه فى أن يا إبراهيم أن تقديره أنك ، وفى كتبت إليه ألا تفعل أنه يجزم على النهى وينصب على معنى لئلا ويرفع على أنك اهـ بتلخيص وبعض زيادة ، وأن على الجزم تفسيرية وعلى النصب مصدرية وعلى الرفع مخففة (**قوله كما تقدم بيانه**) أى كموهم الجواز الذى تقدم بيانه وهو قوله فى البيت بما كان إياهم إلخ (**قوله وقوله عطف على ما**) أى وكالموهم فى قوله .

---

[٢٠١] قاله حميد بن ثور الأرقط أحد البخلاء المشهورين ، وكان الهجاء للضيفان ، وهو من قصيدة من البسيط يصف بها أضيافا نزلوا به فقد لهم تمرا ، وأوّلها :

لَا مَرْحَبًا بِوُجُوهِ ٱلْقَوْمِ إِذْ حَضَرُوا ... كأَنَّهَا إِذْ أَنَاخُوهَا ٱلشَّيَاطِين

والنوى مبتدأ ، وعالى معرسهم خبره وقعت حالا ، وهو بضم الميم وفتح العين والراء موضع النزول آخر الليل ، وأراد به الموضع الذى أنزلهم فيه ، فلما أصبحوا ورأى من النوى شيئا كثيرا فى معرسهم أنشد هذه القصيدة ، وأشار إلى كثرة أكلهم . واسم ليس مستتر فيه ضمير الشأن . وكان النوى منصوب بيلقى من الإلقاء ، والمساكين فاعله ، والجملة خبر ليس ، واستشهد به ابن الناظم للكوفية فى تجويزهم كان طعامك زيد آكلا ، وكان طعامك آكلا زيد ، وهذا وهم منه إذ لو كان المساكين اسم ليس لكان يلقى مسندا إلى ضميره وكان يجب أن يقال يلقون أو تلقى بالتاء المثناة من فوق ، ولم يرو إلا بالياء آخر الحروف فوجب توجيهه بما ذكرنا . والواو فى وليس للحال فافهم .

فى رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق ، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر . وقال الجمهور التقدير ليس هو أى الشأن ، وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره . ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن فى كان قوله :

[٢٠٢] إذَا مُتُّ كانَ النَّاسُ صِنْفانِ شامِتٌ   وآخَرُ مُثْنٍ بالذى كنْتُ أَصْنَعُ

(وَقَدْ تُزادُ كانَ فى حَشْوٍ) أى بين شيئين ، وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل

(قوله معرسهم) على صيغة المفعول وهو محل النزول آخر الليل لكن المراد به محل نزولهم ليلا (قوله فى رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق) قيد بذلك لأنه لا يكون موهما الجواز ما استبان امتناعه وحجة بحسب الظاهر لجواز إيلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الأعلى هذه الرواية ليصح كون المساكين اسم ليس وتلقى خبرها لأنه على رواية يلقى بالتحتية وهى الأصح يتعين أن يكون المساكين فاعل يلقى وإلا لقال يلقون ليطابق المساكين فى الجمعة . وأما على رواية الفوقية فينبغى عن المطابقة فى الجمعية تاء التأنيث بتأويل المساكين بالجملة أو الجماعة . وقصد الشاعر وصفهم بكثرة الأكل من التمر الذى قدمه لهم حين نزلوا به وكان أحد البخلاء المشهورين (قوله ليس هو أى الشأن) فاسمها ضمير الشأن وكل النوى مفعول تلقى والمساكين فاعل تلقى والجملة خبر ليس (قوله وقد عرفت) أى من قوله : وهذا التأويل متعين إلخ والقصد من هذا الكلام تقييد قول المصنف ومضمر الشأن إلخ (قوله حيث أمكن تقديره) بأن كان مفسر ضمير الشأن جملة مصرحًا بجزءيها اسمية أو فعلية (قوله إذا مت إلخ) لا يقال يحتل أنه جاء على لغة من يلزم المثنى الألف لأنا نقول يمنعه قوله شامت ومثن بالرفع وتقدير مبتدأ خلاف الظاهر (قوله وقد تزاد كان) أى لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيئا أصلا كما هو مذهب الفارسى والمحققين ، ونسب إلى الجمهور وهو الأصح ، وذهب جماعة إلى أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون إن لم يكن ظاهرا أو ضميرا بارزًا ، ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها فكان زائدة على المذهب الأول لا تامة ولا ناقصة ، وعلى الثانى تامة . فقول المصنف وقد تزاد كان أى لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه . ثم هى باقية على دلالتها على الزمن الماضى على المشهور ولهذا كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضى . وقال الرضى : لا بل هى لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضى كما فى نحو ما كان أحسن زيدا كالزائدة لا زائدة حقيقية ، وتبعه حفيد الموضح ، وبنى على ذلك أن الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوّز وفى كلام شيخنا السيد أنها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد وقد تزاد دالة على الزمن الماضى كما كان أصح إلخ ، ولا تدل على الحدث اتفاقًا على ما أفاده

---

[٢٠٢] قاله العجير بن عبد الله السلولى . وهو من قصيدة من الطويل . والمعنى إذا مت كان الناس نوعين نوع منهم يشمت فى ونوع يثنى على بالذى كنت أصنعه فى حياتى . والشاهد فى قوله : كان الناس صنفان حيث وقع اسم كان ضمير الشأن ، فالناس مبتدأ وصنفان خبره . ويروى صنفين على أن يكون الناس اسم كان فلا شاهد حينئذ . وقوله خبر مبتدأ محذوف أى أحد الصنفين شامت قيل : يجوز أن يكون بدلًا من صنفان . وقوله مثن ، أى على ، وأصنع أى أصنعه لأنه عائد الموصول فافهم .

التعجب (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا) وما كان أحسن زيدًا ، وزيدت بين الصفة والموصوف فى قوله :

[٢٠٣] فِي غُرَفِ الجَنَّةِ ٱلْعُلْيَا التى وَجَبَتْ ... لهم هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مشكورِ

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

[٢٠٤] فَكَيفَ إذا مَررتَ بِدارِ قَوْمٍ ... وَجِيرَانٍ لنا كَانوا كِرَامِ

البعض وهو عندى مشكل لأن مقتضى القول السابق أن لها مرفوعا بل صريحه دلالتها على الحدث إذ لا يسند فى الحقيقة من الأفعال إلا الأحداث ، فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين . واعلم أن زيادة كان كثيرة فى نفسها فالتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تزاد بالنسبة إلى عدم زيادتها أفاده يس .

(فائدة) قال فى المغنى : يجوز فى كان من نحو إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب نقصانها وتمامها وزيادتها وهى أضعفها ، والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على زيادة ومنصوب على النقصان إلا أن قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدأ . وكان فى ﴿ فانظر كيف كان عاقبة مكرهم ﴾ [النمل : ٥١] ، تحتمل الأوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون شأنية لأجل الاستفهام وتقديم الخبر لأن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها ، وكيف حال على التمام ، وخبر لكان على النقصان وللمبتدأ على الزيادة اهـ مع زيادة من الشمنى (قوله العليا) بضم العين مع القصر وأما بفتحها فمع المد فلا يناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه للضرورة لا ضرورة إليه والأظهر أنه صفة للغرف (قوله وجعل منه سيبويه إلخ) المتجه فى البيت ما ذكره الدمامينى وفاقا للمبرد وكثير أنها ناقصة والضمير اسمها ولنا خبرها فليست زائدة ، وعلى أنها زائدة فعلى إعمالها هى تامة والضمير فاعلها ، وعلى إهمالها قيل الأصل هم لنا ثم قدم الخبر ووصل الضمير بكان الزائدة إصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل بجانب الفعل ، وقيل : الضمير توكيد للمستتر فى لنا على أن لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر ، فتحصل فى كان فى البيت أربعة أقوال أفاده المصرح وعلى القولين الأخيرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة أن الضمير لا يتصل إلا بعاملة .

[٢٠٣] البيت من البسيط ، وقائله مجهول والشاهد فيه قوله : « بسعى كان مشكور » حيث جاءت « كان » زائده بين الموصوف وصفته .

[٢٠٤] قاله الفرزدق من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك . ويروى وكيف . وروى سيبويه وكيف إذا رأيت ديار قوم (قوله وجيران) عطف على قوم ، ولنا فى موضع جر نعت للجيران على تقدير زيادة كانوا لأنهم قالوا إنها زيادة بين الصفة والموصوف أعنى جيران كرام . وقال ابن هشام : وليس من زيادتها قوله فكيف إذا مررت بدار قوم إلى آخره لرفعها الضمير خلافا لسيبويه ، لأنها مسندة إلى الضمير الذى هو الواو وذلك يدل على الاهتمام بها . ورد بأنها لا يمنع إسنادها زيادتها بدليل إلغاء ظننت مسندة متأخرة ومتوسطة . فإن قلت : الواو اسمها ولنا خبرها مقدما والتقدير وجيران كرام كانوا لنا فلا زيادة ، قلت : عدم جواز تقديم الخبر فى الأصل منع كون لنا خبرا مقدما .

وردّ ذلك عليه لكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما لم يمنع من إلغاءِ ظن عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل . وبين العاطف والمعطوف عليه كقوله :

[٢٠٥] فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَباكَ بُحورُها فِي الجاهليَّـةِ كانَ وَالإسلامِ

وبين نعم وفاعلها كقوله :

[٢٠٦] وَلَبِسْتُ سِرْبالَ الشَّبابِ أَزورُهَا وَلَنِعْـمَ كانَ شَبِيبَـةُ ٱلْمُحْتـالِ

ومن زيادتها بين جزءى الجملة قول بعض العرب(١) : وَلدت فاطمة بنت ٱلْخُرْشُب الكملة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم . نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور كقوله :

(قوله ورد ذلك إلخ) الرد مبنى على أن معنى زيادتها أنها لا تعمل أصلا **(قوله وليس ذلك)** أى رفع كان للضمير وهذا رد للرد وهو مبنى على أن معنى زيادتها صحة سقوطها وإن علمت عند ذكرها ، وقد يمنع قياسه بأن الإلغاء ليس كالزيادة فتأمل **(قوله فى لجة)** أى شدة ففيه استعارة تصريحية ، وغمرت بحورها ترشيح **(قوله ولبست سربال الشباب)** أى تلبست بالأحوال الدالة على الشباب ففيه استعارة تصريحية تبعية فى لبست أو أصلية فى سربال . والشبيبة الشباب .

(قوله بنت الخرشب) بخاء معجمة مضمومة فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة ، فموحدة والكملة جمع كامل . قال الزمخشرى فى المستصفى : فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ولدت لزياد العبسى الكملة : ربيعا الكامل ، وقيسا الحافظ ، وعمارة الوهاب ، وأنس الفوارس . وقيل لها : أى بنيك أفضل ؟ فقالت : ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل ، والله إنهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها .

(قوله نعم شذت إلخ) استدراك على إطلاق قوله فى حشو فإنه يوهم أنها تزاد قياسا حتى بين الجار والمجرور استفيد منه أن زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذى أيده سم . وفى شرح ابن عقيل على النظم أنها سماعية فيما عدا التعجب وهو المفهوم من قول الدمامينى وزيادتها بعدما التعجبية مقيس ا هـ وبهذا علم أن نقل شيخنا السيد والبعض عن الدمامينى قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة إلى ما عدا التعجب . اللهم إلا أن يكون له قولان .

---

[٢٠٥] البيت من الكامل ، وقائله الفرزدق ، وهو من شواهد الخزانة [٤/٣٥] . والشاهد فيه قوله : « فى الجاهلية كان والإسلام » فقد زيدت « كان » بين المعطوف والمعطوف عليه ولا عمل لكان .

[٢٠٦] البيت من الكامل ، قائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « نعم شبيبة المحتال » فجاءت « كان » زائدة بين « نعم » وفاعلها .

---

(١) هو قيس بن غالب البدرى .

[٢٠٧] سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

(تنبيهات): الأول أفهم كلامه أنها لا تزاد بلفظ المضارع ، وهو كذلك إلا ما ندر من قول أم عقيل :

[٢٠٨] أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

الثاني أفهم قوله فى حشو أنها لا تزاد فى غيره ، وهو كذلك خلافا للفراء فى إجازته زيادتها آخرا . الثالث أفهم أيضا تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزاد ، وهو كذلك إلا ما شذ من قولهم : ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها . روى ذلك الكوفيون . وأجاز أبو على زيادة أصبح وأمسى فى قوله :

[٢٠٩] عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ

(قوله سراة) بفتح السين المهملة جمع سرى أى سيد على غير قياس ، تسامى أى تتسامى ، والمسوّمة الخيل المجعول عليها سومة بضم السين أى علامة لتترك فى المرعى ، والعراب العربية ويروى المطهمة الصلاب ، والمطهمة المتنافسة الأعضاء والصلاب الشداد **(قوله من قول أم عقيل)** أى وهى تلاعب ولدها عقيل ابن أبى طالب **(قوله نبيل)** من النبل بالضم أو بالنبالة وهما الفضل ، وشمأل كجعفر كما هو أحد لغاته ريح تهب من ناحية القطب الشمالى . ثانيها شأمل كجعفر مقلوب شمأل . ثالثها شمال كسحاب . رابعها شمل بسكون الميم . خامسها شمل بتحريكها ، وبليل بمعنى فاعلة أو مفعولة أى بالة أو مبلولة لما فيها من الندى ، والمراد أنها رطبة وكنت بقولها إذا تهب إلخ عن الدوام **(قوله لا تزاد فى غيره)** أى الأول والآخر للاعتناء بهما **(قوله أبردها إلخ)** الضميران للدنيا كما قاله زكريا **(قوله وشانيهما)** أى باغضهما[1] والقصد بقوله مشغول بمشغول الدعاء عليه بعشق شخص مشغول عنه بعشق غيره ، أو المراد مشغول بمشغول به لأن المحب لا يرضى الشركة في حبيبه .

[٢٠٧] لا يعرف هذا إلا من قبل الفراء ، من الوافر ، ويروى سراة (*) بنى أبى بكر بفتح السين جمع سرى ، ولا يعرف فعيل على فعلة غيره يعنى خيولهم الجياد وهو جمع جواد وهو الفرس النفيس . وارتفاعه بالابتداء ، وتسامى خبره . وأصله تتسامى من السمو وهو العلو والشاهد فى زيادة كان أى على المسومة العراب وهى الخيل التى جعلت عليها علامة وتركت فى المرعى . والعراب : الخيل العربية ويروى المطهمة الصلاب ، يقال : فرس مطهم إذا كان متناسق الأعضاء . وعن الأصمعى : المطهم التام كل شيء منه على حدة . ووجه مطهم مجتمع ومدور .

[٢٠٨] قالته أم عقيل بن أبى طالب وهى ترقصه ، وأنت مبتدأ وماجد خبره ، أى كريم من مجد بالضم ، وتكون زائدة وفيه الشاهد حيث جاء على لفظ المضارع ومن شرطها إذا كانت زائدة أن تكون بلفظ الماضى وهو شاذ . ونبيل خبر بعد خبر من النبل بالضم وهو الفضل وكذا النبالة . وشمأل فعلل بسكون العين وهى التى تهب من ناحية القطب . وبليل بفتح الباء الموحدة بمعنى مبلولة صفة .

[٢٠٩] البيت من السريع ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « أصبح مشغول بمشغول » حيث زيد « أصبح » بين المبتدأ والخبر .

(١) قوله : باغضهما الأولى مبغضهما من أبغض ، لأن بغض تعديته رديئة كما فى كتب اللغة اهـ (*) رواية العينى « جياد » بدل سرات .

وقوله :

[٢١٠] أعاذِلَ قُولِى ما هوَيْتِ فأَوِّبِى كَثيرًا أَرَى أَمْسى لدَيْكِ ذُنوبِى

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى (وَيحْذِفُونَهَا) أى كان إما وحدها أو مع الاسم وهو الأكثر (وَيُبْقُون ٱلْخَبَرْ) على حاله (وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ) الشرطيتين (كَثِيرًا ذَا) الحكم (ٱشْتَهَرْ) من ذلك : المرء مجزى بعمله إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر . وقوله :

[٢١١] قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إنْ صِدْقًا وَإنْ كَذِبًا

(قوله أعاذل إلخ) الهمزة للنداء ، وعاذل منادى مرخم ، وأوّبى من التأويب وهو الترجيع وكثيرا مفعول ثان لأرى (قوله أى كان) أى هذه المادة لا بقيد الزيادة ولا بقيد الصيغة الماضوية لما سيأتى عن سيبويه فى ولو تمر من تقدير يكون (قوله إما وحدها) فالاقتصار على الخبر فى قوله ويبقون الخبر لبقائه على الحالتين فلا ينافى هذا الاقتصار قول الشارح إما وحدها وإن أورده سم وأقره شيخنا والبعض (قوله وهو الأكثر) أى لأن الفعل ومرفوعه كالشىء الواحد (قوله وبعد إن) الظرف متعلق باشتهر وكثيرا الأحسن أنه حال من فاعل اشتهر ولا تكرار فى الجمع بين الكثرة والشهرة لأنه لا يلزم من إحداهما الأخرى . قال فى التصريح : والغالب فى أن هذه أن تكون تنويعية (قوله ولو) أى المندرج ما بعدها فيما قبلها فلا يجوز الأحشف ولو تمرا وإنما كثر حذفها بعدهما لأن إن أم أدوات الشرط العاملة ولو أم غير العاملة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون فى الأمهات ما لم يتوسعوا فى غيرها قاله فى التصريح (قوله المرء إلخ) قال شيخنا : والبعض لفظ الحديث : « الناس مجزيون بأعمالهم » إلخ ا هـ وقال شيخنا السيد : المرء مجزىّ بعمله ليس حديثا وإن صح معناه قاله القليوبى ، ولذلك حكاه الحافظ فى الهمع بلفظ قيل وكذا غيره ا هـ وهذا قد يفيد أنه لم يرد مطلقا ، ويؤيده تعبير صاحب التوضيح بقوله وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم إلخ وكذا فى همع السيوطى فيما رأيته من نسخه وعلى تسليم ورود الناس مجزيون بأعمالهم إلخ يكون الشارح رواه بالمعنى .

---

[٢١٠] البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، والشاهد فيه قوله : « أرى أمسى لديك ذنوبى » حيث زاد أمسى أرى ومفعوله .

[٢١١] تمامه : * فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذَا قِيلَ *

قاله النعمان بن المنذر ملك الحيرة . وهو من قصيدة من البسيط (قوله ما قيل) مفعول قد قيل ناب عن الفاعل . قوله إن صدقا أى إن كان القول صدقا وإن كان القول كذبا . وفيهما الشاهد حيث حذف كان فيهما وهو حذف شائع ذائع . (قوله فما اعتذارك) . جزاء شرط مقدما فلذلك دخلت الفاء . والتقدير إذا قيل قول فما اعتذارك عنه .

وقوله :

[٢١٢] حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضَبَّةَ كُلُّهَا إنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإنْ مَظْلُومًا

وفى الحديث : « التمس ولو خاتما من حديد » . وقال الشاعر :

[٢١٣] لَا يَا مَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنهَا السهلُ وَالْجَبَلُ

(**تنبيهان**)*: الأول قد تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم ، من ذلك : مع أن المرء مجزى بعمله إن خير فخير وإن شر فشر برفعهما أى إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان فى عمله شر فجزاؤه شر . وفى هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة هذان والثالث نصبهما على تقدير إن كان عمله خيرًا فهو يجزى خيرًا . والرابع عكس الأول أى رفع الأول ونصب الثانى. وهذا الرابع أضعفها والأول أرجحها ، وما بينهما متوسطان[1]. ومنه مع لو ألا

(**قوله بعمله**) أى بجنس عمله لأن العمل ليس مجزيا به بل عليه قاله الناصر أو الباء بمعنى على (**قوله حديث إلخ**) حدب بحاء ودال مهملتين كفرح عطف ورقّ . وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة ، ويروى بكسر الضاد وتشديد النون ، ومدلولا العلمين متغايران (**قوله إن كان فى عمله خير**) لم يقدر كان التامة مع الاستغناء معها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب ولأن الناقصة أكثر استعمالا من التامة (**قوله أربعة أوجه مشهورة**) نص فى التسهيل على أنه ربما جر المقرون بأن أو إن لا إذا عاد اسم كان إلى مجرور بحرف قال الدماميني نحو المرء مقتول بما قتل به إن سيف فسيف أى إن كان قتل بسيف فقتله أيضا بسيف . وحكى يونس : مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح أى ألا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ، وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما لا يوجب الاطراد فلا يقال منه إلا ما سمع ، هذا مذهب سيبويه ونص المصنف على اطراده اهـ ببعض حذف (**قوله وهذا الرابع أضعفها**) أفعل التفضيل ليس على بابه بالنسبة إلى الأول كما أن قوله أرجحها ليس على بابه بالنسبة إلى الرابع . وإنما كان أضعف لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر . ومن هذا يعلم أن أرجحية الأولى لسلامته منهما واشتماله على شيئين مطردين وهما إضمار كان واسمها بعد أن وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وإن توسط الثانى والثالث لسلامة

---

[٢١٢] قاله النابغة الذبيانى وهو من قصيدة من الكامل . حدبت من حدب عليه بكسر الدال إذا عطف ورق . وبطون ضبة كلام إضافى فاعله . وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة ، وهو ضبة ابن إد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار . ويروى ضنة بكسر الضاد وتشديد النون . وهو ضنة بن عبد بن كثير بن عذرة بن سعد بن هديم . وكذا رواه الأعلم . وقال : ضنة من قضاعة من عذرة . والشاهد فى الشطر الأخير حيث حذف كان فى الموضعين . والتقدير إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما .

[٢١٣] هو من البسيط . المعنى لا يأمن غدرات الزمان صاحب بغى وظلم ولو كان ملكا له جنود كثيرة بحيث ضاق عنها السهل والجبل (**قوله ذو بغى**) فاعل لا يأمن ، والدهر نصب على الظرفية أو مفعول ، أى لا يأمن فى الدهر الحوادث ، أو لا يأمن غدرات الدهر . والشاهد فى قوله ولو ملكا حيث حذف منه كان مع اسمها بعد الشرط . وجنوده مبتدأ والجملة بعده خبره فى محل النصب على أنها صفة لملكا ، والسهل فاعل ، والجبل عطف عليه . والجملة الصغرى محلها الرفع . وهو من البسيط .

طعام ولو تمر ، جوز فيه سيبويه رفع تمر على تقدير ولو يكون عندنا تمر . الثانى قل حذف كان مع غير إن ولو كقوله :

[٢١٤] **مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإلَى إِتْلَائِهَا**

قدره سيبويه من لد أن كانت شولاً (**وَبَعْدَ أَنْ**) المصدرية (**تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا**) أى عن كان (**آرْتُكِبْ**) فتحذف كان لذلك وجوبًا إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض

كل من أحدهما واشتماله على أحد المطردين ومقتضى هذا أنهما متساويان وبه قال الشلوبين . وقال ابن عصفور : رفعهما أحسن من نصبهما ووجه بأن الحذف فى الرفع أقل منه فى النصب . وقال الدماميني : الرفع ضعيف من جهة المعنى لأن معنى إن كان فى عملهم خير غير مقصود لأن مراد المتكلم إن كان نفس عملهم خيرا إلا إن كان لهم أعمال منها خير وقد يدفع بأنه على التجريد مثل : ﴿**لهم فيها دار الخلد**﴾ [فصلت : ٢٨] ، قاله سم (**قوله على تقدير ولو يكون عندنا تمر**) المناسب عند كم إلا أن يكون استفهام المتكلم من أهل بيته واستفيد منه أن الحذف ليس خاصا بلفظ الماضى بخلاف الزيادة (**قوله من لد شولا**) بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير قياس إذ قياس جمعها شوائل ، والشائلة : الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية . والشائل : بلا هاء الناقة التى تشول بذنبها للقاح أى ترفعه لأجله ولا لبن بها أصلا وجمعها شول بضم الشين وتشديد الواو كراكع وركع والفاء زائدة . والإتلاء : بالكسر مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أى تبعها أى من زمن كونها شولا إلى زمن تبعية أولادها لها كذا فى التصريح وغيره (**قوله قدره سيبويه من لد أن كانت شولا**) أتى فى التقدير بأن لقلة إضافة لدن إلى الجمل . واعترض بأنه يلزمه حذف الموصول الحرفى وصلته وإبقاء معمولها وهو ممنوع وإن جاز حذف إن وحدها خلافا لما يوهمه كلام البعض . وأجيب بأنه حل معنى لا حل إعراب وحل الإعراب من لد كانت وإن كانت إضافة لد إلى الجملة قليلة وقدره بعضهم من لد شالت شولا فجعل شولا مصدرا لا جمعا وهو أقل كلفة من تقدير سيبويه (**قوله ارتكب**) يوهم خروجه عن القياس وليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة فى نحو يومئذ قياسا فهذا أولى (**قوله فتحذف كان**) أى وحدها إذ لا يجوز حذف الاسم معها كما صرح به الفارضى (**قوله وجوبا**) أى عند الجمهور وأجاز المبرد أما كنت منطلقا انطلقت ، ولم يسمع هذا العمل إلا فى ضمير المخاطب ، وأجاز سيبويه أما زيد ذاهبا ذهبت .

---

[٢١٤] هذا من الرجز المشطور أنشده سيبويه فى كتابه ، وهو مثل بين العرب (**قوله من لد**) أصله من لدن . وشولا : بفتح الشين المعجمة وسكون الواو وفى آخره لام ، ومادته تدل على الارتفاع ، لكن اختلف فى المراد به ههنا فقيل : مصدر شالت الناقة بذنبها أى رفعته للضراب فهى شائل بغيرها ، والجمع شول مثل ركع ، والتقدير من لدن شالت شولا . وقال سيبويه : التقدير من لدن كانت شولا ، وفيه الشاهد حيث حذف كان بعد لدن وهو قليل . وقيل : اسم جمع شائلة على غير القياس ، وهى الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية . والتقدير مثل ما قال سيبويه . وقد رجح الأول بأنه روى من لد شول بالخفض وأجيب بأن التقدير من لد شولان شول ، أو زمان شول ، أو كون شول ، فحذف المضاف ، والتقدير الأخير أولى ليتحد المعنى فى الروايتين ولكن يحتاج إلى الخبر أى موجودا فإن قدر الكون مصدر كان التامة لم يحتج إلى ذلك وقد رجع الثانى برواية الجرمى من لد شولا بغير التنوين على أن أصله شولاء بالمد ولكن قصر للضرورة ولكنها تقتضى إن المحدث عنه ناقة لا نوق . وقيل : شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به كانتصاب غدوة بعدها فى قولهم لدن غدوة ، ولا تقدير فى البيت . وهذا مردود باتفاقهم على اختصاص هذا الحكم بغدوة (**قوله إتلائها**) بكسر الهمزة وسكون التاء المثناة من فوق ومن أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أى تبعها فهى متلية ، والولد تلو ، والجمع أتلاء بفتح الهمزة .

(**كَمِثْلِ أما أَنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ**) فأن مصدرية وما عوض من كان وأنت اسمها وبرا خبرها ، والأصل : لأن كنت برًّا ، فحذفت لام التعليل لأن حذفها مع أن مطرد ، ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها ، ثم عوض عنها ما وأدغمت فيها النون ، ومنه قوله :

[٢١٥] أَبَا خُرَاشَةَ أما أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإِنَّ قَوْمِى لَمْ تأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

(**تنبيه**)*: حذفت كان مع معموليها بعد إن فى قولهم افعل هذا إما لا ، أى إن كنت

(**قوله إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض**) كما لا يجوز حذفهما معا فلا يقال إن أنت برا ، قاله الفارضى (**قوله فاقترب**) الفاء زائدة دخلت تشبيها بفاء الجواب لأن الأول سبب والثانى مسبب (**قوله فأن مصدرية**) أى عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أنها شرطية بدليل الفاء لأنهم يجيزون فتح همزة إن الشرطية ونقل البعض فى بعض نسخ حاشيته الأول عن غير البصريين والثانى عن البصريين سبق قلم . قال الفارضى : وأن المصدرية حينئذ فى محل نصب أو جر على الخلاف فى محلها بعد حذف حرف الجر معها اهـ (**قوله وأنت اسمها**) أى اسم كان وقيل العامل نفس ما لنيابتها عن كان فالاسم والخبر لها (**قوله والأصل لأن كنت برًّا**) أى الأصل الثانى والأصل الأول اقترب لأن كنت برًّا فقدمت العلة على المعلول ثم حذفت اللام إلخ ما قال الشارح وزيدت الفاء لما مر (**قوله ثم حذفت كان**) أى وصلة الموصول الحرفى تحذف نحو ما أن حراء مكانه أى ما ثبت ، أفاده يس (**قوله أبا خراشة**) بضم الخاء المعجمة صحابى وهو منادى حذف منه حرف النداء وقوله : أما أنت إلخ معلولى العلتين لدلالة المقام والأصل لأن كنت ذا نفر افتخرت علىّ لا تفتخر علىّ فإن قومى إلخ . والضبع : حيوان معروف شبه به السنة المجدبة على طريق الاستعارة التصريحية والأكل ترشيح . وقيل : الضبع حقيقة فيها أيضا . ويحتمل أن المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه لأن القوم إذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع قاله السيوطى فى شرح شواهد المغني .

---

[٢١٥] قاله العباس بن مرادس السلمى الصحابى من المؤلفة قلوبهم ، وهو من البسيط يعنى يا أبا خراشة ، وهو بضم الخاء المعجمة . واسمه خفاف [كغراب] ابن ندبة بالنون ، وهو أيضا صحابى وأحد أغربة العرب ، وأحد فرسان قيس وشعرائها (**قوله أما**) بفتح الهمزة مركبة من كلمتين الثانية عوض من كان محذوفة ، وأصله لأن كنت ، فحذفت اللام تناسيا ، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال ثم جىء بالضمير المنفصل خلفا عن المتصل ، ثم عوضت عن كان ما الزائدة قبل الضمير ، والتزم حذفها لئلا يجتمع العوض والمعوض منه ، ثم أدغم نونها فى الميم فصارا ما أنت وفيه الشاهد حيث حذف كان بعد إن الناصبة ، وقيل هى كلمتان الثانية عوض عن كان محذوفة ، والأولى إن المصدرية عند البصرية ، والشرطية عند الكوفية . وزعموا أن أن المفتوحة قد تحاذى بها ، ويؤيده رواية ابن دريد إما كنت بالكسر وبذكر كان ، وبمجىء الفاء بعدها . وقيل : هى مركبة من إن وما التى تدخل للتأكيد . وقال أبو على وأبو الفتح : ما فى إما هى الرافعة والناصبة لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب . يعنى إن كان فعملت عمله فيهما (**قوله ذا نفر**) خبر كان والفاء فى فإن قيل زائدة ، والصواب أنها رابطة لما بعدها بالأمر المستفاد من السابق لأن المعنى تنبه يا أبا خراشة إن كنت كبير القوم عزيزًا ، فإن قومى معروفون لم تأكلهم الضبع ، أى السنة المجدبة من القلة والضعف وهو بفتح الضاد وضم الباء . قيل هو على التشبيه . وقال أبو على فى الإيضاح : هو اسم للسنة المجدبة يعنى عن الحقيقة ، ويروى فإن قومك . وهذا وهم لأنه خلاف ما قصده الشاعر .

لا تفعل غيره، فما عوض عن كان، ولا نافية للخبر ومنه قوله:

[٢١٦] أَمْرَعَتِ الأَرْضُ لَو آنَّ مَالَا لَو أَنَّ نُوقًا لَكِ أَوْ جِمَالَا

* أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا *

التقدير إن كنت لا تجدين غيرها (**وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ**) ناقصة كانت أو تامة (**مُنْجَزِمْ**) بالسكون لم يتصل به ضمير نصب وقد وليه متحرك (**تُحْذَفُ نُونٌ**) هي لام الفعل تخفيفا (**وَهْوَ حَذْفٌ**) جائز (**مَا الْتُزِمْ**) نحو: ﴿**وإن تك حسنة**﴾[النساء: ٤٠]، في القراءتين بخلاف نحو: ﴿**من تكون له عاقبة الدار**﴾ [يوسف: ٩]، ﴿**وتكون لكما الكبرياء**﴾[يونس: ٧٨]، ﴿**وتكونوا من بعده قوما صالحين**﴾ [يوسف: ٩]، (**إن يكنه فلن تسلط عليه**) ﴿**لم يكن الله ليغفر لهم**﴾ [النساء: ١٦٨]، وخالف في هذا أخيرا يونس فأجاز الحذف حينئذ تمسكا بقوله:

[٢١٧] فإِنْ لَمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

(**قوله حذفت كان**) أي وجوبا وقوله مع معموليها جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط لأن لا من الخبر فكأنه لم يحذف لبقاء بعضه (**قوله بعد إن في قولهم إلخ**) نقل في التصريح عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض فإذا قيل لك: لا تأت الأمير فإنه جائر جاز أن تقول أنا آتيه وإن ومنه قالت وأنن (**قوله فما عوض عن كان**) قضيته أنها ليست عوضا عن اسمها وخبرها أيضا فيكونان حذفا بلا تعويض (**قوله ولا نافية للخبر**) الظاهر أن لا جزء من الخبر أي وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه. هذا. وجعل اللقاني ما زائدة لتأكيد إن الشرطية من غير تقدير لكان كما في: ﴿**فإما ترين**﴾ [مريم: ٢٦]، ولا داخلة على فعل الشرط واستحسن هذا غير واحد لأنه أقل تكلفا وضعفه الروداني بأن ما لا تزاد قبل الشرط المنفي بلا وبأن الجواب لا يحذف إلا إن كان الشرط ماضيا لفظا أو معنى والشرط على زعمه مستقبل وجواب الشرط على كل محذوف لدلالة أفعل قبله عليه، والتقدير فافعل هذا (**قوله أمرعت**) أي أخصبت والثلة بضم المثلثة وقد تفتح القطعة من الشيء والظاهر أن لو في الموضعين للتمني كما في: ﴿**لو أن لنا كرة**﴾[البقرة: ١٦٧]، وخبر أن في الموضع الأول محذوف تقديره لك (**قوله ومن مضارع إلخ**) متعلق بتحذف. والحاصل أن نون مضارع كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس أن يكون وصلا لا وقفا (**قوله تحذف نون**) أي لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة (**قوله في القراءتين**) أي قراءة الرفع على التمام والنصب على النقصان.

---

[٢١٦] البيت وما بعده من الرجز، والقائل مجهول، والشاهد فيه قوله: «إما لا» حيث حذفت «كان» مع اسمها، وعوض عنها «ما».

[٢١٧] قاله الخنجر بن صخر الأسدي، وهو من الطويل. والمرآة بكسر الميم آلة مشهورة، فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بأنه يشبه الأسد. الفاء في فإن لم تك للعطف إن تقدمه شيء. وتك أصله تكن والشاهد في حذف نونه مع وقوعها بعد الجازم وهو قبل الساكن، روى ذلك عن يونس والكوفية. والوسامة: الحسن والجمال من وسم. والضيغم: الأسد من الضغم وهو العض. والياء فيه زائدة.

وحمل على الضرورة ، قال الناظم وبقوله أقول ، إذ لا ضرورة لإمكان أن يقال فإن تكن المرآة أخفت وسامة ، وقد قرىء شاذا : « لم يكُ كفروا » .

(خاتمة) إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف فالمنفى هو الخبر نحو ما كان زيد عالما فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا نحو : ما كان زيدا إلا عالما فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفى نحو يعيج لم يجز أن يقترن بإلا ، فلا يقال فى ما كان زيد يعيج بالدواء : ما كان زيدا لا يعيج . ومعنى يعيج ينتفع ، وحكم ليس حكم ما

(قوله بخلاف نحو من تكون إلخ) خرج هو وما بعده بالجزم وقوله : وتكونوا إلخ بالسكون وقوله : إن يكنه إلخ بقوله لم يتصل إلخ وقوله : لم يك إلخ بقوله وقد وليه متحرك **(قوله فإن تك المرآة إلخ)** كأنه نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى بأنه يشبه وجه الضيغم وهو الأسد من الضغم وهو العض **(قوله إذ لا ضرورة إلخ)** مبنى على مذهبه فى الضرورة وقد مر ما فيه وقوله : لا مكان أن يقال فإن تكن المرآة أخفت وسامة فيه أن هذا أخصّ من كلام الشاعر لأن الشرط على هذا إخفاء الوسامة المقتضى ثبوتها فى نفسها والشرط على كلام الشاعر عدم إبداء الوسامة الصادق بانتفائها فى نفسها فتأمل **(قوله نحو يعيج)** أى التى بمعنى ينتفع كما سيذكره الشارح أما عاج التى بمعنى أقام أو وقف أو رجع أو أمال فلا يختص بالنفى ، ونحو يعيج أحد وديار وعريب ، فلا يقال ما كان مثلك إلا أحدا **(قوله فى كل ما ذكر)** أى فى أن المنفى هو الخبر وفى أنه إذا قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا وفى أنه إذا كان الخبر ملازما للنفى لم يجز أن يقترن بإلا . بقى أن ليس وما كان يشتركان فى شيء آخر نبه عليه فى التسهيل . وعبارته مع زيادة من الدمامينى عليه : وتختص ليس بجواز اقتران خبرها بواو وإن كان جملة موجبة بإلا كقوله :

ليس شيء إلا وفيه إذا ما ... قابلته عين البصير اعتبار

ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت إما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو ويشاركها فى ذلك كان بعد نفى كقوله :

ما كان من بشر إلا وميتته ... محتومة لكن الآجال تختلف

وربما شبهت الجملة المخبر بها فى هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا كقوله :

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا ... وأكثر ما يعطونك النظر الشزر
فظلوا ومنهم سابق دمعه له ... وآخر يثنى دمعة العين بالمهل

وهذا إنما أجازه الأخفش دون غيره من البصريين ولا حجة فى البيتين لاحتمال أصبح وظل فيهما للتمام وجعل الجملة حالية ، أو يقال هما ناقصان والخبر محذوف ا هـ. وقال فى التسهيل : ورفع ما بعد

كان فى كل ما ذكر . وأما زال وأخواتها فنفيها إيجاب فلا يقترن خبرها بإلا كما لا يقترن بها خبر الخالية من نفى لتساويهما فى اقتضاء ثبوت الخبر وما أوهم خلاف ذلك فمؤوّل كقوله :

[٢١٨] حَرَاجِيجُ لا تَنفَكُّ إِلَّا مُنَاخَـةً عَلَى ٱلْخَسْفِ أَوْ نَرْمِى بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

أى ما تنفصل عن الإتعاب إلا فى حال إناختها على الخسف إلى أن نرمى بها بلدًا قفرًا ،

إلا فى نحو ليس الطيب إلا المسك لغة تميم ا هـ أى حملا لها عند انتقاض نفيها على ما فى الإهمال كما فى المغنى . قال الدماميني : حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ثم نقل فى رد نحو هذا التركيب إلى اللغة المشهورة تأويلات منها أن الطيب اسمها وإلا المسك نعت للاسم لأن تعريفه تعريف الجنس والخبر محذوف أى ليس طيب غير المسك موجودًا ، وأورد عليه أن فيه التزام حذف الخبر بلا ساد مسده ثم قال : قال ابن هشام : وما تقدم من نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات ا هـ وقوله موجودا عبارة المغنى طيب .

(قوله فنفيها إيجاب) أى باعتبار مآل المعنى لما مر من أنها للنفى ونفى النفى إيجاب **(قوله فلا يقترن خبرها بإلا)** أى لأن الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب إلا فى الفضلات على قلة والخبر ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيدا لا قائما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا القيام .

(قوله فمؤوّل) أى بوجهين أولهما أحسنهما للاعتراض على ثانيهما بأن عامل الحال إن جعل تنفك ففيه أن ما قبل إلا لايعمل فيما بعد المستثنى إلا فى تابعه أو فى المستثنى منه وعلى الخسف ليس واحدًا منهما ، وإن جعل الظرف لزم تقدم المستثنى فى الاستثناء المفرغ على عامله وقد منعه البصريون وتقدم الحال على عاملها الظرف وهو نادر وبأن الاستثناء المفرغ فى المفضلات قليل فى الإيجاب . وخرج ابن جنى البيت على أن تنفك ناقصة وإلا زائدة كما يجوزه الواحدى فى قوله تعالى : **﴿ كمثل الذى ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء ﴾** [البقرة : ١٧١] .

(قوله حراجيج) جمع حرجوج بحاء مهملة فراء فجيمين بينهما واو كعصفور وهى الناقة السمينة أو الشديدة أو الضامرة والمراد بالخسف حبسها عن المرعى يعنى أنها تناخ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك إلى المرعى ، وأو بمعنى إلى أن كما صنع الشارح تبعا للمرادى فتسكين الياء للضرورة على رواية نرمى بالنون . قال الدماميني : وأحسن منه جعلها عاطفة على مناخة ونائب فاعل يرمى على روايته بالتحتية قولها بها .

---

[٢١٨] البيت من الطويل ، وقائله ذو الرمة ، والبيت من شواهد الكتاب [٤٢٨/١] .

فتنفك هنا تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها على الخسف ، ومناخة منصوب على الحال أى لا تنفك على الخسف إلا فى حال إناختها والله أعلم .

[فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس]

إنما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابهتها إياها فى المعنى . وإنما أفردت عن باب كان لأنها حروف وتلك أفعال (**إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا**) النافية نحو ما هذا بشرا وما هنّ أمهاتهم ، وهذه لغة الحجازيين وأهملها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصها بالأسماء . ولا عمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله (**دُونَ إِنْ * مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ**) أى علم . فإن فقد

(**قوله إلا فى حال إناختها إلخ**) أى فهى تنتقل من مشقة إلى مشقة . وقوله على الخسف أى على وجه الخسف .

[فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس]

أى فى العمل كما أشار إليه الشارح (**قوله لمشابهتها إياها فى المعنى**) وهو النفى . والمثبت لإعمالها عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابهة علة إعمال العرب إياها عمل ليس لا أن المثبت قياسنا إياها على ليس وتلك المشابهة جامع القياس إذ لا قياس مع النص ، فالاعتراض بأن هذا قياس فى اللغة وهو ممتنع ساقط جدا نعم ، قال سم : إنما يظهر التعليل بمشابهتها ليس فى المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من المنفى وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها (**قوله لأنها حروف**) إن قلت : الفعل أقوى من الحرف فهلا قدم عليها أفعال المقاربة . قلت : لأنها أظهر شبها بباب كان من حيث ظهور عملها الرفع والنصب كثيرا لكثرة مجيء خبرها مفردا بخلاف أفعال المقاربة ومن حيث موافقتها لبعض باب كان معنى وعملا بخلاف أفعال المقاربة (**قوله أعملت ما**) أى عند البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض وهى وإن عند الإطلاق لنفى الحال كليس كما فى الهمع (**قوله وأهملها بنو تميم**) بلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع (**قوله شروط**) أى أربعة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة وواحدا ضمنا فى قوله وسبق حرف جر إلخ فإنه تضمن أن شرط عملها لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها . وزاد قوم شرطين آخرين ألا تتكرر ما نحو ما زيد قائم وألا يبدل من خبرها موجب بإلا نحو ما زيد شيء إلا شيء لا يعبأ به ، وتركهما المصنف لأن الأول إن كان المراد منه ألا تتكرر على أن الثانية نافية مؤسسة فهو داخل فى شرط بقاء النفى لأن نفى النفى إزالة للنفى ، وإن كان المراد منه ألا تتكرر على أن الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه . والثانى له داخل فى شرط بقاء النفى لأن إيجاب البدل للمبدل منه مع أن ابن عقيل رجح فى شرحه على النظم أن إبدال موجب من خبرها لا يبطل عملها وعليه مشى الشارح فى الاستثناء جاعلاً رفع البدل

شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو: ما إن زيد قائم فما حرف نفى مهمل وإن زائدة وزيد مبتدأ وقائم خبره. ومنه قوله:

[٢١٩] بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ ... وَلاَ صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فمخرَّجة على أن إن نافية مؤكدة لما لا زائدة وكذا إذا انتقض النفى بإلا نحو: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران: ١٤٤] فأما قوله:

على محل الخبر . وعبارة المغنى إذا قلت ليس زيد شيئا لا يعبأ به جاز كون النصب على الاستثناء أو البدل فإن جئت بما مكان ليس بطلت البدلية لأن ما لا تعمل فى الموجب ا هـ . قال الشاطبى : لا تعمل ما إلا بهذه الشروط بخلاف ليس فإنها تعمل دون شرط منها وأورد عليه سم ألا تلى ليس كما اعترف به بعد ذلك يعنى ومقتضى عموم قوله دون شرط منها أن ليس تعمل وإن وليها إن مع أنها لا تلى ليس أصلًا هذا مراد سم ولم يفهم البعض مراده فقال ما قال .

(قوله دون أن) أى المزيدة لا النافية المؤكد بها كما يستفاد من قول الشارح فمخرجة على أن إن نافية إلخ وبالأولى تأكيد ما النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عملها كما يصرح به كلام المصنف فى شرح التسهيل واعتمده الدمامينى والمرادى وإن خالف فى ذلك بعضهم كما مر ، وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فلينظر . وإنما لم تعمل مع أن لبعدها عن شبه ليس بوقوع إن بعدها وقيل لضعفها عن تخطى إن وكذا يقال فى زيادة ما بعدها إن قلنا بإبطالها العمل .

(قوله مع بقا النفى) أى نفى الخبر فلا يضر انتقاض نفى معمول خبرها نحو ما زيد ضاربا إلا عمرا سم **(قوله أى علم)** أى من باب المبتدأ والخبر فإنه علم منه أن حق المبتدأ التقدم والخبر التأخر **(قوله بنى غدانة)** بضم الغين المعجمة . والصريف الفضة . والخزف الفخار .

(قوله لا زائدة) أى كما هى على رواية الإهمال فالتأكيد بإن على أنها نافية لفظى لأنه بمنزلة تكرير ما وعلى أنها زائدة معنوى كالتأكيد بسائر الحروف الزائدة وكذا فى حاشية السيوطى على المغنى **(قوله وكذا)** أى كوجود أن إذا انتقض إلخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف قبل قوله نحو ما إن زيد قائم تقديره فيبطل عملها إذا وجدت إن نحو إلخ والمعطوف والمعطوف عليه تفصيل لقوله فإن فقد شرط إلخ فانتظمت عبارة الشارح .

---

[٢١٩] البيت من البسيط ، والقائل مجهول ، والبيت فى التصريح [١/١٩٦] . والشذور [١٩٤] .

[٢٢٠] وَمَا ٱلدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ   وَمَا صَاحِبُ ٱلْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا

فشاذ أو مؤوَّل . وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما قام زيد . ومنه قوله :

[٢٢١] وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأُخْضَعَ لِلْعِدَا   وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُ

وأما قول الفرزدق :

[٢٢٢] فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ ٱللهُ نِعْمَتَهُمْ   إِذْ هُم قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ

فشاذ وقيل غلط سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ، ولم يدر أن من شرط النصب

(قوله بإلا) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو : ما زيد غير قائم **(قوله وما الدهر)** قال الناصر : المراد به نفس الفلك مجازا لا حركته فيكون اسم عين فصح أنه من باب ما زيد إلا سيرا والمنجون الدولاب الذى يسقى عليه الماء وضم داله أكثر من فتحها **(قوله أو مؤوّل)** بجعله من باب ما زيد إلا سيرا . والأصل وما الدهر إلا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أى تعذيبا فهما منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف فى الأول وجعل معذبا مصدرا ميميا بمعنى تعذيبا أو مؤوّل بجعلهما مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أى يشبه منجنونا ويشبه معذبا وهذا أقل كلفة **(قوله نحو ما قائم زيد)** أى على جعل قائم خبرا أما على جعله مبتدأ رافعا لمكتفى به عن الخبر فلا إشكال فى بقاء العمل لبقاء التركيب والمرفوع بالمبتدأ فى هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خبر ما على ما تقدم قاله شيخنا السيد **(قوله وقيل غلط)** أى لحن وفيه أن المعروف أن العربى لا يقدر أن يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته كذا فى

[شواهد ما ولا ولات ولن المشبهات بليس]

[٢٢٠] منع بعضهم الاحتجاج به وهو من الطويل أى وما الزمان إلا يدور دوران منجنون تارة يرفع وتارة يضع ، وهو بفتح الميم الدولاب التي يستقى عليها . فيكون انتصابه كنصب المصادر ، أو بفعل محذوف أى وما الدهر إلا يشبه منجنونا . وزعم ابن باب شاد أن أصله إلا كمنجنون ثم حذف الجار فانتصب المجرور ورواه المازنى * أرى الدهر إلا (منجنونا) بأهله * ثم حكم بزيادة إلا وتبعه ابن مالك فيه . والأول هو المحفوظ ، والشاهد فى منجنونا ومعذبا حيث نصبا مع بطلان عمل ما بدخول إلا . قال ابن الناظم : هذا نادر وسكت عن تأويله وقد ذكرناه .

[٢٢١] هو من الطويل . وخذل بضم الخاء جمع خاذل من خذله إذا ترك عونه . ونصره وهو خبر ما . وقومى اسمه وفيه الشاهد حيث أبطل فيه عمل ما لتقدم خبرها على اسمها **(قوله فأخضع)** بالنصب لأنه جواب النفى والتقدير فإنا أخضع . والعدى بكسر العين جمع عدو **(قوله فهم هم)** مبتدأ وخبر جواب الشرط فلذلك دخلت عليها الفاء أى هم الكاملون فى الشجاعة الكاملة .

[٢٢٢] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة من البسيط يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . فأصبحوا بمعنى صاروا . وقوله قد أعاد له نعمتهم . حال ، ويروى دولتهم . وإذ للتعليل . وهم قريش مبتدأ وخبر . وإذ الثانى عطف عليه ، والشاهد فى مثلهم حيث نصب مع تقدمه على اسم ما وهو نادر . قيل : هذا من غلط الفرزدق لانه تميمى وليس من لغته نصب الخبر ، فقصد أن يتكلم باللغة الحجازية ولم يعلم أن من شرط نصب الخبر تأخره فغلط . وقيل : هو نصب على الحال لأنه صفة لبشر ، وصفة النكرة إذا تقدمت عليها نصبت على الحال . والتقدير وإذ ما فى الدنيا بشر حال كونه مثلهم . وقيل : ظرف والتقدير وإذ ما مكانهم بشر أى فى مثل حالهم .

عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر وقيل مؤول .

(تنبيهان): الأول فى التسهيل : وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بإلا وفاقا لسيبويه فى الأول وليونس فى الثانى(١) . الثانى اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ولو كان ظرفا أو مجرورا . قال فى شرح الكافية(٢) : من النحويين من يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا وهو اختيار أبى الحسن بن عصفور **(وَسَبْقَ حَرْفِ جَرّ)** مع مجروره

الروداني . ثم قال : والذى ينبغى ألا يشك فيه أن ذلك إذا ترك العربى وسليقته أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يشك فى أنه لا يعجز عن ذلك . وقد تكلمت العرب بلغة الحبش واللغة العبرانية وغيرها وأبو الأسود عربى ، وقد حكى قول بنته لأمير المؤمنين علىّ ما أشد الحر بالرفع ، فقول سيبويه فى قصته مع الكسائى فى مسألة كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هى مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك لابد من تأويله كأن يقال المراد مر من لم يسمع مقالة الكسائى ولم يدر القصة أو نحو ذلك مما يقتضى نطقهم على سليقتهم الذى هو المعيار ا هـ وهو كلام فى غاية النفاسة طالما جرى فى نفسى **(قوله وقيل مؤول)** أى بأن فتحته بناء لإضافته إلى مبنى فهو فى محل رفع بالابتداء أو بأن الخبر محذوف أى موجود ومثلهم حال من الضمير فى الخبر وإنما قدرنا الخبر مرفوعا لما علم من أن الشاعر تميمى **(قوله وفاقا لسيبويه فى الأول)** رد بأن المنصوص عن سيبويه المنع والمجوز إنما هو الجرمى والفراء **(قوله اقتضى إطلاقه)** لا يقال قوله وسبق إلخ يقيد هذا الإطلاق لشموله نفس الخبر ومعموله والتمثيل بالمعمول فى قوله كما بى إلخ لا يخصص والقاعدة حمل المطلق على المقيد لأنا نقول عادته إعطاء الحكم بالمثال مع أن التعميم مبنى على مذهب ابن عصفور المخالف للجمهور ومنهم المصنف **(قوله وهو اختيار أبى الحسن بن عصفور)** وتأييده بقياسه على معمول الخبر بالفرق بأنه يتوسع فى الفضلة ما لا يتوسع فى العمدة . فإن قيل : قد اغتفروا تقدم خبر إن وأخواتها على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا . أجيب بأن هذه الحروف ضعيفة لأنها فرع الفرع لأنها محمولة على ليس وليس محمولة على كان على ما قيل بخلاف إن وأخواتها **(قوله وسبق إلخ)** أشار به كما تقدم إلى شرط رابع وهو ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور لأن هذه الأحرف ضعيفة العمل فلا تقوى على أن يتصرف معها ، ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال ما زيد طعامك آكلا ولا ما زيدا ضارب قائما للزوم الفصل بينها وبين معمولها بأجنبى وإن تردد فيهما سم كذا فى يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر . وللنفس ميل إليه لأن الفصل فيه ليس بين ما ومعموليها معا بخلاف تقدم معمول الاسم عليه . وانظر هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا للتوسع فيهما أولا .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد صـ (٥٧) .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب أعاننا الله على إتمامه .

(**أَوْ ظَرْفٍ**) مدخولى ما مع بقاء العمل (**كَما * بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا**) وما عندك زيد قائما (**أَجَازَ الْعُلَمَا**) سبق مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله ، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر ما على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا كما مثل . ومنه قوله :

[٢٢٣] **بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوالِى مُوَالِيَا**

فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيد آكل . ومنه قوله :

[٢٢٤] **وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ**

وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه (**وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلٰكِنْ أَوْ بِبَلْ * مِنْ بَعْدِ**) خبر (**مَنْصُوبٍ بِمَا**) الحجازية (**آلْزَمْ حَيْثُ حَلّ**) رفع مصدر نصب بالمفعولية لا لزم مضاف إلى مفعوله ، والفاعل محذوف ، والتقدير الزم رفعك معطوفا بلكن أو ببل إلى آخره . وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مقدر . ولا يجوز نصبه عطفًا على خبر ما لأنه موجب وهى لا تعمل فى

(**قوله أو ظرف**) لا يبعد أن أو مانعة خلو تجوز الجمع (**قوله مدخولى ما**) مفعول سبق دفع به توهم أن المراد سبق ذلك على ما لامتناعه لأن مالها الصدارة (**قوله والمراد إلخ**) عبر بالمراد لإيهام العبارة شمول نفس الخبر أيضا (**قوله بأهبة حزم**) الأهبة كما فى القاموس العدة بالضم (**قوله وإن كنت آمنا**) عطف على محذوف أى إن لم تكن آمنا وإن كنت آمنا ، أو الواو للحال وإن وصلية فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالأولى والشاهد فى تقدم كل حين لأن كل بحسب ما بعدها ظرف فتكون هى ظرفا (**قوله تعرفها المنازل**) أى اطلب معرفتها فى المنازل . والشاهد فى قوله وما كل إلخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرها الذى ليس ظرفا ولا مجرورا ، هذا على رواية نصب كل ، أما على رواية رفعه فكل اسمها وجملة أنا عارف فى محل نصب خبرها والعائد محذوف أى عارفه . ولا شاهد فيه حينئذ (**قوله من بعد منصوب**) أى أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جره ، سم (**قوله ولا يجوز نصبه**) أى على رأى الجمهور أما على رأى يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفى فالنصب جائز (**قوله لأنه موجب**) أى على مذهب الجمهور وأجاز المبرد كون بل ناقلة النفى إلى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائماً بل قاعدًا بالنصب

---

[٢٢٣] هو أيضا من الطويل . والباء فى بأهبة تتعلق بلذ ، وهو أمر من لاذ والأهبة فى الأصل عدة الحرب ، ولكن المراد ههنا الاستعداد والتهيؤ . والحزم ضبط الأمر ، وإن كنت آمنا معطوفة على محذوف أى إن لم تكن آمنا وإن كنت آمنا (**قوله فما**) الفاء للتعليل ، وما بمعنى ليس ومن فى محل الرفع اسمه ومواليا خبره ، وكان حين نصب على الظرف وهو معمول الخبر ، فلما تقدم لم يبطل عمل ما . وفيه الشاهد لأن المعمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا يبطل به العمل إذا تقدم على اسمها فافهم .

[٢٢٤] قاله مزاحم بن الحارث العقيلى شاعر إسلامى . وهو من الطويل ، يقال تعرفت ما عند فلان أى تطلبت حتى عرفت ، والضمير يرجع إلى محبوبته . والمنازل نصب على الظرفية . ومنى قرية ينحر بها الهدايا . أراد أنه اجتمع بها فى الحج ثم فقدها فسأل عنها فقالوا تعرفها وسل عنها فى منازل الحج من منى ، فقال : لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأل عنها (**قوله وما**) نفى ، وكل نصب على أنه مفعول عارف على لغة تميم وليس بظرف . ويجوز أن يرفع على أنه اسم ما والجملة أعنى أنا عارف خبرها ، والعائد محذوف أى عارفه . والشاهد فيه على إبطال عمل ما لا يلائها معمول الخبر .

الموجب ، تقول : ما زيد قائما ، وما عمرو شجاعًا لكن كريم ، أى بل هو قاعد ولكن هو كريم . فإن كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا . والأرجح النصب .

(تنبيه)*: قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز إذ ليس بمعطوف ، وإنما هو خبر مبتدأ مقدر ؟ وبل ولكن حرفا ابتداء **(وَبَعْدَمَا)** النافية **(وَلَيْسَ جَرَّالْبَا)** الزائدة

أى بل ما هو قاعدا أفاده اللقانى وفيه إشكال لأن نقل النفى إلى ما بعد العاطف صير ما قبله غير منفى فما وجه نصبه وجوابه أن النفى إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه **(قوله جاز الرفع)** أى على إضمار مبتدأ أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرز أى وجود الطالب للمحل **(قوله ولا قاعدا)** لا زائدة للتأكيد **(قوله قد عرفت)** أى من قوله لكونه خبر مبتدأ مقدر **(قوله مجاز)** أى بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية **(قوله وبعدما)** أى عاملة أو مهملة ما لم يكن إهمالها لانتقاض النفى فإن كان له لم تدخل الباء لأن الكلام حينئذ إيجاب **(قوله وليس)** أى غير الاستثنائية لأنها بمعنى إلا ومصحوب إلا لا يقترن بالباء كذا فى التصريح وسيأتى عن ابن هشام ما يوافقه **(قوله جرالبا الخبر)** بشرط عدم نقض نفيه بإلا كما تقدم فلا يجوز ما زيد إلا بقائم وقبوله الإيجاب فلا يجوز ما مثلك بأحد وألا يكون فى الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد أو لا يكون بزيد نقله يس عن ابن هشام . وكالخبر الاسم إذا وقع فى موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم : « ليس البرّ بأن تولوا(*) وجوهكم » بنصب البرّ وهذه الباء لتأكيد النفى على مذهب الكوفيين وهو الصحيح . وقال البصريون لدفع توهم الإثبات لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام . وقيل : إنما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لا تساع دائرة الكلام إذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه إلا بزيادة الحرف ومحل المجرور بها نصب على الإعمال وعليه يحمل ما ورد فى القرآن لأن الخبر ما لم يقع فى القرآن مجردا من الباء إلا منصوبًا ورفع على الإهمال **(فائدة)** قال فى التسهيل : وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها . قال الدمامينى : وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذى عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس . ثم قال فى التسهيل : ويندر ذلك أى جر المعطوف على الخبر المذكور فى غير ليس وما ، ثم قال : وإن ولى العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببى نحو ليس أو ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف ماله مفردا فينصب أو يجر على التوهم ورفع به السببى وهو أخوه فى المثال أو جعلا مبتدأ وخبرا فترفعهما ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدأ فتقول : ولا ذاهبان أخواه ولا ذاهبون إخوته . ولك أن تجعل الوصف مبتدأ والسببى فاعلا به أغنى عن الخبر لاعتماده على النفى وإن تلاه أجنبى عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو ،

(الْخَبَرْ) كثيرا نحو : ﴿ وما ربك بظلام ﴾ [فصلت : ٤٦] ، ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ [الزمر : ٣٦] (وَبَعْدَ لاَ) النافية (وَنَفْيِ كَانَ) وبقية النواسخ (قَدْ يُجَرْ) قليلا من ذلك قوله :

[٢٢٥] فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ ابْنِ قَارِب

وقوله :

[٢٢٦] وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِم إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله :

[٢٢٧] دَعَانِى أَخِى وَالخَيْلُ بَيْنِى وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِى لَمْ يَجِدْنِى بِقُعْدَدِ

وإن جر بالباء على الأصح جر الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولى عامين مختلفين لأن جر المعطوف بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ويتعين رفع الوصف المعطوف مع ما سواء نصبت خبرها أو جررته بالباء لأن خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف حينئذ إلى عطف الجمل اهـ مع زيادة من شرحه للدمامينى **(قوله وبعد لا)** أى عاملة عمل إن أو عمل ليس **(قوله ونفى كان)** أى وكان المنفية أى غير الاستثنائية كما مر **(قوله وبقية النواسخ)** عطف على كان فنفى مسلط عليها والمراد النواسخ غير إن وأخواتها وغير كاد وأخواتها **(قوله قليلا)** أتى به دفعا لتوهم أن قد ليست للتقليل **(قوله فكن)** الخطاب للنبى ﷺ ، والفتيل : الخيط الذى فى شق النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق أى إغناء ما ، وقوله عن سواد ابن قارب من وضع الظاهر موضع المضمر **(قوله إذ أجشع)** من الجشع وهو شدة الحرص على الأكل ، وأعجل بمعنى عجل كما فى التصريح ولا بقاء أعجل على ظاهره وجه.

---

[٢٢٥] قاله سواد بن قارب السدوسى الصحابى رضى الله عنه . وهو من قصيدة من الطويل . والشاهد فى قوله لاذ وشفاعة بمغن حيث جاءت لا بمعنى ليس ، ودخلت الباء الزائدة فى خبرها كما تدخل فى خبر ليس . وفتيلا بفتح الفاء وهو الخيط الذى يكون فى شق النواة نصب على أنه مفعول مغن ، والأصل قدر فتيل كما فى قوله تعالى : ﴿ **ولا يظلمون فتيلا** ﴾ .

[٢٢٦] قاله الشنفرى الأزدى عمرو بن براق . وهو من قصيدة من الطويل . والشاهد فى قوله بأعجلهم حيث دخلت الباء فيه وهو خبر كان المنفى . وإذ للظرف بمعنى حين مضاف إلى الجملة التى بعده ، والعامل فيه أعجلهم . وأجشع القوم مبتدأ وأعجل خبره وهو من الجشع بالجيم وهو الحرص على الأكل . قال الجوهرى : هو أشد الحرص .

[٢٢٧] قاله دريد بن الصمة ، قتل يوم حنين كافرا . وهو من قصيدة من الطويل **(قوله والخيل)** بينى وبينه جملة حالية . وأراد بالخيل الفرسان . وأخوه عبد الله وكان قتل وجعل دريد يندب وهو جريح والشاهد فى بقعدد حيث دخلت الباء فيه وهو مفعول ثان لوجد لتقدم النفى عليه وهو بضم القاف وسكون العين وضم الدال الأولى وفتحها . والمعنى ههنا لم يجدنى ضعيفا متأخرا والمعنى طلبنى فى الحرب والحال أن الفرسان بينى وبينه ولما طلبنى لم يجدنى متأخرا .

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفى لشبهه إياه كقوله :

[٢٢٨] يَقولُ إذا اقلَوْلَى عليها وأقرَدَتْ ... ألا هَلْ أخو عَيشٍ لذيذٍ بدائِمِ

وَنَدر فى غير ذلك كخبر إنَّ ولكنَّ وليت فى قوله :

[٢٢٩] فإنْ تنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لا تُلاقِها ... فانكَ مِنَّا أحدَثْتَ بالمجرَّبِ

وقوله :

[٢٣٠] وَلَكِنَّ أجرًا لوْ فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ ... وهلْ يُنكَرُ المعروفُ فى النَّاسِ والأجرُ

(قوله وَالخيل) يعنى الفرسان ، والقعدد بضم القاف فسكون المهملة فضم الدال وفتحها الضعيف المتأخر ، قاله العينى (قوله أجروا الاستفهام) ظاهره ولو غير إبطالى . وفى التصريح أن هل فى البيت للجحد (قوله لشبهه إياه) أى فى عدم تحقق مدخول كل (قوله يقول إلخ) هو هجو من الفرزدق لجرير بأن قومه كليبا يأتون الأتن فالضمير فى يقول إلى الكلبى ، إذا اقلولى أى ارتفع على الأتان . وأقردت الأتان بالقاف : لصقت بالأرض وسكنت ألا هل إلخ مقول القول . واعترض البعض الاستشهاد بهذا بأنه خروج عما نحن فيه إذ الكلام فى زيادة الباء بعد الناسخ وهو مدفوع بأن قول الشارح : وربما أجروا الاستفهام غير مقيد بأن يكون الاستفهام داخلا على ناسخ وإن أوهمته عبارته بل هو أعم والمعنى ربما أجروا الاستفهام الموجود فى الكلام مجرى النفى الداخل على الناسخ فالاستشهاد بالبيت فى محله (قوله وندر) أى قل جدا (قوله كخبران إلخ) وكالحال فى ما جاءنى زيد براكب (قوله فإن تنأ) أى تبعد عنها أى عن أم جندب المذكورة فى قوله أول القصيدة :

خليلىَّ مرّا بى على أم جندب ... لنقضى حاجات الفؤاد المعذب

[٢٢٨] قاله الفرزدق وصدره : * تقول إذا اقلولى عليها وأقردت *
وهو من قصيدة من الطويل يهجو بها جريرا وكليبا رهطه ويرميهم بإتيان الأتن كما أن بنى فزارة يرمون بإتيان الإبل (قوله اقلولى) أى يقول الكلبى إذا ارتفع على الأتان وأقردت الأتان بالقاف يعنى لصقت بالأرض وسكنت (قوله ألا ليت إلخ) مقول القول (وقوله ذا) اسم ليت والعيش بدل منه واللذيذ صفته وبدائم خبره . وفيه الشاهد حيث زيدت الباء فى خبر ليت . وروى الجوهرى الأهل أخو عيش لذيذ بدائم . وعليه تكون الباء زائدة فى خبر المبتدأ الذى دخلت عليه هل لشبهها بالنفى . وقد صرف بعضهم معنى البيت إلى معنى حسن ولكنه ليس مراد الشاعر وهو أن الجنازة تقول بلسان الحال إذا ارتفع عليها الميت والحال إنها أقردت أى سكنت : ألا هل صاحب عيش لذيذ يدوم فى عيشه ؟ والحامل لذلك عدم إطلاعهم على السابق واللاحق .

[٢٢٩] البيت من الطويل ، وقائله امرؤ القيس الكندى . والشاهد فيه زيادة « الباء » فى خبر « إن » فى قوله : « بالمجرب » وذلك على سبيل القلة .

[٢٣٠] هو من الطويل . والشاهد فى بهين حيث دخلت عليه الباء وهو خبر لكن لشبهه بالفاعل وهو نادر (قوله لو فعلت) معترض بين اسم لكن وخبره ، ومفعوله محذوف أى لو فعلته ، وجواب لو محذوف ، والتقدير ولكن أجراهين لو فعلته هين . وهل للنفى (قوله والأجر) مرفوع عطفا على المعروف .

وقوله :

[٢٣١] أَلا لَيْتَ ذَا العَيْشَ اللَّذِيذَ بدائِمِ

على إحدى الروايتين . وإنما دخلت فى خبر إن فى قوله : ﴿ أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر ﴾ [الأحقاف : ٣٣] ، لأنه فى معنى أو ليس الله بقادر .

(تنبيهات)*: الأول لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين أن تكون حجازية أو تميمية كما اقتضاه إطلاقه وصرح به في غير هذا الكتاب . وزعم أبو على أن دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشرى وهو مردود ، فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود فى أشعارهم فلا التفات إلى من منع ذلك . الثانى اقتضى إطلاقه أيضا أنه لا فرق فى ذلك بين العاملة والتى بطل عملها بدخول إن ، وقد صرح بذلك فى غير هذا الكتاب . ومنه قوله :

[٢٣٢] لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

حقبة أى مدة ، لا تلاقها بدل من تنأ لأن عدم الملاقاة هو النأى كما قاله زكريا **(قوله لو فعلت)** معترض بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أى لو فعلته لأصبت أو هى للتمنى **(قوله وإنما دخلت إلخ)** جواب عما يرد على قوله وندر . وحاصله كيف تدعى ندور ما ذكر مع وقوعه فى القرآن المنزه عن وقوع النادر استعمالا . وحاصل الجواب أن دخولها فى الآية لأن مدخولها يؤول بحسب المعنى إلى خبر ليس **(قوله لأنه فى معنى إلخ)** بدليل التصريح به فى قوله تعالى : ﴿ أو ليس الذى خلق السموات والأرض بقادر ﴾ ، أو يقال لأن أنّ ومعموليها سدا مسد مفعولى يروا العلمية وهى من النواسخ فمدخولها جزء من معمولى الناسخ فكأنه معموله وقد أجاز الزجاج القياس على ما فى الآية أجاز ما ظننت أن أحدا بقائم **(قوله فى خبر ما)** الإضافة لأدنى ملابسة بالنسبة للتميمية لأنها خبر لها أى الخبر الواقع فى حيزها .

(قوله وتبعه على ذلك الزمخشرى) بناء منهما على أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فإن المقتضى نفيه اهـ دمامينى أى بدليل دخولها فى نحو لم أكن بقائم وامتناعها فى كنت قائما . **(قوله فى أشعارهم)** كقول الفرزدق :

* لعمرك ما معن بتارك حقه *

---

[٢٣١] هو عجز البيت . وهو الشاهد السابق برقم (٢١٩) .

[٢٣٢] البيت من المتقارب ، وقائله المنحل الهذلى فى رثاء أبيه . والشاهد فيه زيادة الباء فى خبر « ما » .

الثالث إقتضى إطلاقه أيضا أنه لا فرق فى لا بين العاملة عمل ليس كما تقدم والعاملة عمل إن ، نحو قولهم : لا خير بخير بعده النار أى لا خير خير (**فِى ٱلنَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا**) النافية بشرط بقاء النفى والترتيب على ما مر ، وهو أيضا خاص بلغة الحجاز دون تميم . ومنه قوله :

[٢٣٣] **تعَزَّ فَلَا شيءٌ على الأرضِ بَاقِيَا ... وَلَا وَزَرٌ مِما قضى ٱللهُ واقِيَا**

(**قوله بدخول إن**) أى أو بعدم الترتيب لا بانتقاض النفى بإلا فالمفهوم فيه تفصيل فلا اعتراض (**قوله لا خير بخير**) بحث فيه باحتمال كون الباء ظرفية لا زائدة والخبر الجار والمجرور . وأجاب غير واحد كالبعض بأن هذا الاحتمال الظاهر وإن ادعى الدمامينى ظهوره . وأنا أقول لابد من التزام هذا الاحتمال أو التزام كون الكلام على زيادة الباء مقلوبا لأن المعنى المقصود من هذا الكلام نفى كينونة الخير فى الخير الذى بعده النار أى نفى وجود شيء من الخير الذى بعده النار وهذا إنما يفيده الكلام إذا جعل مقلوبا والأصل لا خير بعده النار خير ، وليس المقصود نفى الخيرية التى بعدها النار عن الخير كما يفيده جعل الباء زائدة من غير التزام القلب لأن معنى كون لا لنفى الجنس أنها لنفى الخبر عن الجنس . فإن قلت : يغنى عن التزام القلب جعل بعده النار صفة لاسم لا . قلت : يلزم حينئذ الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو خير وحيث كانت دعوى الزيادة محوجة إلى ارتكاب القلب الذى هو خلاف الأصل كان احتمال الظرفية هو الظاهر وفاقا للدمامينى فتدبره فإنه فى غاية الحسن والمتانة .

(**قوله فى النكرات**) إنما اختص عمل لا بالنكرات لأنها عند الإطلاق لنفى الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب ا هـ سم أما التى لنفى الجنس نصا فعاملة عمل إن وأورد على تخصيص عمل لا بالنكرات أنه وقع فى أمثلة سيبويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدًا . وأجيب بأنه لا عمل للا بل هى زائدة والاسمان تابعان لمعمولى ما قاله المصرح (**قوله كليس**) حال من لا أو مفعول مطلق على معنى عملا كعمل ليس (**قوله بشرط بقاء النفى والترتيب**) أى بين اسمها وخبرها ولم يقل وعدم الاقتران بأن لأنها لا تقترن بها أصلا فلا يحتاج إلى اشتراطه وبقى شرطان عدم تقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور وألا تكون لنفى الجنس نصا ولا يرد البيت الآتى أعنى تعز إلخ لأن التنصيص على نفى الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا .

---

[٢٣٣] هو أيضا من الطويل . وتعز أمر من العزاء وهو الصبر والتسلى (**وقوله فلا شيء على الأرض باقيا**) جواب الأمر ولا فى الموضعين بمعنى ليس ، والشاهد فيهما حيث عمل عملها فيهما . والوزر : الملجأ ، والواقى : الحافظ . المعنى اصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض ولا ملجأ يقى الشخص ويحفظه مما قضى الله رب العالمين .

(تنبيهات) : الأول ذكر ابن الشجرى أنها أعملت فى معرفة ، وأنشد للنابغة الجعدى :

[٢٣٤] **وَحَلَّتْ سَوادَ القلبِ لا أَنَا باغِيًا سِواها ولا عنْ حُبِّها مُتراخِيَا**

وتردد رأى الناظم فى هذا البيت ، فأجاز فى شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله فى شرح الكافية فقال : يمكن عندى أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال تقديره لا أرى باغيا ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرا ناصبًا باغيًا على الحال . ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه . ونظائره كثيرة منها قولهم حكمك مسمطا ، أى حكمك لك مسمطا أى مثبتا ، فجعل مسمطا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فأن يعامل باغيًا بذلك وعامله فعل أحق

(قوله على ما مر) أى من البيان قيل ومن الخلاف **(قوله تعز)** أن تصبر وتسلّ والوزر الملجأ ، والشاهد فى الشطرين وقيل : لا شاهد فى الشطر الأول لاحتمال أن باقيا حال من الضمير فى على الأرض وعلى الأرض خبر فيكون محتملا للرفع والنصب . وفيه أنا لو سلمنا أن على الأرض خبر لكان نصب الخبر فى الشطر الثانى قرينة على نصبه فى الأول وإلا كان تلفيقا بين لغتين فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الأمر أنه فى الأول بقرينة الثانى **(قوله سواد القلب)** أى حبته السوداء وباغيًا طالبًا **(قوله مرفوع فعل)** أى على أنه نائب فاعل **(قوله لا أرى)** أى لا أبصر إذ لو كانت علمية لكان المنصوب مفعولا ثانيا لا حالا ولعله لم يجعلها علمية والمنصوب مفعولا مع أنه أنسب بالمعنى لأن حذف غير القلبى أكثر من حذف القلبى **(قوله والفعل المقدر بعده)** إنما قدر بعده لما مر من وجوب تأخير الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدأ **(قوله هذا)** أى الوجه الثانى من باب الاستغناء بالمعمول إلخ أى من باب سد الحال مسد الخبر العامل فيها كما يؤخذ مما بعده أى قوله ونظائره إلخ فلا اعتراض بأن الوجه الأول فيه أيضا الاستغناء بالمعمول وهو أنا عن العامل وهو فعله المحذوف قاله شيخنا والبعض . ولك أن ترجع اسم الإشارة إلى التأويل بوجهيه ويكون التنظير على وجهه الأول بنحو حكمك مسمطا فى الاستغناء بمطلق معمول عن مطلق عامل وإن لم يكن المعمول حالا والعامل خبرا وحينئذ فلا اعتراض ولا جواب **(قوله حكمك مسمطا)** تقدم أن هذا شاذ فلا يناسب التنظير به .

---

[٢٣٤] قبله :

بَـدَتْ فِعْـلَ ذِى وُدٍ فَلَمَّـا تَبِعْتُهَـا تَوَلَّتْ وَبَـقَّتْ حَاجَتِـي فِـى فُؤَادِيَـا

قالهما النابغة الجعدى الصحابى عمِّر مائتين وأربعين سنة . قيل : اسمه عبد الله بن قيس . وقيل : قيس بن عبد الله . وقيل : حيان بن قيس . وهما من قصيدة من الطويل . ولم يورد أبو تمام فى حماسته غيرهما لكونهما مختارين وهى تنيف على عشرة أبيات **(قوله بدت)** أى ظهرت أى المحبوبة ويروى دنت . وفعل ذى ود نصب بنزع الخافض أى كفعل ذى ود أى محبة . وبقت بالتشديد ، ويروى وحلت حاجتى **(قوله فى فؤاديا)** أصله فؤادى بسكون ياء المتكلم ، فلما حركت للضرورة أشبعت بالألف . والشاهد فى قوله لا أنا باغيا حيث عمل لا بمعنى ليس فى المعرفة وهو شاذ . وقد ذهب إليه أبو الفتح وابن الشجرى . وأجيب بأن يجعل أنا مرفوعا بفعل مضمر وباغيا نصب على الحال تقديره لا أرى باغيا سواها أى طالبا غيرها ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . ويروى : « **وحلت سواد القلب لا أنا مبتغى** » فعلى هذا لا أيضا معملة ، ولكن سكّنَ ياء مبتغٍى للضرورة وسواد القلب حبته ، وكذلك سوداؤه وسويداؤه .

وأولى ، هذا لفظه . الثانى اقتضى كلامه مساواة لا لليس فى كثرة العمل وليس كذلك ، بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه(١) ، وقد نبه عليه فى غير هذا الكتاب . الثالث الغالب على خبر لا أن يكون محذوفا حتى قيل إن ذلك لازم كقوله :

[٢٣٥] مَــنْ صَدَّ عَــنْ نِيرانِهـــا فأنـا ٱبْنُ قَيْسٍ لا بَــرَاحُ

أى لا براح لى . والصحيح جواز ذكره كما تقدم (وَقَدْ تَلِى لَاتَ وإنْ ذَا ٱلْعَمَلَا)

(قوله اقتضى كلامه) حيث شبه لا بليس ثم قال وقد تلى لات فأفاد أن إعمال لا كليس كثير ولعل مراد الشارح باقتضاء كلام المصنف المساواة فى الكثرة اقتضاؤه المساواة فى أصل الكثرة فلا يمنع كلام الشارح بأن الغالب ضعف المشبه عن المشبه به (قوله قليل) بل قيده فى شرح القطر بالشعر وجعله ابن الحاجب سماعيا وتبعه الجامى وعللت القلة بنقصان شبهها بليس لأنها للنفى مطلقا وليس لنفى الحال وما اقتضاه كلامه هنا صرح به فى تسهيله حيث قال : ويلحق بها أن النافية قليلا ولا كثيرا اهـ قال السيوطى : قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل أن ، وقال أبو حيان : الصواب عكسه لأن أن قد عملت نظما ونثرا ولا أعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريحا سوى البيت السابق اهـ (قوله عن نيرانها) أى الحرب وقوله فأنا ابن قيس إلخ علة للجواب المحذوف أى فأنا لا أصد لأنى ابن قيس والقافية مطلقة لا مقيدة بدليل بقية القوافى فلا يقال يحتمل أن لا عاملة عمل إن لأن ظهور الضم يمنع هذا الاحتمال ، قاله الرودانى (قوله وقد تلى) من ولى الشىء يليه ولاية إذا تولاه ويشترط لإعمال لات وإن عمل ليس ما اشترط فى ما إلا الشرط الأول لأن أن لا تزاد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما ويظهر قياسا على ما سبق فى ما أن تأكيدان النافية بأن نافية أخرى لا يبطل عملها وتزيد لات باشتراط أن يكون معمولاها اسمى زمان وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل النسبى بالنسبة لأن بناء على جواز استعمال المشترك فى معنييه فلا ينافى قوله صاحب التوضيح وعملها أى لات إجماع من العرب وعلى تسليم أن قد للتقليل بالنسبة إلى لات أيضا يقال الإجماع على الجواز فلا ينافى قلة الوقوع . فإن قلت : إذا أجمعت العرب على إعمالها فكيف منعه بعض النحاة كالأخفش ؟ قلت : معنى إجماع العرب على إعمالها كما فى الرودانى أنه وجد فى لغة الحجازيين والتميميين بعدها مرفوع وحده ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه وهذا لا ينافى اختلاف النحاة فى ذلك الموجود هل هو معمول لها أولا .

---

[٢٣٥] قاله سعد بن مالك جد طرفة ، وهو من قصيدة من الكامل المرفل المضمر ، فإن « سن لا يراح » مستفعلاتن مضمر مرفل (قوله من صد) أى أعرض . ومن شرطية والضمير فى نيرانها يرجع إلى الحرب (قوله فأنا) مبتدأ وابن قيس خبره ، والجملة جواب الشرط . والشاهد فى قوله لابراح حيث استعمل لا بمعنى ليس ، والخبر محذوف أى لابراح لى ، أى ليس لى براح . قيل : يجوز أن يكون براح مبتدأ . ورد بأن لا الداخلة على الجملة الاسمية يجب إعمالها أو تكرارها فلما لم تتكرر علم أنها عاملة . ورد بأن هذا شعر فيجوز فيه أن ترد غير عاملة ولا مكررة . ورد بأن الأصل كون الكلام على غير الضرورة (فإن قلت) ما موقع لابراح ؟ قلت : مستأنفة كأنه قال أنا ابن قيس الذى عرفت بالشجاعة فلا يحتاج إلى البيان . ثم قال على سبيل الاستئناف لابراح لى . ويجوز أن يكون حالا مؤكدة كأنه قال أنا ابن قيس ثابتا فى الحرب نحو زيد أبوك عطوفا فافهم .

---

(١) وانظر شرح ابن عقيل فى ذلك [٣١٦/١] .

المذكور أما لات فأثبت سيبويه والجمهور عملها ، ونقل منعه عن الأخفش . وأما إن فأجاز إعمالها الكسائى وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه جمهور البصريين . واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، والصحيح الإعمال ، فقد سمع نثرا ونظما ، فمن النثر قولهم : إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية . وجعل منه ابن جنى قراءة سعيد بن جبير : ﴿ **إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم** ﴾ [الأعراف : ١٩٤] ، على أن إن نافية رفعت الذين ونصبت عبادا أمثالكم خبرا ونعتا . والمعنى ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم فى الإتصاف بالعقل ، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم فى عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

[٢٣٦] **إن هُوَ مُسْتَوْلِيًا على أَحَـدٍ إلَّا على أضْعَـفِ المجَانيـنِ**

(قوله ذا العملا) اسم الإشارة راجع إلى عمل ليس فى قوله أعمال ليس لا إلى عمل لا فى قوله فى النكرات إلخ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض بإشعار كلامه باشتراط التنكير مع لات وإن وهو غير مسلم فى أن لأنها تعمل فى المعارف والنكرات بل قيل باشتراط المعرفة **(قوله ونقل منعه عن الأخفش)** وعليه فالمرفوع الذى يليها مبتدأ حذف خبره والمنصوب الذى يليها مفعول لفعل محذوف تقديره أرى مثلا أفاده فى التصريح **(قوله ومنعه جمهور البصريين)** ومما يتخرج عليه قول بعضهم إن قائم بتشديد النون أصله إن أنا قائم حذفت همزة أنا اعتباطا وأدغمت النون فى النون وحذفت ألفها للوصل ، ومثل هذا فى : ﴿ **لكنا هو الله ربى** ﴾ [الكهف : ٣٨] فأصله لكن أنا ففعل فيه ما مر وسمع إن قائما على الإعمال ، أفاده المغنى . قال الدمامينى : قرأ ابن عامر لكنا بإثبات ألف أنا وصلا ووقفا تعويضا بالألف عن الهمزة المحذوفة وغيره بإثباتها وقفا فقط على الأصل ا هـ وانظر لم لم ترسم أن قائما بألف عقب النون مع أنه القياس لثبوتها وقفا ولعله لدفع التباس إن خطا بأنا التى هى ضمير رفع منفصل وإعراب ﴿ **لكنا هو الله ربى** ﴾ لكن حرف استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره الجملة بعده ولا تحتاج لرابط لأنها عين المبتدأ والله مبتدأ ثالث خبره ربى . وهذه الآية مما اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط باعتبارين **(قوله قراءة سعيد إلخ)** خرّجها بعضهم على أن إن مخففة من الثقيلة ناصبة للجزءين لتتوافق القراءتان إثباتا وهو تخريج على شاذ لأن نصبها الجزءين شاذ .

---

[٢٣٦] أنشده الكسائى . وهو من الوافر . والشاهد فى قوله إن ، فإنها نافية بمعنى ليس وعملت عملها وهو نادر **(قوله هو)** اسمها ومستوليا خبرها والاستثناء مفرغ . ويروى إلا على حزبه الملاعين . وفيه شاهد آخر وهو أن انتقاض النفى بعد الخبر لا يقدح فى العمل .

وقوله :

[٢٣٧] إنِ ٱلْمَرءُ مَيْتًا بانقِضاءِ حياتِهِ ولكنْ بأنْ يُبْغى عليهِ فيُخْذَلَا

وقد عرفت أنه لا يشترط فى معموليها أن يكونا نكرتين (وَمَا لِلَاتَ فِي سِوَى) اسم (حِينٍ) أى زمان (عَمَلْ) بل لا تعمل إلا فى أسماء الأحيان نحو حين وساعة وأوان . قال تعالى : ﴿ ولات حين مناص ﴾ [ص : ٣] . وقال الشاعر :

[٢٣٨] نَدِمَ ٱلْبُغاةُ ولاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

وقال الآخر :

[٢٣٩] طَلَبـوا صُلْحَنـا وَلَاتَ أوَانٍ فأجَبْنا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقَـاءُ

(قوله خبرا ونعتا) على اللف والنشر المرتب (قوله والمعنى إلخ) أشار به إلى دفع التنافى بين القراءة المشهورة المثبتة للمثلية ومقابلها النافية لها . وحاصل الدفع أن النفى والإثبات لم يتواردا على مثلية واحدة فالمثبتة المماثلة فى العبودية والمنفية المماثلة فى الإنسانية وأحوالها كالعقل .

(قوله إلا على أضعف المجانين) يعلم منه أن انتقاض النفى بالنسبة إلى معمول الخبر لا يبطل عمل إن كما (قوله وقد عرفت) أى من الأمثلة (قوله فى سوى اسم حين) قدر اسم لدفع توهم أن المراد لفظ حين فقط كما قيل بذلك (قوله مناص) أى فرار .

(قوله ولات ساعة مندم) الواو للحال والمندم الندامة . (قوله أن ليس) أن تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائد إلى الأوان . وقوله حين بقاء أي بقاء للصلح .

---

[٢٣٧] هو من الطويل . المعنى ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن إنما يموت إذا بغى عليه فيخذل عن النصر والعون . والشاهد فى قوله إن المرء ميتا حيث عمل فيه إن عمل ليس (قوله يبغى عليه) على صيغة المجهول . والتقدير ولكن يموت بأن يبغى عليه من البغى وهو الظلم (قوله فيخذلا) بالنصب عطف عليه فيترك نصره وعونه .

[٢٣٨] قاله محمد بن عيسى التيمى . وقيل مهلهل بن مالك الكنانى وهو من الكامل . والبغاة جمع باغ . والشاهد فى قوله ولات ساعة مندم حيث زيدت التاء بعد لات التى بمعنى ليس ، والجملة حال . والمعنى ندموا وقت لا ينفعهم الندم . والبغى مبتدأ ومرتع مبتغيه كلام إضافى مبتدأ ثان ، ووخيم خبره والجملة خبر الأول وهو من الوخامة .

[٢٣٩] قاله أبو زبيد المنذر بن حرملة الطائى ، مات على دين النصرانية . وقد أدرك الإسلام ، وكان عثمان رضى الله عنه يقربه ويدنى مجلسه . وهو من قصيدة طويلة من الخفيف . والشاهد فى قوله ولات أوان حيث وقع خبره لفظة أوان كالحين ، وهى حالية أى ليس الأوان أوان صلح ، فحذف المضاف إليه ثم بنى أوان كما بنى قبل وبعد عند حذف المضاف إليه ، ولكنه بنى على الكسر لشبهه بنزال فى الوزن ، ثم نون للضرورة ، وإن تفسيرية وليس للنفى ، واسمه محذوف . وقوله : حين بقاء خبره ، أى ليس الحين حين بقاء الصلح .

أى وليس الأوان أوان صلح فحذف المضاف إليه أوان منوى الثبوت ، وبنى كما فعل وبعد إلا أن أو أنا لشبهه بنزال وزنا بنى على الكسر ونوّن اضطرارا . وأما قوله :

[٢٤٠] لَهفِى عَلَيْكِ لِلَهْفَةٍ من خائفٍ   يَبْغِى جِوَارَكِ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ

فارتفاع مجير على الابتداء أو الفاعلية ، أى لات يحصل مجير أو لات له مجير . ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان .

(تنبيه): للنحويين فى لات الواقع بعدها هنا كقوله :

[٢٤١] * حَنَّتْ نَوارِ وَلَاتَ هُنَّا حَنَّتِ *

(قوله أى وليس إلخ) تفسير لقوله ولات أوان **(قوله منوىّ الثبوت)** .

أى معنى ليصح البناء **(قوله وبنى)** أى عند الجمهور وذهب الفراء إلى أنها قد يجربها الزمان كما فى البيت وقراءة بعضهم ولات حين مناص بالجر . وأجيب بأن الجر فى الآية على تقدير من الاستغراقية ويجوز ذلك فى البيت أيضا .

(قوله لشبهه بنزال إلخ) قد يستفاد منه جواز بناء أمام فى الحالة المذكورة على الكسر لشبهها بنزال فتأمل **(قوله بنى على الكسر)** قال البعض : ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون على أصل التقاء الساكنين ونوّن للضرورة ا هـ وهو فاسد لأن التقاء الساكنين يمنع البناء على السكون .

(بفتح الهاء) بفتح الهاء من باب فرح كما فى القاموس أى حزنى مبتدأ خبره عليك . أو للهفة أى لأجل لهفة أى أتحزّن عليك لأجل تحزن الخائف الذى يطلب جوارك أى إغاثتك .

(قوله فارتفاع مجير على الابتداء) والمسوّغ له وقوعه بعد النفى أو تقدم الخبر إلى هذا أشار بقوله أو لات له مجير **(قوله أو الفاعليه)** أى بفعل محذوف . **(قوله أى لات إلخ)** لف ونشر مشوّش **(قوله هنا)** أى بضم الهاء وتشديد النون مكسورتها ومفتوحتها لما مرّ أن الثلاثة جاءت للزمان .

---

[٢٤٠] قاله شمردل الليثى وهو من قصيدة من الكامل يرثى بها منصور بن زياد . أى حسرتى عليك من لهف إذا تحسر . ولهفى مبتدأ وعليك خبره أى حاصل عليك . واللام فى للهفة للتعليل ، أراد إنه يتلهف عليه لأجل تلهف الخائف الذى كان يطلب جواره . وقد قيل إنه كلهفة بكاف التشبيه أى يتلهف كتلهف الخائف ، ولكن الرواية بلام التعليل ، وأيضا فيه من المبالغة ما ليس فى الكاف **(قوله يبغى)** أن يطلب وجوارك مفعوله . وحين نصب على الظرف . ولات مهملة . وفيه الشاهد حيث أهملت من العمل لعدم دخولها على الزمان ، لأن شرط عملها كون معموليها اسمى زمان ، وعند الجمهور هى تعمل عمل ليس ولا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين . والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع . وقوله مجير ، فاعل من أجار ، وارتفاعه بالابتداء وخبره محذوف . وتقديره حين لات مجير له .

مذهبان : أحدهما : أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر . وهنا فى موضع نصب على الظرفية لأنه إشارة إلى المكان . وحنت مع أن مقدرة قبلها فى موضع رفع بالابتداء ، والتقدير حنت نوار ولات هنالك حنين وهذا توجيه الفارسى . والثانى : أن تكون هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف ، والتقدير وليس الوقت حنين . وهذا الوجه ضعيف لأن فيه إخراج هنا عن الظرفية وهى من الظروف التى لا تتصرف ، وفيه أيضا إعمال لات فى معرفة وإنما تعمل فى نكرة . واختصت لات بأنها لا يذكر معها معمولاها معا ، بل لابد من حذف أحدهما (**وَحَذْفُ ذِى الرَّفعِ**) منهما وهو الاسم (**فَشَا**) فتقدير ولات حين مناص ولات الحين حين مناص ، أى وليس الوقت وقت فرار ، فحذف الاسم وبقى الخبر (**وَٱلعكْسُ قَلْ**) جدا قرأ بعضهم شذوذا : ﴿ **ولات حين مناص** ﴾ [ص : ٣]، برفع حين على أنه اسمها والخبر محذوف(٢) ، والتقدير ولات حين مناص لهم ، أى كائنا لهم .

(**خاتمة**)*: أصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما فى ربت وثمت ، قيل ليقوى شبهها بالفعل ، وقيل للمبالغة فى النفى كما فى نحو علامة ونسابة للمبالغة . وحركت

(**قوله ولات هنا**) بضم الهاء كما فى الدمامينى (**قوله وهنا فى موضع إلخ**) أى خبر مقدم (**قوله على حذف مضاف**) أى والفعل إذا أضيف إليه كان لمجرد الحدث فهو اسم حكما كما ذهب إليه بعضهم ومرّ بيانه (**قوله والتقدير وليس الوقت إلخ**) جرى على القليل من استعمال هنا للزمان ولم يجر على الكثير من استعمالها للمكان فرارا من عمل لات فى غير الزمان (**قوله وفيه أيضا إلخ**) وفيه أيضا الجمع بين معمولى لات وحذف المضاف إلى جملة (**قوله إعمال لات فى معرفة**) أى ظاهرة كما فى المغني . وقوله : وإنما تعمل فى نكرة أى عملا ظاهرا فلا ينافى أن المقدر لابد أن يكون معرفة كما قاله المصنف ، وأشار إليه الشارح بقوله سابقا فليس الأوان أوان صلح ، وبقوله بعد ولات الحين حين مناص . قال المصنف : لأن المراد نفى كون الحين الخاص حينا ينوصون فيه لا نفى كون جنس الحين اهـ ولعل هذا إذا كان المقدر الاسم بدليل تقديرهم الخبر نكرة فى قراءة من رفع حين مناص (**قوله فشا**) أى كثر ، لأن الخبر محط الفائدة (**قوله أى كائنا لهم**) ظاهره جعل كائنا خبر لات وهو لا يصح لأن من شروط عملها كون معموليها اسمى زمان فيجب أن يقدر ولات حين مناص حينا كائنا لهم ، فيكون كائنا صفة للخبر لا خبرا (**قوله كما فى ربت وثمت**) أى فالتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ . قال فى التصريح : زيادة التاء فى لات أحسن من زيادتها فى ربت وثمت لأن لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على إن (**قوله بالفعل**) يعنى ليس ، إذ بلحاق التاء لها صارت بوزن ليس وعدد حروفها (**قوله وقيل للمبالغة**) يرد عليه وقفهم عليها بالتاء غالبا كما فى الدمامينى (**قوله كما فى نحو علامة ونسابة**) التشبيه فى مطلق المبالغة فلا ينافى أن التاء فى لات لأصل المبالغة فى النفى وفى علامة ونسابة لزيادة المبالغة فى الإثبات .

---

(٢) وقال الزمخشرى صاحب الكشاف : والرفع على ولات حين مناص حاصلا لهم ـ وقرئ حين مناص بالكسر ـ انظر : الكشاف [٧١/٤] ، وانظر : كتاب البديع لابن خالويه صـ (١٢٩) فى مختصر شواذ القرآن .

فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها . وقيل أصلها ليس قلبت الياء ألفا والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين : الأول أن فيه جمعًا بين إعلالين وهو مرفوض فى كلامهم لم يجىء منه الإماء وشاء ، ألا ترى أنهم لم يدغموا فى يطد ويتد فرارا من حذف الواو التى هى الفاء وقلب العين إلى جنس اللام . والثانى أن قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ولا دليل والله أعلم .

[أفعال المقاربة]

اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة وهى ثلاثة :

(قوله وحركت إلخ) متعلق بالقول بأن التاء للتأنيث فكان الأوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة **(قوله أصلها ليس)** أى بكسر الياء كما فى المغنى والتصريح وإن صرح الشارح بعد بأنها ساكنة فهى حينئذ فعل ماض . وقيل : هى ماضى يليت أى ينقص يقال لات يليت وألت يألت وبهما قرىء قوله تعالى : ﴿ **لا يلتكم من أعمالكم شيئا** ﴾ [الحجرات : ١٤] **(قوله والسين تاء)** كما قيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وأدغمت **(قوله بين إعلالين)** أى قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلبت السين تاء **(قوله وهو مرفوض إلخ)** قال بعضهم : الحق عدم الرفض بدليل باب قه وعه ، بل قد يجتمع أكثر من إعلالين كما فى باب قضايا وخطايا فتدبر **(قوله الإماء وشاء)** أصلهما موه وشوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة **(قوله فى يطد ويتد)** مضارعا وطد الشىء وطدا وطدة أثبته ، ووتده وتدا وتدة ثبته وأصلهما يوطد ويوتد حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة **(قوله وقلب العين إلخ)** أى ليتأتى الإدغام **(قوله الياء الساكنة)** فيه أنها عند هذا القائل متحركة كما مر .

[أفعال المقاربة]

لم يقل كاد وأخواتها على قياس ما سبق لأن هذه العبارة تدل على أن كاد أم بابها ولا دليل عليه بخلاف أمية لأن أحداث أخوات كان داخلة تحت حدثها ولأن لها من التصرفات ما ليس لغيرها والمقاربة مفاعلة على غير بابها والمراد أصل القرب لأن الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره . ولك أن تجعلها على بابها لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وإن كانت دلالتها على قرب الخبر بالموضع وعلى قرب الاسم باللزوم . وهل عين كاد ياء أو واو قولان ، واستدل لكونها واوا بحكاية سيبويه كدت بضم الكاف أكاد ، وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود لكنهم شذوا فقالوا أكاد ، وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها .

كاد وكرب وأوشك ، وضعت للدلالة على قرب اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة وهى ثلاثة : كاد وكرب وأوشك ، وضعت للدلالة الخبر . وأفعال الرجاء وهى أيضا ثلاثة : عسى وحرى واخلولق . وضعت للدلالة على رجاء الخبر . وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع فى الخبر.وهى أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق ، فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب[1] (**كَكَانَ**) فى العمل (**كَادَ وعَسَى لَكِنْ * غَيْرُ**) جملة فعل (**مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ**)

(**قوله وضعت للدلالة إلخ**) اللام تعليلية لا صلة الوضع فلا ينافى أن الموضوع له نفس قرب الخبر لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد (**قوله على قرب الخبر**) أى قرب معناه من مسمى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة كما فى يكاد زيتها يضيء (**قوله على رجاء الخبر**) يعنى الطمع فى الخبر محبوبا والإشفاق أى الخوف منه مكروها ففى كلامه إطلاق الرجاء على الطمع والإشفاق وهو تغليب كما قاله يس . وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ **وعسى أن تكرهوا شيئا** ﴾ [البقرة : ٢١٦] ، الآية كما المغنى . قال الدمامينى : فالأولى للترجى والثانية للإشفاق بحسب ما فى نفس الأمر أى ما كرهتموه من الغزو ينبغى أن يترجى لأنه خير لأن فيه إما الظفر والغنيمة أو الشهادة والجنة وأما أحببتموه من القعود عن الغزو ينبغى أن يكره لأن فيه الذلّ وحرمان الغنيمة والأجر . وقال الشمنى : الأول لإشفاق المخاطبين نظرا إلى ما عندهم من الكراهية . والثانى لترجيهم نظرا إلى ما عندهم من المحبة (**قوله على الشروع**) أى التلبس بأول أجزاء الفعل (**قوله من بابا التغليب**) أى تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه فى الكلام على بقية الأنواع فلا ترد شهرة عسى لأنها المشهورة فقط من نوعها وهو أفعال الرجاء . وما قاله الشارح أولى من قول صاحب التوضيح من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول الناصر اللقانى تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة . وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب كالعمرين والقمرين . هذا وقد قيل إن فى أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضا مقاربة . وممن أفاد ذلك النيلى حيث قال المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كعسى لأن رجاء الفعل دنوّ لتقدير نيله ، وتارة تكون للأخذ فيه لأن الشروع فى الفعل يلزمه القرب منه ا هـ. وعلى هذا لا تغليب أيضا لأن الكل عليه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام ، أفاده الروداني (**قوله فى العمل**) أى لا فى كل أحكامها فإن الخبر لا يتقدم هنا ويجوز حذفه إن علم بخلافه فى باب كان فى المسألتين على كلام فى الثانية مرّ وسنذكره . وأما توسط الخبر فجائز باتفاق إذا لم يقترن بأن وعلى أحد القولين إذا اقترن بأن وصححه ابن عصفور كذا فى الهمع والدمامينى . ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد فى كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك (**قوله كاد وعسى**) أى وأخواتهما الآتية (**قوله لكن ندر إلخ**) قال الدمامينى نقلا عن المصنف : وقع الخبر فى هذا الباب غير مضارع تنبيها على أصل متروك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان فى الدخول

---

(١) أى تغليبها فى العمل وشهرتها فى بابها وكثرة وقوعها فيه .

وأخواتهما من أفعال الباب (خبَرْ) فلذلك افترقا بيابين ، وغير جملة المضارع المفرد كقوله :

[٢٤٢] فَأُبْتُ إلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا

وقوله :

[٢٤٣] لَا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسِيتُ صَائِمًا

وأما : ﴿ فطفق مسحًا بالسوق ﴾ [ص : ٣٣] ، فالخبر محذوف أى يمسح مسحا .

على مبتدأ وخبر فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان فى وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعا . ثم نبه على الأصل شذوذا فى مواضع **(قوله غير جملة إلخ)** قدر جملة لأن الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد أن خبرهما إذا اقترن بأن خرج من باب الجملة إلى باب المفرد إلا أن يراد الجملة ولو بحسب الصورة الظاهرة **(قوله وأخواتهما)** زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق بالجملة الاسمية والماضوية وهما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالكلية وظاهر النظم يوهم ورودهما خبرا عنهما . وحاصل الدفع أن فى المتن حذف الواو مع ما عطفت أى لهذين وأخواتهما والمعنى على التوزيع . ويجاب أيضا بأن غير نكرة فى سياق الإثبات فلا عموم لها **(قوله فلذلك افترقا)** أى لاختصاص خبرها بما ذكر وهذا أيضا حكمة تأخيرها عما حمل على ليس مع أنها حروف وهذه أفعال **(قوله فأبت)** أى رجعت إلى فهم : قبيلة **(قوله لا تكثرن)** أى من العذل **(قوله أى يمسح مسحًا)** قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع عند الناظم . وأجيب بأنه ليس بمؤكد بل نوعى لتعلق ما بعده به وهو بالسوق أى فطفق يمسح السيف مسحًا كائنا بسوق الخيل وأعناقها .

[شواهد أفعال المقاربة]

[٢٤٢] قاله تأبط شرا واسمه ثابت بن جابر . وتمامه :

• وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ •

وهو من قصيدة من الطويل **(قوله فأبت)** أى رجعت . وفهم قبيلة . وهى فهم بن عمرو بن قيس بن غيلان . والشاهد فى قوله : وما كدت آيبا حيث استعمل خبر كاد اسما مفردا وإنما قياسه الفعل . ويروى وما كنت آيبا فإن صح فلا استشهاد فيه . وكم خبرية بمعنى كثير وخبره قوله فارقتها أى وكم مثل هذه الخطة فارقتها والحال أنها تصفر : من صفير الصائر . ومثلها مجرور تمييز .

[٢٤٣] صدره : • أَكْثَرْتَ فِي ٱلْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا •

قال أبو حيان : هذا مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به . وكذا قال عبد الواحد فى بغية الأمل **(قلت)** لو كان الأمر كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه لم يعلم قائلها . وقد حرف ابن الشجرى هذا الرجز فأنشده :

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا إِنِّي عَسِيتُ صَائِمًا

وإنما قائما صدر رجز آخر . وملحا حال من الإلحاح . ودائما صفته . ولا تكثرن نهى مؤكد بالنون الخفيفة . ويروى لا تلحنى بمعنى لا تلمنى . والشاهد فى عسيت صائما . وذلك لأن الأصل أن يكون خبر عسى فعلا مضارعا وقد جاء ههنا مفردا وهو نادر .

والجملة الإسمية كقوله :

[٢٤٤] وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِى زِيَادٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

وجملة الماضى كقول ابن عباس رضى الله عنهما : فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا (وَكَوْنُهُ) أى كون المضارع الواقع خبراً (بِدُونِ أَنْ) المصدرية (بَعْدَ عَسَى * نَزْرٌ) أى قليل . ومنه قوله :

[٢٤٥] عَسَى الْكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

(قوله وقد جعلت إلخ) القلوص : الناقة الشابة . والأكوار : جمع كور بفتح الكاف وهو الرحل أى المنزل والمرتع المرعى ومن الأكوار متعلق بقريب . والمعنى طفقت تقرب مرتعها من الأكوار لما بها من الإعياء **(قوله فجعل الرجل إلخ)** الاستشهاد به مبنى على أن إذا ظرف لأرسل غير شرط . فإن جعلت شرطية فخبر جعل الجملة الشرطية وجملة أرسل جواب الشرط ولا شاهد فيه حينئذ . هذا ما قاله البعض تبعا لشيخنا وفى التصريح مايرده ، ويصحح الاستشهاد به على أن إذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه : فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض . قال الموضح فى شرح الشواهد : وهذا لم أر من يحسن تقريره . ووجه أن إذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر فى التقدير عن عامله فأول الجملة فى الحقيقة أرسل فافهموه اهـ **(قوله بعد عسى نزر)** لأن المترجى مستقبل فناسبه أن . وقيل : تجردها من أن خاص بالشعر وإنما ساغ الإخبار بأن يقوم مثلا مع أنه من تأويل مصدر ولا يخبر عن الذات بالمعنى لأنه على تقدير (*) مضاف أى عسى حال زيد أن يقوم أو عسى زيد ذا أن يقوم أو على سبيل المبالغة وقيل : المصدر المؤول قد يصح حمله على الاسم من غير تأويل . وقيل : يقدر أن الإخبار إنما وقع أولا بالفعل ثم جىء بأن لتؤذن بالتراخى لا لقصد السبك وبهذا الجواب الأخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة . وقيل : المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب أو على إسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب .

[٢٤٤] هذا من أبيات الحماسة ولم يعز إلى أحد . وقبله :

فَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلَّا أَلَمَّتْ بِرَحْلِى أَوْ خَيَالَتُهَا الْكَذُوبُ

وبعده :

كَأَنَّ لَهَا بِرَحْلِ الْقَوْمِ بَوًّا وَمَا إِنْ طِبُّهَا إِلَّا اللُّغُوبُ

وهى من الوافر . والخيالة بمعنى الخيال . والقلوص الشابة من النوق بمنزلة الجارية من النساء . ويروى « بنى سهيل » : والأكوار جمع . كور . ومرتعها : مرعاها . طفقت لقرب مرتعها من الأكوار . وجعلت ههنا من أفعال المقاربة أسندت إلى قلوص . والشاهد فى قوله مرتعها قريب فإنها جملة اسمية وقعت خبر الجعلت مع أن الأصل أن يكون خبرها فعلا مضارعا ومن الأكوار يتعلق بقريب قيل : جعلت ههنا بمعنى طفقت ولذلك لا يتعدى . ومرتعها قريب حال أى أقبلت قلوص هذين الرجلين قريبة المرتع من رحالهم لما بها من الإعياء . والبو : بفتح الباء الموحدة وتشديد الواو وهو جلد الحوار يحشى فتعطف عليه الناقة إذا ماتت ولدها . واللغوب : بفتح اللام وهو التعب والإعياء وهى لغة فى اللغوب بضم اللام ، قرأ يحيى بن يعمر وسعيد بن جبير ويزيد النحوى : ﴿ وما مسنا من لغوب ﴾ بالفتح .

[٢٤٥] قاله هدبة بن خشرم العذرى وهو من قصيدة قالها وهو فى السجن وهى طويلة من الوافر . والكرب اسم عسى ويكون خبره ، وفيه الشاهد حيث استعمل عسى استعمال كاد فى أن خبره مضارع بغير أن وفرج اسم يكون وخبره قوله وراءه وقريب صفته والصواب أن فرج مبتدأ وخبره الظرف ، والجملة خبر كان ، واسمها مستتر لأن خبر هذا الباب لا يرفع الظاهر إلا شاذا ، تقول : كاد زيد يموت ولا يقال كاد زيد يموت أخوه إلا شذوذا . وقيل : يجوز أن تكون تامة ويكون فاعلها ضمير الكرب والجملة الاسمية حالا فافهم .

(*) **(قوله على تقدير إلخ)** قال الدمامينى : وفى هذا العذر تكلف إذ لم يظهر المضاف الذى قدروه يوما من الدهر لا فى الاسم ولا فى الخبر اهـ .

(وكَادَ الْامرُ فِيهِ عُكِسَا) فاقترانه بأن بعدها قليل كقوله :

[٢٤٦] كَادَتِ النفسُ أنْ تَفِيض عَلَيْهِ

وقيل : بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب . وعسى على هذين القولين تامة . وقيل : بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب . وعسى على هذين القولين . وقيل : بدل اشتمال من المرفوع وسدّ هذا البدل مسدّ الجزءين كما سدّ مسدّ المفعولين فى قراءة حمزة : ﴿ ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خير لأنفسهم ﴾ [آل عمران : ١٧٨] ، بالتاء الفوقية وفتح السين ولا محذور فى لزوم البدل لأنه المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعا فرب تابع يلزم كتابع مجرور رب الظاهر عند الأكثر ولم يجعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحتسب لأن المبدل منه فى حكم المطروح . وعسى على هذا القول ناقصة كقول الجمهور كذا فى المغنى وحواشيه ولك أن تقول نص الزمخشرى وغيره على أنه ليس معنى كون المبدل منه فى حكم المطروح أنه مهدر بل أن البدل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه النعت والبيان وحينئذ لا مانع من جعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب كما أن الفاعل فى نحو نفعنى زيد علمه هو المبدل منه لا بدل الاشتمال فتأمل **(فائدة)** قال الشيخ اللقانى : عسى موضوعة للزمن الماضى ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهى فى كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمن وفى كلامه تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقى فقول العلامة المحلى(١) لم يثبت مثل هذا فى كلامهم ممنوع . وأجاب سم بأن مراده لم يعلم ثبوته وما ذكره فى عسى غير معلوم إذ كونها موضوعة للزمان غير معلوم وإن كان جائزا إذ المفهوم كما قاله السيد الصفوى من شرح المفصل للشيخ ابن الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكنها لما وجد فيها خواص الفعل قدر ذلك إدراجا لها فى نظم أخواتها ومنه يتحقق أن المراد الوضع التحقيقى أو التقديرى اهـ ومن المعلوم أن الوضع التقديرى لا يكفى فى كون اللفظ مجازا وكونها فى كلامه تعالى للعلم المجرد أمر غير ثابت وإن قاله جماعة لاحتمال كونها فى كلامه تعالى للرجاء باعتبار المخاطبين كما هو نص سيبويه فى لعل . وقال الرضى : إنه الحق كذا فى يس ؟ وقول اللقانى : عسى موضوعة للزمن الماضى أى للرجاء مع الزمن الماضى ، وقول الصفوى : ومنه يتحقق أن المراد أى بالوضع فى قولهم الفعل الماضى موضوع للزمن الماضى **(قوله الذى أمسيت فيه)** روى بفتح التاء وضمها . وقوله يكون إلخ قال الدمامينى : ينبغى أن يجعل فرج مبتدأ خبره وراءه والجملة فى محل نصب خبر يكون واسمها ضمير فيها يعود إلى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون ، ووراءه خبرها من رفع الفعل من الخبر أجنبيا عن الاسم

[٢٤٦] تمامه : ◦ إذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ ◦

هو أيضا من الخفيف . يرثى به الشاعر ميتا . ألا ترى كيف قال : إذ غدا حشو ريطة وبرود ، يعنى حين صار حشو الكفن . والكفن يكون منهما . والريطة : بفتح الراء الملاءة إذا كانت قطعة واحدة . والبرود : بضم الباء جمع برد من الثياب ويجمع على إبراد أيضا . والشاهد فى قوله كادت النفس أن تفيظ حيث جاء الخبر مقرونا بأن وهو قليل والأكثر تجريده عنها . وتفيظ بالظاء المعجمة من فاظ الميت وفاظت نفسه . قال الزجاجى : وفاظت نفسه . قال الزجاجى : وفاظت نفسه بالظاء جائز عند الجميع إلا الأصمعى فإنه لا يجمع بين الظاء والنفس بل يقول : فاظ الرجل بالظاء وفاضت نفسه بالضاد . وقال ابن برى : المجوز فاظت نفسه بالظاء يحتج بهذا البيت . وقال أبو زيد وأبو عبيدة : فاظت نفسه بالظاء لغة قيس . وبالضاد لغة تميم . وفى كتاب الضاد والظاء لأبى الفرج بن سهيل : يقال فاظ الميت يفيظ فيظا إذا قضى . وقيل : فاظت تفوظ وهو نادر .

(١) وهو أحد الإمامين اللذين يطلق على تفسيرهما تفسير الجلالين فقد بدأ التفسير الإمام المحلى ، وأكمله الإمام السيوطى .

وقوله :

[٢٤٧] أَبَيْتُمْ قَبولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُو لَدَى الحَرْب أَنْ تُغْنُو ٱلسُّيوفَ عَنِ السَّلِّ

وأنشد سيبويه :

[٢٤٨] فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِـدٍ فَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

وقال : أراد بعدما كدت أن أفعله ، فحذف أن وأبقى عملها . وفيه إشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن ، لأن العامل يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته (وَكَعَسَى) فى العمل والدلالة على الرجاء (حَرَى وَلٰكِنْ جُعِلَا * خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلَا) نحو : حرى زيد أن يقوم ، ولا يجوز حرى زيد يقوم (وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ ، أَنْ مِثْلَ حَرَى) فقالوا : اخلولقت السماء أن تمطر ، ولم يقولوا : اخلولقت تمطر (وَبَعْدَ أَوْشَكَ ٱنْتِفَا أَنْ نَزُرَا) أى قل ، والكثير الاقتران بها كقوله :

وهو ممنوع كما يأتى (**قوله عكسا**) لدلالة كاد على قرب الخبر فكأنه فى الحال (**قوله أن تفيض عليه**) بالفاء والضاد المعجمة أى تخرج (**قوله فلم أر مثلها**) أى مثل تلك الأموال من الإبل والغنم وغيرهما التى كان أراد نهبها . وقوله : خباسة بضم الخاء المعجمة أى مغنم ، نهنهت زجرت ، وكدت بكسر الكاف وضمها (**قوله أراد بعدما كدت أن أفعله**) وقيل : الأصل بعدما كدت أفعلها أى تلك الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء ، ورجحه فى المغنى بكون الخبر عليه من الكثير (**قوله وفيه إشعار باطراد إلخ**) دفع لما قد يقال يحتمل أن إثبات أن فى البيتين السابقين شاذ لا قليل فقط (**قوله وألزموا اخلولق أن مثل حرى**) للإشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن وإن اشتركت الثلاثة فى الرجاء المختص بالمستقبل (**قوله وبعد أوشك انتفا أن نزرا**) قال اللقانى : لأن القرب المرجح للتجرد من أن أمر عارض فيها دون أختيها كاد وكرب لأنها موضوعة للإسراع المفضى إلى القرب بخلاف كاد وكرب فللقرب فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بأن وضبط شيخنا السيد نقلا عن البهوتى أو شك فى قوله وبعد أوشك بسكون الكاف لئلا ينتقل من الرجز إلى الكامل سهو ظاهر لأن هذا إنما هو في أوشك في قوله بعد عسى اخلولق أوشك ..

[٢٤٧] هو من الطويل . والسلم بالكسر والفتح الصلح . وقوله : إن تغنوا خبر كدتمو وفيه الشاهد حيث جاء مقرونا بأن حملا على عسى . وقد جاء فى النثر قول جبير بن مطعم : كاد قلبى أن يطير ، والمعنى أنا عرضنا عليكم الصلح فلم تقبلوه ، فلما التقينا جبنتم وعجزتم عن مقاومتنا حتى كدتم تغنونا عن سل السيوف لعدم احتفالنا بكم . ولدى الحرب معترض .

[٢٤٨] البيت من الطويل ، وقائله عامر بن الطفيل ، والبيت من شواهد الكتاب (١/١٥٥)، الإنصاف (٥٦١) ، الهمع (١/٥٨ ، ٣/١٨ ،...) .

[٢٤٩] وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوشَكُوا ... إذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

ومن التجرد قوله :

[٢٥٠] يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

(وَمِثْلُ كَادَ فِي ٱلْأَصَحِّ كَرَبَا) بفتح الراء ونقل كسرها أيضا ، يعنى أن إثبات أن بعدها قليل ومنه قوله :

[٢٥١] قَدْ بُرْتُ أو كَرَبْتُ أَنْ أَبُورَا ... لَمَّا رَأَيْتُ بَيْهَسًا مَثْبُورَا

وقوله :

[٢٥٢] سَقَاهَا ذَوُو الأحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا ... وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

(قوله غراته) بكسر الغين أى غفلاته **(قوله ومثل كاد إلخ)** أى فى أنها للمقاربة وفى أن الكثير تجردها من أن وإن اقتضى كلام الشارح أن التشبيه فى الثانى فقط **(قوله فى الأصح)** مقابله شيئان مقتضى كلام سيبويه حيث لم يذكر فيها إلا التجرد . ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع وسيذكر الشارح الأول واقتصار شيخنا والبعض على كونه أشار بقوله فى الأصح إلى خلاف ابن الحاجب قصور **(قوله قد برت)** بضم الموحدة أى هلكت . وبيهس اسم رجل ، والمثبور الهالك **(قوله سقاها)** الضمير إلى العروق المتقدمة فى قوله :

---

[٢٤٩] وهو من الطويل . والمعنى أن من طبع الناس أنهم لو سئلوا إن يعطوا ترابا وقيل لهم هاتوا التراب لمنعوا ذلك التراب وملوا . والتراب مفعول ثان لسئل . ولأوشكوا جواب الشرط والضمير فيه اسمه ، وخبره أن يملوا . وفيه الشاهد حيث جاء الخبر فعلا مضارعا مقرونا بأن كعسى غالبا . وفيه رد على الأصمعى وأبى على حيث أنكرا أو شك بصيغة الماضى . قال أبو على : لا يقال هاتوا أوشك ولا يوشك بفتح الشين ذكره ابن قرقول فى المطالع وإذا قيل معترض وهاتوا مقول القول ومفعوله محذوف ، أى هاتوا التراب .

[٢٥٠] قاله أمية بن الصلت الثقفى ، وهو من قصيدة المنسرح **(قوله يوشك)** بكسر الشين ، ومن فرّ صلة وموصول وقعت اسمية ، وخبره قوله يوافقها ، وفيها الشاهد حيث استعمل ككاد فى كون خبره مضارعا بلا إن . والغرات بكسر الغين المعجمة جمع غرة وهى الغفلة . أراد أن من يفر من منيته أى موته فى الحرب يوشك أن يقع فيها بسبيل الغفلة .

[٢٥١] قال العجاج الراجز **(قوله برت)** بضم الباء الموحدة من باريبور إذا هلك ، والتاء فى كربت اسمه وخبره أن تبورا . وفيه الشاهد حيث جاء مضارعا مقرونا بأن . والبيهس بفتح الباء الموحدة وسكون الياء وفتح الهاء وفى آخره سين مهملة اسم رجل ، وهو فى الأصل اسم أسد سمى به الرجل ومن ضبطه بالنون بعد الهاء فقد حرف . والمثبور من الثبور بالثاء المثلثة ثم الباء الموحدة وهو الهلاك والخسران .

[٢٥٢] قاله أبو زيد الأسلمى ، وهو من قصيدة من الطويل والضمير فى سقاها يرجع إلى العروق المذكورة فى البيت الذى فى أولها وهو :

* مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى *

وذوو الأحلام أصحاب العقول ، ويروى ذوو الأرحام . وسجلا مفعول ثان لسقى وهو بفتح السين الدلو إذا كان فيه ماء قل أو جل ولا يقال وهى فارغة . والواو فى وقد كربت للحال . وأعناقها اسم كرب وأن تقطعا خبره وفيه الشاهد حيث جاء بأن ، ولا يجىء ذلك إلا فى الضرورة . وقد زعم سيبويه أن خبره لا يقترن بأن . وفيه رد عليه . وأصل أن تقطعا بتائين كما فى نارا تلظى . وتقطع أعناقها إما لشدة العطش أو للذل الذى هى فيه .

والكثير التجرد ولم يذكر سيبويه غيره . ومنه قوله :

[٢٥٣] كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضوبُ

(وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِى الشُّروعِ وَجَبَا) لما بينهما من المنافاة لأن أفعال الشروع للحال وأن للاستقبال (كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ) زيد يعدو بكسر الفاء وفتحها ، وطبق بالباء أيضا و (كَذَا جَعَلْتُ) أتكلم (وَأَخَذْتُ) أقرأ (وَعَلِقْ) زيد يسمع . ومنه قوله :

[٢٥٤] أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا وَظُلْمُ الجَارِ إِذْلالُ المجيرِ

(تنبيهات)*: **الأول** : عد الناظم فى غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هب وقام ، نحو : هب زيد يفعل ، وقام بكر ينشد . **الثانى** : إذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ومنه

---

* **مدحت عروقا للندى مصت الثرى** *

قيل : المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر هجوهم بأنهم حديثون فى الغنى والعطاء وأن أصلهم الفاقة وعدم العطاء قاله العينى فى شواهده الكبرى ، وهو يفيد أن العروق بضم العين جمع عرق ويؤيده الجمع فى قوله أعناقها فتفسير البعض العروق فى البيت بالفرس الخفيفة لحم اللحيين بانيا ذلك على أنها بفتح العين ليس فى محله . والأحلام العقول والسجل بالفتح قال فى القاموس الدلو العظيمة مملوءة ا هـ ونقل شيخنا عن الشارح فى شرحه للتوضيح أنه الدلو التى فيها ماء قلّ أو جلّ وتقطعًا أصله تتقطع .

(قوله من جواه) أى شدة وجده **(قوله وترك أن إلخ)** تحصل من كلام المصنف أن خبر أفعال هذا الباب بالنسبة إلى اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب اقترانه وهو حرى واخلولق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب .

(قوله وطبق بالباء) أى المكسورة كما فى التصريح **(قوله هب وقام)** أقوال يجب أن يعد منها شرع فى نحو : زيد يأكل **(قوله ينشد)** إما مضارع الثلاثى نشد ينشدها من باب نصر أو مضارع الرباعى أنشد الشعر .

---

[٢٥٣] قاله كلحبة اليربوعى ، وقيل : رجل من طى وهو من الخفيف ، وكرب بفتح الراء بمعنى كاد فلذلك جاء خبره من غير أن وهو يذوب وهو الشاهد . والجوى : شدة الوجد . والوشاة : جمع واش به إذا نم عليه . ويروى حين قال العذول هند غضوب . وغضوب فعول يستوى فيه المذكر والمؤنث . والمعنى كاد القلب يذوب من شدة شوقه حين قال : اللائم محبوبتك هند غضوب عليك . وهند يجوز صرفه ومنعه .

[٢٥٤] البيت من الوافر ، وقائله مجهول .

الحديث : « ومن تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد » . **الثالث** : يجب فى المضارع الواقع خبرا لأفعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعا لضمير الاسم وأما قوله :

[٢٥٥] وَأسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُنِى أحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

وقوله :

[٢٥٦] وقَدْ جَعَلْتُ إذَا مَا قُمتُ يُثْقِلُنِى ثَوْبِى فَأَنهَضُ نَهْضَ الشاربِ الثملِ

فأحجاره وثوبى بدلان من اسمى كاد وجعل . وأما عسى فإنه يجوز فى المضارع بعدها

(قوله على خبر هذا الباب) أى بخلاف باب كان فقد قال السيوطى فى الهمع : قال أبو حيان : نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا اهـ . قال سم : ولينظر ذلك مع ما ذكروه فى نحو أن خير فخير من أن خير الأول اسم كان المحذوفة مع خبرها اللهم إلا أن يخص المنع بغير ذلك اهـ ثم نقل فى قولين آخرين فى حذف خبر كان وأخواتها وقد مر ما فى بابها **(قوله أن يكون رافعا لضمير الاسم)** لوضعها على ارتباط الفعل المقرب أو المرجى أو المشروع فيه بنفس مرفوعها . وجوز فى التسهيل رفعه السببى على قلة ومثل له الدمامينى بقول الشاعر : وقد جعلت إذا إلخ **(قوله وأما قوله إلخ)** مثل قوله تعالى : ﴿**من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم**﴾ [التوبة : ١١٧] ، فيؤول بأن قلوب بدل من الضمير فى كاد الراجع إلى القوم وفاعل يزيغ ضمير راجع إلى قلوب لتقدمها رتبة وسيتضح ذلك لكن هذا إنما يتأتى على قراءة من قرأ تزيغ بالتاء الفوقية أما على قراءة من قرأه بياء الغيبة فلا لوجوب تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير المؤنث وكذا لا يتأتى أن يكون فى تنازع لما ذكرنا وإنما هو على إضمار ضمير الشأن كذا قال الدمامينى وفى كونه على إضمار ضمير الشأن نظر ظاهر وإذا أرجع إلى الضمير فى يزيغ بياء الغيبة إلى القلوب باعتبار الجمع كان ضمير مذكر **(قوله وأسقيه)** أى ربع مية بدمعى وشكواى مما أبثه أظهره ، وما موصول اسمى . وملاعبه مواضع اللعب **(قوله الثمل)** أى السكران **(قوله بدلان من اسمى كاد وجعل)** أى الأول بدل بعض إن كانت الأحجار والملاعب من أجزاء الربع وهو ظاهر وإلا فبدل اشتمال كالثانى أى لا فاعلان ليثقلنى وتكلمنى والتقدير جعل ثوبى

---

[٢٥٥] قاله ذو الرمة . وهو من قصيدة طويلة من الطويل **(قوله وأسقيه)** أى ربه مية ، وحتى بمعنى إلى ، واسم كاد الضمير فيه الذى يرجع إلى الربع وتكلمنى خبره **(قوله أحجاره)** بالرفع بدل من اسم كاد . وليس هو بفعل تكلمنى وفيه الشاهد لأن من الشرط أن يكون كاد رافعا لضمير الاسم والتقدير حتى كادت أحجاره تكلمنى مما أبثه أى من أجل ما أظهر له بثى وحزنى وكذلك ملاعبه لأنه عطف على أحجارا والتقدير حتى كادت ملاعبه تكلمنى وهو جمع ملعب وهو موضع اللعب . وما فى مما يجوز أن تكون موصولة وأن تكون مصدرية .

[٢٥٦] قاله أبو حية النمرى واسمه المشمر بن الربيع . وحية بالياء آخر الحروف . وقد نسب للحكم بن عبدل الأعرج وليس بصحيح . ويروى الشطر الثانى : فقمت قيام الشارب السكر ، وكنت أمشى على رجلى . وهكذا رواه الحافظ فى كتاب الحيوان فى باب العرجان . وأنشد هكذا :

وَقَدْ جَعَلْتُ إذَا مَا قُمْتُ يُوجِعُنِى ظَهْرِى فَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
وَكُنْتُ أمْشِى عَلَى رِجْلَىْ مُعْتَدِلًا فَصِرْتُ أمْشِى عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

وهما من البسيط ، والتاء فى جعلت اسمه وقوله : يثقلنى خبره ، وقوله : ثوبى بدل عن اسم جعلت بدل اشتمال وفيه الشاهد ، وليس هو فاعل يثقلنى . والتحقيق أنه أقام السبب وهو الإثقال مقام المسبب وهو النهوض نهض الشارب الثمل أى السكران ، وهو بفتح الثاء وكسر الميم . والمعنى وقد جعلت أنهض نهض الثمل لإثقال ثوبى إياى ، فقدم ذكر السبب . والسكر بفتح السين وكسر الكاف صفة بمعنى السكران :

خاصة أن يرفع السببى كقوله :

[٢٥٧] **وَماذَا عَسى الحَجَّاجُ يَبلُغُ جَهدُهُ إذا نحنُ جاوزْنا حَفِيرَ زِيـادِ**

روى بنصب جهده ورفعه ، ولا يجوز أن يرفع ظاهرا غير سببى وأما قوله :

[٢٥٨] عَسَى الكَرْبُ الذى أمسَيْتُ فيهِ يكُـونُ وَراءَهُ فَـرجٌ قَـرِيبُ

فإن فى يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر كان **(وَٱسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا)** كما رأيت وهو أكثر استعمالا من ماضيها **(وَكَادَ لَا غَيْرُ)** أى دون غيرهما من أفعال الباب ، فإنه ملازم

يثقلنى وكادت أحجاره تكلمنى فعاد الضمير على البدل لأنه المقصود بالحكم مع تقدمه رتبة وصار يثقلنى وتكلمنى خبرين لعامل البدل المقدر فأغنى ذلك عن عود الضمير إلى المبدل منه وعن خبرى عامل المبدل منه فلم يرفع الخبر إلا ضمير الاسم لا خبرين لكاد وجعل المذكورين لأن الفعل حينئذ رافع لغير ضمير الاسم فلا يتم الجواب . قاله الناصر **(قوله أن يرفع السببى)** أى الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود إلى الاسم **(قوله وماذا)** مبتدأ أو ذا ملغاة أو اسم موصول وعسى إلخ على إضمار القول صلة لأن الإنشاء لا يقع صلة أى ما الذى يقال فيه عسى إلخ . والمعنى ما الذى يرجى للحجاج أن يناله منى أحبسى أم قتلى ؟ أى لا يرجى له شىء من ذلك . والجهد بالضم الوسع والطاقة والبيت من كلام الفرزدق حين توعده الحجاج الثقفى فهرب من العراق . وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو أخو معاوية بن أبى سفيان كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية . تصريح **(قوله روى بنصب جهده)** أى على المفعولية ليبلغ ولا شاهد فيه حينئذ لرفعه ضمير الاسم وعائد الموصول محذوف أى يبلغ به وقوله ورفعه أى على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف فى يبلغ يعود على الموصول هو العائد **(قوله خبر كان)** أى مضارع كان ولو قال يكون لكان أحسن **(قوله كما رأيت)** أى من قوله يوشك من فر إلخ .

---

[٢٥٧] قاله الفرزدق . وهو من الطويل . وكلمة ما استفهام وذا إشارة ، والحجاج اسم عسى ، وأراد به الحجاج بن يوسف الثقفى الظالم . وكان قد توعد الفرزدق فهرب من العراق إلى الشام . وأنشده . ويبلغ جهده خبره وفيه الشاهد حيث جاء بدون أن وهو قليل . ويجوز فى جهده الرفع على أنه فاعل يبلغ ، والنصب على أنه مفعول لأنه يستعمل لازما ومتعديا . وحفير زياد بين الشام والعراق . وهو زياد بن أبى سفيان أخو معاوية أمير العراق نيابة عنه .

[٢٥٨] قاله أبو سهم الهذلى وهو من المتدارك **(قوله فموشكة)** بمعنى توشك . وفيه الشاهد حيث استعمل اسم الفاعل من يوشك وهو نادر . وأرضنا اسمه وخبره ان تعودا **(قوله خلاف الأنيس)** أى بعد المؤانس . ومن قوله تعالى : ﴿ **فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله** ﴾ أى بعده . ووحوشا نصب على الحال بمعنى متوحشة وهو جمع وحش يقال بلد وحش أى قفر . وقيل بفتح الواو صفة كصبور فيستوى فيه التأنيث والتذكير **(قوله يبابا)** بفتح الياء آخر الحروف ، وتخفيف الباء الموحدة بعدها ألف ساكنة وبعدها باء أخرى . يقال أرض يباب أى خراب . قال الجوهرى : يقال خراب يباب وليس باتباع ، يعنى يقال على سبيل التأكيد ، مثل سبلا فجاجا . قيل : يجوز أن يكون أصله ويبابا فحذف حرف العطف للضرورة . وإن وحوشا بدلا من خلاف الأنيس **(قلت)** له وجه إذا كان الخلاف على حقيقته .

لصيغة الماضى (وَزادُوا مُوشِكًا) اسم فاعل من أوشك معملا عمله كقوله :

[٢٥٩] **فَمُوشِكَةٌ أرضُنا أنْ تَعُودَا خِلَافَ الأَنِيسِ وَحُوشًا يَبَابا**

وقوله: [٢٦٠] فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ ٱلعَوَادِى

وهو نادر :

(تنبيهان) : الأول أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب ، وأنشدوا على الأول قول : [٢٦١] **أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِى يَقِينًا لَرَهْنٌ بالذِى أنا كَائِدُ**

وعلى الثانى قوله :

(قوله فموشكة أرضنا إلخ) موشكة خبر مقدم وأرضنا مبتدأ مؤخر وفى موشكة ضمير هو اسمها وأن تعود خبرها . خلاف الأنيس أى بعد الأنيس كقوله تعالى : ﴿ **فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله** ﴾ [التوبة : ٨١] ، وحوشا بفتح الواو أى متوحشة وبضمها أى ذات وحوش يبابا أى خرابا تعود بمعنى تصير **(قوله وتغدو دون غاضرة)** بالغين والضاد المعجمتين أى تعوق دون هذه الجارية العوائق ، وهو من وضع الظاهر موضع المضمر **(قوله قوله)** أى قول كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كما فى التصريح ، ولا ينافيه قول الشارح بعد فى شرح ديوان كثير أى بالمثلثة والتصغير لاحتمال أن تكلمه على هذا البيت استطرادى لا لكونه فى الديوان لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة . وكان كثير بالمثلثة والتصغير رافضيا سيىء الاعتقاد . وكان عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه يقول : إنى لأعرف صالح بنى هاشم ببغضه لكثير وفاسدهم بحبه له **(قوله أموت أسى)** أى حزنا . والرجام بكسر الراء وبالجيم اسم موضع وقعت به وقعة . لرهن أى مرهون بالذى أنا كائد أى كائد آتيه فالخبر محذوف .

---

[٢٥٩] تقدم الكلام عنه فى الشواهد آنفا .

[٢٦٠] قاله كثير بن عبد الرحمن وهو من قصيدة من الوافر قالها فى غاضرة ـ بالغين والضاد المعجمتين ـ جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز . والشاهد فى قوله موشك حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك وهو نادر قليل وأن لا تراها خبر موشك **(قوله وتعدو)** إلى آخره حال أى وتصرف دونها الصوارف ، لأن العوادى بالعين المهملة عوائق الدهر .

[٢٦١] قاله كبير بن عبد الرحمن وهو من قصيدة من الطويل **(قوله أموت)** جملة وقعت خبرا لقوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ ٱلْعَيْنِ عَبْرَةٌ سَمَى عَائِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَائِدُ

وأسى نصب على التعليل من أسيت على الشىء إذا حزنت . والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع . وكثير منهم حتى بعض الفضلاء قد صحفه بالزاى المعجملة والحاء المهملة واللام فى لرهن للتأكيد وهو خبر إن . ويقينا صفة لمصدر محذوف أى إننى لرهن رهنا يقينا أى حقا ، ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا . وقوله : أنا كائد جملة اسمية وقعت وصلة للموصول ، والعائد محذوف أى كائده . وفيه الشاهد حيث استعمل من كاد اسم الفاعل وهو لا يجىء منه غير المضارع . وقيل : الصواب كابد بالباء من المكابدة وبهذا جزم ابن السكيت فى شرح ديوان كثير فحينئذ لا استشهاد فيه **(فإن قلت)** لا يجىء من المكايدة إلا مكابد . قلت : هذا ليس بجار على فعله ، وقال ابن سيده : كابده مكابدة وكبادًا أى قاساه . والاسم كابد كالكاهل والغارم . فإن قلت : ما الدليل على دعوى الصواب **(قلت)** قيل : عدم مجىء الخبر له وفيه نظر .

[٢٦٢] أَبُنَيَّ إنَّ أَباكَ كارِبُ يَوْمِـهِ فَإذا دُعِيتَ إلى المكارِمِ فَاعْجَلِ

والصواب أن الذى فى البيت الأول كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت[١] فى شرح ديوان كثير، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله إذا القياس مكابد. قال ابن سيده[٢]: كابده مكابدة وكبادا قاساه، والاسم كابد كالكاهل والغارب ، وإن كاربا فى البيت الثانى اسم فاعل من كرب التامة نحو قولهم: كرب الشتاء أى قرب كما جزم به الجوهرى وغيره. الثانى حكى الأخفش: طفق يطفق كضرب يضرب، وطفق يطفق كعلم يعلم. وسمع أيضا: إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه (**بَعْدَ عَسَى**) و(**اْخلَولَقَ**) و(**أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ**) أى يستغنى بأن والمضارع (**عَنْ ثَانٍ**) من معموليها (**فُقِدْ**) وتسمى حينئذ تامة نحو: ﴿**وعسى أن تكرهوا شيئا**﴾ [البقرة: ٢١٦] واخلولق أن يأتى، وأوشك أن يفعل، فأن والمضارع فى تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب

(**قوله كارب يومه**) أى كارب فى يومه يموت فالخبر محذوف (**قوله اسم فاعل من كرب التامة**) وأصله كارب يومه برفع يوم أى قريب يوم وفاته (**قوله كضرب وقوله كعلم**) الأحسن كجلس وكفرح ليفيد زنة المصدر أيضا فإنه مصدر المكسور طفق كفرح قاله الناصر (**قوله حتى يجعل**) بالرفع لأن حتى ابتدائية وفى هذا المسموع ما تقدم فى قول ابن عباس فجعل الرجل إلخ (**قوله بعد عسى إلخ**) أى لا بعد غير هذه الثلاثة وكأنه لعدم السماع (**قوله غنى بأن يفعل إلخ**) اعلم أن مذهب الجمهور أنها فى هذه الحالة أفعال تامة وأن يفعل فاعلها ولا خبر لها ومذهب الناظم أنها ناقصة وأن يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين فى نحو : ﴿ **أحسب الناس أن يتركوا** ﴾ [العنكبوت : ٢] ، وكلام الناظم محتمل لهما ومعناه على مذهب الجمهور غنى بأن يفعل عن أن يكون لها ثان تمامها وعلى مذهبه غنى بأن يفعل عن أول وثان لكن لم يذكر الأول لظهور إغناء أن يفعل لوقوعه فى محله بخلاف الثانى . والشارح رحمه الله تعالى حمل كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم أن أن يفعل فى محل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين لشىء واحد باعتبارين فى نحو : أعجبنى كونك مسافرا (**قوله مستغنى به عن المنصوب**) أى عن أن يكون له منصوب فاندفع الاعتراض بأن الشارح ماش على مذهب الجمهور ولا منصوب لها عندهم حتى يقال إن أن والفعل أغنى عنه .

[٢٦٢] قاله عبد قيس بن خفاف . وهو من قصيدة لامية من الكامل . ويروى أجبيل . والهمزة فيه حرف النداء . والشاهد فى كارب يومه حيث استعمل من كرب اسم الفاعل . وقد أوله بعضهم منهم الجوهرى إنه فاعل من كرب التامة فى نحو قولهم كرب الشتا . أى قرب وليس هو من كرب من أفعال المقاربة التى تستدعى الاسم والخبر . قوله إلى المكلوم ويروى إلى العظائم .

(١) هو ابن السكيت : هو يعقوب بن إسحاق ، كان عالمًا بنحو الكوفيين ، وعالمًا بالشعر واللغة أخذ عن البصريين والكوفيين ، من تصانيفه فى النحو ومعانى الشعر وتفسير الدواوين ، وكان معلمًا للصبيان ببغداد ، وكان مؤدبًا لأولاد المتوكل ... توفى سنة ٢٤٤ هـ (انظر : البغية ٣٤٩/٢) .

(٢) ابن سيده : هو على بن أحمد بن سيده اللغوى ، كان حافظًا وكان عالمًا باللغة ، ولم يكن فى زمانه أعلم منه باللغة والشعر والنحو ، وروى عن أبيه ، ومن تصانيفه المحكم فى اللغة ، والمحيط لأعظم كذلك ،... ومات سنه ٤٥٨ هـ (انظر : البغية ١٤٣/٢) .

الذى هو الخبر. وهذا إذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر فإن كان نحو: عسى أن يقوم زيد فذهب الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم وأن يقوم فاعل عسى وهي تامة لا خبر لها، وذهب المبرد والسيرافى والفارسى إلى تجويز ذلك، وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها، وأن والمضارع فى موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر، وجاز عوده عليه متأخر التقدمة فى النية، وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث فتقول على رأيه عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات، وعسى أن تطلع الشمس، وبتأنيث تطلع وتذكيره وعلى رأيهم يجوز ذلك ويجوز عسى أن يقوما الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع فقط. وهكذا أوشك واخلولق.

(تنبيه) و يتعين الوجه الأول فى نحو: عسى أن يضرب زيد عمرا فلا يجوز أن يكون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو عمرا بأجنبى وهو زيد، ونظيره قوله تعالى: ﴿**عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا**﴾ [الإسراء: ٧٩]، (**وَجَرِّدَنْ عسى**) وأختيها اخلولق وأوشك من الضمير واجعلها مسندة إلى أن يفعل كما مر (**أوِ ارْفَعْ مُضْمَرَاً بِهَا**) يكون اسمها وأن يفعل خبرها (**إذَا اسْمٌ قَبْلَها قَدْ ذُكِرَا**) ويظهر أثر ذلك فى التثنية

(قوله وتجويز وجه آخر) أورد على هذا المذهب لزوم التباس اسم عسى المبتدأ فى الأصل بفاعل الفعل بعدها، وقد منعوا فى باب المبتدأ تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدأ خوفا من التباس المبتدأ بالفاعل. وقد يجاب بأن هذا اللباس لا محذور فيه هنا لأنه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لابتدائها بفعل أبدا وهو عسى بخلافه هناك فإنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية وقد يدفع هذا الجواب تجويز تقدير الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا كما ذكره الشارح فى شرحه على التوضيح، أفاده سم. وإنما منع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر بينهما وبين الاسم كما فى الأوضح **(قوله أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى)** قال سم: هل يجوز ذلك الوجه إذا لم يقترن الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد اهـ. قال البعض: الظاهر جوازه إذ لا فرق تأمل اهـ. وأقول: بل يجب إذا لم يجعل الفعل على تقدير أن لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى غيره **(قوله بتأنيث تطلع وتذكيره)** أى لجوازهما فى المسند إلى ظاهر مجازى التأنيث **(قوله بتأنيث تطلع فقط)** لوجوب تأنيث المسند إلى ضمير المؤنث ولو كان مجازى التأنيث **(قوله ونظيره قوله تعالى: ﴿عسى أن يبعثك ربك مقامًا محمودا﴾)** أى أن جعل نصب مقاما بالفعل المذكور على أنه ظرف أو غير ذلك فإن جعل نصبه بمحذوف على المصدرية أى فتقوم مقاما جاز أن تكون عسى تامة وأن تكون ناقصة على التقديم والتأخير قاله الفارضى.

والجمع والتأنيث، فتقول على الأول الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندان عسى أن يقوما، والهندات عسى أن يقمن. وهكذا اخلولق وأوشك هذه لغة الحجاز. وتقول على الثاني الزيدان عسيا، والزيدون عسوا، وهند عست، والهندان عستا، والهندات عسين. وهكذا اخلولق وأوشك. وهذه لغة تميم.

(تنبيهان) و **الأول**: ما سوى عسى واخلولق وأوشك من أفعال الباب يجب فيه الإضمار، تقول الزيدان أخذا يكتبان ﴿**وطفقا يخصفان**﴾ [طه: ١٢١]، ولا يجوز أخذ يكتبان وطفق يخصفان. **الثاني**: اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها نحو عساك وعساه فذهب سيبويه إلى أنه فى موضع نصب حملا على لعل كما حملت لعل على عسى فى اقتران خبرها بأن كما فى الحديث «**فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض**»(١) وذهب المبرد والفارسى إلى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذى كان

(قوله إذا اسم قبلها قد ذكرا) أى لفظا كما مثل أو رتبة كما فى عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ مؤخرا فيجوز حينئذ فى عسى الوجهان رفعها المضمر وتجريدها منه. قاله الشارح فى شرح التوضيح. قال سم: ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدأ مؤخرا أنه يلزم التباس المبتدأ بالفعل وقد تحرزوا منه كما مر فى المبتدأ **(قوله لغة الحجاز)** وعليه قوله تعالى: ﴿ **لا يسخر قوم من قوم** ﴾ [الحجرات: ١١] الآية **(قوله يجب فيه الإضمار)** أما فيما لا يقترن خبره بأن فلعدم جواز إسناد الفعل إلى الفعل وأما فيما يقترن بأن كحرى فلعدم السماع **(قوله وأخواتها)** كالهاء والياء التحتية فى عساه وعسانى **(قوله فى موضع نصب)** أى اسما لها فمذهبه إبقاء طرفى الإسناد بحملهما والمنعكس إنما هو العمل ويدل له: * **فقلت عساها نار كأس وعلها** * برفع نار **(قوله حملا على لعل)** أى فى العمل بجامع الترجى أو الإشفاق فى كل قال فى التوضيح وشرحه التصريح ما نصه: وهى حينئذ أى حين إذ نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف كلعلّ لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافى ونقله أى نقل السيرافى القول بحرفيته عن سيبويه وخلافا للجمهور فى إطلاق القول بفعليته. ولابن السراج وثعلب فى إطلاق القول بحرفيته. فالحاصل فى عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل إن عمل عمل لعل فحرف وإلا ففعل ومحل الخلاف فى عسى الجامدة. أما عسى المتصرفة فإنها فعل باتفاق ومعناها اشتد اهـ ببعض حذف **(قوله ألحن)** أى أفصح **(قوله لكن الذى كان اسما)** أى كان حقه أن يجعل اسما لعسى لكونه المخبر عنه وهو المبتدأ فى الأصل وهو الضمير جعل خبرا أى مقدما والذى كان حقه أن يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدأ فى الأصل جعل اسما أى مؤخرا فمذهب المبرد إقرار العمل والمنعكس إنما هو طرفا الإسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو نادر كما تقدم.

---

(١) هذا الحديث جاء فى المتخاصمين اللذين يكون أحدهما أقوى فى بيان حجته من الآخر وقد يكون لهذا الآخر الحق، لكنه لم يستطع بيانه ...

اسما جعل خبرا والذى كان خبرا جعل اسما . وذهب الأخفش إلى أن عسى على ما كانت عليه إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه فى قوله :

[٢٦٣] يا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر فى التوكيد نحو رأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، وهذا ما اختاره الناظم قال : ولو كان الضمير المشار إليه فى موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه فى مثل :

[٢٦٤] يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

(قوله وذهب الأخفش إلى أن عسى على ما كانت عليه) أى من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفى الإسناد بحملهما فاللازم على مذهبه إنما هو التجوّز فى الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع .

(قوله وهذا ما اختاره الناظم) ردّ بأمرين : الأول أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبتت فى المنفصل نحو ما أنا كأنت وأما :

* يا ابن الزبير طالما عصيكا *

فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من باب إنابة ضمير عن ضمير . الثانى ظهور الخبر مرفوعا فى قوله :

* فقلت عساها نار كأس وعلها *

قاله الدمامينى (قوله كما يقول سيبويه والمبرد) لأنهما اتفقا على أنه فى محل نصب وإن افترقا فى أن سيبويه يقول هو اسم والمبرد يقول هو خبر مقدم .

(قوله لم يقتصر عليه إلخ) قد يقال إن علك فى البيت الذى أنشده قد اقتصر فيه على ما هو فى موضع نصب فلو كان الاقتصار فى عساك على الكاف يمنع كونه فى موضع نصب لمنع الاقتصار

---

[٢٦٣] البيت من الرجز ، وقائله أحد الرجاز من حمير . والشاهد فيه قوله : « عصيكا » حيث جاء معه بضمير النصب وهو الكاف ، موقع ضمير الرفع وهو « التاء » . وابن الزبير فى هذا البيت هو : عبد الله بن الزبير ، وهو حوارى رسول الله ﷺ الذى قال فيه الرسول ﷺ : « لكل نبى حوارى وحوارىّ الزبير » .

[٢٦٤] البيت من الرجز ، وقائله رؤبة ، وهو من شواهد الكتاب [٢٨٨/١] ، وصدر هذا البيت قوله :

تقول بنتى قد أنى أناكا ... ...

لأنه بمنزلة المفعول ، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه انتهى . وفيه نظر (**وَٱلفَتْحَ والكَسْرَ أَجِزْ فِي ٱلسِّينِ مِنْ**) عسى إذا اتصل بها تاء الضمير أو نونناه كما في : (**نحوِ عَسَيْتُ**) وعسينا وعسين (**وَٱنتِقَا ٱلفَتْحِ زُكِنْ**) انتقا بالقاف مصدر انتقى الشيء أي اختاره وزكن علم أي اختيار الفتح علم لأنه الأصل وعليه أكثر القراء فى قوله تعالى : ﴿ **فهل عسيتم** ﴾ [محمد : ٢٢] وقرأ نافع بالكسر .

(**خاتمة**)*: قال في شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن كاد إثباتها نفى ونفيها إثبات حتى جعل هذا المعنى لغزا :

أَنحْوِيَّ هَذا العَصْرِ مَا هِي لَفظَةٌ جرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُوَرَ الجحْدِ أُثْبَتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

فى علك على الكاف كونه فى موضع نصب ولا قائل به للاتفاق على أنه فى موضع نصب اسم علّ ويدفع بأن عسى فعل وجنس الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ولعلّ حرف وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول فالذى يشبه الفاعل والذى يشبه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبها لا مرفوع لعلّ ومنصوبها (**قوله والجزء الثانى**) أى من معمولى عسى وهو الخبر (**قوله وفيه نظر**) لأنه لا يلزم من كون شيء بمنزلة شيء أن يعطى سائر أحكامه على أنه ورد حذف المرفوع فى قولهم إن مالا وإن ولدا بل عهد حذف الفاعل فى مواضع يمكن قياس ما هنا عليها (**قوله والكسر**) لأن كسر سين عسى بوزن رضى لغة فاحفظه (**قوله أو نوناه**) فيه تغليب نون الإناث على نا (**قوله لأنه الأصل**) أى الغالب (**قوله فهل عسيتم**) استدل به بعضهم على أن عسى خبر لأن الاستفهام لا يدخل على الإنشاء والجواب أنه محمول على المعنى كما قال الزمخشرى والمعنى : هل قاربتم أن تفسدوا فى الأرض بمعنى أتوقع إفساد كم فأدخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده والاستفهام للتقرير وإثبات أن المتوقع كائن وأنه صائب فى توقعه كذا فى يس . وحاصله أن المراد من عسى مجرد المقاربة فهى فى معنى الخبر (**قوله بأن كاد إثباتها نفى إلخ**) اعلم أن ظاهر هذا المشهور أن كاد إثباتها نفى لها نفسها ونفيها إثبات لها نفسها . والرد الآتى مبنىّ على حمله على هذا الظاهر وحمله كثير على أن كاد إثباتها نفى للخبر ونفيها إثبات للخبر ورده على هذا الحمل بأن الخبر بمقتضى كاد منفىّ على كل حال فالشق الأول مسلم والثانى غير مسلم (**قوله أنحوى هذا العصر إلخ**) قائله المعرى ، وجرهم وثمود قبيلتان من العرب وأراد باللسان اللغة وقد أجابه الشهاب الحجازى بقوله :

لقد كاد هذا اللغز يصدىء فكرتى وما كدت منه أشتفى بورود
فهذا جواب يرتضيه أولو النهى وممتنع عن فهم كل بليد

(**قوله ونفس البكاء إلخ**) أى لأن القرب من الفعل يستلزم انتفاءه إذ لو حصل لكان الموصوف متلبسا به لا قريبا منه كذا قيل وقد يمنع الاستلزام وعبارة المغنى لأن الإخبار بقرب الشيء يقتضى عرفا عدم حصوله

ومراد هذا القائل كاد . ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفى إذا صحبها حرف نفى وثابت إذا لم يصحبها . فإذا قال قائل : كاد زيد يبكى فمعناه قارب زيد البكاء ، فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف ، وإذا قال لم يكد يبكى فمعناه لم يقارب البكاء ، فمقاربة البكاء منتفية ، ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ، ولهذا كان قول ذى الرمة :

[٢٦٥] إِذَا غَيَّرَ النَّأْىُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

صحيحا بليغا لأن معناه إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبى التغير، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه، فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفى مقاربة البراح. وكذا قوله تعالى: ﴿إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾ [النور: ٤٠]، هو أبلغ فى نفى الرؤية من أن يقال لم يرها لأن من لم يَرَقد يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب. وأما قوله تعالى: ﴿فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾ [البقرة: ٧١] ، فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما فى وقت غير وقت الآخر. والتقدير:

وإلا كان الإخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربته إذ لا يحسن عرفا أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة اهـ ويمكن حمل الأول على هذا **(قوله قول ذى الرمة)** بضم الراء وتشديد الميم قطعة الحبل البالية واسمه غيلان . قيل : لقب ذا الرمة لأنه أتى مية صاحبته وعلى كتفه قطعة حبل بالية فاستسقاها فقالت له : اشرب يا ذا الرمة فلقب به وقيل غير ذلك **(قوله النأى)** أى العبد والرسيس ويطلق على أول الشيء وعلى الشيء كما فى القاموس . ومن بيانة لرسيس الهوى أو للهوى ويشير إلى الأول قول الشارح لم يقارب حبى ولو جرى على الثانى لقال لم يقارب رسيس حبى ويبرح يذهب **(قوله وأما قوله تعالى إلخ)** جواب عما يقال لو كان خبر كاد المنفية منفيا بالأولى لكن قوله تعالى : ﴿ فذبحوها ﴾ الآية متناقضا ويوضح جوابه قول الرضى قد يكون مع كاد المنفية قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفاء قربه فتكون تلك القرينة هى الدالة على ثبوت مضمونه فى وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء قربه لا لفظ كاد ، ولا تنافى بين انتفاء الشيء فى وقت وثبوته فى وقت آخر وذلك كما فى : ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ **(قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون)** ضمير يفعلون عائد لضمير كادوا كما هو القاعدة رجوع ضمير من الخبر إلى الاسم . قال يس : ولا مانع من كون مرجع الضمير ضميرا .

---

[٢٦٥] البيت من الطويل ، وقائله ذو الرمة : غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد المفصل لابن يعيش [١٢٤/٧] ، [١٢٥] ، والشاهد فيه قوله : « لم يكد رسيسُ الهوى ... يبرح » . وفيه مذاهب .

فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له . وهذا واضح والله أعلم :

[إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا]

(لإنَّ) و (أنَّ) و (لَيتَ) و (لٰكِنَّ) و (لَعَلَّ) و (كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ) الناقصة (مِنْ عَمَلْ) فتنصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خبرا لها (كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي ۞ كُفْءٌ وَلٰكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ) أى حقد . وقس الباقى هذه اللغة المشهورة . وحكى قوم منهم ابن سيده أن قوما

(قوله فكلام إلخ) إنما جعله كلام واحدا لأن قوله : وما كادوا يفعلون حال من فاعل فذبحوها فيكون المجموع جملة واحدة (قوله كل واحد منهما إلخ) أى ولا تناقض بين انتفاء الشيء فى وقت وثبوته فى وقت آخر .

[إن وأخواتها]

(قوله فتنصب المبتدأ) أل فى المبتدأ والخبر للجنس فإن من المبتدإ ما لا تنصبه كلازم التصدير إلا ضمير الشأن وكواجب الابتداء نحو : طوبى للمؤمن ومن الخبر ما لا ترفعه كالطلبى والإنشائى . قال الدمامينى : ومن هنا يعلم أن جملتى نعم وبئس خبريتان لا إنشائيتان لقوله تعالى : ﴿ إن الله نعما يعظكم به ﴾ [النساء : ٥٨] ، ولقوله تعالى : ﴿ إنهم ساء ما كانوا يعملون ﴾ [التوبة : ٩] ، . وسيأتى فى ذلك كلام فى باب نعم وبئس إن شاء الله تعالى ا هـ أشار بقوله وسيأتى إلخ إلى ما ذكره هناك وسنذكره إن شاء الله تعالى من قول جماعة كابن الحاجب إن نعم وبئس لإنشاء المدح والذم واعتراض الدمامينى عليه بما هو متجه ولمن يجعلهما للإنشاء تأويل الآيتين بإضمار القول كما قيل فى قول الشاعر :

إن الذين قتلتم أمس سيدهم ۞ لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

أو جعلهما واردين على الاستعمال الثانى فى نعم وبئس وشبههما وهو استعمالهما أخبارا كما سيأتى فى باب نعم وبئس . قال فى المغنى : ينبغى أن يستثنى من منع الإخبار هنا بالطلب خبر أن المفتوحة المخففة فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية كما فى قوله تعالى : ﴿ والخامسة أن غضب الله عليها ﴾ [النور : ٩] ، على القراءة بتخفيف النون بعدها جملة فعلية . وقولهم : أما أن جزاك الله خيرا على فتح الهمزة ا هـ وحذف أحدهما لقرينة جائز على قلة إلا الاسم الذى هو ضمير الشأن فإن حذفه كثير وعليه خرج المصنف حديث : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » والتزم حذف الخبر فى ليت شعرى مردفا باستفهام نحو ليت شعرى هل قام زيد أى ليت شعرى جواب أو بجواب هذا الاستفهام حاصل . وقيل : جملة الاستفهام حاصل . وقيل : جملة الاستفهام هى الخبر على تقدير مضاف أى ليت مشعورى جواب هذا الاستفهام . وتختص ليت أيضا بجواز اتصال أن ومعموليها بها سادة مسد معموليها نحو : ليت أنك قائم وقيل الخبر محذوف تقديره حاصل مثلا وقاس الأخفش لعل على ليت فجوز لعل أن زيدا قائم .

من العرب تنصب بها الجزءين معا من ذلك قوله:

[٢٦٦] إذَا اسوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطاكَ خِفَافًا إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وقوله:

[٢٦٧] يَالَيتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وقوله:

[٢٦٨] كَأَنَّ أُذْنَيهِ إذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةً أَو قَلَمًا مُحَرَّفَا

(تنبيهات): الأول لم يذكر الناظم فى تسهيله أن المفتوحة نظرا إلى كونها فرع

(قوله وحكى قوم إلخ) ظاهره أن ذلك لغة وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأولوا ما ثبت منه بأن الجزء الثالث حال والخبر محذوف والتقدير فى إن حراسنا أسدا تلقاهم أسدا، وفى يا ليت إلخ أقبلت رواجعا، وفى كأن أذنيه إلخ يحكيان قادمة بل التأويل فى الثالث متعين لئلا يلزم الإخبار بالمفرد عن المثنى.

(قوله جنح الليل) بالضم والكسر طائفة منه، والخطاء بالكسر والمد لكن قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفتح كركوة وركاء كما فى الصحيح. وهى نقل القدم. وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كما زعمه الشمنى فتبعه شيخنا والبعض غير مناسب فى البيت.

(قوله كأن أذنيه) أى الحمار والتشوف التطلع، والعامل فى إذا معنى التشبيه فى كأن، والقادمة واحدة قوادم الطير وهى مقادم ريشه وهى عشر فى كل جناح اهـ شمنى.

(قوله نظرا إلى كونها إلخ) وإنما ذكر كأن مع أن أصلها أن المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيهية ففتحت الهمزة لانتساخ هذا الأصل بإدخال الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج الكاف إلى متعلق وعدم كون مدخولها فى موضع جر عند الجمهور بخلاف أن المفتوحة فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة قاله فى الهمع.

---

[٢٦٦] البيت من الطويل، وقائله: عمر بن أبى ربيعة، وليس فى ديوانه (معجم الشواهد العربية) (٩٢/١).

[٢٦٧] البيت من الرجز، وقائله العجاج، وهو من شواهد الكتاب (٢٨٤/١)، المفصل لابن يعيش (١٠٣/١، ١٠٤)، (٨٤/٨)، الهمع (١٣٤/١)،...

[٢٦٩] البيت من الطويل، وقائله النجاشى وهو من شواهد الكتاب (٩/١)، المغنى (٢٩١)، (٢٣٩). والشاهد فيه قوله: «ولاكِ اسقنى» حيث حذفت النون من «لكن» للتخلص من التقاء الساكنين تشبيهًا لها بالتنوين.

المكسورة ، وهو صنيع سيبويه حيث قال : هذا باب الحروف الخمسة . الثانى أشار بقوله عكس ما لكان إلى ما هذه الأحرف من الشبه بكان فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوسا ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية ، ولأن معانيها فى الأخبار فكانت كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابيهما . **الثالث** : معنى إن وأن التوكيد ، ولكن الاستدراك والتوكيد ، وليست مركبة على الأصح . وقال الفراء : أصلها

(قوله فى لزوم المبتدأ والخبر) بيان لوجه الشبه ، واحترز باللزوم عن ألا وأما الاستفتاحيتين لدخولهما على الجملتين ، وقوله : والاستغناء بهما إلخ احتراز عن لولا الامتناعية لاحتياجهما معها إلى جواب الفجائية لاحتياجها معهما إلى سبق كلام **(قوله معكوسا)** ليس من جملة المفرع إذ المشابهة لا تنتج العكس ولذلك احتاج إلى تعليله بقوله ليكونا إلخ فينبغى جعله معمولا لمحذوف أى وعملت عملا معكوسا ليكونا إلخ فينبغى جعله معمولا لمحذوف أى وعملت عملا معكوسا ليكونا إلخ **(قوله تنبيها على الفرعية)** أى بإعطائها الفرع الذى هو تقدم شبه المفعول وتأخر شبه الفاعل ولم يحتج لذلك فى ما وأخواتها المحمولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها تنبيه لعدم اتفاق العرب على إعمالها واشتراط شروط فى عملها يطل بفقدان واحد منها **(قوله ولأن معانيها فى الأخبار)** قال سم : وقد يقال وكان وأخواتها كذلك اهـ . قال الإسقاطى : هو كذلك لكن هذا الوجه عارضة فى كأن وأخواتها أصالتها فأعطيت الأصل وهو تقديم المرفوع على المنصوب بخلافه فى إن وأخوتها اهـ . بقى أن الدمامينى اعترض على العلتين بجريانهما فى ما الحجازية وأخواتها مع أن منصوبها لم يقدم على مرفوعها وقد أسلفنا قريبا دفعه عن العلة الأولى فتأمل **(قوله فأعطيا)** أى الأخبار والأسماء . وقوله : إعرابهما أى العمد والفضلات . وفى الكلام توزيع **(قوله التوكيد)** أى تقوية النسبة وتقريرها فى ذهن السامع إيجابية أو سلبية على الصحيح ، وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون لدفع إنكارها وتارة يكون لا ولا ، فالأول مستحسن والثانى واجب والثالث لا ولا ، قاله فى التصريح فالثالث عربى إلا أنه غير بليغ ولذا لم يذكره أهل المعنى قاله الرودانى . قال سم : ولا ينافى كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لأن كون الشىء بمعنى الشىء لا يلزم أن يساويه فى كل ما يفيده فاندفع ما لأبى حيان **(قوله الاستدراك)** هو تعقيب الكلام بنفى ما يتوهم منه ثبوته أو إثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج إليه فى تصحيح تعريفه بقولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته وهو جعل نفيه بالجر عطفا على ضمير ثبوته . هذا وذكر شيخنا السيد عن الدمامينى ويس أن رفع التوهم ليس لازما للكن بل هو أغلبى فقط لأنها لا تكون لرفع التوهم نحو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب ، وفسر بعضهم الاستدراك كما فى الرودانى بمخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها مع التوهم أولا وهذا أعم **(قوله والتوكيد)** أى على قلة نحو : لو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجىء إذ عدم المجىء معلوم من لو .

لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين . كقوله :

[٢٦٩] وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ ٱسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

وقال الكوفيون : مركبة من لا وإن والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا . ومعنى ليت التمنى فى الممكن والمستحيل لا فى الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء . وأما قوله تعالى : ﴿ **فتمنوا الموت** ﴾ [البقرة : ٩٤ ، الجمعة : ٦] مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الأكثر . ولعل الترجى فى المحبوب نحو : ﴿ **لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا** ﴾ [الطلاق : ١] ، والإشفاق فى المكروه نحو : ﴿ **فعلك تارك بعض ما يوحى إليك** ﴾ [هود : ١٢] ، وقد اقتصر على هذين فى شرح الكافية وزاد فى التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام فالتعليل نحو : ﴿ **لعله يتذكر** ﴾ [طه : ٤٤] ،

(قوله لكن أن) بفتح الهمزة كما فى الهمع وسم **(قوله ونون لكن للساكنين إلخ)** أنشد البيت ليدفع بما دل عليه من عهد حذف نون لكن للساكنين ما يقال هلا كان المحذوف النون الأولى من أن لأن الضرر حصل بها ويدفع أيضا بلزوم الإجحاف حينئذ فافهم .

(قوله ولست بآتيه إلخ) هذه حكاية لكلام ذئب دعاه المخاطب ليرافقه ويؤاخيه . فقوله : ولست بآتية أى ما دعوتنى إليه والفضل الزيادة .

(قوله من لا و إن أى المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يس وشيخنا السيد **(قوله والكاف الزائدة)** أى المفتوحة أصالة لكن كسرت اتباعا للهمزة كما قاله يس . وقال شيخنا السيد : كسرتها كسرة نقل من الهمزة .

(قوله لا التشبيهية) لأن المعنى على الاستدراك لا التشبيه **(قوله وحذفت الهمزة)** أى بعد نقل حركتها إلى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقد مر **(قوله وليت)** ويقال لت بإبدال الياء تاء وإدغامها فى التاء . همع **(قوله فى الممكن)** أى غير المتوقع أى المنتظر وقوعه بخلاف الممكن فى الترجى فمنتظر وقوعه **(قوله وهو الأكثر)** أى التمنى فى المستحيل **(قوله والإشفاق)** هو توقع الخوف .

(قوله فلعلك تارك إلخ) أورد أن ترك بعض ما يوحى إليه غير ممكن لعصمته . وأجيب بأن المراد بالممكن فى قوله وتختص لعل بالممكن الممكن عقلا وإن استحال عادة أو شرعا كذا فى حاشية البعض . وفيه نظر لأن ترك النبى بعض ما يوحى إليه مستحيل عقلا لأن دليل استحالته عقلى كما قرر فى فن الكلام .

---

[٢٦٩] البيت من الطويل ، وقائله النجاشى وهو من شواهد الكتاب [٩/١] ، المغنى (٢٩١) ، (٢٣٩) . والشاهد فيه قوله : « ولاكِ اسقنى » حيث حذفت النون من « لكن » للتخلص من التقاء الساكنين تشبيهًا لها بالتنوين .

والاستفهام نحو: ﴿وما يدريك لعله يزكى﴾[عبس: ٣]، وتابع فى الأول الأخفش وفى الثانى الكوفيين وتختص لعل بالممكن وليست مركبة على الأصح، وفيها عشر لغات مشهورة، وكأن التشبيه

(قوله لعله يزكى) أى يزكى أى ما يدريك جواب هذا السؤال **(قوله وتختص لعل إلخ)** لا يرد قول فرعون: لعلى أطلع إلى إله موسى لأنه فى زعمه الباطل ممكن . هذا وقد اختلف فى لعل الواقعة فى كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله فى حقه تعالى فقيل: إنها باعتبار حال المخاطبين ، فالرجاء والإشفاق متعلق بهم كما أن الشك فى أو كذلك . وفى شرح المناوى على الجمع الصغير أن لعل فى كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اهـ وفيه نظر ظاهر وكلعل عسى ويؤخذ من التصريح كما قاله الروداني أن معنى عسى ولعل فى القرآن أمر بالترجى أو الإشفاق . وفى حاشية الكشاف للتفتازانى : لعل موضوعة لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع بوجهيه قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت فى القرآن للإطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق إلى طريق الإطماع دلالة على أنه لا خلف فى إطماع الكريم وأنه كجزمه بالحصول . ولما كان ما بعد لعل الإطماعية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضا مما قبلها زعم ابن الأنبارى وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كى ورده المصنف يعنى الزمخشرى بأن عدم صلوحها لمجرد معنى العلية يأباه ، ألا تراك تقول : دخلت على المريض كى أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشيء من هذه المعانى كما فى قوله تعالى : ﴿ **لعلكم تتقون** ﴾ [البقرة : ٢١] ؛ أما كونها ليست للإشفاق فظاهر أو لترجى الله فلاستحالته أو لترجى المخلوقين فلأنهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها ، أو وللإطماع فلأنه إنما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه من جهة المتكلم والتقوى ليست كذلك بل هى مستعارة لحالة شبيهة بالترجى لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها كتردد المترجى بين حصول المرجوّ وعدمه أو مجاز فى الطلب . نعم إن قلنا بأن لعل قد تأتى للتعليل صح حملها فى الآية عليه عند من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالغرض العائد إلى العباد فإن منعه بعيد جدا لمخالفته كثيرا من النصوص اهـ باختصار **(قوله وفيها عشر لغات)** قال فى التسهيل : وقد يقال فى لعل عل ولعن وعن ولأن وأن ورعنّ ورغنّ ولغنّ أى بغين معجمة فى هذين ولعلتَ . قال شيخنا : وزاد بعضهم لغتين وغلّ وغن بالمعجمة فيهما ، وفى الهمع زيادة لونّ ولعا ورعلّ بمهملة . ونقل البعض زيادة عل وأل بفتح اللام فى هذين ، فإن أراد فتح اللام مشددة لزمه التكرار لتقدم عل المشددة اللام فى كلامه وإن أراد فتحها مخففة ورد عليه قول الشارح فى آخر الباب خاتمة لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها اهـ فإن الكلام وإن قاله الشارح فى مقام تخفيف حروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد فى جميع لغات لعل . وبالجملة فزيادة هذين محتاجة إلى تحرير ونقل صريح ولم أقف عليه ومجموع اللغات بهما سبع عشرة .

وهى مركبة على الصحيح ، وقيل بإجماع ـ من كاف التشبيه وأن ، فأصل كأن زيدا أسد أن زيدا كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماما ففتحت همزة إن لدخول الجار (**وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ**) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبا (**إِلَّا فِي**) الموضع (**الَّذِي**) يكون الخبر فيه ظرفا أو مجرورا (**كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي**) للتوسع فى الظروف والمجرورات . قال فى العمدة : ويجب أن يقدر العامل فى الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف .

(**تنبيهان**)*: الأول حكم معمول خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه إلا إذا كان

(**قوله وكأن التشبيه**) أى المؤكد . وقيد البطليوسى كونها للتشبيه بما إذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو كأن زيدا ملك وكأن زيدا حمار فإن كان خبرها فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كأن زيدا قام أو قائم أو عندك أو فى الدار لأن زيدا نفس القائم ونفس المستقر لا يشبه بنفسه (**فائدة**) قال الرضى : أولى ما قيل فى كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل أن التقدير كأنك تبصر بالدنيا أى تشاهدها كما فى قوله تعالى : ﴿ **فبصرت به عن جُنُبٍ** ﴾ [القصص : ١١] ، والجملة بعد المجرور بالباء حال بدليل رواية و لم تكن و لم تزل . وقولهم : كأنى بالليل وقد أقبل وكأنى بزيد وهو ملك . وأما قولهم : كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت فالأولى فيه أن ما بعد المجرور هو الخبر والمجرور متعلق به (**قوله لدخول الجار**) أو تخفيفا لثقل الكلمة بالتركيب (**قوله وراع ذا الترتيب**) أى المعلوم من الأمثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية (**قوله إلا فى الذى إلخ**) إن قلت حيث توسع فى الظرف والمجرور فهلا جاز تقديم خبرها عليها نفسها إذا كان ظرفا أو مجرورا . قلت : لم يجز لأن لها الصدر كما فى الحاجبية قالوا : ليعلم من أول الأمر اشتمال الكلام على التأكيد أو التشبيه أو الاستدراك أو التمنى أو الترجى سوى أن المفتوحة فليس لها الصدر . فإن قلت : فحينئذ لم لم يجر خبرها عليها . قلت : يوجه بالحمل على المكسورة فإنها فرعها . فإن قلت : فلم امتنع تقدم خبر ما الحجازية على اسمها وإن كان ظرفا أو مجرورا كما تقدم . قلت : يوجه بأن هذه أقوى لأنها تشبه الأفعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومبنية على الفتح ومعنى لأنها بمعنى أكدت وشبهت وتمنيت إلخ ولأنها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى سم باختصار ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم الصدر أنها تستدعى سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لأنها تستدعى سبق كلام تام فلا ينافى صدارتها فى كلامها فاعرفه (**قوله غير البذى**) أى فاحش اللسان (**قوله بعد الاسم**) هذا يؤدى إلى أن المتقدم على الاسم معمول الخبر لا الخبر بناء على أن الخبر هو العامل مع أن كلامه فى تقديم الخبر إلا أن يقال جعل المثالين من تقديم الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (**قوله وهو غير ظرف**) كما فى قولهم إن مالا وإن ولدا (**قوله فلا يجوز تقديمه**) أى على الاسم ويجوز تقديمه مطلقا على الخبر كما يأتى فى قوله : وتصحب الواسط معمول الخبر ويفرق بأن فى تقديمه على الاسم فصلا لها من معموليها معا .

ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو: إن عندك زيدا مقيم وإن فيك عمرا راغب، ومنه قوله:

[٢٧٠] فَلا تَلْحَنِى فيها فإنَّ بِحبها أخاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بلابلُهْ

وقد صرح به فى غير هذا الكتاب ومنعه بعضهم الثانى محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا فى غير نحو إن عند زيد أخاه وليت فى الدار صاحبها لما سلف (**وَهمزَ إنَّ آفْتَحْ**) وجوبا (**لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا**) مع معموليها لزوما بأن وقعت فى محل فاعل نحو: ﴿**أو لم يكفهم أنا أنزلنا**﴾ [العنكبوت: ٥١]، أو مفعول غير محكى بالقول نحو: ﴿**ولا تخافون أنكم أشركتم**﴾ [الأنعام: ٨١]،

(**قوله فلا تلحنى**) أى تلمنى، جم كثير بلابله وساوسه وهمومه (**قوله ومنعه بعضهم**) الوجه خلافه لأنه يجوز تقديمه

تقديمه فى ما وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا هنا وامتناعه هناك أفاده سم. وما علل به المنع من أن تقديم المعمول يؤدى بجواز تقديم العامل والعامل هنا لا يتقدم نظر فيه شيخنا بأنه أغلبى كما مر لا كلى (**قوله محل جواز تقديم الخبر إلخ**) إذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا يحتاج إلى التقييد (**قوله فى غير نحو إلخ**) أى من كل تركيب لابس فيه الاسم ضميرا يعود على شىء فى الخبر فيجب التقديم فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة. وقد يمتنع نحو: إن زيدا لفى الدار لامتناع تقديم الخبر باللام. وأما التمثيل لممتنع التقديم بنحو أن صاحب الدار فيها فنوقش بأن امتناع التقديم فيه مذهب الكوفيين وأما البصريون فأجازوه لأن الاسم وإن تأخر لفظا متقدم رتبة فكذا ما أضيف هو إليه (**قوله وجوبا**) أبقى الشارح الأمر هنا على ظاهره لأن التأويل فى الثانى أعنى قوله وفى سوى ذاك تكسر بجعله شاملا للكسر الواجب والجائز على طريق استعمال صيغة الأمر فى حقيقتها ومجازها أولى من التأويل هنا وإبقاء الثانى على ظاهره (**قوله لسد مصدر**) هو مصدر خبرها إن كان مشتقا والكون إن كان جامدا (**قوله لزوما**) متعلق بسد (**قوله فى محل فاعل**) أى ولو لفعل مقدور نحو: ﴿ **ولو أنهم صبروا** ﴾ [الحجرات: ٥]، أى ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين إن المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدرا واختاره المحققون. وقال أكثر البصريين: هى مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ونحو اجلس ما إن زيدا جالس أى ما ثبت بناء على أن ما المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية وهو الأصح. فقول البعض إن المصدرية لا تدخل إلا على الفعل إجماعا فأن ومعمولاها بعدها فاعل لمقدر إجماعا غير صحيح (**قوله مفعول**) أى به أوله نحو جئت أنى أجلك أو معه نحو يعجبنى جلوسك وأنك تحدثنا وتقع مستثنى نحو: يعجبنى أمورك

---

[٢٧٠] هو من أبيات الكتاب. وهو من الطويل. يقال: لحيت الرجل ألحاه لحيا إذا لمته وعذلته، من باب فتح يفتح، فيها أى فى المحبوبة، والفاء فى فإن للتعليل، والشاهد فى بحبها فإنه يتعلق بقوله مصاب القلب فهو معمول الخبر قدم على الاسم، ولا يجوز ذلك إلا عند البعض وقد تعلقوا به، وقوله: أخاك اسم إن، ومصاب القلب كلام إضافى فى خبره. وبلابله أى وساوسه، وهو مبتدأ. وجم خبره مقدما أى عظيم. وهذه الجملة إما خبر آخر أو بدل من مصاب القلب.

أو نائب عن الفاعل نحو : ﴿ **قل أوحي إليّ أنه استمع** ﴾ [الجن : ١] ، أو مبتدأ نحو : ﴿ **ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة** ﴾ [فصلت : ٣٩] ، أو خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي أنك فاضل ، بخلاف قولي إنك فاضل ، واعتقاد زيد أنه حق ، أو مجرور بالحرف نحو : ﴿ **ذلك بأن الله هو الحق** ﴾ [الحج : ٦٢] أو الإضافة نحو : ﴿ مثل ما أنكم تنطقون ﴾ [الذاريات : ٢٣] أو معطوف على شيء من ذلك نحو : ﴿ **اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم** ﴾ [البقرة : ٤٧] أو مبدل منه نحو : ﴿ **وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم** ﴾ [الأنفال : ٧] .

إلا أنك تشتم الناس ، لا مفعولا فيه ولا مفعولا مطلقا ولا حالا ولا تمييزا كذا فى الدماميني وغيره **(قوله غير محكي)** أى بالقول وكان عليه أن يزيد وغير خبر فى الأصل ليخرج نحو : ظننت زيدا أنه قائم إلا أن يقال تركه لاستفادته من التنبيه الآتى قريبا **(قوله أو مبتدأ)** أى فى الحال كما فى الآية أو فى الأصل نحو كان عندى أنك فاضل **(قوله نحو : ومن آياته إلخ)** هذا مذهب الخليل ونقل المطرزى عن سيبويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وإن لم يعتمد الظرف على شيء . قال : ومنه : ﴿ **ومن آياته أنك ترى الأرض** ﴾ أفاده فى التصريح **(قوله أو خبر عن اسم معنى إلخ)** حاصله أن المخبر عنه إذا كان اسم معنى فإما أن يكون قولا أو غيره وعلى كل فإما أن يكون خبر إن صادقا على اسم المعنى أى يصح حمله عليه أولا . وتكلم الشارح على ثلاثة وسكت عما إذا كان قولا وخبر إن صادقا عليه نحو : قولى إنه حق لعلم وجوب كسرها بالأولى إذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعنى وصدق خبر إن عليه فمعهما أولى . نعم فى صورة كون اسم المعنى قولا إذا كان خبر إن قولا واتحد قائل القولين جاز الفتح والكسر نحو قولى : إنى أحمد الله كما سيأتى فإن اختلف القائل وجب الكسر نحو قولى : إن زيدا يحمد الله **(قوله عليه خبرها)** أى على المعنى خبر إن **(قوله اعتقادى أنك فاضل)** أى معتقدى فضلك ولم يجز الكسر على أن تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن المبتدأ لعدم الرابط **(قوله واعتقاد زيد أنه حق)** لم يصح الفتح على معنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا لاختلاف الضمير ومرجعه لأن الاعتقاد الواقع عليه الضمير فى قولنا اعتقادُ زيد أنه حق غير الاعتقاد المجعول مبتدأ الراجع إليه الضمير بحسب الظاهر لأن هذا هو المتعلق بكون ذلك حقا فاستفده **(قوله ذلك بأن الله هو الحق)** أى متلبس بحقيقة الله **(قوله أو الإضافة)** أى إن كان المضاف إليها مما لا يضاف إلا إلى المفرد بدليل ما سيأتى ، فاندفع اعتراض سم وغيره بأن الفتح لا يجب عند كل إضافة لوجوب الكسر إذا كان المضاف إلى أن مما لا يضاف إلا إلى الجملة كحيث ، وجواز الفتح والكسر إذا كان مما يضاف إلى المفرد والجملة **(قوله مثل ما أنكم)** ما زائدة **(قوله وأنى فضلتكم)** عطف خاص على عام **(قوله أنها لكم)** أى استقرارها لكم وهو بدل اشتمال من إحدى الطائفتين .

(تنبيه)و إنما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد لأنه قد يسد المفرد مسدها. ويجب الكسر نحو ظننت زيدا إنه قائم (**وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ**) على الأصل (**فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا**) إما حقيقة نحو: ﴿**إنا فتحنا لك**﴾ [الفتح: ١]، أو حكما كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية: ﴿**ألا إن أولياء الله**﴾ [يونس: ٦٢]، والواقعة بعد حيث نحو اجلس حيث إن زيدا جالس والواقعة خبرا عن اسم الذات نحو زيد إنه قائم، والواقعة بعد إذ نحو جئتك إذ إن زيدًا غائب (**وَفِي بَدْءِ صِلَهْ**) نحو: ﴿**ما إنَّ مفاتحه لتنوء**﴾ [القصص: ٧٦]، بخلاف

(**قوله نحو ظننت زيدا إنه قائم**) فإن فيه واجبة الكسر لعدم سد المصدر مسدها إذ لا يصح ظننت زيدا قيامه (**قوله اكسر**) أى أدم الكسر (**قوله فى الابتدا**) أى ابتداء جملتها إما حقيقة بأن لا يسبقها شيء له تعلق بتلك الجملة أو حكما بأن يسبقها ذلك، ومن القسم الأول الواقعة بعد كلًّا بناء على قول الجمهور إنها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت كلا فى سورة فاحكم بأنها مكية لأن أكثر ما نزل التهديد والوعيد بمكة لأن أكثر العتوّ كان بها. وقال أبو حاتم: تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ووافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثانى. وقال النضر بن شميل: تكون حرف تصديق كأن. وقال الكسائى: تكون بمعنى حقا وضعف بأنه لم يسمع فتح إن بعدها وهو واجب بعد حقا وما بمعناه. قال مكى: وهى حينئذ اسم كمرادفها ولتنوينها فى قراءة بعضهم: ﴿ **كلا سيكفرون بعبادتهم** ﴾ [مريم: ٨٢] وقال غيره: اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للأصل ومحوج لتكلف علة لبنائها وخرج التنوين فى الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيد فى رؤوس الآى ثم وصل بنية الوقف، أفاده فى الهمع (**قوله بعد ألا الاستفتاحية**) أى التى يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لتأكد مضمونه عند المتكلم اهـ دمامينى. وفى المغنى: ألا تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها اهـ ويقال فيها هلا بإبدال الهمزة هاء اهـ همع. وهل هى بسيطة أو مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قولان (**قوله والواقعة بعد حيث**) أى عقب حيث فخرج نحو جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن فإن هذه واجبة الفتح كما علم مما مر. هذا والصحيح جواز الفتح حيث. أما على القول بجواز إضافتها إلى المفرد فظاهر. وأما على المشهور من وجوب إضافتها إلى الجملة فلأنه يقدر تمام الجملة من خبر أو فعل وقيل يكتفى بإضافتها إلى صورة الجملة وإذ مثل حيث فى جواز الفتح فيما يظهر (**قوله والواقعة خبرا عن اسم الذات**) لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن اسم الذات إلا بتأويل وهو ممتنع مع أن على ما ذكره المصرح وإن كان للبحث فيه مجال. وما نقل عن السيد من جواز الإخبار بالمصدر المؤول عن اسم الذات من غير تأويل الظاهر أنه مفروض فى بعض التراكيب نحو عسى زيد أن يقوم وعمرو إما أنه قائم أو قاعد، فقول البعض الظاهر على كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر فتأمل (**قوله وفى بدء صلة**) أى الموصول اسمى أو حرفى وقد مثل الشارح لهما ومثل الصلة الصفة نحو: مررت برجل إنه فاضل.

حشو الصلة نحو جاء الذى عندى أنه فاضل ، ولا أفعله ما أن فى السماء نجما ، إذ التقدير ما ثبت أن فى السماء نجما (وَحَيْثُ إنَّ لِيَمينٍ مُكْمِلَهْ) يعنى وقعت جوابًا له سواء مع اللام أو دونها نحو ﴿ والعصر إن الإنسان لفى خسر ﴾ [العصر : ١] ، ﴿ حم * والكتاب المبين * إنا أنزلناه ﴾ [الدخان : ١] ، (أَوْ حُكِيَتْ بالقَوْلِ) نحو : ﴿ قال إنى عبد الله ﴾ [مريم : ٣٠] ، فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن ثم روى بالوجهين قوله :

[٢٧١] **أَتَقُولُ إنَّكَ بالحياةِ مُمَتَّعٌ**

(**قوله ما إن مفاتحه لتنوء**) أى تثقل والاستشهاد مبنى على أن ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة (**قوله بخلاف حشو الصلة**) أى بحسب اللفظ فلا ينافى كونها فى المصدر باعتبار الرتبة فى جاء الذى عندى أنه فاضل والمراد باللفظ ما يشمل المقدر ليدخل فى الحشو لا أفعله ما أن فى السماء نجما (**قوله سواء مع اللام**) أى ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أولا . وقوله أو دونها أى مع حذف فعل القسم فلا يعارض . هذا ما يأتى من جواز الوجهين عند عدم اللام وذكر فعل القسم ، على أن من فتح فى هذه الصورة الآتية لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلامنا هنا فيما إذا كانت جوابا . فبان لك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث صور وإن لم يمثل الشارح إلا لصورتين ، وأن قول البعض الكلام هنا فى قسم لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما يأتى أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر لأنه يلزم عليه عدم تعرض المصنف هنا وفيما يأتى لحكم صورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما استند إليه من القرينة لا يشهد له كما لا يخفى ولا يشهد له أيضا قول الشارح فيما يأتى والتقييد إلخ لما ستعرفه . وهذا وفى التصريح أن ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز الوجهين إذا حذف الفعل و لم تذكر اللام نحو والله إن زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح فى هذا المثال على الكسر وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه و لم يثبت لهم سماع بذلك اهـ وفى شرح الجامع أن القول بجواز الفتح فى نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط وأطال فى بيان ذلك كما نقله شيخنا ولعدم سماع الفتح حكى فى التوضيح إجماع العرب على تعين الكسر فى الصور الثلاث (**قوله أو حكيت بالقول**) الباء للآلة (**قوله فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن**) أى بالفعل بأن عمل وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين إيجاب الشارح الفتح فى هذه الحالة وبين تجويز المرادى الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولا جزائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل قال : لأن الحكاية بالقول مع استيفائه شروطه إجرائه مجرى الظن جائزة .

[٢٧١] قيل قاله الفرزدق . وعجزه : * وَقَدْ آسْتَبَحْتَ دَمَ آمْرِىءٍ مُسْتَسْلِمِ *

هو من الكامل ، الهمزة للاستفهام على وجه الإنكار . والشاهد فى قوله : إنك حيث يجوز فيه الوجهان : الفتح على إعمال تقول إعمال تظن ، والكسر على الحكاية . والواو فى وقد للحال .

(أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ * حالٍ) أما مع الواو (كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ) ﴿ كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون ﴾ [الأنفال : ٥] وقوله :

[٢٧٢] مَا أعطَيانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إلا وإنِّي لحاجِزِي كَرَمِي

أو بدونه نحو : ﴿ إلا إنهم ليأكلون الطعام ﴾ [الفرقان : ٢٠] ، (وَكَسَرُوا) أيضا (مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ) قلبى (عُلِّقا) عنها (بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقى) ﴿ والله يعلم إنك لرسوله ﴾ [المنافقون : ١] ، وأنشد سيبويه :

[٢٧٣] أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَنَسْرِي إلى نارَيْنِ يَعْلُو سَناهُما

و (بَعْدَ إِذا فُجَاءَةٍ أَوْ) فعل (قَسَمٍ) ظاهر (لَا لامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي) أى نسب نظرا لموجب كل منهما لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل ، فمن الأول قوله :

(قوله أو حلت محل حال) لم تفتح حينئذ لأن وقوع المصدر حالا وإن كثر سماعى ، على أن السماع إنما ورد فى المصدر لا المؤول ، ولأن المصدر المنسبك من أن المفتوحة الناصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة ولابد من كون إن فى ابتداء الحال ليخرج نحو : خرج زيد وعندى أنه فاضل **(قوله كما أخرجك)** ما مصدرية **(قوله ألا إنهم)** أى المرسلين ولكسر إن فى الآية سبب آخر وهو وقوع اللام فى خبرها **(قوله علقا عنها باللام)** أى لام الابتداء واحترز عن غير اللام من المعلقات الآتية **(قوله ليلة)** ظرف لتسرى وقوله سناهما أى ضوؤهما **(قوله بعد إذا)** حال من الضمير فى نمى الراجع إلى همز إن **(قوله ظاهر)** أى حقيقة أو حكما بأن كان مقدرا جائز الذكر بأن كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء الفوقية **(قوله نمى)** أى همز إن بقطع النظر عن كونه مفتوحا أو مكسورا **(قوله نظرا لموجب كل منهما)** موجب الكسر مع إذا اعتبار إن ومعموليها جملة بلا احتجاج إلى تقدير خبر ، ومع فعل القسم اعتبار ذلك جملة جواب القسم ، وموجب الفتح مع ذلك اعتبار ذلك مفردا مبتدأ مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير الخافض كما سيبينه الشارح ، وقوله لصلاحية علة لنظر وضمير لهما إلى الموجبين .

---

[٢٧٢] البيت من الكامل ، وقائله الفرزدق ، وليس موجودًا فى ديوانه . انظر : (معجم الشواهد العربية) (٣٧٤/١) ، والشاهد فيه كسر همزة « إن » لسببين وهما : وقوعها فى جملة الحال ، واقتران خبرها باللام .

[٢٧٣] قال سيبويه : سمعناه ممن ينشد من العرب ، وهو من الطويل . والهمزة للاستفهام دخلت على النفى كما فى قوله تعالى : ﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾ والشاهد فى قوله : إنى حيث كسرت لمجيء اللام فى الخبر وهو لنسرى . والسنا مقصور : الضوء .

[٢٧٤] وَكُنت أرى زيدًا كما قيل سيِّدًا إذا إنَّهُ عَبدُ القَفَا واللَّهازِم

يروى بالكسر على معنى فإذا هو عبد القفا ، وبالفتح على معنى فإذا العبودية أى حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسد . قال الناظم : والكسر أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير . لكن ذهب قوم إلى أن إذا هى الخبر ، والتقدير فإذا العبودية ، أى ففى الحضرة العبودية ، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضا فيستوى الوجهان ، ومن الثانى قوله :

[٢٧٥] أوْ تَحْلِفِى بِرَبِّكِ العَلِّى أنى أبو ذَيَّالِكِ الصَّبِىِّ

(قوله وكنت أرى) بضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم فى معنى أظن كما قاله يس وإن جاز فى الذى بمعنى أظن الفتح أيضا تتعدى إلى مفعولين سواء فتحت أو ضمت ، فزيدا مفعوله الأول وسيدا مفعوله الثانى كما قاله المصرح والعينى ووجه تعدية المضموم إلى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدى إلى ثلاثة استعماله بمعنى أظن المتعدى إلى اثنين من باب الاستعمال فى اللازم كما قاله الغزى ، إذ معنى أرانى زيد عمرا فاضلا جعلنى زيد ظانا عمرا فاضلا ، ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم عمرا فاضلا لكن فى شرح المتن للمرادى أن من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك وكذا فى شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التى أريت بمعناها قال : ولا يكون المفعول الأول لأريت هذه ومضارعها إلا ضمير متكلم كأريت وأرى ونرى ، وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ : ﴿وترى الناس سكارى﴾ [الحج : ٢] ، بضم التاء ونصب الناس اهـ يس ، والقفا مؤخر العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وخصهما بالذكر لأن القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز . وقوله كما قيل أى ظنا موافقا لما يقوله الناس من أنه سيد (قوله لكن ذهب قوم إلخ) يحتمل أنه من كلام الناظم وأنه من كلام الشارح وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم وأنه من كلام الشارح ، وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم والكسر أولى إلخ حتى يرد عليه اعتراض غير واحد كالبعض بأنه لا ينهض على المصنف لأن مذهبه أن إذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية الكسر متفق عليها (قوله هى الخبر) أى لكونها ظرف مكان بقرينة قوله أى ففى الحضرة العبودية وإن ذهب بعضهم إلى أنها ظرف زمان وأنها خبر أى ففى الوقت العبودية (قوله أو تحلفى) أو بمعنى إلى أو إلا وذيالك تصغير ذلك على غير قياس.

[٢٧٤] هو من أبيات الكتاب ، ولم ينسب فيه إلى أحد ، وهو من الطويل . وأرى بمعنى أظن ، وزيدا مفعوله الأول ، وسيدا الثانى وكما قيل معترض بينهما ، وما مصدرية أى كقول الناس فيه . والشاهد فى إذا إنه حيث جاز فيه الوجهان : الكسر لأنها فى ابتداء الجملة والفتح على تقديرها بالمفرد أى فإذا عبوديته حاصلة . وعبد القفا واللهازم كناية عن الخسة . واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام هى طرف الحلقوم ، وقيل هى مضغة تحت الأذن أراد أنه ظن سيادته فلما نظر إلى قفاه ولهازمة تبين عبوديته ولؤمه ، وخص هذين لأن القفا موضع الصفع . واللهازم موضع اللكز . وقيل : المعنى كنت أظنه سيدا كما قيل فإذا هو ذليل خسيس عبد البطن .

[٢٧٥] قبله :

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِىِّ مِنِّى ذِى الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِىِّ
أوْ تَحْلِفِى بِرَبِّكِ الْعَلِىِّ أَنِّى إلخ.........................=

يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم ، وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض أى على أنى . والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مر قريبا فى المكسورة . وبقوله لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك حيث يتعين فيه الكسر نحو : ﴿ **ويحلفون بالله إنهم لمنكم** ﴾ [التوبة : ٥٦]، و : ﴿ **أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم** ﴾ [المائدة : ٥٣]، وقد اتضح لك أن من فتح أن لم يجعلها جواب القسم ، لأن الفتح متوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر على أن وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ، فإنه لا يكون إلا جملة ، ويجوز الوجهان أيضا (**مَعْ تِلْوَفَا ٱلْجَزَا**) نحو : ﴿ **فأنه غفور رحيم** ﴾ [الأنعام : ٥٤]، جواب : ﴿ **من عمل منكم سوءا بجهالة** ﴾ [الأنعام : ٥٤]، قرىء بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة أى فهو غفور رحيم ، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف أى فجزاؤه الغفران ، أو مبتدأ خبره محذوف أى فالغفران جزاؤه ، والكسر أحسن فى القياس . قال الناظم : ولذلك لم يجىء الفتح فى القرآن إلا مسبوقا بأن المفتوحة (**وَذَا**)

(**قوله على جعلها مفعولا إلخ**) أى سادا مسد الجواب (**قوله للاحتراز عما مر**) أى بعض ما مر وهو الصورتان اللتان مثل لهما عند قول المصنف * **وحيث إن ليمين مكمله** * وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم مع ذكر اللام لوجوب الكسر حينئذ (**قوله عما بعد اللام**) أى عن فعل القسم الظاهر الذى بعده اللام وقوله من ذلك أى مما مر أى حالة كونه بعض ما مر من الصور الثلاث الداخلة تحت قول المصنف سابقا * **وحيث إن ليمين مكمله** * كما قدمناه (**قوله وقد اتضح لك**) أى من قوله يروى بالكسر إلخ (**قوله لم يجعلها جواب القسم**) أى بل مفعولا كما تقدم ولا يضر عدم الجواب لأن الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدى مؤداه (**قوله ويجوز الوجهان أيضا**) أشار بذلك إلى أن الظرف معطوف على بعد إذا بحذف حرف العطف (**قوله مع تلو فاالجزا**) مثل فاء الجزاء ما يشبهها كما فى قوله : ﴿ **واعلموا أنما غنمتم من شىء فأن لله خمسه** ﴾ [الأنفال : ٤١]. (**قوله هو خبر مبتدا محذوف**) هو أولى مما بعده لأن نظائره أكثر نحو : ﴿ **وإن مسه الشر فيئوس** ﴾ [فصلت : ٤٩]، أى فهو يئوس (**قوله أحسن فى القياس**) لعدم إحواجه إلى تقدير (**قوله إلا مسبوقا بأن المفتوحة**) أى كقوله : ﴿ **ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم** ﴾ [التوبة : ٦٣] .

= قالها رؤبة الراجزى . أى لتقعدين أيتها المرأة ، فلما دخلت نون التأكيد سقطت نون الكلمة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وكسرت الدال لتدل على الياء المحذوفة . ومقعد القصى إما مفعول مطلق على أن يكون المقعد بمعنى القعود ، أو على أنه مفعول فيه أى فى مقعد القصى أى البعيد ، من قصا المكان يقصو إذا بعد . يقال رجل قاذورة وذو قاذورة لا يخالط الناس لسوء خلقه . والمقلى المبغوض من قلاه يقليه قلى بالكسر ، وهما صفتان للقصى (**قوله أو**) بمعنى إلى ، فلذلك نصب الفعل بإضمار أن بعدها . والشاهد فى أنى حيث يجوز فيه الوجهان : الكسر لأنه جواب القسم ، والفتح على إضمار على أى أو تحلفى بربك على أنى ، فلما أضمر الجار فتحت أن . وذيالك مصغر ذلك ، كما أن مصغر ذاك ذياك .

الحكم أيضا (**يَطَّرِدُ * فِي**) كل موضع وقعت إن فيه خبر قول وكان خبرها قولا والقائل واحد كما فى (**نحوِ خَيْرُ ٱلقَوْلِ إنى أَحْمَدُ**) الله ، فالفتح على معنى خير القول حمد الله ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت خير القول هذا اللفظ ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين ، نحو عملى أنى أحمد الله ، أو القول الثانى أو لم يتحد القائل فالكسر ، نحو قولى إنى مؤمن وقولى إن زيدا يحمد الله .

(**تنبيه**)*: سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان : الأول أن تقع بعد

وقوله : ﴿ **كتب عليه أنه من تولاه فأنه يضله** ﴾ [الحج : ٤] ، بخلاف ما لم تسبق بأن المفتوحة فواجبة الكسر نحو : ﴿ **إنه من يأت ربه مجرما فإن له جهنم** ﴾ [طه : ٧٤] ، ﴿ **إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين** ﴾ [يوسف : ٩٠] ، ولذلك لم يفتح ﴿ **فإنه غفور رحيم** ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، إلا من فتح ﴿ **أنه من عمل منكم سوءا بجهالة** ﴾ [الأنعام : ٥٤]، ونافع ممن فتح أنه من عمل وكسر فإنه غفور رحيم كذا فى البيضاوى (**وقوله وذا الحكم**) أى جواز الوجهين (**قوله خبر قول**) أى ما بمعنى القول سواء كان من مادة القول أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال فى قوله وكان خبرها قولا (**قوله خير القول**) إنما كان المخبر عنه هنا قولا لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه (**قوله فالفتح**) إذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية وإذا كسرت فهو بمعنى المقول . قاله فى التصريح ولابد فى كل من جعل أل للعهد أى قولى أو القول منى لئلا يلزم الإخبار بخاص عن عام (**قوله حمدا لله**) أى اللغوى بأى عبارة كانت (**قوله على الإخبار بالجملة**) و لم تحتج إلى رابط لأنها عين المبتدأ قال الشارح فى شرح التوضيح ومثل سيبويه هذه المسألة بقوله أول ما أقول أنى أحمد الله ، وخرج الكسر على أنه من باب الإخبار بالجملة وعليه جرى أكثر النحويين وقيل الكسر على أن الجملة مقول القول محكية به والخبر محذوف كأنك قلت أول قولى هذا اللفظ ثابت وليس بمرضى ، ثم أطال فى بيان ذلك وعلل فى شرح الجامع رده . بأن مفهوم الكلام عليه أن غير أول القول من بقيته غير ثابت وليس مرادا اللهم إلا أن يدعى زيادة أول والبصريون لا يجيزونها (**قوله لقصد الحكاية**) أى حكاية لفظ الجملة أى الإتيان بها بلفظها وليس المراد أنها مقول القول كما اتضح مما نقلناه عن شرح التوضيح للشارح وإن زعم شارح الجامع أنها مقول القول (**قوله نحو عملى أنى أحمد الله**) محل وجوب الفتح فى هذا المثال إذا لم يرد بالعمل المعمول اللسانى وهو المنطوق وتجعل الإضافة للعهد فإن كان كذلك جاز الكسر وكان هذا التركيب مثل قولى إنى أحمد الله فى جواز الوجهين وفاقا لحفيد الموضح وابن قاسم الغزى . وقال فى شرح الجامع مؤيدا وجوب الفتح إن البصريين يمنعون حكاية الجمل بما يرادف القول كالكلام فما لا يرادفه مما أريد به معناه كما فى هذا المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح فى المثال حينئذ اهـ وأقره شيخنا والبعض وفيه نظر إذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل حتى يتجه ما ذكر بل من الإخبار بالجملة فاعرفه .

واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو : ﴿ **إن لك ألَّا تجوع فيها ولا تعرى * وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى** ﴾ [طه : ١١٩]، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما على الاستئناف أو العطف على جملة إن الأولى والباقون بالفتح عطفا على ألا تجوع(١) . الثانى أن تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه ، وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل . الثالث أن تقع بعد أما نحو أما إنك فاضل فتكسر إن كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا ، وتفتح إن كانت بمعنى حقا كما تقول حقا أنك ذاهب ومنه قوله :

[٢٧٦] **أحَقًّا أنَّ جِيرَتَنَا آسْتَقَلُّوا**

(قوله سكت الناظم) أى لم يصرح بذلك وإلا فهى داخلة فى كلامه **(قوله بعد واو)** ليست الواو قيدا **(قوله صالح للعطف عليه)** احتراز عن نحو إن لى مالا وإن عمرًا فاضل فما لا غير صالح لعطف إن الثانية عليه لصيرورة المعنى إن لى مالًا وفضل عمرو **(قوله فتكسر بعد الابتدائية)** أى التى تبتدأ بها الجمل وتستأنف وهى بمعنى فاء السببية ، وبحث البعض فى عدّ هذا من مواضع جواز الوجهين بأن المراد جوازهما فى تركيب واحد ، والتركيب هنا مختلف . وهو بحث قوى وإن كان يمكن دفعه بأن اتحاد ما قبل إن فى التركيبين هنا كاف . هذا وما ذكره الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد : مخالف لما لابن الحاجب حيث قال : إذا وقعت إن بعد حتى الابتدائية فإن قلنا : لا يجوز فى المبتدأ الواقع بعدها أن يحذف خبره وجب كسرها وإن قلنا : يجوز حذفه وإثباته جاز الكسر والفتح **(قوله حتى أنك فاضل)** الأظهر أنها فيه عاطفة ، ومثال الجارة أصاحبك حتى أنك تعصى **(قوله فتكسر)** قدم الكسر لأنه الكثير **(قوله أما استفتاحية)** أى حرف استفتاح على ما مر قريبا فى ألا بسيطا . وقيل : مركب من همزة الاستفهام وما النافية ، وفى الهمع أن همزتها تبدل هاء وعينا وأن ألفها تحذف فى الأحوال الثلاثة وأن همزتها تحذف مع ثبوت الألف اهـ . قال الدمامينى : وأجاز المصنف الفتح على أن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف كأنه قيل أما معلوم أنك فاضل اهـ وهو يستلزم جواز الفتح بعد ألا الاستفتاحية ونقل عن بعضهم **(قوله بمعنى حقا)** الذى صوبه فى المغنى أنها بمعنى أحقا وأنها كلمتان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى

---

[٢٧٦] تمامه : * **فَبَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فَرِيقُ** *

قاله المفضل بن معشر البكرى . وسمى مفضلا بالقصيدة التى هذا البيت منها . ونسب فى الحماسة البصرية إلى عامر بن أسحم الكندى الجاهلى . وهى من الوافر . وحقا نصب على الظرف المجازى عند سيبويه والجمهور . والأصل أفى حق هذا الأمر . وقال المبرد : انتصب على المصدرية ، والتقدير احق حقا . وارتفاع أن عنده على الفاعلية ، ونسبه ابن الناظم إلى والده لعدم إطلاعه على النقل من المبرد . والشاهد فى أن جيرتنا حيث فتحت أن فيه بعد حقا كما تقول حقا أنك ذاهب أى أفى حق ذهابك . وفيه وجهان : أن يكون مبتدأ وخبره الظرف ، أى أفى حق استقلال جيرتنا ، وأن يكون فاعلا بالظرف لاعتماده وهو الأوجه . والجيرة بالكسر جمع جار واستقلوا أى نهضوا مرتحلين . وأراد بقوله فنيتنا الوجه الذى يقصده المسافر من قرب أو بعد ومعنى فريق متفرقة . وهو يقع للواحد وغيره .

---

(١) انظر : الكشاف للزمخشرى [٩٢/٣] .

أى أفى حق هذا الأمر ؟. الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو : ﴿ **لا جرم أن الله يعلم** ﴾ [النحل : ٢٣] ، فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل ، أى وجب أن الله يعلم ولا صلة ، وعند الفراء على أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لابد ، ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك **(وَبَعْدَ ذَاتِ ٱلْكَسْرِ تَصْحَبُ ٱلْخَبَرْ)** جوازا **(لَامُ ٱبْتِدَاء نَحْوُ إِنِّى لَوَزَرْ)** أى ملجأ ، وكان حق

شىء وذلك الشىء هو الحق وموضع ما على هذا نصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب حقًا عليها فى البيت الآتى على قول سيبويه . وقال المبرد : حقا مصدر لحق محذوفا وأن وصلتها فاعل . وقال ابن خروف : أما هذه حرف بسيط وهى مع أن ومعموليها كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسى فى يا زيد كذا فى شرح التوضيح للشارح . وفى المغنى عن بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقا **(قوله واستقلوا)** أى نهضوا مرتحلين **(قوله ولا صلة)** الذى فى الدماميني عن سيبويه أن لا نافية رد على الكفرة ، ثم رأيت الوجهين فى المغنى **(قوله من أن بعضهم)** أى العرب **(قوله فيقول لا جرم لآتينك)** فأجيبت باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا وهو صريح فى أن لآتينك جواب لا جرم وهو أظهر من جعل البعض لآتينك جواب قسم محذوف قام مقامه لا جرم ، وانظر ما إعرابها على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيبويه فيكون الجواب مغنيا عن الفاعل ، أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا الأقرب الثانى لكون الحاكى هو الفراء ، وزاد فى الأوضح جواز الوجهين أن تقع فى موضع التعليل نحو : ﴿ **إنا كنا من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم** ﴾ [الطور : ٢٨] ، قرىء بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على أنه تعليل مستأنف مثل : ﴿ **وصلِّ عليهم إن صلاتك سكن لهم** ﴾ [التوبة : ١٠٣] . . **(قوله وبعد ذات الكسر)** الظرف متعلق بتصحب قدم لإفادة الحصرى أى لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أخوات المسكورة ونحوهن فالحصر إضافى فلا ينافى أنها تصحب المبتدأ وكذا خبره المقدم نحو لقائم زيد على الأصح قيل والفعل نحو ليقوم زيد : ﴿ **لبئس ما كانوا يعملون** ﴾ [المائدة : ٦٢] ، ﴿ **لقد جاءكم رسول من أنفسكم** ﴾ [التوبة : ١٢٨] ، والمشهور أنها فى ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية إلا فى باب إن . قاله فى المغنى **(قوله تصحب الخبر لام ابتداء)** بشروط أربعة : تأخره عن الاسم ، وكونه مثبتا ، وغير ماض متصرف ، وغير جملة شرطية بأن كان مفردا أو مضارعا ولو مقرونا بحرف تنفيس خلافا للكوفيين أو ماضيا غير متصرف أو ظرفا جارا ومجرورا أو جملة اسمية وأول جزءيها أولى باللام ، فقولك زيدا لوجهه حسن أولى من أن زيدا وجهه لحسن بل فى البسيط أنه شاذ لا عدم تقدم معمول الخبر عليه خلافا لابن الناظم بدليل : ﴿ **إن ربهم بهم يومئذ لخبير** ﴾ [العاديات : ١١] ، وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو على غيره بعد إن المكسورة العاملة فيما أصله المبتدأ .

هذه اللام أن تدخل على أول الكلام لأن لها الصدر ، لكن لما كانت للتأكيد وان للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فزحلقوا اللام إلى الخبر .

(تنبيه)*: اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ، فمن ذلك قراءة بعض السلف ﴿ **إلا أنهم ليأكلون الطعام** ﴾ [الفرقان : ٢٠] ، بفتح الهمزة(١) وأجازه المبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

(قوله وكان حق هذه اللام إلخ) أى كما أن حق إن وأخواتها ذلك لأن لها أيضا الصدارة إلا أن هذا لم يكن مانعا من تقدم لام الابتداء بحسب الأصل لجواز أن يكون تقدمها كتقدم حرف العطف وألا الاستفتاحية لا يفوت صدارة ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لأن لها الصدر بأنه قد يعارض بأن إن وأخواتها لها أيضا الصدر **(قوله بين حرفين لمعنى واحد)** أورد عليه أمران : الأول هلا جمع بينهما على طريق التأكيد اللفظى وأجاب سم بأن التأكيد اللفظى إعادة اللفظ بعينه أو مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه نظر وإن أقره شيخنا والبعض وغيرهما لفظى لوجود الترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عدوا من التوكيد اللفظى بالمرادف فى الحروف قول الشاعر :

وقلن على الفردوس أول مشرب ... نعم جيران إن كانت أبيحت دعائره

وسيأتى هذا للشارح فى باب التوكيد فافهم . الثانى أنهم جمعوا بينهما فى لهنك قائم بإبدال الهمزة هاء سواء قيل : إن اللام للقسم أو للابتداء لأن كلا منهما لتأكيد النسبة كان وهن وأيضا اجتمع حرفا تأكيد فى لقد قا زيد فإن قد لتحقيق النسبة وهو التأكيد وحرفا تنبيه فى ألا يا ليتك تقوم ، وقد يدفع ايراد لهنك بأن الاجتما سهله زوال صورة ما له الصدر بإبدال همزته هاء كما فى الروداني **(قوله فزحلقوا اللام)** بالقاف والفاء ، أى أخرو و لم يزحلقوا إن لأنها قويت بالعمل وحق العامل التقدم ، وإنما ادعى أن الأصل فى ان زيدا لقائم لأن زيدا قائم و لم يدع أن الأصل إن لزيدا قائم لئلا يفصل بين ان ومعموليها معا بما له صدر الكلام ، ولنطقهم ، باللام مقدمة على أن فى قولهم لهنك ولأن صدارتها بالنسبة لما قبل إن دون ما بعدها ، دليل الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أن ومعموليها ولهذا كسرت فى نحو : ﴿ **والله يعلم إنك لرسوله** ﴾ [المنافقون : ١] ، ودليل الثانى أن عمل إن يتخطاها تقول إن فى الدار لزيدا وإن زيدا لقائم وأن عمل العامل بعدها يتخطاها تقول إن زيدا طعامك لآكل كذا في المغني .

(قوله اقتضى كلامه) لتقديمه الظرف **(قوله لا تصحب خبر غير إن المكسورة)** إنما لم تدخل اللام على خبر غيرها لأنها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها بخلاف أخواتها فليت تحدث فى الخبر التمنى ولعل الترجى وكأن التشبيه ولكن تصير الجملة لا تستعمل إلا بعد كلام وأن المفتوحة تصير جملة فى تأويل المصدر قاله يس **(قوله بزيادتها)** أى مع كونها مفيدة للتأكيد فالمنسلخ عنها كونها لام الابتداء فقط **(قوله بفتح الهمزة)** أى شذوذا فلا يشكل بما تقدم من وجوب كسر إن فى صدر الحال .

---

(١) وإن مكسورة باتفاق القراء العشرة ، واللام لابتداء زائدة فى الخبر . وانظر فى ذلك : حاشية الجمل [٣/٢٥٠] .

[٢٧٧] وَلَكِنَّنى مِن حُبِّهَا لَعَمِيدُ

ومنه قوله :

[٢٧٨] أُمُّ الحُلَيْسِ لعَجُوزٌ شَهْرَبَـةْ ترضى مِنَ اللَّحْمِ بِعظْمِ الرَّقَبَةْ

وقوله :

[٢٧٩] فَقَالَ منْ سُئِلوا أمْسى لمجْهودَا

(**قوله لعميد**) من عمده العشق بكسر الميم أى هدّه .

(**قوله ومنه قوله**) أعاد من لاختلاف النوع ولدفع توهم أنه مما حكاه الكوفيون . وقيل : إن اللام داخلة على مبتدأ مقدر أى لهى عجوز فلا تكون من الداخلة على خبر غير إن المكسورة .

(**قوله شهربة**) أى فانية ومن تبعيضية إن قدر مضاف أى بلحم عظم الرقبة وبمعنى بدل إن لم يقدر .

(**قوله فقال من سئلوا**) بالبناء للفاعل والعائد محذوف أى من سألوه أو للمفعول وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لأن الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان مبنيا للفاعل لكتبت بصورة الألف ولعدم حواجه إلى تقدير وإن كان فى الأول مراعاة لفظ من وهو أكثر من مراعاة معناها فادعاء البعض أولوية الأول غير مسلم وصدر البيت :

* مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم *

---

[٢٧٧] ذكر النحاة أن قائل هذا لا يعرف ولا تحفظ له تتمة . والشاهد فى لعميد حيث دخلت عليه اللام ، وهو خبر لكن على رأى الكوفيين ، وهو من عمده العشق بكسر الميم إذا هده . وقيل : هو من انكسر قلبه بالمودة . ويروى لكميد من الكمد وهو الحزن . وتأوله البصرية على أن أصله ولكن أنا من حبها لعميد ، فحذفت الهمزة واتصلت لكن بنا وأدغمت النون فى النون فصار كما ترى . واستشهد به الزمخشرى على أن أصل لكننى لكن إننى بدليل دخول اللام فى خبرها .

[٢٧٨] قاله رؤبة . وقال فى العباب قاله عنترة بن عروس . وأم الحليس مبتدأ بضم الحاء المهملة وفتح اللام وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره سين مهملة . وقوله لعجوز خبرها ، إذا حكمنا بزيادة اللام ، وإن قلنا للتأكيد يكون العجوز خبر مبتدأ محذوف أى لهى عجوز ، والجملة خبر المبتدأ الأول . وفيه الشاهد وهو أن المبتدأ إذا اقترن بلام الابتداء يؤكد الاهتمام بأوليته وتأخيره مناف لذلك ، وشهر به صفة فى الحالتين وهى الفانية ، وكذلك الشهبرة ، وكذلك ترضى صفة ، ومن الباء يتعلقان به ، ومن للبدل كما فى قوله تعالى : ﴿أرضيتم بالحياة الدنيا فى الآخرة﴾ والمعنى ترضي بدل اللحم بعظم الرقبة أى بلحم الرقبة والمضاف محذوف .

وقوله :

[٢٨٠] وَمَا زِلْتُ من لَيلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ

وقوله :

[٢٨١] أَمْسَى أَبانٌ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَما أَبانٌ لَمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ

(**وَلَا يَلِي ذِي ٱللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا**) ذى إشارة واللام نصب بالمفعولية وما من قوله ما قد نفيا فى موضع رفع بالفاعلية ، أى لا تدخل هذه اللام على منفى إلا ما ندر من قوله :

[٢٨٢] وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ

(**قوله من ليلى**) أى من أجل حبها والهائم الذاهب لا يدرى أين يتوجه والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعد والمراد بفتح الميم المذهب (**قوله أبان**) بالصرف نظرا إلى أن وزنه فعال وبمنعه نظرا إلى أنه وزنه أفعل منقول من أبان ماضى يبين وهو الأصح والأعلاج جمع علج بكسر العين الرجل الغليظ من كفار العجم . وسودان جمع أسود . وذهب الكوفيون كما فى شرح الجامع إلى أن اللام بمعنى إلا فلا شاهد فيه وهذا المعنى هو المناسب هنا لأن المقام للذم وللبصريين أن يجعلوا التنوين فى سودان للتعظيم والنفى منصبا على القيد فيناسب الذم (**قوله ولا يلى**) ليس المراد بالولى التبعية من غير فاصل وإلا اقتضى جواز التبعية من الفصل بين اللام وما نفى بأداة النفى عن أنه ممتنع ، وإنما لم يلها لأن غالب أدواة النفى مبدوءة باللام فلووليتها لزم توالى لامين وهو مكروه وحمل الباقى ، وللتنافى بين اللام التى هى لتأكيد الإثبات وبين حرف النفى (**قوله ذى إشارة إلخ**) كان الأولى أو الصواب أن يقول ذى اسم إشارة فى محل نصب على المفعولية واللام بدل أو عطف بيان أو صفة (**قوله وأعلم إن**) بالكسر تسليما أى على الناس وقيل : المراد تسليم الأمر وتركا أى للتسليم للمتشابهان أى متقاربان ولا سواء أى ولا متساويان وكان حقه أن يقول لا سواء ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم وأخر وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين فقول البعض سواء فى الأصل مصدر فيه مسامحة قال فى التصريح وتبع

---

[٢٨٠] قاله كثير عزة . وهو من قصيدة لامية . وفى موضع مراد سبيل . ويحتمل ألا يكون من القصيدة المنسوبة إلى كثير وهو محل نظر . والتاء فى ومازلت اسمه وخبره قوله لكالهائم . وفيه الشاهد حيث دخلت فيه لام التأكيد وهو خبر زال وهو نادر . والهائم من هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب من العشق أو غيره . والمقصى بضم الميم المبعد ، مفعول من أقصى إقصاء (**قوله بكل مراد**) بفتح الميم أى كل مذهب . وهو فى الأصل مراد الريح وهو المكان الذى يذهب فيه ريحا (**قوله لدن أن عرفتها**) أى عند معرفتى إياها ، وأن مصدرية . فافهم .

[٢٨١] البيت من البسيط ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « ما أبان لمن علاج » حيث زيدت اللام فى خبر ما النافيه شذوذًا .

[٢٨٢] قاله أبو حزام غالب بن الحارث العكلى . وهو من الوافر والمعنى أعلم وأجزم أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء . ولولا الضرورة كان حقه أن يقول للا سواء ولا متشابهان . وقيل معناه أعلم أن تسليم الأمر لكم وتركه ليسا متساويين ولا متشابهين . والشاهد فى قوله للا متشابهان حيث زيدت اللام للتأكيد فى الخبر المنفى بلا وهو شاذ . والسواء فى الأصل مصدر بمعنى المساوات فلذلك صح وقوعه خبرا عن متعدد .

(**وَلَا**) يليها أيضا (**مِنَ ٱلْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا**) ماض متصرف غير مقرون بقد ، فلا يقال إن زيدا لرضى ، وأجازه الكسائى وهشام ، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه : متصرفا كان نحو إن زيدا ليرضى ، أو غير متصرف نحو إن زيدا ليذر الشر . وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضى إذا كان غير متصرف نحو إن زيدا لنعم الرجل ، أو لعسى أن يقوم ، وهو مذهب الأخفش والفراء ، لأن العمل الجامد كالاسم ، والمنقول عن سيبويه أنه لا يجيز ذلك ، فإن اقتران الماضى المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه كما أشار إليه بقوله (**وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا * لَقَدْ سَمَا عَلَى ٱلعِدَا مُسْتَحْوِذَا**) لأن قد تقرّب الماضى من الحال فأشبه حينئذ المضارع ، وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيح وقد تقدم أن الكسائى وهشامًا يجيزان أن زيدًا لرضي ، وليس ذلك عندهما

غير واحد . وفيه أى فى البيت شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفى وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت إن وكان القياس ألا يعلق لأن الخبر المنفى ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل إنه شبه لا بغير فأدخل عليها اللام اهـ وقد يقال كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسر إن مع وجود موجبهما وهو لام الابتداء وإن كان وجوده هنا شاذا إلا أن يقال جعل ذلك شاذا من حيث ترتبه على الشاذ (**قوله من الأفعال**) بيان لما تقدم عليه مشوب بتبعيض ، وقوله ماض إلخ بدل أو عطف بيان لقوله ما كرضيا وأشار به إلى وجه الشبه (**قوله فلا يقال إن زيدا لرضى**) أى على أن اللام للابتداء فيقال على أنها للقسم (**قوله وأجازه الكسائى وهشام**) أى على إضمار قد كما فى المغنى وسيأتى فى الشرح وفى الأوضح بدل الكسائى الأخفش ويمكن الجمع (**قوله دخلت**) عليه أى لشبهه بالاسم كما تقدم (**قوله أو غير متصرف**) أى تصرفا تاما وإلا فقد جاء ليذر أمر نحو : ﴿ فذرهم ﴾ الآية (**قوله إذا كان غير متصرف**) دخل فى ظاهر عمومه ليس مع أنه يمتنع دخول اللام عليها . قال الشاطبى : ولعله لم يحترز عنها اتكالا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفى . وقال ابن غازى وتبعه البعض بل على أنه داخل فى قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر إذ ليست ليس مما قد نفى لأنها للنفى (**قوله كالاسم**) أى الجامد فى عدم التصرف (**قوله مستحوذا**) أى غالبا (**قوله فأشبه حينئذ المضارع**) أى المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه (**قوله وليس جواز ذلك**) أى دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام الابتداء لئلا يعارضه قوله بتقدير اللام للقسم (**قوله خلافا لصاحب الترشيح**) خطاب بن يوسف الماردى حيث ذهب إلى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضى المقترن بقد وإذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير فى إن زيدا لقد قام إن زيد والله لقد قام .

إلا لإضمار ، قد ، واللام عندهما لام الابتداء ، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط . ولو دخل على إن والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام نحو علمت أن زيدا لرضى (**وَتَصْحَبُ**) هذه اللام أعنى لام الابتداء أيضا (**اَلْوَاسِطَ**) بين اسم إن وخبرها (**مَعْمُولَ اَلْخَبَرْ**) بشرط كون الخبر صالحا لها نحو : إن زيدا لعمرا ضارب ، فإن لم يكن الخبر صالحا لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط ، نحو إن زيدا عمرا ضرب ، لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وبشرط ألا يكون ذلك المعمول حالًا ، فإن كان حالًا

(**قوله وقد تقدم أن الكسائى إلخ**) قيل هو رد لكلام صاحب الترشيح[1] . وحاصله أن الكسائى وهشاما ذهبا إلى أن قد المضمرة مجوزة لدخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالأولى . وأنت خبير بأن هذا معارضة مذهب بمذهب وهى لا تصلح ردًّا ، فالأولى جعله تذكيرا بمخالفتهما صاحب الترشيح (**قوله واللام عندهما إلخ**) جملة حالية وقوله أما إذا قدرت مقابل قوله واللام عندهما إلخ . وقوله بلا شرط أى بلا شرط إضمار قد لأن لام القسم تدخل على الماضى مطلقا (**قوله والحالة هذه**) أى تقدير اللام للقسم وقوله مع هذه اللام أى لما مر من أن كسر إن إنما يكون بعد الفعل المعلق بلام الابتداء لا بغيرها من بقية المعلقات كلام القسم (**قوله الواسط**) أى المتوسط من وسط الشىء كوعد أى توسطه . وقوله بين اسم إن وخبرها جرى على ظاهر المتن ولو حمل الواسط على المتوسط بين الألفاظ الواقعة بعد إن لكان أولى ليدخل نحو إن عندك لفى الدار زيدا جالس مما وقع المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر وقوله معمول الخبر بدل أو عطف بيان أو حال . والمراد بمعمول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق نحو إن زيدا لضربا ضارب ، والمفعول له نحو إن زيدا لا جلالا قادم ونازع أبو حيان فى الأخيرين (**قوله بشرط إلخ**) الشرط أربعة : واحد فى المتن وهو المتوسط وذكر الشارح شرطين يمكن أخذ أولهما من المتن بجعل أل فى الخبر للعهد أى الخبر الذى سبق أنه يصح اقترانه باللام . والشرط الرابع ألا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز أن زيدا لعمر الضارب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الأوضح كذا ذكره شيخنا . قال البع :ض وظاهره أن الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيه إذا دخلت اللام إلخ اهـ وهو غفلة عجيبة فإن الشارح لم يتعرض فى التنبيه المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر ومعموله معا أصلا كما ستعرفه (**قوله لم يجز دخولها على معموله إلخ**) جوزه الأخفش والفراء محتجين بأن المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك ، ورجحه الموضح قال بدليل إجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لأن المانع من تقديمه الإلباس وذلك لا يوجد فى المعمول (**قوله فرع دخولها على الخبر**) أى وهى لا تدخل عليه فكذا معموله (**قوله حالا**) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول أنه ينوب عن الفاعل فيصير عمدة وإذا قدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه بخلافهما أفاده المصرح وسم .

---

(١) هو خطاب بن يوسف المارردى .

لم يجز دخولها عليه ، فلا يجوز إن زيدا لراكبا منطلق . واقتضى كلامه أنها لا تصحب المعمول المتأخر ، فلا يجوز إن زيدا ضارب لعمرا (وَ) تصحب أيضا (ٱلْفَصْلَ) وهو الضمير المسمى عمادا نحو : ﴿ إن هذا لهو القصص الحق ﴾ [آل عمران : ٦٢] ، إذا لم يعرب هو مبتدأ (وَ) تصحب (اسْمًا) لإن (حَلَّ قَبْلَهُ ٱلْخَبَرْ) نحو : إن عندك لبرا ، ﴿ وإن لك لأجرا ﴾ [القلم : ٣] . وفى معنى تقدم الخبر تقدم معموله نحو : إن فى الدار لزيدا قائم .

(قوله لا تصحب المعمول المتأخر) أى لأن المعمول من تمام الخبر فإذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه فى موضعه بخلافه مع المتأخر وكالمتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال إن لعندك زيدا جالس **(قوله وتصحب الفصل)** قيل هو حرف لا محل له من الإعراب وعليه أكثر النحاة كما فى الروداني فتسميته ضميرا مجاز علاقته المشابهة فى الصورة . وسمى ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة فى نحو زيد هو القائم ، وعمادا لاعتماد المتكلم عليه فى رفع الاشتباه بين الخبر والصفة . وقيل : هو اسم لا محل له من الإعراب كما أن اسم الفعل كذلك . وقيل : محله محل ما قبله . وقيل محل ما بعده ففى نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الأخيرين وفى نحو كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما ، وفى نحو ان زيدا هو القائم بالعكس وإنما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدأ وخبر فى الحال أو فى الأصل معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة فى عدم قبول أل كأفعل من ، وفى بعض هذه الشروط خلاف بسطه فى المغنى ، وفائدته الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا صفة وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند إليه . قال التفتازانى فى حاشية الكاشف : وهذا إنما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة وإلا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ وإن لم يكن معه ضمير فصل مثل زيد الأمير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وإن كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى . وقال فى المطول التحقيق إنه قد يكون للتخصيص أى قصر المسند على المسند إليه نحو : زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الأسد . وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان فى الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو : ﴿ إن الله هو الرزاق ﴾ [الذاريات : ٥٨] أى لا رزاق إلا هو أو قصر المسند إليه على المسند نحو الكرم هو التقوى أى لا كرم إلا التقوى ا هـ . قال الناظم : وجاز دخول لام الابتداء عليه لأنه مقوّ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر أى إذا كان الخبر جملة اسمية **(قوله إذا لم يعرب هو مبتدأ)** فان أعرب مبتدأ كان جزءا من الخبر فتكون داخلة عليه وكان غير ضمير فصل كما فى التصريح **(قوله حل قبله الخبر)** فى هذا البيت إيطاء لكن فى بعض النسخ تنكير خبر الثانى وهو دافع للإيطاء على الأصح **(قوله وفى معنى تقدم الخبر تقدم معموله)** مثله تقدم معمول الاسم نحو : إن فى الدار لساكناً رجل .

(تنبيه): إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، فلا يجوز إن زيدا لهو لقائم ، ولا إن لفي الدار لزيدا ، ولا إن في الدار لزيدا لجالس **(وَوَصْلُ مَا)** الزائدة **(بِذِى ٱلْحُرُوفِ مُبْطِلُ * إعْمَالَهَا)** لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول على الفعل فوجب إهمالها لذلك ، نحو : إنما زيد قائم ، وكأنما خالد أسد ، ولكنما عمرو جبان ، ولعلما بكر عالم **(وَقَدْ يُبَقَّى ٱلْعَمَلُ)** وتجعل ما ملغاة وذلك مسموع في ليت لبقاء اختصاصها كقوله :

(قوله أو على الاسم المتأخر) أي عن الخبر أو عن معموله كما يفيده التمثيل **(قوله ووصل ما الزائدة)** فخرجت الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو : إن ما عندك حسن وإن ما فعلت حسن وتكتب مفصولة من إن بخلاف ما الزائدة ، واعلم أن إنما وأنما يفيدان الحصر وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ **قل إنما يوحى إلىّ أنما إلهكم إله واحد** ﴾ [الأنبياء : ١٠٨]، أي ما يوحى إلىّ إلا قصر الإله على الوحدة فالحصر الأول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد إيحاء الإشراك إلى نبينا ﷺ حيث أصروا عليه والثاني من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا والآيتان به مبالغة في الرد وإلا فمجرد ثبوت الوحدة ناف للتعدد والاعتراض على إفادة إنما الحصر بفواته عند التأويل بالمصدر مدفوع بأن الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتأويل كفوات التأكيد لأنه أمر تقديري . ثم قيل : الحصر من اجتماع إن وهي للإثبات وما وهي للنفي فصرف الإثبات للمذكور والنفي لغيره . وقيل لاجتماع مؤكدين إن وما الزائدة واعتراض هذا بأن اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر وإلا لوجد في إن زيدا لقائم مثلا والأول بأنه ينافي ما قدمنا من أن ما الملحقة بإن وإن زائدة . وقد يجاب عن اعتراض الثاني بأن اجتماع المؤكدين على وجه تركبهما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن اعتراض الأول بأن ما هذه نافية أصالة لكن انسلخ عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر منفيها هذا ما ظهر لي فاعرفه واعترض في المغني الأول أيضا بأن إن ليست للإثبات بل لتوكيد الكلام إثباتا نحو : إن زيدا قائم أو نفيا نحو : إن زيدا ليس بقائم . قال الشمني : فيه بحث لأن إن لتوكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها وهي لا تكون إلا ثبوتا وإن كان نفس خبرها نفيا **(قوله مبطل إعمالها)** أي وجوب إعمالها فلا ترد ليت **(قوله تزيل اختصاصها بالأسماء)** أي ما عدا ليت كما سيأتي **(قوله فوجب إهمالها)** أي ما عدا ليت ووجوب الإهمال هو مذهب سيبويه والجمهور كما يؤخذ مما يأتي في الشرح وقوله لذلك يغني عنه التفريع **(قوله وقد يبقى العمل)** قد للتقليل بالنسبة لغير ليت وللتحقيق بالنسبة لليت لأن إعمالها كثير بل أوجبه بعضهم كما سيأتي ففي كلامه استعمال المشترك في معنييه **(قوله ملغاة)** أي عن الكف **(قوله قالت)** أي زرقاء اليمامة ولفظ مقولها : ليت الحمام ليه ★ إلى حمامتيه ★ أو نصفه قديه ★ تم الحمام ميه . وقصتها أنها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ما ذكر . ثم إن القطا وقع في شبكة صياد فعدّ فإذا هو ستة وستون فإذا ضم إليها نصفها مع قطاتها كانت مائة .

[٢٨٣] قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا ٱلْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

يروى بنصب الحمام على الإعمال ورفعه على الإهمال . وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياسا ، ووافقهم الناظم ولذلك أطلق فى قوله : وقد بقى العمل ، ومذهب سيبويه المنع لما سبق من أن ما أزالت اختصاصها بالأسماء وهيأتها للدخول على الفعل نحو : ﴿ **قل إنما يوحى إلىّ أنما إلهكم إله واحد** ﴾ [الأنبياء : ١٠٨]، ﴿ **كأنما يساقون إلى الموت** ﴾ [الأنفال : ٦]، وقوله :

[٢٨٤] فو ٱللهِ ما فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لكُمْ وَلكنَّ ما يُقْضَى فَسَوْفَ يَكونُ

وقوله :

(**قوله أو نصفه**) أو بمعنى الواو (**قوله قياسا**) قال الدماميني : ظاهر كلام الزجاجى فى الجمل أنه مسموع من العرب وذلك أنه قال فى باب حروف الابتداء : ومن العرب من يقول إنما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلغى ما وينصب بأن وكذلك أخواتها هذا كلامه ا هـ .

(**قوله ومذهب سيبويه**) أى والجمهور وصححه ابن الحاجب كما فى النكت (**قوله لما سبق إلخ**) للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفى فى صحة الإعمال الاختصاص بحسب الأصل ولا يضر عروض زواله ، ولذلك نظائر كثيرة كجواز إعمال إن المخففة من الثقيلة على قلة مع تعليلهم إعمالها بكثرة بزوال اختصاصها بالأسماء كما فى وإن كانت لكبيرة أفاده سم .

(**قوله ولكن ما يقضى إلخ**) الصواب التمثيل بدله بقول امرىء القيس :

*** ولكنما أسعى لمجد مؤثل ***

لأن ما فى البيت الذى ذكره موصول اسمى بدليل عود الضمير فى يقضى عليها .

---

[٢٨٣] قاله النابغة الذبياني . وهو من قصيدة من البسيط . والضمير فى قالت يرجع إلى الزرقاء : امرأة من بقية طسم وجديس يضرب بها المثل فى حدّة النظر . قيل : كانت ترى من مسافة ثلاثة أيام ، ولها قصة ذكرناها فى الأصل . وألا هنا للمتمنى والشاهد فى ليتما هذا الحمام حيث يجوز فيه إعمال ليت بعد دخول ما الكافة وإهمالها . فعلى الأول ينصب الحمام وعلى الثانى يرفع . والحمام عند العرب ذات الأطواق من نحو الفواخت والقمارى والقطا والوارشين ونحوها ، وعند العامة هى الدواجن فقط (**قوله لنا**) خبر ليت وإلى بمعنى مع كما فى قوله تعالى : ﴿ **من أنصارى إلى الله** ﴾ أى مع الله . وأو بمعنى الواو . والدليل عليه أنه روى ونصفه بالواو ، وهو بالرفع والنصب جميعا عطفا على الحمام (**قوله فقد**) يعنى فحسب . وأصله البناء على السكون ، وكسر هنا للضرورة وهو مبتدأ وخبره محذوف أى فحسبى ذلك .

[٢٨٥] أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ آلنَّارُ الحِمَارَ ٱلْمُقَيَّدَا

بخلاف ليت فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء ، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال فى ليتما ، وهو يشكل على قوله فى شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع (وَجَائِزٌ) بالإجماع (رَفْعُكَ مَعْطُوفًا على ٭ مَنْصُوبِ إِنَّ) المكسورة (بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا) خبرها نحو إن زيدا آكل طعامك وعمرو ، ومنه :

[٢٨٦] فَمَنْ يَكُ لَم يُنجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا ٱلأُمَّ ٱلنَّجِيبَةَ وَٱلْأَبُ

وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم مثل ما جاءنى من رجل وامرأة بالرفع ، لأن الرافع

(قوله أعد إلخ) غرض الشاعر هجو عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفاحشة. وأضاء قد يستعمل متعديا كما فى البيت (قوله ولذلك) أى لبقائها على اختصاصها بالأسماء (قوله وهو يشكل إلخ) قد يقال لم ينظر المصنف إلى هذا الخلاف لكونه واهيا فحكى الإجماع (قوله معطوفا على منصوب إن) ظاهره أن المعطوف عليه هو اسم إن فيكون الرفع باعتبار محله قبل إن بناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل ونسب إلى الكوفيين وبعض البصريين وهو الأقرب إلى عبارة المصنف وسيأتى بقية الأوجه. ولو قال : رفعك تالى عاطف لكان جاريا على سائر الأوجه الآتية. وفى التسهيل أن النعت والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرمى والزجاج والفراء تقول إن زيدا قائم الفاضل أو أبو عبد الله أو نفسه بالنصب والرفع. قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدمامينى هو ظاهر إن قلنا إن الرفع على العطف على محل اسم إن فإن قلنا على الابتداء وإنه من عطف الجمل فالقياس امتناع ما عدا النسق فليتأمل. وقاس الرضى البدل ومثل له بقوله: إن الزيدين قد استحسنتهما شمائلهما بالرفع. وقيل: الرفع مخصوص بعطف النسق. قال فى الهمع وهو الأصح. قال فى شرح الجامع ولم يقيد العطف بالواو لأن لا كذلك تقول إن زيدا قائم لا عمرا أو لا عمرو اهـ والظاهر أن الفاء وثم وأو وحتى كذلك (قوله بعد أن تستكملا) متعلق برفعك أو معطوفا لا بجائز خلافا للمكودى لما فيه من الفصل بالمبتدأ وهو أجنبى من الخبر (قوله لم ينجب) أى يلد ولدا ناجبا. وقوله النجيبة من وضع فعيل موضع مفعل أى المنجبة، أو الأصل النجيبة أبناؤها فحذف المضاف واتصل الضمير (قوله وليس معطوفا إلخ) أى كما هو ظاهر كلام المصنف. ويمكن أن تسميته معطوفا عليه مجاز علاقته المشابهة الصورية.

[٢٨٥] البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق ، واستشهد به ابن يعيش [٨/٥٤] ، وابن هشام فى المغنى [٢٨٧ ، ٢٢٨] ، وشذور الذهب [٢٧٩] .

[٢٨٦] هو من الطويل (قوله فمن) موصولة مبتدأ أو خبره فإن لنا ، دخلت الفاء فيه لتضمن المبتدأ معنى الشرط . وينجب بضم الياء من أنجب الرجل إذا ولد ولدا نجيبا ، ولا يقال للمرأة التى تلد النجباء إلا منجبة ومنجاب ، وههنا قال نجيبة إما على حذف الزوائد للضرورة ، أو يكون الأصل النجيبة أبناؤها ، ثم حذف للمضاف إليه فارتفع واستتر . والشاهد فى قوله والأب حيث رفع عطفا على محل الأم لأنه فى الأصل مبتدأ .

فى مسألتنا الابتداء ، وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير فى الخبر إن كان فاصل . كما فى المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصل نحو : إن زيدا قائم وعمرو تعين الوجه الأول . وقد أشعر قوله وجائز أن النصب هو الأصل والأرجح ، أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال إن خبرها تعين النصب وأجاز الكسائى الرفع مطلقا تمسكًا بظاهر قوله تعالى :

(قوله مثل ما جاءنى إلخ) ظاهره أن رجلا إعرابه محلى وهو القول الأصح لعدم لزوم اجتماع حركتى إعراب وقيل تقديرى ويلزم عليه ما ذكر لكن مر فى أول الابتداء دفعه **(قوله وقد زال بدخول إلخ)** لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب إلى الكوفيين أيضا كما مر وعليه لا إشكال فى العطف على محل اسم إلا من جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبى وهو الخبر وذلك ممنوع كما فى الرودانى **(قوله ابتدائية)** أى استئنافية **(قوله على محل ما قبلها من الابتداء)** من باب لما على تقدير مضاف أى ذات الابتداء أى الجملة الابتدائية أى المستأنفة . وفى عبارته أمران : الأول كان ينبغى حذف محل لأن الابتدائية لا محل لها . الثانى القصور لعدم شمولها البيت لأن الجملة فيه جواب الشرط الجازم فهى فى محل جزم لا ابتدائية ، وكذا ما عطف عليها **(قوله تعين الوجه الأول)** أى كونه من عطف الجمل أى عند الجمهور وإلا فبعضهم يجيز العطف على الضمير المستتر بلا فصل بقلة فعليه يجوز الوجه الثانى **(قوله تعين النصب)** أى لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه إن جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير فى الخبر . قال سم : لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم إن وخبرها لا العطف . وأقول : مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بالعطف على محل اسم إن بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل . وقال الرضى : إنما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لأن العامل فى خبر المبتدأ هو المبتدأ وفى خبر إن هو إن فيكون قائمان من قولك إن زيدا وعمرو قائمان خبرا عن إن وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلان فى معمول واحد ولا يجوز ذلك اهـ ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما إذا كان الخبر للاسمين معا وبه صرح ابن هشام فى شرح بانت سعاد[1] كما سيأتى قريبا ومقتضى إطلاق الموضح وغيره والتعليل السابق وبحث سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو إن زيدا وعمرو قائم وهو الذى حققه الرودانى . وصنيع الشارح فيما يأتى أقرب إلى هذا فتدبر .

(قوله وأجاز الكسائى إلخ) موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر للاسمين جميعا نحو : إن زيدا وعمرو ذاهبان ، فإن لم يتعين ذلك نحو : إن زيدا وعمرو فى الدار جاز اتفاقا ، قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا فى التصريح ومثل إن زيدا وعمرو فى الدار إن زيدا وعمرو قائم وقد رد الفاضل الرودانى كلام الموضح فى شرح بانت سعاد وحقق أن نحو : إن زيدا وعمرو فى الدار أو قائم من محل الخلاف فتنبه .

---

(١) وهى قصيدة من ديوان زهير بن أبى سلمى ، قالها عندما ذهب إلى رسول الله ﷺ يطلب منه العفو عنه ... .

﴿ إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ﴾ [المائدة : ٦٩] وقراءة بعضهم : ﴿ إن الله وملائكته يصلون ﴾ [الأحزاب : ٥٦] ، برفع ملائكته[1] . وقوله :

[٢٨٧] فمَنْ يَكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإنى وقَيَّارٌ بها لَغَرِيبُ

وخرّج ذلك على التقديم والتأخير أو حذف الخبر من الأول كقوله :

[٢٨٨] خليليَّ هَلْ طِبٌّ فإنِّى وَأنتما وإنْ لم تبوحا بالهوى دَنِفانِ

ويتعين الأول فى قوله : ★ فإنِّى وَقَيارٌ بها لَغريبُ ★

(قوله مطلقا) أى سواء قبل الاستكمال وبعده وسواء ظهر إعراب المعطوف عليه أو خفى فالإطلاق فى مقابلة التقييد السابق والتقييد اللاحق وإن جعله البعض فى مقابلة اللاحق فقط **(قوله رحله)** أى منزله . وقيار : اسم فرس الشاعر وقيل : اسم جمل . وقوله : فإنى إلخ دليل الجواب أى فأنا لا يمسى فيها رحلى لأنى إلخ **(قوله على التقديم والتأخير)** أى تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن إلخ والصابئون والنصارى كذلك ومن آمن فى محل رفع بالابتداء وخبره فلا خوف إلخ والجملة خبر إن وخبر الصابئون محذوف أى كذلك كما علم . ويجوز أن يكون من آمن إلخ خبر الصابئون وخبر إن محذوف لدلالة خبر الصابئون عليه فالحذف على هذا من الأول لدلالة الثانى وعلى الأول من الثانى لدلالة الأول وهو الكثير كما فى المغنى والعائد على كل محذوف أى من آمن منهم . وأورد بعضهم على التخريج على التقديم والتأخير أنه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال بل يدفعه التقدم المعطوف عليه بتمامه حينئذ فى النية . هذا وقال الروداني : اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله إنما يرجع إليه فى التخريج المسموع ولا يجوز لأحد اليوم أن يتكلم بمثل ذلك ويدعى أنه نوى التقديم والتأخير **(قوله هل طب)** مثلث الطاء كما فى القاموس .

---

[٢٨٧] قاله ضابئ ـ بالضاد المعجمة وبعد الألف باء موحدة ثم همزة ـ ابن الحارث البرجمى ، وهو من قصيدة من الطويل ، والشطر الأول كناية عن السكنى بالمدينة واستيطانها ، وقيار : بفتح القاف وتشديد الياء آخر الحروف اسم رجل . وزعم الخليل أنه اسم فرس له غبراء . وقال أبو زيد : اسم جمله . ومعنى الشطر الثانى أنه ومركوبه غريبان فى المدينة مقيمان بها . قال ذلك حين حبسه عثمان رضى الله عنه بالمدينة لجرم اقترفه ، والشاهد فى عطف قيار على محل اسم إ ، واحتج به الكسائى والفراء . والمحققون على أنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير فإنى بها لغريب وقيار غريب أو قيار غريب أو قيار كذلك . وقيل لغريب خبر عن الاسمين جميعا لأن فعيلا يخبر به عن الفاعل فما فوقه نحو : ﴿ والملائكة بعد ذلك ظهير ﴾ ورد بأنه لا يكون للاثنين وإن كان يجوز كونه للجميع . وعورض بقوله : ﴿ عن اليمين وعن الشمال قعيد ﴾ وأجيب بأن أصله قعيدان .

[٢٨٨] هو من الطويل . يعنى يا خليلى . وطب مرفوع بالابتداء وخبره موجود المقدر وهو مثلث الطاء ، والشاهد فى قوله فإنى حيث حذف خبره لدلالة خبر المعطوف عليه وهو قوله دنفان . والتقدير فإنى دنف وأنتما دنفان ، وهو بفتح الدال وكسر النون من الدنف بفتحتين وهو المرض الملازم ، فإذا كسرت النون انث وثنيت ، وجمعت وإذا فتحت يستوى فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث . يقال : باح بسره إذا أظهره ، وإن لم تبوحا عطف على مقدر تقديره بحتما بالهوى وإن لم تبوحا .

---

(١) وذلك عطفًا على محل « إن » واسمها ، وذلك ظاهر على مذهب الكوفيين ، وعند البصريين يحذف الخبر لدلالة « يصلون » عليه ، وهنا رأى الزمخشرى . انظر : الكشاف [٣/٥٥٧] .

لأجل اللام فى الخبر، والثانى فى وملائكته لأجل الواو فى يصلون إلا إن قدرت للتعظيم مثلها فى: ﴿رب ارجعون﴾ [المؤمنون: ٩٩] ووافق الفراء الكسائى فيما خفى فيه إعراب المعطوف عليه نحو: إنك وزيد ذاهبان، وإن هذا وعمرو عالمان تمسكا ببعض ما سبق. قال سيبويه: واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان (**وأُلحِقتْ بإنَّ**) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (**لَكِنّ**) باتفاق كقوله:

[٢٨٩] **وَمَا قَصَّرَتْ بِى فِى التَّسامِى خُؤُلَةٌ ... وَلكنَّ عَمِّى الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالْخالُ**

(**وأنْ**) المفتوحة على الصحيح إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علم أو معناه

(**قوله ويتعين الأول إلخ**) نظر فيه سم بجواز أن تقدر اللام داخلة على مبتدأ محذوف أى لهو غريب وقد يقال الأصل والظاهر عدم التقدير وكلام الشارح مبنى عليه (**قوله إلا إن قدرت للتعظيم**) بحث فيه بأنه لم يسمع إنا قائمون على التعظيم بل لا بد من المطابقة اللفظية على حد: ﴿**وإنا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون**﴾ [الحجر: ٢٣]، كما فى المغنى (**قوله فيما خفى**) أى فى تركيب خفى إلخ أى لكونه مبنيا أو مقصورا مثلا. قال سم: انظر لو خفى إعراب المعطوف دون المعطوف عليه. ويحتمل أنه عنده كذلك. وقال الرودانى: قضية التعليل بالاحتراز من تنافر اللفظ أن خفاء إعراب المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف بالرفع فى إن زيدا والفتى ذاهبان اهـ. (**قوله واعلم**) بهمزة المتكلم والقصد بنقل ما ذكر الرد به على الفراء والكسائى ولا يخفى أنه من باب دعوى بدعوى. وقوله: يغلطون من باب فرح. واعترض بأنه كيف يسند الغلط إلى العرب. وأجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق من أن الحق قدرة العربى على الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ. وقيل: مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس فى الكلام إن وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه كما بسطه فى المغنى. ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ (**قوله باتفاق**) ولهذا قدم المصنف لكن على إن (**قوله فى التسامى**) أى العلو والعراقة فى النسب، خؤولة أى ولا عمومة بدليل ما بعده. قال العينى: هى إما مصدر أو جمع خال كالعمومة وفيه ما فيه (**قوله وأن المفتوحة على الصحيح**) اختلف فيه دون إن ولكن لعدم نقلهما الجملة إلى باب المفرد فأشبها الحروف الزائدة للتأكيد بخلافها (**قوله إذا كان موضعها موضع الجملة**) لأنها حينئذ بمنزلة المكسورة وذلك بأن وقعت فى محل الجملة بحسب الأصل لسدها ومعموليها بعد العلم مسد مفعوليه وهما أصلهما المبتدأ والخبر وخرج بذلك نحو: أعجبنى إن زيدا قائم وعمرا فيتعين النصب لأنها ليست فى موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسر إن فى نحو: علمت إن زيدا القائم وامتنع ذلك فى نحو: أعجبنى إن زيدا قائم كما قاله الدمامينى نقلا عن ابن الحاجب.

---

[٢٨٩] وقبله:

ومَا زِلْتُ سبَّاقًا إلى كل غايَةٍ ... بِها يُبْتغى فِى النَّاسِ مجدٌ وإجْلالُ

وهما من الطويل. والسباق مبالغة سابق، وأراد بغاية غاية المراتب والمفاخر والمجد والكرم، والإجلال التعظيم، والتسامى العلو والعراقة فى النسب. ويروى فى المعالى. والخؤولة بضم الخاء: إما بمعنى المصدر كالعمومة، أو جمع خال كالعمومة جمع عم والمعنى أنه حصل له السؤدد من وجهين أحدهما من قبل نفسه وهو كونه سباقا إلى غاية المفاخر. والآخر من قبل نفسه من جهتى أبيه وأمه، وإلى الثانى أشار بقوله خؤولة، أما الأول فلأن فى البيت حذفا تقديره ولا عمومة يدل على ذلك عجزه فافهم. والشاهد فى قوله والخال حيث عطف على محل عمى لأنه فى الأصل مبتدأ، والتقدير والخال طيب الأصل كذلك، والدليل على الرفع القافية فإنها مرفوعة.

نحو: ﴿**وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله برىء من المشركين ورسوله**﴾ [التوبة: ٣]، (**مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ**) حيث لا يجوز فى المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب تقدم المعطوف أو تأخر لزوال معنى الابتداء معها وأجاز الفراء الرفع معها أيضا متقدما ومتأخرًا بشرطه السابق وهو خفاء الإعراب (**وَخُفِّفَتْ إِنَّ**) المكسورة (**فَقَلَّ ٱلْعَمَلُ**) وكثر الإهمال لزوال اختصاصها حينئذ نحو: ﴿**وإن كل لما جميع لدينا محضرون**﴾ [يس: ٣٢]، وجاز إعمالها استصحابا للأصل نحو: ﴿**وإن كلا لما ليوفينهم**﴾ [هود: ١١١]

(**قوله أو معناه**) أى دال معناه كأذان فى الآية الشريفة أى إعلام (**قوله ورسوله**) أى بالرفع وقرىء شاذا ورسوله بالنصب عطفا على لفظ اسم أن كما فى الفارضى (**قوله لزوال معنى الابتداء**) أى معنى الجملة ذات الابتداء لأن الكلام قبل هذه الثلاثة للإخبار عن المسند إليه بالمسند وبعدها تمنى المسند للمسند إليه أو ترجيه له أو تشبيهه به. وقيل: لأن هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر إلى الإنشاء فيلزم عليه عطف الخبر على الإنشاء لكن هذا التعليل لا يتم على القول بجواز عطف الخبر على الإنشاء ولا على أن العطف على الضمير فى خبر إن ولهذا قال فى متن الجامع: يرفع مطلقا تالى العاطف أن نسق على ضمير الخبر وبعد إن وأن ولكنّ إن قدر مبتدأ إلخ، وكذا لا يتم على أن العطف على محل الاسم، هذا وقد لزم مما تقرر أن الكلام مع كأن إنشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتأمل. ثم رأيت صاحب المغنى صرح بأن كأن للإخبار ورأيت الدمامينى نقل قولا آخر عن بعضهم أنها لإنشاء التشبيه (**قوله بشرطه السابق**) راجع إلى قوله متقدما فقط كما هو صريح قول الهمع وأجازه أى الرفع الفراء فى ليت وأختيها بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه المذكور عنه (**قوله وخففت إن**) أى بشرط ألا يكون اسمها ضميرا وأن يكون خبرها صالحا لدخول اللام ويستثنى الخبر المنفى لأنه وإن لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن إن نافية نقله يس عن ابن هشام (**قوله فقل العمل**) إنما قل هنا وبطل فيما إذا كفت بما على مذهب سيبويه مع أن العلة فى الموضعين زوال الاختصاص بالأسماء لأن المزيل هناك أقوى لأنه لفظ أجنبى زيد وهو بخلافه هنا فإنه نقصان بعض الكلمة، ومحل ما ذكر إن وليها اسم فإن وليها فعل كما فى الأمثلة الآتية وجب الإهمال ولا يدعى الإعمال وإن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها. قاله زكريا (**قوله نحو وإن كل لما إلخ**) أى على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لأن إن عليها نافية ولما بمعنى إلا. وإعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعته وجمع على المعنى ولدينا متعلق به أو جميع مبتدأ ثان ومحضرون خبره والجملة خبر الأول وهذا أولى لما يلزم على الأول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ، والمسوّغ للابتداء بجميع العموم أو الإضافة تقديرا والرابط على جعل جميع مبتدأ ثانيا إعادة المبتدأ بمعناه لأنه على هذا بمعنى كل وعلى الأول بمعنى مجموع.

(وَتَلْزَمُ ٱللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ) لتفرق بينها وبين إن النافية ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمال لعدم اللبس .

(تنبيه)*: مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء[٣] . وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، ويظهر أثر الخلاف في قوله عليه الصلاة والسلام : « **قد علمنا إن كنت لمؤمنا** » ، فعلى الأول يجب كسر إن ، وعلى الثاني يجب فتحها **(وَرُبَّمَا ٱسْتُغْنِيَ عَنْهَا)**

(قوله وإن كلا لما إلخ) أي على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل نصب كلا حينئذ بمحذوف تقديره أرى ثم رأيته في المغني . وإعرابه على التخفيف كلا اسم إن واللام الأولى لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة خبر إن وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وإن كلا للذين والله ليوفينهم . قال في المغني : لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد فلا يقال جملة القسم إنشائية والصلة لا تكون إلا خبرية اهـ . وقيل : ما نكرة موصوفة بقول مقدر حذف وأقيم معموله وهو جملة القسم مقامه أي وإن كلا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم ولا حاجة لتقدير القول كما علم مما مر عن المغني وكذا الإعراب على التخفيف مع تشديد النون . وأما على تشديد النون والميم معا فقال ابن الحاجب : أحسن ما قيل فيه إن لما هي الجازمة حذف فعلها تقديره لما يهملوا ، واعتراضه في المغني بأن لما تفيد توقع منفيها وإهمال الكفار غير متوقع . وأجاب الدماميني بأن توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم فالكفار يتوقعون الإهمال ولا يشترط في التوقع أن يكون من المتكلم . ثم قال في المغني : والأولى عندي أن يقدر لما يوفوا أعمالهم لدلالة ليوفينهم إلخ عليه ولتوقع التوفية **(قوله وتلزم اللام)** أي عند عدم القرينة المراد بدليل ما يأتي فلا تنافي بين قوله : وتلزم اللام وقوله : وربما استغنى إلخ وينبغي كما بحثه الروداني أن محل لزوم اللام إذا قصد البيان وأنه إذا قصد الإجمال من مقاصد البلغاء **(قوله إذا ما تهمل)** أي أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان إعراب الاسم خفيا نحو : إن هذا أو الفتى لقائم كما يؤخذ من قول الشارح لعدم اللبس وصرح به الدماميني **(قول وذهب الفارسي إلخ)** قال الدماميني : حجته دخولها على الماضي المتصرف نحو : إن زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر على ناصبه نحو : ﴿ **وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين** ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، وكلاهما لا يجوز مع المشددة اهـ . وقد يجاب بأن المخففة ضعفت بالتخفيف فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فتأمل **(قوله يجب فتحها)** أي لطلب العامل ولا معلق لأن اللام الفارقة على الثاني ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المخففة مع أنها لا تلتبس بأن النافية حتى يحتاج للفرق . وقد يقال إنها دخلت بعد إن المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة

---

(٣) انظر ذلك مفصلًا في الكتاب له [٢٧٣/١] .

أى عن اللام (إنْ بَدَا) أى ظهر (مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا) على قرينة إما لفظية كقوله :

[٢٩٠] إِنِ ٱلْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِى بَصِيرَةٍ ....

أو معنوية كقوله :

[٢٩١] أَنَا ٱبْنُ أُبَاةِ ٱلضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ ٱلْمَعَادِنِ

(وَٱلْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا) للابتداء وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فَلَا * تُلْفِيهِ) أى لا تجده (غَالِبًا بإنْ ذِى) المخففة من الثقيلة (مُوصَلَا) وإن كان ناسخا وجدته موصلا بها كثيرا

وأبقيت اللام ، فالكسر وقصد الفرق سابقان على دخول الطالب لفتح الهمزة أو يقال لام الفرق تدخل مع عدم الاحتياج إلى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام (**قوله وربما استغنى عنها**) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج إلى اللام حتى يعترض بأن التعبير بربما يقتضى أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به ترك اللام ولا شك أنه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها (**قوله إن الحق إلخ**) القرينة اللفظية فيه لفظ لا فإنه يبعد معها أن يراد بأن النفى إذ لو أريد ما ذكر لجىء بالإثبات بدلا عن نفى النفى الصائر إلى الإثبات ، وفيه أيضا قرينة معنوية وهى أنه لو أريد بإن النفى ونفى النفى إثبات لكان المعنى الحق يخفى على ذى بصيرة وفساده ظاهر . وينبغى أن تكون القرينة المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية لأن لا مبعدة للنفى لا مانعة منه فتأمل (**قوله أنا ابن أباة إلخ**) القرينة هنا دلالة مقام المدح على أن الكلام إثبات فلأجلها لم يقل كانت لكرام ، وأما عدم قوله لكانت كرام فلما مر من امتناع أن يلى اللام فعل متصرف خال من قد وما قيل من إن هذا الامتناع مخصوص بإن العاملة دون المهملة يرده تصريح أبى حيان فى ارتشافه باستوائهما فى ذلك وبأن اللام لو دخلت فى هذا البيت لدخلت على كرام فاعرف ذلك . والأباة : جمع آب كقضاة وقاض من أبى إذا امتنع . والضيم : الظلم . ومالك : اسم قبيلة . ولهذا قال : كانت ، وصرفها مراعاة للحى قاله المصرح (**قوله غالبا**) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفى والمعنى انتفى فى غالب الأزمنة أو فى غالب التراكيب وجود الفعل موصلا بأن إذا لم يكن ناسخا ، ومفهوم ذلك أن وجود الفعل الناسخ موصلا بأن لم ينتف فى الغالب فيصدق

---

[٢٩٠] البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، واستشهد به ابن هشام فى المغنى (٢٣٢) ، وعجز البيت يقول :

.... وإن هو لم يعدم خلاف معاند

والشاهد فيه قوله : « إن الحق لا يخفى » حيث جاءت « إن » المخففة من الثقيلة المؤكدة وأهملها .

[٢٩١] قاله الطرماح ، واسمه الحكم بن حكيم ، وهو من الطويل . والأباة : جمع آب كالقضاة جمع قاض من أبى إذا امتنع . والضيم : الظلم . ومالك : اسم أبى القبيلة ، ومالك الثانى هو القبيلة ، ولهذا قال : كانت كرام المعادن بتأنيث الفعل وصرف للضرورة (**قوله من آل مالك**) بدل من قوله : ابن أباة الضيم ، والشاهد فى قوله : وإن مالك كانت حيث ترك فيه لام الابتداء التى تفرق بين إن المخففة من المثقلة وبين إن النافية ، والتقدير وإن مالك لكانت

نحو : ﴿ **وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم** ﴾ [القلم : ٥١] ، ﴿ **وإن نظنك لمن الكاذبين** ﴾ [الشعراء : ١٨٦] ، وأكثر منه كونه ماضيا نحو : ﴿ **وإن كانت لكبيرة** ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، ﴿ **وإن كدت لتردين** ﴾ [الصافات : ٥٦] ، ﴿ **وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين** ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، ومن النادر قوله :

[٢٩٢] **شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا**

ولا يقاس عليه ، نحو إن قام لأنا وإن قعد لزيد خلافا للأخفش والكوفيين ، وأندر منه

بالكثرة ولو جعل متعلقا بالمنفى لكان المفهوم أن وجود الفعل الناسخ موصلا بأن غالبى مع أن القوم إنما ذكروا الكثرة لا الغلبة ، أفاده سم **(قوله موصلا)** اسم مفعول من أوصل الرباعى المتعدى وثلاثيه اللازم وصل بمعنى اتصل وإن كان وصل يستعمل متعديا أيضا ، فقول البعض تبعا لما نقله شيخنا عن الغزى اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد **(قوله وجدته موصلا إلخ)** بشرط كونه غير ناف ليخرج ليس وغير منفى ليخرج زال وأخواتها وغير صلة ليخرج دام ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبرا فى الأصل نحو : ﴿ **وإن كانت لكبيرة** ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، ﴿ **وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين** ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، ومع غير الناسخ على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا فالفاعل بقسميه نحو : إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه . والمفعول الظاهر نحو : إن قتلت لمسلما وأما المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك : إن قتلت لمسلما قولك وإن أهنت لإياه لكن إنما تدخل على المفعول دون الفاعل إذا كان الفاعل ضميرا متصلا كما رأيت أو مستترا نحو : زيدان ضرب لعمرا **(قوله وأكثر منه)** أى من كون مدخولها مضارعا المفهوم من الأمثلة أو من نحو : وإن يكاد إلخ . والحاصل أن الأقسام أربعة كثير وأكثر ويقاس عليهما اتفاقا ، ونادر فى القياس عليه خلاف ، وأندر ولا يقاس عليه اتفاقا . وسبب ذلك أن إن المشددة مختصة بالمبتدأ والخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بهما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها الأصلى فى الجملة وكان الماضى أكثر لشبهها بعض الماضى كقيل فى عدد الحروف والهيئة والبناء على الفتح ولما انتفى فى الثالث اختصاص مدخولها بالمبتدأ والخبر كان نادرا ، ولما انتفى الاختصاص والشبه فى الأخير كان أندر **(قوله شلت)** بفتح الشين من باب فرح والضم لغة رديئة **(قوله خلافا للأخفش والكوفيين)** تبع فى هذا العز والتوضيح والتسهيل ، والذى فى الهمع والمغنى أن الكوفيين لا يجيزون تخفيف إن المكسورة ويؤوّلون ما ورد مما يوهم ذلك بأن إن نافية واللام إيجابية بمعنى إلا ولذلك رد عليهم بقوله تعالى : ﴿ **وإن كلا لما ليوفينهم** ﴾ [هود : ١١١] فى قراءة من خفف إن ولما

[٢٩٢] قالته عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، كانت من المهاجرات . وهو من قصيدة من الكامل ترثى بها الزبير بن العوام رضى الله عنه . والخطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبير **(قوله شلت)** بفتح الشين إخبار ومعناه الدعاء . وفى العباب يقال : شلت يمينه تشل . وشلت على ما لم يسم فاعله لغة رديئة . والشاهد فى قوله : إن قتلت لمسلما حيث ولى إن فعلا وليس هو من نواسخ الابتداء ، وذلك أن إن المخففة إذا وليهما فعل لم يكن فى الغالب إلا من نواسخ الابتداء ، وإذا كان من غيره يكون شاذا فلا يقاس عليه ، فلا يقال إن قام لزيد خلافا للأخفش وحلت عليك أى وجبت

كونه لا ناسخا ولا ماضيا ، كقولهم : إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه[1] (**وَإِنْ تُخفَّف أنَّ**) المفتوحة (**فَاسْمُها**) الذى هو ضمير الشأن (**آسْتَكَنْ**) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا ونوى وجوده لا أنها تحملته لأنها حرف ، وأيضا فهو ضمير نصب وضمائر النصب لا تستكن . وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن فى قوله :

[٢٩٣] فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ آلرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وقوله :

وإن أجيب عنهم بأن لهم أن يجعلوا نصب كلا بأرى محذوفا واللام بمعنى إلا كما هو رأيهم فى مثلها وما مزيدة للفصل بين اللامين أو موصولة أو نكرة على ما مر ، ويمكن الاعتذار بأن ذكر الكوفيين مع الأخفش نظرا إلى موافقتهم له صورة لقياسهم أيضا على إن قتلت لمسلما وإن كان قياسهم عليه على وجه أن إن مخففة واللام لام الابتداء فمراد الشارح خلافا لمن ذكروا فى مطلق القياس على إن قتلت لمسلما (**قوله الذى هو ضمير الشأن**) أى فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجمهور فكان المناسب حذف القيد ليجرى فى حل كلام المصنف على مذهبه . ومما يتعين فيه تقدير ضمير الشأن قول الشاعر :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل

قال ابن الحاجب فى شرح المفصل : ولولا أن ضمير الشأن مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا فالذى سوّغ التقديم كون الجملة واقعة خبرا لا كون إن بطل عملها فصار ما بعدها مبتدأ وخبرا لأنهم يعتبرون مع التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها اهـ . باختصار (**قوله وأما بروز إلخ**) وارد على قوله فاسمها الذى هو ضمير الشأن استكن . وحاصل الإيراد أنه وجد فى كلامهم اسم أن المخففة غير ضمير الشأن وغير مستكن (**قوله فلو أنك إلخ**) يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه كراهة رد السائل . وخص يوم الرخاء بالذكر لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب فى الشدة . وجملة وأنت صديق حالية قيد بها لأن الإنسان لا يعز عليه فراق عدوه . وصديق فعيل بمعنى اسم المفعول أى مصادقة بفتح الدال أو من إجراء فعيل بمعنى فاعل مجرى فعيل بمعنى مفعول . وفى المصباح يقال : امرأة صديق وصديقة .

---

[٢٩٣] هو من الطويل يصف نفسه بالجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه إلى ذلك كراهة رد السائل وإن كانت فى يوم الرخاء ، خصه بالذكر لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب فى يوم الشدة . والشاهد فى قوله فلو أنك حيث خففت إن من المثقلة وبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن وهو قليل لأن الواجب فيه أن يكون المحذوف غير ضمير الشأن ويكون خبرها جملة وههنا الكاف اسمها وسألتنى خبرها . والخطاب فى إنك وسألتنى وفراقك وأنت كلها للمؤنث ومع هذا قال صديق على تأويل أنت إنسان صديق ، أو شبه فعيلا بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول . وقوله لم أبخل جواب الشرط ، وأنت صديق حال .

---

(١) ولقد أجاز الكوفيون هذا التعبير ، على أن « إن » نافية ، واللام بمعنى « إلا » . وانظر فى ذلك : مغنى اللبيب لابن هشام [٢٤] ، حيث إنه يرى أن المخففة أصلها المشددة .

[٢٩٤] بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ آلثِّمَالَا

فضرورة (وَٱلْخَبَرَ ٱجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ) نحو : علمت أن زيد قائم ، فأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وزيد قائم جملة فى موضع رفع خبرها .

(تنبيه): أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لأن لفظها كلفظ عض مقصودا به الماضى أو الأمر . والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجد فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بأن جعل اسمها محذوفا لتكون بذلك عاملة كلا عاملة . ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص

(قوله مريع) بفتح الميم أى كثير العشب من مرع الوادى بتثليث الراء أى كثر عشبه كأمرع فوصف الغيث به من وصف الحال بوصف المحل ، وبضمها من أراع الشيء أى نما وكثر كراع يريع ريعا ، أفاده فى القاموس . والثمال بكسر المثلثة الغياث **(قوله فضرورة)** أى من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورا . ومن الوجه الثانى فقط عند الناظم **(قوله والخبرا جعل جملة)** أى إن حذف الاسم سواء كان ضمير شأن أولا على مذهب المصنف فإن ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا فى قوله بأنك ربيع إلخ **(قوله من بعد أن)** من وضع الظاهر موضع المضمر للضرورة **(قوله تنبيه أن المفتوحة إلخ)** هذا جواب عما قيل لماذا أعملوا أن المفتوحة وأهملوا المكسورة غالبا وكان اللائق التسوية أو العكس لئلا يلزم مزية الفرع عن الأصل . وحاصل الجواب أن الفرع قد يميز على الأصل لمعنى فيه لا يوجد فى الأصل **(قوله لا تشبه إلا الأمر)** قد يقال بل تشبه نحو : قيل وبيع أيضا إلا أن يقال صيغة المجهول محولة عن صيغة المعلوم لا أصلية **(قوله فلذلك)** أى لكونها أشبه بالفعل إلخ أوثرت أى خصت ، وقوله على وجه إلخ ليس من جملة التفريع إذ لا ينتجه ما قبل التفريع فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق أى وعملت على وجه إلخ أى لئلا يظهر بالكلية مزية الفرع على أصله ، وبه يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة فى محذوف غالبا والمكسورة فى مذكور ، وأجاب بعضهم بأن ذلك إعطاء للأصل الأصل والفرع الفرع وبهذا أيضا يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة فى ضمير والمكسورة فى ظاهر .

---

[٢٩٤] قبله :

لَقَدْ عَلِمَ ٱلضَّيْفُ وَٱلْمُرْمِلُونَ إِذَا ٱغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا

قالتهما جنوب أخت عمرو ذى الكلب من قصيدة من المتقارب . والمرملون : من أرمل القوم إذا نفد زادهم ، وعام أرمل قليل المطر **(قوله وهبت)** أى الريح وليس بإضمار قبل الذكر لاستحضارها فى الذهن بذكر فعل لا يصلح إلا لها . وشمالا بفتح الشين تمييز أو حال وهو الصحيح . والشاهد فى قوله بأنك وفى قوله وأنك حيث صرح باسم أن المخففة فى الموضعين للضرورة فاخبر عن الأول بالمفرد وعن الثانى بالجملة . وغيث أى مطر . ومريع بفتح الميم وكسر الراء ، يقال أرض مريعة أى مخصبة كثيرة النبات . والثمال بكسر الثاء المثلثة الغياث ، وهو خبر تكون فافهم

ومن جهة وصليتها بمعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة **(وَإِنْ يَكُنْ)** صدر الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة **(فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ)** ذلك الفعل **(دُعَا * وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا. فَالأَحْسَنُ)** حينئذ **(الفَصْلُ)** بين أن وبينه **(بِقَدْ)** نحو: ﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾ [المائدة: ١١٣] وقوله:

[٢٩٥] **شهدْتُ بأنْ قَدْ خُطَّ ما هُوَ كائِنٌ ... وَأَنَّكَ تَمْحُو ما تَشَاءُ وَتُثْبِتُ**

(أَوْ نَفْيٍ) بلا أو لن أو لم نحو: ﴿وحسبوا ألَّا تكونَ فتنة﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿أيحسب أن لن يقدر عليه أحد﴾ [البلد: ٥]، ﴿أيحسب أن لم يره أحد﴾ [البلد: ٧]، **(أَوْ حرف تَنْفِيسٍ)** نحو: ﴿علم أن سيكون﴾ [المزمل: ٢٠]، وقوله:

[٢٩٦] **وَاعْلَمْ فعلْمُ المرء ينفعُه ... أَنْ سَوْفَ يأتِي كُلُّ ما قُدِرَا**

(أَوْ لَوْ) نحو: ﴿وألَّوِ استقاموا على الطريقة﴾ [الجن: ١٦]، **(وَقَلِيلٌ)** في كتب النحاة **(ذِكْرُ لَوْ)**

(قوله من جهة الاختصاص) أى بالأسماء وقوله وصليتها أى كونها حرفا موصولا بمعمولها.

(قوله وبطل عملها) أى فى الغالب كما سبق **(قوله صدر الجملة إلخ)** أشار به إلى أن الضمير فى يكن إلى الخبر بتقدير مضاف أى صدر الخبر ولو عبر الشارح بذلك لكان أحسن وإن كان المآل واحد أو دفع بذلك ما يوهمه ظاهر عبارته أن الخبر نفس الفعل. فإن قلت: الظاهر أن الحرف الفاصل بين أن والفعل جزء من الخبر فهو الصدر لا الفعل. قلت: المراد صدر ما بعد هذا الحرف من التركيب الإسنادى.

(قوله دعا) أى ذا دعاء أى قصد به الدعاء. **(قوله فالأحسن حينئذ الفصل)** أى للفرق بين المخففة والمصدرية التى تنصب المضارع. ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التى فعلها جامد أو دعاء لم يحتج لفاصل معها. وأفعل التفضيل ليس على بابه كما يدل عليه تعبير الموضح بالوجوب فعدم الفصل قبيح لكن ينبغى أن يكون محل قبحه إذا لم يكن هناك فارق بين المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع أن بعد العلم وإلا لم يقبح كما فى الروداني، ويظهر أن ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الأولى أن من الفارق غير الفصل ظهور رفع المضارع كما فى أن تهبطين **(قوله وبينه)** أى الفصل **(قوله بلا)** أى مع الماضى والمضارع وكذا لو. واستشكل الفصل بلا بأنه

---

[٢٩٥] البيت من الطويل، وقائله مجهول، والشاهد فيه قوله: «بأن قد خط ...» حيث استخدم «أن» المخففة من الثقيلة، وقد عملت فى ضمير الشأن المحذوف، واقترت خبرها بقد.

[٢٩٦] أنشده أبو على ولم يعزه إلى أحد. وهو من الرجز. والشاهد فى قوله: أن سوف فإنها مخففة من المثقلة ووقع خبرها جملة فعلية وفعلها متصرف وليس بدعاء، وفصل بينها وبين خبرها حرف التنفيس. والجملة سدت مسد مفعولى اعلم. وقوله: فعلم المرء ينفعه جملة معترضة والفاء هى التى تميزها من الحالية.

وإن كان كثيرا فى لسان العرب . وأشار بقوله فالأحسن الفصل إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل كقوله :

[٢٩٧] عَلِموا أَنْ يُؤَمَّلونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بأَعْظَمِ سُؤْلِ

وقوله: [٢٩٨] إِنِّي زَعِيمٌ يا نُوَيـ ـقَةُ إِنْ أَمِنتِ مِنَ الرِّزَاحِ

وَنَجوتِ مِنْ عَرَضِ المَنُو نِ مِنَ العَشِيِّ إِلَى الصَّبَاحِ

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَو مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء فلا تحتاج إلى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو : ﴿**وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين**﴾ [يونس : ١٠] ﴿**وأن ليس للإنسان إلا ما سعى**﴾ [النجم : ٣٩] ، ﴿**والخامسة أن غضب الله عليها**﴾ [النور : ٩] ، (**وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا**) حملا على أن المفتوحة (**فَنُوِي مَنْصُوبُهَا**) وهو ضمير الشأن كثيرا (**وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي**) وهو غير ضمير

لا فائدة فيه لأن أن المخففة لا تحتاج بعد العلم إلى تمييزها عن المصدرية لأن المصدرية لا تقع بعد العلم وأما بعد الظن فيقعان لكن لا تميز لا بينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعليل الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقد والسين بأنه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم . والجواب أن كون الفصل للتفرقة المذكورة باعتبار الغالب . وفى شرح الجامع أن الفصل بالمذكورات إما لئلا تلتبس بالمصدرية أو ليكون كالعوض من تخفيفها ولا إشكال عليه (**قوله ألا تكون**) أى على قراءة تكون بالرفع على أن أن مخففة (**قوله زعيم**) أى كفيل . والرزاح : بضم الراء وكسرها الهزال . والمنون : الموت ، وإضافة عرض إليه من إضافة الصفة للموصوف أى المنون العرض أى العارض . والطلاح : بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر الغضى (**قوله فلا يحتاج إلى فاصل**) أن لما علمت من أن هذه الجملة لا تقع بعد أن الناصبة للمضارع (**قوله أن غضب الله**) أى فى قراءة نافع أن بسكون النون وغضب بصيغة الماضى مقصودا به الدعاء فهى قراءة سبعية وما فى التصريح مما يخالف ذلك سبق قلم (**قوله فنوى منصوبها إلخ**) أى حذف وعلم من ذلك أنها واجبة الإعمال لأنه أثبت لها منصوبا منويا تارة وثابتا أخرى قاله يس لكن جوز الدماميني فى قوله : كأن ظبية إلخ على رواية رفع ظبية أن يكون الرفع لإهمال كأن بتخفيفها .

---

[٢٩٦] هو من الخفيف . والشاهد فى قوله : أن يؤملون حيث جاءت أن مخففة من الثقيلة مصدرة بفعل مضارع من غير فصل والتقدير أنهم يؤملون ، واسم أن محذوف والجملة سدت مسد مفعولى علموا وهو على صيغة المجهول من التأميل وهو الرجاء ، ومفعول فجادوا محذوف أى فجادوا بالمال كذا قاله بعضهم . والصحيح أن قوله : بأعظم سؤال هو مفعوله لأن الباء تتعلق به لا بقوله أن يسألوا ، أو الضمير فى يسألوا مفعول غاب عن الفاعل والمفعول الثانى محذوف أى قبل أن يسألهم السائلون . والسؤل بالضم بمعنى المسئول .

[٢٩٧] قالها القاسم من معن قاضى الكوفة . وهى من الكامل المرفل المضمر . والزعيم : الكفيل ، والرزاح : بضم الراء بعدها الزاى المعجمة وهو الهزال ، وهو مصدر رزحت الناقة ترزح بالفتح فيهما رزوحا ورزاحا سقطت من الإعياء : والإبل رزحى ورزاحى بالفتح ، ورزحتها أنا ترزيحا . والمنون : الموت . والشاهد فى أن تهبطين حيث جاءت أن مخففة من الثقيلة مصدرة بمضارع من غير فصل ، وأصله أنك تهبطين فخففها وحذف اسمها وأولاها الفعل المصرف الخبرى . وهذا ليس بنص فى الشاهد لاحتمال كونها ناصبة وأنه أهملها حملا على أختها ما المصدرية . والطلاح بكسر الطاء جمع طلحة بفتحها وهو شجر من العضاة .

الشأن قليلا كمنصوب أن . فمن الأول قوله :

[٢٩٩] وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْـــرِ كَـــأَنْ ثَدْيَـــاهُ حُقَّـــانِ

وقوله :

[٣٠٠] وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُـقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

(**قوله كثيرا**) راجع لكل من قوله فنوى وقوله وهو ضمير الشأن فيفيد أن منصوبها قد يثبت وذكر هذا المصنف بقوله وثابتا إلخ وأنه قد ينوى وهو غير ضمير الشأن وسيمثل له الشارح بالشاهد الثانى هذا هو المناسب لما عليه المصنف من أن اسم كأن المخففة المحذوف قد يكون ضمير الشأن وقد يكون غيره ولما سيذكره الشارح أن الخبر فى الشاهد الثانى مفرد إذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشأن لم يجز أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفردا لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد بخلاف ما لو أرجع كثيرا لقوله فنوى فقط فإن مفاد كلام الشارح على هذا أن اسمها المنوى لا يكون إلا ضمير الشأن وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد وأن يكون مفردا كما فى الثانى فافهم (**قوله قليلا**) راجع لقوله وثابتا إلخ (**قوله كمنصوب أن**) التشبيه فى مطلق الثبوت والذكر فلا ينافى أن ثبوت منصوب أن ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوب كأن فإنه ليس بضرورة (**قوله فمن الأول**) أى المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشأن بدليل الشاهد الثانى فإن المحذوف فيه غير ضمير الشأن كما سيصرح به بل ضمير المرأة على أن الدمامينى قال : لا يظهر لى تعين كون الاسم فى الشاهد الأول ضمير الشأن إذ يجوز أن يكون ضميرا عائدا إلى المتقدم الذكر أى كأن النحر ثدياه حقان (**قوله مشرق النحر**) أى مضىء العنق ثدياه أى الصدر أى الثديان فيه حقان أى فى الاستدارة . ويجوز أن يكون ثدياه اسم كأن على لغة من يلزم المثنى الألف وحقان خبرها ولا شاهد فيه حينئذ (**قوله توافينا**) أى تقابلنا ، والمقسم الحسن من القسام وهو الحسن ، تعطو أي

---

[٢٩٩] هذا من أبيات الكتاب وهو من الهزج . رواه سيبويه هكذا ووجه ، فعلى هذا لا بد من تقدير مضاف فى ثدياه أى ثديا صاحبه . وروى عنه وصدر فعلى هذا لا تقدير ، ورواه الزمخشرى ونحر وقيل : هو الصواب وهو ظاهر . والواو فيه وارب فلهذا جرت الوجه . والمعنى ورب وجه يلوح لونه وثديا صاحبة كحقين فى الاستدارة والصغر ، أو ورب نحر يلوح وثدياه كحقين ، وقيل : يجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف أى ولها وجه أو صدر وله وجه ، ولكنهم حتى الزمخشرى نصوا على أن الواو فيه واو رب والشاهد فيه تخفيف كان وإلغاء عملها وحذف اسمها ووقوع خبرها جملة ، وأصله كأنه والضمير للوجه أو النحر أو الشأن والجملة الاسمية خبر .

[٣٠٠] قاله كعب بن أرقم اليشكرى يذكر امرأته ويمدحها كذا فى المنقد . وقال النحاس : هو لابن صريم اليشكرى . قلت : اسمه باعث بالثاء المثلثة وهو من الطويل (**قوله ويوما**) عطف على شيء قبله وأنشده بعضهم ويوم بالجر ثم=

على رواية من رفع فيهما وعلى رواية النصب هما من الثانى . وقد عرفت أنه لا يلزم فى خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة كما فى أن ، بل يجوز أن يكون جملة فى البيت الأول وأن يكون مفردا كما فى الثانى .

(تنبيه)*: إذا كان خبر كأن المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل كما فى البيت الأول ، وإن كانت فعلية فصلت بقد أو لم نحو : ﴿ **كأن لم تغن بالأمس** ﴾ [يونس : ٢٤] ، وكقوله :

[٣٠١] **لَا يَهولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لظَى الْحَرْ ... بِ فَمَحذُورُهَا كَأنْ قَدْ ألَمَّا**

تأخذ وعداه بالى وإن كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى الميل . وقال الدمامينى : أى تتطاول إلى الشجر لتتناول منه كذا فى القاموس اهـ . والجملة صفة لظبية ، إلى وارق السلم أى مورق هذا الشجر ، يقال : ورق يرق وأورق يورق أى صار ذا ورق **(قوله هما من الثانى)** وعليه فالخبر فى البيت الثانى محذوف أى هذه المرأة على عكس التشبيه للمبالغة ويروى ظبية بالجر أيضا على أن الأصل كظبية وزيدت أن بين الكاف ومجرورها **(قوله وقد عرفت)** أى من التمثيل بالبيت الثانى وقوله كما فى أن راجع للمنفى لا للنفى **(قوله وأن يكون مفردا كما فى الثانى)** لكون الاسم فيه غير ضمير الشأن إذ التقدير كأنها أى المرأة ظبية . وبما قررناه لك يندفع ما أورد هنا مما هو ناشىء عن عدم التأمل فى أطراف كلام الشارح **(قوله وإن كانت فعلية)** أى فعلها غير جامد وغير دعاء قياسا على ما مر **(قوله فصلت بقد أو لم)** للفرق بين كأن المخففة وأن الناصبة للمضارع الداخلة عليها كاف الجر **(قوله لا يهولنك)** أى لا يفزعنك . واللظى : النار فهى إما استعارة لمشقات الحرب أو إضافتها إلى

= قال : الواو فيه واو رب وتوافينا مضارع من الموافات وهى المقابلة بالإحسان والخير والمجازة الحسنة والخطاب للمرأة ومقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أى حسن من القسام وهو الحسن يقال رجل قسيم الوجه أى جميله والشاهد فى قوله كأن ظبية بتسكين النون مخففة من المثقلة حيث حذف اسمها وجاء خبرها مفردا وهو شاذ . ويجوز فى ظبية الرفع على الخبرية أى كأنها ظبية ، والنصب على أنها اسم لأن والخبر محذوف أى كأن ظبية هذه المرأة فهذا على جعل المشبه مشبها به للمبالغة ويجوز أن يكون تعطوا خبرا وحينئذ فلا عكس والجر على كون أن زائدة والكاف للتشبيه أى كظبية تعطو وهى جملة وقعت صفة لها أى تتناول ولكنه ضمن معنى الميل فلذلك وصل بالى . والوارق بمعنى المورق وهو نادر إذ فعله أورق كأيفع فهو يافع . وقيل : يقال وَرِقَ الشجر كما يقال أورق ، فعلى هذا هو على الأصل . والسلم بفتحتين جمع سلمة وهو شجر من شجر العضاة . ويروى إلى ناضر السلم من نضر وجهه بتثليث الضاد إذا حسن ، وأراد به الخضرة .

[٣٠١] هو من الخفيف . هاله الأمر يهوله إذا أفزعه ، يشجعه بهذا ويصبره على الثبات فى الحرب والاقتحام فيها .=

(خاتمة)*: لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها[1] . وأما لكن فتخفف فتهمل وجوبا نحو : ﴿ **ولكن الله قتلهم** ﴾ [الأنفال : ١٧] ، وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذ قياسا[2] . وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب . والله أعلم .

الحرب من إضافة المشبه به للمشبه واصطلاء النار التدفى بها فهو ترشيح للاستعارة أو التشبيه والمراد باصطلاء الحرب تعاطيها والتلبس بها ومحذورها هو الموت ، كأن قد ألما أى نزل أى فالموت لابد منه (**قوله فتهمل وجوبا**) لزوال اختصاصها بالأسماء لدخول المخففة على الجملتين .

(تم الجزء الأول، ويليه الجزء الثانى وأوله: لا التى لنفى الجنس)

= يقول : لا تفزع من دخولها فإن ما تخافه قد وقع فلا فائدة بعد ذلك فى الامتناع . والاصطلاء من اصطليت بالنار وتصليت بها . ولظى الحرب نارها أضيف إليه الاصطلاء الذى هو فاعل لا يهولنك . والفاء فى فمحذورها للتعليل وارتفاعه على الابتداء وخبره كأن قد ألما . وفيه الشاهد لأنه لما حذف اسم كأن وكان خبرها جملة فعلية فصلت بقد ، وربما تفصل بلم نحو قوله تعالى : ﴿**كأن لم تغن بالأمس**﴾ والالمام النزول . يقال ألم به أمر إذا نزل .

---

(١) عند السيوطى لا تخفف ، وعند الفارسى تخفف وتعمل فى ضمير الشأن المحذوف .

(٢) أى قياسًا على « أن ، إن ، وكأن » . انظر : الهمع [١٤٣/١] .

فهرس الجزء الأول
من كتاب شرح الأشموني على الألفية

فهرس شواهد العينى من كتاب شرح الأشموني على الألفية

المكتبة التوفيقية
أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين